

























وَرَبُّكَ كَلَّمَكَ عَلَى اللَّهِ فَصُوحُودُ

بِوَرْتَعَالِي كِتَابِ سَلْطَانِ بْنِ تَرْجَمَانِ الْعَقْبَانِ مَوْلَانَا مَوْلَى اَبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ اَبِي هَاشِمٍ

الْحَمْدُ لِلَّهِ  
الْمَلِكِ الْحَمْدُ لِلَّهِ  
الْمَلِكِ الْحَمْدُ لِلَّهِ  
الْمَلِكِ الْحَمْدُ لِلَّهِ

تَصْحِيفُ مَوْلَى هَاشِمِ بْنِ اَبِي هَاشِمٍ اَبِي هَاشِمٍ اَبِي هَاشِمٍ اَبِي هَاشِمٍ اَبِي هَاشِمٍ

مَطْبَعُ رَجَائِي هَتَوَلَا اَبُو مَطْبُوعُ  
رَجَائِي هَتَوَلَا اَبُو مَطْبُوعُ

الحمد لله الذي جعل الصلاة عماد الدين وعطاء المؤمنين وسراج اليقين ومنهاج  
 المهتمين وفضل اعمال المؤمنين وازكى خصال الموحدين فحمدنا ان جعلنا من  
 اهلها وتصرفنا في احكام فرضها ونفلها ونصلي على سيدنا محمد الذي جعلت  
 قرعة عينه في الصلوة وعلى الله واصحابه وكل من تابعه واولاده وبعثنا العباد  
 اول ما صرفت فيه نفائس الاوقات وبذلك فيه جواهر الانفاس والحركات والسكنات  
 فان الله سبحانه لما خلق خلقه واناها جعل عليهم حقه في سر الوجود والاصل الذي  
 هو بالذات مقصود ولما كانت الصلوة ذروة سنامها وعمود قيامها اذهى علم الايمان  
 في الدنيا واول ما ينال عنه في العقبى وكان الكتاب المسمى بمنية المصلي وغنية  
 المبتدئ من احسن ما صنف في بيانها وانفع ما وصف في جميع شروطها وادكانها  
 احببت ان اصنع له شرحا اكثر فوائد وبغرضه ما يوسع مسائله ومعاينه وتقيم  
 دلائله وبيانيه والحاق ما خلعه مما يعول عليه ونسب الضرورة اليه وتمت غنية  
 المستعمل في شرح منية المصلي والله سبحانه اسأل ان ينفعني به والمستفيدين  
 وان يجعله خالصا لوجهه وذخرا ليوم الدين انه خير مسئول واكرم ملوك وهو  
 حسي ونعم الوكيل اتممت كتابه بقوله بسم الله الرحمن الرحيم لان ذلك سنة الله

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل الصلاة عماد الدين وعطاء المؤمنين وسراج اليقين ومنهاج  
 المهتمين وفضل اعمال المؤمنين وازكى خصال الموحدين فحمدنا ان جعلنا من  
 اهلها وتصرفنا في احكام فرضها ونفلها ونصلي على سيدنا محمد الذي جعلت  
 قرعة عينه في الصلوة وعلى الله واصحابه وكل من تابعه واولاده وبعثنا العباد  
 اول ما صرفت فيه نفائس الاوقات وبذلك فيه جواهر الانفاس والحركات والسكنات  
 فان الله سبحانه لما خلق خلقه واناها جعل عليهم حقه في سر الوجود والاصل الذي  
 هو بالذات مقصود ولما كانت الصلوة ذروة سنامها وعمود قيامها اذهى علم الايمان  
 في الدنيا واول ما ينال عنه في العقبى وكان الكتاب المسمى بمنية المصلي وغنية  
 المبتدئ من احسن ما صنف في بيانها وانفع ما وصف في جميع شروطها وادكانها  
 احببت ان اصنع له شرحا اكثر فوائد وبغرضه ما يوسع مسائله ومعاينه وتقيم  
 دلائله وبيانيه والحاق ما خلعه مما يعول عليه ونسب الضرورة اليه وتمت غنية  
 المستعمل في شرح منية المصلي والله سبحانه اسأل ان ينفعني به والمستفيدين  
 وان يجعله خالصا لوجهه وذخرا ليوم الدين انه خير مسئول واكرم ملوك وهو  
 حسي ونعم الوكيل اتممت كتابه بقوله بسم الله الرحمن الرحيم لان ذلك سنة الله

الحمد لله الذي جعل الصلاة عماد الدين وعطاء المؤمنين وسراج اليقين ومنهاج  
 المهتمين وفضل اعمال المؤمنين وازكى خصال الموحدين فحمدنا ان جعلنا من  
 اهلها وتصرفنا في احكام فرضها ونفلها ونصلي على سيدنا محمد الذي جعلت  
 قرعة عينه في الصلوة وعلى الله واصحابه وكل من تابعه واولاده وبعثنا العباد  
 اول ما صرفت فيه نفائس الاوقات وبذلك فيه جواهر الانفاس والحركات والسكنات  
 فان الله سبحانه لما خلق خلقه واناها جعل عليهم حقه في سر الوجود والاصل الذي  
 هو بالذات مقصود ولما كانت الصلوة ذروة سنامها وعمود قيامها اذهى علم الايمان  
 في الدنيا واول ما ينال عنه في العقبى وكان الكتاب المسمى بمنية المصلي وغنية  
 المبتدئ من احسن ما صنف في بيانها وانفع ما وصف في جميع شروطها وادكانها  
 احببت ان اصنع له شرحا اكثر فوائد وبغرضه ما يوسع مسائله ومعاينه وتقيم  
 دلائله وبيانيه والحاق ما خلعه مما يعول عليه ونسب الضرورة اليه وتمت غنية  
 المستعمل في شرح منية المصلي والله سبحانه اسأل ان ينفعني به والمستفيدين  
 وان يجعله خالصا لوجهه وذخرا ليوم الدين انه خير مسئول واكرم ملوك وهو  
 حسي ونعم الوكيل اتممت كتابه بقوله بسم الله الرحمن الرحيم لان ذلك سنة الله



عليه وسلم ١٢ حفظه عليه السلام في ذلك الموضع من كتابه في علوم القرآن عليه الصلاة والسلام

عليه الصلوة والسلام لم يجهل في لسان الشرع الاتباع فلا يقال فلان عليه الصلوة والسلام  
فالواجب الاتباع واجتناب الابتداء وأما قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صلى على أبي في  
و نحوه فذاك امر قد خص به صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى وصل عليهم ان صلواتك مسكن  
لهم أي شيء يسكنون اليه وتطمين قلوبهم بأن الله قد تاب عليهم كذا في الكشاف وهذا  
المعنى لا يوجد في غيره عليه الصلوة والسلام فيقاس عليه ثم شرع في المقصود فقال اعلم  
خطاب لطالب الاستفادة وفقكم الله دعاء لهم بالتوفيق وهو تيسير اسباب الطاعة و  
جعلها موافقة للعبد مطاوعة له ليستفوعا بما يليق بهم وعطف نفسه عليهم بقوله  
ويا نانا دفعا لتوهم انه يدعى حصول التوفيق والاستغناء عن الدعاء به لنفسه اذ ذاك لا داء  
هو عين عدم التوفيق واطلق التوفيق ولم يقيده ليعم كل ما يطلب التوفيق به من معلوم الدنيا  
والآخرة ان انواع العلوم كثيرة وبعضها اهم من بعض لشدة الحاجة اليه بالنسبة الى غيره  
من حيث الدنيا والدين كالطب والفقه وان اهم الانواع بالحصول متعلق باهم مسائل  
الصلوة اللام فيها للحقيقة المعهودة في الشرع واعلم ان العلم جنس والفقه ونوع وكل  
الصلوة ونحوها صنف واذا كان كذلك فنقول انواع العلوم الاضافة فيه من قبيل اضافة  
الصفة الى الموصوف اي العلوم التي هي انواع وذلك لان الجنس لا يجمع الا باعتبار انواعه  
وكان ينبغي ان يقول اهم الانواع علم الفقه واهم علم الفقه مسائل الصلوة لان مسائل  
الصلوة صفت من نوع لانوع لكن لما كانت اهم الفقه الذي هو اهم الانواع كانت اهم الانوع  
ضرورة فتجوز في البيان لذلك والدليل على كونها اهم قوله تعالى وما خلقت الجن والانس  
الا ليعبدون اذ يفهم منه ان العبادة هي المقصود لا صلى وما عداهما من المعاملات  
وغيرها وسائل تمكن منها والمقصود اهم من الوسيلة ثم الصلوة اهم من سائر العبادات  
لشمول وجودها وكثرة تكررها وكونها حسنة لعينها ثم هي مستلزمة للايمان والافتقار  
لها بدونه وهو التصديق بالاجلال ما ثبت بالقطع لخير الانبي صلى الله عليه وسلم به مما  
يتعلق بذات الله واهم المبدأ والمعاد وسائر الاحكام والاعبادات عما مضى وما ياتي  
والكفر انكار شيء من ذلك وح لا يرد ان مسائل علم الكلام اهم من مسائل الصلوة لان

للانسان على كثير من  
مكتسبات بالحقائق  
من تحقيقه دون  
وقته آخره او السبع  
ويعال على كثير من  
مكتسبات بالحقائق  
كأنه قد تعرفه  
المنشأ بها و  
عندها الصف  
حسنة يعال  
على بعض الخاد

[illegible]

و وقتی که اینها را می بینید

من اهل البيت  
عن الحسن بن علي  
عن النعمان بن بشير  
عن فضالة عن  
الشيخ محمد بن الحسين





عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر  
 ان الصلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر  
 ان الصلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر  
 ان الصلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر

ايضا وقوله اي في الصلوة المذكورة اول الآية قانتين اي ذاكين بانه في قيامهما والقنوت  
 ان تذكر الله قائما كما في الكشف وخاشعين او مصلين وقيل معنى قوم الله اي صلواته في  
 القيام واريد الصلوة مجازا من ذكر الجزء واردة الكل كالركعة للقيام والركوع والسجدة وقوله  
 لا تقم فيه ابدأ اي لا تصل وقوله عليه السلام من قام رمضان ايماننا وحسنا باغفر له ما تقدم  
 من ذنبه اي من صلى وصام اقل قانتين اي قائمين وهو مجاز ايضا من ذكر الكل واردة الجزء  
 لما سبق ان القنوت ان تذكر الله قائما فالقيام ثم من القنوت كما في قوله تعالى جعلوا اصابعهم  
 في اذانهم اي ان ملهم وقوله لم تقطع السارق اي يده واختار المصنف هذا لكونه ادل  
 على مراده وهو الامر بالصلوة وعلى القول الاول يكون الامر بالقيام في الصلوة وهو لا يستلزم الامر  
 لكن قد يقال الامر بها تقدم اول الآية وهو قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة  
 الوسطى اي داوموا عليها في اوقاتها فيكون المراد من وقوم حقيقة القيام ليدل على فرضية  
 القيام فيها والحقيقة الاولى من المجاز والتأكيد ولما من التأسيس سيما ولا دليل من الكتاب  
 على فرضية القيام لهذه الآية والمصنف قصد ان يجعل في الآية دليلين على وجوب  
 الصلوة فصالح الاول او لما ذكرنا من الادلة فيها غنية عن ذلك ثم معنى الوسطى الوسطى  
 بين الصلوات او الفضلى من قوتهم للافضل الا وسطا تماما عطفه على الصلوات لانفرادها  
 بالفضل والاصح الذي عليه الجمهور انها صلوة العصر لما في الصحيحين من قوله عليه السلام  
 يوم الخندق شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ملائكة قبورهم وبيوتهم نادوا في  
 دواير ملائكة اجوافهم وقبورهم نادوا وعن عمرو بن دافع انه قال كنت اكتب مصصفا  
 لحفصة ام المؤمنين فقالت اذ بلغت هذه الآية فاذ في حافظوا على الصلوات  
 والصلوة الوسطى وقوم الله قانتين فلما بلغت اذنتها فاملت على حافظوا على الصلوات  
 والصلوة الوسطى وصلوة العصر ذكره مالك رحمه في الموطأ وذكره عن عائشة رضيها ايضا قيل  
 الفجر هو قول مالك لتوسطها بين الليلين ونهارين وقيل الظهر لكونها وسطا النهار ووراه  
 القدريري عن ابي حنيفة رحمه وهو قول ذفر والشافعي رحمه في قوله لا خير وقيل المغرب لتوسطها  
 بين الرباعية والثانية وقيل العشاء لكونها بين جهنمين وقيل هو الظهر والعصر وقيل الظهر والمغرب

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر  
 ان الصلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر  
 ان الصلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر  
 ان الصلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر  
 ان الصلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر  
 ان الصلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر  
 ان الصلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر  
 ان الصلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر  
 ان الصلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر  
 ان الصلاة الا بغير عذر ولا عذر الا بالمرض او السفر



عالم عرفه • لا ريب في ان  
في هذا العالم من غير ما  
او انما هو  
العلماء له  
لكنه انما  
عالم عرفه • لا ريب في ان  
في هذا العالم من غير ما  
او انما هو  
العلماء له  
لكنه انما

مفتی محمد رفیع  
الکادری صاحب

من خمس و برضا خبر مبتدأ محذوف و كذلك اعطف عليها وان مخففة من التثنية  
واسمها ضمير الشأن محذوف و فافلا نافية للنسب و اله اسمها و خبرها محذوف و فافلا  
و بالآخر استثناء و لله مفعول مفعول برفع بدل من محل اسم لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير  
الستتر في الخبر و لا يجوز ان يكون هو الخبر و الاستثناء مفرغ و لا يجوز ان يكون بدلا من  
الخبر لان المراد نفى الوجود عن اله سواء تعالى لان نفى مغايرة سبحانه لكل اله و على التقديرين  
الا و لبيان يلزم الاول و على التقديرين الاخيرين يلزم الاخير فيلتزم ان الخبر لا يجوز ان  
ان محمدا رسول الله عطف على لا اله الا الله و هذه الشهادة احد اركان ايمان و  
هي اقوالها لا نهار شرط صحة الايمان عند التمكن بل قيل انها دكن منه لكن في الحديث اشارة  
الى رجحان الاول اذ مفرغ منه ان هذه الخصال الخمس خارجة عن حقيقة الايمان لان  
المتبني غير المبني عليه و هو من وجوب المحققين ان الايمان هو التصديق و ان الاعمال  
خارجة عن حقيقة و اقام الصلوة اى اقامتها و قد تقدم المراد بها و قدمت على  
ما بعد هاتين و اهديتها كما تقدم في الخطبة و لا هنا اول الاربعة اقتصارا  
وايتاء الزكاة هي في اللغة النماء و الطهارة و في الشرع تمليك جزء ما ليس عينه  
او قيمته في نصاب لفقير مسلم غير هاشمي و لا مولاه مع قطع المنفعة عن المال من كل  
الله تعالى فالتمليك اخرج الاباحة و بناء المسجد و نحوهما ما ليس فيه تمليك و عينه  
الشارع اخرج التطوع و النذر او قيمته يدخل اعطاء القيمة كما هو مذهبنا و في نصاب  
خروج الكفارة و الفقير احتراز عن الغني و مسلم احتراز عن الكافر و غير هاشمي و لا مولاه  
عنه و مع قطع المنفعة الى آخره احتراز عن قرابة الولاد و الزوجية و ما يعود  
اليه نفعه و لله احتراز عن غير النوي به الزكاة و يطلق ايضا في الشرع على عين ذلك الجزء  
المردى او قيمته و هو المراد ههنا و في كل موضع و دفيه الايتاء و الاخذ و نحوهما لا  
ايتاء التملك اللهم لان المراد بالايتاء الفعل لا فعل التملك يمكن فتم تمام هذا المستن  
على ما في الصحيحين و الحج و صوم رمضان و روى بالقول آخره ما ليس في شيء منها من  
استطاع اليه سبيلا و الذي ذكره المصنف بعد ايتاء الزكاة و صوم شهر رمضان و الصلوة

عقيل التوسيد  
لما دنا في الحديث  
اول ما يحاسب  
عليه العبد بعد  
الاعان الصلوة  
وجاء في  
حديث اخر اقول  
يا محاسب يعبد  
اقبل خسر الحق  
ودرجة السخطي في النار

10

ما ذكره الحديث  
الويلي في  
كتاب الاستيعاب  
بمراجعيه  
اسماء ما بين  
المجلات من  
اصول و فقه  
الحالات من  
القانون غير  
من ذلك و لا  
على ما بين  
في

[illegible]

١٢ معاهدة المودعة  
تقاضي الضرائب  
استعارة  
السوم انا بوسا  
المشهور بوزن  
كالزينة في الحدا  
على حيازة بوزن  
في طائر جري  
الحيث انقضت

بكر تاذر ما لم يجد وجودهاى وجوبها والجواب من الحديث الا ان هناك ومن ادلة  
السنة قوله صلى الله عليه وسلم الصلوة عماد الدين فيه استعادة بالكنية وهو تشبيه الدين  
بالخيمة مع ذكر المشبه والدة المشبه ادعاء وانبات العماد الذى هو من لوازم المشبه استغناء  
تخييلية والجامع بين الدين والخيمة ما فى كل منهما من الاراز والحفظ من هوانه وفيه  
تشبيه الصلوة بالعماد الذى ادعى ثبوته للدين وهو تشبيه محسوس بمعقول وهو  
وهذا على مذهب السكاكي كما عرفت فى موضعه ووجه التشبيه بين الصلوة والعماد  
ما فهم من قوله من اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين اى لا اقامة  
بالاقامة والهدم بالتارك كما ان الخيمة تقام باقامة عودها وتهدم بتارك اقامتها  
هذا هو السر فى عدم مجئ الامر بالصلوة غالباً الا لفظ الاقامة فى الكتاب والسنة بخلاف  
غيره من الامور على ما لا يخفى فى الدين فى اللغة الجراء وفى الشرع وضع المحلى سائق لذى  
العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات فوضع كالجس فيشمل التخصيص لا اختيارها  
والهى اخرج غيره كالاولضاع الصناعية وغيرها ما كان يشترع للكفار شيئا طينهم  
وسائق اخرج الاولضاع الالهية غير السائفة كتخصيصاته تعالى انبات الارض  
والاشجار فى بعض الاماكن بالاهايين العينة ولذى العقول حرز اذن التخصيص السائفة  
للجربة فانها معمول لادو هاعند من يقول بده لا يقال لما كفر به انها ادياته ام لا لا يصلح  
على ذلك احد والا صوب ان يجعل سائق لذى العقول قيدا واخذ الحرز به عماد كرو  
عن افعال الحيوانات المختصة بالاحيان والاياز وباختيارهم اشارة الى انه تعالى اعطاهم  
الاختيار فى الايتان بالشروعات وتركها ليكون عبادة او عصيانا او يمكن ان يحتز  
برعن السائق لا بالاختيار كالوجدان فانه وضع المحلى سائق من هوانه لا بالاختيار والحمد  
صفة مادحة تشير الى ان التكليف حسن كما هو المذهب الصحيح ويمكن ان يكون احراز  
عن الكفر فانه وضع المحلى عند من يقول بخلق افعال العبد غير الحسن سائق لذى  
العقول باختيارهم غير المحمود وبالذات يجوز ان يتعلق بسائق اى ان ذلك الوضع المحلى  
بذل سائق اذ لم يوضع الا لذلك ويجوز ان يتعلق بالخير بمعنى ان ذلك للخير بذل خير

قوله من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم...  
 والحمد لله رب العالمين...  
 والحمد لله رب العالمين...  
 والحمد لله رب العالمين...

والنحو حصول الشيء لما من شأنه ان يكون حاصله اي يناسبه ويلتزم به كذا في نزع  
 المشارق لأجل الدين ومن أدلة السنة قوله عليه الصلوة والسلام فيما رواه أبو داود  
 وغيره عن عبادة بن الصامت خمس صلوات مثلاً أفترضهن الله تعالى علي  
 العباد خرم من أحسن وضوءهن بأبساغهن ولايتان بسنة وإدا به وصلاهن  
 قمن أي صلى كل واحدة في وقتها لم يخرجها عنه بلا عذر أو تمكوا عن بالطهانية فيه  
 وخشوعهن بإحضار القلب وجمع الهمة وصرف الشواغل الدينيوية عن الفكر  
 كان له على الله عهد أي وعد موثق موكد عليه سبحانه فضلاً منه وكراً له  
 أي بان يغفر له ذنوبه فيكون أن وما بعدها في محل نصب بنزع الخافض ويجوز  
 أن يكون محلاً للرفع بيان العهد بل هو الأولى وتام الحديث ومن لم يفعل ذلك ليس له  
 على الله عهد أن شاء غفر له وإن شاء عذبه أي من لم يصلهن بالصفة المذكورة  
 فليس له من الله وعد المغفرة بل هو في المشية كسائر العصاة أما لفظ سجود ههنا  
 ركن من غير ثابت وكانه الكافي بذكر الركوع عن ذكره كونه قرينة كما في قوله تعالى  
 المحرم من أدلة السنة قوله عليه الصلوة والسلام فيما رواه مسلم عن جابر بن عبد  
 الله بين الكفراي بين العبد وبين أن يصل إلى الكفر ترك الصلوة أي أن يترك  
 الصلوة وهذا كما يقال بينك وبين مرادك إلا جهة ما دى بينك وبين بلوغ  
 مرادك أن تجهد ما إذا اجتهدت بلغت وأما لفظ الفرق فليس من الحديث وهو  
 غير صحيح من حيث المعنى فإن ترك الصلوة ليس فراقاً بين العبد وبين الكفر بل وصل كما  
 تقدم ثم المراد بهذا الحديث وأمثاله كقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الترمذي عن  
 بريدة رضي الله عنه وصححه العهد الذي بيننا وبينهم الصلوة فمن تركها كفر عند الجمهور  
 لأنك اعتقاد أو هو إنكار وجوبها وأعلم أن الأدلة على وجوب الصلوة والحث  
 عليها كثيرة جداً وهي من العلوم بالضرورة في الدين فلذا اقتصر المصنف على هذا القدر  
 ثم شرع في المقصود فقال ثم أعلم أي بعد ما علمت ثبوت فرضية الصلوة بأن للصلوة  
 شأنها في مجمع شريعة بمعنى الشرط وهو في اللغة العلامة اللازمة وفي الشرع ما يتعلق به

قوله من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم...  
 والحمد لله رب العالمين...  
 والحمد لله رب العالمين...  
 والحمد لله رب العالمين...

قوله من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم...  
 والحمد لله رب العالمين...  
 والحمد لله رب العالمين...  
 والحمد لله رب العالمين...

قوله من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم...  
 والحمد لله رب العالمين...  
 والحمد لله رب العالمين...  
 والحمد لله رب العالمين...

فان لم يثبت ذلك  
بطلان الواجب  
على الآخر  
في جميعها  
الصلوات  
بما ذكره  
في كتاب  
الاعتقاد  
والمع  
هذا ان  
حكم العباد  
في جميعها  
فان لم يثبت ذلك

الوجود دون الوجوب والثبوت أي يتوقف عليه وجود الشيء ولا يثبت به وقوله  
 صفة موصفة وبیان الزايع اذ شرط الشيء لا يكون فيه ولا بعده وإنما يكون قبله وقبل الزايع  
 به عما ليس قبلها كالقعدة فانها شرط الخروج وتكسب مالم يشترع مكرراً في كل ركعة كترتيب  
 الركوع على القراءة والسيجود على الركوع فانه شرط البقاء ودرابها اليسا بشرطين للصلاة  
 بل الخروج منها ولبقائها واعلم ان للصلاة في الركن جمع فربما بمعنى الفرض وفرض  
 الصلاة ملاحظة لها بدونه من ان يكون قبلها او فيها لكنها او غيره وتعلل مراده  
 مالم يطلق عليه اسم الشرط والركن اخص منها نحو ما تقدم من ترتيب ما شرع غير مكرراً  
 في ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسيجود على الركوع والقعدة  
 على السجود والسلام على القعدة فان هذا الترتيبات كلها فرض ليست باقاً ولا تنزوط  
 واعلم ان للصلاة ادراكاً جامعاً ركن وهو في اللغة الجنب القوي وفي الاصطلاح الجنب  
 الزايع الذي تتركب الماهية منه ومن غيره وقد تقدم انها داخلية في الفرائض و  
 اعلم ان للصلاة واجبات جمع واجب وهو في اللغة من الوجوب وهو السقوط سمي به  
 لانها تقطع عنا عمله وعيلنا عمله او من الوجوب وهو الاضطراب محي به لرتدده واضطراره  
 في الثبوت وفي الشرع مالزم بدليل فيه شبهة وحكم ان يفسق بالاداء غير ماول ولا يكفر  
 جاحده وتركه في الصلاة لا يفسد دليل يجب به سجود السهو ان سهر او يجب اعادتها  
 ان عمداً ولا لزوم الفسق والانحراف اعلم ان للصلاة سنتا جمع سنة وهي في اللغة الطريقة  
 والسيرة يقال سنة فلان كذا اي طريقته وسيرته حسنة كانت وسيرة بدليل من  
 سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة وفي الشريعة الطريقة المرعية المسلوكة في الدين  
 من غير الزام على سبيل المواظبة فمن غير الزام احتراز عن الفرض والواجب وعلى سبيل  
 المواظبة عن الفضل كذا قال السراج الهندي والفاهم ان لا احتياج الى هذا القيد لدخوله  
 في الطريقة فانها لا تسمى طريقة بدون المواظبة وحكمها ان يطلب للمكلف باقامتها من  
 غير افتراض ولا وجوب وتركها في الصلاة يوجب كراهة تنزيهية ولو سهر فلا ركن  
 سجود السهو واعلم ان للصلاة اداباً جامعاً ادب وهو في اللغة الظرف وحسن التناول

[illegible][illegible]

لا زال يمشي  
 ولباسه من  
 شي من قدامه

فنا

كذا في القاموس والمراد به هنا ما فيه زيادة احترام المصلاة ولا بأس بتركه ولا كراهية  
 وكان السنة محكمة للفرض فالأدب مكمل للسنة وفي الخلاصة والسنة ما أوجب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه عليه والواجب الأحكام الفرائض والسنة المحال  
 الواجب والأدب المحال السنن انتهى وأعلم أن المصلاة كراهية بتخفيف الياء فصدر  
 كره يكره كراهية والمراد بها ما يتضمن ترك السنة وهو كراهية التنزيه  
 واجب وهو كراهية التحريم وأعلم أن المصلاة متناهية جمع منهي وهو محل النهي والمراد  
 بما يفسد المصلاة أما الشرائط المجموع عليها فستة أدخل التاء مع أن الشرائط جمع شريطة  
 نظر إلى معناها وهو الشرط فانه يجوز أن يراد في مثله اللفظ والمعنى الأول الطهارة من الحدث  
 الطهارة في اللغة النظافة وفي الشريعة نظافة شرعية من جنس نجاسة منع الشرع جواز  
 المصلاة معها إلا بعدد وقيد الشرعية ليشمل التيمم وقيد الجنس ليشمل غسل قدر  
 الدرهم فما دونه فإنه يسمى طهارة شرعا وإن لم يكن فرضا فإنه واجب واستتر والحادث  
 في اللغة الإبداء أعني التغوط وفي التيمم ما يوجب الغسل أو الوضوء والثاني الطهارة  
 من النجاسة الحقيقية والثالث ستر العورة وهي في اللغة كل خلل ينبغي إزالته وفي  
 الشرع كل موضع من البدن منع الشرع جواز المصلاة مع كشفه بلا ضرورة والرابع  
 استقبال القبلة التي أمر الشرع بالتوجه إليها والخامس دخول الوقت المعروف  
 لكل صلاة والسادس النية وهي في اللغة مطلق المقصد وفي الشرع قصد الفعل لله  
 تعالى أما الطهارة من الحدث قدمها كونها أهم الشروط وأكدها حتى انتهت  
 تسقط بحال ولا يجوز المصلاة بدونها أصلا بخلاف غيرها من الشروط وكذا قيل  
 ويرد الوقت ويجاب بأنه ليس من الشروط التكليفية ويرد استقبال القبلة والنية  
 لا يقال الاستقبال يسقط كالحائض والمشبته عليه لأننا نقول جهة قد دته وتحريره  
 هي القبلة فلم تسقط كطهارة المعذور ولكن تقدم الطهارة على الاستقبال المعنى آخر  
 وهو تقدمها عليه عادة لكون الاستقبال لأجل المصلاة لا يكون إلا عند إرادة  
 الشرع فيها لا قبلها فيقتضى تقدم الطهارة عليه والنية عند الاستقبال أو بعده

لا يريب  
 من الرعبين  
 فليجئ الظهارة  
 الموقنة  
 من الرعبين  
 لا يريب

۱۵  
وہ علیہ السلام  
وہ جہاد  
اللہ کی طرف سے  
اس کے لیے  
مع الیوم  
التحرک  
پائے

والأخرى لا يشرع فيها الاغتراس ويسمى الطهارة الكبرى وشرط وجوبه المحرم  
 بالأكل والوضوء ويسمى الطهارة الصغرى وشرط وجوبه الحدث الأصغر والوضوء  
 بالغسل والمصدر وبالفهم ما يتوضأ به وهو ما خرد من الوضوء وهي الحسن وفي الشرع  
 الغسل والمسح في أعضاء مخصوصة وفيه المعنى اللغوي فانه يحسن الأعضاء التي يقع  
 فيها في الدنيا بالتطهير وفي الآخرة بالتجليل فالأغتراس والوضوء كل منهما هو  
 الطهارة الواجبة عند وجود الماء والقدرة أي مع القدرة عليه أي على استعماله  
 للأغتراس والوضوء وسبب وجوب كل منهما وجوب ملائحة لا به لما عرفت من  
 أن الإيجاب شيء يتضمن الإيجاب شرطه وقيل إرادة فعل ملائحة لا به ليعمل النقل أيضا  
 وما عند عدمه أي عدم الوجود والقدرة أو عدم أحدهما فالطهارة الواجبة هي التي تم لكل  
 منها أي من الأغتراس والوضوء فرائض وسنن وأداب ومنها ما ليس للغسل ولا للوضوء  
 فلذا لم يذكره قيل لا لئلا يكون لساوى التبع الأصل أي الوضوء والغسل الصلوة واعتصر  
 عليه بعدم لزوم المساواة لثبوت التفاوت بوجه آخر وهو أنه لا يلزم بالنداء بخلاف  
 الصلوة وأما فرائض الوضوء وقدمه لأنه كالجزم بالنظر إلى الغسل لكثرة الإحتياج إليه  
 وهو على ثلاثة أنواع فرض وهو وضوء المحدث عند إرادة الصلوة ولزجاجة أو سجدة  
 الثلاثة أو مس المصحف أو واجب وهو الوضوء للطواف ومندوب وهو الوضوء للنوم  
 إذا أراد يستحب له أن يتوضأ والوضوء على الوضوء والمحافظة على الوضوء بان يتوضأ  
 كلما أحدث ليكون على الوضوء في الأوقات كلها والوضوء بعد الغيبة والكذب وبعد التثاقل  
 أشهر وبعد القرهظية في غير الصلوة والوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضيان و  
 الخلاصة منه فاربعة كما فهم مما قال الله تعالى في كتابه العزيز يا أيها الذين آمنوا قِيل  
 فيه التفات ولا لقليل أنتم وليس بعصم لأن التفات التعبير عن معنى بطريق من  
 التكلم أو الغيبة أو الخطاب بعد التعبير عنه بأخر منها أو الغيبة والخطاب ههنا كل منهما  
 في موضعه والعدول عنه خرج عن سنن العربية لأن ضمير الموصول يجب أن يكون  
 غائبا في الاستعمال لعمدة إلى اسم ظاهر لا يعود إليه لضمير الغائب ولما أنسب لمخالفة

الأخرى لا يشرع فيها الاغتراس ويسمى الطهارة الكبرى وشرط وجوبه المحرم  
 بالأكل والوضوء ويسمى الطهارة الصغرى وشرط وجوبه الحدث الأصغر والوضوء  
 بالغسل والمصدر وبالفهم ما يتوضأ به وهو ما خرد من الوضوء وهي الحسن وفي الشرع  
 الغسل والمسح في أعضاء مخصوصة وفيه المعنى اللغوي فانه يحسن الأعضاء التي يقع  
 فيها في الدنيا بالتطهير وفي الآخرة بالتجليل فالأغتراس والوضوء كل منهما هو  
 الطهارة الواجبة عند وجود الماء والقدرة أي مع القدرة عليه أي على استعماله  
 للأغتراس والوضوء وسبب وجوب كل منهما وجوب ملائحة لا به لما عرفت من  
 أن الإيجاب شيء يتضمن الإيجاب شرطه وقيل إرادة فعل ملائحة لا به ليعمل النقل أيضا  
 وما عند عدمه أي عدم الوجود والقدرة أو عدم أحدهما فالطهارة الواجبة هي التي تم لكل  
 منها أي من الأغتراس والوضوء فرائض وسنن وأداب ومنها ما ليس للغسل ولا للوضوء  
 فلذا لم يذكره قيل لا لئلا يكون لساوى التبع الأصل أي الوضوء والغسل الصلوة واعتصر  
 عليه بعدم لزوم المساواة لثبوت التفاوت بوجه آخر وهو أنه لا يلزم بالنداء بخلاف  
 الصلوة وأما فرائض الوضوء وقدمه لأنه كالجزم بالنظر إلى الغسل لكثرة الإحتياج إليه  
 وهو على ثلاثة أنواع فرض وهو وضوء المحدث عند إرادة الصلوة ولزجاجة أو سجدة  
 الثلاثة أو مس المصحف أو واجب وهو الوضوء للطواف ومندوب وهو الوضوء للنوم  
 إذا أراد يستحب له أن يتوضأ والوضوء على الوضوء والمحافظة على الوضوء بان يتوضأ  
 كلما أحدث ليكون على الوضوء في الأوقات كلها والوضوء بعد الغيبة والكذب وبعد التثاقل  
 أشهر وبعد القرهظية في غير الصلوة والوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضيان و  
 الخلاصة منه فاربعة كما فهم مما قال الله تعالى في كتابه العزيز يا أيها الذين آمنوا قِيل  
 فيه التفات ولا لقليل أنتم وليس بعصم لأن التفات التعبير عن معنى بطريق من  
 التكلم أو الغيبة أو الخطاب بعد التعبير عنه بأخر منها أو الغيبة والخطاب ههنا كل منهما  
 في موضعه والعدول عنه خرج عن سنن العربية لأن ضمير الموصول يجب أن يكون  
 غائبا في الاستعمال لعمدة إلى اسم ظاهر لا يعود إليه لضمير الغائب ولما أنسب لمخالفة

والأخرى لا يشرع فيها الاغتراس ويسمى الطهارة الكبرى وشرط وجوبه المحرم





في كتابه الكبير في الحساب جمع له في الأربعة عشر طبعته في مائة وثمانين

ان ليس وصل اذا اخلت عرى الذنب بحر كلهم على ملحقه الفراء وما في عطف القس  
فلا يكون لان العاطف يمنع المجاورة قال في الكشف الارجل من بين الاغضاء الثلاثة  
المغسولة تغسل بسبب الماء عليها فكانت مغترة الا سرف الذموم انتهى عنه فغطت على  
المسوح لا تقسم لكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين  
نجي بالغاية اناطه لظن ان يصيبها مسح ولا ان السهم لم تغرب له غايته في الشريعة  
قد ثبت في الصحيحين من رواية عبد الله بن عمرو بن العريفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
راى توما ترضى واعقابهم تلوح لم يمسها الماء فقال ليل للاعقاب من النار وفي رواية  
لا في هريرة للعراقب من النادى في صحيح مسلم عن جابر قال اخبرني عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه ان رجلا تروضا فترك موضع ظفر على قدمه فابره النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال ارجع فاحسن وضوءك وعن عائشة رضي الله عنها ان تقطعا احب الى من  
ان اصم على القدمين من غير خفين وعن عطاء ماعل ان احدا من الصحابة  
الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين فهذا اجاع من الصحابة على وجوب الغسل و  
هو يؤيد الاحاديث الصحيحة فلا جرة بمن حوز المسح على القدمين من الشيعة ومن  
وقر كالحسن وارجلكم بالرفع بمعنى وادجلكم مغسولة قل قيل هذه الآية مدنية  
بالاجاع والصلوة فرضت بلمة فيلزم كون الصلوة بلا وضوء الى وقت نزولها قلنا  
لا يلزم لمجواز ان يثبت قبلها بالوحي الغير المتعلق لاحد من الشرائع السابقة كما يدل  
عليه قوله عليه الصلوة والسلام حين توفنا قلنا لثنا هذا وضوء في وضوء الانبياء  
من قبلي فان قيل اذا ثبت هذه الطريقة فافائدة نزول الآية قلنا العلم بانقرير اهر  
الوضوء وتبتيته فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعا للصلوة احتمل ان لا يتم  
الامة بشانه ويتساهلوا في مراعاة شرائطه وادكانه بطول العهد عن زمن الوحي و  
انقاص الناقدين يومافيو ما بخلاف ما اذا ثبت بالنص للتواتر الباقي في كل زمان على كل  
لسان والرفقان والكعبان وهما العظمان النابتان في جانبيه القدمين هو الصحيح وملاكم  
هشام عن محمد بن ان الكعب هو المفصل الذي في وسط القدم عند مقعد الشراك

يكون فوق القوم  
 كذا في البيضا  
 على قوله  
 لعراقب اس  
 وللعراقب  
 من الله و  
 العراقب مع  
 عروق و  
 حسب عطف  
 شديد فوق  
 عشق انسان  
 كذا في الصوم

14

شادکامی  
از من و خوار  
و غمنازی  
بهر لبیدن  
سهم از یک  
پیشانی افراشته  
دلخیزی

فسر عن هشام فان محمدا لم يرد به تفسير الكعب في الطهارة وانما اراد في الحرم اذا لم  
يجد نعلين يقطع خفيه اسفل من الكعبين واصاف الطهارة فهو الغظم الثاني كما  
فسره في الزيادات كذا في الكافي قد خللت في فرض الغسل خلافا لفر بناء على ان  
الغاية لا تدخل في المعنى قلنا الغاية اذا كانت لمدا الحكم بان كان صدر الكلام لا يتناولها  
لا تدخل في المعنى كما في قوله تعالى واتموا الصيام الى الليل واتكلموا سرا على ما وادعاه  
بان كان صدر الكلام يتناولها وما بعد هاء لا تدخل ولا آية من هذا القبيل اذ اليد تشمل  
من رفس الى الابد لغرم العصاية ورضي الله عنهم ذلك في آية التيمم في الابتداء وهم  
اهل اللسان ولا قصار على الكوع في آية السرقعة عرف يقول رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وضرب من للعقول وهو ان التعدي حصل من هذا القدر وفي الكشف التفسير  
الغاية مطلقا فاما دخولها في الحكم خروجا فلهذا يدوم مع الدليل فما فيه دليل على الخروج  
قوله تعالى فطرة الى ميسرة لان الاعسار علة الاقلال ووجود الميسرة نزول العلة ولو دخلت  
الميسرة فيه لكان مستظرا في الحالين معهما او مورا وكذلك اتى الصيام الى الليل لو دخل الليل  
لوجب اليصال ومما فيه دليل على الدخول قولك حفظت القرآن من اوله الى آخره لان  
الكلام مسوق لحفظ القرآن كله ومنه قوله تعالى سبحان الذي اسرى بجمده من المسجد الحرام  
الى المسجد الاقصى لوقوع العلم انه اسرى به الى بيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى  
الى المرافق والى الكعبين لا دليل فيه على احد الاخرين فاحذر كافة العلماء بالاحكام تحكوا  
بدخولها في الغسل واخذ ذروا ذوا بالمتيقن فلم يدخلاها عن النبي صلى الله عليه وسلم  
فانه كان يذهب الماء على رقيقه انتهى ثم ذكر لفظ المرافق بالجمع والكعبين بلفظ التنبيه لان  
مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد في كل واحد فرق واحد فصحت للمقابلة ولو  
قيل الى الكتاب فممنه ان الواجب بلقاء كل رجل كعب واحد فذكر الكعبين يتناول  
كلهما من كل رجل وقيل لان المرفق طرف العلم الذي يرتفق به اي يتكامل عليه وهي في كل يد  
ثلاثة طرف عظم الساعد وطرف عظم العضد بخلاف الكعبين فانها العظمان النابتان  
قال الاصمعي وعليه عامة الفقهاء كذا في الكفاية ولذا ما بين العذارين تنبيه عند بعض

[illegible]

الطهارة و التيمم من الغسل المبرك فكل الموضع

سأل على الخدم من الحجية ما خرد من علل الأفرس ولا ذنن يجب غسله لما ذكرنا من  
دخوله في جلد الوجه خلافاً لابي يوسف رحمه الله فإنه يقول سقط غسل ما تحت العذار  
فيسقط ما وراءه لأنه لا بعد من الوجه منه قلنا سقط ذلك للحائل ولا حائل  
هم هنا فبقى على ما كان قبل النبات وأما الحجية فعن أبي حنيفة رحمه الله يفرض مسح رجليها  
فيما صاع على مسح الرأس وهي راية الحسن وعنه يفرض مسح ما يلاقى بشرة الوجه  
واختاره قاضيان وصححه وقال وهو أشهر الروايات لأنه لما سقط غسل ما تحت  
انتقلت الوظيفة إليه مسحا كما في الخف وأظهر الروايات عنه غسل ما  
يلاقى البشرة واختاره في المحيط والبدائع قال في معراج الدرارية وهو لا يحرم  
وفي الفتاوى الظهيرية وبه يفتي قال في البدائع عن ابن شجاع أنهم رجعوا عما  
سوى هذا وجهه أنه لما سقط غسل ما تحته انتقل فرض الغسل إليه كالشارب  
والحاجب حيث انتقل فرضه غسل ما تحتهما إليهما وأما ما استرسل منها فلا  
يجب غسله ولا مسحه لكونه ليس من الوجه وعن أبي يوسف يفرض سترها  
بالمسح وعنه سقوطه أصلاً وهو أيضاً لا يترن إلى حنيفة رحمه الله ولو أمر الماء على شعر  
الذقن أو الرأس أو الشارب أو الحاجب ثم حلقه لا يجب غسل ما تحته وسنة  
البقلي لو قص الشارب لا يجب تخليله وإن هلك يجب تخليله وكان وجهه  
أن قطع مسنون فلا يعتبر قيامه في سقوط غسل ما تحته بخلاف الحجية  
فإن أعقلها هو المسنون بخلاف ما لو نبت جلدة لا يجب قشرها وإيصال الماء  
إلى ما تحته بل لو أسال الماء عليها أجزأه لأنه مخير في قشرها إذ لم يتصل فيه سنة  
الأصل لعدم فلم يعتبر قيامها مانعاً من الغسل كما في شرح الهداية لابن الهمام  
والفرغ في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس عندنا وقال مالك و  
أحمد مسح الكل فرض لأن البلاء حلة كما في التيمم وقال الشافعي الفرض مسح  
أصابعه ولو بعض شعرة وتحرير المحل موقوف على ما على القرآن نزل ببلغة العرب  
فالعمل فيه بموضوع لغاتهم أفراداً وتركيباً واجب عالم ثبت تخصيصه عن قوا

[illegible]

محققان و  
افراد غیر  
تخصصی  
تخصصی

او شرعي وثانيا على ان الهم مع ما هو في لغتهم وعلى ان الاصل في استعمال الهم مع ما هو في لغتهم فنقول لا شك ان الهم في اللغة امرار الشيء على الشيء بطريق المباشرة هذا الذي يفهم منه متبادر لكل عربي وقول من قال انه في الشرع الاصابة معناه اصابة الماء دون تسييله لانهم انما يذكرونه في مقابلة الغسل الذي هو تسييل الماء ولا فلا بد له من دليل ولا دليل عليه اصلا لا من كتاب ولا سنة ولا اجماع فلا يسمع واما الباء فكثر استعمالها مع في لغتهم هو معنى الاصاق وهو المعنى المشهور للباء مطلقا وقد تستعمل معه زائدة عند القرينة كما في آية التيمم فان كون الهم فيه خلفا عن الغسل المستوعب قرينة مع تواتر الغسل بالاستيعاب والاجماع عليه واللتصق في الآية وان كان مطلقا لكونه غير مذكور لكنه يقيده باليد التي هي آلة التطهير بالقرينة الحالية لا بالاصبع وغيرها لعدم الدليل واما معنى التبويض فمع قلته وعدم دونه الا في بعض الاشعار حتى ان المحققين من ائمة العربية ينفونه اصلا فلم يستعمل مع الهم في لغة العرب قطعا قال ابو البقاء البكري وقال من لاخرة له بالعربية الباء في مثل هذا التبويض وليس بشيء يعرفها اهل العلم انتهى وذلك لان المعاني المختلفة للحروف لا يلزم جهوازان يستعمل كل واحد منهما مع كل واحد من الافعال فلما قال قائل ان من في نحو خرجت من البصرة للتبويض او للبيان لكونه كل احد من اهل اللسان فالتعبير في ذلك استعمال العرب ليس غير وليس لاحد ان يقول ان هذا الحرف قد يستعمل لهذا المعنى في الجملة فانا اعينته له في هذا الموضع من غير دليل من استعمال اهل اللغة او العرف او الشرع لذلك الحرف بذلك المعنى في ذلك الموضع وهذا كاف في رد قول الشافعي رحمه سيما وقد انضم اليه ان اصابة شعرة او ثلث شعرة لا يسمى مسحا في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع ايضا قطعا واما رد قول مالك رحمه واحمد رحمه فلم يكن الا لعدم قرينة كون الباء زائدة والزائدة خلاف الاصل لكيف وقد انضم اليه انه لو كان الاستيعاب فرضا لما ترك النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ما قد حرم تركه له لما روى المغيرة

وذكر الشيخ في اللغة امرار الشيء على الشيء بطريق المباشرة هذا الذي يفهم منه متبادر لكل عربي وقول من قال انه في الشرع الاصابة معناه اصابة الماء دون تسييله لانهم انما يذكرونه في مقابلة الغسل الذي هو تسييل الماء ولا فلا بد له من دليل ولا دليل عليه اصلا لا من كتاب ولا سنة ولا اجماع فلا يسمع واما الباء فكثر استعمالها مع في لغتهم هو معنى الاصاق وهو المعنى المشهور للباء مطلقا وقد تستعمل معه زائدة عند القرينة كما في آية التيمم فان كون الهم فيه خلفا عن الغسل المستوعب قرينة مع تواتر الغسل بالاستيعاب والاجماع عليه واللتصق في الآية وان كان مطلقا لكونه غير مذكور لكنه يقيده باليد التي هي آلة التطهير بالقرينة الحالية لا بالاصبع وغيرها لعدم الدليل واما معنى التبويض فمع قلته وعدم دونه الا في بعض الاشعار حتى ان المحققين من ائمة العربية ينفونه اصلا فلم يستعمل مع الهم في لغة العرب قطعا قال ابو البقاء البكري وقال من لاخرة له بالعربية الباء في مثل هذا التبويض وليس بشيء يعرفها اهل العلم انتهى وذلك لان المعاني المختلفة للحروف لا يلزم جهوازان يستعمل كل واحد منهما مع كل واحد من الافعال فلما قال قائل ان من في نحو خرجت من البصرة للتبويض او للبيان لكونه كل احد من اهل اللسان فالتعبير في ذلك استعمال العرب ليس غير وليس لاحد ان يقول ان هذا الحرف قد يستعمل لهذا المعنى في الجملة فانا اعينته له في هذا الموضع من غير دليل من استعمال اهل اللغة او العرف او الشرع لذلك الحرف بذلك المعنى في ذلك الموضع وهذا كاف في رد قول الشافعي رحمه سيما وقد انضم اليه ان اصابة شعرة او ثلث شعرة لا يسمى مسحا في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع ايضا قطعا واما رد قول مالك رحمه واحمد رحمه فلم يكن الا لعدم قرينة كون الباء زائدة والزائدة خلاف الاصل لكيف وقد انضم اليه انه لو كان الاستيعاب فرضا لما ترك النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ما قد حرم تركه له لما روى المغيرة

فرضنا لما ترك النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ما قد حرم تركه له لما روى المغيرة

سباط من حجام المشافون فتح موزة سبيط سباط بوشن بکاز السباط قاربلا ط

ابن شعبة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال وتوضأ  
وسمى على ناصيته وخفيه وهذا الحديث تمام متنين احدهما رواه مسلم عن الغيرة  
انه صلى الله عليه وسلم توضأ وسمى على ناصيته وعلى الخفين وكأخبر ما رواه ابن  
ماجة عنه عليه السلام اتى سباطة قوم فبال فجمع القدر والى في محقره من ريش  
الغيرة وتبعه المصنف وغيره والسباطة الكناسة التي تطرح باقية البيت والابواب  
عن انس بن مالك رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ وعليه عمامة فطرية فادخل  
يديه من تحت العمامة فسمى مقدم راسه وسكت عليه وما سكت عليه فهو حسن  
عنده والقطرية بكسر القاف واسكان الهاء ضرب من البرد وروى البيهقي عن علي  
انه صلى الله عليه وسلم توضأ فحسر العمامة وسمى مقدم راسه او قال ناصيته وخفيه  
وان كان مرسلها وقد اعتضد بالمتصل واذا قد بطل القولان بقول الشان في اوقات  
ما اخترناه وما ذكرناه من معنى السمع والباء يقتضي شيئا وذلك انه لما كان معنى  
الباء الا لصاق ومعنى السمع امر اذ شئ على شئ الى آخره ولا شك ان المراد بالشئ الاول  
ههنا هو اليد لانها آلة التمييز واليد تقاوب ربيع الراس في المقدار فاذا امرت  
اذنى امر اذ بحيث يسمى سمي حاصل الربع فكان سمي الربع اذنى ما ينطق عليه السمع المراد  
من الآية ولم ير هذا عدم صحة الرواية التي صحها بعض اصحابنا من التقدير بثلاث  
اصابع نظر الى ان الواجب الصاق اليد والاصابع اصلها والثلاث اكثرها ولا اكثر  
حكم الكل كما ذكر في الاصول ويدل انها غير منصومة قول صاحب الهداية وفي بعض  
الروايات وذكر ابن رستم في نوادره انه اذا وضع تلك اصابع ولم يمد هاجا في قول محمد بن  
ولم يحرف في قول الى حيفه ورحم الى يوسف ورحم حتى يمد هاجا نصيب البلر ربع الراس فسلم  
ان لا اكثر حكم الكل في خبر السمع لان هذا من المقدرات الشرعية وفيها يعتبر عين ما قدر  
هذا ما يسهل الله تعالى بكره في هذا المقام مما اخذ من كلام الفحول وعشر عليه الحاضر للول  
ورحم الله من نظر بالانصاف وجانب الاعتساف واما سنة اى سنن الوضوء  
غسل اليدين قبل او خالهما الا اناء الى الوضوء ثلاثا كما في الصحيحين من حديث عبد الله

سید طیب خان  
بوسید خان  
بابی ترقی ۱۲  
۵۷  
علی الدین  
وفی بنعلی  
قدوم  
وعلی بنعلی  
اصحاب  
الدین  
الکرم

۲۲

[illegible]

البيضاوية

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

الشيخ العلامة  
صفي بن محمد  
بن الحسين  
بن علي بن  
علي بن  
علي بن  
علي بن  
علي بن

الله في ابتداء الوضوء لقوله عليه السلام لا صلوة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه ورواه ابو داود رحمه وضعف بالا لقطاع وهو غير ضار عندنا بعدالة الرواة وقتهم كالارسل ورواه ابن ماجة من حديث كثير بن زيد عن ربع بن زيد بن عبد الله بن ابي سعيد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه واعل ابن ربيع اليس بحرف ونور في ذلك فعن ابي ذرعة ربع شيخ وقال ابن عمار ثقة وقال البزار ورواه عن فليح بن سليمان وعبد العزيز الدراودي وكثير بن زيد وغيرهم قال الاثرم سألت احمد بن حنبل عن التسمية فقال احسن ما فيه ما حدث كثير بن زيد ولا اعلم فيها حديثا ثابتا وارجوان يجوز الوضوء لانه ليس فيه حديث احكم بدلتني ثم الماردي النفي في هذا الحديث نفى كمال في قوله عليه السلام لا صلوة لحوار السجود الا في السجود لقوله عليه السلام اذا نظر احدكم في ذكر اسم الله عليه فانه يطره جسده كله فان لم يذكر اسم الله على طهره لم يطره الا ما مر عليه الماء وهذا وان كان ضعيفا بانتهى ربه عن الاغش بحوي بن هشام وهو متروك لكن يؤيده اجماع الامة على وجوب ولقظها المنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله العظيم والحمد لله على من لا سلام وقيل الا فضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعمد في الخي جمع بينهما في المحيط لو قال لا اله الا الله والحمد لله واشهد ان لا اله الا الله يصير مقبلا السنة كذا في شرح الهداية لابن الهمام والاصح انه يسمى مرتين مرة قبل كشف العروة ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء احتياطا لاختلاف الواقع فيها وقال بعضهم يسمى قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم يسمى بعده فحسب ان قبل الاستنجاء حال كشف العروة وذكره تعالى حال كشفها غير مستحب قال قاضينان رحمه والاصح ان يسمى مرتين في الهداية ويسمى قبل الاستنجاء وبعده وهو الصحيح والاختلاف في وقت التسمية لا اختلاف في وقت غسل اليدين قال بعضهم قبل الاستنجاء وقال بعضهم بعده والاصح ان يغسلها مرتين قبله وبعده ولو نسي التسمية فذكرها في خلال الوضوء فسمى لا يحصل السنة بخلاف الاكل كذا في الغاية معلل بان الوضوء عموما واحد بخلاف الاكل وهو يستلزم في الاكل تحصيل

[illegible]

22

میں نے انکلیں غلام خانہ  
تو دل کا پیرا  
روح ابن عربین  
مسعود خلیفہ  
علیہ السلام قال  
میں تو خداوند کو  
اسم اللہ کا ہے  
سب سے عزیز  
تو خداوند کی  
گات چور لگانے

ملک و املاک  
عن خدیو  
فان اورد  
تا بخیر  
دکتر  
المرات



۲

وہابیہ

واللاستغفار



20

وَعَدَّ اللَّهُ ثَمَرَهُ

الشيخ محمد بن عبد الله

بجاء

السنة في الباقي لا استدراك ما فات قاله ابن الهمام والأولى أنه استدراك لما فات بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم إذا اكل أحد فمسي إن يذكر الله على طعامه فيلحق بسم الله أوله وآخره رواه أبو داود والترمذي ولا حديث في الوضوء والمضمضة والاستنشاق لأنه صلى الله عليه وسلم فعلها على الواضبة كما روى في الصحيحين وغيرهما للواضبة من غير أمر ولا عهد على الترك دليل السنة لا الوجوب بما ينجد يدين لما روى السنة من حديث عبد الله بن زيد عن حكاية وضوءه عليه الصلوة والسلام فيه فمضمض واستنشق واستنثر ثلاثا بثلاث غرغرات ومعلوم أن الاستنساك لا يؤخذ له غرفة والمراد بثلاث غرغرات مثل المراد بقوله ثلاثا فكما أن المراد أن كلًا من المضمضة والاستنشاق فعله ثلاثا لأن مجموعهما فعله ثلاثا فكذلك كل منهما فعله بثلاث غرغرات لأن فعل مجموعهما بثلاث غرغرات وقد جله مصرحاً في حديث الطبراني ثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا شيبان بن فروخ ثنا أبو سلمة الكندي ثنا ليث بن أبي سليم ثنا طلحة بن مصنف عن أبيه عن جده كعب بن عمر عن النسائي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فمضمض واستنشق ثلاثا يأخذ لكل واحد ماء جديداً ورواه أبو داود وفيه دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم هو يتوضأ والماء يستل من وجهه ولحيته على صدره ورائته يفصل بين المضمضة والاستنشاق وسكت عليه أبو داود وكذلك المتن وما نقل عن ابن معين أنه سئل الكعب صحبة فقال المحدثون يقولون أنزاه عليه السلام وأهل بيت طحمة يقولون ليس له صحبة غير قادم فإذا عرفت أهل الشأن بأن له صحبة ثم الوجه وما في حديث علي أنها ماء واحد لا يعارض الصحيح حديث ابن زيد وكعب وما في حديث ابن عباس ربح فأخذ غرفة من ماء الخبز صرحوا إلى أن المراد تجديد الماء بقرينة قوله بعد ذلك ثم أخذ غرفة من ماء فغسل يدايه اليمنى ثم أخذ غرفة من ماء فغسل يدايه اليسرى ومعلوم أن لكل من اليمين ثلاث غرغرات لا غرفة واحدة فكان المراد أخذ ماء لليمنى ثم ماء لليسرى

رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليهما السلام  
 في السجدة الثانية  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
 والحمد لله رب العالمين

٢٥

در کمال بوجوب  
الاساسه و ذکره  
سنة السراج  
الولایع وان افتر  
کلمه  
وضع منه بینه  
ثلاث مرات و  
متمصل بحروفه  
رفع الاذن ان  
بانه ثلث ارات  
و استثنى لا

المخطط ١٢







قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فخلل اصابع يديك ورجليك وقال الحسن  
غريب وعليه السلام انه قال خللوا ايضا بعلم لا يخللها الله بالنار يوم القيمة رواه  
الملازم قطي وهو ضعيف وفي الطبراني من لم يخلل اصابعه بالماء خللها الله بالنار  
يوم القيمة والامرو الوعيد في هذه الاحاديث محمول على اصال الماء الى  
ما بين يديه فانه لا يجوز ترك ما خفي مما هو بينها كما يجوز في  
داخل الحية الكشفة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام والتخليل بعد هذا مستحب  
لعدم المداخلة مع كونها في المحل انتهى وقد تقدم ان الاحمال الفرضية مستمرة  
تكرار الغسل الى الثلاث سنة ايضا لما ثبتته صلى الله عليه وسلم عليه على ما في الاحاديث  
الصحيحة مع الترك في بعض الاجيان على ما روى انه عليه السلام توضأ مرة وقال  
هذا وضوء لا يقبل الله الملوثة الاياه وآتت وضوء مرتين وقال هذا وضوء من  
يقصاف الله له الاجر مرتين وعن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلا اتاه  
عليه السلام فقال يا رسول الله كيف الظهور فدعا بما في اناؤه وغسل كفيه ثلاثا  
ثم وجهه ثلاثا ثم غسل ذراعيه ثلاثا ثم مسح براسه ثم ادخل اصبعيه  
السبابتين في اذنيه ومسح باهما ميه على ظاهر اذنيه وبالسبابتين  
باطن اذنيه ثم غسل رجليه ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد  
على هذا او نقص فقد اساء وظلم وفي لفظ ابن ماجة تعدى  
وظلم للنسائي اساء وتعدى وظلم وهو حديث صحيح رواه سقاف بن  
عمر بن شعيب والمحققون على صحة حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده  
ابراهيم وهو عبد الله بن عمر بن العاص رضي الله عنه والكرامان زيادة  
الزيادة على الثلث معتقدا سبقتها واما لو زاد لها نية القلب عند  
الشك او نية وضوء آخر فلا بأس به لانه عليه السلام امر بترك  
ما يربيه الى ما لا يربيه كذا في الكافي وغيره قال في الخلاصة  
وان غسل مواضع الوضوء اربع مرات يكره وقال الفقيه ابو جعفر

کہتا ہے  
 ابو عبد اللہ بن عمر رضی اللہ عنہما  
 انھیں اللہ تعالیٰ نے عفو و  
 رحمت سے بہرہ ور کیا ہے  
 میں نے انھیں عفو و رحمت سے  
 بہرہ ور کیا ہے  
 ابو عبد اللہ بن عمر رضی اللہ عنہما  
 انھیں اللہ تعالیٰ نے عفو و  
 رحمت سے بہرہ ور کیا ہے  
 میں نے انھیں عفو و رحمت سے  
 بہرہ ور کیا ہے

۲۹

وبقی موضع یاسرو  
 فی المرات الذانیست  
 یصیب لاه بعضہم  
 فی المرات الذانی یصیب من  
 الاصول و فی بعض الحکام  
 الاعضا ذوات الاعضاء فی  
 المفرد و ذواتہا فی  
 لغز الال و اولہ و ہو علیہ  
 لیکون الال و الال و الال  
 فی بعض الال و الال و الال  
 علی ذوات الال و الال و الال  
 ہذا الذی یلک الال و الال

بمختار جواد ابراهيم  
عليه السلام  
الشيخ الفقيه الميرزا محمد باقر  
الكلي  
وهو من الميرزا محمد باقر  
الكليني  
الشيخ الفقيه الميرزا محمد باقر  
الكلي

لا يكره الا اذا راعى السنة في ما وراء الثلث وهذا اذا لم يفرغ من الوضوء فاذا فرغ  
ثم استأنف الوضوء لا يكره بالاتفاق انتهى وهو يفيد ان تجديد الوضوء على اثر الوضوء  
من غير ان يودي بالاول عبادة فيس مكرهه وقيل اشكال لاتفاقهم على ان الوضوء  
عبادة غير مقصودة لذاتها فاذا لم يغد بر على ما هو المقصود من شرعيته كالصلوة و  
سجدة التلاوة ومسر للصنف ينبغي ان لا يشترع تكراره قربة بكونه غير مقصود لذاته  
فيكون اسرافا محضا وقد قالوا في السجدة لما لم تكن مقصودة لم يشترع التقريب يستأنف  
وكانت مكرهة فهذا اوله وكذا لم يد بالنقصان عن الثلاث مع اعتقاد السيرة و  
معنى فقد تعدى الخ الى جاوز حد السنة في الزيادة وظلم الستة حقها في النقصان  
ثم المرة الاولى فرض والثانية سنة والثالثة ردوها في التقدير وقيل الثانية سنة  
والثالثة احكام السنة كذا في الاختيار والا وان يكون الثانية والثالثة كلهما سنة  
لان التثنية الذي هو سنة انما يحصل بهما والنية تستغنى الوضوء وليست بفرض  
خلافا للثنية على ما سيبالي في الغسل ان شاء الله فينوي ردم الحديث او استباحته  
ملا يحل الاس فعه والترتيب المذكور في لفظة آية الوضوء سنة وليس بفرض خلافا  
لثنية كمن اعطى فيها بانه يجرى باجماع اهل اللغة انها مطلقة للجميع لا تفرق فيها  
لترتيب وليس المعقب عن القيام هو غسل الوجه بل الايتان مجموع هذه الجملة الغسل  
والسجدة كما يقال للعباد اذا دخلت السوق فاشتر خبز او كفا وزيتا ولما فلو اشترى  
اللبن ثم الزيت وهكذا لا يعد غاليا لانهما يشترى هذه الجملة معقب دخول السوق  
وقد فعل ما امر به واستدل بعضهم على افتراض الترتيب باذخار المسحوبين للعنق  
فلولم يكن الترتيب مقصودا لما ذكر مسحه الزاس قبل الارجل مع انها معروفة على الوجه  
ما للمدين وهذه غفلة عن النكته التي ذكرها جلال الله العلامة وغيره من المحققين  
من ان الارجل قد مدت طمعا على المسحوخ فيقصد في صب الماء عليها على ما عرف في  
تفسير الآية ودقائق التنزيل او سمع من ان يغصر فيما يلحظه بعض العقول ولذا لم  
يجعل مفروم الشرط والوصف حجة واذم تذكر فانهما اصلها انما العنقون

بعض من رواه عن الصادق  
فانما هو في الموضع  
وهذا هو الموضع  
الوجه وان سئل  
استدل بالهجرة  
بما لا يكره في الاصل  
منه فاستدلوا بما  
لا يكره في الاصل  
فانما هو في الموضع  
وهذا هو الموضع  
الوجه وان سئل  
استدل بالهجرة  
بما لا يكره في الاصل  
منه فاستدلوا بما

بعض من رواه عن الصادق  
فانما هو في الموضع  
وهذا هو الموضع  
الوجه وان سئل  
استدل بالهجرة  
بما لا يكره في الاصل  
منه فاستدلوا بما



البرد وغيره من وقت  
 الرطب والاشنة  
 بشره الطرو  
 مستعمل ولا يفتقر  
 بعد من زمان  
 قبل ان ينزل ما  
 الماء على العنق  
 ويطهرون بالخرق  
 ثم يمشون  
 في المولات

ايضا والمولات وهو ان يغسل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما بحيث  
 يحجب السابق عند اعتدال الهواء سنة ايضا الواجبته صلى الله عليه وسلم عليها كما يدل  
 عليه الاحاديث وليست بفرض خلافه لما لا لان الواو لا تدل على المعية ولا المولات  
 لصدق جاء زيد وعمرو بعده بيوم او شهر ونحو ذلك والزيادة على الكتاب بخروج الواحد  
 او بالقياس لا يجوز لانها تسخف فلذلك لم ترد على ما فهم من مطلق الاية فرضا وما لا يدبر  
 اى اذ بالوضوء فهو ذكر الضمير باعتبار النجس وهو ان يتأهب وما بعده اسه  
 التأهب للصلوة بالوضوء قبل دخول الوقت اذ لم يكن صاحب عذر في وقت  
 غير مهمل لان فيه انتظارا للصلوة ومتنظرا للصلوة كن فيها بالحديث الصحيح وتطعم  
 طمع الشيطان عن تشبيطه عنها وان يجلس للاستنجاء هو ازالة النجس وهو ما يخرج  
 من البطن من النجاسة اى ومن الاداب ان يجلس للاستنجاء متوجها الى بين القبلة  
 والى يسارها كيلا يستقبل او يستدبر القبلة حال كشف العورة واستقباحها و  
 ادبارها حالة الاستنجاء ترك ادب ومكره وكرهه تنزيه كما في مد الرجل  
 اليها واما حالة البول والتغوط فمكره وكرهه تحريم على ماسيا في انشاء الله تعالى  
 في النهاية ثم اذا جلس للاستنجاء فالادب ان يجلس متفرجا افرج ما يكون اى موسعا  
 بين رجليه ويرى متعدته ما امكنه مبالغة في الانقاء والتنظيف لا ان يكون صائما  
 فلا يفرج ولا يرخي كيلا تنفذ البلة الى الداخل فيفسد الصوم حتى قالوا ينبغي ان لا  
 يتنفس حالة الاستنجاء لذلك وارى ان عدم التنفس مع ما فيه من الحجج لا فائدة فيه فانه  
 لا يصل الى النفس شيء الى الداخل اصلا على انهم قالوا انما يفسد الصوم اذا وصل الماء موضع  
 المحققة وفما يكون ذكره في الخلاصة ومن الاداب ان يغسل عرج النجاسة بعد الاستنجاء  
 او دونها بالماء مبالغة في النفاقة ولما روى ابن ماجه عن طلحة بن نافع قال اخبرني ابو الربيع  
 وجابر بن عبد الله وانش بن مالك رحم لما نزلت فيه رجال يجرون ان يظهر وقال صلى الله عليه  
 وسلم يا معشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم في الطهر فدا طهرهم كما قالوا ابتزنا للصلوة وقسطن  
 عن الكتاب وتستنفي بالماء قال هو ذاكم فعليكموه وسنده حسن والغسل بالماء هاهنا مائة وثلاثون اذ كان

كذا في المولات  
 وضوء المولات  
 فزمن وانما لم يكره  
 التفرق في سنة  
 الا وهو اذا كان  
 ينزل عند اذا  
 كان عند ان  
 فخرج الماء والوضوء  
 فينصب لطلب  
 الماء ما يشاء

ومن الادب ان يغسل عرج النجاسة بعد الاستنجاء



تدأ ديت به السنة فان الاستنجاء مطلقا سنة لا على سبيل التعيين من كونه  
 بالحج وباللذ وبالماء او ب مع كونه سنة ومثل هذا كثير في الشرع كالهاتحة والسوق  
 واجبة مع كونها تقع فرضا ونحو ذلك وكون الغسل اذ بانما هو اذ التيمم واجبا والنجاسة  
 يخرجها اما اذا اجازت مخرجها والحال انها لم تكن قد رالدهم وزنا في الكيف ومساخنة  
 كعرض الكف في المائع فغسله سنة وان كان قد رالدهم فغسله واجب وذلك  
 لان القليل من النجاسة عفو فخرج الحرج لان ما عمت بلية هانت قضية والتحرر عن  
 التقليل فيه حرج وقد رالدهم لان محل الاستنجاء مقداره وقد اجمعت على ان الاستنجاء  
 بالماء ليس بفرض والحج لا يتاصل بالنجاسة بل بالجلوس في ماء قليل نجس فيه واعتبر  
 ذلك فيما وراء موضع الاستنجاء لان الذي في موضع الشرح ساقط العبارة فكان طاهرا  
 حكما اكن غسله اذ لم يتقدم من ثباته تعالى على الاضرار بسببه فبقى ما وداه  
 فان كان اقل من قدر الدبر فهو لغزو والشافعي رحمه فغن غسله لم يخرج من  
 الخلافة مع نذب الشرع الى التحرر عن النجاسة مطلقا وعدم الوجوب لدفع الحرج ولا  
 سرح في السنة ودوى عن انس رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يدخل الخلافة فاحمل فاغلام يخوى داوة من ماء وعذرة فيستنجي متفق عليه  
 فيقيد بالمواظبة وهي تقيد السنة وان كان قدر الدبر فقد قل الحرج بقرب الى ما  
 يفرض غسل بحيث لو زيد عليه في جزء يفرض غسله فحكمة الى حكمة فيكون  
 غسله واجبا وهذا عندهما وما عند محمد فيجب الغسل وان كان اقل من قدر  
 الدبر لان ما يزيد على قدره بالنظر الى الحرج قال في الاختيار وهو لا حظ اما ان زادت  
 النجاسة المتجاوزة الحرج على قدر الدبر فغسله اى الغسل بالحرج فرضا وما والا  
 في الغسل المذكور ان يغسله اى يخرج النجاسة حتى يتقيد ويتطهر لان المقصود  
 هو الاتقاء وليس فيه اى في الغسل عدد مستنون من ثلث وسبع وعينه للمعنى  
 من شرط الثلث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشرة ومنهم من وقت  
 في الا حليل ثلثا وفي المقعد خمسا والصحيح انه مفوض اليه فيغسل حتى يقيم في قلبه انه

قد استنجأ بالدبر  
 لان الحرج

قد طهره إلا أن يكون موسوساً فقد في حقه بالثلث كما في كل نجاسة غير مريية و  
 قيل لسبع لأنه اتفقوا قد بد في الحديث في غسل النجاسة كما في بلوغ الكلب  
 وغسل بطن أصبع أو أصبعين وثالث كذا في الخلاصة قال في الاختيار ولا يستعمل  
 في الاستنجاء بأكثر من ثلث أصابع ولا يستنجي برؤس الأصابع احتراز عن الاستنماء  
 والمرأة كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالأحجار ليس فيه عذر مسنون عندنا  
 بل مسح حتى يبقيد عند الشافعي رحمه لا بد من إقامة السنة من ثلث مسحات  
 وأن حصل الاتقاء بدونها وان لم يحصل الاتقاء بالأصبع لم يستحب الخمس لم يكن قوا  
 الاطلاق ما روي البيهقي رحمه من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال إنما أنا لكم مثل الولد إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة  
 ولا يستد بها لغائط ولا لبول ويستنجي بثلث أحجار ونهى عن الوقت والرملة  
 وإن يستنجي الرجل بميمه وعاء البرد أو داء النساء وابن ملجئ وابن جبان في صحيحه  
 كلهم بلفظ وكان يأمر بثلث أحجار فلما ما روى البرد أو داء ابن جبان في صحيحه من  
 حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من الغلط فليوتر من فعل فقد أحسن و  
 من لا فلا حرج ومن استنجى فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج الحديث  
 وهو حديث حسن وقد اجمعنا على أن عين ما ذكر في ذلك الحديث من تعدد  
 الأحجار غير مرد حتى لو استنجى بحجره ثلثة أحرف جاز وكان الوسم بحجر ثم غسله و  
 تشقه ثم مسح به ثم غسله وتشقه ثم مسح به جاز في الصحيحين من ذهب لشافعي رحمه  
 على الغالب إذا لم يلبس الاتقاء بالثلث يحصل المقصود الاتقاء قال في فتاوى  
 قاضيان وغيره في كيفية الاستنجاء بالأحجار يدبر بالحجارة ولا يقبل بالثاني ويبدأ  
 بالثالث لأن في الصيف الحصينتان مدليتان فلا يقبل بالأول يتلخنان ولا كذلك في  
 الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات كلها قال في الخلاصة وهذا  
 ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود يعني الاتقاء وكذا قال الشيخ كمال الدين بن  
 الهمام عندنا لصاحبنا هذا يتلوان المقصود هو الاتقاء قال فيفيد أنه لا حاجة إلى

فإن كان موسوساً  
 فقد في حقه  
 ثلث مسحات أو  
 سبع في غسل  
 النجاسة  
 قال عليه  
 السلام إنما أنا  
 لكم مثل الولد

الاستنجاء في الأدب

المتقيد بكيفية من ذلك كور في الكتب نحو قبالة بالحجر الأول في الشتاء والأدب بار  
في الصيف وفي المجتبي المقصود الاستنجاء فيختار ما هو الأبلغ والأسلم من زيادة الملائكة  
ويتبع في ما لا يستنجاء في الشتاء حتى ما يبالغ في الصيف كما في فتاوى قاضي خان في الاستنجاء في  
الشتاء بما يستحسن كان بمنزلة من استنجى في الصيف يعني المبالغة قال الأنا في الاستنجاء في الشتاء  
موضع الاستنجاء بالخرقة بعد الغسل قبل أن يقوم ليذول استواء الماء المستعمل بالكمية  
وإن لم يكن مع خرقة مخففة في موضع الاستنجاء يبيد مرة تقبيل الماء المستعمل  
بحسب المكان ومن الأدب أن يستعودت حين فترغ أي من الاستنجاء والتجفيف  
لأن الكشف كان للضرورة وقد زالت وكشف العودة في الخلوقة بغير ضرورة  
لا يستحب لقوله صلى الله عليه وسلم الله الحق أن يستنجي من غير الأدب أن يتولى  
أي يباشر امر الوضوء بنفسه من غير أن يستعين بأحد ولا يأمر غيره بأن يهتدي له  
وضوءه أو يصب عليه لما يروى أنه عليه السلام قال أنا لا نستعين في وضوءنا  
وعن الوبدى لا بأس بصب الحاد من الأدب ما لا بأس بتوركه كما تقدم سيما إذا  
كان يطيب قلبه ومحبته من المعين من غير تكليف من المتوضعة كما في حقها  
عليه السلام لم يظهر منه استعانة بل الظاهر أنه كان يصب عليه من غير طلب منه  
صلى الله عليه وسلم ومن الأدب أن يجلس لتوضي مستقبل القبلة عند غسل ساكن  
الأعضاء أي باقي الأعضاء سوى موضع الاستنجاء لا نعانة ومقدورها المختار  
له خير المجالس وهو ما استقبل به القبلة ومن الأدب أن يكون جلوسه على  
مكان مرتفع وإن فسل عرقه الأبريق ثلثا وأن يضعه على يساره وإن كان أنام  
يعترف منه فمن يمينه وإن يضع يدها لئلا يغسل على عروته لا راسه كذا ذكره الشيخ  
كمال الدين بن الهمام ومن الأدب أن لا يتكلم في أثناء الوضوء بكلام الدنيا  
بل بالدعوات المأثورة كما سيأتي إنشاء الله تعالى ليخلص عمل الوضوء من  
شوائب الدنيا أنه مقدمة العبادة ومن الأدب أن يشهد أي يأتي بالشهادتين  
عند غسل كل عضو قال في فتاوى قاضي خان يسمي عند كل عضو يقول أشهد أن

يجوز أن يصب  
الماء على يمينه

لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يدعى عند غسل كل عضو بما  
 جاء في الآثار عن السلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء  
 طهورا وعند المضمضة اللهم اسقني من حوض نيل كاسا لا اظلم بعد اكله  
 وقيل اللهم اعني على ذكرك وشكرك وقيل لك كتابك وعند الاستنشاق  
 اللهم لا تحرمني ولا تحرمنيك وجنانك وقيل ارحني راحة الجنة وارزقني من  
 نعمها ولا ترحمي راحة النار وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض  
 وجوه وتسود وجوه وقيل اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه اولياك  
 ولا تسود وجهي بد نوبي يوم تسود وجوه أعدائك وعند غسل اليد اليمنى اللهم  
 اعطني كتابي يميني وحاسبني حسبا يسيرا وعند غسل اليد اليسرى اللهم  
 لا تعطيني كتابي بشمال ولا من وراء ظهري وعند مسح الواس اللهم حرم شعري  
 وبشري على النار وظلتي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وقيل اللهم عشتي  
 برحمتك واتزل على من بكاءك وعند مسح الاذنين اللهم اجعلني من الذين  
 يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على  
 الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى واما في اليسرى  
 فيقول اللهم اجعل لي ميعا مشكورا وذنبنا مغفورا عملا مقبولا وتجارة لن تبور  
 ومن الادب ان يغمض مغمض ومغمض مغمض بمعنى وهو تحريك الماء في الفم  
 والمرا دهنه ان يدخل الماء فيه للمضمضة ويستنشق اي يبعد الماء في انفه بيده  
 اليمنى لانها من جملة الطهور ويحفظ ويستنشر به اليسرى لانه من ازالة الازله  
 قالت لما يشترى رضى الله عنها كان يرسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى لطهوره و  
 طعامه كانت يده اليسرى لحلاؤه وكان من اذى يواه ابوداود وفي بعض النسخ وينبغي  
 ان ياخذ لكل واحد منهما ماء جديدا ولا حاجة اليه لانه قد تقدم قوله بما بين جدين  
 عنده كوالسن فلا وجد بعده في الادب من الادب ان يستاك اي يدلك  
 اسنانه بالسواك بالكسر وهو العود الذي يستاك به كالمسواك وقد عد القدر

في غسل الوجه  
 في غسل اليدين  
 في غسل الرجلين

من السنن فقال صاحب الهداية الاصح انه مستحب استدل الشيخ كمال  
الذين بن الهمام على كون مستحبا لاستحبابه لم يورد حديث يصرح بمواظبة  
النبوي عليه السلام عليه عند الوضوء بل الوارد في الصحيحين لو ان اشق على افعة  
لا امرتهم بالسواك مع كل صلاة او عند كل صلاة وفي رواية النسائي عند كل  
وضوء ودواها ابن خزيمة في صحيحه وصحها الحاكم وذكر البخاري تعليقاً قال ولا سنة  
دون المواظبة فالحق انه من مستحبات الوضوء اقول لم لا يكون الاشارة الى ان المانع  
من الاجاب هو ان فيه مشقة اشارة الى ان سنة على ان وعاءه مسلم عن عائشة  
رضي الله عنها كما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سواكه وطهوره فبعثه الله  
ما شاء ان يبعثه فيسرك ويتوضاء ويصلي وكيف على ان ذلك عادة عليه السلام  
الا ان يقال كان ذلك عادة عند القيام من النوم لا عند كل وضوء وعلى كل  
تقد برفعه المصنف كونه من الادب لا يحل من تسامح الا ان الطاهر ادا  
بالادب ما لا يستحب ثم المستحب ان يكون السواك من شجرة مرة لزيادة اذانه  
تقبير الفم قال الواقي لا بكل عود الا الرمان والقصب وافضله الا راك  
ثم الزيتون وان يكون طوله شبراً في غلظ الخضر من فوائد ما ورد في الحديث انه  
عليه السلام قال السواك مطهرة للفم مرضات للرب رواه ابن خزيمة في صحيحه  
ومنها ما روى في بعض الاحاديث انه مطهرة للشيطان مفرجة للملوك  
وبكر الخطيبه ويزيد في الحسنات ومنها انه يذهب الحفر والبلغم ويشد  
الاسنان وتقوى المعدة ويطيب نكته الفم ويجلو البصر قال الشيخ كمال الذين بن  
الهمام وتيسرت في خمسة مواضع اصفر الاسن وتقير الوجنة والقيام من النوم  
والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية وما افقه لبعض عند الوضوء ذكر في كفاية  
البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء انه سنة  
حالة المضغنة تكميلاً للافتاء وذكر في مبسوط شيخ الاسلام ومن السنة حالة  
المضغنة ان يستاك وهذا اذا كان له سواك والاى وان لم يكن له

فانك السواك  
فانك ان رغبه

الحق  
بالا والمطهر  
وارضا  
في السنن  
ادنى  
سواك

مسواك فبالاصبع اى يبالغ بالاصبع قال في المحيط قال على رضى الله عنه  
 التشويش بالمسحوق والابهام سواك ودوى البيهقي وغيره من حديث انس يرفعه  
 يجرى من السواك الاصابع وتكلم فيه عن عائشة رضى الله عنها قلت يا رسول  
 الله الرجل يذهب فوه يثا قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل اصابعه في  
 فيه رواه الطبراني وقوله يذهب فوه اى اسنانه وكلها ولا يقوم الا صبع مقام  
 العود عند وجوده وتجوز بعض الشافعية صبع الغيرة من صبع نفسه فيحكم به  
 دليل ويستاك عرض الاطولا اى مع عرض الاسنان التي تشبه طول العلم لا العكس  
 خشية الحاق الضرر بالتشويد من جانب الايمن من العليا ثم بالايسر منها ثم  
 بالايمن من السفلى ثم بالايسر منها ويدلك ظاهرا لاسنانها وباطنها واطرافها  
 ويمل المسواك ان كان يابس فيغسله عند الاستياك وعند الفراغ منه ومن  
 الادباء ان يبالغ في المضمضة والاستنشاق وقال في الكفاية والمباغية فيهما  
 سنة لكن الظاهر انها مستحبة والمصنف قد اطلق الادب على كثير من المستحب  
 الا ان يكون صائما فلا يبالغ فيهما خشية الحاق الفساد بالصوم وكذا دليل على المبالغة  
 في الاستنشاق حديث لقيط بن صبرة قال قلت يا رسول الله اخبرني عن  
 الوضوء قال اسبع الوضوء فحل بين الاصابع وبالف في الاستنشاق الا ان تكون  
 صائما رواه الترمذي قال حديث حسن صحيح وقيل في المضمضة عليه والمباغية  
 في المضمضة قال بعضهم وهو شيعي الاسلام نحو الهزلة هي الغزقة وهي تبيد الماء  
 في الحلق وقال ثمس الأئمة الحلواني المبالغ في المضمضة اخراج الماء من جانب  
 الى جانب وقال الصدد الشهيد هي تكثير الماء حتى يملأ الفم و  
 الاول أشهر قال في الخلاصة حل المضمضة استيعاب جميع الفم والمباغية  
 فيها ان يميل الماء الى اسفل قبل المبالغة في الاستنشاق جذب الماء بالنفس  
 حتى يبعد الى متجه بقية الليم الحار ويكسرها ويقيمها كجلاس قال في القاموس  
 هو لاق والمراد به الخيشوم قال في الخلاصة وحل الاستنشاق ان يميل الماء

الى المارد والمباغتة فيلن يحاذا المارد ومن الاداب ان يدخل اصبعه  
 الخنصرين في صماخ اذنيه اي ثقبتهما عند السم قال في ثنائه قاضيان لم ينقل  
 عن اصحابنا رحم ادخال الاصبع في صماخ الازنين وعن ابو يوسف رحمه انه كان  
 يفعل ذلك انتهى وهو لما خذ الحديث الربيع بنت معوذ بن عفراء انها رأت  
 النبي عليه السلام يتوضأ قالت وصبر راسه ما قبل منه وما لم يرمه وصد عنه  
 واذنيه مرة واحدة ودخل اصبعه في ثقبه رواه ابو داود والخنصر يبلغ في  
 الدخول لصغرها ومن الاداب ان يخلل اصابعه اي اصابع رجله لخنصره  
 اليسرى فيبدأ من خنصره لجله اليمنى الى ابهامها ومن ابهام رجله اليسرى الى  
 خنصرها على الترتيب لان البداية بالميا من خنصر اليمنى الى اصابع اليمين و  
 الرجلين وازالة الاذن في الشعث باليسرى وخنصر اليسرى الى اصابع اليمين والرجلين  
 وقال المستورد بن شداد رأت رسول الله صلعم اذا توضأ يدلك اصابع رجله بخنصر رءاه ابن  
 حنبل ومن الاداب ان يحرك خاتمة ان كان راسا مبالغة في الاسباغ وان كان رضيعا لا يخلل  
 الما تحت بلا كفة ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا التلمذة لابن جرير انهم لم يحصلوا الاستيعاب  
 وبلغوا الماء الى كل جزء من اليدين يتقين هكذا ذكره في المحيط واكثر في ظاهر الرواية  
 عن مار بن الحسن عن ابي حنيفة رحمه وابو سليمان عن ابي يوسف رحمه ومحمد رحمه انه  
 يجوز ذلك لم يحكمه ومن الاداب ان لا ييرف في الماء كان يتبعني ان يعبده في  
 المشا هي لان ترك الادب لا بأس به ولا سرف مكروه بل حرام وان كان اي و  
 لو كان المتوضي على شط اي جانب نهج لقلوله لقالي ولا بتد رتبة ولا رتبة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اذا في الوضوء سرف في الهمزة للاستفهام والواو  
 للعطف على مقدري اي تقول هكذا في الوضوء اسرف عن عبد الله بن عمر وقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعبد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا سعد  
 قال ادنى الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على صفة نهج اروضفة النهر  
 بالاضاد المحيرة مفتوحة ومكسوة وبالغاء جانية فمن الاداب ان لا يقتصر في

في الماء بان يقرب الى حد الموت ويكون التقاطع غريظا همل ينبغي ان يكون  
 التقاطع طواهر اليكون غسلا بيقين في كل مرة من الثلث فمن الاداب ان يمسأه  
 اناءه بعد الرضوء ثانيا تهيا للعبادة فانه اذا هياه في ذلك الوقت الذي  
 هو وقت نشاط همل عليه الرضوء اذا اراده بخلاف ما اذا زال نشاطه ولم  
 يكن هياه فهو بما تنبطه النفس عند رادته فينشط الشيطان بسبب ذلك فيكون  
 تهياهه قطعاً للطعم الشيطان عن تنبيطه وعونه له على العبادة بل عبادة متصلة  
 ومن الاداب ان يقول عند تلمذى تام الرضوء وفي خلاله اى اثنائه اللهم  
اجعلنى من السابرين اى كثير التوبة والرجوع عن الذنوب اصد رمنى اجعلنى  
من المتطهرين اى من المسترهبين عن قاذورات الذنوب والمعاصي واساخرها  
 وفيه ترق من الرفع الى الدعم واجعلنى من عبادك الصالحين الذين خصصتهم  
 بالاصافة الى انك الكريمة وجعلتهم صالحين الكرامتك لا يقين شاهدتك  
 في حضرة قدسك مع الذين انعمت عليهم وفيه ترق من التلبية الى التماسية و  
اجعلنى من الذين لا خوف عليهم اذا خلاص الناس ولا هم يحزنون اذا احزن  
 الناس وهم الذين امنوا وكانوا يتقون الذين هم اولياء الله وان يقول بعد فرة  
 من الرضوء سبحانك اللهم وبحمدك سبحانك في الاصل مصدر ثم صار علما  
 للتبسيم وهو التنزيه وهو منصوب دائما بفعل لازم الاضمار بحمدك في موضع  
 الحال اى نسبح حامدين لك لانك لا تلهو الانعامك بالتوفيق لم تمكن من تسبيحك  
 وعبادتك اشهد ان لا اله الا انت وحدك حال مؤكدة لما قبلها وكذلك  
 جملة لا شريك لك واستغفر لك اطلب منك ان تغفر لى ذنوبي واتوب اليك  
 وارجع الى طاعتك عن معصيتك هكذا رواه النسائي في عمل اليوم والليلة  
 واشهد ان محمدا عبداك ورسولك وفيه معنى ما رواه مسلم عن عمرو بن الخطاب  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوضا فقال اشهد ان لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله فمحت له ابواب الجنة



الثمانية يدخل من بها شاء وداه الترمذي زاد فيه اللهم اجعلني من المتوابين  
 واجعلني من المتطهرين وقد روى النسائي وابن السني في كتابهما عمل اليوم والليلة  
 باسناد صحيح عن ابي موسى الاشعري قال اتيته رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بوضوء فتوضأ فسمعت يده يقول اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري و  
 بارك لي في رزقي فقلت يا سيدي الله سمعتك قد عوذك او كما قال وهل تركن  
 من سنتي ترجم ابن السني باب ما يقول بين طهراني وضوءه اما النسائي فاذا دخله  
 في باب ما يقول بعد فراغه من وضوءه وكلاهما محتمل كذا في الاذكار ومن الاداب  
 ان يقرأ بعد الفراغ من الوضوء سورة انا انزلناه مرة او مرتين او ثلثا كذا في شرح  
 السلف وفي ذلك اشار لا بأس به في الفضائل فيها من قراها في اشهر  
 الوضوء غفر الله له ذنوب خمسين سنة ومن الادب ان يشرب فضل وضوءه  
 او بعضه قائما او قاعدا مستقبلا القبلة كذا في الخلاصة وفي السنن من حديث  
 ابي جنته قال اتي عليا رضي الله عنه توضأ ففعل فيه الى ان قال شتم قام و  
 اخذ فضل وضوءه فشربه وهو قائم شتم قال الحببتان اريكم كيف كان ظهور  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول عقب شربه اللهم اشفني اشفاك  
 ودوا في بدالك واعصمني اي بعفني من الهمل بقية الواو الطاء مصدق  
 وهل يكسر الهاء اذا ضعف والارض عطف خاص على عام والارجاع كذا للث  
 لان كل مرض ضعه وكل وجع مرض ولا عكس فيهما ويكره الشرب قائما الا هذا  
 شرب فضل الوضوء وشرب ماء زمزم لما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنه  
 قال سقيت النبي عليه السلام من زمزم فشرب وهو قائم واما كراهته قائما وذهنين  
 فلما روى عن اشعر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الشرب قائما قال قتادة  
 فقلنا لا نس قال لا كل ذلك شربا خبثا وروى مسلم ايضا عن ابي هريرة قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه ولا يشرب احدكم قائما من شئ فليتقوا واجمع العلماء  
 على ان هذه الكراهية تنزيهية لانها لا تلي ديني وفق القساوي والعتايب

شرب الماء قائما مكروه  
 في بعض النسخ

ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب ما شيا ويحصر للمساكين انتهى وقد صح عنه عليه  
السلام الشرب في غير ما تقدم أيضا وكذا الأكل عن أم ثابت كبشنة بنت ثابت لخت  
حسان بن ثابت قالت دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب من في  
قربة معلقة قائما فمقت إلى فيها فقطعته رواه الترمذي وقال حديث حسن  
صحيح وإنما قطعت ثم القربة ليتحفظ وينبرك به لكونه موضع فيه صلى الله عليه  
وسلم وعن النزال بن سبرة قال أتى علي رضي الله عنه باب الرحمة فشرب قائما و  
قال رأيت رسول الله عليه وسلم فعل كما رأيتموني فعلت رواه البخاري وعن  
ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي  
نشرب ونحن قيام رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن ابن عمر بن سعيب  
عن أبيه وجده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب قائما وقال رواه  
الترمذي وقال حديث حسن صحيح ومن الأدب أن يصل إلى الوضوء بسبعة يضم  
السين أي نافلة أي يصل عقبه نافلة ولو ركعتين لما في الصحيحين من حديث عثمان  
رضي الله عنه أنه دعا بالوضوء فتوضأ ثم قال قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من توضأ نحو وضوئي هذا ثم قام فركعتين لم يأت في حديث فيهما نفي عن الله  
ما تقدم من حديثنا ثم عن عقبه بن عامر قال كانت علينا رعاية الأهل فجأت نوبة  
فروحها بعشي فادركت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما يحدث الناس فادركت  
من قوله ما من مسلم توضأ فحسن وضوءه ثم يقوم فيصل ركعتين مقبلا عليهما  
قلبه ووجهه الأوجب له الجنة رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا بد لي من ركعتين ليأخذن في عملي فقلت في  
الاسلام فاني سمعت دفنك بين يدي في الجنة قال ما علمت عملا أراحي عندي  
من أني لم أظهر طهورا في ساعة من ليل أو نهار إلا صليت بذلك الطهور ما  
كتب لي إن أصلي رواه البخاري وأدركت بالفاء صوت حركة النعل على الأرض إلا  
أن يكون الوضوء في وقت مكروه فأنه لا يصل لأن تركه المكروه أولى من فعل المندوب

ومن الآداب ان يتوضأ على الوضوء لموطئة النبي صلى الله عليه وسلم على الوضوء لكل  
صلاة وكذا حين صلى الصلوة يوم الفتح بوضوء واحد قال له عمر رضي الله عنه لقد  
صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه وإنما فعله تغليبا للجواز ولذا قال عبد الصنعته يا عمر  
رواه مسلم إلا ان موطئة النبي عليه السلام لما كانت له بمنزلة الأنفال العاددية  
كالتيما من وضوء لم يجعله سنة فكان مستحبيا وقد تقدم ان المصنف اطلق الادب  
على كثير من المستحبات ومن الآداب ايضا استحباب النية الى آخر الوضوء وتعاهد  
ما في العين وتجاوز جد والوجوه واليدين والرجلين ليتيقن غسلها ويطيب العزة  
وحفظ ثيابه من القاذورات كره ابن الصمام في شهر الطهارة وأما بيان المناهي مما  
يحرم أو يكره وقوله فهو اجمع الى بيان الآداب من تقديره ليصح قوله ان لا يستقبل القبلة  
وما عطف عليه اذ عدم استقبال القبلة وقت الاستنفا ليس هو المنهي وانما  
هو بيان المنهي الذي هو استقبال القبلة وقت الاستنفا وكن ما بعد طهارة  
هكذا وتعم في النسخ وقت الاستنفا والصواب وقت قضاء الحاجة لا نه قد تقدم  
ان ترك استقبال القبلة وقت الاستنفا ادب انما المنهي استقبالها وقت  
البول والتخلفا نه مكره كراهته تحريم سوء كان في الحيض أو في البين لا طلاق  
في قوله عليه السلام اذ التيمم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا  
او عزجوا رواه الشيخ من حديث ابى ايوب الانصاري وقوله عليه السلام في حديث  
ابى هريرة رضي الله عنه اذا جلس احدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها  
رواه مسلم وعن سلمان بنها نارسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستقبل القبلة بغائط  
بول رواه مسلم وعن يحيى بن زكريا لا يستدبر احدكم القبلة ولا يستقبلها  
على بيت حفصة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبلا الشام مستدبرا  
القبلة متفقا عليه والصحيح هو الاول لانه اذا تعارض قوله عليه السلام وفعله رجح القول  
لان الفعل يقتل الخصوص والعذر وغير ذلك وكذلك اذا تعارض المحرم والمباح رجح  
الحرم فبطل قول من قال يحل في البين لمحدث ابن عباس رضي الله عنه لان التوضي

بيان ان الاستنفا  
الفعلية وقت الاستنفا

والحال على الحال انما يبطل اليه عند تساوى الدليلين ولا مساواة بين القول  
والفعل ولا بين الحرم والمبيح ولذا قال ابو يوب فقد ضاع الشام فوجدت امر احضرت  
بنيت قبل القبلة فتبخر عنها وتستغفر الله تعالى فانتم الانحراف عنها في البنيان  
بالاستغفار ولو نسي مجلس مستقبل لا يستحب له ان يتحرك بقدر ما يمكنه اخرج  
الصبر ان في تهذيب الاثار عن عمر بن جميع عن عبد الله بن الحسين عن ابيه  
عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس يقول قبالة القبلة فتذكر  
فانحرف عنها اجلا لا اله الا الله لم يقيم من مجلسه حتى يغفر له وكان ما لم يجب لا ندفع معفو  
للسهم وهو فضل واحد وكما يكره للبالع ذلك يكره له ان يمسه الصغير نحوها وقالوا  
يكره ان يمد جلبيه والزم وغيره الى القبلة او المحفوف وكتب الفقه الا ان يكون في  
مكان مرتفع عن المحاذات وكذا يكره ان يستقبل بالبول والغائط الشمس والقمر  
لكنهما اثبتين عظيمتين من ميزات الله تعالى وان يستقبل الریح بالبول للملاير جمع  
اليه الرشاش ولا يكشف عودته عند احد للاستنجاء فان كسفتها حرام ولا استنجاء  
بالماء افضل ان امكنه اى الاستنجاء بالماء من غير كشف العورة عند احد فان لم يمكنه  
الاستنجاء باء من غير كشف يكفي الاستنجاء بالاحجار اى يجب عليه ان يكتفى بالاحجار  
في الاستنجاء ولا يكشف عودته عند احد والتقيد بقوله اذا لم يكن النجاسة اكثر  
من قدر الدرهم لا ينبغي ان يعمل بمفهومه وهو ان كانت اكثر من قدر الدرهم  
يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد صلا لا نه حرام بعد ربه في ترك طهارة  
النجاسة انما لم يمكن ازالها من غير كشف قال البراذي ومن لم يجد سترة تركه  
الاستنجاء ولو على شط نهران النهى بالحج على الامر حتى استوعب النهى  
الازمان ولم يقض الامر التكرار وقال قاضيان قالوا من كشف العورة  
لا يستنجاء يصير ناسقا وان لا يستنجي يبرء اليه لقوله عليه السلام اذا شرب  
احدكم فلا يتنفس في الاناء واذا ان الخلاء فلا يمر ذكره يمينه يديه في الصحين  
حديث ابن قتادة لا يتنفي بطعام ولا بروت ولا بظلم لقوله عليه السلام لا تستنجأ بالثوب

الاستنجاء بالثوب  
فان كان الثوب  
مستنجيا  
فلا بأس به

فان كان الثوب  
مستنجيا  
فلا بأس به

ولا بالعظم فانها اذا اخوانكم من الجن رواه الترمذي من حديث ابن مسعود  
رضي الله عنه واذ انصهر عن الاستنجاء بزاد الجن فزاد الانسان اولي بالنهي و  
يعلف الماء ب قياس على زاد الجن ولا بحق الغير كثر به وماله وحجره لان  
التعرض له بغير رضى حرام ولا نجس لانه ملوث وزاد في خزنة الفقه الحذف  
ولا اجلا فانه ربما جرح كالزجاج فانه يكره الاستنجاء به لذلك وفي جامع الجوامع  
ولا يستنجى بقصب لانه يورث اليا سويد في الطهي يتعدى بالورق لا شجار  
ثم لو استنجى بهذه الاشياء يكره لكن يحرمه لان المقبول الاقله حصل خلافا  
لشافعي رحم ولا يقال الموت نجس فلا يزيل النجاسة لان الفرض ان جاف و  
قد قلع النجاسة الرطبة علم بخلفها غيرها ويستنجى بالحجر والماء والتراب والرمال  
والرماد والخشب والحرقه والقطن واللبد وفي الصغير في يكره الخشب و  
في نظم الزندرسى لا يستنجى بالحرقه والقطن ونحوهما لانه روى انيوش الفقير  
وان لا يتنجس اى لا يلحق النجاسة وهي ما يدفعه من انقله وصد الحلقه  
وكن لك البراق ولا يمتخط اى لا يلحق المخاط في الماء لان النجاسة والمخاط يستند  
فيؤدي الى منع الانتفاع بالماء الذي القى فيه معبدا يكون سببا للنسب اللعين  
كالعوط في الاماكن التي ينتفع الناس بها نحو الطريق وتحت الشجر والجدار  
التي يجلس في ظلها الحديث مسلم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اتقوا الاعنيتين قالوا وما الاعنيتان يا رسول الله قال الذي تنجس في طريق  
الناس وفي ظلهم وان لا يتنكس اى لا يتجاوز الحد المسنون في الزيادة عليه و  
النقصان منه في المرات الثلث بان يجعلها اربعاً واثنين بغير ضرورة وفي  
المواضع بان يغسل اليد الى الابط والرجل الركبة او يقصر عن المرفق والكعب  
فالاول يكره اذا لم يكن مقدار حصول الطهارة بنية اطال التلثم والثاني غير  
جائز وان لا يمسح اعضاءه اى اعضاء روضه بالحرقه التي سميها موضع الاستنجاء فتمسحها  
لموضع الروضه وان لا يضرب وجهه بالماء عند الغسل اى يرسل الماء من اعلى

الماء فانه  
ايما لا يج  
كتاب  
الغسل  
في طهارة

جبهته ارسالا وان لا ينغم في الماء عند غسل وجهه فان كل ذلك مكروه من  
 فعل العوام ولا يغض فاه ولا عينيه تغبضا شديدا بان تنكتم حمرة الشفتين  
 ومحاجر العينين اى اطراف الاحقان ومنابت الهدب حتى لو بقيت على شفيتها  
 او على جفنتيه لمقتضى بقية ولو قدر موضع راس الابرة لا يجوز وضوءه لوجوب  
 استيعاب الوجه ميكره ايضا الامتناع بالتمني ثلثت المسح بماء جديد فروع  
 وفي فوائد ابي حفص الكبير لو ثلثت يده اليسرى فلا يقدر ان يشفي بها ان لم يجد  
 من يصيب عليه الماء لا يستنجي بالماء الا ان يقدر على الماء الجاري وان ثلثت  
 كلتا اليدين بمسح ذراعيه على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلوة وكذا  
 المريض اذا كان له ابن وام وليس له امرأة او جارية وعجز عن الوضوء يوضيه  
 الابن والاخ الا انه لا يمس فرجا من محل له وطبها ويسقط عنه الاستنجاء  
 وكذا المريضة اذا لم يكن لها زوج ولها ابنة واخت توضيها ويسقط عنه الاستنجاء  
 ومقطوع الرجل ان بقي منها شيء وان قل من ثلث اصابع غسله وان قطعت  
 الرجلان وليدان اختلف المشائخ فيه قال بعضهم تسقط الصلوة وفي مجموع الغزالي  
 ان لم يمكن الوضوء التيمم لا يصلح عندهما وعند ابي يوسف رح يصلح بالايما  
 كما في المحسن والمتوضي اذا استنجى ان كان على وجه السنة اى بان انغمس بوضوءه  
 هذه الطهارة التي ذكرت هي الطهارة الصغرى المخصوصة ببعض الاعضاء امسا  
 الصهارة الكبرى الشاملة لجميع الاعضاء وهي الاعتسال وسببه اى سبب جوبه  
 المراد بالسبب ههنا الشرط والا فالسبب لوجوبه هو اعادة فعل ما لا يحل الا بدعى  
 ما قيل فشرط وجوب الغسل عند اعادة فعل ما لا يحل الا باحد اشياء منها خروج  
 المني من الذكر والفرج الداخل حال كون المني حاصلا بشهوة فانه يجب الغسل  
 بالاجماع بلا خلافين ائمتنا اما انفصاله عن موضعه من الذكر والفرج بشهوة  
 فختلف فيه واعلم ان الغسل انما يجب بالمني اجماعا بقيد من احدهما ان يكون  
 قد نبعث عن شهوة فلو سال من ضربا رجل شئ ثقيل او سقوط من علولا تجب

الغسل عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ان طلاق الجنابة في اللقطة مخصوص بحال  
 انبعاثه من الشهوة والثاني ان يخرج من العضو الخارج البدن او ماله حكمه كالفرج  
 الخارج واللقطة على قول فمادام في قصبة الذكر او لفرجه الداخل لا يجب الغسل عندنا  
 خلافا لما لك رحمه الله واما اشتراط وجود الشهوة عندنا فصلا من الذكر ايضا فمختلف فيه  
 قال ابو يوسف رحمه الله وجودها عند شرط وقال ليس بشرط حتى ان المختلم اذا اخذ  
 ذكره اى امسكه حتى سكنت شهوته وخرج المني بعينكون الشهوة يجب عليه  
 الغسل عندنا خلافا لابى يوسف رحمه الله وكذا لو استنجى بالكفا وصل ونظر فا نزل  
 فلما انفضل المني عن مكانه بشهوة امسكه ذكره حتى سكنت وكذا لو اغتسل  
 قبل ان يبول وينام ثم سأل منه بقية المني تجب عادة الغسل عندنا خلافا  
 له ولو بالاول وانما ثم اغتسل فخرج منه المني لا يجب جماعا واذا عرفت هذا ظهر  
 لك فائدة ما قد رآه من القيويد في عبارة المصنف رحمه الله فاما لكان اوجب الاغتسال  
 الايلة ج اى اى حال ذكر من يجامع مثله في احد السبيلين القبل والبر من  
 الرجل اى الذكر المشتبه والمرأة المشتبه ومن بيان لاحل السبيلين اذا تواترت  
 اى غابت الحشفة اى الكمر او مقدارها ان كانت مقطوعة في احد هاتوك الموضع  
 او الموضع فيد اى ينزل واحد منهما وجب الغسل على القول والمفعول اى كلفين  
 لما في الصحيحين من ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس  
 احكم بين شعبي الا ربع ثم جهدهما فقد وجب الغسل انزل ولم ينزل و  
 مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها اذا جلس بين شعبي الا ربع ومس الختان  
 الختان فقد وجب الغسل للثوم لمن حديثها اذا حاز الختان الختان وهذا  
 على عادتهم من الختان النساء وهذا عندنا واما قوله عليه السلام انما الماء من  
 الماء منسوخ بالاجماع واطلاق الوجوب الحديث يشمل الرجل والمرأة واما وجوبه  
 على المفعول في البر فا القياس احتياطا واما ما يفسر ابو حنيفة على الوطى فالقبل  
 في ايجاب الحد احتياطا للبر والحد وههنا الاحتياط في ايجاب الغسل فاخذنا

بالاحتياط في موضعين الاول في البهيمه والميته والصغيرة التي لا تجامع مثلها  
 وهي بنت بنت مطلقا وبنت سبع او ثمان اذا لم تكن عبلة فلا يجب عليه الغسل  
 ما ينزل لقصور الشهوة وذكر الا سبيحا في ان بالا يلامح في الصغيرة التي لا تجامع مثلها  
 يجب الغسل وتعلل مرده اذا كانت بنت سبع او ثمان وكانت عبلة فصحح في الشهوة  
 التي تجامع مثلها هي بنت التسع في الصحيح وما دونها غير مشبهة الا انها اذا كانت  
 بنت سبع او ثمان وهي عبلة قربت الى حد الشهوة فلا احتياط في وجوب الغسل  
 وهو لا محذور عنها فالاحتياط عدم الوجوب لا يميزه التلبين والتقييد او  
 معالجته البذل وكذا يوجب الاغتسال الحيض هو دم يخرج من رحم بالغة سليمة  
 والمراد انقطاع الحيض فهو شرط وجوب الغسل عند اعادة ما لا يجلب الا كولد الدم  
 وقيل هو داء الدم بشرط الانقطاع والا دل اصرح حتى قالوا لو اسلمت وهي حائض ثم  
 طهرت يجب عليها الغسل ولو انقطع ثم اسلمت لا يجب لان انقطاع ليس صفة  
 باقية فلم يوجب بشرط الوجوب حال التكليف بخلاف ما اذا حدث الى جنب ثم  
 اسلم حيث يجب عليه الوضوء لان الحدث والجنابة صفتان باقيةتان وقت  
 التكليف لئلا لا سلام فلم يتغير وضوء الفرق بين الحيض وبين الجنابة بل  
 بين الانقطاع وبينهما وكذا يوجب الاغتسال النفاس وهو دم يخرج من الرحم  
 عقب الولادة وهذا يغيد انها لو ولدت لم تزد ما لا يكون نفسا ولا يجب عليها  
 الغسل وهو قول ابى يوسف رحمه الله لا يعلق بالنفاس بل يوجب الاغتسال حينئذ  
 رحمه الله احتياطا لان الولادة لا تخلو عن الباعث دم ولو قليلا وفي مثله يقال بسبب  
 مقام المسبب ثم وجوب الغسل المصلو ونحوها عند انقطاع الحيض والنفاس  
 ثابت بالاجماع وبإشارة النص على قراءة يطهرها بالتشديد في الحيض كما لا ريب في  
 النفاس ومن استيقظ من نائم فوجد على فراشه او ثوبه او فخذه بللا وهو  
 امر محال انه يتذكر الاحتلام فان المسئلة على ستة وجوه كما انه اما ان يتذكر الاحتلام  
 او لا وعلى كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه مينا او كونه منيا او شك فان تذكر

لا يجب  
 الغسل  
 في  
 البهيمه  
 والميته  
 والصغيرة  
 التي  
 لا  
 تجامع  
 مثلها



الاحتلام ان يتقن انه منى وانه منك فيعلم يتقن انه منى او منى في  
 فعلية الغسل في الحالات الثلاث اجماعا لان الاحتلام سبب خروج المنى فيعمل  
 عليه وان يتقن انه منى لان المنى يرقى بالمرور والحجارة البدن فيصير كالمذبة  
 واما اذا لم يتدرك الاحتلام ويتقن انه منى او شك هل هو منى او منى فكذلك  
 يجب عليه الغسل في هاتين الحالتين ايضا اجماعا للاحتياط وان يتقن انه منى  
 فلا غسل عليه في هذه الحالة عند أبي يوسف رحمه الله اذا لم يتدرك الاحتلام وبما خن  
 خلف بن ايوب وابو الليث رحم وهو قيس عندهما يجب وهو الاحتياط لما تقدم  
 من الاحتمال والنوم سبب للاحتلام وكما من روي لا يتدركها الرائي فلا يبعد انه  
 احتلام ونسبه فيجب الغسل والمصنف رحمه الله على قول أبي يوسف رحمه الله ولم يذهب  
 عليه في يوم انه مجمع عليه على الفتوى على قولهما وان استيقظ فوجد في حليله  
 بل لا يدرى انه منى او منى ولم يتدرك الاحتلام ما ينظر ان كان ذكره منتشر اقبل النوم  
 فلا غسل عليه لان الانتشار سبب لخروج المنى فيعمل عليه وان كان ذكره قبل النوم  
 ساكنا فعليه الغسل للاحتياط المذكور في الخلاصة هذا الذي ذكرنا من عند المصنف  
 فيما اذا كان الذكر منتشر التما هو اذا نام قائما او قاعدا لعدم الاستغراق في النوم عادة  
 فلم يعارض بسبب الانتشار سببا آخر فحل على انه منى لم يصب وانما يتسبب عنه  
 المنى اما اذا نام مضطجعا او الاضطجاع سبب الاسترخاء والاستغراق في  
 النوم الذي هو سبب للاحتلام او يتقن انه اي البطل الموجود منى فعليه الغسل ايضا  
 اما في يتقن المنى نظاها في الاضطجاع فلا نه عارض الانتشار في السببية  
 فيحكم بسببية الاحتلام وان البطل منى في احتياط وهذا التفصيل المذكور في  
 المحيط والد خيفة وقال شمس الائمة الحلواني هذه مسألة يكثر وقوعها والمناظر  
 غافلون وهو يرون تراهما في وجوب الغسل اذا يتقن انه منى ولا يتدرك الاحتلام  
 لان النوم حال ذهول وغفلة شديدة يقع فيها الاشياء ولا يشعر بها فيتقن كون البطل  
 منى لا يمكن الا باعتبار صورته مدقة تلك الصورة لئلا يكون للمنى سبب

ابن القيم  
 رحمه الله

بعض الأغذية ونحوها مما يوجب غلبة الطوبى ودقة الاخلاط والفضلات وبسبب  
فصل الحرارة والهواء فوجب الفصل هو الوجه وقد اوجبه بالإجماع على المفعول به  
في الدبر مع أنه ليس غاليا في كونه صبيلا نزاله لأجل الاحتياط لكن بقي شيء وهو أن  
المني إذا خرج عن شهوة سواء كان في النوم أو يقظة فإنه لا بد من دققه ونحوه من  
رأس الذكور أيضا فكون الببل ليس إلا في رأس الذكور دليل ظاهر على أنه ليس بمنى سيما  
والنوم محل الانتشاء بسبب هضم الغذاء وانبعاث الريح فإيجاب الغسل في الصورة  
المذكورة مشكل لمجلاص وجود الببل على فخذة ونحوه لأن الغالب أنه منى يخرج  
بدفق وأنه لم يشعر به على ما قورنا وإن احتلم لم يخرج منه شيء أي تذكر الاحتلام و  
لم يربلا لا غسل عليه إجماعا وثاني دأود والتر من من حديث عائشة رضي الله  
عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل عجد الببل ولا يدرك الاحتلام  
قال يغتسل وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولا يجد ببلًا قال لا يغسل عليه قالت أم سليم  
هل على المرأة ترى ذلك غسل قال نعم إن النساء شقيات الرجال فلذلك قال مكن لك  
المرأة أن احتلمت ولم يخرج منها شيء فلا يغسل عليها ولما في الصحيحين من حديث أنس بن  
أم سليم قالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل إذا  
احتلمت قال نعم إذا رأت الماء وفي فتاوى قاضيان المرأة إذا احتلمت ولم يخرج  
منها شيء أي المنى حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله لم يخرج المنى من الفرج الداخل  
لا يلزمها الفصل في الاحتلام وبأخذ شمس الأئمة الحنوف والكب الأشاء والحاكم  
الشافعي في المختصر فأنقل المرأة في الاحتلام كالرجل وفي احتلام الرجل لا بد من  
خروج المنى فكذا في احتلام المرأة إلا أن الفرج الخارج منها بمنزلة الإيتين  
فيغتسل الفرج من الفرج الداخل إلى الفرج الخارج انتهى وقال محمد رحمه الله  
الفصل احتياطًا قال في التجنبس لأن ما دها لا يكون وثقاكا وطرا وما ينزل من صدرها  
وبه يغتسل بعض المشائخ كصاحب التنبس وهو برهان الدين المرتباني في محب  
الهداية كما تقدم عنه في التجنبس قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام بعد نقل كلام

التجسس فهذا التعليل يفيدان المراد بعدم الخروج في قوله ولم يخرج منها لم تخرج فعل على هذا الوجه وجوب الغسل والمراد من رأت في حديث أم سليم روية العلم لا روية البصر فانهما لورات لا تزال استيقظت من فورها وأحست بيدها البسل ثم نامت فما استيقظت حتى جف فلم ترتعيبها شيئا لا يسمع القول بان لا غسل عليها مع انه لا روية بصري بل روية علم انتهى أقول هذا لا يفيد كون الوجه وجوب الغسل في المسئلة المختلفة فيها وهي ما اذا احتلمت ووجدت لذة الأنزال لم تزل ولم يخرج منها المتى فان ظاهر الرواية انها لا يجب عليها الغسل بل احتلمت الخ وقال في الخلاصة وهو الصحيح لحديث أم سليم سواء كانت الروية بمعنى الجبر وبمعنى العلم فانها لم تزل الماء بعينها ولا علمت خروج الكلب لان ادعى ان المراد برؤية الحلم ولكن لا دليل له على ذلك فلا يقبل مذهب الصنفين عن محمد ثم لا يجب عليها الغسل وبه اخذ صاحب التجسس معلا بما تقدم وهو ليس بقوى اذ لا اثر في نزول ماءها من صدها غير ذلك في وجوب الغسل فان وجوب الغسل في الاحتلام متعلق بخروج المتى من الفرج الداخل كما تعلق في حق الرجل بخروجه من راسه لذكرك فاما ان الرجل لو انفصل ميت عن الصلب بالذوق والشهوة لا يجب عليه الغسل مالم يخرج الى ما يلحقه حكم التطهير كذلك المرأة اذا انفصل منها من مخرجها مالم يخرج الى ما يلحقه حكم التطهير لا يجب عليها الغسل علان في مسئلتنا لم يعلم انفصال ميتها من صدها وانما حصل ذلك في النوم والكثرة ما يتوكل في النوم لا تحقق له فكيف يجب عليها الغسل نعم قال بعضهم لو كانت مستلقية وقت الاحتلام يجب عليها الغسل لاحتمال الخروج ثم العود فيجب الغسل احتياطا وهو غير بعيد الا من حيث ان ماءها اذ لم يتولد فقابل سال يلزم ما عدم الخروج ان لم يكن الفرج في صبيح وعدم العود ان كان في صبيح فليتأمل ولو جامع او احتلم او غتسل قبل ان يسول او ينام ثم خرج منه بنية المتى وجب عليه الغسل ثانيا عند الخفيفه روح ومحمد روح خلا فلا يبي يوسف روح وقد قدمناه ولو افاق السكون فرجدا ميا فعليه

الفصل كما في النائم وان وجد من يافلا غسل عليه بالافتاق وكذا المغني عليه والفرقة  
 على قولهما بين النائم وبين السكون والمغني عليه ان المغني بالمذى لا بداهما منسب  
 في النوم وهو الاختلاف المذكور الا لان النوم مظنة الاحتلام فيحال عليه بخلاف  
 السكون والاعشاء وان استيقظ الرجل والمرأة فوجدت على الفراش والحال ان كل  
 واحد منهما ما يتكوى الاحتلام اي لا يتذكره قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وجب  
 عليهما الغسل لا قتال بجموده من كل منهما قتال بعضهم ان كان الذي طويلا في  
 الرجل ان منه يدفق فيقع طويلا وان كان مددا فاعلى المرأة لان منها يسيل فيقع  
 في بقعة واحدة لكن يقال لا يحتمل ان يكون الرجل وقت الانزال فنتكيا او داس التكرار  
 منكسا فيقع منه في بقعة واحدة ويمتدني المرأة بسبب مرد وعصرو وخفه عليه  
 في التقلب وتقال بعضهم ان كان ابيض غليظا فمن الرجل وان كان اصفر رقيقا  
 فمن المرأة ويقال عليهما ذلك يختلف باختلاف المزاج والاعذية فلا عتبة به  
 والاحتياط هو الا وان كان الحديث قد صرح بالفرق المذكور بينهما وهو قوله عليه  
 السلام في حديث ام سلمة ان ساء الرجل غليظ ابيض وماء المرأة رقيق اصفر متفق  
 عليه فكان لك باعتبار الغالب وعدم العارض فروع قالت معي حتى ياتي في النوم  
 مرارا واحدا لئلا اجتمع اتفاقوا انه لا غسل عليها ولا يحفى انه مقيد بما اذا لم يتزل فان  
 انزلت وجب الغسل لانه كالاحتلام اما لو جرمعت فيمادون الفرج ووصل المني  
 رجمها لا غسل عليها فقد لا يلاج ولا نزال فان حبست منه حب الغسل لانه  
 دليل الانزال فيظهر فانه متى اعادة ماصلت بعد ذلك الجماع الى ان اغتسلت  
 بسبب آخر كن اقا لوا ولا شك انه مني على وجوب الغسل عليها بمجرد انفصاله  
 منها الى رحمها وهو خلاف الاصح الذي هو ظاهر الرواية قال في التا واخاينة  
 وفي ظاهر الرواية يشترط الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج لوجوب الغسل  
 حتى لو انفصل منها عن مكان لم يخرج عن الفرج الداخل الى الفرج الخارج لا غسل  
 عليها وفي النصاب هو الاصح انه متى اغتسلت ثم خرج منها مني الزوج لا يلزمها

الفصل في ما يوجب الغسل  
 السكون والاعشاء

اعادة الغسل لانه بمنزلة حمولة حملت به فخرج احتلم او عالج بكفة فلما انفصل المني  
من الصلب شدة كره وصلى من غير غسل صحت لتعلق وجوب الغسل بالخروج  
ايضا كما تقدم صبي ابن عشر جامع امرأته المبالغة عليها الغسل لو خرج من وراء  
الحشفة بعد توجه الخطاب ولا غسل على الغلام لانعدام الخطاب الا انه يومئذ به  
تحلقا كما يومئذ بالوضوء والصلوة ولو كان الزوج بالغاً والزوجة صغيرة  
تستهي فالحجاب على العكس وقد كوفي لا يشتهى بمنزلة الا صبي وفي وجوب  
الغسل باذخال الاصبع في القبل والذبخلات والاولى ان يجب في القبل  
اذا قصد الاستمتاع لغلبة الشهوة لان الشهوة فيهن غالبية فيقام السبب  
مقام المسبب وهو الا تزاحدون الدبلعدها وعلى هذا ذكره كوفي الا انه ذكر  
الميت وما يصنع من خشب وغيره بال فخرج منه منى ان كان ذكره منتشرا  
فعليه الغسل لوجود الشهوة والا فلا لفقدها اذ في نومته يجامع فانتبه  
ولم يربلا ثم بعد ساعة خرج منه منى لا يجب الغسل وان خرج منه منى  
وجب احتلم المني والصبيبة الاحتلام الذي به البلوغ وان لا على وجه  
الدق والشهوة لا يجب الغسل لان الخطاب مما يتوجه عقيب الا نزال فهو  
سابق على الخطاب وكذا اذا احتلم الحيض الذي به البلوغ قال بعضهم  
يجب في الحيض قال قاضيان والا حوط وجوب الغسل في الفصول كلها و  
الله سبحانه اعلم واما فرائض الغسل فالمضمضة والاستنشاق وغسل  
سائر البدن اى بآتيه فان محل المضمضة والاستنشاق من جملة البدن وليس  
السائر بمغني الجميع كما توهم كثير من الناس وعندما لك والثا فخرج المضمضة  
والاستنشاق سنة كما في الوضوء لتأويله تعالى ان كنته جنبا فاطهروا  
فانه امر بتطهرا جميع البدن الا ان ما تعد رايصال الماء اليه حقيقة وحكما  
للخرج خارج بخلاف الوضوء لان الماء مودبه فيه غسل الوجه والمواضعة بينهما  
منعقدة وعد هما من الفطرة في الحديث لا ينفي الوجوب لان الفطرة تستعمل

لا يجب الغسل على  
الصبي الصغير اذا  
احتلم او عالج  
وقد انزل

المضمضة  
الاستنشاق  
غسل المني  
الاستنشاق  
سنة في الغسل

بمعنى الذين وعدواهم ما هو مستأقفا قالوا بعين سنيتهما لأن القرآن في الظلم لا  
يوجب القرآن في الحكم على أن مرحلة ذلك لا سنيها بالماء وقد يكون واجباً  
أقفا قامق بعض الروايات الختان وهو واجب عند الشافعي رحمه فلا معارضة  
في الحديث الذي يلبسنا فلم يوصل الماء إلى منابت الشعر فرض وإن كشف أي و  
لو كان الشعر كثيفاً بالاجماع وكذا يفرض إيصال الماء إلى شاة الخيطة واتناء الشعر  
من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر متلبداً ولم يصل الماء إلى شاة لا يجوز انغسل  
لما في الآية من صبغة المبالغة والتكليف والمرأة في الاغتسال كالرجل في وجوب  
تعميم جميع الشعر بالبشرة ولكن الشعر المسترسل أي النازل من ذوائبها جمع  
ذوائبه وهي المفصلة من الشعر غسله موضع أي ساقط عنها في التسلسل إذا بلغ  
الماء أصول شعرها لما في مسلم وغيره من حديث أم سلمة قالت قلت يا رسول  
الله إن امرأة أخذت بغير راسي فأنقض في غسل الجنابة فقال لا إنما يكفيك أن تحثي  
على راسك ثلاث حثيات ثم تفيض عليك الماء قطهرين حتى رواية فأنقضه  
للحيضة والجنابة قال لا الخ وفي مسلم أنه بلغ عائشة رضي الله عنها أن عبد الله  
بن عمر بن الخطاب كان يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن فقالت  
يا عجبا لا بن عمر يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن أفلا يأمرهن أن يجلفن  
رؤسهن لقد كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد  
وما أزيد أن أفرغ على رأسي ثلث أفراغات ولا يقال إن هذا معارض للكتاب  
لأننا نقول مودى الكتاب غسل البدن والشعر ليس بمنزل متصل بنظر إلى أصوله  
فهذا يقتضي الاتصال في حق الرجال بمقتضى الانفصال في حق النساء دفعا  
للحرج إذا لا يمكنهن حلقه وإن مواضع الضرورة قد خصت من الآية كذا خل  
العنيين فيخص بالحديث أيضا للحرج ولا يجب بل ذوائبها وفي صلوة البقلاء  
الصحيح أنه يجب غسل الذوائب إن جاوزت القدمين وفي الميسوط لكن في  
وجوب إيصال الماء إلى شعب عقاصها اختلاف المشايخ وفي الهداية ليس

عليها بل ذواتها وهو الصحيح وكذا صح عنه وهو الوجه للصحيح المذكور في الحديث  
 وللحرج وهذا إذا كانت مضغورة فإن كانت منقوضة يفرق عن عليها أيضا  
 الماء إلى اثنا عشر اتفاقا لعدم الحرج ثم سقوط غسل المستول إذا بلغ الماء موصول  
 الشعر إنما هو في حق المرأة بخلاف الرجل لأنه ضرورة في حقه لا مكان الجلق  
 كما ذكره أي هذا الحكم وهو الفرق بين المرأة والرجل في وجوب تقصير الضميمة  
 وعدمه في غنية الفقهاء وذكر في المحيط أن الرجل إذا قصر شعره كما يفعل الطويلون  
 أي منتسبون إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبعضهم يخصهم بمن كان لمن  
 غير فاطمة رضي الله عنها ولا تواله جميع ترك بعضهم التماسه جنس كالعرب  
 وهذا هل يجب إيصال الماء إلى اثنا عشر شعرا هل يجب عليه إيصال الماء إلى  
 خلال شعرا أم لا عن المجتهدين واثنيان نظرا إلى العادة وعدم الضرورة وذكر الصدوق  
 الشهيد أنه أي الشان يجب إيصال الماء إلى اثنا عشر شعرا لعدم الضرورة  
 وللاحتياط قال في الخلاصة وفي شعر الرجل يفرق من إيصال الماء إلى المستويل ولم يذكر  
 غير ذلك فكان هو الصحيح مما لا يقتضي ألا يتم مع عدم الضرورة في حقه ويؤكد  
 ما في السنن من عدم رضي الله عنه ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك  
 موضع شعرة من الجنابة لم يغسله فعل به كذا وكذا من النار قال علي بن عاصم  
 راسي أي شعرا سي فلا أتذكره بل أحلف مخافة أن لا يصيبه الماء امرأة  
 اعتسلت هل يكلف في إيصال الماء إلى ثقب القرط أم لا القرط بضم القاف و  
 اسكان الواو ما يعلق في شجرة لأن قال أي محمد بن أبي الحسن وهذا واجب  
 المحيط يذكر لفظ قال مراده ذلك تتكلف فيه أي في إيصال الماء إلى ثقب القرط  
 كما تتكلف في تحريك الحاتم إن كان حقيقا والمعتبر فيه غلبة الظن بالوصول إن  
 غلب على ظنه أن الماء لا يدخله إلا بتكلف تتكلف لأن غلبانه وصلا لا يتكلف  
 سواء كان القرط في أم لا وإن انضم الثقب بعد نزول القرط وصار الحال أن امر عليه  
 الماء يدخله فإن شغل لا فلا بد من مرارة ولا تتكلف بغير الأمر من إدخاله وبعده

في غير الجنابة  
 في غير الجنابة

فان اخرج من نوعه وانما وضع المسئلة في المرة باعتبار الغالب والا فلا فرق بينهما و  
 بين الرجل وكذا في قوله امرأة اغتسلت فقد كان الثاني نقي في اخفادها عجيبين  
 قد جف لم يجز غسلها ولكن الوضوء لا فرق بين المرأة والرجل لان في العجين لزوجة  
 وصلاية تمنع نفوذ الماء وقال بعضهم يجوز الغسل لا ندلا يمنع والا فلا يظهر لو سبق  
 الدن اي الوسخ في الاطفا رجا ز الغسل والوضوء لتولد من البدن يستوي  
 فيه اي في الحكم لمن كود للمدني اي ساكن المدينة والقري اي ساكن القرية لما قلنا و  
 قال بعضهم يجوز الغسل القروي لا زوايه من التراب والطين فينفذه الماء ولا يجوز  
 للمدني لا ند من الودك فلا ينفذه الماء والا فلا يصح الصبي قال الدبوسي وقال الصفار  
 يجب الا يصل الى المصاحبة ان طال الظفر وهو حسن الا قلف الدن لم يجز ان اذا اغتسل  
 ولم يدخل الماء داخل الجلبة قال بعضهم يجوز غسله قال قاضي خان لا نه خلقى وقال  
 بعضهم لا يجوز وهو الاصح لا ندله حكم الظاهر حتى ان البول اذا نزل اليه انتقض الوضوء  
 والمشي اذا خرج اليه وجب الغسل بالاجماع ولكن اصح الزيلعي في شرح الكونز قال في  
 النول لا يجز به تركه اي ترك ادخال القلفة قال الشيخ كمال الدين بن الصمام  
 الاصح الا ولا للحرج لا كونه خلقا قول الحرج غير مسلم وكونه خلقا اقوله فالتا  
 هو الاصح للاهر بالتطهير وان خرج بوله حتى صار في قلفة فعليه الوضوء بالاجماع ان  
 لم اي ولو بقيها الى خارج القلفة كذا في الخلاصة فتاوى قاضي خان وغيرهما رجل  
 اغتسل وبقي بين اسنانه طعام من خبز او غيره قال بعضهم ان كان زائدا على قدر  
 المحضة لا يجوز غسله وان كان قد المحضة او اقل يجوز بناء على فساد الصوم  
 بالا ولا فكان للغم بالنظر اليه حكم الظاهر دون الثاني على ما ذكره في خزانة الاكل  
 ان المفسد للصوم ما يزيد على قدر المحضة فقد المحضة عقوبان له بالنظر اليه حكم اباطن  
 قال في الخلاصة ان كان كثيرا يستبين لنا ظركما في سقوط السن يجب ايضا الماء  
 وان كان قليلا كاعفة وان كان في طوا حنة ثقب فيها شيء يجب ايضا الماء اليه و  
 في الفتاوى في باب النون ان كان بين اسنانه طعام ولم يفسد الماء غتته في الغسل



من الجنابة جاز لان الماء شيء لطيف يصل تحت غلبا قال صاحب الخلاصة  
 فيه يفتي وقال بعضهم ان كان صلبا مضعفا كذا بحيث تدخلت  
 اجزاءه وصار له لزوجة وعلاكة كالعجين لا يجوز غسله قل وكثيرهم  
 لا اعتناء بنفوذ الماء مع عدم الضرورة والحرج بخلاف الصوم فان في التحريم غلبة  
 في الاسنان ويستقل الى الحلق مع الويق حرجا ولا حرج في ازالته في الغسل  
 فان توقعا على ان الاكثرين على ان قد رخصت فسد الصوم والعنف ليدون  
 وذكر في المحيط اذا كان على ظاهر بدن جلد سمك او خبز مضوم قد جف  
 واغتسل او توضأ ولم يصل الماء الى ما تحت لم يجز وكذا الدرن اليابس الانف  
 لوجود تعميم الغسل للبدن جميع وهذه الاشياء تمنع لصلاتها قال في  
 الدخيلة في مسئلة الحناء بان خلطت وانتضبت به وبقي من حرمه على  
 بدنها والطين والدرن اذا بقيا على البدن يجزئ وضوءهم للضرورة ولا يضر  
 الماء بغيره لتخلخله وعدم لزوجه وصلاحه وعلينا الفتوى اذا المعتصم في جميع  
 ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن اذا كان برجله شقاق فجعل فيه القرم او  
 المرهم ان كان لا يضره ايصال الماء لا يجوز غسله وضوءه وان كان يضرب  
 اذا مر الماء على ظاهره لك وايصال الماء الى داخل السرة قرض لا يتوكل الاستنجاء بالما  
 عند الغسل فرض لان موضع من جملة البدن وان لم يكن عليه شيء على موضع  
 الاستنجاء بحجاسته حقيقية لانه بحجاسته حكمية وهي الجنابة وكذا تحليل اصابع  
 من اليدين والرجلين في الاغتسال والوضوء فرض ان كانت الاصابع منضمة  
 لا يدخلها الماء بلا تحليل غير مفتوحة بحيث يدخلها الماء بلا كلغة وان كانت  
 الاصابع مفتوحة فهو احول التحليل سنته قد تقدم وكذا النقاء البشرة اي غسلها  
 باسالة الماء عليها والمشرق ظاهر الجلد من الشعر فرض ايضا الصبغة التكليف  
 في الايتور لقوله عليه السلام الا قبلوا الشعر انقوا البشرة ولقوله عليه السلام  
 تحت كل شعرة جنابة والمجموع حديث واحد اوردته ابوداود من رواية

ابى هرة لكن ضعيف وآلية كافية في الاستدلال لم يبق شيء من بدنه لم  
 يصيبه الماء لم يخرج من الجنابة ثم وان قل اي لو كان ذلك الشيء قليلا بقدر  
 راس ابرة لوجب استيعاب البدن وشرب الماء يقدم مقام المضمضة اذا كان  
 على وجه الاستيعاب الماء المملح والا فلا وفي واقعات الناطق لا يخرج عن  
 الجنابة بالشرب سواء شرب على وجه السنة وعلى غير وجه السنة ما لم يجبه قال  
 في الخلاصة بهذا الخط ولو تركها اي ترك المضمضة وترك الاستنشاق  
 او لمعة من اي موضع كان من البدن ناسيا فاضله ثم تذكر كوتبة مضى وليست تنشق  
 او ينسل للمعة وليعيد ما حصل ان كان فرضا لعدم صحة وان كان نفلا فلا  
 لعدم صحة شريعته وسنة الفل ان يقدم الوضوء عليه كوضوء الصالحين  
 غيرا استثناء مسمى الراس هو الصبي وظاهر الرواية لا كما اذا كان لا يمسح راسه  
 الا غسل رجليه فانه يخرج اذا كان قائما في مستنقع الماء او على تراب بحيث  
 يحتاج الى غسلهما بعده لك ما لو قام على حجر ولو لم يجثي لا يجتاز غسلهما  
 مرة اخرى فلا يخرج غسلهما كذا في الهداية وغيرها وان يزيل النجاسة الحقيقية  
 كالمني غيره عن بدنه ان كانت اي ان وجدت على بدنه نجاسة ثم يصب  
 الماء على راسه وسائر جسده فلا تأمل ان الصبيحين من حديث ابن عباس  
 قال قالت ميمونة وضعت اللبن عليه السلام غسلا فسترته ثوب فصب على  
 يده فغسلهما ثم ادخل عيني في الاناء فاخرج بهما على فرجه ثم غسل بشماله ثم  
 ضرب بشماله الارض فدلكهما دلكا شديدا ثم غسلهما فمضمض واستنشق و  
 غسل وجهه وزاويه ثم اغترغ على راسه ثلث حبات ملا فغسل بشماله غسل يمينه  
 جسده ثم تلحى فغسل قدميه فداو له ثوبا فلم ياخذ ثوبا فظفر به بفضله  
 ثم كيفية الصب قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في كتابه لا يمين ثلثا ثم على  
 اليسر ثلثا ثم على راسه وسائر جسده وقيل يبدأ باليمين ثم باليسار ثم باليسار  
 وقيل باليسار ثم باليمين ثم باليسار وهو ظاهر المتن والهداية وغيرها وظاهر

في الجنابة  
 ما لم يجبه  
 ما لم يجبه  
 ما لم يجبه

في الجنابة  
 ما لم يجبه  
 ما لم يجبه  
 ما لم يجبه

الحديث فينبغي التقويل عليه لو انغمس في ما جاز ان مكث قد والوضوء و  
 الغسل فقد اكل السنة والا فلا ثم يتحقق عن ذلك المكان الذي اغتسل فيه  
 فيغسل رجلية ان كان قيامه في مستنقع الماء كما تقدم والحديث محمول عليه  
 ومن سنة الغسل ان لا يسرف في الماء وان لا يفتن لما تقدم في الوضوء وان لا  
 يستقبل القبلة وقت الغسل ان كانت عورة مكشوفة وان كان متدرا خلا  
 يابس به وان يدلك كل اعضاءه مبالغة في التطهير في المرة الاولى لييم الماء البدن  
 في المراتين الاخرتين فالذلك في الغسل سنة وليس بواجب الا في رواية عن ابي  
 يوسف رحمه الحصوص صيغة اطهر وفيه نجاسة الوضوء فانه يلفظ الغسل وان  
 يغتسل في موضع لا يراه احد لا حتمال بد العورة حال الاغتسال واللبس الحديث  
 يعلى بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا الله حيي مستبرأ يجب الحياء  
 والستر فاذا اغتسل احدكم فليستتر وراءه ابواه وكذا في القينة عليه غسل وهنالك  
 رجال لا يدعون ان راوه ويختار ما هو استر المرأة توخره يعني ان كانت بين الرجل  
 والمرأة بين النساء كل رجل بين الرجال وذكره ابن وهبان في نظمه بقوله وغسل  
 على شخص وما تم شتر فيما في القوم لا يتأخر وليس كما لا يستحياء والفرق ظاهر  
 في امرأة بين الرجلين توخر فان اريد بقوله وان ثوبه وبقوله الاخر وما تم شتره  
 دعوت ما سوى العورة فلا كلام وان اريد العورة كما قال البرازي كشف ازاره  
 في الحمام لغسله وعصره لا ياتم لعدم امكان تطهيره بدنه والا ثم على الناظر فيغير  
 مسلم لان ترك النهي مقدم على فعل لما تم كما تقدم وللاغسل خلف وهو التجميم  
 فلا يجوز كشف العورة عندهم لا يجوز نظره اليها لاجله ولذا نقل البرازي عقيب  
 تلك المسألة عن الرستناني قال لا خفاء انه اراد كشف الموانع العورة لذلك لا مطلقا  
 قال البرازي هو الحق بل ذكر جواز الكشف في الخلوة في القينة اختلافا فقال حرد  
 في بيت الحمام الصغير لعرض ازاره او لخلق العانة ياتم وقيل يجوز في المدة اليسيرة  
 قيل لا بأس بقيل يجوز ان يغير للغسل ويجرح زوجته لجماع ايضا اذا كان

الحديث  
 في المراتين

الحديث  
 في المراتين

البيت صغيرا مقدار خمسة اذرع وعشرة وبالجلا فلا ضرر في كشف العورة للفعل  
 عند من لا يجزى نظره اليها لان له خلفا بخلاف الحتان والحجوة ويستحب ان لا يتكلم  
 بكلام قط كلام الناس او غيره اما كلام الناس فلما تقدم في الوضوء وما عني من  
 الذكوة والدعاء فلا نذر في مصب الماء المستعمل ومحل الاوضاء والا قد ارر يستحب  
 ان يمسه بدينه بمندبل بعد الغسل لما روت عائشة رضي الله عنها كانت النبي عليه  
 خرقه ليستنشف بها الوضوء رواه الترمذي وهو ضعيف في الغسل او يكره في الوضوء  
 وان يغسل رجله بعد اللبس لا قبله مسارعة الى الترتوان يصله بسبعة  
 لما تقدم في الوضوء لان فيه الوضوء وزيادة اما النية فليست بشرط في الوضوء  
 والاعتسال عند ناحتي ان الجنب اذا اغتسل في الماء الحار او في الحوض الكبير  
 للتبريد قيد بالكبير لان الصغير يتا في الجلا فلا نذر في مسله البير على ياتي  
 ان شاء الله تعالى رقام في المطر الشديد وتضعض واستنشج من الجلا فلا  
 للائمة الثلاثة اسند لو بقوله صلى الله عليه وسلم فما لا اعمال بالنيات الحية شفق  
 عليه وهو حديث مشهور ينفق برة انما صحت الاعمال فبعد ان ما لا يتغير من  
 الاعمال الا لصحة واصحابنا رحم اجابوا بان يقدره حكم الاعمال والحكم متغير في  
 وهو الصحة واخرى وهو الثواب فقالوا الثواب لا يراى بالاجماع فلا تبقى الصحة  
 مرادة بناء على ان الحكم من قبيل المشترك لا عموم للمشارك ان مقتضى ولا  
 عموم له ايضا فاود عليهم منع كون الحكم مشترك او مقتضى بل هو من المتواطى المسمى  
 بالطلق فيشمل ما تحت دينه واخرها فاحاجر الى التكليف في التقضي عنه وايضا  
 او ددان هذا هو الدليل على اشتراط النية في كل العبادات فقد افقمت على اشتراطها  
 فيها وانها لا صحة لها بدون النية فقد قدرت الصحة فيها فقالوا ان المقد هو  
 الثواب الا ان ما كان المقصود منه الثواب فقط كالعبادات المختصة اذا كانت  
 الثواب فيها فلا صحته لفقد ما هو المقصود بخلاف الوضوء فان له بهجتين جهة  
 كونه عبادة ومن هذه الحيشية لا بد من النية وجمته كونه شرط البسطة كونه

الرية  
 الحية  
 البيرة

في العمل بالضعيف  
 في الفضائل

الثوب ونحوها ومن هذه الحثية لا يقتصر الى النية لان كونه شرطاً لا يشترط فيه  
 كونه عبادة اذ الصلوة موقوفة على وجوده لا على كونه عبادة فالحق ان التزام  
 طريق الاستدلال بالحدوث لفظي فاذيدل على عدم صحة العبادات بدو النية  
 بالاتفاق ولا يدل على عدم صحة غيرها بدوها بالاتفاق وذلك انه لا يجوز ان يراد  
 من الاعمال جميعها شرعية وغير شرعية لوجود اكثر الاعمال غير الشرعية بل النية  
 ولا ان يراد الاعمال الشرعية جميعها عبادات او معاملات لعدم توقف صحة  
 المعاملات على النية بالاتفاق فتعين ان يراد العبادات او تعلق النية بالعبادة  
 وسم فاما التزام الحقيقي في ان الطهارة الحكيمه هل هي عبادة ليس غير هي من جنس الاعمال  
 العاديه الطبيعية التي يتحقق حسا فان وجد فيها نية القرينة كانت عبادة ثاب عليها  
 والا فلا مع تحققها كما في سائر الحركات والسكنات والافعال التركية التي لم  
 تحقق في الوجود حسا فان نواها قرينة اثبت عليها او مصينة يستحق العقاب  
 عليها والا فلا ثواب ولا استحقاق عقاب فقالوا هي عبادة ليس غيرها انما  
 يحكم الشرع لله تعالى غير معقولة المعنى اذ الحمل المغسوط طاهر حقيقة ليس عليه  
 شيء يقتضي العقل والعادة غسله فكان الجواب غسله استيعابا ومحضاً وقلنا  
 بل نفس غسل البدن وبعضه ذاته من الاعمال التي يقتضيها الطبيعة عادة  
 فانه نظافة وتحسين كلبس الثوب ونحوه ويجاب في بعض الاحوال لا يخرج  
 عن هذه الحقيقة كما يجاب باخذ النية وهو ستر العورة وبعض الاحوال فكما  
 ان لبس الثوب وستر العورة اذ النوى به القرينة يكون عبادة وان لم ينوبه  
 القرينة فالصلوة بصحة لوجوده حقيقة والشرط نواها انما يراد وجودها  
 مطلقا لا وجودها قصد ذلك الوضوء الغسل لا يقال ستر العورة امر يقضي  
 العقل بخلاف الوضوء لان الفعل والعادة يستقيم كشف العورة ولا يتقبل  
 غسل موضع نيفي لا فانقول لو كان منقرا في بيت كظم في ليلة مظلمة او في  
 مكان خال آمن من هجوم احدنا العقل والعادة لا يستقيم الكشف مع ان المستر  
 في الصلوة لانهم بالاتفاق في هذه المسألة مع ان النية ليست شرطا في ذلك

ايضا بالاجماع فان قيل في آية الوضوء ما يدل على اشتراط النية وهو كون الاثر بالعمل  
 خراج مخبر الجزاء فيقتيد بذلك قيل اغسلوا هذه الاعضاء لا اجل القيام الى  
 الصلوة وكان نظير قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير ذكاته حيث يشترط  
 التحريم بنية هذه الكفارة فكذلك هذا قلنا هذا مسلم فيما كان حكما مستقلا غير ملزم  
 لان الشرط يراعى وجوه مطلقا لا وجوده قصدا كما في قوله تعالى اذا نودي للصلوة  
 من يوم الجمعة فاسعوا الآية لا يشترط في السعي ان يكون بنية الجمعة اجماعا فكذلك  
 هذا وكان كما اذا قيل اذا دخلت على الامير فتزين فانه لتزين لا ثم تخرج ودخل عليه  
 متزينا لا يلام لكون المقصود الدخول عليه بالزينة وقد حصل وليس المقصود ان يكون  
 التزين لاجل الدخول ليس غير فالخالص ان لا دليل على ان شرط الصلوة غسل وجوه  
 وادلة النية من الحديث والآيات كقوله تعالى وما امر الا لعبادة الله مخلصين  
 له الدين جنفا وانما يدل على اشتراط النية في العبادات ولا نزاع فيه لاحاد  
 بما ذكرنا ظاهر الفرق بين طهارة الماء وبين التيمم لانه ليس نظا فتقذاته بوضوئها  
 في الغالب فشلت النية على ما قالوا ويروى عليه انه ليس في الآية الا امر بمسح  
 الوجوه في الايدي من الصعيدين هو فعل جسي قد وجد فصا ركا لوقال المالكين  
 دخل على فتبذل شخص لا ثم دخل عليه بملك الحال فانه يكون  
 فتمثلا لان الشرط يراعى وجوده لا قصدها كما تقدم بعينه فيحتاج جسي  
 دليل كون الشرط فيه مسميا هو عبادة ركونه غير نظافة الايدى على ان الشرط هو  
 عبادة فلا بد من دليل كما لا بد للائمة الثلاثة من دليل كون الشرط غسل وجوه  
 والله اعلم بالصواب ثم قال في الخلاصة ويجزئ الوضوء والغسل بغير النية  
 الا ان الكرخي اشار الى ان الوضوء بغير النية ليس الوضوء الذي امر به الشرع وانه  
 لم يوفقنا اساء واخطأ وخالف السنة وهكذا قال المتقدمون من اصحابنا  
 انك لا تثاب لا يصيبه قيم الصلوة المأمور به ولا غتال على احد عشر جمعا بالاشتراف  
 خمسة منها فريضة لثبوتها بالكتاب الاجماع القطعيين لا غتال من الحيض

ولا غتسال من النفاس ولا اغتسال من القاء الختانين اذا كان من غير عيب في الحشفة  
وعيب بينهما في الدبر ملحقة به والاغتسال من خروج المنى على وجه الدق والشهوة  
والاغتسال من الاختلام اذا اخرج منه اى من الاختلام ومن سبيبة او من الختم  
ومن ابتداء نية المتى بالاتفاق واذا اخرج منه المنى عندهما خلا فلا بى يوسف وقد  
تقدم ذلك كله ولا يعتصمها سنة احد ها غسل يوم الجمعة وعند مالك هو واجب  
لقوله عليه السلام من اتي منكم الجمعة فليغتسل متفق عليه امره للوجوب قلنا  
كان ذلك في ابتداء ثم نسخ على ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان الناس  
كانوا مجهودين يلبسون الصوف ويعلمون على ظهورهم الى ان قال ثم جاء الله بالخير  
ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل بوسم مسجدهم وذهب بعض الذي كان يروج  
بعضهم بعضا من العرف وان الامر للندب ويبدل عليه ما في الصحيحين من حديث  
ابن عمر قال قال بنينا عمر بن الخطاب يوم الجمعة اذ دخل عثمان بن عفان رضى الله عنه  
فخرج من عمر فقال ما بال رجال يتأذون بعد النداء فقال عثمان يا امير المؤمنين ما  
ردت حين سمعت النداء ان توضأت ثم اقبلت فقال عمر الوضوء ايضا لم تسمعوا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا جاء احدكم الى الجمعة فليغتسل فلو كان الامر  
للو جوب لما اكتفى عثمان رضى الله عنه بالوضوء ولما استكت عمر والصحاب عنه  
الزامه بالغسل ولو وقع لنقل وقوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونمت  
ومن اغتسل بالغسل افضل ربه الترتيب وصححه ولذا صح صاحب الهداية  
وبغيره ان هذه الادب مستتجة لا سنة لان الوجوب ما غير مراد من الامر  
كما تقدم في قصة عثمان وان كان ثم نسخ كما ذكره ابن عباس فان كان الامر  
للندب فلا كلام وان كان الوجوب فاذا انسخ الوجوب لا يبقى الندب ايضا الا  
انه قد دل الدليل على الاستحباب هو قوله عليه السلام ومن اغتسل فهو  
افضل ثم غسل الجمعة للصلاة عند ابى يوسف رحمه وهو الاصح والليوم عند  
الحسن بن زياد حتى لم يعمل به نبال ثواب الغسل اذا وجد في اليوم عند

الامر  
بالغسل  
يوم الجمعة

غسل الجمعة للصلاة  
نسخ

الحسن رحمه الله لا عند أبي يوسف رحمه الله ومن لا جمعة عليه يندب له الغسل عند الحسن رحمه الله  
 لا عند أبي يوسف رحمه الله والثاني غسل العيد بوجوه الأعمى أنه مستحب قياسا على الجمعة  
 لأنه يوم اجتماع مثلها وقد تقدم أن الأعمى أن غسلها مستحب ولكن الثالث  
 وهو غسل عرفه مستحب أيضا قياسا على الجمعة لأنه يوم اجتماع وما روى أنه عليه  
 السلام كان يغتسل يوم العيدين وأنه كان يغتسل يوم عزته تضعيفا له  
 النووي وكذلك الرابع وهو الغسل عند الأحرار مستحب أيضا وأما ما روى  
 أنه لم يندى وحسنه أنه كان عليه السلام يحذر الأهل له والغسل فواقعة حال  
 لا تستلزم المواظبة فاللزام الاستحباب وقال الشيخ كمال الدين بن أهدام ومن  
 لا غسلا لا يندب الغسل لدخول مكة شرفها الله وقوفه من لفقة ودخول مكة  
 المشرفة ومن غسل الميت والحجامة لشبهته بالخلاف ولليكلة القلادة أو هدا  
 للمجنون إذا فاقر بالصبي أو البع أو السن والكا فزاد السلام ولكن جنبا ويكفي غسل  
 واحد العيد الجمعة إذا اجتمع كما يكفي لفرض جماعة وحيض وواحد  
 منها أي من أحد عشر واجب على الكفاية وهو غسل الميت هكذا ذكره كلام  
 وهو كالاجنبى من المبحث لا يغسل خارج عن ذات من كلف به فكان يغسل  
 الشرب ونحوه بخلاف غيره من الأغسال فإن أحكامها بالنظر إلى نفس الغسل  
 ودليل وجوب الاجتماع وقوله عليه السلام الذي سقط عن بغيره اغسلوها بالماء  
 والسدر رواية في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما والآدمي  
 للوجوب ثم المفهوم من التقسيم أن المراد بالواجب الاصطلاح الذي ذكره  
 عندنا والظاهر من الأدلة أنه فرض وقد صرح به ابن القيم والشرح وغيرهما  
 وهو فرض كفاية إذا أقام ببعض سقط عن الباقي لأن المقصود هو قضاء حق  
 المسلم قد وجد فإن تركه ثم كل من علم بمقادره عليه كما في سائر فروض الكفاية  
 ثم تيسيره حدث حل بالموت لا يسترخا في فوق النوم والنعاس وقال الجرجاني وغيره  
 بخلافه حدث بالموت كمي الميت والميتان مات ولكن طهارته

ما لا يغسل إلا  
 عند وفاة الغسل  
 لدخول مكة شرفها الله







انشاء الله تعالى وكن لا يكره التعليم من هؤلاء للصبيان وغيرهم حرموا حرف الله  
 كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول الطحاوي لا يكره اذا علم نصف آية  
 مع القطع بينهما والمصنف اختار قوله في الاول وهو هنا مشي على قول الكرخي ولا  
 يظهر له وجه وكذا اي مكمل يجوز للجنب الحائض والنفساء قراءة القرآن لا يجوز  
 لهم كتابته القرآن لان في وسعهم له وهو حرام وكان ينبغي ان يذكر هذه المسئلة  
 بعد ذكر حرمة المس ذكر في الجامع الصغير المنسوب الى قاضيهان لا بأس للجنب ان  
 يكتب القرآن والصحيقة واللوح على الارض والوسادة عند ابى يوسف خلا فالجرح  
 لا نه ليس في نفس القرآن ولذا قيل المكره من المكتوب لا موضع البياض ذكره الامام  
 الترمذي شئ ينبغي ان يفصل فان كان لا يمس الصحيفة بان رضع عليها ما يجوز بينهما  
 وبينه فيؤخذ بقول ابى يوسف ص لا يمس المكتوب ولا الكتاب الا بقول محمد  
 رحمه الله وان لم يمس المكتوب فقد مس الكتاب ولا يجوز لهم الى الجنب والحائض  
 والنفساء من المصحف الا بفلافة وكذا كل ما يثبت تامة من لوج او درهم  
 ونحو ذلك لقوله تعالى لا يمسها الا مطهر من وهذا لانه وان قيل ان المراد لا يمس  
 اللوح المحفوظ الا الملكة لكن ظاهره من غير الطاهر من مس القرآن لانه سبق  
 لمس القرآن بانه معظم مصان عن غير المطهرين فيهم من وجوب تعظيمه  
 صيانة عن مس من ليس بغير هذا على تقدير عود الضمير الى الكتاب كما هو ظاهر  
 اما على تقدير عوده الى القرآن فلا اشكال فيكون خبره رديا انتهى لا يصح ان يكون  
 نهيا لان الجملة وقعت صفة للجملة الواقعة صفة لا تكون طلبية وفي الكتاب  
 كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم ان لا يمس القرآن الا طاهر رواء  
 ابوداود والترمذي عن عمار بن ياسر رضي الله عنه ولا يجوز لهم ايضا اخذ  
 درهم فيه سورة من القرآن هذا بناء على عادتهم كانوا يكتبون على درهم  
 سورة الاخلاص الا فالحكم كذلك اذا كان عليه آية تامة فلا يتناولها ولا بصرة  
 ولكن لا يجوز من المصحف الا بفلافة ولدهم الا بصرة للحدوث ايضا لما تقدم

من انشأه  
 في كتابه  
 الله في حقيقته  
 المحفوظات  
 الحائضات  
 المحفوظات  
 الا ان  
 الا ان

من الدليل لا نغير طاهر هذا يعني جواز الاخذ بالغلاف اذا كان الغلاف غير مشتمل  
 اى غير مجبول كمشتمل وبعضه الى بعض مشتق من الشراة وهي عجيبة وان كان الغلاف  
 مشتملا لا يجوز الاخذ به ولا مستقال في الهداية هو الصحيح يعني الغلاف ما يكون متجانسا  
 لا ما يكون متصلا به لا نصاربتعا للمصحف في المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه  
 في صحيح القولين فقد نفاض الصحيح والله اخذناه من المشايخ ثم انه اذا تعارض ما  
 معتبران في التصحيح يقال احدهما الصحيح كذا وقال الآخر الاصح كذا انا لاخذ بقول من قال  
 الصحيح اولى من الاخذ بقول من قال الاصح لان الصحيح مقابل له الفاسد الصحيح مقابل له الصحيح  
 فقد وافق من قال الاصح قائل الصحيح على انه صحيح واما من قال الصحيح فندده ذلك الحكم  
 الاخر فاسدا لاخذنا اتفاقا على انه صحيح اولى من الاخذ بما هو عند احدهما فاسدا  
 فعلى هذا الاخذ بقوله الهداية وما ذكره المصنف ثم من ان الغلاف الذي يجوز مسه  
 والاخذ به هو الجلد المنفصل غير المشتمل اولى من الاخذ بقوله صاحب المحيط انه هو المشتمل لانه  
 والحريظة احق من الغلاف في ان لا يكره اخذ المصحف بها لوجود حائلين فان اخذ  
 المصحف بكمه فلا بأس به اى بالاخذ عند محمد بن روايته لوجود الحائل في المحيط لبعض  
 مشايخنا يكره للحائض مس المصحف بالكم وعامتهم على انه لا يكره انتهى وهذا سبب  
 ما اختاره من الجواز مع الحائل وان كان متصلا كما في الجلد المشتمل وكره بعض مشايخنا  
 قال صاحب الهداية ويكره مسه بالكم وهو الصحيح وهو ياسبب اختاره من عدم الجواز مع  
 الحائل المتصل كالجلد المشتمل ان الثوب تبع له اى الماس ولذا الوسيط كره على نجاسة وسجد عليه  
 لا يجوز وكرو حلف لا يجلس على الارض فجلس على ثيابه وهو كسبه ما يجتنب ولكن يظهر من غير  
 الجلد المشتمل من المس بالكم فرق وهو ان الممنوع المس بالاخذ بالكم لا يسمى مساعرا ولا اخت  
 بخلاف الاخذ بالجلد المشتمل فانه يسمى مس القرآن لشدة اتصاله بالجلد الحائض على الارض  
 فان العرف سمى من جلس على ثياب من غير هئية نحوه جالس على الارض وذكر في  
 في الجامع الصغير لا بأس بدفع المصحف والورق الى الصبيان لانهم لا يخطبون بالطهارة  
 وان امر بها تحققا واعتيادا قال في الهداية لان في المنع تنصيع حفظ القرآن وفي

الاصح ان  
 الحكم

من ان القارضا في الصحيح  
 انما هو الصحيح  
 لا يصح كذا قال  
 من ان القارضا في الصحيح  
 لا يصح كذا قال

الأمر بالتطهير جرح بهم هذا هو الصحيح انتهى واحترز بالصحيح عما ذكر في الإسلام  
 في الجامع الصغير من مشاغف من كونه تعليم الصبي أن يدغم الياء مصحف ولوح عليه  
 كلام الله تعالى في قول المصنف رحمه الله لا يكره دفع الياء لما قبله  
 لأن كلام الجامع الصغير في المدغم الياء وهو الصبي أنه لا يكره دفع الياء لما قبله  
 الياء لا في مس الدافع وعنده فإن المس بالكم قد تقدم حكمه سواء كان لا حلا للمدغم  
 الصبي وغيره ويكره أيضا للمحدث ونحوه من تفسير القرآن وكتب الفقه وكتب  
 السنن لأنها لا تخلو عن آيات وهذا التعليل يمنع من شروح النجاشي أيضا وفي الخلاصة  
 وكتب الأحاديث والفقه عندهما والآراء لا يكرهه عندنا في حقيقته انتهى  
 قول أبي حنيفة رحمه الله لا يسمى ما سأل القرآن لأن ما فيها من غير ذلك لا يكرهه  
 حرجا فيه مصنف وكتب في سفره أن أخذه أي التفسير وكتب الفقه  
 بكمه لا بأس به لأن فيه ضرورة تذكر الحاجة إلى أخذه زيادة على الحاجة إلى أخذ  
 المصنف لأن القرآن يقرأ حفظا في الغالب بخلاف التفسير والفقه وهذا الفرق  
 إنما يحتاج إليه على قول من كرهه من القرآن بالكم ولا تكرر قراءة القرآن في الصلاة  
 أي على ظهره لا حفظا بالاجماع وقد روى أصحاب السنن عن علي رضي الله عنه أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الصلاة فيقرأ القرآن ويأكل معنا اللحم وكان  
 يحججه عن قراءة القرآن شيئا ليس الجنابة لما الحنابلة أحسن إليه وروى عن أبي حنيفة  
 رحمه الله لا بأس أن يمس القرآن ويقرأه قال نجم الدين الرازي في حجاب استاذ  
 بحجم الأئمة البخاري في الفتوى أنه لا بأس بالصحيح أنه لا يجوز له المس والقراءة  
 لبقاء الجنابة لأنها لا تنجز شيئا ولا زال كالحديث إجماعا وتكره قراءة التوراة والإنجيل في  
 القضاة ولا ينبغي للحنابلة أن يقرأوا التوراة والإنجيل والزياد في كلام الله تعالى في الخلاصة تذكر  
 عن محمد بن الطحاوي لا يسمي هذه الرواية قال صاحب الخلاصة ويقتضي قلبه بقي يظهر منه أنه يقتضي قول  
 الطحاوي المشير لعدم الكراهة لكن الصحيح الكراهة لأن ما بدله من بعض غير معين فالمدغم هو واجب  
 العظيم والصون وإذا اجتمع المحرم والميسر غلب المحرم وقال صلى الله عليه وسلم دع ما يربطك إلى الدنيا

يرفع  
 الغصبة  
 لبدون منه  
 بالبرهان  
 خصه

وبهذا ظهر فساد قول من قال يجوز الأستنجاء بما في أيديهم من التوراة ولا يجزئ  
 من الشافعية فإنه مجازفة عظيمة لأن الله تعالى لم يجزها بأنفسهم بدلولها عن  
 آخرها وكونه منسوخا لا يخرج من كونه كلام الله تعالى كالأيات المنسوخة من  
 القرآن وإذا أراد الجنب الأكل والشرب ينبغي له أن يغسل يديه ومعه شتم ياكل  
 ويشرب ويكون من غير غسل لأن سورة مستعمل وكذا ما أصاب يده وشرب  
 الماء المستعمل مكره لا زالة نجاسته الحكمة به وحمل المأكول على المشروب  
 وقال قاضيان يستحب له ولا بأس بتركه ولأول أولى وقد قيل إنه يورث  
 الفقر وهذا بخلاف الحائض لأن سورها لا يصير مستعملا ما لم يخالط  
 بالأغسال ويكره كتابة القرآن واسم الله تعالى على المصلى أى السجادة  
 وكذا على المحارب والجدران وما يقرش لأنه تعرض للاستهالك ويكره دخول  
 المحرج أى الخلاء وفي أصبعه خاتم فيه شيء من القرآن أو من أسماء الله تعالى  
 لما فيه من ترك التغطيم وقيل لا يكره أن جعل فضة إلى باطن الكف ولو  
 كان فيه شيء من القرآن أو من أسمائه تعالى في جيبه لا بأس بكنهه لو كان ملفوفا  
 في شيء والتحرز أولى وكذا أى وكما لا يجوز للجنب والنفساء قسوة القرآن  
 ولا مسه لا يجوز لهم دخول المسجد بغير ضرورة سوء دخلوا للحولوس فيه أو  
 للعبودية أى للمرد لقوله عليه السلام حين كانت بيوت الصحابة شاردة في  
 المسجد وجبها هذه البيوت عن المسجد فإني لا أحل المسجد لمائة من كعجب  
 روى أبو داود من حديث صديق وابن ماجه والبخاري في تاريخ الكبريت قال  
 الخطابي ضعفوا هذا الحديث وقالوا قلت بمجمل قال الشافعي فيما حكاه  
 فان قلت بن خليفة ويقال قلت بن خليفة العام ويقال الذي كنيته  
 أبو حسان حديثه في الكوفيين توى عن سفيان الثوري وعبد الواحد  
 وقال ابن حنبل ما روى به بأسا وحكى البخاري أنه سمع من صبيحة وقال الذي كنيته صام  
 وقال النجاشي حقا بها بنية ثقة وهي بنت دجاجة بكسر الدال وقال الشافعي

يجوز لهم الدخول للعبور والحجّة عليهم ما رويناه ولا حجة له في قوله تعالى ولا جنباً  
 إلا عابري سبيل على معنى لا تقربوا مواضع الصلوة وأنتم سكاوت ولا حال كونهم جنباً  
 إلا عابري سبيل لأن تقدير المواضع محال لا دليل عليه هو خلا في الأصل ومفهومه  
 المخالفة في ألا عابري سبيل لا يصلح دليل لأن يختلف فيه عندنا بالبسحجة و  
 سبب النزول إنما في إرادة المجاوز وهو ما روي أن عبد الرحمن بن عوف صنع  
 طعاماً وشرباً ودعاهن منهن صلى الله عليه وسلم حين كانت التزمها حة  
 فاكلوا وشربوا فلما اكلا وشربوا جاء وقت صلوة المغرب فواحدهم ليصلي بهم  
 فقرأ العبد ما تعبدون وأنتم عابدون ما عبد فنزلت الآية فعلم أن السبب  
 نفس الصلوة لا موضعها حتى نهض عن الغفلة ولا تقربوا الصلوة حال كونهم  
 جنباً غير مغتسلين في حال من الأحوال حتى تغتسلوا إلا حال كونكم عابري السبيل  
 أي مسافرين فاستثنى من النهي عن الصلوة بلا اغتسال حال السفر ثم بين  
 حكم السفر بقوله وإن كنتم مرضى أو على سفر فاجب التيمم وأباح الصلوة  
 بلا اغتسال إذا لم يجدوا ماء وبالجملة فلا استدلال بالآية محتمل فكانت  
 مشتركة الدلالة والحديث نص في المنع على سبيل العموم فوجب العمل  
 بهموه وإذا احتلم في المسجد تيمم الخروج إذا لم يخف من لص وغيره لعدم الضرورة  
 وإن خاف يجلس مع التيمم للضرورة فإن الضرورات تبيح المحظورات ولكن لا  
 يصلح ولا يقرأ لعدم الضرورة في ذلك فروع تكراه قراءة القرآن والذكر  
 الدعاء في الخروج والغتسل والحمام وعند محمد لا تكراه في الحمام لأن الماء المستعمل  
 طاهر عنده وفي الخلاصة لا يقرأ في الخروج والغتسل والحمام إلا حراً خافوا وفي الحمام  
 إنما يكره إذا أقرأ حراً فإن قرأ في نفسه لا بأس به وهو المختار وكذلك التيمم والتسليم  
 ولكن لا يقرأ إذا كانت عودته مكشوفة أو امرأة هناك تغتسل مكشوفة أو  
 في الحمام أحد مكشوف فإن لم يكن فلا بأس به وفي فتاوى قاضيه أن من لم  
 يكن فيه أحد مكشوفاً لعودته وكان الحمام طاهراً لا بأس بان يرفع صوته بالقرآن

وان لم يكن كذلك فان قرع في نفسه يرفع صوته لا باس به ولا باس بالتييم والتهيل  
وان رفع صوته بذلك وسيا في بقية هذا البحث عند الكلام على القراءة ان شاء الله تعالى  
فصل في التيميم ذكره لمن استبته ما تقدم من مسئلة الاحتلام في المسجد وليستيم له  
وان كان الاول ان يقدم بحت المياه عليه لا بها آلة الوضوء والغسل وهو في اللغة  
القصص وفي الشرع القصص الى الصعيد والتطهير به على وجه مخصوص والا حصل فيه  
توابعه تعالى فان لم يجد واما في تيميم الصعيد لطيبا الآية وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان  
يغرب في بل له وتصبية الجنابة فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال الصعيد  
وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فان وجد فليمسح به رواه ابو داود  
والترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي رواية الترمذي طهوه المسلم والبا  
بحاله ويغرب اي يعبد وللتيميم ركن وشروط لا بد من معرفتها لتوقف الاتيان به كاملا  
كما امر الشرع بميقين عليهما اما ركنه فضرته ان يضرب بيمينه للركنين والركن  
احتمل لفظ الركعتين عدم تناول الكفين قال يعني الميدين الى المرفقين لقوله عليه  
السلام التيميم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين رواه الحاكم والدارقطني  
صحيح عثمان بن محمد الانما طي الى جابر بن عبد الله عن علي الصلي والسلم  
وقال الحاكم صحيح الاسناد ولم يخرجاه وقال الدارقطني رجاله كلهم ثقات وقوله ابن  
الحجوزي عثمان بن محمد في مروي وما ورد في حديث عمار بن ياسر عليه السلام قال لما  
يكفيك ان تفعل بيك هكذا ثم ضرب بيديه الارض ضربة ثم مسح الشال على اليدين  
وظاهر كفيه وجهه فحمل على ان المراد بالكفين الذراعان اطلاقا قاله اسم الجرح على الكف  
ظاهرهما مع الباقي وذلك لان اكثر عمل الامم على ما قلنا خلا فالتيميم زعم  
الفرس المسح الى الكوعين فقط ولكن زعم ان ضربة واحدة يكفي  
للوجه والكفين ولكن زعم انه ثلاث ضربات وصفته اے صفه  
التيميم على الوجه المستنون ان يضرب يديه على الارض او على ما هو من  
جنس الارض كما سياتي ان شاء الله تعالى فينفضهما بان يضرب جانبي يديه



مما يلي الإبهام أحدهما بالآخر مرة أو مرتين وقيل الأول عن محمد رحمه والثاني عن أبي سفيان  
والمقصود الضرب حتى يتناثر التراب ويمسح بهما وجهه مستويا ثم يضرب ضربة  
أخرى فيفضهما ويمسح باليمنى اليسرى واليسرى اليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفقين  
بان يمسح باطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفق  
ثم يمسح باطن كفة اليسرى باطن ذراع اليمنى إلى الرسغ ويمر باطن إبهامه اليسرى  
على ظاهر إبهام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك كذا في الكفاية ناقلا عن زائد  
الفقيه أنه لا حوط قال حافظ الدين البزازي رحم لومسح بكل الكف الأصابع يجوز  
لكن لا حوط ما ذكر في المطولات أراد ما ذكرنا من الصفة ولو مسح باصبعين  
لا يجوز كما في مسح الحنف والراس أقل ما يجزئ قلت أصابع ثم الضربة من جملة التيمم  
حتى لو ضرب يده تقبل أن يمسح بهما وجهه حدث لا يجوز كذا ذكره السيد الامام  
ابوشجاع رحمه بظاهر الحديث التيمم ضرب للوجه المحم فقل في بعض التيمم ثم حدث فيقف  
كما ينقص الكل وصار كما حصل الحدث في ظلل الوضوء يقصد كما ينقص الكل والامام  
الاسيحاقي على أنه يجوز كمن لم يمسح ماء للوضوء ثم حدث ثم استعمل فانه يجوز وعليه  
مشي قاضيه في تناواه والاول احوط واستيعابا بالمصنوعين بالمسح ولعل في  
عند الكوفي في ظاهر الرواية وهو ظاهر الرواية عن اصحابنا رحمه حتى لو ترك شيئا قليلا  
لم يمسح به من مواضع التيمم لا يجزئ التيمم كما في الوضوء ودوى الحسن بن زياد عن  
اصحابنا المذكور في عامة الكتب ان رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه فقط ان الاستيعاب  
ليس بواجب حتى لو ترك أقل من الربع من الوجه ومن اليدين بلا مسح فبأنه التيمم  
في المسوحات ليس بشرط كما في الراس الحنف في نظم الزند وسي قدر الدغم عفوان  
زاد المجزى على هذه الرواية فنزع الحاتم والسوار وتخليل الأصابع لا يجب على تلك  
الرواية الا لا يجب نوع الحاتم وسوار المرأة وتخليل الأصابع وينبغي أن يجب ان يحيط  
بان يأخذ بالرواية الاولى فيستوعب استيعابا تاما فاما نها هي  
الصحيحة فانه وان كان مسحا اكنه قام مقام الغسل عند مرة الاستيعاب

ثم الضربة من جملة التيمم

باب

فيه وما قام مقام غيره برأى فيه صفة ذلك الغير شرطه لا صفة نفسه شرطها  
 بخلاف مسحة الحنف لا نلم بقيم مقام الغسل بل ينقط به الغسل مع عدم الضرورة رخصة  
 ابتدائية وقال في الكفاية ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناظرين فانزل  
 في الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين فلا يجوز رد عن مجرد ترك طهر كفيه  
 بلا مسح لا يجوز له يحتمل انه بناء على اشتراط الاستيعاب هو الظاهر من كل المصنفين  
 وان يكون بناء على ما ذكره الزيدوسي من هو فقطوع اليدين من المرفقين اذا تيمم بمسح  
 موضع القطع وهو طرف عظم العضد من المرفق اذا المرفق نهاية كل من عظمي الساعد  
 والعضد وفي الوضوء يغسله واما شرطه اي شرط التيمم فالنيت لا يجوز سد وبها  
 عندنا خلا فان فرح وهو يقول نه خلف عن الوضوء فلا يلحقه لغة في وصفه ونحن  
 فرقنا بان في التيمم دلالة على النية مرجح بالاعتدافانه ينشئ عن القصد الاصل ان يعتد  
 في الاستعداد الشرعية ما ينبئ عنه من المعاني فيجب ان يعتد في التيمم ما ينبئ عنه من صفة  
 القصد بذلك هو النية وبان التراب ليس كالما مرجح ان يخلق للتطهير فلا يصح  
 للتطهير الا بالقصد فلو اصاب بالتراب وجهه ويديه او قصد تعليم الغير لا يكون  
 متيمما ما لم ينو التطهير مطلقا او لقربة مقصودة تصح منه كل تصح الا بالطهارة  
 ولا يشترط تعيين كونه للحادث او للنجاسة ونحوها في الصحيح خلا لما قاله ابو بكر  
 الرازي انه يشترط ذلك لان التيمم لكل بصفة واحدة فلا يميزه الا بالتعيين وجه  
 الصحيح ما تقدم ان المقصود وقوعه طهارة لقربة مقصودة الحم وقد وجد في الكل فلا  
 يقتصر الى التعيين وكذا طلب الماء شرط اذا غلب على ظنه اي ظن من احتاج  
 الى الطهارة ان هناك في المكان الذي هو فيه ماء لقوله تعالى فلم تجدوا ماء  
 عطفا على عدم الوجدان على الشرط والغالب كالمحقق فمن غلب على ظنه وجوب الماء  
 فهو كالواجب له فلا يجوز له التيمم حتى تزول غلبته ظن الوجود بعد عدم الوجود بعد  
 الطلب اذا غلب على ظنه ان هناك ماء او كان في العرفان ان وجوب الماء  
 غالب فيها وان لم يغلب على ظنه هو او خبره اي بالماء انه موجود فتمت حصل شيئا

مقطع اليدين  
 من المرفقين اذا  
 تيمم بمسح  
 القطع

منه ان يطلب  
الطلب من  
مطلوبه من  
جانب

فلا ت  
وشرع  
فلا ت  
ص

فالحاصل ان  
شرط التيمم  
خمس  
النية

من هذه الامور الثلاثة وجب الطلب للماء بالاجماع يطلبه يميناً ويساراً وقد غلوة  
وهي ثلثاً ثم خطوة الى اربع مائة وقيل قد يمينه سهم ولا يلزم ان يطلبه مقدراً  
ميل من كل جانب الزعم الضر ما به خاصة ان سارت دقيقة او بهم جميعاً ان  
انتظروه ويشترط في الخبز ان يكون مكلفاً ولا فلا بد من غلبة الظن حتى  
يلزم الطلب لا من الدنيا فانها وانما الخلاف في وجوب الطلب وعدمه فيما اذا  
لم يغلب على ظنه ان هناك ماء ولم يجزبه من خبره ملزم او كان في الفلوات  
لا في العمرات هكذا وقع في السهم بالواجب بالروايات ان يكون في الفلوات تسيم  
عدم غلبة الظن بل لا بد من اجتماعه مع فليتا مل وحيداً عندنا لا يجب الطلب  
خلافاً للشافعي رحمه فانه يقول يجب الطلب ولا يجوز التيمم قبله وان لم يحصل بل  
غلبه وجود الماء لقولنا في ظلم نجد ماء ولا يقال ما وجدك بعد ما طلب ونحن لا  
نسلم هذه القضية الا خبره لان لفظ وجد معاً وجد قد اطلق على الله تعالى قال تعالى  
انا وجدناه صابراً وما وجدنا الاكثرهم من عندنا استعملنا معنى الطلب في حق الله  
ولو اخبرنا ان عدل بعدم الماء عند غلبة الظن ونحوها جاز التيمم بخلاف لا خبر  
الراجل العدل بحجة في الدنيا لان اتم له ايضا بخلاف الشهادة ولكن من شرطه  
عمره عن استعمال الماء فالحاصل ان شروط التيمم خمسة النية والسهم والصعيد وكونه  
طاهراً والكف وهو الحجر عن استعمال الماء حقيقة او حكماً او ادبعضهم الاسلام  
النية تنفي عن الان المراد منها ما تقدم وهو نية القرية المقصودة حالاً وهي لا تنص  
من غير السهم والليل على كون الحجر شرطاً عبارة الآية ولا لها فان قوله تعالى  
وان كنتم مرضى او على سفر او لم تجدوا ماء فتيمموا غرضاً من الماء فليكون من غير ماء  
مثلاً او فرقته في الحج المذموم على سبيل التأكيد بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل  
من حرج من حجة ان المرض اذا خاف زيادة المرض بسبب الوضوء او بالقرابة استعمال  
الماء او خاف بطلان البرء من المرض بسبب ذلك جازله التيمم ويعرف ذلك اما بغلبة  
الظن عن امانة او بقرينة او بقول طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عن الله

شرط وقال الشافعي رحمه الله لا يباح له التيمم بمجرد خوف الزيادة ولا البطأ لم يخف تلف نفسه  
أو عضو يؤدّؤه ظاهر النفس حيث أطلق المرض ولو كان سبباً في الآفة أخرجه مالم يسببه  
لكن مجرد المرض صبيحاً ولو لم يلزم منه ضرر ما إلا أن قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من  
حرج دل على أن المراد من المرض ما فيه حرج وذلك بصدق بما قلنا ففيه مالم يسبب ذلك  
غيره ما دل على ذلك ذكره الأسيدي في شرحه فقال جنب على جميع جسده جراحة أو على  
أكثره أي أكثر جسده جراحة أو به جلدك بضم الجيم وفتحها ففتح الدال فانه تميم و  
الأصل فيه أن عندنا لا يجمع بين النفس التيمم بغيره الأكثر فأكثر جرحه أو مفرجاً أن يضره  
الماء بوجع الوجه يتيم ولا يجب غسل الوضوء الذي لا جراحة به وإن كان لا يتضرر  
باستعمال الماء مع التيمم لأجل الجرح كما هو مذهب الشافعي لما يجمع المصنف والأصل والخلف  
لأن الطهارة لا تتحقق في شيء أحدها فلا فائدة في الآخر فذلك إذا كان على أعضاء الوضوء  
كلها أو على أكثرها جراحة يتيم ولا يجب غسل العيم والتيمم لأجل الجرح وإن كان على  
أقله أي أقل بدنه أو أعضاء وضوئه جراحة وأكثره أي أكثر البدن أو أعضاء الوضوء  
صحيح فانه يغسل الوضوء الصحيح ويمسح على الجرح وإن لم يضره أي الجرح لم يمسح وإن كان يضره  
المسح على نفس الجراحة يشدها بعضاً ثم يمسح فوق العصابة على ما يأتي أن شاء الله تعالى  
ثم الكثرة في أعضاء الوضوء قيل يقتبر من حيث العدد حتى لو كانت الجراحة في راسه  
ووجهه وبديه ولم تكن في جلده يباح له التيمم سواء كان الأكثر من الإحصاء الجراحة  
صبيحاً أو جرحاً وعلى عكس الأيسار وقيل يقتبر الكثرة في الأعضاء حتى لا يمسح التيمم ما  
لم يكن الأكثر من كل عضو جرحاً ولو كان العيم والجرح من البدن وأعضاء الوضوء بين  
قال لا حوط وجوب غسل الصحيح والمسح على الجرح كما في الفتاوى والجنب الصحيح في  
الطهارة إذا بلغته طهارة عن التجربة الصحيحة أن اغتسل إن يقتله البرد ويمسحه  
بتييم عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لهما رحمه الله فانهما يقولان إن  
تحقق هذه الحالة في المصن لا بد من تيمم لأن تسليماً الحار في المصرا لب وكنه  
أن العجز قد ثبت في حقيقة فيعتبر كما أقام الماء في المصرفة حيث يجوز

التيمم ولم يعتبر بكون وجود الماء فيه هو الغالب لأن الغالب  
 لا يعارض الحقيقة وكذا الجواب عن تيسر الماء الحار في  
 المصر غالباً لأن الكلام في تحقق نقسو عليه بعدم قدرته  
 عليه وعلى ثبته وفي الفتاوى قال مشايخنا رحمهم الله تعالى  
 لا يباح للمقيم أن يتيمم في عرف ديارنا لأن أجرة الحجامة  
 بعد الخروج فيما كنهه أن يدخل ويتعلل بعد الخروج بالفسحة  
 أقول فيه ثلاث مال الغير وهو ما يباح بشرط الضمان عند  
 ضرورة لا تندفع إليه ولم توجد وفيه تقييد العرض للطعن  
 باللسان الذي يشد من طعن اللسان سيما في الزمان الذي  
 غلب فيه شتم وعدم الرعابة في الخير وسوء الظن في الصادق  
 لكثرة الكاذبين في موضع قد من الله الجواد الكريم سبحانه علينا  
 بأنه ما يريد ليجمع عليهم من حرج فله در الامام الاعظم رحمه الله  
 ما أدق نظره وما أسد فكره والا ما جعل العلماء الفتوى على  
 قوله في العبادات مطلقاً وهو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عند رتبة  
 كقول الخالف كما في طهارة الماء المستعمل التيمم فقط عند عدم غيره  
 التمر وإن كان الجنب الصبي الخائف من المرض بالبر لا يخرج المصر  
 طرف في موضع الخبر وليس بقصد الخبر إذ لا يقال خرج المصر ثم بالاتفاق  
 لعدم تيسر الماء الحار غالباً وإن خرج من المصر نحو مسافر أو محتطب أو غيره  
 السفر وأخرج من قرية يريد الذهاب إلى قرية أخرى يجوز له التيمم لكن لا مطلقاً  
 بل إن كان بينه وبين الماء نحو الميل في المسافة أو ما قال نحو لم يقل ميل لأن  
 الميل مما يعرف بغلبة الظن لا بالتحقيق فإسباب بوتي مع ما يدل على القرية  
 لأجل هذا قال أكثر من ميل فأكيد أو تقريباً إلا أن يكون الميل  
 متيقناً مكانه قال إن كان في طنه أن بينه وبين الماء

ضعيل واقل لا يتيمم وإنما يجوز له التيمم إذا كان طهراً بينه وبين الماء نحو الميل  
 وأكثر تركه في الكفاية والمقدّر هو المختار في حق المسافر قال الفقيه أبو جعفر إجماعاً  
 رحمه الله أنه يجوز للمسافر أن يتيمم إذا كان بينه وبين الماء ميل وإن كان أقل من ذلك  
 لا يجوز وأن خاف خروج الوقت ولا يجوز للمقيم أن يتيمم إذا كان بينه وبين الماء  
 ميل ولا شيء في الزيادة عن الحقيقة وروى يوسف رحمه الله عن محمد رحمه الله أنه يجوز  
 إذا كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار الفقيه محمد بن الفضل رحمه الله عن الكوفي رحمه الله إذا  
 خرج المقيم من مصر إلى السودان لا احتطاب ولا احتشاش إن كان في موضع يسمع  
 صوت أهل الماء فهو قريب وإن كان لا يسمع فهو بعيد وبهذا أخذ أكثر المشايخ وإذا  
 كان هذا في المقيم فما ظنك في المسافر كذا في تداوي قاضيهان رحمه الله قال الحسن بن  
 زياد وإن كان الماء أمامه يعتبر بميلان وإن كان ثمانية ديسقاً وخلفاً فيل والميل  
 أربعة آلاف خطوة وفسره ابن شجاع بثلاثة آلاف وخمسة مائة ذراع إلى أربعة آلاف  
 ثم الذراع أربع وعشرون أصبعاً معترضات والأصبع ست شعيرات معذرات  
 معترضات وقيل في تفسيره غير ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله لو كان بحيث لو ذهب إلى  
 الماء وتوضأ يذهب القافلة وتغيب عن بصره فهو بعيد ويجوز له التيمم وهو حسن  
 جداً كذا في المناخبة وهو أي لميل ثلث الفرس على جميع الأحوال ولا فرق بين الحديث  
 والجانب سواء خرج من مصر أو القرية جنباً أو جنباً بعد الخروج لأن السبب هو الزيادة  
 ما لا يصلح إلا بالطهارة على ما تقدم وكذا فرق في ذلك بين تقدم الحدثين أو أخرجه  
 لو كان قادراً على استعمال الماء فلم يستعمل حتى زالت قدرته جاز له التيمم كالوكانت قادراً  
 وقت الحدث على أحد الأشياء الثلاثة فلم يكن حتى عجز جاز له التكبير بالصوم والقاء  
 على القيام لولم يصل حتى عجز جازت صلواته بالقبض بالأيام وإن لم يقدر على الركوع  
 والسجود ومثال ذلك كشيرة وإن كان معه أي المسافر ما في حله أي في أثاثه و  
 معتقه فتيمم ويصل ثم تذكر أن معاه في الوقت أي وقت تلك الصلوة  
 التي صلاها لم يعد أي لا يلزمه إعادة تلك الصلوة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله

ان كان في موضع يسمع  
 صوت أهل الماء

يوسف رح فانه يقول يلزم عاداتها لا نذول جداما ومقصر فان متاع المسافر مظنة  
 الماء غالباً فكان عليه ان يظلمه فصار كما لو كان في حله ثوب ففسده وصلى عرياناً  
 وفي ملك المكفر بقية ففسدها وكفر بالصوم حيث لا يجوز ولها ان لا تكليف  
 بلا قدرة ولا قدرة بلا علم ولا علم مع النسيان ولا نسيان ان غلبت كون الرجل مظنة  
 الماء بمنع التيمم بل الغالب انما هو حمل ما للضرورة الشرب وهو مفقود في حق الشرب  
 بخلاف الثوب فان رحله معد للوضوء مع سائر الامتياز على انه قد قيل ان مسئلة  
 الثوب على الخلاف ايضا وكذا مسئلة التكفير قيل انها على الخلاف والفرق على  
 تقدير الاتفاق ان المراد من الوجود في الكفارة الملك حتى لو عرض عليه ثوبه كازله  
 ان لا يقبل ويكفر بالصوم والرد بالوجود ههنا القدرة حتى لو عرض عليه الماء لم يجز  
 له التيمم وبالنسيان زالت القدرة فافترقا والخلاف فيما اذا وضع الماء بنفسه ووضعه  
 غيره بامر فلو وضعه غيره بغير امر وهو لا يعلم جازله التيمم اتفاقاً وعن محمد بن  
 غير رواية لا اصول انه على الخلاف ايضا ولو كان الماء في اداء على ظهره او معلقاً  
 على عنقه وموضوعاً بين يديه او مقدم اكاف مكره او مؤخره وهو سائق لم يجز  
 التيمم اجماعاً بخلاف ما لو كان في مقدمه هو سائق او في مؤخره وهو ركاب وفي أحدهما  
 وهو قائم فانه على الخلاف ولو ظن ان الماء قد قتل لم يجز التيمم اجماعاً كذا في الخلاصة  
 وان تذكر للناسي الماء في حله وقد تيمم وصلى معه بعد خروج الوقت لم يعد في  
 قولهم جميعاً هذا مخالف لما ذكر في الهداية وغيرهما ان تذكر في الوقت وبعده  
 سواء واذا تيمم المسافر وصلوا الماء قريب منه وهو لا يعلم ولا يظن ان هناك ماء  
 اجزاه ما فعل وكذا لو كان على شط مهمل وحنب يبرم يعلم به وعن ابي يوسف  
 في هذين روايتان وان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له التيمم قبل ان يسأل رفيقه  
 الماء اذا كان غالباً مظنة انه اذا سأل يطيعه وان تيمم قبل ان يسأل فصله شمس سال  
 فاعطى لم يلزمه الا عادة وهذا على وجهه اما ان يغلب على ظنه الاعطاء او المنع  
 او استويا وعلى كل تقدير اما ان يسأل او تيمم وصلى من غير سؤال واذا سأل فامسا

الحكم

الاحتياط

الحال  
 الكسرة بالان  
 خراس  
 في الحديث  
 سورة بقرآن  
 في





بمذهب أبي حنيفة رحم في عدم اعتبار القدرة بالغيرة وفي اعتبار العجز الحال والله سبحانه  
 أعلم وإن كان لا يعطيه رقيق الماء إلا بالتمن فلا يحل ما إن يكون قادر على التمسك  
 فإن لم يكن له تمسك يتيم بالاجماع لعدم القدرة وإن كان معصا لزيادة بالنصب  
 على الحال بالرفع على النعت أي زائد على ما يحتاج اليه في الزاد ونحوه لنفسه ومن  
 قلزمه تفضله ديانته ولو كلبا فحينئذ ينظر إن باع أي لما بمثل القيمة في ذلك الموضع  
 قاله في الخلاصة والآولى ما قاله قاضيهم إن القيمة قيمته الماء في أقرب المواضع  
 من الموضع الذي يعز فيه وجود الماء وذلك لأن اعتبار القيمة هناك عسير فيه  
 حرج وهي ما نفع أو باع يعين يسير لا يجوز له التمسك بها فتأدوا نافع يعين  
 فاحتر يتيم للحرج لأن تلف المال يكلف النفس لا يشق في الغبن الفاحش  
 ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وقد روي في العرض بالزيادة على نصفهم  
 في العشرة والنصف يسير والماء من جملة العرض وقال بعضهم وعمره قاض في  
 إلى أبي حنيفة رحم الغبن الفاحش تضعيف للتمن بأن يبيع ما يساوى رهما  
 بدوهم ويقبل الغبن الفاحش يساوى رهما بدوهم ونعنفه في الوضوء بدوهم في الخيانة  
 والاول وثوقه في الحرج وعن أبي بصير انه لما سافر إذا كان في موضع عرة الماء فلا يفضل  
 له أن يسل من رقيق الماء إلا زالة الشبهة فإن لم يسئل وتيم وصلى إزاء ذلك لا الغالب  
 المنع وإن كان في موضع لا يغير الماء فيه ولا يشبهه فالماء لا يجوز له ذلك قبل الطلب في العراة  
 لا يصعد بل عادة وهذا ما قد صناه أنه لاختار رجل مع ماء زمزم في مقبلة الحال أنه قد صص  
 رأس لانه وهو يحمل للعطية أي لاجل الأهداء أو للاستشفاء أي لطلب الشفاء بما روي أنه  
 عليه السلام قاماء زمزم لما شرب له رده الدارقطني الحاكم لا يجوز له التيمم للقعدة على استعمال  
 الماء المظهر ولو ذهب لآخر وسئل عليه لا يجوز له التيمم عندنا خلافا للشافعي رحم فيما إذا  
 لغيا بشرب القعدة على استعماله بواسطة الرجوع عندنا خلافا له على ما بين ذلك كتاب  
 الهبة كذا ذكر في المحيط وقال قاضيهم إن بعد ما ذكر قولهم إن الحكمة ذلك إن يهتد غيره  
 ويسلم الآن هذا ليس بصحيح عندنا فإنه لو رأى مع غيره ماء يبيعه بمثل

الغبن الفاحش

الثمن او يغبن يسبيل من الشراء ولا يجوز له ان يتيم فاذ امكن من الرجوع كيف يجوز  
 له المتيم ان يتقي وهو الفقه يعينه لكن الجملة الصريحة ان يخطط بعماء ودا ونحوه حتى  
 يصير مغلولاً ويخرج عن كونه مطهر او يهدبه على وجه ينقطع به الرجوع وان لم يكن معه  
 دلو ونحو مما يمكن اخراج الماء به ولو من دلاء او شاء بكسر الراء مع المدى حبس هل  
 يجب عليه ان يسأل فيفقه ذلك ام لا ثم اجاب بانه لا يجب السؤل وهكذا اطلق  
 في الخلاصة وينبغي ان يكون قول أبي حنيفة رحمه خاصة قالوا لا لا تثبت القدرة في الماء  
 بالبدل ولا باخذه بخلاف الماء حيث تثبت القدرة فيه بالا باخذه لانها الغالب فيه  
 ومع هذا لو سأل فقال له صاحب الدلاء والرشاء تنظر حتى استقي او حتى اصلي  
 او دفع اليك ونحو ذلك من الوعد فعند أبي حنيفة رحمه ينتظر استنجابا بالآخر الوقت  
 فان خاف فوت الوقت يتيم وصلى لما تقدم انه لا تثبت القدرة ولو صلى ولم ينتظر  
 صم عنه ايضا لكونه لا ينتظر استنجابا وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ينتظر حيا  
 وان خاف فوت الوقت لان عندهما ثبتت القدرة بالا باخذه في غير الماء ايضا فكذا  
 الخلاف في العاردي اذا اراد الصلوة ومع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى اصلي وادفعه  
 اليك ونحو ذلك فعنده ينتظر استنجابا ما لم يخرج الوقت عندهما وجوبا مطلقا و  
 اجمعوا على انه في الماء ينتظر حتى لو قال له انتظر حتى ترضأ ونحوه ثم ادفع اليك المائبة  
 عليه ان ينتظر اجماعا وان فات اي ولو فات الوقت لان القدرة تثبت بالا باخذه  
 في الماء اجماعا ومن لم يجد ماء الاسود الحمار او البغل الذي امرتان يتوضأ به ويتيم  
 لتعارض الأدلة في نجاسته وطهارته فلا تزيل طهارته الثابتة قل ذلك بيقين  
 ولا يزيل الحدث الثابت بيقين فيضم اليه التيم ازالة للحدث بيقين على ما عرفت في  
 الاصول وايهما قدم جاز خلا فالزفر رحمه فان عنده لا بد ان يقدم التوضؤ على التيم  
 لئلا يلزم التيم عند وجود ما وجب الاستعمال قلنا ان كان غير مطهر فالتيم لغو  
 تقدم او تاخر والا فالتيم معتبر في المألين ولو تيمم فصل ثم توضأ بالشكوك واعاد  
 تلك الصلوة صحت وكذا لو عكس للخروج عن العمد بيقين باحد هما ومن لم يجد

الأسود الفرس والبغل الذي أمه مكره فعن أبي حنيفة رحمه الله في حكمه روايتان  
 بل اربع روايات نقله في الكفاية عن المحيط في رواية عنه هو مشكوك فيجب خدم  
 التيمم اليه لتعارض الأدلة في حله وحرمة وفي رواية هو رواية الحسن عنه هو  
 مكره بمثابة لحمه فان لم يكن مكره عنه وفي رواية قال احيا لي ان يتروضا بغيره و  
 هي رواية البلخي عنه وفي رواية كتاب الصلوة وهي الصحيحة عنه هو نحوها انه طاهر  
 مطهر من غير كراهة اما عندها فلا نه ما كوكول اللحم واما عنده فلا كراهة لم يستلجج  
 بل كراهته لكونه آلة الجاه فلا توثق في سنة خبثا كما في الأدمي والتعجب من المصنف  
 انه لم يذكر هذه الرواية مع انها هي المشهورة في الكتب المعتمدة ومن المجدد نبينا التمر  
 وهو ما لا ينفك التمر فظهرت خلافة ولو توفيقه لم تنزل نقده لم تستند فعند أبي حنيفة  
 رحمه يتروضا به ولا يتيمم كذا يعتدل في الأصل الحديث الذي قرأه عن أبي زيد عن عبد الله  
 بن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قال ليلة الجحش ما في ادائك قال نبينا ثم قال ثمرة  
 طيبته وماء طهور اخر جربوا وادوا والترمذي وابن ماجه رحمهم الله وفي رواية الترمذي  
 فتروضا منه ورواه ابن أبي شيبة مطولا وفيه هل معك من وضوء قلت لا قال فمات  
 ادائك قلت نبينا ثم قال ثمرة حلوة وماء طيبته ثم تروضا واقام الصلوة لا يقال ابو  
 زيد مجهول وابو قرارة قيل هو راشد بن ليسان وقيل آخر مجهول لا نأقوله اما ابو زيد  
 فذكره القاضي ابو بكر بن العربي في شرح الترمذي انه مولى عمرو بن حريش روى عنه راشد بن  
 كيسان العباسي الكوفي وابوه وقد هذا يخرج عن الجاهل التروضا ابو قرارة فقال الشيمتقي  
 الدين بن دقيق العيد في الامام في تهيميله نظر فانه روى هذا الحديث عن أبي قرارة  
 جماعة من اهل العلم مثل سفيان وشريك والجراس بن يلمع واسرائيل وقيس بن الويعم و  
 قال ابن عسكرا ابو قرارة روى هذا الحديث واسمه راشد بن كيسان وكذا قال الدارقطني  
 وماروى عن ابن مسعود انه سئل عن ليلة الجحش فقال ما شهدها منا احد معارض  
 بما في روايتي عن أبي شيبة انه كان معه ورأسه حفص بن شاهين عنه انه قال كنت مع  
 النبي صلى الله عليه وسلم والاشبات مقدم على النقي وعند أبي يوسف رحمه يتيمم ولا يتروضا

ليلة الجحش

فتبين في الرواية المرجوع إليها عن أبي حنيفة رحمه الله عليه الفتوى لأن الحديث وإن صح لم يكن  
أية التيمم ناسخة له إذ هي مدنية وقد نصيبين كان قبل الهجرة ثلاث سنين ومفهومه  
نقل الحكم عند عدم وجود الماء الطلق من الوضوء إلى التيمم ونبيذ التيمم ليس به ماء مطلقا فلا يعتبر  
وجوده ما نفا من التيمم إلا أن صاحب كتاب المرحان في أحكام الجاهل ذكر أن ظاهر  
الأحاديث الواردة في وفادة الجن كانت ست مرات وذكر سنينها مرة في بقية الفقرة فلما  
حضرها ابن مسعود مع النبي صلى الله عليه وسلم ومترين بكفة ومرة أربعة خارج المدينة  
حضرها الزبير بن العوام وعند محمد رحمه الله يجمع بينهما ما ذكرنا أن الغرض من التيمم  
بالمدينة أيضا فلا يقطع بالنسبة فوجب الاحتياط ومن لم يجد إلا صعيد الغبار يتوضأ  
به بالأجماع ولكن أسألا لا نثبت سوى نبيذ التيمم ليس في عدم جواز التيمم به خلافا  
فإن الوضوء نبيذ التيمم ودل على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره حنب وجب الماء  
في المسجد ولم يجز في غيره وليس مع أحد يأتي به بتيمم أحسن الدخول ويدخل فإن  
لم يصل الماء بان لم يجد آلة الاستنقاء أو بما تم آخر تيمم المصلوة ثانياً إن أراد السلوان  
نية الصلوة شرطاً لصحة التيمم للصلوة ولم ينه لها ولو كان قد نواه لها فهذا الصواب  
لم يصح أيضاً لعدم تحقق العجز عن الماء وقت التيمم بالنظر إلى الصلوة وإنما حصل لدخوله  
المسجد ضرورة لأنه لا ماء إلا فيه ولا يجوز دخوله جنباً فهو عاجز بالنظر إلى الدخول  
ولكن التيمم المحدث ونحوه ليس المصنف وتيمم الجنب ومن بمنه لقراءة القرآن  
عند عدم الماء أصلاً حقيقة أو حكماً لا يجوز الصلوة به وإنما قال عند عدم الماء كلاً  
يتوهم التيمم عند عدم كونه الماء في المسجد ليس غير فإنه حينئذ لا يجوز التيمم ليس  
المصنف ولا لقراءة القرآن لما قلنا في عدم جواز الصلوة والحاصل أن الصلوة لا يجوز  
إلا بالتيمم نوى لها أو لقربة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة ولا تقصدهن الطهارة  
فخرج بقربة مقصودة التيمم ليس المصنف والدخول المسجد والمخرج منه ولو زيادة  
القربة ولا لأن ذلك لا قامة لهما قرب ليست مقصودة بل وسائل وأخرج  
يقولنا يعقل فيها معنى العبادة بتيمم الجنب ونحوه لقراءة غير القرآن

فانما طهره

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل  
المسجد والحرم منه  
أول زيادة القدر  
والأذان والمقامة  
الاجنح والصلوة

وخرج بقيد لا تقم بدن الطهارة يتم الحدث لقراءة القرآن وتيمم الكافر ولا سلا فانه  
 لا يجوز الصلوة بخلافه لا في يوسف بخلاف سجدة التلاوة وصلوة الجنازة وصلوات  
 اذا تيمم لاجلها فانه يصلي بذلك التيمم المكتوبات ايضا لانها قرب مقصود الحرام انما اوصف  
 المناظلة فطاهر واما في سجدة التلاوة وصلوة الجنازة فلان المراد بالقرابة المقصود ما  
 شرع ابتداء تقربا الى الله تعالى من غير ان يكون تعالى له خروجا كذا لك وما ذكره  
 في الاصول ان سجدة التلاوة ليست قرينة مقصودة المراد بها ليست مقصودة  
 لانها عند التلاوة بل الاشتغال بها على التواضع المحقق للموفق اهل الايمان فاعلم الطينان  
 وهو غير مختص بهيئة السجود بل يحصل بالركوع ايضا فينبى منابه فان قيل يصح التيمم  
 بنيت الطهارة ايضا وهي ليست بعبادة مقصودة فلما الطهارة شرعت للصلوة و  
 شرطت لا باحتها فكانت بمثابة الصلوة ولتيمم لصلوة الجنازة اجزاء ان يصلي  
 بها المكتوبة وقد مضى وتيمم لتعليم لغيره لا يجوز به الصلوة وذكر الفقيه ابو جعفر  
 رحمه راية عن ابي حنيفة ان يجوز الاعتناء هو الاول لما تقدم وفي التوراة لم يصرح  
 وذراعيه يريد به التيمم بجوز الصلوة به وجهه انه بمنزلة بنية الطهارة وحل في  
 رحله ماء وهو لا يعلم به تيمم وصل الى ان كان وضع الماء في الرجل بنفسه او وضعه  
 غيره بامر فسيب فهو على الخلاف الذي ذكرناه وان كان قد وضع الماء غير تغير  
 امر لا يعيد بالانفاق وقد تقدم واما مسألة العار اذا شئ ثوبا في المنام فاشاء  
 من قال هو على الخلاف المذكور انه تصح صلواته عندهما لا عند يوسف رحمه ومنهم  
 من قال لا يجوز بالانفاق وهو الصحيح لما قد منا من الفرق وعن محمد رحمه انه قال  
 يجوز ولو تيمم على شط نهر وهو لا يعلم الماء فهو على الاختلاف الذي ذكرناه فعندهما  
 يجوز ويحذر ابو يوسف رحمه الله لا يجوز في رواية لزيادة تقصيره وغفلته وعند  
 رواية اخرى انه يجوز لكونه لم يتقدم له به علم بخلاف الذي ذكرناه في رحله و  
 لو كفر عن اليقين بالصوم وفي ملكه رقبة تصلي للعنق او ثياب كسوة  
 عشرة مساكين او طعام لاطعامهم فسيب اى شئ المذكور

في قوله  
 لا يجوز  
 الصلوة

من الرقبة والشياب والطعام فالصحيح انه لا يجوز لما قدمنا من الفرق وهذه المسائل  
 عليها هناك ويستحب ان يؤخر الصلوة الى آخر الوقت اذا كان يوجد جودا للماء فيه  
 ليؤديها باكمل الطهارةين ولولم يفعل يتيم وصلح جاز لان اداها بحسب قدرته  
 المرجوة عند انعقاد سببها وهو ما انقل به الا انه ثم ينبغي لمن لا يفرط في التأخير  
 حتى تقع الصلوة فزقت مكرهه فيكون في ادائها خلل ونقصان والصلوة بالتيمم عند  
 عدم الماء لا خلل فيها ولا نقصان ولو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا خلافا  
 للشافعي بناء على ان التيمم طهارة ضرورية عنده مطلقه عندنا لما ان التراب  
 طهور حال عدم الماء بالحديث الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم الصعيد الطيب  
 طهور المسلم وفي رواية وضوء المسلم وقول عليه السلام جعلت لي الارض مسجدا  
 وطهورا واذا كان طهورا يبقى طهارته الى وجود ما ينيلها كطهارة الماء ولا شك ان  
 كل خلف يعمل على الاصل عند عدمه كالتكفير بالصوم عند عدم الرقبة فاحوبها وقد  
 استدل بعض الشافعية بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الاية فان ظاهرها المنع  
 من الرضوء والتيمم الا عند القيام الى الصلوة والقيام اليها يكون بعد دخول الوقت  
 فخرج جواز الرضوء قبل الوقت بدليل بقى التيمم وهذا بناء على مذهبه من الاستدلال  
 بمفهوم الشرط وهو فاسد عندنا على ما عرف في الاصول على انه لو كان حجة ليجوز في كل  
 يعارض في جواز تقديم الرضوء وكن الخلاف بيننا وبينه في جوازه لاكثر من فرض  
 عندنا يجوز كالوضوء وعنده لا لانه ضرب ولو كان معه ما يكفي للوضوء والغسل  
 لكن يخاف على نفسه وبدينه ولو كلبا العطشان استعماله يجوز له التيمم لانه  
 مشغول بها جنة والمشتغول بها كالمعدوم بالنظر الى الطهارة لان الحرج مذكوع  
 المحبوس في السجن اذا منعه عن الطهارة بالماء يصلي بالتيمم ويبعد وقال ابو يوسف  
 لا يعيد قيد السجن اما باعتبار الغالبية للاشارة الى كونه في المصراة محل الخلاف  
 ما اذا كان محبوبا في المصراة لكان محبوبا في موضع في الصحيح فانه لا يعيد بالاتفاق  
 كذا في المبسوط اما اذا حبس في موضع في المصراة فيسقط لا يعيد لانه  
 عاجز عن استعمال الماء فصار كالخائف من عدو ونحوه وهو يقول ان المنع فيه ليس من

قبل صاحب الحق وهو ليس بفالغ المصفر يعيد بخلاف الصحاح فان الجنب والا عند  
 غالب فيها فالامر بالعادة يورد الى الحرم وبخلاف الخوف فانه من قبل صاحب الحق  
 اذا منع فيه ليس من العدم بل هو هكذا ذكر في المنظومة وغيرها قال في الخلاصة  
 الجبوس في السجن اذا كان في موضع تطيف ولا يجد الماء ان كان خارج المص  
 قال ابو حنيفة رحمه الله صلى الله عليه وسلم بان كان في المص لا يصلي ثم رجع وقال يصلي ثم  
 يعيد وهو قولهما وهذا يفيد اتفاق ابى يوسف على الاعادة والا سير في  
 دار الحرب اذا منع من الوضوء والصلوة يتيمم ويصلي بالايام ثم يعيد اذا قدر  
 هكذا في الخلاصة وفي فتاوى فاضيل وهو يفيد الاتفاق ويشكل عليه الاعادة  
 على الجبوس في الصحراء حيث كان يهرب فان غلبه لا عند ولا على الا سير في ايدي  
 الكفار اظهر لزوم الحرم اشد ولو منع الجبوس من التيمم ايضا فعند ابو حنيفة  
 يهر الصلوة ولا يصلي بلا طهراته ولا يمسحيتها ثم يجالسها يصلي ثم يعيد اذا  
 قد رجعوا على ان لما شئ لا يصلي وهو يمشي وكذا الساج لا يصلي وهو يمشي وكذا  
 لا يصلي وهو يمشي لان العمل الكثير مناف للصلوة فلا تقهر معه بخلاف انما للوضوء  
 بعد سبق الحدث لا نهضهم لا يصلي حتى لو ادعى شيئا من الاركان وهو يمشي فسدت  
 فالمشي اذا كان للصلوة ينال الاداء لا التيمم وعن ابى يوسف الجواب حال الشيء بالانما عند  
 الخوف وهو قول الأئمة الثلاثة لقوله تعالى فجالا او كبا فاما مشاة فلنا الرجال للمكانة نراهم  
 من المشاة والقيام واربعة للقيام بقول ابن عمر رضي الله عنهما صلوا رجالا قياما على اقد امهم  
 فالأية لا باحة صلوة الركب فقط كذا ذكره ولا يغلو عن نظر لان الرجال اذا كانوا مع المشاة  
 والقيام فالعام عند الامور تخصيصه بخبر الواحد كيف يحضر مثل قول ابن عمر رضي الله عنهما بخلاف  
 المنهزم وهو اي حال كونه يصلي راكبا بايماء واقفا له حال كونه واقفا  
 بالذات اي ثابتة واقفة وهو راكبا يدل على هذا وقوع واقفا حال من يمشي في  
 راكبا ومن الضمير في يصلي ولا يصح ان يراد واقفا على رجلية لا متناع كونه راكبا  
 واقفا على رجلية في حال واحد ممكن لك يدل عليه عطف قوله وتسير ابدا وتسير

مسألة الجنب  
 في الكفار

فانه يدل على كون الوقوف له ائبة لا اشتراط التماس بين المعطوف والمعطوف عليه  
ويقال للراكب اذا وقف دابته انه واقف لان وقوفها مضان اليه ولا يقال المراد  
على ظهور ان تبحال السيرا والعدلان هذا الحال في غاية العسر من منافاة العطف  
له واما فينبى لمنهزم للاشارة لما ذكر في المحيط والتحفة انه يصيد وهو سائر اذا كان  
مطلوبا وان كان طالبا لا يجوز لعدم الضردة ولو صلى بالائتماء الحنفى عند الوسم او مرض  
عطف على خوف اى او لمض او طين لا يعيد بالاجماع لان هذه العوارض سماوية ولا  
اجادة فيها لانها من صاحب الحق من غير اختيار من الخلق والمقيدة اصلها في العلم  
قد رقت على القيام بسبب القيد يعيد اذا زال ذلك السبب عند اى حنيفة و  
محمد رحم وعند اى يوسف لا يعيد لما تقدم في المحبوس يجوز التيمم عند اى حنيفة و  
محمد رحمهما الله بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والوحل والحجر بجميع انواعه حتى  
العقيق والزبرجد ونحوهما والزيتم بكل اصنافه الا صغيرا لا حرا لا سوادا كالحل والاشنة  
والمراد بالسنج هو حجر معروف معروف بدار سنك والنفذة اى الكسرة المغرة بقية اليوم ثم  
وما اشبهها من انواع الازربة كالطين المحترق والارضى ونحو ذلك وعند اى يوسف  
لا يجوز الا بالتراب والوحل خاصة وعند الشافعى باحد من لا يجوز بغير التراب عند  
مالك رحم يجوز حتى بالعشب وبالثلم ولا يجوز عندنا بما ليس من جنس الارض وما  
يلين بالثار او يتولد كالذهب والفضة والحديد والوصاص والصفرة والنجاشن ونحوها  
مما ينطبق ويلين بالثار وكالحطبة وسائر الحبوب الا طعمت من الفواكه وغيرها  
وانواع النباتات مما يتزبد بالثار اذا لم يكن عليها عيار وان كان على هذه الاشياء  
المذكورة عبارة يجوز التيمم بغيرها عند اى حنيفة ومحمد وفي احد الروايتين عن  
محمد رحم وفي رواية وهو المشهور لا يجوز بالغير الا انه ليس بصعيد ولا نجس باسفه  
صعيد لانه تراب فيقول ما عند اى يوسف فيجوز حال الضردة لاحال الاختيار  
تدعها اى عند اى حنيفة ومحمد في الشرط في صحة التيمم مجرد المس الى الوضع على  
الارض وعلى جنس الارض ولا يشترط ان علق شي منها باليد وهذا على الرويتين





اخراج لفظ الصعيد عن حقيقة باخراجه بعضه كالدليل فلا يسمع ما الفرق بين الصخر  
 وبين الفضة والذهب حيث جاز التيمم على الصخرة وان لم يعلل بالشيء ولم يجر عليها  
 وهو اى الحال ان كلا المذكورين من الصخرة ومن الذهب الفضة باعتبار ان الذهب  
 والفضة شي واحد كما وهذا الحكم فيهما وهو عدم جواز التيمم خلقا في الارض  
 الصخرة خلقت في الارض والذهب الفضة كذلك فالفرق بين الذهب والفضة يدان في الارض فلم  
 يكون كالتراب بخلاف الصخرة وانما لا تدوب كالتراب وهذا الفرق لا يفيد الا ان  
 يكون التراب هو الاصل في التيمم والصخرة مقيس عليه وليس كذلك بل الصخرة اصل انبيا  
 شمل الآية لها فان الكل داخل تحت مفهوم الصعيد على ما في الفرق الصحيح ان الذهب  
 والفضة ونحوهما لا يتناول لفظ الصعيد بل خلق في الارض كانه وجه الارض كما  
 تقدم ولا يطول عليها لفظ الارض حتى لو حلف لا يجلس على الارض فجلس على صخرة بحيث  
 ولو جلس على فضة ونحوها لا بحيث واما التيمم بالاجر فعند المحققين من طائفة  
 اولا لا من اجزاء الارض ان شئ ضللك لثورة وعند محمد ربح التيمم به ان كان  
 مدفوقا والا فلا وهذا علم الرواية المشهورة عند في عدم جواز التيمم بالجر الذي لا يجر عليه  
 فان الاجر بالشي صار كالجر فاعطى حكمه فان كان مدفوقا او كان عليه غير ربح ولا خلاف  
 ولم يتيمم بغير ثوبه او غيره اى بغير غير ثوبه من الاعيان الطاهرة كالخضيرة البساط  
 واللبد ونحوها او هب الرمح فاذا راعى اصاب وجهه وذراعيه فمسح به العوض  
 الذي اصابه الغبار من الرمح والمذراعين ومسح الغبار الذي اصاب الرمح والمذراعين  
 بنية التيمم جاز تيممه عندنا في حقيقة محمد صلى الله عليه وسلم وجدنا ترابا احسا او  
 لم يجرد وعندنا بن يوسف ربح لا يجوز ان وجد ترابا آخر لان الغبار ليس ثوبا بل حجر  
 فجاز عندنا للجر لا عند القدره وكلما انه تزامن في نجاسته مطلقا كما في الخش ولا  
 تبسم بالملم نظر ان كان ما يثا اى كان ما فجد لا يجوز له ان ليس من اجزاء الارض وان كان  
 جبليا اى معدنيا وهو ما استحال الملم من اجزاء الارض يجوز به التيمم كانه من جنس الارض  
 وقال شمس الامنة السرخسي ح الصحيح عندنا انه لا يجوز ان وجهه لما استحال الخش

بالماء لتبدل طبعه حتى نميزه في الماء ونجلى بالبرد ويشد بالحر كما  
 يخرج من كونه من ارض الارض كذا ذكره في المحيط وقال في الخلاصة ولا يصح هو الجواز  
 وقال شمس الامم الحلواني في المستقى لا يصح انه لا يجوز انتهى قال قاضينا رحم الله  
 في الجبل والصحيح هو الجواز والسبحة بقية السنين مع فتم البناء وسكونها وهي راضيات  
 نزل ولم يكن في القاموس بمثل الملم فان غلب عليها التزكيا يجوز التيمم بها كما للملح المأثور  
 عليها التراب جاز كما للملح الجبلي قال في الخلاصة ولو تيمم بارض سبخة ان كانت منعقدة  
 التراب يجوز عندها خلافا لابي يوسف وذكرا لا سيما في في شرح بحري التيمم بـ  
 بناء على الغالب هو عدم الفرق بالتر مسافر صابئة المطر فانبل توبه ودرجه واحد  
 ترايا جازا تيمم به ولا حجر كما يتوضأ بفناء تبلط ثوبه او بدنة او غيره ذلك  
 ويجففه ويفرقه بعد الحفاف وتيمم به وقد كان بعض المحتاطين يستصحب معه التراب  
 الطاهر في صرة اذا خرج للسفر ولا يجوز التيمم بالطين لان فيه تشويش الوجه وتبل  
 لان الغالب عليها الماء قال شمس الامم الحلواني رحمه الله لا يتييم بالطين الا فيسحقه  
 وان فعله يجوز وهو الظاهر لمصالح المقصود في الواجبية وان ذلك في وقت قتل الحنف  
 لا يتييم بالطين ما لم يحجب لكن مشاخذنا رحمه الله قالوا هذا قول ابو يوسف فانه  
 يتييم الا بالتراب والرمل فاعند المجتهد رحمه الله ان خاف ذهاب الوقت تيمم بالطين  
 والا فلا وكذا اي كما جاز التيمم بالحجر ويجوز التيمم بالحصى والمكيزان والحجائب  
 والبعضارة وهو الطين الذي لا يجرى الا خصر كذا في القاموس انكر ادبها بعمل كما في  
 ونحوها وهذا لم يطل بالاك والحيطان من المد والبن سواء كان عليه اسم على  
 كل من المذكورات عبار اوله يكن عندنا بـ حقيقة رحمه الله في احد الوائتين محمد  
 كما في الحجر ولا جرم ولا يجوز التيمم بالعضارة المطلية بالاك فبما الهمة وهم الزر  
 هو الرصاص المذاب لوقوعه على غير جنس الارض ثم بطن العضارة وظهرها على  
 السواء فان ايها كان مطليا بالاك لم يجوز التيمم به وما لم يكن مطليا منه جاز  
 به التيمم حتى لو كان بطنها مطليا وظهرها غير مطلي جاز التيمم على ظهرها كما في

التيمم بالطين  
 على الصحيح

التيمم بالطين  
 لا يصح

عندنا في حنفية  
 ان خاف حلق الوقت  
 بالطين

التيمم بالطين  
 لا يصح

فتاوى قاضيان الا اذا كان عليه اعلى الغضارة المظلي بالاذن عبادنا في  
 الحنطة ونحوها على الخلاف المتقدم ولو تيمم بالحدث الى الفحار كان متنجس من التراب  
 الخاص ولم يجعل فيه شيء من الادوية كالنعم والشعر وغيرهما لم يجعل في الطين الذي يخرج  
 منه البوادق جازا للتيمم وان لم يكن عليه عبادون كان فيه شيء من الادوية ظاهر الجواز  
 الا ان يكون عليه عبادا لما تقدم في المظلي بالاذن وكان ينبغي ان يغتسل بالحنطة كزلا  
 يعتبر فيها لانه يخلط البيواء مع الطين يخرج من كونه من جنس الارض من كل وجه وان  
 تيمم بالروماد لا يجوز وان اختلط الروماد بالتراب نظرا ان كان التراب غاليا يجوز  
 كان الروماد غاليا لا يجوز لان الحكم في مثله للغالب والفرق بينه وبين الحنطة في الخلط  
 تقدم انقار اصابته الارض نجاسة سواء كانت دقيقة او كشيقة فنجست بالشمس  
 التقييد بالشمس يخرج من جزم الغالب ليس بشرط حتى لو جفت في الظل بالريح او بالنا  
 فالحكم واحد وذهب انهما من اللون والرائحة جازت الصلوة عليهما الحكم بطهارتهما  
 لما روي ابن ابي شيبة عن ابي قلابة انه قال ذكوة الارض يسهلها وروى عبد الرزاق  
 عن حفص بن الازهر طهورها وذهب الا لصاحب الهداية وغيره ذكوة في الميسر  
 اي في جفت فقد ذكوت حديثا والله اعلم بذلك وفي سنن ابي داود باب طهور  
 الارض اذ لم يصب وساق بسنده عن ابن عمر قال كنت ابيت في المسجد في عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت شاكرا غريبا وكانت الكلاب تبول وتقبل وتقبض  
 في المسجد لم يكونوا يرشون شيئا من ذلك انتهى فلولا اعتقاد انها تطهر بالحفاف  
 كان ذلك بتقيدها بما يوصفها لخاصة مع العلم بانهم يقومون عليها في الصلوة  
 البينة اذ لا بد منهم صف المسجد عدم من يتخلف عن الجماعة وكون ذلك في  
 غير بقعة لقوله كانت تقبل وتد بوعول فان هذا التركيب يغيد التكرار والتجديد  
 ولا نهى لوقفت بحسنة بعد الحفاف لم يتركوها للامر بتطهير المساجد لكن لا يجوز  
 التيمم منها في ظاهر الرواية قيل لان شرط طهارة الصعيد ثبت بنص الكتاب  
 فلا تداوى بما ثبت نجس فيه قبل طهارة المكان في الصلوة ثبت بدلالة

الكتاب وهي تعمل على العبادة واجيب بان طهارة المكان تثبت بلائذ النص  
 خص من هذا القليل الذي لا يمكن الاحتراز عنهما لاجتماع ما دون الذرهم عندنا فجاد  
 بعد ذلك تخصيصه بخبر واحد بخلاف نص طهارة الصعيد فانه قطعي يستشكل  
 صاحب الكافي فان لفظ الطيب مشترك قد اوله ابو يوسف وسفاح والشافعي رحمهم الله  
 بالمنتب واولناه بالطاهر فالقول من الحج المجوزة كالعام المخصوص <sup>عنه</sup> <sup>عنه</sup>  
 الكفاية بان الشافعي وابو يوسف رآوا اتفاقا على اشتراط الطهارة ولم يخالف بينهما  
 احد فيكون قطعيا اقول موافقتهما على اشتراط الطهارة لا يلزم ان تكون بهذا  
 النص بعد ما قاله المراد به المنتب سيما عندنا في يوسف فانه من القائلين بان  
 المشترك لا عموم له بل يجوز كونها شرطا بدليل آخر من الحديث والقياس على اشتراطها  
 في الماء ومثل هذه الموافقة موجودة في اشتراط طهارة المكان ايضا فالاولى في الفرق  
 ان يقال التيمم مقتضى طهارة الصعيد وطهوريته والصلوة تقتضي الطهارة  
 فحسب وبالحديث ثبت طهارته لا طهوريته وروى رواية نادرة رواها ابن كياش  
 عن اصحابنا رحمه الله ان ابي التيمم يحوز ايضا على الارض التي طهرت بالحفا فذكره في  
 المستصفى واذ التيمم الرجل من موضع فتيمم آخر من ذلك الموضع اى ضرب يديه  
 على موضع ضرب يديه الا ولا ايضا جاز لا نلم يبر مستعملا انما المستعمل ما يفصل  
 من العضو بعد المسح قياسا على الماء وهذا على قول من يجعل الضربة من التيمم  
 ظاهرة اما على قول من جعلها منفعية شكال والتيمم في الجنابة والحدوث سواء  
 صفة التيمم لمن عليه الغسل ومن عليه الوضوء واحدة وهي الضربة بان المسح العضوين  
 الما في الصحيحين من حديث عمار بن ياسر قال بعثني رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في حاجة فاجنبت فلم اجدها فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة  
 ثم اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكرت ذلك له فقال انما  
 يكفيك ان تغسل يديك هكذا ثم ضرب يديه الارض  
 واحدة ثم مسح الشمال عن اليمين وظاهر كفاه وجهه وعلى هذا الحكم النقذ لاجماع

ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد لما تقدم ان ادى الصلوة بالقدرة  
 المرجوة له وقت انعقاد سببها فسقطت عند اصاله لا يتأذى بها كلفه يمكن كغيره  
 لفقره ثم اسير واما ذلك والرجل الصحيح المصريم لصلوة الجنازة اذا اخطأ الوقت  
 وعند الشافعي رحمه لا يجوز الا نتميم مع عدم شرطه قلنا مخاطب بالصلوة عاجز عن  
 الوضوء فيجوز تيممه اما الاولي فلان تعلق فرض الكفاية على العموم غير انه سقط  
 البعض كما الثانية وهي فرض المسئلة وقد حدثت الدار قطي بسنده عن عمر انه اتي بجنازة  
 وهو على غير وضوء فقيم ثم صلى عليها وذكر مشائخنا عن ابن عباس كن في نفرهم الهداية  
 للشيخ كمال الدين بن الطمام ولكن لا يجوز الاستدلال بهذا لا شرع نظرا الى الولى فانه  
 لا يجوز له التيمم لا يتيقظ فلا يجازى الفوت وعلى هذا حاجة الى الاستئذان  
 بعد تقييده بخوف الفوت وهذه رواية الحسن عن ابي خنيفة انه لا يجوز للولى التيمم  
 في ظاهر الرواية يجوز في الذخيرة فان كان اماما او كان حق الصلوة له جاز التيمم له  
 ايضا وعن ابي حنيفة رحمه برواية الحسن رحمه انه لا يجوز له التيمم قال في المسئلة ثم التيمم  
 الصحيح هذا وكذا الصحيح في الهداية معلل بان للولى حق الاعادة فلا فلت في حقه فعل  
 هذا ينبغي ان يراد من لولى من له ولاية الصلوة ليشمل السلطان والقاضي وغيرهما  
 ممن له حق التقدم لا ما يتبادر الى الذهن ان المراد منه قريب الميت لا ان تعذر جبا  
 الهداية لما صح لا يجوز عن اشكال على كلا التقديرين اما على تقدير ان يراد من لولى حق  
 التقدم فلان قوله للولى حق الاعادة لا يصدق في حق السلطان والقاضي نحوهما  
 اذا صلى قريب الميت على ما ذكره في المنافع ان ليس لاحد بعده الاعادة سلطا فاما كان  
 اوعنيه واما على تقدير ان يراد منه قريب الميت فكذلك لا لولى صلى من له حق التقدم  
 كالسلطان ونحوه لا يكون له حق الاعادة فقد تحقق الفوت في حقه ايضا اللهم الا ان  
 يقال يختار المتقدم ولا بد من ذلك نسلم ما ذكره صاحب المنافع من انه ليس للسلطان ونحوه  
 حق الاعادة بعد صلوة للولى القريب فقد قال النجاشي رحمه في قول القدر في  
 فان صلى الولى ثم جازى احدان يصل عليه بعد هذا اذا كان حق الصلوة له بان لم يخص

السلطان ما اذا حضر وصلى عليه الولي بعيد السلطان فالخامس ان المجوس من  
 للتيميم خوف الفوت كما فرقت في ذلك بين الولي الذي هو قربة الميت وبين غيره  
 وما صححه من انه لا يجوز للولي الجيب ان يراو بالولي فيه من له حق التقدم لانه الذي  
 لا يخاف فوتها وكذا يجوز للتيميم لخاف فوت صلوة العتمة الابتداء بالالتفات من  
 اصحابنا رحم مكن اذا احدث المتوضي اي من شرع بالوضوء في صلوة العتمة التيميم  
 وقولنا بغيره رحم فتلا لا يجوز له التيميم لانه من القواستلان الاخر خلف الامام  
 حكما وان فرغ الامام فله ان الخوف باق لانه يوم رجمة يغلب غتره عاوضه  
 عليه صلوة وانما فرض المسئلة في المتوضي لان من شرع التيميم اذا حدث بيني بالتيميم  
 اتفاقا لا نالوا وجوبا عليه الوضوء فيكون واجبا للماء في صلوة ففسد كذا في  
 الهداية ومعناه ان الحكم بوجوب الوضوء عليه بناء على انه لا حق فلا خوف عليه  
 الحكم بوجود الماء وهو يجب سدا لصلوة بالتيميم بناء على ان الحكم بوجوب الماء بعد  
 الحذف يستلزم الحكم بوجوده في الصلوة اذ لا بد من زمانه ما قبل اداء صلوة قبل ان الحكم  
 بالعدم قبل الحدث كان بناء على خوف الفوت فقد زال بسبق الحدث فيجب ان  
 يتغير الاعتبار الشرعي فيرد قبل الحدث عادما وبعده واجدا ولا يقال هو وجوبا  
 الوضوء حينئذ فسدت صلوة بناء على القدرة على الوضوء فيقف الفوت لا نالوا اتفاقا  
 سم لا يتحقق لان انتقاض التيميم قد وجد قبل سبق الحدث يؤيده ما قال قاضينا رحم  
 في فصل المسح من قماواه ما سمح الحنف اذا احدث في صلوة فاضرت ليقضائهم ففقت  
 مدة مسح قبل ان يتوضا كان له ان يتوضا وليس بجلبه بيني كالمصلي بالتيميم  
 اذا احدث في صلوة فاضرت ثم وجده ماء كان له ان يتوضا وينبي على صلوته  
 انتهى علم ان صلوة لا يبطل بالقدرة على الوضوء في هذه الحالة واكثر من هذا  
 وبين ما اذا وجده ماء في خلال صلوته هو ان التيميم انما يتقضى ثم عند رويته  
 الماء بصفة الاسناد لانه يصير مجتبا بالحدث السابق اذا صابته الماء ليست بحدث  
 وان القدرة على الاصل حال قيام الحذف قبل حصول المقصود بالخلف تبطل حكم

لأنه

المراد من قوله  
 في فصل المسح من قماواه  
 ما سمح الحنف اذا احدث في صلوة فاضرت ليقضائهم ففقت

الحلف بخلاف مسئلتنا لا تنقضى اليمين بالحدث الطارئ قبل ذلك فلم يتحقق به صفة  
 الاستناد ولم توجد القدرة على الاصل حال قيام الحلف ذكره في الكفاية وأعلم ان  
 الخلاف في مسئلة الكتاب فيما اذا خاف ان يشك في الادراك وعدمه حتى لو  
 كان يبرح ويغلب على ظنه عدم عروض المفسد لا يتييم اجماعا وكذا ان خاف  
 خروج الوقت لو تروضا بعد ما شرع متوضيا يتييم ويعني بلا خلاف لانها تبطل بخرج الوقت  
 كالجمعة فيتحقق الوقت لانها لا تقضى بعده ولو خاف خروج الوقت لو اشتغل بالوضوء  
 في سائر الصلوة ما عدا صلوة الجنابة والمعيد لا يتييم عند بل يتوضأ ويقضى الصلوة  
 ان يخرج الوقت وقال زفر بن يحيى ولا يتوضأ لان التيمم انما شرع لتحقيق الصلوة  
 في وقتها فلم يلزم قولهم ان الوقت الى خلف فلا فوت ولم يتوجب ان التقصير  
 جاء من قبله فلا يجب الترخيص عليه وهو انما يتم اذا خرب له عند كذا قال المحقق  
 الشيخ كمال الدين بن الهمام ونقل نجم الدين الرازي عن الحلواني المسافر اذا وجد  
 مكانا طاهرا بان كان على الارض نجاسات او ابتلت بالمطر واختلطت فان قدر  
 على ان يسرع المشي حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج الوقت فعلى الاصيل بالايام  
 ولا بعيد قال ثم الحلواني اعتبر هنا خروج الوقت لمجرد الايام ولم يعتبره بمجرز التيمم  
 وذكره الله سبحانه وتعالى مشاهدا ورحمهم الله في التيمم انه يعتبر الوقت  
 ايضا والرواية في هذا رواية ثم اذا لا فرق بينهما والرواية في فصل التيمم رواية  
 ههنا فاذا في المشكلتين جميعا روايتان انتهى ثم فالاحتياط ان يعمله بالتيمم  
 في الوقت ثم يتوضأ ويعيد يخرج عن العبدتين وكذا الخوف فوت الجمعة  
 مع الامام لو تروضا فانه لا يتييم بل يتوضأ ويصل الظهر اذا فاتته لان فوض الوقت  
 هو الظهر عندنا وقد مر باسقاطها بالجمعة ولا يل على سقوطها بما مع التيمم  
 حال القدرة على الاصل بالوضوء وقد قالوا الاصل ان ما يفوت لا الحلف بخوف  
 ان يتييم لخوف فواته كالجنابة والعبد وما يفوت الى خلف لا يجوز التيمم لخوف فواته  
 بل يتوضأ فان فات ياتي بخلفه وقد يقال هذا غير مسلم اذا كان في الحلف فعل



ألا احتياطاً ما قلنا أنفاً ولو تيمم لمس المصحف ولدخول المسجد وعند خالٍ والقدرة  
 على استعماله فذلك التيمم ليس بشئ معتبر في الشرع بل هو عمل لا يوجب التيمم إنما يجوز  
 يعتد به في الشرع عند عدم الماء حقيقة أو حكماً ولم يوجد أحد منهما فلا يجوز  
 التيمم لصلوة الجنازة عند خوف الفوت عادماً حكماً بالنظر إليها لأنه لا يمكن فعلها  
 بالنوض بخلاف مس المصحف ودخول المسجد لأنه ليس بعبادة تفوت فروع  
 تيمم الجنازة وصلى ثم حضت أخرى قبل أن يقد على الوضوء وهو يحافظ فونها  
 لو توضأ لا يلزم إعادة التيمم عندهما خلافاً للمحذر له أن الضرورة الآتية وهذه  
 ضرورة أخرى فيجوز دلماً بالتيمم ولهما أن التيمم الأول إنما يصح لكونه على غير استعمال  
 الماء حكماً وهذا المعنى بالنظر إلى الجنازة الأخرى المسافر طأ جاريته أو زوجته  
 ينعى يجوز له أن يأتى وإن علم أي ولو علم بعدم الماء ويجوز له التيمم لأنه طهر المسلم عند  
 عدم الماء حكماً فكما يجوز أن يباشر بسبب الحدث من النوم وغيره فكذلك بسبب الجنازة  
 إذا هما سواء فمنع جواز الصلوة وارتفعا عنهما عند عدم الماء ينقض التيمم كل شئ  
 ينقض الوضوء لأنه خلف الوضوء فما ينقض الأصل ينقض الحلف بالطريق الأولى  
 وسيأتي بيان ذلك إنشاء الله تعالى فينقضه أي التيمم أيضاً روي عن الصادق  
 الكا في لفظها رتبة قد عدل استعماله عند الرواية لأن القدرة هي المراد بالوجوب  
 الذي جعل غاية الطهوية الصعيدية قوله عليه السلام الصعيد الطيب طهور  
 المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجده فيمسح به وأما قيد بالكا  
 طهراً وقته لأن من عليه الغسل إذا تيمم ثم وجد ماء لا يكفي لغسله والحدث إذا  
 تيمم ثم وجد ماء غير كاف لوضوئه لا ينتقض تيمم ولو كان معتقلاً ذلك جازاً التيمم  
 استعماله خلافاً للشافعي المحذر من أن ينعى لا يجوز له التيمم حتى يستعمل ذلك الماء بقدر  
 ثم تيمم لقوله تعالى فأنجدناهم فأنجاهم فأنجاهم فأنجاهم فأنجاهم فأنجاهم فأنجاهم  
 لا يمكن إجراء غيرهم إذ وجبوا بخس ومحتاج إليه لعطش ونحوه غير مراد  
 أجمعاً فيراد به اخض الحصوص بالكا في مراد بالاجتماع فسقط غير الباقي

بالابتداء وان رآه في خلال الصلوة فسدت لا تنقض طهارته بمقتضى إطلاق الامر  
 بامساس الماء البشرة عند مجذبه في الحد شي المتقدم وهو حجة على الامة الثالثة  
 في قولهم بعدم الانتقاض اذ وجبه في خلال الصلوة وان رأى المصلي سواد الحمار  
 او نبينا التمر وقد رعى استعماله فسدت صلواته عند ابن حنيفة رحمه هذه الرواية في  
 سواد الحمار غير موجودة اللهم الا ان يرد بالفساد وجوب الاعادة فان المذكور  
 في كتب الفتاوى المصلي باليتم اذ رأى سواد الحمار فانه يمضي على صلوة ولا يقطع ثم يبيد  
 الحمار واذ في الخلاصة عن ابن يوسف يمضي على صلوته ولا يبيد ذلك المتقدم ان العجب  
 لجمع بين اليتيم والوضوء بسواد الحمار ليس المراد الجمع بينهما معاً في ان واحد بل المراد ان  
 تؤدي الصلوة بهما اما معا او على التقابلان صلوا باليتيم ثم بالوضوء بسواد الحمار وعكس  
 واما في نبذ التمر فسلطنة الرواية المرجوع عنها ان الوضوء يبيد التمر لا يتركه اذ لم يجد غيره  
 في اما على الرواية المرجوع اليها وهي قول ابن يوسف رحمه انه يتييم ولا يتوضأ فلا تفسد صلوته  
 ولا يبيدها وعلى قول محمد رحمه يمضي عليها ويبيدها كما في سواد الحمار وان رأى المصلي  
 باليتيم سواد فظن انه ماء فمشى فسدت صلوته سواء جاز موضع صلوته او لا  
 لانه تعصم القطع قصداً مقرباً بالفعل لكن يحل له القطع اذا غلب عليه كونه ماء و  
 لا يشك انه ماء او شراب فاشترى الطنان اي طرأ التردد فانه يحرم يمضي على صلوته  
 ولا يحل له ان يقطع ايا لشك فاذا فرغ منها نظر فان كان الذي له ماء يتوضأ  
 ويستقبل الصلوة اي يبيدها والا فلا وكذا يجب لا عادة لوطن ان الماشي سواد يتييم  
 انه ماء والا حصل ان اليقين لا يزول بالشك وانه لا يتييم الظن المتيقن خطاه واما في  
 اذا مر ماء موضع في الحب الى الزبير لا يقتضيه لا لم يوضع للوضوء ظاهر الا  
 اذا كان الماء كثيراً فيستدل بكثرة على انه وضوء الموضوء شرباً لا لا اعتباراً  
 لا بالكثرة حتى لا يتعدى وضع القليل المطلق لا خذ شرباً او غير ذلك يقتضيه ان تعرف تخصيص  
 بالكثير لا الشرب وان اشتبه في استدلاله بالكثرة وذكر القاضي الامام ابن المنذر عن الشيخ  
 الامام محمد بن الفضل الماء الموضوء للشرب يجوز منه الوضوء للموضوء لا منه

في قولهم لا يشك انه ماء  
 او شراب فاشترى الطنان  
 اي طرأ التردد فانه  
 يحرم يمضي على صلوته  
 ولا يحل له ان يقطع ايا

الشرب فعمل هذا ينتقض الوضوء مطلقا ولا ملصم ولو ان التيمم من الماء وهو لا يعلم  
 به او كان نائما حال المذلة لا ينتقض التيمم في الحالين اتفاقا في رواية لكونه غير واحد  
 للماء وغير قادر على استعماله وفي رواية عن ابن حنيفة رحمه الله التي مشي عليها صاحب  
 الهداية وكثير من النائم ينتقض تيممه لان المانع فيه ما من قبل العباد فلا يعتبر مكان  
 قاعدان قد يراى والا ولا في ذلك الا ينتقض تيممه لو علم بالماء ولكن لم يقدر على النزول للوضوء  
 ولا على الوضوء من غير نزول ما الخوف عدوا والخوف سبعم واخذ ذلك مما لا يمكنه معه  
 الوضوء الا يلزم ضررهما اذا كانت دابته جموحا لا يقدر ان يركبها اركان شيئا ضعيفا  
 لا يقدر على الركوب وليس عنده من يعينه وبالجمله فاذا كان مجال الجمله التيمم ابتداء  
 لا ينتقض تيممه ولا ينتقض جنبا اعتسل وبقيت على بدنه لمعة بفم اللسان وكمن التيمم  
 الى بقعة لم يصيبها الماء وليس معها ما يغسلها به تيمم للمعة لان الجنابة باقية لعدم  
 التجزى وليس عنده ما فتييم والله وجد ماء بعد ما تيمم وبعد ما احت فغسل للمعة  
 وتيمم للحديث اذا كان الماء يكفي للمعة ولا يكفي للوضوء لانه كالمعدم بالنظر الى  
 الحادث لان وجود الماء الغير الكافي كذا وجوده اذا يرتفع به حدث لعدم التجزى وان  
 كان الماء يكفي للوضوء ولا يكفي للمعة يتوضأ به ولا ينتقض تيمم الجنابة لان الماء في حق  
 الممعة كالمعدم لعدم كفايته لها وان كان الماء يكفي لاحدهما اما للوضوء او للممعة  
 على سبيل الاستفاد ولا يكفي لهما معا فانه يغسل للممعة لانها غلط الحديثين واغلط  
 الحديثين اهم وتيمم لاجل الحدث ويجب عليه ان يبدأ بغسل الممعة ليصير عادما  
 للماء في حق الحادث ولا يجوز تيممه للحادث قبله عند محمد رحمه الله لان صرف ذلك الماء  
 الى الممعة دون الحادث ليس بواجب عنده بل على سبيل الاولوية فتجوده يمنع  
 التيمم للحادث وعند ابن يوسف رحمه الله الى الممعة واجب فهو كالمعدم وم  
 بالذنبه الى الحادث فيجوز التيمم له قبل غسله للممعة ولو كان تيمم بعد الحادث لاجل  
 الحادث في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء الذي يكفي لاحدهما فقط ينتقض ستمم  
 الحادث عند محمد رحمه الله فيعيد بعد غسل الممعة ولا ينتقض عند ابن يوسف رحمه الله

على ما تقدم ولو كان معه أي مع الذي بقيت عليه لغة أو مع الذي جئت عليه  
 الطهارة الحكيمه مطلقا ثوب نجس وهو مضطر إلى تطهيره ولما يكفي لأحد الطهارة  
 فقط فإنه يغسل الثوب بذلك الماء ويتيمم لما عليه من الحدث لأن التيمم خلف الطهارة  
 بالماء فإذا غسل الثوب يتيمم يكون قد أتى بالطهارة في الحكيمه والحقيقة فلو زال ذلك  
 الماء الحدث ونقي الثوب نجسا لكان قد ترك الطهارة الحقيقية فقد تيمم عليها بغير  
 عن ذلك يكون آثما ولكن قصر صلواته لثبوت العجز بعد نفاذ الماء باستعماله في الحكيمه  
 مستقيم أم قوما متوضين يجوز فعله عند أبي حنيفة وأبي يوسف حمهما الله فالجرح  
 والآصل في مثل هذا أن بناء القوي على الضعيف لا يجوز فصح رحمه يقول إن التيمم  
 طهارة ضرورية يصار إليها عند العجز والطهارة بالماء أصليه فكانت أقوى  
 فيلزم بناء القوي على الضعيف ولهما أن التيمم طهارة مطلقة لا ضرورية حتى لا  
 تنقد ربوت الصلوة ولو كانت ضرورية لتقد به كطهارة المستحاضة ثم جرح جعل  
 طهارة التيمم ضرورية هنا ومطلقة في الحكم بطهارة من انقطع دمها دون العشرة حتى  
 لو تيممت وكان ذلك في الحيضة الثالثة بعد الطلاق الرجعي تنقطع رجعتها بد من أن  
 قيل كما لو اغتسلت وهما عكسا وذلك لأن محمدا احتاط في الموضوعين فلم يجرهما  
 للمتوضين احتياطا يخرجوا عن هذه الصلوة بيقين وقطع الرجعة احتياطا فترجيحا  
 الحرمه وهما اختارا أنها طهارة مطلقة في حق الصلوة لأن الشارع أعطى حكم  
 الطهارة المطلقة في حقها قال تعالى ولكن يريد ليطهركم وليكن في الحقيقة ثلوث  
 وليس بطهارة فعلا لتحقيقه فيما سواها حتى لم تكن طهارة في حق انقطاع الرجعة  
 ما لم يتأيد بمؤيد وهو الصلوة بد كالبيع الفاسد لا يزول به الملك ما لم ينضم إليه قبض  
 وكان ذلك على هذا الخلاف القاعد إذ أم قوما قائمين عند الجواز وعند محمد لا بناء على  
 على أن صلوة القائم أقوى من بناء القوي على الضعيف عجزا ثم هو القياس ولكنهما  
 تركاه بالاستحسان وهو ما ثبت في الصحيحين عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة  
 ابن مسعود رضي الله عنه قال دخلت على عائشة رضي الله عنها فقلت ألا تحب أن تنبني

عن مريض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بل الحديث الى ان قالت نارسى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابى بكر ان يصلى بالناس الى ان قالت ثم وجد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فخرج بهادى بين رجلين احدهما  
العباس لصلوة الظهر ابوبكر يصلى بالناس فلما رآه ابوبكر ذهب ليتأخر فاولى به  
ان لا يتأخر قال لهما اجلسا الى جنبه فاجلساه الى جنب ابى بكر كان ابوبكر يصلى  
وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلوة ابى بكر وضوء النبي  
صلى الله عليه وسلم قاعد وقاعد روى ان صلى الله عليه وسلم صلى في هذه الدنيا حتى في  
خلف ابى بكر وان صلى لكن لا يقوى قوة حديث الصحيحين على ان البيهقي رحمه قال  
لا تعارض فالصلوة التي كان فيها اماما صلوة الظهر يوم السبت والاحد التي كان  
فيها ماموما الصبيح الاثنين ولا يخالف هذا ما عن الزهري عن انس في صلواتهم  
يوم الاثنين وكشف السترة اذ اثناء ذلك كان في الركعة الاولى ثم انه عليه  
الصلوة والسلام وجد من نفسه خفة فخرج فادرك معه الثانية واما  
الما سيم على الحنف او على الجبيرة فانه يؤم الناس بالالتفات الى المسح على الخف  
فلا جاع على انه طهارة غير ضرورية فلم يكن بينه وبين غسل الرجل فرق فانه  
بمنزلة غسل لما تحتها على ما قالوا وليس كطهارة المستحاضة ولا يستغنى عن  
الفرق بينه وبين التيمم فكما ان التيمم شرع لضربة عدمه من الاستعمال لا كذا  
هذا شرع لضربة عدمه مدة الغسل وكلاهما مغيبا بوجود القدوة والاعين  
وذكر في وهو شرح المنظومة في شرح الاسيما وفي غيرها لا يعلم امامة  
صاحب المرح السائل ومن بمعناه للاصحاب ولكن لا تقيم امامة الامم الا في  
لا يحسن مقدارا يجوز به الصلوة من القرآن للقاء الذي يحسن ذلك فهو  
القرأة والطهارة من غير حد وبالنظر الى المقدي ولو تأمل صاحب المرح والامم من  
هو بمنزلة حالهما جاز لوجود الحجر من الجديم واما ذكر هذه المسائل مستظرا ومحلها  
مباحث الاقتداء فتاى انشاء الله تعالى فصل في بيان احكام المياه قديم التيمم فما

بيان من صلى  
مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قاعد  
والله اعلم  
والله اعلم  
الراشد  
فصل في الحنف  
او على الجبيرة يوم  
الافعالين بالافعال

لما سبقه من الأصل في بيان الوضوء والغسل بالإناء المتماثل في ذلك الأصل قبل ذكر الوضوء والغسل  
 ظاهر التحية وأدق ذلك التيمم وذكر ما يجوز به فاسب ان يعطف عليه  
 ما يجوز به الوضوء والغسل ويجوز الطهارة بالحكمة بماء مطلق وهو ما يسمى في  
 العرب ماء من غير احتياج الى تقييد في تعريف ذاته فاضافة الى محله كما  
 البهيو والى صفته كما في المذاهب والى مجاوزه كما في الزعفران ليست بقيد ولذا يسمى  
 المتنجس ماء مطلقا فاحتاج الى الاحتراز عنه بقوله طاهر ولو كانت الحادثة تكسبه  
 تقييد المأخوذ بعد ذكر الاطلاق الى ذكر الطاهر كما في السماء اي المطر بماء  
 الاودية اي الانهار بماء العين اي لبنابيع بماء الآبار بماء الهرة وفم الباء  
 بعدها الف وبفسرها سكان الباء بعدها هرة ممددة ثم الف جمع يترى بماء البحار  
 وترى بها اي بالمياه المذكورة النجاسة مطلقا حكمت كانت وهي المعنى الذي  
 حكم الشرع بوجوب الوضوء والغسل وخلفهما عند اعادة الصلوة لا محله  
 سميت حكمت لاختصاص تحققها بالحكم وحقيقته وهي العين التي حكم الشرع  
 بوجوبها التماثل البدن ان كانت فيه عند اعادة الصلوة مع القدرة سميتم  
 لتحقق حقيقة بعد الحكم بانها نجسة والاصل في ذلك قوله تعالى وينزل عليكم  
 من السماء ماء ليطهركم به ذل بعبادته على كون ماء المطر مطهرا وبذلك على كون  
 سائر المياه المطلقة مثله مطهرة ما لم يعرض بها عارض يزيل ذلك الحكم عنها او  
 لا يجوز الطهارة بالحكمة بالماء المقيد وهو ما احتج به تعريف ذاته الى قيد ذلك على  
 لفظ الماء كما في الاشجار كالوياس ونحوه وماء الثمار مثل التفاح وشبهه وماء  
 البطيخ والخيار والقتاد ونحو ذلك وماء الباقية بالقصر عن تشديد اللام وبالماء مع  
 تحقيقها وهو الماء الذي يطبخ فيه على ما سياتي في انشاء الله ومثل المرقق اس ماء  
 يطبخ فيه اللحم ونحو ذلك وماء الزردية وهو ما يخرج من العصفر المنقوع فيطرح ولا  
 يصعب به وهذا اذا كان ثخيناً اما اذا كان رقيقاً على اصل سيلانه فيخرج به الطهارة كما  
 المذكور وماء الزعفران والمراد به ايضا ما خضره وخرج عن الزرقة وما يستخرج

حجة بيان حكم المياه

منه وطبا كما يستخرج من الورد وكن الالبجون الطهارة بماء الورد سائر لازها ر و  
 كن الخل والعصير اى ماء العنب نحوه لك كالا شربة ويجوز ازالة النجاسة الحقيقية  
 عن الشرب والبدن بالماء المقيد بكل ما تم طاهر يمكن ازالتها وهو ينعصر بالعصر  
 حتى تزول جميع اجزائه به وبالخفاف واحترز به عن بحر العسل والسم فانه لا يمكن  
 ازيلتها به لان تدقيقه ودسوته لا تزول بالعصر والخفاف وقوله كاللبن فيه نظر  
 فانه لا يزيل النجاسة كالالكفاية قوله مما اذا اعصر اعصر حتى تدب عن مثل اللبن  
 واللبن لان ما فيه من الدسوة لا ينعصر ما نقله في الخلاصة عن نظم الزند وسى ان الرب  
 لان ما فيه من الدسوة لا ينعصر ما نقله في الخلاصة عن نظم الزند وسى ان الرب  
 والمرى واللبن والدهن والسمن على هذا الخلاف فالحال ان لا يكتب الروايات  
 فلا يلتفت اليه والخل فانه اقلم من الماء للنجاسة والعصير وما ذكرنا انفا من المياه  
 المقيدة بشرط ان ينعصر بالعصر كماء الاشجار والثمار ولا زها وخلاف ما فيه دسوة  
 من المرق وما فيه خثورة وان غسل النجاسة الحقيقية بالعسل واللبس نحوه من الروايات  
 او بالسمن او بالدهن كالزيت والشيرج ونحوها من الادها لا يزيلها ذلك العصر  
 لانها اى الاشياء المكونة لا تنعصر بالعصر فلا تزول اجزاءها فلا تزول النجاسة  
 بتعللها ثم ازالة النجاسة الحقيقية بغير الماء فيه خلاف مجرود زفرح والثلاثة بناء  
 على ان ذوالها بالماء على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وذلك لانه كالقلم  
 البعس تجس لا يفيد الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء بالحدوث و  
 بالاجماع وبالصراحة لا مكان المظهر الذي كفنا به فبقى ما عله على القياس  
 انما سلم ان ازالة النجاسة بالماء على خلاف القياس بل هو موقوف لان الماء لا يتنجس  
 حال الاستعمال لان النجاسة لا تحل محلين في ان واحد ففي حال العاجلة تزول العينين  
 انتقالها الى الماء لا يبقى فيها وهذا يتلون الماء بلون النجاسة التي لها لون وثقل  
 ذلك اللون شيئا فشيئا حتى تزول الكلية ولا محسوسا شك فيه فثبت ان  
 ذوالها بالماء موقوف لما تم مثله في ازالة والقلم فيتعد الحكم اليه بخلاف

الحكمة إذ ليس في المحل نجاسة تقول بالمائع بل مفعول حكى فمفعول بالماء بالنفس فلا يتعدى  
 إلى غيره ولا فرق في الحقيقة بين الثوب المبتدئ وعن أبي يوسف رحمه الله تخصيص في  
 المبتدئ بالماء لأن ما عليه نظير الحدث وأصيب ظاهر الرواية لشمول المبتدئ المذكور  
 لهما ويجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر سواء كان مخالطاً للماء في جميعه وصداؤه  
 بعضها بغيره أو صفاؤه من اللون والطعم والريح كما في المداي السيل الذي يغير  
 لونه بالتراب والماء الذي يخلط به الاثنان أو الصابون والعرقان بشرط أن يكون  
 الغلبة للماء من حيث الاجزاء بأن تكون اجزاء الماء أكثر من اجزاء المخالط هذا إذا  
 لم يزل عند اسم الماء بحيث لو داه الوائي يطلق عليه اسم الماء وبشرط أن يكون  
 رقيقاً بعد واشتراط عدم زوال اسم الماء يفغ عن اشتراط الوقت فإن الغليظ قد اذعن  
 اسم الماء لا يطلق عليه ماء بل زوال الوقت يصح أن يكون تفسير الزوال اسم الماء  
 وهو الضابط عند مخالطة الأشياء الحامدة للماء غير طين فإنه مادام رقيقاً يسيل  
 سريعاً كسيلا أنه عند عدم المخالطة تحكم حكم الماء المطلق يجوز الوضوء به والافلا ولا  
 عبرة بزوال اللون ولا الطعم ولا الريح وقيل خلاف الأئمة الثلاثة فيما إذا كان المخالط مما  
 يستغفر عنه الماء بخلاف المدقان التراب الذي يجرى عليه الماء غير مستغفر عنه  
 وأما الاثنان ونحوه فيستغفر عنه فلا يبقى الماء مطلقاً عند مخالطة حيث يقع الاثنان  
 وماء الصابون ونحو ذلك ونفق أن هذا الأصناف التي لا يغيرها التغير في التقييد بالبركة وقد ثبت  
 في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسل الذي قصته فاستبأ وسد ذكره في الجناس  
 التوضي بماء السيل إذا لم يكن فيه قدة الماء غالبته لا يجوز وضأطه ما تقدم من نقاش السيل  
 كما هو طبع الماء قبل المخالطة وذكر في الملتقط إذا التقى الزاخر الماخض سوا ما ولكن لم يرد رقة جاز  
 الوضوء به مع تغير لونه ولعله يجوز كذا العصف إذا طهر في الماء فافهم في الوضوء بالامتزاج  
 باقية وكذلك الحصى والباقلا ونحوهما إذا تقع في الماء لم يزل رقة يجوز الوضوء به بغير ري ولو  
 تغير لونه ولم يدرجه لأن المعترف مثلهما الوقت وذكر في الجامع مع الصنفين لفاضلهم ولو  
 طهر الحصى والباقلا أن كان الماء جالاً لورد لا ينجس ولا تزول عنه رقة الماء جاز الوضوء به

الحكمة  
 سبحانه أن لا يترك  
 من الله  
 تركه



به والا فلا لأن الاصل ان التقيد يحصل للماء باحد شيئين أما ان قبله المتخرج و  
هو بكثرة اجزاء الخاطا وبكمال الامتزاج وكما لا منزله اما بتشرب الماء حتى يبلغ  
مبلغا يمنع خروج الماء الا بالعلاج ولما بالطبخ بان يطبخ في الماء شي من الاشياء  
الطاهرة حتى ينضج ثم يخرج الماء عن طهره وهو مرة السيلان ولا شك انه  
اذ ذلك اذ يرد ليجن غالبا فكانت القاعدة في الخاططة بالطحين ان ينضج المطبوخ في  
الماء وفي الخاططة بلونان تزول رقة اللهم الا ان يكون المطبوخ في الماء مقصورا على  
كالاشنان والسد والصابون فان المعتبر الوقت وعدمها دون النضج وكذلك  
ذكر في المحيط لو توجنا بما اقبل بالاشنان وبأس له مرسين وبشي مما يعالج له يندبه  
الناس به جاز الوضوء به بل يغلب ذلك الشيء عليه اي على الماء بان اخرجه  
عن رقبته وكذا الويل الخبز في الماء ان بقيت رقبته كما كانت جاز الوضوء به  
الماء تحتيا بالخبز لا يجوز الوضوء به وفي شرح القدر ولا في نظر القطع اذا احتاط  
الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه ولم يتجدد له اسم آخر بان سمي شرابا او نبذا او نحو  
ذلك فهو طاهر وطهروا اي طهروا سواء تغير لونه او لم يتغيرين كوعن اصحابنا خلافا  
وعلى هذا الاطلاق الدمشي ذكره في شرح القدر اذا تغير لون الماء وطهره ونحوه  
بل لو تغير الاوصاف الثلاثة بطول المكث او وقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا  
اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير الماء بسبب ذلك مقيدا بهذا الاستثناء من فوق  
لما ذكر في التمهيد انه مثل الفقهاء احمد بن ابراهيم الميمني الذي ينعين لونه  
بكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى يظهر لون الاوراق في المكث اذا وقع الماء على الجوز  
الوضوء به قاله لكن ذكر في الهداية ان النقول عن الاسانيد ان الاوراق التي  
وقعت على الخبز تنقع في الحياض وتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم  
يتوضؤون بها من غير تكرار ذلك الاصل ان التغير في مسبوقة الماء مقيد بقاء الخبز في رقبته  
عنا لطفنا ثم فان كان الخا لقا للماء في وصفه بعد كماء بطيخ الذي في القدر الطعم والورد  
في الزخمة فالمعتبر بغير ذلك الوصف وان خالف الماء في وصفين كالبن في الخاف في اللون والطعم فالمتن

هذا هو المقصود  
من قوله  
في المحيط  
لو توجنا  
بما اقبل  
بالاشنان  
وبأس له  
مرسين  
وبشي مما  
يعالج له  
يندبه  
الناس به  
جاز الوضوء  
به بل يغلب  
ذلك الشيء  
عليه اي على  
الماء بان  
اخرجه  
عن رقبته  
وكذا الويل  
الخبز في  
الماء ان  
بقيت رقبته  
كما كانت  
جاز الوضوء  
به  
الماء تحتيا  
بالخبز لا  
يجوز  
الوضوء به  
وفي شرح  
القدر ولا في  
نظر القطع  
اذا احتاط  
الطاهر  
بالماء ولم  
يزل اسم  
الماء عنه  
ولم يتجدد  
له اسم آخر  
بان سمي  
شرابا او  
نبذا او نحو  
ذلك فهو  
طاهر  
وطهروا اي  
طهروا سواء  
تغير لونه  
او لم يتغيرين  
كوعن اصحابنا  
خلافا  
وعلى هذا  
الاطلاق  
الدمشي  
ذكره في  
شرح القدر  
اذا تغير  
لون الماء  
وطهره ونحوه  
بل لو تغير  
الاوصاف  
الثلاثة  
بطول المكث  
او وقوع  
الاوراق  
فيه يجوز  
الوضوء به  
الا اذا  
غلب عليه  
لون  
الاوراق  
فيصير  
الماء بسبب  
ذلك مقيدا  
بهذا  
الاستثناء  
من فوق  
لما ذكر في  
التمهيد انه  
مثل الفقهاء  
احمد بن  
ابراهيم  
الميمني  
الذي ينعين  
لونه  
بكثرة  
الاوراق  
الواقعة  
فيه حتى  
يظهر لون  
الاوراق في  
المكث اذا  
وقع الماء  
على الجوز  
الوضوء به  
قاله لكن  
ذكر في  
الهداية ان  
النقول عن  
الاسانيد ان  
الاوراق التي  
وقعت على  
الخبز تنقع  
في الحياض  
وتغير ماؤها  
من حيث  
اللون والطعم  
والرائحة  
ثم انهم  
يتوضؤون  
بها من غير  
تكرار ذلك  
الاصل ان  
التغير في  
مسبوقة  
الماء مقيد  
بقا الخبز  
في رقبته  
عنا لطفنا  
ثم فان كان  
الخبز لقا  
للماء في  
وصفه بعد  
كماء بطيخ  
الذي في  
القدر الطعم  
والورد  
في الزخمة  
فالمعتبر  
بغير ذلك  
الوصف وان  
خالف الماء  
في وصفين  
كالبن في  
الخاف في  
اللون والطعم  
فالمتن

كالخل فالمعتبر غلبة كثرتها وان كان لا يخالق في شيء من الاوصاف الثلاثة كالاستسقاء  
 على ما عليه الفتوى انه طاهر غير مطهر كماء الورد المنقطع الرخوة فالمعتبر كون جزء  
 اكثر من اجزاء الماء وكذا ان كانت مساوية احتياطاً حتى يضم اليه التيمم عند  
 المساواة اذ المجد غيره واما الماء الذي يقطر من الكرم ففي المحيط لا يتوضأ به لكمال  
 الاكثر ارجح وقيل يجوز كما ذكره من غير علمه ولا ولا اختيار شمس لا ثمة الحلواني  
 وهو لا حوط وكذا اذا اتقن بطهونه يتدأى بكون الماء مطهر او غلب ظنه انه مطهر  
 جازت به الطهارة اما في التيقن خطاهم كذا في غلبة الظن لان غالب الظن بمنزلة  
 اليقين في العملياً حتى لو وجد ماء قليلاً ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه وهو شامل  
 لغلبة الظن وتزجج جانب الطهارة والشك وهو تداوى طرف الوقوع وعده فانه  
 يتوصل به الى ذلك الماء القليل فيغتسل ولا تيمم لان الاصل الطهارة وكما فتقنا  
 فلا تنول بالشك وكذا اذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل ولم يتيقن بوقوع  
 النجاسة فيه فانه يتوضأ به ويغتسل ولا ينتظر الماء الجاري ولا يترك ذلك الماء التيمم  
 وقوع النجاسة فيه لان اصله متيقن الطهارة في الماء فانه خلق طهوراً فلا يزل  
 ذلك اليقين الا يتيقن مثله ولا يبين في التخصيص السؤال بالم يغلب الظن عن  
 النجاسة بقرينة ظاهرة لما في الموطن عن ابن الخطاب عن ابن عباس فيهما امر ابرجل  
 على حوض ينفق فقال عمر بن العاص يا صاحب الحوض انزل حوضك السباع فقال عمر  
 بن الخطاب رضي الله عنه يا صاحب الحوض لا تخفنا وكذا اذا القى في الماء الجارسة  
 التي يذهب بتبنته شيء نجس كالخبيثة والخر بالبول والعدرة لا يغتسل الماء ما لم يتيقن  
 لونه او ريحه وطعمه لان ما يخلل من اجزائها يذهب مع الماء ولا يلبث وعدم ظهوره  
 الا لا يحقق ذلك وذكره عن محمد بن ابي ذر اذا صب حطب اي ذرة من الخمر في الهزات  
 من جبل اسفل منه اي من مكان الصيب توضأ جاز وشراً اذ لم يتغير لونه او ريحه ولا طعمه  
 طهره بالوصفة بل على عدم اتصال النجاسة بالحمل الذي يتوضأ منه وان احتل انت  
 يتصل به اجزاء اخرى مدد كثر فهو تيمم لا يتركه بل يتيقن وكذا اذا اجلس الناس صفوا

في معنى التيمم والستة  
 ما لا يخلل الظن ويذهب  
 النجاسة

كذا في  
 الاستسقاء

في معنى  
 التيمم

على شط نهر جاد يتوضؤون جاز وضوءهم وان احتق اقصاء غسل بعضهم بما ترضاء  
به البعض لكن لا تزول بطهوية الماء المتبقية وهذا هو الصحيح خلافا لمن زعم ان ذلك  
يجوز ذلك لنا طقسيه قية صغيرة فيها كلب ميت قد سد عنهما جري الماء عليه  
لا باس بالوضوء اسفل من ذلك لم يتغير لونه وطعمه وريحه وهواي هذا الحكم مره  
عن ابي يوسف لما تقدم ان الاصل الطهارة ولا تزول بالشك وذكر في النوازل  
انه ان كان الماء الذي يلاقى الجيفة من الذي لا يلاقى الجيفة يعني اذا كان الغلبة  
للماء الذي لا يلاقى الجيفة بان جرى الماء عليها وغمرها بحيث لا ترى من تحتها جاز  
الوضوء به والا بان كانت الجيفة تتبين تحت الماء الذي يجري عليها ولا يجري في  
جانبيها ماله قوة فلا يجوز الوضوء اسفل منها لكون الماء نجسا بجملة قلادت اكثر  
النجاسة فتجيسه الباقي لغلبته عليه وبهذا قول ابو جعفر الهندواني رحمه الله  
عن ابي يوسف رحمه الله وهو اختياره وعلى هذا ماء المطر اذا جري في ميزاب السطح وكان  
على السطح عند رات او غيرهما من النجاسة وكان اكثر الماء لا يجري عليها ولم يكن عند  
الميزاب فالماء طاهر اذا لم يظهر فيه اثر النجاسة اعتبار اللغالب ما اذا كانت العذرة  
عند الميزاب وكان الماء كله او نصفه او اكثره وهذا اذا بعد قوله او نصفه يلاقى  
العذرة فهو الماء الذي يجري من الميزاب نجس ولو لم يتغير احدا وصافه  
ولا اى وان لم يكن كذلك فهو طاهر قال الشيخ كمال الدين بن الهمام معتزنا على  
صورة الحكم بالنجاسة وان لم يتغير بانه يحتاج الى تخصيص لحدوث الماء طهر بعد جملة  
على الجواز مقتضاه انه يجوز الوضوء من اسفله وان اخذت الجيفة اكثر السماء  
لم يتغير والجواب ان الصحيح من الرواية الماء طهر ولا ينجس شي من غير اشتراط  
على ما سياتي انشاء الله تعالى وح قد خص بالاجماع ما اذا تغيرت النجاسة فيجوز تجسيم  
بعد ذلك بالفتاوى على تجسيم الماء الذي ينجس الماء الذي قد خالط النجاسة  
وان فصل بها بخلاف ما اذا كان الاكثر غير الخاط فان لا يبين من الجوابان باستعمال الخاط  
بخلاف الاول كذا لتقليل لان الغالب السريان فيه عدم السريان في الجاري لا في الجارية

تمنع السريان وقس عليه الواكد الكثير فليتأمل وان سال المطر من السقف ومن الثقب  
ان كان المطر دائما مستمر لم ينقطع بعد فهو طاسوا عمت النجاسة اكثر السطح  
اولا لعدم تحقق مخالطته للنجاسة لاحتمال ان من النازل قبل ان يصب السطح وان  
انقطع المطر وسال من الثقب ان كانت على جميع السطح وعلى اكثره لنجاسته  
فهو في ذلك اسأل من الثقب نجس للعلم بانه نزل بعد صا بة السطح وحرارة عليه  
والكفر من غلبه نجس الحكم للغالب النصف له حكم الاكثر في التخييل لاحتياط كما  
تقدم واذ كان الماء الجارى يجري جريا ضعيفا ينبغي ان يتوضأ به المتوضى على الوقار  
بالدراى حتى يمر عنه الماء المستعمل قال بعضهم يجعل المتوضى ميمنه الى اعلى الماء يعني  
مورد الماء اى الجهة التى ياتي منها يكون اخذ من فوق سقوط الماء المستعمل واذا  
سدد الماء الجارى من فوق وتجرى اسفل ذلك المكان الذى سد منه كان جاريا  
كما كان يجوز الموضوع به وان وقع في الماء المستعمل او النجاسة ولم يظهر اثرها اما الحد  
في جريان الماء اى في كونه جاريا في الحكم فقال بعضهم ان ذهب بدين او ورق فهو جار  
وقيل ما بعد الناس جاليا وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع يدهما لمحت وينقطع الجريان  
فليس جاريا حكما وان كان بخلافه فهو جار والاشهر والثاني اظهر وحكمه عدم  
التنجس بالنجاسة ما لم يظهر اثرها فيه من لون وطعم او ريح الا ان باشرها بالمتصل  
بالنجاسة كما تقدم وفي المتن ان كان بطن النهج جريا عليه ان كان الماء كثيرا  
بحيث لا يرى ما تحتها يتنجس وان كان اى ولو كان جميع البطن نجسا واعلم  
انهم قد اعتبروا روية ما تحت الماء وعلوها اذ اجر على النجاسة في كونه قليلا  
ان راى او كثير وان لم يره وليس ايضا بط فان بعض المياه صاف يبرى  
ما تحتها وان كان عمرا وبعضها كد لا يبرى ما تحتها وان كان ضحضا حيا  
فلا ولم فيه الاحالة على العرف والتفويض الى اى المشتبه كاهو قاعة الامام ولو كان  
في النهج ماء راكد فتنجس ذلك الماء الواكد وتزل من اعلاه ماء طاهر وجاز اى جوزه  
الماء النازل من اعلى النهج ذلك الماء الواكد وسيله فانه اى الماء الواكد

هذا  
المتن  
في  
النجاسة  
والمتن  
في  
النجاسة

يطهر بغلبة الماء الجاري عليه لو نوصا انسا منه جازا ذالم يرلها اي ذالم يدرك  
 للجاسته التي كان قد تنجس بها الماء الواكد ان من الاوصاف الثلاثة لان ذلك هو  
 حكم الماء الجاري كما تقدم فصل في احكام الحيض الماء الواكد الاصل عندنا ان  
 الماء القليل ما لم يكن عشرين في عشرين تنجس بوقوع الجاسته فيه وان لم يظهر فيه اثرها  
 من لون ونحوه سواء كان قلتين او اكثر وعند الشافعي ح واحد ح اذا كان قلتين  
 نجسهما ثم رطل بالمغدادى لا يتنجس ما لم يظهر اثر الجاسته فيه وعند مالك لا يتنجس  
 ما لم يظهر اثرها فيه مطلقا استدلالا بما روى البيهقي عن عطية بن بقيق بن  
 الوليد عن ابيه عن ثوبان بن يزيد عن راشد بن سعد عن ابي مائة عنه عليه الصلوة  
 والسلام لما طاهر الا ان يتغير لونه ويحيد وطعمه للجاسته تحدث فيه وروى  
 البيهقي ايضا عن حفص بن عمر ثابث بن الماء لا يتنجس الا ما غيط طعمه ويحيد لونه  
 الحديث على هذا الوجه مذكور الاستثناء فيه ضعف برashed بن سعد وقد قال  
 البيهقي الحديث غير قوي فلا يصح الاستدلال به وانما صحيح بدون الاستثناء وانما  
 والترمذي من حديث ابي سعيد الخدري قيل يا رسول الله انوضا من يري بضاعة وهو  
 يبريق في الحوض لحوم الكلاب المتن فقال عليه الصلوة والسلام الماء طهر كنجس  
 شيئا وحسن الترمذي وقال الامام احمد هو حديث صحيح وحسين قطاهره غير  
 مراد اجمالا لانه اذا تغيرت الجاسته تنجس بالاجماع فقلتم ان المراد به مورد النظر هو  
 بضاعة خاصة بناء على ان ماءها لم يتغير بما يطرح فيه لغزارته وكونه جاريا كما روى الطحاوي  
 عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله محمد بن شعاع الثعلبي بالثلثة عن الواقدي قال كانت يدريضا  
 طريقا الى البساتين والصبي الواقدي التوثيق قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد  
 رحمه الله جميع شفي ابو الفتح الحافظ في كتاب المغازي والسير من ضعفه ومن وثقه ورجح  
 توثيقه وذكره لا جونه عما قيل فيه ولا يقال العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب لان  
 لا نسلم عموم اللفظ وانما يكون لو كانت اللام للمجنس ولا مستغرق وهو ممنوع ولا دليل عليه  
 بل هو للمعنى فان الاصل انه اذا امكن جعل اللام للمعنى لا للمعنى لغیره وقد امكن فهمه من قوله  
 في السؤال فان قولنا من يري بضاعة المراد به ماءها فطهره كونه على الله

ما ينسب لغيره  
 ما ينسب لغيره  
 ما ينسب لغيره

استأنف جواباً عما يشتمل ما سئل عنه وعنده لا بد لها من دليل ولا دليل عليها بل  
الدليل قد ثبت قطعاً على بطلانها وهو ألا جامع على تجسس ما تنقيد بالحقاشة قوله عليه  
عليه وسلم طهوراً إذا واحدكم إذا ولغ الكلب فيه الحديث فإنه يقتضيه الجواز لا  
مع العلم بأنه لا يتغير أحد وصفاته بالولوج على أنه لو سلم عمره لجاز تخصيصه بالقياس  
لكونه مخصوصاً بالأجام واستدل الشافعي رحمه الله بما روى أصحاب السنن  
الأربعة عن ابن عمر سمعت رسول الله صلی الله علیه وسلم وهو يسأل عن الماء الذي يكون في  
الفلاة وما ينوبه من السباع والدواب فقال إذا كان الماء قلتين يحمل الحنث وأخرج  
ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما قلنا هو ضعيف بالأصطراب سنداً ومناً أما الأثر  
فقد اختلف على أبي سامة فمرة يقول عن الوليد بن كشي عن محمد بن عباد بن جعفر  
مرة عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير أن دفع به أن الوليد رآه عن كل من الحديثين  
فحدث مرة عن أحد هامة عن آخره عن الثاني وهو الأصطراب في المتن غير  
مدفوع ففي رواية الوليد عن محمد بن جعفر بن زبير في نفسه شيء ودأية محمد بن  
اسحاق بسنده سئل عليه الصلوة والسلام عن الماء يكون بالفلاة قوله السباع  
والكلاب فذكر ألا ول قال البيهقي وهو غريب وقال سماعيل بن عياض عن محمد  
بن اسحاق الكلاب والدواب ورواه يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة فقال  
ابن الصياح عنه عن حماد عن عاصم وهو بن المنذر قال دخلت مع عبيد الله بن  
عبد الله بن عمر بيتاً فافيد مقهما فيه جلد بعير ميت فتوضأ منه فقلت له  
تتوضأ منه وفيه جلد بعير ميت فحدثني عن أبيه عن النبي صلی الله علیه وسلم  
قال إذا بلغ الماء قلتين أثلثا لم يجسه شيء ورواه أبو مسعود الراسي عن يزيد  
فلم يقل أثلثا ورواه الدارقطني رحمه الله وابن عدي والعقيلي في كتابه عن القاسم بن عبيد الله  
العمري عن محمد بن المنكدر عن جابر قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم إذا بلغ  
الماء أربعين قلته فإنه لا يحمل الحنث وضعف الدارقطني بالقاسم وذكر أن الثوري  
وعمر بن راشد وروى عن القاسم ورواه عن ابن المنكدر عن ابن عمر موقوفاً ثم روى

باسناد صحيح من جهة مدح بن القاسم عن ابن عمر قال ذابغ الماء اربعين قلته لم يجسه  
شيء واخرهم روايتان من جهة وكيع وابي كيعم وابي يعين عن ذابغ الماء اربعين  
قلته لم يجسه شيئا واخرهم رواية معمر بن جهم عن عبد الرزاق عن عيسى واحمد عن  
اخرهم عن ابي هريرة من جهة بشر بن الاخير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير قال اذا كان الماء  
قد اربعين قلته لا يحمل خبثا قال الدارقطني كذا قال وخالفه غير واحد بعده عن  
ابن هريرة فقالوا اربعين غريبا عنهم من قال اربعين ولو اذهب الاصل عن الجب  
الضعف وان وثقت الرجال على ان القلعة اسم مشترك يطلق على الحجرة والقربة  
وداس الجبل وقول الشافعي رحمه الله عليه سلم قال اذا كان الماء قلتين لا يحمل خبثا وقاله  
في حديث بقا لهما منقطع لهما لهما وقد روى هذه الكلمة في سند ذكره ابن  
عنه من حديث مغيرة بن ثعلبة عن محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر عنه  
عليه الصلوة والسلام اذا كان الماء قلتين من قلال لهما لم يجسه شيئا ويذكر انهما  
فرقا قال ابن عتيق قوله في منته من قلال لهما غير محفوظ لا يدرك الا في هذا الحديث  
من رواية مغيرة بن ثعلبة مكتفي بابشر منك الحديث ثم اسند من كلام غيرهما  
هو اقطع من هذا وقد روى الدارقطني بسند فيه ابن جرير ولم يذكر هذه الكلمة وفيه  
قال محمد قلت ليحيى بن عقيلا قلته قال قلال لهما وهذا لو كان رفعا للكلمة كما رسلا  
فكيف وليس به هذا تلخيص ما ذكره الشيخ تقي الدين في الامام وبنه من جهة ضعف  
الحديث عنده ولما لم يذكره في الامام مع شدة حجة اليه ومن ضعفه الحافظ  
ابن عبد البر والقاضي اسمعيل بن اسحاق وابو بكر بن العربي المالكين في البداهة عن  
ابن المديني لا يثبت حديث القلتين فبطل الاستدلال به على الرجم ولما قواه عليه  
السلام في الصحيحين لا يبرهن احكام في الماء الدائم ثم نفيت في رواية لا يفتسل  
احكام في الماء الدائم وهو جنب ولا فصل فيه بين دائم ودائم فهو على العموم لم يثبت  
حكم الجارية بدم الحرام في غير محل النجاسة وفي حكم الجنون عدم انحترك احد طرفيه

في حديث القلتين





سجانب نصف ذراع فيبقى ستة وثلاثين ذراعا كما قيل اما العنق فالخماران لا يحس  
ارضه بالغرف واه ابو يوسف عن ابي حنيفة وم قال ان لا يصيب يدا المغتر من  
الارض وقيل قد راى اربع اصابع مفتوحة والمغتر في الذراع ذراع الكوباس وهو  
سبع قبضات فقط وهو اختيار الامام اسحاق بن ابي بكر الوائلي في قوله لا يضر  
فيكون اليسر واختار قاضيان في قماوه ذراع المساحة وهو سبع قبضات باصبع  
قائمة في القبضة الاحية وقيل كل قبضة قارفاً قبضتان الله او العبر من القدر  
من المسحات فكان ذراع المساحة في الشئ وفي المحيط الاضمان يقتضي في كل  
زمان ومكان ذراعهم وتبعه صاحب الكافي وغيره وهذا عجيب بعيد جدا فان  
المقصود من هذا التقدير حصول غلبة الظن بعدم تلويس النجاسة ولما قلنا  
هذا القدر في الماء الجاري وهذا المر لا يختلف باختلاف الارض منه ولا الامكنة  
بان يقال ان النجاسة لا تخلص من جانب الى جانب ماء قدر عشرة اذرع كل ذراع  
سبع قبضات في الزمان والمكان القلان كون ذراعهم كالك وتخلص في الزمان  
او المكان القلان كون ذراعهم ثمان قبضات او اكثر فليس في الذراع الا كانه  
الاصل اسم الساعده هو يد كرويت في قوله عشر في عشر يصف الماء  
بشار التحفيف اذا كان الحوض عشر في عشر فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة  
مطلقا لا موضع الوقوع ولا غيره اذ لم يربها اثر اذا كانت النجاسة مائة هكذا وقع في  
النسخ والصواب ان لفظ غير سقطت من قلم الكاتب وانما هو اذا كانت النجاسة  
غير مائة قال في الخلاصة في المائة يتنجس موضع وقوع النجاسة بالاجماع ويترك  
من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير وما في غير المائة فضعه شايء العراون لك و  
عند مشايخ بلخ وباري يجوز التوضؤ من موضع وقوع النجاسة انت هي والموافق لهذا  
ان يراى البعض في قوله وبعضهم متشائم العراق قالوا في غير المائة ايضا يتنجس  
النجاسة وقد روى صغير كما في المائة اذ لا فرق بينهما الا في اللون وهو من حشوه  
لون غير ثور في اليلان ولا في عدم الحوض الصغير في خمس اذرع وبعض مشايخ جازم جعلوا كاجاز

لو تسعمل فيه لعموم البلوى وفرقوا بان المربة بقاها متيقن بربوية عينها وغيو المربة  
لا يتيقن بقاها احتمال اتقائها ويتيقن على هذا اى على تاشيرها لواقع في الحوض  
فموضع الوقوع او على ما اذا غتسل المتوضي وجمه في حوض كبير وهو العشر في  
العشر مضاعدا فسقط من غسالته في الماء فرفع الماء ثانيا من موضع الوقوع قبل  
التحريك هل يجوز ان لا قالوا على قول ابى يوسف رحمه لا يجوز لان عند التحريك  
شرط لصير المستعمل شائعا في الماء فيصير مغلوبا ومشائعا مجارى قالوا يجوز  
لعموم البلوى لكثرة وقوع مثله وايضا هو مغلوب بالملاقات والحكم  
لغالب ليس كالنجاسة اذ لم تعتبر فيها الغلبة بل قطرة بخس نادا كان لك الماء  
المستعمل وعلى هذا الحكم لقياس اى قياس ما اذا كان الرجل صفوفا يتوضأ وت  
من حوض كبير جاز على قول مشائخ تجارى عليه العمل مقال في الاجناس لنا طق  
من اغتسل في حوض كبير فلا خزان يتوضأ ذلك المكان بناء على ان الحوض الكبير

بمنزلة الماء الجارى في استعماله الماء المستعمل فيه يجرى الاختلاط ليس لرجل ان  
يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة والاصل فيه اى في الجواز ومن  
من قربه كان النجاسة متقدمة انها ان كانت مربة لا يجوز ان يتوضأ الا بعيدا  
عنها مقدار حوض صغير ولذا لم تكن النجاسة مربة يجوز مطلقا على اخيا علم الجلول  
في المثل خلا فالمشائخ العرق ونقدم ما فيه وقد روي عن الفقيه جعفر الهندي انه  
رح لو توضأ الرجل في اجلة القصب اى في المقصبة وكانت في الماء فان كان الماء  
لا يتخلص بعضه الى بعض لاشتباك اصول القصب لم يجز وضوءه لاستعمال الماء  
المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض جاز الوضوء لاستهلاك الماء المستعمل في  
الكثير اتصال القصب بالقصب يمتد اتصال الماء بالماء وانما يمنع التشابك القرمي  
بعضها ببعض وكذا الحكم لو توضأ في ماء فيه دمعان خلص بعضه الى بعض جاز ولا  
فلا وكذا الحكم ايضا لو توضأ في غدير على جميع وجه الماء جعفر زاده يحجم مضمون فغيرين  
مجرة ساكنة ثم زاده مضمون بعدهما رافعا لغير آخرها راء مغنوق حنة والهاء الى تكتب

بعدها مادة تحتها وهو كمنه فارسية معناه نثر الضفدع وهو بالعربية الطحلب و  
 هوشى اخضر على وجه الماء فتدقيل ان كان ذلك الطحلب بحال يتحرك يتحرك بالبحر يك  
 الماء يجوز الرضوخ لان الماء يتخلص بعضه الى بعض من تحت وان كان لا يتحرك فهو  
 راسب في الارض فيكون ما نعا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الرضوخ لما تقدم مر  
 ولكن الحكم ايضا اذا اقرض من حوض قد الجرد ماؤها والجرد على وجه الماء وبقية ينكسر  
 بالتحريك اي يتحرك الماء يجوز الرضوخ اما اذا كان الجرد كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك  
 بالتحريك لا يجوز الرضوخ لانه حائل يمنع اتصال الماء بمنزلة الصخرة والجوهر وان  
 كان قليلاً يتحرك الماء يجوز والحوض اذا الجرد ماؤه فتشقق في موضع منه وبقى الماء  
 تحت الجرد متصلاً به والثقب كحفرة من اسفلها ماء فوثقت فيه اي في الثقب  
 نجاسته او لم فيه الكلب وتوضأ به اي بالماء الذي في اسفل الثقب انما قال  
 نصيرن يحيى وابوكبر لا سكا في رجب يتنجس الماء لكونه متصلاً بالجرد فلا يتخلص بعضه  
 الى بعض فيكون وقوم النجاسته والماء المستعمل في ماء قليل فيفسد وقال عبد الله  
 بن المبارك وابو حفص الكبير البخاري لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجرد عشر في عشر  
 وان كان اي ولو كان الماء تحت الجرد متصلاً بالجرد كونه عشر في في عشر والفقهاء على  
 قول نصيرن اي بكر لما قلنا واما اذا كان الماء تحت الجرد متصلاً عنه فيجوز الرضوخ به  
 ولا يفسد الماء لان الفرض انه عشر لم يفصل ببقية منه عن سائرهم كما في  
 الصورة الاولى فيجوز بلا خلاف بين المشايخ المذاهب انما وقد تقدم التفصيل في  
 جرد التوضؤ من موضع وقوم النجاسته والخلاف فيها اذا كانت غير مريضة وعلى هذا  
 التفصيل اذا كان الحوض مسقفاً في السقف كوة فان كان الماء متصلاً بالسقف  
 والكوة دون عشر في عشر يفسد الماء بوقوع الفسد وان كان منفصلاً لا يفسد لهذا  
 قال وهو اي الحوض الجرد كالحوض المسقف في الخلاف والحكم والتفصيل وان  
 ثقب الجرد ثقباً دون عشر في عشر فعلا الماء لا يخلو ان يعلو على وجه الجرد اربعين  
 في الثقب كالماء في القدر فان حاد في الثقب فكان كالماء في القدر قوله فيه الكلب

او اصابته نجاسة اخرى يتنجس عند عامة العلماء فلم يعتبر الماء الذي تحت الحجر كان  
 ما في الثقب كغيره من الماء القليل خلا لما قال البعض ان ما في الثقب  
 يعتبر متصلا بما تحته وهو كثير فلا يتنجس واذ يتنجس فلم ينزل اى فلا تزول نجاسته كثير  
 من المصنفين يستعملون المضار بعد لم ينفى الاستقبال وهو خطأ صريح ما لم يخرج مثل  
 ما في الثقب اى ما كان في الثقب وقتا يتنجس من الماء كاسيا في انشاء الله تعالى في حوض  
 الحمام ونحوه ولو توخا انسان من ثقب حجر المذكور ولم يقيم غسلاته في الماء جاز  
 وضوده على كل حال كبريا كما في الثقب او صغيرا وان وقعت غسلاته فيه وهو صغير  
 دون عشرة عشر لا يجوز ولو تولى في الثقب المذكور شاة او غيرها فماتت ان  
 كان الماء تحت الحجر عشرة عشر لا يتنجس بكثرته ولا يتنجس من الثقب ايضا لان الموت  
 يحصل غالبا بعد التسفل منه اللهم الا ان علم ان الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه  
 او كان الحيوان الواقع متنجسا فان الذي في الثقب يتنجس وكذا ان كان الماء تحت الحجر  
 اقل من عشرة عشر عشيق يتنجس جميع الماء وان علا الماء من ثقب الحجر وانسط عليه وجه الجسد  
 وكان عشرة في عشرة فان كان بحيث لو عرف منه لا ينجس ما تحته لم يفسد بوقوعه لفسد  
 وان كان يتنجس كان دون عشر يفسد به ولو كان ماء الحوض عشرة في عشرة فسفل  
 اى نزل صارا سبعة في سبع ولخوذلك مما هو دون العشرة في العشرة فوقت النجاسة  
 فيه يتنجس لان المعتبر وقت الوقوع فان امتلا بعد ذلك صار نجسا ايضا كما كان  
 لما قلنا وقيل لا يصير نجسا والاى صرح من كبير جاف النجاسات فامتلا وقيل  
 هو نجس يتنجس الماء شيئا فشيئا وقيل ليس يتنجس كونه كبيرا فصلا كما لو كان متلما فقت  
 فيه النجاسات وبه اى بعدم التنجس اخذ مشائخ بخاري ذكره في الذخيرة والذم  
 اختاره في الخلاصة وقا صنفان ان الماء دخل في مكان نجس واتصل بالنجاسة شيئا  
 فشيئا فهو نجس وان دخل في مكان طاهر واجتمع قبل اتصاله بالنجاسة حتى صاعثا  
 في عشرة اتصل بالنجاسة لا يتنجس فالحاصل ان الماء اذا يتنجس حال قلته لا يعود  
 طاهرا بالكثرته وان كان كثيرا قبل اتصاله بالنجاسة لا يتنجس بهما ولو قصر بعد تهما

فيه حتى صار قليلا فالاعتبار قلته وكثرت وقت اتصاله بالغياست سواء وردت  
عليه او ورد عليها هذا هو المختار فان دخل الماء من جانب حوض صغير كان قد تنجس ماؤه  
وخرج من جانب قال ابو بكر بن سعيد الاعمش لا يطهر ما يخرج مثل ما كان فيه ثلاث شمر  
فيكون ذلك غسالا لئلا تقصده حيث تغسل اذا تنجست ثلاث مرات في الحوض لا يطهر  
ما لم يخرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر الهندلي في يطهر بمجرد الدخول من جانب  
والخروج من جانب وان لم يخرج مثل ما كان في الحوض هو الذي تولى ابو جعفر اخيار صمد  
الشهيد حسام الدين لانه لم يخرج جارا والجاري لا يتنجس ما لم يتغير بالغياست والكل لم يغير  
المتغير حوض صغير لا يحمل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب اخر فتوضا فيه انسان هل  
يجوز الوضوء فيه ام لا ان كان الحوض ادعيا في اربع فنادونه يجوز لان الظاهر ان الماء المستعمل  
لا يستقر في مثله بل يدور حوله فيخرج فيكون كالماء الجار وان كان الحوض اكثر من ذلك  
من اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجار فكيف استعمله ان توضا  
فوضع الدخول وفي موضع الخروج لانه جاز يمكن العين الماء اذا كان وسعها خمسة اشوس  
وكان الماء يخرج منها اى من ينبوعها ان كان يجر الماء حركة ظاهرة من جانبها  
من جانب لينبوع فذكر العين باعتبارها وهو اى الماء يستعين بالحركة على الخروج من منفذ  
العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر فيها فاعلم ان الماء في حوض ينبوع  
وان لم يكن الماء بهذه الحالة لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضي الامام محمد بن ابي جاز في هذه المسئلة  
والتي قبلها والاصح ان هذا التقدير غير لازم وانما الاعتماد على المعنى فينظر في ان خرج الماء المستعمل  
اى علم خرج من ساعته كذا في اى كثرة الماء وقرينة يجوز الوضوء في العين والآراء و  
ان لم يعلم خرج الماء المستعمل فلا ينبغي حتى يعلم خرج وجلبش وعينه التوضي بالظن اذا كان ذا سبب  
بحيث يتقاطر على العضو يجوز لانه ماء مطلق ولا يتيم اذا قد راعى استعماله كذلك والا  
اى وان لم يكن ذا سبب لم يتقاطر على العضو عند كسبه ولا يخرج ثم راعى على العضو غير تقاطر  
لانه ليس ماء وحكم البدن والجسد حكم التلحوض صغير كوى حتى جعل من هذا وجه الجهر الماء من الحوض  
فيه فتوضا ذلك الوجه غير من ذلك النهج جاز وضوءه لانه توضا من مجاز وان اجتمع ذلك الماء الذي

في حوضه من الماء المستعمل

فلهذا جازى الماء فيه فتوضأ منه ثم جاز وضوء الكل إذا كان بين المكانيين مسافة  
 ما فقلت أى ولو كان المسافة قليلة ذكرى في المحيط وخذ ذلك لا يستقطب المستعمل  
 الأعضاء إلا في موضع جريان الماء فيكون تابعا للماء الجارى خارجا من حكم الاستعمال  
 قال قاضيان لا ند إذا كان بين المكانيين مسافة فالأول الذي استعمله الأول قبل  
 أن يري عليه ما جاز قبل اجتماع المكان الثاني فلا يظهر حكم الاستعمال أما إذا  
 لم يكن بينهما مسافة فالأول الذي استعمله الأول قبل أن يري عليه ما جاز اجتماع  
 في المكان الثاني ويصير مستعملا فلا يظهر بعده تلك انتهى قوله فلا يظهر ذلك  
 بناء على نجاسة المستعمل وسبب الكلام عليه إنشاء الله تعالى في نوادر راجع  
 المعارح عن أبي يوسف رحمه الله الحمام بمنزلة الماء في عدم تنجسه بالمجاسة  
 ما لم يظهر أثرها عليه إذا دخل رجل يده فيه وفي يد غيره لم يتنجس بلا خلاف  
 واختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده أى إذا بي يوسف رحمه الله  
 القول حالة مخصوصة وهو أي تلك الحالة وإنما ذكر باعتبار الغنى أى الحال ما إذا كان  
 الماء يجري من الأنبوب إلى حوض الحمام والناس يفترون منه عزلة فلو كان بكسر الراء  
 أى مثلا حقا يلحق بعضه بعضا وهذا القول هو مختار قاضيان في قتادة قال فيها  
 فان أدخل يده في الحوض وعليها نجاسة إذا كان ساكنا لا يدخل فيه شيء من أنوبه  
 فلا يفترون الناس بالقصبة يتنجس ماء الحوض وإن كان الناس يفترون بقصبة كلام  
 ولا يدخل من الأنبوب ماء على العكس اختلاف فيه كثرة على أنه يتنجس ماء  
 الحوض وإن كان الناس يفترون بقصبة كلام ويدخل الماء من الأنبوب اختلاف  
 فيه واكثرهم على أنه لا يتنجس انتهى فهذا هو الذي ينبغي أن يعتمد عليه ومنهم  
 أى من المتأخرين من قال هو أى الحمام عند أى عند أبي يوسف رحمه الله الماء  
 الجارى على كل حال تارك الاعتراض مع دخول الماء من الأنوبه ولا أجل الفقرة الأخيرة  
 أن الحوض الكبير يلحق بالماء الجارى على كل حال أجل الفقرة ولقاء أن ينم الفريدة فحين  
 الحمام إذا لم يكن الغضب متداكلا لعدم الحرج في القرب ويمكن غسله من غير مشقة

بخلاف الحوض الكبير ولو ادخل الجنب أو الحدث يده في حوض الحمام لطلب القصعة  
 أي بلانية رفع الحدث وليس على يده نجاسة حقيقية يتنجس ماء الحوض بذلك حقيقة  
 بناء على رواية كون الماء المستعمل نجس لأن الحوض صار مستوعلاً بزوال الحدث من  
 يده وعندهما الماء طاهر ومطهر كل من لم يصير مستوعلاً ما عند أبي يوسف فلا ريب في الحدث  
 لو سقط به لعدم الصبب هو شرط عند طهارة العضو أما عند من فلا ريب  
 الحدث وإن زال لكن بزوال الحدث لا يصير مستوعلاً ما لم يكن فيه نقلة لم يتنجس ما  
 سبقت أن شاء الله تعالى هذا هو المذهب كونهما لغتاً وإن ادخل الجنب أو الحدث  
 يده في الأناة لا غتواف أو لو فم الكوز لا يصير مستوعلاً للضربة ولم يكن له خلاف  
 هو الأصح ولو ادخل الكفار أو الصبيان أيديهم لا يتنجس إذا لم يكن على أيديهم نجاسة  
 حقيقية هذا في الصبيان مسلم لا نهم ليس عليهم حدث فيزول ولم ينو الوضوء  
 وأما في الكفار في غير مسلم على قياس المسئلة التي قبلها عند المحنفية ربح لا يتم بزوالهم  
 الحدث حتى لو غسل الكافر وتوضأ ثم أسلم لم يلزمه عادة ذلك ونبذة وعدلها  
 سواء فلا فرق بينه وبين المسلم في هذا الحكم ويمكن أن يكون هذه المسئلة معطوفاً على  
 قوله وعندهما الماء طاهر أي عندهما ولو ادخل الخمر فالحكم مسلم في الكفار أيضاً وأما عند  
 أبي حنيفة ربح فلا فرق بين الكافر والمسلم فيه ولو ادخل الصبي يده في الأناة أو علم أنها  
 طاهرة بأن كان معه من يدق سجادة التيمم بذلك الماء وإن علم أن فيها نجاسة  
 لم يجز وإن حصل الشك لا يتوضأ به استحساناً أي لأجل التردد والاحتياط ولو توضأ  
 به جاز لأن لا يتنجس بالشك لكن المستعيب التوضي بغيره للاختمال كما في سورة  
 الجلالة حوض الحمام إذا تنجس يطهروا آخره مثل ما كان فيه من راحة واحدة وتقدم الكلام  
 في مثله وهو الحوض الصغير ما انتقاه أبو جعفر المهند في ربح والصلب السعيد من أنه  
 يطهر بمجرد ما يدخل الماء من الأبواب ويقبض من الحوض هو المختار لعدم ثبوت نجاسة الخبث  
 فيه بصيرته جارياً ولو ادخل التوضي لاسمه في الأناة بنية المسح أو ادخل فيه  
 فيه بنية يحول المسح بالاتفاق والمشهور عن محمد ربح أنه لا يجوز ولكن لا يصبر لما

مستند لا عندنا بحقيقة رحمه الله لا نأخذ به مستندنا بالاسانيد والمسلم حصل بالادلة  
 لا نأخذنا ياخذ حكم الاستعمال اذا زائل العضو المصاب بازيل العضو وجهه وقوله  
 محمد بن ابي الحسن غير جائز ويصير الماء مستندنا بان الماء بمجردينه القربة عند اللافتة  
 قبل حصول المسح صار مستندنا ولم يجره ماء المسح وهو غير ظاهر والله تعالى اعلم  
 يوسف رحمه الله في بقية احكام الماء المستعمل في فصل النجاسة انشاء الله تعالى **فصل**  
 في المسح على الخفين كان المناسب تقديمه على مباحث المياه حيث اخرها عن ذكره  
 الوضوء كانه من الوضوء الا انه لما كان رخصة ثبتت بالحديث لا فم المخرج صار  
 كانه من الغرض لا من اصل الوضوء فلم يحصل بالوضوء قد ثبت المسح على الخفين المستند  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله وفعله رواه قولهم رحمه الله وصرفون بن عمار وخزيمة بن  
 ثابت وعوف بن مالك واثمة وفعله ابو بكر وعمر والعبادة الثالثة والغيرة بن  
 شعبة وصرفون بن مرة بن سعد بن وقاص وجابر بن عبد الله وسليمان بن بريدة  
 وابو هريرة والبراء بن عازب وجابر بن عمر وبن حزم وابو موسى الاشعري ثقات وعمر بن  
 الصديق ومالك بن عمار وابو امامة وسهل بن سعد وابو سعيد وعبد الله  
 بن الحارث بن حزام وعمادة بن الصامت ويحيى بن مرة واسامة بن زيد وسليمان و  
 ابوابوب وحنيفة واثمة وام سعد الانصاري بن رضوان الله عليهم اجمعين وعن  
 الحسن البصري حدثني سبعون رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه مسح على الخفين وقال ابو يوسف رحمه الله خبر المسح يحوز فيه الكتاب به لشهرته وقال الكوفي  
 اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الاثارة جاءت فيه في خير التواتر وقال احمد  
 بن حنبل ليس في قلب من المسح شيء فيه اربعون حديثا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 ما دفعوا وما وقفوا وقال شيخ الاسلام والاصل على ان من لم ير المسح على الخفين كان ضالا  
 ما روى عن ابو حنيفة رحمه الله انه سئل عن من هب هل السنة قال هو ان يفصل الشخين  
 يعني ابابكر وعمر رضي الله عنهما على سائر الصحابة رضي الله عنهم الختاتين يعني عثمان  
 وعليهما رضي الله عنهما وان ترى المسح على الخفين وهو اخذ من قوله ان من لم ير



أن من السنة أن تفضل الشيعين وتحب الحشنيين وتوى المسح على الخفين لكن  
 قالوا من رآه ثم لم يمسح واخذ بالغرزية كان ما جاز وأعتزض عليه بانها رخصة  
 استقاط على ما قرر في الاصول فينبغي أن لا تبقى الغرزية مشروعة ولا يثاب عليها  
 كما في قصر الصلوة واجب بان الغرزية لم يبنى مشروعة ما دام متخففا ولما اذا  
 نزع والنزع حق له ومشروع زالت الرخصة ونفرت الغرزية كنية الإقامة في حق  
 المسافر والا قضاء بالمقيم فيثاب على الغرزية وأعتزض الزيلعي شارح الكذب بالفسل  
 مشروعة وان لم ينزع خفيه بدليل أنه يبطل مسحه اذا خاض في الماء ودخل الماء في  
 الحف حتى انفسل أكثر رجله ولو ان انفسل مشروع لما بطل ولذا منع كونه رخصة  
 اسقاط وخطأ اهل الاصول في تمثيلهم به لها واجاب عن المولى خير في دردهم  
 بان المراد بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث يترتب عليه الثواب لا ان يترتب  
 عليه حكم من الاحكام الشرعية فيدل عليه نظيره من قصور الصلوة فان العامل  
 بالغرزية ثم بان صلى اربعاً وقعد على الركعتين يا ثم مع ان فرضه يتم أقول ما قاله  
 من ان المراد بالمشروعية هو الجواز بحيث يترتب عليه الثواب غير مسلم فان ائمتنا  
 انما يريدون بمشروعية الفعل الجواز بحيث يترتب عليه احكام معينان الثواب  
 من جملة احكام الفعل التي يقصد به العبادة ففعل الرجل حال التخفيف لو  
 لم يكن مشروعا لما ترتب عليه حكم من جواز الصلوة وغيره مما يشترط له الطهارة  
 واستند لانه بنظيره من قصر الصلوة غير صحيح فان المسافر اذا صلى اربعاً وقعد على  
 راس الركعتين لا يكون آتيا بالغرزية وليس وسعد ذلك كان فرضه كتمان لا يطبق الا علىهما  
 كما لا يطبق المقيم الزيادة على الاربعة فرضاً وانما فرضه ركعتين فحسب وان لم يبنه النقل وهو الركعتان  
 الاخران على تحريمه الفرض لانه لا ياتي بالغرزية مع عدم جوازها وابطالها فيجوز التخفيف  
 انفسل أكثر رجله حيث اعتبه انفسل شرعاً وترتب عليه حكم من الاحكام الشرعية وهو بطلان  
 المسح ولزوم نزع الحف لا تمام انفسل ولو قد انفسل كلتا الرجلين تخففاً لترتب عليه  
 انه لا يتنقض تمام المدة ولا ينزع الحف مع جواز الافعال التي تشترط لها الطهارة فثبت

اجاب المولى  
 في جوابه

مشروعية الغسل حال التحقّف مع تنصّر وجوده شرعا وتحققه بخلاف الإتمام وتعمّن  
 أن يلجى على أهل الأصول قبح هذا كله على تقدير صحة الفرع الذي ذكره من دخول  
 في الحنف الم وهو من قول في الفتاوى الطهيرية وغيرها لكن قال الشيخ كما قال الذين لهم  
 في صحة نظريته كالمتمم منه فتقدم على الحنف اعتبارهم ما فعلوا سرية الحدث إلى  
 القدم فيبقى القدم على طهارتها ويحل الحدث بالحنف فيزول بالمسح وينو عليه من المسح  
 للميت والعدو دين بعد الوقت وغير ذلك وهذا يقتضيان غسل الرجل في الحنف  
 وعدمه سواء اذ لم يتبل معطاه الحنف في أنه لم يزل به الحدث لانه في غير محله  
 فلا يجوز الصلوة به لا يصلي مع حدث واجب الرفع اذ الوالم يجب والحال انه لا يجب  
 غسل الرجل جازت الصلوة بلا غسل مضمض كماله وتلك ذراعية وغسل  
 محلا غير واجب الغسل كالنحو ودان في الطهيرية بلافرا ولما دخل يده تحت  
 الجوفين فمسح على الحفّين انه لم يجز لبس الا لانه في غير محل الحدث قال الا وجهه  
 في ذلك الفرع كون الاجزاء اذا خاض النهر لا يتبدل الحنف يعني فكان مسحهم اذا  
 انقضت المدة انما لا يتعبد بها لحصول الغسل في الحوض والزرع انما يجب للغسل  
 وقد حصل اقول ولا نعم صحة الفرع في بعد فانه ذكر في الطهيرية وفي فتاوى قاضيان  
 حيث قال وما مسح الحنف اذا دخل الماء خفقا وتبل من بجله فذكر ثلثة اصابع او اقل  
 لا يبطل مسحهم لان هذا القدر لا يجزئ عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم المسح وان  
 اتبل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح مروي ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله  
 فتا بيا قوله لانه في غير محله غير مسلم وقوله اذ لم يجب الحنف قلنا عدم وجوب غسل  
 الرجل عينه لا يستلزم وجوب المسح عينه الجواز كون الواجب احدها لا على التعيين كما اثر  
 الراجبات المحيرة وتشبيهه بترك الذراعين وغسل النحر غير صحيح على ما لا يخفى  
 فتا بيا فتاوى الفرع المذكور بقوله والا وجهه الحنف انما يتاقي على تقدير ان يمسح الرجلين  
 كليهما على التمام مع ابتلا قد افترض من ظاهر الحنفين مع عدم بطلان المسح والذكر  
 في ذلك الفرع اتساع اكثر الرجل بطلان المسح وجوب نزع الحفّين وغسل الرجلين

وفي تمامه قاضيان وان الغسل احدا الرجلين وبطلان المسح كذلك وهذا كله  
 بنا في ما قاله دابعا انا نفر بين غسل الرجلين مع بقاء التحنط ومسح الحنف مع بقاء  
 الحجر موق حيث اعتبروا الغسل في الاول وبطل مسح الحنف به ولم يعتبر المسح في الثاني  
 باز مسح الحنف بدل عن الغسل ولا بقاء للبدل مع وجود الاصل ومسح الحجر موق  
 ليس بدلا عن مسح الحنف بل هو بدل عن الغسل ايضا عند تقرير الحقيقة لا يعتبر البدل  
 الاخر فليتنامل ثم لا يكون فدان الاول وزن الثاني واما الجواب عن قوله ان  
 كلمتهم متفقة الخ فهو ان الحنف انما اعتبر بما سار به الحديث من رخصتها  
 لدفع الحرج اللازم بالاجابة الغسل عينا فاذا حصل الغسل زال الترخيص والسبب  
 المختص هو به فقد رطل الحديث قبل الغسل فحل الغسل في محله فليتنامل فلا محيص  
 ح عن اعتراض الزيلعي على اهل الاصول ولما اعترضه على الفهم المذكور فانما  
 يتم على تقدير صحة تشليلهم وعدم صحة اعتراضهم عليهم فليتنامل والله سبحانه  
 الموفق وله الحمد ثم حيث ثبت المسح بالطريق المذكور قال المصنف تعبا للقدم وغيره  
 المسح عليهما جائزا بالسنة اي بالاثار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله وفعلاه  
 لا بالقرآن خلا لما قاله البعض انه ثابت بالكتاب ايضا وهي قراءة الحجر وقراءة الحجر  
 تقدم ان المراجعة الغسل وانما عطف على المسح للاقتضاد في الغسل وترك الاستس  
 في الصب عليهما من كل حدث موجب للوضوء احتراز عن الحدث الموجب للغسل  
 كما سبق اذ البسهما شرط حدث جوابه لنقدم ما يدل عليه اذ البسهما على طهارة  
 كاملة فالمسح جائزا بالسنة الخ فتكون اذ المحض الشرط ولا يجوز ان يكون للظرف  
 ان جعل جائزا بمعنى المستقبل فيمعلق بجائز قوله على طهارة كاملة فيقولون في  
 حال من حدث لا يلبسهما لان اللبس على طهارة كاملة ليس بشرط وانما يكون الحدث  
 حائلا على طهارة كاملة وتقدير الكلام جائزا بالسنة من كل حدث موجب للوضوء  
 على طهارة كاملة اي كذا ذلك الحديث على طهارة كاملة اذ البسهما هكذا فذكر  
 الشيخ كمال الدين في عبادة القدم وهو التوقيد فان كان الماسح مقيما لمسح

وليلة وان كان مسافرا مسجدة ثلاثة ايام ولياليها لما في صحيح مسلم من حديث علي رضي الله عنه  
 جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسافر ثلثة ايام ولياليهن ويوما وليلة للمقيم وهو  
 حجة على مالك رحمه في عدم توقيته بوقت ابتداء وهما اى اول المدة المذكورة للمقيم والمسافر  
 عقيب الحدث لا بد قبل ذلك مطهر بطهارة الغسل ولا يغتفر ابتداء المدة وقت الطهارة  
 ولا وقت اللبس حتى لو تطهر للصلاة الصبح ولم يلبس خفيه الا وقت الظهر ثم لم يجد ثوبا  
 الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت الصلاة من وقت الصبح ولا من وقت الظهر فيجوز  
 له المسح ان كان مقيما الى وقت العصر من اليوم الثاني وان كان مسافرا فالى وقت  
 العصر من اليوم الرابع ولو غسل بجليه وليس خفيه قبل اكمال الوضوء ثم اكمل الطهارة  
 قبل ان يحدث جازله المسح عليهما اذا حدث عندنا لما تقدم ان الشرط كون  
 الطهارة كاملة وقت الحدث لا وقت اللبس خلافا للشافعي رحمه فان الشرط  
 عنده كون الطهارة كاملة وقت اللبس لكن خلافا فيه في الصلاة المذكورة بناء على  
 هذا لا يتصور لان الوضوء فيها عندهم لم يعجم بالكلية لعدم الترتيب وهو فرض عنده كما تقدم  
 وانما يظهر خلافاه المبني على اشتراط اكمال الطهارة وقت اللبس فيما اذا تزاحم بانها غسل  
 وجلبه ادخلها قبل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى وادخلها في الحنف ثم احثا فانها  
 يجوز المسح عنده ويجوز عندنا لان عندنا يكفي ان يكون الخف ملبوسا على طهارة  
 كاملة عند اول الحدث بخلاف ما اذا كان ملبوسا على طهارة ناقصة عند الحدث  
 فانه لا يجوز المسح عندنا خلافا للزفر رحمه والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب الغدر  
 وكذا طهارة المتيمم حتى ان المستحاضة وهي المرأة التي توى الدم من قبلها دون  
 ثلثة ايام او فوق عشرة ايام في الحيض او فوق اربعين في النفاس وهي حاسل  
 ومن في معناها كصاحب سلس البول وانقلاص الریح واستطلاق البطن  
 او الرعاف الدائم او الجرح الذي لا يبرقا اذا انقضت ولست الحنف قبل ان يظهر  
 منها شئ من دم الا شئما ختمه كالا حياءا كونه بالست على طهارة كاملة ولو لست  
 بطهارة العذر راي بعد ما ظهر منها شئ تمسح في الوقت فقط ان احدثت بعد اللبس غير

وعند فخرج ثم سمع تمام المنع لان طهارتها لم تنتقض بالحادث الذي ابتليت به  
 شرعا كانت اقرب من طهارة الاصحاء في حكم الشرع وجواب ان الانتقاض حاصل الا انه  
 لم يظهر حكمه في الوقت لاجل الضرورة فاذا اخرج الوقت ظهر حكمه مستندا الى ان  
 الاستناد لا يظهر في الاحكام المنقضية بل في الاحكام القائمة وجزاء المسح منها فظهر  
 الاستناد في حقه وان اللبس حصل بعد الحادث في حقه وكذا لو تيممت ولبست  
 المحفين ثم وجبت ماء يكفي للوضوء لا يجوز لها المسح لان قيمها بطل بوجود الماء مستندا  
 الى اول الاستعمال فتبين انها البسهما بلا طهارة ولا يجوز المسح لن وجب عليه الفعل  
 كما لو توضأ ولبس خفيه ثم اجنب فانه لا يجوز له ان يغسل ساكوبه ويمسح على  
 خفيه لما روي الترمذي والنسائي عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله صلى  
 عليه وسلم يامرنا اذا كنا سفران لا ننزع خفافنا ثلثة ايام ولما لبسنا الا عت  
 جنازة ولكن من غائط وبول ونوم وقال الترمذي حديث صحيح ثم صورة المسئلة  
 هي ما ذكرنا ونحوها ما ذكر محمد في الاصول ان المسافر توضأ ولبس خفيه ثم  
 اجنب وعنده ماء يكفي للوضوء يتم وصله فان احدث وعنده ذلك الماء توضأ وتيمم عليه  
 ولا يجوز له المسح لان الجنازة حلت لقدم وما ذكره بعضهم من انه في هذا المصو  
 لوم بعد ذلك على ماء يكفي لا اغتسال فلم يغتسل ثم احدث وماء يكفي للوضوء فانه يتوضأ  
 ويغسل بجليه ولا يجوز له المسح فليس يسد يد لان الرجل يغتسلها اذا كان للتعوي  
 جنازتها بروية الماء ولا يلزم غسل يامرة اخرى لاجل تلك الجنازة كما لو غسلها اثم الحنف  
 ثم اكمل الغسل وانما اجل بها بعد الغسل حدث والمسح لاجل الحادث جائز وصريح في  
 الخلاصة ان الجنب اذا اغتسل ببقى على جسده لمعة ولبس الحنف ثم غسل بقية جسده لم  
 ولا فرق بين بقاء لمعة واكثر في بقاء الجنازة وقد لبس الحنف وهي باقية بقاء المعة وجوز له  
 المسح فكذا يجوز في الصورة المذكورة فليتأمل الرجل والمرأة فيهما في مسح الحنف سر ولا راد  
 لم تحتضن النساء تابعات للرجال في الاحكام ما لم يدل دليل على التخصيص المسح تمامه على ظاهرها  
 اي علاها دون باطنهما اي اسفلهما لما روي عن عروة قال لو كان الدين بالري كان

في صورة  
 المسح هل  
 في صورة  
 المسح هل  
 في صورة  
 المسح هل  
 في صورة  
 المسح هل

في صورة  
 المسح هل

ولكن رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه ومن باطنها وفي رواية  
 كان أسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وهذا يدل على ان المراد بها طنه اسفله لا ما يلي  
 البشرة لا سيما غير ممكن فكيف يقتضيه الرأي ولو لم يمسح بل الراى يقتضيه مسح ما  
 يلي الارض لكونه محل اصابة الا وساخ والا فتر ارحيت سقط عنه عشرين الى جل لعدم  
 سرية الحديث اليها فلا يلتفت الى ما قاله الامام ابن الهمام في هذا المقام من عكس  
 هذا المرام ويستحب ان يكون المسح خطوطا بالاصابع لما في اوسط الطبر في مرطيق  
 جريدين يزيد عن محمد بن المنكدر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح بيمينه  
 ففعل خفيه فمسحه برجله وقال ليس هكذا استند امرنا بالمسح هكذا ثم امره بسبع  
 من مقدم الخفين الى اصل الساق مرة ففرج بين اصابعه قال الطبراني لا يرى عن جابر  
 الا بهذا الاسناد في الامام روى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه مسح  
 على خفيه حتى راى اثار اصابعه على خفيه خطوطا وروى اثار اصابعه قيس بن  
 سعد على الخف ولو وضع الكف ومدّها ووضع الاصابع مع الكف مثل ذلكها من راحة  
 ان يمسح بجميع اليد في الخلافة وغيرها يستحب ان يبدأ من الاصابع ويمد الى الساق اعتبارا  
 بالفضل فالاستحب فيه ذلك لما تقدم في حديث الطبراني وكذا يستحب ان يكون  
 مرة واحدة لما فيه ايضا وفرض ذلك المسح مقدرا ثلث اصابع طولا وعرضا من اصابع  
 اليد كما قال ابو بكر الرواق الرازي هو المختار خلا لما قاله الكرخي ان المعتبر اصابع  
 الرجل كما في الخرق لا نهاعل المسح وجه الا لان الآلة وهي اليد حق بالاعتبار  
 كما في مسح الرأس فلو مسح باصبعين لا يجوز ولو وضع يديه من قبل الساق الى دوس  
 الاصابع جاز للحصول الفرض وكذا لو مسح عليهما عرضا جاز ايضا وكذا لو مسح بثلاثة  
 اصابع موزونة وضعا غير موزونة يجوز ايضا لما قلنا ولكنه يكون مخالفا للسنة  
 جميع ذلك وكيفية المسح المسنون ان يضع يديه المراد اصابع يديه اليمنى على مقدم  
 خفه الايمن واصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر يجازي في كفيه ويمدّها الى  
 الساق ويضع كفيه مع الاصابع ويمدّها جلا وهو حسن والا فلا السنة كما فهم مما تقدم

من الحلاصة ولو مسح بدس من الاصابم وجا في اصول الاصابم والكف لا يجوز المسح لان  
 يكون الماء متقاطرا لان البلة تصير مستعملة في الاصابة فاذا لم يكن متقاطرا صار  
 البلة المستعملة او لا مستعملة او لا مستعملة ثانيا في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا فان  
 البلة التي مسح بها ثانيا بغير التي استعملت ولا وبخلاف قامة السنة فيما اذا وضع الاصابم بشم  
 مدها ولم يكن الماء متقاطرا لان النقل يعتق فيه ما لا يعتق في الفرض هو ثابته فيكون  
 بماء استعمل فيه تبعا ضرورة عدم شرعية التكرار على ان وقوع فعله صلى الله عليه وسلم  
 على هذه الصفة كاف في جواز النقل ولا يقاس عليه الفرض لانه اقوى منه مع ان المسح  
 على خلاف القياس المستحب ان يمسح باطن الكف لا بالمتوث ولو مسح بظاهره فيه  
 يجوز لحصول المقصود ولكن خالف السنة ولو مسح على باطن خفيه ومن قبل العقيد ابو  
 اومن جوانبهما اي من جوانب الرجلين لا يجوز مسح لان الاحاديث المشهورة التي ثبتت  
 المسح على خلاف القياس لما روت بالمسح على اعلاه فلا يجوز على ما سواه لانه خلا  
 المحل الذي ورد به النص اما مخالفة الكيفية كما لا تبدل من جهة الساق الى الاصابم  
 فلا تضر لان الكيفية غير مقصورة بالثبات بخلاف المحل لانه قد يقال الكيفية اجماعية صفة  
 اي المقدار فيبغى ان لا يجوز الاقتصار على قد رثلت اصابم بالقياس من غير نص والله اعلم  
 وذكر في المحيط لو توضأ ومسح ببلالة بالكسرة بمعنى بل بقتت على كفيه بعد الغسل بجوز محبة  
 لان البلة الباقية بعد الغسل غير مستعملة او المستعمل فيها ما سأل على العضو افضل عنه  
 ولو مسح راسه ثم خفيه ببلالة بقتت بعد المسح لا يجوز مسح على الحف لان البلة  
 الباقية بعد المسح مستعملة لان المستعمل فيها اصابم المسح وقد صارت ولو توضأ  
 ولم يمسح خفيه ولكن خاض في الماء لا يبيته المسح ولم يغسل احد رجليه واكثرهما  
 او مشى في الخشيش مبتلا بالماء المفاض عليه للسقي او بالمطر ثم رث ذلك الخشوش والمشى  
 عن المسح قصد الحصول المسح خفيا وعدم اشتراط النية ولو كان الخشيش مبتلا بالطل ففعل  
 لا ينوب عن المسح لانه من فحمة ذابة والا صحت له ينوب عنه مطر ضعيف ولكن اذا اصابه  
 اي اصاب خفه للطر ينوب ذلك الامر وهو الاصابة عن المسح وان لم ينوب خلا فالشافعي

المستعمل على  
 العضو افضل

من  
 الطل ففعل

في ذلك كله فان النية عند شرط في الوضوء المسح جزء منه وفي بعض الروايات التادئة  
لا يجوز في ذلك بل نية عندنا ايضا لانها المسح خلف عن الغسل فاخترنا في النية  
كالتيتم وهذا غير صحيح لان التيم لم يجز الى النية لكونه خلفا بل المعنى آخر وهو ما  
في التيم ومن ابتداء المسح اي مدة المسح لانفسه وهو في الحال انه مقيم فافترق قبل تمام  
يوم وليلة مسح فلهذا ايام ولياليها عندنا خلافا للشافعي لاجل عدم حكمه بغير وقت  
وكل حكم يتعلق بوقت فالمعتبر فيه آخر الوقت وفي آخر الوقت هو مسافر من ابتداء المسح  
وهو مسافر اقام ينظر ان كان قد مسح يوما وليلة او اكثر لزم نزوعهما وغسل بطيئة لانه  
صار مقيما فاستقطت رخصته بالابداع في ثلثة ايام وان كان قد مسح اقل من يوم وليلة  
اتم مسح يوم وليلة لانها مدة المقيم ومن سب الجرم فوق الخف مسح عليه الجرم فمسا  
يلبس فوق الخف وقاءية له وقد يكون من الجلد ومن الكوباس ومن غيرهما فان كان  
من الكوباس فلا يجوز المسح عليه بالاتفاق الا اذا علم ان البلة نفذت على الخف مقدار  
الفرض وكان مجلد اجد يستل الاصابه وطهر القدم فخرج يجوز المسح عليه  
سواء لبس وحده وفوق الخف كالذي من الاديهم او انصرم وكذا الخف فوق الخف  
وهذا عندنا وقال مالك والشافعي لا يجوز المسح على الجرمين لان الخف بدل عن الرجل  
المبدل لا يكون له بدل وان كان الا بدل لا ينصب بالروي قلنا هو بدل عن الرجل لا عن الخف  
لان كان تحت خف لان الوظيفة كانت بالرجل ولم يكن بالخف وظيفة ليصير من اعضا  
الوضوء فيكون الجرم قرب لا عنهما فاسرية الحديث اليد بل يمنع السرية الى الرجل  
وصاد الخف في طاقين ولم ينصب البدل بالروي وانما نصبه اما بطريق الدلالة  
وهو لزوم الجرم في النزع المنكر في اوقات الصلوة واما بالحديث وهو في مسند  
الامام احمد عن بلال قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الجرمين  
والخمارين في دار وكان يخرج فيقضي حاجته فأتاه بالمال فيمسح على عمامته وجرمونه  
لا يقال كيف استدلتم بهذا وانتم لا يجوزون المسح على العمامة والخمار لاننا قلنا لا تتعل  
جواز المسح على الجرمين تايدت بدلالة احاديث المسح على الخفين الواصلة الى الشرة

دعوى  
خلف من يغسل  
غلا فافترق  
ومسح في  
فرق بين  
التيتم ولا  
على الزم  
حيث المسح  
فانما يغسل  
الغسل

قال مالك والشافعي  
لا يجوز المسح  
على الجرمين  
لان الخف بدل  
عن الرجل  
ولا بد من  
الادب في  
الروي



ثبتت بها وأما دلالة على الخزي فقد عارضت الدليل القطعي من غير وصول إلى  
 الشهرة ولا تأييداً فلم يثبتاً ثم قيل أئمتنا ههنا بان الجرم هو بدل عن الرجل أنه يعلم منه  
 جواز المسح على خف ليس فوق تحيط من كبراس وخونهم ونحوهما مما لا يجوز عليه المسح لأن  
 الجرم هو إذا كان بدلاً عن الرجل ويجعل الخف مع جواز المسح عليه حكم العدم فلا أن يكون  
 الخف بدلاً عن الرجل يجعل ما لا يجوز المسح عليه حكم العدم أولى كما في اللقاء يؤيده  
 أن الإمام الغزالي في الوجيز والرافعي في شرحه له مع التزامهما ذكر خلاف الإمام أبي  
 حنيفة رحم أوردها هذه المسئلة في صورة الاتفاق وكان مشائخنا رحم انما لم يصحروا فيها  
 أشهر من كتبهم كقضاء بما قالوا في مسئلة الجرم هو من كونه خلفاً عن الرجل كذا افاده  
 المولى خسرو في الدرر شرح الغرد ولا يلتفت إلى ما نقل في شرح المجمع عن فتاوى الشافعي  
 أنه يجوز إلا أن يقطع ذلك الملبوس تحت الخف لأنه نقل عن رجل مجهول وهو مروي عن  
 الفقه خارج عن الأصول لا قطعاً أن كان يصير كخلف المحرق في عدم جواز المسح عليه  
 فهو بمنزلة بدن خرق لأنه لا يجوز المسح عليه وإن كان لا جل أن يتصل جزء من الرجل  
 بالخف فهو ليس بشرط والامحاز المسح على الجرم هو ونحوه فإنه أشد من اللاتصال  
 بالرجل بل يفتى في جواز الخف ما لم يترتب الحث منه إلى الرجل ولا يعقل أن يكون جرم الملبوس المذكور أنما  
 تلك الممانعة وكذا قوله صلى الله عليه وسلم دعهما فاني دخلتهما طاهرتين يفيد  
 أن الخف صائب لطهارة الرجل ولا يعقل كون وجود الملبوس المذكور كونه لتلك  
 الصبابة بل مقوي والآحاد يث والروايات مطلقة بالمسح على الخفين  
 فمن قيل بان لا يكون تحتها شيء صفتكيت وكيت فعلية الاثبات هذا  
 وقد وجدنا المسئلة في الأصل لجرحه صلى الله عليه وعمراته قلت ورايت رجلاً  
 نوضاً ومسح على خفيه ثم نزعهما وعليه جرح بان ثم أحدث لجرحه ان يمسح على  
 الجودين ويصلي قال لا قلت لئلا أن المسح على الجودين لا يجوز ولكن تخليج جوديه  
 ويفصل رجليه وهذا قول أبي حنيفة رحم وقال أبو يوسف رحمه محمد رحم يجوز المسح على الجودين  
 أنت هي فهد اسمهم على خفين تحتها جوديان غير حائر المسح عليهما عند حنيفة

الرجل  
 الجرم هو  
 الجرم هو

القاضي

الرجل  
 الجرم هو

والصبيان  
 الجرم هو  
 والجرح  
 الجرم هو  
 والجرح

في الرجل الذي

وهذا ظهر فساد قول من ائده من الجهل  
بان جواز مسح الحنف على خلاف القياس فلا يقاس عليه ما لم يرد به نص فان هذا كما  
تري بطريق اللالة الراجحة لا بطريق القياس لما جاز المسح على المكعب واللبود  
التركيبية ونحوها لا بما عني منصوص عليها ثم يقال بل قطع ذلك الخيط قصد حرام  
لانه اضاعة المال من غير فائدة وهي منه عن اثم المسح على الجرمين انما يجوز بالبسهما  
قبل ان يحدث بعد لبس الحفين فان حدث بعد لبس الحفين قبل لبسهما ومسح على  
الحفين اولى بمسح ثم لبس الجرمين لا بمسح على الجرمين لان البدلية تقررت للحنف  
بالحدث قبل لبسهما فلا تنقل عنه اليهما ولا يكونان بدلا عنه لما تقدم ان البدلية لا يكون  
له بدل ولو نزع احدا الجرمين بعد المسح عليهما او خرج بلا قصد فله ان ينزع الآخر  
ومسح على حقيقته وان شاء اعاد المسح على الآخر فمسح الحنف الذي نزع مجزئة في رواية  
الاصل ينزع الجرمين الباقي ومسح على الحفين وفي التجريد استقص المسح فيهما يعني نزع  
احدهما كذا في الخلاصة ولا يجوز ان يقتصر على مسح المنزوع من غير اعادة المسح على  
غير المنزوع وقال فورسح يجوز ولا يبطل مسح غير المنزوع لانه لم يمسح الا بهما على احد  
الجرميين وعلى احد الحنفين لجواز اتفاقا فكذا في البقاء ولنا ان الاتفاق في الطبيعة  
الواحدة لا يتجزى والجرميان كالحنفين ولو نزع احدا الحنفين يبطل مسحه على الآخر  
ولا يفهم حكم المسئلة كما هو من عبارة المصنف رحمه ولا يجوز المسح على الجرمين  
وان كان اى ولو كان خفاء غير مخفيين قياسا على الحنفين فكذا لا يجوز المسح على خف  
فيه خرق كثير لخر وجه عن المقصود بالحنف من قطع المسافة متباعدة المشي الخرق  
الكثير الماد عندنا ما تبين منه فقد ثلث اصابع وعند مالك رحمه ما تبين فيه اكثر  
الرجل ثم الصحيح عندنا ان الاصابع المذكرة من اصابع الرجل هي ظاهر الرواية  
وفي رواية الحسن يعتد بثلث اصابع اليد والمعتدل اصابع الاصابع اذ المسح  
يكن الخرق عند الاصابع وان كان عندها يقتبظ ظهر الثلث التي عند المرفق ان كان  
الخرق في الخف اقل من ذلك جاز المسح عليه قال فورسح والشافعي رحمه لا يجوز

المسح على الخف  
من الجرمين  
والاصابع  
والجزمين

الجزمين  
المسح على  
الاصابع  
والجزمين

المسح على  
الاصابع  
والجزمين

وإن قل أنه لما وجب غسل الباد وحسنه الباقى لعدم الخزي قلنا لا نسلم وجوب  
 غسل البادى لكونه بمنزلة العدم لقلته ولزوم المصلحة اعتباره إذا لم يلقا ولا يلقوا  
 عنه عادة والمشرع علق المسح يسمى الخف وهو المسح التام الذى يقطع به المساواة والاسم  
 مطلقا يطلق عليه بخلاف المشتمل على الكبر فانه ليس بخف مطلقا بل مقيد بالخف  
 لا يقطع المساواة به والخف مطلقا ما يقطع به وإن كان الخرق في خف واحد قد  
 أصبعين في موضعين مناه في موضعين وفي الخف الآخر قد أصبعين وأصبعين كذلك  
 جاز المسح لأن المانع كون قد نزلت أصابع في خف واحد لا يجمع لو كان في الخفين  
 بخلاف ما لو كان قد نزلت في أحدهما بخلافه في أحدهما في الخفين في الآخر  
 حيث يجمع وينبغي جواز الصلوة وكذا لو انكشف من كل من عضوه كل منهما  
 عودة حيث يجمع أيضا وينبغي لأن المانع في الخرق باعتبار عدم إمكان قطع المساواة  
 بالخف على الوجود المعتاد والخرق في أحدهما لا يمنع الآخر من أن يكون  
 بخلاف المجازة ولا انكشاف فإن المانع بينهما باعتبار حمل المجازة وكشف  
 ربع العودة وهو وجود القطع في أحدهما لا يمنع الآخر من أن يكون  
 يجمع كذا في الخلاصة وإن كان الخرق قد أصبع مع الخرق قد أصبعين في خف  
 واحد يجمع في الحكم بالمانع فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قد نزلت أصابع  
 خف واحد ويشترط في المانع ظهور الأصابع كما لها في الصحيح خلافا لما لا يبي  
 المسحى من أن ظهور الأصابع لا ينافي ولو ظهر الإبهام وهو مقداره نزلت  
 أصابع من غيرها أى من غير الإبهام جاز المسح لما قدمنا أن الخرق إذا كان عند  
 الأصابع يعتبر ظهور بعض تلك الأصابع ولا يعتبر أصغر الأصابع ولو كان الخرق  
 الخرق أكثر من قد نزلت أصابع وانفتاحه أى مقداره ما يفتقر من ذلك القدر  
 جاز المسح لأن غير المنع ليس له حكم الخرق لعدم ظهور شيء منه لأن المانع انكشاف  
 ما يجب عنه إذا كان قد نزلت أصابع ولم يوجد كذا الحكم وانفتق حوزة  
 أى خف الخف إلا أنه أى الشأن لا يبرى من قدمه يجوز المسح لما قلنا ولو كان

الخف الخف الخف الخف  
 الخف الخف الخف الخف  
 الخف الخف الخف الخف

اى ولو كان الشئ من قدمه والمراد به المقدار المقدار بحيث يبدى ويختفي حال المشى  
 اى حال تقدم القدم ولكن لا يبدى وحالة الوضوع ينمى جواز المسح لان المقيد بحال المشى  
 كذا ذكره في المحيط ولو كان الامر بالعكس لا ينمى وكذا الخبز الكبير اذا كان فرق الكعبين  
 لان ستر الخف المافوق الكعب ليس بشرط جواز المسح ولذا جاز المسح على الكعب وقال في  
 فتاوى قاضيان وما يقال له بالفارسية جاروفى ان كان بين القدم لا يرمى العقد  
 لا من ظهر القدم الا قدر اصبع او اصبعين جاز المسح عليه قولهم وكذا على الخف الذي  
 يقال له بالفارسية يقترب هون يكون مشقوقا مشدودا وفيها اذا لبس مكعبا لا يرمى  
 من كعبية او قدمية الا مقدار اصبع او اصبعين جاز المسح وهو بمنزلة الخف الذي  
 لا ساق له واذا اراد الماسح على الخف ان يحلم خفيه فنزع القدم من موضعه من الخف  
 غير ان القدم في الساق بعد تنقض مسحه اجماعا وان نزع بعض القدم عن مكانه فقد  
 اختلف في مقدار ما يتنقض المسح ودوى عن ابي حنيفة رحمه الله اذا خرج اكثر العقب عن  
 عقب الخف تنقض المسح ذكره في مبسوط شيم الاسلام لما قيل ان العقب مقدار ربع القدم  
 فيزاله زال ربع القدم عن محل المسح واكثره يقوم مقام الكل لكنه لا يلجوعن شئ وقيل لانه  
 ح لا يمكنه متابعة المشى لان بقاء العقب في الساق يعيق عن ملوثة الشئ بخلاف ما  
 اذا كان يخرج ثم يعود على ما ياتي فيها انشاء الله تعالى وفي بعض الروايات عن ابي حنيفة  
 رحمه الله ايضا اذا صار النزع بحال الخف المشى المعناد معه تنقض المسح والافلافا المعتبر مكان  
 متابعة المشى كما تقدم وفي رواية عنه وهو قول الحسن بن نيار ان خرج اكثر القدم الى  
 ساق الخف تنقض المسح والافلافا في الهداية وغيرها هو الصحيح لان لاكثر حكم الكل  
 وقيل ينتقض بمجرد نصف القدم وفي بعض الروايات ايضا ان بقي في موضع توار  
 القدم مقدار ثلث اصابع من ظهر القدم سوى اصابعه لا يتنقض المسح ايضا وهو  
 اى هذه القول لما عني عن محمد رحمه الله وبما أخذ المشائخ في قوله الكافي وعليه اكسث  
 المشائخ رحمه الله وجهه ان مقدار عرض المسح ياتي في محل المسح فلا يتنقض بالقبيل بما سوي  
 الا اصابع في فتاوى قاضيان قال رجل له خف واسم الساق بقى من قدمه خارج

خارج الساق في الحنف مقدار ثلث أصابع أو أصابع الرجل جاز مسحه وكن بقى مقدار ثلث  
 أصابع بعضها من القدم وبعضها من الأصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلث أصابع  
 من القدم لا اعتبار بالأصابع انتهى على أن كلمة الكل مطبقة على التعبد يظهر القدم فهو من  
 ما عدا الأصابع وفي كتاب الصلوة لأبي عبد الله الوعظ في رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء  
 بنصب الماء أي خاض فيه وبرغدة أي دخل الماء وخفدين ابتل جميع أحدا القدمين يعني  
 ابتلا لا هو غسل ينتقض مسحه وكذلك الحكم في ابتلال الأكتاف على ما تقدم في أول الفصل  
 بالبحث مع الزبلي من النقل عن الظهيرية ونقله أكثر الفتاوى كالحلاصه وغيره وقال في  
 النخبة وهو الأصح فلا بد من قبلاه وليس له وجه الا وقوع الغسل صحيحا وعدم جواز الجمع  
 بين الغسل والمسح وكون الأكثر له حكم الكل ويلزم من ذلك لا يكون المسح خفة سقط كما  
 أورده الزبلي وتقدم رجل أخرج عقبيه من عقب الحنف لأن مقدم قدمه في قدم الحنف في  
 موضع المسح لأن مسحه مالم يخرج صد تقدم عن الحنف أي عن موضع القدم منه إلى الساق  
 أي إلى أحد الساق وهذا موافق لقول محمد لأن صدود القدم مقدار ثلث أصابع  
 ما دام في قدم الحنف فحل فرض المسح باق وإن كانت عبارة المصنف لا تحلو عن تسامح  
 وذكر في بعض المواضع من الفتاوى أن كان صد القدم في موضعين لكن العقبة يخرج عن  
 عقب الحنف ويدخل لا ينتقض مسحه وهو ظاهر وما تقدم عن يعقوب من الانتقاض عند  
 خروج أكثر العقبة إلى عقب الحنف إنما هو فيما إذا خرج لا فيما إذا خرج بنفسه كما ذكره في النهاية  
 وغيرها وكذلك لو كان الحنف ساعدا إذا رفع القدم يرتفع العقبة حتى يخرج إلى الساق الحنف وإذا  
 وضع القدم عاد العقبة إلى موضعها لا ينتقض المسح وكذلك لو كان أعرج يمشي على صد قدميه  
 وقد ارتفع العقبة موضع المسح ودع عن محمد أنه قال خف فيه فتق مفتوح  
 وبطانة الحنف من خرقته وبغيرها غير مفتوح ذلك الشيء الذي هو بطنه كما ذكره في  
 في الحنف في هذا حال من الضمير المستتر في مفتوح ومن الضمير المحذوف هو من خرقته ويجوز  
 راء غير الحركات الثلاث وكذلك في بعض النسخ محذوف بغير الضمير الواو ويجوز في الزمخشري  
 المسح عليه حيث لم يكشف محل المسح مقدار ثلث أصابع كما ذكر في النهاية ولا يجوز المسح على الثوب والعنق

والأصابع على القدمين

غسل الوجه وهو بضم الواو مثاليه الشئ الذي يجعله المرأة على وجهها محرقا  
 ما يجازى عينيها منه ولا على الفقارين بدل غسل الميدين والفقار بضم الفاء  
 تشديد الفاء ما يلبس في اليد لا جل البود أو الطير أو غير ذلك وإنما لم يجز المسح على  
 هذه الأشياء لأن الكتاب على فرضية الغسل والمسح لم يرد في هذه الأشياء  
 كما ورد في مسح الحلق من الشهرة يجوز به نسخ الكتاب في نقل حكم الغسل والمسح  
 إليها كما في الحلق وليس كذلك الحلق في الحرم فلتتقوا به بطريق الدلالة ويجوز  
 المسح على الجباث ونحوها كحرق القرحة والجباث جمع جبيرة وهي ما يشد على  
 العظم المنكسر من العيدين وإن شذها أي لو شذها على غير وضوء لما دونه  
 الدار قطن عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الجباث ونحوها  
 أبو عمار محمد بن أحمد بن مهك قال ولا يصح هذا قال المنذري وصح عن ابن عمر  
 المسح على العصابة وغسل سوك ذلك قال الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين  
 هو عن ابن عمر صحيح والموقوف في هذا كما لم يوجع لأن الإبدال لا تنص بالواو  
 روى ابن ماجه عن زيد بن علي عن أبيه عن جده الحسين بن علي بن أبي طالب  
 رضي الله عنه قال تكسرت أحك فندى فمالت النبي صلى الله عليه وسلم فامرني  
 أن أمسح على الجباث روى أسناده عمر بن خالد الواسطي منزهة لكن الحكم بجمع عليه  
 لمكانه الخرج وإنه الموضع في الغسل بلا فرق بين شذها بوضوء وبدونه فلا يضر  
 فيه حذف الحديث بالنسبة إلينا بعد ما اجمع عليه الأئمة المجتهدون رحمهم الله بليل  
 الرافضين وقوله ما يريد الله ليحمل عليكم من حرج فإن سقطت بعد المسح من  
 غير براء لم يبطال المسح لبقاء سبب شرعيته وإن سقطت عن براء بطل المسح لثبوت  
 أن غسل ما تحتها كان واجبا حتى لمكان السقوط في الصلاة لزم الاستئذان  
 ولا يجوز البناء لأن ثبوتين أن الغسل كان واجبا بالحدس السابق كما في التيمم  
 والمسح على الجباث وإنما يجوز إذا لم يقدر على الغسل ولا على المسح على القرحة نفسها

ان كان الماء يغترها من الغسل من المسم ما اذا كان لا يقدر على الغسل ولكن  
 بقدر على المسم على نفس القرحة فلا يجوز له المسم على الجبيرة ونحوها لعدم القدرة  
 والحرج قال به هان الدين صاحب المحيط بعد ما ذكره هذا القيد عن ابي الحسن  
 بن الحضر النسفي ينبغي ان يحفظ هذه فان الناس عنه غافلون اى يظنون انه اذا  
 اغترها الغسل يجوز المسم على الجبيرة والحرقة ولم ينص المسم على نفس القرحة وهو غير  
 جائز لانه لا يعدل الى الابعد مع امكان الاقرب المسم عند نفس المبتدئة اقرب الى  
 الغسل من مسم الجبيرة ونحوها والتكليف بحسب القدرة والامكان وان ترك  
 المسم على الجبيرة والحال ان المسم عليها لا يضره جازله التوك عند المجئفة روح خلافا  
 لهما روح اى قال لا يجوز لان النبى عليه السلام امر عليا بذلك والامر للرجوب له ان  
 القرصية لا تثبت بخبر الواحد وقد سقط الغسل بالاجماع ولا يقال كما سقط الغسل  
 بالاجماع فقد وجب المسم بالاجماع لا فانقول لان الاجماع على وجوب المسم مع  
 مخالفة الامام الاعظم روح لانه ليس فيه اجماع من تقدم وان يصح من مذهبه انه  
 ليس بضره كونه في تحريم القدر ودى ذم له في الخلاصة ان باحقيقه جمع الى قولها  
 ما يشهر عنه شقة نقيضه وتعلق لك معه ما قيل ان عنه روايتين وفي التبعين  
 الاعتماد على ما ذكره في شرح الطحاوى وشرح المنى اذ ان له ليس بضره عند  
 اما الاستيعاب في مسم الجبيرة فشرط عند البعض قالوا فيمنان وهو رواية الحسن  
 روح عن ابي حنيفة روح وبعضهم كشيخ الاسلام خواهر زاده وغيره قالوا اذا مسم  
 على اكثرها جازع عليه ما لصاحب الهداية قال كره الحسن وصححه في الكافي  
 قال لئلا يورد الى ضاد الجرحة ليعملوا بشرط الاستيعاب لا يجتمع الى الاستقصاء  
 في الصرا الى جميع اجزاء الحرقة ونحوها فيورد الى ضرورة البلية الى الجرحة و  
 افرض ان البلية تغترها ولذا جاز المسم على العصاة في قبضه الى ضاد الجرحة كان  
 الصحيح الاكتفاء بالاكثر لئلا يلزم ذلك الاستقصاء الحرج ثم كلتا الروايتين من  
 لنوم الاستيعاب عنه منسوب الى الحسن قال شيخ الاسلام في مبسوطه لم يرد كره

هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في ملاء الحسن بن زياد أن مسح على أكثرها جزءا ومسح  
 على النصف أو أقل لا يجوز فقد تقدم نسبتنا ضعيفان رواية الاستيعاب إليه وبكفي في  
 مسح الجبيرة بالمسح مرة واحدة كسم الرأس مسح الحف وهو الصحيح لأن المسح لا يشترط  
 وقوله هو الصحيح إشارة إلى نفى قول البعض أنه يشترط التكرار إلا أن يكون الجرح في الرأس  
 لأنه بمنزلة الغسل قلنا مسح الرأس أيضا بمنزلة الغسل مع أنه يكره فيه التكرار  
 كانت الجراحة في موضع وليس تحت جميع الجبيرة ونحوها جراحة ويعين عليه جعل  
 الجبيرة مقدرا للجراحة بحسب جازاه المسح على كل الجبيرة ملتقطة جرحها وليس تحت جرح  
 تبعا لموضع الجراحة لأن الجبيرة والعصابة لا توضع على وجهه فأتى على موضع الجراحة  
 فحسب بل تكون على ما حول الجراحة أيضا فتحققت الضرورة إلى جواز المسح على الزائد  
 على الجراحة أيضا إذا كان يضر حلقها الغسل في موضع الجراحة وإن كان لا يضر ذلك  
 مسح على ما فرق الجراحة وغسل ما حولها لأن المسح للضرورة فيقتدر بقيدها ولا فرق في جميع  
 ما تقدم بين الجبيرة وعصابة الفصادة والقروح والجراحات المسح على الجبيرة ونحوها  
 بمنزلة الغسل فيجوز أن يجمع مع الغسل ولا يجوز أن يجمع مع المسح كما يتوالت فقولوا  
 كانت باحداً رجلية ترخفت ردها ومسح عليها وغسل الصحيح جاز لأنه ليس جمعاً  
 بين الغسل والمسح فلو لبس الحف على الصحيح ثم أحدث لا يجوز لأن مسح على الحف لأنه  
 يكون جمعاً بين الغسل والمسح فإن لبس الحف عليهما جاز المسح على الحقين لأنه ليس  
 عليهما بعد الغسل ولو كان مقطوعاً أحد الرجلين من الكعب أو دونها أي دون  
 الكعب يجوز تركه وثانين فإن غسل موضع القطع فرض فلو غسل موضع المقطع و  
 الرجل الصحيح وليس خفيه ثم أحدث ينظر إن كان بقي من ظهر القدم المقطوعة مقدار  
 ثلث أصابع أو أكثر يمسح على الحقين وإلا أي لمن لم يكن بقي من ظهر القدم المقطوعة ثلث  
 ثلث أصابع لم يغسلهما أي كلتا الرجلين لأنه أي الثاني وجب غسل الموضع المقطوع  
 ولا يجوز المسح عليها أي على الحف لنقصانه عن المقدار المفروض فلا وجب غسل المقطوع  
 وجب غسل الرجل الصحيح ولا يجوز المسح عليها وعلى الحف لثلا يلزم الجمع بين الغسل والمسح





من الصلوة كذا ذكر هذا الفرق الشيخ حافظ الدين في المستصفى عن استاذة حميد الدين  
 الصريح رحمه الله ألا أن في جعل الاستغفار سقوط الجبيرة عن برهن قبيل التبين اشكالا  
 ليس هذا موضع ذكره ويتبع أن يقيدها بثبوتها هنا في المنقضى ..... من وجه كما  
 في صورة الفرق دون المنقضى من كل وجه كما إذا سقطت الجبيرة عن برهن تمام الصلوة  
 فإن التبين حينئذ لا يؤثر فيها فلا تبطل كما يشير إليه تخصيصهم ذكر الاستغفار بتبطلها  
 عن برهن أثناء الصلوة وإذا كان الشقاق في رجله أو يده فجعل فيه الماء كالماء في رجليه  
 أو لشحم يملأ الماء فخرق الماء وجوبا أن لم يكن يفرغ ولا يكفيه المسح لعدم الغزيرة وإن كان  
 الشقاق في يده وقد عجز عن الرضوخ بنفسه يستعين بغيره حتى يرضخه استحبابا  
 عندا رحيقة راح وجوبا عندا ما لم يستعن وتيمم وصلي جازت صلواته عندا في  
 حنيفة وخللا فالهما وعلى هذا الخلاف إذا كان لا يقدر على الاستقبال أو على العمل  
 عن النجاسة أو جلا من يوجهه ويحمله يجب عليه الاستعانة عندا عندا  
 الأصل أن المكلف لا يعتبر قادرا بقدره غيره عندا لأن الإنسان إنما يقدر قادرا إذا  
 اختصر مجاله يتهيأ له الفعل متى راد وهذا لا يتحقق بقدره وجهه إذا نزل إلى ما لا يبريه  
 المال والطاعة لا يلزمه الجرح ومن رجب عليه كفارة وهو معسر فيلزم له أنسأ المال لا  
 يجب عليه قبوله وعندا تثبت له القدرة بألة الغيب لأن الله صارت كآلة بلغة  
 كذا في شرح الهداية للشيخ كمال الدين بن الهمام فإن الجرح من يرضه بأن لم يكن عندا  
 أحدا وكان فاستعان به فإني جازت صلواته بلا خلاف لتحقيق الجرح من كل وجه أما  
 المسح على الجوارب جميع جودت هو ما يلبس في الرجل لدمع البدن ونحوه مما لا يسمى خفاة  
 القاموس هو لفافة الرجل كانه تفسير باعتبار اللثة لكن المراد فصل اللثة بما لا يمسح  
 والجوارب بالخط ونحوه الذي يلبس كما يلبس الخف فلا يجوز عندا رحيقة راح إلا أن  
 يكون الجرد بين أي استوعب الجرد ما دنت القدم إلى الكعبين منعيلين أي جعل الجرد  
 على ما يلي الأرض منهما خافتك النعل للرجل قال يجوز عليهما إذا كانا خنيزين يمشيان  
 قال في المغر شق التوكب إذا رقت حتى رأيت ما رده من باب ضرب من إذا كانا خنيزين

فصل في المكلف  
 في يديه أو رجليه  
 في يديه أو رجليه

مما جازت

لا يشفقان ونفى المشفوق تأكيداً للثخانة وأما يشفقان فخطأ انتهى قبل أي خطأ في  
هذا الموضع وليس بخطأ مطلقاً فإنه يقال شُف الماء بالثوب يشفه من باب ضرب  
أي جففه لكن في فتاوى قاضيان ذكر كلا اللفظين ششف ويشف ثم قال معنى قوله  
لا يشفقان أي لا يجاوز الماء إلى القدم ومعنى قوله لا يشفقان أي لا يشفه الجوف بالماء  
إلى نفس كالأديم والعصر انتهى فجعل معنى الشف نفرة الماء إلى القدم ومعنى الشف  
جذب الجوف بالماء إلى نفسه فح كلا المعنيين صحيح قريب من الآخر لأن الجوف إذا كان  
يجبث لا يجاوز الماء منه إلى القدم فهو بمنزلة الأديم والعصر وعدم جذب الماء إلى نفسه  
إلا بقدر اللبث ونحو ذلك بخلاف الرقيق فإنه يجذب الماء وينفذه إلى الرجل حال وجهه  
وإن كان الأمام أن السهم على الخف على خلاف القياس فلا يبعد الحاقه بغيره إلا أنه لا بد من  
يكون في معنى الخف ومعناه الماء لتحل الفرس التي يصعد منها بقية المشي فيه في سفر غيره  
للقطاع بأن تعليق السهم للخف ليس بصورته الخاصة بل لمصاه للزوم الخروج من الخف المذكور  
وقد استدلوا بالسلوة فوقع عنده أن هذا المعنى لا يتحقق إلا في المنعول وليكن محل الحديث وهو  
الرجل الترمذي وصححه من حديث المفيدة أنه صلى الله عليه وسلم مسح  
على الخيل بين المعقلين هذا أن سلم تفصيل الترمذي ولا فقد نقل تفصيله عن  
الترمذي عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
أن السهم مضموم على التعديل فكهما ويقولان قد تحقق ذلك المعنى في الخبرين  
أنه فرض المسئلة فيما إذا تحقق تخصيص الجواز بوجوه المخرج قصر المديار من  
الحديث ولذلك عزم مقتضاه بغير سبب فلذا قال المصنف رحمه الله تعالى في  
الهداية وغيره وعليه أي على قول أبي يوسف ومحمد بن القسوي قال في الزخيرة وقيل  
وجمع أبو حنيفة رحم إلى قولهما في آخرهم على ما دوى أنه لما من سهم على الجوفين من غير  
نعل قال القوادى فقلت ما كنت ممنعت عنه فاستدلوا على رجوعه وصلا الجوفين  
أن يمتسك أي أن ثبت ولا يسد إلى الساق من غير أن يشد شي هكذا وضعه  
كلهم وتبين أن يقيدها بالركن صحتها فإنا نشأه ما يكون فيه يسوء فيمتسك

هذا الحديث  
هو الصحيح  
في الزخيرة

سج

من غير شد ولو كان من الكرواس الحذ بدم حذبا لما كان في الا على ما فهم من  
 كلام قاضيه ان اقربهما تسمى بعد الدليل وهو ما يمكن فيه متابعة المشي اصبوب  
 قال نجم الدين الزاهد كرم فان كان ثميننا يمشي معه فترسخا فعد الجوارب هاهنا  
 فعله الخلاف انتهى في الخلاصة ان كان الجوارب من الشعر فاصح انه لو كان صلبا  
 مستمسكا يمشي معه فترسخا او فترسخا على هذا الخلاف انتهى فهذا هو الذي ينبغي  
 ان يعول عليه ولكن قال ويجوز المسير على الخلاف المتخذ من اللبس والتوكيد لا يقطع  
 بها حتى قالوا لو شاهد ابو حنيفة صلا بتهلافة بالحوز لشدته ولكما قد دخل احراهما  
 بذلك حتى صارت كل الجلود الغليظة واجمعوا على جواز المسير عليها بطريق الدلالة كما تقدم  
 وقد ذكر نجم الدين الزاهد عن شمس الامنة الحلواني ان الجوارب خمسة انواع من المبرزين  
 الغزل والشعر والجلد الوقيق والكرواس فان ذكر القاصيل في الاربعة من الثخين و  
 الوقيق والمنفل وغير المنفل والمبطن وغير المبطن واما الخامس فليجوز المسير عليه  
 كيف ما كان انتهى ونحوه من التاخر اذ ائنة عند المذهب من التفصيل في الاربعة ان  
 كان دقيقا منها لا يجوز المسير عليه اتفاقا الا ان يكون مجلدا او مبطنا او مكان  
 ثمينا منها فان لم يكن مجلدا او مبطنا او مختلف فيه وما كان فلا خلاف فيه  
 فعلم من هذا ان ما يعلى من الخوخ اذا احل او فعل وبطن يجوز المسير عليه اذا احل او بعته  
 وليس من الكرواس لان الكرواس بالكسر اسم الثوب من القطن الابيض قال في القاسر  
 قال وهو مبرب بالقمم ولكنه يلحق به كل ما كان من نزع الخيط كالكتان والابرسم ونحوهما  
 مجلدا وما هو الصوف ونحوه والخوخ من الصوف والمرعوى قطعاه فهو داخل فيما  
 يجوز المسير عليه لو كان ثميننا بحيث يمكن ان يمشي معه فترسخا من غير تجلبد ولا تقيل  
 وان كان رقيقا نعم التجلبد والتقيل ولو كان كما يزعم بعض الناس لا يجوز المسير عليه ما لم  
 يستوعب الجلود جميع ما ينسب القدم الى المساق لما كان بين يدين الكرواس فترسخا لا يقال الكرواس  
 لا يجوز المسير عليه ولو مجلدا لما تقدم من قول الحلواني واما الخامس فلا يجوز المسير عليه  
 ما انما عائد الى قوله المنفل وغير المبطن والمبطن اما المجلد فلم يذكره وقد صرح

المسير على الجوارب  
 الثخين يجوز  
 ان كان من  
 الكرواس

فان  
 الجوارب خمسة  
 انواع

١٠ مجلد او مبطن  
 او مختلف

لا تلتزم في الكرواس  
 ما كان

في  
 كتاب

في الخلاصة يجوز المسح على المجلد الكرياس حيث قال ويمسح على الجرموق فوق الحف فان  
 لبسهما وحده لا يمسح عليهما ولا يجوز المسح عليهما حتى يكون الاديم على اصابع الرجل وظاهر  
 القديسين ثم قال في قوله ولا يمسح اذا كان اسفله من الكرياس فان كان من الصلابة والمجلد  
 يجوز فيحصل من كلامه ان الجرموق اذا لبس وحده من غير خف كان اسفله من الكرياس لا يجوز  
 المسح عليه حتى يستوعب الاديم اصابع الرجل وظاهر القديسين وان كان من الخيط او من  
 الجرموق من الكرياس اللبوس بدون الحف وهما الجرموق من الحف فلم انما يلبس الرجلين  
 تحت خف اذا كان كرياسا قد استوعب الاديم ما يستر القدم من يجوز المسح عليه جواربا كان  
 او جرموقا والخوخ غير الكرياس لا من المرعزي والغزالي وهما معديان في الاربع التي ذكرها  
 الحلواني وذكر فيها التفصيل المذكور قال في الخلاصة الجرموق من المرعزي وهو يجوز المسح  
 عليه الثلاثة ثم قال فان كان الجرموق من المرعزي وهو يرق لا يجوز المسح عليه يعني عندهم ايضا  
 ثم قال وان كان ثيابا مستمسكا ويسترا الكعبين ستر الايسر لنا فلهذا خلاصة يعني  
 الامام وبينهما ثم قال اجمعي انه لو كان منعلا او مبطنا يجوز المسح عليه لو كان من الكرياس  
 لا يجوز المسح عليه فانظر كيف في المنعول والمبطن بعدهما كواجمعي قيل ذكر الكرياس ليس الحكم مانع  
 جميعه دون الكرياس لا ذكره بعده لك ولم يذكر المجلد لانه يقيم عن المنعول بالاربع  
 وثلاث يفهم من ذكر في الجواز عن الكرياس بعده لك ان لا يجوز عليه ان كان مجلدا فيكون المنعول  
 لماذا كونه لك في الجرموق على ما قد مناه فثبت بهذا كله جواز المسح على الجرموق من الخوخ  
 اذا كان منعلا ومبطنا بحيث يمكن ان يمشى به فربما ثوبا لا يشبهه في ثوبت مشعر منعه  
 ما اذا يقول فيما يعمل على اليد من الغزل المشهور باسم الجرموق اذا فعل ان قال لا يجوز المسح عليه  
 ايضا فاي جرموق الذي يجوز المسح عليه منعلا ام ذكره هذا الحكم سدا وليس له في الخارج جرموق  
 وان قال يجوز فقد خرج عن قضية الفقه حيث جوزه على ما يمكن ان ينفذ فيه الصلابة من الخوخ  
 ويجوز على ما ينفذ فيه الماء الا بعد من الصلابة ثم قال في ذلك منصوص على انه لا يجوز  
 المتعارف قلنا بعد التسليم فان عن جرموقك طريق الدلالة على ان لا تسلم الماء من نقل  
 العلم من عدم اختصاصه وان قال لا علم امرهم بالجوربا الذي يمسح عليه منعلا فيا الذين لا يعلم

له ينبغي ان لا تعلم ما مرادهم بالحف وبالجمر وقيل للكعب بل كيشيون الموضوعات الغريبة  
 والا اصطلاحية وهذا لشك فاش من الوسوسة وما ذكر في التا تاريخية بعد ذلك المحيط  
 من قوله ثم بين التشايخ اختلاف في مقدار النعل الذي يكفي لجواز المسح قال بعضهم اذا كان  
 باطن الكف اديم وهو ما يلي باطن كف القدم جاز المسح وقال بعضهم لا يجوز المسح حتى يكون  
 الاديم الى الساق ليكون ظاهر قدميه وكعبا مستورين فلا يخفى ان هذا القول اخبر به الفلاس  
 اكتب العمدة في تفسير النعل ومغالفة الجميع الروايات في شرائطه اما التخليل والتفصيل  
 فانه يفيد ان التخليل غير التخليل على هذا القول لا فرق بينهما فلا يعتبر ولا يوجب عليه  
 ثم ذكر في التا تاريخية قال شمس الامنة الخوافي رحمه الله الشافعي الامام الاسبق من تفسير  
 الجرب المنعل عند اوجنيقية رحمه الله الجدل الواقف الذي اعتاد الناس خروجه على جريهم  
 واراد به الصرم الغليظ نظير الصرم الذي يكون على جرب هل يقال ان كان الجرب  
 المنعل كجرب الصبيان التي يمشون عليها في وقت الجرب غلب المنعل جاز المسح ثم بين  
 ما ذكرنا فان المراد بالنعل الغليظ هو النخين فانه المعتاد في جرب الصبيان التي يمشون عليها  
 ثم بعد هذا كله فلو خاط ولم يمسح الا على ما يستوعب تخليل ظاهر القدم الى الساق كان  
 اولى ولكن هذا حكم التقوى وهو لا يمنع الجواز الذي هو حكم الفتوى والله الموفق في رفع  
 واذا تمت مدة المسح لزوم نزع الحقيقين وغسل الرجلين لان منعه الحفاة من الحدث الى الوط  
 منعا في الحديث المتقدم ذكره فاذا انتهت الغاية زال المنع فعلى الحديث السابق على السير عليه  
 غسل بقية الاعضاء ان كان متوضئا لانها قارة نسلت ولم يطرأ عليها حدث ولكن الحكم  
 اذا نزع قبل تمام المدة وفي قنات فياضان لو تمت المدة وهو في الصلوة لم يلزم يمض  
 على صلوة اذا لا فائدة في قطعها لوقطعها وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيقن ولا خط  
 للرجلين من التيمم ومن المشايخ من قال يفسد صلوة والا دل عليه انه هو قال الشيخ كمال  
 الدين بن الصهام الذي يظهر صحته القول بالفساد لان الشرع قد صنع الحقيقين في المسح  
 بعدها لا بقاء للطهارة مع الحدث فكما تقطع عند جود الماء بغسله لا تقطع  
 عنده بل يتيقن للرجلين فقط يلزم رفع الاصل بالخلاف بل هو لان الحديث في

النعل التحقيق  
 الذي اوضحه الجرب  
 اسفل النعل القدم  
 فانه

منضيقاً محدثاً بحدث القديين وإن كان بحيث لا تقتصر على غلها ما ارتفع كمن  
 غسل ابتداء الأعضاء الأرجلية وفي الماء فإنه يتيمم للرجلين فقط ولا لكان جمع  
 الخفاف والأصل ثابتاً في كثير من الصور بل للحدث القائم به فإنه على حاله ما لم يتم  
 الكل وهذا لأن التيمم أن لم يصيب الرجل حاكته يصيبها حكم الطهارة  
 عنده وهو المقصود ثم قال وعلى هذا فما ذكر في جوامع الفقه والمحيط من أنه إنما ينزع  
 إذا تمت المدة إذا لم يخف زهاباً من البرد فإن خافه فلا ينزع مطلقاً نظراً من  
 خوف البرد لا إشرافه في منع التيمم كما أن عدم الماء لا يمنعها غاية الأمر أنه لا ينزع كالتيمم  
 بل يتيمم لخوف البرد انتهى التحقيق الحقيقي والتدقيق الذي ليس للعدول عند طريق  
 والله دوافعكم ترك الأول للآخر والله الموفق **فصل في تراخي الوضوء** لما  
 ذكر الطهارة الحكمية أصلاً وخلفاً وآلة شرع بذلك وما يعرض  
 عليها فيزيلها والتراخي جمع ناقصة والمراد به العلة الناقصة والفقص من  
 اضيف إلى الصور يرد بإبطالها وإيقافها متى اضيف إلى غيرها يرد آخرها  
 عما هو المطلوب من الماء في الناقصة للوضوء كل ما خرج من السيلين المراد من الماء  
 العلل والمراد بكل ما خرج من غيرهما لا عينه لأن عينه ليس بمعنى فلا يكون علة الانتفاء  
 لأن العلة عبارة عن معنى يحمل بالمحل لا عن اختيار فتغير به حال  
 المحل قاله الشيخ حافظ الدين النسفي رحمه الله وقال الشيخ كمال الدين  
 بن الهمام الطاهران الناقض هو الجس الخارج لا خروج الجس للجس  
 عن كونه موثراً للفقص مع أن الصند هو الموثر في رفع صنده وضقة الجاسند  
 الواقعة للطهارة إنما هي قائمة بالخارج وغاية الخروج يكون علة تحقق ضقة  
 شرعية عن حقيقة الجاسند فإما شرعية وذلك لا يبرأ بعد تحققها عن  
 علمها هي الموثرة للفقص ثم هو ظاهر الحديث ما الحديث قال ما يخرج من السيلين  
 ولم يوجد ما يوجب مره عن طاهره فالناقض الخارج الجس والخروج شرط  
 على العلة وعلة لها نفسها لا نزعلة تحقق الوصف الذي هو الجاسند

فصل في  
 تراخي الوضوء





وإنما تنجس له رها على عمل النجاسة وان خرج الريح من المقضاة وهي التي انقطع بها بين  
 ردها فاقص المسلكان فعن محمد رحمه الله يجب عليها الوضوء به اخذ ابو حفص النخعي رحمه  
 الاحتياط وذكر في جامع قاصيخان وكذا في الهداية وغيرها وهو قول اكثرهم ويستحب ان  
 تتوضأ لاحتمال ان طهارتها ثابتة يقيين فلا نزول بالشك لكن قيل كون الريح من الدبر  
 هو الغالب يخرج منها من الدبر وقيل ان كان مسموعا او متناقصا فلا وفي الخلاصة  
 ولو خرج من الدبر لم يعلم انه لم تكن من الاعلى فهو خلت لا وضوء عليه وكذا الدود و  
 الحصة اذا خرج من احد هذين الموضعين اي الذكر والفتيل فعليه الوضوء لا يستتبع  
 الطوبى وهي حدث في السيلان وان قلنا بخلاف الريح وان خرج الدود من القسم  
 او من الاذن او من الجراحة لا يفتنقض اما من الجرح فلا لان الدودة طاهرة كذا ما عليها  
 من البلية لا بها البست حدثا قلقتها وعدم قوة السيلان فيها وكذا اما يخرج من الاذن  
 فانه لا يكون الا من جراحة واما من الفم فكل لك هو من جراحة ان لم يكن من الجوف  
 واما ان كان من الجوف فانه لم يكن من جراحة لكن ما عليه قليل لا يملأ الفم فلا يكون  
 حدثا بخلاف ما يخرج من السيلان لان ما يستتبعه حدث وان قل لم يكن  
 قوة السيلان لعدم اشتراط ذلك في ناقضته الخارج منهما وان ادخل  
 الحقنة دبره ثم اخبرها اذا لم يكن عليها بلة لا ينفقض او خالها الوضوء لان الناقض  
 ما يخرج لا ما يدخل فكل شيء يدخله وطريقه خارج غير المذكور لكن الاحتياط  
 ان يتوضأ لاحتمال خروج شيء خفي فان الملوث غالب وعدمه في غايبة  
 الدودة بل لا يجب كما يدور جد وكل شيء عنيبه ثم خروج ينفقض وان لم يكن عليه  
 بلة لانه لا ينفقض بما في البطن ولذا يفسد الصوم بخلاف ما اذا كان طهره خارجا  
 وان قطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه بخلاف خيفته رحمه  
 خلافا لهما ذكره في الاجناس ولم يرد هذا الخلاف فافضه خافي الفتاوى  
 بل اطلق انه لا وضوء عليه وذلك لان لم يستتبع شيئا من النجاسة اذا لبس  
 في قصبة الذكركم نجاسة محتملة ان يخرج مع الدهن وهي ليست نجاسة وذكر الشيخ كما

لا ينقص خلا فلا ييوسف روح وهو الموافق لحلا في فساد الصوم فان الصوم كيفيد  
بالقطار في الا حليل عند الخفيفه خلا فلا ييوسف روح وقول محمد مضر  
هناك فيجتمل انه مضطرب ههنا ايضا ولا خلاف ان الاقطار في الفرج الداخل فيفسد  
الصوم وخروج ينقص الوضوء ان صلب الدهن في اذنه ثم عاد بعد يوم من انفه  
او اذنه لا وضوء عليه وكن الماء وان عاد من فمه نقص لا نه يخرج من الفم الا بعد  
الوصول الى الجوف وهو موضع النجاسة فلا يلبس من الدماغ وهو ليس موضع  
النجاسة وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد الام لا ينقص كذا في فتاوى فاضل  
وقوله لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الجوف لا يخلو عن نظر فان كثيرا من البلغم  
وغيره ينزل من الدماغ الى الخلق من دون وصول الى الجوف وان احتشيت لرجل حليله  
بقطنه خوفا من خروج البول والحال انه لو لا القطن الذي احتشيت به  
لكان يخرج منه البول فلا بأس به ولا كراهة بل يستحب ان كان يريه الشيطان  
ويجب ان كان لا ينقطع مقدرا ما يتوضأ ويصل الا به وكن الحكم للحنفية  
ولا يتنقص وضوءه ما لم يظهر البول على ظاهر القطن لعدم الخروج وان غابت  
القطنه ثم اخرجها واخرجت هي بنفسها حال كونها رطبة انتقص وضوءه  
خروج النجاسة وان قلت وان لم تكن رطبة لا تنقص كالدهن بخلاف ما  
يغيب في الدبر فان خروجه ينقص وان لم تكن عليه رطوبة لا نه الخسوما  
في الامعاء وهي محل القدر بخلاف قصبه الذكر وكذا الخروج الدهن من الدبر  
بعد ما احتقن به ينقص بلا خلاف كما يفيد الا حقتان فيه الصوم بلا خلاف  
وان اقبل الطرف الداخل من القطنه ولم يفد الببل الى الطرف الخارج منها  
لم تنقص وضوءه لما تقدم وان سقطت بعد داخل طرفها ان كانت رطبة انتقص  
وضوءه وان كانت يا بستم لم ينتقص وكذا الحكم في كرسف النساء وهي القطنه  
التي تحتش بها المرأة فرجها وهو في الاصل اسم لسقطن مطلقا اذا سقطت كانت  
رطبة انتقص وان كانت يا بستم فلا سواء كان الكرسف في الفرج الداخل او الخارج

وان كانت احتشت في الفرج الخارج فابتل داخل الحشو انتقض وضوؤها سواء  
نفذ البتل الى خارج الحشو ولم ينفذ لليقين بالخروج من الفرج الداخل وهو المعتبر  
في الانتقاض لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينتقض بالخروج من قبة الذكر  
القلفة كذلك بما يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج وان لم يخرج من الخارج  
واما اذا احتشت في الفرج الداخل ثم ان نفذ البتل الى خارجى خارج الحشو  
انتقض الوضوء والاى وان لم ينفذ الى خارجى فلا ينتقض كما في حشو لا حليل  
هذا الذي مضى كان في الخارج من احد السبيلين اما النجس الخارج من غير  
السبيلين فيوجب انتقاض الطهارة عندنا ايضا على التفصيل الذي سيذكره  
لشافعي وما لك رحم وذلك كالقوى والدم ومخوها من القيم والصدى لما ذكره  
قطني من طريق ضعيف انه عليه السلام قال الوضوء من كل دم سائل ورواه  
ابن عدي في الكل من طريق آخر وقال لا نعلمه الا من حديث احمد بن فرخ وهو من  
لا يحتج بحديثه ولكنه يكتب انتهى لكن قال ابن ابي حاتم في كتابه بالعلل قد كتبنا  
عنه وعمله عندنا الصدق وقد تأيد بحديث البخاري عن عائشة رضيها  
فاطمه بنت ابي جبريل اليه عليه السلام فقالت يا رسول الله في امرأة استحاض  
فلا اطهر فادع الصلوة قال لا انما ذلك عرق وليست بحیضة فاذا قبلت الحيضة  
فدعى الصلوة واذا ادبرت فاعس على عكك الدم قال هشام بن عروة قال ابي شهم  
توضى لكل صلوة حتى يجئ في لك الوقت فغوى قوله عليه السلام انما ذلك عرق  
في بعض الروايات دم عرق مع امره لها بالتوضي لكل صلوة اشارة الى ان الخروج  
العرق تاثيرا في نقض الطهارة واعتراض بان لفظ توضي من كلام عروة قد قدمنا  
لها هو النبي عليه السلام لا عروة حتى يكون من كلامه وانما هو نازل الكلام عليه السلام  
لها وقد رواه الترمذي كذلك ولم يحمله على ذلك ولفظه وقضى لكل صلوة حتى يجي  
ذلك الوقت وصححه زرارة بن ماجة عن اسمعيل بن عياش عن ابن جريح عن  
ابن ابي مليكة عن عائشة رضيها الله عنها قال عليه السلام من اصاب به في ادرعاف

أو قلنا أمدى فليتنصرف فليتنوضأ ثم ليبين على صلوة وهو في ذلك لا يتكلم وسنه  
 رواية الدارقطني ثم ليبين على صلوة ما لم يتكلم واختلف ابن عباس والحا أصليه انه  
 يحتمل مجديته من طريق الشاميين لا الحجازيين وأخرج البيهقي من جهة الدارقطني  
 عن ابن جريح عن أبيه عنه عليه السلام مرسله قال هذا هو الصحيح ثم نقل عن الشافعي  
 رحمه الله بتقدم الصحة محل على غسل الدم لا وضوء الصلوة وقد قدمنا غير صحيح البطلت  
 الصلوة فلم يخرج البناء وابن عباس قد وثق ابن معين وزاد في الاسناد وخرج عايشة  
 رضي الله عنها والزيادة من الثقة مقبولة والمرسل عندنا وعند حماد بن العلامحة و  
 قد أخرج ابوداود والترمذي والنسائي عن حسين بن أبي عبد الله عن ابن أبي طلحة  
 عن أبي الدرداء انه عليه السلام قال فوضأه قال فلقيت ثوبان في مسجد دمشق  
 فنكرت ذلك له قال صدق وانصبت عليه وضوءه قال الترمذي وهو صحيح  
 شيء في الباب وأعله الخصم بالاضطراب فان معروا عن يحيى بن أبي كثير عن عيش  
 عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء انه كان يذكو في الصلاة وأبى أن يجيب بان اضطراب بعض  
 الرواة لا يورث في ضبط غيره قال ابن الجوزي قال لا ثم قلت لا حماد اضطراب هذا  
 الحديث فقال قد جرده حسين المعظم وقد قال الحاكم هو على شرطها وقد وثق هذا  
 عليه الصلوة والسلام فلا يعارضه المضي على الصلوة من الصلوات التي خرجت الصلوة  
 وقادوا الدارقطني من انه عليه السلام احتجم وصلى ولم يزد على غسل محاجمه  
 ضعيف وروى البيهقي في الخلافيات عنه عليه السلام يعاد الوضوء من سبع  
 من أقطار البراءة والسائل والتقي ومن سقط ثلث لم يترك المصططع وقهقهة  
 الرجل في الصلوة مخرج الدم ولكن فيه سهو بن عفان والجارود بن يزيد وهما ضعيفان  
 فالخاص بحجة حديث فاطمة بنت أبي حيش وحديث ابن عباس وحديث  
 أبي الدرداء لا يعارضها غيرها ولو فرض التعارض يرجع الى القياس على  
 الخارج من السبيلين ووجهه ان خروج النجاسة موثر في زوال الطهارة وهذا  
 القدر في الأصل وهو الخارج من السبيلين معقولا لا يدعى في ذلك الطهارة فينا

هو بسبب انه نجس خارج من البدن اذ لم يظهر كونه من خصوص السيلين تاثير  
وقد وجبت الخارج من غيرهما فيتعلم الحكم بهو زوال الطهارة اليه فالاصح  
الخارج من السيلين وحركه زوال طهارة موجبها الوضوء وعلته خروج النجاسة  
من البدن وخصوص المجل المعنى والقرع الخارج النجس من غيرهما وفيه المناط  
فيتعبد زوال الطهارة التي موجبها الوضوء فيثبت ان موجب هذا القياس والطهارة  
الوضوء عند اعادة الصلوة يتوجب الخطاب بالوضوء وهو تطهير الاعضاء الاربعه  
فلا حاجة الى اثبات تعدية الاقتصار ضمننا في الهداية وشرحه ما كذا فاده العلامة  
كمال الدين بن الصهام والله اعلم ما اتقى فانه اذا كان ملاً الغم بان لا يمكن معه  
التكلم وقيل ان لا يمكن مساكه الا بتكلف فانه ينقض الوضوء سواء كان ذلك  
طعماً او مرة صفراً او سوداً في المجتبي عن الحسن لقولنا مل طعماً او ماء ثم قاء من  
ساعته لا ينقض لانه طاهر حيث لم يستحل وانما اتصل به قليل القى فلا يكون حدثاً  
وكذا الصبي اذا ارتضع وقاء من ساعته قيل وهو المختار والصحيح طاهر لرعاية انه نجس  
لخاطبة النجاسة وتداخلها فيه بخلاف البلغم وبخلاف ما ذكر في القينة انه لوقاء  
دود كثيراً وجدة ملات فانه لا ينقض وذلك لانه طاهر في نفسه ولم يتدخله  
النجاسة وما يستنبهه قليل لا يبلغ ملاً الغم فان كان القى بلغم لا لا ينقض الوضوء  
عند ابي حنيفة ومحمد سواء نزل من الرأس وصعد من الجوف وقال ابو يوسف ان  
صعد من الجوف ينقض لانه نجس بالجودة ولهما انه لو لم لا يتخلله النجاسة وما  
يتصل به قليل وهو عين ناقض الطهارة مال الى قول ابي يوسف حمله قال يكره  
ان ياخذ البلغم بطرف فانه يصلح معكن في الخلاصة فانه لا يفهم من هذا الميل الى قول  
ابي يوسف لان الكراهة يمكن ان تكون على قولهما ايضاً لهما يسلمان انه يستقيم قليل نجس  
والصلوة مع قليل النجاسة مكره وهما فان كان البلغم مختلطاً بالطعام ونحوه ان كان مجال  
لوانفد الطعام ملاً الغم ينقض ولا فعل الخلاصة وقدما في قوله في القى وقيل لا ينقض مطلقاً  
لاطلا ما ورد انه عليه السلام قاء فتوضأ فانيبعده عليه السلام في ملى القى لا يكون غايلاً كثيراً وملاً

والسلام وكذلك قوله في حديث ابن عباس وقيل مطلقا فيجوز على طائفة وجماهير  
 بما روى عن علي رضي الله عنه قال رد سبعة عملاء الفم وهو لو صم لم يراض الحديث المروي  
 ومفهوم الصفة ليس بحجة كيف لم يعرف حديثا ومثله ما وقع في حديث يعاد الوضوء من  
 سبع فانه لا يعارضه دليله وكذلك لا يعارضه لفظا سر كن قيل ان القلب هو بلاد الفم  
 في المغرب لا يخرج عن نظر الله علم وان قاء دما فاما ان يكون من الرأس ومن الجوف  
 او علقا ان كان سائلا تزلزل من الرأس ينقض اتفاقا ان سائر البزاق كزخمته قياتا  
 وان كان علقا أي مجحدا لا ينقض اتفاقا اما الا فلا ندك الوعاء فيعتبر في السيلان  
 وكونه غالب على البزاق دليل قوة السيلان فيه وكذلك ان كان مساويا احتياطا هو ان  
 يكون اصفر نارجيا فان كان اقل صفرة من ذلك فهو مغلوب في ينقض وكذلك الحكم يخرج  
 من اسنانه واما الثاني فلا نه خرج عن كونه دما وان صعد الدم من الجوف ان كان  
 واقعا لا ينقض اتفاقا الا ان يملك الفم لا ندس دمه تحت فتفا عتبر دما تران الفم  
 وان كان سائلا فليس قول حقيقة ينقض وان لم يكن مكد الفم كسائر الدماء السائلة لا  
 من جراحة في الجوف اذ المعدة ليست محل الدم وعند محمد لا ينقض ما لم يكن ملاء  
 الفم اعتبارا له بالقمح لا دما للجوف وان قاء طعاما التقيد بالطعام كذا في هذه  
 الى الدم تقدم ذكره لا لتخصيص بل اي شئ قاء من انواع طعاما وماء او مرة او علقا  
 قليلا قليلا متفرقا وكان بحيث لو جمع يملك الفم ينظر ان اتحاد المجلس بان قاء الجميع في  
 مجلس واحد حقيقة او حكما كافي في سجدة التلاوة يجمع عندنا في يوسف رح ويحكم بالتقوى  
 لان المجلس اثر في جمع المتفرقات كما في تلك السجدة قال محمد رح ان اتحاد السبب هو  
 الغنيان يجمع ويحكم بالنقض والاتحاد وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها  
 وانما ترك في بعض المواضع للضرورة كما في السجدة وغيرها فلا يقاس تفسير اتحاد السبب  
 اي بان قاءه اي الاتحاد اذا اي كائن وموجود اذا قاء القاء في ثانيا قبل سكن النفس عن  
 القاء ان والهيجان اي الاضطراب الحركة لدفع المعدة مالا يطبق حمله وهضمه وكذلك الثالث  
 واما فلهذا هو تفسير اتحاد السبب ما الدم ونحوه اذا خرج من البدن فاما ان يميل

الذي كان عليه  
 في حديثه

ألا ان سال نفسه نقض ألا فلا خلا فالزفر فرح له اطلاق ما ورد في الاحاديث  
 كما تقدم واجاب بما روي الدارقطني انه عليه السلام قال ليس في الفطرة و  
 القطر تين من الدم وضوء الا ان يكون سائلا ولفظ قطرة وقطر تين كتابة عن القلة  
 وعدم السيلان بدليل الا ان يكون سائلا فيه يعلم ان ليس المراد حقيقة القطرة والا  
 لكان النفي الا ثبات متواردين على شئ واحد فان حقيقة القطرة فيها السيلان  
 لكن في احد طريق الحديث محمد بن الفضل بن عطية وفي آخر حجاج بن نصير قد  
 ضعفا الا ان الاحاديث المنقذة ليست بصرحية مرادة فان في بعضها من دم  
 سائل في بعضها ذكر الوعاف وهو لا يكون الا سائلا وايضا رطوبات البدن وخلط  
 لا يعطى لها حكم التجامد الا بالانتقال والا لما صححت صلوة قط والانتقال في  
 السيلان يعلم بحد الظهور لان المحل ليس مقرها ظاهر نظموه دليل انتقاله بخلاف غيرهما فان  
 تحت كل بشرة رطوبة فاذا زالت البشرة كانت الرطوبة باقية مستقلة لا تكون مستقلة  
 بالتجامد والسيلان ولذا احكموا بطهارة الباقي في عرف الحكماء بعد ان لم يتبين له  
 تعالى اودما مسفوحا فان غير المسفوح ليس بداخل تحت الحزمة فلا بد له من نجاسة  
 من دليل وقد تقرر ان ما تقدم ليس بدليل والله سبحانه اعلم وعلى هذا الاصل و  
 هو اعتبار السيلان في نقض الدم ونحوه مسائل عديدة منها نقطة بكسر التاء ونحوها  
 وهي الجذرة والبثرة تشتت فسال منها ما خالص اجتنبت من الخارج والتامت عليه  
 اودم امصدياى ماء اصفر يرق عن الدم او القيم ان سال عن راس الجرح نقض الوضوء  
 وان لم يسيل عن راس الجرح لا ينقضه وهذا يشمل ما اذا خرج بنفسه فسال او خرج  
 بالعرض فسال وفي الهداية هذا اذا اقتشرها فخرج بنفسه ما اذا عرضها فخرج بعرضه لا  
 بنقضه لا نه يخرج وليس بخارج وذكر في المحيط ان عصرت القرحة فخرج منها شيء  
 كثير وكانت بحال لولم تعصر لا يخرج شيء بنقض الوضوء كذلك ذكر في العياشي والذخيرة  
 لكن قال في الذخيرة فيه نظر وفي الفتاوى الظهيرية مثل ما في الهيات وما في المحيط  
 قال الشيخ كمال الدين بن الهمام لا يظهر تأنيلا لخارج وعد في هذا الحكم كونه خارجا

بنفسه وذلك يتحقق مع الإخراج كما يتحقق مع عدمه فصار كالقصد في غسل النقطه فلما  
 اختار السرخسي رحمه في جامعه النقض وكيف جميع أدلته الموده من السنه والقياس  
 تفيد تعليق النقض بالخارج النفس وهو ثابت في الخارج انتهى بتفسير السيلان النقض  
 ان يحدد ذلك الشيء عن راس الجرح أي يتناول نفسه من غير تبعيته غيره وأما إذا اعتلا  
 على راس الجرح والبشره ونحوهما ولم يحدد ولا يكون سائلا قال بعضهم إنما يكون سائلا  
 ناقضا إذا خرج ولما وجد مكان خرج إلى موضع يلحقه أي يلحق ذلك الموضع حكم  
 التطهير أي يجب تطهيره في الجملة في الوضوء أو في الغسل أو في إزالة الخبث الحقيقته  
 وهذه الأخبار لا يخرج عن أن يرتكب في نحو عبارتهم هذه خلاف الظاهر الذي أنكره  
 سدا لشبهة في تفصيلها من أن لا يجب أن تتعلق الجرح لا يتجاوز نحوه لأنه إذا  
 قصد وخرج منه دم كثير ولم يتلطم راس الجرح فإنه ينتقض مع أنه ليس بالموضع  
 يجب تطهيره بل خرج إلى موضع يجب تطهيره وسال فإذا أريد بالتطهير مالم يطهر  
 الحكمي الحقيقي في الجملة جاز تعلق إلى بما يجاوزها من نحو سأل جاز وكم يسود  
 نحو الثقال الذي ذكره على نقد ير وقصد لا المكان أيضا يجب تطهيره في الجملة في حال  
 إرادة الصلوة عليه كما أن البدن يجب تطهيره عند إرادة الصلوة ولا احتوا  
 بالقند المذكور وهو التجاوز إلى ما يلحق حكم التطهير عمالا يلحق حكم التطهير كدخل  
 العين ونحوه مما له حكم داخل البدن من كل وجه حتى لو قشرت نقطة داخل العين  
 وسال ما فيها ولم يخرج منها لم ينتقض ولذا قال يعني ذلك البعض الغرض فسرنا  
 السيلان بهذا إذا خرج الدم من الرأس إلى نفه أو إلى أذنه أن سأل ذلك الدم  
 إلى موضع يجب تطهيره عند الاعتسال وهو ما جاز قصته الأنف وما خرج الأذن  
 إلى خارج نقض الوضوء أن سأل إلى قصته الأنف ودخل الصاخر ولم يجز ولا  
 ينقصه وإن صبها الدم عن راس الجرح بقطنه أو غيرها ثم خرج أيضا فسر ثم وشم أو  
 التقى التراب أو وضع القطن ونحوه عليه فخرج وشم فيه بيضا فبأن كان لم يتركه  
 ولم يمسح ولم يضع عليه شيئا سأل نقض ولا أي وإن لم يكن بحال لم يتركه لئلا ينتقض لأن الغرض



بنفسه لولا الماء ومن المسائل لو بفق وفي بزاره دم فانه ينظر ان كان البزاق غالب  
 بان كان الى البياض اقرب فلا وضوء عليه لان العبرة للغالب المغلوب في حكم المتابع  
 فلم يكن سائلا بنفسه وان كان الدم غالباً بان الى الحمرة اقرب فعملية الوضوء لا تغلبه  
 نذل على سبيل انه بنفسه ان استويا بان كان فيه صفرة شديدة فاربخية ينقض  
 وضوءه وتوضأ احتياطاً والقياس عدم النقض للشك في زوال الطهارة الا انه  
 ترك الاحتياط في العبادة فان سنا وانه للبزاق تغلب طل سيلانه بنفسه ومنه ما  
 لو عرض شيئاً فزاد الدم عليه فلا وضوء عليه ولكن الرواية الدم على الحلال لانه ليس  
 بسائل قاله قاضيان وقال بعض المشائخ ينبغي ان يضع كماً واصبعه في ذلك  
 الموضع فينظر ان وجد الدم فيه اى في الذنوعه من الكم والا صبعه نقض الوضوء  
 والا فلا وهذا هو الاحوط لا نأزاد اى الاثريجب علينا ان يتعرف هل في ذلك عرض شيئ  
 سائل بنفسه ام لا فاذا اظهرنا ياناً على كماً واصبعه غلب على الظن كونه سائلاً والا  
 فلا وفي الحادي شمل ابراهيم عز الله اذ اخرج من بين الاسنان فقال ان كان في  
 معلوماً وسال نقض وهو بخس بان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه ينظر الى الغالب  
 انتهى فمنها ما روى عن محمد رحمه الله قال الشيم اذا كان في عينيه مد ويسيل الدموع  
 منها اى من عينيه على سبيل البدل امره فعل مضارع من مقول محمد رحمه الله بالوضوء  
 لوقت كل صلوة اى كسائر اصحابها بالاعتدال في اخاف ان يكون ما يسيل منه  
 صديداً فيكون صاحب عذره وتقييده بالشيم اتفاق ولا فرق في ذلك بينه وبين  
 الشاب ولا بين الرمد وغيره ولا بين ماء من العين وغيرها بل كل ما يخرج من علة  
 من اى موضع كان كالاذن والشدى والسرق ومخوها فانه ناقض على الاصح لانه صديد  
 وانما ذكر الشيم لان امتداد ذلك فيه غالب في القتال في العين وهو قبيح العين  
 المعجزة وسكون الواو خارج يخرج في ملتها بمنزلة الجرح الذي لا يرقا اى لا يشفى ولا يمكن  
 وهذا اذا انفجرت من جملة القروح قال في التمهيد ان الخارج من ليس بمنعقد قال فيه  
 ولو خرج من سر قدامه اصفر وسال نقض لا ندوم قد تجمعت فاصفر وصار رقيقاً واما

صاحب الحج الذي لا يرقأ بالهنة من نفا الدم والدم يرقأ بفتح العين فيهما أسكن  
صاحب الحج الذي لا يسكنه معز الترف ومن به سلس البول أي عدم استمساكه  
والمستحاضة وقد تقدم تفسيرها وكذا من بدل الوعاء الدائم وانفلات الويل واستطاع  
البطن يتوضأ ولو لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الموضوء في الوقت ما شاؤا ومن  
الفرأين والنوافل عندنا وقال مالك يجب عليهم الموضوء لكل صلاة فرض وكل نفل  
ولا يجوز لهم صلاة النفل بوضوء الفرض قال الشافعي رحمه يتوضأون لكل صلوة فرض  
ويصلون به النفل تبعاً لحديث فاطمة بنت أبي الجديش أنه عليه السلام قال لها توضئ  
لكل صلاة ولنا ما في شرح مختصر الطحاوي روى أبو حنيفة رحمه عن هشام بن عروة عن  
أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبي جيثر والموضوء لوقت  
صلاة ذكره محمد رحمه في الأصل مفصلاً وقال ابن قدامة في المغني وروى في بعض الفاظ  
حديث فاطمة بنت أبي جيثر وتوضأ في وقت كل صلاة ولا شك أن هذا مفسر وموضوء  
نفسه محتمل فإن لفظ الصلوة شام استعماله شرعاً وعرفاً في وقتها لقول علي الصداق (السلام  
إن للصلوة أولاً وآخر الحديث أي لوقتها وقوله عليه السلام أيما رجل أدرك الصلوة فليصل  
وكلهم أتيتك الصلوة الطهري لوقتها وهو مما لا يحصى كثرة فوجب حمل المحتمل على غير  
المحتمل توفيقاً فإذا أخرج الوقت بطل وضوهم وفي بعض النسخ وكان عليهم استئذان  
الموضوء للصلوة الأخرى وهو لفظ القدرى فيه دفع توهم أن يبطل وضوهم بالنظر  
إلى صلاة ولا يبطل بالنظر إلى صلاة أخرى كما قال الشافعي رحمه أنه إذا أصلا الفرض بطل  
وضوهم في حقها وبقي في حق التفل وكقول أبي يوسف رحمه فيمن تيمم لأجل صلاة  
جنازة فصلها ثم حضرت أخرى أن تيمم باقي في حقها فلما لم يلزم من البطالان  
البطلان مطلقاً قال وكان عليهم استئذان الموضوء لصلوة أخرى وإن توضأت  
المستحاضة حين تطلعت الشمس بنقى طهارتها حتى يذهب بقية الطهر عند أبي حنيفة  
ومحمد رحمه خلافاً لأبي يوسف رحمه بناء على أن وضوهم ينفق بالخروج فقط عند  
أبي حنيفة ومحمد رحمه وبالدخول فقط عند أبي يوسف رحمه وظاهر ثمة

مسألة  
صاحب الفداء  
مع التفصيل

الخلاف في الصورة المذكورة فان وضوهم ينتقض عند أبي يوسف من فرج بدخول  
 وقت الظهر لوجود دخول الوقت وعند أبي حنيفة ومحمد لا ينتقض لعدم الخروج  
 وبما اذا توضأ قبل طلوع الشمس ثم طلعت يبطل وضوهم عند أبي حنيفة ومحمد  
 للخروج ولكن عند أبي يوسف رحمه وأما عند فرج فلا يبطل لعدم الدخول هذا هو  
 المشهور ورأى في الإسلام ان فرج لم يرد ذلك ولا أبو يوسف بل الكل متفقون  
 على انتقاضه عند الخروج وأما لا ينتقض عند فرج بطلوع الشمس لا في وقت  
 جعل عند رواته قبيلته شبهة فصلحت لبقا وحكم العذر تحقيقا لما ذكره الطهارة بدخول  
 وقت الظهر عند أبي يوسف رحمه اذا توضأ قبل الزوال لانها ضرورية ولا ضرورة في تقديمها  
 على الوقت فلا تقع صححتها لانها صحت ولم تقضت بدخوله وهذا يقيده لا يجوز  
 الصلوة قبل ذلك ايضا لكن ذكر في النهاية انها معتبرة في حق النفل وقضاء  
 الفوائت وعدم اعتبارها وانما هو باعتبار عدم الحاجة المتعلقة باداء الوقتية لانها  
 غير معتبرة اصلا وتقول صاحب الهداية لزفر رحمه ان اعتبار الطهارة مع المانع  
 للحاجة الى الاداء ولا حاجة قبل الوقت ولا في يوسف رحمه ان الحاجة مقصورة  
 على الوقت فلا يعتبر قبله ولا بعده صحح في موافقة كلام فخري الاسلام رحمه فالحلاف فيمن  
 توضأ قبل الزوال وقبل الشمس ابتدأ في نفس صحة الوضوء وعدمه بالنسبة الى  
 الوقتية لا مبنى على مناط النقص كما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام فيلحقه البيهقي  
 ان يجوز النفل قضاء الفوائت بعد دخول الوقت في الصورة المذكورة عند أبي  
 يوسف رحمه ايضا وعلى المشهور الذي هو البناء على مناط النقص لا يجوز وهو المفهوم  
 من كلام المشايخ والله سبحانه اعلم ومنه نفي وجوب اللبس وان يربط جرحه اي يشده  
 قليلا للنجاسة ان لم يكن منعكليا فان الطهارة وجبت بحسب المكان وانصاب  
 الثوب من ذلك الدم اكثر من قدر الدرهم لمن غسله لان نجاسته مخيلة والرائد  
 فيها على قدر الدرهم ما نزع على ما سياتي في انشاء الله تعالى هذا اذا علم انه اذا غسله لا يتنجس  
 ثانيا قبل اداء الصلوة فيكون الغسل مفيدا ولو كان المحل الذي له صاحب ذلك الدم نجسا

وعن غسله يتفحص قبل الفراغ من الصلوة فإنا جاز أنه لا يفصل هذا هو المختار للمقرر  
 خلافا لما قال محمد بن مقاتل رحمه الله يفرض عليه غسله في وقت كل صلوة مرة وذلك إذا  
 كان لا يمكنه الصلوة بدون الغفلة فائدة في الغسل بل يكون فيه ضاعة الماء لا يقال  
 على الطهارة الحكيمته لورودها على خلاف القياس وصاحب العبد إذا أمنه الدم وخوّه  
 عن الخروج بعلاج يخرج من أن يكون صاحب عذرا لا يمكنه الصلوة مع الطهارة الكاملة  
 لعدم المناقض ولهذا المعنى المقصود لا يكون صاحب عذر بخلاف المناقض إذا احتشنت  
 ومنعت الدم عن الخروج حيث لا يخرج من أن يكون حائضا لأن صفته المبيح إذا  
 تقررت لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فإنه متعلق بحقيقة  
 الخروج المناقض ولم يوجد رجل به جدي خرج منها ماء صديدها مثل وقد صار  
 بسببه صاحب عذر فتوضأ منه ثم سالت الفرقة التي لم تكن سائلة نقض ذلك  
 الوضوء لأن الجدي يخرج من متعدد لا قرحه واحدة تكون كل هاء على صاحبها كصاحب  
 العذر بسبب الجرح إذا توضأ ثم بال أو سلس البول إذا توضأ ثم سلس الجرح إذا حدث  
 حدثا آخر على هذا مسئلة المحققين إذا كان الدم يخرج من أحد هاهنا وصار به صاحب عذر  
 فتوضأ ثم سأل الذي لم يكن يسيل ينقض وضوءه لما قلنا وصاحب الحدث الذي لم يسلم  
 ليس من يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع أصلا بل هو من لا يفرض عليه وقت  
 صلوة كامل إلا الحدث الذي يتصل به يوجد منه فيه قوله كامل بالرفع صفة لوقت  
 ويجوز جرحه بالجوار وهذا الذي ذكره تعريف صاحب العذر في البقاء يعني بعد تقرره  
 كونه صاحب عذر فإدام لا يمضي عليه وقت صلوة إلا وعده يوجد فيه فهو باق على  
 كونه صاحب عذر لكن تقرره ابتداء إنما يكون بما إذا مضى عليه وقت صلوة ولم يمكنه  
 أن يتوضأ ويصلح خاليما من ذلك الحدث فيه فيشتط في الثبوت استيعاب الوقت  
 بالحدث على هذه الصفة كما يشترط في الزوال استيعاب الوقت بالطهارة منه بان  
 بمضى الوقت ولا خذ لك الحدث فيه وفيما بين ذلك يكفي للبقاء وجود الحدث  
 في كل وقت مرة مثال الصغار لا بد للبقاء من سيلا في الوقت مرتين أو ثلاثا والأول

تفصيل صاحب  
 المسألة

هو المختار وقياس على الثبوت كما تقدم وإذا توضأ صاحب العذر لم يثب آخر غير الذي  
 ابتلى به والدم ونحوه من الدماء التي يتلصق بمنقطع ثم سأل فاعلمه الوضوء ذكره في  
 أحكامه فقال لأن الدم لا ينجس العذر لا ينجس الدم لا ينجس الدم لا ينجس الدم لا ينجس  
 لا ينجس ما وقع له وإذا انقطع الدم ونحوه من الأجزاء فمما يخرج من أن يكون  
 صاحب عذر بالنظر إلى العذر المنقطع فإن كان قد توضأ وصل على الانقطاع لم  
 الانقطاع لا يعيد لأنه يصح صلي بطهارة الأصحاء وكذا لو كان على السبيل لم يقطع  
 إلا بعد وصل بطهارة العذر وبين ذلك التوضأ على الانقطاع وصل على السبيل  
 لأن العذر إنما اعتبر الأذى وهو قائم وقت الأداء وأن توضأ على السبيل لم يقطع  
 وتم الأثر قطعاً يعني باستيعاب الوقت الثاني أعاد لأنه صلى صلاة دون الأثر  
 والعذر منقطع كذا في الكافي رجل استنشى استخرج ما في قلبه بالنفس فقطعت  
 من أنفه كذا تدم الكثرة بالضم من التمر والطين ونحوه مما جرمه الدم فقطعت  
 الدم الجاهل لم ينجس وضوءه لما تقدم أن العلق خرج عن كونها ما باعترافه والجماد  
 فإن قطعت أي الدم فأنه ينجس التوضأ وضوءه وهو ظاهر لقراء وهو  
 الكبار من الجنان إذا حصل العضو امتداداً إن كان كبيراً وإن كان صغيراً كان  
 يسيل بنفسه لو خرج من العضو انتقض به الوضوء وإن كان صغيراً وإن كان ما مبع  
 دون ذلك لا ينجس بمنزلة الذي ياب ونحوه أما العلق إذا مصت الواحد منه العضو  
 حتى امتلأته وكانت بحيث لو سقطت وشقت لسأل منها الدم لانتقض بالوضوء  
 وإن مصت قليلاً بحيث لو شقت لم يسيل لا ينجس وهو ظاهر وما الذي ياب من العضو  
 أو البراغيث ونحوها فإنه إذا مصت امتد ما لا ينجس لا ينجس سألها الدم الصليل  
 الذي ليس له قوة السيلان أو القليل الذي لا يملأ الفم فلما لم يكن كل واحد منهما  
 حدثاً لم يحكم الشرع بانقضاء الوضوء لم يكن نجساً عند أبي يوسف فذا أصاب  
 الشرب لا يمنع حوا الصلوة به لأن أي ولو غش فزاد على ريم الثوب وكذا إذا وقع  
 في الماء القليل لا ينجس وهو الصحيح خلافاً للحمد رحمه الله لو كان نجساً ليقض الطهارة

الدم القليل لا ينجس  
 بياضه والحق القليل  
 ولو غش الماء القليل  
 لم ينجس



٢٢ فالحديثين فالملقعة فيها متمكنة على العقبيين فعدم النقص فيها ظاهر ولو نام جالسا  
 يتمايل ربما يزول مقعده عن الأرض ربما لا قال الحلواني ظاهر المذهب انه ليس بحديث  
 وقال الحلواني لا ذكر للناس مضطجعا والظاهر انه ليس بحديث لان من قليل قال الدقاق  
 ان كان لا فله امتة ما قيل حوله كان حدثا وان كان ليس به وعن حزن او حريز فلا  
 وان نام في الصلوة قائما او راكعا او ساجدا وقاعد فلا . سواء عليه لما رواه البيهقي عنه  
 عليه الصلوة والسلام لا يجب الوضوء على من نام جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع  
 جنبه فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله وقال تفرقه به يزيد بن عبد الرحمن الدلائي  
 . وفي ابوداود والترمذي من حديث ابن خالد يزيد الدلائي هذا عن قتادة عن ابى النضر  
 عن ابن عباس انه راي النبي عليه السلام نام وهو ساجد حتى غطا ونفخ ثم قام يصلي فقلت  
 يا رسول الله انك نمت قال ان الوضوء لا يجب الا على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع  
 استرخت مفاصله وقال ابوداود قوله ان الوضوء لم ينكروا يرويه الا يزيد الدلائي  
 وروى اوله جماعة عن ابن عباس لم يذكروا شيئا من هذا انتهى وقد اختلف في  
 الدلائي قال ابن حبان كثير الخطأ وقال غيره صدوق لكنه بهم في الشيء قال ابو عبد  
 الله الحديث ومع لينه يكتب حديثه وقد تابعه على روايته مهدي بن هلال ثم اسند  
 عن مهدي ثنا يعقوب بن عطاء بن ابي يasar عن عمرو بن شعيب ابي عن حنبل قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على من نام قائما او قاعدا وضوء حتى يضطجع  
 جنبه الى الارض واخرجه ايضا عن حجر بن كثير الشافعي عن ميمون الخياط عن ابن عباس  
 عن حذيفة بن اليمان قال كنت جالسا في مسجد المدينة اخذت فاحتفيت رجل من خلفي  
 فاذا انا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اوجب على وضوء قال لا حتى  
 تضع جنبك على الارض قال البيهقي تفرقه به مجروح ضعيف قال الشيخ كمال الدين  
 بن الهيثم رآته اذا تأملت فيما اردت فإلم بما عندك الحديث عن درجة المحسن اقول  
 لما تقرن ضعف الراوي اذا كان بسبب الغفلة ورن الفسق يزول بالتأني ويعلم  
 بها ان ذلك الحديث مما اجاب فيه ولم يهم فيكون حسا فيكون بحجة على الشافعي

صحيح  
 جنبه  
 از حزن بن حزن

في قوله بالنقض غير القاعد على مالك م في قوله بالنقض في النوم الطويل النقص  
 وإنما الخلاف في الطويل الخفيف أن كان الرجل خارج الصلاة فنام على هيئة الساجد  
 ففيه اختلاف بين المشايخ قال ابن الشماخ عملاً لا يكون حدثاً في هذه الأجر في الصلاة  
 أما خارج الصلاة فيكون حدثاً وإليه مال المصنف حتى قال في ظاهر المذهب أنه  
 يكون حدثاً وهو موافق لما في فتاوى قاضيخان إذا نام خارج الصلاة على هيئة الركوع  
 والسجود قال شمس الأئمة يكون حدثاً في ظاهر الرواية لكنه مخالف لما للملازمة في  
 قال في ظاهر المذهب لا فرق بين بين الصلاة وخارج الصلاة وكذلك في الكفاية وقال في  
 الهداية هو الصحيح يعني عدم الفرق وعن علي بن موسى القمي أنه قال لا أثر في هذه المسئلة  
 رواية منصور عن أصحابنا المتقدمين ولكن على قياس مذهبهم ينبغي أن يقال إذا  
 ساجداً على الصفة التي هي سنة السجود بان كان رافعاً بطئه عن الأرض بما فيه المرفعية  
 عن جنبه لا يكون حدثاً انتهى هذا هو المراد من صحة هذا القول أن كان على غير الهيئة المستوية  
 فلا شك في النقص لوجود نهاية استرخاء المفاصل المذكورة في الحديث زكاة الكاية  
 لم يرد به أصل الاسترخاء بل نهاية إذا أصل الاسترخاء موجود في كل الأحوال فلو حمل آخر  
 الحديث على أصل الاسترخاء لنا قضي الأول الآخر ولما كانه قال لا وضوء على من  
 استرخت مفاصلها الوضوء على من استرخت مفاصله وفيه حملناه على نهاية صار  
 كما نقول إذا وجد استرخاء المفاصل على النهاية بان زال التماسك من كل وجه وجب  
 الوضوء ونهايته فقدت في القيام والركوع والسجود لأن بعض التماسك باق والاسقاط  
 انتهى جميع كلام الشيخ حافظ الدين في فقدان المراد بالسجود الذي لا يتقضى الوضوء والنوم  
 فيه السجود الذي هو مثل الركوع والقيام في عدم نهاية الاسترخاء وبقاء بعض التماسك  
 وعدم السقوط وإذا لم يكن السجود على الهيئة المستوية فقد حصل نهاية الاسترخاء ولم  
 ولم يبق بعض التماسك وجب السقوط فيتعقظ في الأصل أن القاعدة الكلية المعتمدة عليها  
 في النقص بالنوم وجود كمال الاسترخاء مع عدم تمكن المقعدة فهذا ينبغي أن يؤخذ عند  
 الاختلاف واشتباهاً لا إلا أنهم أخرجوا عن هذه القاعدة نوم الساجد على غير الهيئة



المسبوبة في الصلوة قال في الخلاصة تمام في سجدة التلاوة لا يكون حدثا عندهم جميعا  
كما في الصلوتين في سجدة الشكر كذلك عند محمد رحمه وهكذا روي عن أبي ثوري رحمه  
وسواء سجد على وجه السنة أو على غير وجه السنة بخوان يفرش ذراعيه ويصلصق  
بطنه على فخذه وعند أبي حنيفة رحمه يكون حدثا في سجود السهم ولا يكون حدثا في سجدة  
فقط يصح احتلافهم في سجدة الشكر فحسب هي غير مسبوبة عند أبي حنيفة رحمه مع  
التصريح بكونه على وجه السنة أولا دليل عدم النقص اجتماعا في غيرهما سواء كان في  
السنة أولا وكان وجهه اطلاق لفظ ساجدا في الحديث في ترك السهم القياس فيه هو سجود  
شرعا فيتناول سجود الصلوة والسهم والتلاوة وكذا لا يسجد عندهما ويقف ما دام على  
القياس فينتقض ان لم يكن على وجه السنة لتمام الاسترخاء مع عدم تمكن المقعدة ولا  
ينقض ان كان على هيئة السنت لعدم بهاية الاسترخاء لا لا يسجد داخل تحت اطلاق  
الحديث والله الموفق وان نام قاعا او غيرهم من هيايات القعود واضعا اليدين  
على عقبيه حال كونه مستويا في الحالين او واضعا بطنه على فخذه لا ينتقض وضوءه  
ذكره محمد رحمه في كتاب صلوة الا تروى وقد قلنا ان الصحيح قول أبي يوسف رحمه فيما اذا  
كان الميتة على عقبيه وبطنه على فخذه لتمام الاسترخاء زال تمكن المقعدة بهذه  
الهيئة ليس لمخرج الوجه من ساوئها شأن النوم ولو نام محتبيا بان جلس على التبتة  
نصب ركبتيه وشد ساقه الى نفسه بيده او بشئ محيط من ظهره عليها لا وضوء  
عليه لشدة تمكن المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا الوضع في هذه الحالة راسد على  
ركبتيه لما قلنا ولا اعتبار لما ذكر في غاية البيان من تفسير الانكاء بهذه الهيئة والحكم  
بالنقص فان هذه الهيئة لا تعرف في اللغة انكاء قطعا وانما تسمى احتبا وانما تسمى قنادة  
وذلك التفسير وتبعه من لا خبرة له ولا فقه عنده وفي الخلاصة وان نام متربعا  
لا ينقض الوضوء وكذا لو نام منبكا وان يخرج قدميه من جانب ويأخذ التبتة  
بالارض وان سقط النائم من نوم لا ينقض نيطر ان التبتة بعد ما سقط على الارض فليد  
الوضوء وعن أبي حنيفة رحمه ان ابتعد عن صابئة الارض بلا فصل لم ينتقض وضوءه

وعن أبي يوسف رحمه الله ينتقض وإن ابتد قبل السقوط فلا وضوء عليه وعن محمد رحمه الله  
 إن زایل مقعد الأرض قبل أن يثبت ينتقض وضوءه وإن التمس قبل أن يزایل مقعده  
 الأرض لم ينتقض كما ذكره في الخلاصة قال الفتوى على رواية أبي حنيفة رحمه الله ثم قال شمس الأئمة  
 الحلواني رحمه الله المذهب عن أبي حنيفة رحمه الله كما رو عن محمد رحمه الله قيل هو المقعد سواء سقط أو لا انتقض  
 أفق به هو الأول إذ لم يتم الاسترخاء بعد إزالة المقعد حيث انتبه بمجرد السقوط فورا  
 وإن نام على دابة عرابة ينتظر أن كان نومه عليها حالة الصعود أو حالة الاستواء  
 لا ينتقض وضوءه لكن مقعدتان كان ذلك حالة الهبوط ينتقض لعدم تمكنها  
 وهذه المسئلة تقييد المنتقض في صورة واضع بطنه على فخذه كما اختاره من قول أبي  
 يوسف رحمه الله فيما تقدم انفار لو كان راكبا في الأكل أو في السراج لا ينتقض وضوءه في الحالين  
 أي حال الهبوط وضوء من الصعود والاسترخاء للتمكن في كل الأحوال فكذلك الأعماء والجنون  
 كل منهما ناقض للوضوء وأي ولو قل لكونهما فوق العالم لأن النائم إذا ابتدأ بنية فخلها فاما  
 والأعماء قال الأكل هو من يضعف القوى ولا يزال المحي بسبب ابتلاء بطنه في الأكل  
 من بلغم غليظ انتهى في الطب هو تعطل القوى واجتماع الورع فالحاصل أنه إن مرض  
 وليس بالجنون في إزالة العقل فلهذا لم يعم على الأنبياء ودون الجنون وكذلك السكر ناقض للوضوء  
 أيضا وهو مرد يغلب على العقل فيمنعه عن العمل بموجب الأول إلى أنه حالة تقرر فلا ضمان  
 من ابتلاء دأغه بالأجرة المنصاعة إليه فيتعطل معها العقل المميز من الخسر القبيح  
 عن تمينه المعتاد وحدا السكر لا يبرق السكران الرجل من المرأة هذا حده  
 عند أبي حنيفة رحمه الله في إيجاب الحد في نقص الوضوء الصحيح في حده في النقص ما قاله في  
 في المحيط أنه إذا دخل في مشيئة بكسر الهمزة أي غير اختياري فهو كمن بالاتفاق  
 يحكم بنقص وضوءه لزوال المسكة به وإنما اختار أبو حنيفة ذلك التعريف هنا لاختيار  
 لدر الحد يمكن لك هناك عندهما أن يصدق في كلامه والاختياط هناك في النقص  
 فاختاروا الحكم أدنى درجاته وهو اختيار الشافعي رحمه الله أيضا لكون الحقيقة في  
 كل صلوة ذات ركوع وسجود الفقهاء لا يناقشون في الأتيان بلفظ كل مثل هذا الموضع إذا

المنتقض

علم المراد ولم يشبهها لفقهه في الصلاة ذات الركوع والسجود فيقض الوضوء سواء كان  
 الفقه عامداً أي عالماً بأنه في الصلاة أو ناسياً ذلك قال مالك رحم والشافعي رحم والحنبل  
 الفقهه لا تنقض الوضوء وهو القياس ولكن تركناه بما ذكره من سلا وسندنا عليه  
 السلام قال من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء للصلاة جميعاً قال الشيخ كمال الدين  
 اعترف أهل الحديث بصحة سلا ومداره على العاليتين رآه غيره كالحسن و  
 ابن هبيرة النخعي وغيرهما فقد أخرج ابن مهدي عن حماد بن زيد عن حفص بن سليمان قال  
 حدثت به الحسن عن أبي العالبة عن شريك عن إبراهيم قال ناخدت به ابن هبيرة  
 عن أبي العالبة والحسن يرويه عن أبي العالبة وقد رواه أبو حنيفة عن منصور بن زاذان  
 الواسطي عن الحسن عن معبد بن أبي معبد الخزازي عنه عليه الصلاة والسلام قال إنما هو الملق  
 إذا قبل أعمى بيدي الصلاة فوقع في كفة فاستضحك القوم فقهرهوا فلما انصرف عليه  
 الصلاة والسلام قال من كان منكم ضحك قهقهة فليعد الوضوء والصلاة قبل معبد  
 لا صحته فهو مرسل أيضاً قلنا ذلك لا صحته له هو معبد البجلي الجعفي الذي كان ضحك  
 الحسن فيه أياكم ومعبد فإنه ضال ومضل ومعبد هذا هو الخزازي كما صرح به في  
 أبو حنيفة رحم ولا شك في صحته ذكره ابن مندة وأبو نعيم في الصحابة وروى الحديث جابر  
 لما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر بن أبي خنيس أم معبد كان صغيراً فقال آدم  
 هذا نشأة الحديث ولو سلم فاذا سلم المرسل وهو حجة عندنا فلا بد من العمل به بل العالبة  
 اسمه ربيع بن ثقات التابعين رحمه مسند عن عدة من الصحابة أبي موسى الأشعري  
 وأبي هريرة وابن عمر وأبو جابر وعمر بن الحسين وأسلمنا حديث ابن عمر رواه ابن عمر  
 في الكامل من حديث عطية بن بقيق ثنا أبو هريرة بن قيس عن عطاء عن ابن عمر قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء بالصلاة  
 وما طعن به من أن بقيقه مدلس مدفع بان المدلس الثقة إذا صرح بالحديث الذي تهمته  
 التباس عن حديثه وبقيقه من هذا القبيل وما يطعن به بعض الطعن من أنه لم يكن  
 بمسجود عليه سلام ركيكاً ومن أنه كيف تقع الفقه من الصحابة وهم خلفاء النبي عليه

السلام في غالة الوهاء بعد ثبوت الحديث على أنه لا يلزم أنه كالتبديد في المسئلة تلك  
الواقعة ولأن القصة صحيحة وقعت من الصحابة المعتمدين فقد كان يسلم خلفه عليه  
المنافقون ونحوهم من الأعراب والحدث ومن هو قليل التمسك بالطعن مثله من هو  
الطاعن وإن صحته في صلوة الجنادة أو الجاهة لا ينقض صحتها في الحديث  
مورد في صلوة مطلقة أما في واقعة الحال فظاهرهما في مثل حديث ابن عمر فلا زل الصلوة  
مذكورة مطلقاً وهي تنصرف إلى أن الركوع والسجود عند الإطلاق لا هما معصودة  
عادة وما كان خارجاً عن القياس لا يقاس عليه وفي أكثر النسخ ذكر بعد الحمد التلاوة و  
السجدة السهو وهو سهل لأن القصة في سجد السهو ما تضمنه طاعة في حرمة الصلوة  
ذات الركوع والسجود فإن سلام من عليه السهو لا يخرج عن الصلوة عند محمد و  
عندهما وإن أخرج لكن إذا سجد السهو عاد إليها وإن نام في صلوة ثم تنهقه صدق است  
صلوته ولا ينقض بغيره وذكره في الأصل كذا في عامة الفتاوى وقال في الخلاصة هو المختار  
أما فساد الصلوة فلا نها كالكلام النائم فتفسد به الصلوة على ما احتاره قاضينا  
فصاحب الخلاصة وآخرون وأما عدم المنقضي فليكن المنقضي بها على خلاف القياس ولا نه  
باعتبار معنى الجنابة فقلنا لا بالنوم وقال في المحيط فسدت صلوته وصوته وبه أخذ  
عامة المتأخرين أما الصلوة فلما تقدم وأما الموضوعات فاحتاجت في الصلوة فوته  
أحداث بين النوم واليقظة فإنه لو احتلج بجنب الغسل كما لو انزل بشبه في الميمنة  
وكما لو خرج من تحت شقفة فظفر لا ينجي عن أي حنفية دم يكون حدثاً ولا ينقض الصلوة  
فيتوضأ إذا اعتبه فيستأنف ويضي على صلوته ما كونه حدثاً فلما غفلة في الوجه قبله  
وأما عدم فساد الصلوة فبناء على أن كلام النائم لا ينقض الصلوة على ما احتاره فمضاه سلام  
لا نه ليس بكلام لصدره ممن لا احتيا لمعلن الوقوف دائماً لا يترتب عن القراءة في المختار  
سائر الأركان مما فعل منها حال النوم لا يحسب ولا يقع طلاق ولا غنمة قال في المختار  
نحو الإسلام في الأصول وصح من بعده من الأصوليين أنها لا تفسد الصلوة ولا الوضوء  
والصلوة فلما في القول الثالث وأما الموضوعات القول الأول من تحقيقها الصلوة في

صلواته لا ينتقض مضمونه لانعدام محنة الجنائز فهذا الذي تقدم حكمه الفقهي وما التمس  
 فلا ينتقض الوضوء بالاجماع وكذا لا ينتقض الصلوة بالوضوء فلا بد من الحقيقة في كل  
 بها واما الصلوة فلا بد من كلام يكون غير مسموع وحال الفقهاء قال بعضهم ما يظهر فيه  
 القاف والهاء مكررين وقال القاسم في تقديم حكمه واشد محكمه وقال في حكمه  
 قه فاذا كره قيل فحققت انتهى كن هذه الصيغة لم اسمعها فقط وتوابعه يكون مسموعا وجبرانه  
 أي لمن عنده كاف فحدها سواء بدت نواجه الا رواه الحسن رحمه عن ابن حنيفة رحمه و  
 هو المشهور جدا وروى ما قال بعضهم وهو شمس لا تمة الخواني رحمه الله في قوله  
 اذا بدت نواجه ومنعه الضحك عن القراءة والنواحي بالذال المعجم وعلى الاخر قيل  
 اقسمها وهو بعيد قيل لا يباب هي جمع ناجز وحال التسميم لا يكون مسموعا أصلا  
 لاله ولا لجبرانه وذكر في الفتاوى الحاقانية وكذا في غيرها التسميم لا يبطل الوضوء ولا  
 الصلوة لما تقدم والضحك يفسد الصلوة لا نكلام كونه مسموعا لا يفسد الوضوء كونه دون  
 الفقهاء فلا يلحق بها وحال الضحك ان يكون مسموعا له وجبرانه وكذا المباشرة الفحشة  
 ناقضة للوضوء من الرجل والمرأة وان الجبر من عند ابن حنيفة وبني يونس قد خلا للمحدث  
 وهي ان يمس بطنه بطنها او ظهرها او فرجها ينتشر فرجها من غير حائل من جهة القبيل  
 او الدبر لرجل من ان التيقن بعدم الخروج حاصل فلا ينتقض لهما ان هذه المباشرة  
 غالب الخروج المذنب في مقام السبب التيقن بعدم الخروج غير مسلم لانها حاله  
 دھول وبما خرج قليل لا وانتمس فلا احتياط في ايجاب الوضوء في القنينة وكذا المباشرة  
 بين الرجل والمرأة وبين الرجلين والمرأتين ينتقض عندهما راس الذكوا وكل شيء مما  
 يستند لما دبر مباشرة كالمشوك وبجائز غيره فانه لا ينتقض الوضوء عند اخلا فالشافعي رحمه  
 اما النقص مما استند له ان لم يقل بل لشافعي ولا غيره من الاثمة واما من كره فينقض عنه  
 اذا كان يباطن الكف كذا عند مالك احمد رحمه وآقوى ما استند له حديث بن مسعود  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ذكره فليتوضأ رواه مالك في الوضوء راوية  
 والترمذي والنسائي وقال الترمذي حسن صحيح واما حديث عائشة رضي الله عنها في الصلوة و

فانما يوجب الوضوء  
 المباشرة بين الرجل والمرأة  
 كذا بين الرجلين  
 كذا بين الرجلين  
 كذا بين الرجلين

والسلام قال يلى الذين يمسون زوجهم ثم يصلون ولا يتوضأون الحديث ضعيف ولكن  
ما روى ابو داود الترمذي والنسائي عن ملازم بن عمر عن عبد الله بن بدير عن فليس بن  
طلق بن علي عن ابيه عن النبي عليه السلام انه سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلوة فقال  
هل هو الا بضعة منك قال الترمذي هذا الحديث حسن شبي يروى في هذا الباب  
رواه ابن جبان في صحيحه والطحاوي قال هذا حديث مستقيم الا سناد غير مضطرب  
في سنده ومتن وسند ابن المديني انه قال حديث ملازم بن عمر باحسن من حديث  
بسرقة وعن عمرو بن علي القلاس انه قال حديث طلق ثابت عندنا من حديث بسرقة بن  
صفوان انتهى فتروى حديث بسرقة ناسخ لان طلقا قدم في اول سني الهجرة ومتن حديث  
بسرقة رواه ابو هريرة وهو متأخر الا سلام انما يصح ان لو اثبتوا انه لم يبدل بعد ذلك قط و  
ليسوا بقادرين على ذلك كيف هم قد رووا عنه حديثا ضعيفا من مسنده فليتوضأ  
وقالوا سمع منه عليه السلام الناسخ والمنسوخ عن ان حديث ابو هريرة مضعف ايضا  
لان في سنده يزيد بن عبد الملك ثم حديث طلق يرجح بما تقدم عن ابن المديني و  
غيره وبان حديث الرجال القوي لا فهم احفظ واضبط ولما جعلت شهادة امرأتين  
بشهادة رجل وبان امر الزنا قض بما يختار اليه الخاص والعام وقد ثبت عن علي و  
عمر بن ياسر وعبد الله بن مسعود وابن عباس وحذيفة اليمان وعمر بن الحصين وابي  
الدرداء وسعد بن ابى وقاص رضي الله عنهم انهم لا يرون المقض منه فقاءه عن  
هو كلام اخنيا جههم اليه وظهوره لامرأة عيسى محتاجة اليه في عاية البعد ثم ما فيه  
من مخالفة القياس فقيه انقطاع الباطن عن رجوع ولو قد انهما تقاضا رجوعا الى الرجوع  
الى القياس كذلك اسس المرأة لا ينقض الوضوء عندنا سواء كان بشهوة او بدنها وقال  
الشافعي رحمه الله ينقض سواء كان بشهوة او بدنها وقال مالك واحمد رحمه الله ينقض ان كان  
بشهوة واستندوا بقوله تعالى ولا مستقيم للنساء فلما ذهب جماعة من الصحابة ان  
المراة بالجماع وجماعة منهم ان المراة بخفيقة وجماعة مذهب الاولين بالمعنى وهو انه  
سبحانه افاض في بيان حكم الحائضين الا صغرها لا كب عند القدرة على البقاء تعالى اذا

ختم إلى الصلوة إلى قوله وإن كنتم جنباً فاطهروا فتعين أنه الغسل ثم شرع في بيان الحال  
عند عدم القدرة على الماء بقوله تعالى إن كنتم مرضى أو لفظ لاستم يستعمل في الجماع  
فيجب جملة عليه ليكون بياناً لحكم الحدثين عند عدم الماء كما بين حكمه عند وجوده  
ويدل عليه من السنة ما في مسلم من مس عايشة رضي الله عنها في السجود حين طلبته لها  
فقدته ليلاً وهما منصوبتان في السجود ولم تقطع صلواتك لتك التجارب بأنه كان مستوي  
القدمين في تلك الحالة في غاية البعد عن عائشة رضي الله عنها عليه السلام كان يقبل  
بعض نساءه فلا يتوضأ رواه البراءة في مسنده بإسناد حسن ولو خلق الشرع لك  
شعر باسمه لمحتار به أو قل لا ظفار بعد ما توضحه لا يجب عليه عادة الوضوء  
ولا إعادة غسل ما تحت الشعر والغفر لا يستعمل لأن الغسل والمسه في محله قد و قد تم  
طهارته حكمته للبدن كله من الحدث لا يختص بذلك المحل فلا يزيل حكمه بزيادة على هذا  
لركان في بعض أعضائه بثرة قد تنتشر جلدها فرفع الغسل أو المسح عليها لم تفسد أو  
تفسد بعض جلده أو غيرهما من الأعضاء بعد الوضوء والغسل لا تبطل طهارته ما  
تحت ذلك لما قلنا ومن يتيقن في الوضوء أي به وشك في الحدث وكذا عدم التيقن  
بغير المشاكلة للشك فلا وضوء عليه إلا صل في هذا أن اليقين لا يزيل بالشك وإن  
القرينة ترجح أحد طرفي الشك فعليه يمتنع مثل هذه المسائل فإذا اتيقن أنه متوضئ  
وشك هل انتقص وضوءه أم لا فهو على وضوء ومن شك في الوضوء وتيقن في الحدث  
يتيقن أنه أحدث وشك هل توضأ بعد ذلك أم لا فهو محدث فعليه الوضوء وشك  
في خلال الوضوء في غسل بعض أعضائه هل غسله أم لا فعدم غسله كما متيقناً فلا يزيل  
بالشك فعليه غسل ما شك فيه وإن شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت  
إلى الشك ولا يلزم غسل ما شك فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لأن التمام قرينة ترجح  
غسله ولكن من علم أنه تعد الوضوء وشك هل توضأ أم لا فهو على وضوء لا يفقده  
لأنه قرينة ترجح أحد طرفي الشك ومن علم أنه جنب لقضاء الحاجة وشك هل قضاه  
أم لا فعليه الوضوء لما قلنا ولا يفسد عليه ذلك ولو تيقن أنه لم يغسل غسل من أعضاء الوضوء

شأنه الشك مع  
التفصيل في حكمه

ونسئ ان اوعضوه هذا كوفي مجموع النوانل انه يغسل الرجل اليسر ومن رأى بلا بعد  
 الوضوء لا يعلم هل هو ماء او بول ان كان ولا ما عرض له اعدا الوضوء ان كان الشيطان  
 يريه كثيرا لا يلتفت اليه بالطهارة وشك في الحدث ويتبعني ان ينضم فرج و  
 وسرا يله بالماء اذا اقرضا قطعاً الوضوء الشيطان قال في الحاشية لكن هذا الحديث  
 تنفع اذا كان قريب العهد بالوضوء اما اذا بعد وجف الوضوء فلا تنفع الا ينفع  
 حال جشوا القطن والله **فصل في النجاسة الحقيقية** لما فرغ من بيان النجاسة  
 الحكمية وبيان تلهيرها اصلاً وخلقاً شرع في بيان النجاسة الحقيقية وقد لم الحكمية اكثر  
 وتوعها اذ هيتهما حيث لا يعف عن شئ منها النجاسة في الاصل صلباً بخمس نجس  
 بضم عينها وبكس حاء في الماخذ وتتمها في المصادغ فهي اسم مفرد ويطلق على الجسم النجس فهي  
 اسم عين وهي على ضربين اى على نوعين نجاسة غليظة اى شديدة في منع جواز الصلوة  
 ونجاسة خفيفة التاثير بالنسبة الى الغليظة اما النجاسة الغليظة المتقى بالتمثيل في بيان  
 النجاستين عن التعريف للاختلاف فيبين ابى حنيفة رحمه الله صاحب ميم مع سلامة من  
 النقص في كلا المذهبين فعلى قول ابى حنيفة رحمه الله الغليظة هي النجس الذي استقرضها  
 في كونه نجساً والحقيقة بخلافه ويرد على تعريفه سواد الحار حيث حصل التعارض في كونها  
 ولم يحكم بنجاسته وتلك قولهما الغليظة هو النجس الذي ثبت بالاجماع والحقيقة هي التي وقع  
 الاختلاف فيها ويرد على تعريفهما المذهب حيث اختلف فيه هو مذهبنا فان النجاسة الغليظة  
 كالعدرة وهي جميع الانسان والبول اى بول ما لا يؤكل لحمه غير الفرس اطلقه اعتماداً  
 على ما يذكر من ابدن مثال الحقيقة والدم السفوح والحمر ونحو ذلك في جميعه واسباب  
 البهائم ولحم الخنزير وما نواجر هذه الاشياء نجاستها معلومة في الدين بالضرورة  
 لا خلاف فيها الا شعر الخنزير لما ايم الاستقار به الخنزير ضرورة قال محمد رحمه الله لو قدم في  
 الماء لا يجسد وكن الحوم ما اى حيوان لا يؤكل لحمه ما ذا لم يكن اى ذلك الحيوان مذكراً  
 مذنباً بالتسمية حقيقة او حكماً والذابح مسلم او كنان فان تلك الحوم اذا ذبح النجس  
 بنجاسته غلظة اما اذا ذبح ذلك الحيوان الذي لا يؤكل لحمه بالتسمية حقيقة او حكماً كالنكاح

ان كان الشيطان  
 يريه كثيرا لا يلتفت  
 اليه



فإن  
الصلوة  
بالشدة  
لا يجزئ

وكان الذبح مسلماً أو كتباً وصل على أحد محلّه أو جلده قبل الدباغة فيجوز  
ما صلّى أما بعد الدباغة فلا خلاف فيه عندنا وهذا الذي ذكره هو اختيار صاحب الهداية  
وطائفة والصحیحان اللّحم لا يظهر بالذکوة قال في الاستبصار جلود السباع تطهر بالذکوة  
عندنا خلافاً للشافعي ثم قال فإن قيل الجلد يكون متصلاً باللحم واللحم نجس ولا يظهر  
بالذکوة فكيف يكون الجلد طاهراً قلنا من مثلاً نحن من يقول اللحم طاهر وإن لم يحل  
الأكل ومنهم من يقول نجس وهو الصحيح عندنا لما مر من الحرمة في مثله تدل على  
النجاسة ولكننا نقول بين الجلد اللحم جلدة رقيقة تنم ماسته اللحم جلدة فلا تنجس  
وذكر الناطقي رحمه الله إذا صلّى ومعه لحم السباع كالشغل نحوه أكثر من قدر اللحم  
لا يجوز صلوته وإن كان مذبوحاً وعن الفقيه أبي جعفر إذا صلّى ومعه لحم سباع  
الوحش فذبح لم لا يجوز صلوته ولو وقع في الماء فسلّم كذا قال في الكافي في اللحم  
نجس في الصحيح واعترض الشيخ كمال الدين على قولهم بين اللحم والجلد جلدة رقيقة  
الحرم فانه إذا كان كذلك فلا يظهر على الذکوة في إزالة الطوبى عن الجلد فتوقف طهارة  
عليه فيجب فينبغي أن يطهر جلدها وإن لم يذبح لكن الجواب بأن توقف طهارته على  
الذکوة أو الدبغ لقوله عليه السلام لا تتفقون الميتة بأهابا فانه يفيد تفادياً  
الانتقام على عدم كونها ميتة وإن كانت ميتة فعلى الدباغة لأن الأهاب اسم لما يدبغ  
من الجلود فالحاصل أن في طهارة جلدها لا يוכל بالذکوة اختلافاً ولا في طهارة  
وفي طهارة لحمه بها اختلاف والصحیح النجاسة لأن سورة نجس فقد علمنا النجاسة  
حتى صاحب الهداية بأنه منولد من لحم نجس وأيضا القاعدة أن الحرمة لا كرامة  
مع الصلابة في الغداء آية النجاسة فاللحم نجس حال الحيوة فكذلك بعد الذکوة والجلد طاهر  
حال الحيوة لعدم اتصاله باللحم فكذلك بعد الذکوة أما إذا الميزان فيجوز الانتقام قبل الدباغة  
كما في ما كثر اللحم بالحديث وهو دليل النجاسة وقوله المختار اشتناء من قوله فيجوز  
تحوز الصلوة مع لحم لا يוכל لحمه وجلده إذا لم يذبح بالسميّة إلا التحذير فانه إذا لم يذبح  
بالسميّة كما تقدم لا يظهر لحمه ولا جلده لأنه نجس العين لقوله تعالى فأرجس



تأتي بعظم ولا ووث قلت ما بال العظم والورثة قال هما من طعام الجن ونحوه في  
 التوراة لا تستنجوا بالورث ولا بالعظام فانه زادوا من الجن فانه يدل على  
 طهارة الأوراث لكونها طعام المؤمنين من الجن ولذا قال مالك رحمه بطهارتها  
 تحصل التعارض فينبغي ان تكون خفيفة عند قلنا لا نسلم المعارضة كما هنا انما تكون  
 مع التساو ولا تساوى لان ذلك والعلامة الجاسة بعبارة وهذا يدل على الطهارة  
 بشارته والاشارة لا تعارض العبارة على ان لنا ان لا نسلم ان فيها اشارة تدل  
 على طهارة وانما يكون كذلك لو كان طعامهم وهو ووث على حاله لا يجوز ان  
 يخلفه الله تعالى خلقا آخر ويجعله جبا خالصا ورحم طهارته نظرا من ذلك الحقيقة  
 كما لو ثبت منه جبا فانه طاهر قطعا وعندهما رح نجاسة الأوراث والا خشاء  
 سوى جهة القيل خفيفة لوقوع الاختلاف في نجاستها فعند مالك رحمه طاهر  
 وبهذا ثبت التحفيف عندهما على ما تقدم من اصلهما في تقرير الغليظة والتحفيف  
 وذكر في غنية الفقهاء وكذلك في غيرهها بول الحمار وخرق الدجاج والسبط وكذلك خرقة  
 والحبارى وما اشبه ذلك مما يستعمل في نتن وقسا ونجس نجاسة غليظة اجزاء  
 اما النجاسة الخفيفة فهي كبول ما يؤكل منه من الهمائم وهذا عندنا خفيفة بل هو رقيق  
 واما عند محمد رحمه فبول ما يؤكل منه طاهر كبدنث العربيين حيث امر عليه السلام بشربه  
 لهما قوله عليه السلام استنزه البول فان عامة عذاب القبر من غير الحكم فقال  
 على شرطهما ولا اعرف له علة والمحمرة مقدم على المبيضة خرما لا يؤكل من الطيبين والخرم  
 محض من العرف برجع الطير قلنا لا يذكر قوله من الطيبين كثير من النسخ كونه  
 جالا يؤكل نجاسة خفيفة انما هو في رواية الفقيه بن جعفر الهند في رح عن ابن خنيفة  
 رح ودوى عنهما ان نجاسة غليظة كن في المنظومة ودوى الكرخي ان نجاسة غليظة  
 عند محمد رحمه وعندهما هو طاهر وصحها شمس الامم الشريفي رحمه وبسوطي رحمه  
 الصغير لقائنه ان مخففة عندهما مغلظة عند محمد رحمه وصح صاحب الهداية  
 فقال وقد قيل الاختلاف في النجاسة وقد قيل في المقدار وهو الاصح هو قول التحفيف

اورد صاحب  
 التلخيص  
 على قول  
 ابا  
 حنيفة

صاحب  
 التلخيص  
 في الاختلاف

للضرورة ولا ضرورة لعدم المخالطة فلا تخفف لهما فيها حتى لا يهولوا للقاضي متعذرا  
فحققت الضرورة انتهى بقوله لعدم المخالطة قال في الكافي مخالطة الناس مع الصغور  
البازي والشاهين أكثر من مخالطتهم مع الحمام والعصفور ولو وقع في الأولى فسد  
وقيل لا وهو ظاهر الرواية قال في تاضيان لتعد رصون الأمان عند وجد روية طها الله لا  
فرق بين ما كول اللحم وغيره في الحرم فكما أن خرا لما كول طاهر فكذلك غيره هذا وما قال المصنف  
قال محمد كلاهما طاهر يعني بول ما كول اللحم وغيره ما لا يؤكل فسلم في بول ما يؤكل دون  
ما لا يؤكل على ما تقدم مناه وما بول الفرس في ظاهر المذهب هو نجس نجاسة غليظة لا دخوله  
تحت قوله عليه السلام استنزهوا البول مع عدم المعارض والمخالف وقد بحث محمد رحم  
في الله يعني بالبول أن بوله طاهر للضرورة وعموم البلوى لتعد الاحتراز قال الشيخ  
كالدين بن الهمام ولا يخفى صحة هذه الرواية وقول صاحب التجنيس بالسنوية اليه  
نزه كله لأن بوله نجس باتفاق الروايات وكذا الوصايا بالشرب فسد به يحمل على  
الروايات الظاهرة وعلى الله لا يعتاد البول ولا فقد حكمه في موضع آخر من التجنيس  
اختلاف المشائخ فيما إذا بال على الشرب قال الفقيه أبو جعفر تجنيس الأمان دون الشرب  
وقال الشيخ كمال الدين وهو حسن لعادة تمييز الأولى وأما خبر ما يؤكل لحمه من الطيور  
سوى الدجاجة والبط والأوز ونحوها فظاهر عندنا خلافا للشافعي رحمه ذلك كالأمان  
والعصفور ونحوهما وجه قول الشافعي رحمه أنه يستحيل الميتن وفساد لحم الدجاجة والبط  
ولنا أنا جمعنا على اقتناء الحمامات ونزكها في المساجد مع الأمر بتطهرها من ما يشبه  
قال تارة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المسجد في الدوران تتظف وتغليب  
رواه ابن حبان في صحيحه وأحمد وأبو داود عن سيرة أنه كتب إلى بنيته أما بعد فإن  
الجنة صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نضع المساجد دودنا ونظف صنعها ونظفها رواه  
أبو داود وسكت عليه قد لا ذلك على طهارتها خرونها وهي نجاسة لا تستن ونحوه  
في الماء لا يفسد لكونه طاهرا وكذا بئر الفارة إذا وقع في الدهن لا يفسد لأن قليله  
بحيث لا يظهر طعمه ولا ينجس فيه لعدم البلوى لقائل إن يمنع عموم البلوى في الدهن لأن

الغالب فيه التخمير والحفظ وفي فتاوى فاضل بن قول الطرقة والفارق نجس في ظاهر الروايات  
 يفسد الماء والثوب استهوى وإذا فسد الماء والثوب فإفساده لا يوجب له وجود الضرورة  
 فيها دونه بخلاف ما لو وقع لم يفسد في الحنطة فطخت حيث لا يتنجس ما لم يظهر أثره  
 في الدقيق إذا ضرورة هناك أشد حتى إن كثيراً ما يفرخ فيها والاحتراز عن معتد  
 بخلاف السور المذكور على ما لم يعم التلويح في الاختيار ولكن قول الفارة وخرقها يعطى  
 نجس ثم قال والاحتراز عن ممكن في الماء غير ممكن الطعام والنبات بعينيهما  
 وهذا موافق لما ذكره فان الدهن من سحابة الطعم اللام لان مجال الطعم على الحنطة ونحوها  
 والاحتياط اول البيضة اذا وقعت من الدجاجة في الماء في المرة لا يفسد وكذلك السحابة اذا  
 وقعت من امها رطبة في الماء لا يفسد كذلك كتبا الفتاوى وهذا لان الرطوبة التي  
 عليها ليست نجسة لكونها في محلها وكذلك الاثمة بكسر الهمزة وفتح الفاء وقد تكسر وهي ما  
 تكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند أبي حنيفة رحمه الله لا يفسد الماء ولا غيره  
 اذا اخرجت من شاة ميتة سواء كانت جامدة او مائعة وعندهما المأثقة نجسة  
 والجامدة متنجسة فقطهر بالفسل فتفسد الماء وغيره الا اذا غسلت بالجامدة او  
 خرجت من مذكاة فلا خلاف في طهارتها لهما ان محل النجس بالموت فتنجس ما فيه  
 الا ان نجاسة الجامدة بالجامدة وعسلها ممكن فقطهر بالفسل وله ان الموت ليس نجساً  
 لذاته بل النجس هو اللحم والرطوبة وهي محرمة عنها ولا يتنجس بنجاسة الوعاء لانها  
 في معدتها والخلاف في ابن المنيته على هذا اما الماء المستعمل فنجس بنجاسة غليظة عند  
 أبي حنيفة رحمه الله في رواية الحسن بن زياد عند لقوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء  
 الدائم ولا يغسل فيه من الجنابة فنهى عن الاغتسال في الماء الدائم كنهية عن ابن ابي  
 ولانه ما ازيلت به نجاسته حكيمية فيعتد بما ازيلت به الحقيقة بل لو اذ القليل من  
 الحقيقة يغفروا من الحكمة وعند أبي يوسف رحمه الله نجس بنجاسته خفيفة وهي رواية  
 عن أبي حنيفة رحمه الله ايضا للاختلاف في نجاسته وضرورة تعذر من النبات عن تعذر  
 حكمه وعند محمد رحمه الله رواية عن أبي حنيفة رحمه الله ايضا هو طاهر غير طاهر غير مطهر

فيه اخذ اكثر المشايخ وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لان الماء اذا استعمل في محل ناقص  
 احواله ان يعطى له حكم ذلك المحل واعضدا لمحدث طاهرة حتى لو لم يمس انسان ومثل ذلك  
 صلوة لكن لا يحل اداء الصلوة بدون محدث فالأستعمل يصيب يده الصفة فما اذا  
 اصاب الثوب جازت صلوة فيه ولو توضأ به لم يخرج صلوة ولا نه لما ادت بقرينة  
 تغيرت صفة كما لو ادت به زكوة يصيبه وسخا وحرم تناوله لغرضها شيء لا يخلو الفقير  
 ضررته كما حلت الميتة لها وكذا الماء لم يبق مطهر كذا في الكافي لكن هذا التشبيه غير ظاهر  
 لان مال الزكوة حرام على الغني والهاشمي قبل ان تؤدى الزكوة من كونه لا تكون مؤنة  
 الا عقيب الماء والماء ليس كذلك فانه لا يخرج عن المطهريته قبل ان يستعمل وما لا يدعى  
 مدم نجاسته الماء المستعمل ان لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه القوم عندهم حتى اطهرهم  
 الطهارة ولخرجهم عن قليل النجاسة وان خفت ذلك على طهارة فكونهم لم يرو عنهم  
 حفظه ولا خلاف في اسفار سيما في الاماكن العذبة المياه لم يرو عن احد منهم انه اخذ  
 الماء الذي سال من وضوء غيره او غسل في اناء فتوضأ به دليل ظاهر على انه غير مطهر  
 من تتبع اخبارهم حصل له بذلك علم ضررته ولا فرق في هذا بين ان يستعمله محدثا او  
 غير محدث بان توضأ على الوضوء وقال في فروع ان كاعين محدث فالأستعمل في استعماله  
 طاهر مطهر لان حكم البدن كان كذلك تجوز الصلوة به قلنا لما نوى القرينة بقاؤه  
 به طهارته على طهارة ونور على نور على ما جاءت به الآثار وان يكون طهارة حادثة  
 حكما الا بازالة النجاسة حكما وهي نجاسته الا تام فصارت الطهارة على الطهارة وعلى  
 الحديث سواء حكما فلا يبقى مطهرا الماء المستعمل هو كل ماء ازيل به حدث اصغروا  
 اكبرا واستعمل في البدن على القرينة هذا الماء المستعمل على قول ابو حنيفة مدم  
 وابي يوسف رح فانه عندهما يصير مستعملا باحد شيئين اما بازالة الحدث او  
 باستعماله في البدن على القرينة بينهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعا بان  
 في مثل ما اذا توضأ المحدث بالنية وينفرد الا وفي مثل ما اذا توضأ المحدث بالنية والثاني  
 في مثل ما اذا توضأ المتوضئ بالنية وعند محمد رح لا يصير الماء مستعملا بمجرد رفع الحدث

من الماء المستعمل  
 في خلافات

بل لا استعمال على وجه القرية في البدن سواء دفع الحدث أم لا لأن ثبوت حكم الاستعمال  
 إنما هو بسبب انتقال نجاسة آثام اليه على ما في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 الله صلى الله عليه وسلم قال إذا نزع ثيابك العبد المسلم والمؤمن فغسل وجهه خروجه من وجهه  
 كل خطيئة نظرا لهما يبعينه مع الماء ومع آخر قطرها فاذا غسل يديه خروجه من يديه  
 كل خطيئة بطشها يده مع الماء ومع آخر قطرها فاذا غسل بجليه خروجه من جليته  
 كل خطيئة مشتتها ومبلاة مع الماء ومع آخر قطرها حتى يخرج نقيما من الذنوب  
 مسلم وذلك لا يكون إلا بنيتة القرب اجماعا وقالا اسقاط النجس من ثوبه لا من  
 لما غسل الأعضاء وقد حل فيها ما يمنع الصلوة تحول ذلك المانع إلى الماء وحال نظير  
 تحول الآثام ثم إنما يصير مستعملا إذا زال عن البدن في الغسل أو العضو الذي يستعمل  
 فيه في الوضوء ضرورة الظهير والاستقرار في مكان ليس بشرط قال في الهبة العليم أنه  
 كما زایل العضو صار مستعملا لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال المفردة ولا  
 ضرورة لعدده انتهى كذا في المحيطان الاجتماع في مكان ليس بشرط هذا مذهب أصحابنا  
 قال وما ذكر في شرح الطحاوي كان الماء إنما يأخذ حكم الاستعمال إذا استقر في مكان فذلك  
 قول سفيان الثوري وأبراهيم الحنفي وبعض مشائخ نيل وهو اختيار الطحاوي وبه كان  
 يفتي ظهير الدين المرنيسي في ما ذهب أصحابنا من فساد ذكرنا وعن هذا قلنا من فسد  
 سمه راسفا خذ ما من لجية ومسيم به راسه لا يجوز انتهى في الفتاوى الظهيرية  
 اتفق علما شأن الماء الذي تأدت به القرية مادام متدورا في العضو لا يعطى له حكم  
 الاستعمال فإذا زایل العضو لم يصل إلى الأرض فلا إلى موضع يستقر فيه بل هو في  
 الهواء إذا نزل على عضو إنسان وجعل فيه لم يصير متوضعا انتهى يمكن في الكفاية وفي الخلاصة  
 والاختار ما ذكرناه لا يصير مستعملا ما لم يستقر في مكان ويمكن عن الحركة انتهى  
 وقوله إذا استعمل في البدن اخترنا إذا الاستعمال في غيره من الثوب بخبر نبية القرية  
 فإنه لا يصير مستعملا ويبدل فيه ما يغسل يديه قبل الطعام أو بعده بنيتة  
 أقامه السند حيث يصير مستعملا ويتفرع على ما ذكر امرأة اغتسلت الماء

القصد أو غسلت بدها من الوسخ أو العجين ذلك الماء مستعملاً هذا إذا لم يكن  
 على يدها بالافتقار لعدم وجود شيء من الأمرين والافعل قول محمد رحمه خاصته لعدم  
 الاستعمال على وجه القرينة وفي فتاواه قاضيه أن المحدث والجنب إذا دخل بيده  
 في الأناة للاغتراض ليس عليها نجاسة لا يفسد الماء يعني لا يتنجس ولا يصير مستعملاً و  
 كذلك لو دخل بيده في الجب إلى المرنق لا يخرج الكون ولا يصير مستعملاً وكذلك الجنب إذا دخل  
 رجلاه في البئر في طلب الماء ولا يصير مستعملاً لمكان الضرورة بخلاف ما لو دخل يداً ورجله  
 للتبرؤ منه يصير مستعملاً لعدم الضرورة ولو أخذ الجنب الماء بفم لا يبرئ منه ولا يصير  
 مستعملاً عند محمد رحمه وقال أبو يوسف رحمه لا يبقى طهونه قال قاضيه إن هو الصحيح لا ضرورة  
 مستعملاً بسقوط الفرض ولا ندخاله البراق فلا يكون طهونه إذا دخل الجنب أو  
 المحدث بيده في الأناة يريد الغسل أن أدخل الأصابع دون الكف لا يصير مستعملاً و  
 أن أدخل الكف يصير مستعملاً كذلك في الخلاصة وفيها الطاهر إذا اغتسل في الميمنية  
 القرينة أفسد وأن اغتسل لطلب دلو ليس على بدن نجاسة ولم يبد لك فيه جسد لا يصير  
 مستعملاً وإن أدخل للكف لم يدخل جسده لم يفسد عندهم جميعاً قوله وكذلك لو أدخل  
 جسده لا زالت الوسخ ينبغي أن لا يفسد لأن الفرض أنه طاهر لم ينو القرينة ولو غسل  
 المحدث غير أعضاء الوضوء فلا محم أنه لا يصير مستعملاً ويجوز الوضوء بذلك إذا غتسل  
 ثوباً أو أناة طاهر وإن أدخل الصبي بيده في الماء وعلم أن ليس به نجس يجوز الوضوء به و  
 أن شك في طهارتها يستحب أن لا يتوضأ به وإن توضأ جاز هذا إذا لم يتوضأ الصبي  
 فإن توضأ به فأوياً اختلف فيه المتأخرون واختار أنه يصير مستعملاً إذا كان عاقلاً  
 لا ندوى قربة معتبرة وأن انتقم من غالة الجنب الأناة لا يفسد الماء ما إن سال  
 فيه سيلاً فإنه يفسد وعلى هذا حوض الحمام وعلى قول محمد رحمه وهو المختار لا يفسد  
 ما لم يغلب عليه ما تقدم في فضل المياه فيكره ثمر الماء المستعمل ويجوز الانتقاء به وبالماء  
 العذب في تحويل الطين ويسقى الدواب وكل هاب دبه فقد طهره حديث ابن عباس المتقدم  
 في أوّل الفصل وفي الصحيحين عنه أيضاً قال تصدق على مولاة ليموتة شاة فماتت



فصرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اهلا اخنتم اهابها فاذ بقوم فانتقمتم به فقالوا  
 انها ميتة قال انما حرم اكلها واما ما رواه اصحاب السنان عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن  
 عبد الله بن عكيم عن علي بن السلام انه كتب الى جبهة قبل موته بشهرين ان لا تستفاد  
 من الميتة باهاب ولا عصب حسنه الترمذي عن احمد بشهرين وشهرين بن قليس  
 في قوة حديث ابن عباس حتى يعارضه ويشيخ مع ما في نسخة وسنده من الاضطراب  
 ففي سنده في رواية ابي داود من جهة خالد الخلاء عن الحكم بن عتيبة بالقوتانية عن  
 عبد الرحمن انه انطلق هو وانا س الى عبد الله بن عكيم قال قد خلوت في بيتي  
 فخرجت الى فاضل بن عبد الله بن عكيم اخبرهم الحديث فقهذ انه سمع من الداخين  
 وفيما قبله انه سمع من ابن عكيم وفي نسخة في رواية قبل موته بشهرين في اخره باربعين  
 يوما وفي اخره ثلثة ايام على انه قد اختلف في صحة ابن عكيم وعلى تقدير التسليم  
 فالاهاب اسم لما لم يدبغ وما رواه الطبراني في الاوسط من لفظه الذي كتبه  
 لكم في جلوه الميتة فلا تستفعدوا من الميتة بجلده ولا عصب في سنده نصا من مفضل  
 مضعف واذا طهر الاهاب باللباغ جازت صلوة معه ملبوسا او مفرشا  
 او محمولا الاجلدة الخنزير لئلا يفسد عينه والادى لكرامة وذكر في الشرح كن في التفسير  
 والمراد به شرح الاسيحي وفي بعضها وفي شرح الاسيحي في مخرجها بكل حيوان اذا  
 ذبح بالتسمية طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه سواء الخنزير سواء كان مأكلا  
 اللحم وغيره ما كول اللحم وقد تقدم الكلام في هذا مستوفى في اول الفصل جلد الادى  
 اذا وقع منه مقدار ظفر في الماء يفسد الماء لا نجس في الحاقاينة كل ما كان سورة  
 نجسا لا يطهر لحمه وجلده بالذكاة وقد قلنا انه مذهب بعض المشائخ وان الاصح  
 طهارة جلده دون لحمه وعن محمد بن حنبل جلد الكلب الذئب يطهر بالذبح وعصب  
 الميتة وعظمها وقرونها ونشيجها وشعرها وصفوها وظلها وما كان حارفا فحليها  
 وكلها لا تحل بالحياة منها طاهر اذا لم يكن عليها دسوة لما تقدم من حديث شاة  
 صولة ميمونة من قول علي بن السلام انما حرم اكلها واخرج الدارقطني عن عبد الله بن عبد الله

فقدت

الغالب لا يستفاد  
 والظاهر من نسخة  
 كذا في نسخة

بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها فاما الجلد الشعر والوصف  
 فلا بأس به وأعله بتضعيف عبد الجبار بن مسلم وهو ممنوع فنفذ كره ابن جابر في  
 الثقات فلا ينزل حديثه عن الحسن ثم أخرجه من حديث ابن بكير بهذا عن عبد الله  
 بن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قل لا أجد فيما أوحى إلي من  
 علي طاعم يطلع إلا كل شيء من الميتة حلال إلا ما أكل منها فاما الجلد والقرن والشر  
 والصوف والسن والعظم فكله حلال لا نأكله ولا نأكله بان أبا بكر هذين متروكاً وأخرج  
 أيضاً عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عبد الله بن عباس عن الميتة  
 إذا ذبح ولا بأس بصوفها وشعرها وقرنها إذا غسل وضغفه بان أبا يوسف بن أبي  
 السفر فقم السين المهلمة وسكون الفاء متروكاً وأخرج البيهقي عن بقية عن عبد  
 خالد عن قتادة عن أنس أنه عليه السلام كان يمتشط بمتشط من عاب قال رواه يتيقن  
 شيخنا المجهولين ضعيفة انتهى وقد أوردنا الواسطي مجهول ليسكن للدلالة ببلقة  
 القول إلا صمغ العاج هو الذي بل بل هو عظم الفيل على ما في الصحاح وغيره فقه علة  
 أحاديث لو كانت ضعيفة حسن المتن فكيف ومنها ما لا ينزل عن الحسن ولا الشافعي  
 من العيصين حديث شاة موكلة ميمونة فهي مؤيدة بقولهم أن ما لا تخله الحيوة يتخلص  
 بالموت وهذه الأشياء لا تخلها الحيوة لأنها لا تألم بالقطع إلا بطريق المجاورة والتمسك  
 لا يدل على الحيوة الحقيقية كغير البنات والمراد بأحياء العظام في النقص ردها إلى ما كانت  
 عليه غضة رطبة في بدن حي حساس وأحياء أصحابها وأما جلد الفيل فيطهر بالدباغة  
 كما نرا السباع وعظمها طاهر بمجرد ولا انتفاع به إلا عند محمد بن فانه يقول الفيل  
 نجس العين كالحنزير فلا يجوز الانتفاع منه بشيء ويرده حديث البيهقي المذكور أعلاه  
 وروى عن محمد بن حماد أنه صلى الله عليه وسلم في عنقه قلادة جليها سن أسدا وكلب أو ثعلب  
 جازت صلواتها لما تقدم من طهارة العظم والعصب كذا الرواية عن محمد بن أبي كره  
 انتفاعه نفى الفتاوى ذكرها مطلقاً والدليل يدل عليه في بعض النسخ بخلاف الأدي  
 والحنزير أما الحنزير فطاهر أما الأدي فإن كان سن نفسه يجوز صلواته معد

ان زاد على قدر الدرهم عند ابي يوسف ح وقال محمد بن لا يجوز اذا زاد على قدر الدرهم  
 وان كان سن عينه وزاد على الدرهم لا يجوز بل لا تغاير لكن هذا كله على القول بحد  
 على تقدير ان طرف عصب وفي نجاسة العصب بواثين قاله في الكفاية قال فيها  
 وعلى ظاهر المذهب وهو الصحيح لا خلاف في السن بين علمائنا انه طاهر والخلاف  
 بين ابي يوسف ومحمد بن علي الرواية التي جاءت ان عظم الانسان نجس انتهى وشمل  
 في الكافي قال فيه فان قيل ان عظم الانسان طاهر فان تصور الخلاف قلنا على  
 ظاهر المذهب وهو الصحيح لا يتصور الخلاف وهذا الخلاف على الرواية التي جاءت  
 ان عظم الانسان نجس وفي فتاوى قاضيه ان عظم الانسان اذا وقع في الماء  
 لا يفسده لا ندر طاهر بجميع اجزائه انتهى الا ان قوله بجميع اجزائه ينبغي ان يؤول  
 جلد الا دعي وعليه اذا وقع في الماء ان كان قد انظف بفسده وان كان يوشك بفسده  
 فيصان لم يجل على ان المراد بجميع اجزائه التي لا تحلها الحية وذكر الشيخ الامام الحسين  
 بكسر الهجاء واسكان السين المهملة بعد ما جاء موجدة مفتوحة فالف ونحو ما كتبه  
 ثم ياء النسبة منسوب الى اسباب كة قرية مرقوم لا يستحب  
 في شرح السجاء اي فروع اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوغ بورد الميتة  
 لا يجوز الصلوة به ما لم يغسل لا ندر طاهر بالدباغة ونجس بورد الميتة فيطهر بالفضل  
 فلا تاكسائر الا شيئا المتنجسة وان علم انه مدبوغ بشي طاهر جازت الصلوة وان  
 لم يغسل وان شك انه مدبوغ بشي طاهر ونجس فلا فضل ان يغسل لكن لا  
 الشك باليقين ولولم يغسل جاز بناء على ان الاصل الطهارة والدباغة بها بمنزلة  
 النتن والفساد على الجلاء على ضربين حقيقة وحكيمة والحقيقة ان يدب بشي  
 طاهر من الادوية المعدة للدايم كالنقص والسفة والشب والملم والقرط ونحوها  
 واما الحكمة فان يخرج الجلاء عن حكم الفساد ويؤهل النتن عنه من غير استعمال شي  
 من الادوية بل امان يخرج عن حكم الفساد بالتقريب اي بالقاء الترابية والقائه  
 في التراب فيمتص مطبوأه بالتشميس اي بالقائه في الشمس اربا لقائه في البحر

الشك في الدابة  
 والحيوان  
 والجماد  
 والنبات  
 والارض  
 والسموات  
 والارض

فيزيلان رطوبة فهذه الدبغة معتبرة أيضا عندنا خلافا للشافعي رحمه الله المقصود  
 من الدبغة إزالة الرطوبات ومنع الفساد وقد حصل بالشمس والريح والتزاي  
 فيظهر ولكن لو أصاب بعد الدبغة الحكمة ماء دفن الجيفة روح في عود نجسا  
 روايتان ففي رواية يعود نجسا لعود الرطوبة وفي رواية لا يعود نجسا وهو الأقرب لأن  
 هذه الرطوبة ليست تلك التي كانت بقية الفضلة لأن تلك لا تلتصق و  
 صارت هواء ذهبت مع بل رطوبة تجردت من ماء طاهر وسرت في اجزاء حكم  
 بطهارتها وملا قارة الطاهر بالطاهر لا يجب تنجسه كذا حكم الثوب اذا أصابه  
 منه فرك ثم أصابه الماء في رواية لا قال قاضيان الصحيح انه  
 يعود نجسا انتهى ذلك لأن اجزاء النجاسة باقية فيه وإنما حكم بطهارته تبايسا  
 بالتص على خلاف القياس فاذا أصابه الماء زال مورد النض وهو حال اليعس  
 بخلاف الحلة الارض والبير فان الحكم بطهارتها سلق وموافق القياس لزوال اثر  
 النجاسة ولكن الارض اذا أصابها نجس وجفت وحكم بطهارتها ثم أصابها الماء  
 في رواية تعود نجسة وفي رواية لا والخيار الثاني لما قلنا ولأن قال قاضيان الصحيح انه  
 لا يعود نجسة كذا البير اذا تجست فغارت ثم مائما وبها في رواية تعود نجسة و  
 في رواية لا وذكر في فتاوى قاضيان ان لا تظهر في البيران تعود نجسة لمن كود  
 فيها في فصل البير الصحيح انه ص هو يكون ذلك بمنزلة النزع وذكر في المحيط لا ظهر  
 ان لا يعود نجسا لأن الزايل لا يعود بلا سبب جديد والماء لا يكون غير معلوم انه عين  
 الاول الغالب غيره فلا يكون نجسا فصل في البير ذكره الادوني ملازمة وهي  
 ذكر المسئلة المتقدمة تعليقه مسألة من جلاء بيان النجاسة الحقيقية واذا وقع  
 في البير نجاسة نزع اي البير والماء ماؤها فان النزع الماء لكن قد سئل اسئلة  
 البير مثل جرم المهر كان نزع ما فيها من الماء هلها لهما لعلم مسائل الابداد  
 منية على اتباع الاثا اذا القياس فيها انما ما قاله المشركين من القلم بكلمة لا تظن  
 نزع ما فيها يبقى الطين والحجارة نجسا فيشفي الماء الجريدا ما نقل عن محمد

انه قال اجتمع رأي ورأي ابي يوسف ان ماء البير في حكم الماء الجاري لانه ينعم من  
اسفله ويخرج من اعلاه فهو كحوض الحمام يصب من جانب ويخرج من جانب  
فلا يتنجس ثم قلنا وما علينا الوارنا ينزح بعض الداء ولا نخالف السلف فقد قال  
والشافعي واحمد رحمهما لا يتنجس بناء على ما تقدم ان عندنا لا يتنجس القليل ما لم يتغير  
لونه او طعمه او ريحه وعند الشافعي واحمد رحمهما لا يتنجس القلتان ما لم يتغيرا <sup>ان قوله</sup> اذا وقع في البير فاستحل منه على ما روينا عن ابن عباس وابن الزبير من الامر ينزح بغير  
نرم حين وقع فيها الزنجي على ما ياتي قريبان شاء الله تعالى وان وقعت فيها فارة او  
او عصفورة او ما هو نحوها في المقدار ينزح منها عشرون دلو الى ثلثين لما روينا عن  
السنن انه قال في فارة ماتت في البير فاخرجت من ساعتها ينزح منها عشرون دلو  
والعصفورة ونحوها ملحقة بها لانه لا قياسا فلا تقص لما ذكرنا ان لا فضل للفقير  
في التقدير ان تم العشرون بطريق الايجاب لو روي الاثر بها والرائد الى الثلثين بطريق  
الاستصحاب لاحتمال نيابة الدلو المذكور في لا تزكع ما قد روي عن الواسطاني المعتبر  
وهو ما يسم صاعا من الحب المعتدل وان ماتت فيها حمامة او دجاجة او سوسر  
وما فارها في الجنة نزح منها اربعون دلو او خمسون هكذا في الجامع الصغير في  
الهديات وهو الاظهر يعني من قولنا لقد روي الى ستين لما روينا عن ابي سعيد الخدري  
انه قال في الدجاجة اذا ماتت في البير ينزح منها اربعون دلو وهذا لبيان الايجاب  
والخمسون هو بطريق الاستصحاب انتهى قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ما ذكره عن  
السنن في الحديث ذكره مشائخنا غير ان قصصنا نظرا اخفا عننا قال وقال الشيخ علاؤ  
الدين ان الطحاوي رواها فيمكن كونها رواها في غير شرح الآثار واما الخرم في شرح الآثار  
بسنده عن علي قال في بير وقعت فيه فارة فانت ينزح ماؤها وبسنده اليه ايضا اذا  
سقطت الفارة او الدابة في البير فانزحها حتى يغلي الماء وبسنده الى ابراهيم النخعي  
في البير يقع فيها الجرود السنور فيموت قال قتاد بن ربعين دلو وبسنده فارة وقعت في  
بير ينزح منها ثلث اربعين دلو وبسنده عن حماد بن سليمان قال في دجاجة وقعت في البير

وكانت الدجاجة  
في البير  
فانزحها  
حتى يغلي  
الماء



اولئك ويجعله اهل الحرمين على ان الاخبار المتقدمة بروايتها الشاميون والعراقيون  
دون الحجازيين اكثر من ان تحصى وهو غير جاهل بها لكن المنعصب ههنا وذهول  
وذلك لان الصحابة انتشرت في البلاد خصوصا العراق قال العجل في تاريخه قل الكوفة  
خمسائة من الصحابة ونزل فوق سائمة وكذا ينزح جميع الماء اذا استخرج الكلب  
الخنزير حيا وان لم اى لولم يصيب فيه الماء اما الخنزير فظاهر للحجاسة اما الكلب  
ففرقه عن سائر ما يكون سورته نجسا مبيى على كونه ايضا نجس العين قالوا ايضا في  
تعليل هذه المسئلة المذكورة اما الخنزير فلان عينه نجس والكلب كذلك بل عليه  
في ثمانية جملة من المسائل فانه قال الكلب اذا خرج من الماء وانتفض فاصاب  
لثوب انسان افسده وكذلك قالوا واشتبه في طين او دغرة يتجسس الطين والردغة  
ولما مشى على ثلج فوضع انسان رجلاه على ذلك الموضع ان كان رطبا بحيث لو  
وضع عليه لثوب سبيل يصيد الثوب نجسا فاصيب به يكون نجسا ونحوها من المسائل و  
اختلفت روايات المبسوط ففي باب الحدث الا متقاء مباح في حال الاشتراك  
كان نفسه نجسا لما ابيح الا متقاء به ثم ذكر في أوّل الوضوء والصحيح من المذهب عندنا  
ان عين الكلب نجس وذكر في كتاب الصيد من في تعليل بيع الكلب بهما تبين ان  
نجس العين وفي مبسوط شيخ الاسلام ولما جلد الكلب فعن اصحابنا في رواية  
في رواية يطهر بالذباغ وفي رواية لا يطهر وهو الظاهر من المذهب وفي المحط الكلب  
اذا وقع في الماء فخرج حيا ان اصاب في الماء يجب نوح جميع الماء وان لم يصيب  
فيه الماء فعلى قولنا يجب نوح جميع الماء وعن ابن حنيفة رحم لا بأس بذكره وهذا  
اشارة الى ان عين الكلب ليس نجس وقال في الهدية والكلب ليس نجس العين الا  
يرى انه يتفع به حرامته اصطفاا بخلاف الخنزير وفي القنية اختلف في نجاسة  
الكلب والذي صح عندنا من الروايات في النزاهة لا ما الى انه نجس العين عندنا  
وعند ابن حنيفة رحم ليس نجس العين ان تقوى وهو موافق لما في المحيط هذا ما في الرواية  
والذي يقتضيه الداراية عدم نجاسته عينه لما قال صاحب الهدية انه يردم الدليل على

بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم

نجاسة العين والآصل عدمها والدليل الدال على نجاسة سورة لا يقتضي نجاسة عينه  
والله اعلم بكل حيوان سوى الخنزير والكلب على ما ذكرنا واذ اخرج جيا من البئر بعد  
الوقوع والحال انه قد اصاب الماء فيه فانه ينظر ان كان سورة طاهر ولم يعلم ان عليه  
نجاسة فلا يتنجس الماء لكن لا يتوضأ منه احتياطا لاحتمال انه كان عليه نجاسة وان  
ما الوقوع ومع هذا ان نومه جاز لان الاصل عند ذلك الاسكان غالبا  
كما قالوا في الفارة اذا هربت من الورقة سقطت في البئر نجستها الغلظة المبول  
منها عند الخروج من الورقة وان كان سورة نجسا ينزح كله للنجاسة لسوره وبهم من  
قيد اصابة الماء انه اذا لم يصب فيه لا يتنجس وان كان سورة نجسا وسرهم فرق  
بين الخنزير والكلب وبين سائر السباع في ذلك والاشجار لا يتنجس على كل حال و  
صرح به قاضيان فقالا ووقع فيه كلبا رخنير وما ادمت اصاب فيه لما  
اولم يصب اما الخنزير فلا ن عينه نجس والكلب كذلك اولا ن ماؤه في النجاسة  
وسائر السباع بمنزلة الكلب تنهي ايضا خارجها نجسة ولا يزول نجاستها بغيرها  
لان سورة نجس باحتمال كونه دخل في ماء قبل ذلك بحيث انفصل عن غيره في غاية  
الندرة فلا يعتد بخلاف ما سورة مكروهه كالهرة فان نجاسته محترقة تزدل بغيره  
فلم يعلم وان كان سورة مكروهها يستحب ان يزوم منها عشرة الاء ونحوها هكذا في الخلاصة  
ذكر انه يستحب كانه اما كان يجب بموتها المقتضى للنجاسة عشرة زوايا يقتضى  
الكراهية فيشك في المقدار فيجعل عشرة ونحوها وفي الحكم فيجعل مستحبا فان النجاسة  
بعض الوجوب كما ان الكراهية بعض الحرمة التي هي حجب النجاسة وانما فعل ذلك  
احتياطا لموازان يكون القياس هذا الذي قلنا والا فلا مدخل القياس في نصب المقادير  
ولا في اثبات الاحكام من الذنب وغيره من غير تقدم اصل قياس شيء فليتا مل  
ان كان سورة مشكوكا ينزح كله ايضا كما انزح كله فيما سورة نجس لا شذاك المشكوك  
والنجس في عدم الطهورة وان اختلفا من حيث الطهارة فاذا لم ينزح ربما يتطهر احد  
واصابة في غيره فينزح كله كما روينا عن ابي يوسف رضى في الفتاوى



ولم يذكر عن غيره خلافة وان استقم الحيوان الواقع او تفسخ نيزته جميع ما فيها من الماء  
سواء صغره لك الحيوان او كبر بعد ان يكون مما يفسد الماء وكذا الوقوع فيها ذنب فارة  
او نحوه لا ينتشر النجاسة في جميع الماء وعليه يحمل ما روي عن علي رضي الله عنهما من الامر بتر الماء  
كله على ما قدمناه من رواية الطحاوي وان وجد فيها فارة ميتة والحال انهم لا يدرون  
انها متي وقعت ولم ينتقم عاد واصلوة يوم وليلة اذا كانا توضع منها منديلين وليلة  
فما زاد والا فالله صلوه بوضعهم منها منديلين وليلة وغسلوا كل شيء صابا وماؤها  
في الزمان المذكور وان كانت استنحت واستنحت عاد واصلوة ثلثة ايام ولياليها او  
ما ادور بوضوءهم منها فينبا وغسلوا ما اصابه ماؤها فيها وهذا كله عندنا في حنيفة  
صح وقال ليس عليهم عادة شئ مما صلوه بالوضوء منها ولا غسل شئ مما اصابه ماءها  
حتى يحققوا متى وقعت حملا على انها وقعت تلك الساعة فماتت او كانت ميتة  
فرقت بريحها وغيره وذلك لان الحوادث تنضاف الى اقرب البقعات عند الامكان  
واليقين لا يزول بالشك والطهارة كانت متيقنة وقم الشك في ذلكها قبل الاصل  
وصار كمن راي في ثوب نجاسة لا يرى متى صابته ولا في حنيفة ح ان الاحكام تنضاف  
الى اسبابها الظاهرة والوقوع هو السبب الظاهر للموت وغيره موهوم والموهوم كغيره  
في مقابلة الظاهر في حال الموت على السبب الظاهر كمن جرح انسانا واستمر في اثر شق  
مات يضاف موته الى الجرح وان احتمل كونه بغيره غير ان الموت لا يكون عن غير الوقوع  
من غير تراخ فلا بد من التقدير بعدة فقد رت عند عدم الانتفاخ بيوم وليلة فان ما  
دون ذلك ساعات لا يمكن التقدير بها التفادتها وعند الانتفاخ ثلثة ايام لا بد  
دليل تقادم العهد اما ما استوضحنا به من مسئلة التوب فقال المعاصي على الحلال ايضا  
فعنده ان كانت النجاسة يابسة بعيدا صلبا بعد ثلثة ايام ولياليها وان كانت  
رطبة فمنذ يوم وليلة فلا يصح الاستيضاح ولو سلم انها تقاومة فالفرق ظاهر في التوب  
بما روي من كل ساعة فلو كان فيه نجاسة فيما مضى لو انها والبير غاشب عن بصره ولو وضع  
موضع احتياط لكن هذا انما يتاقي في الرطوبة اما اليابس فيمتنع ان يجرى وقتها

عندهم فكانا عندهما اذ لا يتبين ان يقال يحتمل انها اصابت تلك الساعة بعد يسيرها الا  
 ان يكون الزمان عمدا لم يسير بها بعد الاصابة واذا وقعت بعرة او بعرتان في الميزان  
 بعد ابل او الغنم لم يتنجس البير استحسانا والقياس ان يتنجس لوقوع النجاسة في الماء  
 القليل وجه الاستحسان ان ابارا لفترات ليس لها رؤس حاضرة وتبع المواشي حولها  
 فتلقى الريح بعض ذلك فيجعل القليل عفوا للضرورة والضرورة في الكثير كذا في الهداية  
 وفيما عايشة الى ان حكم ابارا لم صار خلافة ذلك قال شيخ الاسلام في المبسوط فاما  
 اذا كانت في الامصار فاختلف شأنها فيه قال بعضهم يتنجس اذا وقع فيها بقدر بعرتان  
 لانها لا تخلو عن حائل وقال بعضهم لا لان البعرة شيء صلب على ظاهره وطوبى الامعاء  
 فلا تنفذ خلافة النجاسة وقال الامام الترمذي انه لا يصح التسوية بين ابارا والفترات والبير  
 وان وقعت اى البعرة والبعرتان في اللبن وقت الحلب فاخرجت حين وقعت  
 ولم يبق لها لون لم يتنجس اللبن ايضا اى كمال يتنجس البير للضرورة اذا ساعدته ان يمتزج  
 وقت الحلب والضرورة مقيده بان يرمى من ساعته ولم يتولد له لون ذكره شيخ الاسلام  
 في المبسوط وان وقع غير وقت الحلب فهو بمنزلة وقوعه في سائر الاواني قبل يعفى فيه  
 البعرة والبعرتان كالبيرو ولا يصح انه يتنجس لعدم الضرورة وان كان الاحتياط اذور وكمن  
 ابو حنيفة لم يمس البعرة اذا كانت يا يستلم تفسد الماء اى ما لا يبيد الماء يستكثره الناس لموم  
 البلوى ففي هذه الرواية اشارة الى ان حكم الرطبة ليس كذلك وبما ان حلا شير وهو  
 ما يستكثره الناظر قال في الكافي هو الصبيرونى قنارى قاصينحان الفا حشر وايتكثره  
 الناس والبسيرو ما يستقله وقيل ان كان لا يسلم كل واحد بعرة او بعرتين فهو حشر  
 عن محمد رحمه ان اخذ بدم الماء فهو كشيء انتهى قال في الهداية وهو ما يستكثره الناظر  
 المرمى عن ابى حنيفة وعيل الاعتماد انتهى في الرطبة والمنكسرة اليابسة اختلاف بين  
 المشايخ بعضهم افنى فيهما بالتنجس لشيوع النجاسة في الماء للرطوبة وللخواصة والمنكسرة  
 بخلاف الصميم اليابس وبعضهم سوى بين الرطبة اليابس والمنكسر والصحيح وشاره  
 في الهداية وقى الكافي وقال لا فرق بين الرطبة اليابس والصميم والمنكسر والوثى والخطى

والبعيران الضربة تشتمل الكل انتهى ولا بدت بمنزلة المنسحق لانهما اودخاقتها وكذا  
الاختفاء والكثرة شامخة على ان لا تطلق التسمية في كل موضع بل يقتصر فيه الضربة المنة  
والبلعوان كان فيه ضربة بعيدة لا احتراز عنه وتوقع الحرج في الحكم بالنجاسة كآبار  
الفلوات البئر المحفوظة لكثرة الطارق والاستعمال لا يحكم بالنجاسة للضربة لان  
الاحتراز غير معتد كما بالفلوات لا ماكن المحفوظة القليلة الطارق والاستعمال  
فهو على الاكراه لا ينعقد فيه القليل وهذا المشي يقتضي ان يقتصر على كل الجميع فيندرجون  
بالضربة في نظرهما فيه والردث اذا كان صلبا فهو بمنزلة البقرة في الحكم وتقدم  
انه لا فرق ان وقع خر الحمام والمصفوف في البيوت فيسبى ماء هال ان ظاهر وهذا  
مذهبنا خلافا للشافعي كما تقدم وان وقع خر الدجاج فيسبى ماء هال ان يمسس فيسبى فيه  
ضربة لا مكان الاحتراز وكذا البط والاوز اهله بخلاف البير الطيار فان فيه  
ضربة لا نه ينزق من الهول وكذا اخر الحفاش ببوله لا يفسد الضربة وكذا اذ وقع  
ما لا يؤكل لحمه في الطيور فانه طاهر عندها في بداية خلافا لمحمد بن وهبنا فنص قولنا  
فيما تقدم وقال محمد بن كلاهما طاهر حتى بول ما يؤكل لحمه ما لا يؤكل من الطير لكن الزئبق  
هذا هو الصحيح وقال بعضهم روى عن ابن جنيته عن ابى يوسف رحمه ان درق سباع  
الطير نجس بالنجاسة مخفف لا يفسد الثوب لا اذا انحس ونفس الماء وان قل كسائر  
النجاسات الخفيفة فان حكمها نجاسة الغليظة في الثياب ون الماء ولا يفسد الماء  
الكثير ما لم يغيره كسائر النجاسات ونفس الاواني وان قل لا مكان صونها عند  
لا يفسد ماء البير لتعد صونها عند ان بالت شاة او بقر او غيرها ما يربى كل يوم في  
البير يتنجس لان خفة النجاسة لا تطهر في الماء كما تقدم ويمكن صون البير من البول مثل  
هذه الحيوانات بخلاف الطيور لربما نجسها من الهواء الا عند محمد بن فانها  
لا تنجس عند ان بول ما يؤكل لحم طاهر عنده على ما روي ان قطره من خر في البير روي  
قطره واحدة يذخر ماء البير كله لان ماء البير وحكم القليل لو كان كثيرا لم يكن عذرا  
وتقدم ان القليل ينجس من بول النجاسة وان لم يظهر شرها في الذي خفيته حيث

نزع من البيرد لو انصب على راسه ثم استقى دلو آخر فمطر من جسده في البيرد  
 لا يتنجس البيروى على تقدير نجاسته لما المستعمل فيها للضرورة لان الخبز عن مثله  
 متعذر او متعسر ان وقع جنب او حدث في البيرد او دخل فيها الطلب الدلو ينجس لم  
 ينو الغسل والوضوء قال ابو حنيفة دم في دواة الرجل جنب والماء نجس قالوا لا يزال  
 ملاقة الماء صار مستعملا بالمستعمل نجس فلا قبيحة الاغصاء وهو نجس لم ينزل عنها  
 الحدث بقى على جنبته قال في رواية اخرى يخرج من الجنابة اذا تمضمض واستنشق  
 ثم لم يخرج من نجاسته الماء المستعمل فعلى هذه الرواية الثانية يجوز له ان يقرأ القرآن ويخرج  
 عن الجنابة قال في الهذلية وعندان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال مثل  
 الانفصال للضرورة وهو وفق الروايات انتهى وهو لا صح وقال ابو يوسف دم الرجل  
 جنب والماء طاهر وهو منى على ان ابا يوسف يشترط الصب ما يقوم مقامه في طهارته  
 العضو فما لم يوجد الصب او ما يقوم مقامه من الجريان لا يجوز الوضوء ولا الغسل عنده  
 فلم يخرج من الجنابة بدخوله في الماء الكلد فلم يصير الماء مستعملا لعدم ازالته الحدث وعدم  
 القرينة وفي الخلاصة ان الرواية عن ابي حنيفة دم كقول ابي يوسف دم ايضا ولم يذكره  
 في غير الخلاصة وهو مشكل على اصالة لا نه لا يشترط الصب وقال محمد دم كذا طاهر  
 الرجل لم يخرج من الحدث اذ الصب لا يتلبس بشرط في ذلك والماء لا نه لا يصير مستعملا  
 عنده الا باقائه القرينة وهي بالنيق والفرص ان لا يثبته هذا كله اذ لم يكن على بدنه او ثوبه  
 عند الوقوع والدخول نجاسة حقيقية وان كانت على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية وكان  
 سقييا لم يخرج دون ماء يتنجس الماء بالاجماع لما تقدم ولو وقعت الحائض ان كان  
 انقطاع الحيف فهو كالجنب ان كان قبله فكالطاهر تقدم حكمه في نجاسة الماء المستعمل  
 ولو وقعت في البيرد اكثر من فارة واحدة فقد دوى عن ابي يوسف دم انتقال الى اربع  
 ينزع عشرون دلو او ثلثون تحكم الاربع حكم الواحدة فان كانت الفارات الواضحة  
 ينزع اربعون دلو او خمسون الى تسع حكم الواحد على الاربع الى التسع حكم الواحد فان كان  
 الفارات عشر ينزع ماء البيرد كله بمعولة الشاة بعين محمد الفار فان اذ كانا كميته

الدجاجة ينزح اربعون وفي الصردين ينزح كل الماء كن في القنجيس وهذا القيس من  
 قول ابي يوسف ح فانهم مجمعون على ان الاربعين في الدجاجة وما قاربها ق  
 الظاهر ان ابا يوسف ح انما اعتبر ذلك ايضا واده الصغار التي تكون الخمس منها  
 قد رالدجاجة ونحوها فلا خلاف ح في الحقيقة وان كان كانت البير معين  
 لا يمكن نزحها الا بعشر ح عظيم اخر جوا مقدرا ما كان فيها من الماء وقت ابتداء  
 النزح ثم ان الماشح اختلفوا كيف يقدر ما كان فيها اذ ذلك قال بعضهم يحضر  
 حفية مثل عرق الماء وطوله وعرضه وتخصص فينزح الماخنة تملأ الحفيرة و  
 قال بعضهم يرسل فيها قصبة ويجعل المبلغ الماء علا متد ثم ينزح منها عشرة دلاء ثم  
 يعاد القصبة فينظر كم نقص فينزح لكل قد منها عشرة دلاء وهذا القول ان  
 مريان عن ابي يوسف ح وعن ابي حنيفة ح ينزح ح يغلب الماء وقال بعضهم  
 وهو قوي عن حنيفة ح ايضا يحكم ذراعك من اهل البصادة بالماء فينزح منها  
 بحكمها فان قالوا ان ما فيها من ذلك الوقت الف لو مثلا نزح ذلك قال صاحب  
 الهداية وهذا الحى لاخذ بقول العدلين اشبه بالحقة قال في الكافي انه الاصح اذ  
 الرجوع الى اهل البصيدة اصل في كثير من الصور كما في الحكمين والشاهدين و  
 تقويم المتلف قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكوان كستم لا تعلمون وتولنا يعقبا كان  
 فيها وقت ابتداء النزح ذكره في الكافي ايضا وفي فتاوى قاضيهان بيري نجس ماؤها  
 فاراد ما نزح الماء بعد زمان اختلفوا فيه منهم من قال يقبل الماء عند وقوع  
 النجاسة حتى لو نزحوا ذلك القدر بقي مقدار ذرع او ذراعين يصير الماء طاهرا  
 وطهورا وثمره ذلك تظهير الرجل اذا اخذ في الانزح فغيب نجاء من الغد فوجد  
 الماء اكثر مما ترك فممنهم من قال ينزح كل الماء ومنهم من قال ينزح مقدار الماء  
 الذي بقي عند الترك وهذا الصحيح انتهى وهذه الثمرة انما هي بناء على ان المعتبر  
 مقدار الماء وقت ابتداء النزح او لا على ان المعتبر مقداره وقت وقوع النجاسة  
 او لا ثم قد علم منها ان الصحيح ما قاله في الكافي ان المعتبر وقت ابتداء النزح وهو

عن محمد بن حنفية قال يفرغ منها ما تادى الى ثلثها تدلوا انما اجاب ملك بناء على كثرة  
الماء في ابار بغداد كذا في البسوط والرمع عن ابن حنيفة دم اندا انهم جنهم ما تادى دلوهم كيف  
وهو بناء على ابار الكوفة بقلية الماء فيه ما كذا في الكفاية في قوله هذا لا ينبغي القوم يابون  
ويخوها مطلقا بل ينظر الغالب بار البلد وهو لا يفرغ الناس والاول وهو اعتبار  
مقدار الماء في كل يدور عليه احوط واذا نزع فترفع الفارة عشرون دلو او ثلثون طلحد  
الدلو او لوشاء بالكسر والماء هو الحبل ركن انظره البكرة وزايجها ويدل المستقى بتعسا  
لطهارة البير ركن في كل موضع نزع مقدار ما وجب بدوى ذلك عن ابن يرسف رح  
وقى وجوب نزع الكل اذا وصل الى حلا لا يلا نصف الدلو كان نزع الكل يحكم بطهارة  
البير وتوابعها ذكره البزارى وقد تقدنا عن فتاوى فاضلهم انه اذا لقي مقداره  
ذراع او ذراعين يصير الماء طاهرا وطهورا وهو اوسع هذا احوط وذكر البزارى  
ايضا انهم لو نزعوا دلو من غير قن فان كان يخرج منها اكثر من نصفه فهو بمنزلة المصحف  
وموت ما ليس له دم سائل لا يجس الماء ولا غيره اذا وقع فيه فوات او شتم ورفع  
فيه وذلك كاللقى اى البعض والنبات الزايد يجمع انواعها والعقار والمخاض فاش  
والعلق وما شابه ذلك من القراش وصغار الحشرات فقال الشافعى نجسه فان التحريم  
لا بطريق الكرامة آية النجاسة قلنا صلى الله عليه وسلم لسان ياسلان كل طعام و  
شراب نعت فيه دابة ليس له ادم فوات فيه فهو حلال اكله وشربه وروى  
رواه الدار طي لكن قال لا يرفعه الا بنية عن سعيد بن ابي سعد الزبيري وضعيف  
انتهى ما علم ابن عبد الله ايضا يجهل له سعيد بن قيس فان بنية هذا هو ابن الوليد روى  
عنه الاثمة كالحامدين وابن المبارك وعبيد بن هارون وابن عينة والاذاعي وعكيم  
واسحاق بن راهويه وعقبة بن ماهر بن شعبة وحاتم بن محمد بن ابي الجاهل  
الخادى واما سعيد بن ابي سعد فذكره الخطيب قال اسم بنيه عبد الجبار وكان لقته  
فانفتحت الجملاء ولم يقل الحديث عن روضة الحسن والحسين لا تستلزم النجاسة  
كما للزباب وكذا امرت ما يعرض في الماء اذا مات في الماء او وقع ميتا فيه لا يجس ذلك

عن محمد بن حنفية  
عن ابن حنيفة  
عن ابن حنيفة

كالسمك والضفدع الجري السرطان والحيتان الميتة من غير الماء من  
 الأطعمة ولا شربة فغير تفصيل اما السمك فانه لا ينجس باختلاف النص وهو قوله  
 صلى الله عليه وسلم احلت لنا ميتتان ودمان الحديث فانه يقتضي طهارته السكينة  
 الميتة - وموقع انطا هر لا يؤثر في الطهارة ولما الضفدع اذا مات في العصير ونحوه  
 مما عدا الماء فقد اختلف المتأخرين في كونه يفسد او لا قال المصنف واکثرهم  
 على انه يتنجس قال في الهداية لا نعلم المعدن قال في الكافي انه قليل بالعدم وهو  
 غير صحيح وقا ويدل ان الموجب للنجس هو الدم موجودا واللون لون الدم قال الح  
 واختتموا بالمانع وهو المعدن معقود وانما يفسد الماء لان المانع موجودا فعمل الموجب  
 انتهى ثم قال في الهداية في الكافي قليل لا يفسد وهو الاصح اي لا يفسد ماء السمك  
 مما يعيش في الماء غير الماء فما اذا مات ففسد الاصح لا يفسد فيه لان المعدن لا يعيش  
 في الماء والله يظن انه دم فيه ليس يدم حقيقة لانه اذا شمس بيض والدم الحقيقي  
 اذا شمس سيود وقال في الهداية والله نفع الجري والبوك سواء قتل البركة يفسد  
 لو جود الدم وعدم المعدن قال فيها وما يعيش في الماء ما يكون قتل الماء وشواه في الماء  
 وما في المعاش ودمان المعدن يفسد يعني كطيور الماء نفى الجامع الصغير للقاضي  
 الامام طيب الماء اذا مات في الماء يفسد في الصحيح من الرواية عن ابن حنيفة رحمه الله  
 وغيره الماء يفسد بانقار الديات وببقيته كذا في الحديث لا تصدق كرمها طيب الماء اذا  
 وقع في الماء القليل فمن ابن حنيفة وماتان وعن محمد انه يتنجس وعن ابن عباس  
 انه ينجس من انتهى تعلم ان الصحيح من روايتي ابن حنيفة رحمه الله كقول ابو يوسف والاخره كقول  
 والفرق بين الضفدع ونحوه مما يعيش خارج الماء ايضا ان الطيور لا يعيش في الماء  
 فهو ميت بخلاف الضفدع ونحوه وذكر لا سيما في شرحه ما يعيش في الماء مما لا  
 بكل له اذا مات في الماء وتفتت فانه يكره شرب ذلك الماء وهو مره عن محمد  
 لا اختلاف في الاجزاء المحرمة كلها بالماء فربما ابتلعت شربه مع انها حرام ولا يتحل فيه  
 تناولها ام يكره تناولها ويجب التحرز عنه لا ندري حوالها الى اما الحية البعثة التي لا يعيش

في الماء اذا امانت في الماء فانها تفسد وهذا على القول بان الضفدع البرص يفسد ظاهره انه  
 مختار صاحب الهداية حيث اخره فاخر دليله ولما اخره ليله فهو المختار عنده وقال في  
 التجنيس لو كان للضفدع دم سائل يفسد ايضا ومثله لو ماتت حية بتر الدم لم يمت في  
 اداء لا يتنجس وان كان فيها دم يتنجس قول المصنف كذا الحية المائية اذا كانت كبيرة  
 لها دم سائل مبنى على غير الاصح المذكور في الهداية وما عدا ذلك فلا يتنجس في الدرس  
 لا يعيش داخل الماء والدم الذي فيها غير حقيق على ما مر وقوله وكذا الذئبة اذا كانت  
 كبيرة اي بحيث يكون لها دم سائل فانها تفسد الماء لما تقدم في الضفدع البرص  
 الحية البرية ثم الضفدع المائي هو الذي يكون بين صابغين والبرص يفسد كذا  
 في الفتاوى الظهيرية والله اعلم بحصل ان لا يحرم ما يعيش بالسكن في الماء فيفسد  
 موته الماء ولا غيره ولو كان فيه دم كان ذلك ليس به حقيقة وان ما يعيش فيه  
 ان كان فيه دم يفسد والا فلا وعرف في الخلاصة المائي بما لو استخرج من المائي  
 من ساعته وان كان يعيش فهو مائي بربى فجعل بين المائي والبرص قسما آخر وهو يكون  
 مائيا وبريا لكن لم ينكر حكمه على البرص والتجسس انه ملحق بالمائي لعدم الدين على علم  
 والله سبحانه وتعالى اعلم فحصل في الاسا هي جمع سور بالهنة وهو مطلق البقية  
 من الشئ لغة وبقية الشرب الذي يبقية الشارب عرفا وقد يطلق على بقية الطعام  
 في العرف ايضا وانواع الاسا خمسة متفق على طهارتها وتنقيتها على نجاسته ومكرهه  
 ومشكوكه وتختلف فيه سور الادوية طاهرا بالاتفاق سواء كان مسلما او كافرا و  
 حنبيا او حنظليا او محدثا او طاهرا من جميع الاحداث لان السور يأخذ حكم اللعاب  
 باختلافه ولعاب الانسان طاهر لثقله من لحم طاهر اخر متماكر امته لا نجاسة  
 وقوله تعالى انما المشركون نجس المراد منهم ذر ونجاسته متشبهة وهو الشرك وانهم  
 متلبسون بالنجاسة لعدم تطهيرهم من النجاسة ونحوها فجعلهم كأنهم عين النجاسة  
 مبالغة في تلبسهم بها وليس المراد حقيقة نجاسته ولتمام بالاحكام على كل حال كما في غير  
 ملوث بنجاسته وصلى به جازت صلوة كما لو عمل حنبيا او حنظليا اما لو لم ينجس بنجاسته



من نحره ومثيرة وغيرها فشراب الماء ونحوه من فورة فان سوره يتنجس بالوشرب بعد  
 نزول الرقي في فيه وهذا بل لا يظن انه يتنجس سوره عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وسفر  
 خلا فالجرح بناء على زوال النجاسة الحقيقية وكذا سوره ما يركل لحمه من الميت طاهر  
 بالاتفاق كالاب والبقرة والغنم لتولد اللعاب من لحم طاهر وما سوره الاثر من النجاسة  
 فيه اربع روايات ذكرها في المحيط الا ان ما قاله المصنف رحمه الله في رواية نجس ليس  
 منها ولم ادر لغير المصنف بل في المحيط على ما ذكره في الكفاية في رواية قال لا يجب الي ان  
 يتوضأ بغيره وهي رواية الثعلبي عن رواية هو كسور الحمار مشكوك وفي رواية  
 وهي رواية الحسن عنده انه كلحمه مكروه ويحل هذه الرواية على كراهة التحريم كما صحح صاحب  
 الهداية في حقه ورواية الثعلبي على كراهة التنزيه كما صحح البعض في حقه وفي رواية وهي  
 رواية كتاب الصلوة انه طاهر بلا كراهة وهو الصحيح من مذهبه لان كراهة لحمه كراهة  
 وشرفه لكونه آلة الجهاد وكذا عداؤه لله لا للكرهية فيه فيكون لعابه متولدا من  
 لحم طاهر كلعاب الدمي فكذا سوره واما عندها فهو طاهر بلا شك رواية  
 واحدة لانه ما كوال اللحم عندها مية اي بكونه طاهرا اخذ بعض المشايخ بل كل  
 المتأخرين لما تقدم وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس باتفاق علمائنا  
 خلا فانما لك رحمه الله في الكل والشا فعي واحد رحمه الله اما نجاسته  
 سور الكلب فلا حاد في الصحيح في الاو بغسل الا ناء بعد ازالة ما فيه ولو لوعة واما  
 سور الخنزير فلنجاسته عينية على ما تقدم فلعله متولد من لحم نجس فتنجس ما خالطه  
 واما سائر سباع البهائم فليجاسته على ما يصنع على ما هو الصحيح ومن الوجه الا لزامية  
 على الشافعية حديث القلتين حيث سئل عليه السلام عن ما يكون في القلتان نثره  
 السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم يحل الخبث فان الجواب لا بد ان يطابق  
 السؤال او يزيد عليه فيندرج فيه السؤال عنده وغيره وقد قال لا يفهم من شرو طه  
 فنجسا ما دون القلتين وان لم يتغير وحقيقته مفهوم شرطه انه اذا لم يبلغها نجس  
 من ورد السباع وما داه حابر من انه عليه الصلوة والسلام سئل انتوضأ بماء

أَفْضَلَتِ الْحُمْرُ قَالَ نَعَمْ بَعْدَ أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ كُلُّهَا أَخْرَجَ لَهَا قَطْنِي وَكَذَلِكَ أَحَدِيثُ  
 أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ سَلَّ عَنْ الْخِيَاضِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَقِيلَ إِنَّ الْكَلَابَ  
 وَالسَّبَاعَ تَرُدُّ عَلَيْهَا فَقَالَ لَهَا لِمَا أَخَذْتَ فِي بَطُونِهَا مَا بَقِيَ شَرَابٌ وَطَهُوْا خِرَاجَ بِنْتِ مَاجَةَ  
 فَنَحْوِلْ عَلَى الْمَاءِ الْكَثِيرِ وَاعْلَمِي مَا قَبْلَ تَحْرِيمِ السَّبَاعِ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلِيَّةَ دَاوُدُ بْنُ الْحَصِي بْنِ ضَعْفَةَ  
 ابْنِ جَبَانَ وَالثَّانِي مَعْلُولُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَسَبَاعُ الطَّيْرِ كَالصَّفَرِ وَالْبَانِثِ  
 وَالشَّاهِيْنِ وَنَحْوِ هَؤُلَاءِ مَا يَكُونُ فِي السُّبُوتِ مِنَ الْحَشَرَاتِ وَغَيْرِهَا مِثْلَ الْخَيْتِ وَالْعَقْرَبِ  
 وَالْوَزْغَةِ وَالْقَانَةِ وَالْجَاخِةِ الْخَلَاةِ أَيْ الْمَطْلُوقَةِ غَيْرَ الْمَجْبُوسَةِ وَالْهَمْزُ مَكْرُوهٌ أَيْ يَكْرَهُ  
 التَّقْضِي بِهِ عِنْدَ جُودِ غَيْرِهِ وَكَذَلِكَ شَرِبَهُ كَأَنَّهُ تَنْزِيهِ وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَالْقِيَّاسُ فِي  
 غَيْرِ الدَّجَاخَةِ الْخَلَاةِ أَنْ يَكُونَ لَهَا تَقْوِيلٌ لِلْعَارِضِ لَمْ يَحْسُ وَجَدَ إِلَّا اسْتِحْسَانَ  
 فِي سَبَاعِ الطَّيْرِ لَهَا بَهْلٌ لَا يَصِيبُ شَرِبَهُ لِأَنَّهَا تَشْرَبُ بِمِقْدَارِهَا وَهِيَ عَظِيمٌ طَاهِرٌ  
 وَالْكَرَاهَةُ أَنَّمَا هِيَ لَا حَتَمًا لَوْ بَاقِيَا أَصَابَتْ لَهَا شَيْءٌ قَبْلَ ذَلِكَ وَبَقِيَ أَثَرُهَا فِي رِثَتِ  
 الشَّرْبِ كَمَا فِي الدَّجَاخَةِ الْخَلَاةِ وَأَنَّ الْكَرَاهَةَ يَجُوزُ تَوْحِيدُهَا مِقْدَارُهَا مَتَجَسِّسٌ عِنْدَ الشَّرْبِ  
 وَلِذَا لَوْ كَانَتْ مَجْبُوسَةً لَحِثَتْ لَا يَصِلُ مِقْدَارُهَا إِلَى مَا تَحْتَ وَجْهِهَا لَا يَكْرَهُ سُورُهَا  
 كَمَا لَكَ حَكْمٌ عِنْدَ الْأَمَامِ لِمَا كَرَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ لَيْسَ لِمَا رَدَّ يَكُونُ فِيهَا مَجْبُوسَةً أَنْ تَكُونَ  
 مَحْسُوسَةً فِي بَيْتِهَا لَا يَكُونُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مِقْدَارِهَا لَهَا شَيْءٌ مِنْ جَوْجٍ لَا يَكُونُ فِي عِذْرَاتِ  
 نَفْسِهَا عَلَى الْمَرَادِ أَنْ تَجْسُرَ السَّمَنُ فِي بَيْتٍ يَكُونُ رَأْسُهَا وَعَلْفُهَا وَمَاءُهَا وَخَارِجُهَا رَجَّةً  
 لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجُولَ فِي عِذْرَاتِ نَفْسِهَا وَقَالَ شَيْخُ الْأَسْلَامِ فِي الْمَبْسُوطِ أَنَّهَا كَانَتْ  
 مَجْبُوسَةً لَا يَجُوزُ عِذْرَاتُهَا حَتَّى يَجُولَ فِيهَا وَهِيَ لَا تَجُولُ فِي عِذْرَاتِ نَفْسِهَا  
 فَلَا يَكْرَهُ سُورُهَا إِذَا لَمْ يَنْتَهِيَ وَتَحْكُمُ هَذِهِ السَّبَاعُ الطَّيْرُ أَيْضًا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى  
 مِقْدَارِهَا لَهَا شَيْءٌ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكْرَهُ النَّقْلُ عَلَى سُورِهَا وَجَدَ إِلَّا اسْتِحْسَانَ فَيَسْوَكَ  
 الْبَيْوتُ حَدِيثٌ كَبِشْتُ بِنْتُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنْ أَمْسَى  
 قَتَادَةُ دَخَلَ عَلَيْهِ فَاسْتَكْبَتْ لَهُ وَصُورَ نَجَارَتِ هَرَّةٍ تَشْرَبُ مِنْهُ فَاضْعَى لَهَا الْإِمْنَا  
 حَتَّى شَرِبَتْ قَالَتْ كَبِشْتُ فَرَأَى أَنْظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ تَعْبِيْنِ يَا بِنْتَ أَخِي قَالَتْ فَتَعَقَلْتُ نَعَمْ فَقَالَ

فأما إذا شربها

نكس

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ليست بجمعة انها من الطوافين عليكم  
 والطوافات رواه اصحاب السنن الاربعة وقال الترمذي حسن صحيح فقد علل  
 صلى الله عليه وسلم عدم نجاستها بكونها من الطوافين فاذا نقي النجاسة عن الطوافين  
 والطوافات اجمع لا يتعد الاحتراز من هذه الاشياء فكيف ضرورة وعن  
 ابي يوسف حم سور التهمة غير مكره لحديث كبشة المتقدم ولما رواه عن علي السلام  
 كان يصنع لها الهاء فتشرب منه ثم يتوضأ به رواه الدارقطني من طريقين وفيه  
 احدهما ابو يوسف القاضي ضعفها ببديهة بن سعيد المقيري وضعف الثانية  
 بالواقدي لكن قال في الامام جمع شيخنا ابو الفتح الحافظي لما كنا بالمعاني والسير  
 من ضعفه من وثقه ورجح توثيقه وذكر الاجوبة عما قيل فيه وذكر الدارقطني بزيادة  
 من حديث حارثة عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اتوضأ أنا ورسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من انا واحد قدما بيمينه المرة قبل ذلك قال الدارقطني  
 قطيعة حارثة لا بأس بها الجواب عنه انه قد عارضه ما رواه الحاكم وصححه عن ابي  
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السور سبع ولم يرد بيان الحكم دون الخلقة  
 والصورة لكن سقطت النجاسة لعل الطواف فيبقيت الكراهة لان النجاسة بالسلم  
 حكمان حكم السور وحكم اللحم فثبت في المرة حكم اللحم وهو الحرمة لعدم المعارض  
 عدم الضرورة وحكم السور شيان النجاسة كسائر الهائم والكراهة كسائر الطيور  
 فاذا انتفى ارادة النجاسة لما قلنا نقين ارادة الكراهة وان كانت المرة الفارة مشم  
 شربت الماء على الفور من غير ان تمكث ولمس فيها فيجس الماء انما النجاسة من  
 لسانها اليه وان مكثت ساعة ولمس فيها فمكثت وليس نجس عند ابي حنيفة وان  
 يوسف حم خلا فالجرح بناء على التطهير بغير الماء فان لم يقد تغسل وهو طاهر على  
 ما مر فزال النجاسة به جازئة عندهما فيقع شربها بغير طهر خلا فالجرح وابي يوسف  
 وان كان يشترط الصبغ في طهارة العضو فقد سقط في مثل هذا الزعم لكان الفرق  
 كذا في الكفاية ويجوز ان يقال مرار الريق باللسان بمنزلة الصبغ وشو الخمر والبغل

الذي امدتان مشكوك فيه قيل لشك في طهارته لانه لو كان طاهرا كان طاهرا  
ما لم يغلب للعاب على الماء قيل في طهوريته لانه لو وجد الماء المطلق لم يجب عليه  
غسل راسه فهو طاهر بلا شك وهو الاصح وقد مضى محمد بن علي في النوادر حيث  
قال ان ربع الخمر في الثوب لم يتنجس سواء الجاهل والماء المستعمل بلين الا ان كان وبوا  
ما يוכל لجه كذا في المبسوط وجعل الشك في الطهورية تعارض الادلة في حديث خبيد  
في كفاء القدر وفي بعض رواياته انه عليه السلام امر ناديا ينادي بكافها فانها  
رجس بدها الطحاوي وغيره فيغيد النجاسة وحديث غالب بن الجراح قال لعلي عليه السلام  
هل لك من مال يقال ليس لي مال الا حيرت لي فقال عليه السلام كل من سمين  
مالك فيغيد الطهارة والصحابة رضوان الله تعالى عليهم جميعا اختلفوا في طهارة  
ونجاسته والاقضية تعارضت فيه فليس كالكل في المباحة وعدم المخالطة  
فيلحق به وليس كالهرة في شدة المخالطة وحول المضائق فيلحق بها فوجب تقرير  
الاصول وبقاء ما كان على ما كان فلا يقال بان يتنجس ما هو طاهر بغيره ولا بان يطهر  
هو نجس بغيره الا النجاسة الحقيقية عند بن حنيفة والي يوسف رحمه الله لقليله باها  
حقيقة كما في الحل بخلاف الحكمة وقد تقدم حكم المشكوك في فصل التيمم وفيه  
البغل يكون امدتان اذ ذكره غير واحد منهم السرخسي في شرح الهداية قال اذا نزل الماء  
على الرميكة لا يكره لحم البغل المتولد بينهما فلعلى هذا لا يصير سورة مشكوكا فيه انتهى  
والمراد لا يكره عند الامامين الحائرين الى الفرس وعند بن حنيفة رحمه الله كالفرس  
الا ان سورة لا يكون مشكوكا اتفاقا هو الصحيح في سؤل الفرس وكذا البغل الذي  
امد بقره لجل لحمه اتفاقا ولا يكون سورة مشكوكا لكن ينافي هذا قول صاحب  
الهداية والبغل من نسل الحمار فيكون بمنزلة فانه يغيد اعتبارا لا بالاصل  
في الحيوانات الاخلاق بالام كما صرح به غير موضع وعرق كل شيء معتبر  
بسورة وما كان سورة طاهرا فترقة طاهرا وما سورة نجس فترقة نجس وما سورة  
مكروه فترقة مكروه اي يكره ان يهمل وبلونه او ثوبه ماوشه بالان عرق الحمار

وكذا البغل طاهر وهذا الاستثناء إنما يصح على القول بأن الشك في تطهره  
فإذا قيل إن سوره مشكوك في طهارته ونجاسته وعرف كل شيء معتبر بسوره  
صحيح يقال إلا أن عرف الحار طاهر من غير شك وقوله عند أبي حنيفة في الروايات  
المشهوره إنما هو لأجل أن الروايات عن مختلفه إلا أن المشهور هو رواية الطاهره  
لأن الأمامين نجاة فانه كذا ذكره القدر والى ذلك أن عرف طاهر في الروايات المشهوره  
وكذا ذكره صاحب الهداية وغيره أيضا وجه من البند صلى الله عليه وسلم ركب  
الحمار مع ربا في حر الحمار أو لعلبانه يعرف ولم يروا أنه عليه السلام غسل بماء  
ثوبه منه وقال يمس الأئمة الحلو في عرف الحمار نجس إلا أن جعل عفو الثوب المبدى  
للضمره وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه أيضا فانه روى عنه فيه ثلاث روايات أنه  
نجس نجاسة غليظة وأنه نجس نجاسة خفيفة والرواية المشهوره الصحيحه أنه طاهر  
كما أن الصحيح أن سوره طاهره إنما الشك في طهره يتولد في ذلك في العرق  
فإن جميع النجاسات غير طهره بل إن الأئمة أن الحمار نجس ظاهر الرواية عن أصحابنا  
الثلاثة ودون عن محمد في النواذر أنه طاهر ولكن لا يركل وهو الصحيح ولم يرتفع  
غير المصنف بل في الهلالية وكذا البند وعرفه لا يمنع جواز الصلوة وإن شئت قال في القفاة  
هذا في العرق بحكم الروايات الطاهره صحيح ولما في اللبن فغير صحيح لأن اللبن كونه  
في الكتاب نجاسته لبن الحمار والروايات فيه ذكره شمس الأئمة الصحيح في لم يثبت في تعليل  
سوره الحمار فقال كذا اعتبار سوره بعرقه يدل على طهارته واعتباره بلبنه يدل على  
نجاسته وذكر في المحيط ولبن الأتان نجس في ظاهر الرواية ودون عن محمد أنه طاهر  
ولا يركل ذكره الإمام الترمذي عن البردوي يعتبر فيه الكثير الفاحش هو الصحيح وعن  
عين الأئمة الصحيح أنه نجس نجاسة غليظة لأنه حرام بالإجماع وقد تأنقنا في  
في طهارة لبن الأتان روايتان انتهى بالكلام يقتضيه الدراية هو ما ذكره عين الأئمة  
لأن الحرمة لا للكراهية مع صلاحية الاعتناء آية الطهارة وليس فيه ضرورة كما في سوره  
فيكون نجاسته مغلظة بكوله وإن أصاب الثوب أو البنيش من السقر

المكروه لا يمنع جواز الصلوة وان تخشى اي ولو كان بحيث يمد كثيرا فاحتسب لا نظاهرا  
 انه تركه الصلوة مع كمال يكره الوضوء بالسوء واكله وشربه وان يدع الصلوة تلخص بدنه  
 او ثوبه شتم جيل به من غير غسل ولا صم انه كراهة تنذية على ما اختار اكثر حتى قيل  
 كراهة تحرريم على ما احتاره الطحاوي وما تقدم من الاحاديث برجح الاول انما التوب  
 او البدن شي من الهوى المشكوك لا يمنع جواز الصلوة ايضا وان تخشى دوى عن الى  
 يوسف انه قال يمنع اذا تخشى بناء على انه نجس نجاسة خفيفة كما تقدم انه احسب  
 الروايات في العرق والسور مثله في الحكم والصحيح ان النجاسة طهرت لا في طهارته بل  
 هو طاهر قطعاً وقد تقدم ان اصاب الثوب او البدن شي من السوء النجس يمنع جواز  
 الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم لا نهى النجاسة غليظة ولا مصلية اي فيما يمنع جواز الصلوة  
 ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه فهي مفسدة لا يمنع جواز الصلوة عندها  
 وعند ذفره والشافعي وكذا عند مالك واحمد يمنع النجاسة جواز الصلوة وقيل  
 ولو كانت قليلة لان النقص الموجب للتطهير يكفيل بين القليل والكثير وكان في النجاسة  
 الحكيمية مثل ان القليل عفو اجماعا اذا الاستجماء بالحي كان بالاجماع وهو كذا اصل  
 النجاسة لان الخبز عن القدر القليل متعذر والتقدير الدرهم مذهب عن علي وابن مسعود  
 وهو مما لا يعرف بالرأى فيحمل على السماع واما النجاسة الحكيمية فانه لا تغري فيعفى عن مقدار  
 معلوم منها ولا حرج في ازالة النجاسة الحقيقية فافترا ولكن ينبغي ان يفصل وان  
 كانت اوى ولو كانت النجاسة اقل من الدرهم على ما تقدم فلا ارباها اذا كانت  
 اقل من قدر الدرهم يستحب غسلها وان كانت قدر الدرهم يجب وان زادت  
 يفرض حتى ان الثوب والبدن اذا اصابته من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم  
 ولم يفصل ثم احدا منها مقدار لو جمعت بذلك النجاسة التي اصابته الا يصير حجاب  
 لها في مقدار ما الوجيم بالنجاسة الا لا يصار ذلك المقدار معها اربا لصار المجموع اكثر من قدر  
 الدرهم صنعت تلك النجاسة جواز الصلوة بالاجماع لان المانع من النجاسة الزائدة  
 على قدر الدرهم في الصلوة وهو موجود كما حصلت الاصلية في ما بين ذلك ما بين

تدروى عن ابي حنيفة انه غسل ثوبه من قطرة دم أصابه كيف لا وكان رحم في غاية  
الودع والمحافظة على اداب الشريعة فلا يلزم من قولنا غسل ليس بفرض ان لا يغسله  
فانه ان انعدم فيه دليل الفرض لم ينعدم فيه دليل المستند والا فحديث المتفق لا يثبت  
شئ ولا مستحبا بغير ضرورة فكيف من هو من ايمان المتقين ثم الدرهم المقدربه  
هو الدرهم الكبير الشهيل منسوب الى الشهيل بكسر الهمزة اسم موضع ذكره المستصفي عن  
الهاوي وهو مثل عرض الكف اى مقدار الكف وهو داخل اصول الاصابع ولخذ المقدربه  
به من موضع الاستنباء قال النخعي استقبلوا ذكر الحقا على فجالسهم فكنوا عنه بالدرهم  
الا ان المقدربه من حيث المساحة ليس مطلقا بل الصحيح ما قال الفقيه ابو جعفر راطقه  
يقدر بالوزن اى الدرهم الوزنى وهو ما يبلغ وزنه شقلا في الخاست النجسة ذات  
الجرم كالعذرة والحجم الميتة ونحوها ويقدر بالبسط والعرض المذكور في الخاست الوضوء  
التي لا تحرم لها كالبول والخر والدم الماتم ونحوها وذلك لان محرم ذكره درهم البكر  
في النادر واعتبر من حيث العرض فقال الدرهم ما يكون مثل عرض الكف وذكره في  
كتاب الصلوة واعتبر من حيث الوزن فوق الفقيه ابو جعفر بين كلاميه بما ذكره وافقه  
على ذلك من بعده وقالوا هو الصحيح وان اصابه اى الثوب من نجس هل قل من تدور  
الدرهم عند الاصابة ثم انبسط بعد ذلك حتى صار اكثر من قدر الدرهم قال بعضهم  
يعتبر وقت الاصابة ورحم فلا يمنع جواز الصلوة بين ما صار اكثر من قدر الدرهم وهو  
المرغيب الى جماعة وقال بعضهم يعبر وقت الصلوة ورحم يمنع الصلوة بما بالفتنة  
الثاني يؤخذ لان مساحة الخاست وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم المعضا تمامها  
قدر الدرهم منها وصل قبل الانساط جاز لم نعدم القدر المانع اذ ذاك وتحقيقه  
ان الاعتبار في المقدار من النجاسة الواقعة ليس هو من النجاسة بل هو من النجاسة الكسفة  
فلتأمل ان اصل الدرهم النجس الجلد والشرب اى من الدهن في الجلد وادخله  
الرجل به في السمن النجس وغيره من الادهان النجسة والمرأة لتقتسب بالخطا  
النجس وغيره من الخضاريات النجسة او الثياب واصبعها بالصبر بالكرس النجس غسل

كل من الاشياء المذكورة ثلاث مرات طهر الجلد من النجس المتشرب فيه والترب من  
 الصبغ النجس والبدن من الدهن النجس الحصاب النجس وان بقي اى ولو بقي اثر الدهن  
 من الدسومة في اليد والجلد واثر الصبغ في الثوب واثر الحصاب في البدن الا نشر  
 الذي يشق زواله لا يضر بقاءه وما نشر بالجلد من الدهن فهو عفو لذلك بل اولى  
 قد يعذر زواله وذكر في المحيط يطهر الثوب اى المصبوغ بشئ نجس بشرط ان يغسل  
 حتى يصحى الماء ويسيل منه الماء الابيض اى الخالص من لون الصبغ وكذا قال قاضي  
 في خصاب اليد ينبغي ان لا يكون طاهرا دام يخرج منه الماء الملون بلون الحناء و  
 ذلك لان المشتقة انما توجد اذا كانت العين لا تزال بالماء وما دام اللون يوجد الماء  
 فهي تزول به فلم توجد المشتقة الموجبة للعقوبة الحناء تستمع بقاء اثرها ولا يشرط في  
 ازالة الا توشى اخر غير الماء بل وان غسل اى ولو غسل الثوب الحصاب نجس بالماء  
 غير حر ولا صابون ونحوهما حتى لم يبق في الماء لون يظهر الا يرى الى ما ذكر عن ابى يوسف  
 رحمه في تطهير الدهن النجس انه اذا جعل الدهن في اناء فصب عليه الماء فيعبلو  
 الدهن على وجلاء فيدفع بشئ ويراق الماء ثم يفعل هكذا حتى اذا قلل كذلك ثلاث  
 مرات يحكم بطهارة الدهن وعند محمد رحمه لا يطهر الدهن بوجه وقوله لا نحو قول ابى  
 يوسف رحمه او سم وهذه الصورة من صور تطهير ما لا يفسد وقد ذكرنا الفتوى في  
 على قول ابى يوسف رحمه مطلقا وذكر في الذخيرة رجل ادهن رجله ثم توضأ وغسل  
 رجله فلم تقبل الوضوء الماء حاز وضوءه لان الفرض الغسل وهو سالة الماء على العضو  
 لا اثباته عليه وقد حصل ثوب بطن صابته في طهارته نجاسة اقل من قدر الدسم فنقدت  
 الى بطنه خضار النجس باعتبار القدر الدسم في البطانة مع المقدار الدسم في الطهارة  
 اكثر من قدر الدسم يمنع ذلك النجس جواز الصلوة عند محمد رحمه لان البطانة في حكم  
 ثوب اخر فصار كما لو كان في جنبه اقل من الدسم وفي قصيدته لك ولو جمعا اذا علم قدر  
 الدسم وعند ابى يوسف رحمه لا يمنع لان البطانة مع الطهارة في حكم ثوب احد خصا  
 كما لو صاب النجس رجل الثوب وهو اقل من قدر الدسم فنقدت الى الوجه الا حرم حيث

الاشياء المذكورة ثلاث مرات طهر الجلد من النجس المتشرب فيه والترب من  
 الصبغ النجس والبدن من الدهن النجس الحصاب النجس وان بقي اى ولو بقي اثر الدهن  
 من الدسومة في اليد والجلد واثر الصبغ في الثوب واثر الحصاب في البدن الا نشر  
 الذي يشق زواله لا يضر بقاءه وما نشر بالجلد من الدهن فهو عفو لذلك بل اولى  
 قد يعذر زواله وذكر في المحيط يطهر الثوب اى المصبوغ بشئ نجس بشرط ان يغسل  
 حتى يصحى الماء ويسيل منه الماء الابيض اى الخالص من لون الصبغ وكذا قال قاضي  
 في خصاب اليد ينبغي ان لا يكون طاهرا دام يخرج منه الماء الملون بلون الحناء و  
 ذلك لان المشتقة انما توجد اذا كانت العين لا تزال بالماء وما دام اللون يوجد الماء  
 فهي تزول به فلم توجد المشتقة الموجبة للعقوبة الحناء تستمع بقاء اثرها ولا يشرط في  
 ازالة الا توشى اخر غير الماء بل وان غسل اى ولو غسل الثوب الحصاب نجس بالماء  
 غير حر ولا صابون ونحوهما حتى لم يبق في الماء لون يظهر الا يرى الى ما ذكر عن ابى يوسف  
 رحمه في تطهير الدهن النجس انه اذا جعل الدهن في اناء فصب عليه الماء فيعبلو  
 الدهن على وجلاء فيدفع بشئ ويراق الماء ثم يفعل هكذا حتى اذا قلل كذلك ثلاث  
 مرات يحكم بطهارة الدهن وعند محمد رحمه لا يطهر الدهن بوجه وقوله لا نحو قول ابى  
 يوسف رحمه او سم وهذه الصورة من صور تطهير ما لا يفسد وقد ذكرنا الفتوى في  
 على قول ابى يوسف رحمه مطلقا وذكر في الذخيرة رجل ادهن رجله ثم توضأ وغسل  
 رجله فلم تقبل الوضوء الماء حاز وضوءه لان الفرض الغسل وهو سالة الماء على العضو  
 لا اثباته عليه وقد حصل ثوب بطن صابته في طهارته نجاسة اقل من قدر الدسم فنقدت  
 الى بطنه خضار النجس باعتبار القدر الدسم في البطانة مع المقدار الدسم في الطهارة  
 اكثر من قدر الدسم يمنع ذلك النجس جواز الصلوة عند محمد رحمه لان البطانة في حكم  
 ثوب اخر فصار كما لو كان في جنبه اقل من الدسم وفي قصيدته لك ولو جمعا اذا علم قدر  
 الدسم وعند ابى يوسف رحمه لا يمنع لان البطانة مع الطهارة في حكم ثوب احد خصا  
 كما لو صاب النجس رجل الثوب وهو اقل من قدر الدسم فنقدت الى الوجه الا حرم حيث



لواعتبر الوجهان زاد على قدر اللزوم فانه لا يمنع على ما اختاره فاضيلان فكذا هذا وقيل  
ان كان الثوب مضر باليمنع بالاتفاق وقال فاضيلان ان قول أبي يوسف موسع وقول  
محمد رح احوط انتهى والآ وجهان يفصل في غير المضرب يؤخذ بقول محمد رح وفي  
المضرب بقول أبي يوسف لان التصريب يجعل ثوبا واحدا لا اتصال التام بخلاف غير  
المضرب فان الاتصال فيه غير تام واذا الف الثوب المبلول بالبخس ثوب ظاهر بالرس  
فظهرت ندوة اي ندوة الثوب المبلول على الطاهر ولكن لا يصير طيبا بمسئله في الملبوسات  
بعيد لو عر لا يسئل شي ولا يتقاطر بخلاف المشام فيه الاحتمال لا يكون نجسا كما في الخلاصة وكثير  
ذكره من غير اشارة الى خلاف وكان وجه القياس على ما يقتضي الوطية بعد العصر المثلثة  
بحيث لا يطهر بعده لو عر لكن يرد ان قياسها على الندوة الباقية بعد العصر في المرة  
الاولى لوجود النجاسة بها في الثوب المتصرب من الوطية كما في الذب في عصر  
اول مرة ويجاب ان النجاسة اذا كانت ثابتة خزلت بالغسل والعصر شيئا فشيئا الى حد  
النهاية وهي الوطية الباقية بعد عصر الثالثة يعفى عنها ثم واذا لم تكن ثابتة فابتدأت  
في الثوب كان مسئلتنا فما دامت البداية مثل تلك النهاية في عدم المقاطع العصر  
يعفى عنها كما عفى هناك بخلاف ما بعد عصر الاولى والثانية فانه ليس نهائية  
فالخاتمة اصل قياس ابتداء النجاسة فيها هو طاهر على انها نهائية كما نجسا فليتأمل واذا  
هم هذا يجب ان يعلم ان وضع المسئلة انما هو في الثوب المبلول بالبخس في الملبوسات النجاسة  
كالبول ونحوه لان الندوة عين النجاسة لو لم تقطع بالعصر كما لو عصر الثوب  
المبلول بالبول ونحوه حتى ينقطع التقاطع منها فلا يطهر وكما بعد العصر في المرة الاولى  
او الثانية وكذا ينبغي ان يفهم المسئلة ايضا بما اذا لم يظهر الثوب الطاهر اثر  
النجاسة من لون او ريح حتى لو كان المبلول متلونا بلون او متكتيفا يريح فظهر ذلك في الطاهر  
يجب ان يكون نجسا كما لو غسل ذلك البخر لم يزل اثره ولم يعلم حدا المشقة حيث  
لا يحكم بطهارته فكذا هذا الخاتمة للبداية بالنهاية على ما مر هذا وقال الشيخ كمال الدين  
بن الهمام لا يخفى ان قد يحصل بلي الثوب وعصره بمرر من صغار ريس لها قرة السيلان

قيا ساعلى سائر النجاسات وتكهما ما روى ابو داود عن حديث ابن سبيد الخدرى  
 انه عليه السلام قال اذا جاء احدكم المسحوق فليظفر ان راحتي فغله اذى او قد  
 فليمسح به ليعمل فيهما ويروى ابن خزيمة عن حديث ابن هريقة انه عليه السلام قال اذا  
 وطئ احدكم الاذى بنعله او خفيه فطهورهما التراب ولكن على الرجل حنيفة  
 روى عن اطلاقه في الوطئة بقاء اجزاء النجاسة وهي الوطئة حقيقة بخلاف ما  
 اذا جفت فانها لم تحتجب تلك الاجزاء الى نفسها وعمل ابو يوسف روى باطلا  
 لان التراب اذا بولغ في المسح به تحتجب تلك الاجزاء ايضا الا ان تستنشق  
 في رواية كما قال المصنف روى وان لم يكن لها اى النجاسة التي اصابت الخف جرم  
 كالبول والحمى ونحوهما فلا بد من الغسل بالافتقار وطبا كان او لم يكن  
 الكفاية وعندها خرجت النجاسة الرقيقة يعني من اطلاق الحديث بالتقليل  
 عليه السلام فطهورها التراب من اجابتهما ونحن نعلم يقينا ان الخف اذا تشرب البول والحمى  
 لا يزيل المسح ولا يخرج عن اجزاء الجلود كان اطلاق الحديث مصفا الى ما قبل الازالة  
 بالمسح وكذا القاضى الامام ابو علي النسفي يحكى عن الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل  
 انه قال فيمن اصاب نعله النجاسة الرقيقة اذا مشى على التراب او الرمل ولزم بعض  
 التراب او الرمل بالنعل وجف ومسح بالارض يطهر ايضا عند حنيفة روى  
 اى كما روى ابن الفضل عن حنيفة روى الفقهاء بوجوه المحدثين في عندنا شمس  
 الايمية النجس روى وهو الصحيح روى ابو يوسف روى ايضا مثل ذلك النجس روى عن يحيى بن  
 روى انه اى ابو يوسف لا يشترط الخفاف فيه كما اشتهر له بوجوه حنيفة بل ما تجسد  
 التراب او الرمل ومسح يظهر كما هو اصله في ذات الجهر قال الشيخ محمد بن  
 الحسن في توجيهه ان المختار قول ابو يوسف في ذات الجهر هو البسوس ولم يعلم ان  
 الحديث يفيد طهارةها بالدلك مع الرطوبة اذا ما بين المسح والمغسل ليس مسحا  
 في مدة قطعها مما اصابت الخف قطعا فاطلاق ما يروى محسنا ثم بالغى ثم قال بعد ما ذكر  
 محسنا لئلا يكون الكفاية من توجيهه استثناء الرقيقة عما يحفى ما فيها من طهورها

النجاسة أقول قد ينزل من السماء إلى الخلق من غير أن يصل إلى الجوف كما في البلغم فينبغي  
 أنه إذا علم ذلك لا يفيض وإن دخل ما في أذنه عند الاستئصال ثم خرج من أنفه  
 فلا يضر عليه ولكن إن عاد من أذنه وهذه المسألة وإن كان محلها نواقض الوضوء  
 لكن لما كان كل ما يخرج من البدن مما هو ناقض فهو نجس وما لا فلا فاسببها فيها  
 في مباحث النجاسة نعم ما بعدها ليس إلا محض استطراد وهو قول القزويني إذا برئت  
 وأرقت قشرها وهو الجلد الذي كان تحتها المادة ولكن أطراف القرحة موصولة بالجلد  
 المرتفع إلا أطراف اللحم كان يخرج من اللحم فإنه متفق غير متصل بالجلد فتوضأ بها  
 القرحة فوق ذلك الجلد المرتفع جاز وضوءه وإن لم يوصل الماء إلى حال الوضوء  
 إلى ما تحته أي إلى ما تحت الجلد لأنه لم يخرج عن كونه ظاهر بدنه وما تحته من  
 كونه باطنه ولو توضأ الرجل ثم حلق رأسه وليغتر أو قلم أظفاره لم يجب أمر الماء  
 على تلك الأعضاء وقد تقدم ذلك في محله الماء الذي يسيل من فم النائم فهو ظاهر  
 أدخل الماء في الخبز لتضمن المبدأ في الشرط كما أنه قال أي ماء سأل من فم النائم  
 فهو ظاهر كيف ما كان سواء كان متحولاً من الفم أو تغيا من الجوف ولذا قال به  
 بالتفصيل في قوله وذكر في المحيط أنه إذا جف وبقي له أي بعد الجفاف أثره في أوله  
 كان منتناً أو صفر فهو نجس وجب ألا ولأن الماء يكون من البلغم وهو ظاهر مطلقاً  
 عندهما خلافاً لابن يوسف رحمه الله الثاني أن ما كان متغيراً فالظاهر كونه من  
 المعدة وما خرج منها نجس واستثنى وأما السلق للزوج فهو هذا ليس كذلك على أنه  
 يجوز أن يكون من قرحة ونحوها أيضاً قاله الملقط وهو ظاهر أيضاً علم أنه من  
 الجوف وهو غير نجس لما في المحيط فإن تغير الرائحة أو اللون دليل أنه من الجوف  
 وأما إذا علم أنه من قرحة ونحوها فاختفاء في نجاسته والحوادث فيما إذا لم يعلم ذلك إنما  
 الخفيفة وهي كقول ما يוכלل له ونحوه مما تقدم فافهم مقدرة في الدعوى من جواز الصلوة  
 معها بالكثير الفاحش أي الذي تستفحشه الطبائع السليمة أو طبيعة المبتلى به  
 وهذا هو الأصل المردى عن ابن حنيفة رحمه الله ما هو دأبه من التعويض إلى دأبه

كونه  
 من فم النائم  
 وهو ظاهر

المبتلى بحقه روى أنه كره تقديره فقال الفاشر يختلف باختلاف طباع الناس  
 كذا قاله ابن الصمام في شرح الهداية وذكر عن أبي حنيفة رحمه هكنا في جميع النسخ الصواب  
 على ما ذكره في الهداية بشره وهو سائر الكتب أن الرواية أنه مقدر في شهر في شهر  
 إنما هي عن أبي يوسف في رواية عنه أيضا أنه مقدر في راع في ذراع وروى عن  
 محمد بن وهوم عن أبي حنيفة رحمه أيضا أن المقلد المانع يعتبر بالوقت قال في الهداية  
 وهو الأصح وفي الكافي وهو الصحيح لأن الربع اقيم مقام الكل في كثير من الأحكام كالنوب  
 الخمس إذا كان ربع طاهر وكل ربع الواسع في الأحرار وكشف ربع العروة ثم اختلف  
 المشايخ في كيفية اعتبار الربع أي بأي شئ يعتبر فقال بعضهم يعتبر بربع جميع الثوب  
 المصاب وقال بعضهم يعتبر بربع الموضع الذي أصابه إن كان ذلك ذيل أو ربع  
 الذيل هو المعتبر وإن كان دخر يصا أو كما فرغ الدخريص والكم وكذا أن بعض  
 القائلين بهذا أراد وربع الثوب الشامل للبدن كله وقد بعضهم بربع ذيل في ثوب  
 به الصلوة وهو ما يستلزم عورة من السرة إلى الركبة وروى الشيخ كمال الدين بن الصمام  
 بين هذا وبين القول الأول بأن الثوب إن كان شاملا للبدن اعتبر بربعه وإن كان  
 أدنى ما يجوز فيه الصلوة اعتبر بربعه لأنه الكثير بالنسبة إلى الثوب أصلا بل ربع الثوب  
 الشامل كثير بالنسبة إليه وروى في ما يجوز فيه الصلوة كثيرا بالنسبة له وأما  
 كان قليلا بالنسبة إلى الشامل وهذا هو المختار أما الشرط الثاني فهو الطهارة  
 من الإنجاس لما بين الشرط الأول هو الطهارة من الأحداث شرع في تمييز الشرط الثاني  
 وهو الطهارة من الإنجاس وأما بين بعض أحكام الإنجاس في طهارة الأحداث استدلوا  
 باعتبارها يصيب الماء منها والإنجاس جميعه نجس بقية الجيم كسرها فلا والله لا للحق  
 الماء والثاني صفة ولحقه فلا والله استعمله محصور بالنجاسة الذاتية لا يستعمل بها  
 يعرض له النجاسة الأصلية كقوله تعالى إنما المشركون نجس والثاني يستعمل في الذاتية  
 والعرضية فهو عام مطلقا فيقال في نحو العدة نجس بالقيح ونجاسة الكسر الخبز نجس بالقيح  
 والكسر ولا يقال في الثوب لا كصانته النجاسة نجس بالقيح وإنما يقال بالكسر نجس أي

يفرض على المصلي أي علم من يريد أن يصلي قبل الشروع في الصلوة أن يزول النجاسة المنة  
 عن بدنه وثوبه والمكان الذي يصلي فيه أي عليه كما في قوله تعالى لكنسلبكم فيه من الغل  
 والمراد المكان الذي يقيم نعل الصلوة فيه وفرضية طهارة الثوب قبله تعالى وثباته على  
 علم أن المراد حقيقة التطهير ويراد أيضا حال الرادة الصلوة ليكون العلم على حقيقة أيضا  
 وما قيل أن المراد نقصه فيه عدل عن الحقيقة من غير ضرورة وإذا وجب تطهير الثوب  
 وجب تطهير البدن والمكان بالأولوية لا فمما الزم للصلوة منه إذا لم يتفعل عنها  
 وقد تفعل عن الثوب إذ لم يوجد وعلى ذلك انعقاد إجماع الأئمة من غير مخالفة  
 كما يجوز إزالة النجاسة الحقيقية بالماء المطلق فلا يجوز إزالة النجاسة بالماء المقيّد كما  
 ورد وما البطيخ والخيار وكل ما تم طاهر يمكن إزالته به كالحل ونحوه وقد تقدم الكلام  
 على ذلك مستوفى فصل المياه وكذا يجوز إزالة النجاسة بالتراب لأن المقصود قلع  
 أثرها فإذا حصل بالتراب أو بالتراب جزء وحصول ذلك في موضع منها إذا قلط  
 السكين ونحوه بالدم أو قلط رأس الشاة مثلا ثم أدخل ذلك الملقط النار فاحترق  
 الدم وزال أثره طهر رأس السكين ونحوهما بالنار لمصلحة المقصود وكذلك أصاب  
 السكين دم فسمم بالتراب يطهر ما قلنا ودوى عن محمد رحمه الله أنه إذا أصاب يد الساق فنجست  
 قال محمد رحمه الله يمسح بالتراب وتخصيص الساق لأن الغالب عليه عدم ما يزيل النجاسة  
 من المسامات فيقللها بالتراب ليس المراد أنها تطهير بحيث يجوز ذلك ثم جملنا  
 وأنه لا يجب غسلها بعد ذلك إذا وجد فان باحقيقة دم وأما يوسف  
 ذلك في الخف ونحو الحديث ومحمد رحمه الله يوافقهما على ذلك فكيف يجوز ههنا أيضا  
 من التقليل ضرورة عدم المزيل كما قاله الشيخ كالدين لكن الهمام وكذا إذا خاف الخف  
 ونحوه من النعل الجرموني وغيرها نجاسته لها جرم كالسذرة والروث ونحوها عن أبي  
 يوسف رحمه الله أنه قال إذا مسح بالتراب وبالرمل على سبيل المياغة يطهر وعليه أنه  
 على قول أبي يوسف رحمه الله المذكور فتوى مشايخنا ذكره في المحيط وعندنا بحقيقة رحمه الله أيضا  
 يطهر بذلك لكن إذا جفت النجاسة لا إذا كانت رطبة وعند محمد رحمه الله لا يطهر إلا بالغسل

يتصل بعضها ببعض فتقطر بل تفرق مواضع بينهما ثم ترجع دحل الثوب ويعيد في  
 في شدة الحكم مطهارة الثوب مع وجود حقيقة الخاطئة فالأولى ناطقة بعدم الجاسة  
 بعد صريح شيء عند العطل يكون مجردة لا لعدم التقاطر انتهى وكذا حكم الثوب الظاهر  
 أيضا بس أيضا إذا بسط على أرض نجسة رطبة بالماء فظهرت رطبتها فيه لكن لا يظهر  
 نواته لا يتنجس لما قلنا وكذا لو شرب الثوب المبلول الظاهر على مكان يا بس نجس فابتل منه  
 لكن لم يظهر عين النجاسة في الثوب وكذا أن قام على فراش نجس فغرق بابتل الفراش عن  
 فأنه إن لم يصب بلل الفراش بعد ابتلا له بالفرج جسده لا يتنجس جسده وكذا إذا غسل  
 رجليه ومشى على اللبد النجس فابتل اللبد لا يتنجس بجله وكذا إن مشى على أرض  
 نجسة لم يمارس غسل بجليه فابتلت الأرض من بلل بجليه وسود وجه الأرض  
 في النجاسة الأولى لكنه لم يظهر أثر البلل المتصل بالأرض في جلته لم يتنجس بجله  
 وجازت صلواته بدون إعادة غسلها لعدم ظهور عين النجاسة في جميع ذلك  
 والظاهر ببقين لا يكون نجسا إلا ببقين مثله كما انصارت الأرض طينا رطبا  
 من بلل بجله فاصح ذلك الطين بجله لم يتنجس بجله ولا تجوز صلواته ما  
 لم يغسلها إن كان قد رما ما لغا وقس عليها ما قبلها من المسائل بأن صار من بلل الثوب  
 طين وتلوث وأصاب الجسد بلل الفراش والرجل بلل اللبد بعد أن صار بحيث لو غص  
 أسال حيث يحكم بالتنجس في ذلك كله وقال في الذخيرة رجل رمدت عينه فمضت  
 بكسر الهمزة فجمع مصها ببقعها وهو سحاب يفيض يجمع في الموق أي جانب العين مما  
 يلي الأنف فالرجح أن تنكف في ايصال الماء يغذي الماحت الرص لم يضر ايصاله  
 كما يجب أن تنكف في ايصال الماء إلى الما في حال الصف أيضا وهذه المسئلة محلها  
 مباحث الوضوء الغسل إذا أصيب الرجل وهذا في أذنه فمكت في رما عنه يوسا  
 ثم خرج من أذنه فلا وضوء عليه لأنه لم يصل إلى جوفه والدماغ ليس محل النجاسة  
 كذلك أن خرج من أنفه فلا وضوء عليه لما قلنا وإن خرج من أنفه فعليه الوضوء  
 قال فيضحيان لأن ما يخرج من القدم لا يخرج إلا بعد الوصول إلى الجوف وأنه موضع

واعتبر ذلك شرعا بالمسح المصحح للحديث لا بغيره رواية ابي سعيد رضي الله  
 عنه قال وكما لا ينزل ولا تشبهه من الرقيق كذلك لا ينزل ما تشبهه من الكفيف حاله  
 الرطوبة على ما هو المختار للفقهاء والمجاصل فيه بعد انزاله الجرم كالحاصل قبل الدالك في الرقيق  
 فانه لا يتشرب الا ما في استعداده قبوله وقد يصيب من الكثيفة الرطوبة مقدار كثير يشبه  
 من رطوبته مقدار ما يتشربه من بعض الرقيق انتهى فالمجاصل ان المجتهد للفقهاء عند  
 باطلاق الحديث المظهر انما بالدالك في الحنف ونحوه سواء كانت النجاسة اتمتع  
 من نفسها او بغيرها اي صارت ذات جرم بغيرها كالرقبة المتجسدة بالتراب ونحوه  
 وطبقة كانت او يا بسنة وكذا يجوز ان لا يمتا اي ازالة النجاسة في الجملة بالحك بالنظر  
 والحك بنحو عدد او حجر او فرسك اي ذلك بعضه ببعضه اما الحك والحك فانه  
 في الحنف ونحوه خذ اذا اصابته نجاسة لها جرم يست بطهر بالحك والحك عند  
 ابي حنيفة رحمه والي يوسف رحمه خلا فالمجروح استل لا بما تقدم من الحديث فانه يفتي  
 زوال الجرم مطهر للنعل والحك والحك فريضة له والرواية ذكر في الجا مع الصفي  
 خلاف بين ابي حنيفة والي يوسف رحمه في اشتراط الجفاف ههنا لا انقلع بالحك  
 الحك لا يبقا في الرطب هكذا اذ لم يتبرأ النجاسة من اللوح او الرجم وان شئت  
 لم ينزل الا بالنعل فلا بد من الغسل وذكر في المحيط ان محمد رحمه رجع الى قولهما في قولهما  
 الحنف ونحوه بالدالك والحك والحك ما لو لم يدا رايهم بالبلى والجر في التمرش  
 اصابة الاموات ونحوها الحنف والنعل وفي الزا الغسل والعمى بالبلى اثر في الغسل  
 التيسير وان انتصر البول على البدن والثوب والمكان حال كونه مثل راس لا يسو  
 بحيث لا يدركه الطراف فذلك الا انتصار في الحكم ليس بشئ مما يشبه هو لا انتصار  
 وقد سئل عن ابن عباس رضي عن ذلك فقال انا ارجو من عفوا الله تعالى اوسع من هذا  
 وكان الناب يقع على النجاسة ثم يقع على ثياب المصلي ولا يد على رجله شئ من  
 النجاسة واحد لا يستطيع الا حذر اعنه وقوله مقتل راس لا يوشا الى انزل  
 كان مثل راس الفساة منع وقال الصند اني يد على نه لو كان مثل الجانب الاخر

اعتبر وغيره من المشايخ لا يعتبر الجانين دفعا للحرج وإذا لم يعتبر لا يحجم مع غيره  
أما إذا وقع ذلك الثوب ونحوه في الماء القليل فقليل لا يجسدان اعتبار هذه  
النجاسة سقطة على الثوب والماء وقيل نجسه وهو الأصح لأن سقوط اعتبارها كان  
لرفع الحرج ولا حرج في الكفاية والتقبيد لعدم ادراك الطرف ذكره  
المصنف في الذود عن أبي يوسف ثم قال إذا اتضح من البول شيء يرى أثره لا يبرئ عنه  
وإن لم يغسل حتى يصل وهو بحال لو جمع كان أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلوة انتهى  
وإذا صرح بعض الأئمة بتقيد البرء عن غيره منهم بتصريح بخلافه يجب أن يعتبر سيما  
الموضع موضع احتياط ولا حرج في الترخي عن مثل هذه الخلافات ما لا يؤثر في تراخي الدليل  
فإن في الترخي عنه حرجا ظاهرا وانتفاء الغسل في الإلزام إن كان قليلا فإن كان كثيرا  
الغسل في الماء لا يفسد وإن استبان موقعه نهك كثير فيفسد غسله الميت من  
الماء الأول والثاني والثالث فاسد ما أصيب ثوب الغسل من ذلك قدر ما لا يمكن  
الاحتراز عنه يكون عقولنا في فتاوى قاضينا وأما الفرق فيزيل النجاسة في  
المنى فيطهر الثوب من المنى به أي بالفرق إذا بيس المنى على الثوب وهذا ابتداء  
على أن المنى نجس نجاسة مغالطة عندنا وبما قال مالك وأحمد حرج في رواية وقال الشافعي  
وأحمد حرج في رواية طاهرها استدللنا نحن به على الطهارة بالفرق والحك وهو ما  
في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يا أبا بكر بظفري مما في صمير أو عوانة عما كنت أفرأ إلى من ثوب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إذا كان يابس أو مسموح أو غسل بشك الحميم إذا كان رطبا أو  
لو كان نجسا لم يكتف بفرقه ولما روى عن ابن عباس رضي الله عنه عليه السلام  
أنه سئل عن المنى يصيب الثوب فقال إنما هو بمنزلة الخطأ والذوق وقال إنما  
يكفيك أن تمتسح بجزءه أو بأذخره قال لا إذا لم يرفعه غير أسحاقي إلا زدت  
من شرك القاطن ودواه البهقي من طريق الشافعي موقوف على ابن عباس وقال  
هذا هو الصحيح وقد روى شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء بن رباح لا يثبت انتهي



لكن قال بن الحزم في التحقيق اسحاق الاندلسي خرج له في الصحيحين وفيه زيادة دقة  
 وهي من الثقة مقبولة انتهى ولا نه مبدأ خلق الانسان وهو كرم ولا يكون اصله  
 ولنا اطباء في احاديث الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كانت تغسله وطبا فان ما  
 تقدم من حديث ابى حمزة روى الدارقطني وغسله من غير شك وتبعدان يكون  
 غسلها له من غير علمه عليه السلام خصوصا اذ اكور منها اسمها الصبي عن سليمان  
 بن يسار قال سالت عائشة عن الخبيث الثوب فقالت كنت اغسله من  
 ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج الى الصلوة واثر الغسل في ثوبه اذ يبعد  
 ان لا يحس بل ثوبه مع المقاتلة عليه السلام الى حال ثوبه والغسل عنده لك يبدو  
 له السبب وقد اقرها عليه ولو كان طاهر المنعم من اتلاف لما من غير حجة فانه سرف  
 على ان في مسلم عنها انه عليه السلام كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلوة فذلك الثوب  
 وانا انظر الى اثر الغسل فيه فان على حقيقته فظاهره على حجازه وهو امر بذكر  
 فهو فرع علمه لكن لقائل ان يقول ملئ سلم انه فعلا عليه السلام فهو عند الاطلاق  
 لا يقتضي الوجوب كما علم في الاصول فالاولى الاستدلال بما في الدارقطني عن عمار  
 بن ياسر قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وان على بريد لوما في كوة قال يا عمار  
 فتنم قلت يا رسول الله باي امي اغسل ثوبي من نجاسة صابته قال يا عمار انما  
 يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقي والدم والمني يا عمار ما غامضك ثم  
 عنيك والماء الذي في كوتك الاسواء وقول الدارقطني لم يرد عنه عن بن  
 زيد غير ثابت من حماد وهو ضعيف مدفع بانه وجب له متابع عند الطبري في  
 الكبير وهو حماد بن مسلم وسندنا الحسين بن اسحاق التستري شاطل بن جهم  
 بن ذكريا الهجلي شاحاد بن سلمة عن علي بن زيد الى اخبرها ذكره الدارقطني سندنا  
 وعلي بن حجر روى له مسلم مقرضا بغيره وعلي بن زيد روى له الحاكم في المستدرك وقال  
 الترمذي في صحيحه بن ذكريا وثقة البزار فلا ينزل الحديث عن درجة الحسن  
 فيقدم على حديث ابن عباس لانه مانع وذلك صحيح وقوله انه مبدأ خلق الانسان

مكرم فلا يكون اصله نجسا ممنوعا فان كويبه يحصل بعد تطويه الاطوار الملوقة نقطة ثم ما  
علقته ثم مضت الى قول الشيخ كمال الدين بن الهمام لا يورث العلقه نجسة وكان نفس المتي  
اصله دم فيصدق ان اصل الانسان دم وهو نجس انتهى قال الفقير اما العلقه ثبات  
الاصل عندهم انها ظاهرة فلا يتقص بها عليهم ولما الدم فقد كان يتخالج النقص به عليهم  
في خاطر كثير انهم ظهروا عدم ذلك لان المتي انما يحصل عنده في محله ولا يحكم عليه  
بالنجاسة اذ ذلك فلم يبق الا منع استلزام كونه مكرما طهارة اصله بل تخليفه في  
الاصل من شيء نجس ثم تشريفه بانواع الكرامات البغ واليه الاشارة في قولنا  
ماء مهين كلا انا خلقناهم مما يعلمون في ايجاب الطهارة الكوي يخرج كانه في دم  
الحيض بخلاف البول والمذموم والودي أي اشارة لمن قد تركه الحكيم سبحانه وتعالى  
على انا لو خصصنا الخلاف بما لم يخلق منه الانسان لم يضرنا وبخاص من قيم اللفظ بان  
اصل خلقه الا نبياء من شيء نجس والله سبحانه المحدث والمنتهى قيل انما يطهر بالفرك  
اذ لم يسبقه مذي ونحن هذا قال شمس الامنة مسئلة المتي شكت لان كل نخل يذو  
ثم يمني الا ان يقال انه مغلوب بالمتي مستهلك فيه فيجعل تبعا انتهى وهذا ظاهر  
فانه اذا كان الواقع انه لا يمتنع حتى يذو قد ظهر الشرع بالفرك يا سامع عنده  
ذلك عليه لزم انه اعتبر كون المذي تبعا ولو بالعدم يستقيم بالمأقيل لا يطهر المتي الخارج  
بعد بالفرك قاله ابو اسحاق الحافظ وهكذا روي الحسن عن اصحابنا رحم وقيل ان لم  
ينتشر البول على راس الذكوة لم يجاوز الثقب يطهره وكذا ان انتشر ولكن خرج المتي فقال  
لان لا يوجب مذي البول الخارج ولا اثر له مذي عليه في الدخول لعدم الحكم بنجاسته  
وكذا يطهر العضو من النجس اذا اصابه بالاحت والفرك بطريق الدلالة لان الضرورة فيه  
اشد منها في البدن على ما قيل وقد روي عن أبي حنيفة رحمه ان البدن لا يطهر بالفرك  
وذكر مثله في الاصل لان حارة البدن جاذبة المتي الى البدن فينقل ويدل لزوجه  
ولا يلحق بفركه استنجا ما تشربه واستحكم في مسام بخلاف الثوب فان المسكن  
يتخلل ويطو بتفقيه لم تفضل عنه فاذا لميس وفيه طريق لم تتدخل الثوب فاذا

فلهذا التاويلت بخلاف سائر النجاسات فانها ليست بلزجة فوطئتها تنفصل  
 عنها وتستقر في الثوب ايضا ثم اظهر من كلام صاحب الهداية ترجيح هذه الرواية  
 حيث اخرها مع دليلها وحرثتها وعادته فاختير ما هو الراجح وهو الوحيد لان  
 الطهارة بالفرك في المني وردت على خلاف القياس لئلا يذهب مالك الى انه  
 لا يطهر به وطريق الدلالة ممنوع للفر المذكور على ان الاحاديث في الثوب ايضا حكايات  
 افعال في مذهبنا صلى الله عليه وسلم وهي محتملة لكون المني قليلا وكونه مخصوصا به عليه  
 السلام على ما قبل ان فضالته عليه السلام طاهرة فكيف تقوم المحبة على طهارته  
 بالفرك مطلقا في القليل والكثير في حق غيره ام كيف تقوم المحبة للشاغي بما على طارته  
 من كل احد المخرج من مذهبه لتقصاصه عليه السلام بطهارة الفضلات  
 حتى الدم والبول وما صحى القاضيهين وغيره وان كان اي ولو كان الثوب القاس  
 اصابه المني اذ اطين اي مبطنا فنقد المني الى البطانة فانه يطهر بالفرك وهو  
 الصحيح كما قاله الترمذاشي لان ما نغذا الى البطانة من اجزاء المني خلا من المني لا يطهر  
 ما ليس الى البطانة من رطوبة المني بالفرك لوقته كما قال الفضل في مني المرأة فانه لا يطهر  
 بالفرك كما ذكره فيق ولكن يجوز ازالة النجاسة في الجملة بالنسك كما اذا اصاب المني يده  
 ثلاث مرات يطهر يده بريقه كما يطهر فيه بريقه خلا فالحمد رحم علماء ما رموا اذا  
 اصاب الثوب نجاسته هذا شروع في كيفية تطهير النجاسته بالغسل فان النجاسة  
 اما ان تكون مريئة او غير مريئة فان كانت مريئة فطهارتها زوال عينها الا ما يشق  
 بان يحتاج في زواله الى غير الماء كالصابون ونحوه فانه لا يلزم استعمال ذلك ولا يضر  
 بقاء ما لا يزول بالماء الخالص يقال بعض المشايخ رحم فيسبل بعد زوال العين ثلاثا  
 الخا قابغير المريئة وعن القتيبي لجعفر رحم يغسل مرتين كغير مريئة غسل مرة قال  
 في الخلاصة هذا خلافا لظاهر الرواية وقال بعضهم اذا ذهب العين والاثم مرة  
 واحدة طهر قال الشيخ كالدين بن الهمام وهو الاقرب لان نجاسته المحل مجاورة  
 العين وقد الت وحديث المستيقظ في غير المريئة مرادة انه ما يوجب تولم النجاسة

فلهذا التاويل  
 في مذهبنا  
 كما هو

يجوز ازالة  
 النجاسته باليد

ولذا كان مندوبا ولو كانت مبنية كانت محققة وكان حكم الوجوب انتهى فهذا  
هو المعتقد اليه يشي بكلام الخلاصة انه ظاهر الرواية حيث تعقب قول أبي جعفر  
بانه خلاف ظاهر الرواية بعد ما قرأناه لورالت النجاشية مرة واحدة ثبت صفة  
الطهارة وان لم تكن النجاشية مبنية اي ان لم يكن لها لون مخالف للون الثوب فيسلم لها  
حتى يغلب عطريته انه قد طهر وهذا اذا لم يكن لها ريح فان كان يجب الغسل الى  
رواها الا ما يشق وهكذا العظم وقيل اذا غسل الثوب من غير المبرمة مرة وعصر  
بالبا لغت بطهر كما هو قول الشافعي واحمد رحم في رواية لان النجاشية تخلل بالماء و  
تخرج معه بالعصر الجواب نعم تحقق ذلك بالمرة وقيل انه لا يطهر لم يغسل ثلاث  
مرات ويصير في كل مرة جعل المصنف هذا القول مغايرا للقول الاول وهو اعتبار  
غلبة الظن ومقابله حيث عطفه عليه بقيل وقال والغنى على الاول والظاهر انه  
فهم من الاول عدم اشتراط العصر والتحقيق ان ليس مغاير له بل هو سبيل اقدم مقامه  
تيسيرا وقال في الهداية وما ليس به في طهارة ان يغسل حتى يغلب على ظن  
الغسل انه قد طهر لان التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يقطع بزيادته اعتبارا  
الظن كما في امر القبلة وآما قد رواه بالثلاث لان غالب الظن يحصل عنده فاقم  
السبب الظاهر مقامه تيسيرا ويتايد ذلك بحديث المستيقظ من منامه انتهى  
فعلم بهذا ان المذهب هو اعتبار غلبة الظن وانها مقدمة بالثالث لحصولها بها  
في الغالب وقطعا للوسوسة انه من اقامة السبب الظاهر مقام السبب اليقيني في  
الاطلاع على حقيقته عسك السفر مقام الشقة مثال ذلك والتايد بالحديث هو  
كونه عليه السلام جعل الغسل ثلاثا هو الوازم لتوهم النجاشية جعله غاية للظن  
عن اليد في الاناء ثم لم يشترط الزيادة عليها فكذلك عند تحقق النجاشية يكون الغسل  
ثلاثا هو الوازم لها من غير اشتراط زيادة اذ لو لم تكف الثلاث لآلها لم تكن زيادة  
للتوهم ثم اشتراط العصر كمره هو ظاهر الرواية عن الصحابة رحم وعن محمد بن  
في غير رواية الاصول انه يكفي بالعصر المرة الأخيرة وعن أبي يوسف رحم ان

استدلوا  
بما في  
الكتاب  
من  
الرواية  
في  
هذا  
الموضع

العصر ليس بشرط ويخرج على هذا الاختلاف من اشتراط غلبة الظن من غير عصر و  
 لتثليث مع العصر كل مرة مسائل ذكرت في المحيط والجامع الصغير للإمام الترمذي  
 منها ما روى عن أبي يوسف من أن الجنب إذا تزوج الحمام وصب الماء على جسده  
 من حيث أي من جهة الظهر والبطن حتى خرج من الجنابة ثم صب الماء على الأزار  
 يحكم بطهارة الأزار وإن لم أي ولم يعصر وقال أي أبو يوسف في موضع آخر  
 في رواية أخرى أن صب الماء على الأزار والماء يكفي في الأزار فهو حسن  
 وأحوط وإن لم يفعل يجزيه وعلى هذا ذكر شمس الأئمة الحلواني أن الجنابة لو كانت  
 بولا أو دما وصب الماء عليه كفاه ويحكم بطهارة الثوب قال الشيخ كمال الدين  
 بن الهمام لكن لا يخفى أن ذلك أي لم يصر عن أبي يوسف في الأزار ضرورة سائر  
 العودة فلا يلحق به غيره ولا فترك الروايات الظاهرة عنه وفي المنتقى شرح العصر  
 على قول أبي يوسف أيضا وتقدم أنه ظاهر الرواية عن الكل في المنتقى أيضا ولو  
 أصاب البول ثوبه وعسفة واحدة في نهر جار وعصر يطهر وهذا قول أبي يوسف  
 رحمه أيضا في غير ظاهر الرواية وذكر في الأصل وهو ظاهر الرواية وقال أبو يوسف  
 أيضا يغسله ثلاث مرات ويعصر في كل مرة وعن محمد رحمه في غير ظاهر الرواية أيضا  
 أنه يغسلها أي النجاسة الغريبة ثلاث مرات ويعصر مرة الثالثة فقط فان الثوب  
 يطهر فقد تقدم أن ذلك غير رواية الأصل ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي  
 يجب أن يبالي في العصر في يصير بحال العصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا  
 يقطر لكن يعتبر في كل شخص قوته وطاقتة حتى لو عصر صاحب قوت بلغم قوته وصاد  
 بحال لا يقطر لو عصر هو إلا أنه بحيث لو عصر من هو أقوى منه يقطر يطهر بالنسبة  
 صاحبه ولا يطهر بالنسبة إلى الشخص الأضعف لأن كل واحد مكلف بقدر وسعه  
 ولا يكلف أحد أن يطلب من هو أقوى منه ليصير ثوبه عند غسله ثم شرع في ذكر  
 مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصرها العصر عررها أو تعذبه فقال وفي فتاويه  
 أبو الليث خف طائفة سامة ذكر السافا اتفاقا أي طائفة من الكوباس فدخل خبره

ماء نجس هكذا وقع في جميع نسخ هذا الكتاب في جوفه اى في باطنه والحق في فهم القائلين  
وغيرها من الكتب في خروقه وهو الصحيح اذ لم يدان ان العائنه اصاب الحنف، ونفذت  
الى باطنه من خروقه وهذه العبارة توهم انها دخلت في باطنه ولم تصب ظاهره  
فهى غير صحيحة بل الظاهر انها تصحيف ماء نجس حتى يتجسس الكرياس ايضا ففعل الحنف  
ورده كنه باليد ثم ملأ الماء الحنف ثلاثا واهرقه الا انه لم يتهبأ له عطر الكرياس  
فقد طهر الحنف اى بجر مجريان الماء طاهر باطنه ما يشترط فيه عطر الحنف  
ولا الكرياس لقصر قياسه على مسئلة البطا على ما سياتى قريبا ان شاء الله تعالى  
وروى عن ابى القاسم الصغار انه قال فى رجل يستنجى بالماء استنجى به تحت  
رجليه من غير ان يستنقع تحتها وهو متخفف فيصيب ذلك الماء خفيه والحال  
انه ليس بخفيه خفى يعنى فلم ينفذ ذلك الماء الى باطنه الحنفين له ان يصلح مع  
ذلك الحنف لانه طاهر لان الشان ان بالماء الاخير من ملأ الاستنجاء بطهر الحنف  
تبا كما يطهر موضع الاستنجاء استنجاء استنجاء للضرورة دعوى البلوغ ولما كان في  
في قوله وليس نجسه خرق اشارة الى انه لو كان خرق لم يكن الحكم كذلك قال في المصنف  
ان كان خفه اى خف الاستنجى فخرقا وصاب الماء اى الماء استنجى رجلاه ولفافته  
رجوت سعة الام فيه بان الحكم ان الرجل واللفافة يطهران ايضا تبعا لموضع  
الاستنجاء لان الماء جار منه اليهما فاذا اصابهما ماءه النجس نجس كما تنزل  
بما استنجى به يطهر فذلك هما حكمهما حكم ما اصابهما من الماء شيئا فشا الى الماء  
الاخير الطاهر الا يرى الى ما صرح به في الفتاوى وغيرها ان الباطن طاهر الحنفين  
في خضجه وترك فيه يوما ليلة هكذا في نسخ هذا الكتاب وفي بعض الكتب  
والمدى في فتاوى ما ضحان والخاصة وعامة الكتب وترك فيه ليلة وهو الصحيح  
ولعل اللف سقطت تلك العبارة ولا يصلح يوما وليلة باولا ما لو فاذا ترك  
يوما او ليلة في النهر حتى جرى الماء عليه يطهر من غير عطر ولا تخفيف لقول النجاسة  
في الماء وزوالها بجرها انه طناغيا لها قريبا من اليقين وهذا كله لا يرد اليها

اثرون لون او ريح او طعم والا فلا يظهر ما يصل الى حد المشتك كما تقدم ثم الاستبصار  
 على المسئلة المتقدمة بمسئلة البساط ممنوع اذ ليست مثلها والا فابن جريان ما عمن  
 كله طاهر في مدة طويلة من اصابة قليل ما طاهر من غير تكرور في من يسير عقيب  
 تكرور مياه نجست بل الوجه في ذلك ما ذكرنا مع الضرورة والبلوى الغالبة وام الاختلاط  
 بعد ذلك فينقضي بل كان على يد نجاسة رطبة واخذ بتلك اليد عروة القمعة  
 المبرق من الفجاس مكن اغبره كلما صب الماء على يده فاذا غسل يده التي اخذ  
 بها العروة ثلاثا طهرت اليد وطهرت العروة تبعا لليد بالقييد بالرطبة ليس لغيرها  
 لانها لو كانت يابسة فترطبت بالغسل بالحكم وهو انه متى حكم بطهارة اليد لم يحكم  
 بطهارة العروة والكل مقيد بما اذا لم يبق اثر غير شاق والا فلوزالت الواكحة من اليد  
 مثلاً لم نزل من العروة لايحكم بطهارتها بطهارتها اليد المحصرون القصب اذا  
 اصابته نجاسة فحجت يدك حتى تحبب النجاسة ثم يغسل ثلاثا ثم يغسل باليدين غير  
 احتياج الى تخفيف لانه عليه يتشرب النجاسة بل لو قد ان النجاسة اصابته  
 وجبه القصب لم يتجا وزا الى ظهره ولا تخللت يطهر بالمسح اذا كان في السكن ذكره  
 ابن الهمام في شرح الهداية ان كانت النفس رطبة يغسل ثلاثا ولا يغتسل في شيء  
 آخر من ذلك ونحو هذا اذا كان الحصى من قصب ما شبيه في الصلابة كالحصي  
 المسمى بالسامان وان كان الحصى من بردي ما شئت في التخلخل والرخاوة  
 بحيث يتشرب النجاسة كما يتشرب بها التوب يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة بازيتك  
 حتى ينقطع التقاطر منه فانه يطهر عند ابن يوسف رحم بناعا مكان تطهيره لا ينقص  
 عنده وعليه الفتوى خلافا لمحمد رحمه فانه يقول المستخرج للنجاسة مما هو العصرها لا  
 ينقص من جميع جزء النجاسة فلا يطهر ثلثا بل التخفيف ايضا في استخرجها  
 فانها تخرج مع قطرات الماء بعد ما تخللت وامتزجت به وما يبقى من الندوة بعد  
 التقاطر معقودا من غير ان التقاطر ينقطع بالعصر فيما ينقص بمرور زمان في غيره  
 فاستويا ولا بد من زوال الاثر كما مر غير مرة وعلى هذا قاله الفوائد اذا اصابته الخرن

في النجاسة  
 اذا اصابته  
 النجاسة

والأجرى غير المفروض بنجاسته ان كان ذلك الحرف والأجرة بما استعمل بطهر  
بالغسل ثلاثا سواء جفف ولم يجفف لان النجاسة على ظاهره فكذلك البث في الكفاءة  
بتكرار الغسل مع زوال الأثر من غير اشتراط طهره ما يقوم مقامه ان كان حديث  
غير مستعمل بحيث يتشرب النجاسة يغسل ثلاثا فلا بد ان يجفف كل مرة حتى ينقطع  
التقار قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ينبغي تقييد القديم بما اذا نجس به وطب  
الماء وتركه بعد الاستعمال جفف فهو كالجديد لانه يشاهد احتذابه الى  
الوطوءة حتى تظهر من ظاهره وذكر في المحيط بغسله اي الحرف والقطر يستعمل مقدرا  
ما يقع الكبرائه انه قد طهر وقد تقدم ان الثلاث قائمة مقام الكبراء اي اشتراط  
صاحب المحيط مع ذلك ان لا يوجد من طعم النجاسة ولا لونها ولا رائحتها واشتراط  
هذا مع اشتراط حقيقة الكبراء اي لا فائدة فيه لانه لا يوجد مع وجود هذه  
ما لم يبلغ حد المشتبه وانما يفيد ما يقوم مقام الكبراء اي هو الثلث كما قد ناقشنا  
ان زوال الأثر شرط في كل موضع مالم يشق كيف ما كان التظهير بما يشق كان فيلحفظ  
ذلك وقد اختلفنا من تكراره لذلك وان وجد احد هذه الاشياء المذكورة من اللون  
والطعم والرائحة لا يحكم بطهراته اي الحرف والأجر المذكور اللهم الا ان يشق ذلك  
كما تقدم مرارا عليه اكثر المشايخ بل لا ينبغي ان يكون فيه خلاف لاحد ولو موه  
الحديث بما يعمل من الحديدين آلات كالسكين والخوفا بالماء الخمس ثم يمسه  
بالماء الطاهر ثلاث مرات فيطهر عند أبي يوسف رحمه الله خلافا للحنن فان عنده  
لا يطهر الا بثلاث على ما تقدم وانما تظهر شدة ذلك في الحمل في الصلوة اما في حق  
الاستعمال فانه لو غسل بعد التوبة بالخمس ثلاثا ولو دلت قطع به بطيئا وغيره  
لا ينجس المقتطوع وكلما وقع في ماء قليل وغيره لا ينجسه كما في الحطب والخوفا  
مما مر الرصد مع فان كان قبل التوبة ثلاثا بالظاهر لا يجوز صلوة بالافتاق ولا كان  
بعد جازت عند أبي يوسف فالغسل بطهر ظاهره اجاءا والتوبة يطهر بها طهره  
ايضا عند أبي يوسف وعليه الفتوى بل لو قيل يكفي التوبة مرة لمكانه وجهه



لان النار تزيل الغلاصة الكلية ثم يخلفها الماء الطاهر ولكن التكاثر يزيل الشبهة عن الأصل  
 ودغري المحيط عن شمس الأئمة النجسي الأرض إذ حفت أي بعد صابئة الغلاصة  
 لم تبين اثر الغلاصة فيها تطهر سواء وقع عليها الشمس ولم يبق ولم يقدم الكلام على  
 ذلك مستوفى في التيمم ولو اريد تطهيرها عاجلا فطريقه ان يصب الماء عليها ثلاث  
 مرات وتخفف كل مرة بمخزقة طاهرة وكذا الوصب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر اثر  
 الغلاصة وان كتبها بتراب القاء عليها فلم يجد ريم الغلاصة جازت الصلوة  
 عليها ايضا وكذا الحصاد اذا نجحت فنجحت الغلاصة وذهب اثرها تطهر ايضا  
 اذا كان مندا خلا في الأرض غير منفصل عنها لانه اذا لم يسلق بها في اطلاق السلم الأرض  
 فيعطى حكمها والحط اسم جنس مجازي تكبيره وثانيه وكذا البيل بكسر المثلثة بعد المشاة  
 تحت ساكنة وبفتح المثلثة وكسر المشاة وهو الخيل والحشيش وهو الحلا  
 الباس فكذلك اسما ثوما يثبت في الأرض مادام هذا المذ كونهما على الأرض وان انفصل  
 عنها فانه يطهر بالحفاف مطلقا سواء جف بالشمس وبدونها اذا ذهب اثر الغلاصة  
 ذكره الزند وبني وغيره لان ما انفصل بالأرض كان تبعا لها في حكم الطهارة بالحفاف  
 وذهب الاثر بذلك النص الوارد في الأرض على ما تقدم وذكر عن ابي بكر محمد بن  
 الفضل ان يقال الحار اذا بال في المشاة أي المكان الذي فيه البيل ووقع عليها الماء على  
 المشاة الطل أي الندوة ثلاث مرات ووقع عليها الشمس فحفتها ثلاث مرات  
 فقد طهر البيل المشاة فيها وهذا بخلاف ما قبله من الاطلاق حيث شرط فيندفع  
 الندوة ثم الحفاف ثلث مرات والاكثر على الاول وعليه الفتوى وكذا الحجر والجر  
 اذا كان مفروشا أي مركزا اثابا في الأرض يطهر بالحفاف الحافا بالأرض وكذا الثياب  
 العن الجالس عليه جالس على الأرض فاعطى حكمها كما ان كانت الحجر والجر من قبله على  
 الأرض مصفا غير مشبته فيها بحيث تنقل وتتحول من مكان الى مكان ثم لا بد من طهارتها  
 من الغسل ولا تطهر بالحفاف فان الطهارة بالحفاف انما رقت في الأرض وتقل  
 هذه لا تسمى ارضا عرفا ولكن لا بد من بيع الأرض حكمها لعدم اتصالها بها على جهته

من يزيل طهر الأرض  
 عاجلا

في  
 النجس

بجبه

النجس لا يبر  
 عز من المص  
 وانكر من رفته

انما يقع النجس  
 في

سنة  
سنة  
سنة

فلا تلقى بها ولكن البنية اذا كانت مفردة لم تجتس حازت الصلوة عليها بعد  
الجفاف وذهب اثر الجفاسة كالارض لما قلنا في الحجر والجرذ كرهه المسائل كلها افاضنا  
وذكر في موضع آخر من فتاواه بعد ذكر المسائل باسطران كانت الحج التي تسفل التحول تثير  
الجفاسة كحج الرمي تطهر الجفاف وذهب الاثر كالارض وهذا بناء على ان النظر يرد  
في الارض معقول المعنى لان الارض تجذب الجفاسة والهواء يجفها اهنا سئل ما يجب  
فيه ذلك المعنى الذي هو الاجتناب ولكن يلزم منه ان يطهر اللب والجر بالجفاف  
وذهب الاثر وان كان منفصلا عن الارض لوجود التشرب والاجتناب وان كان  
الحجر ما تشرب الجفاسة كالرخامة لا تطهر الا بالنسل ثلاثا والتجفيف كل ثوب بالشمس  
بالمكش الى ان ينقطع التقاطر لعدم المعنى المذكور الماء والغراب اذا التظاير كاحد  
نجسا فالطين الحاصل منهما نجس لان اختلاف النجس بالطاهر نجسه هذا هو الصحيح  
كما ذكره فاضلان وهو اختيار الفقيه ابى الليث وكذا روى عن ابى يوسف كره في  
المحلاة تعويل العبة للماء ان كان نجسا فالطين نجس والا فطاهر وقيل العبة للتراب  
وقيل للماء لئلا ينسب قال ابن الهمام والاكثر على انهما كان طاهرا كان الطين طاهرا  
وهو اختيار ابى نصر محمد بن سلام قال البراذلي هو قول محمد بن سعد ذكره الفقيه عليه  
السلام انتهى وجهه في المحلاة لصيرورته شيئا آخر وهو نجس ضعيف اذ يقتضيان  
جميع الاطعمة اذا كان ماؤها نجسا او دهنها ونحو ذلك ان يكون الطعام طاهرا يصير  
شيئا آخر على هذا سائر المركبات اذا كان بعض مفرداتها نجسا ولا يخفى ضاده فلهذا  
درا لفقيه ابى الليث والله در فاضلان حيث جعل قوله هو الصحيح مشيئا وان سائر  
الاقوال لا صحة لها بل هي فاسدة لان النتيجة تابعة لاخلل المقدمات والماء الطين النجس  
اذ جعل منه الكوزان فقد راعى غيرهما فطهر يكون ذلك المعنى طاهرا لا يصلح لالجفاسة  
بالتأريز لها وهذا اذا لم يكن الجفاسة طاهرة فيه بعد الطبخ والاحتراق العذرة وان  
الردث ضار ذكر منهم مادام او مات الحمار في المعلقة وكذا ان وقع فيها بعد موتها  
الكلب والحفرة يروى في بعضها فصار ملحا او وقع الردث ونحوه في البيرة حارة القدر

نجاسة وطهر عند محمد بن حنبل خلافا لابي يوسف فان عند الحنفي لا يطهر العنبر المنجسة  
 بل يبقى الرواد نجسا لانه اجزاء تلك النجاسة فيبقى النجاسة من جهة التحقق بالنفس  
 من كل وجه احتياطا واختار صاحب الهداية في التجنيس قول ابي يوسف واكثر  
 المشايخ اختاروا قول محمد بن علي الفتوى لان الشرع رتب صف النجاسة على ملل  
 الحقيقة وقد الت بالكلية فان الملم غير العظم والملم فاذا صارت الحقيقة ملحا رتب  
 عليه حكم الملم وكذا الرواد حتى لو اكل الملم اوصلي على ذلك الرواد جاز ونظير النظفة  
 نجسة وتصيد علقه وهي نجسة وتصيد مضغة فتطهر وكذا الحنفي تصيد فلا تعلم ان شاة  
 العين تنجم زوال الوصف المرتب عليهما وعلى قول محمد بن عمرو طهارة صابون صنع  
 من دهن نجس وعليه يتفرع ما لو وقع انسان او كلب في قدر الصابون فطهر صابونها  
 يكون طاهرا للتبدل الحقيقة ولكن قال المصنف رحمه الله لو وقع ذلك الرواد في الماء البعيد  
 انه يتنجس وهو ليس بصحيح الا على قول ابي يوسف رحمه الله قال في التجنيس خشية اصحابها  
 بول فاحترقت ووقع رمادها في بئر يفسد الماء وكذلك رماد العذرة وكذلك الرماد  
 اذا مات في المعلقة لا يוכל الملم وهذا كله قول ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد بن  
 ان الحكم عند محمد بن حنبل عدم فساد البيرو بوقوع ذلك الرواد وجوار كل الملم وكذا حجر  
 المنفصل عن الارض اذا تنجس يطهر بالغسل ثلاثا والحقاف كل مرة لكن انما يطهر  
 ظاهره لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه بعد ذلك في الماء يتنجس في ذلك المكان اذ ذكره  
 في المحيط لا ندريه يشرى النجاسة الى باطنه فاذا زالت نجاسته ظاهره بالغسل  
 بقي ما في باطنه فيحكم بطهارة ظاهره حتى لو قام عليه المصلح جازت صلواته وامسا  
 تشربه فبان باطنه فاذا وقع في الماء تحلل ما كان في باطنه من اجزاء النجاسة في  
 الماء فتنجس وعلى هذا الوجه المصلح لا يجوز صلواته لكنه حامل النجاسة وتبعا  
 قريبا ظهر الفرق بين الاجرويين رماد العذرة عند محمد بن حنبل فان ذلك قد صار  
 حقيقة طاهرة عنده لا يشربها شيء من اجزاء النجاسة وباطنه كطاهر فلا يتنجس الماء  
 لا غيره اذا وقع فيه حماد بالحق المله فخرج منه رشاش فاصاب من ذلك الرشاش

لا يتنجس  
 الماء  
 من  
 رشاش  
 حماد

ثوب انسان لا يمنع ذلك الوش جواز الصلوة بذلك الشرب ان كثرت حتى يستيقظ  
 انه اى ذلك الوش بول وكذا الرمييت العذرة في الماء فخرج منها رشا شفا صاب  
 ثوبا ان ظهر اثرها فيه يتجسس الا فلا هذا هو المختار وبه اخذ الفقيه ابو الليث  
 كان الماء جاريا او راكدا لان الغالب ان الرشا لم يتصاعد من صدم شئ للماء  
 انما هو من اجزاء الماء لا من اجزاء الشئ الصادم فيجزم بالغالب ما لم يظهر خلافه  
 وفي فتاوى قاضيهان فرق بين الجارى وغيره في بول الحمار بعد الطلوع في العذرة  
 فذكر في بول الحمار في الماء الجارى الحكم المذكور وذكر انه اذا بال في ماء راكدا فاصاب  
 الرش اكثر من قدر الدبر ثم اذ فسد الثوب وبمنه جواز الصلوة به وذكر عن ابي بكر  
 محمد بن الفضل عكس اختيار الفقيه في الجارى والراكدا وهو انه اذا كان في رجل الفرس  
 الخاشع السرقين اى الروث فخشى ذلك الفرس في الماء فخرج منه الرشا ش  
 فاصاب ثوب الواكب صا والشرب اى موضع الاصاب من الثوب نجسا سو كانت  
 ذلك الماء راكدا وجاريا وان لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره ولا يحرم هو الاول لما  
 قلنا والقاعدة المطردة ان اليقين لا يزول بالشك وقد شل ابو نصر الدباس عن ابيس  
 الدابة فيصيبه من ذلك الماء الشئ يسيل منها شئ او يصيبه من عرفها شئ  
 قال لا يضر قيل له وان كانت اى لو كانت قد تمرغت في بولها ودمها قال لا يضر  
 وتناثر وذهب عينه لا يضر ايضا وهذا ناسب ما اختار الفقيه ابو الليث و  
 ذكر في الذخيرة اذا القى الحمار المتلطم بالعذرة في الماء الجارى فارتفعت قطرات فاصاب  
 ثوب انسان اكثر من قدر الدبر قال ابو بكر يعنى الواسى لا يجب غسله الا يظهر  
 فيه اى في الثوب لون الخاشع قال بصير يعنى ابن يحيى عليه غسله والا هم قول  
 ابي بكر لما تقدم آنفا وقد ايضا ان قاضيهان ذكر في الرشا ش المتصاعد من  
 العذرة نفسها لا يفسد مطلقا لم يظهر اثرها وكذا ذكره في الخلاصة وغيرها  
 فكيف بالبحر المتلوث ولو صلب احد معه شعر انسان حال كونه اكثر من قدر الدبر  
 جازت الصلوة لانه ظاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح وبه اخذ الفقيه ابو جعفر

الهند وافي وابوالقاسم الصغار وغيرهما من المشايخ ودوى عن أبي حنيفة رواية  
 شاذة لا يجوز الصلوة به لأنه نجس وبه أخذ نصيب بن يحيى وليس بعينه فان شعر  
 الميت اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان المكرم نجسا وكذا العظم وقد تقدم  
 جزء البعير كسفيه لا تقبلها بحمل النجاسة كالقن والجرة بكسر الجيم فقد تقدم ما يعينه البعير  
 بعد الابتلاع فياكله ثانيا والسرقيين والسرجين بكسر السين والزبل كائنا كان وهو  
 مغرب وكذلك احكم كل حيوان يحدك البقر والغنم والظلمة مارة كل حيوان كماله استقامة  
 الى فساد بعد اتصاله بحمل النجاسة كالدم والسواء ونحوهما من الفضائل بسوء  
 البسغم لما تقدم اذا وقع جلد انسان في الماء ان كان مقداره ظفر فسدته اى نجس لك  
 الماء وان كان دون الظفر لا ينجس القياس ان ينجسه مطلقا لان جلد الانسان  
 المنفصل منه نجس لان ما يميز من الحي فهو كميتة ولا فرق في الماء بين قليل النجاسة  
 وكثيرها الا انهم استحسنوا فيها دون الظفر للضرورة فان التمر وعن وقوع القليل  
 متعسر ومتعد دون الكثير ففصلوا بقدر الظفر لانه اقل قد يستقل بنفسه و  
 اسمه يشبه الجلد في الانسباط والحجم فجعلوا مقداره كثير الاستقلال لكونه عضوا  
 تاما ومعادونه قليلا لعدم ذلك وفي انسان الاوى اختلاف المشايخ بناء على  
 اختلاف الرواية لكن الصحيح ان الشيء هو ظاهر الرواية انها طاهرة لا بها عظم او  
 عصب وهما طاهران من سائر الميتات سواء الحنزيرو فمن الانسان المكرم اولها  
 نقل الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحم في صحة صلوة من اعاد سنة وكان اكثر من  
 قد رددتهم بناء على غير ظاهر الرواية وامل على ظاهر الرواية فلا خلاف وهو الصحيح  
 قد تقدم وذكر في تناو البقال قطعت جلد كلب اى غنيمد يوغ ولا مذكى التزقي  
 بجراحة الراس اى جعل لزقة فوق الجراحة بعيدا صلح به اى في ذلك الجلد اذا  
 كان اكثر من قد رددتهم وحده او بانضمام نجاسة اخرى وهذا ظاهر بان صلح و  
 معسنوا واجبة ونحوهما مما ليس بشيء نجسا يجوز صلوة مطلقا ان جلس بنفسه  
 واذا لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة ان حمله اما ان كان على ظاهره نجاسة مانعة

اذ ذلك فلا يجوز صلوة كما لو حصل صيبا لا يتمسك بنفسه في ثيابه او بدنه نجاسة  
 مما دفعه لانه حر الحامل للنجاسة بخلاف المستمسك فان الصلابة ليس حاملة للنجاسة  
 لان حامل النجاسة التي هي لعابه او انصل بكذا يقال للنجاسة التي في حملها غير معتبرة  
 فلا يعطى له حكم النجاسة ولذا جازت الصلوة مع حمل الصبي والهرة ونحوهما مع ما فيها من  
 النجاسة المستقرة في مكانها لا فانقلبت لعلنا ولكن اللعاب قلنا نقل عن حملة الذي تولد  
 فيه وانصل بالعلم الذي له حكم الظاهر بالنظر لما يخرج من الباطن فاعتبر النجاسة  
 وقد تحس بها السان وسائرته فكان ما نفا هذا اذا حملة لانه بمنزلة الهرة المتنجس  
 بما يقع اذا حملة او اما اذا جلس عليه بنفسه فعمله رطبة انه نجس العين كذلك لانه حامله  
 وهو نجاسة وما على الرأية الصحيحة فينبغي ان يجوز صلوة لانه غير حامل للنجاسة  
 كما في الهرة ونحوها على ما سبق وان لحقت الهرة كف رجل او موضع آخر من  
 بدن يكره له ان يدعها تفعل ذلك الفعل بهو المحس لان ريقها مكره والتلوث  
 بالمكره مكره وكذا يكره ان ياكل او يشرب ما بقي منها مما اصابه لعابها من الاكل و  
 المام وسائر الاشربة لانه شربها وشربها مكره عند الاختيار وذكر في موضع  
 آخر انها ان لحست عضوا انسان نصلي قبل ان يغسل ذلك العضو جاز فعله  
 للصلوة والا ولى ان يغسله وهذا لا يخالف ما قبله لان الكراهة كالتأني في الحواشي  
 والمكره تستثنى منه فعمل المستحب ولو من تركه وذكر في الذخيرة اذا كانت  
 النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستجرى استنجى بثلاثة احماد  
 وانقاه اي موضع الاستنجاء لم يغسله بالماء قال الفقيه ابو الليث في قوله  
 يجوز ان يعطى من غير كراهة وان كان الفصل افضل قال صاحب الذخيرة وبكلمتها  
 قال ابو الليث نأخذ في هذه الاشارة الى ان البعض يخالف في ذلك ولا اعلم فيه  
 مخالفا وقد تقدم ان المقصود الانقاء عندنا ذلك العد تقدم ما يقيم مقام المحي  
 ايضا وهذا اذا كانت تلك النجاسة من غير الحدث المعتاد ولم يقبضه من الخارج امله

في النجاسة المستقرة في مكانها لا فانقلبت لعلنا ولكن اللعاب قلنا نقل عن حملة الذي تولد فيه وانصل بالعلم الذي له حكم الظاهر بالنظر لما يخرج من الباطن فاعتبر النجاسة وقد تحس بها السان وسائرته فكان ما نفا هذا اذا حملة لانه بمنزلة الهرة المتنجس بما يقع اذا حملة او اما اذا جلس عليه بنفسه فعمله رطبة انه نجس العين كذلك لانه حامله وهو نجاسة وما على الرأية الصحيحة فينبغي ان يجوز صلوة لانه غير حامل للنجاسة كما في الهرة ونحوها على ما سبق وان لحقت الهرة كف رجل او موضع آخر من بدن يكره له ان يدعها تفعل ذلك الفعل بهو المحس لان ريقها مكره والتلوث بالمكره مكره وكذا يكره ان ياكل او يشرب ما بقي منها مما اصابه لعابها من الاكل و المام وسائر الاشربة لانه شربها وشربها مكره عند الاختيار وذكر في موضع آخر انها ان لحست عضوا انسان نصلي قبل ان يغسل ذلك العضو جاز فعله للصلوة والا ولى ان يغسله وهذا لا يخالف ما قبله لان الكراهة كالتأني في الحواشي والمكره تستثنى منه فعمل المستحب ولو من تركه وذكر في الذخيرة اذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستجرى استنجى بثلاثة احماد وانقاه اي موضع الاستنجاء لم يغسله بالماء قال الفقيه ابو الليث في قوله يجوز ان يعطى من غير كراهة وان كان الفصل افضل قال صاحب الذخيرة وبكلمتها قال ابو الليث نأخذ في هذه الاشارة الى ان البعض يخالف في ذلك ولا اعلم فيه مخالفا وقد تقدم ان المقصود الانقاء عندنا ذلك العد تقدم ما يقيم مقام المحي ايضا وهذا اذا كانت تلك النجاسة من غير الحدث المعتاد ولم يقبضه من الخارج امله

لو كانت غير المعتاد كالدم والنحوه اذا اصابته من خارج كما لو تلوث ببلعده الخروح  
والا ففصل فلا يجوز فيه الجرح ولا بد من غسله اجماعا لان الاكتفاء بالا حجار لغزورة  
التكرار بمقتضى الطبيعة فلا يلحق به ما ليس يتكرر كذا الرجل اذا استنجى بالارض  
منه بعد ذلك ريح قبل ان يبس موضع الاستنجاء هل يتنجس من اليئنه المضم الذي  
به الريح ام لا يتنجس اختلف فيه المشايخ بناء على ان عين الريح نجسة ام طاهرة و  
لكنها تنجس بالمرور على النجاسة فلذا التقض الوضوء والا صح انها طاهرة ونجسها  
بالمرور اذا لم كانت نجسة لتقص لنقص المشاء ولا فرق في النجس بين خرج من اسفل  
من فرق كالقيء ولهذا كان الاصح انما هو الموضع الذي تمر به الريح لا يتنجس واختار  
شمس الاثمة الحلواني انه يتنجس وكذا الومر الريح على نجاسته اصابته ثوبا مبلولا  
ويتنجس عنده والا صح انه لا يتنجس ونكران الهمام في شرح الهداية مرق الريح بالنداء  
واصابته الثوب ان وجبت وانحتم بالنجس مما يصيب الثوب من نجاسات النجاسة  
قيل يتنجس وقيل لا وهو الاصح انتهى وهذا بناء على طهارة نجارة النجاسة كما هو  
الاستحسان على ما ياتي قريبا انشاء الله تعالى وذكر في موضع آخر عليه السلام بعد  
الاستنجاء لكن لا لان عين الريح نجسة فتنجس ذلك الموضع ولا نسأله من  
الريح بعد الاستنجاء يخرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء فانه نجس لكونه  
انفصل من الداخل الى الخارج ولكن هذا ان تحقق فلا كلام فيه الا فيكون حكما مجرد  
الوهم لان ذلك ليس بقالب الوقوع فلا يجوز ولا يلزم ما لم يتحقق او يلبس على الظن  
قد خرج مع الريح ذلك وكذا الحال اذا كان قد لبس سرويله حال كونها متبللة فخرج  
منه الريح حيث لا يتنجس السرويل على الاصح ويتنجس على غير الاصح كما في مضم الاستنجاء  
واختار الحلواني التنجس كما تقدم ولذا ارتفع نجارة الكنيف الى الحداد ونجارة المبطاة  
المكان الذي يربط فيه الدواب وقروث كالاصطبل فاستجبر ذلك النجاسة الى جمد  
في الكوفة التي في السقف والجدارا فاستجبر الباب ثم ذاب الجمد وتطهر على احد  
فاصاب ثوبه او بدنه فانه يتنجس لان ذلك الجمد اجتمع من اجزاء النجاسة لكونه

على قول محمد بن قيس فإدخال النجاسة إلى الفرق بين أجزاء النجاسة المتزاوية وبين أجزاء غيرها  
 المائتة عند التحليل والاستحالة وقبول الحقيقة والاسم وذلك أن الأجزاء المائتة  
 النجاسة والمتزاوية تتبع لها فيما يدل على أنه لا يوجد من التزاوية الصفة ما هو نجس العيون  
 بخلاف المائتة الصرفة كما لم يكن الم يوجد لليبوسة تأثير في التنجيس وضع ما فلما  
 وجدنا أن بعض المطهر بخلاف الطوبى والأجزاء النارية بمنزلة التزاوية في الشدة  
 على لغتها لطبع المائتة فلذلك كان دخان النجاسة طاهراً وأما الهوائية فقد اختلف  
 فيها على ما مر منشأ الخلاف مشاركتها بالمائتة في الصفة المؤثرة للنجاسة وهي الرطوبة  
 وإن كان لا يحتمل طهارتها لما مر من الدليل ولشدة لاحتها واضمحلالها فليتأمل  
 فإنه يدعى وهذا كله على القول بالتنجيس كما ذكره المصنف لكن المذكور في ثبوت  
 قاضخان والحلاصة وغيرهما أن ذلك قياس الاستحسان لا يتجسس الشوبه  
 قال قاضخان إذا حرقت العذرة في بيت فاصابها الطابق ثوب انسان  
 لا يفسده استحساناً ما لم يظهر أثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل إذا كان خالياً  
 كونه طابق أو بيت البالوعة إذا كان غان عليه طابق وتقاطر منه كالحمام إذا وقع  
 فيه النجاسات فخرجت حيطانها وكوبها وتقاطرت هي والظاهرين وجب الاستحسان  
 فيه الضرورة لتعدد التحريم وتقسيمه ولا نص ولا إجماع في ذلك وهو الاستحسان  
 منصرف في هذه الثلاثة على هذا القول استقطرت النجاسة ضايتها نجسة بخلاف  
 سائر أجزائها لا تنفاه الضرورة فبقى القياس فيها بلا معارض وبليعلم أن الذي استقطرت  
 من دروي الحمر وهو المسمى بالبرقي في ولاية الروم نجس حرام كسائر أوصاف الحمر  
 كلب مشي على حين رطب فوضع رجل قدمه على ذلك الطين في موضع رجل  
 الكلب يتنجس قد يتنجس ذلك الموضع باتصال رجل الكلب به وكذلك الحكم إذا مشى  
 الكلب على التلج والحال أن التلج رطب فوضع قدم موضع مشيه يتنجس ق  
 هذا كله بناء على أن الكلب نجس العين وقد تقدم أن الأصغر خلافة ذكره الشيخ  
 كمال الدين بن الهمام وإن كان التلج الذي مشى عليه الكلب جامداً ليس فيه

الذي يستقطر  
 من دروي الحمر  
 نجس حرام



رطوبة فهو طاهر لان من انقل النجس الجاف بطاهر جاف لا يتنجس الكلب الخ الحذر  
عصر انسان وثوبه لا يتنجس بالم يرضه الببل لان الطاهر لا يتنجس بالشك س كان  
ذلك الكلب ضيافا في حال التلاعب وكان غضبان ذكره في الملة قط قال الصيغ  
هو المختار بخلاف ما ذكر في الفتاوى انه ان كان في حال الرضى يتنجس لسبلان لغا  
ذاك وفي حال الغضب لا يتنجس لبقا فلا يقال الطاهر يحان ما في الفتاوى لا الغالب  
كالمتحقق لا نأقول لك عند علمنا اطلاع على الحقيقة وهذا الاطلاع غير عسير لقصر  
فم يتامله في تلك الحالة لا يجب الحكم بالغايب احتياطا للكل بعض عنقود  
العنب يغسل ما اصاب ثم ثلاثا ويوكل للتنجس بلعابه كما يغسل الاناء من ولوعه  
ثلاثا ولكن يفعل بعد ما يغسل العنقود وهذا عندنا ولا عند المثلث فان يغسل ويغ  
الكلب وما اصابه لعابه سبعا احدى من التراب لكن استحبابا عندنا ذلك ودرجا  
عندنا لثانعي احمد بن حنبل في الحديث الصحيحين طهوا ناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب يغسل  
سبع مرات احد بهن بالتراب وهذا لفظ مسلم ولنا ما روى الدارقطني عن الاعرج  
عن ابي هريرة عن علي بن السلام في الكلب يلغ في الاناء ويغسل ثلاثا رخصا او  
سبعا لكن قال تفرد به عبد الوهاب بن اسمعيل وهو متروك وغيره يروين عن  
اسمعيل فاعسلوه سبعا ثم رواه بسند صحيح عن عطاء موقوف عن ابي هريرة انه  
كان اذا ولغ الكلب في الاناء هر ثم غسله ثلاث مرات ودون ذلك في الكامل بسند  
فيه الحسن بن علي الكرابيسي لفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ار لغ  
الكلب في اناء احدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات وقال لم يرضه غير الكرابيسي  
والكرابييسي لم اجده حديثا منكرا غير هذا فقال لما ربه باسا في الحديث انتهى قلنا  
انا نقول الحكم بالعمية وضدها انما هو في الطاهر اما في نفس الامر فيجوز صحة ما  
حكم بضعفه ظاهر وثبت كون مذهبا في هريرة ذلك قرينة تفيد ان هذا  
اجاده الروي المضعف يداهن حديث السبع ويقدم عليه في حديث السبع  
من قرينة انه كان في الامم الشديدة امر الكلاب حتى امر بتلهم انا في التشديد

الكلب اذا لم يرضه الببل لان الطاهر لا يتنجس بالشك س كان ذلك الكلب ضيافا في حال التلاعب وكان غضبان ذكره في الملة قط قال الصيغ هو المختار بخلاف ما ذكر في الفتاوى انه ان كان في حال الرضى يتنجس لسبلان لغا ذلك وفي حال الغضب لا يتنجس لبقا فلا يقال الطاهر يحان ما في الفتاوى لا الغالب كالمتحقق لا نأقول لك عند علمنا اطلاع على الحقيقة وهذا الاطلاع غير عسير لقصر فم يتامله في تلك الحالة لا يجب الحكم بالغايب احتياطا للكل بعض عنقود العنب يغسل ما اصاب ثم ثلاثا ويوكل للتنجس بلعابه كما يغسل الاناء من ولوعه ثلاثا ولكن يفعل بعد ما يغسل العنقود وهذا عندنا ولا عند المثلث فان يغسل ويغ الكلب وما اصابه لعابه سبعا احدى من التراب لكن استحبابا عندنا ذلك ودرجا عندنا لثانعي احمد بن حنبل في الحديث الصحيحين طهوا ناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب يغسل سبع مرات احد بهن بالتراب وهذا لفظ مسلم ولنا ما روى الدارقطني عن الاعرج عن ابي هريرة عن علي بن السلام في الكلب يلغ في الاناء ويغسل ثلاثا رخصا او سبعا لكن قال تفرد به عبد الوهاب بن اسمعيل وهو متروك وغيره يروين عن اسمعيل فاعسلوه سبعا ثم رواه بسند صحيح عن عطاء موقوف عن ابي هريرة انه كان اذا ولغ الكلب في الاناء هر ثم غسله ثلاث مرات ودون ذلك في الكامل بسند فيه الحسن بن علي الكرابيسي لفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ار لغ الكلب في اناء احدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات وقال لم يرضه غير الكرابيسي والكرابييسي لم اجده حديثا منكرا غير هذا فقال لما ربه باسا في الحديث انتهى قلنا انا نقول الحكم بالعمية وضدها انما هو في الطاهر اما في نفس الامر فيجوز صحة ما حكم بضعفه ظاهر وثبت كون مذهبا في هريرة ذلك قرينة تفيد ان هذا اجاده الروي المضعف يداهن حديث السبع ويقدم عليه في حديث السبع من قرينة انه كان في الامم الشديدة امر الكلاب حتى امر بتلهم انا في التشديد

السبب  
في  
الرجوع  
إلى  
الدم

في سورها يتأسب كونه إذا ذاك وقد ثبت نسخ ذلك فإذا عارض قرينة معارضة  
على أن فعل الجهرية على خلاف حديث السبع وهو رواية كفاية لا تستحال لأن  
يقول القطعي لو أريد ما لم يعلم لطمحوا في خبر الواحد بما هي بالنسبة إلى غيره  
أما بالنسبة إلى رايه الذي سمع من في رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا لانه قطعيت  
فلزم أنه لا يقول إلا لقطوبنا لتأسيه إذا لا يترك القطعي إلا القطعي فبطل تخويلهم  
تذكر بناء على ثبوت ناسخ في اجتهاده المستعمل للخطأ فلم يزل حديث السبع منسوخا  
بالضربة وعلى هذا الكا من العنقود خنزير وغيره من السباع المحكوم بنجاستها  
ولو عسر رجل العنب فادعى أن يخرج منها الدم وسأل ذلك الدم على العصيد  
الحال أن العصيد ليسيل وإنما يظهر أثر الدم فيه لا يتنجس وهذا القول أضعف  
رحم أبو يوسف كما في الماء الجاري ذكره في المحيط ونظم من أنه لو لم يكن العصيد  
سائلا إذا ذاك أو ظهر أثر الدم فيه يكون نجسا ولا يمكن تطهيره حتى لو صار ثم تحلل  
فاحتار أنه لا يطهر قال في الخلاصة أن وقعت الفارة في الماء فخر نصا حلا طهرا  
بالفارة قبل التحلل وإن تقسخت الفارة لا يباح ولو وقعت الفارة في العصار ثم  
تحلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت في الخمر هو المختار وكذا لو وقع الكلب في العصار ثم  
تحلل في الخلاقيات لعلاء العالم أنه لا يطهر ثم لو حصل أن العصار أن تجف صا  
خمر ثم تحلل لا يطهر أن توضأ الرجل بالماء المشكوكا بالماء المكروه ثم رجده ماء طاهرا  
من الشك والكرهه ثم غسلى عليه غسل ما أصابه ذلك الماء المشكوك والمكروه  
لأن المشكوك والمكروه طاهران لا ينجسهما إزالة الكراهة كما تقدم فيما إذا لمسته  
عضو إنسان أنه ينجس أن يغسل ما لا يند من الدم السائل بالحم فهو نجس  
وما بقى في اللحم والعروق من الدم الغيو السائل فليس نجس وأصل النجس من  
كان مسفوحا لقوله تعالى وما مسفوحا فليس مسفوحا لا يكون حراما فلا ينجس  
لأن الأصل في الأشياء الحل والطهارة إلا ما حكم الشرع بوجوب نجاسته هكذا  
ولم يشك أن وهو أن الآية المذكورة مكية لأن سورة الأنعام مكتوبة بالإنجيل

في  
صحة  
الرجوع  
إلى  
الدم  
في  
الرجوع  
إلى  
الدم  
في  
الرجوع  
إلى  
الدم

آيات روي قوله تعالى قل تعالوا لنمحصكم بالآيات قل ما لكم من دماءكم ان هذا صراط مستقيم  
 الآية وسورة البقرة والمائدة مدنيان بالاجماع وذكر حرمته الدم بينهما مطلقا قيد  
 المسفوح فلم لا يكون التقييد منسوخا بالاطلاق مع ان المطلق يبيح المقيّد العام  
 يسمي الخاص عندنا وفي الفتنة عن أبي بكر العياض الدماء كلها بخسة مسفوحة  
 او غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس قال عبد الله القلاس الدم الذي ليس بمسفوح  
 طاهر وفي الايضاح الدم الباقي في العروق والدم طاهر عن أبي يوسف ودم ينفذ في كل شيء  
 الثياب وفيها ايضا الوصل بمعدن شاة غير مفصول جاز لان الدم المسفوح ما لا  
 منه وما بقي لا بأس به لما روي ان عائشة كانت ترى بدمتها ما صفق فلم يفتق وغيره  
 وفيها ايضا لو اصابه دم القلب نجس لان الطاهر ما بقي في العروق او ملطخا بالدم  
 السائل فلا يتغير حاله وان يكون غير المسفوح بخا اختلافا بين الشاة والكلب  
 مشى عليه فاصحان وكثيرا انه طاهر وليس فيه رواية صحيحة عن الأئمة الثلث بل قد  
 يوجد ذلك من عدم نقض الموضوع بالدم غير السائل وان ما ليس بمحدث ليس نجسا  
 الاحتياط بعد ذلك غير خفي والله اعلم وذكر في المحيط صاحبها قال ورايت في بعض  
 الكتب الطحال والقلب اذا شق وخرب منها دم غير سائل فليس بشئ اي ليس بشئ نجس  
 او نجس ما اصابه وفي الخلاصة الدم الذي يخرج من الكبد ان لم يكن من غير متعلّك فيه فهو  
 طاهر وكذا الدم المخرج من الكبد فانه في فيه من الدم ليس نجس كذا مطلقا لم انتهى  
 الملتقط ولو صلب وهو في الحال انه حامل رجل شهيد عليه اي على الشهيد دماءه  
 يجوز صلوة وذلك لان دم الشهيد طاهر حكما مادام متعلّك به ولذا لم يجب غسله  
 عنه اما اذا انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء لان طهارته حال الاتصال عرفت فما  
 على خلاف القياس ضرورة الامر بقوله الغسل بقوله عليه السلام رملوهم بكل دمهم و  
 دما ثمهم الحديث فاذا انفصل عما دلى القياس على سائر الدماء لاندال تلك الضرورة  
 قال صاحب الملتقط في موضع آخر انه صلت وهو حامله صبي قويا الصبي نجس  
 جازت صلواتها وقد قدمنا ان هذا فيما اذا كان الصبي قبل نفسه وهو الحلال

دم الشهيد دام  
 طاهر  
 متعلّك  
 اذا انفصل عنه فهو  
 نجس كسائر الدماء

للنجاسة لا هي بخلاف ما إذا لم يكن يستمسك بنفسه حيث لا تجوز صلواتها إذا  
 حملته قد وركن لأنفاسه هي الحاملة للنجاسة غير المستمسك بمنزلة الحائض  
 امتنع لبعثها بنجس إذا أصلم مصادر ينشأ مبيته وإن أزال عنها الشئ والفساد  
 بعلاج فصلية بها أي معها جازت صلوة لأنها صارت كالجلد الذي يخفى قالوا في  
 وكذا الوصل المثلثة ويدبها ويجعل فيها اللبن والسمن وكذا الكرش <sup>صبي</sup> وهو الوصل  
 ومعه فارة مسك أي الناجية جازت صلوة إذا كانت ناجية حين مذبح أما  
 أن كانت من مبيته كان يابته فكذلك لأنها مذبوحة لزوال الرطوبة و  
 الفساد وإن كانت رطبة لا تجوز الصلوة معها لأنها نجسة قالوا في  
 حلال على كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الأدرية ولا يقال بأن المسك دم  
 لأنها وإن كانت دماً فقد تغيرت فيه يطهر انتهى قال الشيخ كمال الدين  
 الطام وذاكرت بعض الأخوان من المغاربة في زيادة فقلت يقال إنه عز حرم الأكل  
 فقال لي يحل الطعم إلى صلاح كالطبيخ يخرج من النجاسة كما مسك انتهى <sup>مسألة</sup>  
 صلت ومعه أصغر ميت فإن كان لم يستعمل عند ولا دية أي لم يصوت والمراء  
 أنه لم يعلم حيوته عند الولادة فضلاً عنها فاسد سواء غسل أو لم يغسل لأنه نجس  
 على كل حال وإن لا يصل عليه ذلك لكونه نفساً من جسد جزء من وجه فغسل  
 بالمشبه الأول في حق الغسل وبالتالي في الحكم بنجاسته وعدم جواز الصلوة معه  
 وعليه أخذ بالاحتياط في الموضعين وكذلك تكون صلواتها فاسدة أيضاً فإن  
 استعمل بان علمت حيوته بصوت أو حركة ولكن لم يغسل لأنه نجس فإن الصحيح  
 أن الإنسان بنجس بالموت كسائر الحيوان إلا أن المسلم إذا غسل بحكم بطهارته  
 كوامته بخلاف سائر الميتات وأما أن كان الصبي قد استعمل وغسل فصلواتها  
 تكون حرة تامه الحكم بطهارته ذكره في العيون وغيره وهذا في المسلم كما ذكرنا أما  
 أن حل الصلوة كذا أمينا فلا يجوز صلوة سواء كان قبل الغسل أو بعده لا بد لا يظهر  
 بالغسل كسائر الميتات وذكر في نوادر أبي الوفاء قال يعقوب يعني بأبي يوسف لو صل

المسك  
 على كل حال  
 يؤكل في الطعام  
 ويجعل في  
 الأدرية

المسك - لآل  
 على كل حال  
 يؤكل في الطعام  
 ويجعل في  
 الأدرية

في جل خنزير مدبوع جاز قد ساء بنا على انه يطهر بالاباغ عند في غير طاهر  
 الرواية وقد تقدم وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز صلوة فيه ولا يطهر بالاباغ وقد  
 مر ان هذا هو ظاهر الرواية عن ابي يوسف رحمه الله واصلح معه بيضة قد صار معها  
 بالحاء المصلة اي صفارها اذا لم تجوز صلوة لان النجاسة ما دامت في معك لا يبط  
 لها حكم النجاسة ولو صلى ومعتقارورة فيها بول لا يجوز صلوة لانها نجاسة في غير  
 معدتها فتعبر رجل صلى في ثوب محشو فلما اخرج حشوه وجده فيه قارة ميتة  
 بالبنية فالحكم انه ان كان في ذلك الثوب ثقب او خرق يعيد صلوة ثلثة ايام و  
 لياليها هذا عند ابو حنيفة رحمه الله واما عندهما فانه لا يعيد شيئا ما لم يتحقق متى ماتت  
 في الثوب كما في البيد ولا اي وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان ولكنهما في  
 موضع آخر ليس بينهما وبينه منفذ يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب من الصلوات  
 اتفاقا لظهور انها فيه من قبل ان يحاط بالموضع الذي هو فيه ومن لم يجد ما يؤكل به  
 النجاسة وما يقلمها من مائه من زيل طاهر صلى معها لان التكليف بقدر الوسم وكلم  
 يعيد وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ما يتوضأ به ولا يتيمم به حيث لا يصلح عند ابو حنيفة  
 رحمه الله وعندهما يصلح تشبهها ثم يعيد اذا وجد ما يتطهر به لان الصلوة لم تشترع مع  
 النجاسة الحكيمه اصلا لغاظها زيادة على النجاسة الحقيقية ودليل الفرق غير طاهر  
 يعبر بهذه المسئلة المذكورة ان الرجل اذا كان على جسده نجاسة وهو مسافر  
 قبله باعتراف الغالب والافلا فرق بين المسافر وغيره وليس معه ما يزيلها ثم  
 من زيل وكان معصما وهو نجافا العطش حالا او مالا على نفسه او على من  
 تلزم منته فانه لا يلزم ازالة تلك النجاسة ويجوز ان يصلي بها وان كان منفذ  
 النجاسة في الحالة المذكورة بالثوب وليس ما يستبرأ به عودته غيره فانه ينظر ان كان اقل  
 من ريع الثوب طاهر فهو بالنجاسة عند ابو حنيفة عن ابي يوسف رحمه الله ان شاك فيه  
 ان شاء صلى على اياها ثم من ميتين مخطوطين كشف العود والصلوة مع النجاسة  
 فيختار احدهما وان كان وبعه طاهر وثلاثة ارباعه نجس لم يجز الصلوة عن اياها

لأن الربيع يقيم مقام الكل كما في خلق رأس الحرم بل يصلح ببلاد خلاف وعند محمد وروى  
 والثلاثة يصلح به في الوجهين ولا يجوز له أن يصلح عرباंना ولو كان جميع المشرك نجس  
 لأن في الصلوة فيه ترك فرض واحد هو طهارة الثوب في الصلوة عرباंना منزلة  
 فرض وهي ستر العورة والقيام والركوع والسجود على تقديرات يفعلها هو إلا فضل  
 في الصلوة قاعدا بايماء ولهما أن النجاسة وكشف العورة قد استويا في حكم المنع حالة  
 الاختيار واستويا في المقدار إذ قليل كل منهما عفو دون كثير فيستويا في حكم الصلوة  
 وترك القيام ونحو ترك الخلف وهو القعود والإيماء والغوات الخلف لا خلاف  
 وإن كان في الخلاف نوع قصور لكن مع الفحص من حل النجاسة كما أن في الجانب الآخر  
 قصور الجملها مع إحراز فضيلة الأصالة فاستويا لكن الصلوة فيه أفضل عندنا أيضا  
 لأن فرض الستر علم لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة يختص بها وقال في الاستسار  
 من طرف محمد أن خطاب المظهرين ساقط لعدم المدفعية لهذا كثوب طاهر وكان  
 ربعة لو كان طاهر لا تجوز الصلوة إلا فيه فكان أهم هنا لأن نجاسة ثلثة أرباعه  
 في خضاد الصلوة كنجاسة كل حالة الاختيار قلنا خطاب الستر للصلوة ساقط  
 للنجاسة فصار المراد كالستر وإذا كان الربيع طاهر يوجد الخطاب بقدره وسقط بقدر  
 النجس فوجبنا الوجوب احتياطاً قال وفي محمد حسن قال الشيخ كمال الدين بن الصا  
 وفيه نظري في قوله أن قول محمد حسن ادعوى بسقوط خطاب الستر وتقريره  
 أن المعلوم إنما هو توجه خطاب الستر للصلوة بالطاهر حاله القدرة على المظهر  
 فإذا لم تكن فالمعلوم احتفاء خطاب الستر للصلوة بالطاهر حاله القدرة على المظهر  
 ولا يقدر على إثبات تعلقه بالنجس إلا بنقل خطاب محض فيه ولا نقل فبقى النفي  
 الأصل لأن نفي المدرك الشرعي يكفي لنفي الحكم الشرعي وأما إذا كان الربيع طاهر فلا بد  
 كالكل في كثير من الأحكام فامكن الحكم بتعلق الخطاب بالسترية انتهى وقد انما يتم  
 لو كان الدليل الوجوب للستر في الصلوة مقيداً بالستر الطاهر وليس كذلك  
 بل الذي استدل به على وجوب الستر هو قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد

عن قيدا الطهارة وانما وجب طهارة الساتر بنص الخبر وهو قوله تعالى فثيابا  
 فظهر عدم القدرة على العمل بنص واجب حكما لا يستلزم سقوط حكم وجب بنص  
 مطلق فالتركيب على حسب القدرة والسقوط على قدر العجز اللهم ان يقال في  
 لفظ الزينة اشارة الى قيدا الطهارة فان غير الطاهر ليس بزين بل هو شين  
 فثبت ان الذي ليس المرجب للسنن في الصلوة مفيد بالستر الطاهر بطريق  
 الاشارة وان صلى عرايا فاعدام الثوب او اللجاسة فانه يصلي قاعدا يركع  
 والسجود ايماء برأسه ويجعل سجوده اخفض من ركوعه كما في الموضع العاجز  
 عن الركوع والسجود لما روي عن ابن عباس وابن عمر انهما قالوا العارل يصلي  
 قاعدا بالايما وعن عطاء وعكرمة وقادة مثله وعن انس بن مالك ان اصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا في السفينة وانكسرت بهم ومخرجوا من البحر  
 عراة فصلوا قعودا باب قال سبط ابن الجوزي رحمه الله في الاجابة على ما قيل في  
 رجلا فامتنع من ان يركع فاصلى قاعدا ثم اذا صلى العارل كذلك  
 فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة قاعدا على قعود المريض اذا  
 امكنت قال في الذخيرة يقعد ويمد رجله الى القبلة ويضم يديه على عودته  
 القليظة اي على ما يرى من ذكره وهذه الكيفية ادنى لزيادة السجدة على  
 القعود في الصلوة وهي المذكورة في شرح الهداية وغيرها سواء صلى بها راوا  
 في ليلة مظلمة او في البيت الخالي من الصلوة وحده هو الصحيح خلافا لما قال  
 القعود والايما انما هو في النهار اما في الظلمة فيصلي بركوع وسجود وذلك  
 انه لا اعتبار بستر الظلمة ان صلى العارل قائما اجزاء سواء ركم وسجدا او  
 اوى بهما وكذا الركوع وسجود لقاعد يجوز ان في كل فعل مركبة وخلافا من  
 وجه فيتحيز الاول وهو الايماء قاعدا افضل لان السجود واجب لحق الصلوة  
 وحق الناس والركوع والسجود لا يجب الا للصلوة فكان الاولى تركه وان ترك  
 الاركان الى خلف هو الايماء ونزلك السترا الى خلف فكان ماله الى بالترك

باب ان  
 انصلي المذمومة  
 كيف يقعد

مما ليس له خلف عند التعارض ولو قام على شيء نجس وصل لا يجوز لأن طهارة  
 المكان شرط فإذا كانت لا يجوز الصلوة لفقد الشرط والم إذا كان النجس قد ما يغا  
 ولو وصل على شيء مبطن في ما طنه قد رأى في بطنه نجاسة ما نفقه في نظر أن كان  
 ذلك المبطن محيطاً أي مضرباً لا يجوز صلواته إذا كانت النجاسة تحت موضع  
 قيامه لأن البطانة تحم مع الظهارة في حكم ثوب واحد فكان كما لو كانت النجاسة  
 في الظهارة وهو قائم عليها وإن لم يكن ذلك المبطن محيطاً جازت صلواته  
 لأنه في حكم ثوبين بسط الطاهر منه صاعداً على النجس كان بمنزلة ما لو بسط الثوب  
 الطاهر على أرض نجسة ويشترط أن يكون الظهارة بحيث لا يظهرها ولو النجاسة  
 قبل هذا كله قول محمد وعمر بن يوسف رحم الله لا يجوز وقيل جواب محمد فيما إذا لم  
 يكن مضرباً وجواب أبي يوسف رحم في المضرب فلا خلاف رحم كما ذكرنا ولو سجد  
 على شيء نجس نجاسة ما نفقه تفسد صلواته سواء أعاد سجوده على شيء طاهر ولم  
 بعده عند أبي حنيفة ومحمد رحم لا نأذي كذا مع النجاسة تفسد الصلوة  
 فساداً باتفاقاً كما لو أده مع كشف العورة أو نجاسة الثوب أو اليد حيث تفسد  
 إجماعاً وقال أبو يوسف رحم أن أعاد سجوده حين علم أنه سجد على النجس على شيء  
 طاهر لا تفسد صلواته لأن سجوده على النجس كعدمه فإذا سجد على الطاهر صار  
 كأنه إنما سجد الآن وهذا بناء على أن بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلوة  
 عنده وعندهما تفسد الصلوة لنفسا دجزءها وكو بها لا تجزئ وإن كان موضع  
 قدميه وركبتيه طاهر وموضع جبهته وناقته نجساً فقد روى عن أبي حنيفة  
 أنه قال يسجد على أنفه لأن الاقتصار على الأنف من غير عدو الجبهة في السجود  
 جائز عنده ويجوز صلواته لأن موضع الأنف أقل من الدرهم خلافاً لهما فإن  
 عندهما الاقتصار على الأنف في السجود بلا عدو الجبهة لا يجوز في رواية عن  
 أبي حنيفة رحم أيضاً لا يجوز لأن السجود لم يقع إلا على النجاسة فلا يجوز وأن كان  
 أقل من قدر الدرهم وهذه الرواية أصح لأن عقوق الدرهم إنما يعتبر فيما إذا

هذا ما روينا عن  
 أبي حنيفة رحمه الله  
 في السجود على النجس  
 تفسد السجدة عند  
 أبي حنيفة وعند  
 الأصناف تفسد  
 الصلوة



تأدى السجود بحج آخر غير متصل بالنجاسة اما اذا لم يتأد فلان السجود على النجاسة  
كلا سجدة وان كان غير مفسد فالحاصل ان موضع الانف لما كان اقل من قد بالدبر  
فجاسته لا تقصد الصلوة اذا اتصل الانف بدلان الاقتصار على الانف لما يجوز  
عنده اذا كان سجودا ووقوع الغصا بالسجود بعد النجاسة لا يكون سجودا وانما يكون سجودا  
لو وقع على الطاهر بمضه على النجس كما لو كان في موضع الجبهة اقل من قد بالدبر حيث  
يجوز بالاتفاق وكان موضعها كله نجسا وموضع الانف طاهر حيث يجوز خلافه  
لهذا واذا كان موضع الانف نجسا وسائر المواضع اى باقى المواضع طاهرا جاز فعله و  
صلوته بلا خلاف لان الاقتصار على الجبهة في السجود جائز بالاتفاق كما ذكره في  
المسجد على الانف وموضع الانف اقل من قد بالدبر فلم يعتبر اتصاله به وذكره  
الامة السرخسي انه اذا كانت النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلواته  
وضم الميدين والركبتين في السجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة  
موضعها وكان وضعها على النجاسة كعدمه وهو غير مفسد قال في العيون هذه يعني  
رواية جواز الصلوة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين ورواية شاذة قال الشيخ كمال  
الدين بن الهمام وكيع لم انشأ طهارة مكان الركبتين والميدين لم يثبت الفقيه  
الليث وعليه بنى وجوب وضوء الركبتين في السجود قال في التبيين في الموضع كتيب  
عند السجود لا يجوز ثم لا نام نا بالسجود على سبعة اعضاء هذا احتياط الفقيه في الليث  
وفترى مشائخنا على انه يجوز لا نزلوا كان موضع الركبتين نجسا جاز قال في غصص  
التبيين والفقيه ابو الليث يتكوه في الرواية انه اذا كان موضع الركبتين نجسا يجوز ان يحكي  
نقل الشيخ كمال الدين بن الهمام قال المصنف رحمه الله تعالى ان كان في النجس في  
موضع ركبتيه لا يجوز وسكت عما اذا كان في موضع يديه وفي فتاوى قاض خان واذا كانت  
النجاسة تحت كل قدم اقل من قد بالدبر فانها تجتم وتتم جوار الصلوة وكذا النجاسة  
في موضع السجود اقل موضع الركبتين اقل موضع الميدين ولا يجعل كانه لم يطمع بعضه  
فعلم انه لا فرق بين الركبتين والميدين وبين موضع السجود والقديين في النجاسة

المائنة في مواضعها مفسدة للصلوة وهو الصحيح لان انتقال العضو بالمخاض بمنزلة  
 حلها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض وان كان في موضع الحدث قد مبدى بحسب  
 لا يجزئ صلوة اذا كان قد وضعها اما اذا لم يضعها فانه يجزئ صلوة لان الفرض منه  
 احكام القدمين في السجود او في القيام حتى يرفع احدهما جازت صلوة ولكن مع  
 انك اهتد وان كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم يمين وقد تقدم نقل قاضيه هو  
 ظاهر كما يمين النفس اذا كان في ثوب في طائفتين وكل طلاق اقل من قدر الدرهم  
 لجميع زاد على الدرهم هذا اذا كان الشرب ملبس او محمول اما ان كان مفرقا  
 قد ميسفان كان مضرا فكذلك لا فلا لان الطاق الاسفل من غير معتبر في الحاشية  
 ما في الطاق الاعلى وهو اقل من الدرهم وان افتتحت الصلوة في مكان طاهر ثم نقل قدميه  
 فجعلهما على شيء نجس فقام اي مكث عليه ان يمكث مقدار ما يودي ركنه اي مقدار  
 ادوار ركن جازت صلوة اتفاقا لم تفسد لان المكث اليسير على النفس الكثير معفو  
 كما لمكث الكثير مع النفس اليسير ولا اي من ايكن لم يمكث بل يمكث مقدار ما يودي  
 لان نفي النفي اثبات فلا اي فلا يجزئ صلوة وهذا عند ابى يوسف رحمه تعالى لمحمد  
 يجرى ما لم يؤد ركنه على ذلك الحال لان لم يؤد جزءا من الصلوة مع المان فلا تفسد  
 ولا بى يوسف رحمه ان المعفو هو المقدار القليل من الزمان والوقت يمكن فيه ادراكه  
 كثيرا فلا يعفى سواه ادى الركن ولم يؤد مكن ان رفع نعليه عليه بما قد ساء ان ادى  
 معهما ركنه فسدت صلاته اتفاقا وان لم يؤد معهما ركنه فان لم يمكث مقدارا ما  
 يودي ركنه لا تفسد اتفاقا وان مكث قدر ما يودي ركنه تفسد عند ابى يوسف رحمه وان لم  
 يؤد خلافا لمحمد رحمه والمختار قول ابى يوسف رحمه في الجميع لا نه لحوط وقوله تعالى  
 اهل سمرقند لو كان المصلي بحيث اذا سجد يقع ثيابه على شيء نجس اي من خيلان  
 يكون النجس مغموض شي من اعضا سجده جازت صلوة اذا كانت تلك النجاسة  
 يا بسته بحيث لم يتلوث ثيابه منها بقدر ما لم لان ما عدا ما لا يشترط طهارته  
 مكنه يفتقر اليه واذا وصل تلبس غيب فيه خلافا للشافعي رحمه فان عند لا تجزئ صلوة

ركن الصلوة  
 احكام القدمين  
 السجود في القيام  
 تحت يدي  
 جازت  
 مكن  
 الكفا

في الحالة المذكورة لان ثيابه مما يتحرك بحركته تيم له وانه انقل بالنجاسة قلنا لا دليل على  
 فرضية طهارة مكان كل ما يتصل بالمصل ولا ثبت حكم بلو ليل وفي اختلاف فراس  
 قال في الكتاب المسمى باختلاف زفر ويحجب اذا كانت النجاسة على باطل للينة والحرارة  
 وهو على ظاهرهما قائم صلي لم يفسد صلوة لان النجاسة غير متصلة بمكان قيامه ولكن  
 المحر ومثله ايضا اي مثل الحكم المذكور وهو عدم الفساد اذا حلت النجاسة بخشب  
 فقلبها وصلى على الوجه الطاهر فانه ان كان غلظ الخشب بحيث يقبل القطع اي يمكن ان  
 ينشر نصفين فيما بين الوجه الذي فيه النجاسة والوجه الآخر يجوز الصلوة عليها  
 بهم والا لانها بمنزلة اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة الثوب في الوجه الثاني واذا  
 اصابته الارض نجاسته سواء كانت رطبة او يابسة فترشها بطين او حص فصيل  
 عليه جازت صلوة لانه حائل صلب كاللوح ونحوه وليس هذا كالثوب اذا  
 فرش على النجاسة فان حكم فرش الثوب على النجاسة ان كان رطبة لا يجوز الصلوة  
 عليه وان كانت يابسة حكمه حكم التراب لو ترشها بالتراب ولم يطين فرشها  
 فانه ان كانت التراب قليلا اي رقيقا بحيث لو نشه بعد المصل عليه لمحة النجاسة  
 لا تجز الصلوة عليه والا اي مان لم يكن قليلا بل كان كثيرا اجمعه كيف بحيث لا يجز  
 المصل عليه راحة النجاسة بجوز الصلوة عليه كذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة  
 فان كان رقيقا يشف ما تحته او توجد منه راحة النجاسة على تقدير ان لها راحة  
 لا تحته الصلوة عليه فان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت بل ان كان  
 غلظه بحيث يمكن ان يجعل من عرضه ثريان كالنعال فهو بمنزلة اللبنة الغليظة  
 ولو كان على اللبنة بكسر اللام وسكون الواو نجاسة بقلب المصل الوجه الذي فيه  
 النجاسة الى اسفل وصل على الوجه الثاني الذي ليس عليه نجاسة بجوز صلواته  
 هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم جرمه بنصفين لا بمنزلة اللبنة فقال ابو نعيم  
 لا يجوز صلوة من كان اللبنة والثوب غليظين وبه اخذ بعض الشافعية ومنهم شمس  
 ان ثمة الخلاف فانه قال لا تجز الا ان يشبهه فيجعل الطرفين فوق الطرفين النجس ليصير

بمنزلة ثوبين وهذا المذكور في البدن وكذا في الثوب كله مذهب محمد بن وهب  
 من كونه في الجيب وهو يفيضان الخلاف بين أبي يوسف ومحمد بن ثابت في الثوب في  
 الطائفتين فإن كان مضرباً فإن الثوب البدن الغليظين بمنزلة ثوبين طائفتين متصليتين  
 رحم فالحتم وهذا أيضاً قول أبي يوسف رحمه كما في المضرب لو بسط المصلى أى السجادة  
 على شيء نجس رطب وجلس على أرض نجسة رطبة أو لف الثوب اليا بس الطاهر  
 في ثوب نجس رطب فاثرت الرطوبة النجسة في ثوبه في الصورتين الأخيرتين واثرت  
 في مصلاه في الصورة الأولى ينظر إن كان تأثير الرطوبة بحال لو علم الثوب والمصلى  
 يتقاطر منه شيء يتنجس الثوب المصلى والآخران لم يكن التاثير بذلك الحال فلا يتنجس  
 وقد قدمنا في فصل الأسماء مثله إن هذا إذا كانت الرطوبة من الماء النجس لا عين  
 النجاسة كما هو مثلاً وأيضا يشترط أن لا يوجد أثر النجاسة من لون أو ريح على ما  
 حققناه ثم قال شمس الأمت محمد بن عبد العزيز بن حمد الحلي إن بالثوب وبالمصلى  
 الحلاوة كن أن القاموس لو كان تأثير الرطوبة بحال لوضع الإنسان يده على يده  
 يصير الثوب المصلى نجساً فلا وهذا الذي قاله شمس الأمت قريب في المعنى من  
 القول الأول ولا ندرك أن كان بحيث لو عصر قطرت على اليد عند الوضع عليه والأفلا  
 فروع شتى من تعلق النجاسة بدورها المصنف رحمه في التنجيس غسل ثوباً  
 ثم قطر منه على شيء إن عصر في الثالثة حتى صار بحال لو عصر لا يسيل منه شيء فاليد  
 طاهرة والبلبل طاهر وإن كان بحال يسيل فنجس فقال الشيخ كاللدين برهما في  
 هذان بلاء البدن طاهرة مع أنها بعض الثالثة كانت هي ولا فرق بين تطهير الثوب  
 النجس وبين تطهير العضو النجس في عدم اشتراط المصلى الجريان حتى لو غسل كل منهما  
 في ثلاث اجازات طاهرت أو ثلاثاً في اجازة يطهر قال أبو يوسف رحمه بذلك في  
 الثوب خاصة أما العضو النجس فإنه إذا غمس في ثلاث اجازات نجس الجميع ولا يطهر ما  
 لم يسيل في ماء جار أو يصيب عليه لأن القياس وإن حصل الطهارة لهما  
 بالفسل إلا وإن لکن سقط في الثياب المضممة تبقى في العضو عيناها قال الشيخ

كمال الدين بن الهمام وهذا يقتضيه انه لو كان المتنجس من الثوب قد درههم  
 فخرج لا يجزيه ابو يوسف في الاطراف انتهى فيه نظركم ان الضرر ما شئت لا مائة  
 الواجب بل والسنة ايضا غسل نجاسة الدم مثلاً بالبول حتى زال اثر الدم هل يحكم  
 بزوالها اختلف فيه ومن ذهب اليه التمسح حتى لو غسلها ببول ما يוכלل له لا يمنع  
 ما لم يغش وتقال السرجي لا صحت التطهير بالبول لا يكون قال الشيخ كالدين  
 احسن لما علم ان سقوط التجسس حال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس البول  
 مطهر للتضاد بين الوصفين فيتنجس بنجاسة الدم فما ازاله الثوب بهذا الاثر اذا  
 يصير جميع المكان المصاب بالبول متنجساً بنجاسة الدم وان لم يتبق قال في الكتاب  
 يفرض الهداية اشارة الى ما اخترناه حيث قال في كل مائع طاهر حيث اخرج المائع  
 التجسس انتهى بتنجس طرف من الثوب فسيب غسل طهارة منه بقوله ولا تفرطه كان يغسل  
 بعضه مع ان الاصل طهارة الثوب وقم الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون الموصول  
 محله فلا يقضي بالنجاسة للشك كذلك اوردته الا سيحاجب في شرح الجامع الكبير  
 سمعت الشيخ تاجر الدين احمد بن العزيز يقول ويقسم على مسئلة في السيل الكبير هي اذا  
 فتحنا حصناً وفيهم ذم لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض او  
 خرج حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم كذلك اصبهنا في الخلاصة بعد ذكر الثوب فلو  
 صلب مع صلوات ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر يجب اعادته ما صلب انتهى  
 وفي الظهيرية الثوب فيه نجاسة لا يدرك مكانها يغسل كله قال الشيخ كمال الدين  
 وهو لا حياط وذلك التعليل مشكل عنده فان غسل طرف يوجب الشك  
 في طهارة الثوب بعد اليقين بنجاسته قبله معاصلة ان الشك في ازالته بعد  
 تيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع المتيقن قبله قال والحق ان بثوت الشك في كون  
 الطرف المغسول بالروح المحرم هو مكان النجاسة والمعصوم الذي يوجب البتة  
 الشك في طهارة بقاها باحترام الباقيين ومن ضرورة صيرورته مشكوكا فيه  
 ارتفاع اليقين عن نجاسة معصومته واذا صار مشكوكا في نجاسته ازيلت الصلاة

معقول الا ان هذا ان محمدين كلفتم المحمديا اعني توهم اليقين لا يبرهن  
 بالشك مفعلة فانه لا يتصور ان تثبت في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت  
 الشك فيه ولا يبرهن به ذلك اليقين انتهى والجواب انه قد تصور فيما اذا ثبت حكم  
 محل معلوم ثم شك في ذلك عند احتمال وجود دليل الزوال وعدمه على السواء  
 كما اذا شك في الحديث بعد تيقن الطهارة او عكس نحو هذا من الاحكام كاطلاق  
 والعناق بخلاف مثل مسألة الشوب والذمي فان الفهم استدرجته القتل ثم ثبت يقينا  
 محل معلوم بل ثبت محل مجهول من ان ضدها وهي الطهارة وحل القتل كان ثابتا  
 بيقين محل معلوم الا انه امتنع العمل بثبوت ذلك المجهول فيه يقينا فاذا زال اليقين  
 ووقع الشك في بقاء ذلك اني المجهول لعدم لا يتم العمل بما كان ثابتا يقينا لان  
 لا يبعد الشك والاصل فيه ان الشك كما شك طار على اليقين اى حاصل  
 بامر خارج عنه شك طار على اليقين اى بمعارضته دليل مع دليل آخر فلا دلالة  
 ينيل اليقين والثاني يخرج عن كونه يقينا ببيان ذلك ان الشك انما ينشأ عن عدم  
 الدليل او عن تقابل دليلين متساويين متحدين زمانا ومكانا محتمل لاختلاف زمانهما  
 يكون الا خيرا ما سخا لاول اذا كان دليل الوجود والبقاء وتختلف عملهما فلا  
 تقابل بان جهل حصل الشك لعدم الدليل على الزوال على الاخر البقاء فيه  
 فاذا ثبت حكم يقينا محل معلوم فالشك في ثبوت ضده لك الحكم لذلك المحل امنا  
 تها في من عدم دليل او من تقابل دليلين متساويين يقتضي احدهما بقاء الحكم الاول  
 والاخر عدمه وحيثما سقطا ن ريتي الحكم الاول بدليله فهذا مفعلة توهم اليقين  
 لا يبرهن بالشك وهذا هو القسم الاول من قسمي الشك ولا يمكن ان يتا في شك آخر  
 من دليل مراض لدليل الاول مسامحة بل يكون فضا ان كان الاول دليل الوجود  
 ورن البقاء والا فهو من القسم الثاني من قسمي الشك اما اذا ثبت حكم يقينا محل  
 مجهول فيمكن ان يتا في الشك من دليل مراض لدليله مسامحة يثبت ضد ذلك  
 الحكم لان المحل لما يمكن معلوما لم يتيقن كون الدليل الاخر ما سخا بل محتمل ان يثبت

ج  
 ١١١

١١١

اصل يقين  
 الشك يقين

ضد ذلك الحكم في الحل الأول فيكون ناسخاً وأن ثبت في محل آخر فلا يكون ناسخاً  
 احتمالاً على السواء فحصل الشك فريضة في بقا الحكم في محل الجوهول وعدمه وهو  
 أيضاً من القسم الثاني فمن قسمي الشك وهذا من اليقين الأول مع معارضته وتبيين  
 بشك خارج عنه ودفعه كفا في القسم الأول وهو يقتضيه الرجوع اليقين آخر غير  
 اليقين المعارض فتأمل في معنى النظر فإن كلاماً للرباني محمد بن الحسن رحم من تلك  
 المسألة في السيل الكبير عن غير تحقيق خصوصاً في أمر القتل الذي هو عظيم الخطأ  
 يدل به بالشبهات والله سبحانه هو الموفق ولو بالثبوت على الخطأ حال الدوام  
 فذهب بعض الخطاة فالباقي ظاهر وكذا ذهب أيضاً لما ذكر في المسألة المتقدمة  
 بغير ما لو عت جعلت بغير ماء ان حفرته قد ما وصل اليه النجاسة طهر ماء هالاً حتى يمتلئها  
 فان وسعت فرفق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه يعني ان يغيد بما اذا زاد وان عتفها  
 في الصورة الأولى سيما اذا لم يظهر اثر النجاسة في الماء في كلا الصورتين والتبعيد بين  
 بغير الماء والنجاسة وبغير الماء يعني ان يكون خمسة اذرع في رواية ابي سليمان تسبعة  
 في رواية حفص وقال الحلوان المعتبر الطعم واللون والريح فان لم يتغير عانداً لا  
 وكان عشرة اذرع وهو المختار وقد مضى على الألواح مشرعة بعد مشي من رجله  
 قد ولا يحكم بنجاسته رجله ما لم يعلم انه وضع رجله على موضع للفرقة بمشله  
 المشي في ماء الحمام لا يتنجس ما لم يعلم انه غسأه بحسن جلد الحية يمين الصلوة اذا زاد  
 على قدره لدهم وان ذكيت كانه لا يحتمل الدباغة لتقام الذكاة مقام الدباغة  
 الأصح ان قصيبها ظاهر اذا وجد الشعر في بعر الأبل والغنم يغسل ويكرر لا الذكاة  
 يوجد في خشى البقر لا نه لا صلاحية فيه قال الفقير هذا التعليق يغيد انه اذا وجد في  
 الروث فان كان صلباً يغسل ويكرر ولا فلاح في التنجيس مشي في الطين ارضاه  
 ولم يغسله وصل يجره ما لم يكن فيه اثر النجاسة لا بها المانع ولم يوجد في الخلاصة  
 طين نجارى طاهر لا ينجس جواز الصلوة وان كان الثياب ملوثة وان كان مختلطاً  
 بالعدرات قال شمس الأئمة الحلواني لا يغسل هفاً ذكر صاحب القتيبة مشي في السويق

من جليلي بن يحيى الصدوق  
 اذا زاد على قدر الدابة  
 وان ذكيت قد لا يغسل  
 فنجسها طاهر

فتقبل بجله كما دش في السوق فحصل لمخرجه لأن الحاجة غالبة في سوقها ثم ذكر  
عن أبي نصر الدبوسي طين المشرق وموطى الكتاب فيه طاهر كذا الطين المشرق  
ودد غطط في فيه الحاسات طاهر لا إذا رأى عين الحاجة قال يعنه صاحب القنية  
نفسه هو صحيح من حيث الرواية قريب من حيث النص من عن أصحابنا ثم ذكر  
لودقم بول في ماء قبل به الطين أو وقع روث في طين تعتبر الغلبة فإن غلبت الحاجة  
لم يخرج وإن غلب الطين فطاهر قال فعلم به جواب أبي منصور كان الاحتراز عن  
هذه الرواية بقوله لفالب في أسواقنا الحاجة وأنه حسن عند المصنف في العائد  
انتهى فإذا تأملت ما ذكره فينبغي أن يحمل قول أبي نصر الدبوسي على الضرورة فيما إذا  
أصابه من عينه قصد مع عسر الاحتراز قول من اعتبر الغلبة على غيره ذلك توفيق  
بين كلامي صاحب القنية حيث أيد قول أبي نصر بقوله وهو صحيح من حيث الرواية  
الحق والقول الآخر بقوله وهو حسن الخ لأن المعلوم من قواعد الأئمة التمسك بالماضي  
الضرورة والبلوى العامة كما في سئلة آباء الفلوات ونحوها فارة ماتت في دهن  
إن كان جامدا قذف ما حولها بأكمل ما سواه وإن كان ذائبا يتبخر كله والله أعلم بالصواب  
يجوز أن يستعمل به في غير المساجد يدغم به الجلد وتقدمت صفة تطهيره قال  
بعض المشايخ تكراه الصلوة في ثيابا بالفسقة لا يتقون الحرج وقال صاحب  
الهداية في التجنيس الأصح أنها لا تكراه لأنهم لا يكره من ثياب أهل الذم إلا السراويل مع  
استحلالهم الحرج فخص الأول ولا يجوز الصلوة في الديباج الذي يسيح به أهل بلاد كثر  
بلقنا أنهم يستعملون فيه البول فيعمون أنه يزيد في بريقه الكل في شرح الهداية لأن  
الخصام ذكر في القنية عن صلوة الأثر عن الحسن زعفران ذكرناه للمصنف في باب  
فيه الصبي يصبر به المتوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر قال هشام وهو قول أصحابنا ثم تقدم  
ما يوافق في أوائل فصل الآسار وأنه ينبغي أن يغسل حتى يصفر الماء فعلى هذا لو  
كان الديباج المذكور ونحوه لا ينقص لا يتلون به لما نهر طاهر في القنية الكيمخت  
المدبوغ بدهن الخنزير إذا غسل طهره لا يفرقا إلا أن فيها الجلود التي قد نهر

الدهن النجس  
أن يتبخر منه  
نحو الساجد







في الفريضة تعينت في الصلوة بالاجماع اذ لم يخالف فيها احد من الائمة على ما  
 قلناه غير واحد من ائمة النقل الى ان حدث بعض المالكية كالقاضي اسمعيل فخالف  
 بخلافه بعد تقرير الاجماع غير معتبر وتوسل انه من المجتهدين رحمهم فالاية يعلم كونها  
 مسند الاجماع لان العبرة لعمر السبب والخصوص السبب وكذا الحديث من  
 عائشة رضي الله عنها لا يقبل الله صلوة حائض الا بخار رءاه ابو داود والترمذي  
 وحسنه الحاكم ومحمد بن حريمة في صحيحه المراد من الحائض البالغة لان الحائض  
 حقيقة لا صلوة لها اصلا العوزة من الرجل ما تحت السر من الركبة وعلما بهذا  
 السر ليست بعوزة ولكن الركبة غاية ودخولها محتمل فذا قال الركبة عورة ايضا  
 قطعنا لاحتمال وفيه خلاف للشافعي رحم واحمد رحم في رواية ان الركبة ليست بعوزة  
 الحديث ابى ايوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما فوق الركبتين وما  
 اسفل من السر من العورة رءاه الدارقطني ولنا حديث على قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة فتعارض المجرم والمبيح في الركبة فيقدم  
 المجرم على المبيح وكذا ما روى الدارقطني في حديث طويل عن عمر بن شعيب عن ابيه  
 عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ما تحت السر الى ركبتيه من العورة  
 فان فيه جعل الركبة غاية وهي ملتقى عظمي الفخذ والساق وقد اختلف دخولها  
 والا حياط في الدخول فقد دخل وعن احمد في رواية السوءتان فقط  
 عوزة وكذا عن مالك وعند ان السر والركبتان وانهما غير خلتين  
 كقول الشافعي رحم ذكره العيني في شرح البخاري لكن العورة المذكورة انما هي عورة  
 من غير ذلك من نفسه هذا هو المختار وقد روى محمد بن شعاع عن ابي حنيفة  
 وابى يوسف رحم نصا اي قصرهما بالقول لا اخذنا بطريق الاستدلال من مسئلة السر  
 بل روى عنهما قال اذا كان اي المصل محلول الجيب فنظر بعينه المصلي نفسه  
 الى عورته اي عورة نفسه لا نفس صلوته وهذا هو الذي مشى عليه قاضينا  
 في الفتاوى وبعض المشائخ جعل سر العورة من نفسه ايضا شرطا وهي رتبة هشام

عن محمد بن حنبل قال أي ذلك البعض أن كان المصلح المحل للجب كشيء الملحقة  
بجيب يستوعب لحية جيبه بالسرة يجوز صلواته وإن كان خفيفاً لم يكن لا تقطع  
جيبه حتى كفر من أنه ينظر في جيبه رأى عودته فصلواته فأسد به رأى يقول هذا  
البعض يفتي بعض المشايخ قال في الخلاصة فإن صلى في ثياب محلولة الجيب  
أن كان محال يقع بصره على عودته حاله الركوع لا يجوز صلواته وكذلك لو كان محال يقع  
بصر غيره عليه من غير تكلف كذا ذكر هشام عن محمد بن عثمان بن حنيفة ومحمد بن أبي  
يوسف إن عودته ليس بعورة في حقه فلا تقصد صلواته انتهى بهذا الترتيب  
يفيد اختياره لما قدمه والدليل على أنه وجه الشرع وجب شرطاً للصلوة ذاتها  
لا لحرف رتبة العورة فيها وإذا كان محال لم ينظر إلى من غير تكلف يوجب السرة  
وكذا الوجه أن الإنسان عرياناً في بيت في ليلة مظلمة له قرب ظاهر وهو قادر على  
اللبس لا يجوز صلواته بالاجماع ولو كان وجوب السرة رتبة العورة في الصلوة  
لجاءت في هذه الصورة ونحوها فعلم أنه وجب للصلوة نفسها تعظيماً للمناجاة  
في هذا المقام بين يدي سبحانه وتعالى وذلك لأن الآية التقدم ذكرها مطلقة  
فتعم جميع الصلوات في أي مكان أو زمان كانت لكن قد يقال إن الآية تقتضي الدلالة  
ولكن إذا كان السرة الثابت بها في الطواف واجباً لا فرضاً كما تقدم وإنما ذكر في الصلوة  
بالاجماع ولا إجماع فيما إذا كانت المصلحة هو الذي بحيث لو نظر بلا تكلف لأرى عودته  
نفسه للمرء عن أبي حنيفة وأبي يوسف فإن الذي ينبغي أن الحكم في الصلوة  
المذكورة الكراهية دون الفاء وترك الواجب من الفرض تقول أبي حنيفة  
وحمد وأبي يوسف رحمنا الوفاية المذكورة لا تقصد صلواته لا ينافي الكراهية  
فكان هذا هو المختار والله أعلم وبدت المرة الحرة كلما عورة لما أخرج الترمذي  
في الرضا عن ابن مسعود عن علي بن السلام أنه قال المرة عورة فإذا خرجت  
استشر بها الشيطان وقال حسن صحيح غريب والآجاء منعقد على ذلك  
وقوله كلها تأكيد للبدن وأنه لا كتابه التائيد بالاضافة إلى المرة كقولهم

كما شرت صدر القنطرة من الدم وهو كثير لا وجهها وفاهما ليسا بعورة  
بالاجماع لا في حق الصلوة ولا في حق نظر الاجنبي أنه يباح النظر الى وجه المرأة  
الاجنبية وكيفية اذ كان بغير شهوة والا قدميها ايضا فانها ليسا بعورة ولكن  
في القدمين اختلاف المشائخ والاصل في هذا قوله تعالى لا يبدين زينتهن الا ما  
ظهر منها والمراد بالزينة حُلْيَاهَا فان ابداء الزينة من غير محل لا سرج فيه واجمع  
المفسرون على ان المراد بما ظهر الوجه اللثة هو محل النحل والكف اللذان هو محل الحاتم  
واما القدم فهو محل الزينة الباطنة وهو الخلل بل ايل قوله تعالى ولا يبينن باطنين  
ليعلم ما يخفين من زينتهن فهذا دليل من رجم كوفها عورة وذكر في المحيط انها  
ليس بعورة قال في الكافي استثناء هذه الاعضاء لا ابتلاء بالباطن فانها لا تجوز  
بدا من مناة الاشياء بيديها ومست الحاجة الى كشف وجهها خصوصا في  
الشبهة والحاكمة والنكاح وتضطر الى المشي بالطرقات وتظهر قدسها خصوصا  
الفقيرت منهن وهذا معنى قوله تعالى لا ما ظهر منها اي لا ما جرت العادة و  
الجيلة على ظهوره انتهى فسلك في التقليل مسلك الضرورة وهو ظاهر الآية  
لا تنافي فيه لان محل الخلل ليس القدم بل الساق لا فلا يكون الا في الكبير الكلام  
في المقدم وانما ينافي فيه ما روى ابو داود مرسل عنه عليه السلام ان الجارية اذا حاضت  
لم تقبل ان يربى منها الا وجهها ويدها الى المفصل الا ان ليس طعيا ليدل على  
الضرورة فيعمل على كراهة النظر لا على فرضية الشبهة الصلوة وقال في الحاشية  
ان انكشف ربع القدم يمنع اي جاز الصلوة كما في الاعضاء التي هي عورة وفي  
الاختيار قال الصفي رحمه الله ليس بعورة في الصلوة وعورة خارج الصلوة انتهى  
مختار صاحب الهندية والكافي في المحيط وقد تقدم الدليل عليه ما ظهر القدم  
فقال الشيخ كما قال الدين بن الهمام قوله لا وجهها وكيفية انصاف على ان ظهر الكف  
عورة بناء على ما قيل ان الكف يتناول ظاهره لكن الحق ان المتبادر عدم دخول  
الظاهر من قول القائل ان الكف يتناول ظاهره اغناة عن توجيه الدفع

اذا ضاقت الظاهر في مسمى الكف يقتضيه انه ليس داخل في مسمى هذه مغلفة  
 لان اضاقة الشيء اليه لا يقتضيه عدم دخوله فيه واذا لم تقتض اضاقة الواسع زيد  
 دخول الواسع في المسمى فزيد كما يقال ظاهر الكف كذلك يقال باطن الكف قد نفع  
 مدد نوع والدليل المتقدم من الكافي يدل على ان ظاهره ايضا ليس بعورة لان الضربة  
 في ابدانه اشد وكذلك لا يترك ان المراد من الزينة بالنظر الى اليد هو الحاتم وهو غير  
 يختص بباطن الكف بل يثبت في الظاهر لظهوره من موضع النقش والنقش وكذلك  
 حديث اردو المذكور يدل على ذلك حيث ذكر اليد الى المفضل فكان هذا هو  
 الاصح وان كان غير ظاهر الرواية على ما ذكر في مختلفات فاضح ان حيث قال ظاهر  
 الكف ربما قلنا ليسا بعورتين الى الموسع وقدر ظاهر الرواية ظاهره عورة انتهى وهذه  
 العبارة من قاضيان تدل ايضا على اختيارنا ايضا بعورة لن قائل وذراعاها  
 عورة كلها في ظاهر الرواية عن صاحبنا الثلاثة وذلك في غير ظاهر الرواية عن  
 ابى يوسف رحمه الله روى عن ابى حنيفة رحمه الله ان ذراعيها ليستا بعورة وفي الاختيار  
 قالوا لا تكشف ذراعاها جازت صلواتها لانها من الزينة الظاهرة وهو السوار  
 ويحتاج الى كشف الخدمة وسترة افضل انتهى وصح بعضهم انه عورة في الصلوة  
 لا خارجها ولكن لا دل وهو ظاهر الرواية هو الصحيح اذ ضرورة في ابدانه وكون  
 السوار من الزينة الظاهرة محل النزاع بل هو البذل كالخمار للرجل وقد تقدم ان  
 الباطنة بالآية والاحتياج الى كشفها للخدمة مما هو في بيتهما بين اهلها غالب  
 لا بين الا جانب بخلاف الاعضاء الثلاثة فان الضربة في ابدانها للاجانب غالب  
 على ما مر ما الشعر المستر هل الى المنازل عن راسها فقد قال الفقهاء هو البيت ان  
 لا يكشف ربع المستر هل فيمدت صلواتها لا عورة كذا ذكره في اكثر كتب الفتاوى  
 وصح صاحب الهداية وغيره وقال في الفتاوى الخا قانية المتعقب في افساد الصلوة  
 انكشف ما فوق الاذنين من الشعر ما نزل عنهما فحمل الشعر المستر هل غير عورة في  
 حق الصلوة وهو اختيار الصدوق والشهيد قال صاحب الخا قانية هو الصحيح ووجهه

ان لا يوازي الراس فلا يعطى حكمه ولما النظر اليه من الاجنبى فلا يجزى بالافتاق قال  
فى الكفاية لا لانه عورة يعنى على هذا القول بل لان النظر الى بعضه من تنكح بالنفس  
الى وجه المرأة الشابة والاشهاد لا ما عرش شقة انتهى الصحيح انه عورة لانه من  
اجزاء الراس وانما لم يجب غسله فى الجنابة للحريم بخلاف شتم الرجل فانما يجب  
غسله اجماعا ولا حريم فى غسله كذا فى الكافى يعنى لو لم يكن الشتم من اهل البيت لما يجب  
غسله فى حق الرجال اجماعا واذا ثبت انه عورة فى حق من كان لا ضرورة فى ابدائه  
وليس من الزينة الظاهرة فلم يكن مستثنى اما المصنيتان مع الذكر فقد اختلف  
ان الجموع عضو واحد فيعتبر القدر الذى فيه منها معا وكل واحد عضو على فيعتبر  
الما فى منه منفردا قال بعضهم كلاهما عضو واحد لان منفقتيهما واحدة وهى الايلام  
وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا على حدة وهو الصحيح ولذا اعتبر كل واحد  
عضوا على حدة فى وجوب الدية وكونهما آلة الايلام لا يلزم منه كونهما عضوا  
فقد يشترك اكثر من عضو فى منفقة واحدة كذا فى كل واحد عضو على كذا  
الاعضاء الرئيسية بقاء الشخص واشتركاها مع الاخرين فى قياد النعم كذا فى  
مشاركتهما فى ذلك غير مسلم وكذا اختلفوا ايضا فى الركبة مع الفخذ بل كل منهما  
عضو على حدة او هما عضو واحد فقال بعضهم كل منهما عضو واحد وعلى هذا  
لو انكشف القدر الذى كان من الركبة وحدها لا يجوز اى الصلوة وحدها ايضا  
متمايزان حدا وحقيقة فيكونان عيني قال بعضهم الركبة مع الفخذ كلاهما  
عضو واحد وفى الخلاصة هو المختار يعنى شرح الهداية لا بن الهام ولا هو كنية  
تتبع للفخذ لانهما ملتقى العظمين لا عضو مستقل انتهى وعلى هذا وصل الرجل بركبته  
مكشوفتان والفخذ مغطى جازت صلواته لان الركبتين لا يبلغان قد روي الفخذ  
مع الركبة قال ابن الهام مكعب المرأة ينبغي ان يكون كذلك يفقد تمايزهما  
لا عضو مستقلا لانه ملتقى عظمي الساق والقدم فعلى هذا لو صلت بكعبها مكشوفة  
تجوز صلواتها لان الكعاب لا تبلغ ركب الساق مع الكعبين فاقهامة صلوات ركب

ساقها مكشوف تقيد صلواتها عند أبي حنيفة ومحمد بن اسحق ذلك قد رآه  
 ولكن لقيام الرفع مقام الكل في كثير من الأحكام ولأن من رأى أحد جوانب جوفه  
 صم أن يجنبها نه رأى وجهه وأن كان المكشوف من ساقها أقل من ذلك في الرفع  
 لا تعيد اتفاقا لأن القليل عفو لا اعتبار به عما استقر به قصد الشارع بخلاف الكثير  
 وقد رآه الكثير بالرفع لما تقدم فيكون مادونه قليلا قال أبو يوسف انكشف مادون  
 النصف لا يمنع جواز الصلوة وفي رواية يمتنع وذلك لأن القليل عفو كما تقدم العقل  
 والكثرة من الأسماء الإضافية فمادون النصف مقابل كثير فيكون قليلا فيكون عفو  
 أما النصف فبالنظر إلى أن مقابله ليس بكثير لا يكون هو قليلا فيمنع وهو وجه أحسن  
 الروايتين وأما وجه الرواية الأخرى فهو أن المانع هو الكثير والنصف ليس بكثير لأن  
 مقابله ليس بقليل فلا يمتنع كذا في الكافي ويجوز أن يكون وجه رواية المنع الاحتياط  
 وجه الأخرى الثالث في فساد الصلوة فلا تفسد الجوارب لهما من كون القلة والكثرة  
 من الإضافات وسند قوله تعالى ضل بكثيرا ويهدى بكثيرا فإنه قد يكون الشيء  
 كثيرا في ذاته وإن كان ما يقابله أكثر وهو ظاهر الحكم في الشعر المستسرسل من المرأة الحرة  
 والرأس منها والبطن والظهر من المرأة مطلقا والفتن من المرأة والرجل الحكم في الساق  
 فأما عضو من هذه الأعضاء انكشف ربعه قد رآه ولكن لا يجوز الصلوة عندهما  
 خلا قال أبو يوسف وما حكم العورة الغليظة وهي القبل والدبر فهو على هذا الخلاف  
 المذكور في السابق يعني إذا انكشف من أحدهما ربعه وإن كان أقل من قدر الدبر وهم  
 يمتنع جواز الصلوة عندهما خلا قال أبو يوسف رحمه الله لا يمتنع عنده ما لم يكن نصفا  
 أو أكثر وهذا الخلاف المذكور في الزيادات كما في غيره وذكر الكرخي أن القدر المانع  
 من البرق الغليظة إذا غطى قدر الدبر هم بخلاف الحقيقة فإن المستبر فيها السربع  
 كما في القباضة قال في الكافي وهذا ليس بقوى لأنه قصد الغليظة في العورة  
 الغليظة وهو في الحقيقة تخفيف لأنه اعتبر في الدبر قدر الدبر وهو ما لا يكون أكثر  
 من قدر الدبر فهذا يقتضي جواز الصلوة وإن كان الدبر مكشوف وهو ما تنص انتهى



قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد يقال انه قليل ان غليظ القبل والدرهم ما حولهما  
 فيجوز كونه اعتبار ذلك فلا يلزم ما ذكرناه في القليلة وتختلف الدرهم الا بغير قليل  
 الكل عورة فيعتبر فيه وقيل كل الية عورة والدنيا لها انتهى ما ذكره في الحاشية فان كانت رة هقة  
 اى لم ينكس ثديها وهذا هو المعتد به في المراهقة فربما تكون رة هقة وقد انكس ثديها لكنه  
 كما نذكره على الغالب فهو المثلثة تبع للصدر فلا يمنع انكشاف رة ومنفرد بل انكشاف  
 رة الصدر منضم اليه وان كانت كبيرة قد انكس ثديها فالله اعلم اصل بنفسه حتى  
 لو انكشف رة ومنفرد كان مانعا وهو ظاهر في شرح شمس الامنة السرخسي اذا كان  
 الثوب رقيقا بحيث يصف ما تحته اى لون البشرة لا يحصل به شبر العورة اذ لا ستر  
 مع روية لون البشرة اما لو كان غليظا لا يرى منه لون البشرة الا انما لخص بالعضو  
 تشكل بشكله فصار شكل العضو مرييا فينبغي ان لا يمنع جواز الصلوة لحصول الستر  
 وفي القليلة لو ستر عورته بوجه يصف ما تحته ينبغي ان لا يجوز ومن صلي بقميص  
 ليس عليه غيره وهذا قيد اتفاقا لمعتبره لو كان بحال ترى عورته عند التكلف  
 فلو قدر انه نظر انسان من تحته نراه عورته فهذا الحال ليس بشي معتبر بمنع  
 جواز الصلوة لان الشطر المستر قد حصل لان من رة اطلق عليه مستور العورة  
 ومنع الورية عند التكلف ليس بشرط والا لكان ليس السراويل وما يقوم مقامه  
 فحشا في الصلوة ولم يقل به احد وذكروا في الزيادات لو ان امرأة صلت و  
 هي تقدر على الثوب الجديد وهو قيد اتفاق والمرد الثوب الصبي الذي لا  
 يبس ومنه شيء من العورة قلبت ثوبا خلقا فانكشف من شعرها شيء و  
 من فخذها شيء ومن ساقها شيء وكان المنكشف بحيث لو حمله جميعه يبالغ  
 رة الساق لا تجوز صلواتها كما نداء على ان الساق اصغرها وهو اختيار  
 لبعض ان جميع المتفرق يعتبر باصغر الاعضاء المنكشفة حتى لو كشف من الاذن  
 تسعها ومن الفخذ تسعها يمتد لان المكشوف قد رة الاذن واكثر واختار  
 شارح الكنز الزيلعي قول من قال يعتبر بالجسم باجر محتى لو كان المنكشف

من الاذن ثمنًا ومن الفخذ ثمنًا ومن الاذن ثلث ربيعها ومن الفخذ ثلثي ربيعها  
 بخلاف ذلك يجمع وإن كان المنكشاف من كل تسعها لا يجمع لأن التسع غير قتل  
 من الربيع وتعلم من هذا أن كل اذن عضو ملحدة في حكم العورة ليست تبعاً  
 للراس وكذلك ما بين السرة والعاانة عضو ملحدة يعتبر ربيعاً منفرداً  
 لكنه بطن قدم المرأة يعتبر ربعاً في رواية لا صلوة في رواية الاكر في ليس  
 بعورة وأما الجنب فهو تبع للبطن لا عضو مستقل كذا في القنية أما العورة من  
 الأمتة فما هي عورة من الرجل أي من تحت السرة الى تحت الركبة وبطنها وظاهرها  
 عورة أيضاً لأن النظر اليهما سبب الفتنة ولا ضرورة في إبدائهما وفي رواية  
 عن مالك وكذا عن أحمد إن السورتين منها عورة ليس غيراً ما ما عدا  
 ذلك من أعضائها وهو من على البطن فما فوق ومن أسفل الركبة فما تحت  
 فليس بعورة بالأجزاء لأنها محل الخدعة والامتنان داخل البيت وخارجة تضطر  
 إلى بداء ذلك غالباً ويلزمها الحرج في وجوب سترة وقد روى البيهقي عن  
 نافع أن صفينة بنت أبي عبيد حدثته قال خرجت أمي مخمرة متجلببة  
 فقال عمر من هذه فقبل له جارية لفلان رجل من بيته فأرسل إلى حفصة  
 فقال ما حملك على أن تحرمي هذه الأمتة وتجلبيها وتشبهها بالمحصنات  
 حتى همست أن أقم بهن إلا حسبها إلا من المحصنات لا تشبهن إلا ما عدا  
 بالمحصنات قال البيهقي الأثر عن عمر بن الخطاب معجبة والمذبة وأم الولد  
 والمحكمة بمنزلة الأمتة في الحكم المذكور لبقاء الرق في الجميع ولولا قبضته هو  
 نافي الحرية فلا يزيل حكم الأمتة لا يثبت حكم الحرقة بلا تحقق الحرية في الولد  
 بين الحرصين واحدة فمن بمنزلة لها لأن الولد يتبع الأم في الرق وتوابعه  
 اعتقت في الصلوة مكشوفة الرأس ونحوه فسترقه بعمل قبل أداء ركعتين  
 جازت لابن كثير وأبو بكر ركن ذكره ابن الهمام وفي رواية عن مالك  
 وفي رواية عن أحمد إن أم الولد والمكاتبين الحرقة وأن انكشف عضو عورة

قال البيهقي  
 روى عنه  
 شيخنا  
 أبو بكر





السلام عن التسليم بالصوت لأعلام الإمام بسببه إلى التصفيق انتهى والله اعلم و  
 أحكم أما الشرط الرابع وهو استقبال القبلة كان الاستسبان يؤخر عن الوقت  
 لا اتصاله بالنية غالباً بخلاف الوقت إلا أنه قدم عليه لزيادة الاهتمام به لا احتياج  
 كل صلوة إليه فمضات كانت أو غيره بخلاف الوقت فإنه يختص بالقرائين والآصل  
 في فرضيته لا استقبال قوله تعالى حيث ما كنتم فلو وجوهكم شطره أي وجهه و  
 نحوه وهو ما علم من الدين بالضرورة ويكره تركه عند البعيد عن القبلة حتى إذا  
 لكن للزوم الاستهزاء لا لحرمة الترك ذلك لا يكره تركه عند البعيد عن القبلة حتى إذا  
 بغير طهارة أدنى الثوب الخس واختاره قاضيه أبو علي السعدي في ترك الطهارة  
 لأن الآخرين للموازاة فيها حالة العذر وبغير طهارة لا يجوز بحال بل هذا أصده  
 الشهيد كذا في شرح الهداية لأن الهتمام قال لا فرق ذلك لا تترك لمجرد الخوف في شيء  
 من الأحوال بل الواجب الاحتياط هو الاستهانة وهو ثابت في الكل انتهى وذكر المحقق  
 أنه لا يكره في الصلوة بلا طهارة أيضاً وهي رواية المبسوط والاكفاري والوارد  
 كذا في فتاوى النزاري وفيها لو ابتلى إنسان بأن كان مع جماعة قاموا المصلين استسبح  
 أن لا يصلي فقام وصلى بلا طهارة أو كان هادياً فصلة بدونها قيل لا يكره لعدم  
 الاستهزاء وينبغي لمن اضطرب إليه أن لا يقصد القيام والركوع والسجود في صلوة  
 ودكوعها وسجودها انتهى ثم المصلي لا يخلو ما أن يكون حاضر الكعبة بأن كان بمكة  
 أم كان غائبا عنها فمن كان بمكة لا يخلو الفاء فمن كان غائبا عنها في كلامه  
 كما اشترط إليه يجب عليه أي يفرض عليه وهم يطلقون الوجوب على الافتراض حيث  
 الاشتباه في الفرضية أصابة عينها أي أن يكون وجهه مقابلاً لعين الكعبة حتى  
 صلى بمكة في بنته ينبغي أن يكون بحيث لو أزيلت الحدادان ونحوها يقع استقباله على من  
 الكعبة كذا في الكافي وفي الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل إلا أنه كالأغائب  
 ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة حتى لو أزيلت الموانع لا يشترط أن يقع  
 استقباله على عين الكعبة لا محالة وهذا قول الشيخ كمال الدين وأبي الحسن الأكرخي

والاستسبان يؤخر عن الوقت إلا أنه قدم عليه لزيادة الاهتمام به لا احتياج

الاستسبان يؤخر عن الوقت إلا أنه قدم عليه لزيادة الاهتمام به لا احتياج  
 لأن كان مع جماعة قاموا المصلين استسبح  
 أن لا يصلي فقام وصلى بلا طهارة أو كان هادياً فصلة بدونها قيل لا يكره لعدم  
 الاستهزاء وينبغي لمن اضطرب إليه أن لا يقصد القيام والركوع والسجود في صلوة  
 ودكوعها وسجودها انتهى ثم المصلي لا يخلو ما أن يكون حاضر الكعبة بأن كان بمكة  
 أم كان غائبا عنها فمن كان بمكة لا يخلو الفاء فمن كان غائبا عنها في كلامه  
 كما اشترط إليه يجب عليه أي يفرض عليه وهم يطلقون الوجوب على الافتراض حيث  
 الاشتباه في الفرضية أصابة عينها أي أن يكون وجهه مقابلاً لعين الكعبة حتى  
 صلى بمكة في بنته ينبغي أن يكون بحيث لو أزيلت الحدادان ونحوها يقع استقباله على من  
 الكعبة كذا في الكافي وفي الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل إلا أنه كالأغائب  
 ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة حتى لو أزيلت الموانع لا يشترط أن يقع  
 استقباله على عين الكعبة لا محالة وهذا قول الشيخ كمال الدين وأبي الحسن الأكرخي

والشيخ أبي بكر الرازي قال في الهداية وهو الصحيح كذلك في الكافي قال لا يفتي بسد  
هذا التكليف بحسب الوسم فقال الجرجاني فرض الغائب أيضا أصابة عينيهما  
لأن المأمور به ذلك ولا فصل في النص وثمرة هذا الخلاف تظهر في اشتراط النية  
وعدمه وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن حامد لا يشترط على الغائب نية الكعبة مع  
استقبال الكعبة بناء على اختيار قول الكرخي والرازي وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن  
الفضل لا يشترط ذلك بناء على اختيار قول الجرجاني قال صاحب الهداية في التقييس  
نية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لأن استقبال القبلة شرط فلا يشترط  
فيه النية كالوضوء انتهى وهذا لأن الشرط يراعى وجوده حال وجودها قصدا  
لأنها وسائل ليست بمقصودة بالذات وبعض المشائخ يقولون كان المضى يصل  
إلى الحراب فكما قال الحارثي أي ابن حامد لأن الحارثي وضعت غالباً بالفتح اجتماع  
الأراء فكأنه كان في النية وإن كان يصل في العلم فكما قال الفضل أي ابن الفضل  
لقد راجعنا الآثار فيها غالباً وقبلت أهل المشرق هي جهة المغرب عندنا من غير  
احتياج الخراف أهل بلدان بعض المشرق وفيه أشادة إلى الخلاف فإن عندنا دفع  
رسالة من الخراف من يظن أنه ليس بمسامت لها منهم لأن الفرض عند البعيد  
أصالة عينيهما إليها فيلزم منه الخراف للبعض وينبغي أن يكون قول الجرجاني أيضا  
ثم ما قال المصنف مطلق شامل لجميع جهات المشرق والمغرب على اختلاف المشارق و  
المغارب فلا يخالف قوله وذكر في ما إلى الفتاوى حد القبلة في دارنا ينبغي بها سمرقند  
ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف وإن سمرقند لما كانت مقابلة بين  
مشرق الشتاء ومغرب الصيف كانت قبلتهما بين مغربهما فإن يصلحها إلى جهة خرجت  
تلك من حد المغربين فسميت صلوته ولو كانت البلية ما تلة إلى مشرق الصيف  
تكون قبلتها ما تلة إلى مغرب الشتاء وبالعكس والكل يصح عليه أنه قبله أهل  
المشرق والمغرب وذكر صاحب الدراية عن شيخه ما حاصله أن استقبال الجهة  
يقع بان يتبين شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة وهو حالان المتباينة أو وقعت

في مسافة بعيدة لا تنزل بما تنزل به من الارتفاع لو كانت في مسافة قريبة وتفاوتت  
 ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المساكنة مع انتقال مناسب لذلك البعد  
 فلو فرض خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر  
 يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل او شمالا لا تنزل تلك المقابلة  
 والتوجه بالانتقال الى اليمين والشمال على ذلك الخط بقدر كثيرة ولما وضع  
 العلماء قبلة بلد بلدين وثلاث على سمت واحد فجعلوا قبلة بخاري وسمي قند  
 وسف وترمذ وبلخ وهر وسرخس موضع الغروب اذا كانت الشمس في آخر  
 الميزان واول العقب كما اقتضته الدلالة الموضوعة لمعرفة القبلة ولم يخرجوا  
 لكل بلدة سمتا عليحدة لبقاء المقابلة والتوجه في ذلك القدر من المسافة وان  
 كان المصلي من بلادها لا يقدر معه على التوجه الى القبلة وليس منه احد يوجهه  
 اليها او كان صحيحا يقدر على التوجه الا انه يخاف ان توجه من عدو واسع  
 ياتيه من جهة اخرى فيفر في ماله او بدنه وكذا لو كان على خشية في البحر  
 يخاف الفرق ان توجه فانه لا يلزمه التوجه الى القبلة بل يصح الى اي جهة قدر  
 على التوجه اليها من غير حصول ضرر عليه لان التكليف بقدر الواسع والحرج  
 مرفوع وكذا اذا صلى الفريضة بالعدو على الدابة بان كان لا يقدر على النزول وان  
 نزل لا يقدر على الركوع بسبب خوف الدابة او غيره وليس عنده من يعينه او كان يخاف  
 من عدو او سبب لو نزل او وقف فانه يتوجه الى حيث قدر ويصلي بالايمان  
 ولو كان يخاف النزول للطين والردغة يستقبل قال في الظهيرية وعند  
 هذا اذا كانت واقفة فان كانت سائرة يصلي حيث شاء قال الشيخ كمال الدين  
 بن الهمام ولما قل ان يصلي على كونه لو وقفها للصلوة خاف الانقطاع عن  
 الرفقة او لا يخاف فلا يجوز في الثاني الا ان يوقفها ويستقبل كما كان في بعض  
 في التيمم ان كان بحيث لو مضى الى الماء تذهب القافلة وينقطع جاز ولا يذهب  
 الماء او سمسرها في هذه الرواية عن ابي يوسف رح في التيمم قال الفقهاء





ومن الناس من يقول إنما يجوز التطوع على الدابة إذا توجه إلى القبلة عند افتتاح الصلاة  
ثم تركها وانصرف عنها وأما إذا افتتح الصلاة إلى غير القبلة فلا يجوز لأنه لا يفسد ركنه  
في حالة الابتداء وإنما الضرورة في حال البقاء إلا أن أصحابنا لم يأخذوا به لأنه لا فصل في المضي  
وفي الاستقبال واستقبال القبلة في الابتداء ليس بجواب لما أشافهم هو واجب واشتبه عليه  
القبلة وليس بحضرة من أهل ذلك المكان من يسأله عنها اجتهد أنه سئل  
جهد وطافته في طلبها بما يغلب على ظنه من الامارات الدليل في تحريمه  
طلب ما هو الآخر واليقين من الدليل والإمامة عليه وصلى الله عليه وآله التي  
اجتهاده وتحريمه إلى أنها هي القبلة لما روى عن عامر بن ربيعة قال كنا في سفر  
مع النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم ندرك القبلة ففعل كل رجل  
مناجاة فلما أصبحنا ذكرناه للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت فأيما قولنا ففعل  
الله ونحن جابرون في مسيرنا صابنا عيم فتخيرنا في القبلة ففعل كل رجل مناظر  
حدة جعل أحدنا يخط بين يديه فلما أصبحنا فاذن نحن قد صلينا إلى غير القبلة  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد أجيزت صلواتكم وهذا الحديثان وإن كانا  
ضعيفين قد دفعوا الأول الترمذي مع جماعة وضعف الثاني الدارقطني  
فقد تأيد بالإجماع فإن الإجماع على أن الحكم عند الاشتباه هو التحريم وقوله  
ليس بحضرة إشارة إلى أنه ليس عليه طلب من يسأله وفي الخلاصة هذا في  
المقابلة فإن كان في المسجد ولا عراب في المسجد وقبلته مشككة وفيه قوم من  
أهله لا يجوز له التحريم أما إذا لم يكن فيه قوم والمسجد في مصر ليلة مظلمة قال  
الإمام الشافعي في فتواه جاز انتهى في الكافي لا يستخرجهم من منازلهم وقال ابن  
الهيثم والوجه أنه إذا علم أن المسجد قوم من أهل مقيمين غير أنهم ليسوا  
حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب عليهم يسألهم قبل التحريم  
لأن التحريم متعلق بالغير عز نصر من القبلة بغيره انتهى لا منافاة بين هذا وبين  
ما قبله من كلام الخلاصة والكافي لأن المراد به إذا لم يكن زاد أهل المنازل ولم يلزم

الخبيث من طلبهم بتعسف الظلمة المظلمة بخبره فان علم انه تخطأ بعد ما صلى فلا إعادة  
 عليه لما ذكرنا من حديث جابر ولا نه اتي بما في وسعه وهو الفرض في حقه وفي خلاف  
 الشافعي رحمه اذا لا هم عنده انه يعيد اذا يتقن الخطأ قيا ساعدا ما لو جهل في الوقت  
 وصل ثم يتقن انه صلى ثلثه والفرق لنا ان الاستقبال بشرط قابلية السقوط وقد سقط  
 بالاشتباه بخلافه في الوقت فانه سبب ولا وجود الشيء بوجود سببه وان علم  
 ذلك الخطأ وهو في الصلوة استدرا الى القبلة وبني عليها ما بقى منها لما عجز عن  
 غير بينا الناس بقبولها في صلاة الصبح اذا جاءهم آت فقال ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قد نزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكان  
 وجههم الى الشام فاستدروا الى الكعبة متفق عليه وفي رواية لمسلم فمر رجل من  
 بني سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى لان القبلة قد حلت  
 فما لو كان هم هذا الكعبة وعلى هذا التقدير الاجماع الا في قول عن الشافعي رحمه انه اذا  
 يتقن الخطأ في الصلوة يتأنف لكن لا هم عندهم ان يستدبر ويغير يسره اشبهت  
 القبلة في المفارقة اعني المصير سواء كان ذلك في ليلة عظيمة او في نهار فان حكم  
 التحريم لا يختلف لان الدليل يفتصل بان تحريمه وصلى اي وقع تحريمه على جهة  
 فتركها وصلى الى غير جهة التحريم يعيدها وان اصاب اي ولو علم انه اصاب صلاة  
 الى غير جهة التحريم القبلة عندا حنيقة ومحمد رحمه وعن ابن حنيفة رحمه انه يحشئ  
 عليه الكفر كن في الخلاصة قال ابو يوسف رحمه ان اصاب جهة القبلة لا يعيدها  
 اذ لمعادها فانما يعيدها الى هذه الجهة فلا فائدة في إعادة ولا إعادة ولا يعيدها  
 تحريمه هي جهة التحريم وقد تركها فركعت صلوة فاستدرا وتكون الجهة التي صلى اليها  
 هي القبلة التي هي الفرض انما حدث بعد ذلك فصار كما صلى الكعبة قبل الا م  
 بالتحريم اليها ثم امر بالتوجه اليها فانه يلزم إعادة تلك الصلوة فتركها فاستدرا  
 بنزل ما هو الفرض اذ ذلك وهو التوجه الى بيت المقدس وان اشبهت عليه  
 القبلة لم يترك في الصلوة وصل بلا تحريم لا يجوز صلوة لان التحريم فرض عليه

وقد تركه وان علم في خلال الصلوة انه اصاب القبلة استقبل الصلوة عند ان  
 خيفت ومحمد بن قيس بن ابي يوسف بن عيسى بن ابي نعيم بن ابي حنيفة بن ابي  
 بعد العلم اقرى منها قبله وبناء القوي على الضعيف لا يجوز ان علم بالصلوة بعد  
 الفراغ فلا إعادة عليه بالاتفاق والفرق بينهما بين هذه المسئلة وبين ما اذا تم من القبلة  
 جهة تحريمه انما فرض الغيرة فشرط حصوله فوجب الاصل له قصد كالدليل على وجه  
 لكن مع عدم اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه وهو وجود في صورة عدم التحريم  
 بخلاف تلك الصورة فان مخالفة جهة تحريمه اقتضت اعتقاده فاحصلت  
 فيها فساد كما لو صلى في ثوب وعنده انه نجس ثم ظهر انه طاهر وصلى وعنده انه  
 محدث فظهر انه متوضئ او صلى الغرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان  
 قد دخل لا يجوز له في ذلك كله لان عنده ان ما فعله فيه جاز خلاف طاعة الله  
 فانه لم يعتقد الفساد بل موثقا في الحوائز وعنده على السواء فاذا ظهر اصابته  
 بعد تمام الفعل فالاحتمالين في تحريمه لا خيرا مما لم يجز البناء اذا علم كالكفة قبل  
 التمام لما قلنا من لزوم بناء الله ويحتمل الضعيف كذلك بعد التمام وفي تمام  
 القناني تحريمه فلم يعم تحريمه على شيء قيل في سر وقيل يحصل الى اربع جهات بمعنى  
 مرات وقيل يجزى ان شاء اخرج ان شاء وصل الصلوة او لم يرات الى اربع جهات ذلك  
 هو الا حوط ولو اشتبهت عليه القبلة وكان بخبرته من باب العدا من اهل  
 ذلك المكان فلم يسأله فخره وصل في فان اصابها القبلة جازت صلواته لمصلحة  
 ما هو المقصود من السؤال والا اى وان لم يصيب القبلة فلا يجوز صلواته لتركه  
 العمل باقوى الدليلين الموصل الى المقصود ظاهر الى اضعفهما الله لم يحصل به  
 المقصود ولكن الاعمال اقرجه الى جهة واحدة من يمينه فلم يسأله ان اصاب  
 القبلة جازت صلواته والا فلا وكان من محضته ليس من اهل المكان لا يشترط  
 بوجاهة تحريمه لا وجهه مثله لا يجوز تقليد تقليد آخر حتى يوافقوه رقة فخره على  
 اخبار جلان ليسا من اهل المكان بان القبلة وجهة اخرى لا يسبقها لما اذا ما كان

المكان بان القبلة في جهة اخرى لا يعمل قبولهما لما قلنا ولو سال من يجزئ من اهل الكفا  
 عن القبلة فلم يجبه بها حتى تحرى صلى ثم اخبره ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها  
 لا يعبد ما صلى لان صلوته صحيحة لانه اتى بما في سعة ولم يقصر ولو شك في القبلة  
 فحرقه وصلى ركعتا في جهة وقع عليها تحريه ثم شك وهو في الصلوة وتحرى فوقه  
 تحريه على جهة اخرى فصلى اليها ركعة اخرى ثم وثم حتى انه اذا صلى كذلك اربع  
 ركعات الى اربع جهات بالتحريه ووقع تحريه في كل ركعة على جهة غير ما صلى اليها  
 الركعة التي قبلها جاز ذلك في الفتاوى الحاقا بنية لان الاجتهاد المقتول لا ينسخ حكم  
 ما قبله في حق ما مضى انما ينسخ فيما يستقبل لاختلاف المتأخرين فيما اذا تحول رايه  
 في الثالثة والرابعة الى الجهة الاولى منهم من قال يقيم الصلوة ومنهم من قال يستقبل  
 كذا في الخلاصة والاول اوجب وهذا كله اذا اشتبهت عليه القبلة وشك فيها  
 اما المشرع في الصلوة من غير ان يشك ولا تحري ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز  
 حتى يعلم فساده بيقين فيعيد وان علم في الصلوة انه اصاب بخلاف المشايخ قال  
 الفضلي يستقبل وقال قاضيان والصحيح انه يتم صلوة لان صلوته كانت جائزة  
 ما لم يظهر الخطأ فاذا تبين انه اصاب القبلة لا يتغير حاله ولو بقي مشكلا  
 في الصلوة لا يبيح حكم بشي حتى يفرغ فان تبين انه  
 اصاب او كان اكبر رايه ولم يظهر من حاله شي فصلوته  
 جائزة وان تبين انه اخطأ او كان اكبر رايه فعليه الاعادة وذكر في المطالع  
 الفتاوى ان علم المصلح ان قبلته الكعبة لم ينوها وقت الشرع جازا لما تقدم ان  
 نية الكعبة ليست بشرط وذكر في الحاقا بنية ان نوى المصلح يعني وقت الشرع ان  
 قبلته محراب مسجد لا يجوز لانه علامة على جهة القبلة وليس قبلة فيمكن  
 معضا عن القبلة بنية وان كان متوجها اليها كمن توجه الى الكون اليما في  
 نادا الصلوة الى بيت المقدس فنية القبلة وان لم يشترط الا ان عدم نية الاخرى  
 عنها شرط ولو حول صدره عن القبلة بغير عمد وفست صلوته قبل هذا قولهما

أما عند أبي حنيفة رحمه الله فيمنع من أن لا تقصد بناء على أن الاستدبار إذا لم يكن على  
 قصد الرقص لا يفسد ما دام في المسجد عند خلافا للصالحين قال الشيخ كمال الدين ولما شل  
 أن يفرق بينهما بعد ذلك هناك فترده هنا قال الفقير هو الصواب ولو حوّل  
 وجهه عنها كان عليه واجبا أن يستقبل القبلة من ساعة ولا تقصد صلوة  
 بذلك التحول ولكن يكره أشد الكراهة لما روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال اختلأ من حيث يسه  
 الشيطان من صلوة العبد وقال عليه السلام لا يزال الله مقبلا على العبد وهو  
 في الصلاة ما لم يلتفت فإذا التفت اعرض عنه رواه أبو داود والنسائي وعن  
 أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس لا يلتفتوا  
 في الصلاة فإن الالتفات في الصلاة هلكة فإن كان لا بد ففي التطوع لا في الفرض  
 رواه الترمذي وصححه وقوله أن يستقبل القبلة من ساعة اعتبار لوجوب ذلك  
 لا لأنه أن لم يستقبل من ساعة تفسد ذلك تفسد الصلاة بغير الالتفات بالوجه  
 وإن طال ولو ظن المصلي أنه أحدث فتحول عن القبلة للوضوء ثم علم أنه لم يحدث  
 قبل أن يخرج من المسجد لم تفسد صلوة عند أبي حنيفة رحمه الله لأن استدباره لم يكن  
 للرخص بل لقصد الإصلاح وإن علم أنه لم يحدث بعد الخروج من المسجد فبطلت  
 صلوته بالاتفاق لأن اختلاف المكان يبطل إلا بعدد المسجد ثم تارة كان في  
 أطرافه مكان واحد لذا اتحد المسجد وأن تكرر الصلاة في زواياها فامكن جعل  
 اختلاف المكان حقيقة كلا اختلاف للضرورة ولا كذلك إذا خرج من المسجد هذا  
 إذا لم يكن أما ما واستخلف مكانه فإن كان أما ما واستخلف ثم علم أنه لم يحدث  
 فبطلت سواء خرج من المسجد أو لا كان الاستخلاف في غير موضع فحاشا أن يخرج  
 من المسجد وإنما يجوز عند الحد ولم يوجد كذا لو ظن أنه أتى بغيره لا وضوءا فأنفرت  
 ثم علم أنه كان متوضعا تفسد صلوته وأن لم يخرج من المسجد لكون الضميمة على  
 سبيل الرخص حتى لو تحقق ما ظنه لزمه الاستئذان بخلاف ما ظن سبق الحديث

الاختلاف  
 السبب

القول  
 في الصلاة

فانه لو تحقق ما ظنه لا يلزم الاستيناب بالبحر لانه لا يصل الذي يخرج عليه  
 جنس هذه المسائل هو هذا ومن المسائل ما لو كان مقيما في ملة ما ظنه عام فانصرف  
 ثم علم انه سار بفساد صلواته وان لم يخرج من المسجد وكان ما سار خف نظره ان مدته  
 تمت فانصرف لغيره فمعية فظهر ان لم يتم نفسه وان لم يخرج كان انصرفه على  
 قصد الرخص اذ لو تحقق ما ظنه لا يجوز له البناء في صلواته فان كان جماعة  
 نمكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجازتها في مسئلة تظن سبق الحدوث  
 لم تقصد وان علم بعد مجازتها تقصد هذا ان ذهب الى خلفه وان تقصد قبله  
 فالاعتبار بمجاورة المام ... وعدمها ان كان له متفرقا والا فمقدار ما خرج بها وز  
 الصفوف اول مجازتها هو المعتبر وان كان متفرقا اعتبر بمجاورة قدر موضع سجوده  
 وعدمها من اى مكان ذهب كل ذلك من الكافي في شرح الطحاوى الكعبة  
 اسم للعرصة فان الحيطان لو وضعت في موضع آخر فيصل اليها لا يجوز فلو صل  
 في جوف الكعبة او على سطحها جاز ولو صل الى العظيم وهذا لا يجوز ومن صل في  
 السفينة فلا بد له من الاستقبال اذا كان تادا كما في خارجها ولا يجوز ان  
 يصل حيث توجهت ويلزم من الاستدراك الى القبلة اذا دارت لا التكليف بقدر  
 الامكان ولو صل جماعة بالقرى في القبين في الجهات ان صلوا سفرد في جهة  
 صلوة الكل وان صلوا بجماعة لم يخرج صلوة من خالف امامه ما بها حال الصلوة لان  
 اعتقاد ان صلواته الى غير القبلة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم ان امامه خلفه  
 ثم صلوا مقرين بجماعة وفيهم مسبوق ولا حق فلما سلم الامام لم يقضاء فظهر  
 ان القبلة غير الجهة التي يصل اليها الامام امكن للمسبوق اصلاح صلواته بان يستدبر  
 لانه منفرد فيما يقضيه بخلافه للاحق فانه مقتضى ما يقضيه والمقتدر في اذا ظهر  
 له وهو وادام الامام ان القبلة غير الجهة التي يصل اليها الامام لا يمكن اصلاح  
 صلواته لانه ان استدبره خلف امامه في الجهة قصدا وهو فسد والا كان مقيما  
 صلواته الى غير ما هو القبلة عنده وهو فسد ايضا فكذا الاحق وجعل يختص في

في موضعه فاقده به رجل يعجز ان اصاب الامام جازت صلواتها والاحازت  
صلوة الامام فقط لان الصلوة عند الاشتباه من غير غير انما يجوز عند ظهور الاضمار  
كما تقدم ولو صلى الاصحى ركعة الى غير القبلة فجاوزهوا الى القبلة وواقفوا  
ان وجد الاصحى وقت الشروع من يسئله فلم يسأل لم يجز صلواتها والاحازت صلوة  
الاصحى دون المقتضى لان عنده ان امامه بنى صلواته على الفاسد وهو الركعة الاولى  
والله سبحانه وتعالى اعلم اما شرط الخماس في الوقت قد تقدم على النية مع زيادة  
اهتمامها لكونها شرط لكل صلوة كالا استقبال والوقت مخصوص بالفرائض كما  
تقدم للشبهة اتصال النية بالايكان فاخوها ليتصل بحشها فنيوا في الترتيب  
الوضع ثم ان تحول الوقت شرط لصحة اداء الصلوة وجوب جميعه والا يلزم اداء  
الصلوة بعد الوقت والا صل في اشتراطه قوله تعالى ان الصلوة كانت على المنية  
كما باموتها ومنها من الايات على ما تقدم الكلام عليه في رائل الكتاب الاصل  
في بيانه ما روى عن ابن عباس رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشد  
جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فصل في الظهور الاولى منيها حين كان  
الغيبى مثل الشراك ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب حين  
وجبت الشمس واظهر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين  
بدرق الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى المرة الثانية الظهر حين صار ظل كل شيء  
مثله كوقت العصر الا مس ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب  
لوقت الاولى ثم صلى العشاء الاخير حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين  
اسفرت الارض ثم التفت جبريل عليه السلام فقال اياهم وهذا وقت الصلوات  
من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين رواه ابو داود والترمذي وقال هذا  
حسن صحيح وابن جبان في صحيحه الحاكم وقال صحيح الا سناد انتهى ولكن فيه عبد  
الرحمن بن الحارث ضعفه احمد ولينه الشافعي وابن معين والواجب وثقه ابن  
سعود وابن جبان وقد اخبره عبد الرزاق عن عبد الرحمن هذا اسنادا

وآخر جاز أيضا عن العمري عن عمار بن نافع عن عبد الله بن جبير بن مطعم عن أبيه عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما فكأنه كذلك الرواية بمنابعة ابن أبي سبرة عن عبد الرحمن  
 فتابعه العمري عن ابن نافع إلى آخره وهي متتابعة حسنة كذا في الأمام ويزيد الزهري  
 بزعم وهو أول طلوعه وقد روى حديثا ما من جبريل من حديث عدة من  
 الصحابة منهم أحد حديث جابر بن عبد الله وفيه ثم جاء للصبي حين أسفر جلد في اليوم  
 الثاني فقال قم يا محمد فصل فقام فصل الصبي فقال ما بين هذين وقتا قال  
 الترمذي قال محمد بن يحيى البخاري حديث جابر أصح شيء في المواقيت انتهى وقال  
 هذا وقت الأبناء قبلك ظاهره الاشارة إلى الوقت في اليوم الثاني وقوله والوقت  
 فيما بين هذين أي الوقت لك ولا مثلك والمراد به الوقت المختار المستعمل في الوقت  
 المعتبر لأنه لا يكون الأداء إلا فيه لا جاع على جواز أداء العصر بصيرة الظل مثلية  
 وعلى أداء العشاء بعد ثلث الليل ثم ابتداء المصنف تبعا للغير من مثلنا بيان  
 وقت الفجر وإن كان المبدئية في الحديث وقت الظهر كما أنها أول صلوة يجتنب  
 المكلف بها عند قيامه من النوم لأنه هو خلو الوقت والقائم منه كالمسألة خلقا جديلا  
 أولا نه مجم على قتها أولا وآخر فقال ولا وقت الفجر أي صلوة الفجر إذا طلع الفجر الثاني  
 وهو أي الفجر الثاني البياض أي النور المستطير أي المنتشرة الأفق أي في نواحي  
 السماء فبطول الفجر المسمى بالفجر الكاذب وهو البياض المستطيل أي الذي يهدى طول  
 ممتد إلى جهة الفوق غير أخذ في عرض الأفق ثم تقبض الظلمة لا يخرج وقت العشاء  
 ولا يدخل وقت صلوة الفجر لأنه من حكم الليل حتى لا يحرم الأكل على الصائم فيه  
 لحديث سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنعكم من سحورك  
 اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الأفق رواه مسلم وأبو داود  
 النسائي فقال في المحيط لما الفجر الكاذب وهو أن يرغم البياض في حاجته واحدة  
 ثم يتلاشى فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الأكل على الصائم وهذا الأمر عليه  
 وآخر وقتها قبل طلوع الشمس أي الجزء الكائن قبل طلوع الشمس من الزمان وهذا



ايضا لا خلاف فيه لاحد من الائمة واول وقت صلوة الظهر بعد زوال الشمس الى ان  
 بعد زوال الشمس عن خط الاستواء من الزمان وهذا ايضا بالاجماع واخر وقتها عند حنيفة  
 رحمه اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال اي في الفلح الذي يكون للاشياء  
 عند الزوال وقالا اي ابو يوسف محمد رحمه وهو قول الائمة الثلاثة اخر وقتها اذا صار  
 كل شئ مثله سوى في الزوال وعن ابو حنيفة رحمه من بداية اسد بن عمر اذا صار ظل  
 كل شئ مثله سوى الفلح خرج وقت الظهر لا يدخل وقت العصر المثلين قال الشافعي  
 ان لا يصلح العصر حتى يبلغ المثلين ولا يجوز الظهر الى ان يبلغ المثلين من الملاحض  
 فيها هما اما ما جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول حيث صلى العصر حين صار ظل  
 شئ مثله وانه حديث ابو هريرة نعم اذا اشتد حرنا بردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيهم  
 جهنم رواه المستدوعن ابي ذر قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فارد  
 المؤذن ان يؤذن فقال له ابرد ثم اراد ان يؤذن فقال له ابرد ثم اراد ان يؤذن فقال  
 له ابرد حتى ما يرى الظل للظل فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان شدة الحر من فيهم  
 رواه البخاري في باب لا اذان للمسا فوجه الاستدلال بالسند الاول ان شدة الحر في  
 ديارهم اذا كان ظل الشئ مثله وبالثاني انه صرح بان الظل قد ساء للظل لا قد  
 يدرك لغير الزوال ذلك الزمان في ديارهم فثبت انه عليه الصلوة والسلام على  
 الظهر حين صار الظل مثله ولا يظن به انه صلاحا في وقت العصر كان حجة على ابي  
 يوسف محمد رحمه وان لم يكن حجة على من يجوز الجمع في السفر على ان اما ما جبرئيل عليه  
 السلام في اليوم الثاني حجة على الكل حين صلى فيه الظهر حين صار الظل مثله لغير ان يقال  
 هذا انما يفيد عدم خروج وقت الظهر بدخول وقت العصر ليس وقت الظل مثله لا يفيد  
 ان ما بين المثل والمثلين وقت الظهر بان العصر هو المدعى والجواب انه وثبت بقاء  
 وقت الظهر عند صغير وذكور الظل مثله نسخا لا اما ما جبرئيل في يوم العصر كل شئ  
 غا الف حديث اما ما جبرئيل فاسم لما خال الله فيه لتحقيق بقدره على كل حيث رغب الا  
 لا والله ما علم اياها ما علمه في اليوم الثاني ..... من الاصح صغيرا ومثليين

وقته ولم ينسخ فليست مما لم يشوته من بقاء وقت الظهور الى ان يدخل هذا العلم كقول  
 العصر مظهر معرفة وقت الزوال فيثبت ان توضع دائرة في ارض مستوية وينصب  
 في قطبها قائمة طولها مثل ربع قطر الدائرة فلن ظل القائم اول النهار اذا شدا انه خارج  
 الدائرة ثم ينقص الى ان يدخل فيها فلتوضع علامة على مدخله من محيطها ثم ان الظل  
 ذلك ينقص الى حد ما ثم ياخذ في الزيادة الى ان يبلغ محيط الدائرة ويخرج منها فلتوضع  
 على مخرجها ايضا علامة ثم ينصف ما بين مدخله ومخرجه ويسمى من نقطة النصف  
 الى مركز القائمة خط مستقيم وهو خط نصف النهار فاذا كان ظل القائمة على هذا  
 الخط فهو نصف النهار من طلوع الشمس فاذا زال عنه فهو وقت الزوال واول وقت  
 الظهور لظل الدائرة للقائمة هو في الزوال فيعتبر صيرورة ظل القائمة بمثلها بالاعدا  
 ذلك البقي واول وقت صلاة العصر اذا خرج وقت الظهور على القولين نعلي قوله اذا صار ظل كل  
 شي مثليه سوى في الزوال وعلى قولها اذا صار مثله سواء واخر وقتها ما لم تغرب الشمس  
 اى الجزء المكنن قبيل غروب الشمس من الزمان وهذا بالاجماع والاول وقت صلاة المغرب  
 اذا غربت الشمس بالاجماع ايضا واخر وقتها ما لم يغيب الشفق اى الجزء المكنن قبل غروب  
 الشمس من الزمان وهو اى المدا بالشفق هو البياض الذى فى الافق المكنن بعد الحمرة  
 التى تكون فى الافق عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى اى ابو يوسف ومحمد وهو قول الاثمة  
 الثلاثة معا واية اسد بن عمار عن ابى حنيفة رحمه الله ايضا المدا بالشفق هو الحمرة نفسها لا البياض  
 الذى بعدها لهما ما روى الدارقطني عن ابن عمر الخبيص صلى الله عليه وسلم قال الشفق  
 هو الحمرة واذا غاب وجبت الصلوة قال البيهقي والسنو والصحاح انه موقوف على ابن  
 عمر فله ما روى الترمذي من حديث محمد بن فضل عن الاعمش عن ابن عمر عن ابى هريرة  
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصلوة اولا وآخره وان اول وقت الظهر حين  
 تزل الشمس واخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت العصر حين يدخل  
 وقتها وان آخر وقتها حين تغرب الشمس وان اول المغرب حين تغرب الشمس وان آخر  
 وقتها حين يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الافق وان آخر وقتها

ربع قطر الدائرة  
 على مخرجها  
 علامة

حين تنصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلم الفجر وان آخر وقتها حين تظلم الشمس  
فقد جعل آخر وقت المغرب واول وقت العشاء حين تغيب الافق وغيبوبة الافق يسقط  
البياض ان شاء بعد الحرة والا كان با ديا لك فقد خطا البخاري والدارقطني محمد بن الفضل  
في رفع هذا الحديث فان غيره من اصحاب الاعمش يروونه عن علي بن محمد عن قيس بن سعد  
ابن الجوزي وابن القطان بن يحيى ان يكون الا عشم سمع من مجاهد بن موفى او من ابي سالم  
من غير ما يكون عنده طريقان متوفون وهو فروع والذي رفعه يعني ابن فضل صدق  
من اهل العلم ورفقه ابن معين فتقبل زيادته وهي الرفع ثم من المشايخ من افق رواية  
اسد بن عمر ولو افقت لهما قال الشيخ كما قال الذين بن الهمام ولا تساعده رواية ولا رواية  
ما الاول فلانه خلاف الرواية الطاهرة واما الثاني فلما لم ينف من دليل ولا حديث  
تعارضت الاخبار لم ينتقض الوقت القائم بالشك فقد نقل مذهبه عن ابي بكر  
الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة رضي الله عنهم وابن عباس في رواية ابي هريرة  
وبه قال عمر بن عبد العزيز ولا ندعي ما لم نرى وابن المنذر والخطابي واختاره المسند  
وتعجب ولا ينكر طلاقه على الحرة يقال ثوب كاشف كاطلاقه على البياض الرقيق من  
شفقة القلب لوقته غير ان النظرة اذا تدبر جيم البياض ههنا اذ حيث تودد انه الحرة  
والبياض بالاحتياط في انقضاء الوقت الموجود بالثبوت في انقضائه ودخل ما بعد وكلا  
وقت مهمل بينهما فجر وقت المغرب يدخل وقت العشاء اتفاقا واول وقت صلوة  
العشاء اذا غاب الشفق على القولين لما مر بآخيه ما لم يطلم الفجر اي الحرة الذي قيل  
طلوع الفجر من الزمان لما ذكر الطحاوي انه يظهر من مجموع الاحاديث ان آخر وقتها حين  
يطلع الفجر بذلك ان ابن عباس بن مروان بن موسى الخدري نزلوا انه عليه السلام نزلها الى ثلاث  
الليل مدوي ابو هريرة وانس رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم اخرها حتى انقصف الليل وان  
عمر بن وهب بن عبد السلام اخرها حتى ذهب ثلثا الليل وروى عائشة رضي الله عنه عليه السلام  
اعتم بها حتى ذهب عاظم الليل وكلها في الصحيح قال في ثبوت ان الليل كله وقت لها  
ثم ساق جندبه الى نادم بن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى الاشعري وصل العشاء ابي

الليل شئت ولا تقفها ولمسلم في قصدة المقرين عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال ليس في النوم تقريط أن تؤخر صلوة حتى يدخل وقت الآخرى فذل  
 على بقاء وقت كل صلوة إلى أن يدخل وقت الآخرى ودخل وقت صلوة الفجر بطول الفجر  
 ووقت صلوة الترمز ما إلى الوقت الآخرى هو وقت العشاء هذا عند جنيفة دم و  
 عند جها وقتها بعد صلوة العشاء وهذا الخلاف بناء على أن الوتر واجب عند ه والوقت  
 متى جمع صلاتين واجبتين فهو وقت لهما وإن لم تقدم أحدهما على الآخرى كالفاتحة  
 والوقتية وعندها هي فتنة شرعت بعد العشاء فكان وقتها أبداً كسبها ولذا قال  
 المصنف إلا أنه أي المصنف ما موثق بتقديم العشاء عليه لوجوب الترتيب بما أتى به أبو داود  
 والنسائي وابن ماجه من حديث خارجة بن صدقة قال خرج علينا رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقال إن الله أمركم بصلوة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجمعها لكم بين  
 العشاء إلى طلوع الفجر وفي بعض طرقه فيما بين صلوة العشاء إلى طلوع الفجر ففعل هذا الو  
 صيلة الوتر قبل العشاء قصد لا يصح كما وصل الوقت قبل الفاتحة ذكرنا وهو ما لا يتب  
 ما لو وقع ذلك بلا قصد منه عند حتى أن الرجل إذا صلى العشاء شرب ثم نزع وصلى  
 الوتر يتوب آخر ثم تبين له بعده لك أن التوب الذي صلى العشاء به كان نجساً وإن  
 العشاء فاسدة فإنه يعيد العشاء دون الوتر عند أبي جنيفة دم خلا فالهما لما قلنا  
 فأدلة أعلم أن الوقت كما هو شرط لإداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا يجزئ منه  
 ومن جملة ما بنوا على هذا مسألة وردت فتوى في زمن الصدوق بها أن الأئمة إذا أخذوا  
 وقت العشاء في بلد تهاهل علينا صلواته فكاتب ليس عليكم صلوة العشاء أبداً في ظهير  
 الدين المرعيني في وردت هذه الفتوى من بلد بلغارستان الفجر طلع فيها قبل غروب  
 الشفق في قصر ليالي الستة على شمس الأئمة الحلو في فافتي بقضاء العشاء ثم وردت فتوى  
 على الشيخ الكبير سيف الدين البقال في فافتي بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلو أن فارسل  
 من يسأل في عامته بما مع خوارزم ما نقل فيمن اسقط من الصلوات الخمس فاحذر أهل  
 يكفر فسأل أحسن لم ينه فقال ما نقل فيمن قطع يده مع الرفقين ورجلهم يعين

أو إلى الفجر

فائدة  
 جليسة

كره فريض مضمونه فقال ثلث لغواة محل الرابع قال فكذا لك الصلوة الخامسة فبلغ ذلك  
 جوابه فاستصنعه ووافقه فيه كذا ذكره نجم الدين الزاهد في شهر القدر وهو الذي  
 اختاره المشيخ حافظ الدين النسفي واعترض الشيخ كالدين بن الصمام بانك لا يرب  
 مثلاً في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه جعل الشئ عللاً في الوجوب الخف  
 الثابت في نفس الامر وجوابه تعدد المعارف للشئ فاستحق المقام بانقضاء المعنى وانقضاء  
 الدليل الشئ لا يستلزم انقضاء المعنى لعل دليل آخر قد وجد وهو ما توالت اخبار  
 الاسراء من فرض الله الصلوات خمساً بعد ما لم يكن خمساً ثم استقر الامر على الخمس شرعاً  
 بما لا اهل الا فاقول تفصيل بين اهل قطر قطر ماري ستر ذكر الدجال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال الرواية قلنا لم يبق الا ان قال اربعون يوماً يوم كسنة ويوم كسنة  
 يوم كجمعة وسائر ايامكم فليل يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة انكسنا  
 فيه صلوة يوم قال لا اقل رواه مسلم فقد وجب اكثر من ثلاث عشرة صلاة  
 الظل مثلاً او مثليين ونفس عليه فاستفدنا ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير  
 تخصيص على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعد الوجوب وكذا قال عليه  
 السلام خمس صلوات كيهن الله تعالى على السبادة انتهى والجواب ان يقال كما استقر الامر  
 على ان الصلوات خمس فكذا استقر الامر على ان الوجوب سبباً باو شرط لا يوجد بها  
 وتوالت شرعاً عاماً الخ ان اردت انه عام على كل من يوجد في حق شرط الوجوب وسبباً  
 سلمناه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت انه عام على كل فرد  
 من افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقاً فهو شرط المطلق فان الحاضر  
 طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات او  
 بعد خروجه وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا  
 لم يقل به احد انه اذا طهرت في بعض اليوم او في اكثره مثلاً يجب عليها تمام صلوات  
 اليوم والليله لاجل ان الصلوات فرضت خمساً على كل مكلف فان قلت تخلف  
 الوجوب في حقها لفقد شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا كذا لك تخلف الوجوب في

عند ابن القيم

عند ابن القيم

في حقها فقد شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا كذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء  
 لفقد شرطه وسببه وهو الوقت واظهر من ذلك الكفاية اذا سلم بعد فوات وقت اد  
 اكثر من اليوم مع ان عدم الشرط وهو الا سلام في حقه مضاف الى تخصيصه بغيره  
 ولم يقل احد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لا فتدغم الصلوات خمساً على كل مكلف  
 في كل يوم وليلة والقياس على ما في حديث الدجال غيب صحيم لا نه لا مدخل للقياس في ضم  
 الاسباب بل من سلم فانما هو فيما لا يكون على خلاف القياس والحديث <sup>على خلاف القياس</sup>  
 فقد نقل الاكمل في شرح المثارق عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذلك  
 الزمان شرعه لنا صاحب الشرع ولو كنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلوة فيه  
 عند الاوقات المعروفة والكفينا بالصلوات الخمس تبقى بل من سلم القياس فلا بد  
 من السادة ولا مسالة فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت  
 خاص بها والمقادير الحديثة انه يقدر لكل صلوة وقت خاص بها ليس هو  
 وقتا للصلوة احرى بل لا يدخل وقت ما بعد ما قبل في وقتها المقدر لها  
 واذا مضى صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً  
 امثليين وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر موجودة في اجزاء  
 ذلك الزمان تقديراً بالحكم الشرعي فكان ذلك ههنا اذ الزمان الموجود اما وقت الفجر  
 في حقهم ووقت الفجر بالاجماع فكيف يصح القياس على ما ذكرنا عدم الفرق  
 بين من قطعت يده او جلده مع المرفقين والكعبين وبين هذه المسئلة ذكره  
 الامام البقال قلنا سلمه الامام الحلواني ورجع اليه مع انه الحضم المتنازع فيه  
 انصافاً منه وذلك لان الغسل ينقطع لعدم شرطه لان المحال شرطه  
 فلنا ههنا سقطت الصلوة لعدم شرطها بل وسببها ايضا وكما لم يقسم  
 هناك دليل يجعل مقدار المرفق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفاً عنه  
 في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزء من وقت المغرب او من وقت الفجر  
 او منهما خلفاً عن وقت العشاء وكان ان الصلوات خمس بالاجماع مستلزمة

على الحالفين كذا لك فرايض الرضو على الحالفين لا تنقص عن اربع بالاجماع لكن  
لا بد من وجوب جميع اسباب الوجوب وشرايطه في جميع ذلك فليتأمل المخلص  
ويستحب في صلوة الفجر الاسفار بها بان يصلي في وقت ظهور النور وانكسار  
النظم والظلم بحيث يرى الرمي موقم نبيله عندنا خلافا للثالثة لقوله عليه السلام  
اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر واه الترمذي قال حديث حسن وفي رواية  
الطحاوي اسفروا بالفجر فكلما اسفرتتم فهو اعظم للاجر وقال لا تجردكم ردو الطحاوي  
ثنا محمد بن خزيمة ثنا القعني ثنا عيسى بن يوسف عن الامش عن ابي حنيفة قال ما اجتمع  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التوسيع بالفجر وهذا  
اسناد صحيح ولا يمكن اجتماعهم على خلاف ما فارقهم عليه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وحديث ابن مسعود وروفي الصحيحين طاهر في ذلك وهو قولنا  
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الا لميقاتها الا صلاتين صلوة  
المغرب والعشاء ثم صلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها مع انه كان بعد الفجر كما يفيد  
لفظ البخاري وصلى الفجر حين بزغ الفجر فعلم ان المراد قبل ميقاتها الذي اعتاد الاداء  
فيه لانه غلب يومئذ لم يمتد وقت الوقوف وفي لفظ مسلم قبل ميقاتها بغلس فافاد  
ان المعتاد كان غير الغلس واما حديث عائشة رضيها كان عليه الصلوة السلام يصلي  
الصبح بغلس فشهد بعد الصلوة نساء متلفعات بمروطهن ثم يرجعن الى بيوتهن  
ما يعرفن احد من الغلس محمول على غلس اهل المسجد كان حجرتها كانت فيه  
وكان سقفه عرشيا مقاربا ونحو فتشاهد الا انه يظن وجود الغلس اهل المسجد  
وقد انتشر في هذه الضوء وانما وجب هذا العمل لما علم من ترجيح رواية الرجال  
خصوصا مثل ابن مسعود في صلوة الجاعة فان الحال اكشف لهم ثم الافضل البداية  
وقت الاسفار كما قال الطحاوي ان الافضل البداية عشا والختم في الاسفار  
فان الاسفار بالفجر مفهومه ايقاعها فيه يحجب عنها وهو لفظ الحديث قد قالوا في حد  
الاسفار ايضا ان يبدأ في وقت يمكن ان يصليها فيه على وجه المستقيم يبقى من

بيان الاسفار  
صلى الفجر

الوقت بعد سلامه ما لو طهرانه كان على غير طهارة يمكنه ان يتوضأ ويجيدها على وجه السنة قبل خروجه ثم استحبها بالاسفار عندنا عام في الارزمنة كلها الا في صلاة الخرج يوم الخرج بمزدلفة فان المستحب فيها التغليس لجماعتين سبعا للوقت الذي على ما من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وكان ينبغي للمعنف روح ان يقيد بمزدلفة لئلا يظن ان الاستثناء عام في يوم الخرج بل كان وليس كذلك ويستحب ايضا هذا الا براد بالظهر في الصيف لما تقدم من حديث اذا اشتد الحر ابردوا بالصلوة المبردة النجاشي من حديث خالد بن دينا وصلى بنا اميرنا الجمعة ثم قال الحسن كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بالصلوة واذا اشتد الحر ابردوا بالصلوة وهو عام في البلاد لجميع الناس لا لخلق ولا لشيء خلا فالما يقول الشافعي رحمه الله من التخصيص بقطع خارج الجماعة بقصد رخص بعدد يستحب تقديمهما في الشتاء لما من حديث ابن دينار ويستحب ايضا عندنا تأخير العصر في كل الارزمنة الا يوم النعيم ما لم يتغير الشمس وذلك ليتوسع وقت النوافل اذا التفتل بعد ادائها مكروه ويكره ان يؤخرها الى ان يتغير قرص الشمس بل يصلي والشمس بيضاء كما ورد عنه عليه الصلوة والسلام في حديثه انه صلى الله عليه وسلم صلى العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقيية وفي الصحيحين انه عليه السلام كان يصلي العصر والشمس حية فالعبارة لتغير القرص عندنا في حقيقته وابي يوسف رحمه الله لا لتغير الضو كما قال الشعبي والحاكم الشهيد لان ما يحصل بعد الزوال حتى صار القرص بحيث لا يتجاوز فيه العين فقد تغيرت والا فلا كذا في الكافي واول وقت العصر عندنا بحقيقة رحمه الله صيدرة الظل مثلين سوى بقي الزوال ومنه الى القيمة قليل وقد روي الحسن عنه في الفصل بين اذان العصر والصلوة ان يصلي بينهما ركعتين بعشر آيات يعني عشرين الفاخرة اربعا كل ركعة بخمس آيات وما في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذاهب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة وبعض العوالي على اربعة اميال لا يتخالف ما قلناه لانه وادما على سبيل الظن والتميز

الوقت في الغيب  
الوقت في الغيب  
الوقت في الغيب  
الوقت في الغيب

في حديث  
كان يصلي العصر  
والشمس مرتفعة حية  
فيذهب الذاهب الى العوالي

الذهب الى العوالي



او الوقوع في بعض الا زمان ويحتمل كون ذلك ضمن الصيف فان الوقت فيه مستمّر والذهب  
 قصد الاسرع اذ لا يمكن حمله على ظاهره انه في كل زمن وكل ذهب ففي بعض الا زمان لا يمكن ذلك  
 ولو صليت عند اول وقتها خصوصاً لكثير من احاد الناس فيجب حمله على واقع حال او على  
 الذهني عن المبالغة في التأخير وكذا ما ذكر التجار في تاريخ عن رافع بن خديج كما تفصل  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة العصر ثم يخرج الجز وبقسم عشرين ثم يطعم فاك  
 لما نصيبها قبل ان تغيب الشمس محمداً على الوقوع في بعض الا زمان فانه يكثر اذ صليت قبل  
 التغيير ان يوجب الباقي من الزمان مثل ذلك العمل ومن شاهد مهرة الغياخين في  
 الاسفار وغيرهما مع الرؤساء لم يستبعد لك ويستحب ايضا تعميل المغرب في كل الا زمان  
 الا يوم الغيم لما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج كما تفصل المغرب مع النبي صلى  
 عليه وسلم فيصرف احداً وان يصبر موافق بن له ودي ابو داود عن مزلين عبد الله  
 وفي سنده محمد بن اسحاق قال قدم علينا ابو ايوب غاندا وعقبته بن عامر يومئذ على مصر  
 فاخر المغرب فقام اليه ابو ايوب فقال ما هذه الصلوة يا عقبه فقال شغلنا قال اما سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال امتي بخير اذ قال على الفطرة ما لم يخر والمغرب  
 الى تشبك النجوم والحق في ابن اسحاق هو المتوثق وما نقل عن مالك فيله ثبت ذلك  
 فلم يقبله اهل العلم كيف فقد قال شعبة فيه هو مير المؤمنين في الحديث وروى مثل  
 الفخر وابن ادريس وحامد بن زيد بن زريق وابن علية وعبد الحارث وابن المبارك  
 واحمد بن احمد بن معين وقال اطل النجاشي في توثيقه في كتاب الفقرة خلف الامام كره  
 ابن حبان في الثقات وان ما كراجه عن الكلام فيه واصطلم معه وبعث اليه هدية  
 وذكر عن ابن عمر انه اخر المغرب حتى بدا نجم فاعتق رقبة وهو يقضي كراهة تأخيرها  
 الى ظهور النجم وفي القنينة يكره تأخير المغرب عند محمد بن داود عن يعقوب بن داود  
 رواية الحسن عنه ما لم يغيب الشفق والاصح انه يكره الا من عند كاسبر والكون على الاكل  
 ان يكون التأخير قليلاً وفي التأخير بطلان القراءة خلاف نهي والذي اقتضته الاخبار  
 كراهة التأخير الى ظهور النجم وما قبله وسكت عنه فهو على الا باخه وان كان المستحب التجيل قبل

في بعض الا زمان  
 في بعض الا زمان  
 في بعض الا زمان

صلوة العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب لما في البخاري من حديث عائشة كانت تصلو  
 الغنمة فيما بين ان يغيب الشفق الى ثلث الليل الاول وروى الترمذي عن ابن هريزة  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ان اشق على احدكم ان يؤخر العشاء الى  
 ثلث الليل او نصفه وقال حسن صحيح وما خيره الى ما بعده اي بعد ثلث الليل والنصف  
 الليل مباه لان من حيث كونه يقصده الى تقليل الجماعة يكون مكروها ومن حيث كونه  
 به السهر المنهي عنه على ما روى الستة في كتبهم انه صلى الله عليه وسلم كان يكره النوم قبلها  
 والحديث بعد ها وهو المراد بالسهر يكون مندوبا وذلك لان السهر مقطوع بمخاض نصف الليل  
 غالبا فتعارض ليل الذيب والكراهة فتسقطا بقبول الكراهة هذا ولكن لجواز العلم  
 بالسهر بعد ها في الخبر استدلالا بما في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم  
 ذات ليلة صلوة العشاء في آخر حيوة فلما سلم قال اتيتمكم ليلى كهذه فان عدوا منكم  
 ستة لا يبقى من هو على ظهر الارض احد وروى الترمذي في الصلوة والنساء في المناقب  
 عن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمي عند ابي بكر الليلة في الايام السالمة  
 واذما معه فقال حديث حسن روى الامام احمد عن عبد الله قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لا سهر بعد الصلوة يعني العشاء الاخرة الا لا احد جابن ومقل او سافر في  
 رواية او عرس وما خيره الى ما بعده اي بعد نصف الليل الى طلوع الفجر مكره اذا كان  
 في غير عدلان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لم يدا رضى دليل الذيب لان السهر مقطوع قبله  
 بمضى نصف الليل بقبول الكراهة اما اذا كان بعد رفا لضرورات تبطل المحظورات واما  
 تاخير الوقت فلا صل فيه ان الافضل انه كان لا يثق بالانتباه او قبل النوم اخذ  
 بالاحتياط واذا كان يثق بالانتباه فما خيره الى ثلث الليل افضل لما روى الخمسة الا  
 البخاري من حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم قال من خاف ان لا يقوم من آخر الليل  
 فليقر اوله ومن طمع ان يقوم آخره فليقر آخر الليل فان صلوة اخر الليل مشهورة  
 وذلك افضل واذا كان اليوم يوم غيم فالمستحب في الفجر ان يظهر المغرب تاخيرا  
 يعني بالتأخير عدم التعجيل في اول الوقت لا التأخير والتأخير الذي يشك بسببه في

في كتاب  
 في جرد  
 في كتاب

في كتاب  
 في جرد  
 في كتاب

سنة وثمانين من الهجرة  
في الحجة واليوم الآخر  
في الحجة واليوم الآخر

دقاء الوقت وذلك لان التعجيل في الفريضة الى تقليل الجماعة بسبب الظلمة وبما يقع قبل الوقت  
وكذا في الظهر المغرب كل يومين وتوقعهما قبل الزوال والغروب قال في المحيط المرام من تأخير  
المغرب قدر ما يحصل التيقن بالغروب المستحب في يوم الغيم في كل ابن العصر العشاء تعجيلهما  
المراد بتعجيل العصر قدر ما يقع عنده انهما لا تقع حال تغدير الشمس بتعجيل العشاء قبل ان تلو  
المعناد كذا في المحيط لئلا نقل الجماعة باعتبار المطر لان عند الغيم ينظر المطر في صلاة  
الصلوة في وقتها وبعد لا يجوز لا قبله اما الاوقات التي ذكره فيها الصلوة خمسة  
يجوز ان يراد بالكرهية ههنا المعنى اللغو فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلق  
العدم وان يراد المعنى العرفي والمراد كراهية التحريم اذا نهى الظن الثبوت ما لم يصرف  
عن ظاهره يقتضيه كراهية التحريم والقطعي الثبوت يقتضيه التحريم فالقهرم مقابل  
للفرض وذكر كراهية التحريم مقابل للواجب لتنزيهه مقابل للمندوب والنهي للورد بها  
من قبيل الاول وكراهية التحريم في الصلوة ان كانت لنقصان في الوقت منع الصفقة  
سببه كما مل لعدم تادى ما وجب كما مل بالنقصان والا فادات الصفحة لاساءة  
فلذا قال ثلثة اوقات من تلك الخمسة يكره فيها الفرض بالطوع والكرهية  
في الفرض كالقوائت تتم الصفحة لوجوبها بسبب مل وكذا الواجبات القائنة كسجدة  
تلاوة وجبت تلاوة في وقت غير مكروه وجبته في الوقت لا في غيرها كالملة  
فلا يكره ناقصة بالنقصان القوي هو النقصان الذي هو من صفات الوقت لثبوت اتصال الفعل  
بالوقت لدخول الوقت ما هيته بخلاف النقصان الذي ليس كذلك كالنقصان بسبب  
الاخلال ببعض الواجبات وبسبب المكان كالصلوة في الارض المفضلة او بسبب الشيء  
الحرم من المجاوزات كالصلوة في ثوب الحرير فان ذلك لا يمنع الصفقة لعدم شق اتصال  
بهذه الاشياء اتصالها بالوقت لكون اتصال هذه الاشياء بالصلوة من حيث المجاورة  
لا من حيث السببية او الشرطية بخلاف الوقت اما لوجوب الفرض وغيره بسبب ناقص  
وادى فيه عدم كسر يوم عند الاصفر او كالتلاوة آية السجدة في الوقت المكروه او خضرت

الجنان فانهما يصحان فيه ايضا مع الكراهة لا اذ ذلك كما وجبت لداصح جميع المنكر  
 فيه مع الكراهة لان وجوبها بالشروع فيها وجبت ناقصة فاذا اداها فيه اداها كما وجبت  
 وهذا نقض وجوبه موضعها الاصول وسيأتي بعضها انشاء الله تعالى في ذلك المذكور  
 وهو كراهة الفرض والتطوع ثابت وكما ثبت عند طلوع الشمس وعند غروبها لا غير يومه  
 وقت الزوال لما روى مسلم وغيره من حديث عقبة بن عامر ثلث ساعات كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نهانا ان نصلي فيهن ونقير فيهن وقتا حين تطلع الشمس حتى  
 ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس حين تضيف للغروب حتى تغرب لما روى  
 اذ نقدر الصلوة لان الفرض غير اديه بالا جماع لما رواه ابن شاهين في كتاب الجنائز من حديث  
 خارجة عن مصعب عن لبث بن سعد عن موسى بن علي عن ابيه عن عقبة بن عامر قال نهانا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصلي على موتانا عند ثلث عند طلوع الشمس الحثي ونقول  
 عليه السلام ان الشمس يطالع بين قورن الشيطان فاذا ارتفعت فارضا ثم اذا استوت فارضا  
 فاذا زالت فارضا واذا دنت الغروب فارضا واذا غربت فارضا ونهي عن الصلوة في تلك  
 الساعات رواه مالك في الموطأ والنسائي وهذا يفيد المنع بسبب ما اتصل الوقت  
 من استلزام فعل الاركان فيه التشبيها بعدا الكفار وهو معنى بنقصان الوقت والا  
 فالوقت من حيث هو لا نقصان فيه كسائر الاوقات انما النقصان في الاركان المستلزمة  
 لعبادة الكفار وقد افهم الحديث ان تلك الاركان هي الاركان الواقعة في هذه الاوقات  
 وروى عن ابي يوسف وهو الرواية المشهورة عندنا في التطوع وقت الزوال يوم  
 الجمعة اي من غير كراهة الا فمطلق جواز التطوع مجمع عليه في جميع الاوقات كما تقدم في  
 مسند الشافعي عن سعيد المقبري عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن الصلوة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وفي سنن ابي داود عن  
 ابي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يكره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة قال ان  
 جبهته يوم الجمعة ولهما اطلاق النهي المحرم مقدم على البيه عند التعارض في هذا الوجوب  
 عن استدلال الشافعي على جواز القضاء باحتة الفل يمكن في هذه الاوقات لعل على السلام

مخالف  
 مستغنى  
 به

من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه يجزئ جبير بن مطعم مرفوعا  
 يا بني عبيد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى ابته ساعدا من الليل ونهار  
 ويجزئ ابو ذر في معناه رواه الدارقطني والبيهقي مع انه معلول بالانقطاع فيما بينهما  
 وابو ذر روي عن ابن المولود حميد بن غفران وباضطراب سند ولا يصح فيها انه  
 في الاوقات المذكورة صلاة جنازة ولا يسجد لتلاوة اذا كانت تليت في وقت غير  
 مكروه لما تقدم ولا يسجد ايضا فيها السجدة من اجزاء الصلاة ولو قصر فيها فرضا  
 اي صلاة مفروضة يتعبد بها اي يلزم عاذا بها لعدم صحتها لما تقدم منها من انها وجبت  
 بسبب كامل فلا تنافي بالسبب الناقص بان تلا فيها اي ان تلا في وقت من الاوقات  
 الثلاثة سجدة فالأفضل ان لا يسجد ها فيه ولا في غيره من الاوقات الثلاثة لانها  
 وان صحت لوجوبها بالسبب التام ادبت بدل ان الكراهة موجودة لمصولة الفعل  
 الشبيه بعبادة الكفار مع ان تأخيرها لا يؤدي الى قتلها وتسيور بدتها قضاء لانها  
 ليس مفيدة بوقت لا يتاخر فيه القضاء بل قد فعل فهو ادوسمجة التلاوة من هذا القبيل  
 فان سجد لها في ذلك الوقت لا يعيد ها لصحة ادائها وانها عز التلاوة وان  
 سجد في وقت آخر غير من الاوقات يصح ايضا عندنا ولا يلزم لها ردها خلافا  
 لزمها لانها وجبت بالسبب الناقص وادبت كما وجبت وسيا في نظيره في الشرع  
 في النقل قريبا ان شاء الله تعالى اما الجنازة اذا حضرت في وقت من هذه الاوقات  
 فصل عليها فيه فذلك نعم ولا تقاد لان حضورها بسبب وجوبها وقد وجد في  
 وقت ناقص فوجبت مع النقصان ولا دبت به كما وجبت ولكن هل الأفضل غيرها  
 كسجدة التلاوة ام لا قال في التحفة الأفضل ان يصلي عليها ولا يؤخر انتهى والقرن  
 ظاهر لان التعجيل فيها مطلوب من الملقا الامانة وحضورها في وقت مبكر ما من المصلحة  
 عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في الوقت المكروه بخلاف سجد التلاوة لان التعجيل  
 لا يستحب فيها مطلقا واما الوقتان الاخران من المختار فانه يكره فيهما القطع فقط  
 ولا يكره فيهما الفرض اي للارزاع فلا يشمل الوجهين هكذا قال يعني الفرائض

في وقت مبكر  
 في وقت مبكر

الجواز وسبب التلاوة ولكن مما رجب لعينه وهو ما يتعلق وجوبه بما رضى ان كان  
 غفلة كالمندرد بالشرع ودكت الطواف فانها تكرر وان كانت واجبا لان اصلها  
 النقل اما اللازم بالشرع فظاهرها ما الملتزم بالنذر فلا بد من سبب معين لا تراحم  
 النقل بالشرع بخلاف سجدة التلاوة لانها ليست بنقل لان التنقل بسبب غير مشرف  
 فتكون واجبة بايجاب الله تعالى لا بالترام للعبد وهذا لان وجوب النذر بسبب  
 من جهة العبد وهو صيغة النذر والموضوع له لا يوجب ان يثبت من العبد فقيام الحق  
 صاحب الشرع كانه لا وجوب بخلاف سبب التلاوة فانها اجبت بايجاب الشرع وان كانت التلاوة فذلك لان  
 جميع المال فله وجوب الزكاة بايجاب الشرع كذا في الكافي وهو غير ظاهر الفرق بينه وبين عليه ركنه  
 الطواف فانها واجبت بايجاب الشرع وان كان الطواف فعلة اكن فرق بينهما بين سبب التلاوة  
 بانها لم يوجبها لعينها بل لغيرها وهو حتم الطواف وصيانة الموكب اى جدران ما قد يقع  
 من الخلل بلا علم رفا ابن الهمام وقد يقال وجوب السجدة في التحقيق متعلق بالسماح لا  
 بالاستماع ولا بالتلاوة وذلك ليس فعلا من المكفيل بصف خلقه فيجب له ان يذبح  
 والطواف بالشرع فانها فعلة ولو لا كانت الصلوة فلا انتهى كفى الصحيح ان سبب  
 الوجوب حق التالى التلاوة دون السماع والا لزم عدم الوجوب على الاصم بتلاوته  
 هما اى الوقتان المذكوران ما بعد طلوع الفجر الى ان يرفع الشمس فانه يكون في هذا الوقت  
 النوافل كلها الا سنة الفجر اى مسلم عن حفصة قالت كان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اذا طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين وفي رواية او دعا التمتع واللفظ عن  
 ابن عمر عنه عليه الصلوة والسلام لا صلوة بعد الفجر الا سجدة واحدة وما بعد صلوة العصر  
 الى غروب الشمس حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل مريض عن ابي رضاء عن  
 عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتي عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس و  
 بعد العصر حتى تغرب متفق عليه وهو مرجح على حديث عائشة في الصحيحين كذا لم يكن يعمل  
 الله صلى الله عليه وسلم بغيرها سواها ولا علة في ذلك كتمان قبل صلوة الصبح ودكتان بعد  
 العصر في لفظ ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي في يوم بعد العصر لا يصلي ركعتين

بيان انه صلى الله  
 عليه وسلم لا يصلي بعد  
 العصر ركعتين

نحوه بوجهين أحدهما أن الحجر مقدم على المييم عند التقاء ضربا الثاني أن القول مقدم  
 على الفعل لأن الفعل يحتاج للاختصاص وكيف وقد ثبت ما يصحح بالاختصاص وما  
 يدل عليه أما الأول فما أخرج أبو داود من جهة ابن السحاق عن محمد بن عمر بن عطاء عن  
 زكوان مولى عائشة رضي الله عنها أنها حدثت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد  
 العصر ركعتين وينهي عنهما ويواصل وينهي عن الوصال فهذا صحيح في انهما من  
 خصا نصه عليه السلام كالوصال أما الثاني فما في الصحيحين عن كريب مولى ابن  
 عباس رضي الله عنهما أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبر عن محمد بن عمرو أن  
 عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ركعتين بعد العصر قل لها  
 بلغنا أنك تصليتهما وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهي عنهما قل كريب قد  
 خلت علي عائشة رضي الله عنها فإخبرتها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت إليهم فاجتمعوا فوجدوا في  
 الأم سلمة فقالت أم سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهي عنهما ثم رآته يصليهما  
 فقيل له في ذلك فقال إنه أتاني ناس من عبد القيس بالسلام من قومهم فشفلوا في  
 عن الركعتين اللتين بعد الظهر هاها تان ومما في مسلم عن أبي سلمة أنه سأل عائشة  
 رضي الله عنها عن الركعتين اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقالت  
 كان يصليهما قبل العشر ثم أنه شغل عنهما أو نسيهما فصلاهما بعد العصر فثبتهما كان  
 إذا صلى صلوة انتهيا يعني داوم عليهما فهذا يدل على انهما من خصا نصه يؤيده  
 ما في مسلم عن أنس أنه سئل عن التطوع بعد العصر فقال كان عمر بن الخطاب لا يترك صلاة  
 بعد العصر الحديث ولا شك في فخر الصحابة في زمن عمر بن الخطاب لا يستوفى على  
 باطل فكان إجماعهم على أن المتفر بعدة عليه السلام كراهة النقل بعدهما مطلقا  
 إلا استدلال به على عدم كراهة النقل الذي له سبب كتحية المسجد وركعتي الطواف لكن  
 بقي أن يقال النهي ورد عن الصلوة وهي نعم واجب لعينه أيضا فمن أن تخصيص النقل في  
 التي ذكره من أن الكراهة لخلق الفرض ليصير الوقت كالمشغول به لعينه في الوقت كما في  
 الأوقات الثلاثة فلم يظهر في حق الفرائض وفيما وجب لعينه في تخصيص العصر العام بالعينه

وهو غير جائز نعم يمكن إخراج صلوة الجنادة وسجدة القلادة بافهما ليسا بصلوة مطلقة  
فيكفي في إخراج القضاء من الفساد العلم بان النهي ليس منفي في الوقت وذلك هو السبب  
للفساد في الأوقات الثلاثة وأما إخراجها من الكراهة فمشكل لما بعد ما عنيب التثنية قبل صلوة  
المغرب بهذا المنظور فيه مكروه لا لعينه في الوقت بل لما خيرا لغيره بسببه ما يستحبنا تعجيلها  
وبئس به ما تقدم عن ابن عمر أنه اعتنق رتبة لما خيره المغرب حتى بلغ الميم وقال الشافعي رحمه يستحب  
ركعتان قبل المغرب تسكنا بما في البخاري أنه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب صلوا قبل  
المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة ويثابوا في الصلحين عن انس  
كان المؤمن اذا اذن لصلوة المغرب قام ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يمتدرون السواك فيركعون ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليخجل المسجد فيحسب ان  
الصلوة قد صليت من كثرة من يصليهما والجار باب المعارضة بما في الجاد وعز طائفت  
قال مثل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رايت احدا على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يصليهما ومنعهن في الركعتين بعد العصر كعت عليه بود اذ والمنذرى في مختصره  
وما زاده ابن جبان على ما في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما كايضا  
ارسله الغنمى من انه عليه السلام لم يصلهما لاحتمال كون ما صلاهما قضاء عن شيء فانه  
هو لما ثبت روى الطبراني في مسنده الشافعيين عن جابر قال سألت ابا رسول الله عليه  
السلام هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل الركعتين قبل المغرب فقلن  
غيره سلمة قالت صلاهما عن حمزة فانه ما هذه الصلوة فقالت نسيت الركعتين قبل العصر  
فصليتهما الآن ففى سؤلها له رسول الصحابة فساء ما يفيد انهما عن مهوردين  
من فستة عليه السلام وكذا سؤلهم لابن عمر والذي يظهر ان مثيل السؤل  
هو ظهور الرواية بصلوتهما مع عدم مهوردين بينهما في ذلك الصلوة ولا يقال بالثبوت  
اول من الثمانية لا نأقول ذلك اذا كان النفي مما لا يدرى بابل له فأنحرف فيما نرى بدليله  
اذ لو كان الحال على ما في حديث انس وضم لما خفف على ابن عمر ولا على احد من يولط به لغيره خلف  
عليه السلام حيث خفي عليهم حتى سألوا نساءه واخبروا بالنفي ايضا كاذلنا بلغنا باطلا

بني السجدة  
قال صلى الله عليه وسلم  
لا يصلون قبل المغرب  
الركعتين



في حديث النخعي رحمه الله عليه وكذلك يكره الطلوع اذا خرج الامام الى صعد على  
 المنبر الخطبة يوم الجمعة لما اخرج ابن ابي شيبة عن علي بن عباس وابن عمر رضي  
 الله عنهما كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام وذكر ابو عمر بن عبد البر في شهر المطا  
 والقاضي عياض في الاكمال عزالي بكر وعثمان رضي الله عنهما كانوا يمنعون من الصلوة  
 عند الخطبة ومن هيب الصلوة بحجة يجب تقليده عندنا اذا لم ينفه شيء من السنة <sup>والسنة</sup>  
 ايضا عن عروة قال اذا قلنا لا امام على المنبر فلا صلوة على ان مارواه السنة عن  
 ابي هريرة عن علي بن الصلوة والسلام قال اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت لا امام  
 يخطب فقد لغوت فيفيد بذلك منه منع صلوة السنة فحجة المسجدين لانهم من الامام  
 بالمعروف وهو على السنة وخيعة المسجدين منهمها بالطريق الاول فان قيل العبارة  
 مقدمة على الدلالة عند المعارضة فقد رد مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم قال وهو  
 يخطب اذا جاء احدكم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتخير فيهما قلنا  
 المعارضة عن ثمانية لحواز كون المرافعة اذا سكنت الامام عن الخطبة ان في صلوة  
 كما ثبتت في السنة وهو ما رده الدارقطني من حديث عبيد بن محمد العبد ثنا معتمر  
 عن ابيه عن قتادة عن النخعي قال دخل رجل المسجد فسلم الله صلى الله عليه وسلم فخطب  
 فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قم فاركع ركعتين وسلم عن الخطبة حتى فرغ من صلوة  
 ثم قال اسند عبيد بن محمد بن العبد روى فيه ثم اخرج عن رجل بن جابر ثم انقضى عن ابيه  
 قال جاء رجل الحديث وفيه ثم انتظر حتى صلى قال هذا المرسل هو الصواب ونحن نقول  
 المرسل حجة ثم رفعه ياد اذ لم تعارض ما قبلها فان عيده ساكت عن الاسالة عن الخطبة  
 وعدمه زيادة الثقة مقبولة ولا يجوز الحكم بوجه مجرد زيادة ولا لم يقبل زيادة تطورا  
 اخل ما قلناه انتقضا لمعارضته اذ هي خلاف الاصل فلا يحكم بها الا عند عدم امكان  
 التوفيق فسلمت الدلالة كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم لرجل جازي يخطي قنا الناس  
 اجلس فقد آذيت ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوي وقد مر هذا للقاء الراشد ولا يكون ان  
 يخالفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وانما المستدل به الهداية وغيرها وهو



فيلخرج الامام الى الخطبة ثم يخرج الامام لا يقطعها بل يتمها ركعتين ان كانت ختمة المسجد  
او نقلها مطلقا وان كانت سنة الجمعة قبل يقطع على راس الركعتين وقيل يتمها اربعاً وقال  
المزني في هذا الصحيح وهو اختيار حسام الدين الشهيد قال في الواقيات لفظ محمد  
اذا خرج الامام ينبغي ان كان في الصلوة ان يفرغ منها على بعضهم لفظ الفراء على القطع  
وبعضهم على الاتمام فقال قاضيان وحكى القاضي الامام ابو علي النسفي انه قال كنت  
انتى زمانا انه يتمها اربعاً اذا اربع قبل الظهر بمنزلة صلوة وحق ذلك الا يصح في  
التشبه لا يستقيم اذا اقام الى الثالثة وذكر محمد بن سماعة في النوادر اذا اجبرتم اتموها في  
التشبه الا ولم منها او اجبرت شفعة لها فيها فامت اربعاً لا يبطل خبارها ولا شفعها  
وقد صحت الخلق بخلاف سائر المطوعات حتى وجدت الرواية عن ابن جعفر في النوادر  
اذا فرغ من اربع التيمم سنة الجمعة ثم خرج الامام للخطبة قال يسلم على راس الركعتين  
وان قام الى الثالثة وقيد بها بالسجدة اضاف اليها الواحدة وسلم وخفف في القراءة  
قال فوجعت الى هذا انتهى ما لي السر حسبي البقال قال الشيخ قال الدين لهام  
انما لا رجلا انه يمكن من قضائها بعد الفرض ولا ابطال في التسليم على راس الركعتين فلا  
يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكمل انتهى قال قاضيان لم يذكر في النوادر اذا  
لا يقيد الثالثة بالسجدة كيف يصنع واختلف المتأخر في قولهم اربعاً وخفف في القراءة  
وقيل يعود الى الفقرة ويسلم وهذا شبيه ولهذا لم يبعد على راس الثالثة في هذه الحالة  
يعود الى الفقرة احتراز عن قول محمد بن فرج بخلاف الفرضة انتهى قول الامام  
يتمها لانها اذ كانت صلوة واحدة فظاهر وان كانت بمنزلة غيرها من النوافل كل النوافل  
صلوة على وجه فاليقيا الى الثالثة بمنزلة التيمم متبذرة ولو كان اولها تم شفعاً فكلها  
ثم اذا سلم على راس الركعتين فقياس ما روي عن ابى يوسف رحمه الله انه يقصده  
اربعا في كل طوع ثم اربعاً يقصده ههنا ايضاً اربعاً واختلفوا على قول ابن جعفر ومحمد بن  
ثقل لا يلزمه شيء وقيل يصلي ركعتين وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول يقصده  
اربعا من قطعها في اي حال قطعها لانها بمنزلة صلوة واحدة كما ذكرنا من الاحكام انتهى

وقيل في الخطبة  
ان يخرج من المسجد  
على راس الركعتين  
فيلقي في الشباك  
او في غيره اذا قام الى  
الثالثة

ذكره الشيخ في شرح الهداية وكذا يكره النطوع ايضا قبل صلوة العيدين وعند  
 خطبتهما وكذا بعد خطبتهما في المصل على الاصح لما رأى الشيخ من حديث ابن عباس  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها وهذا النفي  
 بعدها محمول عليه في المصل لما روى ابن ماجة من حديث ابي سعيد الخدري رضي قال  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصل قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى  
 ركعتين وسجدة الاستسقاء او اذكوه في كراهة النقل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعته من  
 انه صلى الله عليه وسلم كان حريصا على النوافل فقدم فعلا يدل على الكراهة اولها  
 لفعله مرة بيا نال بالاحاطة وقيل لا يكره بعد الخطبة في المصل ايضا وكذا يكره النطوع عند  
 خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء للاخلال بالاستماع والاضات كاشر  
 الخطب الحاصل انهم ذكروا في الفتاوى ان اوقات الكراهة اثنا عشر منها  
 ثلاثة لا يجوز فيها الفوات عند طلوع الشمس استوائها وغروبها وتسعة يجوز  
 فيها الفوات ومجدة الثلاثة وصلوة الجنازة بلا كراهة معادها مع الكراهة  
 بعد طلوع الفجر قبل فرضه قبل الطلوع وبعده قبل العصر قبل الغروب  
 وبعده غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند إقامة  
 يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء  
 ولكن يستدل به عليهم بعد خروج الامم للخطبة قبل ان يخطب قبل صلوة العيد  
 كما ذكره المصنف رحمه الله وكذا بعد صلوة العيد في المصل على ما هو الاصح وكذا ينبغي  
 يكره ايضا عند خطبة الجمعة الثلاث كسائر الخطب فعليه ان تكون اوقات الكراهة  
 خمسة عشر في الثلاث الاول معها ثمانية عشر لو شرع في صلوة النطوع في  
 الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير كرهة تخلصا عن  
 الكراهة والنقصان الى الاكمال ليس هذا بطلا للعلل لان القطع لا كمال لا  
 يكون اطلاق العمل لمن شرع فالغرض منه ما تم اقيمت المجاعة فان الأفضل ان  
 يقطع من قبله لا حرازة فضيلة الجماعة كان كهم المسجد الجديد ونحو ذلك

في خطبة الكسوف  
 في خطبة الاستسقاء  
 في خطبة العيد

لكن مع هذا لو لم يقطع بل تم شفعاً فقد سألنا لفتة النهي الواجب لا مثقال ويكون  
 كذا ذلك الواجب بالامر ومع هذا لا شيء عليه اي ليس عليه قضاء تلك الصلوة لانه  
 قد اتى بها كما وجبت عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين اي بعد طلوع الفجر  
 الى طلوع الشمس وبعد صلوة العصر في غيرها ثم افسدها لزوم القضاء ولا فائدة  
 في افراد هذا بالنكران قد فهم بالطريق الا على عما قبله لانه اذا كان بالشرع في الوقتين  
 الثلاثة مع شدة الكراهة فيها فقامه بالقضاء اذا قطعها فيما سألها بالطريق الا على  
 اللههم الا ان يقال ان اراد ان يصرح بالزوم اذ قوله ثم يقضيها يحتمل القضاء استحباباً  
 ولذا لا يتوهم ان القضاء هناك لا محل للقطع الفضد المفهوم من قوله فانه فضل  
 ان يقطعها وانه لا يجب اذ قصدك لكن لا وجه لتخصيص الوقتين بل الاوقات  
 الثلاثة وغيرها سواء فانه اذا شرع فيها في نقل قضاء ثم افسدها او فسدها  
 بوجه من الوجوه يلزم قضاءه على ما ياتي في فضل النوافل انشاء الله تعالى ولو  
 اتمت النافلة في وقت مستحب ثم افسدها او فسدت هي بقلة متميم على استعمال  
 الماء ومضي مدة المسح ونحو ذلك لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع  
 الفجر قبل ارتفاع الشمس اي يكره ان يقضيها وان كان قضاء الفوات من الفرائض  
 لا يكره قبل التغيير والطلوع كمنها لم يجب لعينها بل لصيانة الجزاء المؤدى عن الامتثال  
 فبقيت نقلاً بذاتها فيكره فعلها في الوقتين بخلاف ما لو وجب لعينه على ما تقدم  
 ولو قضاها فيها لتقطع عنه وتضم مع الكراهة لما ذكرنا من قبل ان الكراهة  
 في الوقتين ليست لمعذرة في ذات الوقت ولكن اسواقا الكراهة سوى المثلية  
 لو قضى فيها ما لزوم بالشرع في وقت مستحب يجمع مع الكراهة بخلاف ما لو قضاها  
 في هذه الاوقات الثلاثة لا يجمع لوجوبه كما ملأوا دأبه فاقصا كما في الفرض ولو افسد  
 سنة الفجر لا يقضيها بعدما صلى الفجر لما رآنا من كراهتها لزوم بالشرع في الوقتين  
 ولهذا ذكرنا ما نقل عن الفقيه اسمعيل الرازي من ان من خشى ان يصل ركعتي الفجر  
 ان لا يلهيه انه يشترع فيهما ثم يقطعها فيجب القضاء فيهما من القضاء بعد الصلوة

قضاء الفرائض  
 القضاء في الاوقات قبل  
 الغروب والطلوع

فان الامام السخسي رحمه الله بان ما وجب بالشروع ليس قولا مما وجب بالند ورفض  
 محمد بن ابي المنذر ولا يوردى بعد الفجر قبل الطلوع وبانه شرع في العبادة بقصد الاضداد  
 فلا يجوز ان كان بنية الاداء مرة اخرى فان ابطال العمل قصد منه ابطال العمل لا يكتفي  
 وتكميل هذا وما ذكر في المحيط عن بعض المشائخ ان الاحسن ان يشرع في السنة ويكبر  
 لها ثم يكبر المفريضة فخرج بهذا التكبير من السنة ويصير شارعا في المفريضة كغيره  
 مفيدا بل يصير مجازا من على عمل غير مفيد ايضا لانه ان اذ لا يصير مفيدا  
 لكن كراهة قضاء ما لم يشرع بعد الفجر متقره اللهم الا ان يفعل ذلك في حال  
 بعد اتفاق الشمس وعلى كل حال فهو غير آت بالسنة فلا فائدة في هذا  
 التكليف وقيل يقضيها بعد صلوة الفجر وكانه اشار الى قول السمعاني رحمه الله  
 من تر بيده فلا يعتبر ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر لما صلى ركعتين  
 منها ظلم الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير ان يسلم تسب صلوة هاتين  
 الركعتين عن ركعة الفجر عند ما يوسف محمد بن وهب في قولها احد  
 الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله وهو ظاهر الرواية بناء على ان السنة قد وردى بمطلق  
 نية الصلوة من غير احتياج الى تعيين كونها سنة وهو الصحيح وذكر الحسن بن  
 ابي حنيفة رحمه الله ان سنة الفجر واجبة والا وهو الصحيح اي انها تسب بركعتين  
 ليس بشرط وذكر في الذخيرة ولو صلى ركعتين على طن انه اي الشان لم يطلع الفجر  
 تبين اي بعد ذلك انه اي الشان كان قد ظلم الفجر فعند المتأخرين بخبره تلك الركعتان  
 عن ركعة الفجر وهذا ايضا كما تقدم وهو ظاهر الرواية عن الكل خلافا لرواية الحسن  
 وتقدم الوجه فيه ولو نزل عند صلوة تلك الركعتين في طلوع الفجر واستمر عليه  
 لا يخرج عن ركعتي الفجر بالاتفاق وهو ظاهر واذا طلعت الشمس حرام ان تقعد قد  
 يحين اي ودمه قبل الصلوة بعد ما كانت حراما عند هذا الوجه وذكره هو المالك في  
 الاصل لما روي انه عليه الصلوة والسلام كان يصلي العيد حين يرتفع  
 الشمس قد روى او روي عن قال بسط ابن الجوزي متفق عليه

المندرج في  
 بعد الفجر قبل الطلوع

وقال ابو بكي رحمه محمد بن الفضل ما دام الانسان يقف على النظر الى قرص الشمس في  
الطلوع لا يتباح الصلوة فاذا عجز عن النظر اليه تباعه وقال الفقيه ابو جعفر الشافعي رحمه  
طست في ارض مستوية فادامت الشمس تقع في حيطانه فهي الطلوع لا تحل الصلوة فاذا اذنت  
في وسطه فقد طلعت فيحرم كان علامه دخولهم يقول يدل في نفسه على صدقه وينظر بان لم  
ير القصر فقد تم الصلوة ويتباح ولعبس عند الغروب كل هذه الاقوال متقاربة وبكل  
منها يحصل ايضا من الشمس اشراقها والقول الاخير نقله البزاني وهو ايسر وانسب لها  
ولو طلعت الشمس والحاصل في خلال اي ثلثه صلوة الفجر تفسد صلوة الفجر لفساد النقصان  
على ما وجب بالسبب الكامل ولو غربت الشمس وهو في خلال صلوة العصر تفسد العصر  
الكامل على ما وجب بالسبب الناقص وذلك لما ذكر في الاصول ان الوقت هو السبب  
الصلوة ولا يمكن ان يكون كله سببا لا يردى الى عدم جواز الاول قبل تمامه فيلزم ان لا  
يجوز الصلوة الا بعده وهو خلاف الشرع فلزم ان يكون جزء منه هو السبب فالجزء الاول  
هو الاول والسبب فان اتصل به الشرع التام تقررت له السببية ولا تنقلت الى الثانية  
وشرع في جزاء اتصل به الشرع التام الله لم يطر عليه الفساد تقررت له السببية هكذا  
الجزء الوقت فان خرج الوقت لم يصل ايضا في الوجوب الى جميع الوقت لوزال الضرر  
التي لا جالها لم يضاف الى الجميع لعدم اولى به بعض الاجزاء لانها كانت باقصال الشرع  
لم يتصل الشرع بشئ منها اذا علم هذا فالجزء الذي اتصل به الشرع في الفجر كما لا يخفى  
النقصان وهو طلوع الشمس يقع الفساد والجزء الذي اتصل به الشرع في العصر كما لا يخفى  
لكونه وقت الاضداد والتضيق للغروب ولان كان كاملا بان شرع قبل ذلك او من اول  
الوقت فمرض الغروب لا نقص فيه بل فيه يخرج وقت الكراهة الا انه قد يقال فينبغي ان  
لو شرع فيها اول الوقت قبل الاضداد ثم اصغرت وهو خلاها ان تفسد العصر والنقصان  
على ما وجب بالسبب الكامل والجواب ان الشرع لما جعل المكلف شغل كل الوقت بالعبادة  
وهو الغزمية فقد اغفر في حقه ما لا يمكن ذلك لانه لكونه من جملة اجزاء الوقت بخلاف  
الفجر فان الوقت الناقص خارج عن وقتها فان قيل ما ذكرتم فقد نقل ابو حنيفة

ما دام الانسان  
يقف على النظر  
من الشمس في  
الطلوع لا يتباح  
الصلوة فاذا عجز  
عن النظر اليه  
تباعه

وهو ما رواه الجماعة من حديث ابن هريزة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك  
 ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب  
 الشمس فقد أدرك العصر قلنا قد عارض حديث النهي عن الصلوة في هذه الأوقات قالوا  
 عندنا كالحاصر ولا يريح الحاصر عليه فرحبنا إلى ملاذ كراهة من المحنة قال الشيخ كمال الدين  
 الطلم وعلم هذا فيبعد ما روته عن أبي يوسف أنه يمسك عنه الصلاة في أي ركعة وقدم الطلوع  
 إلى أن ترتفع الشمس ثم ينه صلاته لأنه إذا كان طلوعها يوجب لعنائه لا يفيد إلا ساءة  
 منه المشرط السادس للنية وهي ما للفت مطلق القصد في النية قصده  
 كون الفعل مافقا لما شرع له والعبادات أغا شرعت لينل رضا الله سبحانه ولا يكون ذلك  
 إلا باخلاصها فالنية في العبادات قصد كون الفعل لله تعالى ليس غيتقال الله تعالى  
 ما أمر إلا ليعبد الله مخلصين له الدين والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة <sup>العلم</sup>  
 هذا فنقول المصل إذا كان متنفلا سواء كان ذلك المصل شاة أو غيره لا يعينه  
 مطلق نية الصلوة ولا يشترط تعيين ذلك المصل بأنه سنة الفجر مثلا أو تراويح أو غير ذلك  
 ولكن في التراويح اختلاف أي خالف بعض المشايخ المتقدمين فأنهم قالوا لا حم أنه له  
 فعل التراويح لا يجوز بمطلق النية بل لابد من تعيينها والمذكور في كتابنا في اختلاف  
 في التراويح وفي السنن قال في فصل نية التراويح وإن نوى الصلوة أو صلوة التطوع اختلف  
 المشايخ فيه حسب اختلافهم في سائر المكتوبات قال بعضهم يجوز أداء السنن بنية الصلوة  
 وبنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لأنها صلوة مخصوصة فتجوز للصلاة لمجرد  
 عن العهدة وذلك بأن ينوي السنة وينوي متابعتها النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة  
 ومدى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله سنة الفجر أهلا ساء بنية التطوع وإنما ساء بنية  
 السنة إذا نوى السنة متابعا للنية صلى الله عليه وسلم وعلى هذا إذا صلي التراويح مقترنا  
 بمن يصلي المكتوبة أو بمن يصلي النافلة غير التراويح اختلفوا الصحيح لا يجوز انتهى فقد  
 جعل أن الخلاف في السنن وفي التراويح واحد كوا المتأخرين أن التراويح وسائر السنن  
 تساءل بمطلق النية وهل اختيار صاحب الهداية من تأبعت قال الشيخ كمال الدين بن الصمام

النية في تراويح  
 الفجر



وتحقيق الوجه فيه ان معنى الستة كون النافلة مؤطبا عليها من الجنب صلى الله عليه وسلم بعد الفريضة المعينة وتجبها فاذا وقم المصل للمنافاة في ذلك المحل صدق عليه انه فعل الفعل المسمى ستة فالحاصل ان نفس الستة يحصل بنفس الفعل على الوجه الذي فعله عليه الصلوة والسلام وتصور انما كان يفعل على ما سمعت فانه عليه الصلوة والسلام لم يكن ينوي الستة بل الصلوة لله تعالى فعلم ان وصفا الستة ثبت بعد فعله على ذلك الوجه ستة من الفعل لا لانه وصف يتوقف حصوله على النية انتهى وهذا في الستة الثابتة بقوله عليه السلام ما من عبد مسلم يصل لله تعالى في كل يوم ستين عشرة ركعة من غير الفريضة الا نبي الله بهتيا في الجنة ونحو من احديث فانه رتب الوعد على مطلق فعل الصلوة وعلى هذا التراويل فانها اما ثابتة بفعله عليه الصلوة والسلام حيث فعلها وبين العبد في تركها او بقوله عليه السلام من قام رمضان ايمانا وحسابا غفر له ما تقدم من ذنبه اذ قيام رمضان حاصل بمطلق الصلوة فيها لانه لا يكون ان يكون الصلوة في لياليه ليستقيم ماله الا ان تتعين بشئ آخر من فوض واجباد وقصد ثم قال المصنف رحمه الله تعالى في بيان المتقدمين والاصح انه اي التراويل لا يجوز مطلق الستة ونحو قد بينا الدليل من الطرفين والاحتياط في نية التراويل ان يشق التراويل نفسه في ستة الوقت فانها هي الستة في قيام الليل ليكون خارجا من الخلاف وهكذا قالوا ولا شك ان قيام الليل اعم من التراويل فمما دبرها بنيت كما دبرها بنيت ومطلق الستة مطلقها في الليل لا قيام الليل فكونه يخرج من الخلاف بنيت ومطلق الصلوة لا يخرج عن حكم النية الخروج من الخلاف في الستة ان ينوي الستة نفسها او ينوي الصلوة متناهية للصلاة لله عليه وسلم ولن ينوي في صلواته التراويل في صلوة الجمعة وفي صلوة العید فانه ينوي صلوة الوتر في غيرهما وكذا ينوي صلوة الجمعة وصلوة العید اي يشترط فيها التعيين ولا يكفي مطلق نية الصلوة وكذا جميع الفرائض الواجبات من المنذر وقضاء ما لم بالشروع ولا مطلق الصلوة يحتمل المنذر وعنده والنفل مشرع في الاوقات التي يصح فيها غيره فلا بد من مخرج عن النفل الى غيره وذلك الغير متعدد مشهور فالتعيين في غيره

ولا يتيقن فراغ الذم لا بالمتعين القاطع لاحتمال اعادة وفي صلوة الجنازة ينوي  
الصلوة لله تعالى والدعاء للميت اذ بهذا يتميز عن غيره من الصلوات والنذر بالشر  
لا يكفيه فيه مطلق الفرض لانه يشمل افراد كثيرة متفقة ومختلفة فلا يجوز ما يقبل في  
نيتها الظاهر والعصم لا يتميز ما شرع فيه عن غيره ولا فرق في ذلك بين المفرد وغيره  
الامام والمقتد فالقبيح اتفاق فان نوى فرض الوقت ولم يعين انه ظهر او غيره لم يكن  
الوقت قد خرج اخره ذلك ولو كان عليه فائته لان الفائته لا تراعى الوقتية في هذا  
التميز الا في الجمعة فانه لو نوى فرض الوقت لا تصح الجمعة لان فرض الوقت عند الظهر  
لا الجمعة ولكن قد ادم بالجمعة لا سقا الظاهر لهذا الوجه الظاهر قبل ان يفوت الجمعة  
صححت عندنا خلافا للرفر والائمة الثالثة وان حرم عليك تقصير عليها على ما ذكره  
انشاء الله تعالى في فتاوى قاضي خان لو كان عند فرض الوقت الجمعة جاز ذلك المتعين  
نظر الى اعتقاده ولا لتطبيقاته عدد الركعات اجماعا لعدم الاختيار اليه الكون عند  
متبعينا بتعين الصلوة ولو نوى الفرض والقطوع مما جاز ما صلاه بذلك النية عن الفرض عند  
ابي يوسف لم تقو الفرض فلا يحل له الضعيف خلافه حيث لا يجوز عن الفرض عنه  
ولا عز القطوع بل يبطل نيتة بالكيفية فلا تصح صلوة لان الصلوة الواجب لا يمكن ان تصف  
بالوصفين لتناقضهما ولا باحدهما لعدم تعيينه فيبطل اصل الصلوة ولو اتم المكتوبة  
ان نواها ثم ظن انها تطوع فضيلة نية التطوع مصححة بخلاف فرض من صلوة فمضى او صلوة  
هي تلك المكتوبة التي شرع ناديا لها وهذا بناء على ان النية انما تستمر في الاستدعاء لا في  
البقاء استصحى بالضرورة الحرج في ذلك وهو نفي ولو كبر نية القطوع ثم كبر نية الفرض  
يصير شارعا في الفرض ويبطل نية التطوع لان النية في الافعال يصح تبديلها اذا دار بها  
كما يصح تبديلها في التروك مجردة واصلها صحتها اذا دارت المنوي فلهذا تركنا  
تقدمها مما لا اوهنا ولا لم يتقدمها شيء فسنذكرها في هذا الموضع وهذا الصواب ينبغي عليه  
جميع الفروع المتعلقة بالنية فاعلم لو صدر ركعة من الظهر ثم افتتحت ناديا العصر ان  
التطوع بتكبيره يتعلق بافتحة فقد نقص الظهر ثم شرع في تكبير ناديا من العصر ان

ان نوى الفرض ثم نوى التطوع  
فانما هو التطوع لا الفرض  
لأنه لا ينافي بينهما

التطوع بناء على الأصل المذكور عندنا إذا اشترع في المكتوبة أي مكتوبة كانت ثم كبر في الشروع  
 في النافلة أي نافلة كانت يصير قضاء المكتوبة ويصح شره في النافلة الأصل المذكور  
 وهذا من ذكر العام بعد الخاص وكان من شرع في المكتوبة منفردا فكبر بين الأقتداء بالما  
 فانه يصير شارعا فيما كبرنا وبإياه من الصلوة بالأقتداء رافضا لما كان فيه من الصلوة  
 منفردا لما ذكرنا من الأصل وذلك لأن الصلوة بالأقتداء غيرهما مع الانفراد حكما لما  
 فيها من التزام المتابعة والزيادة بسبع وعشرين درجة واصلت لكعة من الظهر ثم كبر يميني  
 الظهر هي ما ذكرنا لأنه نوى عين ما هو فيه فيكون مقربا وهذا إذا نوى بقلبه وكبر بلسانه  
 أما إذا قال بلسانه نويت أن أصلي الظهر بطلت تلك الركعة كذا قاله في الخلاصة  
 يعني أي يكفي تلك الركعة لعدم بطلانها ويكمل عليها باقي الظهر حتى أنه لو كان  
 مقبلا وصلى أربعاً أخرى بعد ذلك التكبير على ظن أن الركعة الأولى قد انقضت  
 ولم يقعد على الرابعة من صلوة التي هي الثالثة بعد التكبير فسدت صلوة  
 لتركه فرضا وهو القعدة الأخيرة بحيث لا يمكنه تذكره لسجوده للركعة  
 الخامسة ولكن فسدت فرضية الصلوة وتحولت نقلا عند أبي حنيفة رضي الله عنه  
 عند الحمل وينبغي أن يضم ركعة أخرى ليصير متفلا بست عندهما وبركعتين عنده  
 فلو نوى مكتوبتين معا أحدهما دخل وقتها والآخر لم يدخل وقتها بان نوى في وقت  
 الظهر ظهر هذا اليوم وعظمها فهي النية التي أي المكتوبة التي دخل وقتها كالظهر الصورة  
 المذكورة لأن التي لم يدخل وقتها لا تلزمها ولو نوى فائتين معا فهي أي النية الأولى  
 منهما الترجما بالسبق وإن لم يكن صاحب ترتيب لوفيه فائتة رقيقة معا بان فائتة  
 الظهر فخر في وقت العصر الظهر العصر هي أي النية للفائتة إذا كان في الوقت سعة  
 كذا ذكره في الخلاصة عن المنتقى وذكر أن في الجامع الكبير أنه لا يصح شرعا في واحد منهما  
 والمصنف اختار ما في المنتقى ولأنه قال إلا أن يكون في آخر وقت الوقتية ثم تكون النية للوقتية  
 لترجمها وكل هذا يشير إلى كون المصلي صاحب ترتيب فليحذر هذا يمكن أن يحمل ما في الجامع  
 الكبير على ما إذا لم يكن صاحب ترتيب لكن هذا الحل إنما يتأق فيما إذا كان في الوقت سعة

فان ترجم الترجمة على الوقتية بعد الترتيب رتبا فستاقبلان ما اذا اضاف الوقت  
 فان الوقتية من ترجمتهم ان جواب الجاهل مطلق والمسئلة السابقة وهو اذا نوى اثنين  
 يؤيد ما في المنتقى حيث لم يذكر فيها خلا فان التيملا ولا في الاختار المقم ولا يحتاج  
 الامام في صحة الاقتداء به الى نية الامامة على لسانه على نية لا يفرد فاقدم في يجوز  
 الا في جواز اقتداء النساء فان اقتداءهن به لا يجوز يعلم من يكون اما ما لهن او  
 لم يتبعن عموما وعند لوررح لا يثتطينة امامتهن لصحة اقتداءهن في الرجال  
 لنا ان الفرق بان المرأة يحتمل ان يوجد منها فساد صلوة الامام بسبب المحاذات وهو  
 ضرب علي فلا يلزم بدون التزام بخلاف الرجل اما المقتداه فيصحب الاقتداء ايضا  
 ولا تكفيه في صحة الاقتداء بنية الفرض المتعين اي تعيين الفرض لم يحتاج في صحة  
 بنية نية الصلوة مطلقا ان تطوعا او معينة ان غير نية المتابعة للامام وذلك لانه  
 يلزم من فساد صلوة الامام فساد صلوة المقتداه فلا بد من التزامه هو بالنية وان نوى  
 الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة يحويه ذلك الفعل وهو نية الاقتداء عن تعيين الصلوة  
 في قاضي قاضين ان لا يجوز لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل  
 بعضهم يجوز ان يظن ان ما اختاره المقم من قول بعضهم وعد الحواضر المختار  
 كذا الحكم اذا قال نويت ان يصل مع الامام قال بعضهم يجوز واختاره المقم من كان المختار  
 عدم الجواز لما ذكرنا في صيغته من الدليل بان نوى ان يصل صلوة الامام ولا ينوي الاقتداء  
 لا تجزئه لشروط الاقتداء في صحة فسخهم من قال اذا انتظر كعبه الامام ثم كبر بعده  
 يصح شرعا في صلوة الامام كن في الفتاوى يعني لو جده انه لا ينتظر فقط من غير  
 ان تحضر نية الاقتداء عند التكبير يصح الاقتداء ويقوم الانتظار مقام النية هو حسن  
 ان نوى الشرع في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز ذلك في  
 صحة الاقتداء والاصح انه يجوز قال قاضيان لانه لما نوى الشرع في صلوة الامام  
 صار كانه فرض الامام مقتداه به وفي الخلاصة قال الامام خواهر زاده عن استاذة اذا  
 اراد المقتداه ان يسلم الامر على نفسه يجعل شرعت في صلوة الامام قال صاحب الخلاصة رحمه

منهم من قال  
 اذا انتظر كعبه  
 اذا لم يسمع كعبه  
 يصح شرعا  
 في صلوة  
 الامام



في صلوة من ليس بمصلي غيلا ما اذا شرع في هذه الصورة ان الامام لم يشرع حيث يصير ارضا  
 عند شروع الامام اذا شرع لانه لم يقصد الشرع صلوة الامم الخ حال بل قصد الشرع فيها اذا شرع الام  
 كن اذ كره قاضيان وصلي سنين ولم يفرق النافلة من الفريضة ولما يفعل كما يفعل المنافران  
 ينظر الى ظنه ان الحق ان الكل له كل شيء يصلي به فريضة جاز فعله وسقط عنه الفرض لحصول  
 شرطه كلها وان لم يعلم ان فيها فريضة او علم ان منها فريضة ومنها سنة ولم يميز ولم يفرق  
 الفريضة لا يجوز عليه قضاء صلوات تلك السنين الا ما احدى فيه نايبا صلوة  
 الامام ثم فيما اذا اذن ان الكل فريضة لواقته به احدا ان اقتضى به في صلوة ليس  
 قبلها سنة كما لم يفرق صحت صلوة المقتضى ايضا وان كان في صلوة قبلها سنة  
 مثلها كالجمعة والظهر لا تقم صلوة المقتضى فان الامام قد سقط فرضها بصلوة الاما  
 هو سنة وهو يظنه فرضا فما يصلي به بعد ذلك يقع نفلا فيكون اقتداء المقتضى  
 بالمتفعل وان كان الرجل شاك في بقاء وقت الظهر مثله فنوى ظهر الوقت واذا  
 الوقت كان قد خرج يجوز الظهر بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء  
 بنية القضاء كما اذا قال وهو في الوقت نويت ان أقض ظهر اليوم يجوز وهذا هو  
 المختار كذا ذكره في المحيط اما جواز القضاء بنية الاداء وعكسه فجميع عليه انما  
 بنية ظهر الوقت بعد خروج الوقت فالصحيح انها لا يجوز وليس من القضاء بنية الاداء  
 قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في شرح الهداية قوله كالظهر مثلا اي اذا اترق اليوم وان  
 خرج الوقت لان غايته انه قضاء بنية الاداء او الوقت اي اذا اقرن الظهر الوقت ولم  
 يكن خروج الوقت وان خرج ونسب لا يجوز في الصحيح انتهى وكذا في قاضي قاضيان و  
 الخلاصة وغيرها ونوى ظهر الوقت وعصر الوقت يجوز هذا اذا كان يصلي في الوقت  
 فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز ذلك  
 لانه لا يتعين يضم الوقت حينئذ وانما يتعين يضم اليوم لانه لا يخرج عن كونه ظهر اليوم  
 بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه لصحة تسميته ظهر اليوم لا  
 ظهر الوقت لان الوقت ليس له اذ اللام للمبدأ للجنس فلا يضاف اليه فعلم من هذا

من صلى سنين  
 ومن النافلة  
 لم يفرق  
 من الفريضة

ان ما اختاره في المحيط على ما ذكره المرحوم عن المختار ولو نوى في يوم يجوز بلا خلاف  
 وان لم يعلم بخروج الوقت هكذا في نسخ المتن وهو ايضا سهو كان فرض اليوم بعد خروج  
 الوقت محتمل للوقفة والفاضة لم يحصل به يقين والصواب لو نوى في ظهر اليوم فانه هو  
 الذي يجوز بلا خلاف لقطع احتمال الغيب بالكلية ومن حمله الظاهر في ظهر اليوم الشبهة  
 ونوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء اي نوى ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان اظهر منه  
 فتبين ان ذلك يوم الاربعاء اي تبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء وان اظهر منه  
 حاز ظهره والغلط انما هو في تعيين الوقت وذلك لا يضر في حصول تعيين الغرض من ان  
 لم يكن عليه غيره من نوعه اما اذا كان عليه ظهره ان مثله نوى في الظهر لم يبين احدا  
 انه ظهره لانه يوم فانه لا يجوز ولو شرع في صلوة ما هي صلوة من الصلوات هي عليه  
 بطن انها سبئية اي صلوة يوم السبت فاذا هي اي ظهره ان تلك الصلوة التي شرع  
 فيها انما هي احدى من صلوات يوم الاحد بان كان عليه ظهره مثلاً فظهره ظهر يوم  
 السبت فصلاته بتلك النية فظهره ان لم يكن عليه لا ظهر يوم الاحد لا تقهر تلك  
 الصلوة ولا تجزئ عن ظهر يوم الاحد هي عليه لا صلواتها قبل وقتها انية تحت  
 نوى اضافتها الى يوم قبل يوم وجوبها والصلوة قبل وقتها لا تجزئ لو كان العكس انهم  
 في صلوة عليه عاظم انها احدى فاذا هي سبئية تقهر وتسقط عنه كما نه اضافتها الى وقت  
 بعد وقت وجوبها والصلوة بعد وقتها جائزة والمستحب في النية ان ينوي بقصد  
 بالقلب ويتكلم باللسان بان يقول صل صلوة كذا في الهداية ويحسن ذلك  
 التكلم باللسان لاجتماع غرضية يعني ان الانسان قد يغلب عليه تفرد الحاضر فاذا ذكر  
 بلسانه كان عوناً على تجعده قال الشيخ كالدين بن اطارم وقد يفهم من قول المرحوم  
 لاجتماع غرضية لا يحسن لغير هذا القصد قال ثم رابته في التخييس والنية بالقلب  
 عليه والتكلم لا من اختاره بالتجعية غرضية وتقل بن الصام عن بعض الحفاظ انه قال  
 لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند الاحتجاج  
 اصلي كذا ولا عن احد من الصحابة رضي الله عنهم ولما بعين رضوان الله عليهم بل المنقول

بيان النية  
 باللسان

٢٩٥

أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة كبر وهذه بدعة لكن عدم  
 النقل وكونه بدعة لا ينافي في كونه حسنا لقصد اجتماع الغرض على ما اشار إليه الإمام  
 وصرح به في التبيين وهذا هو المختار وذلك لاختلاف النماز وكثرة الاشتغال على  
 القلوب فيما بعد من الصحابة والتابعين حتى ذكرهم الذين اختلفوا في الفتنة وفي شرح  
 القدر من غير عن احضار القلب في النية كيفية اللسان لأن التكليف بعد الوسم لا  
 يكلف الله نفسا الا ريسها ولو نوى بالقلب لم يتكلم باللسان جازبا لخلاف بين الأئمة  
 لأن النية عمل القلب لا عمل اللسان واستصحاب صمته اليه لما ذكرنا في المكافاة عن شرح  
 الطحاوي لا فضل ان يشتغل قلبه بالنية ولو سلمنا ذلك كنعين التكبير ويكفي بالوفاء انتهى  
 وإنما كان هذا الفضل لأنه سيرة السلف على ما من قول بعض الحفاظ ولا نه مشتق و  
 افضل الاعمال احمرها اى اشقها فالجواب ان حضور النية في القلب من غير حثيها الى  
 اللسان افضل واحسن وحضورها بالتكلم باللسان اذا تعبد بدونه حسن والاكتفاء  
 بمجرد التكلم من غير حضورها رخصته عند الضرورة وعدم القدر على استحضارها والاخط  
 في النية من حيث الزمان ان ينوى حال كونه مقارنا للتكبير ومخالفة لما ان يكون النية  
 موجودة زمن التكبير كما هو مذهب الشافعي رحمه فان وجود النية زمن التكبير عند  
 وإنما كان هذا هو الاصح عندنا للخروج من الخلاف ولأنه اشق فيكون افضل وذكرنا طرق  
 في الاجناس ان من حرج من منزهه يبيد الغرض بالجماعة فلما انتهى الى وصول الإمام  
 كبر ولم يحضر النية في تلك الساعة ان كان بحال لو قيل له اى صلوة تصلي امكنة ان يجيب  
 غير ما يلحق بصلوته والا فلا اى ان لم يكن بحال يمكنه ان يجيب من غير ما يلحق بصلوته  
 وهذا هو المرجح عن محمد بن مسلمة وفي الفتاوى عن محمد بن ابي بكر بن عمار عن ابي بصير  
 الظاهر والعصرم الإمام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة يعني سائر الشئ  
 الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يخصص النية جازنت صلوة بذلك النية وهكذا روي  
 عن ابي حنيفة رحمه والى يوسف رحمه الخاضع حوازا لصلوة عند انية متقدمة اذا لم يفضل  
 بينها وبين التكبير على ليس الصلوة قال في التبيين لأن النية المتقدمة تبقها الى وقت الله



حكما كافي الصوم اذا لم يبدلها بغيرها انتهى وان تأخرت النية ونوى بعد التكبير لا تصح  
 الصلوة تيمنا تلك النية المتأخرة في ظاهر الرواية خلافا للذكر في المختلف على قوله انه لا  
 متى يجوز التأخير قيل لا التمام وقيل الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الرفع منه قال في  
 الكافي رحمه الظاهر ان الصلوة عبادة وهي لا تجزى ما لم ينو منها لم يقع عبادة وفي  
 الصوم جواز للحرج لا نه لا يتمكن من وصل النية الا بالتسهل الكثير ولا حرج في الصلوة  
 انتهى قال الفقيه في هذا الا يصح قياس الصلوة على الصوم استيفاء النية المتقدم لان  
 الاصل بغير النية للعبادة والتخلف في الصوم للحرج ولا حرج في الصلوة فكان ينبغي ان  
 لا يجوز بالتقدم متعلقا بجوازها ويمكن ان يجاب بان النية قد قارنت العبادة  
 من وجه حيث قارنت شرطها ولم يفصل بينها وبين العبادة فاصل غير ما هو موصل  
 اليها كالشئ على انه ليس بمبدأ للصلوة مطلقا لجواز عند الضرورة كما في سبق الحديث  
 ولا اتصال من وجع عند تخطل المأني كما في نية الزكاة عند عزل مقدار الواجب  
 ولم يقس على الصوم من كل وجه فان الصوم لجواز التقديم فيه مع المأني في الأكل والشرب  
 والجماع ولا كذا للصلوة والله سبحانه اعلم اما في بعض الصلوة احرارها التي يوجب  
 ما هيتهما بجمعيهما فثمان فرائض منها ست فرائض على الوفاق بين ائمتنا ومنها ثمان فريضتان  
 لكن على الخلاف بينهما وهي الفرائض الست المتفق عليها تكبير الا منتظم وهي وان  
 عدت من الأركان في جميع الكتب بما ذلك لشدتها اتصالها بالأركان بل هي شرط  
 واجماع ائمتنا خلافا للثلاثة ما استدللوا به ذكره فرض القيام كان ركنا كالقراءة ولذا شرط  
 لها ما هي شرط السائر الأركان من تنبيه العروة واستقبال القبلة والطهارة لقوله تعالى  
 وذكر اسم ربه فصله عطف وهو المغفرة فانه قيل هو عطف الكل على الجز فجزى كما في عطف  
 العام على الخاص قلنا جوازه انما يكون لنكتة بلا غير وهي منعك هذا فلم ان لا يكون منه  
 فكان للمغفرة التي هي الاصل في العطف اما اشتراط ما يشترط السائر الأركان فلهذا قصرها  
 بالأركان كما مر لانهما ختم لو كان حاملا النجاسة عند ابتداء التكبير وكشوف العروة  
 او من غيرهما وقبل دخول الوقت فالتقاء واستمرارهما يستقبل ويحل الوقت مع انتهاء

وصح شمر عنه ذكره ابن الهمام في شرح المفصلة وقد ذكر عن الكلبي انه عند بعض اصحابه  
 قال وهو ظاهر كلام الطحاوي فيجب على قول هؤلاء ان لا تصح هذه الفروع انتهى والعبارة  
 المذهب انها شرط كما ذكرنا ونحوه على الخلاف جواز النقل بتجريد الفرض والنقل قال الشيخ  
 كمال الدين بن الهمام ومقتضى كون هذا ثمة كونها شرط ان يجوز ايضا ان يفرض على  
 الفرض وعلى النقل وقد روي اجازة ذلك عن ابي اليسر الجهمي على منعه ومنع الملازمة  
 بين كونها شرطاً وجواز ذكرها اذا حصل النية شرط ولا يجوز صلواتاً بتمتع ثم نقل ان  
 شرطت لكل صلوة يعني كالنية لا يصح بناء النقل على الفرض والاى وان كان بشرط كل  
 صلاة كالوضوء صيغ بناء الفرض على الفرض على النقل ولا جواب الا باختيار الاول الى الشق الاول  
 من التردد هو الاشتراط لكل صلاة كالنية وقد علم مما ذكرنا ان يكون الوجه تميزها عن الفرض  
 الماضية من الست هو الايام والقرأة والركوع والسجدة والقعدة الاخيرة مقدار ثلثي التشهد  
 لقوله تعالى توعدوا الله فاقروا ما يتيسر من القرآن واركعوا وبجداً فانها لم تقتضها  
 الافتراض فلما القعدة الاخيرة فلان الصلوة مجتمعة بينها النبي صلى الله عليه وسلم بفعله  
 وقوله وهو لم يفعلها قط بدون القعدة الاخيرة والمواظبة من غير تركه مرة دليل الوجوب  
 تاما واقعت بيانا للفرض المجمل كان متعلقاً بوضوء بالضرورة ولو بقي الدليل في غيرها  
 من الاعمال على عدم الافتراض كان فرضاً ولو لم يقتضيه مطلق الكتاب بخبر الفاشحة  
 والطبائفة وهو نسيم القطعي الظني كما ناهى عن تركه ولو كان عليه الصلوة والسلام بعد  
 القعدة الاولى لما تركها ساهياً ثم تذكر اننا نؤمن فقد علمت ان بعض الصلوة في تلك  
 النصوص لا اجمال فيها وانه لا ينفي الاجمال من وجه آخر وهو كيفية ترتيبها وهل هو  
 ذكر في النصوص فقط او مع امر آخر يعلم مما ذكرنا ان تقديم القيام على الركوع والركوع على السجدة  
 لا يقتضيه مقتضى القعدة الاخيرة اما الخروج من الصلوة بصلته اى بالفعل لما اشترط  
 المصل ففرض عند ابي حنيفة روح خلافا لهما اعلم ان كون الخروج بصلته فرضاً لم يرد عن  
 ابي حنيفة روح صريحاً وانما الزم بعض علماء المذهب به استدلالاً من جوابه في المسئلة  
 عشرة وهى افساد برؤية الميت المأ بعد القعدة فقد التمس على ما يحكي تفصيله فقالوا

انما قصد منه الله صلوة عند هذه المسئلة لان الخروج عن الصلوة بفعل المصلي عن  
ما استند لواعلى فرضيته بان لا يتوصل الى فرض الا به مما يتوصل الى الفرض الا به يكون  
فرضا لان الطلب انما يتعلق بفعل المكلف بناء على اختياره لا به اختياره لان الشك  
كل الدين بن الهمام فقد يقال اقتضاء الحكم بناء على الاختيار انما هو المقاصد الواسعة  
ولكن القول في عليه الى السجدة فان قوضا بجزءه عن السجدة لم يلحق وعلم السجدة كذا والحق في  
في هذه الحالة بلا اختيار حصل القصد من القصد على صلوة اخرى ولم يتحقق وجب عليه  
فعل الحق في تمامه فلو فعل سجدة واحدة كما طمأنتها اثم لمخالفة المحب ثم نقل عن الكرخي ان قال  
الاخلاف بينهما في ان الخرج بفعله ليس بفرض بل هو من غير فرض ومنه في  
سعيد بن جبير البردعي لما روى عنه في المسائل المذكورة وهو غلط لانه لو كان فرضا لاقص  
بفعل هو قربة انما هو سند كقبة هذا البحث عندك المسائل ان شاء الله تعالى وقد  
الاركان وهو الظاهر انه زوال الاضطراب عن جميع الاعضاء واصله قد تيسر في عهد  
ابن يوسف رحمه الله والامم الثلثة صلوات الله عليهم اجمعين في السنن الاربعة انما قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من صلوة لا يقيم الرجل فيها ظهوره في الركوع والسجدة قال الترمذي  
حديث حسن صحيح وقع في نسخ المتن وغيره صلبه مكان ظهره وهو من باب الراية في  
والجواب ما رواه خبر واحد في لا يجوز اثبات الزيادة على الكتاب القطعي بدلائل  
المفهوم من الكتاب افتراض ما يعمى كونه وهو مطلق الانشاء وما يسمى سجودا وهو  
الوجه على الارض وان ذلك مجزى طوافنا بان المقيد بل فرض كان ذلك غير محتمل  
نفسا كذا الكلام في حديث الاخر الى الله رده النبي عليه السلام ثلث مرة في الركوع  
فصل فاما لم فصل كونه اتم الركوع والسجود خبر واحد لا يصح ما سألنا القدر  
لوالح فالركعة مجزى الى اجزاء كاملا ولم تصل الى صلوة كاملا فذكره حتى ان  
ذلك اذ لو كانت الطائفة فرضا بقصدت بتركها في كل ركوع وسجود في كل ركعة  
عشنا وهو صل الله عليه وسلم لا يقرأ على فعل هو عبث بل قصد على السلام انما  
اكمال الصلوة على كل وجه ولذا جاء في رواية اورد عن ابي هريرة والترويض عن

في هذه الحالة بلا اختيار حصل القصد من القصد على صلوة اخرى ولم يتحقق وجب عليه  
فعل الحق في تمامه فلو فعل سجدة واحدة كما طمأنتها اثم لمخالفة المحب ثم نقل عن الكرخي ان قال  
الاخلاف بينهما في ان الخرج بفعله ليس بفرض بل هو من غير فرض ومنه في  
سعيد بن جبير البردعي لما روى عنه في المسائل المذكورة وهو غلط لانه لو كان فرضا لاقص  
بفعل هو قربة انما هو سند كقبة هذا البحث عندك المسائل ان شاء الله تعالى وقد  
الاركان وهو الظاهر انه زوال الاضطراب عن جميع الاعضاء واصله قد تيسر في عهد  
ابن يوسف رحمه الله والامم الثلثة صلوات الله عليهم اجمعين في السنن الاربعة انما قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من صلوة لا يقيم الرجل فيها ظهوره في الركوع والسجدة قال الترمذي  
حديث حسن صحيح وقع في نسخ المتن وغيره صلبه مكان ظهره وهو من باب الراية في  
والجواب ما رواه خبر واحد في لا يجوز اثبات الزيادة على الكتاب القطعي بدلائل  
المفهوم من الكتاب افتراض ما يعمى كونه وهو مطلق الانشاء وما يسمى سجودا وهو  
الوجه على الارض وان ذلك مجزى طوافنا بان المقيد بل فرض كان ذلك غير محتمل  
نفسا كذا الكلام في حديث الاخر الى الله رده النبي عليه السلام ثلث مرة في الركوع  
فصل فاما لم فصل كونه اتم الركوع والسجود خبر واحد لا يصح ما سألنا القدر  
لوالح فالركعة مجزى الى اجزاء كاملا ولم تصل الى صلوة كاملا فذكره حتى ان  
ذلك اذ لو كانت الطائفة فرضا بقصدت بتركها في كل ركوع وسجود في كل ركعة  
عشنا وهو صل الله عليه وسلم لا يقرأ على فعل هو عبث بل قصد على السلام انما  
اكمال الصلوة على كل وجه ولذا جاء في رواية اورد عن ابي هريرة والترويض عن

بن واقع لهذا الحديث فاذا فعلت في لك فقد تمت صلواتك وان نقصت من شيئا  
من صلواتك قال الترمذي حديث حسن فانه عليه السلام سماها ناقصة وبالطامة  
لا تستحق صلوة ولا يقال لها ناقصة بل هي معدومة وعندنا المتعدي واجب سياتي  
الكلام عليه ان شاء الله تعالى لما ذكرنا الفرق اجمالاً شرح في تفصيلها فيما نحتاجه فقال  
ولا دخول في الصلوة الا بتكبيره الاقتباس لا جماع الا متعلق ذلك في كل من فانه تم قد جمعوا  
على ان لا دخول في صلوة الا بتكبيره الاقتباس وهو قوله تعالى قول العبد الكبير واخلاق  
فيما والله الاكبر وخالف فيه مالك واحمد والله الكبير والله كبير وفيها المشافعة  
ورح ايضا ثم قال ابو يوسف رحمه ان كان يحسن التكبير لا يجوز تغيير هذا الا بغيره الا ان  
لمالك واحمد رحمه النقل المتوارث من لدن النبي صلى الله عليه وسلم وهي قضية متعلقة من  
الشرع فمنه فيهما الى ما انما نال اليه الشرع ولكن قال الشافعي رحمه الا ان يقول الاكبر بلغ  
في التثنية لان تعريف الحنفية يقتضي حصره في المبتدأ فكان مشتبهاً على النقل زيادة فليفتق  
به دلالة ولا يابن يوسف رحمه ان النص يدل فقط للتكبير قال الله تعالى سبك تكبيراً لله  
الله عليه وسلم مفتاح الصلوة الطهورية يخرجها التكبير ويحليلها التسليم وله ابو داود  
وحسنه النووي في احكامه في العبادات البدنية انما يعتد بالنص ولا يشتغل بالتعليل  
ولذا لم يقم الحلدوا لذين مقام الجبهة في السجود ولا اذ ان لا يتبادر بفلفظ التكبير فتمت  
الصلوة او لا انما جاز بالكبير لان الفعل وفعل في صفاته تعالى سواء اذ لا يرد باكثر اثبات  
الزيادة في صفته تعالى بعد المشاهدة لا نه لا يشارك احد اصل التكبير فكما ان الفعل  
بمعنى فاعيل يقال ابو حنيفة ومحمد رحمه ان قال بذلك عن التكبير لله اجل واعظم والرحمن اكبر  
اولا اله الا الله وتبارك الله وغيره اى غير المذكور من اسماء الله تعالى وصفاته التي لا  
يشاء ولا فيها الرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب الشهادة وعالم الحقيبات والقادر  
على كل شيء والوجيم لعباده اجرة ذلك عن التكبير وذلك لان التكبير المذكور في قوله تعالى  
وسبك فكبر وتكبر عليه السلام وتحريمها التكبير وحديثها ذكر من النصوص معنى التعظيم  
المطلوب بالنص التعظيم وتبديده قوله تعالى وذكر اسم ربك فصل وهو اعظم من لفظ الله اكبر وتبديده

كلا اجمال فيه فالثابت بالنقل المتواتر يحيد الوجوب الفرضية به نقول حتى  
 يكون لمن يحسنه تركه كما قلنا في القراءة مع الفاتحة في الركوع والسجود مع التعديل المقصود  
 من الاذان والاعلام ولا يحصل بلفظ آخر لان الناس لا يعرفون ان كان كذا في الكلام يشترط  
 ان يكون المذكور كما ما عند محمد كما لا مثله المذكورة وعند الحنفية يحكي الاسم  
 المقدم لاطلاق قوله تعالى وذكر اسم ربك ان الكفاية ولو اتممت الصلوة بالله اي بقوله  
 اللهم من غير زيادة او قال يا الله معهم فتناحله لان المقصود بزيادة سبحان العظيم  
 لا نهضهم محض من العبد غير شوب بواجته وخالف الكوفيون في اللهم لا معناه  
 عندهم يا الله انما تحيرون فكان سوا مثل اللهم اغفر لي الصميم هذا الصميم  
 يا الله ليس غير واليم الميم المشددة عوض عن حرف اللام كان مثل بالله لوقا لا بد لك  
 اللهم اغفر لي اللهم ارحمني وقال استغفر الله ارحمني بالله ولا حول ولا قوة الا بالله  
 او ما شاء الله لا يعلم فترجع في الصلوة لان المقصود بهذه الاذكار ليس محض المتعظيم  
 لما يشوبه من السوال ترجيا او تعريضا وهو غير المذكور في الصلاة والسلام فيما يأتى عن عبد بن  
 من شغلته ذكرى عن مسلي اعطينه افضل ما اعطى السائلين هكذا اقول بسم الله  
 لا يصح شره وكن الود ذكر اسماء يوصف به غيره كالرحيم والحكيم والكريم الا ان يشي  
 تعالى خاصة وفي الكفاية الاظهر لا يحسن الشروع يحصل بكل اسم من اسم الله تعالى ذكره  
 الكون والافق بل المعنى في انتهى لوقا الله من غير زيادة شي يصير شارعا علق  
 وح فقط عند الحنفية وح فقط في رواية الحسن عزه في ظاهر الرواية لا يصير شارعا ذكره  
 في الخلاصة عن الجوزي ذكر فيه خلاصة محمد قال في نسخة الامام خواجه زاده بصير  
 شارعا بذكر الله محسب في الكافي ان قال الله صا شارعا عندهما لا تقطع خالص  
 انتهى ان قال الله اكبار با دخال الالف بين الباء والراء لا يصير شارعا وان قال  
 ذلك في خلال الصلوة تفسد صلوة قبل لا ناسم من اسماء الشيطان وقيل لا نه جمع  
 كبريا بالتحريك وهو الطبل وقيل يصير شارعا ولا تفسد لا ناسم والاولا هو لوقا  
 الله اكبر بالالف الضعيفة اي الروضة كما ينطق بالمبدئي يختلف فيه البصير والكرين

في الصلوة  
 انما في الصلوة  
 لا يصح

انما في الصلوة  
 لا يصح  
 انما في الصلوة  
 لا يصح  
 انما في الصلوة  
 لا يصح

والأصح أنه يصير به شارداً اعلم أن المذكور في المحيط هكذا ولو قال الله أكبر بالكاف في الصلاة  
يصير شارداً لأن العرب تبدل الكاف بالكاف ولو قال اللهم فقلت لعل النقول البصريون  
يصير شارداً وقال الكوفيون لا يصير شارداً وأولهم من قال لا يصير شارداً ثم لم يلبه فيقول  
يكون ما ذكره هنا فيه سقط وشاعت به النسب وأصله ولو قال الله أكبر بالكاف يصير  
ولو قال اللهم فقلت البصريون والكوفيون ولا فقهتم ليعتدوا في الكاف والكاف  
لأن ذلك شيء لم يذكره واحد من أهل الفقه ولا أهل اللغة ولا النحويين ثم والله أعلم  
اعلم ولو أدخل المدح ألف لفظة الله كما يدخل في قوله تعالى الله ذو النورين ثم يفسد  
صلوته أن حصل في تنانقه عند أكثر المشائخ ولا يصير شارداً في رأيهم بل يمكن  
لورعه لأنه استفهام ومقتضاه الشك في كبريائه تعالى فقال في قوله تعالى الله أكبر  
لا يتميز بينهما أي بين المدح والثناء لا يفسد ما قبله ولا يستفهم بما يجيء من بعده المحقرة  
الأول أصح لأن مثل هذا الجمل لا يصلح عزواً ولا ذمناً ولا صلوة ولا غير ذلك ولا في غير ذلك  
الفساد أيضاً لأنه خطاب وعلى هذا الوجه يفسد ما قبله أيضاً ولا يصير شارداً  
الهاء خطأ من حيث اللغة ولا يفسد فكذلك تسكينها ما دام الله تعالى في الصلاة  
كبر مع الإمام وفرغ من قوله الله قبل فراغ الإمام من قوله الله لا يصير شارداً في الصلاة  
في أظهر الروايات كن أو الفتاوى ولو وقع قوله الله أكبر بعد قول الإمام لا فلا يفرغ من قوله  
الله قبل الإمام لم يعتد به فكان شارداً بلفظ أكبر وحده ولا يصح التفرع به بعد ما قال الله  
مع قول الإمام الله وأجده ولكن فرغ من قوله أكبر قبل فراغ الإمام من قوله الله أكبر فلا يفرغ من قوله  
لا يجوز شرعه أيضاً لأنهما يصير شارداً بالكل أي بجميع الله أكبر لا بقوله فقط فيقول الكل  
فوضوا إذا كان كذلك فقد وقع فوضوا التكبير قبل الإمام وكل فرض أو قعة قبل الإمام فهو  
عنده معتبر ولا معتد به فصداً كانه لم يكن فلا يصح شرعه حكاه الواوذك الإمام كما هنا  
الله في حال القيام ولم يفرغ من قوله الله أكبر إلا ههنا في الركوع لا يصح شرعه في الشوط وقوع  
الركعة في بعض القيام ولو كبر قبل الإمام حال كونه معتدياً به لا يصير شارداً في صلوة الإمام  
اتفاقاً كما مر كذلك لا يصير شارداً في صلوة نفسه أيضاً في رواية النواوي في قوله لا يفسد

وصوره وقيل يصير شارحا وصداقة نفسه واليه اشار في الاصل بقيل ما ذكر في كتابه  
 ابي يوسف رحمه وما ذكر في النوادر قول محمد فانه يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلوة بمنزلة  
 الاقتداء بالحائط والحمار ونحوه لا يصير شارحا وابي يوسف رحمه يقول الحائط والحمار لا يعلم  
 اهل اصلا فلهذا فطر الله الذنوب في قلوبنا وقلوبنا في قلوبنا وقلوبنا في قلوبنا وقلوبنا في قلوبنا  
 ما كبر الا ما لم يكن كبرنا نينا ونوى بهذا التكبير الشرع في صلوة الامام والاقتداء به  
 بصير شارحا في صلوة الامام وقاطعا لما كان فيه على تقدير انه صح شرعه في صلوة  
 نفسه لغاية ما شرع فيه ثانيا لما شرع فيه اوله على ما تقدم والافضل ان يكون تكبيرة  
 المقتد سمع تكبيرة الامام لا بعدها عندنا في حقيقته ثم لان فيه مسارعة الى العبادة  
 فيه مشقة فكان افضل وقال لا يكبر الا افضل ان يكبر المقتد او تكبيرة الامام لا يزدل الا  
 بالكلية يكون ابتداء التكبير وانما لا يقتداء عنهم في الصلوة ولا في غير ذلك  
 من الامرين من غير ذلك اذ في رواية عن ابي يوسف رحمه انه لا يحرم تشرع في كبر مقتدا  
 واذا لم يكبر مع الامام ثم كبر قبل فراغه من الفاتحة اخر باب التكبير في الاقتداء بالشافعية  
 المقتد انه هل كبر مع الامام او بعده يحكم بالكبر اذ في مخالفة طائفة فان فعل فاعلم  
 مثله لازم فان استوى الظن ان اى الامرين اللذان رقم الشك فيهما وهما المعينة والبعيدة  
 ولم يتبرج احدهما فافقه اى التكبير او الشرع المشكوك في الشك فيه يبرزه حلا لا شرعا  
 الصواب والا حوطا يكبر ثانيا ليعلم الشك باليقين وهذه المسئلة على ظاهرها  
 انما تأتي على الرواية التي عن ابي يوسف رحمه من عدم صحة التبرج مع المعارضة كما لا يخفى  
 اللهم الا ان يحل قوله مع الامام على معنى قبل الامام مائة كبر والله سبحانه اعلم بالثبوت  
 من الفرق بين القيام ولو صلى الفريضة قاعدا مع القدرة على القيام لا يجوز صلوة سجدة  
 النافلة على ما ياتي انشاء الله تعالى وان جبر المرض عن القيام على الحقيقة او حكيا  
 قد روي حقيقة لكن في سبب زيادة مرضه وطوبى له او يجد لما شدد يدايه قاعدا يركع  
 ويسجد لمديته عمر بن حصين اخبره الجماعة الامسلا قال كانت لي بواسيت وانه  
 على الله عليه سلم عن الصلوة فقال صل قائما فان لم تستطع فاعلم انك تستطع

وإذا الناس فإن لم يستطع فاستلقيا لا يكلف الله نفسا إلا وسعها أما إذا كان القدر على  
 القيام لم يكن الحق نوع مشقة من غير ألم شديد ولا خوف زائد من وطأة فلا يجوز  
 له ترك القيام ولو قد وعليه تكليف على عصي واحد قال الحلواني الصحيح أنه يلزم القيام منكبا  
 ولو قد على بعض القيام لا كله لأن ذلك القدر حتى لو كان لا يقدر إلا على قدر التحمير  
 أن يجرم قائما ثم يقعد فإن لم يستطع الركوع والسجود قاعا أيضا أو يركب بهما أيما  
 وجعل السجود أخفض من الركوع ولا يرفع إلى وجهه شيئا يسجد عليه من رماؤه  
 غيرها لقوله عليه السلام لم يصح عاده فانه يصلي على سادة فاحذر ما فرى بها فاحذر  
 عود البصلي عليه فاحذر فرى به وقال عليه الصلاة والسلام صل على الأرض استنطق  
 ولا تأوم أيما واجعل سجودك أخفض من ركوعك رواه ابن رضى مسندا وبه في  
 في المعنى عن أبي بكر الخفجي حدثنا سفيان الثوري حدثنا أبو الزبير عن جابر النخعي  
 الله عليه وسلم عادهم أيضا الخ قال البزار لا نعلم أحدا رواه عن الثوري إلا أبو بكر الخفجي وقد  
 تابعه عبد الوهاب عطاء عن الثوري انتهى وأبو بكر الخفجي ثقة ورواية المصمر رقت  
 بالمعنى وهي أنه عليه الصلاة والسلام قال لم يصح إذا قدرت أن تسجد على الأرض فاسجد  
 ألا تأوم برأسك ولو رفعت إلى وجهه شيئا فسجد عليه فإن كان يخفض رأسه صح وتكون  
 صلواته بالإيما لا بالركوع والسجود ولو كانت السادة على الأرض فسجد عليها جازت  
 أيضا لكن إن كان يجثو على الأرض تكون صلواته بالركوع والسجود والأفهي كلها أيضا  
 فائدة تظهر فيما إذا قدرت أن تنامها على الركوع والسجود فانه يلزم استئناف الصلاة  
 ولا يجوز لها البناء إن لم يكن يجثو على الأرض في الذخيرة فإن لم يستطع القعود استلقى  
 على ظهره وجعل رجله إلى القبلة فأوى بهما أي بالركوع والسجود جازين إذا لم يقدر  
 على القعود أصلا لا بنفسه لا مستندا فانه إذا قدر عليه مستندا لزم ذلك على وزن  
 ما تقدم في القيام واستلقى من قعدا على سادة تحت كيفية إذا جليله لم يمكن من الأيما  
 والأحققة الاستلقاء تنم الصحيح من الأيما فكيف الميض وإن استلقى على جنبه  
 الأيمن وجهه متوجه إلى القبلة وأوى جاز أيضا لما مر حديث عمران بن حصين

وفي القدر على ما عليه  
 القيام لا يكلف الله نفسا  
 إلا وسعها أما إذا كان  
 القدر على ما عليه  
 القيام لا يكلف الله نفسا  
 إلا وسعها أما إذا كان



هذه رواية عن ابن حنيفة ذكرها في النبايع وغيره إلا أن الاستسقاء لم ينعزل عنه إلا في الشافعي  
وهذا عندنا كل منهما ولا نذكره في النبايع إنما هو المصطفى جميعه يدل على القلة المستسقاء فقط  
قلنا بل المستسقاء جميعه يدل عليها علماء فانه ان راسه كان من فوقه وتحت كفيه سادة ثم هو متوجه  
اليها في جميع صلوة فلهذا المصطفى فانه ان توجه اليها حال القراءة لكن انما بالركوع  
والسجود يقيم الى جهة اخرى فان قيل هذا التعليل مخالف لحديث عمر بن حصين  
فانه قدم فيه الجنب على الاستسقاء قلنا لا يفيد العموم لا في اوقات حاله وهو كونه  
المواسي لا استقلاله فيها منقضى الى خروج الحدث فيجوز ان اخذنا ذلك في جميع الميكن فان  
لم يستطع الايماء برأسه لا قاعدا ولا مستلقيا ولا مضطجعا اخرت الصلوة عنه  
في رواية ولم تقط اذا كان يعقل وفي رواية سقطت الصلوة عنه بالكلية وان كان  
يعقل اذا زاد عجزه على يوم مليحة ولا يوم بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه هذا هو ظاهر  
الرواية وعن ابى يوسف رحمه الله يوم بعينه وجانبه لا بقلبه قال محمد لا شك ان  
الايماء بالراس يجزى لا شك ان الايماء بالقلب لا يجزى لان الشك في العين عند  
زفر راس يوم بعينه وجانبه بقلبه وقال الشافعي رحمه الله عجز عن الايماء برأسه  
او مبطر ففان عجز اسرى افعال الصلوة على قلبه كذا القراءة والاذكار قلنا نعم  
بالايماء وهو انما يكون بالراس اما بالعين والحاجب شاة ورم على ان الراس مضطج  
عنه صحاح حديث ابن عمر روى ما لم يهتق عندنا لم يستطع المريض السجود او لم يستطع  
ولا يرفع الى جهته شيئا وكذا حديث جابر المتقدم فيميدان الراد بالاياء بالراس حيث  
قال واجعل سجودك اخفض من ذكرتك فان زيادة الخفض لا يتحقق حقيقة عن الراس  
وليس لهم فيما قالوا من يعزل عليه نصب الابدال في العبادات بالراى غير جائز بل  
نقلنا ابرئ اى ذل عجزه عن الايماء بالراس ومصادرا عليه نظرا ان كان يعقل الصلوة حاله  
المرض والعجز عن الايماء بالراس فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى وهي قوله لم يفرق عنه  
ولا تسقط والاى ان لم يكن يعقل الصلوة فلا يلزمه القضاء وصاروا كلهم على عتقنا ان  
كان الاصل اقل من يوم مليحة قضى فانه من الاعاء وان كان الاعاء اكثر من يوم مليحة

سقطت عنه الصلوة بالكلية ولم يلزم قضاء شيء فكان المريض العاجز عن الأيماء بالركن  
لا يعقل الصلوة أكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة وإن كان يعقل لا تسقط عنه وإن  
كثرت بل توخا إلى فرض القدرة قال صاحب الهداية هو الصحيح وكذا قال المناجم لأنه فيهم  
المخاطب بخلاف المعنى عليه وعلى الرواية الثانية وهي أنها تسقط عنه إذا زلزاله يوم ليلة أو  
لو كان يعقل الصلوة لا يلزم القضاء إذا لم يجعل كالمعنى عليه مجامع العجز ولو لم يجرم بالقضاء  
عند الزيادة على يوم وليلة ومجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب ببلادة وقدرة وهو الذي هو  
قائمان وصاحب المحيط واختاره شيخنا لا سلام في الإسلام واستشعر في ذلك بما عزم  
فيمن قطعت يده من المرفقين رجلا من السابقين لأصله وقد قم بان ذلك في البحر المستقيم  
إلى المرتبة كما تنافيا إذا علم المريض بعد ذلك لا فيما إذا مات قبل القدرة على القضاء فانه حرم  
لا خلاف في أنه لا يجب عليه القضاء ولا الأيماء كالمريض بالمسافر ومضانه إذا ما  
قبل إلا قامة الصحة والإجماع على الفرق في الصوم بين العاجز الذي يعقل العبادة بين  
العاجز الذي لا يعقلها كما في المريض والمجنون المستوعب جنونه بالشهر فإن المريض يجب عليه  
القضاء إذا تدبر ولو بقي منه سنين والمجنون لا يجب عليه القضاء إذا استوعب الشهر  
وقوله لم يجرم العقل لا يكفي لتوجه الخطاب ببلادة ذلك لو طوبى له في الحال إذا  
طوبى به عند وجود القدرة فيمكن كما في المريض الصدم لا يقال لا فرق بين المريض الذي يعقل الصلوة  
أنها يلزمها القضاء فينبغي قياسه عليه في عدم النقص ولا نقول عند الفرق في الصوم بين  
بجامع بينهما يلزم منه هذه الفرق في الصلوة بل لزوم القضاء مع الأغما في الصوم كونه مستيقنا  
الشهر لا بخلان المجنون ولا كذلك لزوم القضاء مع المرض فإن استيعاب الشهر غير نادر  
كالمجنون لكن يقرن بينهما أن القياس سقط القضاء في الصوم إذا استوعب المرض  
كالمجنون المستوعب ولكن في الصلوة إذا زاد على يوم وليلة كما في الأغما والمجنون لا يوجد  
الجامع وهو وجوب العجز عن الأداء ولزم الحرج بالقضاء إلا أن النقص من القدر في الصوم هو  
قوله تعالى فعدة من أيام أخر فيبقى في الصلوة بعد النقص المانع منه قال الشيخ كمال الدين بن الخطاب  
ومن تأمل تعليل الأصحاب في الأصل للمجنون إذا كان يفتق في أثناء الشهر ولو ساءت عليه

قضاء الشهر هكذا الذي جن أو غشي عليه أكثر من صلاة يوم وليلة لا يقضه فيها دونها  
 يقضه انقلا في ذهنه الإيجاب للقضاء على هذا المريض إلى يوم وليلة حتى يلبس منه  
 ألا يصار به أن قد عليه بطريق سقوطه إن أراد أن يغشى ويكتفى بغيره من الجنون  
 الله إفاق ساعة من الشهران لزوم القضاء غير موقوف إلى الحرج مع وجوه أهلية الخطاب  
 وفي المعنى عليه والجنون في الصلاة لزوم الحرج في الزائد على اليمين والليل أو طول من زعمه  
 فيما دونه فكذلك هذا المريض لا في عدم سقوط الصوم مع استيعاب كإطلاق النص هذا أن  
 قد يعم كون الجنون مع إفاق ساعة غير موقوف إلى الحرج إذا فرقت بين هذه الإفاق  
 أصلا في الحرج ثم تنحصر إفاقته الحكم بجرده أهلية الخطأ هي موجودة في هذا المرض  
 إلى غير ما صح صاحب الهداية ومن وافقه فليتأمل ثم القياس المعنى عليه أن لا يقضى  
 عليه إذا استوعب وقت صلاة وبه قال الشافعي رحمه الله وما لك ثم استدل بما ذكرناه  
 عن عائشة رضي الله عنها على الصلاة والسلام عن الرجل اغشى عليه فيترك الصلاة  
 ليس شيء من ذلك قضاء إلا أن يغشى عليه وقت الصلاة فيفقد فيه فانه يعلم بها وهذا صغير  
 جدا ففيه الحكم بن عبد الله بن سعد الأبلج قال لرجل أحاديثه مضبوطة فقال ابن معين  
 ليس بثقة ولا ما من وكنت به أوجاهم وغيره فقال البخاري تركوه وكنت بقبلة أسما  
 إلى الحكم بطلان كله فقال الحنابلة يقضه ما فات له ولو أكثر من ألف صلاة لأنه مرض في زمانه  
 الوسط ثم اعتبر الزيادة على يوم وليلة من حيث الساعات عند أبي حنيفة ثم فإذا زاد  
 على الدورة ساعة سقط القضاء وعند محمد من حيث الأوقات فإذا لم تكن الصلاة  
 على خمس سقط له دخول في حد التكرار والإفلا وهو في المبسوط قول الحكم وكذا في الذخيرة  
 بعد كل الخلاف بينه وبين ابن يوسف أيضا قال الشيخ كمال الدين بن الحاتم لم يعمدوا  
 عن قضاء الفوات إلا أنهما يجيبان هنا بالتسليم بالأثرين من رواية الحسن عن أبي حنيفة  
 رحمه الله بن سليمان عن إبراهيم التيمي عن ابن عمر أنه قال في الذي يغشى عليه يوم وليلة قال  
 يقضه وروى إبراهيم الحارثي في آخر كتابه خريبا الحديث ثنا أحمد بن يوسف ثنا زاذلم عن  
 عبد الله عن نافع قال أغشى على عبد الله بن عمر يوم ليلة فافاق فلم يقض فانه لا يقبل

في كتب الفقهاء اعني عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض نقدا ريت هذا عن ابن عمر شيئا لا يدل  
على ان المتعبد في الزيادة اساعات الا ما يفرأ من قوله اكثر من يوم وليلة رحمه على كذا اكثرية  
بالساعة ليس بالول من كونهما ومما انتهى لاشك ان قول محمد رحمه احوط وقمة الخلاف  
فيما لو اعني عليه عند الزوال من الغد يقطع عند القضاء عندهما وعند محمد رحمه لا يقطعهما  
لم يخرج وقت الظهر هذا اذا لم يفت في المدة فان كان يفتين وكافاته وقت معلوم يمكنه  
يفتين بفتة ثم يغني عليه بفتة فلا اعتبار بهذه الا فاقمك في شهر الهدية للسنة  
ولو زال عقله بالبعث اكثر من يوم وليلة يلزمه القضاء عند ابن حنيفة رحمه لان الاثر في العباد  
وعند محمد رحمه يقطع كما لم يرض ان اعني عليه بفرع من سبع اودى كما يلزمه القضاء اتفاقا  
لان الحرف بسبب ضعف قلبه وهو مرض الجنون كالاعذار في جميع ذلك ان قد روي  
على القيام دون الركوع والسجدة اي كان نجس لو قام لا يقبل ان يركع ويسجد يلزمه القيام  
عندنا بل يجوز ان يؤمى قاعدا وهو افضل خلافا لفرع والثالثة فان عدمه يلزمه ان  
يؤمى قائما لان القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولان القيام تسليما للسجدة والركوع  
والسجدة اصل دليل ان السجدة شرعا عبادة بدون القيام كافي بعبادة التلاوة والقيام لم يشتر  
عبادة وحده وذلك لان السجدة غاية الخضوع حتى لو سجد لغير الله يكفر بخلاف القيام  
واذا كان كذلك فاذا عجز عن الاصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع الصلوة والسمي مع  
الحممة قال الشيخ كمال الدين بن الصمام قد بين ان شرعية القيام لهذا على وجه التحصيل  
بما فيه نفسه من التعظيم كما يشاهد في المشاهدة اعتباره حتى لو سجد لغير الله  
فاذا كانت حد التعظيمين صار مطلوباً بما فيه نفسه ويدل على نفي هذا ما دل على ان من  
قد على القعود والركوع لا القيام وجب عليه القعود مع ان ليس في السجدة عقوبة تلك  
النهاية لعدم مسبوقة بالقيام انتهى والجواب ان عدم شرعية القيام عبادة بمفرده  
معلوم مسلم لا نزاع فيه واعتبار المتعبد له لا يدل على انه مطلوب للشارع معتبر في  
التعليم عنده فكم من شيء معتبر عندهم وهو عند الشارع حقيق يمكن انهم انما اعتبروه  
مسلا يساهم لا دلون عندهم في راحتهم من الجلوس والتكلم ونحو ذلك من نقله

في كتاب الصلاة

في كتاب الصلاة  
في كتاب الصلاة  
في كتاب الصلاة

الفاسدة فالحلصل ان العبادة لا تعلم الا بالتوقيف لا بتعارف اهل التجويد عند  
 العجز عن القيام لا يدل على نفي كون السجود خيرا عن القيام ان في التعظيم لم يقطع  
 الزيادة العجز عنهم او بقي عليه فدل على وسع من التعظيم وهم لا يدعون ان السجود ليس ينظم  
 يكن عقيب القيام حتى لا يترتب لهم بوجوب القعود في الصورة المذكورة على دعواهم والله الموفق  
 وذكر في الذخيرة انه ان تد على القيام والركوع دون السجود يعني قد يركن اليه واذ اقام  
 يقدر ان يركم ولكن لا يقدر ان يسجد لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي قاعدا بالايما  
 فقول لم يلزمه يفهم منه انه يجوز له الايما في كل من القيام والقعود وله عليه يصلي  
 قاعدا بفهم من ان القعود لازم وانه لا يجوز الايما قائما ولكن اكثر المشايخ على انه  
 لا يجب عليه الايما قاعدا بل يجزى ان شاء صلا قائما بالايما وان شاء صلا قاعدا  
 بالايما ولكن الايما قاعدا فضل اقربه من السجود قال الفقير لو قيل ان الايما قائما انظر  
 للحنج من الخلاف لكان موجها ولكن لم ار من ذكره وذكر ان اهتد انه يومئذ لم  
 وبالسجود جالسا ولو عكس لا يصح رجل في حلق جرحه تسيل اذ يصلي بالركوع والسجود  
 لا يصلي جالسا بل يصلي قاعدا بالايما وهو افضل وقائما كما مر هنا والاصل في هذا  
 قال قاضي خان وغيره ان من ابتلى بدين ان يودي بعض الاركان مع الحدث وبدن القراءة  
 وبين ان يصلي بالايما تعيين عليه الصلوة بالايما لان الصلوة بالايما اتم من الصلوة  
 مع الحدث او بدن القراءة لان الاول يجوز حالة الاختيار وهو الصلوة على المأبى  
 تطوعا والصلوة مع الحدث ابدن القراءة لا يجوز الا بعدد الميسر بالخشيتين يعني  
 عليه اختيارا ليس هما الشيطان الكبير اذا قام في الصلوة سلس أي تزلزله او كان زجرا حدة  
 تسيل بان جلس أي لو صلى جالسا يركم ويسجد لتسيل الجرح فتدليس البول فانه  
 يصلي جالسا يركم ويسجد لا يجزى عنه ذلك للاصل المذكور وكذا لو كان ميتا لم يجز  
 سال بوله او انقلت رجليه فانه يصلي قاعدا بالايما ويتك الركوع والسجود ما قلنا  
 واما الركبان حال الوصل قاعدا فيسبل بولهما وجرحه او ينقلت سحبه ولو صلى مستلقا  
 لا يسبل شيء فانه يصلي قائما يركم ويسجد لان الصلوة مع الحدث كما لا تجوز بلا عذر

الشيطان الكبير اذا قام في الصلوة  
 سلس أي تزلزله

الاستلقاء ايضا لا يجوز بلا عذر فاستويا في تريح الاراء على الحد شيئا في من احراز الاراء  
 وعن محمد بن زكريا انه يصلي مضطجعا يومئذ كما في قتادى قاضيان وبدا العسرة  
 بمنزلة الحدوث في جميع ما ذكر من التفصيل ولو كان بحال الوصل قائما ضعف عن القراءة  
 ولو صلي قاعدا قد علمها يصلي قاعدا بقراءة ويترك القيام سواء كان بركم وسجودا بيا  
 لما من الامل بغيره بالذي يضاعف عن القراءة على تقدير القيام الشيخ الفاضل في الرفع بقيد  
 على القراءة بالقيام صلا ما الذي يقدر على بعض القراءة لو قام فانه يلزم ان يقوم بقيد  
 مقدرا قدرته قائما والبلية قاعدا كذا في شرح الهداية للسراج والشيخ الفاضل في  
 اذ لا فرق في ذلك بين الشيخ وغيره من اصحاب الضعف ولو كان بحال الوصل منقرا  
 يقدر على القيام ولو صلي مع الامام لا يقدر عليه يشترط قائما ثم يقعد فاذا كان اقرب  
 وقت الركوع يقوم ويركع هذا ان قدر على ذلك ما ان كان يحصل له المشقة بالذهاب  
 الى الجماعة بحيث لا يستطيع ان يفعل ما ذكر ولو صلي في مكانه منقرا يقدر على الصلوة  
 قائما فانه يصلي وحده قائما عندنا لان القيام فرض الجماعة مستبعد قال الشافعي  
 خلافا لا يحمل بناء على ان الجماعة فرض عنده وقيل يصلي مع الامام قاعدا عندنا لا يجزئ  
 اذ ذلك ذكره في المحيط وصحح الرازي قال لان الفرض يقدر بحاله عندنا لا تقدر ولا إعادة  
 جميع ما تقدم بالاجماع ثم المرض يقدر في الصلوة من اولها الى آخرها كما يقدر في التشهد  
 ان استطاع ذكر السراجي هذا قول زكريا في كذا خبره نقل عن ابى الليث انه عليه السلام قال في القعود  
 المبرور في الصلوة وقال قاضيان ان يقعد كيف يشاء في رواية محمد بن ابي حنيفة روى عن  
 المنجية يقعد في التشهد كما في الصلوات بجماعا ما في حالة القراءة فمن ابي حنيفة روى  
 انه انشاء قعد كذلك وان شام تبرع وان شاء قعد محببلا له لما سقط عنه الركوع الخفيف  
 والتخفيف في هيئة القعود ولما نقل السراجي عن المفيد والتخفيف والعقبة انه يعني التعبير  
 هو الصحيح وعن ابى يوسف روى انه يحتج به عند تبرع فاذا ركع فتركه له اليسر وهو  
 رواية الحسن روى عن ابى حنيفة روى ايضا عن محمد بن ابي حنيفة روى عن ابى الليث  
 كما ذكر المصنف عن عدم حصول المشقة به والتعبير عند حصوله والله سبحانه اعلم

وفي الذخيرة امرأة خرج راس ولدها وخافت فوثق الوقت لوصفها فان قدرت والا قيمت  
 جعلت راس ولدها في قدر وحبيزة وصلت قاعدة بركوع وسجد فان لم تستطع بها قومي  
 ايحاء اي تصلي بحسب طاقتها ولا تقوت الصلوة عن وقتها لانها لم تقدر فاسألت عن  
 بعض الولد عالم تولد له بعد خروج الولد كله فالتفت اليه فراه في حالة الولادة قبل خروج الولد  
 استحاضة لا تمنع الصلوة فكانت مكلفة بقدر وسعها فلا يجوز لها تقويت الصلوة عن  
 وقتها الا ان عجزت بالكيفية كما في سائر المرضى وحمل الثلث اي عجزت يداها الحال ان ليس  
 معها احد يوضئ او يتيمم فانه يسجد به وقد راعيه على الحافظ بنية التيمم ويصلي و  
 لا يجوز له ان يترك الصلوة ولا ان يؤخرها عن وقتها اذا كان قادرا على السجود فيه راعيه  
 بالحافظ ونحو مما يجوز ان يكون تيمما وكذا ان قد على غسل أعضاء وضوءه فواء جاء او ما  
 في حكمه يلزمه ذلك ولا يجوز له التيمم فالحاصل انه لا يخفى ترك الصلوة مع الامكان  
 باي وجه يمكن فانظر اليها العاشر وتأمل في هذه المسائل لتبينها الاثمة وفروا استنبطوا  
 من الادلة الشرعية هل تجد عذرا غير العجز التام لما خبر الصلوة عن وقتها فضلا عن تركها  
 بالكيفية واولاده وهي كلمة بجمع وقيل معناها الفضيلة استعملها على طريق البدل في قوله  
 لتاركها اي لتارك الصلوة بجمع وادعوا الفضيلة فاللام تتعلق بمخجه الكلام او مجرد فعله  
 خبر لمبتدأ مخدوف دل عليه ويلاه اي لتارك الصلوة هذا التقدير والاعراض بالاولى اليه  
 بسبب تركها من الاثم العظيم الموجب للعذاب الاليم قال الله تعالى تخلف من بعدهم خلف  
 اضاعوا الصلوة قيل لم يعتقدوا وجوبها وقيل تركوها ولم يحافظوا عليها او عجزوا عن غيرها  
 عن مواقيتها او اتبعوا الشهوات فسنن تلقون عينا اي ضلوا وقال الحسن عذابا طويلا  
 وقال ابن عباس شرا وقيل هو الذي النار اشدها حرا بعد قوله ايقال لها العيب وقيل  
 ابار في جهنم يسيل اليها الصديد والقيح كذا في لباب التفسير للكراماني وتقدم الحديث عن جابر  
 رضي بن الرجل وبين الكفر ترك الصلوة رواه احمد مسلم وعن بريدة قال سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذي بيننا وبينهم الصلوة فمن تركها فقد كفر ثم اشد  
 وابعد اورد والنسائي والترمذي وقال حديث صحيح وابن ماجه وابن حبان في صحيحه

والحكم وقال صحيح لا تعرف له علة وعن عبد الله بن شقيق العقيلي قال كان اصحاب  
عمر لا يرون شيئا تركه كغير الصلوة مداه الترمذي وعن عباس قال لما قام بعض  
قبل قد اريك وتدع الصلوة ايا ما قال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك الصلوة  
حتى الله وهو عليه غضبان رواه البزار والطبراني في الكبير وسنده حسن يقال قامت  
العين اذا ذهب بصرها والحدقة صحيحة وعن ابى الدرداء قال اوصالى خليل  
صلى الله عليه وسلم ان لا تشرك بالله شيئا وان قطعت وان حرقته ولا تترك صلوة  
مكتوبة متعمدا فمن تركها متعمدا فقد بئت من الله ثم بئيت من الله عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال اكروا بالصلاة في يوم القيمة فانه من ترك الصلوة فقد كفر مداه ابن حبان في  
صحيحه وعن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الصلوة يوما فقال من  
حافظ عليها كانت لها نور وبرهانها ونجاة يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور  
ولا برهان ولا نجاة وكان يوم القيمة مع قارون وفرعون وهامان وابن خلف  
رواه احمد بن سديد والطبراني في الكبير واسطه ابن حبان في صحيحه والآحاد يث  
في ذلك كثيرة جدا يفتي هذا الكتاب عن استيعابها وفيما ذكر كفاية من لم يجعل الله  
له فرأى له من نذر وان صلى الصلوة بعض صلوة قائما غدا به في اثنا عشر  
ايح لله القعود او عن من عدوا وغيره اتمتها قاعد يركع ويسجدان قد روى الكرمي والسجود  
او يركع قاعدا ان لم يستطعهما او مستلقيا او على جنبه ان لم يستطع القعود فالحاصل  
ان الحكم في اتمام الصلوة اذا ابتدأها صحيحا على قدر الاستطاعة كالحكم فيما اذا كان العجز  
في ابتدائها وان كان المصل قد صلى صلوة قاعدا يركع ويسجد لمرض ثم صح من ذلك  
المريض اثنا عشر مرة على القيام بنحو صلوة اتمتها قائما عند هاتين عند ابن حنيفة  
رحم ابى يوسف ح وقال محمد بن حنيفة قبل الصلوة من اولها ولا يجوز ان ينيء ما يسليه  
قائما على صلوة قاعدا وهذا الخلاف بناء على جواز اقتداء القائم بالقاعد عند خلافا  
له وسند كونه ان شاء الله تعالى في بحث الامامة من الملقا سوان صلى بعض صلوة  
بائمه ثم قد روى الكرمي والسجود قائما او قاعدا ميتا نف الصلوة ولا يجوز ان ينيء على



ما صلي بالافتقار بناء على عدم جواز التقدير من تركه ويصحب من صلي بالأيام اتفاقا لكونه  
 بناء القوي على الضعيف وهو غير جائز ويجوز التطوع أي يجوز أن يصلي التطوع ولو لم يظفر  
 قاعدة بغيره عند ما أخرجه الجماعة لا سيما عن عمران بن حصين قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن صلوة الرجل قاعد فقال من صلي قائما فهو افضل ومن صلي قاعا فله نصف اجر القائم  
 ومن صلي بالأيام فله نصف اجر القاعد قال الترمذي قال العلماء هذا في النافلة اما الفريضة  
 فلا يجوز القعود فان عجز لم ينقص من اجره انتهى واستدلوا بعدم نقص اجر العاجز بحيث  
 الجواز في الجملة اذا مرض العبد وما فر كتب له مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا ثم هو عليه السلام  
 مخصوص من هذا لما في حديث مسلم عن ابن عمر وحديثه صلى الله عليه وسلم قال صلوا الرجل  
 قاعا نصف صلوة القائم فابتدئ فوجدته يصلي قاعا قلت حدثت يا رسول الله انك  
 قلت صلوة الرجل قاعا على النصف من صلوة القائم وانت تصلي قاعا قال اجل  
 لكني است كما حرمكم قال الشيخ كمال الدين بن الصمام هذا في الحديث وصلوا اماما  
 على النصف من صلوة القاعد لا تعلم الصلوة قائما تسرع الا في الفرض حال العجز عن القوي  
 وهذا ينكس على جملهم الحديث على النقل وعلى تقدير كونه في الفرض لا ينقص من اجر  
 القائم شيء والحديث الذي استدل به على خلاف ذلك انما يفيد كفاية مثل ما كان  
 يعمل مقيما صحيحا وانما عا في المرض عن ان يعمل شيئا أصلا وذلك لا يستلزم اعتساب  
 ما صلي قاعا بالصلوة قائما المحذور احتسابه نصف قائم يكمل له كل عمله من ذلك او  
 غيره فضلا والا فالعارضة قائمة لا تزول لا تجوز الصلوة قائما ولا علة نفقها انتهى  
 والذی قال رحمه الله من جرد ان حديث عمران بن حصين انما هو في المرض عن صاحب ما ذكره  
 ابو عيسى الترمذي وقال هو الصحيح والاولى الاستدلال بجواز المقبول في النوافل  
 من غير عند الاجماع وبفعله عليه الصلوة والسلام وبما رواه ابن شبيب عن المسيب  
 بن رافع الكاهل انه قال صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم الا من عذر ثم قاله  
 يجوز التطوع لم يستثن منه سنة الفجر فانما لا تصح قاعا بلا عذر بعضهم استثنى التراويح  
 ايضا لما كنه الفجر ففرق البعض بين التراويح وبين سنة الفجر فيجوز التراويح مع

تفصيل  
 من الصلوة قائما  
 الدجال قاعد على النصف

المقعور من سنة الفجر قالوا فيمن كان وهو الصحيح قال وجه الفرق ان سنة الفجر موكدة لهم  
 خلاف فيها والتراخي في التاكيد ومنها فلا يجوز التسوية بينهما والكلام بصحة القعود  
 في المغرب وان افتتح الطلوع قائما ثم اعياى له كل وقت فلا بأس له ان يتوكلوا في غير ذلك  
 عصا او على حائط او نحو ذلك او يفعل لانه عذر فيجوز ولا يكره اتفاقا اما لو كان لا يغير  
 عذرا فانه يكره اتفاقا لما فيه من اساءة الادب اما المقعور بغير عذر  
 بعد الافتتاح قائما فيجوز عندنا بغير عذر لكن مع الكراهة على اختيار صاحب الهداية  
 وبلا كراهة على ما اختاره فخر الاسلام وهو لا يصح الفرق بينه وبين الكاهل انه يجزى ابتداء  
 بين ان يفتتح الطلوع قائما وبين ان يفتتحه قاعدا فبقي هذا الجواز في الانتهاء فجاز لا كراهة  
 وليس يجزى في الابتداء بين الكاهل وصاحب العذر بل هو مكره ابتداء لما فيه من سوء  
 الادب واظهار التعجب فكذا في الانتهاء وما عندنا فلا يجوز قائما مع القعود بلا عذر بعد  
 الافتتاح قائما اصلا لان المشرع معتبر بالذروة من نذر صلوة ركعتين قائما فلا يجوز الا بغير  
 قاعدا من غير عذر فكذا اذا شرع فحما لا يفتتحه مع ان اللزوم بالشرع لفرضه صيانة الموضع  
 عن البطلان وصيانة من عند ليست موقوفة على القيام لصحة بدوئه والضرر بوقته تنقذر  
 بقدرها وحاصله منع كون الشرع موجبا له في الكل لان الشرع لا يوجب الا اصل  
 ما شرع فيه ومنع الحاق الشرع بالذروة مطلقا بل في الجواب اصل الفعل لانه لصيانة الموضع  
 عن البطلان وهو يحصل بوجوب اصل ما شرع فيه بخلاف الذروة لانه بنفسه عاملا  
 ولذا اتفقوا على انه لو نذر الحائض ما شيا لزمه بصفة المشي ولو شرع فيه ما شيا لا يلزمه ذلك  
 ثم لا فرق بين ان يقع في الركعة الاولى والثانية لا طلاق ما ذكرنا لعلنا لو قلنا في الشفع الثاني  
 فينبغي ان يجوز على قولهما ايضا في غير سنة الظهر الجمد لان كل ركعة من الفل صلوة  
 عليها وتسمى في الكلام عليه ان شاء الله تعالى كما لو افتتحها قاعدا ثم قام في اول ركعة  
 او فيما بعدها وانما قاعدا فلا خلاف في جوازها لما صح عنه عليه السلام انه كان يفتتح  
 الطلوع قاعدا فيقرأ مائة حتى اذا بقي عشر ايات ونحوها قام وهكذا يفعل في الركعة  
 الثانية ومحمد بن ابي جعفر القزويني المنعقدة للقعود منعقدة للقيام حتى لا يجوز صلاة المأخوذ

قائما اذ اصبح على صلواته كذا لم يخالف هذا لان تحريمه الطلوع لم تنفقد المقعود البتة  
 بل للقيام لانه اصل هو قادر عليه ثم جازله توكده شرعا لانه لم يرض كانه يتقيد على  
 القيام فلم ينفقد تحريمه الا بالنقد ودر الحديث السابق يدل على هذا الاعتبار وروى  
 هذا جازا قنء القائم بالقاعد في المفضل كالترويم ونحوها عند ايضا على ما هو الصحيح  
 وتجوز صلوة الطلوع على الدابة ايماء للمسافر بالاتفاق والمقيم عند ان خيفة صلوة  
 الطلوع على الدابة بالاياء الى اى جهة توجهت جازة لمن كان خارج المصلى بين  
 ايتية سواء كان مسافرا وغير مسافر عند جميع العلماء غير مالك فانه شرط كونه  
 مسافرا وذكر في الذخيرة عن محمد وليس مشهورا عند وعن ابى يوسف دح انهما يجوز  
 في المصلى ايضا بالاكراهة وعن محمد دح يجوز معها ولا يجوز عند ابن حنيفة دح في المصلى  
 فساد ذكره المصنف غير سديد سواء اريد بالمسافر حقيقة وبالمقيم من هو خارج المصلى  
 دون مسافة السفر واريده بالمسافر من هو خارج المصلى من قاصد مسافة السفر  
 وغيره وبالمقيم من هو المصلى الدليل على جواز ذلك في خارج المصلى حديث ابن  
 عمر قال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو منوجه الى خيبر روه سلم  
 وابوداؤد والنسائي واحمد دح عن انس انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على  
 حمار وهو راكب الى خيبر والقبلة الى خلفه رواه النسائي وعن عامر بن ربيعة قال رايت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو على راحلته يسبح يومى براسه قبل اى جهة توجهه  
 ولم يكن يصنع ذلك في المكتوبة متفق عليه وعن جابر قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم  
 في حاجتي فخرجت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق والسجود اخفض من الوكوع روه ابو داود  
 والترمذي وعلموه واستحب احمد وابو ثور ان يفتتحها متوجها الى القبلة ثم لا يبا<sup>جهة</sup> الى حيث توجه  
 وعندما شافهت ان كان على دابة منفردة وهي سهلة فيلزم ان يتوجه عندا حرام الى  
 القبلة في اصح الوجهين وفى القطار والدابة الصعبة لا يلزمه استدلال الحديث انس  
 كان عليه السلام اذا اراد ان يصلي على راحلته قطعوا استقبال القبلة فكبر ثم خطا على  
 راحلته فصلى حيثما توجهت به روه ابو داود واحمد دح من حديث الجاود بن ابى

سيرة ولنا اطلاق ما تقدم من الاحاديث الصحيحة وعدم الفرق بين التحريم وباقي الصلوة  
فلما جازيا قبحها الى غير القبلة فكذلك افتتاحها هو قول علي وابن الزبير وابي ذر وابن  
عمر وابن مسعود وسواهم ولا راعى والتدريج بذلك والليث والجمهور يرون ذلك كمثل ابي  
ابي يوسف على الجواز في المصراذ كرهه في حقيقته رحم حين قال بعد الجواز فقال ابو جعفر  
ثني فلان وسماه عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يعود  
سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب وبه استدلال محمد بن ابيها لكن كرهه في غداة الغلط  
لما في المصراذ كثره اللفظ قيل لما ذكر ابو يوسف رحمه هذا الحديث لا يحنيفة رحمه لم يرد  
ابو حنيفة راسه فقبل ذلك رجع منه قيل لا نشأ ذنبنا ثم بدله في بعضه ولا يحنف به  
وهو الظاهر ولو افتتح خارج المصراذ دخله قبل الفراغ ذكر في غير رواية الاصول  
انيتها فقبلت بها بالايماء على الدابة وقيل تنها بالنزول على الارض وعليها كسوف وان  
نزل بعدها افتتحها راكبا قبل الفراغ يعني يتيها بركوع وسجود ولو صلى بعضهما انا ذكره  
لا يعني قيل لان النزول على السجود والركوب على كثير وقيل لان الحرام الى ان يكمل السجود  
للكركوع والسجود لقد تده على النزول فاذا اوى صم وان نزل وركع وسجد ايضا واحم  
الناس ان ينقذوا من الركوع والسجود لا يجوز فلا يقد على ترك ما وجب عليه بلا عذر  
وعن ابو يوسف رحمه فيستقبل فيهما لانه ان يركب على الدابة كان بناء القوي على الضعيف  
كذلك عن محمد رحمه وعن زفر رحمه يعني فيهما لانه جازله فتمت التعليل لما ثبت بالايماء مع  
تدريته على النزول فالان تمام اول وفي ظاهر الرواية فرق بان هناك ليس ان يفتتح بالايماء  
لقد تده على الركوع والسجود فكذلك في خلال الصلوة اما الفرض ان يركب على الدابة فيركب  
ايضا لكن بلا عذر والتدريج كرها في فضل التيمم من خوف السجود والعذر المرض والضعف  
خاف على نفسه واداءته من سبب ارضى وكان في طين يغيب الوجه فيه لا يحد مكانا  
جائعا وكان مرضيا يحصل له بالانقاع والركوب زيادة مرض ويطرد رجاءه الى الايماء بالفرض  
على الدابة وافقوا مستعمل للقبلة ان امكن ذلك والا فبقدر الامكان ركبوا اشبه ركبوا  
لم يقد على النزول او كان بحيث لو نزل لا يقد على الركوب لانه لا يستطيع

النزول والركوب بلا معين فانها يصليها عليها اي على الدابة وكذا كانت الدابة  
 جرحا والنزول لا بمكة ركبها الا بعناء ولا تلوتم الا عادة عند نزول العذ في جريح لك  
 والمصل على الدابة يومى بالركوع السجود ويجعل السجود لخفض من الركع كما في المصل فاصلا  
 بالايماء لما ذكر في الاحاديث المتقدمة ولو سجد على شيء وضع عنقه على ظهر الدابة او سجد سجد  
 لا يجوز ذلك السجود والمراد انه لا يباح له ان يفعل ذلك لان الصلوة على الدابة انما اشترعت  
 بالايماء على ما مر فتكون الزيادة عليه عبثا لحرها عن الفائدة وهو مكروه وليس المراد فساد  
 الصلوة بكونها زيادة اللهم ان يكون ذلك الشيء نجسا ففسد الاتصال بالنجاسة بالمصلي  
 كالحاصل لها ولو كانت على سجد نجاسة كثيرة او في كتابية لا تمتع جوار الصلوة على قول  
 الاكثر سواء كان ذلك عرفا للحمار او لعابه او دما او نحوه من النجاسات قبل تمتع الارل  
 هو ظاهر الرواية لان جواز الصلوة على الدابة اما لفردة عذركا في الفرائض او لفرد  
 لتكثير الحوادث كما في المنافل وقد سقط فيها الاركان من الركوع والسجود لذلك هو عظم  
 من الشوط فسقط الشوط اولى فروع ركبت الدابة المتوجه الى القبلة اخر فتدابة عنها  
 في الصلوة لا يتخذ صلوة ذكره للحوادث وينبغي ان يقيد بان يكون الاخراف مقادير كن او  
 ما يودي فيه ركن على ما تقدم من الخلاف ولو صلى في شق محمل والدابة واقفا تجازرك  
 تحت خشبة كالصلوة على العجلة الموضوعة على الارض وافقت فيكون سجودهم على المحمل  
 العجلة كسجودهم على سائر موضع على الارض وان لم يكن تحت المحمل خشبة وكذا الدابة  
 شديدة صلوة على الدابة كما اذا كانت العجلة ساخرة او لم يكن طرفها على الارض فالصلوة عليها  
 صلوة على الدابة تجوز في النقل مطلقا وفي الفرض للعذر والوجبات من الوتر والمند ورو  
 ما لزما للشرع وصدقة البنائة وسجدة الملاوة التي تليق حال النزول كما بمنزلة الفرض  
 اما السنن الرواتب فكما ان النوافل وعن ابن حنيفة رحمه الله في سنة الفجر لا تصلى على الدابة  
 بلا عذر لئلا تكملها كما تقدم انها لا تصلى قاعدا بلا عذر ولو صلى الفريضة في السفينة  
 قاعدا من غير عذر لم يجز عند ابي حنيفة ومالا لا يجزى الا من هذا ركن يحصل له دوران الارض  
 بالقيام او غيره من الاعمال لان القيام ركن فلا يتنزه الا بعد ذلك وان كان الارض

العجب  
 في  
 ذلك  
 من  
 دور

غالب والغالب كالتحقق فاقوم مقامه كاسم فاقوم مقام المشتقة ولعمري اقيم مقام  
الحديث والقيام عنده افضل خروجاً عن الشبهة عن الخلاف ولأن استدلال الحنوز  
للصلوة على الارض بالخروج افضل لانه اسكن للقلب اجمع للفكر والخلاف في السادة ما  
المربوطة فان كانت في المجرة والريح خرجها تخرجها كما شديداً فصح المساواة ولن يمكن  
الاضطراب شديداً وكانت مربوطة بالشط ثقيل هو ايضا عن الخلاف والجميع علم الحق في  
اتفاقاً قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ثم ظاهر الكتاب النهاية ولا خيراً جواز الصلوة قائماً  
المربوطة بالشط مطلقاً في الايضاح وان كانت موقوفة بالشط وهي على قولنا لا وضبط  
جاء لانها اذا استقرت على الارض تحكمها حكم الارض وان لم يكن على قولنا الارض فان كانت  
مربوطة يمكن الخروج لم يخرج صلوة فيها لانها اذا لم تستقر فهي كالداية انتهى مجلات  
اذا استقرت فانها كالسير وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الصلوة فيها اذا كانت مائة  
مع الكمال الخروج الى البرودة المسئلة يكثرون من الناس عنها غافلون ثم المصلحة والسفينة تليق  
استقبال القبلة عند افتتاح الصلوة وكما دارت السفينة لانها في حقه كالبيت حتى لا يتطويع  
فيها موصيا مع القدرة على الركوع والسجود بخلاف واكب الدابة كذلك اني والثالثة  
من الحرفين القراءة وهي تعميم الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه فان حجب الحروف من غير  
ان يسمع نفسه لا يكون ذلك قراءة واختيار الهنداني والفضل لان مجرد حركة اللسان في  
قراءة بلا صوت لان الكلام اسم لسمع مفهوم قيل اذا حجب الحرف تجوز وان لم يسمع نفسه  
وهو اختيار الكرخي لان القراءة فعل اللسان وذلك باقعة الحرف دون السماع لان  
فعل السامع لا القاري وفي المحيط الاصح قول الشيخين وفي الكافي قال شمس كمال الدين في الامم  
ان لا تجزئه ما لم تسمع اذ فاه ويصح من يقره قال الشيخ كمال الدين بن الهمام واعلم ان  
القراءة وان كانت فعل اللسان لكن قوله الله هو كلام والكلام بالحرف والحرف بكيفية  
تعرض للصوت لا النفس فجد تعميمها بلا صوت بما دام الى الحرف بعضدات المخارج لا  
سوف فلا كلام لاني ان هذا لا يقتضي ان يلزم في مفهوم القراءة ان يصل الى السمع بل كونه  
بحيث يسمع وهو قول بشر الراسي ولعله المراد بقول الهنداني بناء على ان الظاهر سماعه

في الصلوة على الأوض  
الصفينتين من المجلد

بعد وجوب الصلوة ان لم يكن مانع انتهى على هذا الخلاف كما يتعلو بالنظر كالإصداق و  
العناق والآستثناء والتسمية على النية والآيلا ووجوب السجدة بتلاوة تحت ل  
استثنى فلم يسمع نفسه لا يسمع عند الشيعين خلافا للكرخي ح وكذا القول ان خلعت  
الدا بعد قوله انت طالق جهلان اسمع نفسه مع التعليق ولا يقع الطلاق اجماعا و  
الا فلي الخلاف رقبيل الصيغ ان في بعض القراءات يكفى بجماعه وفي بعضها شرط سماع غيره  
كما في البيع لو سمع البائع ثم بنفسه ولم يسمع المشتري لا يكفى والقراءات في جميع ذلك انقل  
لما واة الركعة الثانية للركعة الاولى في القراءة على ما سياتي في الشارح الله تعالى وكل ركعتين  
من النفل صلوة علىحدة وكذا في جميع ركعات الوتولان له شبهها بالسنة وشبهها بالنفل  
فمن حيث شبهها بالنفل تفرض القراءة في ركعتين فقط ومن حيث شبهها بالسنة  
تفرض في الجميع تفرض احتياطا لان اداء ما ليس عليه ولي من تركه ما عليه وكذا اد  
تفرض القراءة في كل الفرض في ذوات الركعتين كما في الفجر والمجدة وظهرها في وعصه  
وعشائه اما في ذوات الاربع كظهر المقيم وعصر وعشائه وكذا في ذوات الثلث كظهر  
نفرض القراءة انما هو في الركعتين من كل منهما حال كون الركعتين بنيتين هما سواء كانت  
في الاولين او الاخرين او الاولى والثالثة او الاولى والرابعة او الثانية والثالثة  
او الثانية والرابعة وهذا عندنا وعند الشافعي ح القراءة فرض في جميع ركعات الفرض ايضا  
وعن مالك في الاكثر وقال نفرو الحسن البصري في واحدة فقال ابوبكر الاصم واسماعيل  
بن عتبة والحسن بن صالح وسفيان بن عيينة فقلت يفرض في الصلوة بل هو مستحب لما  
روى سلمة ومحمد بن علي عن عمر بن الخطاب انه صلى المغرب فلم يقرأ فيها فقلت له فقال كيف  
كان الركوع والسجدة قالوا احسنا قال فلا بأس اذا رواه الشافعي وغيره ومن يزيد ترتيبا  
قال القراءة سنة رواه البيهقي قدليل فيوضح ان الامر في الآية وكذا في له عليه الصلاة  
صلوة الا بالقراءة او الا بقا حجة الكتاب ونحو ذلك من الاحاديث لا تقضي بالركعة  
في ركعة قراءة في الصلوة يحصل بها امتثال الامر على ما عرف في الاصل وديلم مالك ولاكثر  
يقوم مقام الكل وديلم الشافعي ح ما تقدم انفا من الاحاديث وكذا فعله عليه السلام ما لم يرو عنه

انقل صلوة علىحدة  
من ركعتين

تلك القراءة في ركعة من الفرض كن قوله للاعرابي السمي صلوة بعد ما قال فكبر ثم اقره  
ما يتبعك من القرآن وفي آخر الحديث ثم افعل في ذلك في صلوتك كلها ولنا ما استدرك  
بصرف الحسن البصري من عدم اقتضاء التكرار لان الثانية للحقت بالاول وبطلت الدلالة  
لمشابهةها في صفة القراءة وعدم السقوط سفرًا وعشرًا بأن هذا بناء على الدلالة  
لا تشترط فيها اولوية المسكوت بالحكم وفيه نظر وانما الثاني بالدلالة ما يفهم من النص  
كل من يفهم اللغة وليس هذا ذلك واجيب بأنه لا شك انه يعتد بكونه دلالة كون  
يفهم عندهم موضع اللفظ سواء كان اولي الا فلا عبرة بذلك النظر ثم لا شك ان  
من فهم اللغة وعلم تسوية الشاذل في الركعة الاولى والثانية من كل الوجوه ثم سمعه يقول  
اقر في الصلوة يتبادر اليه القراءة في كلا الركعتين بلا خطئ تلك المقدمة المقررة في نفسه  
اما الاحاديث فمما لا يثبت به الفرض على ما مر في ارباب بحث الفرائض ان الاحمال في معنى  
الصلوة لا ينفي عدم الاجا في ما يضاف اليها من الادكان شرعا فلا يكون خبرا واحدا  
له اذا كان دليلا مما لا يحتاج الى البيان ثم قل له تعالى فاقروا غير محتاج الى البيان فيكون  
يقال فلم يثبت الوجوب الاخرين كما هو رواية الحسن عز الدين حقيقه ثم انما لم يقصر  
يكوه ان عمدا ويسجد للسجود سموا الجواب بان قول الصحابة رسم على خلافه صادف  
له عن الوجوب اذ قد روي ابن ابي شيبة عن شريك عن ابي اسحاق السبيعي عن علي وابن  
مصعب قالوا اقره في الاولين وسجد في الاخرين وذكرنا محمد بن الحسن ثنا محمد بن ابي  
ابان القرشي عن حماد عن ابراهيم عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ  
خلف الا ما لم يفي بحجته وما يخاف فيه من الاولين ولا في الاخرين وادخل وحده  
قراء في الاولين بقائه وسورة ولم يقر في الاخرين بشي فهو ممان الحديث الاول  
الانقطاع انما يتم اذا لم يكن عن غيرها من الصحابة خلافة والا فاختلافهم في الوجوب  
لا يصرف دليلا عنه فالا حوط رواية الحسن هذا ملخص ما اختاره الشيخ كمال الدين  
الهمام في الاستدلال لعل ان يقول لا نسلم بتأخر القراءة في كلا الركعتين عند سماع  
قوله الشاذل في الصلوة وان علمت تسوية من كل الوجوه لان القراءة في ركعة



من الصلوة قراءة في الصلوة من غير ركن أيضا المندى ركنية القراءة في ركعتين غير عين  
والدليل يقتضي تخصيص الامرين حيث قالوا الثانية اشبهت الاولى في عدم السقوط  
سفر وفي صفة القراءة فلا يطابق المندى بما يجاب عن هذا بان المراد بالاول ركعة قرأتها  
فيها بالثانية ركعة اخرى يضم اليها وهو م ما في من بعد التصفيق يقتضي انه لا يجزى  
في الاولى من العشاء واصل الثانية من القراءة ان يجزى الركعة الثانية ان قرأ في الركعة الاولى  
ولم يقل باحد والله سبحانه اعلم والافضل ان يقرأ في الاولى يركع في الثانية في ركعة  
الكرخي وهو يفيد انه لم يقرأ فيها لا يكره له ذلك لان ترك الافضل ليس بركن ولا يصح التمسك  
ان كان ذلك محررا ويجب سجود السهو ان سجد لان تعيين القراءة في الامرين واجب اذا  
قرأ في الامرين فهو في الاخرين بخلافه وان شاء سجد ثلث تسبيحات وان شاء سكوت  
مقتدا بتسبيحة على ما في النهاية ذكر الزبيدي في شرح الكثرية ثلث تسبيحات وكان اذكر في قوله  
عن مختصر البحر في التيسير ما تقدم عن علي بن مسعود وقال ابن المنذر وقد روي عن  
علي بن ابي طالب في الامرين وسجد في الاخرين في كل السكوت ما تقدم عن ابن مسعود  
ابن الحسن وهذا التفسير بما رجح الى غير تعيين القراءة فرضا في الاخرين ليس المراد التيسير في التيسير  
فان القراءة افضل بلا شك ركن التيسير افضل من السكوت بلا شك ففي المحيط وغيره قراءة الفاتحة  
وصحها في الاخرين سنة وفي المحققين انها افضل وفي التواترات هي اجب في المبسوط وشرح  
مختصر الكرخي روى الحسن عن ابي حنيفة ان قراءة الفاتحة واجبة في الاخرين بحسب سجد  
السهو وتركها ساهيا تقدم ترجم الشيخ كمال الدين له من حاشيا الدليل كما انه خلاف ظاهر المندى  
وعلى هذا اختلف في الاقتصار على السكوت قبل كل ركعة وقيل بركعة وهو الظاهر في المحيط والسهو  
فلم يقرم بركعة مسيئا ومثله في المرعنياني وقال الشريكان القراءة شرعية وما على وجه التثارة  
فالذكر ولذا تعينت الفاتحة لكونها ثناء انتهى لا خفا على ظاهر الراية ان الاساءة متعينة  
في الاقتصار على التيسير لانها انما تثبت بترك الرجاء في القراءة غير واجبة انما ظاهر الركعة  
ليكن على قوله من جعل القراءة فيها سنة وهو الظاهر لما طبعه عليه الصلوة والسلام عليها  
ينبغي ان يكون الاقتصار على التيسير ايضا ماء كاذبا في التيسير

ان الظاهر في الاقتصار  
على التيسير في الركعة  
الاولى من العشاء

ولما التقى برأى بيان ما هو فيهم من مقدار القراءة نفسها فالقرآن في ثمانية وأحد  
 في كل لغة فثبت فيها القراءة وإن أي ولو كانت تلك الآية قصيدة نحو قوله تعالى ثم  
 نظروا هذا عند أبي حنيفة رحمه في أحد الروايات عنه وهو المشهور وفي رواية ما  
 يطلق عليه اسم القراءة ولم يشبهه خطاب أحد ونحوه في هذه الرواية لا يخرج عن عند  
 ثم نظروا ما عندهما وهي رواية عنه أيضا فالقرآن ما قراءة تلك آيات قصيدة نحو ثم  
 عيسى وبشرهم ادبروا عنكم أو قراءة آية طويلة مقدار ثلث آيات قصيدة لا يسمى قرا  
 بدون ذلك عرفا وله قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن من غير فضل كما مقتضا الجواز  
 بدون الآية وبه جزم القدرين فقال الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه ما يتقوا الله اسم  
 القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فإنه قال قرأ ما تيسر منك من القرآن وليست من القرآن  
 تقليل لكن قال صاحب الهداية ما دون الآية خارج منه أي من النص المطلق فيجوز  
 الكمال في الماهية ولا يخرج من كونه قاريا بما دون الآية إذ لم يخرج من قرأ القرآن ثم قرأه  
 الذمة خصوصا في موضع موضع آية بخلاف الآية إذ يطلع عليه قارئها كما أصل أن الآية  
 بيد قاريا عند من قصصها لا بما دونها وعند قاريا لا يعتد بها إلا بمقدار قصصها وهو مقدار ثلث  
 آيات قصار إذ به وقع الخلاف في يمين القرآن من غيره فلا بد من آية احتيا فان قوله  
 لم يلد ثم نظروا يتعارف تراها هو قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة جزم على المأين والجبارة  
 ومن حيث العرف لم يخرج الصلوة به احتياطا فيهما انتهى ثم يشبهه لم يلد ثم يتأق علقوا  
 من قبول أن سورة الأخرى من سور آيات وأن لم يلد آية وهم المكي والشامي أما على قول  
 من قال أنها اربع وهم الباقون وهذا الخلاف فيها إذ كانت الآية كلمتين أو أكثر وماذا  
 قرأته هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى من هاتان وحرف واحد نحو قص ونون فانها  
 آيات عند بعض القراء فقد اختلف الشافعي فيه أي جوازها أي كون ذلك المقدار يخرج  
 عن فرض القراءة عندنا لا هم أن لا يجوز أن لا يسمى قاريا عند من جاز غلط بل الذي منه  
 ذلك وليس هو المقرب عما المقر بالاسم وهو كلمة لا حرف بل حرف طين أن قرأه طرية نحوية المركبة  
 وأما البدنية فهي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا فاتموا آيةكم بدين إلى ربكم فلا تقرأ الآية

في ركعة واحدة بل يقرأ البعض من النصف منها في ركعتين والبعض في ركعة واحدة لا يخفى فقد  
 اختلفوا فيه ايضاً قال بعضهم لا يجوز لانه دون آية ولا محاذة بحجته بل في حقيقة  
 بل على قواعدهما ايضاً لا يزد على ثلث آيات قصار وتعيين الآية او الثلث بصير  
 قارياً حقيقة وعرفاً وهو هنا كذلك وهذا كل بيان مقدر والمفروض المتعلق بهذا الصلوة بما  
 مفقود والواجب الذي يخرج به من التكرار بيان السنتين في آية فتشاهد الله تعالى في صلاة الصلوة ما  
 لا يقصده على هذا المقادير المذكورة لتوكل الواجب التخلي عن ان يقرأ الآية واحدة بل في التكرار  
 اي تكرار تلك الآية عند اي عند في حقيقة ركعة وعند هو يلزمه التكرار ثلث مرات بينا  
 على ما تقدم واما القادر على قراءة آية لو كرر نصف آية مرتين او كرر كل منهما حتى يبلغ ثلاث آيات  
 فلا يجوز عنده ولكن القادر على ثلث آيات لو كرر آية ثلث مرات لا يجوز عنده لان  
 التكرار لا يرد في معنى الجمع من القرآنية فلا يجوز في عنه عند القعدة والركعة من  
 الفرض الركوع وهو اي الركوع المفروض طاعة الراس في خفضه لكن مع انخفاض الظهر  
 لانه هو المفهوم من موضوع اللغة فيصدق عليه قوله تعالى انكوا لها كما لا بد من تحمله  
 الصليب حتى يستوي الراس بالعجز عاذاً وهو حد الاعتدالية فان قالوا ان طاعة الراس  
 قليلاً من انطاطة ولم يقيد العلم بصلح حد الاعتدالية من ذلك كما ان الركوع اي الكلال  
 اقرب منه الى القيام جاز كونه لانه يقدر ان يذلل العنق وحرها اذا قرب من الشيء بطريق  
 وان كان الى القيام اقرب بان لم يحسن ظهره بل طأ طأ راسه مع ميله في شكبه لا يجوز ركوعه  
 لانه لا يعد ركعاً بل قائماً اذ قد يكون قيام بعض الناس كذلك رجل المنهك والامام وهو لم  
 فكذلك الرجل في مقام تكبيره وهو اي والحال انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصار قائماً  
 لعدم محبة شربه على تقدم ان الشرط قد تم في حقيقة في بعض القيام لم يوجد بل احب  
 بلغت حد معتد الركوع بحضرة راسه في الركوع حقيقة لا انتقال  
 من القيام الى الركوع وليس عليه غيره ذلك كذا قال لكن فيه الا خلاص  
 بالسنة من قسوة الراس بالغير وعدم شكبه كما لا ينبغي ان يكتفى بها في النية  
 مع التمييز المحطة فاصالة الانتقال الى الركعة الثالثة كما هنا وجوبها لغة الوضع يكون

في ركعة واحدة  
 بل يقرأ البعض من النصف منها في ركعتين والبعض في ركعة واحدة لا يخفى فقد  
 اختلفوا فيه ايضاً قال بعضهم لا يجوز لانه دون آية ولا محاذة بحجته بل في حقيقة  
 بل على قواعدهما ايضاً لا يزد على ثلث آيات قصار وتعيين الآية او الثلث بصير  
 قارياً حقيقة وعرفاً وهو هنا كذلك وهذا كل بيان مقدر والمفروض المتعلق بهذا الصلوة بما  
 مفقود والواجب الذي يخرج به من التكرار بيان السنتين في آية فتشاهد الله تعالى في صلاة الصلوة ما  
 لا يقصده على هذا المقادير المذكورة لتوكل الواجب التخلي عن ان يقرأ الآية واحدة بل في التكرار  
 اي تكرار تلك الآية عند اي عند في حقيقة ركعة وعند هو يلزمه التكرار ثلث مرات بينا  
 على ما تقدم واما القادر على قراءة آية لو كرر نصف آية مرتين او كرر كل منهما حتى يبلغ ثلاث آيات  
 فلا يجوز عنده ولكن القادر على ثلث آيات لو كرر آية ثلث مرات لا يجوز عنده لان  
 التكرار لا يرد في معنى الجمع من القرآنية فلا يجوز في عنه عند القعدة والركعة من  
 الفرض الركوع وهو اي الركوع المفروض طاعة الراس في خفضه لكن مع انخفاض الظهر  
 لانه هو المفهوم من موضوع اللغة فيصدق عليه قوله تعالى انكوا لها كما لا بد من تحمله  
 الصليب حتى يستوي الراس بالعجز عاذاً وهو حد الاعتدالية فان قالوا ان طاعة الراس  
 قليلاً من انطاطة ولم يقيد العلم بصلح حد الاعتدالية من ذلك كما ان الركوع اي الكلال  
 اقرب منه الى القيام جاز كونه لانه يقدر ان يذلل العنق وحرها اذا قرب من الشيء بطريق  
 وان كان الى القيام اقرب بان لم يحسن ظهره بل طأ طأ راسه مع ميله في شكبه لا يجوز ركوعه  
 لانه لا يعد ركعاً بل قائماً اذ قد يكون قيام بعض الناس كذلك رجل المنهك والامام وهو لم  
 فكذلك الرجل في مقام تكبيره وهو اي والحال انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصار قائماً  
 لعدم محبة شربه على تقدم ان الشرط قد تم في حقيقة في بعض القيام لم يوجد بل احب  
 بلغت حد معتد الركوع بحضرة راسه في الركوع حقيقة لا انتقال  
 من القيام الى الركوع وليس عليه غيره ذلك كذا قال لكن فيه الا خلاص  
 بالسنة من قسوة الراس بالغير وعدم شكبه كما لا ينبغي ان يكتفى بها في النية  
 مع التمييز المحطة فاصالة الانتقال الى الركعة الثالثة كما هنا وجوبها لغة الوضع يكون

في ركعة واحدة  
 بل يقرأ البعض من النصف منها في ركعتين والبعض في ركعة واحدة لا يخفى فقد  
 اختلفوا فيه ايضاً قال بعضهم لا يجوز لانه دون آية ولا محاذة بحجته بل في حقيقة  
 بل على قواعدهما ايضاً لا يزد على ثلث آيات قصار وتعيين الآية او الثلث بصير  
 قارياً حقيقة وعرفاً وهو هنا كذلك وهذا كل بيان مقدر والمفروض المتعلق بهذا الصلوة بما  
 مفقود والواجب الذي يخرج به من التكرار بيان السنتين في آية فتشاهد الله تعالى في صلاة الصلوة ما  
 لا يقصده على هذا المقادير المذكورة لتوكل الواجب التخلي عن ان يقرأ الآية واحدة بل في التكرار  
 اي تكرار تلك الآية عند اي عند في حقيقة ركعة وعند هو يلزمه التكرار ثلث مرات بينا  
 على ما تقدم واما القادر على قراءة آية لو كرر نصف آية مرتين او كرر كل منهما حتى يبلغ ثلاث آيات  
 فلا يجوز عنده ولكن القادر على ثلث آيات لو كرر آية ثلث مرات لا يجوز عنده لان  
 التكرار لا يرد في معنى الجمع من القرآنية فلا يجوز في عنه عند القعدة والركعة من  
 الفرض الركوع وهو اي الركوع المفروض طاعة الراس في خفضه لكن مع انخفاض الظهر  
 لانه هو المفهوم من موضوع اللغة فيصدق عليه قوله تعالى انكوا لها كما لا بد من تحمله  
 الصليب حتى يستوي الراس بالعجز عاذاً وهو حد الاعتدالية فان قالوا ان طاعة الراس  
 قليلاً من انطاطة ولم يقيد العلم بصلح حد الاعتدالية من ذلك كما ان الركوع اي الكلال  
 اقرب منه الى القيام جاز كونه لانه يقدر ان يذلل العنق وحرها اذا قرب من الشيء بطريق  
 وان كان الى القيام اقرب بان لم يحسن ظهره بل طأ طأ راسه مع ميله في شكبه لا يجوز ركوعه  
 لانه لا يعد ركعاً بل قائماً اذ قد يكون قيام بعض الناس كذلك رجل المنهك والامام وهو لم  
 فكذلك الرجل في مقام تكبيره وهو اي والحال انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصار قائماً  
 لعدم محبة شربه على تقدم ان الشرط قد تم في حقيقة في بعض القيام لم يوجد بل احب  
 بلغت حد معتد الركوع بحضرة راسه في الركوع حقيقة لا انتقال  
 من القيام الى الركوع وليس عليه غيره ذلك كذا قال لكن فيه الا خلاص  
 بالسنة من قسوة الراس بالغير وعدم شكبه كما لا ينبغي ان يكتفى بها في النية  
 مع التمييز المحطة فاصالة الانتقال الى الركعة الثالثة كما هنا وجوبها لغة الوضع يكون

حال التشهد ثم يقبض يدهما على الأذنين ثم يركع ركعتين حال  
 القيام ثم يقبض يدهما على الركبتين في الركوع وذكر في عين الفتاوى إذا أدرك الرجل الركعة وأتمها  
 به في ركعة بعد ما سجدا لا مأمرا لتلك الركعة سجدة فركعتا المقيدة بسجدة واحدة وسجدة واحدة  
 وسجدة مع الإمام بنفسه ولو لم يركع ركعة كاملة في موضع من غير الركعة لا تقدر  
 ولو أدرك الإمام بعد ما ركع وهو جالس في السجدة الأولى فركعتا واحدة وسجدة واحدة مع الإمام  
 لا تقدر صلوة وإن كانت لا تختص به تلك الركعة وإنما لم تقدر لأن زيادة ما دون الركعة  
 غير مفصل للصلوة لأن ما دون الركعة لا يسمى صلوة ولكن الرجل لا يصلح أن يجتنب عما في  
 الركعة والركعة إنما تتم بالسجدة الواحدة بجميع الأركان القصيرة والناحية إنما ذكر لفظة مفيد  
 مع عود ضيقه إلى زيادة اعتبار الجنب المصلي وإذا ركع المقتد قبل ركوع الإمام فركعتا واحدة  
 قبل أن يركع الإمام لا يجوز ذلك الركوع ولم يحسب له سجدة ولا اعتد به ولم يعد ركوعه مع الإمام  
 عند ركوعه بل سجد معه فسدت صلوة لا تقدره شي في ركعتين عليه المتابعة فيه وأب  
 أدركه الإمام أي ركعتا المقيدة قبل الإمام فادركها الإمام وهو في الركوع بعد أجزاء أو الثلث  
 ذلك الركوع عند الخلا فالركوع فانه لا يجوز له عند ذلك أن يقبل الإمام عيونه عند ركوعه  
 عند ذلك الملبس به عليه فإن المني عن الفاسد فاسد وإنما ان القدر الذي اشتد كونه سيئا  
 ركوعه غير مفقود لما قبله والشرط المشاركت في جزء واحد كالركعة الإمام ولا يشترك المقتد  
 في آخر جزء منه أو ركعتا الإمام ثم رجع قبله حيث يجوز اتفاقا وأن كان كل ذلك مكروها  
 للشهوية عنه قال عليه الصلوة والسلام إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تتخلفوا عليه فإذا كبر  
 فكبروا وإذا ركع فاركعوا الحديث متفق عليه وقال عليه الصلوة والسلام لا تبادروا الإمام  
 إذا كبر فكبروا وإذا قال لا إلا الضالين فقولوا آمين وإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن  
 حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد متفق عليه وقال عليه الصلوة والسلام إنما يجتنب الذي يرفع  
 رأسه قبل الإمام أن يجزأ الله رأسه من غير متفق عليه وإذا انتهى إلى الإمام وهو لم  
 والحال أن الإمام إذا كبر لم يمت تكبيرة الافتتاح وقف حتى رجع الإمام رأسه إلى الركوع  
 أو يقف بل يكبر وركعتا مع رفع الإمام لسدال حاله في القيام أو يركع بسجدة المقيدة

مدد كالثلث الركعة ان يكون مسبوقة بما هو عند فروج يصيد منه والى اتمه كان لا حقا  
 عنده فيها فيا في بها قبل فراغ الامام اذا الواجب قضاء ما فات فيها قبله وانكسر له صلاة  
 بعذر جاز وعنده لما كان مسبوقة فيها لا ياتي بها الا بعد فراغ الامام لانه ادرك  
 الامام فيما له حكم القيام وهو الركوع فصار كماله في محض القيام ولم يركع معه حق  
 وقوم فانه يكون مدركا لها اتفاقا حتى كان له ان يركعها ثم يتابعه فكل هذا اولئك ان  
 الاقتداء متابع وشركة لا تقدر الحديث اتفاقا فيحقق من هذا مشاكلة لا في حقيقة  
 القيام ولا في الركوع فلم يدرك معه الركعة اذا لم يحقق منه صهي الاقتداء بعد بخلاف من  
 شارك في القيام ثم تخلف عن الركوع لتحقيق صهي الاقتداء من تحقيق جزء مفهوم  
 فلا ينتقص بعد ذلك بالتخلف لتحقيق صهي الاخر في الشرع اتفاقا هذا مدرك الامام  
 في الركوع لا يجتمع التكبيرين خلا فابعضهم ولو نرى تلك التكبير الواحدة الركوع  
 الافتتاح جاز ولغت نيته كن ذكره الشيم كاللدين بن الهمام ولا تغفل عما سبق  
 كما بد من ذلك التذكرة في حال القيام فلا يصح مشروع وبكيفية الركوع متعلقة  
 بادنى ما يطيق عليه اسم الركوع لغة عند في حقيقة ومجرد خلافا لمن شرط  
 لطمانية على ما بيناه وياتي ان شاء الله تعالى وذكرنا في شرح ابي شريح الكاسية ان استه  
 ان لم يقل ثلث تسبيحات موميكت مقدار ذلك لا يجوز ركوعه وهذا قول شاذ نقول  
 ابو عبيد الجني تلميذا في حيفه زرع بغيره في التفسيرات الثلث في الركوع والصحي  
 لا عن واحدة لا يجوز ركوعه ولا يجوز ركوعه لان كل منهما ركع مشروع فجزاؤه ذكرنا  
 من ركع كالقيام قلنا يلزم الزيادة على قوله تعالى الركوع والسجود بالقياس وهو لا يجوز  
 وكان اما رواه ابو داود والترمذي عن عتبة بن عامر قال لما نزلت تسبيح باسم ربك العظيم  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا ركعتي تسبيح باسم ربك الا على  
 قال اجعلوها في سجودكم لا يجوز الزيادة به على الكتاب ولان امر الكعبة خندقا كن في  
 ان يقال ينبغي ان يفيد الوجوب كما في نظائره ولم يقولوا به بالنسبة والكتاب عنه في  
 المستعفى بانه دل الدليل على عدم الوجوب ايضا انه عليه السلام لما علم الاعمال بالصلوة

لم يذكر له في الركوع والسجود شيئا وتعالى ان يقول انما يلزم ذلك ولم يكن في الصلوة شيء  
خارج عما عمله الاعراب وليس كذلك بل يقتضي الفاتحة وضع السجدة وثلاث آيات ليس  
بما عمله الاعراب بل ثبت بدليل آخر فلم لا يجوز ان يكون هذا كذلك ولكن اذ كنيته بالسجدة  
بادى ما يطلق عليه اسم السجود وهي وضع الجبهة على الارض والكلام فيها كاللذان الركوع  
وذكر في زاد الفقهاء وغيره ايضا ان ادنى تسبيحات الركوع والسجود الثلث وان الاوسط  
خمس مرات ولا كل سبع مرات لما اخرج ابو داود والترمذي وابن ماجة من حديث ابن مسعود  
عنه عليه السلام انه قال اذا ركعت فليقل فيه ثلاث مرات سبحان ربى العظيم وفيها اذا  
ولما سجد فليقل سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات وذلك ادناه ولكن ادنى ما يتم به التحقيق  
الستة فلذا روى عن محمد كراهة التقصير عن الثلث ثم اذا كان الثلث اوفى وقد استدلوا بتنازل  
لقوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر فاسبان يكون المجلس وسطا والسبع كما لا و  
الحاصل انه يستحب الزيادة على الثلث ما شاء وتوالى لكن الا ما لا يزيد على ما يشق عليه  
القوم حتى لو كان المجلس ثقل عليهم اقتصر على الثلث والجماعة مفسرة من ان الثلث السجدة  
وهي في بقية تبادى بوضع الجبهة على الارض او ما يتصل بها بشرط الانخفاض الزيد على  
الركوع مع الخوض عن حيز القيام لا انه لا يعد سجدة واحدة وعرفنا بعد ذلك به واسما  
تأديه على وجه الكمال فهو بمنزلة الجبهة والانف والقدمين واليدين والركبتين ثم انهم  
من قوله عليه السلام امرتان ايمن على سبعة اعظم الجبهة واليدين والركبتين وروى  
اطراف القدمين والانف داخل الجبهة لان عظميهما واحد وهذه الصفة المذكورة  
هي الكمال ان وضع جبهة دون انفه جاز سجود بالاجماع ولكن ان كان ذلك من غير  
حد يزد منه الخرج من وضع الانف يكره على ما ذكر في المزيد للفقيد وذكر في القصة  
والبدن ان لا يكره ولا اول اظهرها فيه من مخالفة من قبله عليه السلام روى ابو داود  
والنسائي انه عليه السلام كان اذا سجد مكرمانه وجهته تقى بابه عن جفبه ورواه  
الترمذي ايضا وروى ابو يعلى والطبراني كان عليه الصلوة والسلام يضع يده على الارض  
مع جبهته وفي الخبر عن ابي حمزة عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأمكن انْفَه وجبهته من الارض وإن وضع انْفَه دون جبهته فكل لك  
 يجوز سجوده ولكن يكره ان كان بغير عن وعندي حنيفة رحمه الله فالجواز لما لم يشر  
 عظم واحدا ولا ناهي عن السجود عليه حالة العذر ولو لم يكن محلا للسجود لم يكن  
 السجود عليه للعذر لأن ما ليس محلا لا يصير محلا بالعذر كما لو كان الذئب من ثقل  
 الفريضة حديثا الى الايام وإذا كان محلا جازا ان يقتصر عليه من غير ان يضاكن  
 مع الكراهة لخالفه المواظبة منه عليه الصلوة والسلام وقال لا يجوز السجود بالانْفَه  
 وحده الا اذا كان مجبهة عذروا وهو رواية اسد بن عمار في حنيفة رحمه الله  
 لقوله عليه الصلوة والسلام افرث السجود على سبعة اعظم الحديث قال  
 كمال الدين بن الهمام والحق ان مقتضاه يعني هذا الحديث ومقتضاه  
 المواظبة المذكورة الوجوب ولا يبعد ان يقول به ابو حنيفة رحمه الله  
 تحمل الكراهة المروية عنه على كراهة التقريب وعلى هذا فجعل بعض  
 المتأخرين الفتوى على ان رواية الاخرى الموافقة لقوله لم توافقوا رايه  
 ولا القوي من الرواية هذا ولو حمل قوله لا يجوز الاقتدار كما من عند علي بن  
 الجمع كان احسن اذ يرتفع الخلاف بناء على حمل الكراهة المروية عنه على  
 كراهة التحريم ولم يخرجنا عن الاصول دليل منهما الزيادة بخبر العذر كما ينبغي  
 انتهى وفي الزاهد كذا لا نف وهو اسم لما صلب ليل على اذ لا يجوز السجود على  
 الآية وان عليه ان يمكن ما صلب منه قال في كفاية المجلد الس عن ابو حنيفة رحمه الله  
 وضع اربعة انْفَه لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انْفَه انتهى ولو وضع خلق السجود  
 اذ خلقه وهو ملتقى للبين من الخنك لا يجوز سجوده بالاجماع لا سيما يسمى  
 سجودا وان لم يرد في ذلك من عذر وما نفع من ان هو السجود على الجبهة او  
 الانْفَه اذ لم يرد في اقامة السجود على الخنك والخنق مقام  
 السجود على الجبهة والافعال الاتصاف بالانْفَه سيما مع  
 عدم صحة احلاله في السجود عليه لغت بخلاف الانْفَه على ما تقدم

بل اذا فرض العذر المانع من لزوم السجود على الجهة الا ان يفرض الصلح بالسجود ايماء ولا  
 يسجد على خذه ولا ذقنه اسقوط فرضية السجود عند اتقانها الى الايماء لعدم القابلية او  
 لزوم الحرج على ما مضى من الميدين والركبتين في السجود ليس بواجب اي يفرض بل هو سنة  
 عند اخلافاً في فرض الشافعي رحمه فان ذلك فرض عندنا حتى لو سجد رفع يديه او ركبتيه  
 لا يجوز سجوده عندها وكذلك عند الامام احمد رحمه لما تقدم من حديث شامت ان السجود على  
 سبعة اعظم ولذا ان السجود ضمن الجهة على ما تقدم وتحقيقه لا يتوقف على وضعية الميدين  
 او الركبتين ولا يجوز إلحاقه فوضاً بالحديث الذي هو خير واحد كما لا يجوز إلحاقه  
 على الكتاب هو مطلق واختار الشافعي كما لا بد من الوضعية المذكورة واجبا كما  
 تعديل الاركان ويجوز من الوجبات لان الحديث المذكور ان كان لا يجوز ثبوت الفرضية  
 به لما تم المذكور وهو لزوم الزيادة على الكتاب فلا مانع من ثبوت الوجوب كما لا يتعدى  
 نحوه وكذلك لو ثبت عليه السلام على الوضعية المذكورة من غير ترك يقتضيه الوجوب ان يكون  
 لقائل ان يمنع ان قوله عليه السلام امرت بفعل الوجوب عينا بدني ان يامر بما يجرى  
 او بالعادة لتركه كما امر الاخرى باعادة الصلوة لتعديله وكذلك لو ثبت عليه السلام على  
 مثله من الانفعال الطبيعية عند القصد في مقتضى الوجوب لا يشك ان ولهم الميدين و  
 الركبتين في السجود من الانفعال التي يقتضيها الطبيعة فان تركه لا يحصل الا تكليف فيكون سنة  
 لا اقتداء عليه السلام فيما امر به وكما يميز المشيوع وزيادة فكن السجود فان تركه محل بدني لك  
 على ما لا يخفى ولو لم يمتد له يصنع قديمه واحداً على الارض في سجوده لا يجوز سجوده ولو وضع  
 احدهما على الارض لم يمتد له يصنع قديمه وفي الكفاية قال العلامة الرازي رحمه الله تعالى في مختصر  
 الكون في المحيط والقدر يقتضي انه اذا وضع احدهما القديمين دون الآخر ان لا يجوز وقد  
 دلت في بعض النسخ ان خير دليلين انظره انما لا يجوز زعم ردفهما لعدم تحقق السجود الذي وضع  
 الجهة على الارض بعد ما يتوصل الى فرض الاية يكون فرضاً لقائل ان يقول بتحقيق السجود  
 مع ردفهما اذا وضع الركبتان او احدهما فكان ينبغي ان يفرض ضمن احدهما هذه الاربع  
 لا على اليقين حيث كان المقصود انما هو التوصل الى الفرض الذي هو ضمن الجهة قبل ردف  
 الركبتين سنة ضمن القدمين واحدهما فرضاً لم يتقدم دليله او اما قول كل من شرح الهداية

في السجود على الارض  
 في الركبتين  
 في الميدين



وذكرنا في تاشي ان الميدين والقديمين سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخنا الاسلام  
 في مبسوط وهو الحق فيعين عن الحق وبغضه الحق اذ لا رواية تساعد والرواية تفتقد على ما  
 مر ان ما لا يتوصل الى الفرض الا به فهو فرض وحيث تواطأت الروايات وتطافرت عن اقتضاها  
 ان يصح الركبتين سنتعلم تزويد رواية قطبانه فرض ولكن اوضع الميدين فيعين وضع القديمين  
 واحدهما للفرضية ضرورة ولولم تزوده عنهم رواية فكيف والروايات فيها متواترة في بعضها على  
 لا يخفى على المنتبذ والله الموفق ثم المراد من وضع القدم وضع اصابعها قال القديم وضع رؤس  
 القديمين باليد السجود فرض في مختصر الكرخي سجد ورفع اصابعه وجعل على الارض لا يجوز ولكن في  
 الخلاصة ما لم يرد في موضع القدم بوضع اصابعها وان وضع اصبعها واحدة او وضع ظهر القدم  
 اعد له ان وضع مرم ذلك احد قد يرد عليه ولا فقههم هذا ان المراد بوضع الاصابع وضعها في  
 القبلة ليكون الاعتماد عليها والا فوضع موضع ظهر القدم وتجعلوه عندهم وهذا ما لا يشبهه  
 فان كذا الناموس عن غافلون ولو سجد بسبب الزحام على فخذه جاز ولكن لو كان ربه عذرا  
 مستغنى عن السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ على المختار ولا يجوز بغيره عذرا على المختار  
 كذا في الخلاصة ولو وضع كف يده على الارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بلا عذر ولا يجوز  
 ذلك ان السجود لا يشترط ان يكون على الارض بلا حائل بل لا ان يكون في موضع السجود  
 موضع القديمين واما ان كان السجود على الكف بمنزلة السجود على فاضل الشوب فيجوز مطلقا والسجود  
 على الفخذ بمنزلة السجود على الوسادة لكن مع ذلك لما كانت بعضا منه لم يتعارفوا السجود عليها  
 لم يجوز بلا عذر بخلاف الكف فان الساجد عليها يعرفها في القبلة بسط يديه  
 وسجد عليها لم يجز لمؤيديه انتهى فلما قلنا ذلك اكرهنا ما نهى من غير القبلة في موضع  
 النبي عليه السلام من بعد ذلك هذا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام والذي ينبغي توحيه الفساد  
 على الكف والفخذ انتهى معاني القبلة هو الوسط قال المرحوم وهو في جواز السجود على الفخذ  
 حال العذر روى ابن حنيفة روى الطاهر انه روى عنه ولم يردن الا ما بين فيه شيء فلان خصه  
 بالذكر وان سجد على كنبه لا يجوز سجوده قال في الخلاصة بعد رواه بغيره عذرا وقال الشيخ كمال  
 الدين بن الهمام لا يجوز في الوجهين ولم نعلم فيه خلافا لكن ان كان بعد كفي باصبعين

قوله وانما

في موضع هذا ان الله  
 وضع اصابعه في القبلة  
 في موضع هذا ان الله  
 وضع اصابعه في القبلة

من الأيماء وكان عدم الخلاف فيه كون السجود يقع على ضرب الركبة وهو لا يأخذ قدر الواجب  
 من الجبهة في التعميس لو سجد على حجر صغير كان أكثر الجبهة على الأرض جاز ولا لا انتهى  
 كلام الشيخ في الزاهد عن المحسن الأصم أنه إذا سجد على فخذه أو ركبته بعد جاز ولا فلا  
 انتهى وإن سجد على ظهر رجل وهو أي بالحال ذلك الرجل السجود على ظهره في الصلوة  
 يجوز سجوده فإن سجد على ظهره بطل ليس في الصلوة لا يجوز سجوده وإنما من الصلوة صلوة  
 الساجدة لو كان في صلوة أخرى لا يجوز أيضاً لأن الضرورة قد تدعو إلى ذلك للرحمة  
 وإنما يتحقق عند الاشتراك في الصلوة لا عند عدمه علان جوازهم مخصوصين بالأحوال  
 ولا يجوز بدونه ولو كان موضع السجود رقع أي على من موضع القدمين إن كان ارتفاعه  
 مقدراً ارتفاع البنتين منصوبتين جاز السجود عليه ولا لا انتهى إن لم يكن ارتفاعه مقدراً  
 للبنتين بل كان أزيد فلا يجوز السجود ولاد باللبنتين في قوله مقدراً البنتين لبنة بخارج  
 وهو بعم ذراع عرض ست أصابع فمقدار ارتفاع البنتين المنصوبتين نصف ذراع  
 طول اثنتي عشرة اصبعاً وذكر في الخلاصة تعال مشاً تخضع أن سجد على لبنة جاز  
 وعلى بنتين لا يجوز إذا كانتا أحدهما فوق الآخر وإن كانتا سريتين يجوز لأن  
 الارتفاع قليل انتهى وهو لا ينافي ما هنا لأن لبنة بخارج على مقدار الارتفاع على قدرها  
 وذكر أن الهدى لو سجد بين المصطفى على كان دون صدره يجوز كالصغير لا قرب ما ذكره  
 المصنف من لما قد مناه في أول بحث السجدة من حراد في السجود المنجزة فإنه صادف  
 فيما إذا كان الارتفاع هذا المقدار لا في الأزيد قليلاً ولو سجد على كور عمامته وهو دودها  
 يقال كور العمامة وكورها إذا دارها ولقها وهذه العمامة عشرة أكواري أو دارها  
 على فاضل ثوبه الله هو لا به حال موضع كور العمامة أو فاضل الثوب على شيء طاهر  
 جاز يسجد به عند ما خلا فالشافعي وأحمد فإن عند هؤلاء لا يجوز لما روي البيهقي من حديث  
 خطاب بن الأوت قال شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرضا في جباها  
 وكفها فلم يشكها أي فلم يزل شكوتها ولم ياذن لنا في اتقاها ولما روى أبو نعيم في  
 الحلية في ترجمة إبراهيم بن آدم ثنا أبو يعلى الحسين ثنا محمد بن زيد ثنا أبو الحسن عبد الله

ابن موسى الحافظ الصوفي البغدادي ثنا لا حق ثنا الحسن بن علي المدائني ثنا محمد بن زياد  
 المصري ثنا بقيق بن الوليد ثنا ابراهيم بن ادهم عن ابيه ادهم بن منصور الجعفي عن سعيد  
 بن جبيرة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على رءوس اعمته ورواه  
 الطبراني في الاوسط حسنه عن عبد الله بن ابي وقي قال رايت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يسجد على رءوس اعمته ورواه الحافظ ابو القاسم تمام بن محمد الرازي في فوائده  
 ثنا محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن ثنا ابو بكر احمد بن عبد الرحمن بن ابي حصين الا نظره  
 ثنا كثير بن عبد الله ثنا سويد بن عبد العزيز بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يسجد على رءوس اعمته وخرجه البيهقي في سننه عن هشام قال كان اصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون واما يديهم في ثيابهم ويسجد رجل منهم على كعب  
 عمته وركب النجاشي في صحبه تغليظا فقال قال الحسن كان القوم يسجدون على  
 العمامة والقلنسوة ويسجد الرجل منهم ويده في كميه ورواه ابن ابي شيبة ثنا شريك عن  
 حسين بن عبد الله بن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على رءوس  
 واحدتي بفضل له سر الا رض وبردها ورواه احمد اسحاق بن دهميه وابو يعلى و  
 الله عليه وسلم في سنة الحرفاذ لم يستطع احدا ان يمكن وجهه من الا رض بسط ثوبه  
 فسجد عليه والوجه في الخاء استدله به متروكه الظاهر بالاجماع على ان الحاشل  
 المنفصل ليس بما نعم من السجود ولا دليل لهم على ان الاتصال مانع كقوله في اسمع من القول  
 وقول من قال لا يتحرك في غاية البعد فلا يلتفت اليه ثم يشترط في صحة السجود العمامة كروها يسجد  
 عليها متقبلا بالوجه فتقولون على ما اتصل بما فوق الجبهة لا يجوز ان يسجد في سجود جمل او  
 ايضا كما في السجود على القطن ونحوه على ما سياتي انشاء الله تعالى فانهم هذا يكره السجود على كعب  
 العمامة قال في التجنيس الما في متروكه التعظيم فلم يرد به اصل التعظيم والا يصح بل نهايته وهذا ان  
 لو كان فعل وضع للتعظيم وكان المشاهد من وضع الرجل للوجه في العمامة على الارض ناكثا لغيره فليس  
 كذلك المشي كالالدين بن الهمام والذي ينبغي ان يكره اذا كان بلا عمامة فلا يقدح في احد شيئا  
 حكايما يجعل وجوه العز وهو ذم الحرامين ورواه ما ذكره الحافظ الاميني في غرر السبعين في صحيحه

الطبراني في الاوسط حسنه عن عبد الله بن ابي وقي قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم

حكايما

صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد رفع يده عن جبهته فلا بد من التفتيح وهو ما ذكرناه  
 وبسط كمر اذ يذله على شيء نجس سجدة عليه لا يجوز سجد في الاصح ويقال في رواية يجوز  
 ويجوز المرغيبان وليس بشيء كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الصمام وكذا قاله من حيث  
 والآمن حيث البداية لم يظهر الفرق بين هذه الصورة وبين التي قبلها حيث جعل المتقبل  
 كالمنفصل هذا لم يجعل مثله هنا لا يقال هو كون ثوبه متصلا بالثياب هنا  
 لا نأقول مجرد اتصال الثوب بالنجاسة غير ما من السجود ولا هو في الصلاة حتى  
 لو سجد على مكان طاهر واتصل بعض اجزاء ثوبه بالنجاسة صح بلا خلاف عندنا ولم يفسد  
 ولكن لو عاد سجد على مكان طاهر في هذه الصورة او على منفصل بسط على النجاسة صح  
 باتفاق امتنا بخلاف ما لو سجد على نفس النجاسة حيث تفسد صلواته ولا تقيد عاداته  
 على مكان طاهر عند ما خلا فلا يوسف فمجرد اتصال ما هو لا يفسد بالنجاسة  
 لا تفسد صلواته فلا يصح ذلك الفرق ولو وضع كفيه او بسط خرقة على شيء طاهر لم يلزم  
 او للتراب وسجد على ذلك جاز والكلام انما هو في الكراهة اما السجود على الكهين فقد  
 قدمنا الكلام عليه اما على الحرقة ونحوها فالصحيح عدم الكراهة ففي الحديث الصحيح انه عليه  
 الصلوة والسلام كان يخل له الخمر فيسجد عليه ما وهي حصيرة صديقة من الخوص وكذا عن  
 الامام انه صلى في المسجد الحرام على الحرقة فنهاه رجل فقال له الامام من اين انت فقال من  
 خوارزم فقال الامام جازا التكبير من الذي اتي تعلم من اثم قتلنا هاهنا يقتلون على البركة  
 في بلادكم فقال نعم فقال بخذ الصلوة على الحشيش ولا تجزها على الحرقة والحاصل انه لا كراهة  
 في السجود على شيء مما فرش على الارض مما لا يحوط له كونه الصلوة بالاجماع الا ان مالكا كرهه على  
 ما يمكن من جنس الارض كالجلد المقسم وكذا خرقة القطن الاكثان مقسم كالخيش والخرقة و  
 لا دليل فيه كيف وقد تقدم ما في من السجود على فاضل ثيابهم وانما هي من الصوف  
 والقطن او الكتان والتقيد بالبسط على شيء طاهر احتراز عن الكثرة في غيره فانه لو  
 بسط على شيء نجس لم ينعزل وصول النجاسة من الوبر واللون يجوز ايضا على ما في فصل النجاسة  
 ثم ان البسط لدفع الحر والبرد لا كراهة فيه كما لا يحصل بالصور وقد قال الاضطرار وبما

حكاية عن الامام  
 حكاية عن الامام  
 الاضطرار

الركن  
 بالركن  
 بالركن

لشم التراب فان كان لدفعه عن جهته وجهه يكنه لان فيه نفع ترغم من غير كذا  
 بالهمل وان كان لدفعه عن غايته او ثوبه لا يكون لانه صيانة للمال وتحرر عن اضاعته وفي  
 الخلاصة ولذا اراد ان يصير على القبا يجعل الكف تحت رجله ويسحب على الذيل ينقله عن  
 الجمل وان نقل البزاري لان الذيل في مساقط التراب وطهارة موضع القدمين شدة في القيام  
 وفاقا وموضع السجدة مختلف لا يأتى بالانفاس هو اقل من تداءلهم وكان السجود على  
 الذيل اقرب الى التواضع انتهى وان سجد على التخم فانه ان لم يلبده بان يكسبه حتى يتد اخل  
 ويلتزم بعض اجزائه ببعض وكان التخم بحيث وجهه اي وجه الساجدة ولا يسجد  
 بحمد اي صلابه جرمه لم يسجد عليه لعدم استقرار جهته على الارض وانصل بها  
 وان لبده حتى صار بحيث يسجد صلابته ولا يغيب جهته وضابطه ان لا يتسقل  
 بالتسفل ثم جاز يسجده عليه وعلى هذا اذا التقى الحشيش الرطب واليا بسري عليه ان  
 لبده حتى لا يتسقل بالتسفل جانبا فلا وكان الحكم اذا سجد على التبن والقطن والجوار  
 الصوف ونحوها ان لم يستقر جهته تمام التسفل لا يسجد يسجده كذا كالحشوة كالقطن  
 الواصل كذا كذا العمامة ما لم يكسبه حتى يتسفل ويجوز الصلابة به لا يسجد ولو  
 يسجد على الارض او على الجوارس هو نوع من الدخن او على الذرة لا يسجد يسجد على هذه الحب  
 للامتنع وان ارتفعها لا يستقر بعضها على بعض فلا يكون تسفلا التسفل في الاستقرار الجبهة عليها  
 ولو سجد على الخطة او الشعير نحو ذلك ان جانتها تستقر بعضها على بعض لحشوة رطبة في  
 في جسامها اما الامر ونحوه من الجيوب والجوارس وشبهه من المنقوش اذا كان شيء منها  
 في الجوارس جاز السجود عليه فاذا كان غير متخلخل في الجوارس لا مكان استقرار الجبهة عليه  
 الصلابة فتماسك اجزائه بسبب الجوارس ولا تنفس اشتراط عدم التسفل وبمثل افئفئ  
 يحيى عن نعيم جهته على حجر صغير هل يسجد ام لا قال ان وضع اكثر الجبهة على الارض  
 مع ذلك الحجر لا بد من حمل الارض يجوز ولا فلا في المحيط وقدم عن الغنيس ايضا لا بد من  
 مقدار الجبهة ليعلم كثرة اقلها وهي من الصدع الى الصدع طولاً ومن الحاجبين الى عرض الشفة  
 عرضاً ومن هذا علم فساد ما قيل في الاستطهارة موضع السجود لان فرضه تادي بقدر الله

ان الارض اصل  
 السجدة  
 الزلزال  
 السجدة الباطنية  
 سر كذا

ادلا شئ ان اكثر الجبهة زامد على قدر الدرهم كما بنينا وان لم يضع ركبته في السجدة على  
 الارض بجدة سجوده وهذا هو المختار لما تقدم ان وضعها في السجدة سنة ليس بضرر خلافا  
 لما قاله الفقيه ابو الليث هل ما تقدمه المساوئة من الفرائض القعدة الاخيرة اى التي تكون  
 في اخر الصلوة سواء تقدم بها قعدة او لا كما في التثابته وقد افترض القعدة مقدار ادى خسارة  
 التشهد وهو امر ما يكون مع تصحيح اللفاظ لقوله عليه السلام اذا قلت هذا وفعلت هذا  
 فقد تمت صلواتك علق التمام باحد الشقين لما قوله القيات الى عبده ورسوله  
 بومئذ القعود مقدار ذلك القول واذا قرء سورة صدق انه قال ان بشرط تصحيح اللفاظ يكون  
 ناطقا بالخصات الموضوعة للمعان فان القبول لا يصدق على ما دون ذلك من المقويات  
 بالفاظ لا يفهم لها معنى ولم يرد من التشهد القيات لله ال قوله عبده ورسوله  
 لا ما زعم البعض انه لفظا للشهادتين فقط وتظهر فرضيتها اى ثم فرضية القعدة في هذه  
 المسائل اللاتي ذكرها الا على رجل صلى الظهر ونحوها خمسا بان قيدها مستبعا للسجدة  
 ولم يقعد على راس الربعة بطلت فرضيتها اى فرضية صلواته لتترك الفرض على وجه  
 لا يمكن تداركه لزيادة ركعة تامتها بالسجدة الخامسة وتحت صلواته فلا عندا جنيقة  
 اى يوسف رح واما عند عدمه فيبطل اصل صلواته ويخرج من كونها صلوة قاعدة  
 ان كل صلوة بطل وصف من اصابها بطلت اصلها عند لا عند ههنا ان بطلان الوصف  
 يستلزم بطلان التقرية عند لا نهانما انقذت للصف فلا بطلت الصفه بطل العقد  
 لها وههنا يقولان بطلان الوصف لا يستلزم بطلان الاصل والتقرية انقذت للاصل وان  
 الوصف تابع والشرط والادكان لا يكون له قصد وعلى هذا لم يقعد ثالثة المغرب  
 وسجد الرابعة او على ثالثة فجره وسجد الثالثة والثانية من المسائل المسائل فتراد  
 اقتداء بالمقيم في صلوة فاشته باعتد لا يصح اقتداءه ولا لقعدة الا على فرض حتى  
 المسافر دون المقيم يكون اقتداءه به ثم اقتداء المختص بالمستقل وهو غير جائز عندنا على  
 عينه اقتداء الله تعالى قيد بالفاضة لا نه لوانه في الوضوء يصح لا ان الصلوة قبل خراج  
 الوقت تلاوة للتغير فتغير بالاقتداء بالمقيم وتضيقا بها كما تستدبر نبيه لا فامة فجاءه

فان كان صلاتي  
 بطل وصف الخبر

فانها استقرت على اصفة التضرع الوقت وهو متصف بها من سفر تامه فلم يتوقا بسلة  
 للتعبير بطريق اقامته وسفره وقتا و الثالثه من المسائل اذا تذكر المصلح ابتداء الصلوة  
 وانفق وقتا للتشهد ان عليه سجدة التلاوة فعاد اليها الى سجدة التلاوة بان سجد هاتفت  
 اي نالت القعدة وانقضت لعوده الى شيء محله قبلها فان محل السجود سواه كان للصلوة  
 او التلاوة ثم باقبل القعود الا حيدرا ما سجد الصلوة فطاهر ما سجد التلاوة فلا من الحرام  
 فلتعقوبها بخلاف سجود السهر فان محل الصلوة فلا ترتفع به القعدة خذانه لم يقعد  
 قدر التشهد بعد ما سجد للتلاوة فسدت صلوة له بخلاف ما لو سجد للسهر ولم يقعد بعده قدر  
 التشهد حيث لا تنفس صلوة غابا لما قلنا والرابعة من المسائل اذا قام المصلح في القعدة  
 الاخيرة كلها انتبه اي مخير انتبه بضر عليه ان يقعد في التشهد ولم يقعد فسدت  
 صلوة وذلك لان لا فعال في الصلوة حالة النوم لا تحتسب هو المختارة لا تعتبر بعد  
 الا عن احتيازا كان وجودها كدها كما اذا قرع في الصلوة نائما او كرم او سجد نائما  
 هذا في القيام والقراءة والركوع والسجود مقر داما القعدة فلا تصح فيها قيل انها تعد من النائم  
 لانها ليست كساكن الاركان لان مبناها على الاسترخاء في ثوبها النائم محلا سائر الاركان  
 لان مبناها على المشقة فلا تادى بالنوم ولا يصح ما ذكرها لانها من جبر العباد فلا  
 تنادي بلا اختيار ولا اختيار للنائم وفي النوازل اجل فتم فنام فقرا وهو نائم يجوز عن  
 القراءة لان الشرع جعل النائم كالمتبسط فغلب الامم المصلي بالحديث وبه فارتق الطلاق  
 يجران المجرى والصبي لو صلى كان صلوة قضاة ولو طلقها لم يجز قال ابن الهيثم في التبيين والفتاوى  
 اسلحي لان الاختيار شرط اداء العبادة ولم يوجد قال ابن الهيثم الا في اختيار الفقيه بعض الاشياء  
 المنزلة لان الاختيار المشتمل على طهارة البدن ابتداء الصلوة وهو كالا يرضاه لو ركع وسجد هاتفت  
 الدهر بخلافه انتهى الجواب نعم كون الاختيار في الاستبابة كافي لا يشترط ان الذي هو مختار له الفعل والصلوة  
 وهذه المسئلة هي قول بعض الفضلاء الصلوة حالة النوم كذا وقتها لاسيما في التواضع فصح ان لا يصح  
 والتاخر عن هذه المسئلة غايل من المسائل التي هي من الفرائض ما فرغ من بيانها فراجع الاستحقاق على ما شرع  
 فيها الفرائض من المسئلة غايل من المسائل التي هي من الفرائض ما فرغ من بيانها فراجع الاستحقاق على ما شرع

انما قال المصنف  
 القعدة الاخيرة  
 فلما اشبهت في عليه  
 ان يقعد قدر  
 التشهد

أبو سعيد البرقي كما تقدم حتى أن المصل إذا أحدث عمدا بعد فقد من التشهد لم يحرم عليه بيعة  
 الصلاة كالكل والشرب وغير ذلك تمت صلوة بالافتقار تمام جميع وانضمها عند ما كان  
 عنده لوجود الخرج بصنعه ايضا وان سبقه الحدث من غير عمد في هذه الحالة فكان ذلك  
 تمت صلوة عند ما لم يبق الا شئ واجب وهو السلام ولما القرائين تقدمت جميعا قال  
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى يخرج عن الصلاة بفعله قصد الكونه قد بقي عليه من انفسها ما يخرج لو لم  
 يتوضأ ويخرج بغيره يصنع بل عمل علة في الصلاة من غير منعلقات الوضوء بطل صلوة ففعله  
 من انفسها وهذا الخرج منها بغير طهارة وينتجى على هذا الاصل وهو كونه الخرج من الصلاة  
 بفعل المصل وضاعده لا عند ما سأل قلبه بالاشئ عشرين وهي المتيمة اذا رأى الماء قد  
 على استعمالها بعدا فقد قدر التشهد وكذا المقتضى بالمتيمة اذا رأى الماء في هذه الحالة  
 وعنده ان اماما قد ادى على استعماله وكان المصل ما سأل الخوف فالتفت مدة مسجود  
 بعدا فقد قدر التشهد وطمخ فيه او احدها حقيقة او حكما بل ليس بحيث ان من رآه  
 لا يظنه خارج الصلاة بسبب ذلك وقيد به لانه لو دخله بغير كثير لا يتاخر الخلاف  
 لوجود الخرج بصنعه او كان المصل متيا فتعلم سرية بعدا فقد قدر التشهد بان كان  
 هاهنا ما مكتوبة ففهمها من غير تكلف حتى لو تعلمها من غيره او درسا لا يتاخر في الخلاف  
 لخرجه بصنعه لان مثل هذا الفعل مناف للصلاة وقد دخله قصد الخلاف التذكري فانه  
 ليس بمناف فلم يخرج به او كان المصل عاريا فوجد ثوبا بعدا فعليه قدر التشهد بان قدر  
 على لبس الثوب ولم يتكلف في لبسه او كان المصل مومنا غير قادر على الركوع والسجود فقد ركع  
 الركوع والسجود بعدا فقد قدر التشهد بان كان المصل في هذه الحالة اذ عليه صلوة قبل هذه  
 الصلاة وهو متجب ترتيب واحد الامام القاري في هذه الحالة فاستخلف ايما او طلعت  
 عليه اي على المصل الشمس في هذه الحالة او دخل رقت العصر وهو  
 في صلاة الجمعة في هذه الحالة او كان المصل ما سأل على الميزة فسقطت عن براء في هذه  
 الحالة او كان صاحب رذات قطع عنده في هذه الحالة واستمر لا يقطع حتى استعجب  
 وقت صلوة بان انقطع وهو في هذه الحالة من صلاة الظهر استمر لا يقطع حتى نهم رقت

انما  
 يشترط



العشر في هذه المسائل الاثني عشرة فسلط صلواته عند احيائه روح الحرف جبه  
 من الصلوة بامر آخر غير صنفه من ان الخرج بصنع فرض من الصلوة فقد رخص  
 فرضاً من الصلوة لا يمكن تداركه ففقدت صلاته لان الخرج بصنع  
 ليس بفرض لقوله عليه الصلوة والسلام لا بن مسعود اذا قلت هذا الوضوء هذا  
 فقد تمت صلاتك هذا وقع في رواية الدارقطني في رواية ابو داود والواقفي قال  
 السويدي اتفقوا على انها مدركة من كلام ابن مسعود يعني قوله اذا قلت هذا الخ  
 ولذا لم تستدل به على فرض القعدة كما استدلل به في الهداية وغيره على ما تقدمنا  
 امل بيان القرأض تبعاً للشيخ كمال الدين بن الهمام لكن قال الشيخ كمال الدين بن الحنفية  
 الا دراج هنا ان تصير من فساد الموقوف في مثله حكم الرفوع وجوابي حقيقته ان  
 معنى تقدمت فارتبت التمام لان الشيء يسمى باسم ما قرأ به قال الله تعالى ان في امر  
 نعم فقال عليه السلام لقولناكم فقال عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه وقد بقى  
 عليه طواف الزيارة وهو فرض هذا كله على تقدير كون الخرج بصنع الحصة فرضاً عند  
 قد تقدم انه غير منصوص عنه وانما انما ابو سعيد البرقي ومن تبعه من جوابه في هذه  
 المسائل بالفساد ولا وجه له الا كون الخرج بصنع فرضاً وقيل ان الفساد في هذه المسائل  
 ليس بكون الخرج بصنع فرضاً باعتبار ان التزمته باقية بعد فراغ من الشئ فاعتبر  
 هذه الاشياء في هذه الحالة كما عترضها في خلال الصلوة وفيه نظر لو كان كذلك لم يفرق  
 بين تمام ما ينال في الصلوة وبين هذه المسائل كما في خلال الصلوة وقد اجمعوا على ان لا يفرق  
 اربعين من المنافيات في هذه الحالة تتم صلواته ولا كذلك في خلال الصلوة فيل  
 الفساد في المسائل المذكورة ليس لعدم الخرج بصنع بل لاداء مع الحدث اذ بالنية انقضت المدة  
 وانقطع العذر فيظهر عود الحدث السابق فيستند المنقضي فيظهر في هذه المسائل لبقاء  
 من الصلوة بخلاف عروضة هذه العروضة بعد انقضاء الصلوة وقد نظر في ذلك في بعض  
 المسائل بعين الشيخ حافظ الدين في الكافي ان الخرج بصنع فرض وعمله بما تقدم من ان  
 لا يمكن اداء فرض آخر الا بالخرج من هذه الصلوة وقد تقدم ما فيه وعمله ايضا بما اجمعنا

بقاء التحريم في هذه الحالة حتى لو بقي المسافر الاقامته في هذه الحالة يتغير فرضه  
كما لو قراها في خلال الصلوة والتحريم لا يراهم ذاتها وآثارها بها افعال الصلوة ولم  
يتغير فعل آخر سوى الخروج فكان فرضه فريضة انتهى وانما ههنا هذا هو التحقيق فان  
قيل الخروج منها قد يكون بمصيبة كالنكاح والمصيبة لا تنصف بالوجوب  
وكذا قد يكون باحداث العذر كالحديث فريضة من في ايض الصلوة وجزء منها  
في غاية الفتح قلنا الفرض انما هو الخروج والله هو مسبب عن الفعل لا الفعل الذي  
هو سبب ولا يلزم من قبح السبب قبح المسبب كحدود القضاء من رمضان العذر وان كان  
سلم ان الفعل هو الفرض فانما هو فرض من حيث انه سبب للخروج عن الصلوة لا من  
حيث انه كذب او حدث او نحوه وهذا كوقوع فعل الجمار سببا لحرقه المصاهرة  
من حيث هو سبب للولد لا من حيث هو ذنب ويكون السفر سببا للترخص من حيث  
انه خروج مديد لا من حيث انه اخافة السبيل يتردد على المولى ولا يلزم من كونه  
فرضا لها كونه جزء منها كما في شرائطه وكذا السلام ليس يخرج منها كيف وهو  
فمناف لها اجماعا حتى تفسد بوجوبه في خلاصتها وهذا لان ائمتنا بها بانها لها  
وانتهاءها فحصيل ما يضافها اذا اشئنا انما ينتهي بها ثبائنه كالليل ينتهي بالنها  
والكسوة باللبا ضرها وقد زيد على هذه المسائل بالوصل بالنجاسة ففقد  
ما يزيلها ثم بعد ما تعدد الشاهد قد راعى ازالتهما وما اذا دخل وقت من  
الثلاثة في قضاء غائبة في هذه الحالة وما اذا اعتقت وهي تقبل بغير تمام  
في هذه الحالة فلم تستر على الفروع الثامنة من الفرائض وهي الثانية  
من الخلف فيهما تعدل الاركان فان عند أبي يوسف فرض لما ذكرنا من الحديث  
اي حديث ابن مسعود المتقدم في اوله في الفرائض وعندهما تعدل الاركان  
من الواجبات لامن الفرائض وقد تقدم الدليل هناك وسئل محمد عن تسرك  
الا اعتدالة الركوع والسجود فقال في اخات ان لا يجوز صلواته وكان اعني في حقيقته  
رحم وعن الشرحي من ترك الاعتدال يلزم له الاعتدال الى يلزم ان يعيد الصلوة

بلا اعتدال ومن المتشاق من قال يلزم ويكون الفرض هو الثاني والمتحذر ان الفرض هو الاول  
 والثاني في جبر الخلل الواقع فيه بتولية الواجب قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام لا اشكال في وجوب  
 الاعادة اذ هو الحكم في صلوة اديت مع كراهة التحريم ويكون جابرا والا فلا ان الفرض لا يتكرر  
 وجعله الثاني يقتضيه عدم سقوطها الاول وهو لا يزم بتولية الفرض كالايجاب انتهى لكن القوم من الروا  
 الجليلة بين السجدين والطائفة فيها كلها فرض عند أبي يوسف للحديث المذكور وعندنا هي سنة  
 ما ذكر في الهدية او غيرها قال الشيخ كمال الدين بن الطاهر ينبغي ان تكون القومة الجليلة في الطائفة لما روي  
 اصحاب السنن الا لا بد من الدار في البيهقي عن حديثان مسطور عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزئ صلوة لا يقيم  
 الرجل في ظهره في الركوع والسجدة قال الترمذي حيث حسن صحيح وتعلله كذلك عندنا وتبدل  
 عليه ايجاب السجود السهوية مما ذكر في متاوتفا خيفان في فصل ما يوجب السهو قال  
 القائل اذا ركع ولم يرفع راسه من الركوع حتى خر ساجدا ساهيا جازي رطلته عند  
 أبي حنيفة رحمه محمد رحمه وعليه السهو وانتهى قال صدر الشريعة وكذا الاطمينان بين الركوع  
 والسجود وبين السجدة يتبعانه فرض عند أبي يوسف رحمه واجب عندنا فانه شبهه  
 باختلافهم في الاطمينان في الركوع والسجود ثم ان تحتار الجرحان ان التعديل في  
 الركوع والسجود ايضا سنة عندنا وكونه واجبا عندنا هو اختيار الكرخي فانه فصل بين الطائفة  
 في الركوع والسجود وبين القومة الجليلة الا ان كلمة الركوع المقصود لثانته وهو الركوع والسجود والركن  
 المقتضى لثانته وهو الانتقال كاتاسنتين اظهرا للتفاوت بين المكلتين وانت علمت  
 ان مقتضى الدليل في كل من الطائفة القومة الجليلة لوجوب كمال الدين ولا ينبغي ان يعدل  
 عن الدلالة اذ ارفقها رواية على ما تقدم عن قتادة فاصحها وشبه ما ذكر في القينة من قول قد شدد  
 القاضى الصدق شهرا فتعديل لا يمكن جميعها شديدا بل يغا فقال كمال الدين وجب عندنا يخفف رحمه  
 محمد عندنا يوسف الشافعي فرضية فيمكن في الركوع والسجود في القومة بينهما حتى تطمئن كل  
 عضو من هذا هو الواجب عندنا يخفف رحمه حتى لو تركها او شيئا منها ساهيا يلزمه  
 السجود ولو تركها عمدا كره اشدا لكن اهتدوا لزمان يعيد الصلوة ويكون معتقرا في سقوط  
 الترتيب ونحوه كمن طاف جنبا يلزمه الاعادة والتعبد هو الاول كذا هذا انتهى ثم لما فرغ

من الفرائض يتبعها ذكر الواجبات بحسن المناسبة فقال وما سواه اى ما عدا تقدير  
 الركعات من الواجبات جملة اشياء منها تعيين قراءة الفاتحة فان قرأها واجبة عندنا  
 خلافا للثلاثة فانها فرض عندهم لما فى الصحيحين من قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوات  
 تهم بفاتحة الكتاب ولما اذنى لا يصلى للزبارة على القطع اذ هي نسيم فتبت به الرجب فنام  
 بنزل الفاتحة من غير فساد ومنها تعيين القراءة المقرضة في الصلوة في الركعتين  
 الاولىين منها لما اظنت عليه الصلوة والسلام على ذلك من غير تدليس في الاقتصار فيها  
 اى في الركعتين على مرة واحدة في كل واحدة فانه واجب حتى لو كررها في ركعة انما هو واجب  
 سجود السهم وكونهم لا يأنه مخالف للمتواتر من مواظبة عليه الصلوة والسلام كما يلبس  
 منه ما خبرنا به وهو السورة وقيل لا يلبس الا ان تقصا على مرة واحدة في كل ركعة  
 مما بعدهما ليس بواجب حتى لو كررها سهم لا يجب سجود السهم وكان ما بعد ذلك يلبس لا يتعين فيه  
 القراءة او اشاء قرأ وان شاء سجد وان شاء سكنت فتمت الواجبات ثم ملحق بالتيسر والثناء  
 فلا يوجب سجود السهم على ما صرح به ولا يلزم منه انه لو تعدد لا يكره ما لم يؤد الى اخره مكررا  
 كقولنا لا امام على الجماعة او طالة الركعة على ما قبلها من الواجبات تفيد ما هي تقديم  
 الفاتحة على السورة للمواظبة ايضا ومنها ضم السورة او ما يقوم مقامها من الآيات التي  
 تعدل سورة اليها اى الى الفاتحة للمواظبة ايضا وما روى الترمذي عن ابي سعيد انه عليه  
 السلام قال فقام الصلوة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والصلوات على النبي  
 بالحمد وسورة ولكن في سنة ابي سفيان طريق ابن شهاب السعدي وعنده ابي حنيفة  
 رحمه في سنة نقل عن ابن معين والنسائي ضعفه وابنه ابن عبد الله وقال يروي عنه الثقات  
 وانما انكر عليه انه ياق في المتن باشيء ولا ياق بها غيره واسانيد مستقيمة انتهى وما ذكر في  
 الهداية وغيره ان ضم السورة فرض عند مالك لم يرد في شيء من كتب طهه بل هو سنة  
 عند الامم الثلاثة ومن الواجبات الجهر بالقراءة فيما يجزئها بها كالخبر والجمعة والعيد  
 اول المغرب العشاء كالتراجم والوتر فان الجهر في جميع ذلك واجب على الامام ومنها المخافة  
 بالقراءة فيما يخاف فيه كما في ركعة فان الجهر والمخافة في محل الواجب للمواظبة عليه

والسلام على لك ومنه انما القنوت في الوتر ومنها قراءة التشهد فانها واجبة في القنوتين  
 الاولى والاخيرة والى هذا ما ان صاحب الهادي في باب سجود السهم فانه اوجب السجود بقراءة  
 التشهد في القعدة الاولى كما في القعدة الاخيرة وهو ظاهر الرواية وفي رواية اخرى في القعدة الاخيرة  
 فقط اما في الاولى فهي سنة وآلية ما استدل الهادي في باب صحة الصلوة حيث قال في باب الواجبات  
 وقراءة التشهد في القعدة الاخيرة وظاهر الرواية اظهر للمطلعين في جميع ذلك من غير ترك ومن  
 الواجبات القعدة الاولى لأم موار ومنه ما سجدة التلاوة فانها مع كونها اجبة نفسها باضطرار  
 من واجبات الصلوة ايضا اذا تليت فيها سجدة واحدة من غير عجز على السجود عليه سجود السهم  
 لانها من مكملات الركوع وهو القراءة ومكمل الفرض واجب منها سجود السهم في كل ركعة  
 جبلا وقدم من الحلال في الصلوة بسبب ترك الواجب واكبالها وقدم الحلال من الصلوة كما قالها  
 واجب ومنها تكبيرات العيدين للمواظفة عليهم بمن غير ترك والاراد التكبيرات الزائدة لجميع  
 ما يقع فيها من التكبيرات فان تكبيرة الاحرام فرض وتكبيرات السجود سنة كركعتي الاحرام  
 الثانية المتحقق فيهما بالزوائد لا اتصالا بها حتى يجب سجود السهم بتركهما هي ان كانت  
 في غيرهما ومنها الانتقال من الفرض الذي هو فيه الى الفرض الذي بعده فان ذلك واجب  
 حتى لو اخل به كما اذا ركع ركعتين يجب عليه سجود السهم لانه ينتقل من الفرض وهو الركعة  
 الاولى الى الفرض الذي بعده وهو السجود بل ادخل بينهما فعلا اجنبيا وهو الركعة الثانية فقد انتقل من الفرض  
 الى غيره الفرض وكذا اذا سجدت السجود او قعدت السجود الى التامة او الركعة ثم قام وبخفا  
 ذلك مما يتخلل فيبين الفرضين شيئا ليس بفرض يبقى على المصنف واجبا ان كان لم يذكرها وهما  
 رعاية الترتيب فيما شرع مكن من ان يغفل عن كل صلوة او في كل ركعة والمزج بلفظ السلام كما  
 بيان الاول فاعلم ان المشرك فرضا في الصلوة او لغوا من اعم ما يتجوز في كل الصلوة كالقعدة او  
 في كل ركعة كالقيام والركوع وما يتبعه في كل ركعة او في كل ركعة كالسجود والترتيب  
 بين ما يتجدد في كل الصلوة وبين جميع ما سواه من الثلاثة الاخرى حتى لو تذكر بعد القعدة قبل السلام  
 او بعده قبل ان يتناول بينات ركعة وسجدة صليتها وسجدة تلاوة فعلها واعاد القعدة وسجد السهم  
 ولكن لو تذكر ركوعا قضاء وقضى ما بعده من السجود او غيرها ما اؤثره صلي ركعتين او القعدة

والسجود السهم  
 واجب في كل ركعة  
 او اذا قعدت ركعتين  
 او اذا قعدت ركعة

وكان لا يشترط الترتيب بينهما في كل ركعة كما قيل في الركوعين ما بعدهم ولذا قلنا  
 أنها في ترك القيام يصح ركعة واحدة وما الترتيب بين ما يتكرر في كل الصلوة كالركعة الأولى والركعة  
 الثانية حيث يسقط به الترتيب فإن المسبوق يصح ما بعده من الركعات قبل ما قبله  
 وكذا الترتيب بين ما يتكرر في كل ركعة كالسجود وبين ما بعده واجب حتى لو ترك سجدة من ركعة  
 ثم تذكرها فيما بعد من قيام أو ركوع أو سجود فانه يقضيها ولا يقصر ما فعله قبل قضاءها  
 بما هو بعد ركعتها من قيام أو ركوع أو سجود بل يلزم سجود المهر وخشب لكن اختلف في  
 لزوم قضاء ما تذكر قضاها فيه كما لو تذكر وهو ركع أو ساجدة لم يسجد في الركعة التي قبلها  
 فانه يسجد بها وهل يعيد الركوع أو السجود المتذكر في الصلاة الثانية لا تجب إعادة ذلك  
 فتسحب معلا بان الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الأفعال فكذا في ما يفتن  
 انه يعيده ولم يعيده فسدت صلوة معلا بانه ارتفع بالعود إلى ما قبل من الركعة  
 قبل الزم منه يقبل الرخص بخلاف ما لو تذكر السجدة بعد ركوع من الركوع لانه بعد ما تم  
 بالركوع لا يقبل الرفع أو ما الخرج بلفظ السلام فهو واجب عند الموطأ عليه السلام عليه  
 وعند الأئمة الثلث هو فرض فلو تركه فسدت صلوة عندهم لا عندنا على ما نقله  
 انه لو أحدث عمل بعد القعود والتشهد أو تكلم أو عمل علمنا قيا للصلوة تمت صلوة  
 لكن مع كراهة التحريم لتركه الواجب ولا يقال ما ذكرتم في فتن من القعدة الأخيرة من أن  
 الموطأ به وقعت بيانا للجملي يقتضيه فتن من السلام لا أقول ذلك فيما هو داخل في الصلوة  
 لا ما هو خارج عنها والسلام خارج لما فاته إياها وفادها به إذ وقع في خلاها وهذا  
 بالاجماع فصل في صفة الصلوة وما صفتها أي بيان حقيقة الصلوة من ابتدائها  
 إلى انتهائها على الترتيب التوارث فهما أنه إذا دل جلال أن يدخل في الصلوة ثم  
 وهو شرط كام لا يخرج يديه من كفيه عند التكبير وهو ليس بفرض في شيء من الصلوة  
 ولا اعتبار لما قاله بعض من شراح الكثر من التراكمة أنه إنما قيد بقوله عند التكبير لأن  
 أخرجهما بعد ذلك في الصلوة فرض فصل الصلوة بتركه ثم استدلل على ذلك بحديث موضوع  
 انه عليه الصلوة والسلام قال ابن حجر يديكم من أكمكم من لم يخرج يديه من كفيه في تحية عليه

مسائل الترتيب  
 من تركه ركعة  
 ما تقدم

من تركه ركعة  
 الكثرة في تركه  
 البعد عن تركه  
 فتن

حرام و لم يحرمان هذا الجمل عظيم بالحكم وبلا استدلال اما الحكم فانه لم يوجد بقول صحيح  
لا ضيف ولا يحتمل وجود ما الاستدلال فانه لو فرض ان هذا الحديث له اصل لم يفسد  
غيره انما هو كراهة لم يكن زائدا على خبر تعديل الا كان خبر العاقبة وغير ذلك مما ثبتت  
بها سوا الوجوب مع صحتها وقتها في الدلالة على ما اراد بها فكيف بمحدث مختلف كذب  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم نافية عن الالفاظ الفصيحة بركا كذب ورواه ولو لا  
التصحيح ونحوه لا اعتدوا من كلامنا وسأله بالفقهاء كان الاولي الفخر عن ذكره عن اصل  
وصيافة الكتاب عنه ثم اذكبرى كبر تكبيرة الاحرام يدفع يديه وهو سنة والا ففصل  
كون الرفع من التكبير بان ابتداءه عند ابتداء التكبير فانها عندئذ تهاه رذكري في الهداية  
ان يرفع يديه اولا ثم يكبر فانه قال فيها ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة ان النبي صلى الله  
عليه وسلم واطلب عليه وهذا اللفظ يعني لفظ المعية يشير الى اشتراط المقارنة وهو المراد  
عن ابن يوسف رحمه والحج عن الطحاوي والاصح انه يرفع اولا ثم يكبر لان فعله نفى الكبرياء غير  
الله تعالى والمنفى مقدم على الاثبات انتهى والعتبة مختار شيخ الاسلام صاحب تصحيحه يروي  
الزاهد عن الباقي انه قال هذا قول اصحابنا جميعا قوله لان النبي عليه السلام لم يمسك  
بالوجهية على الشاكي من غير تولد وان كانت تقيد الوجوب لكن اذ لم يوجد الوجوب قد وجد وهو قوله  
من غير ذكره وتأخير اليها عن وقت الجاهل يجوز على انه حكى في الخلاصة الخلاف في ان يترك اولا  
قال المختار انه اعتاده انهم لا ان كان احيا فانه قد فعله لان فعله نفى الكبرياء والم يفتن ان  
حكمة نشره عن هذا الوقت الاشارة الى نفى الكبرياء عن غيره ففعل يحصل نفى الفعل كقول القائل  
حصر الكبرياء عليه سبحانه والتم في الدلالة على هذا المقصود اذ كانت باللفظ وجوب تقديم ففعل  
فاذا راع عليه بغيره كان المناسب يسلك به سبيل المهور استحسانا لا كزبد الحق في ان ذلك لا  
هو اللفظ فلا يلزم في غير ذلك ليس الكلام الا في الاولوية وقيل يكبر اولا ثم يرفع وقد روي بعض  
الاخبار يشهد ما يدل عليه ايضا فلهذا اقول وفيه كل قول ورد حديث عنه عليه السلام  
يؤمن بان الله صلى الله عليه وسلم قد فعل كل ذلك ورجح في الهداية افعاله عليه السلام بالمعنى  
الله ذكره ومقدار السنة في رفع اليدين ان يرفع الرجل يديه الى ما يقابلهما يسمى اذنيه

فمن كان في الزمر  
الافضل ان يكون ابتداءه  
التكبير بان يكون ابتداءه  
عند ابتداء التكبير وانما  
عندئذ تهاه

فمن كان في الزمر  
الافضل ان يكون ابتداءه  
التكبير بان يكون ابتداءه  
عند ابتداء التكبير وانما  
عندئذ تهاه

في فتاوى قاضيهان يمس طرف ابها مية شحمة اذينة واصابع فرق اذنيه وعند الاثمة الثلاثة  
 الستة ان يرفع يديه الى منكبيه لما روى البخاري عن ابى حميد خزانة قال كنت احفظكم لصلاة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رايت اذ اكبر رُفِعَ يديه عن منكبيه الى الخدين ولما قال في صلواتكم  
 من رواية وائل بن حجر انه راه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة كبرودا وضعها  
 جبال اذينة وما في سنن البيهقي الكبرى عن النضر بن ابي شريك عن ابي عبد الله عليه السلام اذ اتته الصلوة  
 ثم رفع يديه حتى يجاذى باهما مية اذينة قال ابو الفرج رجل اسناده كلام ثقات ولا معاصرة  
 فان محاذاة الشحمتين بالابهام مبن تسوع حكاية محاذاة اليدين بالمنكبين الا الذين من  
 طرف الكف مع الرفع يجاذى المنكب يقاوم به الكف فيجاذى الاذن واليد تطرح الكف على  
 اليد فينص على محاذاة الابهامين بالشحمتين فتتحقق في التحقيق بين الاربعتين فوجبا اعتبار  
 ثم راينا رواية ابو اود عن وائل بن حجر صححه فيه قال انه النبي صلى الله عليه وسلم حين قام  
 في الصلاة فرفع يديه حتى كما تتلججها المنكب حاذى باهما مية اذينة انتهى وعلما وان في  
 كتبهم فصول الخلاف في هذا الموضع وكذا في الحقيقة بيننا وبينه فان قولهم يرفع يديه  
 حذ منكبيه المراد الكفان لانه صرح في كتبهم انه يجاذى طرف اصابعه اذينة باهما مية  
 شحمة اذينة ثم من ههنا كذا ههنا من حيث فرق بين اصابعه حال الرفع كذا في كل التقويم  
 ولا يضم كل الضم بل يتركها على العادة ويوجه حالة الرفع بطن كفيه نحو القبلة كما لا لاتباع  
 جليلها في الحاشية وقال بعضهم يجعل بطن كل كف الى كف اخرى اما المرأة فانها ترفع يديها  
 عند التكبير حذاء ثدييها بحيث تكن رؤس اصابعها حذاء منكبيها لان ذلك اسن  
 لها امرها مني على الستة وفي القنينة فيل هذه السنة في الحرة اما في الامم فكان الرجل لا يرفع يديه  
 بعدة ويتركها على ان كف الحرة ايضا ليس بعورة وفي رواية الحسن عن ابن حنيفة عن ابي الحسن  
 والاصل الصحيح الماذن والمقتد بغير تكبيره مقارفا بتكبيره لا امام عندنا حنفية ومن عندنا  
 يكسب التكبير الامام والخلافة انما هي في الاصل لا في الجواز وقد تقدمت المسئلة لا يلها  
 فيبحث التثنية لا يترك رفع اليدين عند التكبير لانه مشدودا ولا يعتد بذكره في التمس  
 الترك بل لا نه استغنى عن مبالاة بسنة ولعلب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مدرة



عمره أما لو ترك بعض الاحيان من غير اعتياد فلا ياتم وهذا مطروح في جميع السنن المتقدمة ثم يضع  
 يمينه على يساره بعد التكبير ولا يوسلها عند اخلاص المالك من الماروا البخاري عن سهل  
 بن سعد كان الناس يؤمنون ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراع اليسرى في الصلوة وعن  
 وائل بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حين دخل في الصلوة وكبر ثم التحف  
 بشوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى رواه مسلم وعن قبيصة بن هذيل قال كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يومنا هذا خذ شماله بيمينه رواه الترمذي قال حدث حسن بن يقطين  
 بيده اليمنى بيمينه اليسرى اي الستة عشر بين الرضعة والقبر جميعا بين يمارد في الاحاديث  
 المذكورة اذ في بعضها ذكر الاخذ في بعضها ذكر وضع اليد على اليد في البعض وضع  
 اليد على الذراع فكيفية الجمع ان يضع الكف اليمنى على الكف اليسرى ويحيط بهما ثم يضع  
 على الرسغ ويسبط الاصابع الثلث على الذراع فيصداقانه وضع اليد على اليد على الذراع  
 واذ اخذ شماله بيمينه ويضعهما اي الرجل تحت السرة وعند الشافعي راح على الصدر  
 وهو رواية مالك وحماد قال الشافعي قال الدين بن الصمام كون الوضع تحت السرة الصلوة  
 لم يثبت فيه حديث يرجح العمل في حال على المعهود من وضعها حال كون قصد التقطيم  
 في القيام والمعهود في الشاهد منه تحت السرة وذكر عن علي بن السندي الصلوة وضع الكف  
 على الكف تحت السرة رواه ابو داود واحمد واللفظ قال النووي اتفقوا على تضعيفه لانه  
 من رواية عبد الرحمن بن اسحاق الراسبي مجمع على ضعفه واما المرأة فانها تضعهما تحت  
 ثدييها بالاتفاق لانه استر لها ثم الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند الحنفية  
 وابي يوسف راح وعند محمد راح سنة لكل قيام فيه قراءة فيضع في حال السجدة والقنوت و صلوة  
 الجنازة عندهما حلالة ويمسك في القنوت بين الركعتين والسجود بين تكبيرات اليمين  
 اتفاقا ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى اخره اي وتبارك اسمك وتعالى جدك  
 ولا اله غيرك فقد روى البيهقي عن انس وحاتمة وابي سعيد الخدري وجاهل بن سميرة  
 الاستفتاح سبحانك اللهم وبحمدك الى اخره مرفوعا الا عن ابن مسعود لم يرفعه و  
 الدارقطني نفع عن عمر بن الخطاب قال والحفظ عن عمر بن الخطاب في صحيح مسلم عن عبد الله بن

الدين على الصلوة  
 عند الشافعي راح

عنه

ان عن ابن الخطاب كان يحضر بهؤلاء الكلمات ورواه ابو داود والترمذي عن عائشة رضي  
 عنها ورواه الدارقطني عن عثمان من قوله ورواه سعيد بن منصور عن ابى بكر الصديق  
 من قوله وفي رواية اخرى عن ابى سعيد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل  
 كبر ثم يقول سبحانك اللهم بحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك تسم  
 يقول لا اله الا الله ثلاثا ثم يقول الله اكبر ثلاثا اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان  
 الرجيم من همزه ونفخه وتغله ثم يقرأ اخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي  
 وحديث ابى سعيد اشهر حديث في هذا الباب قال ايضا وقد تكلم في اسناد حديث ابى  
 سعيد كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي فقال احمد لا يحرم هذا الحديث ان يقرأ على  
 الخادمين دفاعة وثقة وكيع وابن معين وابودرعة وكفى بهم ولا ثبت من فعل الصحابة كبره  
 الا انتاحم بده عليه الصلوة والسلام سبحانك اللهم مع الجهر بقصد تعليم الناس ليقصدوا  
 كان وليا على الله كان عليه آلامه كان الاكثر من فعله وان كان رفق عذره  
 اتوا على طريق الحديثين الا ترى انه روى في الصحيحين من حديث ابى هريرة انه عليه السلام كان  
 يسكت هنيهة قبل القراءة بعد التكبير فقلت يا ابي انت وامى يا رسول الله ريت سكونا بين  
 التكبير والقراءة ما تقول قال قول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب  
 اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالماء  
 والماء والبرد ورواه من الكل متفق عليه وقم ذلك لم يقل بسبعين سنة من الامم الا بعد  
 والحاصل ان غير المرفوع المرفوع في الثبوت عن مرفوع آخر قد يقدم على عدله اذا  
 اقترن بغيره من تعيينه عليه السلام وان زاد في دعاء الاستقسام بعد قوله وتعالى  
 فقط وجعل ثناءه لا يمنع من زيادته وسكت عنه لا يؤمر به بل ينكر في الاحاد بعينه  
 المشهورة وقد روى عن ابن عباس من قوله في حديث ذكره ابن ابي شيبة وابن مريق في كتاب  
 الدعاء ورواه الحافظ ابن شجاع في كتاب الفردوس عن ابن مسعود ان من احب الكلام الى الله  
 عز وجل ان يقول العبد سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك  
 والفضل الكلام الى الله تعالى ان يقول الرحمن الرحيم الله يقول عليك نفسك ويقول

بغيره

والفضل الكلام الى الله تعالى ان يقول الرحمن الرحيم الله يقول عليك نفسك

أيضا بعد إنشاء وقبله في جهنت وجهي للذي في فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من  
المشركين ألم عند أبي يوسف روح وكأدليل لأبي يوسف ح على الضم كما مر في البيهقي  
من حديث جابر أنه عليه السلام كان إذا استقم الصلوة قال سبحانك اللهم أنت  
اسمك وتعالى جبرك ولا اله غيرك وجهتك في فطر السموات والأرض حنيفا وما  
أنا من المشركين إن صلوتي ونسكي ومحبيك ومما في الله رب العالمين وأما آخره السجدة  
به الشافعي ح ففيه أحاديث منها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث علي بن عبد الله  
كان إذا قام إلى الصلوة قال وجهت وجهي للذي في فطر السموات والأرض حنيفا ما أنا من  
المشركين إن صلوتي ونسكي ومحبيك ومما في الله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا  
من المسلمين اللهم أنت الملك لا اله الا انت ربنا وأنا عبدك ظلمت نفسي اعترف بك بدين  
خاغر قل ذنوبي جميعا لا يقدر لذنوبك الا انت واهدني لأحسن الأخلاق لا يهتدي بها  
الا انت وأصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا انت يسبحك وسعديك والمحب بك في  
بيدك والشكر ليس اليك وأنا بك واليك تبادكت وتعاليت استغفر لك والرب اليك  
وأنا راجع قال اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي  
وعصبى وإذا رفعت قال اللهم ربنا لك الحمد ملأنا السموات والأرض وما بينهما ما نشأت  
من شيء بعد وإذا سجدا قال اللهم لك سجدت وبك أمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي  
خلقته وصوره وشوق سمودي يصم تبارك الحسن الخالقين ثم يكون آخر ما يقول في التشهد  
التسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت فإني أعلم  
به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا انت وعند أبي حنيفة فمخرج ذلك كل محمول على  
القول والتشهد فإن الأمر فيه واسم ويؤيده ما ثبت في صحيح أبي عوف وسنن النسائي عليه السلام  
كان إذا قام يصلي تطوعا قال للساكبر وجهت وجهي للذي في فطر السموات والأرض حنيفا ما أنا من المشركين  
هاذ كن يا سيدي أن الأمر المستقر عليه في الفرائض ثم إذا قرأ وجهت فليقل ما أنا من المسلمين  
لا يقول أنا من المسلمين ثم راعى الكذب في قول قيل نفس صليته لا يملك وهو لا يملك ولا يملك  
لا غيره هكذا قالوا فليقل هذا التصدق به لاخبار نفسه فهاثم في رواية عن أبي يوسف لم يقل التوجه

بيان من ملأ من الكمال  
الذي أفاض في الصلوق  
التي هي في الصلوق  
التي هي في الصلوق

عَنْ زَيْنِ بْنِ أَبِي هَكِيمٍ  
عَنِ ابْنِ أَبِي هَكِيمٍ  
عَنِ ابْنِ أَبِي هَكِيمٍ  
عَنِ ابْنِ أَبِي هَكِيمٍ

قبل التكبير الثانية وفي رواية بعد التكبير عندهما يقول التمجيد افتاد قبل الاقسام  
 طاهر اللفظ يفيد انه قبل التكبير عندهما ايضا لانه المتبادر من الاقسام قال يعني  
 قبل الثانية ولا يقول ذلك بعد لنية قبل التكبير بالاجماع هو الصحيح لما يكون فاصلا  
 بين النية والتكبير اذ الاولى فيها اقترانها به وعلم بقيد الاجماع ان مراد قوله قبل التكبير  
 النية ايضا كما قيدناه وبيان كان ظاهر التمثيل وقيدناه بالصحيح تعال الصواب الهادية اختارنا  
 عما قيل ياتي به قبل التكبير عملا بالاجماع لانه ابلغ في النية قلنا الاخبار محمولة على النظم  
 كما مر من فتحها بعد التكبير لا نسلم انه ابلغ في النية ولا يستلزمها ثم لا يستفاد من  
 لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله الآية انما اذا اردت قراءة القرآن وهو سنة  
 عند عامة العلماء وعن الثوري وعطاء بن جوبه نظر في حقيقة الامر وعدم صلاحية كونه  
 ليقيم الوسوسة صارفا عنها اذ يصح شرعا الوجوب عليه واجبيته لانه خلاف الاجماع وبعد  
 منه ما ان يبتدع اقولا خارجا للاجماع فالله اعلم بالصواب على قول الجمهور المختار في لفظه  
 صاحب الهادية استعذ بالله الى آخره وهو اخبار الفقيه بن جعفر في لفظ القرآن  
 وعند غيره اعوذ بالله لان صفه استعذ بالعبادة العوذ ناعونه مطابق لموجبه وكذا المنقول  
 من استعاذ به عليه الصلوة والسلام اعوذ على ما في حديث ابن سعيد المتقدم والتفق انما هو  
 عند اقسام الصلوة فلو نسبته في قول الفاتحة لا يتعوز لذلك كذا في الخلاصة فيهم منه  
 انه لو قد ذكر قبل كما لها يتعوز وحسب ينبغي ان يستأنفها اما المتعوز من حيث العمل فتبعا للشاء  
 لا للقراءة عند ابن يوسف وحسب من ياتي بالتشديد ياتي بغيره كان يقرأ الا لا ندفع الوسوسة  
 والكل محتاجون اليها لاحتجانه ياتي بالمقتضى كما ياتي بالامام والمنفرد وفي العبد من ياتي به  
 قبل التكبيرات بعد الشاء لا ندفع له ولا يؤخر عن التكبيرات وعند ابن حنيفة وحسب المتفق في تبع  
 للقراءة لكل من قعد ياتي بكون شرعيته لها قال الله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله الآية  
 فلا ياتي به المقتضى لا ندفع له لاختلاف الامام والمنفرد ويؤخر عن تكبيرات العبد من لا يعمل القراءة  
 بعدها واما المسبق فلا ياتي به عندهما الا بعد مفارقة الامام لا ندفع له من قرأه رعدة ياتي به  
 عند الشروع تبعا للشاء ثم اذا قام القضاء ما سبق ياتي به عندنا ايضا على ما ذكره في الخلاصة

في  
 التفتيح للشاء  
 عند ابن يوسف

بناء على انه يشترط مرتين على ما نقل المصنف حيث قال في المسبوق يأتي بالثناء اذا ادرك  
الامام حالة المخافة ثم اذا قام الى قضاء ما سبق ياتي به كذا ذكر في الملتقط وجهه  
ان القيام الى قضاء ما سبق كتحريمية اخرى المخروج به من  
حكم الاقتداء الى حكم الاقرار والمذكور في غير الخلاصة في المسبوق  
يتعذر على قول ابى يوسف عند الشروع لا عند القيام الى القضاء ثم الخلاف في النقوض  
على ما ذكرناه من ذكر في الهداية وكثير من الكتب وفي بعض الكتب كالمنظومة والجمع  
ذكر الخلاف بين ابى يوسف ومحمد وذكر في الخلاصة ان قول ابى يوسف لهم فان هذا  
هو السبب اقتصار الحكم على قوله من غير تعرض الخلاف لكن مختاراً صيغاً والهداية  
وقوله ما والكافي والاختيار واكثر الكتب هو قولهما ان يعم للقراءة وبعد اخذ اذا ادرك  
الشارع في الصلوة عند شروعه الامام وهو في الحال ان الامام يجهر بالقراءة ياتي بالثناء  
على يستمع للآية وقال بعضهم ياتي بالثناء عند سكبات الامام حال كونه في الصلاة كما ذكره  
وكثير من كلماتهم بحسب ما يمكنه لانه لا يمكنه الايتان بالست مع مراعاة مقتضى الامر  
مدعى عن الفقيه الجهر الهندي في ذلك انه قال اذا ادرك الامام في الفاتحة يتبى بالانفاق  
واذا ادركه في السورة فيشغف عند ابى يوسف لا عند محمد ذكره في الذخيرة وهو بعيد  
اذ لا فصل في قوله تعالى ما ذا قرئ القرآن فاستمعوا له الآية بين الفاتحة وغيرها بل الاصح هو  
القول بان لا ياتي به مطلقاً لا طلاق الضم ما في الجملة والعيد من التقييد بهما بناء على  
المعالي لان البعد عن الامام يقع فيهما في الغالب الا في غيرهما ايضا كذلك اذا كان المقتضى  
حال الجهر بالقراءة بعيد عن الامام بحيث لا يسمع منه فقد اختلف المتأخرين فيه كما اختلفوا  
في وجوب الاضمار على البعيد الخطيب يخطب قال بعضهم يجوز القراءة والمذكور وقال بعضهم  
يجب الاضمار قال في المفيد الثاني اصح فكل ما ينبغي ان يكون هناك ان لم يمكن الاستماع  
فالاضمارات ممكن فيجب ما هو ممكن ولا يسقط بسقوط غير الممكن لعدم الملازمة بين  
رصد ما وان ادرك الامام في الركعة فانه يقرأ في الايتان بالثناء ان كان اكثر من اربعة جوز  
ضبط اكبر ليا الموحدة بالثناء المثلثة اي غالبها به انه لا ياتي بها بالثناء بذلك الامام

في شيء من الركوع ياتى به تمام ثم يركع كما كان احراز الفضيلتين معاً فلا يقرب احداهما  
 محل الشاء هو القيام فيفضل فيه ولا اى لم يكن غالب طئه انه لو اتي بالشاء بدرك  
 الامام في شيء من الركوع بل غلب على طئه انه ان اشتغل به لا يدرك شيئاً من الركوع مع  
 الامام او شك في ذلك يركع ويتابع الامام ويترك الشاء لان احراز فضيلة الجماعة في تلك  
 الركعة اولى من احراز فضيلة الشاء لا نسبية الجماعة كذا وقضى من سنة حتى ذهب  
 الى وجوبها لكثير من العلماء وكذا الحكم اذا ادرك الامام في السجدة الاولى ان غلب على طئه  
 انه لو اتي بيد ركعة في شيء من شيء والا يترك الشاء ويحجز احراز فضيلة الجماعة في السجدة الثانية  
 ويقيد بالسجدة الاولى لا نه لو ادركه في الثانية فلا بد ان لا يشئ على امساق فيهما ولو كفي  
 القعدة لا نه لم يبق الا السجدة فالاولى المشاركة فيهما القعدة باجلا من المواردة في الاولى فانه  
 يدرك الثانية بأكملها فاذا المشاركة في الاولى مع احراز فضل الشاء ايضا في الاولى وبما في  
 بالركوع فيها اذا ادرك الامام بعد الركوع لان الواجب على المسبوق متابعتها الامام فيها ادركه  
 فيه ولا يجوز له ان يتفرغ عنه قبل ان يتم صلوة على انه لا فائدة فيه لانه لا يجتسب له  
 لا يكون مدركا لتلك الركعة عالم يشاء له الامام في الركعة او في مقدم التسبيح لقوله عليه  
 السلام اذا جستم الى الصلوة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعدوه شيئاً من ادرك ركعة فقد  
 ادرك الصلوة رواه ابو داود عن عمر انه قال اذا ادركت الامام ركعة فركعتي قبل ان يرفع  
 راسه فقد ادركت الركعة وان رفع قبل ان تركع فقد فاتت تلك الركعة وهذا في المسئلة  
 وفي الدخيلة قال ان سخطهم في الركوع يعني حال كون الامام ركعا صار مدركا اي تسلك  
 الركعة قد عد على التسبيح او لم يقدر اي لا يشترط المشاركة قد للتسبيح وهذا هو الاصح في الشرط  
 المشاركة في جزء من الركعة وان قل فالحاصل ان وصل الى احد الركوع قبل ان يخرج الامام من  
 الركوع الى احد القيام ادرك تلك الركعة والا فلا على ما افاده اشهره وان ادرك الامام  
 هو في القعدة الاولى لا خيرة قال بعضهم يكبر ويقعد من غير تمام وقال بعضهم ياتي بالشاء ثم  
 يقعد والا في اول التعصيل فضيلة زيادة المشاركة في القعدة لا يتبع الا بعد التمام منه  
 المتواتر سخطنا انه لاجل الصلوة والاحل القراءة وذكر  
 ابن جعفر في المزايا ان كبر يتقضى

لا تفرقة بينهما  
 الامام في الركعة  
 والمشارك

في كبرياء بالقراءة  
في كبرياء بالقراءة  
في كبرياء بالقراءة  
في كبرياء بالقراءة

انشاء لا بعيد وكذا ان كبرياء بالقراءة والقراءة التسمية لغوات محلها  
لا سهو عليه ذكر الزاهد كونه لا سهو عليه بترك التسمية بناء على انها غيب  
واجبة ايضا كالثناء والتعريف وسياق الكلام عليها انشاء الله تعالى قريبا ثم بعد  
التعريف يسمى اي يقرء بسم الله الرحمن الرحيم فاق بها اي بالتسمية يقرء في كل ركعة  
الكلام ههنا في مواضع الآول هل هم ستة وواجب والثاني هل هي آية من  
كل سورة ام لا والثالث في محلها والرابع في صفة قراءتها اما الاول فيل الشيم حافظ  
الدين النفسي كتبها صنفان وصاحب الخلاصة وكثيرا الى هنا ستة وكذا ما تقدم  
عن النوادر بعيدة ذلك وذكرنا في شرح الكونان لا محذوراتها واجبة وكذا اذ كرر  
الزاهد عن الحسن الصفيها واجبة في كل ركعة ومكره في كل ركعة يجب فيها  
القراءة وقال ابن وهبان في منظومته ولم يسجل ساهيا كل  
ركعة فيسجل اذ ايجابها قال لا كثر اي يسجل للسجدة اذ ايجابها في كل ركعة  
يجب فيها القراءة لان اكثر العلماء قال بوجوبها وهذا هو الاخرط فان الاحاديث  
الصحيحة تدل على ما عليه عليه الصلوة والسلام عليها وما وديتها من الافتتاح  
بالحمد لله فليس بنص على تركها فان الايجاب هو الاخرط ولما الموضع الثاني  
فان مذهبا ومذهب الجمهور على انها ليست آية من الفاتحة من كل سورة  
وعند الشافعي هي آية من الفاتحة قول واحد ومن كل سورة في قول لانها  
اشبعت في المصاحف باجماع الصحابة مع الامم بخلاف ما ليس بقرآن لما عن  
عن ابن هريزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأتم الحمد فاقروا  
بسم الله الرحمن الرحيم انها ام القرآن وام الكتاب سبع المثاني وبسم الرحمن  
الرحيم احدها آياتها رواه الدارقطني وقال رجال اسناده ثقات كلامهم ورواه من قروا  
ولما ما في صحيح مسلم وغيره من حديث ابن هريزة رضي الله عنه قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى قسمت الصلوة بيني وبين عبدك نصفين  
لعبدك ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قل الله تعالى عبدك واذا قال الرحمن الرحيم

في كبرياء

على عبدك وإذا قال مالك يوم الدين قال الله تعالى محمدي عبدك وإذا قال إياك نعبد  
 وإياك نستعين قال الله تعالى هذا بيني وبين عبدك ولعبدك ما سأل وإذا قال  
 أهذا الصراط المستقيم صراط الدين نعمت عليهم غير المفضوب عليهم ولا الضالين  
 قال الله تعالى هذا لعبدك ولعبدك ما سأل لا شك أن المراد بالصلوة هنا الفاحشة  
 فهي المقسوم بها تفسيرا فهو كقوله تعالى ولا تجهر بصلاتك أي بقربتك في الصلوة فالمبدأ  
 بالحمد لله دليل على أن التسمية ليست من الفاحشة وإنما سبع آيات بددنها حيث جعل  
 الوسطى وهي يا كنعبد وإياك نستعين بينه سبحانه وبين عبده والثلث قبلها  
 له تعالى خاصة والثلث بعدها العبد فقط واذ لم تكن آية من الفاحشة لكانت من غيرها  
 لعدم القابل به ولا شك أن هذا الحديث أصح من رواية الدارقطني كيف ذكر رجالنا  
 نقات لا يدل على صحته لجواز أن يكون فيه متصف بالغفلة مع كونه ثقة مع  
 أنه روى متوقفا ولو سلم صحته فغايتها التعارض للموثر للشبهة بقوله لم يردم التعارض  
 فخير الواحد غير قاطع للشبهة والقرآن ثبت مع الشبهة لأن طه يقطع بين اليقين لأنه  
 أصل الدين وبه يثبت الرسالة وقامت الحجة على الضلالة فلا يثبت كنهاية من سورة  
 من السور بلا دليل قطعي كما في سائر الآيات وأجماع الصحابة على اثباتها في المصحف لا يلزم  
 أنها آية من كل سورة بل اللازم منه عدم الأمر بالتحديد عن غير القرآن إنما من القرآن  
 نقول إنها آية من نزول الفصل بين السور ككتابتها بقلم علي بن أبي طالب كافي تراجم  
 السور عند الآيات وأما الموضع الثالث ففي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله أن محلها أول  
 الصلوة والصحيح أن محلها أول كل ركعة احتياطاً لأن أكثر المشائخ على هذا أنقل الكفاية  
 عن الحسن أنه قال الأحسن أن يسمى أول كل ركعة عند أصحابنا جميعاً لا خلاف فيه ومن زعم أنه  
 يسمى مرة في الأولى فليس قبل غلط على أصحابنا غلطاً فاحشاً عرفه من تأمل كتب  
 أصحابنا والردايات عنهم لكن الخلاف في الوجوب فبعضهما في بداية المعلى عن أبي حنيفة  
 أنه بحسب التسمية في الثانية كوجوبها في الأولى وفي روايتها رواية الحسن عن أبي حنيفة  
 لا تجب إلا عند الاقتسام وإن قرأها في غيرهما فحسن ثم قال الحسن والصحيح أنه



انه يجب التسمية في كل بركة تنهى وتستدلو على الاحتياط باختلاف العلماء في انها آية من الفاتحة ولا ذلك ان الاحتياط الاثنيان بها للخروج من الخلاف فاعتز الشيع كال الذين مقتضيه هذا ان يوتي بهامهم السورة لتثبت الخلاف في كونها آية من كل سورة كما في الفاتحة والجواب ان الخلاف في انها آية من السورة ليس بالقوة كالحلاف في انها آية من الفاتحة على ما مر في ثبوت الاحتياط كما تبينه وأما الموضع الرابع فانه ما تخفى عندنا وعند احمد بن حنبل والذين خلافا للشافعي رحم فان السنته عنه فيها الجهر لما عمن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وقد روى جهر قال الحاكم صحيح صحيح بلا علة وصححه الدارقطني وهذا من حيث صرح فيه بالجهر قال بعض الحفاظ ليس حديث صحيح في الجهر لا وفي اسناده مقال عند أهل الحديث ولذا اعرض اربابا السانيد المشهور في واحد من فلم يخرجوا منها شيئا مع اشتغال كتبهم على كثير من الضعيف قال ابن تيمية وروينا عن الدارقطني انه قال لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم الجهر حديث وعن الدارقطني انه ضعفه بمكرها في الجهر بالبسملة راقم بعض المالكية يعرف بالصحيح منها فقال لم يصح في الجهر حديثا فقال الخان في حديث الجهر كان كانت ما شذرة عن غير من الضعيف غير ان اكثرها لم يسلم من الشائب فقد روى الطحاوي ابو عمر بن عبد البر عن ابن عباس رضي الله عندهما جهر قراءة الاعراب عن ابن عباس لم يجهر النبي عليه السلام بالبسملة خذت فقد تعارض ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان تم فهو محمول على وقوعه احيانا فليعلم انما يقر فيها أو جيب هذا الحمل صحيح رواية مسلم عن انس رضي صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقر بسم الله الرحمن الرحيم لم يرد في القراءات بل السام خلفه بدليل ما صرح به عنك ان لا يجهر بن بسم الله الرحمن الرحيم رواه احمد والنسائي باسنادهم على شرط الصحيح وعنده صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فكلمهم بخفوا بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسمع بسم الله الرحمن الرحيم با بكون عمر رضي الله عنهما الطبراني شاخص بن ابي السمر ثنا حاتم بن سليمان عن ابي عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسمع بسم الله الرحمن الرحيم با بكون وعمر وعثمان وعليه انتهى وهو في الشرح ابن المبارك وقال ابو عبد البر ابن المنذر وهو قول ابن مسعود وابن ابي عمار بن

بيان اختلاف الشيعي  
جهرها

يا سر عبد الله بن الفضل والحكم والحسن بن أبي الحسن والشعبد والخفي والأزاعي و  
 عبد الله بن المبارك وقفاة وعمر بن عبد العزيز لا عثم والزهرى وبجاهد وحما دين  
 عبيد وأحمد إسحاق رحمهم الله عليهم اجمعين يقول المصنف ما ألام إذا جهر فله  
 يأتي بها يعمه لا يأتي بها جهر لما سر فيأتي بها وإذا خافت يأتي بها في مخافتة و  
 التقييد بالامام لا يقيدها احترازاً فإن المنع من ذلك لا يقتضي لا يقرأ وأما التسمية  
 عند ابتداء السورة بعد الفاتحة فإنه عند أبيه فيقدم لا يأتي بها إلا في حال الجهر  
 ولا في حال المخافتة وكذا عند أبي يوسف لما تقدم أنها ليست بآية من أول السورة  
 والأيتان بها في كل ركعة لما تقدم من الأحاديث الدالة على أنه عليه السلام كان  
 يأتي بها سر وكذا الخلفاء الراشدون فلم يروى في الأيتان بها أول السورة وعندنا أن  
 يأتي بها في أول السورة إذا خافت بالقرعة لا إذا جهر لأن المشرع فيها الانحفاء كما  
 تقدم فلو أتى بها حال الجهر مخافتة يلزم وجود سكتة في أثناء القرعة ولم يروى ولا  
 يلزم مثله في المخافتة ثم بعد التسمية يقرأ الفاتحة وإذا قال الأمام في آخرها  
 الضالين يقول أي الأمام أمين والمؤمن يقولها أيضاً والتأمين سنة لقوله عليه  
 إذا امن الأمام فامنوا فانه مؤمن فحق تأمينه تأمين الملكة عفر له ما تقدم من ذنبه  
 متفق عليه فيه ثبت تأمين الأمام بطريق الإشارة لأنه لم يستقله الكلام مدرك  
 فامنوا فان الأمام يقولها في سنن النساء ويحجم ابن حبان فكان حجة على مالك  
 في تخصيصه المؤمن بالتأمين دون الأمام ويخفى أي يخفى الأمام والمقتد والمؤمن  
 قول ابن مسعود أربع يخفهن الأمام القنود والتسميتة أمين وقد نال الحد  
 وهذه الأربع رواها ابن أبي شيبة عن إبراهيم الخفي وقد روى أحمد وأبو يعلى و  
 الطبراني والدارقطني والحاكم في المستدرک من حديث شعبة عن سلمة من كهيل  
 عن حمزة بن القيس عن علقمة بن رطل عن أبيه أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فلما بلغ من غير المفضي عليهم قال أمين وخفي بها صوته وقال الشافعي وأحمد رحم  
 بجهر الأمام والمأموم بأمين لما روى ابن ماجه كان عليه الصلوة والسلام إذا تلا غير

في الجهر  
 في الجهر  
 في الجهر



والإخلاص كما نزلنا قمر في محل الطول بالوسط فلا بد أن يكون ما محله المتوسط دون ذلك  
ثم ما محله المتصدد وجهه الثالث أن يكون في الحضر ثم إذا خاف فوت الوقت يقرأ  
قد رما تفوت الصلاة كما في السفر حالة الضرورة للاشتغال فيهما وإن لم يخف فوت الوقت  
فالسنة في حقتان يقرأ في صلاة الفجر في الركعتين بأربعين آية وهو الأول في أربعين آيتين  
وهو الأوسط والأعلى الزيادة على الستين إلى المائة ففي صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله  
السلام كان يقرأ في الفجر بقرآن ومخها وفي الصحيحين عن أبي بردة كان عليه السلام يقرأ في  
الفجر ما بين ستين إلى مائة آية وفي ابن جبان عنه بالستين إلى المائة يقرأ أيضا عن ابن عمر  
أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليؤمننا في الفجر بالصافات وفي الصحيحين عن أبي  
هريرة كان النبي عليه السلام يقرأ في الفجر يوم الجمعة ثم تنزل الكتاب الكعبة الأولى والثانية  
هل أتى على الإنسان في مسلم عن عبد الله بن سائب قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الصبح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهارون وذكر عيسى وأخبر  
النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركم فالحاصل أن المقادين المذكورة التي قلها الأربعون أكثرها  
المائة هي الغالب من فصله عليه الصلاة وما رددنا ما هو أقل من أربعين في الفجر نحو قول علي  
ض ودة دعت إلى ذلك ثم اختلاف أفعاله صلى الله عليه وسلم حال الاختيار والاختيار  
لا مئة ليجمع قاعدة لهم في سائر الأزمنة ويعلم منه أنه لا ينقص في الفجر حال الاختيار عن  
الأربعين ولو كان كسالي لأن الكتاب يعلم بالتحديث قال في الهداية وغيرها في وجه  
التوفيق بين ما رددنا يقرأ بالاربعين وبالكسالي أربعين وبالأوسط ما بين الخمسين  
ستين وقيل كان الليالي قصارا فاربعةين وأن كان الليالي أطولا فمائة وما بينهما لما  
بينهما وقيل ينظر إلى طول الآء وقصرها وإلى سطها وتغيرها في الظاهر فلهذا ما يقرأ في  
الفجر لما في مسلم عن أبي سعيد الخدري كما في ترويض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظاهر  
العصر فلهذا يقرأ ما له في الركعتين الأولىين من الظاهر قد روى أنه من تنزيل السجدة وفي رواية  
كل ركعة قد مثله بين آية الحديث وقوله في الرواية الأولى قد تقرأه الم التي كل ركعة لتوافق  
الرواية الثانية معناه إذا حمل على المخالفة لفظا فقط وإلى من الحمل عليها في المعنى أيضا عند الامكان

في الحاصل أن القارئ  
التي ذكرها في كتابها  
الأربعين وأكثرها  
ما كان آية

أو يقر في الظهر يندى أي يند ما يقرأ في الفجر هكذا ذكر في الأصل لأن وقت الظهر وقت  
 الاشتغال بالكسب فالعقول فيه مشغولة إلى الساعات بخلاف وقت الفجر فيسلم عن جابر بن سمرة  
 كان النبي عليه السلام يقرأ في الظهر بالليل إذا يغشى ويروي عن اسم ربك الأعلى وفي  
 العصر من ذلك والصلح أطول من ذلك فالحديث الأول أطول قراءة ومدة في هذا  
 هذا أقصرها فعلم أن أطولها دون أطول الفجر وأقصرها دون أقصرها فهذا يؤيد في الأصل  
 فينبغي أن يكون العمل عليها سيما في زماننا وفي الاختيار يقرأ في الظهر ثلاثين آية يعني في  
 الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى ويقرأ في العصر العشاء كذلك أي يند ما يقرأ في  
 الفجر رواية واحدة لما تقدم من حديث جابر في العصر وفي العشاء من حيث البدء سمعت  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء والتين والزيتون واسمعت الحسن بن صالح  
 وفيهما في حديث معاذ حين يصلي العشاء بالبقرة فقال صلى الله عليه وسلم يا معاذ أفمن  
 أنت ثلثا أقرء والشمس وضحاها وسم اسم ربك الأعلى ونحوها ولأن العصر وقت شدة  
 الاشتغال بالعيش والعشاء وقت النوم فينبغي سبها التخفيف بالنسبة إلى الفجر وقال  
 القندري يقرأ في الفجر أي في كل ركعة بطول المفصل أي بسورة من طول المفصل وفي  
 في الظهر والعصر والعشاء بوسط المفصل وهذا من القندري اختياراً لرواية الأصل  
 في الظهر حيث جمعها مع العصر والعشاء مع الفجر ويقرأ في المغرب بقصداً للمفصل وفي  
 الأصل فيه كتاب عمر بن الخطاب وعبد الرزاق ومسنود ناسفيان الشامي عن علي بن زيد  
 بن جندب عن الحسن بن عتبة قال كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري أن اقرأ في المغرب بقصار  
 المفصل وفي العشاء بوسط المفصل وفي الصبح بطول المفصل وهو موافق لما تقدم قبله من الحكم  
 والإدلة أما الطوال أي طول المفصل فمن سورة الحجرات إلى سورة البروج ولما لا وساطة  
 فمن سورة البروج إلى سورة البقرة ولما لا القصار فمن سورة البقرة إلى آخر القرآن هذا هو الذي  
 عليه الجمهور في تفسير طائفة وأوساطه وقصاره وقيل طوله من قاف وقيل من الفجر  
 وقيل من سورة حمزة إلى السلام وقيل من المائدة وهو غريب وقيل من الحجرات إلى عيسى وساطة  
 منها إلى الضحى والباقي إلى آخر القصار والمفرد كالآدم في جميع ذلك وقيل الإسلام وصلوات

الفجر الركعة الأولى على الركعة الثانية وهذه الإطالة مسنونة إجماعاً عانة على أدراك الركعة الأولى لا وقتها وقت نوم وغفلة مقدار الإطالة أن يقر قلبه ما سن فيها من الأولى بثلثه في الثانية وهو معتبر من حيث لا يبان تساوياً وتعاريف طولاً وقصر فأن تعاقبت اعتبر من حيث الكلمات والحروف فكذلك في الحائض وفي شهر الحائض في الأولى ثلاثين وفي الثانية عشرين وعشرين هذا بيان الأولوية وما بيان الحكم فلو قرع في الأولى أربعين مرة وفي الثانية ثلث آيات لا بأس بذلك في الكفارة وركعتا الظهر بها سواها أي الظهر بقية الصلوة وفي بعض النسخ ما سواها أي في كل وقت ما سواها أي الظهر من العصر والمغرب والعشاء سواء في قدر القراءة من حيث السنة فلا يسر إطالة الأولى على الثانية فيما سواها

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوصف من يكره ذكره في الاختيار فقال محمد بن أحمد بن الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الثانية في الصلوات كلها عانة على أدراك الركعة الأولى في الفجر كان فيما سواها وقتاً اشتغال أيضاً بالكسب كما كان الاشتغال بالفجر بالنوم ولهذا إن الثانية كان أولى في استحقاق القراءة ولذا استوتوا في ضم السورة في صفة الجهر فتستويان في المقدار وإنما تولى القياس في الفجر لأنه وقت نوم وغفلة وغير وقت علم ولقطة فإن اشتغاف الكسب مختلفاً في تقصيرهم واختيارهم حتى يعاقب عليه ما ذفر وأما خلاف النوم ولذا لا يعاقب عليه فشرع التفصيل هناك لا يكون شرعاً له هذا ما يمكن أن يقول محمد بن ماري البخاري من حديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقر في الظهر الركعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخريين بفاتحة الكتاب ويسمى الثانية أحياناً ويطلق الركعة الأولى ما لا يطول الثانية وهكذا في الظهر هكذا في الصبح واجب بانه محمول على الإطالة من حيث الشار والتعريف وما دون ثلث آيات وعلى هذا فيقول الله وهكذا على التشبيه في أصل الإطالة لا في قدرها لكنه غير المتبادر لما قال في الخلاصة في قول محمد رحمه الله أنه أحب كذا قال ابن الهمام لكن عبارة الخلاصة هكذا قال محمد رحمه الله في الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها وهذا الحديث في الفجر انتهى وهذا لا يفيد أن لفظ هذا أحب من كلام صاحب الخلاصة بل محمول على أنه من تمة قول محمد رحمه الله كما صرح به في الخبر

الإطالة في الفجر  
معتبر من حيث لا يبان  
تساوياً وتعاريف طولاً  
وقصر فأن تعاقبت  
اعتبر من حيث الكلمات  
والحروف فكذلك في  
الحائض وفي شهر  
الحائض في الأولى  
ثلاثين وفي الثانية  
عشرين وعشرين  
هذا بيان الأولوية  
وما بيان الحكم  
فلو قرع في الأولى  
أربعين مرة وفي  
الثانية ثلث آيات  
لا بأس بذلك  
في الكفارة  
وركعتا الظهر  
بها سواها أي  
الظهر بقية  
الصلوة وفي  
بعض النسخ ما  
سواها أي في  
كل وقت ما  
سواها أي  
الظهر من  
العصر والمغرب  
والعشاء  
سواء في قدر  
القراءة من  
حيث السنة  
فلا يسر  
إطالة الأولى  
على الثانية  
فيما سواها

في قول محمد رحمه الله  
أنه أحب كذا قال ابن  
الهمام لكن عبارة  
الخلاصة هكذا قال  
محمد رحمه الله في  
الركعة الأولى على  
الثانية في الصلوات  
كلها وهذا الحديث  
في الفجر انتهى  
وهذا لا يفيد أن  
لفظ هذا أحب من  
كلام صاحب الخلاصة  
بل محمول على أنه  
من تمة قول محمد  
رحمه الله كما صرح  
به في الخبر

والشبهة المذكورة كان غير المتبادر لكن ههنا فيه ضرورة التوفيق بين حديث البخاري هذا  
 وبين حديث مسلم الذي تقدم عن أبي سعيد الخدري حيث قال فخرنا قيامه الظهر في كل ركعة قدر  
 ثلثين آية فإنه إذا تساوى بين الركعتين وقد علم من التقيد بالإمام من التعليل بالآية  
 على ادراك الجماعة ان المنفر يتوهم بين الركعتين في الجميع اتفاقا وإلا طالة الركعة الثانية على  
 الأول فذكره بالاجماع لكن لا مطلق الاطالة بل ان كانت تلك الاطالة ثلث آيات وما فوقها  
 نكروها ان كانت تلك الاطالة آية أو آيتين لا تكروه لما تقدم من حديث عقبة بن صالح عليه السلام  
 صلى الله عليه وسلم بالعبوديتين وثانيتهما أطول من الأولى وأية ولكن يرد على هذا ما في حديث مسلم عن النبي  
 بن بشير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيدين وفي الجمعة يسبح اسم ربك الأعلى  
 وحمل تلك حديث العائشة ولاولى تسعة عشرة آية ولثانية ست وعشرون  
 لكن ذكرنا لقضية فيما إذا قرئ في الأولى والعصر في الثانية الصغرى يكره لأن الأولى ثلاث آيات  
 والثانية تسع فذكر الزيادة الكثيرة وأما ما روي أنه عليه السلام قرأ في الأولى ومن الحجج  
 بذلك الأعلی وفي الثانية جعل تلك حديث العائشة من زاد الثانية على الأولى يسبح بكن السبعين  
 يسجدون والقصد ان الست هنا ضعفا لأصل السبع ثم قل من ضعفه انتهى علم منه  
 ان ثلث آيات إنما تكروه في السواقصار والظاهر الطول فيها بذلك القدر يظهر انما هو حسن  
 انه ربما يتوهم منه انه قد كانت الزيادة بماد والضعف لا يكره وليس كذلك ينبغي ان الزيادة كانت  
 والأطوال لزوم الخرج الحق من الحقيقة ولو روي هذا الحديث ولا تفعل عما تقدم من القدر ولا تأنيما يقصر  
 عقابا وأما عند نقادها فالمتبرع بالتقيد بالكلية والركعة الأولى تسع ركعات فما كان ثلث آيات فما كان  
 شقها لو قرأ في الأولى والثانية في الثانية لا يكره لما قلنا من ظهور الزيادة والطول ان يكره من جهة الأولى  
 حيث الحكم والركعة وتسع ركعات وذكر ابن قتيبة في شهر الحجة ما رواه في كتابه من أن خلافة عمر عليه السلام  
 على الثانية إنما هي الصلوات الخمس أما في الجمعة والعيدين فيستوي القراءة بين الركعتين اتفاقا وإلا انعقاد  
 المقصود من طالة الأولى كما عرفت ان الركعة الأولى منقصة فيكون الغالب كونها ركعة واحدة  
 مجمعة من ركعتين الحديث المتقدم اتفاقا وذكرنا غير من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الجمعة ما في السنن وفي سائر النوازل  
 الجمعة في الثانية ركعة واحدة اتفاقا وعلى ما تقدم من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الجمعة ما في السنن وفي سائر النوازل

يروي عن طالة الثانية  
 على الأولى مكره بالاجماع  
 لا يكره من الله صلعم  
 العيدين في الجمعة يسبح  
 اسم ربك الأعلى  
 من حيث الطول  
 على ان الثانية يطول  
 من دون الركعة  
 مذکور في الترمذي

فيسوي بين الركعتين ولا يطيل احد منهما على الاخرى طالة بنيت الظهور بعد الركعة  
الا اذا كان ما يقرب من السنن والنوافل وما عن النبي صلى الله عليه وسلم او ما في دعاء الصلوة  
رضي الله عنه فانه يصلي كما جاء في الرواية الا لا يتردد في مسندك كما تقدم في فصل ما بينك انشاء  
الله تعالى ثم اذا اتم القراءة فلما اى تخين فرغ القراءة حين راكعا وهذا يفيد ان خلاصة  
القراءة بالركوع من غير تلاوة وعن ابى يوسف رحم الله تعالى انما وصلت تسبعا تركت ثمانية  
جعفر الهندى اني يصل الى القراءة بالركوع وصلا وانما ترك ابى يوسف من الافضل لقيامه  
كذلك في الكفاية ولا يخرج عن نظر انما اتي بلفظ الحمد وهو السقوط قد ايد بالقرآن وما بين  
الالتفات الى البقرة في الخطا طمس اذ غدا الى الخضع وكذا انتصاب كما جازا عن يمينك على  
المبالغة ايضا حتى اذا كان من سرعة خرودة قارئ ركوعه خرودا طرأ له قوليك بكتكبر جملة  
حالية من غير اركعا وهو يفيد مقارنتا لتكبير الركوع ثم صرح بقوله يعني ان يركع ابتداء  
التكبير عند اول الحمد والقراءة من عند الاستواء ركعا وقال بعض الشافعية يركع قائما ثم يركع  
وكذا كره في الحديث مستندة بقول محمد اذا اراد ان يركع يكبر ويصلي ثم اى بعض الشافعية قالوا  
اذا اتم القراءة حالة الحمد لا بأس بعد ان يكون ما بقى من القراءة مقصودا لحد وكلمة واحدة  
لا اكثر من ذلك لئلا يكون قاريا في الركوع وهذا يستلزم تأخير التكبير الى اتم الصلاة والركوع  
وليس بشيء انما لا اول وهذا المقارنة اعلم الا قولك ان قال الطحاوي وهو عبارة  
الجامع الصغير عن النبي عن علي الصليوة والسلام قال ابو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه  
سلم اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمعنا الله من حمد خير وحمدا عليه  
من الركوع ثم يقول هو قائم ربنا لك الحمد ثم يكبر حين يهوى ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم  
يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلوات كلها حتى يقضيها  
حين يقوم من السجدة بعد الجلوس متفق عليه فانه لا يترك الا اذا كان الانفا ليقضيها  
كمقارنتها انظر هذا الظاهر وان كان في المقارنة عدم اخلاص شي من جزء الصلوة عن ذكر  
كانت اوله يضم بيده في الركوع على ركبته ومثلها ما بينك انما لا يفيد انما لا يفيد انما لا  
في هذه الحالة ليكون ممكن من اخذ الركبة الاعتماد على الامم الا في حال السجدة ولا في حال



الأصابع متوجهة إلى القبلة وفيما سواها وهو حال الرقيم عند التكبير الوضوء عند المشهد  
 يترك على ما عليه العادة من غير تكلف ضم ولا تفريق لعدم ما يقتضيه هذا ولا آخره <sup>بسط</sup>  
 ظهره ويسمى راسه بعجزه ولا يرقم راسه ينكسر لما روى البخاري وغيره في حديث أبي حميد  
 الساعدي حيث كان في نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنا حفظكم الصلوة النبيلة  
 صلى الله عليه وسلم رأيت أنه إذا كبّر جعل يديه خذاً منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من  
 ركبتيه ثم هم جئنا ظهر الحديث ودوى بن ماجه عن أبي بصير عن عبد الله قال رأيت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يصلي فكان إذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر في روعه  
 الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الركوع  
 في مسنده عن البراء بن مالك قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا ركع بسط ظهره وإذا سجد جأصاً بعد  
 قبل القبلة ودوى الترمذي في حديث أبي حميد المتقدم ومحمد بن علي عليه الصلوة والسلام كان  
 إذا ركع لا يصوب راسه ولا يرفعه وكذلك رواه ابن حبان وأخرج مسلم عن عائشة في حديث  
 طويل فكان إذا ركع لم يتشخص راسه ولم يصوبه والسنة أيضاً في الركوع الصداق العبد واستقبال  
 الأصابع القبلة وهذا كله في حق الرجال أما المرأة فتتخير في الركوع قليلاً ولا تشهد ولا يرفع أصابعها  
 بل تضعها وتضع يديها على ركبتيها وضعاً ولا تتخير ركبتيها ولا تتجاوز عضديها لأن ذلك  
 استر لها كذا ذكره الزاهد في شرح القدر في ركوع النبي صلى الله عليه وسلم في الركوع في الركوع في الركوع  
 وذلك أدناه لما أخرج أبو داود الترمذي وابن ماجه أنه عليه السلام قال إذا ركع  
 احداً فليقل ثلث مرات سبحان ربّي العظيم وذلك أدناه وإذا سجد فليقل سبعاً ربّي  
 الأعظم ثلث مرات وذلك أدناه لفظاً في رواية ابن ماجه وهي منقطع فان عواليه  
 عبد الله بن مسعود وأخرج أبو داود الترمذي عن عتبة بن عامر قال لما تركت فسبح  
 ما سمع ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما سرك سبع  
 اسم ربك الأعلى قال اجعلوها في سجودكم وتقدم عليه مستوفى آخر الفريضة الواجبة  
 التي هي الركوع وإن زاد على الثلث فهو أي الفعل المشهور الزيادة أفضل من تركه <sup>على</sup>  
 السلام وذلك أدناه أي أدنى كمال التسبيح لا شك أن الزيادة على الأدنى أفضل ولكن إذا

أمكن يديه من  
 ركبتيه من التكبير  
 والعضب على ما

زاد فالسنة انه يفتن على تركه لان الله تعالى يحب التوابين اقتصار التسليم على مرة واحدة  
 وترك التسليم بالكلية جازت صلواته لعدم كنيته ولكن يكره ذلك وهو التوكيد اقتصار  
 على مرة وكذا الاقتصار على مرتين للاختلاف بالسنة وذلك عن ابي طيغم البلخي ان تسليم الركوع  
 المسجود ركن لو تركه ايجوز صلواته وقد تقدم الكلام عليه الفريضة الربعة ولا ينبغي لامام الخطيب  
 التسليم وغيره على وجه يميل بالقوم اذا اتى بقدر السنة لانه في التطويل المذكور سبب التفتير  
 عن الجماعة فانه اى التفتير عن الجماعة مكره لانه مودى حرمان المسلمين الثواب الموعود على  
 الصلوة بالجماعة عندني الصحيحين وغيرهما عن قيس بن ابي جازم قال اخبرني ابو مسعود ان رجلا  
 قال لله يا رسول الله انى لا تأخر عن الصلوة الغداة من اجل فدان مما يطيل بنا فاجاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في معطلة اشد غضبا منه يومئذ ثم قال يا ايها الناس ان منكم من  
 فانيكم ما صلى بالناس فليجوزوا فيهم الضعيف والكبير والحاجة في رواية اذ صلى  
 احكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء  
 وفي لفظ مسلم الصغير والكبير والضعيف والحاجة فيها عن انس ما صلى راياهم  
 اخف صلوة ولا اتم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان يسمع بكاء الصبي فليخفف  
 حاجة ان تغتنم امره اعلم ان التطويل المكره هو الزيادة على قدر ادى السنة عندك  
 القوم حتى ان رضى بالزيادة لا يكره وكذا ان ملوا من قدر في السنة لا يكره ولا يكونون  
 معدودين في المكمل والتخلف بسبب لك فانه صلى الله عليه وسلم نهى عن التفتير بالتطويل  
 وقد كان قراءته وسائر افعاله على وجه السنة فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان اياه في  
 غير الضرورة واما حال الضرورة فهو مستثنى كما في تخفيفه عليه السلام بكاء الصبي ليس المراد  
 بالتخفيف الاختلاف بالواجب السنة بغير ضرورة كما يفعل الكشي من ائمة زماننا مخافة بلفظ  
 هذا الحديث مع الغفلة عن معناه كما قرأناه ونحن قولنا خفا و اتم حيث وصف صلواته  
 عليه الصلوة والسلام بالائمة مع التخفيف محل توصف بالائمة صلوة ترك فيها شيئا  
 من الواجبات ما استغن ومن لم يجعل الله له نورا فلا اله الا هو لا يطلع الركوع الا امام الركوع  
 لا دار الجماعة الركوع لا تقر باى لم يطلع الركوع الا جل المقرب لله تعالى نهى عن فعله لله

مسئلة الشيخ

مكره كراهة تحريمية قال ابو يوسف سالت ابا حنيفة عن هذا فقال كره له ذلك  
واختص عليه امر عظيم واكد اروي هشام عن محمد بن ولقب قاضيه ان هذه المسئلة  
الربا وذلك لا نه قصد عيبا لله سبحانه بما من ثناءه ان يتقرب اليه ولكن مع هذا لا يفسر  
بسبب هذا الفعل كانه وان لم ينوبه التقرب الى الله تعالى لكن لم ينوبه عبادة لغير الله تعالى  
حقه يكون كفر تضار كسائر افعال الربا واكثر العلماء حله على الكراهة كذا في الكراهة  
الامام يعرف الجاني بعينه اما اذا كان لا يعرفه فقد قالوا لا بأس به لا نمانعه الطاعة  
يطرأ مقدار ما لا يثقل على القوم بان يزيد تسمية او تسميتين على المعاد لان الربا  
على ذلك سبب للتفسير كما تقدم وعلى هذا القول القراءة في الركعة لا ولي يدرك  
تلك الركعة لا بأس به اذا كان مقدرا لم يتقلد علم ان لفظ لا بأس به في الغالب تركه  
افضل ويتبع ان يكون هنا كذلك فان فعل العباد لا مرفيه شبهة عن خلاصته  
لا شك ان تركه افضل لقوله صلى الله عليه وسلم ما يربك الربا لا يربك ولا ان  
كان عانة على ادراك الركعة ففيها عانة على التكاسل وترك المبادرة والتمهي للصلوة قبل دخول  
وقتها فالاول تركه ولو طال الركوع عند مجي الجاني تقربا لله تعالى خاصة من غير ان  
يتحلم قلبه شيء سوى التقرب بحج ولا الا عانة على ادراك الركعة فلا بأس به  
اي بفعله لا طالة وعلى ما قلنا يكون لفظ لا بأس به انما لا فضل لا بالمعنى الغالب  
في غاية الغزوة والندوة ويمكن ان يرد بالاطالة تقربا ان يبرى بها الا عانة على ادراك الركعة  
لما فيها من عانة عباد الله على طاعته وح فلفظ لا بأس به معناه الغالب في ذلك من الشائبة  
التي ذكرناها في الربية فالاولى لا تفعل يقال بعضهم اذا احس بالجاني طيل التسميات  
بالتاني في اللفظ بهما من غير ان يزيد عندها ولا فرق بينه وبين زيادة العدد فيما تقدم  
من التفصيل المذكور كانه اطالة للركوع ايضا فيها الكلام لا في نفس التسمية حتى لو كانت  
ساكنة الحكم كذلك ثم بعد تمام الركوع يرفع راسه حتى يستوي قائما ويقول الامام حالي  
الرفع سمع الله لمن حمده اي قبل يقال سمعكم امير كلام زيد قبله فلهذا يرفع راسه بقبول الجاني وكان المعنى  
فانما ياتي بالتحميد بان يقول بئنا لك الحمد والحمد لله ربنا لك الحمد وربنا لك الحمد

مسئلة الشيخ

ولا ياتي المقتد بالشميع عندنا خلافا للشافعي رحمه الله عليه السلام اذا قال اللهم  
سمع الله من جميع نقول اللهم وبنالك الحمد فانه من واخذه قول الملكة عطفه ما  
تقدم من ذنبه متفق عليه من حديث ابى هريرة رضي الله عنه وكان الامام يجتهد من خلفه على  
التحميد فلا معنى لمقابلة القوم له بالحث بل ينبغي ان يشتغلوا بالتحميد في شهر لا ينقطع  
عن ابى حنيفة رحمه الله انهم يجمع بينهما وهي رواية شاذة وان كان المصلحة منقرا فيهما فانه  
الهداية والمنفعة يجمع بينهما في الاصح فقال في الكافي رحمه الله عن ابى حنيفة رحمه الله ان المنفعة  
يجمع بينهما كما هو من هبهما وفي ابى يوسف رحمه الله عن ابى حنيفة رحمه الله ان ياتي بالشميع  
لا غيره والصحيح من مذهبه انه ياتي بالتحميد لا غير ذكره في المحيط لان الشميع من خلفه  
على التحميد وليس معنى الجمع بينهما عليه فلا ياتي بالشميع انتهى يؤيد ما في الهداية ما في صحيح  
مسلم وغيره من حديث عبد الله بن ابى رافع رابى سعيد الخدري انه عليه السلام كان اذا  
رفع راسه من الركوع قال سمع الله من حمده اللهم بنالك الحمد ملا السموات والارض وملا  
ما شئت من شئ بعد واذا ثبت انه عليه السلام جمع بينهما فلا بد من سنة الجمع في حالة  
من الحالات الثلاث وقد خرج المقتد لما ذكرنا ان لها حالة نادرة وفق عليه السلام  
وخرج الامام على قول ابى حنيفة رحمه الله لما سئل في تعيين حال الاقرار وما الامام في التمسيم  
بالتحميد ايضا على قولهما وفي رواية الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله في شرح المختار لما انفرد  
من الحديث مع ان غالب حاله عليه السلام الامامة وفي ظاهر الرواية عنه انه ياتي بالشميع  
لا بالتحميد كما من قوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله من جميع نقول بنالك الحمد  
فانه قسم والقسم تنا في الشركة ولا يرد انه عليه السلام قسم في قوله اذا قال الامام  
ولا الضالين قولنا امين مع ان الامام يقولها لا يرد في بعض الرواية فان الامام يقولها  
لم يرد ههنا مثله على انه ههنا ما نعالس ههنا وهو في السنن في هذا الاذكار اثبتاها  
عند ابتداء الانتقال وانتهاء ههنا عند انتهائه ومقتضاه انتهاء تسميع الامام عند انتهائه  
الرفع وكذا انه لم يحميد المقتد فلو حمل الامام بعد ذلك لوقع تحميم بعد التحميد المقتد  
وهو خلافه منوع الامانة لان ما يشترط فيه الامام المقتد اما ان ياتي به معا او

أدباني به الإمام أولاً فأمان يأتي به المقتضى أولاً فلا حديث الذي استدل به  
 نحوه على أنفراد في التمسك علم ما هو كذا في نفسه زيادة لم تستر في حق الإمام بالاتفاق  
 منهما أيضاً لأن الأمر في الأفراد والتفصيل فيهم وفي المحيط قال شمس الأئمة الحلو كان شيخنا  
 القاضية الإمام يحكي عن استأذنه أنه كان يسأل في قول لصا وكان يجمع بين التسميم والتفصيل حين  
 كان أماً وأما ما وجد في كان يختار قولهما أيضاً وهكذا نقل عن جماعة من المتأخرين أنهم اختاروا  
 قولهما وهو قول أهل المدينة انتهى ونسب الحلو إلى القاضية الإمام أبو علي النسفي استأذنه أبو بكر  
 محمد بن الفضل النجاشي رحمه الله عن أبيه إلى أهل المدينة فيه نظير هو قول الشافعي رحمه الله  
 وأما قول المصنف رحمه الله في رواية يقول اللهم ربنا الشاهد ولا يرئد على هذا فإنه يورثهم  
 أن المشروع في حق الإمام ذلك في رواية عنهما وهو غير صحيح إذ ليس شيء من الروايات  
 لا عنهما ولا عن أبي حنيفة رحمه الله أن الإمام يكتفي بالتكبير كما تقدم فتأخير رفع من الكتاب  
 وموضع قبل قوله إياها الإمام إلى آخره يمكن الضمير عائداً إلى المنفرد أي أن كان المصلح من  
 يأتي بهما في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد كما قدمناه عن الكافي  
 والله سبحانه أعلم وفي شرح الزاهد في قولك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان  
 يكبر عند كل خفض ورفع فلم يترك التكبير عند رفع الرأس من الركوع قلنا عند الحيط يسأل  
 مسائل الأذان التكبير عند رفع الرأس من الركوع من جملة السنن وفي رواية الناطقة  
 ويكبر في حالة الانتقال في كل رفع وخفض في شرح الآثار الطحاوي أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وأبا بكر وعمر وعليان بأهريه رضي الله عنهم يكبرون عند كل خفض ورفع ثم قال  
 الطحاوي فكانت هذه الأقوال المرئية في التكبير كل خفض ورفع فتدبروا العمل بها من  
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا لا ينكوه متكرراً لا يدفوعاً قال الأستاذان رضي  
 تروك العمل بها منصوصاً أيضاً فقد ذكر في خزائنه المفقود والنظم أن تكبيرات فرأى به  
 دليلاً أربعاً مشعرون ولكن يكون كذلك إذا لم يكن عند الرفع تكبيراً للجهر الثاني أنه  
 يجوز أن يكون المراد بالتكبير الذكر الذي فيه تعظيم الله تعالى سواء كان فيه لفظ التكبير  
 أم لم يكن جمعا بين الروايات والأخبار ما لا تأثر انتهى بتحريه أن يكون باعتبار الغالب

هذا هو الصحيح  
 في قوله لا يرئد  
 على هذا فإنه يورثهم  
 لا يرئد على هذا فإنه يورثهم  
 لا يرئد على هذا فإنه يورثهم

بيان أنه يكبر  
 المحيط برفع  
 الرأس من الركوع  
 أم لا

والظاهر ان هذا هو المذهب الطحاوي والافضل ان العمل بالتكبير عند الركن من الركوع منعاً لظهور من  
 التمسك في الركوع لبقائه اثره كما اجتمعت الامة على تركه في جميع بلاد الاسلام من جميع المذاهب  
 ولما تركوا ذكره في كتبهم واما فان ذلك كما يستعمل من هذه الامة والله سبحانه الموفق وبوسل  
 اليدين في القوم بعد الوقوف من الركوع باتفاق امتنا كما قال هذا الشهيد حسام الدين في  
 واقعاته اما على قول محمد فظاهر انه قيام لا قراءة فيه واما على قولهما فانه ان كان فيه ذكر  
 مسنون في حق المنقر في رواية وفي حق الامام على قول لكنه غير متبدل هو قوله ربنا لك الحمد و  
 نحوه وهو شئ قليل لا يريد زمانه على زمان القبض التحلية فلا فائدة في القبض فذكر السيد  
 الشيرازي في المنتقى انه ياخذ اليد اليسرى باليمين في تلك القومته على قولهما خلافاً لمحمد بن بناء  
 على وجود الذكر المسنون وان قل وقول صاحب الوتعات اوجه في صلوة الجنازة من اولها الى  
 آخرها ووقت قراءة الشاء في سائر الصلوات فرضها وعلها وقت قراءة القنوت في الوقت  
 ياخذ اليد على قول اكثر المشايخ اختياراً منهم بقول أبي حنيفة ان يوسف بن زاذان اخذ  
 عندهما مستقيماً فيه ذكر مسنون خلافاً لما قاله ابو حفص الفضل السبتي هذه المراسع  
 الا رسال اختياراً من القول لمحمد بن فاني اخذ عنه مستقيماً فيه قراءة وهو يقول ان شئ عني  
 الاخذ لحرف اجتماع الدم في نوس الاصابع بسبب الا رسال وذلك حالة القراءة لطولها  
 كما قبل رغبة نظراً لان قراءة الفاتحة المشروعة في الآخرين وحدها لا تزيد على قراءة القنوت  
 ولا على تمام صلوة الجنازة ولهما ان شرعية الاخذ بزيادة الخضوع والتعظيم فاستقيم  
 حد يذكر بميتد به وفي تكبيرات العيدين اي بين تكبيراتهما يوسل يديه انفاً والعدم  
 المذكور المسنون بينهما عندنا فاذا اطمان بعد رفع يده من الركوع حال كونه قائماً وسكن فسطر  
 اعضاءه الحاصل من الركن كبر حال كونه متلبساً بالحرف المأخوذ عنه مع ذلك بان يكون  
 ابتداء التكبير عند ابتداء الحرف وروى عنه انه عند انتهاءه كما تقدم غير مرة وسجد قبله يصنع  
 وتكبيره ولا ثم يديه ثم وجهه بين كفيه على الارض ورم في بعض النسخ يغمض ويترك وحلة  
 مفهومة ليجرد في بعض النسخ بالاول فيكون عطف تفسيره اي سجد بهذه الهيئة من الترتيب  
 في ضمن هذه الاعضاء ما في المتن عن رطل بن حجر قال رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم

اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا انفض رفع يديه قبل ركبتيه وما في السنن ايضا  
 عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك  
 البعير ولا يصنع بيده قبل ركبتيه فقال ابو هريرة ان حديثي واثبت منه وجعل الله  
 محمد بن مصعب بن سعد بن ابى وقاص كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان نضع ركبتيين قبل اليدين وما كون وضع الرجل بين يديه فلما  
 في نسلم من حديثنا واثبت ايضا انه عليه السلام سجد وضم وجهه بين كفيه وهذا  
 مقدم على ما في البخاري من حديث ابى حميد انه صلى الله عليه وسلم لما سجد وضع  
 كفيه حذ ومنكبيه لان قليم بن سليمان الراقم في سند البخاري ان كان الراقم يشبهه  
 لكن قد تكلم فيه ضعفه النسائي وابن معين والبرجاني وابو داود يحيى القطان والساجي  
 وقد روى اسحاق بن راهويه في مسنده انا الشوكي عن عاصم بن كليب عن ابيه عن  
 واثبت بن حجر قال ثبت النبي صلى الله عليه وسلم فلما سجد وضع يديه حذ  
 اذنيه وروى عبد الله الرزاق ان الشوكي به لفظه كانت يده حذاء اذنيه و  
 لا شك انه اذا كان وجهه بين كفيه تكون يده حذاء اذنيه واخرج الطحاوي  
 عن حفص بن غياث عن المحاجر عن ابى اسحاق قال سالت البراء بن عازب انى كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم يضع جبهته اذا صلى قال بين كفيه وبما يقال ان السنن افضل  
 ايضا يتنزه بها بين الروايات بناء على انه عليه السلام فعل هذا حيا نا الا ان بين  
 الكفين افضل لان فيه زيادة المحافات المستوفى كذا قاله ابن الهمام ويبيد في سننوه له  
 يظهر ضعيفه اى عضديه لما في مسلم عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
 سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك ويأى اى ياعد بطنه عن فخذي كما مسلم ايضا عن  
 ميمونة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد جاز بين يديه حتى لو ان يهتد اذنت ان تمر بين يديه  
 في مسلم وغيره عن عبد الله بن يحيى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد فرفع بين  
 يديه حتى يبد بياض اطرافه وهذه المبالغة المذكورة في هذين الحديثين لا تتأتى مع  
 الصواب البطلان بالتحذير فلزم مبادنة عنهما وهذا كيفية السجد السنن في حق الرجل وما

بيان حديث  
 اذا سجد وضع يديه قبل ركبتيه  
 كما يبرك كما يبرك  
 البعير ولا يصنع بيده قبل ركبتيه  
 فقال ابو هريرة ان حديثي واثبت منه وجعل الله  
 محمد بن مصعب بن سعد بن ابى وقاص كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان نضع ركبتيين قبل اليدين وما كون وضع الرجل بين يديه فلما  
 في نسلم من حديثنا واثبت ايضا انه عليه السلام سجد وضم وجهه بين كفيه وهذا  
 مقدم على ما في البخاري من حديث ابى حميد انه صلى الله عليه وسلم لما سجد وضع  
 كفيه حذ ومنكبيه لان قليم بن سليمان الراقم في سند البخاري ان كان الراقم يشبهه  
 لكن قد تكلم فيه ضعفه النسائي وابن معين والبرجاني وابو داود يحيى القطان والساجي  
 وقد روى اسحاق بن راهويه في مسنده انا الشوكي عن عاصم بن كليب عن ابيه عن  
 واثبت بن حجر قال ثبت النبي صلى الله عليه وسلم فلما سجد وضع يديه حذ  
 اذنيه وروى عبد الله الرزاق ان الشوكي به لفظه كانت يده حذاء اذنيه و  
 لا شك انه اذا كان وجهه بين كفيه تكون يده حذاء اذنيه واخرج الطحاوي  
 عن حفص بن غياث عن المحاجر عن ابى اسحاق قال سالت البراء بن عازب انى كان النبي

وبما يقال ان افضل  
 ايضا يتنزه بها بين  
 الروايات

واما المرأة فانها تتحقق في نظام من وتنسقل في السجود وتلزم بطنها بفخذها ثم تنضم  
 ضيعها وهذا تفسير الاختصاص وذلك لان منبه ارجاع السجدة كان السجدة في خفيها  
 ما كان اسنوز الصبيات ويقول في سجوده سبحان رب الاعلى ثلاثا وذلك ادناه وان  
 زاد فهو افضل ويترك على ركبتيه لما تقدم في الركوع ثم يرفع راسه من السجدة الاولى عكبرا  
 ويقعد مستويا ويضع يديه على فخذيه كما في التشهد في الطمان حال كونها قاعدا وسكن  
 اضطراب اعضائه كبر وسجدة ثانيا وقد تقدم الكلام على هذا في تعديل الاركان وكامل  
 في تكبير السجود فيقول هو فاعبدا يطلب فيه المنيح كعدا الركعات وقيل ان الشيعان  
 امر بسجدة واحدة فلم يفعل فخير ما مرتين في سجدة واحدة او اشارة الى اننا حقا  
 من الارض وفي الثانية الى اننا نغاد فيهما كذا في الكافي والاول هو الاول في معنى التكبير  
 عند الانقالات انه سبحانه اكبر من ان يؤدي حقه بهذا القدر بل حقه اعلى كما كانت  
 الملازمة ما عبادناك حتى عبادتك ودليله ما تقدم عند تكبير الركوع من حيث الوجود  
 المتفق عليه ويوجد اصابه في السجود نحو القبلة وقد تقدم الكلام عليه في رفع راسه  
 عن الارض من السجدة الاولى رفعه قليلا ولم يستقاعده ثم سجدة الثانية نظير  
 ان كان الحال السجدة اقرب منه الى حال القعود لا يجره ذلك الرفع ولا ذلك السجدة الثانية  
 فذكر في المتن انه يجره قال في الهداية والاصح ان الرفع ان كان السجدة اقر من الركوع  
 لانه يعد ساجدا وان كان الى الجالس اقرب جازلا لا يعد جالسا فتتحقق الثانية  
 انتهى وصح في المحيط ما صح في الهداية وهو رواية ابو يوسف عن جيفة روى الكافي  
 فيقول اذا نلت جبهته الارض بحيث تجر اليه بين جبهته وبين الارض ثم اعد  
 جازع عن السجدة تين وهو القياس والركنية في سائر الاركان متعلقة بما يطلق عليه  
 الاسم فكذلك هنا يتعلق الركنية في رفع الراس بما يطلق عليه اسم الرفع انتهى وقال في  
 الكفاية وفي القدر الذي لا يكتفي بما يطلق عليه اسم الرفع وجعل شيئا لا سلام القول  
 الاخير هو المذكور في القدر كما صح قال لان الواجب هو الرفع فاما وجوبه في ما ينشأ  
 اسم الرفع بان رفع جبهته كان مؤثرا لهذا لو كان في السجدة حيث يعتد به في راسه

السجدة الثانية  
 في السجدة الثانية  
 في السجدة الثانية

في السجدة الثانية  
 في السجدة الثانية  
 في السجدة الثانية



ما يتبنا وله الاسم بان رفع جهته بخلاف الركوع لان الركوع هو الميلان ونحن الظاهر اذا  
 وجد بعض الاحتناء ولم يوجد البعض يرجح الاكثر منها ان كان الى الركوع اقرب فقد وجد  
 الركوع وان كان الى القيام اقرب فقد عدم الاكثر فعدا ركنا له لم يركم اما السجود فانه يحصل بوضو  
 الجبهة على الارض مرتين وقد وجد حين رفع راسه او في ما يكون من الرفع انتهى قال ابن العلم  
 ثم اعتقادي انه اذا لم يستصلبه في الجلسة والقومة فهو آثم لما تقدم وهذا اختيار لصحة  
 السجود مع ادنى الرفع لكن مع كراهة التبريد وهو الموافق لما قد عناه في تعديل الركنا ان القوم  
 والجلسة فمن عند أبي يوسف رحمه واجبك عندهما الوضوء النبي صلى الله عليه وسلم عليهما  
 من غير ترك فيكون اثما بالتورك مع صحة السجود كما صححه شيخ الاسلام وهو القياس كما ذكره  
 في الكافي ولا وجه للعدول عنه ليكون استنساها فافيهما عليه فاذا فرغ من السجدة  
 الثانية ينهض قائما على صدره قد صيد لا يقعد ولا يعتد بديه على الارض عند النهوض  
 الا من عند بل يعتد على كعبته عند المشا في رفع واحد من نفس جلسته لا تستريح الى  
 الجاهري عن مالك بن الحويرث انه راي النبي عليه السلام اذا كان في وقت من صلواته ينهض  
 حتى يستريح قاعدا ولنا ما في الترمذي عن خالد بن اياس عن صالح بن النعمان عن ابي  
 هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلوة على صدره قد صيد قال الترمذي  
 حديث ابي هريرة عليه العمل عند اهل العلم وخالد بن اياس وبقا بن الهيثم ضعيف عند  
 اهل الحديث واعلم ابن عدي به قال هو مع ضعفه يكتب حديثه قال ابن القطان والشيخ  
 اعل به خالد موجود في صالح وهو الاختلاط فلا منه للتخصيص انتهى بالمعنى فيقول الله  
 العمل عليه عند اهل العلم يقتضي قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق يمكن لناخرج  
 ابن ابي شيبة عن ابن مسعود انه كان ينهض في الصلوة على صدره قد صيد لم يجلس يخرج  
 عن على وكذا عن ابن عمر بن الزبير وكذا عن عمر بن الخطاب عن الشعبي قال كان عمر بن الخطاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلوة على صدره قد صيد ثم يخرج عن المشاف  
 بن ابي عبيد الله ركت غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع  
 راسه من السجدة الثانية في الركعة الاولى قال الله ينهض كما هو لم يجلس ثم اخرج عبد

ما بين حديثي  
 جليلي  
 وجاهل بن عبد  
 الحنفية

الرزاق عن ابن مسعود وابن عباس عن ابن عمر وأخرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم  
 عن ابن مسعود عن كرمه أنه قد اتفق أكابر الصعابة الذين كانوا قريبا من رسول الله ﷺ وعديله  
 وأئمة أتباعه لا تارة ولزموا لصحة من قال بن الحارث عنه خلاف ما قاله فوجب نقله  
 وعن ابن عمر أنه عليه الصلوة والسلام فعلم أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض رواه أبو داود  
 فيعمل ما رواه البخاري على حالة الكبر لأن التوفيق أولى من ذلك أروا أنه عليه الصلوة والسلام  
 لا يتأخر في يركع ولا يسجد فأنه صما استيقم به إذا ركعت تدرك في إذا ركعت أني  
 قد بدنت أخرجه أبو داود وقوله بدنت عن بدنت بدنت إذا لم يسن ضعف ويعمل الركعة الثانية  
 من صلوة مثل ما فعل في الركعة الأولى من القول لا فعل إلا أنه لا يستقيم فيها أي لا يقدر  
 له عار لا يستقيم لا اختصاصه باستتمام الصلوة أجماعا ولا يتعد لأن محله أول الصلوة  
 أول القراءة فإن قيل عدم تكرار التعوذ في الثانية يناسب ما اختاره المصنف رحمه الله من  
 من قول أبي يوسف أنه لا ينع ثلثا ولا ثلثا ولا ثلثا ولا ثلثا ولا ثلثا ولا ثلثا ولا ثلثا  
 ولا يناسب ما اختاره قاضيه من ثلثا الهدية وغيرها من قولها لأنه تتبع للقراءة و  
 قد تكررت في الثانية فيسبحون في تكررها إذا استعدا للقراءة مرة ولم يدخل في اثنتي عشرة فعلا  
 اجنبيا عنها لا يسبغ له تكرار الاستعاذة وسائر أفعال الصلوة ليست اجنبية متى ما لم يتجاوز  
 الكل بالظن إلى الصلوة فلم يدخل في ثلثا مرة فعله اجنبيا عنها لا يسبغ له تكرار الاستعاذة  
 على قولها أيضا ولا يرفع يديه إلا في التكبير الأولى عندنا وعندنا شافعي من رويته عن مالك  
 وأحمد يرفع عند الركوع وعند الرفع منه لما أخرجه المصنف عن الزهري عن سالم عن أبيه عن محمد بن  
 بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة رفع يديه حتى تكبرنا خذرو  
 مسكبيه ثم كبوا فإذا أدركوا يركعون فعل مثل ذلك وإذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك ولا يفعل  
 حين يرفع رأسه من السجود ولنا ما في إسناده والتمسك عن وكيع عن سفيان الثوري  
 عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود  
 لكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم نصير ولم يرفع يديه إلا في أول مرة وفي لفظنا  
 يديه في المرة ثم لا يعثر قال التفتت حديث حسن وأخرجه النسائي عن ابن المبارك عن



بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند تسليم الصلوة ثم لا يرفع  
 من ذلك فقال لا زاعى احدك عن الزهر عن سالم عن ابيه وبقول حاتم عن ابراهيم  
 فقال ابو حنيفة كان حماد افقه من الزهره وكان ابراهيم افقه من سالم وعلقمة ليس  
 بهما ابن عمر في الفقدان كان لابن عمر صفة له فضل صحبة فالا سرد له فضل كبير وعبد الله  
 بن مسعود مرجح بفقهاء كما رجح الا زاعى اهل السناد والتاريخ بفقهاء الزيادة هو المرجح  
 المصنوع عندنا واعلم ان الاثار عن الصحابة والطرق عن علي السلام كثيرة جدا الكلام بينها  
 واسم ما لم يتحقق بعد ذلك رواية كل من الامر بن عنه عليه السلام فتحتاج الى الترجيح لغيره المتعارفين  
 فيترجم ما ذهبنا اليه بان قد علم انه كانت اقوال مباحة في الصلوة وافعال من جنس هذه الزيادة  
 وقد علم انها فلا يجب ان يكون مما نسب للحلاف عمنه فانه لا يتطرق اليه لاعتزال عدم التبرعية  
 لا يه ليس من جنس ما عهديه ذلك بل من جنس الكنية التي اجتمع على طلبها في الصلوة  
 وكذا الترجيح بفضل الرواة كما رجح به ابو حنيفة فقد روى ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال  
 ذكره عنه وابل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الركوع وعند  
 السجود فقال اعزالي لم يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة ارى قبلها فظنهم علم من  
 عبد الله واصحابه حفظوا لم يحفظوا رواية قد حدثني من لا اخصه عن عبد الله انه  
 رفع يديه في ابتداء الصلوة فقط وحكاه عن النبي عليه السلام وعبد الله عالم بشرايم الاسلام  
 وحده متفق لا حوالا النبي عليه السلام وملائم له في اسفاره واقامته وقد صلى مع  
 النبي صلى الله عليه وسلم ما لا يحصى فيكون الاخذ به عند المتعارض اول من اراد مقابلة له  
 ومن القول بسنية كل من الامر بن والله سبحانه اعلم بقول المصنف ولا يرفع يديه الا في  
 التكبير الاول المراد منه لا يرفع يديه في تكبيرة من تكبيرات الصلوة المعهودة ان في موضع من  
 المواضع المعهودة في كل صلاة وليس حقيقة المحصر على التكبير الاول فان رفع اليدين مشروطة  
 عند تكبير ثانيا الوتر تكبيرات العيدين واستلام الجوز على الصفات المرفوعة في عرفة دل  
 المراد لغة وعند المرات وكذا عند الدعاة في الاستسقاء وغيره روى الطبراني بسنده عن  
 ابن ابي اسير عن الحكم عن القسم عن ابي حسان عن عبد الله السلام لا ترفع الا يديك الا في سبعين

مواظحين يفتتح الصلوة وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وحين يقوم على  
 المرفة وحين يقف مع الناس عشية عزه وجمعه والمقامين حين يمشي الجرة ودفن تكبير  
 القنوت مروى عن عمر بن الخطاب بن مسعود وابن عباس بن عمر بن الخطاب بن عذبة وكان  
 تكبيرات العبد من ترك عن عمر بن الخطاب بن مسعود وابن عباس بن عمر بن الخطاب بن عذبة  
 الش كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع الا يديه في شئ من دعائه الا الاستسقاء  
 فانه يرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه وفي السنن انه عليه الصلوة والسلام قال ان ربكم  
 حي كريم يستحي من عبده اذا رفع يديه اليه ان يرد لها صفرا يدري ان الله عن عمر كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمس بهما وجهه ثبت بها  
 ذكرين الاحاديث واكثرها عند الزم في الدعاء المذكورة ثم روى تكبير الاحرام والقبلة  
 والعبد من الاستسقاء يستقبل بطن كفيه والقبلة وفي غيرها يستقبل بهما السماء والارض  
 عن محمد بن الحنفية روى قال الدعاء اربعة دعاء رغبة ودعاء تقرب ودعاء خفية  
 فرفع دعاء الرغبة يجعل بطن كفيه نحو السماء وفي دعاء الرغبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه  
 كما المستغيث من الشئ وفي دعاء التقرب يعقد الخصر والبصر ويجعل اليه يده والوسطى رشيما  
 بالسبابة ودعاء الخفية ما يفعل له الم في نفسه ليس يرفع يده لان في الرفع علنا فذكر السيد  
 الامام ابو القاسم السمرقندي في المستخلص باب الدعاء عشرة وذكر منها ان يدعى مستقبل  
 القبلة ويرفع يديه بحيث يرى بياض ابطيه وذلك تقدم وليل هذا في حديث الاستسقاء  
 وفي مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فاشاد بظهر كفيه الى السماء وهذا  
 لا يخالف ما مر من ابن الحنفية لان الاستسقاء فيه رغبة من حيث طال بالسق برغبة  
 من حديث روى القحط بنعي كل من كفيته الرية بعثا روى الفينة ولا افضل ان يرفع كفيه  
 وبينهما فرجة وان قلت رغبة فيهما عن تفسير السمان المستجاب ان يرفع يديه في الدعاء بخلاف  
 صدره كن ارمى عن ابن عباس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى فشد اليه الف  
 تقدم من المستخلص فيمكن ان يحال ذلك على حالة الميا القتم للمهد زيادة الاحكام كما في  
 الاستسقاء لعوده التقم الى العامة وهذا على ما عداها ولما قاله في حديثه في التقم

ولا يكبر في الصلاة

في رفع اليدين

والقبلة واليمين

والاستسقاء

بطن كفيه

وفي غيرهما

بجها السماء

الدعاء

في الصلاة

ما تلت

لا يرفع يديه في تحي من دعائه الا في الاستسقاء اي يرفع كل رفع الا في الاستسقاء  
 سبحانه اعلم نادر المصلحة من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتتح رجل السجدة  
 وجلس عليها ونصب رجله اليمنى مضنيا وبوجهه اصابعه اي اصابع رجله اليمنى نحو القبلة  
 هذه كيفية القعود المستوفى في القعدتين عندنا وعند مالك التورك كما قلنا المارة وعندنا  
 واحمد في الاولى كقولنا وفي الاخرى كما لك استدلال مالك بحديث مضعف انه عليه السلام  
 قد تورك كما ضعفه الطحاوي وغيره وللشافعي واحمد رحم مارو البخاري عن ابي حنيفة  
 انه وصف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان اذا جلس الركعتين جلس على  
 رجله اليسرى ونصب اليمنى واذا جلس في الاخرى قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى  
 وقعد على مقعد تسولنا ما روى مسلم عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يفتتح الصلوة بالتكبير الى ان قال التورك كان يفتتح رجله اليسرى وينصب اليمنى في السجدة  
 عن ابن عمر وعز ابنه قال من سنة الصلوة ان ينصب لقدم اليمنى واستقباله باليمنى  
 القبلة والجلوس على اليسرى فيجعل التورك على حال المضعف الكبير توفيقا ويضع يديه  
 التشهد على فخذه ويفرج اصابعه لكل التفرع هذا عندنا وعند الشافعي رحمه يسقط  
 اصابع اليسرى ويقبض اصابع اليمنى الا المسجدين ما روى مسلم عن ابن عمر كان رسول الله  
 الله عليه وسلم اذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى  
 على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وشاروا بالسبابة ولنا ما روى الترمذي من حديث  
 واقل قلت لا نظن الى الصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس بعد التشهد افتتح  
 رجله اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ونصب رجله اليمنى من غير زيادة  
 والرا من العقد المذكور في رواية مسلم العقد عند الاشارة كما في جميع التشهد الا يرفع  
 ما في الرواية الا غير مسلم وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض اصابعه كلها ان اشار  
 باصبعه التي الى الابهام ولا شك ان وضع الكف لا يتحقق حقيقة مع قبض الاصابع  
 فالمراد وضع الكف ثم قبض الاصابع بعد ذلك عند الاشارة وهو المراد بحسن محمد رحمه  
 في كيفية الاشارة قال يقبض خنصره والتي يليها ويحيط الوسطى ويقبض المسبحة وكذا نحن

من السبابة

باب بيان الاشياء  
الساكنة

ابن يوسف رح في الاصل من هذا النوع تصحيح الاشارة عن كثير من المتأخرين لا يشيرون  
وصححه في الخلاصة وهو خلاف الدابة والرواية لما لا دابة فاقدم في الحديث الصحيح  
لا يحمل الاشارة واما الرواية فعن محمد بن ابي ان ما ذكره في كيفية الاشارة هو قوله في  
ابن حنيفة رح ذكر في النهاية وغيرها قال الخ الدين الزاهد لما اتفقت الرواية عن محمد بن  
جميعا في كونها سنة ولكن عن الكوفيين والمدينين وكثير الاخبار والآثار كان العمل  
اولى والكيفية المتقدمة من التخليق ذكرها الفقيه ابو جعفر قال في الجامع الاصبغ  
من اصحابنا يشير بثلاثة خمسين وهذا موافق لتصريح رواية مسلم وصفة عقد ثلثة خمسين  
ان يقبض الوسطى والخنصر والبنصر ويضم راسها مع طرف مفصل الوسطى الاوسطى  
وصفة الاشارة عن الخوانى رح انه يرفع الاصبع عند النفي ويضعها عند الاشارة  
اليها ويكرر ان يشير بكتا مصحوبة لما ذكره الترمذى والنسائى عن ابي هريرة ان رجلا  
كان يدعوا باصبعيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احذوا ثم اذا قد علمت على الصفة  
المذكورة تشهد اى بغير التشهد هو من تسمية الكلام باسم جزاء ويقول عطف  
تفسير التشهد القبيات لله والصلوات والطيبات الى قوله اى ان يقول عبده  
ودرسوله وهو السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد  
الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والتحية جميع تحية  
فلا فلا اذا دعاه عند ملاقاته واشتقاقها من قول العرب ملاقات بعضهم بعضا  
حياء الله اى ابقاء لكل قوم تحية يحوي بها بعضهم بعضا عند الملاقات تحية الاسلام  
والله بالقبليات بعضها جميع الاثنية الحيدة والعبادات القرآنية والصلوات العبادات البدنية  
والطيبات العبادات المألمية يعني ان هذه العبادات تختص بالله لا يستحقها غير الله ان النبي صلى  
الله عليه وسلم في المخرج المستوي يجمع فيه الاقلام وقام في المقام الذي اراده الله تعالى طمأنينة  
يحيى برسمه كما يحيى الملوكة فالله تعالى ان قال القبيات لله الموطأ قال ذلك والله تعالى عليه السلام  
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته قال القبيات السلام الذي هو تكملة لصلوات ارحمة الله التي هي معناها  
وقال الطيبات بالبركة المستلزمة لان كونها النبي لا يكونوا في السلام والرحمة فلا من الصلوات والبركات

فصل في القبيات

فصل في القبيات

في القبيات

فوجد ما يقابله بخلاف العبادات المالية فان آياتها متقدمة هي انواع الامور من النقود  
والحيوانات والنباتات فجمع ما يقابلها ثم لما قال سبحانه السلام عليك الآخر قال النبي  
صلى الله عليه وسلم السلام علينا اي معشر الامم وعلى عباد الله الصالحين تشييعا لامته  
ولسائر الصالحين من المملوكة والانبياء وصالحى اتباعهم في السلام الذي سلبه الله عليه  
وعدم اختصاصه به على ما هو مقتضى سبحانه الكاملة الكرم وتسميته التي هي كرم الشيم  
ثم قالت الملائكة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم التشهد على  
هذه الصفة هو تشهد ابن مسعود لما روى الستة واللفظ لمسلم عن ابن مسعود عليه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى بين كفيه كما يعلم سورة من القرآن فقال اذا  
احدكم في الصلوة فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات الى آخره وفي لفظ النساء  
انه اذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا التحيات الم قال الترمذي صحيح حديث عن النبي  
صلى الله عليه وسلم في التشهد حديث ابن مسعود والعمل عليه عند اكثر الصحابة و  
التابعين ثم اخرج عن حصين قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له ان الناس  
قد اختلفوا في التشهد فقال عليك بتشهد ابن مسعود وكقول الترمذي قال الخطابي  
وابن المنذر ومن وافق ابن مسعود على نعم هذه الصفة من التشهد معارضة وعائشة  
وسلمان واخرج الطبراني عن معاوية انه كان يعلم الناس التشهد وهو على المنبر  
عليه السلام التحيات لله والصلوات الم سورة واخرج البيهقي عن عائشة قالت هذا  
تشهد النبي صلى الله عليه وسلم التحيات لله والصلوات الى آخره قال النووي استجد  
واستفدنا منه ان تشهدا عليه بالصلوة والسلام بلفظ تشهد فامدح الطبراني والبخاري  
عن ابي راشد قال سألت سلمان عن التشهد فقال علمكم كما علمني رسول الله صلى الله  
عليه وسلم التحيات لله والصلوات الى آخره سورة وهو مرجح على ما اختاره الشافعي  
من تشهد ابن عباس وهو التحيات المباركات الصلوة الطيبات لله سلام عليك  
ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد لا اله  
الا الله واشهد ان محمدا رسول الله من وجوه منها انه اعلم باجماع ائمة الحديث ومنها



بسم الله الرحمن الرحيم

ان فيه الامر على ما تقدم ومنهما ان فيه الالف اللام المستغرق للجنس في السلام بخلاف المكنى  
فانها تناول الواحد فتميزا زيادة الواو وهي التجديد الكلام المقصود المتعدد التناولات  
المعطوف غير المعطوف عليه بخلاف عدم الالف يفيد ان المتن بدشئ واحد موثوق  
بصفاته ومنها التاكيد في التعليق قال ابو حنيفة رحم اخذ حماد بن ابي سليمان بيده و  
علمني التشهد قال حماد اخذ ابراهيم بيده وعلمني فقال علقه اخذ عبد الله برأسه و  
بيده وعلمني التشهد فقال عبد الله اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده وعلمني  
التشهد كما يعلمني السورة من القرآن ففي هذا زيادة توكيد على ما في رواية ابن عباس  
من قوله يعلمني التشهد كما يعلمني السورة من القرآن ولا يزيد على هذا القدر من التشهد  
في القعدة الاولى لما روى الامام احمد عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم التشهد  
فكان يقول اذا جلس في وسط الصلوة وفي آخرها على ركعة اليسرى التحيات لله الى قوله  
عبده ورسوله قال ثم ان كان في وسط الصلوة نهض حين يفرغ من التشهد وان كان  
في آخرها دعا بعد التشهد بما شاء الله ان يدعو ثم يسلم في السنين عن ابن مسعود كان  
النبى صلى الله عليه وسلم قعد في الركعتين الاولىين كانه على الرفض حتى يقوم فان  
زاد على التشهد قال بعض المشائخ ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهيا  
يجب عليه سجدة السهو عن ابي حنيفة رحم فيما رواه الحسن عن ابي زاذ حرقا واحدا  
فعليه سجدة السهو قال المعمر واكثر المشائخ على هذا ان يلقوا السهو بزيادة حرف  
واحد في الخلاصة والمختار ان يلقوا السهو ان قال اللهم صل على محمد قال المعمر ان  
لا ندادى سنة وكيدة فيلزم تاخير الركعة السجدة السهو بهذا بطلان  
بصريح دليل ان اختار رواية الحسن فان مطلق تاخير الركعة من وجوب زيادة الحرف ونحوه  
ولا يحض ما اختاره هو صاحب الخلاصة من التقييد بقوله اللهم صل على محمد والصحيح  
قد روى زيادة الحرف ونحوه غير معتبر في جنس ما يجب به سجدة السهو انما المعتبر ما يوجب  
فيه وكن كما في الحرف فيما ينفقت وعكسه وكما في الفحو حال الشك ونحوه على ما عرف في  
باب السهو وقوله اللهم صل على محمد يشغل من الزمان ما يمكن ان يؤدى فيه ولكن بخلاف

هذا الحديث  
في نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة

ما دونه لانه ومن قبله عيسى كذا خذوا عنه فمذايم واما النزاع في بطلان هذه الرواية  
 بل لو ملك مقدار ما يقول اللهم صل على محمد بن عبد الله الخ الركعتين بمقدار ما يوجد فيه ركن  
 سواء صلى على النبي صلى الله عليه وسلم أو سكت فماذا أقام بعد التشهد الأول إلى الركعة الثالثة لا يعتمد  
 بيده على الأرض كما في أبو داود وابن عمر بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى انهم قد اختلفوا  
 على يديه اذا خفض الصلوة وان اعتمد لا بأس به وتخصر الحديث ان يركع اذا لم يكن عند  
 لطلق الفقه على الغرض ما اردوا في الغالب ويكبر عند هذا النهوض فذكره في شرح المختار وقد عد  
 في خزانة الفقهاء ونظم الزبد سبب تكبيرات فريض اليوم والليلة اربعا وتسعين ولا يكسر ذلك الا  
 اذا كان في القيام الى الثالثة فكثير في الصحيحين من حديث ابى هريرة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم للحديث الى ان قال يكبر حين يقوم من التشدين بعد  
 الجلوس وان كانت تلك الصلوة فريضة ثلثية ارباعية فهو مخير بعد ذلك ولا يرد ان كان  
 قرء فيها بين ان يقرأ ويسلم وبين ان يسلم ويسكت والقراءة افضل وندم الكلام فيها  
 في بحث الثالثة من الفرائض التي هي القراءة وان قرء في الاخرين يقرأ الفاتحة فحسب يسكون  
 السجدة منسبا على الضم بمعنى فقط ولا يريد عليه اشياء لما في الخبر من حديثه في قوله لا يجزئ  
 عليه السلام كان يقرأ في الظهر في الاميين بام القرآن وسنتين وفي الركعتين الاخرين بام الكتاب  
 الحديث فان ضم السورة الى الفاتحة ساهبا يجب عليه بخلاف السجدة في قوله لا يوسف دم  
 لتاخير الركوع عن محله عقيب الفاتحة وفي ظواهر الروايات لا يجب عليه سجدة السجدة انما قرأه  
 فيها مشروعة من غير تقدير والتقييد بالفاتحة مستحالة لان اقتضاها عليه واجب كبري  
 انه لو طال انما علمنا في ذلك الا وليس سهواً يجب سجدة السجدة في الفاتحة وما ظن به من سجدة  
 عليه وسلم من غير ترك في وقت ما وانعقد الاجماع وما كذلك فهو صحيح فاذا حال فقد نزل  
 ومن تركه وجب اسهر الزم سجدة السجدة وانما اذا كانت تلك الصلوة سنة من السنن الربوبية  
 او نفلا غير الربوبية فيتم في القيام من التشهد كما انشد في الركعة الاولى يعني ما ياتي التماسا  
 والتعقبات مما قاله انما يفهم من التشبيه بالركعة الاولى انه يركع يديه ايضا فان رفع يديه  
 سيدرك الملائكة في كل ركعة والمحنفم وغيره في الاستدلال لان كل شفع من الشفع صلوة

عليه يقضي انه يرفعها كما يقضي انه يصل على الجنب صلى الله عليه وسلم في ذلك الشاهد  
 وقد صرح بالصلاة غير المصنف ثم ان اطلاقه على السنة فيقول الاربع قبل الظهر قبل الجمعة  
 بعدها ايضا وقد تقدم في بيان اوقات الكراهة التصریح بان لا يصل فيها في تشهد الاربع  
 لا يستقيم اذا قام الى الثالثة وكذا سائر ما يقتضيه انها صلوة على نحو ذكر في القينة انه لا يصل  
 في القعدة الاولى من سنة الظهر ذكر قولين فيما اذا يصل ناسيا انه عليه سجود السهو انه لا يجوز  
 عليه وفيها ايضا ولا يصل في الاربع قبل الجمعة وبعد هاذا قام الى الثالثة يستقيم وفيها  
 يصل ويستقيم انتهى ولا يصح انه لا يصل ولا يستقيم في سنة الظهر الجمعة على ان هذا يتحقق  
 لهن اقاوالا يستقيم في الثالثة وهذا اللفظ منه على ما هو عليه في شيئا الى غير ذلك عند  
 كون كل شفيع من النفل صلوة عليه ليس مطروح في كل الاحكام فان لم يطرح في تمام القعدة  
 عند الحقيقة وابي يوسف لم تركها لا لنفسه عند ما لم يطرح في سجود السهو عند  
 الكل حتى اجمعوا انه لو سجد السهو على رأس شفيع لا يثني عليه شفعا آخر لان السجود يصلح  
 في وسط الصلوة وقد صرح جابر بن عبد الله الكل صلوة عليه حيث حكموا بوجوب سجود السهو في  
 الصورة في وسط الصلوة واذا كان كذلك لم يمكن ان يقال لا يصل في القعدة ولا يكون فيها  
 قعدة في وسط الصلوة ولا يستقيم ولا يعود في القيام الى الثالثة لكونها قياما في وسط الصلوة  
 لا في اولها والاصل ان كل ركعتين من النفل صلوة على نحو من جهته ولو جاز اعتبرته كصلوة عليه  
 في حق القراءة للاحتياط بالنظر اليها يجب القراءة في كل شفيع وبالنظر الى ان كل صلوة وحيدة  
 فالاحتياط في الوجوب كما في الرد وكذا في عدم الرد شفيع الثاني قبل القيام اليها فلذا تدبرين الرد  
 وعدمه يلزم بالشك على عدم الزعم بدني انه اذا قيمت الصلوة او خرج الخطيب وهو في النفل انه  
 يقطع على رأس الشفيع كما تقدم وكذا في طلاق الشفيع وخيار الخيرة والشرع في الشفيع  
 لا كلام من الشفيع والخيار مردود بين الشك وعدمه فلا يثبت بالشك في عدمه بل انما  
 من شفيع الى شفيع لا يلزم بالهناهم الشك ولما في غير هذا الكلام لا والى ان يثبت كون كل صلوة واحدة  
 كونه الاصل للاعتدال او اتحاد التميز ولذا لا يقال في صلواته واحدة ومسللة الاستغناء عن السجود  
 مربية عن الأئمة المتقدمين وانما هي من اختيار بعض المتأخرين والله سبحانه أعلم ويقعد القعدة الأخيرة مثل

في الصلاة

عندنا من غير فرت لما تقدم والمرة تفعل اليها اليسر في القعدة بين الاولى والاخيرة وتخرج  
 كذا رجليه من الخي سب الاخرى لا يمين كان ذلك استمر لها واليسر مني لها على السنو وليس  
 ويشهد اي يقر الشهد في القعدة الاخيرة فاذا اتم الشهد اقول عبدك ورسوله  
 يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور يقال الشان  
 رح فرض قال القاضي عياض وقد شد الشافعي رح ولا سلف له في هذا القول ولا سنة  
 يتبعها وتشم عليه فيه جماعة منهم الطبراني والقشيري وخالفه من اهل مذهبه  
 الخطابي وقال لا اعلم له فيها قدوة والشهادات المروية عن ابن مسعود بن عباس  
 وابيه صبرة وجابر بن السعيد وابي موسى بن الزبير لم يذكر فيها شي من ذلك وما روي  
 عنه عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لم يصل على صنفه اهل الحديث كلهم ولو صح  
 فعنه كاملة ولم يصل على في عمر وما روي عنه عليه الصلوة والسلام من صلوة  
 لم يصل على فيها وعلى اهل بيتي لم تقبل منه نعيم ايضا يجازي الجحفة مع انه قد تكلف  
 عليه في رفعه ورفقه على ابن مسعود قال الدارقطني اما الاول فراه ابن ماجه لا صلوة  
 لمن لا وضوء له ولا صلوة لمن لم يذك اسم الله عليه ولا صلوة لمن لم يصل على النبي صلى الله  
 عليه وسلم ولا صلوة لمن لا يحب الامصار وقيه عبد المهيمن قال ابن جابر لا يجزئ به لتخرجه  
 الطبراني عن ابى ابن عباس بن سهل بن سعد عن ابيه عن جده مروان بن الحنفية قال الواحد ابن  
 المهيمن اشبه بالصراييم ان جماعة قد تكلموا في ابى ابن عباس روى البيهقي عن محمد بن اسحاق  
 عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود عنه عليه السلام اذا شهد احدكم في الصلوة فليقل  
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد و آل محمد  
 كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وقيه جمهور  
 وبالحمد تسليس له دليل يدل على الفرضية في الصلوة اصلا ولا خلافا انها تقرض في العمر مرة  
 وقال الطحايري يجب كلما ذكر قال الكشي لا يجب وجعل في التفتة قول الطحايري احمد  
 هل المعتاد لقوله صلى الله عليه وسلم رحمتم انك رجل ذكرت عنه فلم يصل على يواه الترمذي  
 وقال حديث حسن وقوله عليه الصلوة والسلام من ذكرت عنه فليصل على رواه ابن

روى الطبراني  
 في تاريخه  
 عن علي بن ابي طالب  
 السلام

السني باسناد جيد وقوله عليه السلام البخيل من ذكرت عنده فلم يصل على ربه الترمذي  
وقال حسن صحيح والآحاد في ذلك كثيرة جدا بعضها امر بفيد الوجه بعضها وعندهم  
وهما يفيدانه ايضا ولو تكر ذكره عليه الصلوة والسلام في مجلس واحد قال في الكافي  
لم يلزمه الا مرة واحدة في الصحيح لان تكرار اسمه واجب لحفظ سنة النبي بها تقوم الشريعة  
فلو وجبت الصلوة في كل مرة لا فقه الى المخرج غير انه ذنب تكرارها بخلاف السجود  
اي سجود التلاوة فانه لا يندب تكراره تكرار التلاوة في مجلس التسمية كالصلوة قبل بل يجب  
التسمية في كل مرة الى الثالث قال الزاهد في النظم ولو تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد فحاسب  
بجب لكل ثناء علقوق ولو ترك لا يبقى دينا عليه وكذا في الصلوة على النبي عليه السلام لكن لو تركها  
بقي دينا عليه لانه لا يحل عن تجديد اسم الله تعالى لوجهه للثناء فلا يكون وقت للقضاء اقتضا  
الفا تحة في الاخرين بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى المختار في فضيلة الصلوة  
عليه صلى الله عليه وسلم ما ذكره في الكفاية والزاهد في القنية وشهر القدر وكسب محمد  
عن الصلوة على النبي عليه السلام فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت  
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت  
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وهي الموافقة لما في الصحيحين وغيرهما عن  
كعب بن عجرة قال ما لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم نقلنا يا رسول الله كيف الصلوة  
اهل البيت فان الله قد علمنا كيف نسلم عليك قال قولي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد  
كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد  
كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد ويستغفر الله بعد الصلوة على النبي  
عليه الصلوة والسلام اي يطلب المغفرة لنفسه ولوالديه ان كانا من المؤمنين ولجميع المؤمنين  
المؤمنات فيقول بسم الله والحمد لله والمؤمنين يوم يقيم الحساب ويجوز ذلك ويبدع  
بالدعوات الماثرة اي المنقولة عن النبي عليه السلام كما في صحيح عن ابي هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تشهد احدكم فليستعذ بالله من اربع يقول اللهم ان  
اعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن قسوة الحيا والمات ومن شح طبع البخل

في اسم الله تعالى  
تكرار  
في مجلس واحد فحاسب  
بجب لكل ثناء علقوق



تعالى دوى عن بعض المشايخ وهو محمد بن عبد الله بن عمر أنه قال لا يقول في الصلوة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ورحم محمد فإنه نوع ظن بتقصير الأبناء عليهم السلام  
 أحد لا يستحق الرحمة إلا بالتيان ما يلام عليه ونحن امرنا بتعظيم الأبناء ونزولهم  
 وهكذا ذكر شيخنا السلام في المبسوط واكثر المشايخ على أنه يقول ورحم محمد وآل محمد  
 للتوارث فيه على ما تقدم في رواية البيهقي من حديث ابن مسعود قال الرستغنى و  
 يكون معنى قولنا ورحم محمد الأرحم أمته محمد فالتقصير راجع إلى الأمة كمن جنى جنايته وله  
 أب شيخ كبير فأراد السلطان أن يقيم العقوبة على الجاني فيقول الناس ورحم هذا  
 الشيخ الكبير فإن ذلك الرحم راجع إلى الأب الجاني حقيقة كن في الحيط ولكن لا يتأ  
 بما في الأحاديث الصريحة والرحم يقول فيها إذا في قوله ورحم محمد وآل محمد كما  
 صليت وباركت ورحمت الوافقة ورحم ولا يقول وترحمته لأنه لم يكن قد قال  
 وترحمه ما أن قال في ذلك وترحمته باسكان الراء فهو خطأ إذ ليس في اللغة ترحم  
 ترحم ترحمته ولو قال بعد قوله ورحمت وترحمته بالتشديد أي بتشديد الحاء من الفعل  
 يجوز لأن له معنى صحيحا في اللغة يقال رحم عليه إذا عاله بالرحمة وذلك من الله سبحانه  
 نفس الرحمة فلا يقول بعد قوله في العالمين ربنا انك حميد مجيد بعد قوله في الآفاق شانون  
 ذلك لا بأس به بل لا يكره إذ هو زيادة لله تعالى ولا ضرر له ولا تغير فيه المعنى انك الآخرة  
 لعدم الورد إذا كان الحافظ على الأيتان بما قاله صلى الله عليه وسلم من غير زيادة ولا  
 نقصان ويشير بالبابة إذا انتهى إلى الشهادتين قال في الوقفات لا يشهد ولا ولي الخفا  
 على ما قد مضى فإن أشاء ريعقدي يعظم المنضم النبوي بحلق الوسطى بالهماء أي يجعلها حلقه وقد  
 ذكرناه في بحث الشهادتين وأما ما ذكره من الأدعية بعد الشهادتين لم يسلم عن عيبه ويقول السلام  
 عليكم ورحمة الله لا يقول هذا السلام أي في سلام الخروج من الصلوة سواء كان عن اليمين واليسار وقد  
 كان ذكرها لحديث محمد بن سلام الذي في الشهادتين هو قوله السلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته حيث  
 يقوله أتباعه في الموضعين إذ في سلام الشهادتين بعد ذلك على ما تقدم في بيان الفصل في المزمع  
 عن ابن مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم كما يسلم عن يمينه للسلام عليكم ورحمة الله وبركاته من حذ

لا يقول في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ورحم محمد فإنه نوع ظن بتقصير الأبناء عليهم السلام

الشيخ محمد بن عبد الله بن عمر أنه قال لا يقول في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ورحم محمد فإنه نوع ظن بتقصير الأبناء عليهم السلام

وقال الترمذي حديث حسن صحيح ولا يتوهم ان مراده هذا السلام اى السلام الاول وانه  
يقول في السلام الثاني وبركاته كما يقول بعض الجاهل لان ذلك خلاف السنة كما في  
الحديث الصحيح وخلاف عمل الامم فانه تميز في اليسار على من في اليمين من غير دليل  
وذكر في مختلف الفتاوى ثم يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن  
يساره كذلك وفي جامع الجوامع ولو سلم تلقاً وجهه ثم عن يمينه وشماله جاز رواه  
الحسن عن محمد بن سحر واتباع الحديث وعمل الامم والى نبوى بالتسليم الاول في خطابيكم  
من هر عن يمينه من الملكة والمؤمنين المشاركين له في صلواته دون غيرهم ويفعل  
في السلام عن يساره مثل ذلك اى يقول السلام عليكم ورحمة الله ونبي به من هر عن  
يساره من الملكة والمؤمنين والتسليم الاول للنجية ولخرج من الصلوة والثانية للستر بين  
القوم في النجية ثم قيل الثانية سنة والا صلح انها واجبة كالاولى في مجرى لفظ السلام يخرج  
ولا يتوقف كذا في شرح الهدى بل ان الهمام واعلم ان الواو لا يقتضى الترتيب كما هو مقدر  
فلا يظن من تقديم المسئلة في الذكر اعتقاداً وفضليتهم على المؤمنين بل من اجل  
السنة ان رسل البشر افضل من رسل الملكة وسائر الانبياء من المؤمنين افضل من سائر  
الملكة لقوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحاً وال ابراهيم وال عمران على العالمين وقوله  
تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية والملكة داخلون في جملة  
العالمين وفي البرية وقالت المعتزلة الملكة افضل من البشر لقوله تعالى ان يستكف  
المسيح ان يكون عبداً لله ولا الملكة المقربون فان التدرج في مثل هذا الكلام من الاول  
الى الاخر كما يقول لمن يستكف عبد فلان عن خدمتي ولا سيده ولان الملكة رسل الى  
الانبياء فيفضلون عليهم كما يفضل الرسل على اعمامهم والنجباء عن ايتامها دليل ان العاين  
ما ذكره ان كان معناه ان المسيح بعد عن الاستكفاف من الملكة واولى بالعبودية من كان  
بعد عن الاستكفاف واولى الى العبودية فهو اقرب منزلة وعلى تبة والاكتفاء باعند  
الله في الاخرة وذلك هو المراد بالافضلية وان كان ما يقتضيه الاستكفاف من زيادة  
المدة على البشر والاعمال الشاقة وسعة العلوم والافعال العجيبة وغزابة النكوص الى الله

التسليم الاول  
للنجية والخرج من  
الصلوة والثانية  
للمؤمنين الذين  
في النجية



تحتجى الجاهل من المضارح انها السبب في ترفيع الميم عن العبدية والمملكة انتد رفرى ليس  
 الغرام فيها ووصفهم بالمقرين لا يستلزم كون السيم ليس من المقرين الاجماع على انه منهم  
 مقرب على انه قد ايلم ان جملة المملكة المقرين افضل من السيم لا ان كل واحد منهم افضل  
 منه والكلام فيه والاية قيد لا ولا الجواب عن قولهم ان المملكة رسل الانبياء ان مطلق  
 الرسالة لا يقتضى افضلية الرسول انما ذلك فيما اذا كان الرسول التفسير والتعليم نقار السبا  
 والدعاء الى الله تعالى وما اذا كان ليجر تبليغ الخبرين المرسل الى المرسل اليه فلا يجرى الاستط  
 قد يرسل الخبر مع بوابه الى مزيه ولا يقتضى ان البواب قريب او صل عند السلطان من اوزير  
 وكذا حال الملكة مع الانبياء انما هم رسل اليهم في تبليغ الخبر وقد روى التوقف في هذه المسئلة  
 عن جماعة منهم ابو حنيفة رضى الله عنهم لعدم القاطع فان شل العالميزا التبريم العا وهو  
 في افاقة القطع وتقويض علم ما لم يحمل لنا الخبر بعلة الى عالم الم سلم والله اعلم وقال بعضهم  
 اى بعض العلماء ينوي من المملكة الحفظه الذين وكلوا الحفظه خاصة ولا يعين النية وقال بعضهم  
 ينوي جميع من موع من المملكة على سبيل العموم من غير تقييد بمصنعة كونهم حفظه او غير حفظه  
 لانه اى الشان قد اختلف الاخبار ينبغي ان يكون هذا تعديلا لكل من القولين لا للاحدا فقط  
 لانه يقيدهم النعيين في العموم كل من القولين كذلك لا يعين العدد فيه قيل ان مع كل مراد من  
 حسا ان اقدم نسخ المتن حسا بلانا ولاولى ان يقال خمسة من المملكة قمر زامن الثاني وهذا  
 الفصل كعن ابن عباس رضى الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال هم كل مؤمن خمس من الحفظه  
 واحد من يمينه يكتب الحسن واحد من يمينه يكتب السيات واحد ما به يليه الحيات و  
 واحد راءه يد فم عنه المكاره واحد عند ناصيته يكتب ما يحصل على النبي صلى الله  
 عليه وسلم ويلفقه الرسول وقيل مع كل من ستون ملكا وقيل مع كل من مائة وستون ملكا  
 اخبر الطبراني عن فرعون ما وكل بالمر من مائة وستون ملكا يد بون هذه ما لم يقدر له من ذلك  
 البوم على سبعة امل لا يد بون عن كايين عن قصعة العسل النباب في اليوم الصا ثقت  
 ولو وكل العبد الى نفس طرة عين لا ختطفه الشياطين وذكر ابن العربي في مصنفه في شيعة  
 في شعب الايمان في حديثين طويلين ما يفيد انهما انسانا واخبر الطبراني في تفسيره عن قوله

تدروا ان الملكة  
 زعماء المسئلة

تدروا من كذا  
 الانسان من المملكة

ابو اسحق  
 في

نعم لمعقبات الآية من حديث آخر دخل عثمان بن عفان على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال له يا رسول الله احبرني عن العبدكم معه ملك فقال له عليه السلام علي بن ابي طالب  
 علي حسناتك وهو من علي الملك الله على المشا لا ذعلت حسنة كتبت عشر اذاعت  
 سيئة قال الذي على الشمال الذي على اليمين اكتب فيقول لا لعله يستغفر فيقول لا قال ثلثا  
 قال نعم اكتب ارحنا الله من نفوس القربى ما اقل مراقبة لله واقل استحياء منا يقولون لا لفظ  
 من قول لا لعله رقيب عتيد وملك من يديك من خلقك يقول الله تعالى معقب  
 بين يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله وملك قابض عثمان صبيته فاذا توصفت الله  
 رفعت واذا تجبرت على الله خصمك وملكك على شفتيك ليس يحفظان عليك الا الصلوة على  
 محمد وملك قائم عليك لا يبيع ان تدخل الحية فيك وملكك على عينيك فهو لا وعشم الله  
 على كل ابن آدم يتناولون ملائكة الليل على ملائكة النهار لان ملائكة الليل تسوق ملائكة النهار  
 فهو لا وعشمك ملكا على كل آدم وبلبل مع ابن آدم بالهنا ورك بالليل ويشو المقتد  
 امامه في التسليمة الا الى مع من توفيها ان كان الامام غريبا او يحذنه الى الاكالا امام  
 يحذنه بنيه في التسليمة الا الى ايضا وهذا عندنا في يوسف لانه تفاوض في الحاشا في  
 لانه تعالى المحب الياس من في كل شئ وعند محمد وهو رواية عن ابي جعفر في نبوة المسلمين في  
 الجمع عند المتأخرين اذا امكن لا يصار الى الترجيم ونبوه في التسليمة الا الى التائبين كان من يناد  
 والا امام ايضا في القوم مع الحفظ في التسليمة بين هو الا صح لانه في الجاهلهم في يومهم  
 اذا الكلام بعين بالنية وقيل لا ينوبهم اصلا لانه يشير اليهم هو فوق النية وقيل لا ينوبهم بالتسليمة  
 الاول فقط وما الذي في الحفظ لانه ليس معسوم وقد تقدم انه لا يجوز التشير ولا تارك  
 في صلوة وينبغي المصلي من طهر الا ان يكون في صفة من حال القيام او من سجدة لا يجزى في حال  
 الركوع او طهر في سجدة او سجدة الى رتبة اقله في حال سجدة او سجدة الى سجدة بقية الركعة  
 هو على علم فخذ به من ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع فان لمقامه لا يتكلم حرك عينه اقل  
 عليه وان تركت العين على ما هي عليه لا يجاوزها الى الحاشا المذكورة في غير موضع الحديث  
 ويغني عن كون بين قد يتخالف القيام قد اوجع اصابعه في الحاشا وهو ايضا لا يجمع الى عدم

الملك من ملك الله  
 تنقضي العتيد  
 الصلوة على محمد  
 فقط



تقليدا لمجوزهم محبة لليتا من وعظماؤه به وهوى الجوانم ان يسبقهم فانه لما دفعوا عن  
 يرى الاضطرار عن اليمن محقا لا يجوز غيره والامر من الانصراف الاتفات عن جهة الصلوة  
 هي القبلة اعم من ان يجلس بعد اقل فلذا قال وان شاذ هبلى جواحه لا نه قطع صلواته فقال  
 الله تعالى اذا قضيت الصلوة فانكشروا في الارض واملا باحاه وكونه في الجمعة لا ينبغي كونه  
 في غيرها الا يشبه بطريق الله لكون شاذ استقبال الناس برجمه في وجلس لما في الصحيحين  
 وغيرهما عن سمرة بن جندب كان النبي عليه السلام اذا صلى صلوة اقبل علينا بوجهه و  
 في مسلم وغيره عن جابر بن سمرة كان يغمى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم من مصلا الا ان  
 صلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس كما في تجد ثوب في اخذون في امر الجاهلية فيضربون ويتبسم  
 انتهى وهذا الم يكن مجزا لئلا يجهل الامام في مقابلة عند استقبال القوم في الصلاة  
 لو كان مجزا له صلى لا يستقبلهم بل يفرق بينه وبينهم في غير ذلك المصلي في الصف الاول  
 قريبا من الامام او في الصف الاخر بعيدا عنه اذا لم يكن بينهما حاجز ولا استقبال الى وجهه  
 المصلي مكرره مطلقا لا نه تسبب في التشبه بعبادة العصوة كما ان الاستقبال من المصلي  
 مكرره ايضا للتشبه المذكور واعلم ان الاختلاف والاستقبال مطلقا تفصيل فيه بين عدل  
 عدل على ما ذكره في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت الى ما ذكره بعض شراح المقدسة من ان المصلي  
 ان كانوا عشرة بليتقت اليهم لترجم حرمة على حرمة القبلة والا فلا لترجم حرمة القبلة على المصلي  
 فان هذا الذي ذكره لا اصل له في القصة هو رجل يجهل لا تشبه لفاظاه لفاظا اهل العلم فضلا  
 عن ان يقلد فيما ليس له اصل بالحديث الذي رواه موضوع كما يشهد عليه صلى الله عليه وسلم  
 بل حرمة المسلم الى احد يجم من حرمة القبلة غير ان الواحد لا يكون خلف الامام حتى يلتفت  
 اليه بل عن يمينه فلو كانا اثنين كانا خلفه فليقت اليهما لا طلاقا المذكور والله الموفق لهذا  
 الذي ذكرنا من التغيير بين الاخران والجواب مستقبلا اذا لم يكن بعد الصلوة المكتوبة استل  
 اتما تطلع كما في الخبر والعصر في الخلاصة وفي الصلوة التي لا تطوع بعد الفجر والعيادة المكتوبة  
 فاعاد في مكانه مستقبل القبلة انتهى وجوب الكراهة فما لفت فلهذا كان عليه الصلوة  
 في السلام بدارم عليه كما يفيد لفظ كان فيما تقدم من الحديث فان كان بيدها اي بعد المكتوبة

ان العلم بالاختلاف  
 لا استقبال المصلي

عن ابي بصير  
عن ابي بصير  
عن ابي بصير

فقطوع يقوم الى القطوع بلا فصل الا مقدار ان يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت  
يا ذا الجلال والاكرام وبكره فاحبب السنة عن حال اداء الفريضة باكثر من فخر تلك الفريضة لما رواه  
مسلم والترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم  
لم يقعد الا مقدار ما يقبل اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام و  
اما ما روى ابو داود عن ابي رقيقة قال صليت هذه الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم فكان ابو بكر وعمر يقومان في الصف للتحديث عن النبي وكان رجل قد شهد التكبير  
الاول من الصلوة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة ثم سلم عن النبي وعن يارده  
خلفه راينا يا ربيعة ثم انتقل كانه قال ابي رقيقة يعني نفسه فقام الرجل الذي ادركه معه  
التكبير الاولي ليشفع فوثب عمر فخذ بمكبيه فنهض ثم قال اجلس فانه لم يهلك اهل  
الكتاب الا انهم لم يكن بين صلواتهم فصل فرغم النبي صلى الله عليه وسلم بعمر فقال اصاب  
الله بك يا ابن الخطاب فلا يبارض حديث عائشة رحم الله اولادها في الصحة واما  
ثانيا فلا بد من لا مخالفة بينهما لان المكتت مقدار اللهم انت السلام الى آخره فصل ولا دليل  
على المكتت اكثر من ذلك فيكره لمخالفتها كان دابة عليه الصلوة والسلام كما هو من حديث  
عائشة واما ما روى من الاحاديث في الاذكار وعقبة الصلوة فلا بد من الاذكار الايتان  
عقيب الفريضة قبل السنة بل يحمل على الايتان بها بعد السنة فلا يخرجها لتحلل السنة بينهما من  
الفريضة عن كونها بعدا وعقبة الا ان السنة من لواحق الفريضة وقوابعها ومكملاتها  
فلم تكن اجنبية منها فما يفعل بعدها يطلق عليه فعل بعد الفريضة وعقبها وشرط  
عائشة رض مقدرا ما يقول لم يفيد وليس المراد انه كان يقول لك بعينه بل كان يقعد ساعا  
يسم ذلك المقدار ويخفف لك من القول تقريرا فلا يتا في ما في الصحيحين عن العنبر ان عليه  
السلام كان يقول في دبر كل صلوة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله  
الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا يعجزك احد من  
الحمد فكان اماري مسلم وعنه عن عبدالله بن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا سلم من صلوة متعاقبا بعينه لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد

وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبدا الاياه له النعمة وله الفضل وله الشكر  
 الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لان المقادير المذكورة حيث التفتيح  
 دون التحديد والتحقق والله اعلم فاذا قام الامام الى التطوع لا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه  
 الفريضة بل يتقدم او يتأخر او يفرق بينا او شملا لما في ابى داود والترمذي عن المغيرة بن شعبه  
 انه عليه السلام قال لا يصلي الامام في الموضع الذي يصلي فيه حتى يحول او ينهض الى بيته  
 فيتطوع ثم اى هناك يعينه في بيته لانه عليه السلام انما كان يصلي السنن في بيته في صحيح  
 مسلم وغيره شلت عائشة عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم من التطوع فقالت  
 كان يصلي في بيتي قبل الظهر رباعا ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين الحديث و  
 الاخبار في ان الفضل في التطوع ان يصلي في البيت كثيرة جدا لكن هذا اذا علم انه لا يشغله  
 شغل قال في الخلاصة الرجل اذا كان يصلي المغرب المسجد فادان يصلي ركعتين بعده ان  
 خاف لورجم الى بيته لشغله شيء آخر ياتي بها في المسجد ان كان لا يخاف صلاحها في المنزل  
 وكذا في سائر السنن حتى الجمعة فانه لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت وصلى الجمعة في الجامع  
 يكون سنة انتهى من المشايخ من قبح الاخراف عينا وشملا وقال ان كان المصلح اماما  
 يتطوع عن يسار المحراب ويسار المحراب هو عين المصلح ترجعها للنبأ من قال شمس ثمرة الحلوى  
 هذا يعنى ما ذكر من انه اذا كان بعد الصلوة تطوع بغيره من غير ما خيرا آخره اذا لم يكن من  
 قصد الاشتغال بالدعاء بان لم يكن له ورد معتاد يقرأ عقب المكتوبة فان كان له ورد وقد  
 اعتاد ان يقضيه اى ياتي به بعد المكتوبات فانه يقوم عن مصلاه اى عن المكتوبات الذي صلى فيه  
 فيفرض بعده قائما وان شأ جلس في ناحية من نواحي المسجد فيقضي وده ثم يقوم الى التطوع  
 كلاهما اى كل من قراءة الورد قائما ومن قراءته جالسا في ناحية المسجد ثم عن الصلوات  
 الله تعالى عليهم اجمعين ويجوز ان يرد بقوله كلاهما القيام الى التطوع بلا تأخير لا الم يكن له ورد  
 ولا اشتغال بالعلم ولا اذا كان له ورد ولكن التقرير الاول اقرب وما ذكر في ابتداء المسئلة من  
 ان يكون تأخير السنة عن ادائه الفريضة دليل على كراهة تأخير السنن عن المكتوبات وما ذكره  
 شمس الاثمة الحلوى دم دليل على الجواز من جواز تأخير السنن عن المكتوبات من غير كراهة ذكره

انكر هذا الكلام وهو ان ما ذكره في ابتداء المسئلة يدل على الكراهة وما قاله شمس الترمذي ليدل  
 عنهما في المحيط وقد يوقر بان نفي الكراهة على كراهة التنزيه وانه لم يلجأ الى عدم الاسادة  
 فان العبارة المشهورة عنه انه قال لا بأس بان يقرأ بين الفريضة والسنة الا واد للمشهد في  
 هذه العبارة خلافا فيها خلافا على وهو قريب من المكروه كراهة التنزيه فيحصل منه الاول  
 ان لا يقرأ الا واد قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا تسقط السنة بذلك في الصلاة بعد  
 الا واد تنقضي سنة واحدة لا على وجه السنة ولذا قالوا لو حكم بعد الفرض لا تسقط السنة لكن ثوابها  
 خلافا من كون قرأه الا واد لا تسقطها وقد قيل في الكلام لا تسقطها الا واد وفي ذكره ان الحكم  
 في شرح الهداية واستدل له بما رواه البخاري وابوداود والترمذي عن عائشة رضي الله عنها  
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر فان كنت مستقيمة حدثني الا اضطجعت يدي  
 بالصلوة وكذا ذكر في الخلاصة والبرازي عن الفقيه ابي الليثان القول بالاشتغال بالجم  
 والثناء بعد السنة يبطلها مشكل لانه لا رواية فيه وفي الفتية الكلام بعد الفرض لا تسقط السنة  
 لكن ينقص ثوابه وكل عمل ينافي في القرنية ايضا قال ضره هو لا يصح ان يقرأ السنة بعد الفرض  
 آخر الوقت ذكر في الفتية فيه قولان في قوله لا تكون سنة في قولك سنة في قولك سنة في قولك سنة  
 المذكورة كلها في حق الامام اما المقتضى والمنفرد فانهما ان بشا في مكانهما الله سبحانه في  
 المكتوبة جازان اما في المطوع في مكانها ذلك جاز ايضا والا حسن ان يتوقع انما آخره  
 مكان مكتوبة وهذا لا ينافي ما ذكره في الخلاصة حيث قال وان في الصلاة  
 معتقدا يا اويصلي وحده ان لم يثبت في صلاته يدعو جازا وكذا ان  
 قام الى المطوع في مكانه او تقدم او تاخر والحرف يمينه او يمينه جازا والحل  
 مسؤلا لان المراد بقوله والكل سواء اي في قامة السنة لا في الفضل فانفسه قد مر بان المتزل  
 افضل هذا ما يظهر الفرق انه صرح في الامام بكونه تاحير السنة وسوى غيرين  
 التاخير والوصول لان يقال ان حديث عائشة المتقدم انه عليه الصلاة والسلام لم يكن  
 يقعد الا مقدرا ما يقول اللهم انت السلام وفعل لم والماليت حاله على السلام الامامة  
 التاخير بالامام واطلق في الاختيار حيث قال ثم يقوم الى السنة ولا يتطوع

فيحصل منه الاول  
 ان لا يقرأ الا واد قبل السنة  
 ولو فعل لا بأس به

فيحصل منه الثاني  
 ان لا يقرأ الا واد قبل السنة  
 ولو فعل لا بأس به

فمكان الفرض لقوله عليه السلام ايضاً احكموا فرم من صلواته ان يقدم او يتأخر بحجة  
 لكنه يستحب للجماعة كسر الصفوف لملا يظن الدخول اتم في الفرض انهم يقولون ثم يقوم غير  
 مخصوص بالامام دون غيره ولفظ احكم في الحديث شامل للمقتد به وغيره فالما حصل  
 ان المستحب في حق الكل وصل السنة بالمكتوبة من غير ان يكون الاستحباب شديداً حتى  
 يورد في اخباره الى الكراهة لحديث عائشة رضي الله عنها في المقتد به والمنفرد وتطير هذا قولهم  
 يستحب الاذان والاقامة للساكنين من يصل في بيته في المعركة ويكره تركهما للداريين والساكنين  
 بيان مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة والوجوب الفرض والله سبحانه اعلم  
**فصل في بيان ما لا يفتى في كبره فعله في الصلوة وبيان ما لا يكره فعله فيها** اخره  
 عن بيان صفتها لانه من العراء على ما اصل خلوها عنه ولتعارضه عن ان يصل  
 ويقدم على بيان ما يفعله في كبره من حيث انه لم يذكر مفسد مكره ولا عكس ذلك  
 لان الفساد ينفصل الكراهة لا بطلان العمل مكره اعني ما يحل في اللغو وهو ضد  
 المحبوب المرضي فيعم الحرام قال يكره للصل ان يعطى فاه اعلم ان الفعل ان تضمن ترك  
 واجب فهو مكره كراهة تحريم وان تضمن ترك سنة فهو مكره كراهة تنزيه لكن تنافي  
 في الشدة والقرب من التحريم بحسب تضمن السنة وان لم يتضمن ترك شئ منها فاما ان  
 اجنبيا من الصلوة ليس فيه تنبيه لها ولا يندفع من فرض مكره ايضاً كاللعب بالنرد في البدن  
 وكل ما يحصل بسببه شغل القلب كذا اما هو من عادة اهل التكبر والصنيع اهل الكتاب و  
 احقرنا بما ليس فيه تنبيه لها ما ذكر في الخلاصة انه لم يتمكن العامة من السجود فيها بيد  
 واحدة او ما يبيد لصحة لا يكره لانه مقتضيات الصلوة وبما ليس فيه دفع ضرر من محو  
 قتل الحية والعقرب فانه لا يكره فاذا علم هذا اعلم ان تغطية النصف اذ لم يكن عند مكره كان  
 تغطية الا كف ذكره فاضيفان وتحت المهريرة انه عليه الصلوة والسلام من هي عن السدل  
 في الصلوة وان يعطى الرجل فاه مواه ابوداود والحاكم وصححه عند الثاثير فانه لا يكره  
 ان يعطى فاه اذ لم يستطع تغطيه ولا بد عند الثاثير ان يغطيه اي يمسكه ويمنع من  
 الا فتاح ان قد علم ذلك لقوله عليه السلام اذا تلبسوا بحدكم في الصلوة فليكظموا

اي يستحب للجماعة كسر الصفوف  
 المقتد به والمنفرد  
 بالامام

فصل في بيان ما لا يفتى في كبره فعله  
 في الصلوة وبيان ما لا يكره فعله فيها  
 اخره عن بيان صفتها

كالعبث

في خلافه ان يصل



ما استطاع فان الشيطان يدخل فيه رواه مسلم وغيره من ائمة خلاصين عمن اوردوا فيهم  
 انه عليه السلام قال ان التشاوب من الشيطان فاذا تشاوب احدكم فليكظم ما استطاع وانه  
 فليضع يده على فيمقل هذا على ان التشاوب مكروه وكذا يكره التقطيل لان دليل الغفلة والكسل لا يجزى  
 الا عجزا وان يلف بعض العامة على ما يجعل طوافه من الشاوب الذي يلف بغير عناية من طوافه العامة  
 شبه سحر الكائن للنساء ويلف حول جسمه والمجي بن من ثوب تلتصق المرأة على راسها واللبس من عجايب حيل  
 راسه اي اثار راسه بالمدى فينقى ويترك اي يطره هامة على راسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضيان في  
 الخلاصة وغيرها وهو الموقر لا عجايب طرفة بالبحر الله تلف حول راسها واما يكون وجع كراهته  
 المشبه بالمرأة وكشف وسط الراس يكون فعل الجفافة من الاعراب ويكره ايضا العقص على عقص  
 الشعر وهو صفه وقتله وادب في الجامع في هذا الموضع ان يجعل شعره على هامة ويشد فيضم  
 وان يلف ذق بتيه تشبته بابر ضم لذل المجد وبعدها من ممددة ثم يامر حدة قال ك  
 في القاموس هي الناصية والمرا هذا خصلت اشعر حول راسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات  
 وان يحجم الشعر كله من قبيل اي من حصة القفا ويسبك اي يشد بخيط او خرقه كيلا  
 يصيب الارض اذا سجد وجميع ذلك مكروه اذا قبل الصلوة وصلى على تلك الهيئة  
 اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة يفسد صلوة لانه عمل كثير بالاجماع وجع الكراهته  
 ما سوى الطباق عن الشورى عن محمد بن راشد عن سعيد المقبر عن ابي رافع عن ام سلمة عليها  
 السلام نعم ان يصلي الرجل وداسه مقصوص مكن رواه اسحاق بن راهوي قال ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن سفيان بن سعيد ومقتناذ قال اسحاق قلت لمحمد بن ابي سلمة قال بلا شك لا يخرج الستة  
 عنده عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا اكف شعر ولا ثيابا وفي العقص كرف  
 الشعر فيكون منهيا ويكره ايضا وضع اليد على الارض قبل وضع الركبة اذا سجد نعم ان يضع  
 الركبة قبلها التي قبل رفع اليد اذا قام من السجود لمخالفة الستة علماء امر في صفة الصلوة الا اذا  
 فعل ذلك من عند رفاة لا يكره لان العذر ربيح ترك الواجب فضلا لان المحرم مدبر في الضر  
 ويكره ايضا ان يتقرا المصلي في سجوده بقر الميك اي كنف الميك في السر عتلافه من تركه ويكره  
 الطمانينة ويكره ان يقف في سجود السجود بين السجودتين اتقاء الحلب اي كنفاء الحلب

الصلوة  
 في السجود

في السجود

وهو ان لا تقام ان يضع المتيه على الارض فينصب تخذه مساقية وضبا وقيل هو نجس  
يد يد امامه نصبا ولا ولا هو كانه المناسب لا تقا الكلب قال في المستصفى واقا الكلب كونه  
الصفة الا ان تقام الكلب في نصب اليدين وقام الا ادى في نصب الركبتين الى صلتنا في  
وجه الكراهة ترك القعود المسنون ويكره ان يفتوش ذراعين في السجود فتراشوا كفتراشوا  
الغلب وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها المصنف رحمه الله بلفظ الحديث ففي مسند الامام محمد بن  
نهادي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلثة عن ثلثة عن ثلثة عن ثلثة عن ثلثة عن ثلثة  
الثلث اقرشوا فتراشوا الثقل في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عن عقبة الشيطان وان يفتش الرجل في الرجل في السجود وعقبة الشيطان الانعقاد وما روى  
مسلم عن طائفة من علماء القدامى فقال هو السنة فقلنا له انك انما روى  
بالرجل فقال بل هو سنة نبيك صلى الله عليه وسلم وما روى البيهقي رحمه الله عن عرو بن الزبير انهم كانوا  
يقعون في الجواب المتحقق عند الانعقاد على ضربين احدهما مستحب وان يضع اليدين على عقبيه  
ويكتبه في الارض هو المأثور عن جماعة المتأخرين هو الصفة المتقدمة كما قاله الشيخ كالدين في اللهام  
وهو مأمور على خارج الصلوة فان ما ذكر من الحديثين ليس فيما يدل على ان المراد القعود في الصلوة  
والا فوضع اليدين على العقبين في الصلوة مكره ايضا لما قلناه الجلس المسنون وهو في كل حال  
المسكوك ولكن نفهم ان الانعقاد بنصب الركبتين مكره خارج الصلوة ايضا ولا بعد فيه في الجلوس  
النجفاء بخلاف الاحتياط او ليس فيه كراهة خارج الصلوة الفرق بين الاحتياط والانعقاد ان الاحتياط  
يكون بشد الركبتين الى الظهر عند نصبهما بيديه او بيمينه ويمنه وهو اكثر جلوسا شرعا في العرب ويكره  
ايضا ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع كانه فعل زائد ليس من ثلثة الطوعة  
سما ولا يفسد الصلوة خلافا لما روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه يفسد لان الفساد اما هو العمل بالكثير  
وهو ما يظن ان فاعله ليس في الصلوة وهذا الرجم ابرك كذا ذكره في الكافي ويكره ايضا ان يدل ثوبه  
اي يوسل من غير ان يلبسه هو السبل ان يضعه اي الثوب على كتفه يوسل طرفه على عضدهما  
او على عضده وفي القدر شرح مختصرا هو ان يجعل الثوب على راسه وكشفه ويرسل طرفه  
من جانيبه وفي قاري قاضيا هو ان يجعل الثوب على راسه وعلى عاتقه ويرسل جانيبه

صدره والكل يمد عليه اليد وهو الارسل من غير لبس فان السدل في النفة الا دحاه  
 والارسل ان كان يقيد بجمع اللبس ضرورة ان ارسل اذيل القيص ونحوه لا يسمى سدا  
 وجه كراهة السدل ما مر عن ان هرة انه عليه السلام نفى عن السدل في الصلوة وان يغطي  
 الرجل فادخره ابوداود والحاكم صحيح وكان فيه شغل القلب بجل شيء في الصلاة لا فائدة  
 فيه ولو صلى قبا أو مصطرب بضم الميم وقتما نزل قال في القاموس وهو داء من خمر ثم علم  
 او باراني اي مطرب وزن منبر وهو ما يلبس للطرب والارتبال فارسية هو لاطيع يعني ان يدخل يديه  
 في كفيه لئلا يشد القباء ونحوه بالمنطقة احتراز عن السدل وفي الخلاصة المصلي اذا كان  
 لا يسهو عنه وفرجه لا يدخل يديه لاختلاف المأخوذ في الكراهة والاحتراز ان يذكره علم يوافقه  
 على ذلك احد سكر المزارعي الصحيح المشقة في اليم هو ما يكره لانه اذا لم يدخل يديه في  
 كفيه صرحت عليه اسم السدل لانه ارسل الثياب بدون ان يلبس به من القصة في بعض  
 الهند وفي انه كان يقول ااصل مع القباء وهو غير مشدد اوسط فهو سبي في التخييل يعني ولو  
 ادخل يديه في كفيه وتبين ان يقيد بما اذا لم يرد اذله لانه يشبه السدل كما اذا راد  
 فقد تحقق من الثياب في اللبس فلا سدل فيه فلا يكره واما الاقضية التي تجعلها كما مهابا  
 خروج عند علي الغضاضة من المصلي يديه من الخرق وارسل اليكم فانه يكره ايضا لصديق  
 السدل عليه لانه ارسل من غير لبس اليكم يكون با دخال اليد فيه وكان فيه شغل القلب  
 بمرعاة عن ان يلبس عليه احد منهن منه فيتحرق وكان فيه تشبه باهل الكبر اذا كانوا  
 يستريحون في تركهم بين يديه وتركه واذا حال اليك الى حكمه لا في الصلوة ولا خارجها  
 على ما جرت من عادتهم ولو لم يرسل اليكم عند اخرج اليكم من خرقه بل  
 دخله تحت منطقتهم زالت الكراهة لقول السبايها المذكورة ويكره ايضا  
 ان يكف ثوبه وهو في الصلوة يعمل قليل بان يرفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود  
 او يدها فيها وهو مكشوف كما اذا دخل وهو مشد اليكم او الذيل ولذا يرفعه كيلا يتورطوا  
 من قوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعمائة عضو وان اكن شعرك الا في با وكان ذلك  
 نوعا من تعبد بغير المصداق وهو من اخلاق الجاهلية عما لان الصلاة مقام التواضع والتذلل

تنا في التكبر والتعبد ويكره ان يصلي في ازار واحد او في السرايل فقط كما في الصحيحين وغيرها  
 عن ابن هرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلين احداكم في الثوب الواحد ليس على  
 عاتقه منه شئ الا من عذر بان لا يجد غيره فان الحرج مدفوع ويمكن ان يصلي في حاسر  
 اي حال كونه كاشفا راسه تكاسلا لاجل المكسل بسببه بان اشتغل تعظيده ولم يزلها امر  
 مصها في الصلوة فتوكلها لذلك وهذا صفة قولهم انها دنيا بالصلوة وليس ذنبا الاستئذان  
 بها والاحتقار لان ذلك كفر العباد بالله تعالى لا باس اذا فعله اي اذا كشف الرأس  
 قد لا وخشوعا لان ذلك هو المقصود الاعل في الصلوة وفي قولها باس شاة وان كان  
 ان لا يفعلها وان تذل لا يخشع بقلبه فانها من افعال القلب وكذلك يمكن ان يصلي  
 في ثياب البذل بكسر الباء وبالذال البغلة وهو الايمان ولا يخفى من الدنس ونحوه ان  
 في ثياب المهنة كلمة في اوزانها ونقطة الميم والهاء مسا وهي الحذرة والعمل كميلا لرعاة الكلاب  
 في الوقوف بين يديه تعالى بما امكنه من تجليل الظاهر الباطن وفي قوله تعالى خذوا  
 زينتكم عند كل مسجد شارة الى ذلك وان كان المراهبها ستر العورة على ما ذكره اهل  
 التفسير كما تقدم والمستحب ان يصلي الرجل في ثلثة اثواب ازار وقميص وعامة ولو صلى  
 في ثوب واحد متوشحا به جميع بدنه كما يفعله القصار في المقصر جاز من غير كراهة مع  
 تيسر وجود الطاهر الزائد ولكن فيه تركه لا استحبابه ودركه عن ابن حنيفة رحمه الله كذا في الحسن  
 ثيابا للصلوة والمرأة فصل في ثلثة اثواب ايضا قميص وخمار ومقنعة وفي الخلاصة قميص و  
 ازار ومقنعة فذكر ازار في موضع الخمار وهو لا بد لانها محتاجة الى زيادة السترة وانما  
 الازار للرجل فالأول يستحب لها وفيها فان صلت في ثوبين جازت صلواتهما بعد  
 في قميص مقنعة والمقنعة بكسر الميم وفتح القوف ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك  
 والفتاح اوسع منه بحيث يعطف تحت الحنك ويربط من الوداء الخمار وكبريهما بحيث  
 يغطي به الرأس وتوسل اطرافه على الظهر والصد ويكره ايضا للمصلي ان يرفع راسه ونكسه  
 وهو في الركوع لما لفته هيئة الركوع المسنونة على ما في صفة الصلوة ويكره ان يثبث شدة في شئ  
 من جسده في المستقصى قال الامام بد الدين يعني الكندي لعبت الفعل الذي في غير حق صحيح

من ان يصلي  
 في ازار واحد  
 في السرايل فقط

فمن مقنعة  
 خمار

من ان يصلي  
 في ثوبين

والسنة لا تضر فيه أصلا والعبث حرم خارج الصلوة ففي الصلوة للملوك ويكون يفرق  
 أصابعه بان يداها ويغيرها حتى تصير لما سدى بن ماجه عن الحارث عن علي بن رض عنه  
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا تفرق أصابعك رمت في الصلوة وهو يقول بالحارث الاعور  
 وكان الفرقة نعل لا فائدة فيه فكان كالعبث رمت في المستصفى انه عمل قوم لوط فيكبر التشبه  
 بهم انتهى على هذا فيكبر خارج الصلوة ايضا ويشبك بين أصابعه فانه كبره ايضا لما  
 روى ابو داود والترمذي عن كعب بن عجرة انه عليه السلام قال اذا قرأتم احداكم فاحسن  
 وضوءه ثم خرجه عامدا الى المسجد فلا يشبك بين أصابعه فانه في الصلوة فاذا نهى عنه حال  
 الجلوس في المسجد منتظر للصلوة ارجل التوجه الى المسجد لا يكون مكانه في الصلوة كما امرت  
 الشرايب فاذا كان في الصلوة حقيقة كان نهيا عنه بالطريق الاول ولا يشترط الوضوء  
 ويكون ان يجعل يده على خاصرته لما في الصحيحين وغيرهما عن ابي هريرة رضي قال نهى صلى الله  
 صلى الله عليه وسلم عن الخصر في الصلوة وفي رواية ان يصلي الرجل مختصرا في الاخر عن  
 اختصار في الصلوة وفيه تأويلات أشهرها ما قال ابن سيرين وهو وضع اليد على الخصر في الصلاة  
 نقلا عن المغرب هو وضع اليد على الخصر هو المستند فوق الورك وعلى الخصر وهو انق  
 الطففة والشايف والطفقة اطراف الضلع الذي يشرف على البطن  
 انتهى في القاموس الطفقة بكسر الطاء من اطراف الجنب المتصلة بالاصلا ع  
 والشراسيف جمع شرسف كعصفوه وهو غصن معلق بكل ضلع وينقطع الضلع من الطرف  
 المشرف على البطن فيقول الاختصار ان يصلي متكئا على الخصر هو نصا وقيل ان لا يتم ركوع  
 والسجدة فيقول المختصر الايات التي فيها السجدة فيقول غيره ذلك والاول هو المقيد ويكون  
 ايضا ان يقلب الحصى بكل حال لا مجال ان لا يمكن الحصى اي الا في حال عدم تمكن الحصى اياه  
 من السجود عليه بان كان فيه تفاوت كثير في الارتفاع والا تخفاض بحيث لا يستقر عليه  
 الفرض من الجملة فيسويه مرة او مرتين كذا في تواتر قاضيان وأشار الى ان فيه روايتين  
 وفي ظاهر الروايتين انه يسويه مرة ولا يزيد عليها لما أخرجه عبد الرزاق عن ابن وهب  
 الجع صلى الله عليه وسلم من كل شيء حتى سألته عن مسح الحصى فقال لا بأس ومكده لا بأس

نقله  
 في فتح  
 القلوب  
 في  
 التفسير  
 به

الطاف  
 الشرايف  
 كسر  
 الحصى  
 لا يصح  
 نحوه

بن ابي شيبة وهو موقوف عليه قال الدارقطني وهو موقوف على الستة عن معيقب انه  
 عليه الصلوة والسلام قال لا تمنع الحصى ولست قصير فان كنت لا يذو علفا حقا ولا شرا محلة  
 العيث الا للعدو المذكور والمرة كافية في ذلك ويكره ان يترويع في جايسته الخافضة الجلوس لا  
 من عذر ولا يكره خارج الصلوة مطلقا في الاصل لا نزع عليه الصلوة والسلام كان تقوده في غير  
 الصلوة مع صحابه الترويع وكذا غيره كذا قاله الشيخ كمال الدين بن اتمام وان كان الجلوس على الركبتين  
 او على ثقبه الى التواضع ويكره المصلي ان يضع يديه في جيبه من غير ان يكون في الجيب ثياب وقال  
 في الاختيار لا نه عليه السلام نهى عن يديه ان يلتفت بوجهه يمينا وشمالا الا في الحاجة لمحض علة  
 رضي الله عنها سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة فقال هو ان  
 يلتفت الى الشيطان من صلوة العبد في سائر الاوقات وفي ركني التمسك صلى الله عليه وسلم  
 لا يزال الله مقبلا على العبد في صلواته ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض وجهه ودبره الى يسيره حتى  
 في شعب الايمان كعبا من مؤمن يقرب من صليبه الا وكل الله سبحانه كما ابن آدم لو تعلم  
 ما في صلواتك من تاجها التفت ودواء الحاكم ومحمد عن التواضع دون عذر له انما  
 لو حرف صدره عن القبلة قصد فانه تفسد صلواته فقل ذلك وكثر ان كان ذلك بغير اختيار  
 فان لم يثبت مقدار ركني فسدت ولا فلا والخاص ان الالتفات على ثبته وجه التفتات تفسد  
 وهو بالصد والتفتات مكره وهو بالوجه والتفتات غير مكره وهو بالعين بغير تحويل الوجه  
 لما روى الترمذي والنسائي ابن حبان ومحمد بن عيسى عن ابن عباس كان عليه السلام يخط في الصلوة  
 يمينا وشمالا في كل ركعة قال الترمذي غريب وقال ابن القطان صحيح وان كان غريبا يكره  
 ان يسبح على ركعاته وقد تقدم في بحث السجود ان يتخير قصد يمينه بقوله قصد الاختيار  
 من غير ضرورة وانما يمكن التعميم اذا كان صريحا فخط لا حرف له اي لذلك الصلوة وكذلك الركبان  
 له حرف واحد بخلافها اذا كان له حرفان واكثر فانه يكون مفسدا في كان بغيره عند قلنا التفت  
 بالاختيار مثلا يتوهم منه اذا كان عن سهو كان مع حرف لا فيسدا نه اذا كان معه  
 حرفان وكان بلا ضرورة تفسد ما كان قصدا وسهو كان مفسدا الصلوة لا في فيها  
 بين السهو بعد مدعيها ياتي الله تعالى لان هيئتها مذكرة فلا يعذر فيها بالنسيان

التفتات على التفت  
 وجب الزجر

ما السعال المدفوع أى المضطرب اليه فلا يكره وكذا التلخيم إذا كان عن ضرورة كما إذا منعته  
 ليبلغ عن القراءة وعن الجهر هوام فإنه لا يكره ولا يحسن أن يدغم سعاله إن  
 قدر على دفعه من غير ضرر بلحقه رعاية لأدباً أما إذا كان يحصل له ضرر أو  
 شغل قلب يدفعه فالأولى عدمه ويكره أيضاً أن يرد المصلي السلام بالاشارة بيد أو  
 رأسه لا بد جواب معنى ولو حصل حقيقة ففسد كما إذا رد بلسانه فيكره إذا كان مغمى  
 فقط ولا تداشغال بالغيث من غير فائدة ولو صاح بنية السلام فسدت ويكره أيضاً أن يحمل  
 الصبي أو غيره مما يشغله وهو في صلوة مما روى الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام أمم  
 الناس لما تمتعت إلى العاص على عاقبة الحديث ثم روى الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام أمم  
 الأعمال مباحاً ثم تسلم بقوله الصلوة والسلام في الصلوة لشغلا على صاحبه في الصحيحين و  
 يكره أيضاً أن يتنخم أى يخرج النخامة من حلقه بالنفس الشديد وهو في الصلوة قصد له  
 بغير عمد وحكمه كالتلخيم في تفصيله ويكره أن يضم وفيه دواهم ودائره وغيرهما من ذلك  
 ويحرم هذا إذا كان بحيث لا يمنع عن القراءة لما فيه من الشغل بلا فائدة ومنعه ذلك  
 عن أداء الحروف وأتم الصلوة على تلك الحال من غير أن يؤدي مقدار ما يجوز به  
 الصلوة بازسكت أو تلفظاً بالفاظ لا تكون قرأاً أو خدشاً الترك الفرض يكره أن  
 يتفخم وهو في الصلوة يعني بالنخيل أن ذكره في كتابنا لا يسمع صوته وهذا غير بعيد  
 لأنه لو سمع صوته من غير أن يشتمل على حرفين يكره أيضاً  
 لا يفسد وإنما يفسد إذا لا تشتمل الصوت المسموع على حرفين أو أكثر  
 كما في التلخيم بغير عمد ولا يتسلم المصلي ما بين أسنانه أى يكره ذلك أن كان قليلاً دون  
 قدر المحصنة وكان كثيراً زيد على قدر المحصنة فإن صلوة تفسد بالثبوت بالزيادة على  
 المحصنة ليس كما ينبغي لأن ذلك كونه في الفتاوى وغيرهما أن قدر المحصنة بفسد  
 أيضاً كما في الصوم وقيل لا يفسد بالمكره إلا الغم وسياق الكلام عليه اقتضاه  
 تعالى يكره للمصلي أيضاً أن يجهر بالتسمية والتأمين وكذا بالثناء والتعوذ بالخالصة  
 السنة على ما مر في صفة الصلوة ويكون أن يتم القراءة

في الركوع لا تدليس محلها ويكره ان يعدل الى بعد الصلاة اسم جنس احدثه اي يكره ان يعدل  
 الآيات وان يعدل التسميم وان يعدل السورة اذا كررها الصلوة يعني بالعدا كرهه العد الى اتمام  
 وهذا عندنا في حقيقة رسم وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس به اي بالعد لا ان المضى فيبطر  
 الى ذلك كراهة سنة القراءة والعمل بما روت به السنة في صلوة التسميم وغيرها ولما انه  
 ليس من اعمال الصلوة وفيه مخالفة سنة الوضع ولما كانت سنة القراءة يمكن بازدياد ويعين  
 قبل الشروع ثم من مشائنا من لا خلاف في التطوع ان لا يكره العد فيه فعلى هذا ان تكون  
 صلوة التسميم حارة فلا يستدل بها على عدم اكلها مطلقا ومنهم من قال بخلافها  
 هو التطوع بخلاف في المكتوبة بل يكره ذلك فيها اتفاقا قال الفقهاء ابو جعفر محمد بن  
 الخلاف فيهما اي في المكتوبة والتطوع معا فعلى هذين القولين يجاب عن صلوة التسميم  
 لا ضرورة الى العد بالاصابع وتلك الوضع المسنون لا مكانه بالاشارة بروس الاصابع هو في  
 مكانها ولذا قال في الفتاوى الخاقانية ان عمر بروس الاصابع يعني وهو موضع كذا على  
 الهيئته المسنونة لا يكره وذكر في موضع آخر من الخاقانية انه لو احتاج اليها الى التسميمات  
 يعني الى عدّها كما في صلوة التسميم عدّها اشارة اي من حيث الاشارة الى قبله بحفظها  
 وضبطها بقلبه من غير اشارة فلا ضرورة الى ما قال من العد بعد الاصابة بذكره ايضا  
 ان يتكبر وهو في الصلوة على حائط وعلى عصا الكاء لا من عذراى كما من غير عذراى  
 كان من عذراى لا يكره لما تقدم في بحث القيام ويكره ايضا ان يخطو خطوات بغير عذراى  
 كان بغيره فلا يكره كما اذا سبق الحدث نشي للوضوء وكما لو مشى لقتل الجنية او لعقب على  
 قول السرخسي على ما ياتي ان شاء الله تعالى وهذا اي الكراهة فيما اذا كانت الخطوات بغير  
 عذراى وقف بعد كل خطوة وكذا اذا وقف بعد كل خطوتين وان لم يقف بل غطت خطوتين  
 مثل اليات تصف خطوته لا نه عمل كثير اذا كان ذلك بغير عذراى ما اذا كان بغيره فقد  
 كما لم يتفقا لما حصل ان المشي اذا كان بغيره لا يكره وان كان بغير عذراى فان كان  
 تلك خطوات مثل اليات فيسند لا يكره فقط ولا فيسند يكره ايضا التماكر الصلوة على  
 يمينه مرة وعلى يساره اخرى كما نه من المصنف المتأخرين في كبري اخذ القلمه الى امر عرفت من

نسخ  
 تفصيل التسميم  
 الصلوة من كذا



الصلوة وقتله ودفنته وفي الخلاصة قال ابو حنيفة رحمه لا يقتل القتل في الصلوة وينبغي  
 الحصى وقال محمد بن قيس قتلها احب الي من ديتها وكلاهما لا بأس به وقال ابو يوسف يحكم كلاهما  
 انتهى وقال قاضي بخاري وروى عنه يعني ابو حنيفة انه ان اخذ قتلان غوثا قتلها دونها  
 فقد اسام انتهى والذي ينبغي ان يؤخذ قوله في الاثر من قوله فان اخذها لم يكن احدا  
 لدفع الضرر هاتين تركهما بالهشاشين ويشغل القلب بالالم وتقدم ان الفعل الذي  
 دفع الضرر به يكون لو قيل ان تركهما لم يضره لم يبعد ما قلنا انه يشغل القلب كما قلنا  
 او الغائط او البرج فاذا اخذها فاما ان يقتلها او يدفنها او يكن دنها احدا فيقدم  
 في قتلها ايجاد نجاسة على من الشافعي رحمه الله قتلها نجس وما ماتت حية فمضى  
 عدم قتلها بخروج النجاسة لئلا يحل النجاسة المانعة على قتلها لئلا يهلكها او يهلكها  
 احب تحل الاساءة والكره المروية عن ابو حنيفة وابن يوسف في اخذها قتلها لم يضره  
 ولا بأس تقبل الحية والعقرب في الصلوة لما روي أصحاب السنين الا انه يكرهه عن ابي يوسف  
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل الحية في الصلوة ولا العقرب في الصلوة  
 حسن صحيح قالوا اي المشايخ والمروية بعضهم اي تأملوا بعض المشايخ لا بأس بقتل الحية والعقرب  
 اذ لم ينجس الى الشئ الكثير فكذلك مصلوات مصلوات ولا الى الصلوة الكثيرة كثلث مصلوات مصلوات  
 فاما اذا احتجب الى ذلك فشيء عليه ففسد صلاته كجاءه قاتل انسانا في صلوة يؤمن على كثير ذكره  
 شمس لامة السرخس في البسوط ثم قال ولا يضره الا نكاحه بغيره لانه نجس ولا يضره في بيت الحرام  
 والاستقاء من البير والتوضي ويؤيده الحلاق الحديث واكثر من عليه بانه يلزم مثله في  
 علاج الماردين يدي المصلي اذا حصل فيه عمل شريف فانه ماس بالنجس مع انه مفسد عند الكل فما  
 هو الجواب علاج الماردين يدي المصلي اذا حصل فيه عمل شريف فانه ماس بالنجس مع انه مفسد عند الكل فما  
 مع وجوه كافي صلوات فان المشي فيها والقتال مفسد مع الامر به عند الحاجة بل الامر في  
 مثله لا باحة مباشرة وان كان مفسدا للصلوة وعدم الامر في ذلك بعد ان كان  
 حراما وهذا كما يباع قطع الصلوة لانه انما ساهو في ان يخلص احد من سبب الكسوف  
 سحر اقرق وحق ونحو هذا الاطلاق فيباع ما يفسد دمه له ولا يضره على المصلي في الخلائق غيرها

لا بأس بقتلها

ثور قيل استثنى من الحيات الحية البيضاء التي تسمى مستوية لأنها من الجنان لقول عليه  
 السلام اقتلوا ذلاً للطفتين وإياكم والحمة البيضاء فاحاً من الجن وقال في الهداية وسئل  
 جميع أنواع من الحيات وهو الصحيح احتراز من هذا القول وهو قول الفقهاء جعفر بن محمد  
 وبما اختاره صاحب الهداية هو اختيار الإمام أبو جعفر المحمدي فإنه قال لا بأس بقتل  
 الكل لأنه عليه السلام عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوتهم ولا يظهروا أنفسهم فإذا  
 خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمه لهم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد حصل في عهد  
 عليه الصلوة والسلام وفيمن بعده الضرر بقتل بعد الحيات من الجن فالحق أن الجن يقاتلون  
 مع ذلك الأولى الإمساك عما فيه علامة الجنان لا للحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم وقيل  
 ينظرها فيقول خلى طريق المسلمين أو رجعى بإذن الله فإن ابتتلها وهذا في غير الصلوة يعنى  
 أمثالاً في الصلوة فإنها تنفسد ولكن لا يحرم كما تقدم في قطع الصلوة لخوف الضرر ويكره  
 ترك الهماينة في الركوع والسجود لأنه ترك واجب وكذا في القنوت والمجسدة لأنه أماترك  
 واجب وترك سنت كما تقدم والكل مكروه ويكره تكرار قراءة السورة في الفرض وهذا يشتمل  
 تكرارها في ركعة واحدة لكن قوله إذا كان قادراً على قراءة سورة أخرى يقيدان المراد الثاني  
 إذا لم يقدر على قراءة سورة أخرى لا يكره تكرارها للضرورة والاحتياط إلى  
 قراءتها وتماثلهم للضرورة في ركعة أخرى فإنه بعد ما قرأها في ركعة مرة زالت الضرورة  
 بإداء الواجب فيها أما في ركعة أخرى فالواجب لم يؤد بعد فإذا لم يقدر على سورة  
 أخرى اضطر إلى تكرار السورة التي قرأها في الركعة الأولى والحاصل أن تكرار السورة  
 الواحدة في ركعة واحدة مكروه في الفرض ذكر في تناوياً فاختار وكذا تكرارها في ركعتين منه  
 بأن قرأها في الأولى ثم كررها في الركعة الثانية يكره ذكره في القنية لكن هذا إذا كان  
 غير ضرورة فإن كان يقدر على قراءة سورة أخرى أما إذا لم يقدر فلا يكره أيضاً إنما  
 يكره إذا وقع عن قصد أما إذا وقع من غير قصد كما إذا قرأ في الأولى قل أعوذ برب الناس  
 ملك الناس فإنه لا يكره أن كررها في الثانية ذكر في الخلاصة وغيرها ووجه الكراهة عدم  
 وجوبه فيكون بدعة ليس عليه امرأه فيكره ولا يكره تكرار السورة في ركعة أو ركعتين في التطهيرات

باب النفل اوسع وقد ورد انه عليه السلام قام الى الصبح باية واحدة يكرها في التهجئة  
على جواز التكرار في التطوع وسيأتي تمام هذا في المحققات ان شاء الله تعالى ويكره  
تطويل الركعة الاولى على الركعة الثانية من كل شفع في التطوع الا اذا كان ذلك التطويل  
مرويا عن النبي عليه السلام قولاً او ما قولا اى منقولاً عنه عليه الصلوة والسلام فعلاً  
او ما شوباً عن احد من الصحابة رضي الله عنهم وكيف ما كان فلم يرو في شيء بطريق  
صحيح ولا ضعيف الا حديث عائشة رواه اصحاب السنن الاربعة وابن جابر في صحيح  
والحاكم في المستدرک كان عليه السلام يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بقراءة الكتاب بجمع  
ذلك الا على رتي الثانية يقل يا ايها الكفرون وفي الثالثة يقل هو الله احد والعوئين  
الوتر من حيث القراءة ملحوق بالنوافل وقد روى فيه طائفة الاولى على الثانية وما ماثور  
من قراءة قل يا ايها الكفرون في الركعة الاولى من سنة الفجر والمغرب وقراءة الاخلاص  
في الثانية فليس مما غن يصده اذ المراد به التطويل المكره في الفرض وذلك ليس بمكره في  
الفرض كما تقدم هذا في فتاوى قاضيان في فصل القراءة في التراويح ولو لم يزل الاولى على الثانية  
لا باس ببل المختار ذلك عند محمد وعنده ابى حنيفة وابى يوسف التسوية بين الركعتين  
كما في الطهر والعصر عندهما انتهى فعلم ان ما قاله هنا قولاً ما خلافاً لمحمد وتطويل الركعة  
الثانية على الركعة الاولى في جميع صلوات الفرض والنفل مكره ونقل ابن فريته شرح الجمع  
عن جامع المحبوبي ان الحالة الثانية انما تكره في الفريضة وما في النوافل فغير مكره ولعل الوجوه  
فيه ان النفل بايه واسع فيعتفر فيه ما لا يعتفر في غيره لان التطوع امين نفسه لا يلزم منه الا  
التزمه باختياره وقصده بخلاف الفرض لانه مقدم معين اصلاً وعضاً فلا يتجاوز فيه عن ذلك  
وحينئذ فالنفل لم يلزم التسوية بين الركعتين فلا يلزم منه بخلاف غيره فان الشارح  
فحله فيه حكماً فلا يتجاوز هذه المكره الحالة الثانية في النفل لم يكره  
اطالة الاولى والاصح كراهة الثانية على الاولى في النفل ايضا المحققا  
له بالفرض فيما لم يرو فيه تخصيص من التوسعة بجوازه قاعداً بلا عذر ونحوه و  
اماً اطالة الثالثة على الثانية والاولى فلا يكره لما انه شفع آخر

وهذا ليس منكلاً من طائفة بقوله انما تكره في الفريضة فانما يكره في الفريضة  
فليس بغيره في النوافل

ويكره ايضا في الصلوة تنزع القميص ونحوه والقطن شرة بفتح القاف واللام وبضم السين وهو اليس  
 في الواس وكذا يكره لبسه مما اذا كان الذئع او اللبس بغير سيرة منه على اجنبى عن الصلوة  
 لا يحصل به تميم شيء من اعمالها ولهذا كان منفسدا اذا حصل به كثير من انفعال الى البدن  
 وكان مما الوراء النافذ منه ليس في الصلوة ويكره ان يشتم بفتح الشين هو القميص ان شق  
 حبسا بكم الحذاء اى اذا راحته ليمه لانه اجنبى من الصلوة كما تقدم هذا اذا تعدد ما لو خلت  
 الراححة انفعه بغير قصد فلا يجرى من زناه والبراق كغراب ماء النمل اذا خرج منه ولم  
 فيه فهو رقيق والتسمية هذا باعتبار ما يؤكل اليه كمن قتل قتيلا او يرمي بحجارة بضم الحاء  
 وهو البلغم الذي يسقط الى السجود فيسحق فيصير من الجثث ومن الصد وهذا ايضا  
 اذا لم يكن مدفوعا اليه لانه اجنبى فانزله اما انظر اليه بان خرج بسعال ونحوه ضرورة  
 فلا يكره الوضوء لكن لا يكره ان يأخذها بشربه او لقمها تحت دجلة اليسرى اذا لم يكن في  
 المسجد لما في البخاري انه عليه السلام قال اذا قام احدكم نحو الصلوة فلا يصبق امامه فانما  
 يناجي الله ما دام في الصلاة ولا يحسنه وان عزيمته سلكا ليصبق عن يساره ونحوه  
 وفي رواية تحت قدمه اليسرى وفي الصحيحين البزاز في السجدة خطيئة وكفارتها  
 دفنها ويكره ان يروح اى يحلب الروح بفتح الراء وهو اسم الريح والراححة شوية  
 او بمرحلة بكسر الميم وفتح الواو لانه اجنبى من الصلوة ومن افعال المترفعين هذا اذا روي  
 امرتين فان روي ثلاث مرات متواليات نفسا صلواته لانه عمل كثير ويكره ايضا ان  
 يرفع يده اى يشره الى المرفقين وهذا قيد اتفاق فانه لو شمر الى ماذون المرفق يكره ايضا  
 لانه كف للشوب وهو منى عنه في الصلوة على ما مر وهذا الاشارة خارج الصلوة و  
 شمع في الصلوة وهو كذلك اما لو شمر في الصلوة بنفسه لانه عمل كثير ويكره ايضا ان  
 لا يضع يده حال القيام او الركوع او السجود والتشهد في موضعها المستحسن لذلك في  
 صفة الصلوة للحائفة السنة الامن عند الاستثناء مفرغ متعلق بقوله يكره كما ذكرناه  
 اى يكره عدم وضع اليد في موضعها المستحسن في حال الاعمال العذر فانه لا يكره  
 ان يرفع يده ويكره ايضا الصلوات اقره القرآن في حين حالة القيام من ركوع او سجود او تعوي

شرعية ذلك وان يترك التسييمات في الركوع والسجود وان يقص من ثلث تسييمات في الركعت  
 والسجود لمخالفة السنة في ذلك كله وان باق ما ذكره المشرقة في الانتقالات تتعلق بالركعة  
 بعد تمام الانتقال متعلق بياق اي ان باق بعد تمام الانتقالات بلاه كما قال التي شرعت في حال الانتقالات  
 بان يكر للركوع بعد الانتهاء الى حال الركوع ويقول سمع الله من حمده بعد تمام القيام ونحو ذلك  
 لان السنة ان يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال وانتهاء عدلاته كما تقدم فمخالفة  
 ذلك مخالفة للسنة فيكره وفيه اي في لا يترك المذكور فان احدهما ترك اي ترك الركوع  
 في موضعه اي في موضع الذكر وهو حال الانتقال والاخرى تحصيلها اي تحصيل الركعة  
 غير موضوعة اي في موضع الذكر وهو بعد تمام الانتقال والضمير في موضعين جميعا الى  
 المذكور ضمنا في ضمير الركعة في الوضعين ويكره ايضا المصلي ان يسمي عرقه او يسمي الثوب  
 عن جبهته في أثناء الصلوة او في عود التشهد قبل السلام لانه عمى اجنبى بلا فائدة حتى لو  
 كان فيه فائدة بان كان العرق يدخل عينه فيسولها ونحو ذلك لا يكره لحصول الفائدة في  
 شغل القلب بالذهاب بالخشوع بسبب الالم ولا يكره ذلك بعد السلام وتارة في الشبهة  
 في كتابه عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى صلاته سمي جبهته بركة  
 اليماني ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن ولا بأس  
 للظنوع للنفرد ان يتعوذ بالله من النار عند ذكر الفناد وما هو بخفاها من انواع العذاب  
 وان يستأله الرحمة عند ذكر آية الرحمة من الجنة وانواع النعيم ان يستغفر اي يطلب  
 الله المغفرة عنه عند ذكر الحفو والمغفرة وما اشبه ذلك فذكرى مسلم عن حذيفة اليمان قال صليت  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فانتمم البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي  
 بها في ركعة الحديث الى ان قال الفار فيها التيسير بينه واذا لم يسأل سال واذا لم يتعوذ تعوذ  
 فهذا في التهجيد كما ترى وقرله اذ لم يسأل اي بما ينبغي ان يسأل وكذا بعد اي بما ينبغي ان يتعوذ  
 منه وان كان المصلي للنفرد في الفروض يكره له ذلك لعدم الورد وفيه خلاف الشافعي  
 استدلل بالحدديث المتقدم ولما انه في النفل كما مر وما لا امام والمقدم فلا يفصل ذلك السؤال  
 والتعوذ لا في الفروض ولا في النفل الذي يقصد فيه الجماعة كالترديد بخلاف ما تقدمت في

اقتداء محذوفة به عليه السلام أما الإمام فلشلا يطول على المقتدي وأما المقتدي فلشلا يفوت  
 الانصات الواجب عليه بالنفس ولا بأس بان يصلي متوجها إلى ظهر رجل قاعد الظاهر ان  
 ان التقييد به باعتبار الغالب وانه لا فرق بين كونه قاعدا أو قائما وقوله يتحدث لا فلا يفي  
 قول من قال بالكراهة لحضرة المتحدثين وكذا المحضرة النائمين وما دوى عنه عليه الصلوة  
 السلام لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث فضعيف وقد صح عن عايشة رضي الله عنها ان  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من صلوة الليل كلها وأنا معتزضة بين يديه وبين القبلة  
 فاذا اراد ان يوتر فايقظني فارزت دوياه في الصبيحين وهو يقتضي انها كانت نائمة وما في مسند  
 البراز عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحيت ان اصلي الى النيام و  
 المتحدثين مع ان البراذ قال لا تعلم إلا عن ابن عباس فهو محمول على ما اذا كانت لهم صلوات  
 يخاف منها التغليظ او الشغل وفي النائم اذا خاف ظهور شيء يمتنع ويكره ان يصلي الوجه  
 النسان وهو محمول ما دوى البراذ عن علي انه عليه السلام رأى رجلا يصلي إلى رجل قائم ان بعيد  
 الصلوة ويكون الامر بالاعادة لازالة الكراهة لانه الحكم في كل صلوة اديت مع الكراهة و  
 ليس للفساد ولو كان بينهما ثالث ظهر الى وجه المصلي لا يكره لا شقاء سبب الكراهة وهو  
 التشبيه بعبادة الصوذة او يصلي اي خلا بأس بان يصلي وبين يديه اي قد امره مصحف معلق  
 او سيف معلق وهذا نفى لما توهم ان السيف لكونه آلة الحرب والباس يكره استقباله  
 في مقام الاهتبال وفي استقبال المصحف تشبيهه بأهل الكتاب فيكره وقبح عدم الكراهة  
 ان كراهية استقبال بعض الاشياء انما هي باعتبار التشبيه بعبادة تهادي المصحف والسيف يعدهما  
 احد فيكون في استقبالهما تشبيه واستقبال اهل الكتاب المصحف للقراءة مثله للعبادة وعند  
 ابي حنيفة يكره استقباله لاجل القراءة ولذا قيد بكونه معلقا وكون السيف آلة الحرب متنا  
 بحال الاهتبال الى الله لانها حال المحاربة مع النفس والشيطان وعن هذا سمي  
 الحراب او على بساط فيه تصاوير جمع تصوير وهو مصدق وهو من ذكر الصلوة والحد  
 انفعول كذا كثر الخلق واداءه الخلق اي ولا بأس ان يصلي على بساط فيه تصاوير والحال ان  
 يسجد عليها اي على التصاوير والمكان ما كان منها الذي روح فان الخلق انما هو فيها فالحق في

الأصل الكراهة سواء سجد عليها أو لم يسجد وقيل في الجماع الصغير أن تكون في موضع  
 السجود فإن كانت في موضع القيام أو القعود لا يكره لما فيه من الأهانة وأما صورة غير  
 ذي الروح فلا خلاف في عدم كراهة الصلوة عليها وإليها ولا كراهة في علمها أيضا لما  
 عن ابن عباس أنه قال للمصويحين فهاه عن التصوير وذكر له الوعيدان كان لا ينجس  
 بمنال غير ذي الروح ويكره أن يسجد عليها أي على التصاوير لذی الروح لأنه فيه  
 تعظيمها وتشبيهها بعبادتها ويكره أيضا أن تكون فوق راسه أي راس المصلي في السجود  
 أو أن تكون بين يديه أي قدامة قدامه أو أن تكون بحيث أن يرى في مقابلة وإن لم يكن  
 قريبا تصاویر مرسومة في جداد وغيره أو صورة مصنوعة أو معلقة لأن فيها تعظيمها وتشبيهها  
 بعبادتها بخلاف ما إذا كانت وراءه لأن فيه اهانة ككونه تحت رجله وهذا إذا كانت  
 الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس وأما إذا كانت مقطوعة الرأس يعني به إذا لم يكن له  
 للشخص المصور رأس أصلا أو كان له رأس فحاه بحيث ينسجه عليه حتى طست هيئة  
 أو كانت الصورة صغيرة جديحت لا تبدوا لا تظهر للنظر إذا كان قائما وهي على الأرض  
 لا تشبين تفاصيل أعضائها فلا تتركه حينئذ أن تكون بين يدي المصلي أو فوق راسه أيضا  
 لأنها لا تجب فانتفى التشبيه الذي هو سبب الكراهة فروع في الخلاصة لو عجم وجه  
 الصورة فهو كقطع الرأس بخلاف قطع يدها ورجلها ولو خط على عنقه بحيث لا ترفع الكراهة في قائم  
 الختان إذا كانت على صورة أو سبيلها أو كان يكره اتخاذها لكره يسجد على الضو وإن كانت الصورة  
 على الأذن والستر فكره ويكره التصاوير على الشارب صلي فيه أو لم يعمل ما إذا كانت تجريد وهي على الأذن  
 لأنه مستثنى بها وكذلك لو كان على خاتم أو على صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغيرها انتهى وفي  
 عدم الكراهة فيما إذا كانت في يده أشكال لها تنوع عن ستة الوضع وهي كرهه بغير الصورة فكيف بها  
 اللهم إلا أن يراد أن لا يسكبها بل تكون متعلقة بيده ونحو ذلك وكذلك لو قرار وإن كان يكره اتخاذها للنساء  
 وصحيم ابن جابر استاذ نجاشي عن النبي عليه السلام قال لا يدخل البيت الذي فيه تمثال تصاوير فإن كنت  
 لا بد فاعلم أن لا تقم رؤسها أو تقم أو سايد أو جعلها بسطاً ولم يذكر النسائي أقطع أو سايد في الجدار  
 في كتاب الطاهر عن عائشة أنها التفت على شجرة لها أسير فماتت فتمتلك النبي عليه السلام قالت فالتفت من رقبته  
 فكانت في البيت يحسب عليها زاد أهل في مسند ولقد رأيتهم يعلقونها وفيها صورة وفي العهد لو كانت الصورة

على وسادة ملقاة او على بساط مفروش لا يكره لانها تداس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوضوء  
منصوبة ، وكانت على الستر لانه تعظيم لها ولا يأس بالصلوة على الخنافس فيمنظرون الطلوع والظهور  
لنفسه مثله الماء والقاء وهو البساط في الخلل وكذا لا يأس بالصلوة على اللبود وسائر الفرس  
بضمدين جمع فرش اسم لما يفرش عموما اذا كان الشيء للفروش رقيقا بحيث يجد الساجد عليه  
بحجم الارض والافلاك تقدم في بحث السجود ولكن الصلوة على الارض بلا حائل على ما تقدم ذكره  
كما خصصوا البوريا افضل لانه اقرب الى التواضع وقية خروج عن خلاف الامام ما ان اجزاه  
فان عنده يكره السجود على ما كان من نحو الصرف او القطن او الكتان فكان افضل لا يأتى  
يكون مقام الامام اى موضع قيامه ومحل قدميه في المسجد اى خارج المحراب ويكون سجدة  
في الطاق اى في المحراب لان العرة لموضع القدم كما في الصيد اذا كان رجلاه في الحرم وراسه  
خارجه فهو ميد الحرم وبالعكس لا يكره ان يقوم في الطاق بان يكون قدماه في  
المحراب وعلكو الكراهة بوجهين احدهما بالتشبه باهل الكتاب في اعتبار الامام  
القوم بمكان مخصوص في الثغر ان يشبه حاله على من يمينه او يساره فعلى هذا لو كان يجبه  
الطاق عمودان ودهما فرجتان بحيث يطلع اهل الجنتين على حاله لا يكره وعلى الاول يكره  
مطلقا قال السر حسي هذا هو الوجه يعنى الكراهة في الوجهين قال الشيخ كمال الدين  
لا يخفى ان امتياز الامام مقرر مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجبا عليه  
وغاية ما هناك كونه في خصوص مكان ولا اثر لذلك فانه يبنى في المساجد المحاربين  
لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تكن كان السنة ان تقدم في محاذ ذلك المكان  
لانه بما ذى وسط الصف وهو المطلوب اذ قيامه في غير محاذاته مكره وغاية ما يفتى  
في بعض الاحكام ولا بدع فيه على ان اهل الكتاب لما يخص الامام بالمكان للترفع على باقي الناس  
انتهى ولما قل ان يقول لا يلزم من تخصيص الامام بالتقدم تخصيصه بالمكان علمورة  
لا مكانه مع اتحاد المكان فان المسجد كله مكان واحد فلا يكون في رعية التقدم دليل  
على شرعية تخصيص الامام بمكان على الوجه الذي خصصه اهل الكتاب فلم يعلم من الماتين  
منفتحين على هذا الحكم بدليل شرعية فكان تشبهاهم وهو مكره نورد ما طعن به بعضهم



على ابي حنيفة رحمه الله لم يجعل الخراب من المسجد واجاب في الحاشية بان المراد من المسجد  
 هنا موضع سجود الناس ومصلاتهم والطاق ليس بمسجد بهذا الاعتبار انتهى ويكره ايضا ان  
 ينفرد الامام من القوم في مكان على من مكان القوم اذ لم يكن بعض القوم معه لان فيه  
 التشبه باهل الكتاب على ما تقدم انهم يحضرون امامهم بالمكان المرتفع ولنا اذا كان بعض  
 القوم مع الامام لا يكره لزال التشبه بزال التخصيص وان انفرد الامام عن القوم بالمكان  
 الاسفل اختلف المشايخ فيه اعي كراهته انفرادهم قال المحاوي لا يكره لعدم التشبه باهل الكتاب  
 لانهم لا يفعلونه - يظهر الرواية الكراهية لان فيه ازدياد امام حيث ارتفع كل الجماعة فوقه  
 بخلاف ما اذا كان بعضهم معه وذكر عن شمس لعة الحلواني ان العلة على الفرق في الجامع  
 من غير ضرورة مكروه وعند الضرورة بان امتلاء المسجد لباس به وهكذا المحكي عن الفقيه ابي  
 الليث في الطاق انه اذا صاق المسجد عن القوم لا يكره انفراد الامام بالطاق لذكره في الكفاية  
 عن جامع المعنوي ثم مقدار الارتفاع الذي يحصل به كراهته لانفراد عن القوم ذكر المحاوي  
 انه مقدار بقامة الرجل وكذا روى عن ابي يوسف رحمه الله وقيل مقدار ما يقع به الامتياز وقيل  
 مقدار ذراع اعتبارا بالستر قال في الكفاية ناقلا من الجامع الصغير لقاضيان وعبد الله  
 قال ابن الهمام والوجه الوجه الثاني يعني ما يقع به الامتياز لان الوجوب وهو الارتفاع  
 غير مقته على قدر الذراع انتهى ولا يخفى ان هذا يختص بما اذا كان الامام اسفلا لجا اذا كان  
 اعلى نعم يقال ان الارتفاع مقدار ما يقع به الامتياز يحصل التشبه الوجوب للكره ان  
 انهم يخصونه بمطلق ما يقع به الامتياز من الارتفاع والظاهر ان ما دون الذراع لا ينسب  
 الامتياز لكل الضبط فان من الناس الطويل والقصير فكان التقدير بالذراع هو الاول لانه لا  
 ينضبط به وقوع الامتياز في حق الكل ويكره للمقتضى ان يقوم خلف الصف وحده لا ان  
 يجرد في الصف فرجة يمكنه القيام فيها لقوله عليه السلام اتموا الصف المتقدم ثم لا يليه  
 كان من نقص فليكن في الصف المؤخر رواه ابو داود والنسائي وفيه الامر باتمام الصفين الاول  
 فالاول وهو بعيد كراهية القيام في الصف المؤخر قبل اتمام المقدم وان لم يكن وحده فلهذا  
 قيامه وحده اولي للمخالفة مع عدم امثال الامر اما اذ لم يجرد في الصف فرجة فيقبل ان يجرد

المسألة على القول  
 في الجامع بين الفقيهين  
 وكلام من غير ضرورة

من الصف قبل التكبير ثم يكبر وفي القنينة قيل يقوم وحده ويعتد وقيل يجذب وحده من الصف  
 الى نفسه فيقف بجنبه والاخص ما روى هشام عن محمد انه ينتظر الى الركوع فان جله رجل واجتهد  
 اليسرجلا قال رضي الله عنه يعني نفسه والقيام وحده اولى في زماننا الغلبة للجمل على العوام  
 فاذا جره يفسد صلوة انتهى وكذا اي كما يكره للمقتدر ان يقف خلف الصف وحده بلا عدد  
 يكره للمنفرد وهو يعيم المفترض والمنفرد ان يقوم في خلاف الصف اي في اثنا بين المقتدين فيصل  
 صلوة التي هو فيها فيقام في القيام والقعود والركوع والسجود والخلافة سبب الاكراه لكونها  
 سببا لتنافر القلوب على ما اشار اليه عليه السلام في امر بتصوية الصفوف على ما رواه مسلم  
 عن ابي مسعود الانصاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع من اكبنا في الصلوة وهو يقول  
 استووا ولا تخلفوا فيختلف قلوبكم ويكره الصلوة في طريق العامة لما روى الترمذي وابن ماجه  
 عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي ان يصلي في سبعة مواضع في المزابلة والمجربة  
 والمقبرة وقادعة الطريق وفي الحمام وفي مواضع الابل وتوقى لم يربيت الله الحمام ويكره  
 الصلوة ايضا في العصر له من غير بستره اذا حاف المصلي المروء من ان يمر احد بين يديه كان فيها  
 تسبب لوقوع الماد في بلاءه بخلاف ما اذا كان سرق على ما ياتي ان شاء الله تعالى وتكره الصلوة  
 ايضا في مواضع الابل اي ما ذكرها جمع معطن اسم مكان من عطن يعطن كغيره يقال عطنت  
 الابل عطونا اذا رويت ثم بركت وكذا تكره في المزابلة بفتح الميم مع فتح الباء وفيها وهي ملقاة  
 الزبل اي السرين وفي المجربة بفتح الميم مع فتح الزاء وفيها ايضا موضع الجردة اي فعل الجرداء  
 القصاب وفي المغتسل بضم الميم وفتح السين مكان الاغتسال وفي الحمام وفي المقبرة قدام  
 من الحديث والعلة كونها موضع القباصة فالحق بها المغتسل قبا سالا من مسيب القباصة  
 ولا وصاخر ويكره ايضا على سلم الكعبة الحديث والمعنى فيه عدم التعليم وترك الادب ذكره فاضل  
 في الفتاوى قال لا يغسل موضعا في الحمام ليس فيه تمثال اي صورة وصلى فيه لا لباس به قال وكان  
 واحد من الزهاد يفعل كذلك انتهى مراده اسمعيل الزاهد ذكره البرزاني قال في الخلاصة بماله  
 كلام الفتاوى وفي نسخة زعموا ان الشخص في الصلوة في الحمام منسى عنها والتي لمعنيين احدهما انه  
 مصعب الغسلات فتعذر الا يكره في سائرہ والثاني ان الحمام بيت الشياطين فعلى هذا تكره

الصلوة في جميع المواضع فمثل ذلك الموضع اولى بغسل التيمم والاولى ان لا يصلي فيه الا لفردة  
 كحرف الفوت وبوجه الاطلاق الحديث واما الصلوة في موضع جلوس الحامي فقال قاضي خان  
 لا باس به لانه لا يجاس فيه وكذا اي قال في الفتاوى لا باس بالصلوة في المقبرة اذا كان فيها موضع  
 اعد للصلوة وليس فيه قبر وهذا لان الكراهة معللة بالشبهة باهل الكتب وهو منتف فيهما  
 كان على الصفة المذكورة ويكره ان يقرأ آية او كلمتين من سورة ثم يترك تلك السورة بغير  
 غيره وبعد القراءة من سورة اخرى وكذا لو انتقل الى آية اخرى من تلك السورة وتولى بينهما  
 شيئا كان فيه امر صاعدا شرعا فيرداهما بغير تفصيل غير عليه واما اذا كان بعدد كان حصرهما  
 بعد ذلك الاية قبل ان يتم سنة القراءة فلا يكره الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة او من  
 غيرها هذا ان انتقل قصد ان انتقل من غير قصد ثم تذكر ينبغي ان يعود ذكره في القينة ان  
 لم يذكر فلا كراهة فيه لعدم المقصد ويكره للامام ان يؤم قوما وهم له كارهون بحصله اي  
 بسبب خصلة توجب الكراهة اي لان فيهم من هو اولى منه بالاامة لقوله عليه الصلوة  
 والسلام ثلثة لا تجاوز صلواتهم اذا هم العبد الا بقى حتى يرجع وامرأة بانت وزوجه عليها  
 سابط ولما تم ام قوما وهم له كارهون ورجل الى الصلوة دبارا والدبار ان يات بها بعد ان  
 تغتفر ورجل اعتبد عمدة واما اذا كانت كراهة بسبب يقتضيها فلا يكره امامته لان كراهتهم  
 بغير سبب مجرد ابتاع الصلوة وهو فسق رجع اليهم لا اليه والحديث محمول على ما اذا كانت بسبب  
 مقتضى الكراهة لانه مقتضى حال المسلمين وهو الحب لله والبغض لله فالبغض مجرد الهوى فاخرج  
 مراده عليه الصلوة والسلام على ما لا يخفى ويكره ايضا للامام ان يتقل عليهم اي على القوم بالهول  
 ان ائذ عن حال السمتى القراءة وسائر الاداء كلما تقدم في بحث القراءة ويكره ان يجعلهم  
 عن الحال السنة في تسبيحات الركوع والسجود وقراءة التشهد فان استلزم عدم كماله هون  
 البغض مكرده ويكره ان يلجهم اي يحوجهم الى الفتح عليه في القراءة يعني اذا  
 ارجع عليهم في القراءة ينبغي ان يركع ان كان قد قرء المقلد المسنون او ينتقل الى  
 آية اخرى ان لم يكن قرءه ولا يحوج القوم الى ان يفتحوا عليهم فان احوجهم الى ذلك  
 بان وقف ساكنا او مكرا ولم يركع ولم ينتقل كره ذلك لانه لا يتم بزيادة

في كل صلاة قبل  
 ركعتين من تقدم قدامهم  
 كارهون

لما هو ذلك السنة  
 وذكر

في صلوة ثم روي عليه اي على الامام ان يقرأ ما يسر عليه قرأته من القرآن دون ما هو عليه مما يحكم حفظ  
 لتلايح التاج الى الفتح عليه وان عرض له شيء فيما هو يقرأ عليه انتقل الى آية اخرى من تلك السورة  
 او من سورة اخرى او يركع ان كان قد قرأ ما يكفيه وهو قد ما يجوز به الصلوة على قول قاضيان  
 وصاحب الجبل ويكره وعند بعض المشايخ القدر المسنون كما قدمناه قال الشيخ كل الدين بها  
 انه هو الظاهر من حيث الدليل الا ترى الى ما ذكرناه عليه الصلوة والسلام قل لا اله الا الله ففتح  
 على مع انها كانت سورة المؤمنين بعد الفاتحة انتهى ويكره للمصلي ان يمكث في مكانه الذي  
 فيه وفيه اشارة الى انه لو قام عن مكانه فقرأ أو رده قائما او جالسا في ناحية المسجد ليكره وهو  
 قول الحلواني كما تقدم بعد ما سلم في صلوة بعد هاسته كالظهر والجمعة والمغرب والعشاء  
 الا قد ما يقول اي لا قدر قوله اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام  
 به اي بعد الملتك الحمد الحمد ورد لا ترعنه عليه الصلوة والسلام على ما تقدم من حديث  
 عائشة الصريح وتركه انت السلام اي ذر السلام من كل نقص هو مصدر وصفه بالمباغزة  
 كالعدل ومنك السلام اي السلامة من كل شر حاصل منك لا من غيرك وتباركت اي تزهت  
 وتقدست وتعالمت واكثر خيرك والجلال العظمة وهو جامع بجميع الفضائل والاكرام  
 الانعام وهو اسد النعم وهو جامع لجميع القروض ويكره تقديم الجدل للامامة على الغالبين  
 عليه الجمل لا يشغاله بالخلافة عن التعلم حتى لو علم انه عالم لا يكره وتقديم الاعراب لما قلنا في العبد  
 وهو منسوب الى الاعراب وهم سكان البادية من العرب ويختبئ بهم سكانها من غيرهم  
 كالتركان والاكراد وغيرهم وتقديم الاعمي لانه لا يمكنه الاحتراز من التجاسة وتحقيق  
 القبلة كما ينبغي واما من جعله النبي صلى الله عليه وسلم مع انه اعني خارج عن هؤلاء الذين  
 ببركة النبي صلى الله عليه وسلم ويكره تقديم القياس لتساوله بالامر الدينية فلا يبين  
 قصيره في التبان بالشرائط وتقديم ولد الزنا على ان الغالب فيه الجهل ايضا فليس له من  
 يحمله على التعلق بالاخلاق الحميدة من العلم وغيره حتى لو تحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديمه  
 كالعبد ولا عرابي فانه لا ريب له برقي ابويه ولا ترؤسة وذراخري ولا نقد موازيعي  
 جازة الصلوة وادام مع الكراهة ولا تقصد وفي الفاسق خلاف مالك رح فان غنله

لا تنصح امامته ولا تنذر به وكذا عند احمد في رواية لان الامامة كرامة والفاسق ليس باهل  
 لها ولنا ما روي ابو داود عن ابي هريرة وعمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهاد واجب  
 عليكم مع كل امير بر كان او فاجرا وان عمل الكبار والصلوة واجبة عليكم خلف كل مسلم بر كان  
 او فاجرا وان عمل الكبار وهو من حديث مكحول عن ابي هريرة رضى ورواه الدارقطني بلفظه صلوا خلف  
 بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر واعلم بان مكحول لم يسمع من  
 ابي هريرة ومن دونه ثقات وحاصله انه من فيل للمسلم وهو مقبول عندنا وكذا عند مالك  
 رحمه الله والفقهاء وقد روي هذا المعنى من طرق متعددة عند الدارقطني وفيه تعميم العقول  
 كلها مضعفه من قبل الرواة وبذلك يرتقى الحسن عند المحققين ثم الفاسق يشمل المبتدع  
 لانه ناسق اعتقاد حيث خالف ما يجب اعتقاده بالدليل القطعي بتاويل فاسد وباتى عام  
 هذا في الملحقات ان شاء الله تعالى اذ احمل بقوله يكره تقديم الاعراب بالاعراب المذكورة تقديم  
 الجاهل دون العالم على ما ذكرناه ويكره التسفل قبل صلوة العيد مطلقا وكذا يكره بعدها اي  
 بعد صلوة العيد لكن في الجبانة فقط وهي الصحراء والمراد بها فناء المصر للمعد لصلوة العيد  
 والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين الجبانة والجماع وتنفل في غير الجبانة اتمنى مسيدنا اي  
 محلته او في بيته لما تقدم من الدليل في بيان اوقات الكراهة ويكره ان يدخل في الصلوة و  
 قد أخذ غائظا او برك لقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة بخمرة لعمام ولا خمر ولا خشنا  
 متفق عليه والمراد في الحال كما في نظائره وهو يقتضي الكراهة وان كان لا اهتمام بالبول و  
 الغائط يشغلهم اي يشغل قلبه عن الصلوة ويذهب خشوعه يقلعها اي يقطع الصلوة  
 ليوردها على وجه الحال هذا اذا كان في الوقت سعة فان خاف ان قطعها يخرج الوقت فلا بد  
 لان التقويت حرام وهذه كراهة فلا يهرب من الكراهة الى الحرام وكذا ان كان شرع مع الجماعة وخشى  
 ان قطعها لا يحصل له جماعة فانه لا يقطعها قايما ساعلى ما قاله من الخلاصة رجل روى عن ابي  
 نجاسة اقل من قدر الدارهم قال افضل ان يغسلها ويستقبل الصلوة وان كان حاله في غير الجماعة  
 فان كان حاله يجتمع جماعة اخرى يقطع الصلوة ويفسل وان كان لا يجتمع في آخر الوقت يغسل  
 على صلوة انتهى وقد يفرق بان الصلوة مع مدافعة الاخشين مكره والصلوة مع مادي

روى عن ابي داود  
 ان من قال لا اله الا الله  
 انفسها لا يستقبل  
 الصلوة

لدهم مع الجماعة ترك السجدة فالصواب في صورة المدافعة ان يقطع وان قاتل الجماعة  
لان ترك السنة اولى من الايتان بالكرهية وكذا ينبغي ان يكون الحكم فيما اذا كانت الجماعة  
قد ادرهم فان غسلها واجب والجماعة سنت وفعل الواجب اولى من فعل السنة فيقطع  
لصلوة ولو قاتل الجماعة وان مضى عليها اى على الصلوة فيما اذا كان الاهتمام بامساك البول  
والغائط يشغل اجزاه اى كفاه فعلها على تلك الحالة وقلا ساء وكان اثماً لا لله اياها مع الكراهة  
الترهية وكذلك الحكم ان اخذه البول والغائط بعد الافتتاح اى افتتاح الصلوة ولم يكن به  
مداقة فحدثت بعد الافتتاح فالحكم انه يقطعها وان لم يقطع اجزاه مع الاساءة ويكره ان  
يكون قبلة المسجد الى الخرج اى الخلاء او الى الحمام او الى قبر لان فيه ترك تعظيم المسجد وفي  
الخلاصة هذا اذا لم يكن بين المصلي وهذه المواضع حائل وان كان لا يكره وان صلى في بيت الى  
الحمام فلا بأس به لان الكراهة في المسجد انما هي لاحترامه لان الصلوة الى الجماعة لا تجزأ من  
حائل بخلاف ما لو صلى وبين يديه عذرة او غيرها من نجاسات بلا حائل حيث يكره لذلك  
ويكره المكررين يدي المصلي لما في الصحيحين من حديث ابي النضر عن بشير بن سعيد ان زيد  
بن خالد ارسله الى ابي جهم يسئله ماذا سمع من النبي عليه الصلوة والسلام في الماريتين يدي المصلي  
نقال ابي جهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الماريتين يدي المصلي ماذا عليه لكان ان  
يقف ادبعين خيراً له من ان يمر بين يديه قال ابو النضر ادري قال ادبعين يما او شمرا  
سنة ورواه البزار عن ابي النضر عن بشير بن سعيد قال ارسلني ابي جهم الى زيد بن خالد فسأته  
وفيه لكان ان يقف ادبعين خريفاً وسكت عنه البزار وفيه ان المسئول زيد خلف ما في  
الصحيحين قال ابن القطان وقد خطأ الناس ابن عينة في ذلك الخلف ما لكا وليس يتحقق  
لا احتمال كون ابي جهم بعث بشير الى زيد بن خالد وزيد بن خالد بعثه الى ابي جهم بعد اجزاه بائنه  
ليتشبه فيما عنده وهل عنده ما يخالفه فاجزأ كل بحقوقه وشك احدهما جزم الاخر واجتمع  
ذلك كله عند ابي النضر فحدث بما غير ان ما لحفظ حديث ابي جهم وابن عينة حفظ حديث  
زيد بن خالد وهذا اذا لم يكن عنده اى عند المصلي حائل يحول بينه وبين الماريتين المسترة  
اى العصاة المكررة امامه او الاسطوانة بضم الهمة والطاء وهى العود معربا وسنن او نحوها

من شجرة أو آدمي أو ذبابة وغير ذلك فإنه لا يكره المرددين يدي المصلّي إذا كان من وراء الحائل  
ثم إنما يكره المرددين يديه عند عدم الحائل إذا كان في موضع سجوده في الأصح قاله في الكافي لأن  
من فلكه إلى موضع سجوده هو موضع صلواته ومنهم من قلد بثلاثة أذرع ومنهم بخمسة ومنهم  
بأربعين ومنهم بمقدار الصفيين أو ثلثة وفي النهاية الأصح أن كان بحال لو صلى صلوة  
الخاصين بأن يكون بهم حال قيام إلى موضع سجوده لا يقع بهم على المار لا يكره وما صح في الكافي مختار الشريفي  
ما صح في النهاية مختار فخر الإسلام وتجويز في النهاية بأنه إذا صلى على الدكان معاذى عضله أعضاء  
المار يكره المرد على ما ذكر في الهداية وغيرها وإن كان للدكان أسفل وهو ليس موضع سجوده يعني لو كان على الأرض  
لم يكن سجوده فيه لأن الفرض أنه يسجد على الدكان فكان موضع سجوده دون محل المردود  
ضرورة ومع ذلك يثبت الكراهة اتفاقاً فكان ذلك نقضاً لمختار شمس الأئمة بخلاف  
مختار فخر الإسلام فإنه عيّن في كل الصوري غير مقوض القول لا يخفى أن ليس المراد معاذة  
أعضائه المار جميع أعضاء المصلّي فإنه لا يأتى إلا إذا التحم مكان المردود مكان الصلوة في العلوي  
والسفل بل بعض الأعضاء بعضها وهو يصدق على معاذة الناس المار قد يصدق المصلّي وكونه  
في مثل هذه الصورة يسمى ما نابى بين يدي المصلّي بغيره ثم هذا إذا كان يصلي في الصحناء  
أما أن يصلي في المسجد ولم يكن حائل فإن المسجد صغير يكره المردود مطلقاً وإن كان كبيراً  
فقليل كالصغير لا يبر ببيته وبين حائط القبلة وقيل كالصحناء يبر فيما وراء موضع  
سجوده وقيل بغير وراء خمسين ذراعاً وقيل قدر ما بين الصف الأول وحائط القبلة  
قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ومنشأ هذه الاختلافات ما يفهم من لفظ بين يدي  
المصلّي فمن فهم أن ما بين يديه يخص ما يستند وبين محل سجوده قال به ومن فهم أنه  
يصدق مع أكثر من ذلك تفاه وعيّن ما وقع عنده واليحيى بن زكريا ظهر ترجيح ما اختاره  
في النهاية من مختار فخر الإسلام وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره فإن  
الموثر المرددين يديه وكون ذلك البيت بركته اعتبر بقعة واحدة ففيه  
حتى بعض الأحكام لا يستلزم تغيير الأمر المحسوس من المرددين بعيد فيجعل البعيد قريباً انتهى  
ويذهب المصلّي بالصحناء أن يتخذ سترة لقوله عليه السلام إذا صلى أحلكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً

فان لم يجد فليصنع عصاه فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يفره ما مر امامه رواه ابو داود  
 عن أبي هريرة رضي الله عنه ذكر المناوي عن سفيان بن عيينة انه قال لم يجد شيئا استبره به هذا الحديث  
 وانه يحكي الامن هذا الوجه وكان السجستاني امية اذ احدث به يقول عندكم شيء تشدونه به وقد  
 اشار الشافعي رحمه الله الى ضعفه وفي مسلم عن موسى بن طلحة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذا وضع احدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل ولا ينال من رداءه ذلك ومؤخرة الرحل  
 بضم الليم وكسر الخاء وكحفقة خشية عريضة في آخره مخاذا لسراياك لذا قال في الكافي يتخذ  
 سترة لئلا يلم ويغلفه اصبع ويتبعه لا يقرب منها لما روي الحاكم انه عليه السلام قال اذا صلى  
 احدكم فليصل الى سترة وليدفع منها رداءه بوطئه ونية لا يقطع الشيطان عنه صلته و  
 ينبغي ان يجعلها احيلا احد جليبه لما روي ابو داود من حديث صباغة بنت المقداد  
 بن الاسود عن ابيها قال ما رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم الا يصلي الى عمد ولا عمود ولا  
 شجرة الا يجعله على حاجبه الايمن او الايسر ولا يصمد له عمدا وقد اثنى ابو اليبس كامل وجماله  
 صباغة وبنان الخليلي السكن رواه في سننه عن ضبيعة بنت المقداد بن معد كريب عن ابيها  
 عنه عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم الى عمد او سارية او شيء فلا يجعله نصب عينيه  
 ولا يصعد على حاجبه الايسر لكن هذا الحكم مما يجوز العمل فيه ومنه هذا انه من الفضائل ان  
 يحجز الغزاة باللقاء والخط فاختلف فيه اذ لم يمكنه الغزاة فاختار في الهدية العدة لا في الثمرة  
 لعدم ظهوره للناظر ومن حوزة استدلال بحديث ابى داود المتقدم فان لم يكن معه عصا فليخط خطا  
 وتقدم ما فيه لكن قد يقال انه يجوز العمل بمثله في الفضائل كما روي في النفاذ قال ابن الهمام والسنة  
 اولى بالاتباع مع انه يظهر في الجملة اذ المقتضى جمع الخاطر وربط الخيال به كيلا ينتشر انتقاص  
 ان سلم انه غير مفيد فلا ضرر فيه مع ما فيه من العمل بالحديث الذي يجوز العمل به في مثله لا يرد  
 وقالوا الخط بالقول والواو بالعرض مثل الهلال انتهى واما الوضع ففي الكفاية يضع حوله الارض فيكون  
 على مثل الغزو ويدفع الماراد الاول ان يمر في موضع سجوده او بينه وبين السترة بالاشارة او التمسك بقوله  
 عليه السلام لا يقطع الصلوة شيء ولا داء وما استطعت فانما هو شيطان رواه ابو داود وفي الصحيحين  
 انه عليه الصلوة والسلام قال اذا صلى احدكم الى شيء يستروه من الناس فلا يدخله مبتاتين



بين يديه فليلد فعرف ان ابى خليفته فاما هو شيطان ودوى ابن ماجه عن ام سلمة قالت  
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرة ام سلم و فر بين يديه عبد الله بن عمر ابى سلمة فقال  
 بيده فرجع فمرت زينب بنت ام سلمة فقال بيده هكذا فحضت فلما صلى عليه السلام قال من  
 اغلبت اكله ابن القطن بان محمد بن قيس في طبقة جماعة باسمه ولا يعرف من هو منهم  
 وان امه لا تعرف البتة قيل هذا عني على محمد هذا قال عن امه لكن لم يوجد في كتاب ابن ماجه  
 بقول قاضي عمر بن عبد العزيز وفي الاحكام التهذيب واخرج له مسلم واستشهد به البخاري  
 قال في الهداية وذكره الجهم بينهما اي بين الاستلوة والتسليم لان باحداها كفاية وسنة الامام  
 سنة القوم لحديث ابى جحيفة المتفق عليه انه عليه الصلوة والسلام صلى بهم بالبطحاء و  
 بين يديه غزوة والمرأة والحمار مر من وداها في هذا ان القوم لم تكن لهم سنة وتبين  
 مره المرأة والحمار لا يقطع الصلوة وما روى ابو هريرة روى عنه عليه الصلوة والسلام قال قطع  
 الصلوة المرأة والحمار والكلب نفى من ذلك مؤخره الرجل متفق عليه رذلة عائشة باروت  
 عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وانا معتز من بينه وبين  
 القبلة اعتراف الجادة متفق عليه ايضا وفي القنية قام في آخر الصفين المسجد بينه وبين  
 الصفوف مواضع خالية والدخول ان يمر بين يديه ليصلي الصفوف انه اسقط حرمة نفسه  
 فلا يات الماديين يديه **فروع** روى رفع البصر الى السماء لما في البخاري عن انس قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ما بال قوم يرفعون ابصارهم الى السماء في صلواتهم فاستندوا في ذلك  
 حتى قال لينتهن عن ذلك ان تحفظن ابصارهم وتكره الصلوة بحضرة الطعام لما من الحديث  
 المتفق عليه لا صلوة بحضرة طعام ولا هو يدفع الاغثان وما في ابى داود ولا في اخره الصلوة  
 ولا غيره محمول على تاخيرها جمعا عن وقتها كما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ويكره رفع اليدين  
 قبل الامام لما في الصحيحين عن ابى هريرة عنه عليه الصلوة والسلام ما يخطي احدكم اذا روى  
 راسه قبل الامام ان يجعل الله راسه راس حمار ويجعل الله صوته صوته حمار ويكره ان يصلي  
 وبين يديه تنورا او كائنا من موقد لانه تشبه بعبادة النار بخلاف الشمع والسنن والنفيل  
 لعدم التشبيه ذكر في الفتاوى الحجة ان الاولى عدم مواجهاة السنن فكأنه لما فيه من الجرمية

في القنية قال ابن المظفر  
 من المسجد بين يديه  
 الصفوف مواضع خالية  
 فلا يات الماديين يديه  
 ولا يصلي المصنف

القول الثاني  
 ابو جهم

ويكره ان يحزن اصابع يديه او يجليده عن القبلة في السجود لترك السنة وكذا اكل ما فيه  
 مخالفة السنة او الواجب وفي حرانته الفقد ومن المنتهى العذر والبرائة المصلوة ومن للمكره  
 مجاوزة اليدين عن الاذنين ودفع اليدين تحت المنكبين وسجدة البسم قبل السلام وتالياه  
 سر القديمين في السجود ذكره ابن الهمام ولعل مرادهم قصد ذلك لا فعل زائد لانه في العادة يقوم بغير هذا  
 فلا وجه لكرهه بل يكره تكلف الكشف لانه اشتغال بما لا فائدة ولا كره الصلوة مشدود  
 الوسط لان فيه تشهر للعبادة وقيل يكره لانه منيع اهل الكتاب والاول المختار اما ان على  
 وهو مشعر الكرم فذكر في القينة قيل يكره لان فيه كف الثوب وقيل لا قال صاحب القينة و  
 هو المحسوس ولعل مراده مقدرا ما ينكشف الكفان لا الوهم الى الساعد المرفوع فانه مكره على ما مر  
 تركه الصلوة في ارض الغيوبلا اذن وقيل ان كانت لمسلم ولم تكن مزدعة ولا ولو ابتلي بين الصلوة  
 في الطريق وفي ارض الغير فان كانت مزدعة او الكافر في الطريق اولى ولا فهو كالحجبة الصلوة  
 احد بل هو اذا ناداه الا ان استغاث به لم يقطع كما يقطع لحنف سقوط اجنبى من سلم  
 ونحوه او غرقه او سرقته ما قيمته درهم له او غيره كالمفضل في السنن والمرد بالسنن  
 هنا ما ينس في الصلوة من قبل او عمل او اجعلها من غير فعلها وخرها عن بيان المكروهات  
 لان ترك المكروه اهم من فعل المسنون فقدم بيان له ليجرد وتقدمها على المفاسدات ظاهر  
 اولها اى اول السنن الاذان وهو في الاصل مصدر اذن كعلم وزنا ومعنى ثم صار اسما  
 للناذين وهو كثر الاعلام بعموما ولا اعلام بوقت الصلوة خصوصا ولا اصل فيه مادة الدلالة  
 قلنى بسند فيه عبد الرحمن بن ابي ليلى عن معاذ بن جبل قال قام عبد الله بن زيد يجعل  
 من الاضراس يعنى الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى رايت في النوم كما تجلس  
 نزل من السماء عليه يريد ان اخضره ان نزل على خزم حائط من المدينة فاذا نزل مشق مشق ثم جلى  
 قال ابو بكر بن عبيد الله بن عمار بن ابي ليلى عن معاذ بن جبل قال علمها بلا فقال عمر ايت مثل الذي راى  
 لكنه سبق وعبد الرحمن لم يسمع من معاذ فانه ولد استيقين من خلافة عمر فيكون سنة  
 سبع عشرة من الهجرة ومعاذ قوفى سنة تسع عشر منها او ثمانى عشرة وهذا عندنا وعند  
 الجمهور بخبر بعد ثقة الرواة وعبد الله هذا هو عبد الله بن زيد بن عبد ربوه وقيل لجراد

بسند فيه محمد بن اسحاق عن عبد الله بن زيد قال لما عرفني النبي صلى الله عليه وسلم بالناقص  
 يُعَلَّل ليضرب به للناس لحجم الصلوة هان بي وأنا نائم جعل يحل ناقرسا في يده فقلت يا  
 عبد الله اتبع لنا ناقوس قال وما تصنع به فقلت ندعو به إلى الصلوة قال افلا ذاك على  
 ما هو خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر  
 لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله  
 فسأله بلاتر جميع ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال ثم تقول اذا انتم الصلوة لله  
 الله أكبر فسأني الاقامة واخبرها وثني لفظ الاقامة قال فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله  
 عليه وسلم فذكر ما بقي الحديث وفيه فسمع ذلك عمر وهو في بيته فخرج ليخبره ورواه ويقول الله  
 بعثك بالحق لقد رايت مثل ما راى فقال صلى الله عليه وسلم فقلت الحمد وقال ابن خزيمة سمعت  
 محمد بن يحيى الذهبي يقول ليس في اخبار عبد الله بن زيد في قصة الاذان اعظم من هذا إلى  
 قال وخبر ابن اسحاق هذا ثابت صحيح لأن محمد بن عبد الله بن زيد سمع من أبيه ومحمد  
 ابن اسحاق سمع من محمد بن ابراهيم التيمي وليس هو مما دلست ابن اسحاق وقال الترمذي في علل الكبير  
 محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال هو عندي صحيح انتهى ثم لا اذان سنة في قول عامة  
 الفقهاء وكذلك الاقامة وقال بعض مشائخنا واجب لقول محمد بن ابي بكر لم يرد على تركه  
 قاتلناهم عليه واجب يكون القتال لما يلزم من الاجتماع على تركه من استخفافهم  
 بالدين بخفض اعلامه لأن الاذان من اعلام الدين لا لترك نفسه وقد  
 يقال عدم التوك مرة دليل الوجوب فلا يظهر كونه على الكفاية وآلا لم  
 يا ثم اهل بلدة اذا قام به غيرهم ولم يقاتلوا وفي الدداية عن علي بن الجعد عن  
 ابي خيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله صلوا في الخضر الظهر والعصر بلا اذان  
 ولا اقامة اخطئ السنة واشموا هذا وان كان لا يلزم وجوبه لجواركه  
 الا ثم لتركها معا فيكون الواجب ان لا يتركها معا لكن يجب جملته على  
 انه لا يجاب الاذان لظهور ما ذكرنا من دليله ثم هما سنة للصلوات  
 الخمس اداء وقضاء اذا صليت بجماعة والجمعة دون ما سواها ولا يثذن للعبد



بن زيد بجميع طرقه ومنها ما في ابوداؤد عن ابن عمر قال لما كان الاذان على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة الحديث ورواه ابن خزيمة وابو حبان  
 في صحيحيهما بسند صحيح قاله ابن الجوزي وحديث ابن مخزومة يحتل ان يكون العود  
 لا ثم لم يمد بهما صورته الذي اراده النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فمد بهما صوتك  
 قال المحاذي وغيره ويشكل بما في ابوداؤد باسناد صحيح عن ابى مخزومة قال قلت يا رسول  
 الله علفى سنة الاذان قال تقول الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا  
 الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله تخفض بهما صوتك  
 ثم ترفع صوتك فالاول اثبات المعارضة بين روايتي ابى مخزومة هذه ومادوه الطبراني  
 في الاوسط حدثنا احمد بن عبد الرحمن بن الملك البغدادي ثنا ابو جعفر النعماني ثنا  
 بن اسمعيل بن عبد الملك بن ابى مخزومة قال سمعت جدي عبد الملك بن ابى مخزومة  
 يقول انه سمع اياه ابا مخزومة يقول القى على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان حرقا  
 حرقا الله اكبر الله اكبر الم ولم يذكر ترجيعا فتساقتا ريسم واقدمنا من الشاهدين المعاصرين  
 فيترجم عدم الترجيع وينيد في الاذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين  
 ابن ماجه عن سعيد بن المسيب عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يريته بصلوة  
 الفجر فيقول هو نا ثم فقال الصلوة خير من النوم فاقربت في اذان الفجر وروى الطبراني  
 في الكبير ثنا محمد بن علي الصانع المكي ثنا يعقوب بن حميد ثنا عبد الله بن وهب عن ابن  
 بن يزيد عن الزهري عن حفص بن عمر عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يريته بالصبح  
 فوجده واقفا فقال الصلوة خير من النوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بلال  
 اجعلها في اذانك والاقامة مثل الاذان عندنا خلا فاللثة ومالك ولحم فانها عندكم فلا  
 الا لفظ الاقامة عند الشافعي وحده واحد استدلو بما في البخاري امر بلال ليشفع الاذان ويوتر  
 الاقامة الا الاقامة وفي رواية متفق عليها لم يذكر الاستثناء وبه اخذ مالك ولنا ما روى  
 ابوداؤد عن ابى ليلى عن معاذ قال صليت الصلوة ثلثة احوال وساق يفرغني ابن الربيع  
 الحديث بطوله الى ان قال فجاء عبد الله بن زيد دحبل من الاضداد فذكر الرواية الى ان قال

قاله الحسن بن علي  
 يقول فانما كانت  
 الصلوة ثلثة احوال  
 فذكرنا انهم جئنا الى  
 الصلوة

فاستقبل القبلة يعني الملك قال الله اكبر الله اكبر الاذان قال ثم اهل هيتة ثم قام فقال شهادا  
 الا انه قال زاد بعد ما قال حي على الفلاح قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة وهو  
 حجة عندنا على ما تقدم وروى ابن ابي شيبه عن عبد الرحمن بن ابي ليلى بسند قال في الامام  
 رجاله رجال الصحيحين قال حدثنا الصحابي محمد صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن زيد  
 الانصاري جله الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رايت في المنام كأن رجلا  
 قام وعليه برقان احضران فقام على حائط فاذن مثنى مثنى واقام مثنى مثنى ولا بن ماجه  
 قال البخاري وروى عن علي الاذان تسع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الحديث وفيه الترجيع  
 والاقامة سبع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الحمد وفيه ثنيتة الشهادتين والحياتين وقد قامت  
 الصلوة والترمذي علم الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة ولا يخفى ان ما  
 استدل لنا به نص على العباد وعلى حكاية كلمات الاذان فانقطع لاحتمال بالكلية بخلاف  
 قوله امر ان يؤتى الاقامة فانه بعد كون الامر هو الشارع فالاقامة اسم لمجموع الذكر كما قيل  
 امر بان يجعل الاقامة التي هي مجموع الذكر مرة لأمهتين وهو محتمل ان يكون باعتبار الفاظها  
 كما ذهب اليه وان يكون باعتبار صورها كما هو المتوارث فيجب الحمل على الثاني ليوافق  
 ما روينا من النص الغير المحتمل كيف وقد قال الصحابي وتواترت الاذان عن بلال انه  
 كان يثنى الاقامة حتى مات وعن ابراهيم النخعي كانت الاقامة مثل الاذان حتى كان  
 هو كلمة الملوك فجعلوها واحدة واحدة للسعة اذا خرجوا يعني بنى امية كما قال ابن ابي عمير  
 الجوزي كان الاذان والاقامة مثنى مثنى فلما قام بنو امية افردها والاقامة ويستحب ان  
 يكون الموزن عالما بالسنة تقيا فيكره اذان الجاهل والفاسق لقوله عليه الصلوة والسلام  
 ليؤذن لكم خياركم رده ابن داود من حديث ابن عباس ومقتضاه كراهة اذان الصبي وان كان  
 عاقلاد هي رواية لكن ظاهر الرواية عدم كراهة اذان العاقل بخلاف غيره فانه يكره ويدخل  
 في الخيار ان لا يلحق في الاذان لانه لا يحل في الاذان ولا في القراءة وتحسين الصلوة  
 لا تلازم بينهما ويذهب الخواري بما ذكره فلا بأس با دخال المدنى الجيعلطين فيهم من هذان  
 التلميحين الخراج الحرف عما يجزله في الاداء وهو صحيح في كلام الامام احمد فانه سئل عنه

في القراءة فتمنع فقيل لهم قال ما سلم قال الحمد قال اجمعك ان يقال يا حي ما د ويستقبل  
 القبلة بالاذان ولا قامة لما من حديث النازل من السماء ويكره ترك الاستقبال  
 لمخالفة السنة ويحول وجهه يمينا عند حي على الصلوة وشمالا عند حي على الفلاح  
 في الاذان ولا قامة لا ترخي اطبهما الناس في واجهم وهو المتواتر ويستدبر في المنارة  
 اذا لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه مع ثبوت القدمين بان استعد وكان فيهما لسان  
 عن بعض الجهات عند القيام في البعض ويجعل في اذنيه لادوي ابراهيم في كتابه الاذان  
 انه عليه السلام امر بلاك الاذن يدخل اصبعيه في اذنيه وقال انه ارفع لصوتك ودد في التردد  
 من حديث ابي حنيفة رايته بلا لا يؤذى واقبص فاه ههنا وههنا واصبعه في اذنيه قال  
 حسن صحيح وان لم يفعل فلا كراهة لا ترليس للوجوب وقد شرع كيفية لما هو سنة بقرينة التعليق  
 ارفع للصوت ويكره له التكلم في اثناهما ويستأنف له لا تذكر احدا حكما فلا يفضل و  
 ذكر في غير موضع انه اذا سلم على الموزن او المصلى او القادي او الخبيب فضرعوا عن  
 ابي حنيفة رحمه الله لا يلزمهم الرد بل يرد في نفسه وعن محمد رحمه الله يرد بعد  
 الفواغ وعن ابي يوسف رحمه الله لا يرد اصلا ومحمود لان لم يجب ولا لم يجز الرد في نفسه  
 ولا التأخير الى الفراغ واجمعوا ان المتعوط لا يلزمه الرد حال ولا بعده وحكم تنهيت الناس  
 حكم السلام ويكره ان يؤذن قاعدا الا ان اذن لنفسه كان المقصود به مراعاة السنة  
 لا الاعلام ويكره دكبا في ظاهر الرواية الا للمسافر ويغزل للاقامة لئلا يلزم الفصل فيها وفي  
 الشروع ويجوز للمسافر ان يؤذن وجهه حيث توجهت دابته ذكره في الخلاصة  
 ويكره ان يؤذن جنباً في رواية واحدة ومحمد ثانياً يكره في احدهما  
 الروايتين ووجه الفرق على احمد سبها  
 ان للاذان شيها بالصلوة من حيث تعلق اجزائهما بالوقت فشرط الطهارة  
 عن غلظ الحذنين دون اخفهما علما بالشبهين وفي الجامع الصغير اذن على غير وجهه اقام لا  
 بعيد والجنب لجا فان يعيد وان لم يعد اجزاه اما الاول فلفظة الحديث واما الثاني فللفعل قال النبي  
 في الاعادة بسبب الجنابة وما يتان ولا شبران يعاد الاذان لا امة لان تكراره

سنة الخليفة  
 اذ لم يرد

مشرع كذا في يوم الجمعة دون تكرارها وقيل ان لم يعد اجزأه يعني الصلوة لانها جائزة بدون الاذان  
 ولا قامة وتكرار الاقامة بلا وضوء للزوم الفصل بين العبد والصلوة وفي رواية كذا في شهر و  
 كذا في الصلاة يستحب اعادته والسكن والجنون والصبي غير العاقل اذا اذنا يجب ان يعاد  
 لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على جرم وفي الخلاصة خمس خصال لو وجد في الاذان  
 ولا قامة يعني احدها يجب الاستيناف اذا غشا عليه او صارت او سبق الحث فذهب وقيل  
 او حصل ولم يلق احد اخر فرائه يجب ان يستقبل الاذان ولا قامة ما هو اذ غيره وتقدم  
 في اذان واقامة شئنا على محله يعويه الى الترتيب ولا يستأنف ويحتاج الى الفرق على هذا بين  
 نفس الاذان فانه ستة وبين اعادته واستقباله بعد الشروع فقال الشيخ كمال الدين بن تيمية  
 وقد يقال فيه اذا شرع ثم قطع بتاد الى طن السامعين انه تفعله الخطاء فينتهز في الاذان للمعنى  
 تقوت بذلك الصلوة فوجب ان الله ما يعفى الى ذلك بخلاف ما اذا لم يكن اذنا اصلاحا حيث  
 لا ينتظرون بل يراقب كل منهم الوقت بنفسه ان يصبون مراقبا انتهى وهذا لا يتاقي في السكن  
 وغوهر الطاهر ان يقال الوجوب لتحقيق السنة لان نفس الفعل فلا فرق في الصلاة وان العبد  
 ولا عي ولا عي في ولد الزنا لا كراهة فيه وغيرهم اولى بذكره التحريم عند الاذان لا قامة لانه بدعي  
 كذا الطحاوي لا يخفى ان المراه لا يمكن بعد التحصيل الصواب وتحسينه ولا عيش في الاذان ولا قامة  
 لما افقه التواتر فان مشى الى مكان الصلوة غدا قد قامة الصلوة فلا بأس ان كان هو الامام ق  
 قيل مطلق ويترسل في الاذان بان يفصل بين كلاته بالسكوت ويحذر في الاقامة بان يتابع  
 بين كلاتها لانه التواتر ويكره مخالفة ذلك حتى لو لم يكن الاقامة اذا اذنا ترسل فيها ثم علم فانه  
 يستقبل الاقامة من اولها قال قاضيان في الاصح لان السنة في الاقامة الحد فاذا ترسل فصل  
 ترك السنة وصاد كانه اذن مرتين وانه لا بأس به انتهى ويتبع للمؤذن ان ينقطع الناس  
 وان علم بصيغ مستعمل اقام له ولا ينتظر وليس المحلة لان في رياء وايداء وغيره ويكره ان  
 يؤذن في مسجدين لانه يكون في احدها داعيا الى الملا فاعمل واستحسن المتأخر في الشئ وهو  
 العود الى الاعلام بعد الاعلام بحسب ما تفادوه كل قوم للمهر التواني في الامور الدينية فترى ان  
 يوسف دم لا رجا سان يعزل المؤذن للامير في الصلوة كلها السلام عليك ايها الامير محمد

لو انشأ في  
 اعادته للسكن وال  
 الجنون والصبي غير  
 العاقل اذا اذنا  
 يجب ان يعاد

مستحسن  
 في خلاصة خمس خصال  
 لو وجد في الاذان  
 ولا قامة يعني احدها  
 يجب ان يستقبل  
 لا ينتظر شئنا على محله

لو انشأ في الاذان  
 لو انشأ في الاذان  
 لو انشأ في الاذان  
 لو انشأ في الاذان

لو انشأ في الاذان  
 لو انشأ في الاذان  
 لو انشأ في الاذان  
 لو انشأ في الاذان

لو انشأ في الاذان  
 لو انشأ في الاذان  
 لو انشأ في الاذان  
 لو انشأ في الاذان



الله وبركاته حتى على الصلوة حتى على الفلاح واستبعد محمد بن محمد لا سوا الفاس في امر الجماعة كل يوم  
 رخصهم بذلك لتولية اشتغالهم بامور المسلمين كيلا تفترق الجماعة وعلى هذا القاضي والفق  
 ويبلغ ان يفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلها في غير المغرب قال في الزايدة مقدار دكتين  
 واربعة في كل دكة مقدار اثني عشرة آية يعني مقدار صلوة السنة فانها اما ركعتان كما في غير العصر  
 والعشاء ان اختارها او اربع كما في الظهر وكذا في العصر والعشاء ان اختارها واما في المغرب  
 فعند ابي حنيفة بسكنة قلد ثلاث آيات فصار آية طويلة وقيل قد ما يخطو ثلث خطوات  
 ولا يجلس خفيفة والاصل ان الوصل بين الاذان والاقامة يكره في كل الصلوات لما روي الترمذي  
 عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليلال اذا اذنت فترسل واذا اقامت فاحلر  
 واجعل بين اذانك واقامتك قد ما يفرغ الاكل من اكله والشارب من شربه والمعتزم اذا دخل  
 لقضا حاجته وهو ان كان ضعيفا لكن يجوز التحمل به في مثل هذا الحكم قالوا قوله قد ما يفرغ  
 الاكل من اكله في غير المغرب ومن شربه في المغرب وذلك يحصل في سائر الصلوات بالسنة  
 ما يشبهها لعدم كراهة التطوع قبلها بخلاف المغرب لكراهة التطوع قبلها ثم قال المجاسة  
 تحقق الفصل لهما شرعت له كما بين الخطبتين ولا يقع الفصل بالسكنة المذكورة لانهما قد  
 بين كلمات الاذان وابو حنيفة يقول قد ما يفرغ من اكله والشارب من شربه والمعتزم اذا دخل  
 والمكان هنا مختلف لانه ينتقل عن مكان الاذان في الغالب لانه اما يكون في المئذنة او خارج  
 المسجد والاقامة في داخله وكذا النعمة فيها مختلفة والهيئة فانه يشفع الاذان ويؤخر الاقامة  
 صوباً للمخلاف الخطبتين لاتحاد المكان والهيئة فلا يقع الفصل هناك الا بالجلوس وفي الخلاصة  
 ولو جعل كما قال لا يكره عندها فعمل ان الخلاف في الافضلية وفي الجامع الصغير قال يعقوب يعني  
 ابا يوسف دم رايته ابا حنيفة دم رويته ويقوم ولا يجلس انتهى واقاد هذا ان هو ولي ان يركب  
 العلماء الاذان لانه من باب الجماعة والراء اليها فلا يفرض الى غيرهم على ما مر في  
 الخلاصة عن راقعات الاوزمدي المئذنة اذا لم يكن عالماً بالاقامة ولا يستحق ان يركب المئذنة  
 انتهى ولا يجوز الاذان للصلوة قبل دخول وقتها لانه غرر وجوز ابو يوسف دم والمئذنة في  
 فجر الحديث التفتي عليه ان لا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن ام مكتوم ولما مره

فصل في الصلاة  
 بين الاذان والاقامة  
 عند ابن حنيفة بسكنة  
 قد نزلت ايات

فصل في راقعات  
 المئذنة  
 لا يركبها الا من  
 لا يركبها الا من  
 لا يركبها الا من

أبو داود عن شاذ مولى عياض بن عامر عن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 لا ذن حتى يتبين لك الفجر هكذا ومديده عرضا وسكت عليه أبو داود وأعله البيهقي  
 بل شاذ لم يلدك بلالا وابن القطان بأنه مجهول لا يعرف غيره وإثر جعفر بن يرقان  
 عند زرارة لم يبق أنه عليه الصلوة والسلام قال يا بلال لا تؤذن حتى يطلع الفجر قال في الأما  
 م قال ساد ثبات وزني سبيل العز بن أبي داود عن نافع عن ابن عمر بن مهران بلالا أن ذن قبل  
 الفجر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له ما حملك على ذلك قال استيقظت و  
 أنا وسنان فظننت أن الفجر قد طلع وأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يناد على نفسه لا  
 أن العبد قد نام وروى ابن عمر عن عبد البر عن إبراهيم قال كانوا إذا ذن المؤذن بليل قالوا التوا  
 وأعدوا ذلك وهذا يقتضي أن العادة القاضية عندهم أنكار الأذان قبل الوقت فثبت أن  
 إذا نه قبل الفجر قد وقع وأنه عليه السلام غضب عليه وأمره بالتداء على نفسه ونهاه عن  
 مثله فيجب حمل ما رواه ما على أنه من جملة النداء عليه يعق لا تعتمد وإلى أنه فانه يخطئ  
 فيؤذن بليل فحرىضا على الاحتراز عن مثله وأما على أن المراد بالنداء التسميع يناد على أن هذا  
 أنا كان في رمضان كما قال في الإمام فلذا قال كلوا واشربوا على التذكير ليوظنا ثم روي  
 ولو كان بلقظ الأذان لاستقاء الغرور حيث صار معهودا عندهم على أنه دليل لنا في إعادة  
 الأذان الواقع قبل الوقت لألهم في الاكتفاء به وهو محل النزاع هذا والسامع للأذان يجب  
 فيقول مثل ما يقول الأ في الميعلتين فيقول وعند الصلوة خير من النوم يقول صدق وبروت  
 أمه الإجابة فظاهر الخلاصة وتناوينا فيمجان والتخفة وجوبها وقال الحلبي الإجابة بالقدم  
 فلو أجاب باللسان لم يمش لا يكون مجيبا ولو كان في المسجد ليس عليه أن يجيب باللسان حاصلا  
 نفى وجوب الإجابة باللسان وبه صرح جماعة وأنها مستحبة حتى إن قال نال الثواب والأفلا  
 أم ولا كراهة في التخييس لا يكره الكلام عند الأذان بالاجتماع استدلالا باختلاف أصحابنا في  
 كراهة عند الأذان خطبة الجمعة أن أبا حنيفة إنما كرهه لأنه يلحق هذه الحالة بحالة الخطبة  
 وكان هذا اتفاقا على أنه لا يكره في غير هذه الحالة كما ذكره شمس الأئمة السجسي فيما رواه عليه  
 انتهى لكن ظاهر الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول الوجه

اذا نظروا قرينة تصرف عن بيلد ما ينظروا اشتكا فتركوا لا نر شبر علم الا لطفات اليد والتشاغل  
 عنه كذا قال ابن الهمام لكن آخر الحديث وهو قوله عليه السلام صلوا فان من صلى  
 على صلوة صلى الله عليه بها عشر ثم سئل الله الى الوسيطة قالها منزلة في الجنة لا ينبغي الا  
 لعبد من عباد الله وادجوان اكون انا هو فمن سأل الى الوسيطة حلت عليه الشفاعة تتفق  
 عليه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص يصلح ان يكون صانعا عن الوجوب لان قتله  
 من التعريضات يستعمل في المسيحية الباقول صاحب التحفة لا ينبغي ان يتكلم ولا يشغل بشي  
 حال الا ذلك لا يفيد حرمة التكلم ولا اشتغال وفي النهاية تجب عليهم الاجابة لقوله عليه الصلوة  
 والسلام اربع من الجفاء ومن جعلها ومن سمع الاذان ولا قام ولم يجبال ابن الهمام وهو  
 غير صحيح في اجابة اللسان ان يجوز ان يواذبه الاجابة بالاشارة والالكان جواب لا قامه واجبا  
 ولم نعم فيه عنهم الا انه مستحب في الله اعلم واذا سمع الاذان غير مرة ينبغي ان يجيب الاول  
 سواء كان مؤذن مسجده او غيره لا نحيث سمع الاذان ندب له الاجابة او وجبت  
 فاذا تحقق في حقه فالسبب ياتي بالمسبب ثم لا يتكرر عليه فان سمعهم معا جاب مغيرا  
 جواب مؤذن مسجده حتى لو سبق مؤذنه بعد ذلك او سبق تقيد به دون غيره ولو لم  
 يعتبر هذا الاعتبار جاز ولكن فيه خلاف الاول وفي العيون قاري سمع النداء فلا يفتل  
 ان يمسك ويستمع وقال الروستغني يعضى على قراءة تان كان في المسجد وان كان في بيته  
 فكذلك لم يكن اذان مسجده واما الحق فله عند الجملة فهو وان خالف ظاهر قوله  
 عليه الصلوة والسلام فقولوا مثل ما يقول لكن ورد فيه حديث سقر واه مسلم عن ابن عمر  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقل الله اكبر الله اكبر ثم قال الله اكبر  
 ان لا الله الله قال اشهد ان لا اله الا الله ثم قال اشهد ان لا اله الا الله ثم قال اشهد ان لا اله الا الله ثم قال اشهد  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اله الا الله ثم قال جوعلى السلام قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
 ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبي ثم قال الجنة فمروا اذان العام عي ما كنتم من الحديثين قال النبي  
 كمال الدين بن الهمام وهو هذا الخبر غير جار على قاعدة لان هذا الخبر من الاولين ثم قال في هذا الخبر  
 في خبره حكم العاد وبقدر العام والحق الاول وما تقدم العاني فهو من لا قضاء حكم الله في ذلك فهو من لا قضاء حكم الله في ذلك

من لم يشرك ذلك انما يلزم التخصيص اذ لم يكن الجمع بان تحقق محاصلا للعام في بعض الافراد  
 بان يوجب نفى الحكم المعلق بالعام عنها فيخرجها عنه وهذا يلزم من دعائه عليه السلام لمن احب  
 كذا ذلك وقال عنه الحجة الموقلة لم يهل في آخر من قلبه بدخول الجنة نفى انه يجعل الجيب مطلقا  
 ليكون مجيبا على الوجه المسنون وتعليل الحديث المذكور بان اعادة الدعاء الذي يشبه  
 الاستسقاء كما يفهم في الشاهد بخلاف ما هو ذكر في باب عليه قائله لا يتم اذ لا مانع من صحة  
 اعتبار الجيب به اذ اعيا نفسه محالها بها احتوا حضا على الاجابة بالفعل كيف كان وقد صرح  
 بذلك في الروي ابو يعلى ثنا الحكم بن موسى ثنا الوليد بن مسلم عن عائذ بن سليم بن عامر عن  
 ابي امامة عنه عليه السلام اذا نادى المنادي للصلوة فتحت ابواب السماء واستجيب الدعاء  
 فمن نزل به ادب او شدة فليجيب المنادي اذ اكبر واذا تشهد تشهد واذا قل احج على الصلوة  
 قال احج على الصلوة واذا قل احج على الفلاح قال احج على الفلاح ثم يقول اللهم رب هذه الدعة  
 التامة الصادقة المستجابة لها دعوة الحق وكلمة التقوى احينا عليها واستاغرها وابشعنا عليها  
 واجعلنا من خيار اهلها احياء ومواتا ثم يسال الله عز وجل حاجته وروى الطبراني  
 في كتاب الدعاء ثنا عبد الله بن احمد بن حنبل ثنا الحكم بن هريث بن الهم بن خارجة فذكر  
 مثل حديث ابي يعلى وقال صحيح الاستناد ولكن نظري فيه بضعف الى عايد غفير وتلقا لاهو  
 حسن ولو ضعف فالتمس في كفي فيه مثله فهذا يفيد ان عموم الاول معتبر قال وتلدنا من  
 مشايخ السلوكة من كانت يجمع بينهما فيدعوا بنفسه ثم يتبرء من الحول والقوة ليعلم بالحدثين  
 وفي حديث عمر بن ابي امامة التخصيص على ان لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه  
 ثم لا حديث الواردة في فضل الاباحة والدعاء عقيب الاذان منها ما تقدم من حديث عبد الله  
 بن عمر وحديث ابن عمر وحديث ابي امامة ومنها حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 من قال حين سمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة استجب لي محمد بن الوسيطة  
 والفضيلة وابغضه مقام محمدين الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيمة رواه البخاري  
 وغيره واليه في رد اد في اسمه انك لا تخلف للميعاد وحديث سعد بن ابى وقاص عنه عليه  
 الصلوة والسلام من قال حين يسمع المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له

رواه ابو يعلى  
 في كتاب الدعاء

رواه ابو يعلى  
 في كتاب الدعاء

وان محمد عبده ورسوله فضيت بالله وبأحمد رسول الله وبأحمد غفر له ذنبه رواه  
مسلم والترمذي وعن ابن عمر ان رجلا قال يا رسول الله ان المؤمنين يفضلون تنافقوا رسول  
الله قال كما يقولون فاذا انتهيت نسل تعطه رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه في صحيحه  
روى الطبراني في الاوسط والاهم احمد عنه عليه الصلوة والسلام من قال حين ينشأ للمناد  
اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة النافعة صل على محمد وارثه عن رضا لا ينقطع بعده  
استجاب الله له دعوته وله في الكبير من سمع النداء فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده  
لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وبلغه درجة الرسالة  
عندك واجعلنا في شفاعته يوم القيمة وجبت له الشفاعة لغير ذلك من الاجاد  
وفي خصوص اذان المغرب مروي ابو داود والترمذي عن ام سلمة قالت علمني رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان اقول عند اذان المغرب اللهم هذا اقبال ليلك وادبار نهارك وامرات  
دعائك فاغفر لي ويستجب ايضا اجابة الاقامة كما اشير فيما تقدم وروى ابو داود عن رجل  
عن شهر بن حوشب عن ابي امامة او عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
اخذني للاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال النبي صلى الله عليه وسلم اقامها الله وادها  
وقال في سائر الاقامة كنحو حديثي عن اذان ثم فصل الاذان مشهور قال عليه السلام لا يسم  
صوت المؤذن جن ولا انس الا شهد له يوم القيمة رواه البخاري وغيره وقال عليه السلام ثلاث  
على كبريان المسك يوم القيمة عبد ادى حق الله وحق مولاه ودخل ام قوما وهم به راؤون  
ودخل ينادي بالصلوة الخمس كل يوم وليلة رواه الترمذي وروى الامام احمد عنه عليه السلام  
لو يحل الناس ما في النداء لتضاربوا عليه السيوف ولرباسناد صحيح يغفر المؤذن متقيا لله ويستغفر لكل  
دياس ورداه البزاة الا انه قال ويحجبه كل رطب ودياس وابو داود وابن خزيمة في صحيحه وعندهما  
يشهد له والنسائي وزاد له مثل اجر من صلى والطبراني في الاوسط يد الرحمن فوق راس المؤذن  
واذ لا يغفر له مذكورة ان بلغه انه ان المؤمنين والمؤمنات يخرجون من قلوبهم يؤذن المؤمن  
المبلى ويسلم المؤذن انزل الناس عنا قايوم القيمة والاحاديث في ذلك كثيرة ولكن ذلك  
الكتاب اذا ما اخذ على الاذان اجرا وفي الخلاصة ولا يحل للمؤذن ولا للامام ان يأخذ على

بيان ما جاء في اذان  
من الملائكة والنفوس والجن  
بيان ما جاء في اذان  
للغير مسلمين  
في الاذان

الأذان ولا إقامة الجراوان لم يشاهد لهم على شيء لكنهم إذا عرفوا حجة فجعوا له في كل وقت  
شيئا كان حسنا لطيب لبه ولا يكون اجرا انتهى ثم الإمامة افضل من الأذان عندنا خلافا  
للسانعي راجع على ما صحح النووي وغيره من مذهبنا لمؤقتة عليه الصلوة والسلام عليه باوكد  
الخلفاء الراشدين والأئمة المهديون بعده وقول عمر لولا الخليفة لا كنت لا يستلزم تفضيل  
عليه بل مراده لا كنت مع الإمامة لا مع تركها فيفيدان الأفضل كون الإمام هو المؤذن وهذا  
مذهبنا وعليه كان ابن حنيفة كما تقدم وكون الأئمة ضمنا وعلى ما ذكرنا أبو داود والترمذي  
أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الأئمة فمنا والمؤذن من أئمتنا فلا يشهد الأئمة  
للمؤذنين لا يفيد أيضا تفضيل المؤذنين عليهم إذ ليس الضمان بمعنى الغرابة بل معنى أنهم مكملون  
صحة صلوة القوم وأداءها على وجه الكمال بمبرعات جميع لوازمها وهو امر مشق وانفضل  
الإحمال اجراها أي اشقها بخلاف المؤذنين فانهم أئمتنا بمعنى أنهم يعتمد عليهم في الأفعال  
بالمواظبة فليس عليهم الأمانة الصلوة ولا مشقة فيه ولذا دعا عليه السلام للأئمة بالأشياء  
والتوفيق لصعوبة ما فرضهم بخلاف المؤذنين والآشياء مستلزمة للمغفرة التي دعاها المؤمنين  
فلا يتوهم تفضيلهم بتخصيصهم بالدعاء والله سبحانه أعلم وثاني ما ينسب دفع اليدين عند  
الافتتاح مع التكبير كما تقدم الكلام عليه في صفة الصلوة وثالثها نشر الأيدي صابع عند التكبير  
بدلك تكلف منهم ولا تفزع كما تقدم وأربعها جهر الإمام بالتكبير مطلقا ولا سائرا ولا لا  
كالقسيم والسلام للترادف في ذلك كله من لدنه عليه السلام حتى لأن وخاصها التثناء  
أي فراغة سبحانك اللهم الخ وسادسها التعوذ وسابعها التسمية وقد تقدم الكلام عليها  
وثامنها التامين وتاسعها اخفاجين أي بالأربع المذكورة من التثناء وما بعده أمالكان  
المصلي أو مقتديا أو منفردا لما مر من الدليل وعاشها وضع اليدين من اليدين على الشمال  
منها مرادي عشر كون ذلك الوضع تحت السرة للرجل وكونه على الصدرة لمرارة لما تقدم  
ثم وثاني عشرها التكبيرات التي يوتى بها في خلال الصلوة عند الركوع والسجود  
التهوؤ من السجود والعودة إلى القيام وكذا التسميع ونحوه فهي مشقة على من يسن بها  
تري وقد مر الدليل على ذلك وثالث عشرها تسبيحات الركوع ورابع عشرها تسبيحات السجود

فإنما انظر  
إلى الأذان عندنا  
خلافا للشافعية

فإنما انظر  
إلى الإمام

وخمس عشرها اخذ الركبتين باليدين في الركوع حال كونه مقرجا اصابعه و  
 هي سادس عشرها وسابع عشرها افتراش الرجل اليسرى والقعود عليها ونصب الرجل  
 اليمنى متوجهة اصابعها نحو القبلة في القعدة <sup>التي</sup> للرجل والوقوف فيها للمرأة على ما تقدم  
 بيانه وثامن عشرها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد في القعدة الأخيرة  
 وتاسع عشرها الدعاء في آخر الصلوة بما يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة كما مر وعلم  
 العشرين منها الأستاذة بالمسحبة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا في صفة  
 الصلوة وانما قال عند الشهادتين مع ان الاشارة عند قوله اشهد ان لا اله الا الله لا  
 عند قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ايضا لما ان الاشارة عند اولهما اشارة عند  
 لكونهما من غلبة مقدارتهما كالشيئ الواحد وقد قيل قراءة الفاتحة في الأخيرين  
 من الفرائض ايضا سنة وهو ظاهر الرواية وقيل واجب وقيل مستحب وقد بيناه  
 في القراءة وقيل المحروم من الصلوة بلفظ السلام سنة ايضا والعلم انه واجب  
 لما مر وقيل السلام عن يمينه ويساره سنة وقد تقدم ان العلم ان كليهما واجب وقيل بعض  
 هذه الافعال التي ذكرناها سنة انما هو ادب والعلم ان جميعها سنة لما تقدم من ادلة ما مر  
 هناك انه واجب وما ذكرناه يحض في صفة الصلوة مما سبق ذلك للمذكور هنا من السنن فهو واجب ومأثورة  
 ما لم ينص على انه فرض او واجب بخلاف كل شيء لم يذكر انه فرض او واجب قد ذكرنا في صفة الصلوة مما سبق  
 ما عينا هذا السنة فهو ادب كخراج اليدين من الكفين وكون منتهى البصر حال القيام الى موضع  
 السجود الى آخره ونحو ذلك ولكن هذا التعميم فيه نظر فانه من جملة وضع اليدين والركبتين في  
 السجود وهو سنة وكذا ابداء الضبعين ومجاناة البطن عن الخدين وتوجيه الاصابع نحو  
 القبلة فيه فان ذلك سنة لما تقدم من ادلة هناك وقد تقدم تفسير السنة وكذا ادب في اول  
 الكتاب والله الموفق للصواب فصل في النوافل هي جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع  
 العبادة التي ليست بفرض ولا واجب فهي العبادة الزائدة على ما لا بد من فروع السنن المؤكدة والمستحبية  
 غير الوترية وانما ذكر المصدر ما هو متضمنها مؤكدا مستحبا والمأثورة ما هي متفقون عليه

وليس يستوعبها فانه لم يذكو صلوة الكسوف وهي من السنن الموقته اعلم ان الستة قبل الفجر هي صلوة  
 الفجر ركعتان وابتدأ بها لا تقرأ في السنن المؤكدة حتى يروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله صلواتها اقل  
 من غير ذلك لا يجوز وكذا ركبا والدليل عليه ما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم على شيء من التوافل اشده تعاها منه على ركعتي الفجر وروى مسلم عنها قالت  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وقال عليه السلام  
 صلوهما ولو طردتم الخيل رواه ابو داود ثم اختلف في الاقوى بعد هذا قال الحلبي ركعتا الفجر  
 ثلاثة عليه السلام لم يذكو ١٦٤٠ سافر ولا حضر ثم التي بعد الظهر لا يذكو عليها ثم التي بعد العشاء  
 ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وذكر الحسن واختلف في اوقاها بعد ركعتي  
 الفجر قبل التي قبل الظهر والتي بعد هاو التي بعد المغرب كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر اكد  
 وهو لا صح انتهى قال ابن الهمام لان نقل المواجبة المريحة عليها اتوى بعد الستة الفجر وربع قبل  
 الظهر وركعتان بعدها لما روى عن علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر ربا  
 وبعدها ركعتين رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن عائشة رضي الله عنها قال كان عليه الصلاة  
 والسلام لا يذكو اربعاً قبل الظهر رواه البخاري وعن ابي ايوب انصار كان عليه السلام يصلي  
 بعد الزوال اربع ركعات وقلت ما هذه الصلاة التي تداوم عليها فقال هذه ساعة  
 تفتح فيها ابواب السماء فاحب ان يصعد لي فيها عمل صالح فقلت اني كلت قراءة قال  
 نعم فقلت بتسليمة واحدة ام بتسليمتين فقال بتسليمة واحدة رواه ابو داود والترمذي  
 وفي طريقة ابو عبيدة بن معتب بن عبد الكريم الضبي الكوفي قال ابن عبد الملك كتب حديثه  
 روى عنه الثوري وشعبة وهشيم ووكيم وجرير بن عبد الحميد وجماعة وروى محمد بن  
 الحسين في موطاه ثنا بكر بن عامر البجلي عن ابراهيم والشعبي عن ايوب الانصاري انه عليه  
 الصلاة والسلام كان يصلي اربعاً اذا زالت الشمس فسأله ابو ايوب عن ذلك فقال  
 ان ابواب السماء تفتح في هذه الساعة فاحب ان يصعد لي في تلك الساعة خير قلت اني  
 كلت قراءة قال نعم قلت ان فصل بينهن بسلام قال لا ويستحب كثير من اصحابنا الا ان يبعد  
 الظهر لما عن ام سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حافظ على اربع

سنة الفجر



ركعت قبل الظهر وأربع بعده أحرمهم الله على النار رواه الحنفية وقال حسن صحيح غريب  
 أربع قبل العصر وفي مختصر القنذري وإنشاء ركعتين لا خلاف إلا نادر في ذلك فعن علي رضي  
 الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر أربع ركعات يفعل بينهما التسليم  
 على الملائكة المقربين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين رواه الترمذي وقال حديث حسن  
 ومعنى قوله بالتسليم أي بالشهادتين ولذا قيده بقوله على الملائكة التمام ولو أريد التسليم على الملائكة  
 وعن ابن عمر أنه عليه الصلوة والسلام قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر ركعتين رواه أبو داود  
 وركعتان بعد المغرب لما روى ابن عمر قال سألت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين  
 المغرب في بيته رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الله شقيق قال سألت  
 عمر عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي فيبقى قبل الظهر أربعاً يخرج  
 بالناس الظهر ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم يخرج فيصل بالناس العصر ويصلي بالناس المغرب  
 ثم يدخل فيصل ركعتين ثم يصلي بالناس العشاء ويدخل يتيق فيصل ركعتين ثم يخرج  
 وكان إذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم يخرج فيصل بالناس صلوة الفجر رواه أبو مسلم وأبو داود  
 أحمد وعن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وليلة تسعة عشر ركعة  
 سوى المكتوبة يتيق له بيت في الجنة رواه الجماعة إلا البخاري و زاد الترمذي أربعاً قبل الظهر  
 وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر صحابياً اعتماداً  
 على ما في هذين الحديثين فجعلوا مؤكداً وذا غيرهم وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال من صلى  
 أربعاً بعد المغرب قبل أن يتكلم أحداً دفعت له في عليين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد  
 الاقصي وهو خير من قيام نصف ليلة الحديث رواه ابن نعيم الحافظ ذكره في الامام والحق المسمى وان  
 تطوع بعد المغرب بست ركعات فهو أفضل لحديث ابن عمر أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب  
 بست ركعات كتب من الأوابين وتلا أنه كان للأوابين غفران وروى داود ذلك عن علي بن  
 أنشاء الله تعالى وأربع قبل العشاء وأربع بعدها وإن شاء ركعتين أي وإن شاء صلى ركعتين  
 أما الركعتان فلما روى في حديثي عائشة ولم يجيبه وأما الأربع فلما روى عن البراء بن عازب قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل العشاء أربعاً كان ما بقي من ليله من صلاة

سنن العاصم

سنن العرب

سنن أبي خزيمة

بعد الغشاء كان كمثلهم من ليلة القدر ورواه سعيد بن منصور في سننه ورواه البيهقي  
من قول عائشة والنسائي والدارقطني من قول كعب والوقوف في هذا الكلام لا من قبل تقديم  
الاثبات وهو كما يدل ذلك الاسماعوني ابداً وقد عن شرح بن هاني قال سئلت عائشة عن صلوة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ما صليت عشاء قط فدخل في بيعة الا صلى فيها وبهم وكلف  
او ست وكعات واستدل الشيخ كمال الدين بن الهمام بهذا الحديث على انه ينبغي ان يكون الاربعة  
بعد العشاء مؤكدة لما يفيد من موافقته عليه الصلوة والسلام عليها واما الاربعة قبلها فلم يذكر في  
خصوصها حديث لكن يستدل بهوم ما رواه الجماعة من حديث عبد الله بن الفضل انه عليه  
الصلوة والسلام كان بين كل اذانين صلوة بين كل اذانين صلوة ثم قال في الثالثة شاذ فذكر  
عدم النامع من التسفل قبلها يفيد الاستحباب لكن كونها اربعة يشي على قولنا في حقيقة ذلك لا خلاف  
عنده يجعل عليها الفضة الصلوة على المطلق على الكامل ذاتا ووصفاً وانما قلنا مع عدم النامع من التسفل  
قبلها لا في مجموعها بل التسفل قبل المغرب مع انه مكرره عندنا وعند مالك وكثير من السلف  
خلافاً للشافعي وطائفة حيث استحبوه لهذا الحديث ومكروا به البخاري انه عليه السلام قال صلوا  
قبل المغرب صلوا قبل المغرب وقال في الثالثة لمن شاء كواها ان يتخذها الناس سنة ولا بد من ذلك  
قبل المغرب ركعتين زاد بن حبان في صحيحه وان النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين  
اشرف في العيصين كان المؤمن اذا اذن للصلوة للمغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
السوا في ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلوة قد صليت من  
كثرة من يصليها والمغرب المعاصرة يلاوا ابو داود عن طاوس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب  
فقال ما رايت احداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما او يخصصهما الركعتين بعد العصر  
سكت عليه ابو داود والمنذري بعده في مختصره وهو تصحيحهما مناه لا يدرى ما في العيصين او لا  
بما قيل اسم الاحاديث ما اتفق عليه ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتبه به على شرطها  
ثم على شرط البخاري ثم على شرط مسلم فان ذلك الحكم لا يجوز التقليد فيه لان لا محبة انما هي لا تشغل  
رواها على الشرط التي اعتبارها فاذا فرض وجود تلك الشرط في رواية حديث لا يجوز ان لا يكون  
الحكم بالمحبة الشرط ليس مما قطع فيه على ابقاء الواقع فيكون الواقع خلافاً لغيره مما حرم مسلم في

ما يراه من الحكم ثم حكمها او احدهما ان الذي المعين مستكمل تلك

كتابه عن كثير من لم يسلم من غوائل الحرم وكذا في البخاري جماعة تكلم فيه كالأمر في الرواة على  
 اجتهد العلماء وكذا في الشرط حتى من اعتبر شرطاً والغاية الآخر يكون مادونه الآخر مما ليس فيه  
 الشرط عنده مكافياً للمعاصرة المشتغل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف لا وثاقاً وثقة الآخر نعم  
 تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يختبر أمر الراوي نفسه إلى ما اجتمع عليه لاكثر المجتهد في اعتبار  
 الشرط وعدمه والذي اختبر الراوي فلا يرجع إلا إلى رأي نفسه وحيث صح حدثن ابن عمر وابن  
 ماصح في الصحيحين ثم يرجع بان عمل الكابر الصحابة كان على وثقه كالأمر بكر وعمر رضي الله عنهما  
 حتى إبراهيم عنهما فيما رواه البخاري عن حماد بن أبي سليمان عنه أنه رأى عنهما وقال إن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر لم يكونوا يصلون بها بل لو كان حسناً كما ادعاه بعضهم ترجع على  
 ذلك الصحيح بهذا فإن الحسن والصحة والضعف انما هو باعتبار السند هنا ما في الواقع <sup>غلط</sup> فيجوز  
 الصحيح وصحة الضعيف وعن هذا جاز في الحسن ان يرتفع إلى الصحة إذا كثرت طرقه والضعيف  
 يصير حجة بذلك لأن تعدده قرينة على ثبوته في نفس الأمر فلم لا يجوز في الصحيح السند الضعيف  
 بالقرينة الدالة على ضعفه في نفس الأمر والحسن ان يرتفع إلى الصحة بقرينة أخرى ما قلناه من  
 عمل الكابر الصحابة على وفق ما قلناه وتوكلهم لمقتضى ذلك الحديث وكذا أكثر السلف ومنهم مالك  
 بنخ السنين وما رواه ابن حبان من أنه صلى الله عليه وسلم صلاها لا يعارض ما أرسله  
 النخعي من أنه صلى الله عليه وسلم لم يصلها الجواز كون ما صلاه قضاء عن شيء فانهي  
 الثابت دوى الطبراني في مسند الشاميين عن جابر قال سألنا نساء رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم هل رأين رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب  
 قلن لا غير أم سلمة قالت صلاهما عندي مرة فسالته ما هذه الصلوة  
 قال نسيت الركعتين قبل العصر فصليتهما الآن ففي سواها صلى  
 الله عليه وسلم وسوا الصلوة نساءه عليه الصلوة والسلام كما  
 يفيد قرول جابر سألنا لا سألنا ما يفيد انهما غير معرودين من سنة وكذا  
 سؤلهم لابن عمر والذي يظهر ان الباعث على السؤل ظهور الرواية بهما مع عدم  
 معهودتهما في ذلك الصلوة فاجاب نساءه التي يعلن من علمه <sup>بأنه</sup> عن باقي النسخ عليه واجاب

ابن عمر بن الخطاب عن الصحابة ايضا والنفي يعارض الاثبات اذا كان مما يعرف بدليله على ما تقدم  
 في الاصول وهذا النفي كذلك بلا شك اذ لو كان الحال على ما في رواية انس لم يخف على ابن عمر  
 ولا على احد من بنو الجلب الفرائض خلف النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا على من يخبرها وبصريح الحديث  
 من غير موالية وهذا البحث ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد تقدم في اوقات الالهة  
 وانما اعتدله هنامس في لزيادة الفوائد وما ذكر من السنة قبل العصر والعشاء والاشمسج  
 لا من السنن المؤكدة على ما قدمناه ان المؤكدة ما في حديثي عائشة ولم حبيبة دون ما عداها  
 وكذا الاربع بعد العشاء مستحبة والمؤكدة منها ركعتان واذا ذكرنا المؤكدة بعد الظهر ركعتان  
 ويستحب الاربع وكذا بعد العشاء فاعلم ان الشيخ كمال الدين بن الهمام قال قد اختلف اهل هذا  
 العصر هل الاربع غير ركعتين المؤكدة او هما وعلى التقدير الثاني هل تؤدى بتسليمة  
 واحدة او لا فقال جماعة لا لانه ان نرى عند التحريم السنة لم يصدق في الشفع الثاني او  
 المستحب لم يصدق في السنة قال وقع عندي انه اذا صلى اربع بعد الظهر بتسليمة اربع  
 اشنتين يقع عن السنة والمندوب سواء احتسب هو المؤكدة منها الا لان المقادير الحديث  
 المذكور انه اذا وقع بعد الظهر اربع مطلقا حصل الوعد المذكور وذلك صادق مع كون الركعة  
 منها وكونها بتسليمة او فيهما وكون الركعتين ليستا بتسليمة على هذه لا يمنع من وقوعهما  
 سنة وان كان عدم كونهما تحريمية مستقلة يمنع منه على خلاف فيه كما عرف في سجود السجود  
 الحديث فمن قام عن القعدة الأخيرة يظهرها الاولى ثم لم يعد حتى يسجد فانه يتم ستا ولا شوب  
 اي الركعتان عن سنة الظهر على خلاف لان المؤكدة عليها تحريمية مبتدأة لثبوت الفرق بين  
 المحلل والتحريمية فان المحلل غير مقصود الا للخروج عن العبادة على وجه حسن وقد نم في المحلل  
 في باب المقران ترجيح السافح من الافراد بزيادة المحلل بان يخرجهم عن العبادة فهو غير مقصود  
 يقع به الترجيح واما النية فلا مانع من جهتها سواء نرى او بعاد الله تعالى فقط ونرى المندوب  
 بلازم ان السنة بها اما الاولى فلا تقدم في شرط الصلوة من ان المختار عند المحققين  
 وقوم النسبة شية مطلق الصلوة لما حققناه من ان معناه سنة كونه مفعولا للنبي عليه السلام  
 على الموطانية في محل مخصوص وهذا الاسم اعنف السنة حادث منها ما هو عليه السلام فلما

كان ينوي الصلوة لله تعالى فقط لا السنة فلما وجب عليه السلام على الفعل كذلك سميت سنة  
 سنة فمن فعل مثل ذلك الفعل في وقتها فقد فعل ما سمي بلفظ السنة ورحم الله أوليها  
 لوجود تمام علمها ولا خريان فغلا مندوباً في هذا القسم من النية مما يحصل به كلاً من  
 أما الثاني والثالث فكل ذلك بناء على أن ذلك نية الصلوة وزيادة فعند عدم ما يفتقر  
 للواقع يلغوا فيبقى نية مطلق الصلوة وبها يتأدى كل من السنة والمندوب قال ثم رايانا في لفظ  
 الهداية ما يدل على ما قلنا وهو قوله إلا أن الأربع أفضل يعني بعد العشاء خصوصاً في حصة  
 ربح فإنه يرى أن الأفضل في النوافل مطلقاً أربع بتسليمة واحدة فثبت الأفضلية عندنا  
 من جهة زيادة عدد الركعات ومن جهة كونها بتسليمة واحدة وأما ما يكون لقوله خصوصاً عند  
 أبي حنيفة ربح معنى لأن الأربع أفضل من ركعتين بالإجماع بل كلام الكل في هذا المقام بعيداً  
 إذا شك في أن الوتيرة بعد العشاء ركعتان وأربع والاتفاق على أنها تؤدي بتسليمة  
 واحدة عنده من غير أن يضم إليها التي أتت فيصلي ستاً فالبينة عند الحرمة أما أن يكون بين السنة  
 أو المندوب وقد أهد ذلك وأجرت عن السنة والحال في الست بعد المغرب كالحال في  
 هذه الأربع فلما احتسبت الرواية انتهى سبب الموعود انتهى وذكر في الحديث أن الموعود قبل  
 العصر بأربع وقبل العشاء بأربع فحسن لأن النبي عليه السلام لم يربط عليه أماً عدم من جهة  
 عليه الصلوة والسلام على ما قبل العشاء فمقره بل يروى أنه صلها فضلاً عن الواجبة وأما ما  
 قبل العصر فلأنه قد لا يفرق من مجرد قول الراوي كان يفعل الواجبة لأنه يصدق على تكرار الفعل  
 بدون الواجبة والله سبحانه أعلم والسنة قبل الجمعة أربع ويعدها أربع أما الأربع بعد الظهر  
 روى مسلم عن أبي هريرة رفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صليتم بعد الجمعة فصل  
 أربعاً وفي رواية للجماعة إلا البخاري إذا صلى أحدهم الجمعة فليصل بعدها أربعاً ولا يدل على  
 الاستحباب والثاني على الوجوب فقلنا بالسنة المؤكدة جمعاً بينهما وأما الأربع قبلها فلا نقدر  
 في سنة الظهر من مواجبتها عليه السلام على الأربع بعد الزوال وهي تشمل الجمعة أيضاً ولا يدل  
 بينها وبين الظهر وعند أبي يوسف ربح السنة بعد الجمعة ست ركعات وهو ربح عن  
 الله عنه والأفضل أن يعمل أربعاً ركعتين يخرج عن الصلوة فروعاً لكون سنة فجره قبل

في قوله  
 أربعاً ركعتين  
 في قوله  
 أربعاً ركعتين

لا يفرق من جهة  
 كان يفعل الواجبة  
 لا يصدق على تكرار الفعل  
 بدون الواجبة

الظهور والقبحا ونحوها من التوكدة قيل لا تلحقه الاساءة لان حمل اسماء تطوعا الا ان  
 يستحقه فيقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما لا افعله فحينئذ يكفر في النوازل ترك  
 سنن الصلوة ان لم يرها حقا كفر وان رآها وترك قيل لا ياثم والاصح ان لا يراهم لان جاء الوعيد  
 بالترك قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا يخفى ان الاثر منوط بترك الواجب وقد قال  
 عليه السلام للذي قال والذي بعثك بالحق لا ازيد على ذلك شيئا افلم ان صدق نعم  
 يستلزم ذلك الاساءة وفوات الدرجات وللصلوة الاخرية المنوطة بفعل سنن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم هذا اذا جرد الترك عن استغفاف بل يكون مع سوء الادب العظيم  
 فان لم يكن كذلك دار بين الكفر ولا ثم يحسب الحال الباعثة على الترك استمى ولما سجد  
 الضحى اى صلوة الضحى وتسمى الصلوة سبعة لحصول التسليم بها ولا شتم الله عليه ولكن انا  
 الحلقت في عرف الشرع على التطوع دون الفرض فقد حددت الاحاديث فيها اى في صلوة  
 الضحى حال كونها مقدرة من الركعتين الى عشرة ركعات وهى مستحبة ولا احاديث منها  
 حديث ابى ذر قال عليه السلام يُصنِّع على كل سلاوى من احدكم صدقة فكل تسبيحة صدقة وكل  
 تحميدة صدقة وكل تهليلية صدقة وكل تكبيرة صدقة ولم بالمعروف صدقة ونبي عن المشرك  
 صدقة ويخرجنى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى رواه مسلم واحمد وابوداود وحديث  
 عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى اربعاً ويؤيد ما شاء الله رواه  
 مسلم واحمد وابن ماجه وحديث ام هانئ بنت ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اتى بعد ما ارتفع النهار يوم الفتح فأتى بشوب فستر عليه فاغتسل ثم قام فركعتان ركعات  
 متفق عليه وقال اسحق بن راهويته في كتاب عدد ركعات السنة والتطوع وذكرنا ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم صلى الضحى يوم اركعتين ويوما اربعاً ويوما ستاً ويوما ثمانياً وتسعة على ما  
 وعن ابى ذر قال وصنى بارسول الله قال اذا صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين  
 اذا صليتها اربعا تكتب من العابدين واذا صليتها ستاً لم يتبعك ذلك اليوم ذنب البليتها  
 ثمانيا تكتب من القانتين واذا صليتها عشرين ابى الله لك بيتا في الجنة رواه البيهقي وقال  
 في اسناده نظروا وروى الترمذى والنسائى بسند فيه ضعف انه صلى الله عليه وسلم قال صلى

الضحى شتى ركعة بنى الله فقرا من ذهب في الجنة وقد قرأ الحديث الضعيف يجوز  
 العمل به في الفضائل ووقت الضحى من ارتفاع الشمس الى ما قبل الزوال قال صاحب المحرر وقتها  
 المختار اذا مضى ربع النهار والحديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة  
 الاوابين حين ترمض الفصال رواه مسلم وقدمت بفهم التاء وكلمة اى تبرك من شدة الحر فحافظوا  
 الا فضل في صلوة الليل والنهر من التطوع المطلق من حيث الكيفية كصلوة الضحى والتهجد ونحوها  
 اربع ركعات بجمعة واحدة وسلام ولعله عنده اى عند ابي خيفة روى وقال ابو يوسف ويحمد  
 الا فضل في صلوة الليل ركعتان بجمعة وقال الشافعي لا فضل في الليل والنهار وكذا بسبب  
 لقوله عليه الصلوة والسلام صلوة الليل والنهار مثني مثني اخرجها اصحاب السنن لا يثبت  
 ابن عمر قال الترمذي اختلف اصحاب شعبة فيمنزعه بعضهم ووقفه بعضهم رواه الثقات  
 مرفوعا ولم يذكر فيه صلوة النهار وكذا هو في المصنفين وقال النسائي هذا الحديث عند خطاء  
 وقوله في سنته الكبير اسناده جيد لا يعارض كلامه هذا لان جوده اسناده لا يمنع الخطأ من  
 جهة اخرى دخلت على الثقات ولعله رواه الحاكم في كتابه في علوم الحديث ثم قال رجاء له  
 ثقات الا ان فيه غلطة يقول بكركها الكلام انتهى ولهما قوله عليه السلام صلوة الليل مثني مثني  
 شفق عليه وكذا في حيفته ما روى ابو يعلى الموصلي في مسنده ثنا شيبان بن فروخ ثنا ليث بن سيار  
 قال قلت عمر سمعت ام المؤمنين عايشة رضي الله عنها تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي  
 الضحى اربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام وما في المصنفين عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان رسالا  
 عايشة كيف كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قالت ما كان يزيد رصا  
 ولا في غرم على احد عشر ركعة يصلي اربعاً فلا تستألف عن حسنهن وطولهن ثم اربعاً فلا تستألف  
 عن حسنهن وطولهن ثم كان يوتر بثلاث فهذا يفيد انه عليه الصلوة والسلام  
 كان غالب احواله في صلوة الضحى وصلوة الليل اربعاً بتسليمه وكان الا فضل واثن عشر  
 انه لا يدل على الافضلية فلا اقل من ان يدل على الثناء افضلية المثني لانه عليه الصلوة و  
 السلام لا يدوم على ترك الا فضل لا كما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام انه عليه الصلوة  
 والسلام كان يصلي اربعاً كما كان يصلي ركعتين فربما بعض فعل اعني فعل اربع لا يوجب المعارضة

بل للعارضة في الفضيلة ثابتة والترجيح لم يرجح وهو في الأربع لأنها اشق على النفس بسبب  
 طول تقييدها في مقام الخدمة وقد قال عليه الصلوة والسلام انما احرك قدر نفسك وترجم  
 الأربع افضل وايضا ذلك الحديث يحتمل الدلالة فان مقتضى لفظه حصص المبتدئ في الخبر لأنه  
 حكم على العام اعني صلوة الليل والنهار وليس بمرد ولا كانت كل صلوة تطوع لا تكون الا اثنين  
 شرعا والاتقان على جواز الأربع ايضا وعلى كراهة الواحدة والثلاث في غير الوتر واذا انقضى كون الصلوة  
 المباح الاثنين اولا فعمل الاثنين لازم كون الحكم بالخبر المذكور اعني مني ايا حق الفضيلة بالسيطرة  
 كون الأربع ارفق من الاباحية بالنسبة الى الفرد وترجيح احدهما لم يرجح وقد تقدم في حق الأربع انها  
 افضل للمشقة فمكننا ان للمراد الثاني اى مني لا احاد ولا ثلث على ان لنا ان نقول المراد  
 بذلك الحديث ان كل مني من التطوع صلوة على حدة فان مني معدول من العدد المذكور  
 هو اثنان اثنان فمؤداه اثنان اثنان صلوة على حدة ثم اثنان اثنان صلوة على حدة وهم ارجح  
 بخلاف ما لم يذكر لفظ مني وقال الصلوة مني مقتضا عليه فان المعنى من الصلوة اثنان اثنان وهم  
 سائر فيفيد كل اثنين صلوة على حدة وميب العدول عن اربع اربع وهو اكثر استعمالا واشهر في اللغة  
 ذلك قصدا فانه كون الأربع مضمونا بغير السلام وذلك ليس الا تشريعا لا لمصلحة من غير فضل وذلك لان  
 بعد جعل كل اربع صلوة على حدة والحكم بان تلك الأربع مستان لا بد ان يكون الفصل بغير سلام ولا كل صلوة  
 وقد كان كل صلوة اربعاء وقد وقع في بعض الافعال بما يحسن في الاستعمال وقرعه تفسير اعلى ما قلنا  
 وهو ما خرجه الترمذي والشافعي عن ابن المبارك عن الليث بن سعد ثنا عبد الله بن سعد عن عمر  
 بن ابي قيس عن عبد الله بن نافع عن ربيعة عن الفضل بن العباس قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم الصلوة مني اثنان واثنان في كل ركعتين والله سبحانه الهادي والزيادة  
 على ثمان ركعات بتسليمه واحدة ليلا وعلى اربع ركعات بتسليمه واحدة نهارا مكرهة بالاجماع  
 من علمنا على ما ذكره في كتاب الصلوة واختاره القدوري وفخر الاسلام قال السروجي في البصائر  
 يعني شمس الأئمة السرخسي قال ولم يذكر كراهة الزيادة على ثمان ركعات بالليل ولا يوم اتمها لكنه لما  
 فيها من وصل العبادة وهو افضل انتهى ثم ظاهر كلامه في الميسوس ان منتهى تجرده عليه السلام  
 ثمان ركعات واقله ركعتان فانه قال روى انه عليه السلام كان يصلي من الليل خمس ركعات



سبع ركعات تسع ركعات إحدى عشرة ركعة ثلث عشرة ركعة فالذي قال  
 خمس ركعات ركعتين صلوة الليل وثلاث وثلاثون الذي قال سبع ركعات أربع صلوة  
 الليل وثلاث وثلاثون الذي قال تسعاً ست وثلاث والذي قال إحدى عشرة ثمان وثلاث  
 والذي قال ثلث عشرة ثمان صلوة الليل وثلاث وثلاثون ودكتان سنة الفجر كان يفعل  
 ذلك بتسليمية واحدة ثم يفصله هكذا قال حماد بن سلمة انتهى وبه يستدل على كراهة الزيادة  
 قال في الهداية ودليل الكراهة لعليها السلام لم يرد على ذلك ولو لا الكراهة لكان عليه الجواز ومن شرع في  
 في صلوة التطوع أو في صوم التطوع ثم أفصلها فعليه قضاءها علم أن الشرع في فعل العبادة  
 التي تلزم بالنذر ويتوقف ابتداءها على ما بعد في الصحة بسبب لوجوب تمامه وقضاءه إن  
 أفصلها عندنا وعند مالك وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين  
 البصري ومكحول والخنفي وغيرهم وقال الشافعي رحمه الله ليس بموجبة في النسيك إلا على العمرة  
 لأنه متبرع ولا لزوم على المتبرع وردى مسلم عن عائشة رضي الله عنها دخل على النبي صلى الله عليه وسلم  
 يوماً فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني اذا صليت فانا في يوم آخر فقلنا يا رسول الله  
 لنا حيس فقال ادنيه فقلنا صبحت صائماً فاكل ولنا ان القدر المأذون به وقربة وطاعة لله واد  
 مسلماً اليه سبحانه فعلاً فيجب صيائمه عن انما ملئت كالماء واد لما صار لله تعالى تسمية وجب  
 لصيائمه ابتداء الفعل فالن يجب لصيائمه ابتداء الفعل بقائه الى ان صيانة الفعل الواقع وتضمن  
 القول والبقاء اسهل من الابتداء فيكون وجوب ما شرع فيه من العبادات ثابتاً ابتداءً لا فرق له في  
 وليس فوائدهم وبالقيااس على الحج والعمرة المجمع على لزومها وخرج ابو داود والترمذي والنسائي  
 عن عمرة عن عائشة قالت كنا نأخذ حفصة صائمتين فغرض لنا طعام اشتبهناه فاكلنا منه فجاءه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فبادرني اليه حفصة وكانت ابنة ابيها فقالت يا رسول الله اننا  
 كنا صائمتين فغرض لنا طعام اشتبهناه فاكلنا منه قال اقصيا ما اخركم كانا قد اقبلنا  
 وغيره فلا قطع فلما اعلناهم مقتصر على هذا الطريق اي طريق الزهري عن عروة والحديث له طريق  
 اخرى سالمة من الاعلال فقد رواه ابن جبان في صحيحه عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن  
 عروة عن عائشة قالت اصبحت انا وحفصة صائمتين تطهرتني الحديث ورواه الطبراني في معجمه

الشرع في فعل العبادة  
 التي تلزم بالنذر ويتوقف  
 ابتداءها على ما بعد في  
 الصحة بسبب لوجوب تمامه  
 وقضاءه إن

من حبيب عن عكرمة عن ابن عباس أن عائشة وحفصة رضى ورواه البزار عن عبد بن الوليد  
عبد الله بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال أصبحت عائشة وحفصة وأخيه البراء في الوسط  
ثنا موسى بن هارون ثنا محمد بن مهران الجمال قال ذكره محمد بن سلمة الكلبي عن محمد بن يزيد عن  
أبي سلمة عن أبي هريرة قال أهدى لعائشة وحفصة هدية وهما اثنتان فأكلتا منها فذكرنا ذلك  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قضيا بوما كان ولا تعودا فقد ثبت هذا الحديث بثلاثة طرق  
من هذه الطرق ضعيفا تعدوها وكثرة مجيئها فكيف وبعضها كان في الاحتجاج بروايتها  
أم نديب خروج عن مقتضاه بغير موجب وليس في حديث مسلم ما ينفي القضاء وهو حكاية  
حال فيجوز أن عليه السلام قضاه على أن النساء في قدر صرح بذلك في رواية أنه عليه السلام قال بين  
المرء بوما كانه وصححه هذه الزيادة أبو محمد عبد الحق تبليغ من قولنا عبادة تلزم بالنذر يخرج  
للوضوء وبجدة الصلاة وعبادة المربيع وسفر الخروء ونحوها مما لا يجب بالنذر لكونه غير مقصور  
لذاته وقولنا يتوقف ابتداءها على ما بعده في الصحة يخرج لهذا الصدقة والقراءة وكذلك الاعتكاف  
على قول أبي حنيفة والريوسف رحمه الله الموافق وأن شرع في التطوع بنية الأبرم أي بنية أن يصلي  
أبرم وكذا ثم فقم أي أقصد ما شرع فيه قبل تمام شفع لا يلزمه لا شفع أي لا قضاء شفع في ضيقه  
ومحمد رحمه الله لا يري يوسف رحمه الله فإن عنده يلزمه قضاء أبرم في دوامة وإنما قيدنا بقبل تمام شفع  
لأنه لو أقصد بعد تمامه فإنما قبل القيام إلى الثالثة يلزمه شفع واحد عنه وعنده لا يلزمه  
شيء وإنما كان بعد القيام إليها لزمه قضاء شفع اتفاقا والأصل أن كل ركعتين من المفضل صلن عليها  
والقيام إلى الثالثة تكثيرية مبتدأة اتفاقا لأن أبا يوسف يعتبر الشروع مع النية بالنذر في رواية  
وقلى ذلك بناء على المسئلة وقد رها الشروع إنما يلزم ما شرع وما يتوقف صحت ما شرع فيه عليه  
ولا يتوقف لصحة الشفع الأول من التفضل على الشفع الثاني فلا يلزم الثاني بالشرع ويجوز اليتيم من غير  
شرع غير ملزم فعلى هذا إذا ترى أربعاً فم لا يلزمه لا شفع فإن أقصد قبل تمام لزمه قضاء  
خمس وإن أقصد بعد القعود قلد الشهد قبل القيام إلى الثالثة لا يلزمه شيء وإن أقصد  
بعد القيام إلى الثالثة لزمه شفع وهو الثاني لصحة شرع غير تمام أقصد هو ظاهر الرواية عن أبي  
يوسف رحمه الله أيضاً أقول لهما وقال الزاهد في الفصيحان أبا يوسف رحمه الله إلى قولهما

لكنه لا يلزم الاربع بنيتها بل يكفيان فقط قالوا هذا الحكم المذكور هو لزوم الشفع فقط بلا شفع  
 الشروع بنية الاربع في غير السنن الرواتب كسنة الظهر والجمعة اما اذا شرع في الاربع  
 التي قبل الظهر او قبل الجمعة او بعدها ثم قطع في الشفع الاول والثاني يلزم الاربع اي قضاء  
 بالاتفاق لانها لم تشرع الا بتسليمه واحدة فانها لم تنقل عليه السلام الا كذلك فهي بمنزلة  
 صلوة واحدة ولذا لا يصل في القعدة الاولى ولا يستفهم في الثالثة ولو اخبر  
 الشفع بالبيع وهو في الشفع الاول منها فاكمل لا تبطل الشفاعة وكذا الخيرة لا تبطل  
 خيارها وكذا دخلت عليه امراته وهو فيه فاكمل لا تصح الخلوة ولا يلزم مكال المهر  
 لو طلقها بخلان ما لو كان نفلا اخر فان هذه الاحكام تنعكس وقد تقدم هذا البحث في  
 اوقات الكراهة وان شرع في الاربع من التطوع سنة كان او غيرها ولم يقع في آخر الركعة  
 الثانية اي ترك القعدة الاولى فسدت صلوة تلك عند محمد وذريته لتترك فرضه  
 القعدة الاولى فانها فرض عندهما في النفل بناء على ان كل ركعتين منه صلوة عليه كما تقدم  
 ويقضي الركعتين الاوليين عندهما لانهما اللتان فسدتا واما الاخرى بان فقدت  
 لان محنتها غير محلقة بصحة الاوليين وقال اي ابو حنيفة رحمه الله وابو  
 يوسف رحمه الله لا تفصل صلواته في الصورة المذكورة ولا يلزم  
 قضاء شيء لان القعدة على راس الركعتين من النفل لم تفرض لعينها بل  
 لغيرها ونحو الخرج على تقدير القطع على راس الركعتين فلما لم يقطع و  
 جعلها اربعاً لم يأت وان الخرج فلم تفرض القعدة وهذا بخلاف القراءة لانها  
 لكن مقصود لذاته فكان تركها مفسدا وكل ركعتين من النفل اذا فسدا  
 فعليه قضاءهما فحسب دون قضاء ما قبلها وما بعدها ما لم يفسد اذا تعلق لكل شفع  
 بما قبله ولا بما بعده صحته وفساد الماتقدرا ان كل شفع صلوة عليه الاما تقدم من  
 الرواية عن ابى يوسف رحمه الله فيما اذا شرعنا ويا اربعا وفسد ما قبل القعدة الاول  
 حيث يلزم قضاء اربع اما المسئلة الملقطة بالثمانية وهي ما اذا صلى اربع ركعات  
 وترك القراءة في كلها او بعضها فالخلاف الواقع فيها من لزوم قضاء الاربع في بعضها

وقضاء ركعتين في البعض مبنى على قاعدة أخرى مختلفة بين أئمتنا الثلاثة وهي أن ترك القراءة في كل ركعة يشفع أو في أحدهما يوجب بطلان التيممة عند محمد بن حنبل فلا يصح شروعه في الشفع الثاني فلا يلزمه قضاءه بانفساده مطلقا ولا يوجب له عند أبي يوسف ح وأما يوجب فساد الركعة فيصح شروعه في الشفع الثاني فإذا افسد ركعة واحدة لم يفسد الركعة أيضا وترك الركعة الأولى في الأولى والثانية وجه قول محمد بن حنبل أن التيممة تنعقد للأفعال فإذا افسدت الأفعال بترك القراءة يفسد ما عقد وأبو يوسف رحمه يقول القراءة ركز ذلك لأن للصلوة وجودا بدوئها حقيقة وحكما في الآخر من حقيقة لا حكما في المتقدم نعم لا صحة للاداء إلا بالقراءة لكن فساد الاداء لا يكون أقوى من ترك ترك الاداء لا يفسد التيممة كما لو تعد بعد التيممة أو سك قائما لم يفسد الركعة ولا أن لا يبطل لأن الفساد ثابت لأصل فائت الوصف فبرأوى من فائت لأصل الوصف ورد عليه أن ترك تأخير لا ترك واجب بأنه ترك صورة ورد بأنه لا نسلم أن مثل هذا الترك لا يكون دون الفساد وكفى خيفة من أن ترك القراءة في الشفع يجمع على فساد بخلاف تركها في ركعة من ركعات لا يفسد عند الحسن ومن وافقه فحكمنا بفساد التيممة في حق وجوب القضاء على الأدليل فريضة القراءة في ركعة واحدة فقط احتياطا في الموضوعين ولا اعتبارا لخلاف لهم في غير الركعة وكيفية القراءة للحاقة للدليل للمقامع إذا تقرر هذا فاعلم أن المسئلة وإن ذكرها في الحد فتغيرها على ثمانية أوجه يمكن باعتبار تدخل أحكام بعضها في البعض تنتهي إلى ست عشرة صورة لكن صورة منها ليست مما يلزم فيه قضاء شيء وهي إذا قرأ في الجميع فبقى الصور المبينة على القواعد المذكورة للائمة في لزوم القضاء وخمس عشرة صورة وهي ترك القراءة في الجميع يقضي ركعتين وعند أبي يوسف أربعاً قرأها في الأولى فقط يقضي أربعاً وعند محمد بن حنبلين قرأها في الثانية فقط كذلك تركها في الثالثة فقط يقضي ركعتين اتفاقا تركها في الرابعة فقط كذلك تركها في الأولى والثانية كذلك تركها في الثالثة كذلك تركها في الثانية والثالثة كذلك تركها في الثانية والرابعة كذلك تركها في الأولى والثالثة والرابعة يقضي ركعتين اتفاقا تركها في الأولى والثانية والثالث يقضي ركعتين وعند أبي يوسف أحدا تركها في الأولى والثانية ولا يعتد بذلك تركها

في الأولى والثالثة والرابعة يقضى اربعاً وعند محمد ركعتين تركها في الثانية والثالثة  
 والرابعة كذلك ومن أحكم القواعد لم يعسر عليه التحريم والله الموفق لفهم التلويح  
 قائماتم قعدة مما صلى بعضه او قبل ذلك من غير علة مبسطة القعدة في النفل جاز وقدره وصحت  
 صلوة عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لها وقد مر تحقيقه في بحث القيام وان نذر ان يصلي صلاة  
 ولم يقل في نذره انه يصلي قائماً او قاعداً يلزمه ادائها قائماً صراً للمطلق الى الكامل وان صلى  
 قاعداً قبل مجوز وسقط عنه قياساً على عدم النذر فانه كان له ان يصلي انشاء قائماً وان  
 شاء عداً فكذلك اذا نذر ولم يلزم في نذره صفة القيام قال في الكافي لم يلزمه القيام في الصلوة  
 لأن القيام ولاء ما يتم به الطمع فلا يلزمه الا بالتفصيل عليه كالتتابع في الصوم والحمل القيام  
 افضل من كثرة عدد الركعات يعني اذا اشتغل مقدار من الزمان بصلوة فاطالة القيام مع  
 عدد الركعات افضل من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك المقدار مثلاً افضل من صلوة اربع  
 ركعات فيه وهكذا القيام لأن طول القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود  
 على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكرو التسبيح ثم السنة المؤكدة التي يذكرها  
 في سنة الحج وكذا في سائر السنن هـ ان لا ياتي بها في حالها للصف بعد شروع القوم في الفريضة  
 ولا خلف الصف من غير حائل وان ياتي بها اما في بيته وهو لا يفضي او عند باب  
 المسجد ان امكنه ذلك بان كان نمة موضع يليق بالصلوة وان لم يمكنه ذلك في المسجد فالحكمة  
 ان كانوا يصلون في الداخل او في الخارج ان كانوا في الخارج ان كان هناك مسجدان يصفي  
 ويتسوى وان كان المسجد واحداً فمختلف اسطوانة وضعت لك كالعمود والشجرة وما شئت  
 كونهما مثلاً فالأيتان بهما خلف الصف من غير حائل مكره ومحال للصف كما يفعله كثير  
 من الجهال اشد كراهة لما فيه من مخالفة الجماعة وهذا الحكم المذكور اذا كان ايتان بهما  
 بعد التشروع أي شروع الجماعة في الفريضة لما قلنا وما قبل شروعهم في الفريضة ياتي بهما  
 أي من وضع شاة لا تنفله علة الكراهة وهي مخالفة الجماعة وكان المصنف رحمه الله سنة الفريضة  
 لأن غيرها من السنن لا تنوي بعد التشروع في الفريضة أصلاً على ما قيل لقوله عليه الصلوة  
 اذا ثبتت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة والمخالفة له في سنة الفريضة تأكلها على

يجوز ان لا ياتي بهما  
 خلف الصف من غير حائل

على ما مر على أهل التقضي بعد الحديث المذكور قد وقفه ابن عيينة ومحمد بن زيد ومحمد بن  
 سلمة على أبي هريرة ولما دوى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود أنه دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة  
 فصل ركعتي الفجر في المسجد إلى أسطوانته وذلك بحضور حذيفة وأبي موسى وقد مرهما في صلاة  
 الكراهة فكانت سنة الفجر مستثناة بأدلة أخر عارضت حديث أبي هريرة ودجحت عليه  
 فبقى غيره من السنن على مقتضى الحديث لعدم المعارض ونقل السروجي في شرح الهداية  
 عن التحفة وأما بقية السنن فإن أمكنه أن يأتي بها قبل أن يكتم الإمام ما يأتي بها خادم المسجد  
 شرع في الفرض معه فيجوز فضيلة السنن والفرض ونفي التهمة عن نفسه أن كان فوته كعتة  
 شرع معه بخلاف سنة الفجر انتهى فعلى هذا لا فائدة في التقييد إلا أن يقال إن لا ذلك على  
 الوجه المذكور لأنه قد لم يعتبر كذا إنما يجوز في غير الفجر إذا علم أدراكه قبل وقوع الركعة الأولى  
 ولا شك أن صلاة أربع ركعات أو ركعتين فيما بين شروق الإمام إلى أن يكتم الركعة الأولى مع تمام  
 الواجبات والسنن في غاية الندرة بخلاف سنة الفجر فإنه يجوز إذا علم أدراكه قبل ركعة تشهد  
 وعند محمد رحم إذا علم أنه يدرك الركعة الثانية كذا قيل بناء على الاختلاف في الجملة فإنه يفهم من ذلك  
 محمد رحم لا يعتبر أدراك ما دون الركعة قال ابن الهمام والوجه اتفاقهم على صلاة الوكعتين  
 هنا يعني فيما إذا علم أنه يدرك في التشهد ولا شك أن إتمام الوكعتين حقيقيتين مع مراعات  
 السنة فيها قبل إتمام ركعتي الفرض مع مراعات السنة فيه ليس بناء على غاية الكثرة  
 وأما إذا لم يعلم أنه يدركه لو صلاها فإنه تركها ويعتدى لأن فضيلة صلاة الفجر بالمعنى  
 أفضل من فضيلة ركعتي الفجر لا هنا تفضل الفرض مع الأفراد بسبع وعشرين ضعفا لا يسلم  
 ركعتي الفجر ضعفا واحدا منها والوعيد على ترك الجماعة أشد منه على ركعتي الفجر على ما يعرف  
 في منعه وإذا تركها فعند ما لا تقتضي أصلا قبل طلوع الشمس بركعتي الفجر فيه  
 لا بعدة لاختصاص القضاء خادع الوقت بالواجبات إلا ما ورد به شروع الشرع إنما ورد في  
 قضاء ركعتي الفجر عند فواتها مع الفرض قبل الزوال كما في صلاة ليلة التعرّيس ولم يرد فيها  
 إذا فاتت وحدها ولا إذا فاتت مع الفرض بعد الزوال فقال محمد رحم أحب إلى أن يعفيها  
 إذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال كما روي عن الفقير إلى الله تعالى الزاهد أنه ينبغي

ان يشرع في ركعتي الفجر ثم يقطعها بالجب القضاء فيقضيهما بعد الفرض ودفع الشمس لا يثبت  
 الشرخى بان ماوجب بالشروع ليس اقوى مما وثق <sup>الله</sup> وقد نص محمد رحم ان المذنب ولا يؤذي  
 بعد صلوة الفجر قبل الطلوع وايضا هذا شروع في العبادة بقصد ان يقطعها وهو امر غير  
 مستحسن في الشرع كذا ذكره امام التمهناشي وقاضيهان وقال في المحيط والاحسن ان يقال شرع  
 في السنة ويكبرها ثم يكبر اخرى للفريضة فيخرج بهذه التكبير من السنة ويصير شادعا في  
 الفريضة ولا يصير مفسدا بل يصير مجازا من عمل الى عمل وقية ايضا نظر لان المجاوزة  
 من عمل الى آخر لا تنافي فساد الاول ويدل عليه قول صاحب الكنز في باب ما يفسد انتقام  
 العصر او التطوع بعد ركعة من الظهر فانه صريح في ان الظهر يفسد بالشروع في غير ركعت  
 شرعى الى ضرورة تدعو الى هذه التكلفة، وقد ابا له الشرع ترك الاجزاء ففصل الجماعة والجماعة  
 فيه وان لا يبايع قضاؤها على هذا التقدير ايضا قبل طلوع الشمس واما بعد طلوعها فان اراد  
 النافلة فلا حاجة في جواز النقل فيه الى هذا التكلفة وكذا ان اراد ان يوقع النافلة واجبا من  
 الابتداء امكنه ذلك بالنذر من غير احتياج الى التكلفة المذكور وان اراد انها تنقطع سنة الفجر  
 فلا دليل على ذلك من حديث ولا قول صحابي ولا تابعي ولا رواية عن احد الايمة الثلاثة ولا  
 لا غيرهم من المجتهدين والله الموفق وفي الفينة صلى سنة الفجر وفاته الفجر لا يعيد السنة  
 اذا قضى الفجر ولا خلاف في سائر السنن غير سنة الفجر انها لا تقضى بعد الوقت ان فاتت وحدها  
 واختلف فيما اذا فانت مع الفرض فالاحم انها لا تقضى ايضا لعدم ورود الشرع وفي الذخيرة والمحيط قبل لا يقضى  
 الاربع التي قبل الظهر وان كان الوقت باقيا وعامتهم على انه يقضيها وهو قول عن ائمتنا الثلاثة وهو  
 الصحيح ثم عن ابن حنيفة رحمه انها تكون نقلا مبتدأ وقيل تكون سنة وهو قول صاحب المحققين  
 في الذخيرة ثم عند ابى يوسف رحمه يقضيها بعد الركعتين وهو قول ابن حنيفة رحمه وعند محمد  
 قبلهما وقيل الخلاف على عكس قال الشيخ كمال الدين بن الصمام وفي المصنف وتبعه شاد  
 الكنز جعل قولهما بانه لا يربيع بناء على انها لا تقع سنة بل نقلا مطلقا وعند محمد رحمه  
 تقع سنة فيقدمها على الركعتين قالوا الذي يقع عندي ان هذا من تقررت المصنفين  
 بان المذكور في وضع المسئلة لا تقا على قضاء الاربع وانما الخلاف في تقديرها وتأخيرها على الركعتين

والإتيان على أنها تنقض اتفاق على وقوعها سنة الأثرى منهم لما خلفوا في سنة الفجر هل تقع بعد طلوع الشمس  
سنة أو نفلا مبتدأ حكموا الخللان في أنها تنقض أو لا قلوا كما يقولان في سنة الفجر هل تكون نفلا مبتدأ  
لجعلها خلافة في أصل القضاء فالذي لا شك فيه أنهم إذا قالوا تنقضوا ولا معناه إنما تفعل بعد  
ذلك الوقت وتقع سنة كما هو في ذلك الوقت أو لا تقع سنة قلوا ويؤيد ذلك ما في فتاوى  
قاضيخان في باب التراخي إذا فاتت التراخي لا تنقض الجماعة وهل تنقض بالجماعة قبل أن يملك  
وقت تراخي أخرى أو قيل ما لم يحضر رمضان وقيل لا تنقض قيل وهو الصحيح فإن قضاها وحدها كان  
فعلا مستحبا ولا يكون تراخي انتهى فالجواب أن ظاهر المذهب أنها تقع سنة باتفاقهم وأن  
نقل الخللان عن بعضهم في أنها تقع نفلا مبتدأ كما ذكره عن الأخيرة لكن الخللان ثابت في  
تقديمها وتأخيرها كما لم يرد في الكافي تقديم الأربع لأنها فائتة وذلك وتية فيقدم الفائتة  
على الوقتية وذكر ظاهر زاده في شرح المبسوط على قول أبي خيفة دم يصلي ركعتين ثم يقضي الأربع  
قال وهو لا صح وكذا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الأولى تقديم الركعتين لأن الأربع فائتة عن  
الموضع للسنة فلا يقوت الركعتين أيضا عن موضعها قصد بلا ضرورة انتهى وهذا ليس بقول  
لأن لفائلا أن يقول موضع الركعتين بعد الفرض وبعد الأربع وموضع الأربع قبل الفرض وقبل الركعتين  
وقد اخرج عن الفرض لا حرا في فضيلة الركعة الأولى مع الإمام بالاجماع فلا تخرج عن الركعتين بل سبب  
نعم حديث عائشة رضي الله عنه عليه السلام كان إذا فاتته الأربع قبل الظهر قضاها بعد الركعتين  
رواه الترمذي وقال حسن غريب يصح دليلا لتقديم الركعتين هذا واستحب في سنة الفجر أيضا  
التخفيف وإن يقرأ في أوّلها مع الفاتحة قل يا أيها الكفرون وفي الثانية لا خلاص إلا أول فلقين عاشر كان  
الله صلى الله عليه وسلم ركعة الفجر يخفف حتى قول قد قرأ فيها بام الكتاب متفق عليه عن حفصة كانت رسول الله إذا علم ركعة الفجر  
ركعتين خفيفتين رواه مسلم وأما الثاني فما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ ركعة الفجر  
قل يا أيها الكفرون وقيل هو الله أحد رواه مسلم أيضا وتختلف هل لا فضل تأخيرها أو تقديمها قيل  
التأخير أفضل للقرآن من الفرض وقيل التقديم وهو الذي تدل عليه الأحاديث عن عائشة  
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سمعت المؤذن من صلاة الفجر يتبين له الفجر  
فأم قرع ركعتين خفيفتين ثم صلى جميع على شقة الأيمن حتى يأتيه المؤذن للدخول فيخرج متفق



عليه وعنها قالت كان النبي عليه السلام اذا صلى ركعة الفجر فان كنت مستيقظة حزنتي لا تطلع  
متفق عليه وعنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلث عشرة ركعة منها التي هي  
الفجر متفق عليه ايضا الى غير ذلك من الاحاديث واما السنن التي بعد الفريضة فانه ان تقوم بما في  
حسن وتطوع بها في البيت افضل وهذا غير مختص بما بعد الفريضة بل جميع النوافل ما عد التراويح و  
حجة المسجد الا فضل فيها المنزل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يصلي جميع السنن  
والوتر في البيت على ما تقدم من حديث عائشة روي عن سألها عبد الله بن شقيق عن صلوة  
عليه السلام وغيره من الاحاديث وفي الصحيحين انه عليه السلام احتج بحجة في المسجد من  
حصين في رمضان الحديث الى ان قال فعليكم بالصلوة في بيوتكم فان خير صلوة المرء في بيته  
الا المكتوبة وفي سنن ابى داود والترمذي والنسائي انه عليه السلام اتى مسجد عبد  
الاشهل يصلي فيه المغرب فلما قضى صلواتهم راهم يسبحون اي ينقلون فقال هذه  
صلوة البيوت ودعا ابن ماجة من حديث رافع بن خديج وقال يزيد بن ابي ابيان الكندي  
في بيوتكم وذكر الامام احمد عن السائب بن يزيد انه قال لقد رايت الناس في زمن عمر بن الخطاب  
اذ انصرفوا من المغرب انصرفوا جميعا حتى لا يبقى في المسجد احد كانهم لا يصلون بعد المغرب  
حتى يصيروا الى اهلهم ولذا ذكره بعض المشايخ صلوة سنة المغرب في المسجد ذكره ابن الحام  
عن الزاهد في شرح الاثار في بالركعتين بعد الظهر والركعتين بعد المغرب في المسجد وما  
سواهما لا ينبغي ان يصلي في المسجد وهو قول البعض والبعض يقول التطوع في المسجد حسن  
وفي البيت احسن كما قال المصنف وبه اتفق الفقهاء بنو جعفر قالوا ان ينبغي ان يشغل  
عنها اذ ارجع فالأفضل البيت ومن السنن المؤكدة التراويح جمع ترويح وتيسيرها كل يوم  
دعوات من قيام رمضان للاستزاحة بعد ما غالبها على ما سبقت في انشاء الله تعالى وهي سنة  
مؤكدة روي الحسن عن ابى حنيفة روي ان التراويح سنة لا يجوز تركها اي لا ينبغي قال المصنف  
الشهيد هو الصحيح وفي جملة الفقهاء التراويح سنة مؤكدة وكذا في القنادي وغيره قالوا في  
في الحديث انه لا نهى عنها الخلفاء الراشدون والنبي عليه السلام بين "عندني ترك المأثورة  
قال الشيخ كمال الدين بن الحام في تعليقه لم يشهد كمال الخلفاء الراشدون بل عمر وعثمان وعلي بن

السنن في البيت  
انقل النكبات

في التراويح

وهذا لأن ظاهر المنقول أن مبدءها من ذم عمره وهو ما عني عبد الرحمن بن عبيد القادر قال  
خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل  
بفسه ويصلي الرجل بصلوة الوهط فقال عمر إن أرى لو جمعت هؤلاء على قادي واحد  
لكان أمثل ثم عزم فجمعه على ابن كعب ثم خرجت مع ليلة أخرى والناس يصلون بصلوة  
قاديهم فقال عمر نعمت البدعة هذه والتي ينأمون عنها أفضل يريدها آخر الليل وكان الناس  
يقومون أول إدواه أصحاب السنن وصحح الترمذي وقد قال عليه السلام عليكم بسنتي و  
سنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدك إدواه ابوداؤد والترمذي والنسائي وقال عليه السلام  
إن الله فرض عليكم صيام رمضان وسنت قيامه في صامه وأقام إيماناً واحتساباً يخرج  
من ذنوبه كيوم ولدته أمه إدواه النسائي وابن ماجه والحمد لله وقديس عليه السلام العز في تكاوه  
هو خشية الألفراض وفي التصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام صلى في المسجد فصلى بصلوة  
ناس ثم صلى من القابلة فذكر الناس ثم اجتمعوا من الثالثة فلم يخرج إليهم فلما أصبح قالت قديرة  
الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم وذلك في رمضان و  
أقامتها بالجماعة سنة أيضاً وذكر الجمهور في اختلاف العلماء عن يوسف رحمه الله أن أمكنة أروها في  
بيته مع جماعة سنة القراءة وأشياها فليصلها في بيته كذا مبسوط قال وهو قول مالك  
والشافعي رحم في القديم والبيعة وأنه أفضل ومثله في جوامع الفقهاء عن أبي يوسف رحمه الله أن يكون  
ففيها يقتدى به ففي حضوره الجماعة ترغيب الناس فلا يصلها في بيته ومفترضة هؤلاء ما مرنا  
الحداد في أفضلية التطوع في البيت وقال عيسى بن إبان والزهري وابن عبد الحكم وابن حنبل  
والجماعة أحب وأفضل وهو المشهور عند عامة العلماء قال صاحب المبسوط وهو الأصح والأوثق  
وآدمي علي بن موسى القمي في الإجماع وله كتب يرد فيها على أصحاب الشافعي رحمه الله والجمهور عتبا  
استدلوا به إجماع الصحابة على الجماعة فيها والظاهر أن سندهم كونه النبي عليه السلام صلى الله عليه وسلم  
به بعض الليالي وبين العادة في ترك المولحبة على ذلك وهو خوف الألفراض وبيته إشارة إلى أنه  
لو لا ذلك لاستمر على صلوة بهم على تلك الحال فلما زال ذلك الخوف بوفاته عليه السلام زال  
المانع وبقيته حليت جبير بن نفير عن أبي ذر قال سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

فلم يصل بنا حتى بقي سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يقم بنا في السادسة و قام  
 بنا في الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو نفلتنا ببيعة لبيتنا هذه فقال  
 انه من قام مع الامام حتى ينصف كتب له قيام ليلة ثم لم يقم بنا حتى بقي ثلث من الشهر فصل  
 بنا في الثالثة ودعا اهل و نساءه فقام بنا حتى يخفنا ان يفوتنا الفلاح فقلنا وما الفلاح  
 قال السجود رواه ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه واحمد وقال الترمذي حديث  
 صحيح فقد ثبت انه عليه السلام صلاها بالجماعة على سبيل التداخي ولم يجرها مجرى سائر  
 النوافل وانما عدم المواظبة لذلك العذر على ان الجماعة متفرقة كانت افضل من الانفراد  
 لان الجماعة فيها سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل الحلة كلام الجماعة وصلوا في بيوتهم  
 فقد تركوا السنة وقد اساءوا في ذلك وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف  
 عن اهل من افراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة السنة قال في البسوط  
 لو صلى انسان في بيته كذا اثم فقد فعله ابن عمر وسلم والقاسم وابراهيم ونافع فقل فعل  
 هؤلاء على ان الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية لا يظن بان عمر من معدن السنة  
 هذا هو الصواب وتكلم من افراد الناس فيه اشادة الى ما تقدم انسان كان من يقندي  
 به لا ينبغي له ان يتخلف وصرح به قاضيخان وغيره واما ابن عمر ومن ذكر معه فقد لا  
 يكون مقتدرين اذ لا لوجود من هو مقدم عليهم في العلم كعمر وعثمان وعلى وابن  
 مسعود وغيرهم بالنظر الى من يتخلف كل واحد منهم وان صلى واحدا في بيته بالجماعة  
 حصل لهم ثوابها وادركوا فضلها ولكن لم ينالوا فضل الجماعة التي تكون في المسجد لزيادة  
 فضيلة المسجد وتكثير جماعة والمجاهر شعاع الاسلام وهكذا في المكتبات اي الفرائض وصالى جماعة  
 في البيت على هيئة الجماعة في المسجد نالوا فضيلة الجماعة وهي المصائب سبع وعشرين درجة كل من  
 ينالوا فضيلة الجماعة الكائنة في المسجد فالحاصل ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل لما  
 اشتمل عليه من شرف المكان وانوار الشعائر وتكثير سواد المسلمين وايتلاف قلوبهم ويتبع ان يقيد  
 هذا ما اذا تساوت الجماعة في استكمال السنن وكلا داب واما اذا كانت الجماعة في البيت لم يكن  
 اذا كان امام المسجد يهل بشئ من السنن مع استكمالها في جماعة البيت فجماعة البيت افضل فكيف اذا

في المسجد  
 على سبيل الكفاية

لم يسجدوا في بعض المصاحف كذا في البيت

والاحتياط في النية فيها ان ينوي التراويح او ينوي قيام الليل او ينوي سنة الوقت او قيام رمضان  
وانما كان الاحتياط ذلك لان المشايخ قد اختلفوا في جواز اداء السنة بينة مطلق النفل ومطلق الصلوة  
قال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك وهو قول ابي حنيفة رحم وقال بعض المتأخرين بل عامتهم  
يجوز من غير ركعتين بنية صلوة الليل ثم تبين اي طهر او علم فان تبين يستعمل الا اذا لم يتبين  
رمعهما بمعنى علم فاعلى الاول يكون قوله انه كان الشان قد اهلهم البحر فاعله وعلى الثاني يكون  
مفعولا ساء اسم مفعول على علم قال بعضهم اي بعض المتأخرين وهو اكثرهم ينوب ذلك الذي  
صلاه عن سنة الفجر وهو اي قول بعض المتأخرين يجوز اداء السنة بنية النفل قولنا اي قول  
ابي يوسف ومحمد رحم وهو الظاهر الرواية عن الثمنا كلامهم وتلك الرواية عن ابي حنيفة رحم ساذة  
غير ظاهرة وقد تقدم ما هو التحقيق من ذلك في بحث النية ومع ذلك فالاحتياط انما هو في  
الخروج من الخلاف بما ذكرنا في شك بعدما صلى الركعتين بنية صلوة الليل في طلوع الفجر  
اي لم يتيقن ولم يغلب على ظنه انه قد طلع ام لا ينوب ما صلاه عن سنة الفجر بالاتفاق  
من الائمة والمشايخ جميعهم لان اليقين لا يسقط بالشك واعلم ان قوله الاحتياط في النية  
الى قوله بالاتفاق موجود في بعض النسخ وليس بموجود في بعضها بل الموجود ما بعد ما نظرنا  
قوله وان نوى التراويح صلوة مطلقة تحسب اي من غير ان يعين صفة من الصفات المذكورة  
فقد قالوا اي المشايخ والمحدثين منهم الامم انه لا يجوز وهو اختيار قاضيان على ما حكينا عنه  
في بحث النية وما اختاره صاحب الهداية هو المختار على ما ذكرنا هناك ووقته اي وقت  
التراويح وتذكر ان الضمير باعتبار الفعل او النفل المذكور ونحو ذلك اختلف المشايخ في وقت  
التراويح فقبل الليل كله وقت لما قبل العشاء وبعده قبل الوتر وبعده لانها سميت قيام الليل  
فكان الليل كله وقتها وهو قول الامام اسمعيل الزاهدي وجماعة وقيل وقتها ما بين العشاء  
والوتر حتى لو صلاها قبل العشاء لا يجوز ولو صلاها بعد الوتر لا يجوز لانها عرئت بفعل العشاء  
وكم لا يعلمها الا في هذا الوقت وهو قول عامة مشايخنا اي وقال القاضي الامام ابو علي  
الدفني العميريان وقتها بعد العشاء لا يجوز قبلها سواء كانت بعد الوتر او قبل وهو المختار لانها  
فانظرنت بعد العشاء بقول الصحابة وروان انه تعلل عليهم لجمعين وكذا النفل من فسله

على خلاف المشايخ المتقدمين  
انما كان الاحتياط في النية

صلى الله عليه وسلم فكانت تبعاً لها استتبرأوا وتقدم الصحابة لها على الوتر لا يريد عدم جوازها بعده  
 لاحتمال أنه بناء على استصحاب تأخيرها مطلقاً عن يمين فرائضها واستصحاب جعلها آخر صلوة الليل غير  
 أداءها بعده كما يجوز أداء غيرهما من قيام الليل ثم السجدة تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه كما  
 في العشاء واختلف في أدائها بعد النصف فقيل بكونها بعد النصف لكونها تبعاً للعشاء كسنتها على ما مرو  
 الصحيح أنه لا يكره لأنها صلوة الليل والأفضل فيها الخوض يفتنى على الخاتمة للعشاء لا قبلها  
 أنه لو صلى العشاء بامام أي مع امام أو مقتدياً بامام وصلى التراويح بامام آخر ثم علم أن الإمام  
 الأول كان قد صلى العشاء على غير وضوء أو علم فسادها بوجوه من الوجوه فأنزله العشاء  
 بفسادها ويعيد التراويح تبعاً لها كما يعيد سنتها ولا يلزمه إعادة الوتر في مثل هذه الصورة  
 عند أبي حنيفة لا يستقل له وعدم تبعية العشاء عنده ولا يلزم تقديمها عليه للترتيب  
 فإذا فات الترتيب من غير قصد لا تلزم إعادة كمن صلى الظهر ثم صلى العصر ثم إن الظهر  
 وقعت فاسدة فإنه يقضيها فقط ولا يلزمه إعادة العصر لأنها من عتدها الوتر أيضاً تبعاً للعشاء  
 فتلزم إعادة عتدها كما أنها كسنتها وهو معنى على وجهه عنده لا عند حماد يفتنى على الخاتمة  
 بعد الترام لأنه إن فاتته مع الإمام فوجده أو تروى بختان أو أكثر جعل يقضيها قبل الوتر  
 بوتر ثم يقضيها ذكر في الذخيرة فقال اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم يوتر مع الإمام  
 ثم يقضي ما فاتته من التراويح احترازاً للفضيلة الوترية بها مع أن التراويح يجوز بدونها وقال  
 بعضهم يصلي التراويح المقررة ثم يوتر بناء على أن وقتها قبل الوتر فيلزم تقديمها عليه هكذا  
 أن لو يد بالحكم المذكور للزوم وإن أراد لا يرويه فلا شك أن تأخير الوتر أولى وإن فاتته التراويح  
 فيه فإن لا يفرده أولى على قول الجمهور كما سيأتي إن شاء الله تعالى وإن الاستراحة في أثناء  
 التراويح فيجلس بين كل ترويختين مقدار ترويخة أي بين كل أربع ركعات مقدار أربع ركعات  
 وللمدين الأخير والوتر ليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد انتظاره حتى يخرج الشاخص والعشاء  
 هلل أو سجد أو قرأ على نافذة منفردة هذا الانتظار مستحب عند أهل الحرمين فإن عادة أهل  
 مكة أن يطوفوا بعد كل أربع أسبوعاً ويصلون ركعتي الشروق وعادة أهل المدينة أن يصلوا أربع  
 ركعات وقد روي البيهقي بإسناد صحيح أنهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب على كل ركعة

تأخير الوتر إلى ثلث الليل  
 فإن السجدة تأخيرها إلى ثلث الليل  
 فإن السجدة تأخيرها إلى ثلث الليل  
 فإن السجدة تأخيرها إلى ثلث الليل

ومقدار ذلك الفصل وهو مقدار ترويحة فكان مستحباً لأن ما رآه المومنون حسناً فهو عند الله  
 حسن وإن استراح على خمس تسليمات أي عقيب عشر ركعات قال بعضهم لا بأس به أي  
 لا يكره وقال أكثر المشايخ لا يستحب ذلك لخالفته على أهل الحرمين وقد لا يستحبونها عن الكراهة  
 التامة هيبة لأنه فعل ما ليس بعبادة وأدخل ما ليس بعبادة في العبادة مكرهه ومن للمكره ما يفظر  
 بعض الجهال من صلوة ركعتين لأنها بدعة مع مخالفة الإمام ذكره السرخسي من خرافة  
 الفقهاء ولا فضل للإمام تعديل القراءة أي تقدير ما يقرأ في الركعتين على سبيل  
 المساواة والعدل لئلا يكون أحد الركعتين المول من الأخرى قال قاضيان وخالف  
 لا بأس به أما في التسليم الواحدة يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر  
 الصلوات ولو قيل الأولى على الثانية فلا بأس به بل المختار ذلك عند محمد رحم وعنده أبي  
 حنيفة وأبي يوسف رحم التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما انتهى و  
 أما كان الأفضل كون ذلك التعديل بين التسليمات لئلا يشغل قلبه بالفكر في ذلك وهو  
 في الصلوة ولو صلى التراويح كلها بتسليم واحد والحال أنه قد عقد على أن كل ركعتين  
 منها قدراً للتسليم لجاز ذلك عن التراويح واحتسب له عشرين ركعة على قول العامة وهو الصحيح من  
 مذهب أبي حنيفة رحم كل ركعتين عن تسليم واحد وعند البعض يجوز الكل عن تسليم واحد وفي ظاهر الرواية  
 غير يجوز عن أربع تسليمات بناء على أن الزيادة على الثمان بتسليم واحد يكره ووجه التصحيح أن جمع  
 المتفرق لم يخل بشئ والنقصان بسبب الكراهة لا يرجع إلى الذات فصح الأداء وعندنا يقيم الكل عن  
 التسليمتين بناء على أن الزيادة على الأربع بتسليم واحد يكره عندها وقول المصنف رحم ولا يكره  
 لأنه أكمل في ألف لما ذكره في الخلاصة وغيرها أنه يكره الكمال لا يحصل بمجرد المشقة ما لم يكن فيها  
 اتباع السنة والمكره بنحو أفضل الأعمال أحرم وألم يرد عليه السلام زاد على ثمان بتسليم واحد  
 فلا يكون فيه اتباع سنة فيكون مكرهاً وإن كان مشقاً وهذا هو الأصل فكم من فعل يسير يزيد ثوابه  
 بما فيه من اتباع السنة على فعل الشق منه يا ضعاف تخلوه عن الأتباع نعم إذا وجد الأتباع في كلا الفعلين  
 فالأشق أفضل كما في الأربع بتسليمتين وبسليمتين على ما عرف ولو لم يقعد على أن كل ركعتين قدراً للتسليم  
 لم يجوز عن تسليم واحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم وأما عند محمد رحم ودفعه رحم فلا يجوز عن تسليم

منه  
 في  
 الركعتين

ايضا بل تفسد على ما مر من ان ترك القعدة على الركعتين من النفل فيما اذا صلى اربعاً بفساد نكدا  
 ما زاد على الاربع واذا اشكوا في الامام والقوم في انهم هل صلوا تسليماً ثمانى عشر ركعات  
 او عشر تسليمات فقيه اى في حكم هذا الشك لاختلاف بين المشايخ قال بعضهم يصلون بتسليمه  
 اخرى جماعة لان الزيادة على التراويح بالجماعة انما تكره اذا اتبقت لها زيادة وههنا ليست  
 متيقنة لاحتمال انها تراويح فلا تكره وقال بعضهم يوترون ولا يصلون بتسليمه اخرى  
 عن الزيادة على التراويح بالجماعة والصحيح انهم يصلون بتسليمه اخرى فمن يصلون بتسليمه  
 فعده بالباء اى يكون التراويح يقينا بصلوة ركعتين فرادى للاحتياط في الموضوعين كما  
 التراويح يتيقن ولا حترار عن التسفل الزائد عليها بالجماعة هذا اذا اتفق الكل على الشك فان  
 اختلفوا وكان الامام مع بعضهم رجح اذا ادعى كل فريق اليقين وكذا اذا كان الامام وحده  
 في طرف وهو متيقن عمل بما عنده ولا يلتفت الى قول الجماعة وان شك عمل بقوله ولا يختلف  
 القوم ولم يكن للامام يقين ياخذ بقول من هو صادق عنده وان لم يترجم عنده صدق  
 احداً الفريقين فهو بمنزلة ما لو شك الجميع اى يصلون ما وقع فيه لاختلاف فرادى بتسليمه  
 علم من هذه المسئلة ان التراويح عندنا عشر ركعات بعشر تسليمات وهو مذهب الجمهور وعندنا  
 ست وثلاثون ركعة احتجوا بها اهل المدينة والجمهور ما رواه البيهقي باسناد صحيح عن السائب بن زيد قال  
 كانوا يقومون على عهد عمر بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان وعلى علي مثل ذلك وفي الموطأ عن زيد بن  
 قال كان الناس في زمن عمر يقومون في رمضان ثلث وعشرين ركعة وفي المغني عن علي بن ابي  
 رجلا ان يصلى بهم في رمضان بعشرين ركعة قال وهذا كالاجماع قال البيهقي والثلاث في حديث  
 ابن دومان هي الوتر ولكن لم يدرك عمر فيكون منقطعاً وهو حجة عندنا وعند مالك والجمهور  
 من عمل اهل المدينة ليس بحجة لانهم يصلون فرادى بين كل ترينيتين اربع ركعات فمقتضى  
 لو ان اهل مكة اسبوعاً بين كل ترينيتين وذلك غير ممنوع على ما مر والكلام في ما هو المشهور  
 سنة بالجماعة لا فيما عداه والله اعلم وذكر في الملتقط انه يقرأ في التراويح مقلداً لما لا يعودى الى  
 تنفيذ القوم عنها فقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في المغرب لان التطوع اخف من المكتوبة  
 فيعتبر باخف المكتوبات وهو المغرب قال قاضيان هذا غير صحيح

لأن هذا القدر لا يحصل الختم والختم في التراويح مرة واحدة سنة واحدة وكذا قال مدد الشهيد  
 وترايع بعضهم يقرأ أو دما يقرأ في العشاء لا يفتبع لها وقال في الفتاوى نقل عن بعضهم يقرأ في كل  
 ركعة ثلاثين آية حتى يقع به الختم ثلاث مرات هذا معنى ما في فتاوى قاضيهان وغيرهما وهو قتل  
 القاضي الإمام الحسن المروزي لأن كل عشرين من الشهر محض من بفضيلة كما جاءت به السنن أنه  
 شهر له وحجة وأوسطه مغفرة وآخره عتق من النار ودرك اليه بقي بإسناده عن أبي عثمان  
 الخبيبي قال دعا عمر ثلثة من القراء فاستقر لهم فأمر سهرتهم فقرأه أن يقرأ الناس ثلاثين آية  
 في ركعة وأوسطهم بخمس وعشرين آية وأولاهم بعشرين آية قال قاضيهان وقال بعضهم هو  
 بداية الحسن عن أبي خيفة دم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لأن فيه تخفيفا على  
 الناس وبه تحصل السنة وهو الختم مرة واحدة لأن عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة مستمرة  
 وآيات القرآن ستة آلاف وثماني فاذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم والعصيلة في الختم مرتين  
 وينبغي للإمام وغيره إذا صلى التراويح عاد إلى منزله وهو يقرأ القرآن أن يصلي عشرين ركعة في كل  
 ركعة عشر آيات أحراز للفضيلة وهي الختم مرتين انتهى في البداية أكثر المشايخ على أن السنة  
 فيها الختم فلا يترك لكسل القوم قال الشيخ كمال الدين بن الهرام قوله ولا يترك لكسل القوم  
 في طلبية الختم وإن تخفيف على الناس لا تطويل كما هو حرج به في الهداية وإن كان إمام مسجد  
 حجه ولا يختم فله أن يتركه إلى غيره انتهى وإنهم من استحباب الختم ليلة السابع والعشرين رجاء  
 أن ينالوا ليلة القدر ثم إذا ختم قبل آخره لا يكره له ترك التراويح فيها يقرأ كما أنها شرعنا لاجل  
 ختم القرآن مرة قاله ابن علي النسفي وقيل يصليها ويقرأ فيها ما شاء ذكره في الذخيرة وإذا قرأ  
 هذا فلا يخفى ما في نقل المتن عن الفتاوى من التسهيل ولعل لفظة ثلاثين وقع سهر من الكتب  
 وإنما عشرين آيات فإن ظاهر قوله حتى يقع به الختم يدل عليه وهو أن تروى الختم ليس موثوقا على  
 قراءة الثلاثين المحسولة بالعشرة والله سبحانه أعلم ثم الذي ينبغي في هذا الزمان أن يفعل كما  
 قال قاضيهان لئلا يجرم ثواب السنة أن كسل عن أحراز الفضيلة مذهبهم قال قاضيهان والله  
 وأهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشر ليال وعن أبي خيفة دم أن كان يختم في شهر رمضان  
 أحكم وستين ختمه ثلاثين في الليالي وثلاثين في الأيام وواحدة في التراويح وعنده أنه صلى  
 ثلاثين سنة الفجر من شهر العشاء انتهى من الشهر وعنده أنه صلاها كذلك أربعين سنة

هذا هو  
 الختم



وقال ايضا لو قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات فان كان القوم يملون من القراءة في التراويح  
فلما باس به لكن يمكن لهم ثواب الصلوة لا ثواب النعم وقد ذكرنا ان السنة هو النعم في التراويح  
وعن ابي ابي الاسكاف انه سئل يجعل الامام للقريضة قراءة على مدة او يخطب فيها البعض في القوم  
والبعض في التراويح قال يميل الى ما هو اخص على القوم وسئل ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد  
في التراويح ان يريد عليه ام يقتصر قال ان علم ان لا يتنقل على القوم يزيد من الصلوة والاستغفار  
وان علم انه يتنقل على القوم لا يزيد ويأتي بالتناء في كل شفيع انتهى وذكر ابن الهمام وغيره في شرح  
الهداية انه لا يترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لانها فرض اي عند الشافعي وموسى بن  
اي عندنا ولا يترك السنن للجماعة كالتيسمات واذا غلط فترك سورة او اية وتر ما بعد هذا  
فالمستحب له ان يقرأ المتر كسنة المقررة لكان على الترتيب وقالوا لا ينبغي للقوم ان يقدموا  
في التراويح الخوشن وان لم يقدموا اللدستخوان فان الامام اذا كان يقرأ بموضع تشتغل  
عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذا لو كان غير اخص قراءة واحسن الكل في فتاوى قاضيخان  
ولو امرجل في التراويح ثم اقتدى بأخرى في تلك الليلة ايضا لا يكره له ذلك كما هو على المتأخرين اما ما  
ثم اقتدى فيها تنفلا بامام آخر وهذا لان صلوة النقل غير التراويح ونحوها بالجماعة انما يكره اذا  
كان الامام والمفتدي معانفتين به وكان على سبيل التداخي بان يجتمع جمع كثير في الثالثة حتى  
لواقتدى واحدا وان كان لا يكره وفي الثالثة اختلاف المشائخ وفي الاربعة يكره اتفاقا ذكره في الكافي  
وغيره ولو كان في التراويح مرتين في مسجد واحد يكره وكذا لو صلاها مرتين ما هو في مسجد واحد  
وان صلى في مسجد من اختلاف المشائخ فيه حكمي عن ابي بكر الاسكاف انه لا يجوز من اديهم اهل  
المسجد الثاني واختاره ابو الليث وقال ابن نصر يجوز لاهل المسجد ان يجمعوا الى اذن وقام  
وصلى في مسجد من جميعا فانه لا يكره وانما يكره اذا اذن وقام ولم يصل فكذا في التراويح وايضا  
هذا بناء على صحة التراويح بنية النقل المطلق وعدمها وقد علم في موضعه واذا بلغ الصبي  
عشر سنين قام البالغين في التراويح يجوز قال نصير بن يحيى لا يكره ان يقرأ بالصلوة ويفرغ عليها  
فكان في حكم البالغ من هذا الوجه لا انه لا يكره اقتداءهم به في الفرض ولا صلوة تنقل فلو كان  
اقتداء للمفسر بالنقل بخلاف اقتداءهم في النقل وذكر في بعض كتب الفتاوى انه لا يجوز

يجعل الامام القريضة  
تؤخذ على هذا ويخطب  
تؤخذ البعض في القريضة  
والبعض في التراويح

ان يوم البالغين في التراويح ايضا وهو المختار وقال شمس لا غنة السرخسي هو الصحيح وذلك لان  
 البالغ اقوى لانه يصير كذا ما عليه النزوع بخلاف الصبي فيلزم من اقتلادهم ببناء القوي على الضعف  
 وهو غير جائز عندنا وان صلى اربع ركعات بتسليم واحدة والحال ان لم يقعد على ركعتين منها :  
 قد ثبت الشاهد في معنى الاديع عن تسليمه واحدة اي عن ركعتين عند أبي خيفة وابي يوسف دم وهو المختار  
 اختاره الفقيه ابو جعفر وابو بكر محمد بن الفضل قال فاضحان وهو الصحيح لان القعدة على راس  
 الثانية فرض في الطوع فاذا تركها كان ينبغي ان تقصد صلوة اصلها هو قول محمد وذو قدم و  
 هو القياس وانما جاز على قول أبي خيفة وابي يوسف دم استحسانا فاخذا بالقياس في فساد  
 الشفع الاول بالا استحسانا في حق بقاء الترخيم واذا بقيت شرع عن الشفع الثاني وقد اتم  
 بالقعدة فجاز عن تسليمه واحدة وقال الفقيه ابو الليث تنوب عن تسليمتين والصحيح الاول  
 فقد على راس الركعتين جازت عن تسليمتين ولا تفاق واذا اخرج عن قراءة الشاهد بغير فكر ان  
 علم انه ان زاد عليه ينقل على القوم لا يزيد الدعوات للماثرة وفي تخصيص الدعوات اشارة  
 الى ان يزيد الصلوة على ما قدمناه الا انه يقتصر فيها على تولد اللهم صل على محمد وعلى آل محمد  
 لانه هو المفروض عند الشافعي دم وبه تنادي الستة عندنا فلا يزيد الى عامها ان كان يتقبل  
 عليهم ولو تم ذكر التسليمه كانوا قد سمعوا عنها فتذكروها بعد ما صلى صلوة الوتر اختلف للشافعي  
 في انهم هل يصلون تلك التسليمه بجماعة او منفردين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 تلك التسليمه بجماعة لا تنافات عن عملها والجماعة اما شرعت في التراويح اذا كانت في محلها و  
 قال الصلوة للشهيد يجوز ان يقال يصلي تلك التسليمه بجماعة لان وقتها باق لان الليل كله بعد  
 العشاء وبعد الوتر وقبله سواء على المختار كما تقدم وقوله يجوز ان يقال اشارة الى انه لا دابة عن  
 الامة في هذه المسئلة وانما هو اختيار من المتأخرين بناء على ما قلنا والاظهر قول الصلوة للشهيد  
 لانه بناء على القول المختار في وقتها ولو سلم الامام على راس ركعة ساهيا في الشفع الاول من  
 التراويح ثم صلى ما بقي منها على وجهها قبل ان يعيد ذلك الشفع قال مشايخنا بختار يقضي الشفع  
 الاول لا غير لان كل شفع صلوة عليه واحدة وقد خرج من الشفع الاول بشرع وفي الشفع الثاني فلا يصح  
 ما بعد الشفع الاول فلا يلزم الا قضاءه وقال مشايخنا ثم قد عليه قضاء الكل اي كل التراويح لفساد



عن محمد بن ابي حنيفة انه سئل عن رجل ام توما قاعدا في شهر رمضان يعني في التراويح ايقوم القوم قال نعم في التراويح  
 الى خيفته والى يوسف بن قيس فقال بعض المشائخ انما خصا بالذكر لان عنده لا يصح اقتداء بهم بالقاعد  
 وقال بعضهم بل لان المستحب لهم عنده ان يقعدوا وقال قاضي صحن ويكره للمفتي ان يقعد التراويح  
 واذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه المهار والتكامل والتشبه بالمناقضين قال الله تعالى واذا  
 قاموا الى الصلوة قاموا كسالى وكذا اذا غلبه النوم يكره له ان يصلي مع التوم بل يفرج حتى يستيقظ  
 لان في الصلوة مع النوم تما ونا وغفلة وترك التدبر وكذا لو صلى على سطح المسجد من شدة الحر  
 اى يكره لقوله تعالى قل نادى جهم اشهدوا لو كانوا يقرءون انتهى وفي القينة امام يصلي التراويح  
 على سطح المسجد اختلف في كراهته ولاولى ان يصلي على عند العذر وكيف بغيره وفيها اقتدى  
 به على من انه من التراويح فاذا هو وترتمة معروية فيم اليها رابعة ولو افسد بها شيئا عليه ان يركع  
 ثلث ركعات اعادوا الوتر مع النوافل لانه مثلها من حيث الثبوت بالسنة ولمحقها اكثر من  
 الاحكام كوجوب القراءة في جميع ركعاته وعدم الاذان والاقامة له ونحو ذلك وذكره عقيب  
 التراويح لمناسبة لها في ادائه بالجماعة في رمضان والكلام فيه في مواضع الاول في مفتحه  
 وهي انه واجب عند ابي حنيفة روم وذكر في المحيط عنه ثلث دليات في رواية انه فرضية وهو  
 قول زفر بن زفر وقال ابو بكر الغزالي في المعارضة مال سبحان واصبح من المالكية الى وجوبه يريد به  
 الفرض وحكى عن ابي بكر انه واجب اى فرض وحكى ابن بطال في شرح البخاري عن ابن مسعود و  
 حذيفته والنخعي انه واجب على اهل القرآن دون غيرهم والمركب بالوجوب الفرض واختار  
 الشيخ عليم الدين السخاوي المقرئ انه فرض وعمل فيه جزء وسائر الاحاديث الدالة على فرضيته  
 ثم قال فلا يرتاب ذو فهم بعد هذا انها الحقت بالصلوات الخمس في المحافظة عليها وفي  
 المغني عن الامام احمد من ترك الوتر عمدا فهو بطل سوء ولا ينبغي ان تقبل شهادته و  
 الرواية الثانية انه سنة مؤكدة وهو قولهما وعليه اكثر العلماء والرواية الثالثة انه  
 واجب وهي آخر اقواله قال في المحيط وهو الصحيح وقال قاضي صحن هو الاصح قال في  
 التحفة ثم رجع زفر فقال انه سنة ثم رجع وقال واجب استدلالا اكثر بحديث  
 الاعرابي هل على غيرهن فقال عليه السلام لا الا ان تطوع فانه ينفي الفرض والوجوب

وقوله عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله عليكم الحديث وبفعله عليه السلام اياه  
على الواحلة وهو ما اخرجاه في الصحيحين عن ابن عمر انه عليه السلام كان يوتر على البعير الفرس  
لا تؤدى على الواحلة من غير عدد وبما ملته معاملته السنن من انه لا يؤذن له ولا يقام بها  
ولا في خيفة دم ومن وافقه حديث ابن عمر انه عليه السلام قال اجعلوا آخر صلواتكم بالليل  
وتر متفق عليه امر وهو عند العراقيين القربة للوجوب وقوله عليه السلام الوتر حق فمن لم يوتر  
فليس مني رواه ابو داود من حديث ابن المنيب عن ابي عبد الله العتيكي عن بريده عن ابيه ورواه  
الحاكم وصححه وقال ابن المنيب وثقه ابن معين ايضا وقال ابن حاتم سمعت ابي يعقوب العلم  
الحديث انكر على البخاري اخاله في الضعفاء وتكلم فيه النسائي وابن جابر وقال ابن عبد الله  
بن عدي لا بأس به فالحديث حسن واخرج البزار عن حكيم عن عنبسة عن جابر عن ابي  
عن ابيهم عن الاسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على كل مسلم  
وقال لا تغلبري عن ابن مسعود الا من هذا الوجه فان قيل الامر قد يكون للنداء في الوتر  
وكذا الواجب لغيره فما الحل عليه ونحو الدعاء رضى والقيام القربة اما المعارضة فان قيل من يوتر  
ومن فعله على الواحلة وكذا حديث معاذ حين بعثه عليه السلام الى اليمن وقال لا يفارقك  
ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة متفق عليه قال ابن جابر وكان قبل وفاته  
عليه الصلوة والسلام بايام يسيرة في الكوفة انما عليه السلام قام بهم في رمضان فصلى ثمان  
ركعات ووتر اشهره من القابلة فلم يخرج اليهم فسالوه فقال خشيت ان يكتب عليكم الوتر  
واما القربة الصادرة للوجوب الى اللغوي فما في السنن سوى الترمذي انه عليه السلام قال الوتر حق  
ولجب على كل مسلم فمن اجاب يوتر بخمس فليس يوتر ومن اجاب يوتر بثلاث فليفعل ومن احب ان  
يوتر بواحدة فليوتر رواه ابن جابر والحاكم وقال علي بن ابي شير لمها فقد تيمر بعد الحكم بالوجوب فلو  
كان واجبا لكان كل خصلة من المذكورة تقع واجبة على ما عرف في الواجب المخير وقد اجتمعنا  
على عدم وجوب الخمس فلزم صرحه الى الوجوب اللغوي وهو الملقب بالشك فلا يلزم منه الوجوب  
شرعا فالجواب عن حديث الاعرابي وما بعده وحديث معاذ بانه يجوز ان يكون قبل وجوب  
الوتر وانه وجب بعد سفر معاذ وان كان قبل موته عليه السلام بقليل فلا تعارض وعن حديث

انه واقع حال لا عموم لها فيجوز كون ذلك لعذر فان الفرض يجوز على الدابة لعذر المسلمين ونحوه  
 ويجوز ان يكون قبل وجوبه ايضا وقد روى المحاذي عن حنظلة بن ابي سفيان عن نافع عن ابن عمر ان كان  
 يصلي على راحلته ويوتر بالادوية ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فدل ان وتره ذلك كان  
 املا على عدم وجوبه او للعذر عن حديث الموطأ بان ابنه ايضا يجوز ان يكون قبل وجوبه ثم جيب  
 بعده او لم يدا بالوتر المجموع من صلوة الليل للمختمة بوتر فانهم كانوا يطلقون عليها اسم الوتر  
 لاني المجموع فرد بل هذه الازادة ظاهرة من نفس الحديث فانه عليه السلام صلى بهم ثمان  
 دعات واوتر ثم تاخر في القابلة يعني عما فعله في السابقة البتة وعلى تأخره عن ذلك  
 بخشية ان يكتب الوتر فكان المراد بالوتر ظاهر الصلوة التي فعلت مختمة بالوتر بدهاءم  
 في رواية البخاري لهذا الحديث من قوله خشية ان يكتب عليكم صلوة الليل والحوادث القرينة  
 ان ذلك قبل ان يستقر امر الوتر فيجوز كونه كان او لا كذلك وفي مسلم عن عائشة انه عليه السلام  
 كان يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة بوتر من ذلك الخمس لا يجلس في شيء منها الا في آخرها فدل  
 ان الوتر كان خسا وقد اجتمعنا على كل ركعتين وهو يفيد خلافا في الدار فطني انه عليه السلام  
 قال لا توتر ثلث او توتر خمس او تسبيح ولا توتر ثلث جاوز اجماعا فقل ان هذا وما شاكله كاذب  
 ان يستقر امر الوتر وكيف يحمل على اللغو وهو محفوف بما يؤيد مقتضاه من قوله عليه السلام  
 فمن لم يوتر فليس مني موكل بالثبوت ثلثا وعدم الاذان والاقامة لكون الغالب فيه لا تقادم  
 وقت الحشاء وقت له فلا يدل على عدم وجوبه لزوم القراءة في جميع ركعاته للاحتياط للوقود  
 الواجب بين السنة والفرص فيها النظر الى الاول حجب في جميعه وبالنظر الى الثاني لا فيجب احتياها  
 هذا وقد اولى في الكافي وغيره ما روى عن الامام انه فرض بانه فرض علا ويحمله على الفريض  
 في انه مستقل غير تابع للحشاء فلا يلزم عنده اعادة لزوم اعادة تمامها اذا صلاها ثم لم يمسكها  
 دونه وفي لزوم الترتيب بينه وبين غيره من الفرائض حتى لو تذكر صاحب الترتيب في صلوة  
 فرض ان عليه الوتر ففسد تلك يتذكره عنده وكذلك لو تذكر فاتته وهو فيه يفسد ويلزم قضاء  
 تلك الفائتة ثم اعادة عنده واؤثر ما روى عنه انه يستدعيان الرادشوت وجوبه بالسنة واما  
 من حيث الاعتقاد فالمصميم انه واجب فيفسق تأدكه غير المتناول ولا يكفر جاحده الا ان استحسن

ولم يره حقا على المعنى الذي مر في السنن الموضع الثاني في قلده وهو ثلث ركعات يسلم واحدة فإياهم  
قولهم وعلى ابن مسعود وابن عباس وابن أمية وعمر بن عبد العزيز ولخازنه التورق ابن المبارك وهو  
قول مالك في كتاب القيام ذكر في العارضة وقال ابن بطال هو قول حذيفة وابن القفا السبعة وسعيد السيب  
وعند الشافعي ثم اقلوا واحدة وهو اختيار احمد لما أحسنه عايشة قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يزيدني رمضان فلا في غيره على أحد عشر ركعة يصلي اربعاً فلا تسأل عن حستهن ولوطهن  
ثم يصلي ثلثاً قالت فقلت يا رسول الله أشاء قبل أن توتر قال يا عايشة إن عيني ثمانان كلينا  
قلوبنا والبخاري ومسلم والترمذي وقال حديث صحيح فلو كانت الثلث تسليمتين لكانت تسليمتين  
ثم واحدة لانهما فصلت وعتها انه عليه السلام كان يوتر بثلث لا يفعل فنهى دفعه النساء في ليله وفلقه  
كان لا يسلم في ركعة التورق قال النووي اسناده حسن فقال ودفعه اليه في السنن الكبير بإسناد صحيح عنها  
عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الركعة الأولى من التورق فاتحة الكتاب وسبع اسماء رب العالمين في الثانية  
بقا ياها الكفرون وفي الثالثة بقل هو الله احد والمعوذتين بعده اصحاب السنن الأربعة وابن حبان صحيح  
والحكم في المستند وعنه أبي بن كعب انه عليه السلام كان يقرأ في التورق سبع اسماء رب العالمين في الثانية  
بقل ياها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد ولا يسلم إلا في آخرهن ولما احتجوا عليه السلام صلى الله عليه  
مثنى فاذن حتى احكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر ما نذر صلى فلا دلالة فيه على ان التورق واحدة فحرميم مستغنة  
اذ يحتج ان المراد صلى واحدة متصلة فلا يقام الصلوات التي ذكرناها وبقاها مما يطول ذكره مع  
ان اكثر الصحابة عليه قال الطحاوي في كتابنا ابو خالد قال سالت ابا العباس عن التورق فقال علمنا اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان التورق مثل صلوة المغرب هذا وتر الليل وهذا وتر النهار وعن عبد الله  
بن مسعود التورق ثلث كوتر النهار صلوة المغرب قال البيهقي هذا صحيح وقيل قد مر فروعاً لكن بإسناد ضعيف  
يحيى بن الجواب فانه الذي دفعه عن الاعمش عن ابن مسعود عليه السلام الصلوة فان قيل انما  
لكن لا يدل على نفي صحة واحدة بل انما يدل على افضلية الثلث وان تم تدبر عن عدم اجزاء التورق فلا  
يطابق دعواكم قلنا عدم اجزاء الواحدة لما روى محمد بن كعب القرظي ان النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي  
وعنه ابن مسعود ما احزرت ركعة قطنا وتوسعد بن ابي وقاص بركعة فامر عليه بن مسعود وقال ما هذه  
التي رواه التورق فامر بها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي المبسوط عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال

في التورق  
بنيان

ما هذه البتيلة التي لا تفرها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البسوط عن عماره  
 لما رأى سعد بن أبي وقرة قال ما هذه البتيلة التي تقنعها أو لا تدعيك وما تدعني عليه السلام عن عمر  
 بن الخطاب وسبع ونحو ذلك فالجواب عنه قد تقدم من العمل على ما قبل الاستدراك وعلى فصل التثنية أو  
 ليربع أو نحوها عن الثلث أو بيان المثلثين الذي يجمع صلوة الليل مع الوتر على ما يظهر بما دنى  
 تأمل في سياق الكلام الموضع الثالث في القراءة فيه وهو ما قال يقرأ الفاتحة والسورة في جميع  
 ركعاتها وقد تقدم أن ذلك للاحتياط والمستحب في قراءة سبع اسم في الأول وقبلها الكفرون  
 في الثانية وتروى في الثالثة ما تقدم من حديث عائشة رضي الله عنها أن في الثانية  
 قل هو الله أحد واللعوذ من ولم يعمل أصحابنا بتلك الزيادة تحريزاً عن طائفة الثالثة على الثالثة  
 اختاروا بزيادة أبي بن كعب المتقدمه وما روى ابن خزيمة في مسنده عن حماد عن إبراهيم عن  
 الأسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في القراءة بسبع  
 اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكاذبون وفي الثالثة قل هو الله أحد الموضع الرابع في  
 ترتيبه وهو ما قال ويقت في الثالثة قبل الركوع في جميع السجود خلافاً للشافعي وخلافه  
 في موضعين الأول كونه قبل الركوع فإن عنده بعده والتأني كونه في جميع السجود فانه في النصف  
 الأخير من رمضان فقط له في الأول ما روى الدارقطني عن سويد بن غفلة قال سمعت أبا بكر  
 وعمر وعثمان وعلياً يقولون كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك  
 وما روى الحاكم وصححه عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات آخرهن  
 في وترى إذا رفعت رأسى ولم يبق إلا السجود اللهم هديني فيمن هديت إلى آخره وسند كرم الله  
 الله تعالى ولنا ما روى النسائي وابن ماجه في العل بن ميمون الرقي ثنا محمد بن يزيد عن سفيان  
 عن زبيد النخعي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أنس عن أبيه عن أبي بن كعب أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يوتر فيه ثنت قبل الركوع اللفظ لابن ماجه واللفظ النسائي كما يوتر بثلاث يقرأ في الأول  
 بسبع اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكاذبون وفي الثالثة قل هو الله أحد ويقت قبل الركوع  
 وإذا في ستره فإذا فرغ قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات يليل في آخرهن يعني صورته انتهى  
 كون الأعمش وشعبة وعبد الملك بن أبي سليمان وجرير بن حازم رواه هذا الحديث عن زيد البنا

بفتح الهمزة

بفتح الهمزة



ولم يذكرها هذه الزيادة وهي تقف قبل الركوع لا يقدح فيه لأن سفيان ثقف وزيادة الثقة مقبولة  
 وقد أخرج الخطيب في كتاب القنوت له ثمانية أحسن أحمد بن محمد الأهرزي أنا أحمد بن محمد  
 بن سعيد ثنا أحمد بن الحسين بن عبد الملك ثنا منصور بن أبي بريدة عن شريك عن منصور  
 عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الركعتين  
 الركوع وذكره ابن الجوزي في التحقيق وسكت عنه وأخرج ابن رعيم في الحلية عن عطاء بن مسلم ثنا  
 بن المسيب عن جبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس قال أوتر النبي صلى الله عليه وسلم ثلث قنت  
 فيها قبل الركوع وأخرج الطبراني في الأوسط ثنا محمود بن محمد المروزي ثنا سهيل بن عبد الحميد  
 ثنا سعيد بن سالم القداح عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر ثلث  
 ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع فقد حصل فيه ثلث ركعات بطريق كل منهما أما الحسن أو عيسى  
 عن أنس أنه عليه الصلاة والسلام قنت بعد الركوع فالله منه أن ذلك كان شرا فلفظ بدل ما  
 في الصحيح عن عاصم الأحول سأل أنسا عن القنوت في الصلاة قال نعم فقلت كان قبل الركوع  
 أو بعده قال قبله قلت فإن فلانا أخبرني أنك قلت بعده قال كذب إنما قنت عليه السلام بعد  
 الركوع شهر انتهى وعاصم ثقة جلد وأخرج ابن أبي شيبه ثنا يزيد بن هارون عن هشام الدستوائي  
 عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقنتون في  
 الركعتين قبل الركوع فهذا تعارض رواية الدارقطني وإسالم الباقي عن المعارضة وأما حديث الحسن  
 فليس فيه دلالة على العموم فيصعب أن يكون التعليم كان في ذلك الشهر الذي ذكره أنس والله سبحانه  
 أعلم وله في الثاني ما روى أبو داود أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي عشرين ليلة  
 من الشهر يعني رمضان ولا يقنت إلا في النصف الثاني فلما كان الشهر الآخر تخلف فصلي  
 في بيته وأخرج ابن عدي بطريق ضعيف عن أنس كان عليه السلام يقنت في النصف الأخير  
 ما أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن يزيد بن أبي حرم عن أبي الجوزي عن الحسن بن علي قال  
 علم رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في الركعتين فقط قنوت الركن اللهم اهديني  
 في خير هديت الحم وتخرج الأربعة أيضا وحسنه الترمذي عن علي أنه عليه السلام كان يقول  
 في آخر وتره اللهم إني أعوذ بك برضائك من سطوتك وبعبادتك من عقوبتك وأعوذ بك

منك لا احصي ثنا عليك انت كما اثبتت على نفسك وفيما تقدم من الخلافة قبلها ما هو ارجح في  
الادلة على المواظبة فارجم اليه والقنوت فيما استدل به يستعمل يوم القيا اذا قال عليه التصف  
الاخير بن زيادة الاجتهاد على ان الاول منقطع لانه رواية الحسن البصري او عرجم الناس الى اخره والحسن  
لم يدرك عمر بل ولد لستين بقتنا من خلافة والثاني ضعيف باي عاتكة ضعفه البيهقي وقولنا هو  
هو قول ابن مسعود والحسن والنخعي وابن المبارك وابي ثور وعامة اهل العلم حتى قال البخاري ولم  
يقبل بالقنوت في النصف الاخير من رمضان فقط لا الشافعي والليث لكن نقل السريجي انه روى  
عن علي وابي وابن سيرين ورواية عن مالك وجرم ثم اذا ورد القنوت كبر ورفع يديه عندها  
وذكر ابن نصر الاطفي في شرح القدوة ان المزني قال زاد ابو حنيفة دم تكبير في القنوت لم يثبت  
في السنة ولا دل عليها قياس وقال هذا خطأ منه فان ذلك مروي عن علي وابي عمر والبراء بن عازب  
والقياس يدل عليه فان التكبير للفصل والانتقال من حال الى حال وحال القنوت في الف  
لحال القراءة وقال احمد اذ قنت قبل الركوع كبر قال ابن قدامة في المغني وقد روى عن عمر انه  
كان اذا فرغ من القراءة كبر وفي النخعي رفع يديه خذلا زينة وهو مروي عن ابن مسعود  
وابن عمر وابن عباس وابي عبيد واسحاق وقد تقدم والقنوت قبل ليس فيه علم موقت اي  
معين ويكره ان يوقت لانه اذا وقت يجري على اللسان من غير احضار قلب ولا صدق رغبة  
فلا يحصل به المقصود والمصحيح ان ذلك اي عدم التوقيت انما هو فيما عدا الماثر لان الصحابة اتفقوا  
عليه ولا نرى ما يجري على اللسان ما يشبه كلام الناس اذ لم يوقت والدعاء روى بالفاظ مختلفة  
واحسنها انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتركل عليك ونثني  
عليك الخير ونشكرك ولا نكفرك ونخلم ونترك من يفسدك اللهم اياك  
نعيذ ولك نصلي ونسبيد واليك نسعى ونخبط ونرجو رحمتك ونخشى عذلك ان عذلك  
بالنكار ملح وفي الاذكار عن عمر اللهم انا نستعينك الخ واخرج ابن داود في المرسيل من  
خالد بن ابي عمران قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوا على امير ازجلاه جبرائيل قال  
اليه ان اسكت فسكت فقال يا محمد ان الله لم يبعثك سائلا ولا لعانا وانما بعثك رحمة  
ليس لك من الامر شيء الاية ثم علمه القنوت اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن

بك وتخصم لك وتترك من يعزبك اللهم اياك نعبد الخ الا انه ذكر موضع تخصي تخاف  
 ولا ولي ان يعظم اليه ما تقدم عن الحسن انه قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كما التفت  
 في الوتر اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت بارك لي فيما اهلكت  
 وتوفني فيما قضيت فاك تقضي ولا يقضي عليك ان لا يدل من واليت تباركت وتعاليت  
 رواه الآخرة وحسنه الترمذي كما تقدم ودواه ابن حبان والبيهقي وزاد فيه بعد واليت  
 ولا يغز من عاديته وزاد النسائي بعد وتعاليت صلى الله عليه وسلم وقال النووي اسناده صحيح  
 وحسن ودواه الحاكم وقال فيلذا رقت واسى ولم يبق الا السجود كما قدمناه وما عاهد هديت فلا  
 توقيت فيمنه ما تقدم من رواية الآخرة انه عليه السلام كان يقول اللهم اني اعز بك من سخطك  
 ومنع ما من عمرانه كان يقول بعد ان عذابك الجذب بالاكفاد ملحق اللهم اغفر لي والمؤمنين والمؤمنات  
 والمسلمين والمسلمات والف قلبي بهم فاصل ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم  
 العن كفره اهل الكتاب الذي يكذبون رسلك ويقاتلون اوليائك اللهم خالف بين كلمتهم  
 وفي نزل اقدامهم وانزل عليهم باسك الذي لم يدع عن القوم الجرمين وغيره ذلك من الادعية  
 التي لا تشبه كلام الناس ومن لا يحسن الفتوى يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة  
 وقد عذاب النار قال ابو الليث يقول اللهم اغفر لي بكرها نلتا وقيل يقول يارب بكر دلتنا ذكره في  
 الذخيرة تنبيهه لا يقنت في صلوة غير الوتر عندنا وهو روي عن عمر وابنه بن مسعود بن عياض  
 وابي درداء وقال مالك واحمد والشافعي رحم يقنت في الفجر وهو قول الحسن وابن ابي ليلى اللهم ماروني  
 انسان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا قال النووي ودواه الحاكم  
 وابي عبد الله في كتابه الادب عني وقال حديث صحيح وقال الحازمي في التاسيم والمنسوخ انه روي عن النبي في الفجر  
 عن الخلفاء الاربعة وغيرهم كعاد بن عباس وابي بكر بن كعب بن اشعث وابي جابر وابي جابر وابي جابر  
 وابي جابر وابي جابر وابي جابر وابي جابر وابي جابر وابي جابر وابي جابر وابي جابر وابي جابر  
 من التابعين انتهى ولنا ما اخرجنا ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن  
 مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقنت في الفجر قط الا شهرا واحدا لم يزل يقول ولا تقنت في ذلك  
 الشهر يد على الناس من الشرايين هذا حديث صحيح لا عباد عليه ما اسندوا به من حماد بن ابي جابر

الحسن القتيبي  
 يقول ربنا اتنا في الدنيا  
 حسنة وفي الآخرة حسنة  
 وقد عذاب النار

الطبري في ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا شيبان بن فروخ ثنا غالب بن فرقد الطحان قال  
 كنت عند انس بن مالك شهرين فلم يقنت في صلوة الخداة ولا كنعان ضرروا بنا قول انس ونعله  
 سلم ما رويانا من المعارضة ويحل ذلك اما على ان المراد بالقنوت طول القيام فانه يطلق عليه  
 ايضا كما في الصحيح عنه عليه الصلوة والسلام افضل الصلوة طول القنوت ولا شك ان صلوة  
 الصبح اطول الصلوة قياما او يحل على قنوت النوافل كما اختار بعض اهل الحديث انه عليه السلام  
 لم يزل يقنت في النوافل وكيف لا يحل على ذلك او على الغلط وقد روى شيبان عن قيس بن  
 الربيع عن عامر بن سليمان قال قلنا لا نسب مالك ان قوما يزعون ان النبي صلى الله عليه و  
 سلم لم يزل يقنت في الفجر فقال كذبوا انما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرين واحدا  
 يدعو على اجداء من المشركين وتروى الخطيب في كتاب القنوت من حديث محمد بن عبد الله  
 ثنا سعيد بن ابى عمرو بن عتبة عن قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت الا اذا دعا  
 لقوم او دعا عليهم وهو بسند صحيح قاله صاحب تنقيح التحقيق واما ما اخرج فيه عن انس فقد  
 عليه ابو الفرج بن الجوزي بسببه وبلغ فيه الغاية ونسبه الى ما ينبغي ذكره بسبب انه يعلم انها  
 باهلة وقد اشتهر بعض الرواة فيها بالوضع وقد قال عليه السلام من حدث عنى بحديث يرى  
 انه كذب فرب احد الكاذبين وفي الصحيحين انه عليه السلام قنت شهرين يدعى على قوم من العرب  
 ثم تركه واخرج ابن جابر عن ابن ابيهم بن سعد عن الزهري عن سعيد ولبى سلمة عن ابى هريرة  
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقنت في صلوة الصبح الا ان يدعى لقوم او  
 على قوم وهو بسند صحيح وعن ابى مالك سعد بن طارق الا تشجعي عن ابيه صليت خلف النبي  
 عليه السلام فلم يقنت وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت و  
 صليت خلف علي ولم يقنت ثم قال ابى انها بدعة رواه النسائي وابن ماجه والترمذي  
 وقال حديث حسن صحيح ولقد ابن ماجه عن ابى مالك قال قلنا لا يأتى بك ذلك قد علمت  
 خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وعمر وعثمان وعلي الكوفة نحو من خمس سنين  
 كانوا يقنتون في الفجر قال ابى محمد وبهذا ظهر خطأ نقل البخاري القنوت عن الخلفاء  
 الا بعتة وقال حافظ بن مندة رواه يعنى حديث ابى مالك جماعة من الثقات منهم ابو عتبة

وابن ادريس وابن عبد الواحد وحفص بن غياث واخر جابر بن مسعود الرازي في اصول  
 السنة وجعل اول حديث من ياب من قال ان القنوت محدث وانه عليه السلام قنت شهرين  
 ثم تركه وقال الترمذي والعمل عليه عند اكثر اهل العلم وهذا يعارض قول الجاذي ان القنوت  
 مذهب اكثر الصحابة والتابعين وقد اخرج ابن ابي شيبة عن ابي بكر وعمر وعثمان ورضائهم  
 كانوا لا يقننون في الفجر واخرج عن علي انه لما قنت في الصبح انكر الناس عليه فقال تسمعون  
 على عدونا وفيه انه كان منكرا عند الناس وليس الناس اذ ذاك الا الصحابة والتابعين  
 واخرج ايضا عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير انهم كانوا لا يقننون في صلاة  
 الصبح اى الفجر واخرج عن ابن عمر انه قال في قنوت الفجر ما شهدت وما علمت وما اسند الجاهل  
 عن سليمان بن المسيب انه ذكر له قول ابن عمر هذا فقال اما انه قنت مع ابيه ولكن ليس لمحمد  
 عن ابن عمر انه كان يقول كبرنا ونسينا ايتوا سعيد بن المسيب فسنلوه ان عمر فبر ظاهر  
 الدلالة على ان الملاء قنوت النوازل والافهل يتوهم عاقل ان امر من امور الصلوة يفعل كل  
 ينسأه ابن عمر ويقول ما شهدت وما علمت او من هو ادنى منه بمرايت بل انما يطرق الشك  
 الى ما يكون فعله في بعض الاحيان ووقوعه في بعض الازمان وبهذا ينقطع كل ما قيل في  
 لتعصبات القنوت لو كان سنة راتبة يفعل عليه السلام كل جمعة بحجر يؤمن من خلقه قالوا  
 او يسره بحيث يقطع القراءة الجهرية ويلبث مليا كما قال مالك الى ان خوفه الله تعالى لم يتحقق  
 فيه هل الاختلاف بل كان وسيلة ان ينقل كنفه من القراءة ومخافتها ونحو ذلك وان جميع  
 ما ورد من قنوته وقنوت الخلفاء الراشدين وغيرهم مما اختلف فيه انما هو قنوت النوازل  
 فانه على الاجتهاد وان حديث انس انه عليه الصلوة والسلام لم يزل يقنت حتى فارق الدنيا  
 ونحو مما عن الصحابة يشبهه فانه روى عن ابي بكر انه قنت عند محاربة مسلمة وكذلك قنت  
 وكذا علي ومعاوية عند محاربتهم وحديث ابي حنيفة روى غيرهم انه عليه السلام قنت شهرين  
 قبله ولا بعدا ينبغي فوجب بكون بقاء القنوت في النوازل امر مجتهد فيه وذلك ان لم يرد عنه  
 عليه السلام انه قال لا قنوت في نافلة بعد هذه بل مجرد العدم بعدها فيجب الاجماع بان يظن  
 ان ذلك انما هو لم يرد شرعته ونسجه نظر الى سبب تركه عليه السلام وهو انه لما نزل ليس لك

من الأثر بشئ ترك أو أنه لعدم وقوع ناذر لتستدعي القنوت بعدها فتكون شرعيته مستمرة  
وهو محل قنوت من تمنت من الصحابة بعده وفاة عليه السلام وهو مذهبنا وعليه  
الجمهور قال الحافظ أبو جعفر الطحاوي إنما لا يقنن عندنا في صلوة الفجر من غير ليلة فلان وقعت  
فترة أو ليلة فلا بأس برؤسنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما القنوت في الصلوة كما عند  
النوازل فلم يقل به إلا الشافعي دم وكانهم حملوا ما روى عنه عليه السلام أنه قنن في الظهر  
والعشاء على ما في مسلم وأنه قنن في المغرب أيضا على ما في البخاري على النسخ لعدم  
ورود المواظبة والتكرار للرايين في الفجرين عنه عليه السلام والله سبحانه أعلم بالموضع المناسب  
في أدائه للجماعة والأجسام على ما ذكره المصنف من قوله ولا يصلي أي الترتيب جماعة لا في شهر  
ومضان ومعناه الكراهة دون عدم الجواز لأنه نقل من رجلا أنه ينقل عن النبي عليه السلام  
ولا عن أحد من الصحابة فتكون بدهة مكروهة وأما في رمضان فلا خلاف في  
نفي كراهة الجماعة فيه ولكن اختلف في الأفضل ففي فتاوى وأصفيان الصميم أن الجماعة أفضل  
لأنها لجازات الجماعة كانت أفضل لاعتبارها بالكتابة وفي النهاية بعد ما حكى هذا قال واختار  
عداثنان أن يوتر في منزلة الجماعة لأن الصحابة لم يجتمعوا على الترتيب جماعة في رمضان كما اجتمعوا  
في التراويح لأنهم كان يومهم في رمضان ولين يكن لا يؤمهم انتهى قال ابن الهمام وأنت  
علمت ما قد سناه أنه عليه السلام كان أوتر بهم ثم بين العدد في تأخيرها عن مثل ما صنع فيما مضى  
فكان فعل الجماعة في النقل ثم بيانه العدد في تركه أوجب سنيته ما فيه فكذا لا الترتيب جماعة  
فإن الجاهلي فيه مثل الجاهلي في النقل بعينه وكذا ما نقلناه من فعل الخلاف فيبعد ذلك فعل  
من تأخروا عن الجماعة فيه وأوجب أن يصلي آخر الليل فإنه أفضل كما قال عمر بن الخطاب من عنها الفضل  
وعلم قوله عليه السلام لجعلوا آخر صلواتكم بالليل وتواخروا لذلك فلا يدل ذلك على  
أن الأفضل فيه ترك الجماعة لمن أحب أن يوتر بالليل كما يعطيه إطلاق جواب هؤلاء السواضع  
السادس في بقیة مباحث القنوت مما يتعلق بالمتابعة فيه والجهر به وغير ذلك والسجون  
في الترتيب مع الإمام ولا شك أن هذا على القول بأن المقتضى يقنن وهو الصحيح على ما سبقت  
فيه من الخلاف أنشاء الله تعالى فإذا اقتت مع الإمام لا يقنن بعدها أي بعد الركعة التي قننت

فيها مع الامام لانه قنت في موضع لا نه اخر صلوته وما يقفها ولها حكم في القراءة وما يشبهها  
 وهو القنوت ولذا وقع في موضع يصدق لا يكره لان تكراره غير مشروع ولان شك ان في الركعة  
 الثالثة من الوتر ام في الركعة الثانية منه ولم يترجم عند احد الامرين فانه ينبغي على الأقل نصيب  
 الركعة التي هو فيها ويقعد ثم يصل ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت الثانية يقنت مرتين  
 مرة في الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال انها الثالثة ومرة في التي بعدها لاحتمال انها الثانية  
 وتلك كانت ثانية وذلك لان تكرار القنوت في موضع مكرره كالمركبة في المسئلة الاولى لو كان مكرره كان  
 تكراره في موضع وفي المسئلة الثانية لم يقع احدها في <sup>مكان</sup> تكرار في بعض النسخ ومعه ان احدها  
 وقع في موضع واحد هما لم يقع في موضع والعبادة ساعده في بعض الملام لا احدها في موضع  
 وهو المناسب للامم وكذا الحكم لو شك ان في الاولى والثانية يقنت في كل ركعة يحتمل انها الثانية ولو كان  
 قولهم في مسئلة المسبوق انه لو كرر يكون تكرار في موضع فيكره غير سديد لان الركعة التي قنت فيها  
 المسبوق مع الامام هي آخر صلوته في موضع القنوت وغيرها ليس موضع فلو كرر لا يكون تكرار في موضع  
 بل احدها في موضع فحسب الاول ان يقال ان تكراره مع العلم بوقوعه في موضع مكرره محله ما اذا  
 يعلم بوقوعه في موضع فان خرج دلا القنوت المتأخرين ان يكون واجبا بتقدير الاول لم يكن في موضع  
 فحين ان يكون مكررها بتقدير الاول وقع في موضع وما اذا بين كونه واجبا بين كونه مكررها  
 بل احتمالا بخلاف ما اذا بين كونه سنة او مكررها فان ترك وذكر في الذخيرة انه ان قنت في الاولى  
 او في الثانية ساهيا لم يقنت في الثالثة وكذا في فتاوى قاضيهان وهو مخالف لمسئلة الشك و  
 لكن بينهما فرق وهو ان الساهي قنت على انه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف الشك لان هذا  
 الفرق غير مفيد لاجرة بالنظر الذي ظهر خطاهه وانما كان الشك يحكي لاحتمال ان الساهي لم يقع  
 في موضع فكيف لا يعيد الساهي بعد ما يتيقن ذلك وقد صرح في الخلاصة عن الصدق الشهيد انه  
 في المسبوق لا يقنت ثانيا وفي الساهي يقنت ثانيا فان كان ما في الذخيرة وما يترجم في مواضعه لا يرد  
 وتعليل قاضيهان بان تكرار القنوت غير مشروع منقوض بالشك اللهم ان يجتزأ في المسئلة ايضا بيقنت  
 في الاولى لما شك فيه ثم يعيد كما احتجوا انه لم يلزم لا يحتاج الى العرف اصله ان المختار ان لا يحضر الكبير  
 وابو على التمسح من ان الشك يعيد في كل ركعة يحتمل انها الثانية وكذا الساهي على احتجاره الشهيد لا يبيح ان يعلم

وهل يصلي في آخر القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم أم لا قال القتيبة ابن الليث يصلي لا ينها  
من سنن الدعاء وقد تقدمت الرواية بهما من طريق النسائي في حديث قنوت الحسن بن علي قال ابن  
الهوام ولا ينبغي أن يعدل عن هذا القول وذكر في بعض الفتاوى بلفظه لا بأس بقراءة الأبرار على  
وهو غير بعيد عن قول ابن الليث ولم أجد بأساً أنه لا ينظر إلى الدليل لكن في فتاوى قاضي خان  
وغيره أنه إذا صلى في القنوت لا يصلي بعد التشهد وكذا إذا صلى في التشهد الأول سهواً لا يصلي  
في الأخير وهو قول لم يرو عن الأئمة المتقدمين وليس لقائله دليل يعتمد عليه وكلام قاضي خان  
يشير إلى عدم اختياره له حيث قال وإذا صلى على النبي عليه السلام في القنوت قالوا لا يصلي  
عليه في القعدة الأخيرة ففي قوله قالوا الشادة إلى عدم استحسانه وإلى أنه غير مشروع في القعدة  
كما قلنا فإن ذلك هو المتعارف في عباراتهم لم يستقرها والله أعلم واختلفوا أيضاً هل  
يجزى الإمام بالقنوت أم يجزى قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يجزى لكما جرت العادة بالخلاف  
في مسجد الإمام الجعفر الكبير فليد الإمام محمد بن الحسن البخاري والظاهر أنه متعارف وفي الجليل  
والإمام يجزى به عند محمد بن يوسف لا يجزى به هو لا يجزى به دعاء وذكر وكوفي  
الذخيرة الخلاف على العكس وقال بعض المشائخ يجب أن يجزى الإمام به شبهة بالقرآن وقال  
صاحب الذخيرة برهان الدين استحسنوا أي المشائخ والمراد بعضهم الجهر بالقنوت في بلاد  
البحر ليتعلموا فإن هذا اختيار بعض المشائخ أن القوم أن كانوا لا يعلمون دعاء القنوت يجزى به  
ليتعلموا ولا يجزى ذلك في الشرح يعني شرح الأسيبجي يكون ذلك الجهر الذي يجزى به الإمام  
القنوت دون جهر القراءة فزقابين الركن وغيره في الصفة وأعلم أن تعليل الجهر بأن يعلم ليس  
بقوى لأن الصلوة ليست محل التعليم فلذا اختار صاحب الهداية وغيره من المحققين الإخفاء  
ومحبه صاحب المحيط وغيره على ما ذكر لأن الجهر يشوش للمقدمين لأنهم يتابعونه على ما هو  
المختار ولأنه ذكر ودعاء والختار فيه الإخفاء كما في التناء والتأخير وسائر الأدعية وذكر  
قال الله تعالى ادعواكم تضرعاً وخفية وقال الله تعالى وأذكر ربك في نفسك تضرعاً وخفية  
دون الجهر من القول وقال عليه السلام خير الذكر الخفي هذا في حق الإمام وأما المنفرد فذكر  
الأسيبجي أن شام جهر وسمع نفسه وإن شاء اسمه غيره وإن شاء خافت قال الشيخ كمال

فإنه  
يجزى



الدين بن الهمام والذي يقتضي اختيار الاخفاء في حق الامام يقتضي اختيار في حق المنفرد  
 بادق تأمل انتهى وذلك لما قلنا من الادلة وانعلم الحلة التي على هاتين اخبار الجرح والتعاليم  
 وانما خيرة الاسابيع لان الخلفاء عنده ان الامام يجرس يردون الجهر بالقراءة كما تقدم واما القند  
 فهو يخبر بين ثلثة اشياء قد اختلف فيها ان شاء فنت مخافة وهو مختار صاحب المحيط  
 واكثر المحققين وان امن وان شاء سكنت كل اى كل المذكور من الاشياء الثلاثة مرد  
 على وجه الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد فذكر في الحارثي عند ابي يوسف رحمه يقر  
 وعند محمد رحمه لا يقر بل يؤمن وفي الذخيرة لا يقر على قول محمد رحمه ويقر على قول ابي  
 وفي موضع آخر يؤمن على قول محمد رحمه ويسكت على قول ابي يوسف رحمه وفي قول ابي يوسف رحمه  
 ان شاء سكنت وان شاء قرء وان شاء امن وفي فتاوى قاضيان عن ابي يوسف رحمه ان شاء فنت  
 وان شاء امن وعنه في رواية يفتى الى ان عدايتك بالكفار صحت فترسكت وعمر بن محمد في رواية  
 يسكت في رواية يسكت الى ان يبلغ الامام موضع الدعاء في يؤمن انتهى والمقتضى بمن يقتضيه  
 الفجر لا يتبعه في الثبوت عند ابي حنيفة رحمه ومحمد رحمه بل يقف ساكتا في الاطهر يتابعه فيما يجب  
 متابعته فيه وهو القيام وقيل يتبعه تحقيقا لمخالفته وقال ابي يوسف رحمه لا نهجته فيه  
 وعليه متابعت الامام في المجتهدين كما في تكبيرات العيدين ولما انه منسوخ وكما متابعه في المناسك  
 كالركن للجنابة حسنا لا يتبعه في الخامسة فمن اختلفا في هذا يعلم ان الجميع هو المتابعة في قنوت  
 الوتر كذا في الكافي وغيره وان قنوت المقتضى او امن لا يرفع صوته لا تطلق للثبوت شوشه وكان الاصل  
 في الدعاء الاخفاء على ما تقدم **فروع** وتر قبل النوم ثم قام يعمل من الليل لا يوتر ثانيا بل يوتر  
 ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوترين في ليلة دواء القرمذي وقال حديث حسن  
 غريب وقد ثبت انه عليه السلام شقم بعد ان توتر فرمى القرمذي عن ام سارة انه عليه السلام كان  
 يعمل بعد التوركتين واذ ابن ماجة خيفتين وهو جالس وقوى الزاد عن ثوبان عن عبد الله  
 قال انه هذا السهر جردا ونقل فاذا وتر فليركع ركعتين فان قام من الليل ولا كان له ودع الامام  
 محمد رحمه عن ابي امامة ان النبي عليه السلام كان يصليها بعد التور وهو جالس يقر فيها التوراة  
 وقيل يا ايها الكافرون **تتمات** من الترافل مطهرة الكسوف وهي مما جوع على شعيرة الجاهلية



سائر الصلوة ويجعل على انه عليه الصلوة والسلام لما اُحال في الركوع من اليهود جدا ورفع بعض من خلفهم  
على تروهم دفعه رفع العصف الذي ولاءه فلما رأى الاولوت انه عليه السلام لم يرفع فبنا نظره على  
احتمال ان يردكم فلما يشعرون ذلك وجعوا الى الركوع فظن من خلفهم انه عليه السلام كركب الركوع  
كذلك وكذا يجلي دوايات الثلث ولا ريع وغيرها على تكرار الوقوف من متقدم قراه للتمائم انه صلاه  
منه عليه السلام سيما وهو حال ذهول ودهشة لمجسول الامر المفزع مع زيادة الاطالة والله سبحانه  
اعلم ويقولنا قال القاضي الشافعي والثوري وابن ابي ليلى وهو مذهب عبد الله بن الزبير ودواة ابن ابي شيبة  
ابن عباس انه فعله وهو ما يروي عن البصرة ودواة الطحاوي عن المغيرة بن شعبه وهو اخنوخ ما روي  
قال ابن حزم بعد دعوات حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب اخذ هذا الطائفة من السلف منهم عبد الله  
ابن الزبير صلى في الكسوف ركعتين كسائر الصلوات قال فان قيل قد خطاه اخوه عروة قلنا عروة لم يخطئ  
يا خطاه لان عبد الله صلح على بعلم وعروة ليس بصاحب ذلك وانكر ما لم يعلم ثم تم تعديل القربة  
هو افضل لما في الاحاديث ولا يكفر التعفيف لان السنون استيعاب الوقت بالصلوة والاداء  
خفف احدها حول الآخر واما الاختلاف والجس فلما ما في الصحيحين عن عائشة قالت تسبح الله عليه السلام  
في صلوة الكسوف بقرائة وللجلاوي من حديث اسماء بنت عميس عليه السلام في صلوة الكسوف ودواة ابو داود  
والترمذي وحسنه وصححه ولفظه صلى صلوة الكسوف فيجهر فيها بالقراءة ولا يخفض راسه ما تقدم  
من حديث سمرة ودواة احمد وابو يعلى في مسندهما عن ابن عباس صليت مع النبي صلى الله عليه  
وسلم الكسوف فلم اسمع منه جرحا من القراءة وقدر ابن لهيعة ودواة ابن نعيم في الحلية من  
طريق الواقدي عن ابن عباس قال صليت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كسفت  
الشمس فلم اسمع له قرأة ودواة البيهقي في المعرفة من الطريقين ثم من طريق الحكم بن  
ابان كما رواه الطبراني ثم قال وهو كذا وكان لا يجيء هم لكنهم عدله ودوايتهم ثم توافوا الرواية الصحيحة  
عن ابن عباس في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام قرأ نحو من سورة البقرة قال الشافعي رحمه الله  
فيه دليل على انه لم يسمع ما قرأ اذ لم يسمع من يقرؤه ويوافق ايضا رواية محمد بن اسحاق باسناده  
عن عائشة رضي الله عنها قالت فخرت قرأته واذا حصل التعارض وجب الترجيح بان  
لا يصل في صلوة النهار الخافته ويقول ابى خيفة رحمه الله قال مالك والشافعي واما يصلون

قال الشيخ  
في نسخة  
ونكسها في نسخة  
بخطه

فرأى اذ لم يحضر امام الجمعة قهر من ان الفتنة بالاختلاف في التقديم كما في الجمعة وفي الذخيرة الجماعة فيها  
 سنة وفي المحيط الجماعة افضل ويجوز فرأى وعن ابي حنيفة روى ان شاء واصلي ركعتين وان شاء ا  
 صلوا اربعاً وان شاء اكثر وقد ورد بمخاض حديث نعيم بن بشير قال سفت الشمس على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي ركعتين ويسأل حتى تجلت دواءه ابوداود والسنن  
 باسناد صحيح ولكن هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هي الركعتان ثم الدعاء الى ان يتجلى وهو  
 غير انشاء عام مستقبلاً جالساً قائماً او يستقبل القوم برحمة يدعرون مؤمنون قال الحلواني  
 وهذا احسن ولا خطبة فيها عندنا وبه قال مالك واحمد وعند الشافعي روى تسن خطبتان بعد  
 الصلوة لما في الصحيحين عن عائشة انه عليه السلام انصرف وقد تجلت الشمس فخطب الناس  
 فحمد الله واثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يفسدان لموت احد ولا  
 كيوته فاذا رايتهم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصدقوا ثم قال يا امة محمد لو تعلمون ما اعلم  
 بفسحكم قليلاً ولبيكم كثيراً قلنا لم ينقل عنه عليه السلام انه خطب خطبتين على الفينة للموت  
 وانما فعل ذلك لوردهم عن قراهم ان الشمس كسفت لموت ابراهيم بن رسول الله عليه السلام لجمعة  
 في خوف القمر للحرج فيها كذا في كل امر مفرغ كالربح والظلمة الشديدة تان والوقت واستمر والمطر  
 والثلج نحو ذلك للحرج في الاجتماع في جميع ذلك **وهو** النوافل صلوة الاستسقاء اذ لم  
 انقطع المطر مع الحاجة اليه ولا يسن فيها الجماعة عن ابي حنيفة روى بل يعملون وحداناً  
 اجوا ولا يستسقاء عنده انما هو الدعاء والاستغفار وقال شيخ الاسلام يجوز لو صلى الجماعة لكن  
 ليس بسنة فهذا يقيد ان الجماعة فيها غير مكروه بخلاف النفل المطلق وعند محمد روى عن ابي حنيفة  
 الامام ابو نائبة ركعتين بجماعة كما في الجمعة يهرى بالقرأة في رواية وفي رواية لا ولم يذكره يوسف  
 في ظاهر الرواية وذكر في بعض المواضع مع ابى حنيفة روى وذكره الطحاوي مع محمد روى وهو الاصح  
 روى بن كاس عن محمد روى انه يكره فيها ذوات كافي العيد والشهر وعدم التكبير في خطبتيها  
 خطبتين عند محمد روى كافي العيد وهو لشهر روى عن ابي يوسف روى عنه في رواية خطبة واحدة  
 ويقوم على الارض لا على النبر ويتكلم على قوس او سيف او عصا ويقبض الامام داءه على قول  
 محمد روى ولا يقبله على قول ابي حنيفة روى واختلف الرواية فيه على قول ابي يوسف روى وتفقدوا

من الاستسقاء

على ان السنة الخرج الى الاستسقاء ثلثة ايام متابعات ان تاخرت السقيا مشاة في ثياب رثة  
 منذ ليلتين متواضعتين خاشعين لله ناكسي رؤسهم وقدمي التربة ويد المطالم ويقدمون  
 الصدقة في كل يوم قبل خروجهم وذكروا انهم يصومون قبل ثلثة ايام استدل محمد بن  
 واقفة على سيرة الجماعة والخطبة بما في السنن الاربعة عن اسحاق بن عبد الله بن كنانة قال لا يسلخ  
 الوليد بن عتبة وكان امير المدينة الى ابن عباس رضي الله عنهما عن استسقاء رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مبتلا لا متواضعا متفرعا حتى اتي المصلى فقام  
 خطبتكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد  
 صححه الترمذي وقال المنذري في محتمره في رواية اسحاق يعني للمذكر عن ابن عباس قال  
 هروية مرسله واهرج السنة من حديث عبد الله بن زيد بن عامر ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم خرج بالناس يستسقي فمضى بهم ركعتين وحول رداه ودفع يده فندعاه  
 واستسقي واستقبل القبلة زاد البخاري جهر فيها بالقراءة عن عائشة قالت شك الناس الى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فحطوا للمطر فأكبر بمنبر فوضع له في المصلى ودعوا الناس يومئذ  
 فيه قالت فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس فقعده على المنبر  
 فكبر وحده عز وجل ثم قال انكم تشكرونكم واستسقى المطر عن ايمان زمانه  
 عنكم وقد امركم الله عز وجل ان تدعوه واعدكم ان يستجيب لكم قال محمد بن عبد الله بن  
 ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم انت اسمع الا ان انت الغني ونحن الفقراء انا اعلمنا  
 الغيث واجعل ما انزلت لنا قوة وبلاغا الى حين ثم دنع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدأ يباين  
 انبطه ثم حول الى الناس ظهره وقلب وحول رداه وهو رافع يديه ثم اجعل على الناس  
 نزل فضلي ركعتين فانشا الله سبحانه فرعدت وبرقت ثم اصطرت باذن الله فلم يات مسجده  
 حتى سالت السيول فلما راي سرعتهم الى الكبر ضحك حتى بدت نواجذه فقال  
 اشهد ان الله على كل شيء قدير والى عبد الله ورسوله ولا بي خيفة ما في الصبي  
 عن انس بن مالك قال دخل المسجد يوم الجمعة رجل من باب كان رقبته واقفا ورسوله  
 الله صلى الله عليه وسلم قائم فخطب فاستقبله ثم قال يا رسول الله هلك الماشي والموال وانقطعت

السُّبُلُ فَأَدْعُ اللَّهَ يُغْنِنَا قَالَ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ وَقَالَ اللَّهُمَّ اغْنِنَا اللَّهُمَّ اغْنِنَا اللَّهُمَّ  
 قَالَ انْصَرَفَ فَلَا وَاللَّهِ مَا تَرَى بِالسَّمَاءِ مِنْ سُحَابٍ وَلَا قُرْعَةٍ وَمَا يَبْدُو مِنْ سَلَمٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ قَالَ فَطَلَعَتْ  
 مِنْ دَائِرَةِ سَيَابَةِ مِثْلِ التُّرْسِ فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءُ انْتَشَرَتْ ثُمَّ امْطَرَتْ قَالَ فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ الشَّمْسَ سَبْتًا  
 قَالَ ثُمَّ دَخَلَ بَحْرٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحْطَبُ فَاسْتَقْبَلَهُ  
 قَائِمًا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَلَدَعَهُ اللَّهُ بِمِسْكَمٍ فَأَعْرَفَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ  
 السَّلَامُ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ حَوِّكُنَا وَلَا عَلَيْنَا اللَّهُمَّ عَلَى الْكَامِ وَالْقُرَابِ وَيَطُوقُ الْإِدْرِيَّةَ وَمُنَابِتِ الشَّجَرِ  
 قَالَ فَأَنْقَلَبَتْ وَخَرَجْنَا فَمَشَى فِي الشَّمْسِ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ جَاءَ إِلَهُمُّ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ  
 جِئْتُكَ مِنْ عِنْدِ قَوْمٍ لَا يَزِيدُكَ لَهُمْ رَاعٌ وَلَا يَحْطُرُهُمْ حُلٌّ فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فحمد الله ثم قال اللهم اسقنا  
 غيثًا مغيثًا مريًا مريحًا لحبنا عند قاعا جلا غير دأث وذاذ الطحاي وي نافع غير ضار ثم نزل فإياكم  
 من الوجوه ألا قالوا أقد حيينا دواه ابن ماجة وذكره الشافعي في الامام عن ابن عمر فقال استسقى عليا السلام  
 ولم يحطبل له وما استندوا به شاذ فبما نعم به الباك حيث عمل الصلابة بخلاذ رجول على الميزان في السنة فخرج  
 ان عمر كان استسقى بالعباس ويقول اللهم انك انتا تسلي اليك بنيتنا فتسقيننا وانا توسل اليك بعسم  
 نبينا فاسقنا فيسقون دواه البخاري وغيره وعن الشعبي ان عريب الغطاب خرج يستسقى فقصم  
 فقال استغفر وادبكم ان كان غفارا يرسل السماء عليكم مددًا ويملأكم باموال وبنين ويجعل لكم  
 جنات ويجعل لكم الهاء استغفر وادبكم ثم توب اليه يرسل السماء عليكم مددًا ثم نزل فقال لعل  
 المؤمنين لو استسقيت لنا فقال لقد طلبتكم بمحاريم السماء التي يتنزل بها القطر دواه  
 ابو بكر بن ابي شبيب في سننه والبيهقي وروى ابن ابي شبيب عن ابو هريرة عن الاسلمي عن ابيه  
 قال خرجنا مع عمر نستسقى فماذا على الاستغفار فقد صم عن عمر ان لم يصل ولم يحطبل فلا استسقا  
 فلما كانت الصلوة ستم لما تركها مع شدة اتباعه لسنن النبي عليه السلام ولماسكت الصلوة وليس في  
 ذكره ما يدل على ان الخطبة الخطبة التي يدعونها فقد صم ابن عباس في حديثه ثم الاول قول لم يحطبل  
 خطبتكم هذه وحديث عائشة ففسر تلك الخطبة وقوله لهم انكم شكوت الى آخره على انه في ذلك لم ينههم  
 لم يقولوا به فالجاء ان الاحاديث لما اختلفت في الصلوة بالجماعة وعدمها على وجهه في ذلك  
 السنة لم يقل ابن حنيفة رحمه الله تعالى ولا يكثر من عدم قوله يستسقى قول لم يحطبل بعبارة كما نقله

عنه بعض المشفعين بالتعصب بل هو قائل بالجواز كما تقدم واستدلوا على ذلك بما تقدم في  
حديث عائشة وليس فيه ما يدل على انه سنة او مندوب لكل امام مع عدم فعله عليه السلام في غيره  
من الاوقات كما في حديث الصحيحين وغيره وكذا عدم فعل الصحابة كغيره وهو محمول على التسليم في ذلك الموضع  
باتقلاص الحال على ما مر في المستدرک من حديث جابر ومحمّد قال وحول دعاءه ليحمر القبط وقد اثير الصبر  
من حديث ابن عباس قال دأه لكي يتقلب القبط ... الى الحظ وفي مسند شحات يتحول السنة من الحظ الى الحظ فمن  
وكيع ولا احسن صفة التحويل ما قال في المحيط ان امكن ان يجعل اعلاه اسفله جعله ولا جعله على سائر  
لكن قوله جعل اعلاه اسفله يمكن ان يراد به جعل ما يلي البدن مما يلي السماء وجعل ما يلي الرجل ما يلي الارض كما مر  
ولكل منهما قائل ويصح الدعاء بما ورد منه عليه السلام انه كان يقول اللهم اسقنا غيثا مغيثا هينا  
مريتا مرثا عندنا فجاءه غيثا اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالبلاد  
والعباد والخلق من اللأواء والصنك ما لا تشكوا الا اليك اللهم انبت لنا الزرع واد لنا الضرع و  
اسقنا من بركات السماء وانبت من بركات الارض اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فاسل لنا  
علينا مدرانا فادعوا الى الله صبيانا فادعوا يقولون مطرا بفضل الله ورحمته فادعوا المطر حتى يغيث  
الضرع قالوا اللهم واني اذكرك علينا اللهم على الاكام الى اخر ما تقدم في حديث الصحيحين عن النبي في الغيث  
عن ابو يوسف رحمه الله ان شاء دفع يدي بي في الدعاء وان شاء اشار يا صبيعه المسجدين والرفع هو  
المرفق لما تقدم في الحديث ويخرجون الصبيان والبهائم لان بهم بركة ودرجاء الرحمة وفي الحديث  
لو احييان رضع وحيهم رجع وعباد الله ركم لصب عليكم العذاب صبار في الحديث ان بنيان  
الانبياء استسقى فاذا هو بركة دفعت بعض قوائمها الى السماء فقال ادعوا فقد استجيب لكم من اجل التماسه  
الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد وفي الصحيح انه عليه السلام قال اهل تضرعون وتزدقون لا ينفقه  
وعن ابن عمر انه عليه السلام قال لم ينقص قوم المكيان الميزان الا اخذوا بالسنن وشدة المونة ونحو السلطان  
ولو لا اليها يوم عيرون اذله ابن ماجه ولا يحضر معهم اهل الكفر عندنا ويره قال ابي حنيفة من المالكية وهو قول الزهر  
لان الاستسقاء لا تستلوا الرحمة وانما تستلوا عليهم اللعنة ولا يرد عليهم الرحمة العامة الذي يتردد  
هو المطر والرزق وهم من اهلها ولذا قالوا الصواب ان يمنع من الاستسقاء وحدهم لاحتمال ان يستقوا في  
ضعفاء القوام والله سبحانه اعلم ومن التوافل المسجود كذا شكر الرضخ قد تقدم ذلك في باب الوضوء وما روي

في مسند شحات يتحول السنة من الحظ الى الحظ فمن

اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين متفق عليه وفي مختصر البحر ودخول المسجد  
بنية الفرض ولا اقتداء بنبوب عن تحية المسجد وانما يركع ركعتين بالمسجد لا بدخوله لغير صلوة  
ويكفيه لكل يوم ركعتان ولا يتكرر بتكرار الدخول ومنها صلوة الاذان بعد المغرب وقد تقدم  
بيان فضيلة الاربع والست وعن النبي عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين  
ركعة ..... بنى الله له بيتا في الجنة رواه الترمذي ومنها صلوة الاستحادة عن عمار  
بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستحادة في الامور كلها كما يعلمنا  
السورة من القرآن يقول اذ اقم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل  
اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك  
تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي  
في ديني ومعاشي وعاقبة امرى او قال امرى واجله فاقدري لي ويسره لي ثم بارك  
لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امرى او قال عجل امرى  
واجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ادعني به قال وليست حجة  
رواه الجماعة الامملا وينبغي ان يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة امرى وعاجله في قوله  
الاستحادة في الجمع والجمادى جميع ابواب الخير تحمل على تعيين الوقت لا على نفس الفعل ولا استخارة  
مضى لما ينشر له صدره وينبغي ان يذكرها سبع مرات لما روى ابن السني عن انس قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس اذا هممت بامر فاستخردك فيه سبع مرات ثم انظر لي  
الذي اسبق الى قلبك فان الخير فيه ومنها ركعتا السفر عن معظم بن مفرام قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما خلفت احداهما افضل من ركعتين يركعهما عند هجرين يريد سفر  
رواه البخاري ومنها ركعتا القدر من السفر عن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا يقدم من سفر الا لما في الضحى فاذا قدم به بالمسجد فصل فيه ركعتين ثم جلس فمروا  
مسلم ومنها صلوة التبسم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تجاسروا  
الطلب باعمال الا اعطيت الا اخبرك الا افعلك عشر خصال اذا انت فعلت ذلك  
غفر الله لك ذنبك اوله وآخره وقدرته وحديثه وخفاه وعمله وصغيره وكبيره وسره

هذا الحديث في فضل  
الركعتين بعد المغرب  
في فضل الركعتين  
بعد المغرب

هذا الحديث في فضل  
الركعتين بعد المغرب  
في فضل الركعتين  
بعد المغرب



وعلاية ان تصلي اربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فاذا فرغت من الركعة  
قلت وانت قائم سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة  
مرة ثم تركم فتقف لها وانت راكع عشر اثم ترفع راسك من الركوع فتقول لها عشر ثم تقف  
ساجدا فتقول لها عشر اثم ترفع راسك من السجود فتقول لها عشر اثم تسجد فتقول لها عشر  
ثم ترفع من السجود فتقول لها عشر اقبل ان تقوم فذلك خمس وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك  
في جميع الركعات الاربع فان استطعت ان تصليها في كل يوم مرة فافعل وان لم تفعل ففى  
كل جمعة فان لم تفعل ففى كل شهر فان لم تفعل ففى كل سنة فان لم تفعل ففى عرك مرة وراه  
الترمذى وابن ماجة وقال الترمذى عن يرب وقال الترمذى ثنا احمد بن عبد الله ثنا ابن  
وهب قال سالت عبد الله بن المبارك عن الصلوة التي يسبح فيها قال يكبر ثم يقول سبحانك  
اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ثم يقول خمس عشرة مرة  
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يتعوذ ويقرء بسم الله الرحمن الرحيم وتلقه  
الكتاب وسورة ثم يقول عشر مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يكبر  
فيقول لها عشر اثم يرفع راسه من الركوع فيقول لها عشر اثم يسجد فيقول لها عشر اثم يرفع راسه  
فيقول لها عشر اثم يسجد الثانية فيقول لها عشر اثم يصلي اربع ركعات على هذا فذلك خمس و  
سبعون تسبيحة في كل ركعة وفي رواية عبد الله بن المبارك انه قال يبدأ في الركعة بسبحان  
ربى العظيم وفي السجود بسبحان ربى الاعلى ثلاثا ثم يسبح تسبيحات وقيل لا بين المبارك  
ان سجد في هذه الصلوة هل يسبح في سجدة السهم عشر عشر اقاله انها هي ثمانية تسبيحات  
وهذه الصفة التي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكر في مختصر الجوهري والمواقفة لمحمد بن عبد الله الشيباني فيها  
الى جلسة الاستراحة اذهب مكرهت عندي اعلى ما تقدم في موضعه **ومنها** صلوات الحائض عن عبد  
بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله الى احد من  
بنى آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليشن على الله وليصل على النبي عليه السلام ثم  
لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين اسأل الله عز وجل  
مغفرتك الغيث من كل رزقك السلامه من كل اثمك تدوم ولا تبا لا غفرتك ولاها لا فرجة ولا حاجة لك بنا رضى لا

وراه ابن ابي عمير

في صحيح البخاري

والترمذي ومضعفه وعن عثمان بن حنيف ان رجلا ضمر البصر ابي النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال ادع الله تعالى ان يعافيني قال ان شئت صبرت فهو خير لك قال فادع فافهم ان يتواخيض  
 ويدع عن هذا الدعاء اللهم اني اسالك واتوجه اليك ببنيك محمد بن النبي صلى الله عليه وسلم يا محمد في  
 توجهت بك الى رب في حاجتي هذه لتقضي لي اللهم شقعة في رديها ايضا وقال الترمذي حسن صحيح  
 ومنها صلوات العظمى وقد قدمت ومنها قيام الليل والاحياء فيها اكثر من ان تحصى وبعد ذلك الصلوة  
 خير موضوع ما لم يلزم منها ارتكاب كراهة اعلم ان النقل بالجماعة على سبيل التماسك مكره على ما نقله محمد  
 الترمذي وصلوة الكسوف والاستسقاء فعلم ان كلاما من صلوة الرغائب ليلة اول جمعة من رجب صلوة البراءة ليلة من  
 شعبان وصلوة ليلة القدر ليلة السابع والعشرين من رمضان بالجماعة بدلت مكرهة قال حافظ الدين البرزنجي  
 شرم في نقل نفسه وانتقل احدا بالآخر في القضية ليخرج للاختلاف السبب كذا اقتداء الناذري لا يجرى وعن  
 هذه الاقوال في صلوة الرغائب صلوة البراءة ليلة القدر ولعل بعد النذر والاذان فذكرت كذا ذكره  
 هذا الامام بالجماعة لعدم الخرج من العهدة الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلف لا لزوم ما لم يكن الصلاة وكل  
 التكلف قامة لمكره وهو اداء النقل بالجماعة على سبيل التماسك فذكرت امثال هذه الصلوات تارة  
 ليعلم الناس انه ليس من الشغل الحسن انتهى وهذا لان حلت صلوة الرغائب للجماعة فذكر حكمها لا غير  
 قال في العلم المشهور حديث ليلة النصف من شعبان موضوع قال ابراهيم بن محمد بن حبان كان محمد بن النضر  
 الحديث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث انس فيها موضوع كان فيهم بن اسحاق قال ابراهيم  
 كايقلب الاخبار ويسرق الحديث وفيه رهب بن وهيب القاضي الكذاب الناس ذكره في العلم المشهور قال ابو الفرج  
 ابن الجوزي وابو بكر الطرطوشي صلوة الرغائب من ضواعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذب عليه  
 وقد ذكرها كلها وجوها متباينة فاعلم بالجماعة وهي نافذة ولم يرد به الشرع ومنها تحصيل سبب الاخلاص  
 ولم يرد به الشرع ومنها تحصيل ليلة الجمعة دون غيرها وقد ورد النهي عن تخصيص يوم الجمعة بصلوات  
 ليلة قيام ومنها ان العامة يعتقدون انها سنة من سنن النبي عليه السلام فيكون فعلها اسبابا  
 لكنهم عليه صلى الله عليه وسلم قلت بل كثير من العوام يبيلاد الروم يعتقدونها فرضا واكثر منهم يتكبرون  
 الفرائض ولا يتركونها وهو المصيبة العظمى ومنها ان فعلها يخرى قاصدا وضع الاحاديث  
 بالوضع ولا فناء على النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ان الاشتغال بعد السنن مما يحل بالخشوع

الصلوات فيها  
 ما لم يلزم منها  
 ارتكاب كراهة

منها  
 في  
 رجب



لم يوجد في شيء من كتب الحديث قال ابن القيم وحديث ذي اليمين فإنه عليه الصلاة والسلام  
 لا تم صلوة بعد ما تكلموا سبياً ولنا ما روى مسلم وغيره من حديث معاوية بن الحكم السلمي أن ابنه  
 أناساً صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أعطى رجل من القوم فقلت يرحمك فرماني القوم  
 بأبصارهم فقلت وإن كل أماء ما شأنكم تنظرون لي فجعلوا يفرقون بأيديهم على أعقابهم فلما  
 رأيتهم يصمتونني سكنت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاني فباني هو وأبي ما  
 رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه فوالله ما أقرتني ولا ضربتني ولا تشمتني ثم أتانا  
 أن هذه الصلوة لا يصلى فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن  
 أو كما قال عليه السلام وعن زيد بن أرقم كنّا في الصلوة يكلم الرجل صاحبه وهو الخبيث  
 في الصلوة حتى نزلت وقوموا إليه قانتين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام رواه  
 مسلم أيضاً وعن عبد الله بن مسعود كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في  
 الصلوة قبل أن نأتي أرض الحبشة فيرد علينا فلما رجعنا من أهل الجنة أتيت فوجدته  
 يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي حتى إذا قضى صلواته قال إن الله يحدث من أمره ما يشاء  
 وإن مما أحدث أن لا تتكلموا في الصلوة فرد على السلام وقال إنما الصلوة لقراءة  
 القرآن وذكر الله تعالى فإذا كنت فيها فليكن ذلك شأنك رواه أبو داود وفي لفظ  
 مسلم فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال إن في الصلوة شغلا  
 فمعه الأحاديث تدل على أن الكلام كان مباحاً في الصلوة ثم نسخ فلا تعلم قصة ذي اليمين  
 دليل لا ختم كوفها قبل النسخ وأما قوله عليه الصلاة والسلام إن الله وضع من أمتي الحديث  
 فإنه من باب المقتضى ولا عموم له لأنه ضروري فوجب تقديره على وجه يصح و  
 الإجماع على أن دفع الأثر مراد فلا يرد غيره ومن اعتبره في الحكم الشامل لحكم الدنيا والآخرة  
 فقد عمه من حيث لا يدري واشتبه في محل الضرورة من تصحيح الكلام مع أنه يقول بالفساد  
 عند طالة الكلام ساهياً فالشرع أن دفع فساد وجب شمول الصحة ولا يشمل عدمها  
 كما كل الشرب فإن قال لا يعد في الإطالة مع الهيئة المذكورة قلنا الهيئة المذكورة وأما  
 عن قليل العمل... لتعد الاحتراز عنه لأن في الحي حركات بالطمح ليست من الصلوة فلا

اعتبار افساده مطلقا في الحرج في اقامة الصلوة فغني ما لم يكن واستوى فيه العهد السهو وليس الكلام  
من بيع الحرف بخلاف السلام ساهيا لانه ذكر من وجه فاعتبر ذكر حالة انسان وكلاما حالة العهد  
لما فيه من الخطاب ثم انما تفسد الصلوة بالكلام بشرط ان يكون الكلام مسموعا لنفسه اي لنفس  
المتكلم وان لم يكن اي ولو لم يسمع حروفه اي حروف الكلام او بشرط ان يكون المتكلم معصيا للحسوف  
وان لم يسمع الكلام يعني بشرط وجود الامر بين اما التصحيح او السماع حتى لم يحصل التصحيح  
السماع لا تفسد وان وجد احد هادون الاخر تفسد لكن كون اللفظ كلاما مسموعا مع عدم  
تصحيح حروفه متعذر فلا تفسد في ذكره اللهم الا ان يريد به بعض الالفاظ التي يجلب بها بعض  
الحروف كاللفظ الذي تستدعي به الهرة والكلب وما يسان بها الحمار فانها الالفاظ مسموعة  
من غير تصحيح حروف لكن يكون محال لما ذكره الزاهدي في القنية وفي شرحه للقدرة ان لو  
هرة ان كلبا او ساق حمارا او وقفه بلغوا اهل الرستاق من مجرد صوت ليس معه حرف محجة لا تفسد  
وفي الخلاصة ايضا بعبارة وكذا قوله ويكون معصيا وان لم يسمع مخالف لما ذكره في الحقائق من انه  
لو صح الحروف ولم يسمع نفسه لا تفسد اتفاقا وقد تقدم ما يبيده من ان تصحيح الحروف من غير  
لا يعتبر كلاما على الصحيح فعلم ان السماع من غير تصحيح الحروف غير مفسد لانه مجرد صوت و  
لذا تصحيح الحروف بدون سماع غير مفسد لانه مجرد ايماء الى الحروف بالعصليات على ما مر  
انما التفسد حصول كلا الامرين معا تصحيح الحروف وكونها مسموعة هو الصحيح وان لم يحصل  
في صلوة فتكلم او ضحك وهو باثم تفسد صلوته هكذا في عامة الفتاوى وقال في النوادر هو  
المختار واختار في الاسلام عدم الفساد لانه ليس بكلام بعد رده عن الاختيار له والضحك  
بمنزلة الكلام وان لم يكن قهقهرة ولذا قال او ضحك لانه اذا افسد وهو يدرك القهقهرة فالفساد  
بها اولى وقد تقدم الكلام على قهقهرة النائم في نواقض الوضوء وان الصحيح ان لا تفسد الوضوء  
ولا الصلوة فالضحك والكلام اولى لانها دونها وان كان المصل في صلوته بان قال اه بقصر الحرفة  
المفتحة او اذ قال اه بفتح الحرفة وتشديد الواو فتوجه اربع الحرف وسكتا الوان وقال اه بملء الحرف او  
في هذا ترفع بكاه او حصل منه صوت مسموع ان كان ذلك الاثني او التلوذ او السكوت لم يكن له اي سبب ذكر  
لجدة النار وغير ذلك مما مر من الامور الاخرية لم يقطعها اي لم تفسد صلوته بمنزلة الداء بالوجه والضمير كما مر  
او في واد على الجند ونحو من التلوذ لم يقطع صلوته بل كان يقطع صلوة غيره كما ذكره الاثني ونحو من

في صلوة فتكلم او ضحك وهو باثم تفسد صلوته هكذا في عامة الفتاوى وقال في النوادر هو المختار واختار في الاسلام عدم الفساد لانه ليس بكلام بعد رده عن الاختيار له والضحك بمنزلة الكلام وان لم يكن قهقهرة ولذا قال او ضحك لانه اذا افسد وهو يدرك القهقهرة فالفساد بها اولى وقد تقدم الكلام على قهقهرة النائم في نواقض الوضوء وان الصحيح ان لا تفسد الوضوء ولا الصلوة فالضحك والكلام اولى لانها دونها وان كان المصل في صلوته بان قال اه بقصر الحرفة المفتحة او اذ قال اه بفتح الحرفة وتشديد الواو فتوجه اربع الحرف وسكتا الوان وقال اه بملء الحرف او في هذا ترفع بكاه او حصل منه صوت مسموع ان كان ذلك الاثني او التلوذ او السكوت لم يكن له اي سبب ذكر لجدة النار وغير ذلك مما مر من الامور الاخرية لم يقطعها اي لم تفسد صلوته بمنزلة الداء بالوجه والضمير كما مر او في واد على الجند ونحو من التلوذ لم يقطع صلوته بل كان يقطع صلوة غيره كما ذكره الاثني ونحو من

ومن محمد بن إدريس كان شديد الوجع بحيث لا يملك نفسه لا نفس ولا فرق في الحكم المذكور بين قوليه وبين قوله  
 أنه بالنقص إلى الذين عند أبي خيفة رحم ومحمد وهو قول أبي يوسف رحم وأوله وهو ظاهر الرواية عنه وقال أبو يوسف رحم  
 آخر لا يفسد صلواته في نحوه وإن وقف مما هو مشتبه على حرفين كلاهما واحد هما من حرف الزيادة العشرة  
 التي يجمعها قولك سالتهم فيها السنين والفرقة واللام والهاء والنون والياء والهمزة الألف فقوله  
 أنه حرفان كلاهما من الزوائد وقوله أن وقف حرفان أحدهما منها أمالو كانت ثلاثة أحرف من الزوائد غيرها  
 أحرفين من غيرها نفسا اتفاقا لأن كلام العرب أنما يتركب من ثلاثة أحرف وكان الحرف الواحد أقل الجملة وكان  
 ليس من كلامهم وكذلك الحرفان أمكان أحدهما زائدا لأنه واحد باعتبار الأصل والزائد غير معتبر بخلاف  
 ما إذا كان الحرفان أصليين فإن الأكثر موجود وله حكم الكل ولهما أن الكلام تابع بوجود الجواهر وفيه  
 اللغو ولا فرق في ذلك بين حرف الزيادة وغيرها فإن حرف الزيادة إنما سميت بذلك لأن ما زاد  
 على الأصول في الكلمات إنما يكثر منها لا أنها تكون دائما زائدة غير أصول بل الكلمات التي تكون أصلا  
 من حرف الزيادة كنهاية لها في الكلام مثل أوه ويوم ومنات وسالتهم فيها وقد نظم ابن مالك  
 بيتا يجمع فيه الحروف الزوائد أربع مرات ليس فيه حرف غير هاء هو هاء وتسليم ثلاث يوم أنشأ  
 نهاية مستو أمان وتسهيل فعدم اعتبار الحرف الثالث من هذه الحروف في الاستدلال مع اعتبار  
 غيره مع عدم الفرق بينهما في أن كلا يقع في أصول الكلمة الأصل بل هو مجرد تحكم وأما قوله عليه السلام  
 في صلوة الكسوف فإن تعدد الحروف لا تعدد بهم وإنما فهم فحول على زمان إباحة الكلام في الصلوة  
 فلا دليل فيه على عدم فساد التأليف وذكر في الملتقط أن المصلي إذا سعت الحجة فقال بسم الله  
 الرحمن الرحيم نفسد صلواته عند محمد رحم وفي الخلاصة عنه ما خلافا لأبي يوسف رحم وفي فتاوى قاضي خان  
 والولد عن غريب وإصابه رجوع فقال بسم الله قال الشيخ الإمام أبو محمد بن الفضل نفسد صلواته  
 لأنه بمنزلة الذين وهكذا أدى إلى خيفة رحم وقيل لا نفسد لأنه ليس من كلام الناس انتهى ولا يصح  
 أنها نفسد عند أهل أبي يوسف رحم لأنه ليس من كلام الناس لهما أنه بمنزلة البكاء بالصوت من رحم  
 والذين نظر إلى الإباحة والرجوع بالعزيمة لا باللفظ والمادة ولا لما فرقت بين ما هو بسبب الأخيرة  
 وبين ما هو بسبب الديناني ارتفاع البكاء ونحوه على ما تقدم مدعى عن محمد أنه قال إن كان الرجل  
 لا يملك نفسه من شدة الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم أو أن أو تارة لا نفسد صلواته

عن ابي يوسف رحم ايضا لان ملا يمكن الامتناع عنه يكون معفو كما لو احتشي او عطش فارتفع  
 صوته وحصل به حرور حيث لم تقصد صلوته بذلك اجماعا لعدم مكنة الامتناع عنه ذكره في فتاوى  
 الخاتمة المنصوية الى قاضين خان وذكر في الذخيرة انه اذا قال المريض يا رب اوقا اللهم الله لما ينفقه  
 المشقة اي لا لم لا تقصد صلوته ولم يذكر خلافا ولا صح ما تقدم من ان هذا قول ابي يوسف رحمه  
 عندهما تقصد ولو اجاب المصلي من قال امع الله ان لا الله الله او اخبر المصلي بما ليس به  
 او بما يسهو لم اذ بما يجب فقال جوابا للخبير بما يجب به سبحانه الله او قال جوابا للخبير بما يسهو  
 او قال جوابا للخبير بما يسهو لا حول ولا قوة الا بالله فهو لفظ ونشر مشوش تقصد صلوته  
 عندهما خلافا لابي يوسف رحمه بناء على ما تقدمت الاشارة اليه من انه يقول ان ما تكلم  
 به ذكر بعينه فلا يتغير بعينه لانه للفساد للصلوة الملقوظة لا عزيمة القلب حتى لو تفكر  
 فرب في نفسه كلاما او شعرا لا تقصد ما لم يذكر بلسانه وكذا لو كان كلاما يصيغه لا يصيد ذكر  
 وثناء بعينه وكذا لو فصل اعلامه انه في الصلوة لا تقصد مع ان قصد به افادة معنى لم يوشع  
 وهما يقولان انه اخرجه مخرج الجواب وهو صالح له لانه يستعمل في موضع اخر فاجعل جوابا  
 لكشمية العاطس والكلام يبني على قصد المتكلم كما لو دخل عليه من اسمه يحيى وكان بين  
 يديه كتاب فقال وهو في الصلوة يا يحيى خذ الكتاب وادخا خطابه او من اسمه موسى  
 وفي يمينه شيء فقال له وما تلك بيمينك يا موسى وادرسوا له او كان في سيفته وابنه حاربا  
 فقال له يا بني اركب معنا حيث تقصد صلوتك في ذلك كله اجماعا قال الشيخ كمال الدين بن النعمان  
 واقرب ما ينقض كلامهم ما وافق عليه من الفساد بالفتح على غير امامه فهو قرآن وقد تغير الى وقوع  
 الفساد به بالعرزمة انتهى وما قصد الا اعلام انه في الصلوة بالتبسم ونحوه فقد خرج بقوله عليه السلام  
 اذا نابت احدكم نابتة وهو في الصلوة فليتبسم الحديث اخرجه الستة لا انه لم يتغير بعينه فينبغي  
 ما ودعه على النعم عما هو من كلام الناس الثابت بحديث معاوية بن الحكم ونحوه ومنا لا يكون كلام  
 كونه لفظا اتيد به معنى ليس من اعمال الصلوة لا لكونه فادة ذلك بهذا كذلك وذكر القادر  
 الامام فخر الدين خان في الجامع الصغير قوله اي قول محمد اجاب يعني قبل هل اله غير الله فقال  
 الله لا الله ولو اراد اعلام انه في الصلوة لا تقصد وقد بينا ذلك ولو اخبر برؤوسه مبيت فقال

جوابا ان الله وانا اليه واجعون قيل تنفس صلواته انفا قوا لا يحرم انه على هذا الخلل ولو عطس المصل  
 فقال الحمد لا تنفس صلواته لم يتغير بغيره من كونه شدة ولا خطاب فيه وعن ابي حنيفة رحمه ان  
 هذا اذا حمد في نفسه من غير ان يحرك شفطيه فان حرك فسدت الاول هو الظاهر ثم لا ينبغي ان يحرك  
 ان يسكت وقيل الحمد في نفسه ولو عطس رجل اخر فقال المصلى الحمد لله حال كونه يريد اى  
 حريرا استغفرا منه اى طلب القوم لذلك العاطس اى يريد ان يغيره الحمد ويدكره اياه لا تنفس  
 صلوة الحمد لقصد التفهيم والخطاب وهذا مخالف لما ذكره في الصلاة وشروطها من ان لا يلهو  
 لانهم يتعارف جوابا وهكذا في الفتاوى قال قاضيان وان عطس المصلى فقال له رجل في الصلوة  
 الحمد لله روى عن محمد انه قال لا تنفس لانه لم يتعارف جوابا وهكذا في الفتاوى وفي الفتنة الحمد لله  
 العاطس غير لا تنفس وعن ابي حنيفة رحمه انها تنفس انتهى ولا يحرم ان لا تنفس لما ذكرنا من عدم  
 تعارفه جوابا بخلاف جواب الخبر السابق بها ونحوه للتعارف ثم واما لوقال المصلى للعاطس يرحم  
 الله فاما بنفسه بالاتفاق لا رواية شاذة عن ابي يوسف رحمه لم يرد من معاذ بن الحكم ولا يقال انه عليه السلام  
 لم ياربها بانه تلك الصلوة لانا نقول امرها باعادتها لا بد منه ولا يشترط نقله صريحا ولا نقدر ان  
 اخرجه عن ابي نضر اصلاح صلواته وهو مفسد بالاجماع ولو عطس رجل في الصلوة فقال له اخر من حمد الله  
 فقال المصلى للعاطس امين تنفس صلواته لانه اجابة ولو كان الحمد مصلى العاطس من اخر فذا عطس المصلى  
 فقال له رجل ليس في الصلوة يرحم الله فقال المصليان امين فسد صلوة العاطس لاجابته لا تنفس صلوة  
 غير العاطس لانه قايمة ليس بحجاب كما في فتاوى قاضيان وان فتح المصلى على من ليس معه في الصلوة كما في صلاة  
 خارج الصلوة ولا حسن ان يقال على غير امامه ليس في فتحه على مقدمته في صلواته ايضا تنفس لانه تعليم وتعلم  
 وهو من كلام الناس وفي قوله فتح اشادة الى انه قصد الفتح والتعليم حتى لو قصد القراءة دون الفتح فحصل  
 بها الفتح للقارى لا تنفس بشرط في الاصل في الافساد ان يتكرر الفتح بان يفتح مرة بعد اخرى كل مرة قليل  
 فيعفى ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح لانه كلام فلا فرق بين قليله وكثيره وان فتح على امامه  
 فقد قيل ان فتح بعد ما ذكره الامام مقفلا ما يجوز به الصلوة نفس صلوة الفاعل وان اخذ الامام تنفس  
 صلوة الكل وهو القياس لكونه تعليم وتعلما من غير ضرورة والعصم انه اى الشان لا تنفس في  
 انفا ثم ولا صلوة الامام ان اخذ بقوله وهو المستحسن لما روى انه عليه الصلوة والسلام قرأ في





صلوة لا تعلم وهو على كثير وان اكل المصلي في صلوة او شرب عامدا او ناسيا انه في الصلوة نفسه  
 صلوة لا تعلم كثير لا تعلم اليد والقدم ولا يعذر بالانسان لا تهتة مذكورة بخلاف الصورة في بين القليل  
 والكثير اذ لم يكن بين استنانه حتى لو ابتلع سمسمه من الخارج فسد اما لو كان بين استنانه في بعض  
 ما دون الجحفة وقد تقدم الكلام عليه وكذا يغسل يدها اليمنى والكثير مما ليس من اعمالها <sup>وجها</sup> صلاة  
 وكل عمل لا يشك بسببه الناقص الى المصلي انه في الصلوة بل يظن لنا غالبا انه ليس في الصلوة  
 فهو على كثير وما كان دون ذلك بان يشتهر على الناظر وتورده في كون في الصلوة ام لا فهو قليل  
 وقال بعضهم كل عمل باليد من عرفا وعادة فهو كثير ولو قد انه عمل بيد واحدة فما كانه عمل في العادة  
 بيد واحدة فهو قليل لم يتكرر ولو قد لم يعلم باليدين ولا يخفى ان هذا مخصوص باليهن اعمال <sup>اليد</sup>  
 والاول اعلم وهذا القول هو اختيار الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل وذكر في الملتقط انه لا  
 يعتبر في فساد الصلوة عمل اليدين اى حقيقة ولكن يختبر القلة والكثرة وهذا لا يحل الفاسد  
 في المعنى لا نهى ساكت عن بيان القلة والكثرة غير انه نفى كون ما يعمل باليد من معتبر في كونها كثير  
 المفسد لكونه عمل اليدين بل ينظر هل هو كثير في نفس الامر ام لا وذلك يمكن بان يكون بلحاظ المزدحم  
 للتقدمين اما باعتبار غلبة فن الناظر انه ليس في الصلوة وشك او باعتبار ما يقام باليدين  
 في العرف او بيد واحدة وقيل يفرض الى ماى المصلي ان استكثر وكثير والا فلا وعامة المسائل  
 الاول والثاني الحل في ان الثالث اقرب الى مذهب ابى حنيفة رحمه الله لان مذهبه التقويض  
 الى ماى المتبلى في كثير من المواضع ولكن هذا غير مضبوط وتقريظ مثل الى ماى العوام مما ينبغي  
 واكثر الفروع اوجبهما يخرج عن الطريقين الاولين والظاهر ان تأثيره ليس خارجا عن ذلك لان  
 ما يقام باليد من عادة يغلب على فن الناظر انه ليس في الصلوة وكذا من اعتبر التكرار الى الغلظة  
 متواليته في غيره فان التكرار يغلب الظن بذلك فلذا اختار جمهور المشايخ ولو ادهن المصلي  
 يده من اخذه من الاتاء او كان في يده فاحقه بيده الاخرى وادهن يده من يده فاحقه  
 او من ضعا آخر من جسده لو مسح شعره سوى شعر راسه او كحش نفسه صلى بذلك على  
 كثير وكذا لو اكتمل او جعل ماء الوود على راسه قبل هذا اذا تناول القمعة والقارورة فصب على  
 يده لو كان الدهن او نحوه في يده فمسح به راسه او مسح آخر من جسده من غير ان ياحذ

من كان العمل  
 الكثير

باليد الأخرى لا تقصد صلوة لا نعمل قليل وإن حلت المنة في الصلوة صيبا فارتفعت تقصد  
 صلوة لا نعمل كثير وإن من صبي قد علم المنة تصلى أي المنة يظهران يخرج بمصر منها الدين <sup>تقصد</sup>  
 صلوة لا نأرضع وهو عمل كثير وفعله انقل اليها على أنه لا يشترط فيما يقصد الصلوة الاختيار :  
 فإن من دفع فبشيء ثلث خطوات بسبب الدافع من غير أن يملك نفسه تقصد صلوة فكذلك لو حل  
 للصلاة فوضع على الدابة وأخرج من مكان الصلوة ولا أي وإن لم ينزل منها اللبن فلا تقصد صلوة  
 إذا مضى مقصد أو مقصدتين فلم يمس ذلك مقادير نفسه وإن لم ينزل ذكر في الخلاصة وقتا ومكانا وإن  
 صام الصلي أحدا سيده حال كون يركب تلك المصاحبة السلام تقصد صلوة بناء على القول الأول  
 في حد الكثير ولو دفع العامة أو القلنسوة من داسم ووضع على الأرض أو دفع من الأرض <sup>باسم</sup> ووضع على  
 أو نزع القميص أو نزع فعل كل واحد من الأفعال المذكورة بيد واحدة من غير تكرار التقصد  
 لكن يكره ذلك الفعل إذا كان بغير عذما في دفع العامة ووضعها فظاهر أنه قليل لماتع القميص  
 فكذا ذكره وهو مشكوك أنه مما يحتاج إلى عمل اليدين في الغالب سيما إذا كان اليدان في الكثير  
 كذا من داه يظن أنه ليس في الصلوة وأما التعم فالمدكور في الفتاوى إن ان تعم تقصد صلوة لا نر  
 لا يحصل بيد واحدة فكذلك المرأة إذا انحزرت وإن انقص كود عامة فتسواه مرة أو مرتين لا تقصد يحصل  
 بيد واحدة فيتبين أن يحمل ما ذكره هنا على هذا وأما قيدنا الكر اهت بعد العدد لا نأز الكان له في  
 ذلك عذرا لا يكره كما إذا خشي من البرد والحران يفره فوضع العامة على داسم أو أصابته بدعامة  
 بخاسته فزعم لا جعلها جثلا يكره بل ذكر في فتاوى الحجة أن وضع العامة أو القلنسوة على قليل  
 سقطت افضل مع كشف الرأس بخلاف ما لو انحلت العامة واحتاج في دفعها إلى عمل  
 كثير ولو ضرب انسان بيد واحدة من غير أن ترافيه بسوط ونحوه تقصد صلوة كذا في  
 المحيط وغيره لا نرخصا صمرا واديب أو ملاعبة وهو عمل كثير على التفسير لا دل الذي عليه الجمهور  
 ذكر في الذخيرة أن الصلي على الدابة إذا ضربها لا يستحق اسم السيرة أي الطلب سرعة سيرها تقصد صلوة  
 والخلق وهو يتناول المرأة الواحدة قياسا على ضرب الانسان وبعض المشائخ قالوا إذا ضربها مرة أو مرتين  
 لا تقصد صلوة وإن ضربها ثلث مرات متواليات أي في دعة واحدة هكذا قيد في الخلاصة تقصد  
 كذا ذكر في الخلاصة وفتاوى قاضيهان وهو لا يحل أن ما يتم بيد واحدة لا تقصد ما لم ينضم اليه

آخر من التكرار ثلثا متواليه او نحو التاديب كما في ضرب الانسان فان الضرب في حق من لم يتعلم  
 او لا علم وهو مفسد وبعض مشائخنا قالوا اذا كان مع رسولهم فمشها اي مشها اي كبر باللسان  
 في المشي من شجر الفخيرة بدل فمشها فمشها به وهو يدل على معنى مشها لان معناه اصلها  
 مشي او مشها مع طرف على مشها او بدله لا تقصد صلوته بذلك اذ لم يتكرر ثلثا متواليه وهذا  
 موافق للقول قبله ولو هدى به اي بالسوط اي ارشدها بالاماء به الى الطريق او كبر ذلك  
 سميت العصا بالهادية وضم بها مع ذلك ايضا تقصد صلوته لان فيه تعليم او خبرا فكان عملا كثيرا  
 وان حرك المصلي الركاب رجلا واحدة لاجل السوق لا على الدوام بل مرة او مرتين في الركعة الواحدة  
 لا تقصد صلوته وان حرك كذا رجليه معا تقصد اعتبار العمل الرجلين بعمل اليدين وقال بعضهم  
 ان حرك رجليه معا تحريكا قليلا اي ضعيفا بحيث لا يدرك الغيب لا بتمامه لا تقصد به التحريك  
 بعدم التكرار المتوالي والا فالتكرار يجعل القليل في حكم الكثير وروى عن ابي بكر انه جاب من ابي سئله  
 من قال له اي للمصلي كم صليتم فاشار اليه المصلي بيده باصبعين فيها الى انهم صلوا ركعتين  
 او ثلث الى انهم صلوا ثلثا ونحو ذلك لا تقصد صلوته لانه على قليل ونحوه مروي عن عائشة  
 رضي الله عنها وان كتب المصلي ما يستبين اي يظهر حروفه بان كتب بكذا على كاعدا وخرقة  
 او باصبعه ونحوها كعب على التراب ونحوه ان كان اقل من ثلث كلمات لا تقصد صلوته ثم على  
 قليل وكذا ان كتب ما لم يستبين حروفه بان كتب على هواء او ماء او نحو اصبعه من غير ملادون  
 نحوه على نحو اب وجر او جلد لا تقصد لانه ليس بعمل بل يكره لانه عبث هكذا اطلقه قاضيان  
 وغيره مع انه اذا كثر يغلب على ظن الناظر اليه انه ليس في الصلوة واذا ذكى كتابة ما تستبين  
 حروفه على ذلك المذكور وهو ما دون ثلث كلمات بان كتب ثلاثا او اكثر تقصد صلوته ثم على  
 كثير وقال في المنقطع ولو قال المصلي مثل ما قال الثوري تقصد صلوته اي اذا قصد الجواب الجواب  
 الموفى وفيه خلاف ابى يوسف رحمه الله وقال في الفتاوى الحاشية اذا نذر في الصلوة يريد بها  
 حال كونه يقصد بتأنيده الاذان والاعلام بدخول وقت الصلوة تقصد صلوته على نحو خيفة  
 دم وقال ابو يوسف رحمه الله لا تقصد ما لم يقل حي على الصلوة حي على الفلاح له في المسئلتين ان شئ  
 الحاشيتين ذكر فلا يقصد بخلافهما فانها خطاب بقوله قبلوا على الصلوة قبلوا على الفلاح فيفقد ان

ولا يحنقه <sup>رحم</sup> انه قصد الجواب في الاولى فصار الجواب بالجرلة ونحوها وقصد الخطاب بالاعلام  
 في الثانية ففسد لان العبرة بالقصد على ما تقدم ولو سمع المصلي اسم الله تعالى فقال جل جلاله ونحو  
 ذلك من الفاظ التعظيم او سمع اسم النبي عليه السلام ان اداى قصد بذلك الشاء والصلوة لبعثه  
 اى اجابة ذكره <sup>لا</sup> ففسد صلوة لقصد ذلك وان لم يرد به الجواب بل قصد ثناء او صلوة على  
 سبيل الاستيناف لا تقصد لان نفس تخيم الله تعالى والصلوة على النبي عليه السلام لا ينافي الصلوة  
 فلا تقصد ها ولو انشأ اى رتب ونظم شعر او خطبة لكن بفكره ولم يتكلم بلسانه لا تقصد صلوة  
 لانها لا تقصد بانفعال القلب بل يقارن ما فعل الجوارح ولكن قد اساءت الخرافة مقتضى الامر الخشوع  
 والتفاتة بقلبه الذى هو محل النظر الحق فيه شئ آخر وهذا غاية في سوء الالهي بجهلهم وتوهمهم  
 يدى كبير من اكابر الدنيا الرأى محل نظره اليه كل المراءة من ان يحصل منه التفات الى شئ آخر  
 مع انه عبد مثله بل لو التفت متاجيه حال مناجاته الى الغير لا تشد غصبة عليه  
 قال الشيخ شرف الدين اسمعيل بن المقرئ في قصيدة له في الوعظ ثابثة <sup>بقلبي</sup> لا تقصد صلوة  
 بمثلها يكون النقي مستوجبا للعقوبة <sup>تظن</sup> وقد اعتقد غير عالم <sup>تريد</sup> احيا طاركة  
 بعد ركعة <sup>فويلك</sup> تدرى من تناجيه معضا <sup>وبين يدى</sup> من تخفى غرخت <sup>تخاطب</sup> اليك  
 مقبلا على غير فيها غير ضرورة <sup>ولودد</sup> من ناجاك لرفه <sup>تميزت</sup> من غيظ وغيرة <sup>اما</sup> استحيى  
 من مالك الملك ان يرى <sup>مدودك</sup> عنه يا قليل المروة <sup>وقد</sup> دوى ان الله تعالى اوجى الى مرسته  
 عليه السلام يا موسى اذا ذكرتني فاذكرني وانت تستفيض اعطائك <sup>وكن</sup> عند ذكرى خاشع مطمئن  
 واذا ذكرتني فاجعل لسانك من وراء قلبك واذا قممت <sup>يتدلى</sup> فقم قيام العبد الدليل نا فاجتنب  
 بقلب <sup>وجعل</sup> صادق قال الامام القرطبي لا تسجد ولا تكلم لا وقلبك خاشع ومتواضع على  
 موافقة ظاهره فان المراد خضوع القلب لا خضوع البدن ولا نقل الله اكبر وفي قلبك شئ اكبر  
 من الله تعالى ولا تنقل وجهك <sup>وجى</sup> الى الله تعالى <sup>وجى</sup> وجهك مشوجه وجهه الى الله تعالى ومعرض عن غيره و  
 لا نقل الحمد لله الا وقلبك طامع يشكر نعمته عليك فزم مستبشرا ولا نقل اياك نعيد واي اى  
 نستعين الا وانت مشعر ضعفتك وعجزك وانه ليس اليك ولا فى غيرك من الامر شئ وكذلك  
 فى جميع الاذكار والاعمال انتهى وبالله التوفيق والتفكر فى الصلوة بغير ما يتعلق بها المحال لكان منبرا

فهو مكروه أشد الكراهة بل مقصد عند أهل الحقيقة لقراءة الركن المصلي المقصود بالذات وإن  
كان آخره يومئذ لا يفتقر إلى الاشتغال في الصلوة بها أولى من الاشتغال بغيرها من أمور العبادة فها قد  
سأوت ذلك الغير في كونها من أمور الآخرة وقد ترجحت بأن الوقت للحل لها فاعلم ذلك راشدا وباللطف  
ولود المصلح السلام بيده أو برأسه أو عليه منه شيء فاقم برأسه أو غيره أو حاجبه أو قال  
نعم أو لا فإن صلى تلك نفسه بذلك وكذا لو رآه إنسان درهما وقال أريد أن أجعله من ذهبه ولا يعمل  
الكثير في جميع ذلك وفي الذخيرة ولا يلبس بان يتكلم الرجل مع المصلح قال الله تعالى فانه لله الملك  
وهو قائم يصلي في المحراب الآية وفي الأحكام القراءة للحل في حرم ولا بأس للمصلح أن يجيب برأسه ذكره  
الزاهد وذكر عن كتاب التيجان أن قيل للمصلي تقدم تقديم أو دخل فجزء الصف أحد فجانبا  
المصلي تسعة لم يفسدت صلواته لأنه اشتغل غير الله تعالى وشيئنا أن يكتب ساعة نفر  
يتقدم برأيه قال يعني نفسه ولا يجاوز الرأس أو باليد مثله انتهى وقد يفرق بأننا ليس مثله  
ولو قال في الصلوة اللهم ارحمني أو قل اللهم ارحمني أو قل اللهم ارحمني أو قل اللهم ارحمني  
العبادة أو قال اللهم اغفر لي ولوالدي وللذين آمنوا والمؤمنات لا تقصد الصلوة في جميع ذلك  
لأنه لو قال اللهم اغفر لي أو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ذكره قاضيان ولا يصلح  
أن جميع ما يستحيل طلبه من الناس وكان في القرآن أو ما نزل لا يفسد وفي الجامع الصغير  
يكون في القرآن ولا يكون ما قرأ بل قال إن كان يستحيل سؤاله من الخلق لا يفسد وما لا يستحيل  
سؤاله من الخلق يفسد وجعل في العداية قوله لو زنى مما لا يستحيل سؤاله من الخلق لقولهم  
وزن الإمام أحمد قال ابن الحمام قد يجمع عدم الفساد لأن الزنى في الحقيقة هو جهانه وليس  
إلى ما يرمي إذا انتهى وهذا لأن الزنى المطلق عند أهل السنة هو ما يكون غذاء الحيوان و  
يستعمل المطلق ما يعطى على ما هو أو أبيض ما يكون غذاء الحيوان ليس في وسع المخلوق وأما في وسع  
أبيض ما يكون سببا لذلك كالمال وآدم الوقيده بأن قال إذا زنى فلا تقصد بالفساد و  
إذا نقر هذا فقله الكوفي أو نعم على لا شك أنه يستحيل سؤاله من الخلق إذا قال أكرم فلان  
فلان أو نعم فلان على فلان فكان ينبغي أن يفسد إلا أن صاحب المصنف ذكره ما عمن الأهل من جهة  
ولا يفسد وأنه اعتبر أن يكون معناه في القرآن وهذا مما معناه في القرآن مثل وإذا أنعمنا على

الإنسان فاما الإنسان اذا ما ابتلاه دبره فأكبره ولا يرد عليه اللهم زوجني مع ان مخافتي  
 القرآن اذ ليس في القرآن تزويج مطلق الانسان كما في الاكرام والا نعلم فليتأمل هذا فيفيد ان قولهم  
 طيب مالا يستحيل طيبه من الخلق يفسد ليس على الإطلاق قال الذي يعول عليه حيثما ما قاله قاضي  
 انه اذا دعا بمجاهد في الصلوة او في القرآن او في المأثور لا يفسد صلوة وان لم يكن في القرآن ولا  
 المأثور ولا يستحيل سوا ذلك من العبادات تفسد وعلى هذا فلو قال اللهم امددني بما لا يفسد بخل  
 اللهم اذقني مالا وما أقوله اصلح امري فيما تنظر الى الهلاك الآخر يستحيل طيبه من الخلق والكان  
 يستعمل طيبه منهم مقيدا اما من يحا اذ لا يفسد لم يفسد واما القلب الحافية والمغفرة فظاهر في  
 الفساد سيما ما هو موجد في القرآن ولو قال اللهم اغفر لأكبره في نفسه اختلاف التأخيرين فيقول  
 لا ليس في القرآن الدعاء بالمغفرة للآخر وفقدان لفظه عما في القرآن مع عدم التغيير لا يفسد وهو  
 اختيار شمس في فقه الحلواني وهو لا يفسد ولو قال اللهم اغفر لأكبره في نفسه اختلاف التأخيرين فيقول  
 لعدم وجوده في القرآن ولا كثر من استحالة طيبه من الخلق ولو قال اللهم اذقني دويتك وحضك ووجع  
 لا نفسه لاستحالة طيبه في هذه الاشياء من غير سببها مع ورود الاثر بطلبها ولو قال  
 اللهم اذقني ذبابة او كوما او زوجة ونحو ذلك مما تعرف لفظا اللفظ فيه يعنى العطاء مجزا او قال  
 اللهم اقض ديني تفسد لعدم استحالة طيبه من الخلق ولو نظر للصلى الى كتاب اى مكتوب كما قد  
 او محراب او غيره وفهم ما فيه ان نظرية حال كونه غير مستقيم اى غير قاصد لفهم ما فيه  
 لا تفسد صلوة ولا اجزاء لان النظر غير منان للصلوة وكذا وقوع المعنى في القلب وان نظرية  
 مستقيما اى قاصد فهم ما فيه فقد ذكر في الملقط نفسه صلوة عند محمد وذكرك في الاجناس  
 لا تفسد صلوة عند ابى يوسف وروى عنه احدى مشايخنا وفي الهداية العصيم انه لا تفسد بالاجزاء وفي  
 الكافي قيل على قول محمد تفسد وعلى قول ابى يوسف عدم لا تفسد قيا ساعلى مسئلة البين فان  
 حاشية لا يقرأ كتاب فلان فنظر فيه في حديث عند محمد وروى عنه ابى يوسف عدم لان العصيم انما  
 لا تفسد اجزاء لان مسئلة البين لان المقصود فهم القوم والوقوف على سرفلان وهذا القضا  
 يتعلق بقراءة غير القرآن وبالفهم لا يحصل ذلك انتهى ولا شك ان النظر غير مقصد تفسد الفهم

لا يند على التمكن لتب تسع ونحوه وقد تقدم انه غير مفسد لكنه مكروه لشغل القلب  
 بغير الصلوة وان ذكر المصل للقرآن من المصحف او من الحراب تفسد صلوته عند أبي حنيفة رحمه الله  
 فان عند هؤلاء لا تفسد لانه عبادة انضمت الى عبادة لكنه يكره لما فيه من التشبه بأهل الكتاب وعند الشافعي  
 ومالك يكرهه ايضا لما روي ان ذرارة مولى عائشة كان يوم بها في شهر رمضان من المصحف قلنا  
 ان صح فهو محمول على انه كان يراجعه قبيل الصلوة ليكون يذكره اقرب ولا في حنيفة طريقان احدهما  
 ان تغليب المولى وذاق عمل كثير وعلى هذا قلنا لم يقلب لا تفسد وكذا المكتوب في الحراب ولا يختر  
 ان التلقن من المصحف تعلم ليس من اعمال الصلوة وهذا يوجب التسوية بين ما اذا قلب  
 المولى وذاق او لم يقلب وبين المصحف والحراب ونحوه قال في الكافي وهو الصحيح ولم يفرق في الكتاب  
 بين القليل والكثير وقيل لا تفسد ما لم يقرأ قد لا يفتحه وقيل ما لم يقرأ آية وهو لا يفسد لانه  
 مقدار ما يجوز به الصلوة عنده وهذا اذا لم يكن حافظا لما ذكره فان كان حافظا لا تفسد  
 بالاجماع لعدم التلقن ولما اخذ المصلي حجر افرجه به طائرا او نحوه تفسد صلوته لانه عمل كثير  
 ولو كان معه حجر فرمى به الطائر او نحوه لا تفسد صلوته لانه عمل قليل ولكن قد اساء الاستغابة في  
 الصلوة ولو رمى بالحجر الذي معه انسا ناسي ان تفسد قياسا على ما اذا ضرب بسوا بيد ما فيه  
 من الخاصة على ما روي في الاجناس ان رمى بالطائر اصابه واحدا في حجر واحد او كذا  
 لو رمى بحجرين لا تفسد لانه قليل وفي الفتاوى ان رمى بسهم فسد صلوته لانه عمل كثير  
 قالوا هذا اذا اخذ القوس والسهم ووضع السهم على الوتر اما اذا كان القوس في يده  
 والسهم على الوتر فرمى به لا تفسد صلوته انتهى ولا شك ان هذا لا يمكن عمله الا باليدين  
 ومن رآه فانه في غير الصلوة فالحكم فيه بعدم الفساد مشكوك ولهذا اتى به قاضيان وغيره  
 بلفظ قال الدليل على عدم الرض به ولو حرك المصلي جسده مرة او مرتين متواليين لا تفسد  
 صلوته للقلّة وكذا لا تفسد اذا فعل ذلك الحرك مرارا غير متواليات بل ان تكن في ركن واحد  
 ولو فعل ذلك مرارا متواليات اي في ركن واحد تفسد صلوته لانه كثير هذا اذا  
 رفع يده في كل مرة اما ان لم يرفع في كل مرة فلا تفسد لا تفسد واحدا كذا في الخلاصة ثم يفتي  
 الخلاصة التو الى هنا بالكون في ركن واحد ويبدى في ضرب الدابة يكون في ركعة واحدة

وإذا كان  
 جسد مرة أو  
 مرتين



ولا يظهر بينهما فرق ولا يظهر اعتبار الركن في الرضعين لانه المعتمد في موافق كثير من هذا النوع وذكر في الاجناس اذا قتل القملة لم يواى يقتلات متعددة او قتل قملات متعددة ان قتل قملة متدادا بان لم يكن بين كل قتلهين قد دكت نفس صلوته وكان بين القتلين فصحة اى مهلة قد مر كذا لا تقصد صلوته لكن الكف عنه افضل وقد تقدم انكره قتلها في الصلوة عند ابى حنيفة رحم ولا يكره عند محمد وكذا لا تقصد الصلوة لودوح المصلي بمروحة او بشيء من مرقين ولو دوح مرات متوالية نفس على نسق ما تقدم ولو تحتم المصلي بريد به اعلام اى اعلام الطالب له واستمر لانه معلوم عادة انه في الصلوة ومع هذا سمع حروته اى حروف التحتم وكذا اذا سمع منه حرفا يخرج بالفهم والضم او تحتم التحسين الصوت متعديا بان لم يكن مضطرا اليه ولا حاجة الى التهديد به بعد قوله لتحسين الصوت نفس صلوته عند ابى حنيفة وابى يوسف رحم كذا ذكر في الاجناس وموابه عند ابى حنيفة ومحمد رحم كذا هو في جميع الكتب فان ابى يوسف رحم لا تقصد بحرفين احدهما من الزوائد على ما مر فلا ادري السهر من المصنف او من صاحب الاجناس ثم الفساد بما ذكر من التخصم قول اسمعيل الزاهد ي واليه مال صاحب الهداية وقال غيره لا تقصد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وهو الصحيح وتقل في الكفاية عن مبسوط شيخ الاسلام ان كان التحتم لتحسين الصوت فذلك ايضا يفسد لا يبرئ فعله لا صلاح القراءة فيكون من القراءة مع الاثرى ان لم يلبس ليلام لا يقطع الصلوة وان لم يكن من الصلوة حقيقة لا لصلاح الصلوة فساد من الصلوة معني انتهى وان كان بعد بيان كان مدنا على اية اى مبعوث الضم لا يفسد اتفاقا لعدم مكان الخوف وكذا ان كان لاجتماع البزاق في حلقه ولو استاذن بجعل المصلي اى طلب منه الاذن في الخوض وكذا لو ناداه بغير المصلي بالقراءة ليعلم انه في الصلوة او قال الحمد لله لاجل ذلك او قال الله اكبر لا تقصد صلوته وكذا لو سمع لاجل الاعلام لقوله عليه السلام من نأى بشئ في صلته فليس متفق عليه وقال عليه السلام التبييم للرجال والتصفيق للنساء متفق عليه ايضا ولو عكسا قالوا لا تقصد ترك الاستسنة وتبنيها فان صوت المرأة عورة فينبغي ان تفسد صلوتهما بالجرم بالتبييم كما جرت بالقراءة وينبغي ان يقيد التصفيق بما دون الثلث المتواليات وكذا لو سمع لتبنيها لمام على سهر

قال الشيخ كمال الدين بن الهمام  
لا تقصد لتحسين الصوت  
عليه السلام نفس الصلوة

لا تقصد لكن لا يفعل لوقام الامام عن القعود الا ولا لانه لا يجوز له الرجوع على ما ساق في انشاء الله تعالى  
وان قبلت المصلي امره ولم يقبلها هو ولم يحصل له شهوة فصلوته تامة لعدم النافي ولو  
قبل هو اي المصلي امره بشهوة او بغير شهوة فسدت صلوة لانه من داه منه في غير الصلوة  
ولو قبل المصلي زوجها بشهوة او بغير شهوة تقصد صلوة كما في الخلاصة قال ابن الهمام والله  
اعلم بوجه الفرق يعني بين تقبيلها اياه وهو في الصلوة بغير شهوة وبين تقبيلها اياها وهي في  
الصلوة بغير شهوة <sup>اي بشهوة</sup> حيث تقصد صلوة الاصلوته وصاحب الخلاصة اشار الى الفرق بان  
تقبيلها في معنى الجماع يعني ان الزوج هو الفاعل للجماع فائتانه بدواعي الجماع <sup>معنى الجماع</sup> من غير الجماع  
ولو بين الفخذين تقصد صلوة كما على ما ذكره قبل ذلك فكل اذا قبلها مطلقا لانه من دواعي <sup>معنى الجماع</sup> الجماع  
سمها بشهوة بخلاف المرأة فانها ليست فاعلة للجماع فلا يكون ايتان دواعي منها في معنى الجماع  
يشتمل الزوج وفي الخلاصة لو نظر الى فرج المطلقة وجعها بشهوة يصير جماعا لا يقصد صلوة في دواعي  
وهي المختار وهذا يشكل على الفرق المذكورة لانه في جماعه من دواعي الجماع ولذا صار جماعا <sup>معنى الجماع</sup> في  
الا ان يقال فساد الصلوة يتعلق بالدواعي التي هي داخل غير النظر والفكر وما تنظر والفكر لا يقصد  
مطلقا على ما لم اعمد الى التفرع عنها بخلاف فعل سائر الجوارح المصلي اذا وسوس الشيطان  
فقال لا حول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك الذي وسوس في من امور الاحرام لا تقصد صلوة  
وان كان في امر من امور الدنيا تقصد كذا ذكر في الذخيرة لان الوسوسة لم تكن حوقل بسبب الم  
اخرى في الاول وبسبب الم دسوى في الثاني فصار كما الى دفع بكائه اذا العروة عند التلفظ بما قصد  
بالتلفظ المصلي اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا عن الصلوة فقال السلام فقد انزله في الصلوة قبل ان  
عليكم فسكت تقصد صلوة لانه تلفظ به على قصد الخطاب وما تلفظ به على قصد الخطاب او  
الجواب من الاذكار يلتحق بكلام الناس ويتبع ان لا تقصد عند ان يوسوس <sup>معنى الجماع</sup> الا ان كان في دواعي الجماع  
عنده وكذا في السئلة التي قبلها وذكر في الذخيرة المشي في الصلوة اذا كان اي لما شئ حال المشي  
مستقبل القبلة غير منحرف عنها لا تقصد الصلوة اذا لم يكن متلاحقا اي بعضه لاحق لبعض من  
غير ملة <sup>معنى الجماع</sup> من المسجد اذا كان يصلي فيه وان كان في القصد اي الصلوة لا تقصد <sup>معنى الجماع</sup> المتلاحق  
ما لم يخرج المصلي من الموضع <sup>معنى الجماع</sup> اذا مشى في صلوة الى جهة القبلة مشيا غير متلاحق <sup>معنى الجماع</sup> بلان مشيا

ثم رُفِعَ قدْرُ كُنْ ثم سَقِيَ قدْرَ صَفٍّ آخرَ هكذا الى ان مشى قدْرَ صفوفٍ كثيرة لا تقسُدَ صلوة الا  
 ان خرج من المسجد فيما اذا كانت الصلوة فيه او تجاوز الصفوف فيما اذا كانت الصلوة في الصحن او  
 فان مشى متلفحاً بان مشى قدْرَ صفين دفعة واحدة او خرج من المسجد او تجاوز الصفوف في الصحن  
 فسدت صلوة وهذا بناء ان الفعل القليل غير مفسد ما لم يتكرر متواليا وعلى ان اختلاف المكان  
 مبطل للصلوة ما لم يكن لا صلاحها والمسجد مكان واحد حكما ومن وضع الصفوف في الصحن كالمسجد  
 هذا اذا قللهم صفوف اما لو كان اما ما مشى حتى جاوز موضع سجوده فان كان ذلك مقدرا  
 ما بينه وبين الصف الذي يليه لا تقسُدَ وان كان اكثر فسدت وان كان مفردا لم يعتبر موضع سجوده  
 ان جاوزه فسدت ولا فلاح البيت للمرأة كالسجدة عند ابي علي النسفي وكالسجدة عند غيره وعند النسفي  
 وانما في فرجة في الصف الثاني اي بالنسبة الى الصف الذي هو فيه وهو الذي قد مره ليس فيه  
 فمشى اليها الى تلك الفرجة فسدت صلوته ولو مشى الى الصف الثالث  
 حتى الى صفه فسدت فرجة فيه تقسُدَ صلوة وهذا القول ان حمل على الخلافة اي سواء كان  
 امشيه الى الثالث متلاحقا ولم يكن كان مخالفا لما قبله وان قيد بكون المشي وقع متلاحقا فلا  
 التفصيل كل اذا لم يكن الماشي في الصلوة مستند بر القبلة بان مشى قدرا وميما او يسارا والى وان  
 من غير تحويل واستدبار واما اذا استند بر القبلة فسدت صلوته سواء مشى قليلا او كثيرا ولم يغير  
 لان استدبار القبلة لغير اصلاح الصلوة وحده مفسد كما اذا استند بر القبلة على طين انزاع  
 او سبق حدث آخر ثم تبكي ان لم يكن رُفِعَ ولا احدث فان صلوته قد فسدت بلا استدبار  
 وان لم اعد ولم يخرج من المسجد لان استدباره وقع لغير ضرورة اصلاح الصلوة فكان مفسدا  
 ولو مضى العلك او مضى المليل في الصلوة تقسُدَ صلوته وان لم يتلعه وقيد في الخلافة  
 بما اذا كثر ولا بد منه لا نزع على كثير حينئذ وتقديره بالثلاث المتواليات كما في غيره وان لم يضمن  
 لكن دخل حلقه منه شيء يسيرا تقسُدَ ولو كان في فيه سكر او فائده فابتلع ذره تقسُدَ وان لم  
 يعضه لا نزع على ذلك ولو ابتلع ما بقي بين اسنانه من المأكول ان كان ذلك رائدا على ذلك  
 تقسُدَ صلوته كما يفسد صومه وان كان اقل من قدْرَ الحصة لا تقسُدَ صلوته ولا تقسُدَ صومه  
 قد منا الكلام عليه في فضل ما يكره ولو اكلوا وبقي في فيه طعم الحلاوة وهو في الصلوة والجمعة

كل ما حمل في غير طهر الحلاوة  
 في الصفوف والصلوات  
 في نفس الصلاة يسجد  
 في الصلاة

لانه يسير جدا **فروع** ولو نفخ في الصلوة ان كان غير مسموع لا تفسد كالنفس وان كان  
 مسموعا بان كان له حرف مجهاة كاف وتنفذ من منزلة الكلام تفسد وان تخلص فصل به حروف كاصح  
 لا تفسد لانه شرطه وكذا لو تجسست فحصل به حروف كذا اطلقه قاضيان وصاحب الخلاصة وقال في  
 الكافي ان كان مدغم عا اليه لا تفسد وان لم يكن مدغما اليه تفسد ولو ثناء ب فحصل به حروف ولا يفسد  
 ذكره قاضيان ولو قرأهم الباب فقال ومن فعله كان لهنا يدبره لان فسدت وكذا الوقول له من اين  
 جئت فقال له معلته وقمر مشيد او قيل ما مالك فقال الخيل والبغال والحمير يريد المجاز تفسد  
 وان جرى على لسانه نعم فان كان عادة له تجرى على لسانه كثيرا في غير الصلوة تفسد لانه من كلامه  
 والا فلا لانه قرآن ولو قال بالفارسية ارى فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى وتوثر من الجحيم  
 التورية وهو يحسن القرآن او لا يحسنه تفسد اذ لم يكن ذكرا ولو انشد شعر تفسد وان كان في  
 ذكره وتوثر ما خرج من اسنانه لا تفسد ما لم يكن ملا الفم وكذا الوقاء اقل من ملا الفم فتاوى  
 وهو لا يملك اسنانه ولو رفع القبلة من السراج لا تفسد وكذا لو تودي بقاء او حمل شيئا خفيفا  
 بيد واحدة او حمل ميا او ثوبا على عاتقه لا تفسد ولو ركب الدابة تفسد ولو لبس القميص تفسد ولو  
 فعل او خلع نعليه لا ولو لبس الخف تفسد لان يكون واسعا يلبس به واحدة وكذا لو خلع من  
 لم الدابة او سرجها او نزع السرج تفسد وان اسكرها او خلع الجحام لا وان شدا لا زاد السرج بل  
 تفسد وان خلعها لا وكل ذلك مبني على العمل القليل والكثير تذييل في الحديث في الصلوة ومن سبقه  
 حدث سماوي من بدنه موجب للوضوء في الصلوة ان عرف من ضرره وتوضأ من غير ان يشغل شئ  
 غير ضروري في وضوءه وينبني على صلوة عندئذ ان لم يعرض له ما ينافيها خلافا للثلة لهم ما روى  
 الترمذي وحسنه ابو داود والنسائي عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضأ  
 احدكم في الصلوة فليست عرف ولا يتوضأ ولا بعد الصلوة ولان الحديث ينافي الصلوة التقويت شرهما و  
 لا فرق بين الابتداء والبقاء في لزوم اشتراط الطهارة والنسائي لا يخرج ان يفسد لانه ايضا فصل كالحديث  
 العمدة ولما تقدم في نواقض الوضوء من حديث عائشة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يفسد  
 او قل من اذى فليست عرف فليست فائز ليعين على صلوة وهو في ذلك لا يتكلم رواه ابن ماجه والترمذي  
 ثم لم يبين على صلوة ما لم يتكلم ومح البهقي اوساله واخرج ابن ابي شيبة نحوه موقفا على ان يرفع يديه

دفعه من فصل  
 حروف لا تفسد

نفسه القليل  
 ولو نزع القليل  
 من الصلوة

عن رسولان الفارسي ومن التابعين عن علقمة وطائوس وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبيرة والشيخ  
 النخعي وعطاء ومكحول وسعيد بن المسيب رضوان الله عليهم اجمعين وكفي بهم تدروا على ان يحسنوا  
 الحديث بحجة عندنا وعند الجمهور وقد تأيد بما صح عن هؤلاء الأئمة وح نعيم ذلك الحديث على العمل به  
 القياس المذكور ولكن الاستئناف افضل للمبعد عن شبهة الخلاف وقيل ذلك في حق المنفرد واما الامام  
 والقندي فالبناء افضل في حقها احراز الفضيلة للجماعة وعليها فلو امكنها الاستئناف بجاءه  
 فهو افضل في حقها ايضا ثم المنفرد ان شاء الله في مكان وضوءه ان امكن او اقرب للموضع الذي  
 تحرك عن زيادة الشيء وان شاء رجع الى مصلاه ليؤدي صلوة في مكان واحد والقندي يعد الى  
 مكانه البتة ان لم يفرغ امامه ولو اتم في غيره لا يصح اذا كان بينه وبين امامه ما يمنع صحته في الصلاة  
 وان كان امامه قد فرغ فخير المنفرد والامام حكم حكم القندي لانه يصير من جملة القندين فانه يستخلف  
 غيره اذا سبقه الحدث ويصير هو مقتديا به ثم استخلاف الامام غيره اذا سبقه الحدث جائز جماعا  
 فقد روي الاثر بسنده عن ابن عباس قال خرج علينا عمر لصلوة الظهر فلما دخل في الصلوة اخذ  
 بيد رجل كان عن يمينه ثم رجع يحرق الصفوف فلما صليت اذا نحن نعمل خلف سارية فلما قضى  
 الصلوة قال لما دخلت في الصلوة رايتني بشيء فلمست يدي فوجدت بركة ثم جازي البناء بقيل بالمو  
 مهم ان ينصرف على فوره فان ملك بعد الحدث في مكانه فذكر كن فسدا الا اذا مضى في النوم  
 فكنت زمانا ثم انتبه لان نساها بالملك لوجود اداء جزء منها مع الحدث وانما حال من يغيب مود  
 شيئا وكذا لو قرء ذهبها ان انما تفسد على الصحيح لانه دكان مع الحدث والشيء وانما تفسد القراءة ذهبها  
 لا انما وقيل بالعكس والركن لا يمنع البناء في الاصح لانه ليس من الاجزاء ولو حدث ركع فمستمعا  
 لا ينبغي ان الرفع يحتاج اليه للانصراف فجزءه لا يمنع فلما اذن به التسميع ظهر قصد الاداء  
 وعن ابي يوسف رحمه الله لو حدث في سجدة فرفع مكيلا ناولا التمام اول ينوش شيئا فسدت الا ان نوى  
 الانصراف ومنها ان يكون الحديث ساءلا لا ينبغي لقهره وكذا لشعبة وعصية ولو  
 منه لنفسه استأنف وكذا لو اصاب نجاسة مانعة من غير سبق حدث خلافا لابي يوسف  
 وان كانت من حدث بنى اتفاقا والفرق لهما ان ذلك غسل فيه او بدنه ابتداء وهذا تعالى  
 ولو اصابه من حدث او غيره لا ينبغي ولو اتحد محلها وكذا ينبغي

في حديثه الاستئناف  
 في حديثه الاستئناف  
 في حديثه الاستئناف

جواز البناء بقيل بالمو

لسميلون دُمل غرها فان سال لسقوط شيء من غير مسقط فليل يبنى لعدم حسم الجبل  
وقيل على الخلاف واختلف فيما لو سبقه الطاسة والآخر انه يبنى لكونه سماويا وكذا  
تتخذه والآخر ان لا يبنى ولو سقط الكرسف عنها بغير حسم مبالا بنت بالاتفاق ولو بغيرها  
فعل الخلقة وهذا بناء على تصوير بناءها كالرجل خلا فالابن رستم ومنها ان يكون الخواص ما يحرم  
عن بدنه فلا يبنى باعاء وجنون ومنها ان يكون موجبا للوضوء دون الغسل فلا يبنى للاختلاف  
ومنها ان لا يمتثل بفعل غير ضروري بان جاوز ماء يقدر على الوضوء منه الى ابعد منه ولا  
ان يتوضا ثلثا في الاصح ويأتي بسائر اسن الوضوء وتوجد في الحوض موضعاً للوضوء فيجوز  
موضع آخر ان كان لحد كضيق مكان الاول بنى ولا فلا ولو قصد الحوض وفي منزله اترابا كان  
صغيرا لا يفسد وان كان اكثر فسد وان كان عادلة التوضي من الحوض ونسب الماء الذي في بيته  
ودهب الى الحوض يبنى ولو كان الماء بعيدا او بقرية بئر ماء يترك البئر لان التوضي يمنع البناء على  
وقيل لا يمنع ان عدم غيره ومنها ان لا يبرض له ما ينافي الصلوة من كلام ونحوه او كشف عورة  
حتى لو كشفت راسها للمسلم وذراعيها للغسل تفسد ولا يبنى في الصحيح وكذا لو كشف الرجل  
الا يستنجى بل يستنجي من تحت الشباب وكذا تغسل النجاسة وتسمم راسها وتغسل ذراعيها  
ان امكن ولا يلزم الاستينان في ذلك كله وعن القاضي ابي علي الا تفتي ان لم يجد بك لا تفسد  
ان وجد بان تمكن من الاستنجاء وغسل النجاسة تحت القميص مع ذلك ابدى عودته فسدت وفي  
شرح الكفر جعل الفساد بالابداء مطلقا هو ظاهر المذهب والسنن ان يعرف محله وديب الطرس  
اخذ بانفسه يوهم انه رفق ولا يستخلاف للامام ان ياخذ بثبوت رجل الى الحراب ويشير اليه  
وله ان يستخلف مالم يخرج من المسجد او يجاوز الصفوف في الصحراء فان لم يستخلف  
قبل خروجه وفي بطلان صلوة رايان والآخر عدم البطلان لانه في نفسه كالتفريق ولا وقت  
بين ان يكون الصفوف متصلة خارج المسجد ولم يجاوزها او منفصلة وقال محمد بن كاسم  
لا تفسد مالم يجاوزها لان المواضع الصفوف حكم المسجد كما في الصحراء ولما ان القبا بطلان  
يجرد الاخر ان لكن ورد الشرع على خلافه فيقتصر على جعل الضرورة ولا يشترط كون الخليفة على الاما  
ولو مبيتها ولم يكن مع الامام الا واحد تعين للاستخلاف منه فترعين ان كان صالحا للامامة

محمد بن  
السنن  
صلوة الله  
عليه

ولا بان كان حيا او احرمة فقبل يتعين فتنفس صلوة وصلوة الامام لانه صار مقتديا به  
 والا صح انك لا يتعين فتنفس صلوة فحسب وتفرعات الاختلاف كثيرة مذكورة في الفتاوى  
 وغيرها والمفردة الى التطويل بذكرها لتعدد وقوعها بل لعدم امكان العمل بها في هذا الزمان ولا شغلا  
 بما يقيد اولى والله الموفق ويحصل سبق الحديث في ذكره او سجدت عادت ما في البناء لان  
 الانتقال من ركن الى ركن مع المهادنة شرط ولم يوجب فيعيد ما احدث فيه لولم يعد له يخرجه من محله  
 ما لو تذكر فيه ما يجد فيسجد حيث لا يجب عادت ما بل يستحب كان الانتقال مع المهادنة قد وجد  
 والاستحباب المخرج من الخلاف لان عند ذكره والشافعي لم يجب لاجل عاده وعن ابي يوسف تكرر لها  
 الكوع بناء على ان القوم بين الكوع والسجود فرض عنده والله سبحانه وتعالى علم فضل في  
 سجدة السهر كان لا نسب ان يصل بحث ذل القادي ما يفسد الصلوة لانه من جملة الجحانة  
 وكان قصد جعل بحث القراءة خاتمة الكتاب بقية ثم افرده السجدة في الترجمة فخره بسجدة السهر  
 واجبة لا وجوب بل الصواب ان يقال سجد السهر او سجدة السهر بلطف التنبيه لان الاضافة  
 فيه من قبيل اضافة الحكم الى سببه والحكم الواجب بالسهر اما هو سجدة واحدة او واحدة الا ان المصنف  
 اذا لم يقصد به العدد يطلق على القليل والكثير وكان اذا بدا بالسجدة معنى السجود ولم ير الواجب  
 السهر واجب عندنا على العصيم من المذهب فكم في المبسوط والمجسط والمختار والبدائع واستدل  
 بالخروج عليه بقول محمد بن اذ اسما الامام وجب على الموم السجود فقد نص على الوجوب وقوله  
 انه نزع الحجر النقصان واداء العبادة بصفة الكمال واجتهد وصار كد ما لم يرد وقال القدوة هي سنة  
 عند عامة علمائنا استدلالا بان لا يرفع القعدة ولو كان واجبا لرفعها كما في سجدة التلاوة والحرب  
 ان سجدة التلاوة انما ترفع القعدة لان عملها قبلها كما اصبحت بخلاف سجد السهر كان محلها بعد  
 فكيف يرفعها واذ اتفرد انه واجب فليعلم انه لا يجب الا بترك الواجب من واجبات الصلوة  
 فلا يجب بترك السنن والمستحبات كالنعوذ والتسمية والتناء والتأمين وتكبيرات الاغلاط  
 ولا يترك الفرائض لان تركها لا يوجب سجد السهر بل هو مفسدان لم يتبدل في عاده او بتأخير  
 بتأخير الواجب عن محله او بتأخير ركن عن محله اما ترك الواجب فهو كما اذا غشي وكثره وقت  
 تسبانه قراءة الفاتحة في الوتر او التشهد في كلتا القعدتين الاولى والاخرى فانه واجب فيهما في

أظهر الروايات وهو الصحيح وإن ذكر في بعض الروايات أنه سنة في القعدة الأولى واجب في  
الأخيرة وكما إذا نسي تكريرات العيدين لما تقدم لها واجبة وكما إذا جهل الإمام فيما يخاف فحاش  
فيما جهل لأن الجهل في محله والخافته في محله واجب كل منهما على الإمام وأما المنفرد فهو بمنزلة الجهر  
فلا يجب عليه بالخافته فيه وأما أن جهل فيما يخاف ففي ظاهر الرواية لا يجب في كونه في المحل لأنه  
لم يترك واجبا لأن الخافته إنما وجبت لنفي الخالطة وأما الحاجة إلى هذا في صلق تؤدى على سبيل  
الشهرة والتفرد يؤدى على سبيل الخفية انتهى وبني على هذا سمسلة ثمة للحال في أنه إذا كان يصلي  
وحده وليس ثمه أحد فلا سهر عليه في ظاهر الرواية وإن كان هناك رجل آخر وكل واحد يصلي  
منفردا كان عليه السهر في الكافي على عدم العوجوب بأن جهل به بقدر سماع نفسه وهو غير  
منصوح عنه فعلى هذا الوجه يجهل الإمام يجب السهر وقد ذكر نحوه أبو سليمان في نوادره أن المنفرد  
إذا نسي حاله في الصلوة حتى ظن أنه إمام فجهل كما جهل الإمام يسجد السهر وذكر في المحل في رواية  
النوادر عليه السهر وسبيل الشيخ كمال الدين بن العلام إلى أن الخافته واجبة على المنفرد في موضع يجب  
بتركها السهر وهو الاحتياط والله أعلم وذكره في الأخيرة أن يسجد السهر يجب بستة أشباهه  
بتقديم ركن نحو أن يركع قبل أن يقرأ أو يسجد قبل أن يركع هذا التمثيل غير واقع في محله لأن الركوع قبل  
والسجود قبل الركوع غير محتد به حتى يفرض عليه إعادة الركوع بعد القراءة وإعادة السجود بعد الركوع  
على ما مر من أن الترتيب بين ما لا يتكرر في الركعة الواحدة وبين غيره فرض لذلك يقع ذلك  
محتد به لا يكون فيه تقديم الركن نعم إذا فعل ذلك يجب عليه سجود السهر لتأخير الركن  
بسبب الزيادة التي لها فليتمامل ويجب بتأخير ركن هذا هو الثاني من الستة نحو أن  
يترك سجدة صلبية بغم الصاد وسكون اللام بعدها ياء موحدة ثم ياء النسبة والمركبة  
سجدة الصلوة نسبت إلى العنكب لأختصاصها بصلب الصلوة بخلاف سجدة التلاوة وسجدة  
السهر فإذا ترك سجدة من ركعتيهما فتذكر في الركعة الثانية بعد تلك الركعة أو  
فيما بعدها فسجد هاتقد آخر ركعتيهما أو يؤخر القيام عطف على بترك أي تأخير الركن  
نحو أن يؤخر القيام إلى الركعة الثانية بأن يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى جلسة  
قبل أن يقوم كما هو مذهب الشافعي وهذا إذا لم يكن به عذر من ضعف أو وجع أو يؤخر



القيام الى الركعة الثالثة بان زاد على قراء التشهد في القعدة الاولى على ما مر وسيجيئ انشاء الله تعالى  
 ويجب تكرار هذا هو الثالث من السنة نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلث مرات ويجب  
 بتخيير المراجع من صفة الى صفة وهو الرابع من السنة نحو ان يجهر بالقراءة فيما يخاف  
 بها او يخاف فيما يجهر فيه ويجب بترك الواجب راسا وهو الخامس من السنة نحو ان يترك  
 القول الاولى او القنوت او تكبيرات العيد او غير ذلك من الواجبات ويجب بترك  
 السنة المضافة الى جميع الصلوة وهذا هو السادس نحو ان يترك قراءة التشهد في القعدة  
 فانه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف تسليم الركوع فانه يضاف الى الركوع  
 لا الى الصلوة وهذا على رواية تكونه سنة فيها وهل اختيار البعض وهو القياس قال الكافي  
 لان القعدة الاخيرة لما كانت فرضا كانت قراءة التشهد فيها واجبة فالقعدة الاولى  
 لما كانت واجبة كانت قراءة التشهد فيها سنة لان الاقوال زين الادفعال فكانت احل  
 زينة منها وقال بعض المشايخ تشهد في القعدة الاولى واجب وهو ظاهر الرواية وعليه  
 المحققون لمواظبة عليه السلام عليه من غير ترك وقد تقدم قال القاضي صدر الدين  
 ابشي واحد وهو ترك الواجب قال صاحب الذخيرة وهذا اجمع ما قيل فيه لان الوجوه  
 فيه كلها نخرج عليه اما التقدير والتخير فلان مراعاة الترتيب واجبة عندنا وتكرار  
 الركوع يوجب تأخير الركوع الذي بعده واداء الركوع من غير تأخير واجب وعليه المحققون  
 من اصحابنا والجمهور والمخافة في محله واجب كما عرف وكبر الامام فيما يخاف ان يخاف فيما يجهر  
 قد ما يجوز به الصلوة يجب سجود السهر عليه وهو اي التقدير بما يجوز به الصلوة هو الاعم  
 والاى وان لم يكن ذلك مقدرا ما يجوز به فلا اى فلا يجب عليه سجود السهر ولم يفرق في  
 ظاهر الرواية بين الجهر والمخافة وذكر في رواية النوادر ان الجهر فيما يخاف ان فعله سجود  
 السهر قلوا كثيرا وان خاف فيما يجهر ان خاف الفاحشة او غيرها او خاف من السودة  
 قلت آيات قصار وايضا طولية فعليه السهوان خاف آية قصيرة يجب سجود السهر عند  
 اى عند اى خيفة دم خلاهما ففرق في النوادر بين الجهر والمخافة وذلك لان الجهر في  
 موضع المخافة اشد من المخافة في موضع الجهر اخف لان المخافة مشروعة في صلوة

يجب سجود السهر  
 في كل سنة المضافة  
 الى جميع الصلوات

الجهر كالغيب والعشاء دون العكس وكذا مشروعة للمنفرد في موضع الجهر دون العكس لا  
 فاعتبر القليل منها لا مشورقة ايضا بين الفاتحة وغير حاجت شرط اكثرها وهو اكثر من ثلث  
 آيات قصار لان فيها معنى الدعاء وان كان قرأنا حقيقة ولو كانت عدة لم يجب السهو بتغييره  
 فلما خفف حكمه والتصحيح طاهر الرواية وهو التقديم بما يجوز به الصلوة من غير تفرقة لان القليل  
 من الجهر في موضع المخافة عفو ايضا في حديث ابي قتادة في العيصين انه عليه السلام كان  
 يقرأ في الظهر في الاوليين بام القرآن وسورتين وفي الاخرين بام الكتاب ويسمع المنيعة لئلا  
 والفاتحة قرآن حقيقة وكثرها ثناء صيغة لا انزلها فلا فرق بينها وبين غيرها ثم ادق الجهر لسمع  
 غير واحد في المخافة ان يسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره في المقتبة وقد تقدم في بحث القراءة  
 ولو قام في الصلوة الرباعية الى الركعة الخامسة وقعد بعد دفع واسم من السجود في الركعة الثالثة  
 او قام الى الرابعة في المغرب او الثالثة في الفجر او قعد بعد دفع من الركعة الاولى في جميع الصلوات  
 يجب عليه سجود السهو بمجرد القيام في صوره وبجهد القعود في صوره لتأخير الواجب هو التشهد  
 او السلام في صوره القيام وتأخير الركعتين وهو القيام في صوره القعود وان جهز الى الركعة الثالثة  
 ولم يقعد القعدة الاولى ثم تذكر قبل ان يستوي قائما ينظر ان كان الى القعود اقرب يقعد لان من ذلك القاء  
 وفي وجوب سجود السهو عليه اختلاف بين المشايخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجب  
 قال غيره يجب لانه بقدهما اشتغل به من القيام اخر واجبا ولا مع عدم الوجوب لان الشروع  
 لم يعتبر فعلا قيا ما كان معتبرا قعودا ضرورية فلا يجب التأخير الموجب للسجود كاقرب في  
 الحكم بين القعدة الاولى والثانية بخلاف ما اذا كان الى القيام اقرب وانما يكون الى القعود اقرب  
 اذا لم يرفع ركبتيه كذا ذكره صاحب المحيط وفي النافع قال بدد الدين يعني الكندي انما ينصب النصف  
 الاسفل الى القيام اقرب وان لم ينصب النصف الاول يكون الى القعود اقرب وهذا هو الذي  
 اختاره في الكافي وهو الاصح فانه اذا رفع ركبتيه ولم ينصب النصف الاسفل لم يكن واجبا ان ينصب النصف  
 ولا يعد قاعا حقيقة ولا غيرا ولا نزعاً لانه لو نزع وركم في هذه الحالة من غير ان يركع لا يركع في السجود  
 فان كان الى القيام اقرب لم يقعد بل يغني على صلواته كما لو لم يتذكر الا بعد تمام القيام ويسجد للسجود  
 ترك الواجب وهو القعدة الاولى ثم هذا التعميل رواية عن ابي يوسف رحمه الله اختارها مشايخ

بخاري ما في ظاهر الرواية فالتم يستحق قائما يعود وان استوى قائما لا نداء استوى قائما اشتغل  
 بفرض القيام فلا يترك الغرض الواجب بخلاف ما لو لم يستحق قائما قال الشيخ كمال الدين بن المهدي  
 الاصم والتقريب ملادى نزع عليه السلام قام فسيحوا له فرجهم وما روي انهم يرجع بالحمل على حالته  
 القرب من القيام وعدم سلبس باولى منه بالحمل على الاستواء وعدم انتهى بل التوفيق بالحمل على الاستواء  
 وعدمه اولى لان الواقع في الوائتين لفظ القيام فحمل مرة على الحقيقة ومرة على ما يقرب منها والى  
 حمل مرة على ما يقرب من الحقيقة ومرة على ما هي بعيد عنها فليتما مل ويؤيده ما روي ابن وهب انه  
 عليه السلام قال اذا قام الامام في الركعتين اذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس وان استوى قائما  
 فلا يجلس وسجد وسجد بين السجود ومثله في سنن ابن ماجه ثم لم يعاد بعد ما صار الى القيام فتم  
 قيل نقصد صلواته وقال ابو علي الجرجاني لا تنفس وقال الزدني في شرح القدودي ان عاد فقعد  
 يكون مسيئا ولا تنفس صلواته ولا يحق ان هذا كله انما يتاقي على رواية ابي يوسف لا على ظاهر الرواية  
 ولو عاد بعد ما استوى قائما فسدت صلواته لتكامل الحناية برغض الغرض بعد الشروع في الصلاة  
 ليس بفرض ذكره الزدني في شرح غنصر القدودي قال ان يلبس وهو لا يصح بخلاف ترك القيام ليس بواجب  
 لانه على خلاف القياس ورد به الشرع لانها دغا لفظة المستكرين وليس ملحن فيه في معناه على ان الحناية  
 هذا بالرفض وليس ترك القيام للسجود تركا له حتى لو لم يقم بعد هابل اكرم ومضى على ما ذكرنا  
 قال الشيخ كمال الدين بن المهدي وفي الغرض من هذا التصحيح شيء لان غاية الامر في الرجوع الى القعدة ان  
 زيادة قيام في الصلوة وهو وان كان لا يهل لكنه بالحق لا يهل لما عرفنا زيادة ما دون الركعة نفسها  
 لان يفرق باقتران هذه الزيادة بالرفض لكن قد يقال للمستحق لو لم يأت ايضا بالرفض اما الفصل  
 فلا يظهر وجه استدلاله اياه في ترجيح هذا البحث المقابل للتصحيح انتهى وفي القينة قول القعدة الاولى  
 في الغرض فلما قام عاد اليها وذكر انه لم يكن له العود يقرر في الحال انتهى وهذا يفيد ان العود غير مفسد  
 وفيها ولو عاد الامام الى القعدة الاولى بعد ما قام لا يعود معه القوم تحقيقا للحقاقة وذكر البعض انهم  
 يعودون معه انتهى وهذا ايضا يفيد عدم الفساد بالعود والله اعلم وفي القينة ايضا المقتضى في  
 التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام عليه ان يعود ويشهد بخلاف الامام فانظر للزم المقتضى  
 لكن ادرك الامام في القعدة الاولى فقعد معه فقام الامام قبل شروع السجود في التشهد فانه يشهد

تبع الشهادته فكذا هذا ولو كره الفاتحة في كعدة من الأولين متواليا وقرأ القرآن في ركوعه أو  
في سجوده أو في موضع الشاهد يجب عليه سجود السهم للزوم تأخير الواجب هو السجود في الركعة  
الأولى والقرادة فيما لم تشرع فيه في باقيها والتحرز عن ذلك واجب ولو قرأ الفاتحة ثم التزم الشهادتين  
لا يلزمه السجود وقيل يلزمه وكذا لو قرأ الفاتحة لآخر قائم أعادها لاسهوا عليه كذا في الخلاصة  
قرأ الفاتحة في أحد الأخرين مرتين أو ضم فيهما اليها سجدة وكذا لو قرأ السجدة دون الفاتحة أو  
التشهد مرتين في القعدة الأخيرة أو تشهد قائما أو كاعا أو ساجدا لاسهوا عليه كذا في الخلاصة على ما ذكره  
الاسيحي إلى ما تكرر انقائه وضم السجدة فلان الأخيرين محل القراءة مطلقا ولم يلزم ترك  
واجب ولا تأخير وأما التشهد فلأنه ثناء والقيام والركوع والسجود محل التثنية وذكر التثنية في  
الاجناس عن محمد بن محمد لو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا سهو عليه وبعدها لم يلزم له السجود  
وهو الأصح لأنه محل قراءة السجدة فقد خالفوا حتى وقد يقال أنه يقرأه قبل الفاتحة خالفوا  
فقد خالفوا واجب أيضا في الحيض والمحيض ولو تشهد في ركوعه أو سجوده لم يلزمه السجود ولو تشهد  
التشهد في القعدة الأولى على التشهد شيئا نظر ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد يجب عليه  
سجود السهم بالاتفاق لأنه آخر الفرض وهو القيام ودون عن أبي خيفة أنه لو ذكر حرفا واحدا  
يجب عليه سجود السهم ودون عنهما أنه لو قال اللهم صل على محمد لا يجب عليه سجود السهم وعلى آل محمد  
وكان الشيخ طبريز الدين المروغاني يقول لا يجب سجود السهم بقوله اللهم صل على محمد ولا يجوز  
أنما المعتبر مقدار ما يورد في فيه لكن وقد تقدم الكلام عليه في بحث التشهد وإن سكنت في الأخيرين  
الأخرين متعمدا فقد أساء وإن سكنت ساهيا يجب السهم وتباعدوا به وجوب الفاتحة في الأخيرين  
وقال أبو يوسف رحمه الله لا سهو عليه وهو بناء على عدم وجوبها وقد تقدم الكلام عليه في بحث القراءة  
وإن قرأ القرآن بعد قراءة التشهد في القعدة الأخيرة لاسهوا عليه لأنه محل التثنية والثناء والثناء  
يشتمل عليها وإن تذكر القنوت بعد الركوع وهذا يشتمل ما إذا تذكر في السجود أو بعد ما نزع من الركوع  
قبل أن يسجد لم يعد إلى قراءة القنوت أي بمعنى على صلواته ولا يفتت لغزاة محله أم أن السجود وظاهر  
وأما قبله فلأن القنوت بين الركوع والسجود ليس بها حكم القيام قاله قاضيان ولا تذكر بعد  
في الركوع ففيه أي في القعود وإيتان أحدهما لا يعط ولا يفتت ولا يخبر يعود إلى القيام وتفتت

يُعيد الركوع والذي في فتاوى قاضيهان والصحيح لا يقنت في الركوع ولا يعود الى القيام فلا عاد الى  
القيام وقتت ولم يعد الركوع لم تفسد صلواته لان ركوعه قائم برفض كل الناطق بسوء عدا ولم يعد  
السهر وفي الخلاصة وعليه السهر عاد او لم يعد قنت او لم يقنت انتهى كما بد من الفرق على ما هو الصحيح  
انك لا يعود وان عاد وقتت لم ير تفض ركوعه بين القنوت وبين الفاتحة او السجدة ان ذكرها في الركوع  
فانه يعود ويقرها ويعيد الركوع دوابة واحدة ولو عاد وعبر برفض الركوع حتى لو لم يعده تفسد  
صلواته بل لو قام لاجل القراءة ثم بدا له فسجد ولم يقرع ولم يعد الركوع قال بعضهم تفسد لانه  
لما انتصب قائما للقراءة او تفض ركوعه وان كان البعض يقول لا تفسد لان الركن لاجل القراءة  
فاذا لم يقرع صار كانه لم يقم مع ان الكل واجب وبيان الفرق اما الاقرب وجوب القنوت دون  
وجوبهما اذا اكثر العلماء لا يقولون به بخلافه وان الفاتحة فرض عند اكثر العلماء والسجدة  
واجبة باتفاق ائمتنا فلذا يجب العود لاجلها وير تفض الركوع به دون القنوت واما ما ياتيها  
اذا عيذتا تقعان فرضين والقنوت اذا عيذ يقع واجبا بيان ذلك ان القراءة وان انقسمت  
الى فرضين واجب وسنة الا انه مما احوال تقع فرضا وكذا احوال الركوع والسجود على ما هو  
قول الاكثر ولا يصح لانه قوله فاقروا ما تيسر من القرآن لوجوب احدهما فرض لا لآية فافترقا مطلقا  
لصدق ما تيسر على كل فرد فمما قرئ يكون الفرض ومعنى الانقسام المذكورة ان جعل الفرض  
مقدار كذا واجب وجعله دون ذلك مكروه وجعله فرق ذلك الى حد كذا سنة ولا يقع  
اول آية يقرعها فرضا وما بعدها الى حد كذا واجبا وما بعد ذلك الى حد كذا سنة وذلك لانه  
ان اعتبرنا الواجب ما بعد الآية الاولى منضمها اليها انقلب الفرض واجبا واذا اعتبرناه منفردا كان  
الواجب بعض الفاتحة وقد قالوا الفاتحة واجبة وكذا الكلام فيما بعد الواجب الحد المستفاد  
لكن الفرق بين القنوت وبين تكبيرات العيد مشكل حيث ذكرنا انه لو تذكر له تكبيرات  
الركوع يعود الى القيام على ما اشار اليه في الكافي على ما ياتي انشاء الله تعالى وكذا في تلخيص الجامع  
الكبير وصرح به في شرحه والذي ذكره في التلخيص انه يجوز رفض ركن يتم لاجل واجب  
لم يفت محله فعلى هذا جاز رفض الركوع لانه يتم لان تمامه بالرفع لاجل تكبير العيد لانه  
واجب لم يفت محله من كل وجه لان الركن قائم حكما فيقال القنوت ايضا كذلك ولم ار

من تعرض للفرق والذي يظهر ان يكون تكبير العيد واجبا مجمعا عليه دون القنوت والله اعلم  
 وان سلم على داس الركعتين في الظهر على من انه اثمها ثم تذكر انه اذا صلى ركعتين فقط يتمها بركعة  
 للسهر لانه سلم على من انه اثم الاذيع فيكون سلامه سهرا وان سلم على داس الركعتين على من انها  
 اى صلواته جمعة او فجر اسنانف صلواته لانه سلم عالما بان صلى ركعتين فوقع سلامه على فيكون قاطعا  
 فلا ينبغي وان سها عن القعدة الاخيرة في ذوات الاربع وقام الى الخامسة رجع الى القعدة لم يسجد بها  
 لانها فرض في فرض لا جملها عند التمكن من اصلاحها ما هو محل الرخص وهو ما دون الركعة ويشهد و  
 يسلم ويسجد للسهر لتأخير القعدة وان قيد الركعة الخامسة بالسجدة بطل فرضه شئت صلواته  
 فلا عنه ابي حنيفة والابن يوسف رخص وبطلت اصلاحا عند محمد ولم يتغير عند الشافعي ولا يذنبه غيره  
 بنا على ان هذه الركعة عنده عبت لان الترتيب في افعال الصلوة فرض عنده وكذا اصابته بلفظ السلام  
 والنفل لا يشترع قبل الفراغ من الفرض فيصير عينا منا فبا والمنا في بعض السهر عنده وهو محذور في القعدة  
 عقدت للفرض قصدا ولا صل القلوة فمنها فاذا بطلت الفريضة بطل ما في ضمنها واما ان الفرض مشغل  
 على الاصل والوصف فاذا بطل الوصف بطلت المنا فيات لم يبطل الاصل لان عدم الوصف لا يستلزم  
 عدم الوصف وعليه ان يضم اليها اى الى الخامسة ركعة سادسة عندها خلافا لمحمد رخص بصيرت خلافا  
 بست ركعات لان النفل الوتر غير مشروع عندها وقوله وعليه يفيد ان الفهم واجب فهو ظاهر كلام محمد  
 حيث قال وفهم بالاصح وهو يفيد الرجوع وقال في الكافي انه يضم السادسة باحتي لم يضم لاشي  
 عليه لانه منقول وهو غير مضمون خلافا للزعم لان الشرع ملزم قلنا نعم ان شرع ملزم ما اما الوتر  
 مستقلا فلا اذ العمان بالا لزام او لا لزام انتهى ثم بطلان الفرض يحصل بمجرد السجدة في الخامسة  
 عند ابى يوسف ثم لان السجدة رتبة بالوضع عنده وعند محمد لا يبطل ما لم يرفع داسه لانه اثم بالاربع  
 كابي يوسف لان السجدة عبادة عن الاحتقاض وقد حصل بمجرد الوضع فمن شرط الرفع فقد لا يعمل  
 النص بالرى ولمحمد ان تمام كل شي باخره واخر السجدة الرفع ولذا الوعيد قبل اما ما زاد من السجدة  
 تمت بالوضع لما جاء لان كل ركن لا يقبل الا امام لا يقدر بذلك في الكافي وغيره ولكن هذا لا ينقض  
 به على ابى يوسف رخص لان لا يمكن ان يحصل ما سجد بعد سجد والا امام معتد به لان لما قبله قالوا  
 محمد هو المختار للقنوت ونظر فانه قد تقدم ما سبقه حدث بعد وضع جهته قبل الرفع فذلك للوضوء

مسئلة

كان لمن يعود الى القعدة ونعم صلوة لانه لم يسجد للخامسة وهذا المسئلة تلعب بمسئلة  
 فيه بكسر الراء وسكون الهاء وهي كلمة تقو لها الاعاجم استحسان الشيء وذلك لانه لما فرض قول محمد  
 فيها على ابي يوسف قال هذه صلوة فسدت يصلحها الحديث وانما قال ابي يوسف رحمه على سبيل التهم  
 والتجسس هذا وقال السرخسي ينبغي ان يكون الخلاف على العكس لان الطهائين والفقهاء بين السجدة  
 فرض عند ابي يوسف رحمه وعند محمد رحمه ليس بفرض بل ذلك سنة او واجب والنص عن ابي يوسف  
 على الركوع انه لا يتم حتى يرفع راسه ويطمئن قائما وعند محمد رحمه يتم بنفس الانحناء وان لم يرفع راسه  
 انتهى ولا شك انه على مقتضى هذا النص يحتاج كل منهما الى الفرق واما الجمع افتراض الورع و  
 الطهائين وعنده فلا يستلزم العكس كما ان ان يتم السجود بالوضع ويكون الورع فغايه مستقلة  
 قوله ويسجد لله هو قول بعض المشايخ وفي النهاية والاصح انه لا يسجد وكذا قال ابن الهمام السجود  
 لا يسجد لان نقصان بالفساد لا يجبر بالسجود وقد يقال الفساد لصفة الغرضية لا اصل الصلة فيجب  
 النقصان الى اقل في اصلها لانه الواجب سهر بالسجود وان تعد في آخر الركعة الرابعة ثم قام قبل ان يسلم  
 يعود ايضا ما لم يسجد يخرج عن الفرض بالسلام لانه واجب ولا يسلم قائما لا يجزئ مشروعا في الصلوة المطلقة  
 وامكنة الا قامت على وجه بالعود الى القعدة ويسجد للسجود لانه اوجبا وهو السلام بسبب فعل الابد  
 لم يلحق بالصلوة بخلاف ما احال الدماء بعد التشهد لانه يلحق بها فلا يعد التحجير فان يسجد للخامسة  
 كان فرضا ما لتام اركانها اذ لم يبق منه الا السلام وهو واجب ويقسم الى تلك الركعة ركعة اخرى  
 ويكون الركعتان نافلتا لانه بناء على صحة النفل تجزئ عنه الفرض كما تقدم وهل تنوب هاتان الركعتان  
 عن سنة الظهر والعشاء قبل نعم والعصيم انه لا تنوبان لان السنة بالاولى اتمت عليها منه عليه  
 السلام تجزئ مرة مبتدأة وان لم يجزئ الى قصد السنة في وقوعها بخلاف ما قدمناه في الاول بعد الظهر  
 فانها تجزئ مرة قصدت للنفل ابتداء فلذا يقع الايمان منها سنة والكلام في القيام الى الرابعة في المغرب  
 والى الثالثة في الفجر كالقلام في القيام الى الخامسة في الرباعيات ثم الحكم المدا كونه هو النعم والضرر  
 والمغرب كالقلام فيه لعدم كراهة النفل بعده واما في الظهر والفجر فقد قيل لا يفهم فيها في الضوئية  
 لكراهة النفل بعده واما كراهة لا يفهم في الفجر في العتمة الاولى ايضا لكراهة النفل بعده طوله الفجر بخلافها  
 في العتمة انه يصير مستغلا بسبب ركعات قريبا داء فرض العتمة وكراهة فيه وقيل يفهم مطلقا في كل الفجر

هذا من مسئلة  
 المسئلة في مسئلة  
 في مسئلة

انما هو عن النقل القصدي لا الواقع من غير قصد ولذا لو تطوع آخر الليل فلما صلى ركعة طلعت الفجر كان  
 الاولى ان يتمها ثم يصل ركعة الفجر لا ندلم يتنفل بعد الفجر باكثر من ركعته قصد السجدة السهو يستحبنا  
 والقياس ان لا يسجد لانه في صلاة غير التي سجد فيها ومن سجد في صلاة لا يسجد الا في سجدة واحدة  
 ان النقصان دخل في فرضه عند محمد بترك الواجب وهو السلام وهذا الفعل بناء على التجرية  
 الاولى فيجعل في حق السهو كما نهى صلاة واحدة لكن صلى ستا طوعا وسجد اشفع الاول يسجد في اخر  
 وان كان كل شفع عليه بناء على الاتحاد الحكمي بواسطة الاتحاد التجرية وعندنا في يوسف روح النقصان  
 في النقل بالدخول فيه لا على الوجه الواجب اذ الواجب ان يشرع في النقل بتجربة النقل وهذه كانت  
 للفرس وسهو الامام بوجوب السجدة عليه اصالته وعلى القوم تبعاله فان ترك الامام يسجد  
 للموثر ثلاثا يصير مخالفا لمامه ولم يلزم الاداء الا قتاله وسهو الوتر لا يوجب السهو على الامام  
 لانه متبوع لا تابع ولا عليه اى ولا على الوتر لان سجد وحده كان مخالفا لمامه وان يسجد  
 الامام معه فيقبل لا يصل تبعاً وان سجد عن السلام يعنى بالسهو عن السلام انما هو ان يقع السجدة  
 ساكتا قلد كمن او اكثر على نون انه خرج من الصلوة ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم فسلم يسجد السهو في الثانية  
 الواجب وان سلم من وجب عليه السهو وحال كونه يريد بسلامه قطع الصلوة يعنى ان يكون يريد حال السلام  
 سجدة السهو اى يسجد للسهو بل عزم ان لا يسجد له ثم بدأ له بعد ما سلم ان يسجد للسهو فله  
 ان يسجد مالم يتكلم ولا يستدبر القبلة اى و مالم يستدبر القبلة فرضه لا موضع لم وهو غير فيسجد  
 والاصل ان يغتسل عند السلام ان لا يسجد لا يمنع وجوب السجود مالم يرض بعد السلام ما بينا في الصلاة  
 لانها تغيب للشرع فلا تعتبر ومن شك في حال القيام انه هل كبر للاقتحام ام لا فتفكر في ذلك  
 وطال تفكره مقدار اداء ركن وعلم بعد ذلك انه كان قد كبر او نطق في الصورة المذكورة اعلى على  
 طه بعد التفكر انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر انه كان قد كبر فعليه السهو لان تفكره يستلزم  
 تأخير الواجب هو القراءة وكذا ان شك انه في الطهر او في العزم مثلاً او شك انه صلى ثلثاً او اربعاً  
 وشغله عن التسليم او خرج من الفاتحة وتفكر اى سورة يقرأ وطال تفكره يجب عليه يسجد  
 ثم لا يصل في حكم التفكر انه ان منعه عن اداء ركن كقراءة آية او ثلث او ركوع او يسجد او عن  
 اداء واجب كالقعود يلزم منه السهو لا يستلزم ذلك ترك الواجب وهو لا يثبت بالركن او



أو الواجب في محله والألم يمنع عن شيء من ذلك بان كان يدعى لادكان وتفكر لا يلزم السهو  
وقال بعض المشايخ وهو لا مقام الصدق ان منعه التفكير عن القراءة أو عن التسليم بحجبه سحر السهو  
وان كان لا يمنع بان كان يترجم وتفكر أو يسبح وتفكر لا يجب عليه سجود السهو فلي هذا القول لو شغل  
التفكير عن تسبيح الركوع وهو يدرك مثلاً يلزم السجود وعلى القول الأول لا يلزم لأنه لم يمنع عن التسبيح  
واجب وعن الصدق ان شك في حلوة صلاحها قبل هذه الصلوة فتفكر في ذلك وهو هذه الصلوة  
لاسهو عليه وان شغله تفكره وقال الحلواني ما قال في الكتاب وان شغله تفكره لا يريد انه شغل  
التفكير عن ركوع أو واجب فان ذلك يوجب سجدة السهو بالاجماع ولكن اذ ربه شغل قلبه بعد  
ان يكون جوارحه مشغولة باداء الادكان كذا في التاتارخانية وان سلم المسبوق ساهيا  
مع امامه اي على اثر التسليم الاولى كسائر المقتدين فانه لا سهو عليه لانه مقتد به وسهو  
المقتدى لا يوجب السجود وان سلم اي بعد سلام امامه يجب عليه سجود السهو لو وقع  
منه بعد صيرورته منفردا وفي الجمل ان سلم في الاولى مقادنا لسلامه فلا سهو عليه لانه مقتد  
وبعد يلزم له لانه منفرد انتهى فعلى هذا يرد بالمعية حقيقة ما وهو نادر الوقوع وكفى الملتصق  
ان المسبوق اذا سلم مع امامه ان كان تكبير التشريق مع امامه سهوا فعليه السهو وذلك لان  
ان صدق السهو منه حصل بعد صيرورته منفردا والمنفرد يلزم السجود بسهولة لو سلم على من  
ان عليه ان يسلم فهو سلام عدا يمنع البناء المسبوق يتابع امامه في سجود السهو وان كان  
السهو منه قبل اقتداءه لان سجود السهو يقع في حرمة الصلوة وما دام الامام في الصلوة فالتابعة  
كأزمة على المسبوق كسائر المقتدين ولو لم يكن الامام ان عليه سهوا فسجودا بغير المسبوق ثم علم  
ان لا سهو عليه فيه وابتدأ عليه ما اختلف المشايخ واسمها سوا صلوة المسبوق  
وقال ابو حفص الكبير لاوله اخذ الصلوة الشهيد والاول بناء على ان زيادة سجدتين كزيادة  
الركعة مفسد والحق انها لا تقصد بزيادة سجدتين لان اللاحق لو سجد مع الامام للسهو لا تقصد  
مع ان زاد سجدتين غير معتبرتين لانه لا يجرى بهما بل عليه ان يسجد لذلك السهو في  
آخر الصلوة بل الموجب لافساد الاقتداء في موضع لو منه فيه الانفرد وان قام المسبوق  
قبل سلام الامام وقراءته ولم يسجد بعد حتى يسجد الامام للسهو يتابعه المسبوق فيه

سجدة السهو  
ساجدة

ويرتفع قيامه وقراءته ولو كثر لان الفرد لم يستحكم قتل من متابعتة واذا عاد الى المتابعة  
ارتفع ما فعله لظهور وقوعه قبل صير ورقه منفرد لان ما اتي به دون الركعة حتى لو بينه  
عليه من غير اعادة تسليط صلواته وان قيد الركعة التي قام لها وركع بالسجدة لا يتابع الامام  
في سجود السهو لا يستحكم الفرد وان عاد وسجد معه فسدت صلواته لان الاقتداء في  
موضع الافراد مفسد كالافراد في موضع الاقتداء وان لم يتابع المسبوق الامام في سجود  
السهو لسجد الاجل ذلك السهو اذا فرغ من الصلوة استحسانا والقياس ان لا يسجد لان  
ما يقضي اول صلوة حكمًا وسجد السهو انما شرع في آخر الصلوة وجه الاستحسان انه  
بغير صلوة حقيقة وانما يوجب السجود قبلة في الآخر الحكمي لاجل متابعتة الامام فاذا فاتت المتابعة  
كان عليه ان يسجد في الآخر الحقيقي وان سجد في ما بقي يقضي بعد فراغ الامام يسجد للسهو ايضا  
لانه منفرد والمنفرد يجب ان يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام لسهوه ثم سهاه  
ايضا لفته يسجدان عن سهوه وسهو اما مكان السجود لا يتكرر بتكرار السهو لان الجنايات  
الواقعة في الصلوة من جنس واحد باعتبار الصلوة وكل جنايات متعددة من جنس واحد  
يكفي فيها سجدة واحدة اذا تاخر عنها المكن افرغها في رمضان مرا لفته بعد هالكفة واحدة و  
نظائره كثيرة وهذا كذلك لان الجزء الذي هو سجود متاخر عن جميع ما وقع من السهو  
كونه في آخر الصلوة وكذا لو سجد لسهو امامه ثم سها فيها يقضي سجدا ايضا تقدم الجزء على السهو  
الثاني ولا ينبغي للمسبوق ان لا يباح له ان يقوم الى قضاء ما سبق به قبل سلام الامام بسبل بكرة  
تحريم النهية عليه الصلوة والسلام عن الاختلاف على الامام بقوله انما جعل الامام يسلم فلا تختلفوا  
عليه الحديث الا ان يكون القيام لفروضة صون صلواته عن الفساد كما اذا اختل انتظر ان تطلع  
الشمس قبل تمام صلواته في الفجر او يدخل وقت العصر في الجمعة او يمضي مدة مسجود يخرج الوقت  
محذورا ويبدله الحديث وانجاف مرد الناس بين يديه ونحو ذلك فلا يكره ان يقوم قبل  
سلامه بعد قعوده قدر التشهد ولا يقوم قبل قعوده قدر التشهد اطلاقا قبل ان يفرغ  
الامام من التشهد او قبل ان يقعد قدر التشهد فالمسئلة على وجوه منها هل ان ما يبدى  
قيام وقراءة وكوم وسجد قليل قعود الامام قدر التشهد لا يعتد به لوقوعه قبل صير ورقه منفرد

اذ لا يصح انفراذه قبل اتمام الامام صلوة ولا تتم مالم يقعد قدام التشهد في القعدة الأخيرة وان ما  
 يقضيه اول صلوة في حق قراءة واذا انفرد هذا فلا يحل للمسبوق من انه امان كل مسبوقا بركعة  
 او بركتين او ثلاث ركعات او ارباع ركعات فان كان مسبوقا بركعة ينظر ان وقع من قراته بعد  
 فراغ الامام من التشهد مقلدا وما يجوز به الصلوة على الاختلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه جازفت  
 صلوة لم يصب على ذلك لان ذلك المقدار وقع معتدلا به فتاوى به فرض القراءة فانها عليه  
 فرض يكون مسبقا بركعة واحدة هي اول صلوة حكما في حق القراءة ولا اي وان لم يقع بعد فراغ  
 بعد فراغ الامام من التشهد مقلدا وما يجوز به الصلوة فسدت صلوة اي مضى على ذلك ولم  
 القراءة لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لا تعتبر على ما مر والقراءة فرض عليه  
 الركعة التي يقضيها اذ لم يسبق من صلوة مما يمكن تدارك القراءة فيه ففسد لتلك الفرض وكذا الحكم  
 ان كان مسبوقا بركتين لا فرض القراءة عليه فيها وعدم ما يمكن تداركها فيه بعد ما يحل  
 ما اذا كان مسبوقا بركتين حيث لا تقصد صلوة لعدم وقوع مقلدا وما يجوز به الصلوة  
 من قراته بعد فراغ الامام من التشهد لم تكن من تدارك فيها بعد حتى لو لم يقرأ بعد الوكعتين هما  
 يقضيه مقلدا وما يجوز به الصلوة واعتدلا بقراءة قبل فراغ الامام من التشهد ومضى عليه فسد صلوة  
 ايضا واعلم ان المسبوق هو من وقع شرعه مع الامام بعد ما فاتته الركعة الاولى معه واللاحق من شرع  
 محقق فواتها فمفاته شيء فيما بعد والمردك من لم يفتحه مع الامام شيء من الركعات فمن جملة احكام  
 ما ذكره من جملة انه فيما يقضي كالمفرد الا في اربع مسائل احدها لا يجوز اقتداره ولا الاقتداء به  
 لانه بان من حيث التحرمة اما كل نفس احد المسبوقين المتساويين كيته ما عليه فلا حظ من جهة الفضل  
 من غير اقتداء مما ثابتهما ان لو كبرنا ويا للاستينان يصير مستانفا قاطعا للادنى بخلاف المفرد  
 فانه لو كبرنا ويا للادنى يصير مستانفا مالم ينش صلوة اخرى غير التي هو فيها على ما سبق تألها ما تقدم  
 ان لو يسجد امامه للمسهو بعد ما قام بقضاء ما سبق قبل التقييد بالسجدة يعوده ويسجد معه ولا يسجد  
 بعد فراغه بخلاف المفرد حيث لا يلزمه السجود لسهر غيره واعتبرنا انه ياتي بتكبير الشريقي اتفاقا  
 بخلاف المفرد فانه لا يجب عليه عند ابي حنيفة دم ومن جملتها انه لو قام حيث يصح قيامه فرغ  
 قبل سلام الامام وقا بعد في السلام قبل نفسه صلوة والفتوى على ان لا نفسه وان كان اقتداء بعد

المغادرة مفسدا للوقوع بعد الفراغ فصار كتحمل الحث في هذه الحالة ومن جعلها انه لو ترك امامه  
 سجدة تلاوة فيسجد بها بعد قيام للمسبوق قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجدة وان لم يرضه وتابع  
 الامام في سجدة التلاوة ويحيد معه للمسهر ان يسجد على القول بوجوب السهر لثانيه سجدة التلاوة ولو لم  
 يتابع فسدت صلواته لان عود الامام الى سجود التلاوة يرفع القعدة بخلاف الحود الى سجود السهر <sup>ولا يفسد</sup>  
 في حق الامام وهو لم يعم منفردا بعد لان ما الى به دون ركعة تفيض في حقها ايضا <sup>لا يجوز</sup> لا يفرد ولو  
 كان قيدا ما قام اليه بالسجدة لا يتابع لتحقيق انفراجه ولو تابع فسدت صلواته <sup>ولا يفسد</sup> واحدة وان  
 لم يتابع فسدت ايضا في رواية كتاب الصلوة ولا تغسل في رواية النوادر وجده واية الاصل الى العود  
 الى سجدة التلاوة يرفع القعدة فبين ان انفرد قبل ان يفرد الامام وسجدة نوادر سليمان ان ارتفع  
 القعدة في حق الامام لا يظهر في حق المسبوق لانه بعد ما تم انفراجه خرج عن متابعتهم من كل وجه فلا  
 يتعدى حكم اليه كالمواضع ففقدت كلها في حقها بعد استكمال انفراجه بانها اذ ترك الامام والعباد بانفسهم  
 اتهموا ان صلى الظهر يوم الجمعة بجماعة ثم راح الى الجمعة ارتفع ظهره في حقها لا في حقهم لان قيام  
 لو اتحدى بمسافر فقام قبل سلامه تمام فنوى الامام الاقامة حتى يحول فرضه اربعاً وان لم يكن يسجد  
 عاد الى متابعة الامام وان لم يعد فسدت وان يسجد فان عاد فسدت وان لم يعد ومضى عليها واتم  
 لا تغسل كذا هذا ولو ترك الامام سجدة صليته يتابع للمسبوق وان يتابع فسدت وان كان قيدا  
 ما قام اليه بالسجدة نفسا في الواجبات كلها عاد او لم يعد لانه انفرد وعليه كتمان السجدة والقعدة  
 هو عاجز عن متابعتهم بعد اكمال الركعة ولو انفرد وعليه كتمان فسدت وهذا اولى والاصل ما تقدم  
 ان لا قتلاء في موضع الانفرد وعكسه فسد ومن جعلها ما اشترى اليه انه يقضي اول صلواته في حق  
 القراءة واخرها في حق القعدة حتى لو ادرك مع الامام ركعة من المغرب فانه يقرأ في الركعتين الفاتحة  
 والسورة ويقعد في اولهما لانها ثابته ولو لم يقعد جاز استعسانا لاقباسا ولم يلزم من سجود السهر  
 شهر من الكسب الى من وجب لو ادرك ركعة من الرباعية فعليه ان يقضي ركعة ويقرأ فيها الفاتحة  
 والسورة ويقعد لانه يقضي آخر صلواته في حق القعدة وآخ ثابته ويقضي ركعة ويقرأ فيها  
 كذلك ولا يقعد وفي الثانية يتخير والقراءة افضل ولو ادرك ركعتين يلزمه القراءة فيما يقضي  
 ولو تركهما في احداهما فسدت لان ما يقضي اول صلواته ولو كان امامه في الاولين وقضاها

على من سجد  
 كسنة الفريسي

في الاخرين وادرك المسبوق الاخرين فالقراءة فيما يقتضي فرض عليه ايضا لان تلك القراءة  
تلتحق بجلتها من الشفع الاول فقد ادرك الثاني خاليا عن القراءة كلها ومن جلته انه قيل انه اذا  
فرغ من التشهد قبل سلام الامام يكره من اوله وقيل يكره كلمة الشهادة وقيل يسكت وقيل  
يأتي بالصلوة والدعاء والصحيح انه يسترسل ليفرغ من التشهد عند سلام الامام وكذا الصحيح انه  
لا يأتي بالثناء في الصلوة الجسدية حتى يقوم الى القضاء وما المتقدم اذا فرغ من التشهد الاول قبل  
فراغ الامام فانه يسكت قول واحد ذكره في الفتنة ومن جلته انه لو قام امامه الى خاصة تدبر  
فان كان الامام تعديا على الرابعة فسلت صلوة للمسبوق لا قتلا له في موضع الانفراد وان لم  
يقعد لا تقصد ما لم يقعد الخامسة بالسجدة ومن جلته انه لو ابتدأ بقضاء ما سبق به قيل  
تفسد صلوة ولا صح انه لا يفسد ولكن تكراه واما اللاحق فقد يكون سببا فانه النعم او سبق  
الحديث ولا يشترط بالوضوء او زخمه بحيث لم يجد مكانا وحكما انه يقتضي ما فانه لا يمتنع  
الامام ان لم يكن قد فرغ بخلاف المسبوق ولا يقرأ ولو بعد فراغ الامام لانه خلف الامام حكما  
وكذا لو سجد لا يسجد للمسلم كالمقدي حقيقة وان سجد الامام للمسلم وهو لم يتم صلوة يسجد  
معه بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافرا وامامه كذلك فنوى الاقامة لا يصير صلوة له بها  
بخلاف المسبوق في جميع ذلك على ما عرفت **فروع** سبق ركعة من ذلك اربع وثلاثون  
ركعتين يصلي او لا مانا فيه ثم ما ادركه مع الامام ثم ما سبق به فيصل ركعة مما نام فيه مع الامام  
ويقعد متابعتها لانها ثمانية امامه ثم يصلي الاخرى مما نام فيه ولا يقعد ثمانية ثم يصلي التي  
فيها ويقعد متابعتها امامه لانها اربعة كل ذلك بغير قراءة لانه مقتضى ثم يصلي الركعة التي سبق  
بها بقراءة الفاتحة والسورة ويقعد امامه ولا يصل ان اللاحق يصلي على ترتيب صلوة امامه للمسبوق  
بقضى ما سبق به بعد فراغ صلوة الامام وهذا على سبيل الوجوب دون الافتراض خلافا لفرع  
حتى لو صلى او لا الركعة التي ادركها مع الامام ثم ما نام فيه ثم ما سبق به او صلى او لا ما سبق  
ثم ما نام ثم ما ادركه مع الامام او عكس جازع الكراهة ولا تقصد صلوة تعدد خلفا له والله  
مستبحر اعلم وذكر في الفتاوى الحاقانية فقال رجل صلى ولم يدرك ثلثا صلاة اربعه قال ان كان ذلك  
اول ما سهاه مستقبل واختلص في تفسير ذلك قيل اول ما سهاه في هذه الصلوة وقيل في سنة

ان فرغ المسبوق من  
التشهد قبل سلام الامام  
يكره من اوله وقيل كره

فان تعديا  
المقدي قبل فراغ  
من التشهد قبل فراغ  
الامام

احكام اللاحق

وقيل بعد بلوغه وقيل يقضى اول ماسها في عمره وعليه اكثر المشايخ وان لقي ذلك الشك ابيه .....  
دوم له غير مرة يقول اى يطلب ما هو الاخرى بالعل فان وقع تحريره على انه صلى ركعة يعنى في  
صلوة ذات ركعتين يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للمسهو وان وقع تحريره على انه صلى ركعتين  
في الصورة المذكورة يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للمسهو وان لم يقع تحريره على شئ اخذ بالاقل  
لان للتيهين ومعنى الاخذ بالاقل انه ان كان في صلوة الفجر مثلاً وشك انه صلى ركعة او ركعتين  
يجعل كأنه صلى ركعة ويقعد مع ذلك احتياطاً لاحتمال انه صلى ركعتين ولقعدة عليه فرض والقلة  
في يقعد غير واقعة في محلها الا ان النسب هكذا في الاصل في ذلك كله لاجاء في الاحاديث ففى  
مسند الى شيبه عن ابن عمر قال في الذي لا يدري صلى ثلاثاً ام اربعاً يصيد حتى يخطف في يصيح  
النجاري انه عليه السلام قال اذ انشك احدكم في صلوة فليحضر الصواب فليتم عليه ونسج الترمذي  
وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سها احدكم  
في صلوة فلم يدر واحدة صلى او اثنين فليين على واحدة فان لم يدر اثنين صلى او اثنين فليين  
على اثنين فان لم يدر ثلثا صلى او اربعاً فليين على ثلث ويسجد سجدة قبل ان يسلم قال الترمذي  
حديث حسن صحيح فحلى الاول على ما اذا كان اول ماسها والثاني على ما اذا وقع تحريره على شئ وغلب  
ظنه عليه وكن قبله المير والثالث على ما اذا لم يقع تحريره على شئ ولم ينزل تردده جمعا بين الاحاديث  
وقال في الذخيرة لو شك في ذوات الاربع انما اى الركعة التي عرض الشك فيها هل هي الركعة  
الاولى او الثانية يقعد على راس كل ركعة اذا لم يقع تحريره على شئ فيجعل تلك كأنها الاولى فيصليها  
ويقعد لاحتمال انما الثانية والقعدة فيها واجبة ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لافها هي الثانية باعتماد  
ما اخذ به ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة والقعدة فيها فرض ثم يصلي ركعة اخرى  
ويقعد لافها آخر صلوة باعتبار ما اخذ به فيجعل الاحتمال في جميع ذلك وفي فتاوى الامام الفضل  
اذا دل على تردد المصلي بين الثانية والثالثة اى شك في قيامه ان الركعة التي قام منها هل  
هي الثانية او الثالثة لا يقعد وهو الصحيح لافها ان كانت الثالثة فليست محل التقدير وان كانت  
ثانية فقد سبق انه اذا قام عن القعدة الاولى واستتم القيام لا يعود ولذا قيد بالشك بان في القيام  
اتمالا في ذلك القيام فانه يقعد لاحتمال انها الثانية الاولى المغرب والوتر فانما اذا شك بعد القيام

ايضا يعود ويقعد لاحتمال انها الثالثة والقعدة فيها فرض فيشهد ويقوم فيصلي ركعة اخرى  
 لاحتمال ان تلك كانت الثانية ولو شك في الخبر في قيامه ان القوام اليها ثالثة او ثالثة او في  
 المغرب او في الوتر انها ثالثة ام رابعة او في الواحشية انها رابعة او خامسة فانه يقعد ويشهد ثم  
 يقوم فيأتي بركعة اخرى للاختمال ذلك لو شك في ركوعه او بعده قبل تقبيلها بالسجدة اما  
 لو شك في سجوده فان كان في السجدة الاولى امكنا صلاح صلوة على قول محمد <sup>رحم</sup> لان تلك الركعة  
 ان لم تكن ذاتية فعليه اتمها وان كانت ذاتية لا تقصد عنده لانها عرض الشك في السجدة  
 الاولى او انفتحت كما لو سبقه الحديث فيها فرفعها ويقعد ويشهد ثم يصلي ركعة اخرى وان كان  
 الشك في سجدة الثانية او قبلها بعد دفعه من الاولى بطلت صلوة اتفاقا لاحتمال انها ذاتية  
 وقد حكمت بالسجدة وزيادته ركعة مع ترك القعدة الاخيرة مفصلة كما تقدم فتأمل والله الفتى  
 وان بدد المصلي بالسجدة قبل الفاتحة ساهيا في الركعة الاولى او الثانية فخلية السهم وان قرء  
 حرفا واحدا كذا في الثانية فانه قال فيها اذا بدد بقراءة السجدة في الركعة الاولى والثانية فقرء  
 حرفا ساهيا كان عليه السهم وفي الظهيرة عن الفقيه ابى الليث انه يلزم من سجود السهم وان  
 قرأ حرفا واحدا فيه تأخير الواجب ولم يعف القليل منه لان السهم فيه غير غائب بخلاف  
 الجهر والاسرار في غير المحل فانه مما يغلب فيه السهم ويجوز فقرء الفاتحة ثم السجدة وكذا لو تكلم  
 بعد الفراغ من السجدة وكذا لو تكلم في الركوع وسجدة السهم اى يسجد السهم يسجدان يسجد  
 فلا يفرق بينهما بخلاف السجدة الصليبية وسجدة التلعة اذا تذكر احدهما بعد القعدة فسجدها  
 حيث ترتفع القعدة حتى يفترض القعدة بعد ذلك وتفسد الصلوة متى كرها بعدة كان محلها  
 قبلها بخلاف يسجد السهم وعلي هذا لو سلم مجرد دفعه من يسجد السهم يكون تادكا للواجب  
 هو التشهد ولا تقصد صلوة ثم كون يسجد السهم بعد السلام مذهبا وعند الشافعي <sup>رحم</sup>  
 قبل السلام وهو قول احمد <sup>رحم</sup> وعندهما لك <sup>رحم</sup> ان كان بزيادة بعده وان كان ينقص انقباضه  
 وهو رواية عن احمد <sup>رحم</sup> للشافعي <sup>رحم</sup> ما في الكتب الستة واللفظ للخاري عن عبد الله بن يحيى  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقام في الركعتين الاولىيين ولم يجلس فقام الناس معه

فصل في السلام ويشهد بغيرها ويسجد بغيرها ويسجد بغيرها ويسجد بغيرها

حتى اذا قضى الصلوة وانظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل ان يسلم ولما ذكر  
 هذا الحديث فان فيه نقصا في الصلوة بترك القعدة الاولى وقد سجد فيه قبل السلام وحديث  
 ابن مسعود في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسين ساجدا وسجد  
 لسهره بعد السلام ثبت انه عليه السلام سجد للنقصان قبل السلام ولزيادة بعده ولما  
 ما روى الغيرة بل لشبهة ان النبي صلى الله عليه وسلم قام من ثنتين ولم يجلس ثم سجد لسهره بعد  
 السلام رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح فقد سجد عليه الصلوة والسلام للنقصان  
 بعد السلام قال صاحب الهداية وغيره ما تعارضت روايتاه فله عليه السلام بقى التسك  
 بقوله وهو ما في البخاري من حديث ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نكس  
 احدكم في صلوة فليتحى الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين بعد التسليم وعن عبد الله بن جعفر  
 ابن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من تسك في صلوة فليسجد سجدتين بعد  
 ما يسلم رواه ابو داود وفيه اسمعيل بن عياش ونقد ابن معين وغيره سيما وتايدت روايته  
 برواية البخاري وعن ثوبان قال قال عليه الصلوة والسلام لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم رواه  
 ابو داود والنسائي وابن ماجه واحمد ولكن في السجود قبل السلام قول ايضا وهو ما رواه مسلم  
 وغيره من حديث ابى سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا شك احدكم  
 في صلوة فلم يدرك صلى ثلاثا لم اربعا فليطمئن المشك وليبن على ما يتقن ثم ليسجد سجدتين  
 قبل ان يسلم فقد تعارضت روايتاه قوله عليه السلام ايضا ولعل هذا هو السر في ان الخلاف انما  
 هو في الافضلية حتى لو سجد قبل السلام اجزأه عندنا على ظاهر الرواية لان الاحاديث  
 تدل على جواز كلا الأمرين الا ان المعنى يرجح التأخير عن السلام لان السجود لما تأخر  
 عن سببه الى آخر الصلوة اجماعا كان تأخير عن جميع فرائضها واجباتها والى السلام  
 من واجباتها فان قيل انما آخر احتمال ان يتكرر السهر فيسقط سجود واحد للكل ولا يحتاج  
 الى تكراره لكل سهو فالحرج قلنا يرد ذلك بان ذلك الاحتمال باق ما لم يسلم فانه يحتمل  
 ان يوتر السلام باهلة الفكر فانه هل صلى ثلاثا واربعاً ونحو ذلك او فطن الخروج  
 من الصلوة على ما تقدم فكان الا على التأخير عن السلام لئلا يلزم تكرار السجود وهو



غير مشروع او تقدم الحكم على سببه ان يتكررا واذ وقع السهو بعد السجود قبل السلام واستدخل  
 في السبب فيما هو من الجواب والاجابة فان سجود السهو وان كان عبادة لكنه بمنزلة الكفارة وفيه  
 معنى العقوبة فليست اتم قبل يسلم تسليمة واحدة ويسجد السهو وهو قول الجمهور منهم ثم نسخ الاسلام  
 ونحو الاسلام قال في الكافي الصواب ان يسلم تسليمة واحدة وعليه الجمهور واليه اشارة في الاصل  
 لان الحاجة الى السلام ليفصل بين الاصل والزيادة الملتصقة به وهذا يحصل بتسليمة واحدة  
 ولان السلام للتحلل والتجنية والمقصود هنا التحلل عن اصل الصلوة دون التجنية لانها تقطع التمسك  
 فصار ضم الثاني الى الاول عسبا انتهى الا ان مختارنا للاسلام كونهما تلتذا ووجهه من غير ان كان  
 الاختلاف للتجنية ولكل هذا مجرد الفصل وقيل ياتي بالنسب لمتدين وهو اختياره سئل ثمة قولنا سلام  
 اخي فخر الاسلام وقال صاحب الهداية هو الصحيح صرح بالسلام اي المذكور في الحديث الى المعنى الصواب  
 وهو السلام من الجانبين وكذا محم كوف السلام من الجانبين في الظهيرية والمفيد والنايع وقال شيخ  
 الاسلام انه لو سلم تسليمتين لا ياتي بسجود السهو بعد ذلك لانه بمنزلة الكلام واما التشهد بعد السجود  
 فلا يرد عن عمر بن حصين انه عليه الصلوة والسلام صلى بهم فسهى فبجده بسجودتين ثم تشهد وسئل  
 دواه ابو داود والترمذي وقال الحسن غريب ويأتي بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وكذا  
 قاعدة الصلوة وقاعدة السهو وهذا المختار الجاد ي فانه قال كل قعدة في آخرها سلام فيها صلوة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم وقال قاضيان انه الاحوط وقال بعضهم في المسئلة اختلاف بين الامم  
 فعند ابى حنيفة وابي يوسف يصلي في قعدة الصلوة وعند محمد رحم في قعدة السهو يادع الى سلام  
 من عليه السهو يخرج منه من السلام عندها فيكون القعدة الاولى ختما فيصل فيهما ويدعو ليكون خروجه  
 بعد الحال الفرائض والواجبات والمستحبها جميعا قال في المفيد وهو الصحيح وعند محمد رحم لا يخرج  
 فكانت قعدة السهو هي الختم فيا فيها ما ذكر وقال الرخمي ياتي بالصلوة والادعية في قعدة السهو  
 وقال في الهلاية هو الصحيح لكن الدعاء موضع آخر الصلوة انتهى وهذا هو الوجه لانه قد خرج  
 بالسلام عن الصلوة على قول ابى حنيفة وابي يوسف رحم لكنه يجزئ اليها بسجود السهو على ما ياتي  
 انشاء الله تعالى فيكون قعدة السهو هي آخر الصلوة جئت بالافتاء واعلم ان الاختلاف في الايمان  
 بالصلوة والادعية سواء لان الصلوة سنة الدعاء فخر المصنف بينهما في الخلاف بغير اتي بالصلوة

بأن الصلاة  
 سلام سجود السهو  
 واحدة وان كان

فصل في حكم  
 سجود السهو في آخر الصلاة  
 فيها ولو على سبب

فصل في حكم  
 سجود السهو في آخر الصلاة  
 فيها ولو على سبب

في كلتا القعتين ولا داعية في قعدة السهو وقال بعضهم ياق بالادعية بينهما لم اعثر عليه في كلام واحد  
 والله سبحانه اعلم فواحد صلى ركعتين تطوعا فسمى فيها وسجد السهو ثم اراد ان يبني على ذلك  
 التحريمة اخرين ليس لذلك لتلا بطل ما أدى من السجود بلا فريدة لا نرى في وسط الصلوة  
 وانما شرع في آخرها وكل شفع من التطوع وان كان صلوة علهدة لكن التحريمة متحدة فيقع سجود السهو  
 في وسط التحريمة بخلاف المسافر اذا صلى الظهر ركعتين وسها فيها وسجد السهو ثم نوى الاقامة  
 فانه يتم صلوته لان نيته الاقامة صححت لصدوره من الاهل والوقت باق ولم يفرغ بعد ولولم  
 بين بطلت صلوته لانها صارت اربعا وفي بطلان صلوته بل لان سجود السهو ولو بطل  
 سجود السهو فحسب فتخل بطلان سجود السهو من بطلان الصلوة وبطلان معا فصار البناء  
 اولى وفيما تقدم لا يبطل شيء من صلوته ان لم يكن وان بنى بطل سجوده فصار عدم البناء اوجز  
 هذا الوجه صحيح بقاء التحريمة ويعيد سجود السهو في العتيم لانه بطل كذا في الكافي ونسب التشهد في  
 آخر الصلوة فسلم ثم تكوفا شغل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل تمام التشهد فسقطت  
 صلوته في قول الى يوسف رحمه الله لان تعوده الاول ارتفض بالعود الى قراءة التشهد فاسم قبل تمام التشهد  
 وقال محمد رحمه الله تفلسل ان تعوده ما ارتفض كل بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفض بقراءة ما قرأ او  
 لم يرتفض اصلا لان محل قراءة التشهد القعدة فلا فريدة الى دفعها وعليه الفتوى وعن هذا  
 اختلف المسائل في مسألة كراهية لها اذا نسي الفاتحة او السورة فتذكرها في ركوعه وانصب قائما  
 للقراءة وسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تقصد صلوة لانه لا انتصب للقراءة او تفيض ركعة فلا  
 لم يعد الركوع تقصد صلوته وقال بعضهم لا يرتفض كل الركوع او لم يرتفض اصلا لان الركوع كاجل  
 القراءة فاذا لم يقرأ ما كان له لم يكن كذا في فتاوى قاضيان جهر فياخذت او خافت فياخذت في ركوعه  
 الفاتحة يعيد الفاتحة كان في صلوة الجهر لتلا يودي الى الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة  
 كذا في الخلاصة وفيها اذ وان يقرأ سورة بعد السورة التي قرأها فقر سورة قبلها لا يلزمه السهو  
 فلام من عليه السهو يخرج من الصلوة خروجا موقفا عند ابى خيفة روح والى يوسف رحمه  
 فان سجود السهو عاد اليها والا فلا وعند محمد رحمه لا يخرج احد اجمالا ويليغي على هذا ان منها  
 انه اذا تددى به احد بعد السلام يصح اقتداءه مطلقا عند محمد رحمه وعندهما ان سجود السهو

والأفلا ومنها أنه لو كان مسافرا فتوى لا قامت بعد السلام تصير صلوته أربعا عند سجدة واحدة مطلقا  
حتى لو مضى ولم يتبها بنفسه وعندهما أن يسجد للسهو فذلك وكلا فلا حتى لو مضى لم يسجد للسهو  
لا بنفسه صلاته ومنها أنه لو اقتدى به أحد متطوعا في هذا الحالتين ثم تكلم بذلك للمقتدى ادعى  
منافاة للصلوة يلزمه قضاء تلك الصلوة عند محذورهم مطلقا وعندهما أن يسجد لإمام للسهو ولا فلا  
ومنها لو ضحك في تلك الحالة فمهرته ينقض وضوءه عند محذورهم وعندهما لا ينقض ولو سجد للسهو  
فلا يعم سجود السهر للثاني إذ صحته موقوف على عدم انتفاض الطهارة وعدم انتفاضها موقوف  
على عدم صحته فلو صح لا تنقضت ولو انتقضت لم يعم فليتنا مل لمحذورهم أن يسجد للسهو جها  
النقصان الواقع في الصلوة فلا بد أن يكون في حرمتها لأن ذلك يحكم بالانقضاء فلا يمكن جرحه ومن  
ضرورة سقوط صفة التحليل عن السلام وحده على ما يقتضيه حكم السقوط حتى إذا لم يقصد التحليل  
لم يعمل ولا قصد هنا ولا خلاف أنه إذا سجد سقط أثره في التحليل ولما كان السلام منسجعا للتحليل  
فلا تستمر الحرمة إذ العلة الموضوعية لحكم لا تسقط حكمها مع وجوبها إلا ما منع ولا مانع هنا إلا الحاجة  
إلى الحان ما يجزى بالأصل وهذه المفردة إنما هي عند أداء السجود فوجب الوقوف فإن أدى قبل التحليل  
من الأصل لا من وجوب لعدم مفردة سقوطه والله سبحانه أعلم فصل في بيان أحكام  
زلة القاري المتعلقة في الصلوة أعلم أن هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد ناشئة  
عن الاختلاف لا كما يتوهم أنه ليس له قاعدة يستقي عليها بل إذا علمت تلك القواعد علم كل فرع  
من الفرع المذكورة في الكتاب أنه على أي قاعدة هو مبني ومخرج وأمكن تخرج ما لم يسد كره  
فنقول والله المستعان أن الخطأ في القرآن إما أن يكون في الأعراب أي الحركات والسكون  
ويدخل فيه تخفيف الشدد وتغيير الميل وهو عكسها أو في الحروف بوضع حرف مكان آخر أو  
زيادته أو نقصه أو تقديمه أو تأخيره أو في الكلمات أو في الجملة كذلك أو في الوقوف ومقابله  
والقاعدة عند المتقدمين أن ما يتغير تغييرا يكون اعتقاده كذا يفسد في جميع ذلك سواء كان  
في القرآن أو لم يكن إلا ما كان من تبدل الجملة مفصلا لا بوقف تام وأن لم يكن التغيير كذلك فإن  
فيه أي في الزلل والخطأ أنه لم يكن مثله أي مثل ذلك اللفظ في القرآن والمعنى أي الحال أن  
معنى ذلك اللفظ بعيد من معنى لفظ القرآن متغير لفظ القرآن به تغييرا فاحشا أو باحشا

ومناسبة بين المعنيين أصلا تفسد صلواته أيضا كما اذقوه هذا الخبر مكان قوله هذا :  
 العرب وكذا إذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له حتى يحكم بالبعد من المعنى القرآني أو  
 بعد مدح كما اذقوه يوم تبلى السرائل باللام في آخره مكان الواء في السرائل وإن كان مثله في القرآن  
 والمعنى أي معنى اللفظ الذي قرءه بعينه من معنى اللفظ المراد ولم يكن معنى اللفظ المراد متغيرا  
 باللفظ المقر وتغييرا فاحشا تفسد أيضا عند أبي حنيفة ومحمد وهو لا حول وقال بعض  
 المشايخ لا تفسد لعدم البلوى وهو قول أبي يوسف وإن لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير  
 به المعنى نحو قيامين مكان قوامين فالخلاف على العكس تفسد عند أبي يوسف كما تفسد  
 فالاعتبار في عدم الفساد عند عدم تغيير المعنى كثيرا وجود الشك في القرآن عند التأمل في المعنى  
 عندها فربما قواعد الأئمة المتقدمين في هذا الفصل وأما المشايخ محمد بن مقاتل ومحمد بن سلام  
 واسماعيل الزاهد والي بركن سعيد البلخي والهنداني وابن الفضل الحلبي فالتفقوا على أن الخطأ النكافي  
 الأعراب لا يفسد مطلقا وإن كان مما اعتقده كقولهم أنكر الناس لا يميزون بين وجوه الأعراب قاله  
 قاضيان و ما قاله المتأخرون أو سمع وما قاله المتقدمون أحوط لأنه لا يميزون بين وجوه الأعراب  
 يكون كقولهم من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكلم بكلام الناس الكفار وهو مفسد كما لو تكلم بكلام  
 الناس ساهيا عما ليس بكفر فكيف وهو كفر انتهى وإن كان الخطأ باذلال حرف غير فاذل من الفصل  
 بين الحرفين بلا كلفة كالصاوم الصائم بان ذر الطالحات مكان الصالحات فانفقوا على أن تفسد  
 وإن لم يكن إلا مشقة كالطاء مكان الصاد والصاد مكان السين والطاء مع اللام فقد اختلفوا  
 فأكثروا على عدم الفساد لعدم البلوى وعن أبي منصور العجلي يعتبر عسر الفصل بين الحرفين  
 وعدمه وعنده كل كلمة فيها عين أو حاء أو تاء أو طاء أو ذياء سين أو صاد فقرأ أحدهما  
 مكان الآخر لا تفسد وعن ابن مقاتل يعتبر قرب الخرج وعدمه ولكن الفرق غير منبسط على  
 شيء من ذلك فلا ولي إلاخذ فيه بقول المتقدمين لا نفيًا لمقواعدهم وكون قواهم حرو  
 أكثر الفرق المذكورة في كتب الفتاوى منزلة عليه ولا يقاس مسائل ذلة القادي بغيرها  
 ليس مذكورا عن الأئمة المتقدمين أو المتأخرين على بعض ما هو مذكور لا يعلم كالمعنى في اللغة  
 والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج إليه التفسير لمعلم ما يكون اعتقاده كقولهم ليس كذلك

وما معناه بعيد بعدا فاحشا وغير فاحش او قريب او متبعد يمكنه القياس على قول المتقدمين و  
ليعلم مخارج الحروف فتميز بين قريب المخرج وبعيده والحروف التي يجوز ان يبدل بعضها من بعض  
والتي ليست كذلك يمكنه القياس على اقوال المتأخرين ونحن نستعين الله تعالى فان تنزل ما  
ذكره من الفروع غير ملتبس الى قاعدة من قواعد المتأخرين على قواعد الامة المتقدمين حجة  
الله عليهم اجمعين والمصنف ذكر بعضها مع بعض للاختلاف فقال وان بدل القادى في الصلوة  
حرفا مكان حرف كان الاصل فيه اى في ذلك التبديل انه ان كان بينهما اى بين الحرفين البدل  
والبديل منه قرب المخرج كالقاف مع الكاف او كانا من محرم واحد كالسين مع الصاد ففسد  
وذا في المحيط قيد لا بد منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر ولا فهو منقوض بمسالك كثيرة  
كما سيأتي انشاء الله تعالى كما اذا قرء فاما اليشيم فلا تكرر بالكان مكان القاف في تفرير وذلك  
على القاعدة المذكورة وكذا على قول ابي خنيفة وجوز لان الكسر في اللفظ معنى القهر ولان  
القرآن وكذا اذا قرء لا يلاف كرش مكان قرش اما اذا قرء مكان الذال البقرة ماء مجعنة او قرء  
قرء الطاء المجعنة مكان الضاد المجعنة او على القلب مثال الاول ملوثة لو تلفظ الاعمى مكان تاذ  
و مما قرء مكان ذرة ومثال الثاني للغضوب مكان الغضوب ومثال الثالث لضعف الجعنة  
مكان ضعف ففسد صلوته وعليه اى على القول بالفساد اكثر الامة للتغير الفاحش البعيد  
لان اللفظ معناه الزوم والاحاج وهو بعيد من معنى اللذة وقطر معناه يس من البرد وهو  
جاء ايضا من نداء وكذلك غطب بالطاء ليس له معنى وكذلك القطع بالطاء ليس له معنى  
ولان هذه الحروف لا يجوز ابدال بعضها من بعض وان كان الطاء والذال من محرم واحد وقد  
محمد بن سلمة انه لا يفسد لان الهم لا يميز بين هذه الحروف وكان القاصي الامام الشهيد الحسن  
يقول الحسن فيه اى في الجواب في هذه الابدال المذكورة ان يقول ان اللفظة ان جرى ذلك على  
لسانه ولم يكن مجتمعا بين بعض هذه الحروف وبعض وكان في دمه انه ادى الكلمة على وجهها لا  
تفسد صلوته وكذا اى مثل ما ذكر المحسن ومحمد بن القائل عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد  
وهذا معنى ما ذكر في تنادى الهم انه يفتق في حق الفتى باعادة الصلوة وفي حق الصواب بالمراد يقول  
محمد بن سلمة اختيار الاحتمال في موضعه والرخصة في موضعها ونحوه مذكور في الذخيرة انه

اذ لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قرينة الا ان فيه اعني ابدال احدهما من الاخر بلوى عامة  
 نحو ان ياتي بالذال المجعزة مكان الضاد المجعزة كان يقرأ كيدهم في قوله تعالى تضييل او نحو ان ياتي بالراء  
 المحض اي الخالص مكان الذال المجعزة او الظلمة اي ان ياتي بالطاء المجعزة مكان الضاد  
 المجعزة لا تفسد عند بعض المتأخرين وهذه قاعدة اخرى لبعض المتأخرين اعتبروا فيه بالموافقة  
 وهذا فصل وهو ابدال احد هذه الحروف الثلاثة اعني الضاد والطاء والذال فلنورد ما  
 ذكره قافضان من هذا القبيل مما لم يذكره المصروح ولم اعثر فيما ولا في غير هذا على مسئلة مخصوص  
 ابدال فيها الزا بالذال والله اعلم قرء والعاديات تصح بالطاء المجعزة مكان الضاد تفسد اذ  
 ليس له معنى يتعوض بهم الكوا والضاد المجعزة او ليغني بالذال المجعزة مكان الظلمة لا تفسد  
 اما الاول فلهذا في القرآن ومعناه مناسب اي يتعوض بهم الكوا والطاء المجعزة فلا تحذف المعنى  
 قال في القاموس المعتاد المختار حفظ الدال المهملة مكان الضاد المجعزة تفسد صلي للبعد  
 لان الاول جمع السعد وهو الليل المظلم والثاني معناه الخدود وهو شيء يده اليد الصبيحة  
 فيسمع له روى فيما بعيدان في المعنى من الخصر وليس في القرآن غير المعصوب بالطاء و  
 والذال المجعزتين تفسد اذ ليس لهما معنى ولا الضالين بالطاء المجعزة او الدال المهملة لا تفسد  
 لوجود لفظهما في القرآن وقرب المعنى لصحة تقليد ولا الضالين اي المستمرين في الضلال و  
 الدالين اي القائلين هل يدرككم على رجل الاية ولو قرأ بالذال المجعزة تفسد لبعدها معناه لانه  
 اسم فاعل من ذل النحلة اذ اوضع عذرها على الجريدة لتحمله وليس من الذلة اذ لم يستعمل الوصف  
 منها على فاعل بل على فاعيل فكلها ههنا بالطاء المجعزة مكان الضاد او بالذال المجعزة تفسد  
 لان الاول ليس له معنى والثاني بعيد المعنى عن المراد لان معنى ههنا لين نصيب ومعنى  
 ههنا مقطوع بظلال بالذال المجعزة مكان الطاء تفسد اذ ليس له معنى موثرا بغيرها بالضاد  
 المجعزة مكان الطاء لا تفسد لوجود معناه في القرآن وقرء اي ينقصكم قضا غليظ القلب بالطاء  
 المجعزة مكان الطاء في كل منهما تفسد اما الاول فلانه مصدر بمعنى التفريق وهو بعيد  
 عن المراد اذ المراد لو كنت جافيا قاسي القلب لا نفصا وتفريقا عنك وبالضاد يصبر  
 معناه لو كنت تفريقا او مفارقة ان حمل المصدر على اسم الفاعل لتفريقا وهو كذلك جدا

واما الثاني فلا بد لامعنى له وجاءكم التدوير بالضاد المجرى مكان الدال المجرى لا تقصد لوجوده  
 في القرآن وصحة معناه اى الشخص الحسن وهو مطلق بالضاد المجرى مكان الظاء او  
 بالذال المجرى تقصد اذ لا معنى لهما ناصرة اليهما ناظرة الا ولى بالظاء المجرى مكان  
 الضاد والثانية بالعكس لا تقصد لصحة المعنى فتقر بالظاء المجرى مكان الضاد تقصد  
 لعدم المعنى ذلك قطوفاً لتدليلها بالضاد المجرى مكان الدال تقصد لبعده المعنى بالظاء  
 المجرى لا تقصد لقربه فطلعت عنانهم بالضاد المجرى مكان الظاء او بالذال المجرى لوجود معنى  
 القرآن وصحته وذلك لئلا يالضاد المجرى مكان الدال تقصد لبعده المعنى وتو بالظاء المجرى  
 لصحة المعنى اى جعلنا ما في ظل في تضليل بالذال المجرى مكان الضاد لا تقصد لصحة المعنى بالظاء المجرى  
 تقصد لبعده لا ذلك فذاك بالضاد المجرى مكان الدال تقصد لبعده المعنى صنف الحق بالظاء المجرى  
 مكان الضاد تقصد لعدم معناه ان يدعى الا الظن وان الظن بالضاد المجرى مكان الظاء تقصد  
 لبعده المعنى اذ لتعوايه بالضاد المجرى مكان الدال لا تقصد لصحة المعنى من يصل الله بالظاء المجرى  
 مكان الضاد لا تقصد لصحة المعنى اى يبقيه في الكفر والضلال فرض عليك القرآن بالظاء المجرى  
 مكان الضاد تقصد اذ لا معنى لجميع حادرون بالضاد المجرى مكان الدال لا تقصد لقرب المعنى  
 اى حاصر والبال اذ لا نسلنا بالظاء المجرى مكان الضاد لا تقصد لصحة المعنى اى استمر بنا واما  
 وهي قراءة ذكرها في الكشف عن علي وابن عباس رضي الله عنهما فخرق فيهم بالضم بالظاء المجرى  
 مكان الضاد او بالذال تقصد اذ لا معنى لهما واذوا الظاهر الاسم بالظاء المجرى مكان الدال وبالظاء  
 المجرى تقصد لبعده المعنى كان معنى وطر سمن ومعنى وضر السمن وهما في غاية البعد عن معنى التوك  
 وجعلوا لله مما ذروا بالضاد المجرى مكان الدال او بالظاء المجرى تقصد لبعده المعنى لان ضم معناه  
 خفي وطر بمعنى الجهد وليس من البرد وهما في غاية البعد من اللذذ الذي معناه البت وليس اى  
 القرآن وتلك الاعيان بالضاد المجرى مكان الدال او بالظاء المجرى تقصد لان الاول ليس له معنى  
 والثاني بعيد على ما سبق هذا ما ذكره قاضيان من ابدال هذه الحروف الثلاثة بعضها من بعض  
 وكله خرج على قواعد المتقدمين كما اريتاك والله الهادي واما ابدال الدال المجرى بالظاء المجرى  
 فلم يذكر له مثالا والذي ينبغي ان يكون التفسير فيه ما في الا نتم على ما ياتي في ان شاء الله تعالى

في قطع بعض الكثرة عن بعض الانقطاع نفس او نسيان الباقي بان اراد ان يقول الحمد لله فقال لا  
 فان قطع نفسه او نسي الباقي ثم تذكر فقال حمد الله اولم يتذكر فترك الباقي واشتغل بالحكمة اخرج  
 فقد كان الشيخ الامام شمس الامنة الحلواني يفتي بالفساد في مثل ذلك وبه قال بعض المشائخ وكان  
 عامة المشائخ قالوا لا تفسد لعدم البلوى في انقطاع النفس والنسيان وعلى هذا لو فعله قسدا  
 ينبغي ان تفسد وبعضهم فصل فقال ينظر الى الكثرة ان كان كلها يوجب الفساد فذكر بعضهم  
 بوجبه ولا فلا قال قاضيان وهو الصحيح وذكر انه لو قرأ حتى مطلع الفجر فلا قال الفقيه انقطع  
 لم تفسد صلوة وقرئ الشيخ نجم الدين في الخصائل بين الاسم والفعل فقال لا في الاسم لا تفسد وفي  
 الفعل كان اراد ان يقرء يشكرك فقال يشكرك وترك الباقي تفسد لان اللام في الاسم زائدة بخلاف  
 الفعل لكن هذه الفرق انما يستقيم فيما اذا قلنا ان الحمد مثلا وترك الباقي ولما اذا قال الحمد وترك الباقي  
 وكما تقدم انفا عن قاضيان فيمن قال الفجر فانقطع نفسه فلا يستقيم ومن المشائخ من قال ان كان  
 للبعض المذكور وجه صحيح في اللغة ولم يتغير به المعنى ولا يكون لغوا فلا تفسد ولا تفسد كذلك  
 ذكره في التاثير غايته عن الحيطة والاولى الاخذ بقول العامة في انقطاع النفس والنسيان وبما صححه  
 قاضيان وهذا التفصيل الاخير في العمدة لا يعرفه البلوى في محله وبلا حقا في محله اما الوقف في غير  
 موضعه فلا يوجب ذلك فسد الصلوة ايضا لعدم البلوى اي بانقطاع النفس والنسيان وعدم  
 معرفة المعنى في حق الجمع واكثر العوام وهذا عند عامة علما ثنائيا وعند بعض العلماء نفسان تغيب  
 المعنى تغييرا فاحشائون ان يقرء لا اله ووقف وابتدا بقوله لا اله وهذا مثال الوقف او  
 قرء ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ووقفوا ابتداء بقوله واياكم ان انقطع الله او قرء  
 يخرجون الرسول ووقفوا ابتداء وقرء واياكم ان ترموا بالله وبكم الى غير ذلك من الامثلة كان  
 يقف على قول بعض الكفار ثم يبدأ بقولهم بان وقف على وقالت اليهود وابتدع عزير بن الله  
 او يد الله مغالطة او وقف على لقد كفر الذين قالوا وابتدع ان الله هو السميع بن مريم واذاب الله  
 ثلثه ونحو ذلك فالصحيح عدم الفساد في ذلك كله لما تقدم وانه فطم القرآن واما اذا كان يقرء  
 من جهة العزيمة فقط بان وقف على الشرط وابتدأ بالجزء الثاني يقرء فمن يعمل مثل ذلك فسد  
 يقف ثم يقول لا اله او على الميم سوب وابتدأ بالصفة بان قرأ انه كان عبدا ووقف ثم ابتدأ بقوله



وعلى المبتدء وأبداً بالجزبان وقف على قوله الحمد وأبداً بقوله لله ونحو ذلك فإنه لا تقصد صلوة  
 اجتماع ولو وصل حراماً من آخر كلمة بكلمة أخرى بأن قرأ اياك نعبد واياك نستعين يو وصل  
 كان اياك بنون نعبد ونستعين أو قرأ انا اعطيناك الكوثر يو وصل كان انا اعطيناك بلام  
 الكوثر أو قرأ اذ جاء نصر الله يو وصل هذه جاء بنون نصر الله وما أشبه ذلك فإن صلواته  
 لا تقصد على قول العامة من العلماء قالوا فيضحيان وإن تعمد ذلك وفي شرح التهذيب و  
 هو الصحيح لأن من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الألف والياء في الثانية قالوا فيضحيان  
 في الثانية أي المصحف الذي يبلغ في الفاتحة اياك نعبد واياك نستعين لا ينبغي أن يقف على  
 قوله اياك ثم يقول نعبد وأنا الأول والآخر ان يفضل اياك نعبد واياك نستعين انتهى  
 فلا اعتبار لمن يفعل ذلك السكت من الجرحاء المتفقيين بخير علم وعلى قول بعض الشافعية لا تقصد  
 صلواته لأنه يخرج النظم عن حين الإفاضة فإن اياها وحدها وكنعبد وحدها لا معنى لها وأيضا  
 أن هذا الاختلاف إنما هو عند السكت على ايا ونحوها ولا فلا ينبغي لعاقل أن يتوهم فيه الفساد  
 فضلا عن العلم وبعض الشافعية فصلوا وقالوا أن علم القادي أن القرآن كيف هو أي علم أن الكلمة  
 من الكلمة الأولى لأن الثانية لا تنجز على لسانه هذا الوصل لا تقصد صلواته لأن الوصل  
 وقع في النظم دون المعنى وإن كان في اعتقاده أن القرآن كذلك أي أن الكاف مثلاً من الكلمة  
 الثانية تقصد صلواته لأن ما قرأ ليس بقرآن نظر إلى ما أراد وعلى هذا ينبغي أنه إذا لم يكن له  
 نية ولا نظر إلى المعنى لا تقصد وهذا أيضاً بناء على ما تقدم من السكت ولا معنى للقرآن كغيره  
 بلا رادة عند اتساق نظم والمصحيح قول العامة لأن كل هذه تكلفات باردة لا ينبغي الالتفات  
 إليها وذكر في الملقط أنه لو قرأ في الصلوة الحمد لله بالراء مكرراً لمكان الحاء أو قرأ كل هو الله أحد بالحاء  
 لمكان القاف والحاء أنه لا يقدر على غيره كما في الأتراك ونحوهم يجوز صلواته ولا تقصد  
 وكذلك لو قال الحمد لله بالحاء البعثة فقد ذكر محمد بن الفضل في فتاواه أن القوف ليس في لغتهم جاء  
 إنما في لغتهم جاء فإذا قرأ ترك مكان الحاء خاء لم تقصد صلواته لأنه لا يمكنه قراءة الحاء إلا بمشقة  
 فصارت هذه لغته وكذلك في كل الجمعي لا يمكنه إقامة حرف إلا بمشقة وهذا انتهى ولكن ينبغي أن  
 يكون الحكم فيه كالحكم في الألف انتهى في إصلاح لفظه ولا تقصد صلواته وأما على الاجتهاد

ولكن لا يجوز لغيره الاقتداء به فانهم نحو هذا الحكم في كل من لا يمكنه النطق بحرف على ما سمي في  
 انشاء الله تعالى وفي فتاوى قاضيهان لوقر في الربك والحر بالهاء مكان الحاء بنفسه صلوة  
 وذلك لبعده المعنى على لهودى المتقدمين وفيها لوقر انه كان خفيا مكان حفيا لا تقصد ههنا  
 ايضا يمكن ان يخرج قول المتقدمين لصحة المعنى اي خفيا لطفه واحسانه في اجابة دعاي و  
 لوقر قل اعوذ بالذل المهملة مكان المعجمة او قرأ فساء صباح المسلمين بكسر الهمزة لا تقصد صلوة  
 لصحة المعنى فيها اما الاول فلان اعوذ بمعنى ارجعوا ابداء بمعنى الى مكان في قوله تعالى حكايه و  
 قد احسن بي الى فيكون معناه ارجع الى رب الفلق ملتبسا من شر ما خلق واما الثاني فلا ينبغي  
 معناه فساء صباح الا فيساء اي تصبيحهم على قوتهم المللدين ومثل الاول ما ذكره قاضي خائف  
 لوقر يعودون برجال بالذال يعني المهملة لا تقصد ومثل الثاني لوقر فانظر كيف كان عاقبة  
 المنافقين بكسر النون في نصرتهم على قوتهم الكافرين ولوقر لا تغيب باللام مكان ذب  
 بالراء لا تقصد لا تغيب بالياء للثنية بعد اللام من التثنية بالجريل وهو الشجرة بضم اللام و  
 سكن الناء وهي تحمل اللسان من السين الى الناء او من الذاء الى الغين الى اللى اللام او الى الياء  
 او من حرف الى حرف كذا في القاموس ثم اختلفوا في حكم الالتم فذكر في دلتحات الناطق عن  
 ابي شجاع انه قال في الالتم مكر مكان ذب لب او ما اشبه ذلك يجوز صلوة وذكر صاحب المحيط  
 والمختار المفتوي في جنس هذه المسائل انه ان كان يجتهد في اداء الليل والحراف النهائي التصحيح  
 ولا يقدر عليه فصلوة جائزة وان ترك جهده فصلوة فاسدة وان ترك جهده في بعض  
 لا يسع ان يترك في باقي عمره ولو ترك تقصد صلوة انتهى قال صاحب الذخيرة انه مشكل  
 عند لان ما كان خلقه فالعبد لا يقدر على تغييره انتهى وذكر في فتاوى الحجة ما برأى حقا المحيط فان  
 قال وما يجوز على السنة النساء ولا وقاء من الخطا الكثيرين من اول الصلوة الى آخرها كالتيستين  
 والامين واياك نايد واياك نستعين السراة انا مت فعلى جواب الفتاوى المحامية ما داهو  
 في التصحيح والتعلم والاصلاح بالليل والنهار ولا يطاعهم لسانهم جانت صلواتهم كسائر الشروط  
 اذا عجز عنها من الوضوء وتطهير الثوب والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود والتوجه  
 الى اصل العجز عنها جازت صلواتهم كذا هنا اما اذا تركوا التصحيح والجهل فسدت صلواتهم كما



اخلاق وفي بعضه تعريجه بالفساد وفي بعضه تصحيح بعد مد والتحقيق فيه العمل بصحة المعنى  
 بوجه محتمل وعدمها كما قد رنا انه قاعدة لهم الغير المخترعة فتقول قال في الكشف قرأ ابو حنيفة  
 وهي قراءة ابن عباس واذا بتلى ابراهيم ربه برقع ابراهيم ونصب ربه والتحق انه عاد  
 بكلمات من الدعاة فعل المختار هل يجيبه اليهم ام لا انتهى فهذا يؤيد عدم الفساد و  
 اما الخالق الهادي المصير فان نصب الراء لا تفسد كما لا يكون مفعول الباري والمخني الذي  
 به المصود وهو معنى ضميم وان دفع الراء فحفظها فسدت لان اعتقاده كفر وان سكنها لم  
 تفسد لاحتمال النصب وغيره ولا تفسد بالشك واما هو يعلم ولا يعلم فقد روى عن  
 يعقوب انه قرأ به ذكره في الكشف ووجهه بان الضمير لغير الله وذكر في الفتاوى الثانية  
 انه افق عامة الائمة بسمر قند بالفساد فيبلغ ذلك السير في فاجر بانها قراءة الامش و  
 ذكر توجيهها فاجزا بذلك فرجعوا فلهذه قاعدة المتقدمين المقررة وما روى من الحكم  
 بالفساد في المسئلة الاولى والثانية وما اشبه ذلك مما يصح تحريمه على معنى صحيح محتمل على  
 الجواب نظرا الى ظاهر اللفظ ثم الرجوع توفيقا بين الروايات وان زاد الفاك في الصلوة صحرا  
 فانظر ان لم يتغير المعنى بان قرأ وأمر بالمعروف وانتهى عن المنكر بزيادة الالف في اللفظ بعد الهاء  
 او قرأ ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخلها من ازيد من ميم الجمع لا تفسد  
 صلوة اتفاقا وان غير المعنى لمخوان يقرأ والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو و  
 كذا الوقر وان سجدك لتسبيح وتحمي ذلك فقد قالوا تفسد صلوة لا تجعل جواب  
 القسم سيما كما ذكره قاضيان وصاحب الخلاصة وغيرهما في المحيط قال بعض المشايخ  
 اخاف ان تفسد صلوة انتهى هذا مع انه ليس يقطع بالفساد فيفيد ان البعض يهون  
 لا تفسد فلذا قال المصنف ويتغير ان لا تفسد ووجهه انه ليس بتغير فاحش لعدم  
 كون اعتقاده كفر مع انه لا يخرج عن كونه من القرآن وجعله تسبيحا ويكون الجواب  
 محذوف وان حذفه قد ورد كما في قوله تعالى والنازلت غرا الى آخره فان جوابه محذوف  
 ولم تقصر حرا ان كان من اصول الكلمة وتغير المعنى تفسد في قول ابى حنيفة ومحمد وحكما  
 لو قرأ مما رزقناهم يخذلوا لو لم يقرأ او يقولوا ادركت بنحوه الى او خلقنا بغير

خاء او جعلنا بغير جيم وكذا اذا لم يكن من الاصل ولكن حذر في ردي الى ما اعتقده كفسر  
 بان حذف الراء من و ما خلق الذكر ولا نفي نفسه وقالوا على قول ابو يوسف لا تفعل للمقرو  
 موجود في القرآن اما اذا كان الحذف على وجه الترخيم الجائز في العربية نحو ان يقرأ يا ماما الحمد  
 الكاف فلا تفسد اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة كما اذا قرء الواقعة بغير هاء وكذا اذا كان  
 من الاصول ولم يتغير المعنى كان يقرأ تعالى جدد بنا باللام مع حذف الياء في تعالى لا تقبل <sup>باللغة</sup> نقفا  
 وذكر في كتاب ذلة القاري للشيخ الامام حسام الدين ابو سعيد بن سعد النسفي انه لو قرأ <sup>الله</sup>  
 السمد بالسين مكان الصاد لا تفسد صلوة وهو اختيار الشيخ الامام نجم الدين ابو حفص عمر  
 النسفي وهذا مبني على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين من عدم الانسداد فيما اذا كان الحذف موقفا  
 او متحدا او على ما تقدم من اختيار بعضهم من عدم الانسداد بقراءة لا تنغم ومن معناه من العم  
 كالهوى ولا تترك وقد تقدم التحقيق فيه واما على قول المتقدمين فينبغي ان يكون كذلك <sup>الخط</sup>  
 المعنى على انه مشتق من سمد بمعنى علا وتكبر واعلم ان الصاد والسين والراء من مخارج واحدة  
 وكثيرا ما يبدل بعضها من بعض قلنا كرم او دده فاصحان من ذلك من كرم على قاعدة التقليل  
 قرء اذا جاء نسر الله بالسين او يعوق ونسرا بالصاد لا تفسد اما الاول فلان من جملة معانيه  
 القطعة من الجيش وتقليده يعظم المعنى فان جيش الله وهم للثقة مستلزم للنصر واما الثاني  
 فلا يزل يحد وفي تغيير اسم الصنم ولا بعد عن مرادهم فانهم كانوا يستنصرون بالاصنام وبعض  
 الاصنام اسمه نصر بفتح الصاد مشددة وهو الذي سمي به تحت نفس السمد بالسين قال الشيخ  
 السرخسي وعبد الواحد لا تفسد وتقدم انفا صاهير بالصاد مكان السين لا تفسد لان  
 الصطر بمعنى السطر خاسئا وهو حصير بالصاد مكان السين في حصير لا تفسد لصحة المعنى  
 على انه تجميل بمعنى مفعول من الحصر وهو الحبس اي ممنوع عن روية الفطور لا انقسام لها بالسين  
 تفسد لعدم المعنى فهل عصيت بالصاد مكان فصل عسيتم لا تفسد لوجوده في القرآن وبعد ليس  
 بفاحش وكذلك فان عسول بالسين مكان عسوك بالصاد لا تفسد لان بعده ليس بفاحش  
 للثلاثين خصيما بالسين مكان الصاد تفسد لعدم المعنى سدا وانما بالسين مكان الصاد لا تفسد  
 لصحة المعنى على سدا عقوب لكم عن فرم العدى ونحو ذلك تسطرون بالسين مكان الصاد لا تفسد

تقرب السلي من الصلي في ان كلا منهما يحصل بالغاد يتمن نجس بالصاد مكان السين لا تقسد  
 لان النقص قلم العين فيناسب النجس الذي هو النقص مر با مكان سر بابا السين تقسد لان النقص  
 اللين الحامض فهو بعيد المعنى من المراد جدا مع انه ليس في القرآن نصا بالصاد مكان نيبا بالسين  
 تقسد لبعده المعنى جدا وينبغي ان لا تقسد على قول ابي يوسف رحمه للوجود في القرآن مع اعتقاده  
 ليس بكفر الشجرة بالسين مكان الصخرة بالصاد تقسد للبعد الفاحش نجس فان بالسين مكان  
 ينصفان تقسد للبعد الفاحش صورة ان لناها بالصاد مكان السين لا تقسد لصحة المعنى اذ  
 معنى الصورة التظم البدع المعجب صوط عذاب بالصاد مكان السين تقسد للبعد الفاحش لان  
 الصوط نوع من الماء فيصيب المعنى نوعا من ماء عذاب من قصوة بالصاد مكان من سق بالسين  
 تقسد للبعد الفاحش لان القصوة هي الحجلة التي يسكن فيها وقسوده هو الاسد والوامة بينهما  
 غاية البعد اتسم من لسانا بالسين مكان الصاد لا تقسد اعني المعنى وقربه ليسال السادتين عن  
 سادتهم بالسين فهما مكان الصاد لا تقسد وقية نظر لان ساد بالسين لا معنى له فكان ينبغي  
 ان تقسد والظاهر انه قول المتأخرين وكان السرد على الخث بالسين مكان الصاد لا تقسد لصحة  
 المعنى وكون في القرآن قولوا لا صد بها بالصاد مكان السين تقسد للبعد الفاحش في الميزات  
 سوبا بالسين مكان الصاد تقسد للبعد الفاحش مع عدم في القرآن رجلة الشاة والسيف  
 بالسين مكان الصاد تقسد للبعد الفاحش حاصدا اذ احصا بالصاد مكان السين فهما لا تقسد  
 لصحة المعنى بالخلق للسبب على السبب لان الحسد بالسين يحصد الحسنات عوا وهو بالسين  
 مكان الصاد تقسد للبعد الفاحش لتسغعا بالناسية ناسية بالسين فهما مكان الصاد لا تقسد  
 لصحة المعنى اي بالذاتية الناسية لله ولكن انصفعا بالصاد مكان السين لا تقسد لصحة المعنى ناسية  
 الصغوم تلاق الناصية الخبيثة ثمانية ايام حصوا بالصاد مكان السين قال ابو عيسى سعد بن معاذ  
 لم يرد في تقسد وهو الظاهر للبعد الفاحش لان الحسم الصراط لبنا خاسا بالسين مكان الصاد  
 لا تقسد وكذا ما نعا بالصاد مكان السين لا تقسد والظاهر انما على قول المتأخرين ولا فالمعنى  
 بعيد جدا قل كل متر بص فتر سوبا بالسين فهما مكان الصاد تقسد للبعد الفاحش لان الرصع القرب  
 بالسين يحصا مشقة بالسين مكان الصاد تقسد للبعد الفاحش لان السعيف قسط الشعر

عن الجدل فانه سبحانه اعلم ولو قرع حق بالعين المهيمنة مكان متقى فالحاء لا تقصد صلواتها لغية  
 فيها ولو قال سمع الله لمن حمده باللام مكان النون من حي الله لا تقصد لتقريب الخرج والظاهر انه من  
 على الجواب في الاشياء وقد تقدم تحقيقه وذكر في السجدة لوقر باللام مكان الدال او على العكس او ذكر  
 الغين مكان القاف واللام مكان النون او على العكس بنفسه لا تفاق انتهى وهذا منى على قول من  
 اعتبر صحة كونه دلالا وعدمها ولا فقد تقدم انه لو قرأ أعوذ مكان أعوذ لا تقصد على قول المتقدمين  
 لصحة المعنى ولو قرع يلزم التيمم بتسكين اللام او بضم الدال وترك التشديد في العين لا تقصد متقى  
 عموم البلوى قد يمنع عموم البلوى في ذلك خصوصا في الاول ولذا حكم قاضيين ان يفسدوا في ذلك  
 انشاء الله تعالى لكونه عكس المعنى المراد اذا الدعاء بنا قض الدفع ولما ترك التشديد في الدال لغيره فكذا  
 لا تقصد ولو قرأ الذين امنوا وعملوا الصالحات ووقف وقرع بعد الوقف اتام اولئك احبب  
 بالحسين اولئك هم شر البرية او قرأ اولئك الذين كفروا وكذبوا بايتنا اولئك احبب الجنة هم  
 فيها اخلون وما اشبه ذلك مما فيه تغيير حكم الله تعالى على احد الفريقين بضده لا تقصد  
 الكلام الثاني مبتدأ به غير متصل بالاول فلم يتعين الحكم بالضد ولزم يقف وصل قال عامة  
 المشايخ تقصد صلواته لا نه اخس بخلاف ما انجز الله تعالى به ولو اعتقد به يكون كفرا عن عباد الله  
 ابن المبارك وابن حفص الكبير البخاري وشيخ بن مقاتل وجماعة من المروضة جمع مرزوقية  
 مرزوقية بل يغارس زادوا في النسبة اليه على غير القياس انه اى الشان لا تقصد لان فيه  
 بلوى وضروقة سبق اللسان وكذا الفتى ابن عمر المازني قال قاضيان والعديم هو الاول ولا  
 قرع الله برئ من المشركين ورسوله بكسر اللام لا تقصد عند المتأخرين لما تقدم انهم لا يحكون  
 بانفساهم للخطا في الاعراب واما عند المتقدمين فقد ذكره قاضيان من جملة ما تقصد عندهم  
 مما اعتقده كفرا وهذا بناء على كون الحرفين معا لطف على المشركين كما يتبادر اليه العلم على ما حكى  
 ان اعرايا سمع رجلا يقرع كذلك فقال ان كان الله يرثا من رسوله فانما منبر برئ فلبثه الرجل الى  
 عمر فحكى الاعرابي قرأته فحدثها امر عمر رضي الله عنه بتعليم العربية لكن نقل في النكشاف انها قرأة  
 ووجهها بالجر على الجواد ايان الوان للتقسم فعلى هذا ينبغي ان لا تقصد على قول المتقدمين  
 ولو قرعنا لنا متلاذين بفهم الذال تفسد قلعا على قول المتقدمين وكذا لو قرع وان خير المنزولين

بفتح الراء أو قرأ نحن خلقنا بفتح القاف وقد فاع بفتح الراء وجعلنا وأنزلنا بفتح اللام فيها وقصر  
 من يغفر الذنوب إلا الله أو ما يعلم تأويله إلا الله بفتح الهاء فيها ولا يغفر لكم بالله الغرور بكسر الراء  
 كل ذلك مما اعتقده كفر فيفسد عند المتقدمين دون المتأخرين على ما تقدم وذكر في ختار في تاضيف  
 ونور يدرع اليتم بتسكين اللام تفسد صلوة وقد قدمنا وكذا ذكر فيها القرء يتخلون بالنساء  
 مكان الدال في يدلحون تفسد صلوة لأنه لا معنى له لوقوع نحن خلقنا في اعتاقهم أغلا لا مكان  
 أن جعلنا أو قصر أياك تعبد بترك التشديد لا تفسد صلوة عند المتأخرين هذا  
 فصلان الأول ذكر كلمة مكان كلمة فانه ذكر نحن أنا خلقنا مكان جعلنا ولا صل أنه أن  
 تقارب الكلمتان معنى ومثله في القرآن لا تفسد اتفاقا وان تقاربا ولكن لا تكون البدل في القرآن  
 وكذلك عند هارون بن يوسف رح وابتان وإن لم يتقاربا والبدل في القرآن تفسد على قيات  
 قرأ لا تفسد على قياس قول أبي يوسف رح وإن لم يكن البدل لمثل في القرآن وليس مما اتفق  
 كفر تفسد اتفاقا أن لم تكن ذكر أو أن كان في القرآن ولكن مما اعتقده كفر وصل تفسد اتفاقا عند  
 المشايخ رحمهم الله وقال بعضهم على قياس قول أبي يوسف رح لا تفسد وبه كان يفتي ابن مقاتل و  
 الصميم من مذهب أبي يوسف إنما تفسد مثال الأول العليم مكان الحكيم أو المجيب مكان البشير السميع  
 مكان العليم ومثال الثاني آية مكان آية والتائبين مكان التوابين ونحو ذلك ومثال الثالث  
 سطت مكان نصبت وبالعكس وخلقت مكان رفعت وبالعكس ومثال الرابع العباد مكان الزمان  
 ونحوه ومثال الخامس غافلين مكان فاعلين وعلى هذا فقول نحن خلقنا من القسم الأول وبمما لا  
 اتفاقا فلا وجه لتخصيص ذكر المتأخرين إنما خلف المتأخرين في القسم الخامس على ما تقدم في قوله  
 أن الذين آمنوا على الصلوات أولئك أصحاب الجحيم الفصل الثاني في تحقير المشركين وتثنيهم  
 ولا صل فيه أنه إن كان لا يغير المعنى كان قرأ وقتلوا تقيلا ويستلونها عن الساعة وكذا أي ذلك المثل  
 وادوه اليك ونحوه لا تفسد وأن غير المعنى بأن ترك التشديد في رب القلوب ونحوه  
 أو في ضلالتهم الغرام أو في النفس لا مارة بالسوء فأخبرنا عامة المشايخ إنما تفسد كذا في  
 الخلاصة قال تاضيفان قال القاصي الإمام يعني أبا علي النسخ لا تفسد كذا بترك المشركين في  
 قوله رب العالمين وأياك نعبد وعامة المشايخ على أن ترك التشديد والماء بمنزلة الخطأ



لا عراب لا تفسد الصلوة في قول المتأخرين انتهى فعملنا ذلك التفصيل على قول المتقدمين وتقدم  
 انه الاحوط وتخصيص المصنف المتأخرين هنا واقعه في محله ثم ان حكم تشديد الخفف حكم عكسه في  
 الخلائق والتفصيل وكذلك اظهر بالذات وعكسه فالجميع فضل واحد فلذلك ما اوردناه فاضحا  
 متفرعا على احد هذين الفصلين فمن لا على التفضل المذكور للمتقدمين والله المستعان  
 افعينما بالمشيديد لا يفضل لعدم التخيير اهنا الصر الجاهل باللام لا تفسد لعدم التخيير  
 ما يشبهه تلك بون العاجلة مكان تحبون تفسد على قولها وينبغي ان لا تفسد على قول ابى يوسف  
 لانه من قسم الثالث بينهم من البيان مكلين بينهم لا تفسد وينبغي ان يكون خلافا للبيان  
 لانه من القسم الثاني وما اهلكناهم من كتاب مكان وما اتيناهم تفسد لانه من القسم الرابع من  
 ملهمهم فيه مكان متبرك لا تفسد لانه من القسم الاول في سورة او في سورة مكان متبرك لا تفسد  
 لانه من القسم الرابع وما اتيناهم من مذق مكان من ذوق لا تفسد لانه من القسم الاول ما هو  
 القرآن فطاهروا ما تغلب المعنى فمن حيث اطلاق اسم السبب على السبب الذي هو السبب لورود  
 الوقت او ثبت من كل نفس مكان كل شيء لا تفسد لانه من الاول حتى يكون حراما او تكون  
 الجاهلين مكان المالكين تفسد وينبغي ان لا تفسد عند ابى يوسف لكونه من الثالث ما  
 ودعك بالتحقيق لا تفسد لعدم التخيير لم يردل بينهما مكان يحدك لا تفسد لعدم المعنى  
 كعصف ما كول مكان كعصف تفسد لانه من الرابع من الفارين مكان الغافلين تفسد عند  
 لانه من الثالث لكن من من الشاكرين مكان الخاسرين تفسد لانه من الخامس حتى اذا عزم بالز  
 والذين البجة مكان الزاء والعين المهمل لا تفسد لانه من الثالث وهي قرلة يسكر الناس  
 مكان يصدر الناس تفسد للبعد الفاضل وكفى من يستل لا تفسد لعدم المعنى لانهم يستل  
 كفرهم فمن رد الكافرين من عذاب اليم مكان يحير لا تفسد لانه من الاول ما كونه من القرآن فطاهروا  
 واما تغلوب المعنى فلا من معناه فمن فساد الكافر من جبال الياهم من عذاب ونحو ذلك كذا  
 الماشال مكان خربيل لا تفسد لانه من الاول فسقناه الى بلاد ميت فاجيناها للماء مكان  
 خاترنا الخلفا فيه قال بعضهم لا تفسد لانه من الاول لان الماء ينجي الارض العبيد ما ننسج  
 من آية او نوتها مكان تنسج لا تفسد وينبغي ان يكون هذا على قول ابى يوسف ولان تفسد

تقدم ايضاً ولو قرء قل هو الله احت بالقاء مكان الدال تفسد لعدم المعنى وكذا الوقرء لم يثبت  
 ولم يثبت بالقاء مكان الدال فيها للبعد الفاحش ولو قال اللهم سل علي محمد بالسجين مكان  
 الصلوة لا تفسد لصحة المعنى بان يكون من السلوان وعلى بمعنى الباء كما في قوله تعالى حقيق على ان  
 لا اقول على الله الا الحق اي اعط السلوان محمد عن غيره من تعلقات الدنيا ونحو ذلك ولو قرء  
 ما ورد على بترك التشديد لا تفسد لعدم تغيير المعنى ولو ترك التشديد في الرب تفسد لعدم  
 المعنى وقد تقدم ولو قرء الم يجعل كيدهم في تضليل بالفاء مكان الضاد تفسد وتقرء بالفتح  
 المعجمة مكانها لا تفسد للبعد الفاحش في الادلة وصحة المعنى في الثاني ولو قرء حالة الحب  
 بالقاء مكان الفاء تفسد وقد تقدم ولو قرء من الجنة والناس بفتح الجيم لا تفسد لكن التغيير  
 في الاعراب اذ لم يكن اعتقاده كفر لا تفسد بالاتفاق مع ان ما اخذوا اشتقاق واحد **قوله**  
 لو قدم بعض حرف الكلمة على بعض كعصف مكان عصف او سرخ مكان خرس تفسد لان  
 المعنى وقد نقل منه جملة في ابدال الكلمة بكلمة واذا ترك كلمة من آية فان لم يتغير المعنى كما لو قرء  
 وما ندى نفس ما نكسب عذا وترى الوقرء ولان انبعت هو اعم من بعد ما جاء من اعم  
 وترك من آقرء وجرء سيئة سيئة مثلها بترك سيئة الثانية لا تفسد لان تغيير المعنى ينافي  
 فوالله لا يرمون وترى لا اقرء واذا قرئ عليهم ليس يجرى وترى فانه تفسد صلوة عند العا  
 لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله تعالى واعتقاده كفر وقيل لا تفسد لان فيه بلوغاً من قوله الحق  
 الاول وان ذلك كلمة في آية وان كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرء لا تعبدوا الا الله  
 بالوالدين احساناً وبراً وذى القربى آقرء ان الله كان غفوراً رحيماً عليهما آقرء وان اغفرهم  
 فان طاعت العزيز الحكيم عليهم لا تفسد بالاتفاق وان تغير المعنى ولكنها في القرآن بان قرء من امن بالله و  
 اليوم لاو عمل صالحاً وكفرتم اجرهم عند ربهم آقرء واما من اجل واستغنى ولان وكذا المعنى  
 وهو ذلك مما يكفر معتقده تفسد صلوة بالخطاء فيه وكذا ان لم يكن في القرآن وتغيير المعنى اعم  
 يكن في القرآن فلا يتغير المعنى بان قرء من ثم اذ اثم واستغفرت آقرء فيها ما ذكره في قوله تعالى وروان  
 لا تفسد صلوة لانه ليس فيه تغيير المعنى بل هو زيادة تشبه القرآن وما يشبه القرآن لا يفسد الصلوة  
 مروى ذلك عن ابي حنيفة كذا في فتاوى قاضيان واذا تأملت فيما ذكرنا من الفصل الثاني

فصل

في بيان ما يفسد الصلوة

علمت انه اذا الخطأ بما يتغير تغييرا يلزم من اعتقاده الكفر بقسده علوية مطلقا وان لم يكن التغيير  
فان كان في هيئات الجهر من الاعراب والتشديد والتخفيف والرد والقصر لنفسه لا يكون التغيير  
فاحشا وان كان في نفس الحروف فان بقيت الكلمة بسببه لا معنى لها او لها معنى بعيد جدا عن المراد  
تفسدها فلا سواء كان ذلك في حرف او اكثر وسواء كان في القرآن او لا عندها وعند بلدي يوسف  
لا يفسد اذا كانت الكلمة المغيرة في القرآن وكذا الكلام في الخطأ بذكر كلمة او آية مكان آية  
الا انه اذا وقف وقفا تاما وكان الآية او الكلمة في القرآن لا تفسد ولو كان مما يكفر بمقتضى قوله  
لزال ذلك بالفصل وهذا المختص قاعدة للتقدمين وهو الذي صحح المحققون من أهل الفقه والتأصيل  
وبغرو وغيره عليه الفريضة فافهم ترشد واما مذهب المتأخرين فقد ذكرنا كافي موضع فاعمل المصنف  
والاحتياط اولى سيما في امر الصلوة التي هي اول ما يحاسب العبد عليها والله سبحانه هو الموفق  
والهادي **تمت** فيا يكرم من الترقية في الصلوة وما لا يكره وفي الترقية خارج الصلوة في  
التملذة ولا بأس بقرأة القرآن في الصلوة على التاليف عن ذلك بفعل العبادة وفيه العزيم في بعض  
والاستحباب قرأة المفضل تيسيرا للامر على الامام وتحفيضا على القوم كذا في الحاشية ولا يفضل ان يقرأ في كل  
ركعة سورة تامة ولو قرأ بعض السورة في ركعة وباقيها في ركعة قيل يكره والصحيح انه لا يكره لما رواه  
النسائي من حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب سورة الكهف  
فقرأها في الركعتين وذكر قاضيان ان هذا اذا كان يقرأ آخر سورة في الركعتين او سورتا من آخرها آية  
افضلها قراءة وان اردان يقرأ آية حويلة او ثلث آيات اختلفوا فيه والصحيح ان قراءة ثلث آيات  
اذا بلغت مقدار قمر السورة اولى وان قرأ آخر سورة في ركعة قيل يكره ان يقرأ آخر سورة في الركعة  
الثانية والصحيح انه لا يكره قاله قاضيان ايضا وكذا لو قرأ في الاولى من وسط السورة ومن اولها ثم قرأ  
الثانية من وسط سورة اخرى ومن اولها سورة قصيرة الاصح انه لا يكره لكن الاولى لا يفعل من غير  
ضرورة وهذا اذا كان بين السورتين سورتان او اكثر فان كان بينهما سورة واحدة يكره الا ضرورة وعلى هذا  
الاقتفال من آية اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما اثنتان او اكثر لكن الاولى ان  
ان لا يفعل بلا ضرورة لان ما استدل به ترجم بشرطه فلا يحسن تركه من غير ضرورة ولا يكره تركه من  
الترجم من غير ترجم ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك بين سورتين سورة يكره لما قلنا الا ان يقرأ

فصل

في بيان من الترقية  
في الصلوة  
سورة تامة

السورة الطول من القراءتها في الركعة الأولى بحيث يلزم منه إطالة الركعة الثانية الحالة كثيرة  
فم لا يكره وتترك بينهما ثلث سور لا يكره وتترك سورين فالصحيح أنه لا يكره أيضاً لما ذكره  
جابر بن سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب ليلة الجمعة قبل أيتها الكوفين وهو الله  
أحمد واه ابن داود وابن ماجة وكذا لو جمع بين سورين في ركعة واحدة الأولى أن لا يفصل  
في الفرض ولو فصل لا يكره إلا أن يترك بينهما سورة أو أكثر وكذا لو انتقل في الركعة الواحدة  
من آية إلى آية يكره وإن كان بينهما آيات بلا فزوة فإن سمي ثم تذاكر يعود مراعاة لترتيب  
الآيات وفي المحيط إذا كور آية واحدة مراراً أن كان في التطوع الذي يصلي به وحده فذلك  
غير مكروه وإن كان في الفريضة فهو مكروه وهذا في حالة الاختيار أما في حالة العذر  
النسيان فلا بأس برأى وفي فتاوى الشافعي سئل أبو الفضل عن قراءة النفل في الأولى  
تبت يدل أبي حنبل وفي الثانية إذا جاء نصر الله قال إن تعد ذلك يكره وذكر القاضي إمام  
أبو بكر أنه يكره في الفريضة ولا يكره في النفل انتهى ويكره أن يقرأ في الثانية فوق السجدة  
الأولى لأن فيه ترك الترتيب الذي أجمع عليه الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين هذا إذا كان قصد  
وما سهر فلا فقد ذكر عن علي بن أحمد أنه سئل عن رجل قرأ في الأولى سورة وفي الثانية قل هو الله  
فلما بلغ الله الصلوة تذكر أن عليه أن يقرأ قل أعوذ برب الناس فقال يتم سورة الخلاصة كرجيم لك  
الفتاوى التاتارخانية وذكر في الخلاصة افتتح سورة وقصد سورة أخرى فلما قرأ آية أو اثنين وإذا  
أن يترك تلك السورة ويقنته التي أوادها يكره انتهى وإذا قرأ في الأولى قل أعوذ برب الناس ينبغي  
أن يقرأها في الثانية أيضاً قال البرزاني لأن التكرار هون من القراءة متكرراً في الحجية من يختم  
القرآن في الصلوة إذا فرغ من المعوذتين في الركعة الأولى ولم يتم في الركعة الثانية ويقرأ الفاتحة  
الكتاب وشيء من سورة البقرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الناس حال للمتحل أي الخاتم  
القيم انتهى وذكر في فتاوى الحجة القرطبية على ثلاثة أوجه في الفرائض على التوبة والقرآن على التوبة  
حزنها وفي التواضع يقرأ بالملأ فتمت التوبة والتسعة وفي الفتاوى في الليل الذي يسرع بعده  
أن يقرأ كما يفهم وذلك مباح الأروى أن أبا حنيفة رحمه الله كان يختم القرآن في ليلة واحدة في  
ركعة واحدة وفيها أيضاً قراءة القرآن بالقراءة السبع والروايات كلها باطلة لكن إذا كان

قراءة القرآن بالملأ  
السبع مائة وعشرون  
بألف

التي يقرء بالقراءة العجيبة والروايات الغريبة لان بعض السفهاء بما يقولون في الاثم ويقولون  
 ما لا يعلمون ولا ينبغي للامام ان يحمل العوام على ما فيه نقصان دينهم ودينهم ورجلهم فيهم في  
 عقابهم ولا يقرء على رؤس العوام والجهال واهل القرى والجهال مثل قراءة ابو جعفر للكتاب عامر  
 على حمزة والكسائي صيانة لدينهم فلعلهم يستحقون ان يضحكوا وان كانوا صالحة فصيححة  
 لطيفة ومشائخنا اختاروا قراءة ابي عمر وحضرت عن عامر انتهى ذكر ذلك كله في التلخيص  
 وبقيت الجاهل القري الصلوة تقدمت في كلام المصريح واما القراءة خارج الصلوة فاعلم ان  
 حفظه ما يجوز به الصلوة فرض عين على كل مكلف وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب سائر القرآن  
 فرض كفاية وستة عشر افضل من صلوة الفل وقراءة القرآن من المصحف افضل لانه جمع بين عبادة  
 والنظر في المصحف ويستحب ان يكون على علم بهادة مستقبل القبلة لا يسا احسن ثبابة كما لا تعظم القرآن  
 ويستعيد وبسبح والتعوذ يستحب في واحدة ما لم يفصل بعمل ديني حتى لو ورد السلام واحاد  
 المؤذن او سمع اوهل ليس عليه عادة التعوذ ذكره في فتاوى الحجة وذكر في النوازل من المصنفين  
 عن ابتداء سورة براءة ولم يسم قال اخطأ قال ابو القاسم السمرقندي الصحيح ما قاله محمد بن مقاتل انما  
 التسمية في سورة براءة اذا كتبها او وصلها بسورة الانفال اما اذا ابتداءها فتعوز وليا بالتسمية  
 انتهى وهل حالها على ائمة السبعة وغيرهم من القراء وذلك لانه اختلف في سبب ترك  
 كتابة البسملة في براءة نحن علي وابن عباس رضي الله عنهم ان لهم الله امان وسورة براءة وافع  
 الامان وعن عثمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا نزلت عليه سورة او ايتة قال بسم الله  
 في البرص الذي يمدك فيركذا وكذا وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا ابن نضرها و  
 كان قصتها شبه قصته الانفال لان فيها ذكر العهد وفي البراءة نبذ العهد فلذلك قصت بينهما  
 وقيل اختلف الصحابة فقال بعضهم الانفال براءة سورة واحدة نزلت في القتال وقال بعضهم  
 هما سورتان فترك بينهما فخر بقول من قال هما سورتان وترك البسملة لقول من هما سورة  
 واحدة فمن نظر الى الوجه لا دل لم يسمي مطلقا ومن نظر الى الوجهين الاخرين يسمي عند الابتداء  
 الاضا وان كانت مع الانفال سورة واحدة فاليسمى عند ابتداء الاخرى مستنوية ايضا ولم  
 يسمي عند المصلي لاحتمال كونها سورة واحدة وعلى تقدير كونها سورتين فالوصل بينهما

هذا ما يروي عن  
 ابن عباس في تفسيره  
 في تفسيره في تفسيره  
 في تفسيره في تفسيره  
 في تفسيره في تفسيره

هذا ما يروي عن  
 ابن عباس في تفسيره  
 في تفسيره في تفسيره  
 في تفسيره في تفسيره  
 في تفسيره في تفسيره

من غير بسملة اول عند قراء المدينة والبصرة والشام ثم قيل الاول ان يحتم القرآن في كل اربعين  
يوما وقيل ينبغي ان يحتمه في السنة مرتين روى عن ابي حنيفة روى عن ابي حنيفة روى عن ابي حنيفة روى عن ابي حنيفة  
مرتين فقد قضى حقه وقيل اذا اراد ان يقضى حقه فليحتم في كل اسبوع وقيل في كل شهر مرة وبه  
افق ابو عصمة قال عبد الله بن المبارك يجنب ان يحتم في الصيف والليل والنهار وفي الشتاء اول  
الليل والوجه فيه امتداد زمان صلوة المثلثة ففي مسند الدارمي عن سعد بن ابي وقاص قال اذا  
وافق ختم القرآن اول النهار صلت عليه الملائكة حتى يمسي واذا وافق ختمه اول الليل صلت عليه  
الملائكة حتى يصبح ولا يستحب ان يحتم في اقل من ثلاثة ايام لما في سنن ابي داود والترمذي والنسائي  
عن عبد الله بن عمر بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفقه من قرأ القرآن في اقل  
ثلاث وقراءة قل هو الله احد تلك مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ وقال الفقيه  
ابو الليث هذا شيء استحسنته اهل القرآن وائمة الامصار فلا بأس به الا ان يكون الختم في المكتبة  
فلا يريد على مرة ولا بأس بالقراءة مضطجعا اذا ضم وجليه لما ورد من الاثار في فضيلة قراءة بعض  
الايات والسورة عند اخذ المفهوم منها ما روى الترمذي عن شداد بن اوس قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما من مسلم يارى الى قرآنه فيقرأ سورة من كتاب الله تعالى حين ياخذ في فهم  
الاولى الله عز وجل به ملكا لا يدع شيئا يؤذيه حتى يجيب متى هب وضم الرجلين لرعاة الغنم  
الا مكان يستل البالي عن قراءة القرآن في الاوقات التي نهى عن الصلوة فيها هي افضل ام الصلوة  
على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر والتسليم فقال الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
والدعاء والتسليم افضل والقراءة ما شيا او هو يعمل عملا تكان متبعا لا يشغل قلبه المشي والعمل  
جائزة ولا تكراه والقراءة في الحمام ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا نجيا جرسا  
ونخيفا وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه فلا بأس به ويكره الجرس وكذا تكره القراءة في المسبح و  
المغتسل ومن اضع الجنازة وتكره عند القبور وعند ابي حنيفة تقدم ولا تكراه عند محمد وم يقله اخذ  
المشايخ لوروده لا تارده منها ما روى البيهقي ابن عمر استحب ان يقرأ على القبر بعد الدفن اول  
سورة البقرة وخاتمتها راجل يكتب الفقه ويجيئه راجل يقرأ القرآن ولا يمكن الكاتب وعلى هذا

والله اعلم بالصواب  
هذا هو الوجه  
في القدر المذكور  
والله اعلم بالصواب

لوقر على السلم في الليل جهن والناس بنام كذا في الخلاصة ولا يخلو عن نظر حتى يقر في البتة  
اهله مشغولون بالعمل يعززون في ترك الاستماع ان افتنى العمل قبل القراءة ولا فلا وكذا في التفت  
عند قراءة القرآن ولو كان القاري في الكتب واجل يجب على الماديين الاستماع وان كان اكثر ويقطع الحلال  
في الاستماع لا يجب عليهم بكم للقوم ان يعرفوا القرآن جملة لتضمنها ترك الاستماع والانصات وقيل  
لا بأس به الكل في القينة والامتنان ان الاستماع للقرآن اذا قرأه من كفاية كانه فانه متحقق بان يكون  
ملتقياً اليه غير مضيق وذلك يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حين كان لوعاية حق  
المسلم وكفى فيه البعض عن الكل الا انه يجب على القارئ ان لا يقر في المسوق وموضع اشتغال  
فان قرأه فيها كان هو المضيق لم يتركه فيكون الامتنان على القاري وهذا الاشتغال دفعا للحرج في التزامه من  
اسبابهم المحتاج اليها وكذا الورق عنه من اشتغال بالتدريس او بغيره لا يترك الاستماع اذا لم يترك الاستماع  
لغيره للعاشق لله سوي فلان يساهم في العودة الامر الذي اولى فيكون الامتنان على القارئ هذا اذا سبغ الدرس  
على القراءة اما اذا كان قد ابتدأ القراءة قبل الدرس فلا يتم على المتأخر فرق بين هذا وبين مواضع الاشتغال  
حيث يكون الامتنان على القاري وان ابتدأ العمل اخذهم في اعمالهم بان تلك المواضع معدة لهم يعسر عليهم  
الانتقال عنها بخلاف الدرس ولا يكره قيام القارئ للقادم تعظيماً اذا كان مسجداً التعظيم ذكره في التفسير  
والاستماع القارئ افضل من تلاوته وكذا من الاشتغال بالتصوير لا يرفع فضاء الفرس افضل  
من النفل والجهر بالقراءة افضل ان لم يكن عند المشغولين مالم يحال الطديار وتعلم الكرامة القرآن من طرقة  
افضل من تعليمها من الاعشى الغيوب المحرم وقيل بكم تعلم ما منه كانت صوتهما عورة كذا ذكره في التفسير  
وكذا بأس بتعليم القرآن الكاروا الفصد جاء ان يفتد بكن لا يمس المصحف مالم يغتسل وهذا قول  
محمود عن ابي يوسف رحمه الله يمس من غير فصل ومن تعلم القرآن ثم نسيه ياتم لقوله عليه الصلوة والسلام  
عرضت على ابي جبريل حتى القذلة يخرجها الرجل من السجدة وعرضت على ابي جبريل حتى لم ارضها اعظم من سورة  
من القرآن او بترها دخل ثم نسيها رواه ابو داود والترمذي وقيل عليه الصلوة والسلام من قرأ  
القرآن ثم نسيه اتي الله يوم القيمة اجزاه رواه ابو داود والترمذي والنسائي لا يكره القراءة من المصحف  
دجل يقره ولا يجب على السامع ان يرد الى الصلوة ان علم انه لا يقيم بسبب ذلك عذرته وضع  
ولا لافهم في محنة من تركه كل معرفت نفق منكم سقط وجوبه وكره الجميع والتحسين بقرائه

كان القاري في البيت  
يجب على الماديين الاستماع  
في غير غلابة لا يفتن في البيت

من سئل عن اشتغال القارئ  
بغيره كذا

من سئل عن اشتغال القارئ  
بغيره كذا

عند عامة المشايخ لأنه يشبه بفعل الفسقة هذا إذا كان لا يغير الحروف أما اللحن للمخير فحرام  
بلا خلاف ويكره تصغير المصروف وكتابتة بقلم رقيق لأنه فيه شبهة التحقير ومنظرة في اللفظ  
أو المراءى ويكره كتابة القرآن على طائر من وكتابتة على الحروفان والمحاديث غير مستحسنة ولا بأس

وَأَصَارَ الْمُصْحَفَ نَحْتًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِ بِحُجْرَةٍ طَاهِرَةٍ وَيَدْنِي فِي أَرْضٍ طَاهِرَةٍ  
وَسُئِلَ الْحَنَظَلِيُّ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُجْلَدَ بِهِ الْقُرْآنُ قَالَ لَا وَيُقَالُ أَنْ تَوَاعَدَ الْإِنْسَانُ بِجَنْدٍ اسْتَعْمَلَ فِي  
الْمُصْحَفِ وَكَلَبَ الْمُفَقِّدُونَ كِتَابَ النُّحَى وَالْأَدَبِ وَبَكَرُوا تَوَسُّدَ الْمُصْحَفِ لِغَيْرِ الْحِفْظِ كُلِّ جَنْدٍ أَوْ كَرِيهٍ  
عَلَى جَوَاقِظِهِ لِلْفَرْدَةِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ **وَأَمَّا سُجْدُ التَّلَاوَةِ** فَذَا ذَرَأَ آيَةَ السُّجُودِ  
فِي أَرْبَعَةِ عَشْرَ مَوْضِعًا خِلافَ مَا فِي الْوَعْدِ وَالْفُحْلِ وَالْأَسْرَافِ وَتَرْفِيقِهَا وَالدُّلْجِ وَالزُّقَانِ  
وَالْفُحْلِ وَالْمُتَزِيلِ وَصُفْوَةٍ وَفُضِّلَتْ وَالتَّيْمِ وَالْإِنْشِقَاقِ وَالتَّلَوُّنِ فَانْجَبَ عَلَيْهِ السُّجْدُ  
بِشَرْطِ الصَّلَاةِ إِلَّا التَّيْمَةَ سَجْدَةً بَيْنَ التَّكْبِيرَيْنِ مُسْتَحْتَبَتَيْنِ أَمَّا الْوُجُوبُ فَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السُّجْدَةَ اعْتَرَلَ الشَّيْطَانُ يَسْأَلُ يَقُولُ يَا أَبَدِ اعْرِضْ آدَمَ بِالسُّجْدَةِ فَيَسْجُدُ فَلَهُ الْجَنَّةُ  
وَعَارَتْ بِالسُّجُودِ فَابْتِغَتْ فِي النَّارِ دَوَاءَ مُسْلِمٍ فِي الْإِيمَانِ وَجَبَ اسْتِدْلَالُ الْحَكِيمِ بِأَحْكَامِ  
الْحَكِيمِ كَلَامًا وَمَا لَمْ يَنْبَهِه كَانَ دَلِيلَ مَحْتَمَلٍ وَقَدْ حَكَمَ لِقَوْلِهِ هُوَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ الْوُجُوبُ أَنَّ السُّجْدَةَ  
تَفِيدُهُ أَيْضًا لَهَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ قَسَمَ فِيهِ الْأَمْرَ مَرْبَعًا وَقَسَمَ يَتَضَمَّنُ حِكَايَةَ اسْتِنْكَانِ الْكَفَرِ تَبَيُّنَ  
أَمْرٍ بِهِ وَقَسَمَ فِيهِ حِكَايَةَ فِعْلِ الصَّالِحِينَ وَالْأَنْبِيَاءِ أَوِ الْمَلَائِكَةِ لِلْسُّجُودِ وَكُلٌّ مِنْ أَمْثَالِ الْأَقْدَامِ  
فِي الْفَرْقِ الْكَفَرِ وَاجِبٌ أَنْ كَلَامُهَا طَبِيعَةٌ فَكَانَ الثَّابِتُ الْوُجُوبُ لَا الْإِقْرَاضَ وَأَمَّا تَعْيِينُ وَاضْعِهَا  
فَفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ فَإِنَّهُ يَقُولُ أَنَّ ثَانِيَةَ الْحَجِّ مِنْهَا وَهِيَ لَيْسَتْ مِنْهَا وَأَسْأَلُ  
لِلْأَوَّلِ بِحَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفُضِّلْتَ سُورَةَ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ قُلْتُ نَعَمْ ثُمَّ لَمْ يَسْجُدْ  
فَلَا يَقْرَأُ هَذَا التَّوْمِذِي وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَخُضِّلَتْ سُورَةُ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ دَوَاهُ ابْنُ أَوْدَى  
لِلرَّاسِلِ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ قَالَ فِيهِ التَّوْمِذِيُّ اسْتِنْدَاهُ لَيْسَ يَقْوَى وَالثَّانِي مَرْسَلُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ  
عِنْدَهُ وَلَكِنْ سَلَّمَ فَاَلْمَرَادُ بِالسُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ سَجْدَةُ الصَّلَاةِ بِدَلِيلِ اقْتِرَافِهَا بِالْوُكُوفِ لَا بِالْمَرْوَةِ كَمَثَلِهَا  
كَوْنُ فِي أَوَّلِهَا مَاهِرٌ يَكُنِ الصَّلَاةُ كَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى سَجْدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ وَكَوْنُهَا فَضِّلَتْ سَجْدَةً

المسألة السادسة  
في بيان كيفية  
جعل في قرة العظم  
ويزان في موضع  
مهاة



لا يفيدان كليهما سجدة ثلاثة لجواز ان يراه تفصيلا بهذا سجدة تين احدهما للتلاوة والاخرى  
 للصلوة واستدل الثاني بما رواه النسائي انه عليه السلام سجد في ص. وقال سجدة هابني الله داود توبته  
 نسجد هاشمكا قلنا غايته ما فيه انه عليه الصلوة والسلام بين السبب في حق داود عليه السلام والسبب  
 في حقنا وكونه شكرا لا ينافي الوجوب فكل الفرائض انما وجب شكر التو الى النعم ولما ما في الصحيحين  
 ابن عباس قال سجدة من ليست من عزائم السجود وقد رايت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد بها وفي  
 رواية انه قرأ أولئك الذين هدى الله فبهديهم اقتده وقال لكان داود من امر فليكن ان يقتدى به  
 فدليل لنا انه صح بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد بها وانه عليه السلام امر به لا فقلنا لا بد  
 عليه السلام وليس فيه ما يدل على تخصيصه عليه السلام بذلك قلنا ايضا ما تدين بالاشد وجندا  
 فيجل قوله ليس من عزائم السجود على انه ليس مما اراه على سبيل العزم والقطع لما فيه من الاحتمال لا ينبغي  
 نفى الفريضة لا الوجوب على ما هو قولنا او السينة على ما هو قول الشافعي وح اخرج الامام احمد وابن نعيم  
 واللفظ لعن ابى سعيد الخدري قال لقد رايتني في المنام كاني اكتب سورة فاتيت على السجدة فسير  
 كل شيء راية اللوح والقلم والهداة فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاجزته فالمرنا بالسجود فيها فهذا  
 صح في الامر بها فلا يعارضه المحتمل وامالك رحمه الله فانه يقول الثالث الاخر وعي النجم لا يشقق  
 والعلق ليست منها لما روى ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام لم يسجد في شيء من الفصل من قوله  
 المدينة قلنا اسناده ضعيف ضعفه البهقي فلا يصح لنا استعمال ما رواه البخاري والترمذي وصححه ابن  
 عباس انه عليه الصلوة والسلام يسجد في النجم ويسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس كما عاينا  
 لما في الصحيحين عن ابى رافع الصائغ قال صليت خلف ابى هريرة العمة فقرأ اذ السماء انشقت فسجد  
 فيها فقلت ما هذه قال سجدة بها خلف ابى القاسم صلى الله عليه وسلم فما زال يسجد منها حتى انقضاء  
 وما رواه الجماعة الا البخاري عن ابى هريرة انه قال يسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في انشقت  
 واقرأ باسم ربك مع ان الثابت اول من الثاني وما اشتهر ان شرط الصلوة فيها الاجهاج والقرآن ليس  
 بشرط بل التكبيرتان مستحبتان حتى لو تركهما صحت ولذا لا يرفع يديه لانه عليه السلام لم يفعل ذلك  
 تشهد فيه ولا تسليم لعدم التخيير ويجب على التالى وعلى السامع اما التالى فلما تقدم ولذا السامع  
 الفصل فيه وقد روى ابن ابى شيبعة عن ابن عمر انه قال انما السجدة على من سمعها وفي المبسوط طين

السجدة  
 التكبيرتان  
 المستحبتان  
 حتى لو تركهما  
 صحت



ويستحب ان يقوم لها فيسجد من القيام لما فيه من زيادة معنى الخشوع وفي الظاهر من ان يستحب القيام  
 الرنم منها ايضا ويستحب ان يقدم التلويح ونصف السجدة معون خلة فيكون له رنم اثنى عشر بالصلوة وكذا  
 خاتمة ذلك في سجدة واحدة كذا ولو قدمه او يسجد او يركع في سجدة او يركع في سجدة او يركع في سجدة او يركع في سجدة  
 سجدة التاليف لا تقصد سجدة ثم وكذا ولم يسجد التاليف وذهب ليجوز السجدة ويستحب التاليف اخفاؤها  
 اذا لم يكن السامع منها للسمع وان كان منهيها يستحب جهرا ولا يجب على الفرد حتى لو سجد  
 لها بعد سنة او اكثر تقع ادعاء قضاء لعدم التيقيد بالوقت ويستتريضة السجدة للسلطنة لا بد  
 حتى لو كان عليه سجدة ثمان متعدي فعليه ان يسجد عددها وليس عليه ان يعين ان هذه السجدة كذا  
 كذا وهذه لا بد ان يبطلها ما يبطل الصلوة من التكرار والتكلم والحديث وهذا مبني على قول الجمهور  
 ان السجدة لا تتم بالوضع بل بالرنم وهو لا محذور على ما تقدم خلافا لابي يوسف ومن معه من  
 مصلين واقتضى برقبته ان يسجد لصلواتها سجدة واحدة وان اقتضى بعد ما يسجد لها ان لا يركع في الركعة  
 التي تلاها فيها سقطت عن ذلك لانها في الركعة التي تلاها فيها سقطت عن ذلك لانها في الركعة التي تلاها فيها سقطت عن ذلك  
 الركعة ولو لم يدرك معه تلك الركعة ولم يقدره لا تسقط فلا بد من سجدة لها لعدم المسقط وكل  
 سجدة وجبت للسمع ولم توجد فيها سقطت اي لم يسبق السجود لها مشربا عافوت محله اذ هو سجد خارج  
 الصلوة يكون وديها انقص مما وجبت وما وجب كمالا لا يتاخر ناقصا ولا اذها في صلوة اخرى فذلك  
 كونها اجنبية منها على ما تقدم ولا يقال كيف تصور المسئلة وسجدة التلاوة يتاخر بسجدة الصلوة  
 وان لم ينوها الا نقول ذلك اذا لم يركع بعدها تلك ايات او اكثر على ما ياتي اما اذا اذع فلا يتاخر في سجدة  
 الصلوة فتصور وتوالت بالعربية يجب على من سمعها ولم يفهمها من العجم ان يخبر بها الجاهل او  
 تليت بالفارسية تلزم على من سمعها ولم يفهمها ان يخبر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجب على من  
 سمعها وان كان في مجلس التلاوة ان يقدم من المحرم في كلام ابن عمر يقول فيها ما يقول في سجدة الصلوة  
 وهو لا محذور في جهنم او قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ويتبعني ان لا يكون ما صحح على من  
 انكأ السجدة في الصلوة يقول فيها ما يقول فيها انكأ في ركعتين وضوءا وكانت نقلا يقول ان شاء الله  
 كما رواه ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام كان يقول فيها اللهم اجعلها لي عندك ذكرا في عظيم  
 لها اجر وضع عن يها وزلوا بقبلها منى كاتبة لها من ذا ورواه الترمذي باسناد صحيح

يستحب القيام  
 السجدة في سجدة  
 ويستحب ان يقدم التلويح  
 ونصف السجدة معون

يستحب ان يقدم التلويح  
 ونصف السجدة معون

يستحب ان يقدم التلويح  
 ونصف السجدة معون

الحاكم وما دلت عايشه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن سجود رجب الذي خلقه  
وصوره وشق سمعهم بجواره وتذرت قال الترمذي حديث حسن صحيح زاد الحاكم في تارك  
الله لحسن الخلقين وصح هذه الزيادة وان كان خارج الصلوة قال ما شاء من كل امرئ ذلك  
عن ابن عمر انه قال يقول اللهم لك يسجد سوادى وبك آمن فوالى اللهم اذ قفى علما ينفعي وعلا  
يرفعني وعن قتادة انه كان يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعول ولما حاده بعض المتأخرين  
اصحابنا لا نرى تعالى قد مدح قائله في سجودهم عند تلاوة القرآن عليهم ولو تكررت تلاوة آية في مجلس  
واحد كقراءة سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوة او بعد بعضها وهذا المستحسن وجوه ثلاثة  
الاجماع والضرورة اما الاول فان التالى السميع لا يجب عليه السجدة واحدة بالاجماع مع ان التلاوة  
عليه حتى لو تلاها الاصح ولم يسمعها تجب عليه والسماح سبب على هذه والى التالى فان تكرار القراءة  
محتاج اليه للتعليم فلو تكرر الوجوب لزم الجرح وهو مدفوع فوجب القول بالتدخل في حرية كل  
السبب اى جعل الاسباب المتعددة سببا واحدا فيجب حكم واحد ويلتقى ما تفرق منها عن الحكم بما  
تقدم عليه وان كان الاصل في التدخل ان يكون في الحكم اى جعل الاسباب المتعددة موجبة حكم واحد  
وابقاء تعدد عاقل فلا يفتى ما تفرق منها عن الحكم بما تقدم عليه وانما كان الاصل ذلك لئلا يدخل امر  
تبع في خلاف القياس اذ الاصل ان الكل سبب حكم فليبق بالاحكام ولان اعتبار التاثيرات  
ابعد من اعتبار الثابت حكما غير ثابت لكان الوقوف في المبادى كما في العقوبات لبطلان الجاهات  
اذا دلت بين الوجوب وعدمه يجب احتياط لان مبناها على التثنية لا تخلقنا لاجلها بخلاف  
العقوبات فانها اذا دلت بين اللزوم والسقوط تسقط دعوى المبالاة مبناها على البدء والعقوبات  
بالتدخل هنا في السبب لتحقيق ولا ينطى ولان المتحقق تاثير المجلس في جميع الاسباب الحكم على ما  
اليسع وغيره وهذا التدخل مفيد بالمجلس فناسب ان يكون في السبب فائدة الفرق تظهر فيما لو ذى  
تحد ثم ذى فانه يحذف ثانيا سواء تبدل المجلس ولا لا تداخل في الحكم ولو تلاه فسيح ثم تلاه لا يجزئ  
ثانيا ان لم يتبدل المجلس ولا لا تداخل في السبب اما لو تبدلت الآية فلا تداخل لان التدخل  
ما يكون عند اتحاد جنس السبب لا عند اختلافه وكل آية تجلس على واحدة وعدم الضرورة المذكور  
فلو قرأت آيات السجدة التى في القرآن كلها في مجلس واحد يلزم اربع عشرة سجدة وهذا الحكم في تدار

لكن لا تداخل في  
المجلس الواحد  
فإنه لا يخلو

لكن لا تداخل في  
المجلس الواحد  
فإنه لا يخلو

المجلس غير اتحاد لا يتوجب لكل تلاوة سجدة لأن التداخل في السبب انما يصح عند جامع لجميع السبب  
ويجعلها كسبب واحد وهو المجلس اذا به يتصل القبول بالايجاب مع الفصل حقيقة وتحدد  
هل قادر المتعذرة حقيقة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو ترك الحكم بتكرار السبب  
بالتلاوة واعلم ان كلامنا من تبدل المجلس واتحاده حقيقي وحكمي والتبدل الحقيقي كان منتقلا من مكان  
الاول في نحو الصحراء بثلث خطوات او اكثر والتبدل الحكمي كان يشترط في عمل آخر بان كل تلاوة كانت  
او شرب ثلث جرعات او تكلم ثلث كلمات من غير ان يقوم من مكانه والاتحاد الحقيقي ظاهر والحكمي هو  
بين اجزاء ما يطلق عليه مكان واحد عرفا فالمسجد والبيت والحائز وكذا مشي اقل من ثلث خطوات  
في نحو الصحراء اذا عرفت هذا فان وجد الاتحاد عند تكرار آية السجدة حقيقة وحكما وجد التداخل  
وكفت سجدة واحدة ولا فلا فمن ثم قالوا لو مشى خطوة او خطوتين او اقل فقامت او لم تقم وتبين ان شرب  
او جرعتين او انتقل من زاوية البيت او المسجد الى زاوية اخرى اردد سلاما او شمت عالها  
ثم كورها كفته سجدة واحدة بخلاف تسليمة الثوب والدياسة والركاب ولا انتقال من عضو  
الى عضو وكذا لو تكلم بكلمات او شرب جرعات او عقد نكاحا او بيعا او فحور ذلك فانه يكفيه سجدة  
واحدة فان مجلس لكل غير مجلس التلاوة وكذا مجلس السمع ونحوه وان الحد حقيقة ولو اخل المجلس  
بعد التلاوة الاولى من غير ان يشتغل بشيء آخر ثم كورها لا يتكرر الوجوب ولو كورها لم يترك  
ان لم يكن في الصلوة لان سين الدابة يضاف الى اركانها حتى يجب عليه ضمان ما اتلفت فاعتبر  
مكانها مكانه لا ظهرها ولو في صلوة لا يتكرر لان حرمة الصلوة تجعل الامكنة مكانا واحدا ولا ذلك  
لما صحت صلواته لان اختلاف المكان يمنع صحة الصلوة وهذا يفيد التسوية بين كون التكرار  
في دكعة واحدة وكونه في اكثر وهو قول ابي يوسف رحم وهو لا مع خلافا لما قد ان عند تكرار الوجوب  
بتكرارها في ركعتين قال لان القول بالتداخل يؤدي الى اخلاله احد الركعتين عن القراءة فيفسد  
فلما ليس من ضرورة القول بالاتحاد في حق حكم بطلان التعدد في حكمه فكان التعدد باقيا  
في حق جواز الصلوة وقد افاد تعليل محمد بن خلفا فيما اذا كرها في مواضع افتراض القراءة  
حتى لو كورها بعد اداء فرض القراءة ينبغي ان يكفيه سجدة واحدة لان المانع من التداخل  
منتف حينئذ مع وجود المعتق والسفينة كالبيت لان جريانها غير مضاف الى الركاب

بأن كل ما من عليه  
المجلس والاتحاد الحقيقي  
وحكمي

بأن كل ما من عليه  
المجلس والاتحاد الحقيقي  
وحكمي

نعم

بجلافة الدابة وتبديل المجلس السامع دون التالي تكرار الوجوب على السامع اجماعا ولو تبدل  
 مجلس التالي دون السامع تكرار على السامع ايضا عند البعض لان التلاوة هي السبب في حقها ايضا  
 لكن بشرط ان السامع وعند البعض لا يتكرر لان السبب في حقه السمع وفتح في الكافي الاول وفي القلبي  
 فتاوى قاضيه الثاني قال في النبايع وعليه الفتوى قال الفقيه ابو الليث وانه نأخذ في علم  
 ان حكم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول بوجوبها حكم السجدة وعدم  
 الوجوب عند اتحاد المجلس لما تقدم من ذكرنا العلة في سجدة التلاوة من لزوم المحرم لان تكرار  
 اسمه عليه السلام واجب لحفظ سنة النبي بها قوام الشريعة فلو وجبت في كل مرة لا فني  
 الى المحرم غير انه ينبغي تكرار الصلوة دون السجدة والفرقان الصلوة عليه الصلوة و  
 السلام يتقرب بهما مستقلة وان لم يذكر سجدة فانها لا يتقرب بهما مستقلة من غير  
 تلاوة ولو قرأ آية سجدة خارج الصلوة ولم يسجد هاتم شرع في الصلوة من غير ان تبدل  
 المجلس وزعمها فيها ومحمد فاكفرت هذه السجدة عن التلاوة وعن هذه المسئلة من  
 جزئيات التداخل لا اتحاد المجلس لعدم اعتبار اختلاف المجلس بالصلوة لان الشرع فيها على  
 قيل لكن خفت بعدم استنباع الاولى للثانية لضعفها وقوة الثانية بكونها في الصلوة  
 واستنباع الضعيف القوي عكس المعقول ونقص الامر فلا تزددها بالذكر وانما يسجد  
 للأولى ولا للثانية حتى يخرج من الصلوة سقطنا لما مر من ان التلاوة في الصلوة لا لم يسجد  
 فيها تسقط ولا في الثانية بغير الاستنباع فلا سقطت الثانية سقط  
 ما اندرج فيها ولم يحس لانها خارج لما مر اتفقا هذا جواب الجامع الكبير وعلمه للثانية في قوله  
 ابو سليمان ان الاولى لا تسقط ما لم يسجد ها خارج الصلوة فاذا لم يسجد بها عند التلاوة  
 يلزم بان يسجد لها بعد الصلوة سواء كان سجدة للثانية او لا والصحيح ما في عامة الكتب  
 تلاها في الصلوة او لا في سجدة هاتمة او ما سجد قبل سجدة ثانية او لا فكيف لا يسجد قبل ان يكتم  
 بعد السلام قبل قراءتها تكفيرة الاولى لان السلام على يسجد كالشروع وان تكلم لا تكفيرة الكلام  
 مع السلام يصير كثير لان تكلم ثلث مرات بسلامين وكلام آخر في تبديل المجلس حكما ولو قرأ  
 هاتفي الصلوة ولم يسجد لها حتى سلم فقرأ هاتمة اخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت عنه

منه في المجلس السامع  
 دون التالي

حكم الصلوة على النبي  
 عليه السلام عند ذكر اسمه  
 في الصلاة التلاوة

بيان بعض مسائل الصلاة  
 من غير قراءتها  
 خارج الصلوة وما يسجد  
 فيها في الصلوة ودونها

الاولى لذاني فتاوى قاضيتان ولو قرئ سجدة ثم سمعها في ذلك المكان من آخرهم من آخرهم  
 كسجدة واحدة سواء كان هو في الصلوة ولا على ظاهر الرواية وعلى رواية النوادر فيكون الواجب الا اذا  
 تلاوته وسماعه معا وهو في الصلوة كذا في الخاتمة ايضا والتسبيحة اذا سجدها مع امام ثم قرأها فيقف  
 لا يسجد على مقتضى قول ابى يوسف خلا فالجرح وكلم يسجد مع الامام وقرأها فيقف سجدة واحدة  
 ان سجدة التلاوة تودي بالركوع في الصلوة وبركوع الصلوة اذا اهلها بسجود الصلوة مطلقا وقيل  
 يتبرها ايت او يشترط في ذلك كله ان لا ينقطع الفور بل يكون الركوع والسجود عقيب تلاوته او بعد آية  
 او آيتين فان قرأ بعدها اربع آيات انقطع الفور بلا خلاف وان قرأ ثلاث آيات قبل ينقطع والرجال  
 يعلم الاسلام خبر زاده وقال لا والله ما شمس لائمة الحلواني وهو كلامهم رواية عن محمد بن  
 الصلوة قلت رايت الرجل يقرأ السجدة وهو في الصلوة والسجدة في آخر السجدة لايات بقيت من السجدة  
 اية السجدة قال هو بالحج اذا شاء ركع بها وان شاء يسجد بها قلت فان ادا ان ركع بها ختم السجدة ثم  
 ركع بها قال نعم قلت فان ادا ان يسجد لها عند الفراغ من السجدة ثم يقوم فيتم ما بعدها من السجدة  
 وهو آيتان او ثلث ثم ركع قال نعم ان شاء وان شاء وصل بها سورة اخرى انتهى هذا نص على ان  
 الثلث ليست قاطعة للفور انه محذور ان يتم السجدة ويدخل السجدة في ركوع الصلوة او يسجد  
 وبين ان يسجد لها عند قرأتها ثم يقوم ويتم السجدة ولكن هذا هو الفضل لايتان بها مستقلة  
 ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال يكره ان يقوم ويكره من قرأ يقرأ بعدها شيئا سواء كانت الآيات  
 في وسط السجدة او ختمها او بقي الختم آيتان او ثلث لا يصير بانها للركوع على السجدة فينبغي ان يقرأ  
 ثم يركع فان كان ختم السجدة يقرأ آيات من سورة اخرى وان بقي منها آيتان او ثلث كسورة بنى اسرائيل  
 والاستشاق فكذا ينبغي ان يصل بها سورة اخرى وان لم يوصل لا يكره وعلى البدائع افضلية وصل  
 السجدة ما يقتضي قهره على ما اذا كان الباقي آيتين حيث قال لان الباقي خاتمة من السجود وثلاث آيات  
 فكان الاولى ان يقرأ تلك آيات كيلا يصير بانها للركوع على السجدة هذا فاعلم ان اداء سجدة التلاوة  
 بالركوع مما قدم فيه القياس على الاستحسان كما ذكره في الاصول قال الشيخ كل الدين بن الحارث فان  
 قد قالوا ان تأديها في ضمن الركوع هو القياس والاستحسان عدمه والقياس مقدم على الاستحسان  
 فاستغنى كسجدة هذا المقام فالجواب ان مرادهم من الاستحسان ما خفي من المعاني التي سألها الحكم

ما كان سجدة واحدة  
 ما كان ركوعين

ومن القياس ما كان ظاهرا متبادرا فظهر من هذا ان الاستحسان لا يقابل القياس بهذا الصواب بل هو اعم منه قد يكون الاستحسان بالنقص وقد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس اذا كان قياس آخر متبادر وذلك خفي وهو القياس العميم فيسمى الخفي استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر فنبت به ان يسمى الاستحسان في بعض الصور هو القياس العميم ويسمى مقابله قياسا باعتبار الشبه بسبب كون القياس المقابل مظهر بالنسبة الى الاستحسان لمن محمد بن مسلمة ان الصليبية هي التي تقوم مقام سجدة التلاوة ولا الركوع لان سقوط السجدة بالسجدة امر ظاهر فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لان هذه السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر فحم ان القياس وهو الامر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع مقامه فان القياس ياتي الجواز لا نه الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان حينئذ من تقديم الاستحسان على القياس لكن عامة المشايخ على ان الركوع هو القائم مقامها كما ذكره محمدي الكتاب فانه قال قلت فان ارد ان يركع بالسجدة نفسها هل يجوز ذلك قال لا في القياس فالركعة في فلك والسجدة سواء لان كل ذلك صلوة وما في الاستحسان فينبغي له ان يسجد وبالقياس فالحذر وهذا لفظ محمد وجه القياس على ما قال محمد ان معنى التعظيم فيه واحد فكان في حصول التعظيم بهما جنسا واحدا والحاجة الى تعظيم الله تعالى اما اقتداء بمن عظم واما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان ان الواجب هو التعظيم لجهة مخصوصة وهي السجدة بدليل انه لو لم يركع على الفور حتى هالت القراءة ثم نوى بالركوع ان يقع عن السجدة لا يجوز ثم اخذ والقى القياس لقوة دليلنا وروا عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم انها اجاز ان يركع عن السجدة في الصلوة ولم يرو عن غيرها خلافة فلذا قدم القياس فانه لا يرد حكم الخفي لخفاؤه ولا للظاهر لظهوره بل يرجح في التخييم على ما اقرن بهما من المعاني فتوى قوي الخفي اخذوا به او الظاهر اخذوا به غير ان استقرارهم اوجدها فله قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الخفي للعادى فلذا احصرنا مواضع تقديم القياس على الاستحسان بضعة عشر موضعا تعرف في الاصول انتهى ما ذكره الشيخ كمال الدين وهو تحقيق لان قوله امتثلنا على ان الركوع هو القائم مقامها بالحصر كما لا ينبغي فانه يفيد ان السجدة لا يقوم مقامها عند العامة بل كذلك على ما عرفت ويكره للامام ان يقرأ آية السجدة في صلوة يخافت فيها لكان في الخي للجمعة والعيد



ان ترك السجدة لها فقد ترك واجبا وان سجد يشبهه على المقترين لان يكون السجدة في آخر  
 السورة او قريبا منه بحيث تؤدي بركوع الصلوة او سجودها على ما امر ويكره ان يقرأ سورة في صلاة  
 او غيرها ويترك آية السجدة لانه يشبه الفراد عن السجدة والاستكان عنها وذال ليس من اخلاق  
 المؤمنين ولا يكره عكس ذلك بان قراءة آية السجدة من السورة ويترك ساورها لانه مباينة في  
 وقراءة آية من بين الايات كقراءة سورة من بين السور وذلك جائز فكذا هذا وقيل من قرأ آية  
 السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كافاه الله تعالى ما اهدى يستحب ان يقرأ مع السجدة من السور  
 آيات وفي فتاوى قاضيان ان قراءة معها آية اذ ابين من احب وكذا في الذخيرة ليسكون دعاء  
 لوهم تقصيل آية السجدة على غيرها مع ان الكل من حيث هو كلام الله في ذبته واحدة وان كان  
 لبعضها بسبب اشتماله على ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة فضيلة باعتبار المذكور في الذكر  
 وحاصل ان ما يروى من تقصيل بعض كلامه سبحانه على بعض من غير توقيف واذا من مكره ومكلا  
 ما ورد فيه توقيف بزيادة فضيلة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فانه باذنه سبحانه وذهب في  
 البدائع في تعليل كراهته ترك آية السجدة من السورة الى انه لا اجل ان فيه قطعاً للنظم والقراء  
 تغيير التاليف مع ان النظم والتاليف ما مود به قال الله تعالى فلا اقرأناه فاتبع قرائه اي التاليف  
 فكان التغيير مكرها قال ابن الهمام وهذا يقتضي كراهته قراءة آية السجدة كلها في مجلس واحد  
 وفيه نظر لان تغيير التاليف انما يحصل باسقاط بعض الكلمات او الايات من السورة لا بذكر  
 كلمة او آية منها على ما لم يقرأ آية من بين الايات كقراءة سورة من بين السور فكذا لا يكون  
 من قراءة سورة متفرقة من اثناء القرآن مغيرا للتاليف والنظم لا يمكن قراءة آيات من كل سورة  
 مغيرة من يقتضي ان يترك آية السجدة من آخر السورة لا يكره وفيه ما فيه وذهب صاحب  
 البدائع ايضا في تقليل استحباب قراءة الايات مع آية السجدة الى انه لا اجل ان يكون ادل  
 على ما دلالة ويحصل معنى وجوب السجود بحق القراءة لا بحق ايجاب السجدة اذ القراءة للسجدة ليست  
 مستحبة فذكر معها آيات ليكون قصده الى التلاوة لا الى ايجاب السجود قال الفقيه واذ قد اخبينا  
 الفرض من الكلام على ما يتعلق بكلام المصنف ثم فقد اثنان ان تلحق بها ملحقات خلا عنها كما بدت  
 وهي مباحث الائمة وادان الجمل وقضاء الفتاوى والعديد من وصلوة المسافر واحكام

منه في آية السجدة  
 ويكره ان يقرأ مع السجدة من السور  
 آيات وفي فتاوى قاضيان ان قراءة معها آية اذ ابين من احب وكذا في الذخيرة ليسكون دعاء

المسجد والجنائز ومسائل شتى فنقول والله المستعان **فصل** في الإمامة وفيها مباحث  
 الأول في موضع الجماعة من الأحكام <sup>فصل</sup> أنها فرض عين لا من عذر وهو قول أحمد رحمه الله ودارد  
 عليه وإلى شد وقيل فرض كفاية وقال محمد رحمه الله في الأصل أعلم أن الجماعة سنة مؤكدة لا من عذر  
 إلا بعد مرض أو غيره وأول هذا الكلام يفيد السنة وأخره يفيد الوجوب وهو الظاهر في النهاية  
 قال عامته وشأننا هنا واجبة وفي المفيد أنها واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وفي  
 البدل ثم يجب على العقلاء البالغين المحررات القادرين على الجماعة من غير حرج ان يقيموا الصلاة ولا يتركوا  
 على الوجوب سنة لها في الصحيحين واللفظ لمسلم عن أبي هريرة أنه عليه السلام قال لقد هممت أن أكون  
 مقام ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حرم من خطب لي قوم لا يشهدون  
 الصلوة فأمرتهم ببيتهم بالنار وليس للراي ترك الصلوة أصلا بل ليل ما في معصية غيره  
 عن أبي هريرة عنه عليه السلام أنه قال لقد هممت أن أكون فتى فيجعلون لي حراما من خطب لي  
 قوم يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فأمرتهم عليهم فويل لمن يتركها من الجماعة عني أو غيرها  
 فقال أمتنا إذا نأى أن لم أكن سمعت أبا هريرة يقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر  
 جماعة ولا غيرهما أنما قالوا لا يزيد ذلك لأن دعاء عن ابن مسعود نحوه لأنه قال يخلفون عن الجماعة  
 رواه مسلم أيضا قيل هادوا يمان روايته في الجمعة روايته في غيرها وكلامها صحيح ويؤيده ما في رواية  
 البخاري مما يدل على أن المراد العشاء وهو قوله عليه السلام في آخره والذي نفس بيده لا يعلم العلم  
 أنه يجوز عزاءه من هاتين حسنتين الشهد العشاء وما في مسلم أيضا عن ابن مسعود قال  
 لقد أيتنا وما يخلف عن صلوة الجماعة إلا منافق قد علم نفاقه أو مريض أن كان  
 المريض ليكنشى بين رجلين حتى ياتي الصلوة وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أسن  
 الهدى وإن من سنن الهدى الصلوة في المسجد الذي يؤذن فيه وفي رواية قال من سمعه  
 أن يلقى الله تعالى عدا مسلما فليحبه الله على هؤلاء الصلوات حيث ينادي بها فإن الله شرع  
 كتبكم سنن الهدى وأحسن من سنن الهدى ولو أنكم صليتم في بيوتكم كالأصلي هذا المتخلف في  
 بيته لترككم سنة نبيكم ولو ترككم سنة نبيكم لضللتم وما من رجل يطمئنه من الطهور  
 ثم يهمل إلى مسجد من هذه المساجد ألا كتب الله له بكل خطوة حسنة ورفع به درجة وحط

عنه بهاسنة ولقد وايتنا وما يختلف عنها الا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتي به  
يهادي بين الرجلين حتى يقام في الصف فهذه الدلالة اني ما يشتهر بها الوجوب وتسميته  
محمد الحسن لا ينافي لانه يطلق السنة كثيرا على ما يجب بالسنة كما اطلق على صلوة العيد لها سنة  
بقوله عليه السلام ان اجتمعوا في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة فان المراد بالاول العيد والثاني  
الجمعة وقد اطلق على صلوة العيد انها سنة مع الهاو احة على الاصح لان وجوبها بالسنة قد علم  
ما عقبة به من قوله ولا يترك واحدها كما عقب هنا بقوله لا يترك خص الترات وكذا تسمية ابن مسعود  
لها سنة المراد وجوبها بالسنة ويدل عليه قوله ولو تركتم سنة نبكم نضلتم وكذا الاحكام تدل على  
الوجوب من ان تاركها من غير عذر يخرى من ذنوبه ما ذكره في تأم الجيران السكون عنه وهذه كلها  
الواجب وقد يوفق بان ترتب الوعيد في الحديث وهذه الاحكام المذكورة مما استدل به على الوجوب  
بالمدونة على الترتل كما ظهر قوله عليه الصلوة والسلام لا يشهدون الصلوة في البيت الاخر يصنون  
في بيوتهم كما يعطيه ظاهر اسناد المصنفين فلو كان البراء عادهم فيكون الوجوب  
احيانا والسنة المدونة التي تقرب من التولية عليها وح فلا منافاة بين ما تقدم وبين قوله عليه  
السلام صلوة الرجل في الجماعة تفضل على صلوة من في بيته او سبعة سبعة وعشرين خفا والله  
المهدي الثاني في الاعتذار التي يتيم الخلف عن الجماعة فتمها المرض الذي يعم التيمم كونه معلوم  
البد والوجس خلاف او مفادها ان مستحقها من سلطان او غيره وهو معذور لا يستطيع المشي  
كالشيخ الفاني العاجز وغيره وان لم يكن بهم الم في شرح الكنتن والاعنى عند ابو حنيفة قال ان  
المرض والنظر انه اتفاق والخلاف في الجملة لا في البداية قال محمد بن ابي حنيفة على الاعنى لكن  
في جامع الجوامع والخلاصة غيرهما ما ينه يد قول شارح الكنتن ان قال لا يجب على الاعنى وان وجد  
قالا عند ابو حنيفة روى قال لا يجب وانما عدم الخلاف في المقعد على ما صرح في الخلاصة وقايعنا  
رغبنا في باب الجمعة ومنها المظهر والفين والبور الشديدا والظلمة الشديدة في الصحيح ومن  
ابن يوسف روى سالت ابا حنيفة روى عن الجماعة في طين ودرغت فقال لا احبب كما وقال محمد في  
الموطا الحديث وخصه يعني قوله عليه الصلوة والسلام اذا تيممت النعال فالصلوة في الوجدان  
عن ابن ام مكتوم انه قال يا رسول الله اني ضري شاسع الدار ولى قائد لا يلا شئني فمما يحل

هذا الحديث يدل على وجوب الجمعة في البيت  
والخارج والاعنى في البيت والاعنى في الخارج  
والاعنى في البيت والاعنى في الخارج

إذا صلى في بيتي قال اشهد الله تعالى قال نعم قال ما اجد لك رخصة رواه أبو داود واحمد  
 الحاكم وغيرهم معناه لا اجد لك رخصة تحصل لك فضيلة الجماعة من غير حضور هؤلاء الأئمة  
 علي الاعنى فانه عليه الصلوة والسلام رخص لعثمان بن مالك علي ما في الصحيحين من اني اقام  
 في الجمعة انشاء الله تعالى الثالث في استدراك فضل الجماعة اجمع العلماء علي ان فضل الجماعة  
 الموعود في قوله عليه السلام صلوة الجماعة تفضل صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة علي ما رواه  
 في الصحيحين يحصل يادراك اقل الصلوة مع الامام ولو كان ذلك آخر القعدة الأخيرة قليل السلام  
 لا علي قياس قول محمد بن فانه لا بد ان يكون ركعتان يدركه قبل دفع راسه من كون الركعة الأخيرة  
 حتى يدرك فضيلة الجماعة لقوله عليه السلام من ادرك ركعتين الصلوة فقد ادرك الصلوة  
 رواه مسلم والبخاري علي خلافه لقوله عليه السلام اذا اتيتم الصلوة فلا تقرأوها وانتم تسعون  
 وأنتوا هو عليكم السليمة فاذا ركعت فصلوا وما فاتكم فاقموا متفق عليه ونظره ما يشغل احد  
 وليس في ذلك الحديث ان من ادرك دون الركعة لم يدرك الصلوة ويتبع المسبوق ان يشترح  
 مع الامام في اى جزء ادركه فيكون قائما ثم يشترك في الفعل الذي هو فيه من غير ان يقضى ما بين القيام  
 وبين ذلك الفعل ولا يعتد بالركعة الا بادره الامام فيكونها لقوله عليه الصلوة والسلام  
 اذا حشمت الى الصلوة ونحن ساجدون لا تقروا شيئا من ادركت الركوع فقد ادرك  
 الركعة رواه أبو داود وقال عليه الصلوة والسلام اذا اتي احدكم والامام علي حال فليصنع كما  
 يصنع الامام رواه الترمذي اذا علم هذا فلو شرع في صلوة منفردة في مسجد ثم اقيمت تلك الصلوة  
 في ذلك المسجد اى شرع الامام فيها بالجماعة وليس المراد شرع المؤذن في الإقامة فان كانت تلك  
 الصلوة ثنائية او ثلثية يقطعها ويقتدى احرار الفضل ما لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة  
 فان قيدها فلا ان القطع لادراك فضل الجماعة انما يباح قبل استحقاق الصلوة وبعد تنقيد  
 الركعة الثانية بالسجدة قد استحكمت الثانية بتمام ركعتيهما والثالثة بوجوب ركعها وان كانت  
 صلوة رباعية ولم يتم شفعها بعد فان كان لم يقيد الركعة الأولى بالسجدة يقطع ولا يتم  
 شفعها علي ما اختاره فخر الاسلام قال في الهداية وهو الصحيح لان ما دون الركعة ليس له حكم  
 الصلوة فكان يخل الوفاء واختار شمس الاثمة الرخصي انه يتم شفعها لان ذلك الجزء وقع وتر

في قوله عليه السلام  
 من ادرك ركعتين  
 فقد ادرك الصلوة

في قوله عليه السلام  
 من ادرك ركعتين  
 فقد ادرك الصلوة

فوجب صيانتها ما يمكن بالنص وقد ادرك الفرض على الوجه الأكمل لا يسلب قدرة صوته  
عن البطالة لا مكان الجمع بينهما باتمام الشفع وفوت ركعة او ركعتين مع الامام لا يعارض  
حرمة ابطال العمل ما لم يفوت الاثبات بالفرض على الوجه الأكمل واجيب بان روان كان ابطال  
صورة فهو كماله معنى ويرد عليه انهم كان ينبغي ان يستو التقييد بالسجدة وعدمه وان  
قيد الركعة بالسجدة يتم شفعاً بالاتفاق ويقطع ويفتدى وان كان قد حصل شفعاً يقطع و  
يفتدى ما لم يقيد الثالث بالسجدة ثم هو محيى حيث ان كان قد قام الى الثالث ان شاء  
عاد الى القعود وسلم ولا يسلم قائماً الا لم يشرع في القيام وان شاء كبر قائماً يسرى الدخول في  
صلوة الامام وفي المحيط يقطعها اذا تسلمت واحدة وهذا صحيح لا يقطع وليس يتحمل كذا  
ذكره السرخسي في شرح الهداية وذكرته في الاثمة السرخسي انه يعود الى كذا لا يواد الخرج  
عن صلوة معتد بها والخروج عن صلوة معتد بها لم يشرع الا بالقعدة ثم اذا عاد الى القعدة  
قال بعضهم يقرأ التشهد الثاني لان القعدة الاولى لم تكن قعدة ختم وقال بعضهم يكفي التشهد  
الاول لان بالعود الى القعدة ينقض القيام ويعين كان لم يوجد أصلاً فكانت هذه القعدة  
وقد تشهد فيها ويسلم تسليمين عند بعضهم لا تحلل من صلوة وعند بعضهم تسليمة  
واحدة لان الثانية لتحلل وهذا قطع من وجه كذا في الكفاية وان قيد الثالث بسجدة لا يقطع  
بل يتم صلواته لا يستحق كرها بوجوده الاكثر ويفتدى منسقلاً ان كان في الظهر والعشاء لم ياد  
ابوداود والترمذي والنسائي عن يزيد بن الاسود قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم  
سجدة فصليت بعد صلوة الصبح في مسجد الخيف فلما انقضى صلوة اذ اهدى رجلين في اخر  
القوم لم يصلوا معه فقال علي رضي الله عنه هما فجيها من عد فرائضهما قال ما منعكما ان  
تصليا معنا قال يا رسول الله انا كنا صلينا في رحلتنا قال فلا تفعلوا اذا صليتما في رحلتكما  
ثم ايتهما مسجد جماعة فصلياهم فانها لما نافلة قال الترمذي من صليهما الا ان التمس  
النفل بعد الصبح والعصر وعدم شرعية النفل بالترتبه مخالفة الامام الملازم احداهما في المنع عارض  
اعلا ثم روي في في الظهر والعشاء ما من المعاد من يعمل به هذا وانما قيدنا في هذه  
المسئلة الشروع بكر في المسجد والا فانه بكر منها في ذلك المسجد لا تشرع في بيته فايقت

في المسجد أو غيره في مسجد فاقبمت في آخر لا يقطع مطلقاً ذكره المرغباني ثم هذه المسئلة خارجة  
 عن قاعته بخبر أن صفته الفريضة متى بطلت بطل أصل الصلوة لأن تلك القاعدة إنما هي إذا لم يتمكن  
 من إخراج نفسه عن العدة بالمضي كما إذا ترك تعدد الصلاة بعد الخامسة بسجدة أما إذا كان  
 متمكناً من المضي لكن أدرك الفريضة في تركه فلا فائدهم التراجع في الإمامة ومن تركه أو لا تسبحه أما شفي  
 الصحيحين واللفظ لمسلم قال عليه السلام يقوم القوم آخرهم بكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء  
 فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فآدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فآدمهم  
 أسلامه ولا يؤم الرجل الرجل سلطان ولا يقعد في بيته على تركه إلا بإذنه قال الشيخ في رواية وكان أسلاماً  
 مسانداً وإماماً بن حبان والحكم إلا أن الحكم قال عمن فاعلمهم بالسنة فآخرهم فقها فإن كانوا  
 في الفقه سواء فآدمهم سماعاً وهي لفظة غريبة وأسنادها صحيح فآدمهم سفوح أخذ بهذا  
 الشيخ قريب وأبو حنيفة روى محمد بن حماد في حق الأقران أو أعلم فقال لا يؤم هو إلا أعلم فإن  
 تساوى في العلم فالأقران وأجاب من اختار من هبهم ما كصاحب الهداية ولكن في الشاشخ بأن المؤمر  
 كان أعلم لأنهم كانوا يتلفون القرآن بأحكامه ونظره إليه ابن القيم برؤية الحاكم وبأنه يكون مخفاه  
 حيثئذ يؤم القوم أعلمهم بأقرانية وأحكام الكتاب فإن كانوا في القراءة والعلم بأحكام الكتاب  
 سواء فاعلمهم بالسنة وهذا يقتضي في رجلين أحدهما متبحر في مسائل الصلوة والآخر متبحر  
 في القراءة وسائر العلوم ومنه العلم بأحكام الكتاب بل يكون الثاني أولى بالتقديم لكن المصريح  
 في الفروع عكسهما حساب القدر للسنون وتعليمهم يفيد حيث قال العلم يحتاج إليه  
 في سائر الأركان والقراءة في ذلك وحده وأيضاً بان النصح يكون ساكتاً عن الحال بين من انفرد  
 بالعلم عن الأقرانية بعد نقصان المقدار للسنون ومن انفرد بالأقرانية عن العلم حيث لم يكن  
 في التقديم بالأعلم فقط على ذلك التقليد بل من اجتمع فيه الأقرانية والأخيرة على الأعلم بالكتاب  
 لا تستلزم العلم بالسنة وما يفسد الصلوة وما يلهي فيها ويخول ذلك من الفروع والشعب مع أنه  
 هو المتعبر في أدلة التقديم قال ولذا استدراجاً لهما بما رواه الحاكم يؤم آدمهم هجرة فإن كانوا  
 في الهجرة سواء فآدمهم في الدين فإن كانوا في الفقه سواء فآخرهم للقرآن ولا يؤم الرجل في  
 سلطان ولا يقعد في بيته على تركه إلا بإذنه وهو معلول بالبحاج بن راهبة والحج بن عبادتهم

فيه لا يغش لكن لا يقوى قوة حديث ابو يوسف رحمه الله ما يستدل به لهما حديثا رواهما الباقين  
 وكان ثمة من هو اقرب منه لا يعلم دليل الاول قوله عليه الصلوة والسلام انتم كنتم اهل البيت  
 ابي سعيد كان ابو بكر اعلمنا وهذا اخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون القول على التخييل  
 والكرار بلا علم كما اشاد اليه من هو اعلم باسمكم الصلوة قال في الخلاصة ان كان مبتدئا في علم الصلوة لم يكن  
 له حفظ في غيره من العلوم فمهر اولي واقفوا كلهم على انهم ان تساووا في القراءة والعلم لا ورع اثن  
 فوضو الورع مكان الحجرة بعد ما كثر الاسلام وانتسخ التفاضل بالخير وصاروا ورع وهو التجرد عن  
 والشبهة لقوله عليه الصلوة والسلام للمهاجر من غير ما نفي الله عنه لقوله عليه الصلوة والسلام لا خير الا في  
 شيئا يعني الورع فان تساووا في الاضاف للثبته قدم الاكرام لما في الحديث المذكور وكان التقديم لا يثبت  
 الكرامة وقد نذب عليه السلام الى الكرامة فيكون ان من اجاد الله اكرام ذي الشبهة السلم الحديث وقوله عليه السلام  
 من امن بامرهم من غير ان يلم بغيره فان تساووا في الاوصاف لا يرفع تقدم احدهم خلفا لقوله عليه السلام  
 ان من اجبكم الى احسنكم اخلاقا في رواية ان من خياركم احسنكم اخلاقا والكرار بحسن الخلق الحكم  
 والرفق والحياء ثم ان تساووا في افعالهم وجها وقيل انفسهم فان تساووا فيهم بغيرهم وعلى هذا  
 القريب ومن كراهة تقديم الفاسق على ما ياتي في العالم اولى بالتقديم اذا كان يستحب الفاضل  
 غيره اورد منه ذكره في المحيط ولو استويا في العلم والصلام واحدهما اتره فقدم الاخر ما وافقه في  
 ولا سعة للترك السنة وعدم الاثم لعدم ترك الواجب انهم قد سوا رجلا صالحا كذا في كتاب الحج  
 وفيه اشادة الى انهم لو قدموا فاسقا ياثمون بتركه على ان كراهة تقديمه كراهة تحريم الحرام اعتنا بغير  
 دينه وتساوله في الايمان بلوازمه فلا يبعد منه الاخلال ببعض شروط الصلوة وفعل ما ينافي بها  
 بالنظر الى فسقه ولما لم يخر الصلوة خلفا لصلاته عند مالك رحمه الله ورواية عن احمد الا فاجزواها صم  
 الكراهة لقوله عليه السلام صلوا خلف كل بر فاجم وصلوا على كل بر فاجم وجاهدوا مع كل بر وفاجم  
 رواه الدارقطني واعلم بان مكحول لا يسمع مع البرهية ومن دونه شقات وحاصله انه رسل وهو  
 جت عندنا وعند مالك وجهر الفقهاء فيكون جته عليه وقد روي بعده طرقا للدارقطني والنجاشي  
 والعقيل كل ما مضى من قبل بعض الروايات وبذلك يرتقى الى درجة الحسن عند المحققين ولذا ذكر في  
 المحيط انه لو صلى خلف فاسق او متدين احد زوايا الجماعة لكن لا يجر زوايا الصلوات في كيف

فصل في بيان تقدم العلم  
 على العمل في الصلاة  
 من غير ان يلم بغيره

وقد صلى الصلوة والتابعون خلف الحجاج وفسقوا مما لا يخفى لكن قال اصحابنا ما لا ينبغي ان يفقد  
 به الا في الجمعة للفردة فيها يخلان سائر الصلوات للتمكن من التحول الى مسجد آخر فباسم الجمعة  
 وعليه عمل الصحابة والتابعين في الاقتداء بالحجاج وعلى هذا ينبغي ان تكون الجمعة اذا اجتمع الحجاج مع  
 كما في زماننا لا مكان التحول اذا القى على جواز التعدد على ما سياتي انشاء الله تعالى وذكره ايضا نقلا  
 العبد ولا علم بالزنا ولا علم وينبغي ان تكون الكراهة في هؤلاء دون الكراهة في الفاسق منها  
 لا محتمل غير محقق وكلا غالب وهو الا يخلط ببعض الشرط بناء على الجهل بالغايه العبد لا يشغل باله  
 السيد وفي الامور لعدم العلم غالباً فيهم بعدهم من اهل وفي ذلك الزمان لعدم من يشفع ويؤيدون  
 بحمله على التعلم الذي هو مكروه النفس ومخالف هواها بناء على الفردة في حق الامعي لا يري الحجاج  
 ليتحرر عنها وقد يخوف عن القبلة وهو لا يشتر اذا اتملنا وجدنا سبب الكراهة في الامعي اخف  
 من غيره ولذلك يكره تقديمه عند الامم الثلاثة وذكر في المحيط لا يأس بان يتم الامعي والبيعه  
 في الانعم حكم الامام المعروف بخوارزاده في ميسر لم يكره تقديم الامعي اذا كان غير اخصيه  
 وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم يوم الناس وهو اعرج واهل البيت  
 تقديم المبتدع ايضا لانه فاسق من حيث الاعتقاد وهو اشد من الفسق من حيث العمل لان الفاسق  
 حيث العمل يعترف بانه فاسق ويحان ويستغفر بخلاف المبتدع والمكابر بالمبتدع من يعتد شمله  
 بخلاف ما يعتقد اهل السنة والجماعة وانما لا يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذ لم يكن ما يعتقد  
 الى الكفر عند اهل السنة اما لو كان موديا الى الكفر فلا يجوز اصلا كالغلاة من الروافض الذين يذهبون  
 الى لوهية لعلي رضي الله عنه وان النبوة كانت له فخلط جبرائيل ونحو ذلك مما هو كفر وكذا من  
 يقدف الصديق او ينكر معجزة الصديق او خلافة اويسب الشيعين وكما لجمهية والقرينة في  
 القائلين بانه تعالى جسم كالا جسام ومن ينكر الشفاعة او الويرة او عذاب القبور الكرام الكافين  
 من يفضل عليها فبهم من المبتدع الذين يجوز الاقتداء بهم مع الكراهة وكذا من يقول  
 انه تعالى جسم كالا جسام ومن قال انه تعالى يرى بجلاله وعظمته ونحو محمد عن ابي يوسف  
 وابي حنيفة رحم ان الصلوة خلف اهل الاهواء لا يجوز كانه بناء على ما عن ابي يوسف من انه قال  
 لا يجوز الاقتداء بالنكاح وان تكلم بحق قال الهند في حق يجوز ان يكون مراده من ذلك فاقول

نكاح  
 النكاح  
 من يفتد شيعيا  
 هو



الكلام وقال صاحب المجتبى يجوز ان يريد الذي قرره ابن خنيفة رحم حين رأى ابنه حماد ينافر في  
الكلام فنهاه فقال انك تنافر فيه فقال كنانا نافر وكان على رؤسنا الطير مخافان ينزل صاحبنا  
وانتم تنافرون وتريدون زلة صاحبكم ومن اراد زلة صاحبه فقد اراد ان يكفر فهو قد كفر قبل ما  
قدمنا هو الخوض انتهى عنه وهذا المتكلم لا يجوز الاقتداء به واعلم ان الحكم بكفر من ذكرنا من اهل  
والمخوف مع ما ثبت عن ابن خنيفة والشافعي من عدم تكفير اهل القبلة من البشعة كلام محمد بن  
ان ذلك المعتقد نفسه كفر فالتقابل به قائل بما هو كفر وان لم يكن بناء على كون قوله ذلك عن  
استفراغ وسعه مجتهد في طلب الحق لكن جزمهم بطلان الصلوة خلطهم لا يعجز هذا الجمع لان اراد  
بعدم الجواز عدم الحل مع الصحة والافهم مشكل هكذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وعلى هذا الجواز  
ان يحمل المنقول على ما عدا غلاة الروافض ومن ضاهاهم فان امثالهم لم حصل منهم بدو وسع  
في الاجتهاد فان يقول بان عليا هو الاثر او بان جبرائيل غلط ونحو ذلك من الضعف اتمامه يسمع  
محض الصوف وهو اسوء حالا ممن قال ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى فلا يتناقض من الاماكن  
يحكم بانهم من الكفر الكفرة وانما كلامه ما في مثل من له شبهة فيما ذهب اليه وان كان ما ذهب  
عند التحقيق في حد ذاته كفر المتكبر الوعوبه وعذاب القبر ونحو ذلك فان فيه انكار حكم الضرر بالشبهة  
والاجماع الا ان لم شبهة قياس الغائب على الشاهد ونحو ذلك مما علم في الكلام ونسكت خلافة  
الشيخين والسبب لهما فان فيه انكار حكم الاجماع القطعي الا انهم ينكرون حجة الاجماع بانها مرم  
الصحابة فكان لم شبهة في الجملة وان كانت ظاهر البطلان بالنظر الى الدليل فيسبب تلك  
الشبهة التي ادى اليها الجتهادهم ولم يحكم بكفرهم مع ان معتقدهم كفر احتياطا بخلاف ما ذكرنا  
من الصلوة فتأمل واما الاقتداء بالخالف في الفردع كالشافعي رحم فيجوز ما يعلم من انفس الصلوة  
على اعتقاد المقتدى عليه الاجماع انما اختلف في الكراهة قيل بركه وقيل لا بركه حتى قالوا لو شاهد  
من الشافعي رحم ان اقتصد ثم غاب عنه ثم رآه يصلي يجوز له الاقتداء اما ان علم منه المقتصد  
ما يفسد الصلوة في اعتقاد الامام كالمواي الشافعي مس ذكره او امرته وصلى ولم يتوضأ هل  
يجوز له الاقتداء به فلاكثر على انه يجوز وهو الاصح واختار الهنداوي وجماعة منهم صاحب التمهيد  
عدم الجواز لان اعتقاد الامام ان ليس في الصلوة ولا بناء على المعدم قلنا المقتدى يراى جازها

الشافعي في كبره  
والشافعي في كبره  
والشافعي في كبره  
والشافعي في كبره

والشافعي في كبره  
والشافعي في كبره  
والشافعي في كبره  
والشافعي في كبره

المعتد في حقه رأى نفسه لا رأى غيره والله اعلم الخافين لا يصح الاقتداء به في حق بعض المسلمين  
دون البعض لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة لقوله السلام اخرهن من حيث اخرهن الله تعالى  
وعليه الاجماع وبما على هذا لا يصح اقتداء الخنثى المشكل بالخنثى المشكل لاحتمال ان المقتدى رجل  
والامام امرأة ولا يصح اقتداء البالغ بغير البالغ في الفرض وغيره وهو الصحيح لان صلوة البالغ اقوى  
للزومها ولا يجوز بناء القوي على الضعيف وهو اصل يخرج عنه كثير من المسائل ولا يجوز اقتداء  
العاقل بالعقور واقتداء القاري بالامى ولاى بالآخرس والمكنتى بالعائى وغير المومى بالمومى في  
المومى قاعدا بالومى مستقبها والطاهر بصاحب العذر لاصل المذكور ويجوز اقتداء من هو من المومى  
بمن هو مثل حاله ان اقوى لعدم المانع ولا يجوز اقتداء صاحب عذر بصاحب عذر اخر لانه اقتداء  
طاهر بعذر ورع بغيره فان عذره في حق نفسه بمنزلة العدم وعذره غير معتبر في حقه فالاقتداء  
في العذر جائز اقتداء اصغرهما بالآخر للاستواء في الحال لان ذلك العذر في حق كل منهما غير معتبر  
وكذا لا يقتدى الفرض بالتسفل لما قلنا وما في الصحيح عن معاذ انه كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم رجع الى قومه فبصلى بهم تلك الصلوة فليس فيه امر كان يصليها معه عليه السلام فضا وما  
وما في رواية الشافعي ان من قوله ثم ينطق القوم فبصليها بهم هي له تطوع ولهم فريضة  
ادراج من الشافعي رجم بناء على جهله ولهذا لا تعرف تلك الزيادة الا من جهته ولا يقتضى  
من يصلى فرضا من يصلى فرضا آخر لان الاقتداء بغيره شرك تركه وموافقة فلا بد من الاتحاد وعند الشافعي  
رجم يصلى في جميع ذلك لان الاقتداء اداء على سبيل الموافقة ومندما معنى التضمن مراعى فانه عليه  
السلام جعل الامنة ضمنه الى الصلوة للمقتدين ولا ضمان في الذمة اذ صلوة المقتدى لا تضمن  
واجبة على الامام ثبت ان الامام ضامن بصلوة نفسه صلوة المقتدى اى صادرت بصلوة المقتدى  
في ضمن صلوة رجمته وفساد فاذا ثبت هذا الشيء لا تضمن ما هو فوقه ولا ما يباشره  
ثبت ما قلنا ولا يقال النفل بعائنا الفرض فكيف يصح اقتداء المتسفل بالمتفرض لاننا نقول  
ممنوع بل النفل مطلق والفرض مقيد والمطلوب جزء المقيد فلا يعاونه فلذا اصح اقتداء  
المتسفل بالمتفرض وكذا اذا افسد للمتسفل صلوة بعد اقتداء به لعدم اللغاثة فان قيل  
البراءة يورث على المقتدى في الاخرين قلنا لما اقتدى به لم يبق عليه ذم ولا فساد ولا نفلا

فمن اقتدى بالرجل  
بغيره  
فمن اقتدى بالرجل  
بغيره  
فمن اقتدى بالرجل  
بغيره  
فمن اقتدى بالرجل  
بغيره

وكذا فعدة للتفعل على رأس اليمين تصوير نقلا لصيرة ونقله اربع اعلان القعدة انما انزرم  
اذا اداد الخروج اما ان الميرد فلا كذا في الكافي ولا يعجم اقتداء الناذر بالناذر للذاثرة بمخاثة  
السبب لان السبب في حق كل منها امر يرجع اليه وهو نذرة وهما متغايران فغاثر اسبابهما  
الاذا قال بعد زدن رصاحيه نذرت تلك للنذرة التي نذرها فلان ثم يجوز اقتداء  
احدهما بالآخر للاتحاد ويجوز اقتداء الحالف بالحالف لان الواجب هو الرفيق الصلوات  
نقلا في نفسهما ولما اهتم اقتداء الحالف بالناذر دون العكس ومصليا وكعتي الطواف  
كالناذين لان طواف هذا غير طواف الآخر وهو السبب ولو اشترك في ناذرة فاسداهما  
صح اقتداء احدهما بالآخر في القضاء للاتحاد بخلاف ما لو افسداهما بعد الزرع غير مشتركين  
حيث لا يعجم اقتداء احدهما بالآخر ولا بالناذر للتغاثر ولو صليا الظهر ونوى كل امامة  
الآخر صحت صلوةه لان الامام منفرد في حق نفسه فهو نذرة للانفراد جئت فلن يركب كل  
الاقتداء بالآخر تسدت ويجوز اقتداء من يصلي السنة بعد الظهر من يصلي السنة قبلها  
كذا سنة العشاء بالتراويم للاتفاق في النية اما اقتداء من يرى الوقت واجبا فيه عن يراؤيته  
يجوز لامام ابو بكر بن الفضل لان كلاهما يحتاج الى نية الوقت فلم تختلف نيةهما فاهل اختلاف  
باعتقاد في صفة الصلوة واعتبر مجرد اعتبار النية قال الشيخ الدين بن الهمام لكن قد يشكك  
الاطلاق بما ذكر في التجنيس وغيره من ان الفرض لا يتأدى بنية النقل ويجوز عكس وتبنى عليه  
عدم جواز صلوة من صلى الخمس سنين ولم يعرف النافذة من المكتوب بترجم اعتقاد من فرضها  
وهي نافذة فان مجرد معرفة اسم الصلوة ونيتها لا يجنبها فان فرض المسئلة انه صلى الخمس  
وهو يتقدمان من الخمس فرضها ونقلا وهذا فرع تعيينها عنده باسمها من صلوة الظهر و صلوة  
الطاهر الى اخره وكان جواب المسئلة بعدم الجواز مطلقا فانها على عدم جواز الفرض بنية  
النقل مع من ان يسميها الا قال انه اذا سماها بالظهر في اعتقاده ان الظهر نقل فهو بنية الظهر فانه  
نقله مخصوصا فلا يتأدى به الفرض فعلى اجل ينبغي ان لا يجوز وتر الحنفى اقتداء بوتر الشافعي منه  
على انه لم يعبر عنه في الوتر لانه بنية رايه فانوى النقل الذي هو وتر فلا يتأدى الواجب  
بنية النقل وتره الا اقتداء به فيه بناء على العهد ثم في دعم القعدة ثم يمكن ان يقال لو لم يخلص

تعمد القتل على من لا يقدر  
تسبب زلازل بسبب الانقراض  
المحذرين

المفتين  
محمد اقبال الخالقي  
بالتفاني

مجلسه  
دعوتی کمال ماسٹر اینجین  
محبت صلواتی کمال ماسٹر  
کمال ماسٹر کمال ماسٹر

التواضع  
سنة الخصال بمنزلة  
ويعتبر إقامتها على

وہابیہ کی مذہبی تحریک

بخاطره عند النية من الشتر وغيره بل مجرد الوتر ينتفي المانع فيجوز لكن اطلاق مسئلة التجنس  
 يقتضي انه لا يجوز وان لم يظهر بخاطره نفي بعد ان كان المتقد في اعتقاده نفيته وهو غير بعيد  
 للتأمل وقد يفرق بان اعتقاد الظاهر مثلاً نفي الكفر وعلوه الكافر غير صحيحة بخلاف اعتقاد  
 الوقت سنة وعمل في مختصر الجواز لا قتله بضعف وجوب الوتر ولذا تلزم القراءة في جميعه  
 نظر لا يرد عليه ركعتا الطواف والنفل الذي افسده بعد الشروع فليست مأموراً ويجوز ان يغسل  
 الرجلين بالماء على الخفين كما لم يهات به بخلاف صاحب العذر اذ لم يهات به ناقصة ولذا تنقض  
 بخرجه الوقت ونية اجرام واما اقتداء المتوضي بالتميم فيجوز خطأ لا الحمد بناء على ان طهارة غيره ونية  
 عنده وعندها هو بمنزلة الماء عنده عدمه في حق جواز الصلوة واعلم ان في طهارة التيمم <sup>بطلان</sup> جزمه  
 باعتبار عدم توفيقها وجهه الفردة باعتبار ان المصير اليها انما يكون عند الفردة بعد القدرة  
 على استعمال الماء واعتبر مجرد وجهه الفردة في نفي جواز اقتداء المتوضي بالتميم وجهه الاطلاق  
 في الركعة اذا انقطع الدم في الحيضة الاخيرة دون العشرة حيث قال بانقطاع الرجعة غير التيمم  
 وان لم يصل به اخذ بالاحتياط في الموضعين وهما اختاد جهة الاطلاق في الصلوة لان  
 اعتبار طهارة كالماء ليس من اجملها وجهه الفردة في الرجعة حتى قال لا ينقطع الرجعة اذا  
 تيممت سلم تصل لانها لم تشرع لاجلها فلم تكن طهارة مطلقة بالنسبة اليها سلم تصل بها الصلوة  
 التي المقصود من شرعيتها ويجوز اقتداء القائم بالقاعدة الذي ركع وسجد خلافاً للجمهور أيضاً  
 قوله القياس لان فيه بناء القوي على الضعيف اذ القوي لا يجوز الا عنده الفردة اتفاقاً الا انها  
 جواز الاستحسانا بما في الصحيحين عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت على <sup>شتر</sup>  
 فقلت لا اتخذ ثياب عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بلى نقل رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال اصلي الناس قلنا لا هم ينتظرون الصلوة قال وضعوا يده في الخف ففعلنا فاغتسل  
 ثم ذهب ليسوا واغتم ثم افاق فقال اصلي الناس قلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله هكذا  
 قلنا قالت والناس ينتظرون رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة العشاء الاخرة قالت فلو سجد  
 الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر ان صلى بالناس فاتاه الرسول وكان ابو بكر رجلاً رقيقاً فقال يا  
 عمر صل انت فقال عمر انت لست بذاك فلي صلى بهم ابو بكر ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد

في نفسه خفة فخرج بهادي بين رجلين احدهما العباس لصلوة الظهر وايس بكر يصلي بالناس فلما  
 رآه ابو بكر ذهب ليتأخر فادعى اليه ان لا يتأخر وقال لهما اجلسا في الى جنبه فاجلساه الى جنبه  
 فكان ابن بكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلوة ابى بكر النبي  
 الله عليه وسلم فاعدا الحديث وما رواه الترمذي عنها انه عليه السلام صلى في مرقة الذي توفي فيه  
 خلف ابى بكر قاعدا وقال حسن صحيح واخرج النسائي عن انس آخر صلوة صلاها رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مع القوم في ثوب واحد متوشحا خلف ابى بكر فاذا لا يعارض ما في الصحيح وثانيا قال الحق  
 لا تعارض فالق كان فيها اماما صلوة الظهر يوم السبت او الاحد والتي كان فيها اماما يوم العيدين  
 الاثنين وهي آخر صلوة صلاها كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام واما قوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا صلى جالسا فصلوا جلوسا ونحوه فهو منسوخ بخبر عائشة رضي الله عنها هذا فانه لا يصح  
 منه صلى الله عليه وسلم قال البخاري وغيره اما قتلاء القائم بلا حذب اذا بلغت حدود الروم فظن  
 انه يجوز عند هؤلاء عند محمد بن بناء على ان صلوة اضعف عن صلتى القائم لان تلك الحال يجوز  
 الا عند العجز عن الاستمرار فكان كالقعود وعندهما لما جازت صلوة القائم خلف القاعدا لم يجز  
 جازت خلف الحارب بل لانه اولوية واليه في حد الروم فلا يصح الجواز اتفاقا لان حكم القاعدا  
 لقربه منه وكان من داه لا يظن داه كما يختلف الاول ويجوز امامة الخنفسا للشك والامانة  
 المرأة تكن يكره ان يصلين وحدهن بجماعة على ما قالوا وان فعلن يكره ان يتقدم الامام عليهن بل  
 تقف وسطهن كما اذا لم العار العزاة فانه لا يتقدم عليهم بل يكون وسطهم ثم يزعمون عن نعيم  
 على عودته ويجوز اقتداء الاخرس بالاممي ودين العكس لقوة حال الاممي بعددته على تكبيرة الاقام  
 دون الاخرس والاخرس مع الاممي مع القاري وذكر الرازي يجب ان لا يقول الاممي اجتهاده  
 اناء ليله ونهاره ليتعلم قدر ما يجوز به الصلوة فان قصر لم ينعقد الله تعاوفي المحيط ان القار  
 ان كان على باب المسجد او بجوار المسجد والاممي في المسجد يصلي وحده ان صلوة تجزية بلا  
 وكذا اذا كان القاري في صلوة غير صلوة الاممي جاز للامم ان يصلي وحده ولا ينظر فراق القا  
 بلا اتفاق اما اذا كان القاري في ناحية المسجد والاممي في ناحية اخرى وصلواتهما متوافقة فقد  
 ذكر القاضي ابو هازم ان على قياس قول ابى حنيفة لا يجوز هو قول مالك دم وفي رواية لا يجوز

انما القائم لا يصح

يجوز ان لا يقول الاممي

ووجه تحريمه انه لم يظهر من القارى دعية في ادلة الصلوة بالجماعة انتهى والقول الآخر عليه  
 ابو حازم هو انه لو اتقوا قارى واى باى فصلوة الكل فاسدة عند البخاري وغيره وعندهما تفسد  
 صلوة القارى فقط لا يتأثر ذلك فرض القراءة مع القعدة وابو حنيفة قد يقول ان الاميين ايضا  
 تركها مع القعدة عليها اذ كان قلدين على تقديم القارى حيث حصل الاتفاق في الصلوة واثنى  
 في الجماعة السادس في الموقف لا يجوز تقديم الموم على الامام عندنا في الصلوة خلافا لما لا يشر  
 عليه السلام على التقديم على المومنين والتساوي من غير ترك مع ان بيان الجمل ومتصله لا يفرض  
 فكان عدم التقديم على الامام شرطا للصحة لا قيدا للفتنة بل هو الموم فلا تقدم شرطا لغيره  
 فسلوة لا تقدم او اذا فسد فقل بنى صلوة عليه تفسد صلوة لفساد ما يتبعه عليه بخلاف  
 الامام فانه منقذ بالنظر الى نفسه ولذا لم يشترطه نيته لا مائة لصحة لا تقدم ولا تفسد صلوة  
 الامام بنفسه لا تقدم لعدم بناها عليه وللعبرة من وضع القدم حتى لو كان المتقدم اقل من امام  
 بحيث يقع بمجوده قدام الامام لكن قدمه من تقدمته عليه يجوز الاحتياط في القدم العقيب حتى  
 لو كان عقب المتقدم غير متقدم على عقب الامام لكن قدمه لول نعم اصابعه قدام اصابعه غير  
 صلى مع واحدا قامه عن يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليه الحديث جابر قال سرت مع النبي  
 صلى الله عليه وسلم في غزوة فقال فصل لي فحنت فمت عن يساره فاخذ بيدي واذا امر عن يمينه فجاه  
 جابر بن صخر حتى قام عن يساره فاخذنا بيدي جميعا قد فصلتني اقامتا خلفه واه مسلم وعن ابن  
 عباس قال بت عند خالتي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فحنت عن يساره  
 فاخذ براسي فاقامني عن يمينه متفق عليه وعن محمد بن ابى الواحد يجهل اصابعه عن عقب  
 الامام ولكن ظاهر الحديث السارة وهو ظاهر الرواية وعن ابى يوسف رحمه الله ان من سلك الاثنى  
 لما روى مسلم ان علقمة والسود دخلا على عبد الله فقال صلى من خلفك اقالا نعم فقالا بيننا ففعل  
 احدهما من يمينه والاخر عن شماله الحديث الى ان قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 صلى والجراب انه فعله لضيق المكان فربما يمينه يسار حديث جابر فانه منسوخ فان فيه ذكر  
 التطبيق في الكرم وادناش الدعا عين وهو منسوخ فانه كان بمكة وجابر انما شهد للشاهد  
 التي بعد بدر فغيره ثم تنازعوا غاية الامر ان الناس يخفون على عبد الله بن مسعود ولا بعد في ذلك

في السلام على النبي

لم يكن دابة عليه الصلوة الا امامته الجمع الكثير دون الاثنين الا في المتأدد كقصدة الحجاب وكحديث  
 انس بن جدرته ملىكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعلم صنته فاكل منه عليه  
 السلام ثم قال قر من فلا ملى لكم قال انس فتمت الى حصين لنا قد اسود من طول ما لبس فنفضناه  
 فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت انا واليتيم وداود والحجر ومن ذنا فعلى لنا  
 ركعتين ثم انصرف دواء مسلم وايضا قال في الهداية فهذا دليل الافضلية ولاش يعني اشراف  
 مسعود دليل الابلحة انتهى وهذا يدل على انه لا يكر متوسط الامام الاثنين ونقارنه المحيط ونكر  
 في الفتاوى العتائية ان الامام لو قام في وسط القوم او قاموا في ميمنته او يسارته فقد اساءوا وقال  
 هذا على ما اذا زادوا على الاثنين فلا يخالفه واما لو احدثوا قام خلفه وعن يساره فمقبول لا يكره فكوفي  
 الهداية انه مسيى لا يخاف السنة وهو الظاهر والسنة ان يصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء  
 لما من حديث انس والحنفى المشكل يقوم قدام النساء ولا يقف معهن لاحتمال انه رجل وام  
 الرجل لاحتمال انه امرأة ثم الترتيب بين الرجال والصبيان سنة لا فرض وهو الصحيح اما بينهم  
 وبين النساء ففرض عندنا حتى لو جازت امرأة او صبيبة مشبهة تعقل الصلوة لرجلا ان تقدمت  
 عليه قد ركن وصلواتها معلقة مشتركة تحرمة وادوا ونقد المكان والجمعة بلا حائل ونسبت  
 امامتها فسدت صلوة الرجل فترط للحجاة المفصلة عشرة الاول كونها بالغة او صبيبة مشبهة  
 وهي بنت تستمع مطلقا او ثمان او سبع اذا كانت عبلية وسيرة فلولم تكن كذلك لا تقسد ولا  
 فرق بين الحرم وغيره الثاني كونها تعقل الصلوة فاذا كانت لا تعقلها لا تقسد الثالث ان يكون  
 الحجا ذات قد ركن عند محمد دم ولله الذي من معها عبد بن يوسف رحمه الله الرابع ان تكون الصلوة  
 معلقة اى ذات ركوع وسجود فلا تقسد المحاذاة في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة الخامس كون  
 الصلوة مشتركة من حيث التعميم بان تنبى المرأة تحرمتها على تحرمة الرجل او نيبا تحرمتها على  
 تحرمة ثالث فلا تقسد المحاذاة فيما اذا صليا صلوة واحدة منفردين او مقديرا احدهما لهما بقية  
 الاخر السادس كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون اماما لها او كان لهما امام فيما  
 يوديانه تحقيقا لا مقديرا او تقديره كاللاحقين بعد فراغ الامام فلا تقسد محاذاة اذا كانا  
 مسجودين فاما الى فضل ما سبق الا انها وان اشتركا من حيث التعميم لكن لم يشتركا من حيث

الذين يصفون الرجال ثم  
 الصبيان ثم النساء

في حكم المعلقة  
 النفسنة





اما اذا حادث بعد ما شرع فلا يمكن ذلك لانه مكره في الصلوة وانما خافها بالاشارة ونحوها  
 فاذا فعل فقد وجد منه التأخير فاذا لم يتأخر فقد تركت هي فرضا من فرض المقام فتفسد  
 صلواتها قال هذه المسئلة عجيبه ثم هذا مبنى على كون الحديث المذكور موقوعا الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم ولم يثبت ذلك وانما ادعى موقوعا على ابن مسعود في مسند عبد الوزاق قال اخبرنا  
 سفيان الثوري عن الاعمش عن ابي ابيهم عن ابي معمر عن ابن مسعود قال كان الرجال والنساء  
 في بني اسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تلبس القالبين فتقوم عليها فوق عجليلها فافلق  
 عليهن الخيض فكان ابن مسعود يقول اخرهن من حيث اخرهن الله تعالى في القالبان قال  
 ارجل من خشب يتخذه النساء ينشرهن الرجال في المساجد وفي الخايمة عن شحنة يردية  
 الخرم الخماث والنساء جبال الشيطان واخرهن من حيث اخرهن الله ويرزوه الى مسند  
 ذرين قيل وذكر في دلائل النبعة بليرحق وقد تنبع ولم يوجد هذا وقد شد بعضهم وقال  
 بافساد عاذا الامم ولا تمسك له في الرواية فان الكل من جوا بعد افسادها كافي للبدلية  
 لتصلو يحرم بان الفساد في اللغة غير معلول بعروض الشهوة بل بعرض ترك المقام الثاني  
 والذ لم يفرقوا بين المحامد والاجنبيات وليس ذلك في الصبي ومن تساهل وعمل بعرض الشهوة  
 صرح بنفيه مدعي عدم اشتباهه وحاصله ان مظنة الشهوة الاثوية وباعتبار المظنة  
 يثبت الحكم لا باعتبار ما قد يتفق في الذكر فقد يتفق ذلك في الميتة والهيمه ولا عبرة به وقالوا بان  
 اشتباه الذكر يكون عن اخفاف في المزاج وقد سماهم كثير من السلف انتم بجلاد اشتباهوا  
 الطبع السليم السابغ في المانع من الاقتداء يشتر لصحة الاقتداء القادة كان الامام والامام  
 فلو كان بينهما محاط فان كان قصيرا ذليلا بان طوله دون القامة وعرضه غير ذات على  
 ما بين الصغين لا يمنع لعدم الاشتباه والاذان كان فيه اب وقوة يمكن الوصول الى الامام منه  
 مفتوح فكذلك لا يمنع وان كان الباب مسدودا والكوة صغيرة لا يمكن النفر منها او مشبكية  
 فان كان لا يشتر عليه حال الامام بروية او سماع لا يمنع على ما احتاده شمس الامم الحواشي  
 قال في المحيط هو المصحب وكذا الاحتاده قاضي خان وغيره وان كان الحافظ على خلاف ما ذكرنا كان  
 عريضا لمريلا وليس فيه نقب يمنع وان لم يكن بينهما لحاظ ولكن بينهما اربعين للمقتد وبين

هذا المسئلة عجيبه

قال ابن مسعود قال

بافساد عاذا الامم ولا تمسك له

السابع قال النعمان بن

الحارث

الذي قدامه بعد فان كان اقل ما يمكن فيه صف وقرنيه العجلة لا يمنع مطلقا وان كان قد رما يلقى فيه صف وان كان في المسجد فلا يمنع وان كان خارج المسجد لا يمنع ان يقوم فيه ثلث فانهم صف يحصل به اتصال من وراءهم بمن قدامهم بالاتفاق وكذا الاثنان عندهما خلعا لا يوسم  
 فان الاثنين عنده كالثلث في حصول الاتصال وفي حكم العقاب كونه الامام معهما وفي حكم خلعة النساء حتى لو قامت لمرأة واحدة في صف فانما تفسد صلوة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وواحد خلفها من الصف الذي يليها بالاتفاق وان كان ثلثا لا يفسد صلوة واحد عن يمينه وواحد عن يساره وثلثه ثلثة وراءه الى آخر الصفوف بالاتفاق واما الثنتان فتنفسد صلوة كل واحد عن يمينها وعن يسارها واثنتين وراءهما واثنتين وراءهما فقط عندهما كما في الواحدة وعنده تفسد صلوة اثنتين اثنتين وراءهما الى آخر الصفوف كما في الثلث فالحاصل ان الثنتي عنده كالجمعة في كونه صفا في تعداد الجمعة خلافا لما له ان الثنتي في معنى الاجتماع فيعطي حكم الجميع كما في الرضا والمواريث والجمعة الثنتي متعارفان صيغتهما في التفسير متعارفان حكما لا ما قام فيه دليل لحاقهما في الرضا والمواريث ولم يرق فيما نحن فيه فلا يلحق هذا وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا كسبورت المقدس الشمل على التساوي للثنتي وقام المقدس في انقصاه من غير اتصال الصفوف لا يجوز ان يقال ان المسجد وان كان كبيرا لا يمنع الفاصل فيه الا في الجامع القديم بخوارزم وجامع القدس اعني ما يشمل على المساجد الثنتي الا قصي الصورة والبيضاء انتهى ولو اقتضى على حد رتبة متصلا بالمسجد لا يخفى عليه حال الامام جاز لا خلاف ما لو قام على سطحه حيث لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام لكثرة التخلل واختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف بيت لا يخلل الجدار اذا كان فيه نقب ولا يشته عليه الحال وباتصال الصفوف صار مع المسجد مقام واحد وكذا لو صلى في مكان خارج المسجد ان اتصلت الصفوف جاز ولا فلا ولو كان بين الامام والمقدم في الجامع او غيره من ان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا يمنع واختلفوا في الصغير فقولنا لا يمكن الثنتي في بعضه فليقتصر وقيل ما يشبه القوي من غير كلفة وقيل ما لا يكون طريق مثله في الضيق والعيق ان لا يكون فيه سير الزودق فهو صغير لا يمنع وما يمكن فيه فهو كبير يمنع لكن ذكر في التاتارخانية عن الشافعي الحكم الشهيد انه لا يمنع في هذه الحالة اذا كان الناس يرون فيه فان كانوا لا يرونه لا يمنع انتهى ولا يخفى ان نكرا لا يجرى

نقطة الصفوف

بما نزل الطريق الذي فيه تم فيه العجلة وهو مانع مطلقا فينبغي ان يمنع هذا ايضا مطلقا ولا يميز كرهذا  
 القيد احد من اصحاب الفتاوى كقائمينان وصاحب الخلاصة وغيرهما وصلى الجيد له حكم  
 السجدة وقد حكم الثامن فيما يتابع المقتدى فيه الامام وما لا يتابعه فيه لا يختلف في لزوم المتابعة  
 في الاصل كان الفعلية اذ هي موضوع الاقتداء والاصل فيه قول عليه السلام انما جعل الامام ليعتق به  
 فلا تختلفوا عليه فاذا ركعوا ركعوا واذا قال سمع الله من حمده فقولوا اللهم وبنالك الحمد انما يجزى  
 رواه البخاري ومسلم واختلفت في المتابعة في الركن القول وهو القراءة فلهذا لا يتابع فيها بل يستمع  
 وينصت مطلقا الى سواء السريّة والجمهورية ووافقتا مالك وحمل في الجمية والشافعي يلزم المتابعة  
 في الفاعلة مطلقا الا اذا خالف قول الركن لقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن  
 متفق عليه وقوله عليه الصلوة والسلام من صلى صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج ثم ثلثا فقل  
 لا يحريرة انا نكون وراء الامام قل اقر بها في نفسك الحديث رواه مسلم وغيره ولنا قول عليه السلام  
 اذا صلتم فاقبوا صغركم وليؤمكم احلكم واذا كبر فكبروا واذا قال في الغصص عليهم ولا الضالين فتولوا  
 آمين يجيبكم الله فاذا كبروا ركعوا فكبروا واذا قال سمع الله من حمده فقولوا بيا لك الحمد يسمع  
 الله لكم واذا مسلم في رواية واذا قرءا هاتوا نصوا ولا يلفظ الى تضعيف ابى داود وغيره لهذا الرواية  
 بعد صحة طريقها وثقة راويها وقوله عليه السلام من صلى خلف امام فقرأه الامام له قراءة فان  
 قيل دفعه ضعيف والصحيح انه مرسل قلنا ان سلم فالمرسل عندها وعند الجمهور رخصة كيف وقد  
 دفع ابو حنيفة ردهم معهم مع احتياطة وتضييقه في نزاهة الى غاية حتى ان شرط سلام يشترط لغيره  
 لجواز الرواية وهو التلاوة وعدم الاعتماد على الخط قال محمد بن الحسن في موطننا ابو حنيفة  
 ثنا ابو الحسن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 من صلى خلف امام الحديث وقول من قال ان الحفاظ كالسقيامين والى الاحمر وشجرة السراويل  
 شريك والى خالد الدلايلى يجرى بعد الحمد وثلاثة وفيه روى واخرج موسى بن ابي عاصم عن  
 عبد الله بن شاذان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يقول عني محمد قال احمد بن حنبل في مسنده  
 انا سمعنا الاذنين سفيان وشريك عن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذان عن جابر قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة وهو يصلي على شرط الشيخين

الذي في كتابه  
 المتعلق بالحمد

ورواه عبد بن حميد ثنا ابو نعيم ثنا الحسن بن سالم عن ليث بن سليم وجابر عن ابى الزبير عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم فلنكره واسناده صحيح على شرط مسلم على ان تفرد الثقة بن زيادة الرفع كاذب للقبول  
 خصوصاً من كان مثل ابى حنيفة كيف وقد وافقه سفيان وشريك وابو الزبير وابو هريرة بن عبد  
 عن ابى حنيفة في ترجمته وذكر فيه قصته وبها اخرج ابو عبد الله الحاكم حدثنا ابى محمد بن بكر  
 بن محمد بن احمد الصيرفي ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي ثنا مكي بن ابراهيم عن ابى حنيفة <sup>سوق</sup> بن  
 ابى عائشة عن عبد الله بن شاذان بن الهادي عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 ودخل خلفه يقرأ فجعل رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينهاه عن القراءة في الصلوة فلما  
 انصرف اقبل عليه الرجل وقال انتهاني عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فنادى  
 حتى ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلوة والسلام من صلى خلفك لم ينقصك صلاة  
 الامام له قراءة وفي رواية لا في حيفه ثم ان ذلك كان في الظهر او العصر وانرى اليه الرجل  
 فنهاه فلما انصرف قال انتهاني الحديث وهذا يقتضي ان اصل الحديث هذا الا ان جابر بن  
 محل الحكم مرة و المجموع اخره يتضمن رد القراءة خلف الامام مطلقاً لا نخرج تأييداً لابي ذلك  
 في السرية فيعادى ما استدرك به الخصم من ما تقدم وحديث ما لي انا ذاعي القراءة ثم قال ان  
 كان لا بد فالعائنة وحديث لعلمك تقرؤن خلف امامكم قلنا نعم قال لا تفعلوا الا بالقراءة  
 الكتاب فانه لا صلوة لمن يقرأ بها ويحرم الخطر على الا باحة مطلقاً عند التخاف من لقوا السد  
 فان حديث من كان له امام اصم وقد عصفه بذهاب الصحابة في موطن ما لا عن نافع  
 عن ابن عمر قال انما حكم خلفك في صلاة الا اذا اصلي رجله فليقرأ قال وكان ابن عمر  
 لا يقرأ خلف الامام ورواه الدارقطني مرفوعاً وقال دفعه وهم لكن اذا هم حمل على السلام فيؤيد  
 رفعه ودوى الطحاوي في شرح الا نادى ثانياً بنسب عبد الاعلى ثنا عبد الله بن وايب احسن  
 جورة بن شريم عن بكر بن عمرو عن عبيد الله بن مقسم انه سأل عبد الله بن عمرو بن زيد بن  
 وجابر بن عبد الله فقالوا لا تقرأ خلف الامام في شيء من الصلوة ورواه محمد بن الحسن في  
 موطنه عن سفيان بن عيينة عن منصور عن ابى واثل قال سأل عبد الله بن سفيان عن القراءة  
 خلف الامام قال انصت فان في الصلوة فسغلا ويكفيك قراءة الامام ودوى فيه عن داود بن

قيس القرم المديني قال اخبرني بعض ولد سعد بن ابي وقاص ان سعدا قال وددت ان الذي يقرأ خلف الخطيب  
 في نية حجة ورواه عبد الرزاق الا انه قال في غيره وروى محمد بن ابي صالح عن ابي عبد الله قيس بن ابي جعفر  
 ان عمر بن الخطاب قال ليت في فم الذي يقرأ خلف الامام حجرا واخرج عبد الرزاق واخرج  
 الطحاوي عن حماد بن سلمة بن ابي حمزة قال قالت لابن عباس اقم واما ما بين يديك فابعد  
 ابي شيبة في مصنفه عن جابر قال لا تقرأ خلف الامام ان جهس ولا ان خافت واخرج هو وعبد  
 الرزاق من قول علي بن من قرء خلف الامام فقد اخطأ الفطرة ولقد انصروا كره ابو حنيفة ابو يونس  
 قراءة المأموم في السرية ايضا وهو كراهته تحريم كما يفيد قوله صاحب الهداية وعندها يذكر لما فيه  
 من الوعيد فان الحلق الكراهية يفيد كراهية التحريم سيما اذا استندل عليها بما فيه وعيد المراه  
 ما تقدم من قول عمر بن الخطاب وسعد بن ابي وقاص وعلي بن ابي طالب رضي الله عنهم وان كانت  
 مستحسنة عند محمد فان الامم قولها المأموم من الادلة وفيما بعد القعدة من الاذكار يتابعون  
 به المقتدي كما ياتي به الامام ويتبني على لزوم المتابعة في الاذكار ما ذكر في الخلاصة فيمنع من  
 وهي ان المقتدي لو رفع راسه من الركوع والسجود قبل تسليم المقتدي ثلثا الفصح ان يتابع الامام  
 قام الى الثالثة قبل ان يتم المقتدي التشهد فانه يتم ثم يقوم كان التشهد واجب وان لم يتم وقلم  
 جاز وكذا في القعدة الاخيرة ولو سلم قبل ان يتم المقتدي التشهد فانه يتم ثم يسلم ولو سلم ولم يتم  
 جاز ولو سلم قبل ان ياتي المقتدي بالصلوة والدعوات فانه يتابعها منها سنة فالحاصل ان  
 متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تاخير واجب فان عارضها واجب لا ينبغي ان  
 يفوت ذلك الواجب بل ياتي به ثم يتابع لان الاثنيان بكلا يصوت المتابعة بالكلي واما يؤخرها  
 وللمتابعة مع قطع تفوتها بالكلي فكان تأخير احد الواجبين مع الاثنيان بها اول من ترك احدهما  
 بالكلي بخلاف ما اذا عارضها سنة لان قول السنة اول من تأخير الواجب وكذا لو تكلم الامام  
 بعد تمام القعدة قبل ان يتم المقتدي التشهد يتم ويسلم بخلاف الواجب الامام عمل في هذه  
 الحالة فانه لا يتم لان الكلام كالسلام في جهاد ايقاع المقتدي في التسمية بعده بخلاف الحديث  
 العرف فانه لا يبقى في حزمة الصلوة بعده وحيث كان المقتدي قد قد ما يمكن فيه قراءة  
 التشهد صحت صلوة والا فلا ولو ذكر في الوتر قبل ان يتم المقتدي القنوت يتابعون الصلوة

في حكم الامام  
 في التيمم المقتدي  
 فان تيمم ثم يسلم

ليس بمقدور ولا معين امان كان لم يقر شيئا من القنوت فيمثل ينظر ان خاف فوت الركوع  
بقراءة شيء منه يركع ويتركه ولا يقرأ مقدرا ولا يفوت الركوع مع الامام ثم يركع وفي نظم الزندري  
خمس اشياء اذ لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم القنوت وتكبيرات العيدين والقعدة الاولى  
وسجود التلاوة وسجود السهر واربعة اشياء اذ فعلها الامام لا يتابعه القوم لوزار سجدة او ركعة  
على اقول الصحابة في تكبيرات العيدين وكان المقتدي يسمع التكبير منه بخلاف ما اذا كان به  
يسمعه من المؤذن لاحتمال ان الغلط منه او زاد على الاربع في تكبير المجازاة او قام الى الخامسة  
ساجدا فلو يتابع في ذلك ثم في القيام الى الخامسة كان تعد الى الرابعة ينتظر للمقتدي قاعدا فان  
عاد سلم من غير اعادة التشهد وسلم المقتدي معه وان قعد الخامسة بالسجدة سلم المقتدي وحده  
وان كان لم يقعد على الرابعة فان عاد يتابعه للمقتدي وان قعد الخامسة فسلمت صلواتهم جميعا  
ولا يفيد المقتدي تشهده وسلامه وحده وتسعة اشياء اذ لم يفعلها الامام لا يتركها القوم  
رفع اليدين في التسمية والثناء صادم الامام في الفاتحة فان شرع في السجدة لا يفعله المقتدي ايضا  
عند محمد بن حنبل الا ان يوسعه وتكبير الركوع والسجود والتسليم فيها والتسليم وقراءة  
التشهد والسلام وتكبير التشريق فلينترك الامام شيئا منها لا يترك المقتدي والاصل في  
الربيع الاول وجوب متابعة الامام في الواجبات فعلا وكذا تركها كانت فعلية او قولية يلزم  
من فعلها المخالفة في الفعل وفي الثاني ان ليس له ان يتابع في البدعة والنسوخ وما لا تعلق له بالصلوة  
وفي الثالث عدم المتابعة في السنن فعلا وكذا تركها وكذا الواجب القول الذي لا يلزم من  
فعله المخالفة في واجب فعلى كالتشهد وتكبير التشريق بخلاف القنوت وتكبيرات العيدين  
اذ يلزم من فعلها المخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الامام بقليل يقال كان ينبغي ان يتكبر  
العيدين في الركوع لانها مشروعة فيه بلا يتلوا بها حينئذ لا يكون مخالفا له في واجب فعلى كما في  
استهده ويمكن ان يجاب بان تكبيرات العيدين انما شرعت في الركوع فخصيصا المتابعة لا علم اذا  
كان فتاوى بها ولا يكون منه شرعية فيه التحصيل في الفترة بخلاف التشهد فان القوم يحكمون  
هذا في تكبيرات الركعة الثانية وانما تكبيرات الركعة الاولى فحق الاثنان بها ترك الاستماع و  
الانصات والله سبحانه اعلم **فصل** في قضاء الغرامات من ترك صلوة لزم قضاؤها

في تكبيرات العيدين  
في تكبيرات العيدين

في تكبيرات العيدين  
في تكبيرات العيدين

في تكبيرات العيدين  
في تكبيرات العيدين

سواء تركها بعد غي مسقط أو بغير غي دخله فالأجلح فان عنده إذا تركها بعد غي غير عذر ولا يلزمه  
 قضاءها لكن من صاهرها أو المأكل لا يؤمر بقضاء ما تركه إذا تاب وعند الجمهور لا يصير مرتدًا فيومر  
 بالقضاء ويقدمها على الصلوة الوقتية لأن الترتيب بين الغاشية والوقتية وبين الفواتية شرط  
 عندها وبه قال النخعي والزهري وربيعة ويحيى الأنصاري والليث ومالك وإسحاق  
 وجمهم الله وقال الشافعي مستحب وهو قول طائفة من الحسن وأبي ثور لأن كل فرض أصل بنفسه  
 فلا يكون شرط للغير وهذا هو الأصل إلا ما أخرجه دليل كالإيمان فإنه أعظم الأصول وهو شرط لكل  
 العبادات ولأن الكتاب يحمل في حق أوقات الصلوة مطلقا إذا عذر وقضاه وأما ثبت الأوقات  
 بفعله صلى الله عليه وسلم وقوله صلوا كما رأيتموني أصلي ولا شك أن بيان العمل المفيد للفرصة يخرج  
 الواحد مفيد للفرصة ولم يثبت عنه عليه الصلوة والسلام تقديم صلوة على ما قبلها أداء ولا  
 قضاء ففي المصنفين عن جابر أنه عليه الصلوة والسلام صلى العزم يعني يوم الخندق بعد مغرب  
 الشمس فصلى المغرب بعدها وعن أبي جعفر حبيب بن سباع أنه عليه السلام صلى المغرب عام  
 الأحزاب فلما فرغ قال هل علم أحد منكم أني صليت العزم قالوا يا رسول الله ما صليتها فامر المؤمنين  
 فأقام فصلى العزم ثم أعاد المغرب — رواه أحمد ذكره ابن الفرج بأسناده وقال أبو جعفر بن شاذان  
 يتعين أنه ذكرها وهو في الصلوة وإنما أعادها وأخرج الدارقطني في البيهقي عن اسمعيل بن إبراهيم  
 الترمذاني عن سعيد بن عبد الرحمن الجعفي عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من شئ صلوة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليتم صلوة ثم فإذا فرغ من صلوة فليعد  
 التي نسي ثم يبعد التي صلاها مع الإمام ودواه مالك عن نافع عن ابن عمر هو قرأوا مع الدارقطني و  
 غيره وقدرتهم من نسب الخطاء في رفعه إلى سعيد بن عبد الرحمن ومنهم من نسبته إلى الترمذي  
 وهذا خارج عن القاعدة للجمع عليها وإن زيادة الثقة بقول الرويع زيادة وسعيد وثقة  
 ابن معين إمام الجرح والتعديل وذكر الأزهري توثيقه عن جماعة تركه الترمذي وقال ابن معين وأبو  
 داود وأحمد لا بأس به ولا فرق بين من لم يذكر الزيادة أجمع من ذكرها إلا فلا بد أن سعيد إلا  
 يقاوم مالك ولو كان الترتيب مستحباً لتركه عليه السلام مرة وأشار إلى تركه مرة ولم يقل لا يقل  
 أيضا عن أحد من الصحابة قولاً ولا فعلاً وليس هذا الخبر الذي تحت لأن ذلك ليس بابن الجهم بل هو

على مطلق الكتاب وهو يجوز الوحد <sup>في</sup> غير مرة وهذا سقط ما بحثه الشيخ كالدين بن الهمام  
 وبنو عليهما ولو لم يرد قول الشافعي رحمه الله ولم يرد من مرض له نعم كما ينبغي على هذا ان لا يسقط الترتيب  
 بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الغفوات <sup>ان</sup> سقط لا دلة اخرى ما النسيان فلقوله <sup>صل</sup>  
 الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها متفق عليه فقد مضى  
 وقتها على وقت التذكير فلا يكون حال النسيان وقتا لها فكان وقتا لما صلاه لعدم المزاحمة  
 فلم يرد منه يسقط الترتيب ولما ضيق الوقت فلا إجماع على حرمة تأخير الصلوة عن وقتها قصد  
 مسند الكتاب واستدراكه الدليل العقلي فرج على دليل اشتراط الترتيب واما الكثرة  
 فلان الحرج مدفوع بالكتاب عليه لا إجماع ايضا واشتراط الترتيب اذا لم يستلزمه وايضا  
 ربما انتهى الاشتغال بالترتيب الى تقويت الوقتية وهو محرم كما سقط اذا تقرر هذا فنقول لو  
 صلى ركعتين في وقت قبله ففسد ركعتيه فسادا موقوتا عند ابن حنيفة رحمه الله وبات عندهما  
 ومعنى الوقف عنده انه لم يقض الفاتنة <sup>فصل</sup> صلى تسأ وهو اكر الفاتنة عادا لكل صحيحا متساويا  
 فانه صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني وهو اكر الفاتنة في كل  
 واحدة منها فبذلك فسادا موقوتا عند ابن حنيفة فان صلى الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقضى الفاتنة  
 صححت الظهر والحسن التي قبلها وان قضى الفاتنة قبل ظهر اليوم الثاني تقرر فساد الحسن وصححت الظهر وهذا  
 ما يقال صلوة تفسد خمس صلوة تفسد خمساً فالتى تصح هي ظهر اليوم الثاني اذا اذها قبل الفاتنة  
 والتي تفسد هي الفاتنة اذا قضى ظهر اليوم الثاني هكذا قالوا الذي ينبغي انه اذا دخل وقت  
 الظهر من اليوم الثاني عادت الحسن لصيرورتها مع الفاتنة الا على تساوي فرائد بدو حلقه حتى  
 ان قضى الفاتنة قبل الظهر اليوم الثاني لا تفسد الحسن ايضا وعندهما الحسن فسادا موقوتا <sup>بذلك</sup>  
 صحيح وان كان ذكر الفاتنة لصيرورة الغفوات تساو حرقتهما وهو القياس ان سقوط الترتيب  
 محكم ما لكثرة عدله ولما ثبت الحكم اذا ثبت العلته في حق ما بعدهما لا في حق نفسها كما اذا عصى عبدا  
 بجميع نسكت بيبث لان فيما بعدهما جميع لا فيه وكذا صيرورة الكلي معلما بترك الاكل ثلثا ليجل  
 ما صاده به بالثلاثة لا بما صاده فيها وجوب قوله وهو لا يستفاد ان السقوط اكثر وهو قائم  
 بالكل لهذا اجماعا على سقوط الترتيب بين الغفوات نفسها اذا صادتسا لا فيما بعدهما محسب



على انه لو عاد الحسن في مسئلنا بلا ترتيبهم وهذا لان المانع من الجواز قلتهما بقدره  
 حكم على امرهم ام لا ليس ببدء كوقوف الزكاة المجلية على علم النصاب عند حيلان الحول فان حال  
 وهونام وقعت غرضها والا فلا وتوقف المغرب في طريق المدة لفتان ادها قبل الفجر بطلت  
 فرضيتها والا فلا وصحة صلوة المعد وذا انقطع المعد بعد ردها على ما دونه في الوقت  
 الثاني فان عاد صحت والا فلا وكون الزائد على العادة ميجزا على بقية العشرة واول وصحة  
 من انقطع دهرها دون العادة فاعتسلت وصلت على عدم العود وغير ذلك من المسائل قال  
 الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا يخفى على المتأمل ان التعليل المذكور يجب عند الزيادة مجرد دخلت  
 سادسها التي هي سابعة المتروكة لان الكثرة ثبتت وهي المستقطعة عن غير توقف على ادائها كما  
 هو المذكور في التصديق مسائل اكتبته في مسأله ما يؤيد قريها ان شاء الله تعالى والمذكور  
 في خلال الصلوة كالذكر في ما في الحكم المذكور من اسم النسيان الى ان سلم صحت الصلوة  
 اتفاقا لسقوط الترتيب بالنسيان وان بقي من الوقت ما لا يسع الفائتة والوقتية معا لم يجز  
 لوصل الفائتة بخروج قبل اتمام الوقتية يسقط الترتيب ويقدم الوقتية ولو كان الفائتة  
 اكثر من صلوة والوقت يسع بعضها مع الوقتية دون كلها فلا بد من تقديم ذلك البعض حتى  
 لو فاته العشاء والوقتية بقي من الوقت ما لا يسع الا خمس ركعات فلا بد ان يقضى الوقت عند  
 ابي حنيفة ثم يصل الى الفجر ثم يقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس وكذا الوقتية في وقت العصر  
 لم يصل الفجر والظهر وقد بقي من الوقت قدر ما يسع ثمان ركعات يقضى الظهر ثم يؤدى العصر  
 ثم يقضى الفجر بعد المغرب وان بقي قدر ما يسع ست ركعات نقط يقضى الفجر ثم يؤدى العصر  
 الظهر بعد المغرب فلا بد ان يقضى من الفوات ما يمكن تصاؤه مع عدم تقويت الوقتية فان حكمه  
 الترتيب فيما بينهما ايضا راعاه كما في هذه الصورة الاخيرة والا فلا كما في اللتين قبلها العشاء  
 حقيقته اناسم الوقت لا غلبه الظن فقد ذكر الزاهد في شرح القديس من عليه العشاء فظن  
 ضيق وقت الفجر وصلاحه في الوقت ستمكروها الى ان تطلع الشمس من مغربها الى ان تطلع  
 قبله بطور وقيل يشترع في العشاء فان طلعت قبل الفجر لم يجز والا فلا انتهى فهدى قلنا  
 ولو قدم الفائتة عند ضيق الوقت لم كان النهي عن تقديمها ليس لغرضها بل لما فيه تقويت

الوقية ولهذا ينبغي عن التطوع والنهي متى لم يكن لمعنى في غير المنهي لا يمنع الجواز كالنهي عن الصلوة  
 في الارض للغصوبة ثم للمراد تضييق اصل الوقت لا الوقت المستحب عند الحسن بن زياد وهو رواية  
 عن محمد بن الوقت المستحب حتى لو تذكر في وقت العزم عليه قضاء الظهر وعلم انه لو استغفل  
 بقضائها تقع العزم في الوقت المذكور يسقط الترتيب عنده لا عندنا فيلزم مرادنا يصلح الظهر  
 الوقت المستحب ولو وقع العزم في الوقت المذكور عندنا وعندنا يصلح العصر ويؤخر الظهر فيكون  
 ولو بقي من المستحب ما لا يسع الظهر عامه سقط الترتيب بالاتفاق لعدم جواز الظهر في المكره  
 ولو شرع في العصر الشمس لم تكن للظفر ثم غربت وهو نهايتها ولعن فيه عيسى بن ابان وقال  
 بل قطعها ثم يبده بالظفر لان ما بعده لغروب وقت مستحب هو ذكر الظفر وهو القياس ويحبه  
 الاستحسان انه لو قطعها يكره كلها قضاء ولو مضى كاجزائها في الوقت فكان اولها ثم الغرة  
 لو وقت لا فتاح حتى يفتتح الوقية اول الوقت وهذا قول لقائسة والحال حتى تضييق يخرج  
 لم تصح لان شري عن في الوقت سعة مع التذكر لم يقع صحيحا فان جدد الشرع عند التضييق مع  
 قال التاهدي ويراعى الترتيب وان يقدر على اداء الوقية الامع التخفيف في قصر القراءة ولا فاعل  
 يقتصر على اقل ما يجوز به الصلوة انتهى واللزوم المسقط للترتيب صور ودة الفوائت ستا  
 بخروج وقت السادسة وعن محمد بن انه اعتبر دخول وقت السادسة للدخول في حد التكرار  
 بذلك وجه ظاهر الرواية وهو الصحيح ان تكرار المودى الى الحرم ان يكون عليه ظهر ان قضاء  
 مثلا مع ما بينهما الا ان يكون عليه ظهر قضاء ظهر اداء اذبا لغائرة في الوصف يزول التكرار  
 ولا يحصل بالصلواتين وهذا يؤيد ما ذكره ابن الهمام في مسألة الحسن بن بدو وقت السادسة  
 تصح الخمس لان دخول وقت السادسة بالنظر الى الخمس هو خروج وقت السادسة بالنظر الى  
 اليها ان دخول وقت السابق بل لو فرض ان الغائسة كانت الفجر ينبغي ان تصح الخمس بخروج وقت  
 الخامسة وهي الفجر من اليوم التالي لانه سادسة نعم الغائسة لا المؤديات قلنا بل ثم الفوائت  
 نوهان قديمة وحديثة فالجديد يسقط الترتيب اتفاقا عند المرة ويختلف في القديمة بين  
 ترك صلوة شهر ثم ندوم وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوة حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى فذكر  
 الغائسة الحديثة ثم جازة البعض وجعل الماضي من الفوائت كان لم يكن ذكره عن الربا ونحوه

الأكثر من وعليه الفتوى لأن القدرية المطلقة الترتيب لكفرهما وبالحدسية زادلت أكثر من ذلك  
 السقوط ولو قضى بعض الفوائت حتى زالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض بأن ترك صلوة  
 شهر ثم قضاهما حتى بقي أقل من ست ثم صلى الوقتين ذكر المأبق لم يجر عندهم ذلك لأن العدي  
 الكثرة ولم يبق ولا صلح أنه لا يعود لأن الساقطة لا تعمل العود لكثير ما يجرى على ما جاز  
 سال فجاد قليلا لم يعد نجسا بجلد النسيان وضيق الوقت لأن الجواز لله للجر وهما سقط  
 حتى لو تمكن من أداء الفائت مع الوقتية لا يلزم الترتيب أيضا كذا في الكافي ولو ترك صلوة  
 ليلة صلى من الغد مع كل وقتية فائتة فالفوائت كلها صحيحة قد مرها وأخرها أما الوقتية  
 فإن بدورها فكلها فائسة وكذا إن أخرها إلا العشاء أما فساد الكل في التقديم فلا نفي في ذلك  
 منها صارت سلسلة الفوائت فإذا قضى متروكة بعد عادت للمتروكات حسنا ثم لا يخل هذا  
 وأما فساد غير العشاء في التأخير فلا نفي كذا صلى فائتة علق الفوائت لربا فسدت الوقتية  
 ضرورة وأما عدم فساد العشاء فيجوز على ما إذا كان جاهلا أنه صلاها وعنده أنه قد صلى  
 جميع ما عليه فصار كالتناسي وإن كان عالما بالجر العشاء أيضا لأنه صلاها وعنده أن عليه أربع  
 صلوات كذا في الكافي أيضا دخل ترك صلوة يوم ليلة ونسيها ولم يقع تحريمه على شيء يعيد  
 صلوة يوم وليلة للجر عما عليه بيقين وفي شرح التهذيب لو صلى صلوة من غير  
 توجان في الحكم وسقط عنه الترتيب وكذا هو المروي عن أبي خنيفة ثم وهو لا حول قال  
 الفقير أبو الليث وبه نأخذ وإن ترك صلوتين من يومين ونسيها يعيد صلوة يومين لا  
 كذا رواه أبو سليمان عن محمد بن علي هذا إذا نسي ثلاث صلوات من ثلاثة أيام يعيد صلوة  
 ثلاثة أيام رواه أبو هاشم عن محمد بن علي في التاخر حاشيته ولم يذكر ما زاد وذكر الزاهد في قال عمر  
 ابن أبي عمر وسالت محمد بن علي السجدة الصلوة يوم ولم يلد من أي صلوة هي قال يعيد الحشر قلت  
 فإن نسي خمس صلوات من خمسة أيام قال يعيد صلوة خمسة أيام ولو ترك ظهر يوم عصر ولا  
 يدري الأولى منها فعد إلى خيفة يقضي واحدة ثم الأخرى ثم يعيد القومها للجر عما عليه  
 بيقين وعندها لا يلزم إعادة القومها السقوط والترتيب للنسيان فكلها تناسي الترتيب الفاء  
 بناسي الفائتة وهو الحق بناسي البعدين على ما مر فيمن ترك صلوة من الخمس نسي أي صلوة هي

فإن كان تركها  
 من الغد مع كل وقتية  
 فالفائت كلها صحيحة  
 فإن بدورها فكلها فائسة  
 وكذا إن أخرها إلا العشاء  
 وأما فساد الكل في التقديم

قالوا ضيخان ولحقوا على قولها وقال ابن الهمام كان له لاجل التحفيف على الناس  
 ولا فدا ليلها لا يترجم على دليله انتهى في رواية ما قال في الواقات ونسبوا إلى حنيفة ر  
 فاحفظ ذلك لما فيه من الاحتياط ولو ترك المغرب أيضا من يوم آخر قيل لا يسقط الترتيب  
 عنده فيصلي مثلاً الظهر ثم العصر ثم يعيد الظهر ثم يصلي المغرب ثم يعيد ذلك في  
 صلاتها قبلها كما صلاها فتصير سبعا ولو ترك العشاء من يوم آخر كذلك يصلي السبع  
 على ذلك الترتيب ثم يصلي العشاء ثم يعيد السبع فتكون الجملة خمس عشرة ولو ترك المغرب  
 من يوم آخر كذلك يصلي الخمس عشرة على ذلك الترتيب ثم يصلي المغرب ثم يعيد ما صلي  
 قبلها على ترتيب فيكون المجموع أحد وثلاثين صلاة هذا على قول بعض وعلى قول البعض لا  
 يلزم الترتيب عنده أيضا فيما زاد على الصلوتين قال في الحقائق وهو لا يحل أن تأخذ ثلاث  
 صلوات في وقت وقتية لأجل الترتيب تستقيم ما ايجاب سبع صلوات في وقت واحد  
 فلا يستقيم لتضمنه تقويت الوقتية انتهى في قول مني الخلاف على أن الكثرة هل تعتبر في الفوائت  
 مع ما يثبت من المؤيدان في الفوائت نفسها فظن اعتبار كل قال لا يتأتى الخلاف  
 فيما زاد على الصلوتين فمن اعتبر الثاني قال يتأتى الخلاف ما لم تنصل الفوائت نفسها باستا  
 والحق أن الاعتبار هو صيرورة الفوائت نفسها استا ولا معنى لاعتبار جوبا وإن كان في  
 فيها السقوط الترتيب إذا صغر سقوط بكثر الفوائت أن لا يؤكده الاشتغال بفعلها على  
 الترتيب إلى تقويت الوقتية في ذلك الأوقات بلا فوائت لا أثر له وإنما العلة في عدم الخلاف فيما  
 زاد على الصلوتين في المسئلة المذكورة ما ذكره صاحب الحقائق لأن الترتيب لا يسقط بسبب  
 صلاة حد راسن إلا فضله إلى تقويت الوقتية فسقطه بسبب أولى والطائفة الأخرى لم  
 يعتبر إلا تحقق فوائت ست وليس بالوجوب لهذا التقصر المنظومة على ذكر الصلوتين صبي  
 صلى العشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر لمزاجا عادهما وهي ملتقة بحسن بن الحسن سلمها أبا حنيفة ر  
 فأجاب بذلك فقضاها وفي الخلاف منه رجل فأتته صلاة في الصحة فمضى من صلاتها فقضاها  
 بالتيمم ولا يماز ولا يلزم إعادتها إذا أصحها إذا أتته صلاة في صحة البيت  
 المسجد سترالذنبه وتقصيره شك في صلواته صلاها أم لا إن كان في الوقت يصليها

وإن خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه كان الظاهر من حال المسلم إذا دام في الوقت ومن مات  
 وعليه صلوات فاوصى بمال معين يعطى بكفارة صلوة يعطى لكل صلوة كالفطر والموت كذلك  
 وكذا الصوم كل يوم وأما تنفيذها من الثلث وإن لم يوص فتبرع ببعض الوقت جاز وإن كانت  
 الصلوة كشيرة والمخطة قليلة يعطى ثلثة اصوع عن صلوة يوم وليلة مع الوقت ثم يقرأ فيها  
 الفقير إلى الوارث ثم يدفعها الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل من ادخى يتوعد بالصلوة يصور  
 اعطاءها للفقير واحد فقه خلاف كفارة اليهين وانظرها ولا تطاردا ولا عذر ولو عذر  
 عن صلوة في مرضه لا يصح كذا في التاثير خاتمة ومن اراد ان يقضي صلوة صلاها ان كان لا جمل  
 نقصان دخلها او كراهية فحسب ولا تقبل كره وقيل لا يكره لانها لا احتياط الا بعد الحج  
 والعصر لا تقبل ظاهرا وهو مكره بعدها فصل في صلوة المسافر وفيها اجازات  
 الاول في مدة السفر اعلم ان اقل مدة السفر عندنا مائة وثلاثة ايام من اقلها مائة بالسر  
 وهو شئ لا قديم ولا بل في البر وعندنا الريح في البحر وعن ابي يوسف مائة واثنا عشر في الصحراء  
 صحيح طهاني انك لا تقدر التقدير بالفرس يمكن قال الفرغيني وعامة المشايخ فذكروها  
 بالفرس سمع فقيلا احد وعشرين فرسخا وقيل ثمانية عشر فرسخا قال الفرغيني وعليه  
 قال الغنما في يومهم الفقه وهو المختار وقيل خمسة عشر فرسخا واختار صاحب الطهاني الاول  
 لشمولة السهل والجبل فانه يعتد في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسطا مسافة  
 ثلثة ايام وعندنا ثمانية ايام اقلها مائة ايام ثلثة عشر فرسخا وهو رواية عن مالك وقيل  
 احمد لما في البخاري عن ابن عباس وابن عمر انهما كانا يقهران في اربعة ايام واستدلوا لما  
 بما مر في السهم على الحنفين من حديث مسلم عن علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة  
 ايام ولياليهن للمسافر ويوما ولياليه للمقيم وجعلنا ان اللام في المسافر ليست للمقيم  
 اذ لا معه فصح الاستغراق فتم كل مسافر ولو كان السفر اشرا قل من ذلك لو حذر  
 لا يمكنه السهم ثلثة ايام وقد كان كل مسافر يمكنه ذلك واعتضد ابن ابي امامة بان قد يقال المراد  
 المسافر ان كان سفر يستقرب ثلثة ايام قال لا يقال انه احتمال في الفقه الظاهر فلا يصاد  
 اليه لا نأخذ بقول تدوير اليه فيما اذا بكر المسافر في اليوم الاول ومشى الى وقت الزوال قبل المرحلة

ونزل وبات فيها ثم في اليوم الثاني كذلك ثم بكر كذلك في اليوم الثالث فبلغ المقصد قبل الزوال  
 فان هذا مسافر على الصحيح كما ذكره الشيخ في رده ولا يمكن للمسافر تمام ثلاثة ايام فظهر ان انما يسمى ثلثة  
 ايام اذا كان سفره ثلثة ايام وهو عين الاحتمال المذكور انتهى وكذا لو نوى ان يسافر ثلثة ايام  
 ثم اقام او بدله ان يرجع الى ما خرج منه قبل تمامها فانه يرضى بمقدار ما ساد فقط فقد صدق  
 عليه في ذلك القدر انه مسافر ومع هذا لا يمكن شراها ان يحسم ثلثة ايام ولا لو ان يستدل باشارة  
 هذا الحديث وباشارة حديث المصنفين لا تسافر امرأة ثلثة الايام معها او محرم وفي لفظ البخاري  
 ثلثة ايام ان السفر الذي به يتغير الاحكام لكونه مظنة المشقة المقتضية للتخفيف هي الثلثة  
 على ان الاخذ بها هو الاحوط وقد اعتبر الشرح هذا القدر في احكام كثيرة وبان الرخصة لمادة  
 الغربة ومشقة الوحدة وكما ان يكون الاكل من غير اهل والنزول في غير اهل وذلك  
 في اليوم الثاني اذا كان السفر ثلثة ايام والثلثة اقل الكثير والكث القليل ولا يجوز الغفر في قليل  
 السفر فوجب ان يكون اقل الكثير لان اكثر الكثير لاحد له وما روي عن ابن عباس وابن عمر فعلى  
 صحابي وليس بحجة عند الشافعي روى على انه قد عارضه فعل صحابي فان مد هبنا مد هب  
 عثمان وابن مسعود وسويد بن غفلة وحليف بن اليمان وابي قلابه وشريك بن عبد الله  
 من الصحابة وبه قال الشعبي والنفعي والشاذلي والحسن بن حي وسعيد بن جبلة وابن سيرين من  
 التابعين وما روي عنه عليه السلام انه قال لا تقصر في اقل من اربعة رده من مكة الى عسفان ضعيف  
 يرويه اسمعيل بن عباس وهو ضعيف عن عبد الوهاب بن مجاهد وهو اشد ضعفا منه  
 فلا يحكي واحدا ليس بشئ وقال الثوري كذاب وقال النسائي متروك الحديث فلا يعم الاحتجاج  
 به **الثاني** فيما يصير به المقيم مسافرا والمستقيم مسافرا في حكم السفر من يافق بيوت موضع هو فيه  
 من مصر او قرية ناولا الذهاب الى موضع بينه وبين ذلك للموضع المسافة المذكورة صابر  
 مسافرا فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج حتى لو كان  
 منه حيلة منفصلة عن مصر وقد كانت متصلة ولا يصير مسافرا ما لم يجاوزها ولو  
 جاوز عمران من جهته ووجهه يصير مسافرا اذا اعتبر جانب خرج وان كانت هناك  
 قرية متصلة ببعض مصر فلا بد من مجاوزتها على الصحيح وان كانت متصلة بفناء مدني فبعض

في السفر والذهاب  
 في السفر والذهاب  
 في السفر والذهاب

في السفر والذهاب  
 في السفر والذهاب



لذلك شفقت عليه ونقط البخاري صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلم يرد علي  
 ركعتين حتى قبضه الله وعنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ركعتين  
 ومع أبي بكر ركعتين ومع عثمان ركعتين صدرا من خلافته ثم صلاها اربعا فيما  
 بعد كما في هذه الرواية لانه صار مقيما بالناهل على ما روي الامام احمد وابوبكر بن ابي شيبة  
 وابو عمر بن عبد البر والطحاوي ان عثمان صلى بمكة اربع ركعات فانكر الناس عليه فقال الناس  
 اني تاهلت بمكة منذ قدمت واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تاهل في  
 بلد فليصل صلوة المقيم والا تار في ذلك كثيرة وهي تدل على ان الفرض ركعتان وان الامام  
 منكر ولو كان جازنا لفعله عليه الصلوة والسلام مرة تعليما للجواز كما في الصيام فان قيل قال  
 كنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تسافر من الصائم ومننا المقطر ومننا يقيم من يقيم  
 وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كل ذلك يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم صام و  
 افطر وقطر الصلوة واتم قلنا في طريقها زيد العنبي وطلحة بن عمار قال ابن عبد الله لا يجزئها  
 وقال ابو الفرج وابن الخوذي المعروف بزيادة ومننا المقطر والزيادة من قول زيد الخليل رحمه  
 الامام احمد من اصحاب الكتب السنة ولا من غيرهم سوادنا نطفي وتصبه لمذهبا فاشبه  
 معروف كما يصححه الجمهور بالتسليم فلما اقسام عليه اعترفت انه غير صحيح كذا في الشرح  
 لهذا اية وليس المراد من قوله واذا صليت في الارض فليس عليك جواز ان تقطر من الصلوة  
 هذا القمر لان هذا القمر غير مقيد بل يجوز اجماعا بل المراد قصر وعلمها وقت الحزن و  
 لا لما ترك النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه العزيمة دائما وعن يعلى بن امية قلت لعمر بن الخطاب  
 انما قال الله تعالى اذا قمروا من الصلوة ان خفتم فقد امن الناس قال عمر رضي الله عنه عتبت بما  
 عتبت منه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت تصديق الله بها عليكم فاقبلوا  
 صدقته واداه مسلم واصحاب السنن الاربعة والصدق كما لا يحتمل التملك ممن لا تلزم طاعة  
 فاما بعض لا يقبل الرد كالعقود عن القصاص فمن تلزم طاعته وهو الحاكم بما يريه فان  
 يكون اسقاطا عنها وقد علم من هذا القمر عندنا عزيمة وقد يطلق البعض عليه اسم  
 زوايه انه وخصته اسقاطا ولا فرق بينهما وبين العزيمة في المعنى ولهذا يذكر الامام



عندها حتى يردى عن أبي خبيصة ثم ان قال من اتم الصلوة فقد اساء وخالف السنة وان انقهر  
فان تعد في السنة فقد الشهد اخبرته والاخر بان فافترته ويصير مسيئا لتأخير السلام  
ولكونه يسنى النقل على تحريمه الفرض وان كان ذلك جائزا عندنا وان لم يقع في الثانية  
بل في سنة لان القعود على الثانية فرض كانه آخر صلوة كما في الحج والجمعة ولو ترك القراءة  
في احدى الاوليين بطلت لذلك ثم لا يزال للمسافر على السفر حتى يدخل وطنه ويقيم إقامة  
خمس عشرة يوما بموضع واحد من مصار أو قرية غير وطنه فكم هذا انه يصير مقيما بدخول وطنه  
وان لم ينزل الإقامة وآما في غير وطنه فلا يصير مقيما الا ببينة الإقامة واقل الإقامة عندنا خمسة  
عشر يوما وقدم مالك والشافعي رحم ابوعبادة يوم وهو رواية عن احمد رحم وعنه خمسة وعنه  
اثنا عشر يوم وطور وجعل في المعنى هو المذهب استدلال مالك والشافعي بمادته عليه  
السلام اذن للمهاجر في الإقامة ثلاثة ليال لما عسى ان يكون له حاجة ولا حجة فيه كما لا يخفى  
واجم احمد انه عليه الصلوة والسلام فمأخذ في عشرة صلوة حين دخل مكة الى ان يخرج  
الى منى وهو حجة على من قدر المدة يا قتل من ذلك لا على من قدر ما كثر لانه مسكون عندها  
اخرجه الطحاوي عن ابن عمر وابن عباس قالوا اذا قدمت بلدة وانت مسافر وفي نفسك  
ان تقم خمسة عشر يوما فاحمل الصلوة وان كنت لا تدري متى تطعن فاقمها وقال محمد بن كنانة  
الا فاشنا ابو خبيصة ثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال اذا كنت مسافرا  
نفسك على اقامة خمسة عشر يوما فاقم الصلوة وان كنت لا تدري متى تطعن فاقمها والا فاشنا  
من هذا كالحج اذا دخل للراي في التقديرات الشرعية والوقوف فيه كالمرفوع فعلنا به لانه  
ثبتت لزيادة سكنت عنهما ما استد لوايد ولم ينافر فلو فرى اقل من خمسة عشر يوما لا يرد  
حكم السفر وكذا ان فرى خمسة عشر يوما لكن بموضعين لا يصير مقيما الا ان نزل في موضعين  
في احدهما وان كان يقول غدا اخرج او بعد غدا اخرج واستقر على ذلك لا يصير مقيما عندنا  
وهو مذهب الجمهور ولو بقي سنين وليس لذلك نهاية ابل قال الشافعي يقم في الثانية عشر  
يوما ثم يتم في قول الى سبعة عشر يوما ثم يتم ما روى ابو داود ان النبي عليه السلام اقام على  
حرب هو اثنى عشر يوما يقم الصلوة ورواه عن علي السلام اقام سبعة عشر يوما يقم

عالم القم قال ابن عباس ونحن نقصر سبعة عشر يوما وان زاد اقمنا ولاول ضعيف الثبات  
صحيح واحمد بن محمد بن علي السلام اقام بها تسعة عشر يوما وان اقمنا اكثر من ذلك زادنا  
قننا ليس في فعله عليه السلام ما يدل على نفي القصر في الزيادة كما لا يخفى كيف وقده واثبت  
واليه بقا باسناد صحيح انه قام بيومين وعشرين يوما يقصر ولعمري ان ابن عباس المذكور قد عارض  
اختلاف غيره من الصحابة ومن بعدهم قال الترمذي يجمع اهل العلم على ان المسافر يصوم ما يحجم  
اقامة ومثله قال ابن المنذر وعنه قال اصلي صلوة المسافر ما لم اجمع مكثا وقام الصلوات بغير  
تسعة اشهر يصومون وروي اليه في المعرف باسناد صحيح ان ابن عمر قال ارسم علينا الشجر  
يا ذوي الجاهن تسعة اشهر في غزاة فكننا نصلي ركعتين وفيه انه كان مع غيره من الصحابة يفعلون ذلك  
واختيار اكثر الصحابة يرجع على اختيار ابن عباس وحده وفي العياشي المسافر اذا دخل  
مما هو على عزمه انه متى حصل غرضه لا يصوم مقيما ان مكث سنة الا ان كان مقصودا  
لا يحصل في اقل من خمسة عشر يوما فانه يصير مقيما وان لم يتوكل في اكثر من ذلك يصوم سنة او اكثر  
والعسكر في دار الحرب لا يقيمون ان يهرموا او يهرسوا فيفروا وحالهم هذه في صلوة عزيمتهم  
لتردد هاتي الاقامة ولا بد في تحقق النية من الحزم ولو كانت الشكوك لهم لان احتمال حصول  
المدد للعدو وجوه مكيدة من القليل يهرم بها الكثير قاله وذلك يمنع الحزم عن اليأس  
انكفوا في المدينة في البيوت تصوم منهم وان كانوا في الخيام لا تصوم وهذا الخائف من فعل اليهم  
بامان حيث تصوم نية الاقامة منه بلا تفارق وكذا لا تصوم نية الاقامة في الصحراء لانها لا تحصى  
حتى لو حاصر العسكر عدما في الصحراء من دار الاسلام وانما لا تصوم ما تقدم واما اهل  
الاحصية فتصوم منهم نية الاقامة فيها لانها لهم بمنزلة القرى حتى لو نزلوا في موضع وفروا  
وعندهم من الماء والكفا ما يكفيهم مدة تهاصدوا ومقيمين ولو ارتحلوا عنه ونزلوا في الدغال  
بينهم وبين مسافة السفر ما داروا مسافرين ولا فلا الكافر اذا سلم في دار الحرب ولم يتضرعوا  
له فهو على اقامته لعدم ما ينزلها ولو خاف ففر منهم يريد سفر ثلثة ايام لم تعتبره هكذا وقع  
في الخلاصة ومثلي فاضيف ولعل المراد يعتبر نية الاقامة بعده ذلك ولا فقه ذكر السويج  
من الذبيحة ان الاسير اذا انتقلت من العدو ففر نفسه على اقامته نصف شهر في غارا او نحو

انما اقل من خمس  
على ما ذكره  
صحيح في مسند  
ابن عمر بن الخطاب  
عن سفيان

من اجل اننا اذا كنا  
من غير ان يصحح  
نحو ما ذكره

بجوابه

قصر لا نه محاد للحدود وكذا سلم فرب منهم وطلبوه ليقتلوه فخرج هاربا مستتر  
 السفر انتهى فهذا يدل على انه يقصر وكذا صرح بان يقصر في الثاني اذا خافته بجلالة الجليل  
 فحين حمل تلك العبارة على ما قلنا ولا يصح غير ذلك فثم المعبر في السفر ولا تلتزمه الاصل  
 دون التبع كالتحليف والامير مع البند والزوج مع الزوجة والولي مع عبده والتسليم مع  
 ولا استاذ مع تلميذه وفي القيترة السفر ولا قامت الزوجة ان استوفت مهرها حتى للمبطل  
 ولا قاليها وكذا البندى الكلداني من الامير ولا فلا انتهى والادوية انها تبع مطلقا فانها  
 اذا خرجت معه الى السفر لم يبق لها ان تختلف عنه وكذا الجندي اذا كان دقة من بليته لئلا  
 وتداره السلطان بالزوج مع الامير فهو تابع له نعم ذكر في الذخيرة ان المتطهر بالجبر لا يكون  
 تبع للوالي وهو ظاهر وكذا قاله لا يعمى اذا كان باجرا فهو تابع له كغيره من الاجراء ولا فلول ولا يجرى  
 بجلالها لا يدعى المحمول ان ذهب به ذكر الحاكم الشهابي في المنتقى انه يمت الصلوة حتى  
 يسير ثلثا ثم يقصر ويتبعون ان يكون اذا ساله فلم يجبه وذكره في المنتهى ايضا ان السلم اذا سره  
 الحد وان كان مقصدا وثلاثة ايام قصر وان لم يعلم ساله فان لم يجز وكان الحد ومقيما اتم  
 ان كان مسافرا قصر ويتبع ان يكون هذا اذا تحقق انه مسافر ولا يكون كمن اخذ النظم  
 لا يقصر الا بعد السفر ثلثا وكذا ينبغي ان يكون حكم كل تابع سال متبوعه فان اخرج من منزله  
 ولا عمل الاصل الذي كان عليه من اقامته او سفره حتى يتحقق خلافه قيل اذا كان سفره مختلفا  
 ولم يعلم من متبوعه نية الاقامة عند دخول معرا فريته لم يزل اتماما وعلى الاصل الذي ذكرناه في المتن  
 وهذا لا يعمى لان ما يفتقر الى قول بالشك وتعدد السؤال بسبب من الاسباب يفتقر الى الامتناع  
 مع عدم الجهاد للذين ان حبسوا عن غير ان كان معسرا يقصونه لم يزل اقامة وكذا ان  
 كان من سرا وعزم ان يقضيه او لم يعزم فسيما فاما ان عزم ان لا يقضيه فانه يمت لا يمت  
 كفا في المحيط وذكر في الذخيرة عن ابن سماعه عن ابي يوسف انه ان كان معسرا ثم وكذا ان كان  
 موسرا او يوطن نفسه على اداء العبد بين شركيين احدهما مسافرا والاخر مقيم ان يفتقر  
 اتم في نوبة القيم وقصر في نوبة الاخر ولا يمتسبا مرض عليه ان يقعد على راس الوكيلين  
 ويتم احتياطا لانه مسافر من وجه مقيم من وجه وعلى هذا لا يجوز له الاقتران بالمقيم مطلقا

هذا هو الوجه  
 في قوله لا يمت  
 في قوله لا يمت  
 في قوله لا يمت

فليعلم هذا وقد يفهم من التمثيل بالخليفة في اول مسئلة التبع ان الخليفة والسلطان كثيره في انه  
 اذا نوى السفر بصين مسافرا ويقصر فقبل هذا اذا لم يكن في ولايته اما اذا اطلق في ولاية وآلاهم  
 انه لما فرق لما تقدم من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين انهم قهر واجبن سافرا  
 من المدينة الى مكة وغير ذلك وكرر من قال اذا اطلق في ولاية لا يقصر هو ما خرج به حافظ الدين  
 البرازي في فتاويه ان اذا خرج لتفحص احوال الرعية وتعد الرجوع متى حصل مقصوده ولم يقصد  
 سفر حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة سفر ولا اعتبار لمن علف بل جميع الولاية بمنزلة ممره لان  
 هذا التعليل في مقابلة النص مع عدم الرواية عن احد من الائمة الثلاثة فلا يسمع كآخر خرج قاسدا  
 مدة السفر قاسما في اثنا الطريق وقد بقي بينه وبين مقصده اقل من ثلاثة ايام لا تقصر وكذا الصبي  
 اذا خرج مع ابنيه فبلغ في اثنا الطريق وقد بقي الى مقصده اقل من ثلاثة ايام كذا قال ابو بكر بن الفضل  
 وقال غيره من المشائخ الجواب كذلك في الصبي اما الكافر فيقصر لان نيته الكفر بسفر معتبرة بحدوث  
 نيته الصبي قال في الخلاصة هو المختار وقيل يقصر ان والخاص اذا هرب وقد بقي بينهما وبين مقصدهما  
 اقل من ثلاثة ايام نعم الصلوة هي الصميم ذكره في الظهيرة الثالثة في اعتبار رجال الصلوة في  
 التغير وتبين عليه من اقتداء المسافر بالقيم وعكسه اعلم ان الصلوة مادام وقتها باقيا فهي فالبة  
 للتغير من صفة الى صفة بتغيير حال العبد مالم يزد فاذا خرج تعذر في الذمة على ما كانت عليه من  
 الصفة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك آخر الوقت عندنا بحيث لا يبقى منه قدر ما يسمع قوله الله اكبر  
 وعند ذفر قدر ما يسمع فيه اداء الصلوة والدليل من المجابين عرف في الاصول ثم اعلم ان صلوة  
 المسافر كما تغير من الركعتين الى الادب مع مادام في الوقت بينة الا قامت كذلك تتغير بالاقتداء بالقيم  
 ان ثم لا اقتداء اذا عرفت هذا فتقبل اذا اقتدى المسافر بالقيم في الوقت مع ولو كان مادام لما قلنا  
 انفا وان اقتدى بخارج الوقت لا يعلم لان الصلوة تقررت في وقتها وكثيرين فلا تتغير بالاقتداء  
 كما لا تتغير نيته الا قامت فليعلم اقتداء المقرض بالتفعل في حق القعدة على راس الركعتين بخلاف ما  
 اقتدى به في الوقت ثم خرج الوقت قبل تمامه لا نهجين اقتدى صارضه اربعاً للبيعة مع قبول  
 الصلوة للتغير فصادكا المقيم في حق تلك الصلوة وصلوة المقيم لا تغير ركعتين بخارج الوقت وكذا  
 لو قام خلف الامام حتى خرج الوقت او سبقه الحدث بعد اقتداءه واشتغل بالوضوء فخرج الوقت

واختار البناء فانه يتم اربع اعلان خروج الوقت لا يغيرها بعد ما صارت اربعا بالافتداء المألوس  
 صلوة بعد ما اقتدى بالمقيم في الوقت فانه يصلي ركعتين لنزول الافتداء بالمال المألوس منفلا  
 بالمفترض المقيم حيث يصلي اربعا لو افسد لا نه تمه التزام صلوة الامام وهذا يقصد اسقاط  
 فرضه غير انه يغير ضرورة المتابعة وقد ذلت ولو اقتدى المقيم بالمسافر صح سواء كان في الوقت  
 او خارجا لعدم المانع فاذا صلى المسافر ركعتين يسلم ويقوم المقيم فيتم صلوة بغير قراءة في الوقت  
 يتم بقراءة لا نه منفرد ولا يجب عليه سجود السهو لو سها وجب الاصح انه بالنظر الى كون مقتديا  
 تحريره حيث ادرك اول صلوة الامام نكرو له القراءة تحريرا وبالنظر الى كونه غير مقتدي به فعلا قد  
 سقط عنه فرض القراءة استحباب القراءة فاذا نادى فعل كونه مستحبا وحرما راجحت  
 الحرمة بخلاف مسبوق فانه ادرك قراءة نافذة ولو فرض ان امامه لم يكن قرأ في الاولين فما  
 قرعه في الاخرين يلحق بالاولين ويحلو الشفع الثاني عن القراءة فلم يدرك بالنظر اليه قراءة أصلا  
 اذ التردد دلت قرعة بين ان نكرو تحريرا بالنظر الى القومية او تكون دكنا بالنظر الى الفعل  
 فالاحتياط هو الايتان بالفرض اذ يلزم منه ترك الفساد ولا يلزم من فعله الكراهة ويستحب  
 للمسافر اذا سلم ان يقول اللهم انما وصلوكم فانا قوم سفر لا حلال ان يكون خلفه من لا يعرف حاله  
 ولا يستطيع الاجام به بسبيله فيعلم بفساد صلوة نفسه بناء على ان امامه مقيم فسدت صلوة  
 بسلا على ركعتين وهذا عجيب ما في فتاوى اذ اقتدى امام لا يدري مسافرا هو مقيم يصلي العجل  
 بحال الامام شرط الاداء بكافة انتهى لا شرط في الابتداء لما في المبسوط يجعل صلى بالقوم المذكرين فيهم  
 ومم لا يدرون مسافرا هو مقيم فصلوهم فاسدة سواء كانوا مقيمين ام مسافرين لان الظاهر من  
 من في موضع الافتاء انه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه فان سالوه فاجزهم انه مسافر  
 جازت صلوة ثم انتهى ودعى ابو داود والترمذي عن عمران بن حسين قال غزيت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم شهدنا مع الفقم قافلهم بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين يقول يا اهل مكة صلوا  
 فانا قوم سفر بحجة الترمذي ولو قام المقتدى المقيم قبل سلام الامام الا قامته قبل تقيده ما قام  
 اليه بالسجدة لزمه الرفض ومنا بركة الامام فلم يفعل فسدت صلوة لا نه امام يسجد امامه يستكمل ركعة  
 عن الامام قبل سلام الامام وقد بقي على الامام كعبا بين يديه فاجازت عليه الصلاة فيها فاذا نكرو فسد الصلاة

فانما يصلي ركعتين  
 ولو كان في وقت  
 فانه يصلي ركعتين  
 ولو كان في وقت  
 فانه يصلي ركعتين

فانما يصلي ركعتين  
 ولو كان في وقت  
 فانه يصلي ركعتين  
 ولو كان في وقت  
 فانه يصلي ركعتين

فانما يصلي ركعتين  
 ولو كان في وقت  
 فانه يصلي ركعتين  
 ولو كان في وقت  
 فانه يصلي ركعتين

بالسجدة قاله فاستحكم انفراد - حتى لو رفض وتابع نفسه صلوة لا فتاثر في موضع الانفراد  
 ويتبين على ما ذكرنا في اول هذا البحث ان ثبوت صلوة وهو مقوم قنناها اربعام قننا او مسافرا ومن  
 فاق صلوة في السفر فضلا وكعتين مسلخا او مقيما ومن صلى الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج الى  
 السفر في وقته ثم دخل وقت العصر فضلا ها وهو مسافر ثم تذكر شيئا في منزله فجمع اليقين خروج  
 وقت العصر ثم خرج الوقت ثم ظهر انه صلى الظهر والعصر بغير لهلة لونه قضاء الظهر وكعتين  
 والعصر اربعاء على ما ذكرنا ان الصلوة قابلة للتغيير ما بقي الوقت مالم تؤدوا للمعتبرين في الوقت  
 وقد كان في آخر وقت الظهر مسافرا ولم تكن اديت وفي آخر وقت العصر مقيما حيث يرجع الى  
 منزله ففقدت الظهر وكعتين والعصر اربعاء **في الوطن** قالوا الاوطان فقلت في الوطن  
 ولما قامت ووطن سفر فلا صلى هو مولد الانسان او موضع تاهله به ومن قصده التحصيل لا  
 الا لتحال منه اما لو كان له اهل او بلد غير مولده وهو بالغ ولم يتاهل به فليس ذلك ولئله وفي  
 المسبوط هو الذي نشأ فيه او تولى فيه او تاهل فيه فقولنا او وطن فيه يقتضون ما عزم القارون  
 عدم الا لتحال ولما لم يتاهل فقل هذا الموعوم من له اهل او بلد في بلده على القرار فيه وترك الوطن للقيام  
 كان قبله كونه ولحالته ولو خرج المسافر ببلده ولم ينو الاقامته فيقل الا يصح مقيما في بلده  
 وهو الاوجه من حديث عثمان ولو كان له اهل ببلدين فاهلهما بحدها صامقيا وان مات  
 زوج في احدهما وبقي له فيها زوج وعقار قيل لا تبقى ولئله اذ المعتبرين لاهل دون ذلك كما لو تاهل  
 ببلده واستقرت سكنته له والصل له فيها وروى قيل لا تبقى ووطن الاقامته ما ينوي فيه الاقامه خمسة  
 عشر يوما فصاعدا ولم يكن مولده فلا له ببلده يسمى ووطن السكينة ايضا للتحقق على عدم  
 ولذا لم يذكره صاحب هذا الزيادة لانه يوصف السفر فهو كالمغارة ثم الاصل ينتقض بمثله حتى  
 لو كان له وطن اصلي فانتقل عنه واستوطن غيره خرج عن كونه ووطنه له حتى لو دخله بغير ذلك  
 الا يلزم الاقامه مالم ينو الاقامه طامرا من انه عليه السلام لا يحيا به لاجل جود قعره بل يخرج  
 لانها كانت ووطنه الاصل لكنهم استوطنوا المدينة فزالت ووطنه مكره ولا ينتقض بوطن  
 الاقامته ولا بالسفر لان الشيء لا ينتقض باحد دونه واما وطن الاقامه فينتقض بوطن اقامته  
 اخر وان لم يكن بينه وبين مسافرة وكذا ينتقض بالسفر وان لم يطر عليه ووطن اقامته لم يضر

وطنتيه ثم السفر ليس بشرط ثبوت الوطن الاصل بالاجماع وكذا ثبوت وطن الإقامة في  
 ظاهر الرواية وعن محمد انه شرط ثبوت وطن الإقامة ان يتقدم سفره ويكون بينه وبين ما صلا  
 اليه منه مدة سفر حتى لو خرج من مسره لا قصد السفر فوصل الى قريته ونوى اقامته خمسة  
 عشر يوما به الا يصير ذلك وطن اقامته وان كان بينه ومدة سفره عدم تقدم السفر وكذا لو  
 قصد السفر فقبل ان يسير مدة اقامته بقرية خمسة عشر يوما لا يصير وطن اقامته له وعلى ظاهر  
 الرواية نصيب تلك القرية وطن اقامته له في الصور بين الخامس في مسائل متفرقة  
 للمسافر ترك السنن على قول البعض وقال الفضل لا يخصص وفي البسوط الشمس لا يخصص في  
 السنن وتكلموا في الافضل قيل الترتل ترخصا وقيل الفصل لقرا وقال المنذلي الفصل افضل  
 حالة الترتل والترنل في حالة السيرة انتهى وهذا هو الاعدل اذ لم تكن مشقة حالة الترتل  
 وقد تقدم عن ابن عمر لو كانت مسجلا تمت وقال هشام دايت محمدا كثيرا لا يتطوع في السفر  
 قبل الظهر ولا بعدها ولا يدع ركعتي الفجر والعرب وما دايت يتطوع قبل العصر ولا قبل العشاء  
 كذا في شرح الهداية للسرخسي والعاصمي والطبع في سفره في الزخرف سواء فدلنا وبه قال  
 الاوزاعي والشري ودان والمزني وبعض المالكية وقالت القائله ليس للعاصمي يسفره  
 كالا بن اوفى سفره كقاطع الطريق ان يترخص بالرخص للشرعة للمسافر انما انعم فلا يلزمها  
 المستحق للشرع قياسا على عدم جواز صلوة الخوف للبيعة وقاطع الطريق بالاجماع قلنا قياسا على ما قبله  
 النصوص من الكتاب والسنة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر  
 واذا حضرتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة الا ان كنتم في سبيل او على سفر  
 الاية وقال عليه السلام يحرم المقيم يوم ما وليته والمسافر ثلثة ايام ولا فصل في هذه النصوص مسائل  
 ومسافر على ان الله تعالى لم يمنع نعمة من عبادته في الدنيا المعصية والامام ابا جعفر النعمان لم يلزم  
 الشرع وغير ذلك من القعود الشرعية التي شرعيةها من نعمة ولا يقال ذلك للفرقة كالا الميتر  
 ونحوه كما نقول ان يقتصر على قعد الفرقة ولا يباح الزائد كالا المجترة كالا بنو العباس  
 على عدم جواز صلوة الخوف للبيعة وقاطع الطريق غير صحيح لان المعصية في حقهم في نفس الصلوة  
 اذ قصدوا بها طاعة الله ورسوله المعصية فيها فمن فيه فيما تعلق به الصلوة ونحوها

هذا هو الوجه في  
 سنن مالك بن النضر  
 في السفر

من الرخص لا في عينها مقدار كالصلوة عند التطهر مع الصلوة في الثوب المغصوب وكان في حق  
 ثبوت النسب مع الولي في الحيض فلتامل ولا يجوز الجمع عند ثابن صلي في وقت واحد سئل عن  
 والعصر بعقبة والمغرب والعشاء بمنزلة وهو قول ابن مسعود وسعد بن ذكوان وابن عمر و  
 النخعي ابن سيرين ومحمد بن جابر بن زيد وعمر بن دينار ودواة ابن القاسم عن مالك وقال الثوري  
 واحمد ومالك في المشهور عند الجمهور بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت واحد  
 بعد للسفر والمطر والخيلان يوفى الاول الوقت الثانية فيصليها فيه وثقة بان يقدم  
 الثانية الوقت الاول فيصليها فيه اما التأخير فلم فيه احاديث يعارضها ما في صحيح مسلم  
 من قوله عليه السلام ليس في النوم تعريض في القيظ بان تخرج صلوة الوقت اخرى وهو  
 عزم وتلك بيحة والحرم مرجع على اليسم عند المعارضة على ان الجمع على صحة ليس فيه لما على الجمع في  
 وقت واحد بل كلها محتملة للجمع من حيث الفعل باداء الاول في آخر وقتها والثانية في اول وقتها  
 واما ما روى يحيى بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا اجاب به السيرة جمع بين المغرب  
 والعشاء بعد ما يجيب الشفق ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جابه السيرة جمع  
 بينهما فقال لا امل ان يجمعهما الا في لم يذكر ذلك لحد من احكام نافع غير كاعبد الله  
 لا مالك ولا الباق على انه يجوز ان يورد انه صلى الله عليه وسلم في العشاء التي حصل بها الجمع بعد ما غاب الشفق  
 مع صلوة المغرب في آخر وقتها ويدل عليه رواية اسامة بن زيد قال اخبرني نافع ان ابن  
 عمر جابه السيرة حتى كان غيبوبة الشفق جمع بينهما قال وفي طريق اخر حتى اذا كان في آخر  
 الشفق نزل وصلى للمغرب ثم العشاء وقد نوازي ثم اقبل علينا فقال كان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يفعل هكذا اذا عمل به امر وفي طريق اخر حتى كاد الشفق ان يغيب نزل فصلى للمغرب وغاب  
 الشفق وصلى العشاء وقال هكذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جابه السيرة ولم التقديم  
 فليس لهم حديث صرح فيه كما روى قتيبة بن سعيد عن الليث عن سعد عن يزيد بن ابي  
 جبيب عن ابي الطفيل عامر بن واثله عن معاذ بن جبل انه عليه السلام كان في غزوة تبوك  
 اذا ارتحل قبل زيم الشمس اخر الظهر الى العصر فيصليها جميعا واذا ارتحل بعد زيم الشمس على  
 الظهر والعصر ثم صار وكان اذا ارتحل قبل المغرب حتى يصليها مع العشاء واذا

في وقت واحد  
 في وقت واحد  
 في وقت واحد

في وقت واحد  
 في وقت واحد



اذ تحل بعد المغرب على العشاء فصلها هم المغرب قال البيهقي هذا حديث محفوظ صحيح هكذا  
 قال الترمذي لكن قال نعيم بن مسعود وهو غريب وقال الزهري في علم الحديث هذا حديث  
 الاسناد والتميز والتميز الحديث انما سمعوه تعجبا من اسناده ومثله قل فافاد الحديث في  
 وقيس بن سعيد ثقة ما من قال احكام بسنده الى البخاري قال قلنا لقيت به من كنت عن  
 حديث يزيد بن ابى جليل عن ابى الطيفل قال كتبت مع خالد الملأني قال البخاري كان خالد  
 يدخل الاحاديث على الشيعة وقال الحكم بن محمد بن زيد بن ابى جليل عن ابى الطيفل مديونة  
 وجدنا هذا المتن بهذا السياق عن احمد بن اسحاق الى الطيفل ولا عند احمد ما ذكره عن معاذ  
 بن جبل وخالد مروي الحديث انتهى وعن ابى داود قال ليس في تقديم الوقت حديث ثبت  
 ذكره في الباب وهذا الحديث ذكره ابو داود والترمذي والصحيح فيه ما خرج جافى الصحيحين  
 انه عليه السلام اذ اذ تحل بعد ما ينفع الشمس على الظهر ثم ركب وهل يكون ابطال الصلاة  
 عليه لانه من كوت الوقت ثم لما اوسبب لا يكون تقديم الصلاة عليه على ما حدثنا عنه  
 ما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال والذبي لا الرغرة ما صلى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم صلاة قط الا لو تمها الاصلوتين جميع بين الظهر والعصر فمروا بين المغرب والعشاء  
 بجمع وانما يصح بمثل هذا الجمع بعد الزلزلة لكونه في غاية الصحة والشهرة والما بجمع في المطر فاستدلوا فيه  
 بحديث مسلم عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمطر والعشاء  
 جميعا في غزوة خيبر ولا سفر قال مالك ارى ذلك في المطر ولكن رد عنه هذا بما اخرج مسلم وابو  
 داود والترمذي والنسائي ولحمد عن ابن عباس قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 المدينة من غزوة خيبر ولا مطر قيل لابن عباس ما اراد بذلك قال ان لا يخرج ائمة ولم يقتل  
 احد منهم بظاهره فتعين العمل على الجمع فعلا كما قلنا واصطبر وهم ايضا الذين لا يقدر بعيد  
 لا دليل عليه وهو قول بعضهم للمراد ولا مطر كثيرا ومستدام او مطر ينزل عليه بل كان مستظلا  
 يسقف وليس لهم حديث يصرح بانة عليه السلام جمع بين الصلوتين في وقت واحد  
 لاجل المطر فليت شعري فريدة دعت الى هذا التقدير السبع الذي يجهر كل طبع سليم  
 والله الهادي الى الصراط المستقيم فصل في صلاة الجمعة اعلم ان صلوة الجمعة

على ما ذكره في الباب  
 تقديم الوقت على الصلاة

من استكمل شرائط وجوبها دل على فرضيتها الكتاب وهو قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع  
 فانه امر وهو باطلا قدر يقتضي الوجوب واليهى بما كان مباحا فيقتضي حرمة السنة وهي كثيرة منها  
 قوله عليه السلام لقد هممت ان امرجلا يصلى بالناس ثم احرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بهم  
 رواه مسلم واحمد رحم وقوله عليه الصلوة والسلام لنتهمين اقام عن رد عنهم الجمعة ولينهمن لعه  
 على قلوبهم ثم ليكن من من الغافلين قوله البخاري ومسلم والنسائي ولهم وقوله عليه الصلوة والسلام  
 تركت جمع تها وناصح الله على قلبه رواه الخمسة وقوله عليه الصلوة والسلام واما الجمعة واجب  
 على كل قوم رواه النسائي باسناد صحيح على شرط مسلم وغير ذلك من الاحاديث وياتي بعضها ايضا  
 انشاء الله تعالى ولجام الامة على فرضيتها عين احكامه ابن المنذر وغيره حتى قال ابن بركم **الجمعة**  
 على فرضيتها الجمعة دليل فان الاجتماع من اعظم الادلة لانه اذا اتفق هذا فاعلم انه بها **ايحاشا**  
 الاول في بيان شرائط الجمعة اعلم ان الجمعة تفرطها الوجوب ثلاثة على شروط سائر الصلوات  
 الاسلام والعقل والبلوغ والكفاية من الحيض والنفس وفرو طالة او اذاعة على شرط سائر  
 الصلوات من الطهارة وغيرها ما ذكر اما شروط الوجوب فستراؤها الذكر فالا يجب على المرأة  
 لما روى طائفة عن شهاب بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم الا من عذر  
 ملو له او امرأة او مريض او مسافر رواه ابو داود والثاني الاقامة فلا يجب على مسافر لقوله عليه السلام  
 الجمعة واجبة الا على صبي او مملوك او مسافر رواه البيهقي وعليه اجماع الاثمة الاربعة وجمهور  
 العلماء خلافا للظاهر الثالث الحريية فلا يجب على العبد لما مر من الحديث وعليه اجماع ايضا  
 وفي الفتاوى للمولى ان يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعبدان ولو اذن المولى لعبده في الجمعة  
 ذكر في المنة يجب عليه وذكر المرنغستاني انه يتخير وبها اذا حضر باب الجامع لحفظ الدار بخل  
 ولاصح انه يصلى اذ لم يخل بالحفظ والمكانت يجب عليه وكذا معتق البعض ولا يجب على المملوك  
 في الجمعة ولا على العبد الذي يردى الصرية وقال الشيخ ابو حفص الكبير المستاجر ان يمنع المجرم عن  
 حضور الجمعة وقال على الدارق وليس له ذلك لكن يسقط عنه من الاجرة قدر اشتغال الزان كان  
 بعيدا وان كان قريب لا يسقط عنه شيء وان قال لا يجزى حله مع الاجرة بمقابلة اشتغاله بالصلوة  
 لم يكن له ذلك الرابع الصحة اي عدم المرض فلا يجب على المريض اذا كان لا يقدر على الذهاب ؛

فان كان المريض عن  
 الجمعة والجماعات  
 والصلوات  
 فانه لا يجب عليه  
 حفظ الدار بخل  
 ولا اشتغال الزان  
 ولا اشتغال المملوك  
 بالصلوة

الى الجاهل او يقدد الاثر فيحان ان يزيد حرقه اربطى بـه بسببه لما في الحديث والشيخ الكبير  
 الضعيف من السعي كالمريض الخامس سلامة العينين فلا تجب على الاعمي وان وجد قائل  
 عندنا في خيفة لاح وعندها ان وجد قائل تجب عليه السكاس سلامة الرجلين فلا تجب على  
 المقعد ومقطوع الرجلين وان وجد من يحمله بالاتفاق والفرق لما بينه وبين الاعمي ان الاعمي  
 قادر على السعي عند مجرد القائه دون المقعد وليس خيفة دم قاعده ان القادة بالذلة قد تدر  
 على ما هو هو التحقيق والمريض ان وجد مساعدا قبل هو على الثلاث كالاغمى وقيل لا تجب عليه  
 بالاتفاق كالمقعدة فلا ولي ان لم تنزه الحركة كالاغمى ولن تنزه فكا المقعد والمريض كالمريض في  
 المريض ضا عليها هاهنا على الاعمي فان هذا الوجه من جملة الاعذار التي تبطل عدم التبرع  
 الجرم والجماعات وكذا الخوف من ظلم ونحوه والمفسر والتبليغ والرجل ونحوها وانما انقضت الجمعة  
 بهذه الشروط لعدم تاديهما في اي مكان كان واختصاصها بما كان وصلة يحصل بها المخرج كالشقة  
 بسبب الحجر والضعف في المرض ونحوه وبسبب قوة مصلحة نفسه او مولاة في حق السافر  
 والعبود والمحرم مدفوع وحرم من الله والمعا فلم تجب على هؤلاء ولذلك وكفاهم اداء الظهر ولو  
 حفر او وصل الجمعة اجزئهم ولم يلزم منهم الظهر لان سقوط الوجوب عنهم للرفق بهم فاذا اكمل  
 الشقة وقعت فرضا واجزئتهم الفقير وما تشروا له الاداء فستة ايضا الشرا ولو في السفر  
 او فناءه فلا يجوز في القرى عندنا وهو مذهب عابن ابي حنيفة وحذيفة وعطاء بن  
 ابي الحسن والنخعي ومجاهد وابن سيرين والثوري وسحن بن خذاف والائمة الثلاثة لما ذكر ابن  
 ابي شيبة عن علي رضي الله عنه انه قال لا جمعة ولا تشرى ولا صلوة فطر ولا اخفى الا في مصر  
 جامع او مدينة عظيمة ومحمد بن حزم في الحلي وروى مروان وهو ضعيف ولكن الوقوف  
 في مثل هذا كالمرفوع لانه من شرط العيلة وهي من احكام الوضع ولا مدخل للرأي فيها وما  
 ما ذكر ابن عباس انه اول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بجوانا قرية في البحرين فلا ينافي المصرية الخلق الصمد لاول اسم القرية اذ القرية يقال في عرفهم  
 لغة القرآن واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اي انطاكيا وقالوا لولا انزل هذا القرآن على رجل من  
 القرين عظيم اى مكة والمائف وفي الصحاح جوا ناصم بالبحر في معنى على بابا في تفسيرنا

روى عبد الرحمن بن كعب عن بنيه كعب بن مالك ان قال اول من حج من بني بني بياض  
 اسديين ذراؤه وكان كعب كلما سمع النداء نوح على اسعد لذلك قال قلت كم كنتم قال اربعين  
 فكان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ذكره البيهقي وكثير من اهل العلم فلا يلزم من حجته  
 قبل ان يفرض الجمعة وبغير علمه عليه الصلوة والسلام على ما روى في القصة انهم قالوا لله يوم  
 فيه كل سبعة ايام وللنصارى يوم فلتجعل يوم ملتجئهم فيه تذكر الله تعالى ونفسي فقالوا يوم السبت  
 لليهود ويوم الاحد للنصارى فاجطوه يوم العروبة فاجتمعوا الى مسجدهم فصلى بهم وذكر  
 هم وسعوه يوم الجمعة انزل الله تعالى فيه بعد تدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولو سلم  
 فنلك الحرة من افنية الممر فسلم حديث على عن المعارضة والقاطع للشغب ان قوله تعالى  
 فاسمعوا الى ذكر الله ليس على اطلاقه اتفاقا اذ لا يجوز في البراري اجماعهم قدر والقرية و  
 نحن قدرنا للممر وهما الى الحديث على سيما ولا معارض له اذ لم ينقل عن الصحابة انهم حين  
 فتحوا البلاد استغلوا بنصب المنابر في الجمع في الامصار ثم اختلفوا في تفسير المصير اختلفوا  
 كثيرا ما الفصل في ذلك ان مكة والمدينة مهران لقام بها الجمعة من زمنه عليه الصلوة والسلام  
 الى اليوم وكل موضع كان مثل احدهما فهو ممر فكل تفسير لا يصدق على احدهما فهو غير معتبر  
 حتى التعريف الذي اختاره جماعة من المتأخرين كصاحب المختار والوقاية وغيرهما وهو  
 ما لو اجتمع اهل في كبر مساجده لا يسعهم فانه منقوض بهما اذ كل منهما يسع اهل وزيادة  
 ولم يعلم ان مكة والمدينة في زمن النبي عليه السلام والصحابة الكرام هي لان كلا من مسجد  
 كان اصغر مما هو لان فلا يعتبر هذا التعريف وبلا في لا يعتبر تعريفه بما يعيش فيه كل محترف  
 بحرفة اديون فيه كل محترف فان مصر وقسطنطينية من اعظم امصار الاسلام في زماننا  
 وبمع هذا من كل منهما حرف لا توجد في الاخرى فضلا عن مكة والمدينة والمدن الصالحة  
 صاحب الهداية انه الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقوم الحدود وتزيت سلا الزينة  
 له عند اعتداده عن صاحب الوقاية حيث اختار الحد المتقدم ذكره لعمود التراتي في احكام  
 الشرع سيما في اقامة الحدود في الامصار فربما بان المراد القدرة على اقامة الحدود على ما مر  
 به في تحفة الفقهاء عن ابي خيفة رح انه بلدة كبيرة فيها اسكك واسواق ولها ساكن فيها

اختار في تفسير  
 المصير

دال يقلد على انصاف المظلم من الظلم بحشمة وعلمه او علم غيره يرجع اليه بالبر فواقع  
 من الحوادث وهذا هو الاصح انتهى لان صاحب الهداية ترك ذكر السكك والوسايق بناء  
 على الغالب ان الغالب الامير والقاضي شانه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود ولا  
 يكون الا في بلد كذا قال فلما حصل ان اصح الحد وما ذكره في التحفة لصدقه على مكره والمدينة  
 وانما هو الاصل في اعتبار المصرية وفي الفتاوى الصائتة لو صلى الجمعة في قرية غير مسجد  
 جامع والقرية كبيرة لها قري وفيها دال وحاكم جازت الجمعة بنوي المسجد ولم يبدوا  
 هو قول ابي قاسم الصفار وهذا القرب الاقارب الى الصواب انتهى وهي ليس بعيدا عما  
 قبله والمسجد الجامع ليس بشرط ولهذا اجمع على جوازها في المصلي في قتله المصروع  
 اتصل بالمصر معه المصلحة من رفض الخيل وجمع العساكر والمناضلة ودفن الموات  
 وصلوة الجماعة ونحو ذلك لان حكم المصر باعتبار حاجته اهله اليه وقلة محمد دم بالغنى  
 وقال قاضي خان والاعتماد على ما روى عن ابي خيفة دم كل موضع بلغت ابنتا بنية في قرية  
 وقاضي يقيم الحدود وينفذ الاحكام فهو مصر جامع وفي الكرخياني ان هذا الماهر الرواية وهذا ايضا  
 يقرب من تعريف صاحب التحفة وعن محمد دم كل موضع مقررة الامام فهو مصر حتى ان لو بلغت  
 الى قرية فابا لا تامة الحدود والقصاص تصير مصر فلا اغرله فلق بالقرى ووجد ذلك ما لم  
 كان لعثمان بن عبد اسود امير له على الريدة يصلي خلفه ابو ذر وعنه من الصحابة الجمعة وغير ذلك  
 سزم في المحلى ويجوز اقامتها بمجي ايام للرسم اذا كان الامير المجاز او كان الخليفة هناك عند  
 ابي خيفة وابي يوسف خلا للمحمد لانها تتم اذ كان لها سلكا ويصير لها بالموسم  
 اسواق بخلاف عرفات لانها لا ابنية بها وبخلاف ما اذا لم يكن الامير للموسم اعلم بالحكم لا  
 يفرض اليه اقامة الجمع ولا يصلي العيد بما لا اتفاق لالعدم التمسر ولكن لا اشتغال في يوم من  
 والذبح والحلق وطوان الافاتمة وغيرها فيقع الحج بصلواته فعل هذا ينبغي ان تسقط الجمعة  
 عن اهل مكة اذا خرجوا الى الحج واتفق ان العيد يوم الجمعة للخرج المذكور ثم اقامة الجمعة في غير  
 اكثر من مصر ولحد في جوامع الفقهاء عن ابي خيفة دم رواه ابنه ولا ظهر عنه عدم جوازها في موضع  
 ان يكون بينهما نهر فاصل فيكون كل جانب كمر لهما اقامة الجمعة من اعلام الدين فلا يخفى

في موضع  
 في موضع  
 في موضع

تقليلها وفي قائمتها بالقرن من موضعين تقليلها ولها ان الشرع للمصالح المأمورة وهو مذهب كل طريقي  
ولان في العصر في موضع او موضعين خرجا في المدن الكبيرة وهو مذهب وقد يكون فيقيم  
الفنسة كان بين اصل مصر لاختلاف بحيث شر الفتنه باجتماعهم وقدرها بانفسكيتها ثم على قولين  
لو ادلت فالجمعة لمن سبوا واختلوا قال بعضهم يعتبر السبق بالقرآن والصحيح انه بالافتتاح فان  
صلوا معا واشتبه الامر فسلط صلوة الكافي وذكر في الترمذي ولا فضل هو الجامع الواحد وذلك  
الخروج عن الخلاف والخروج عن العمدة يبين وعن هذا وعن الاختلاف في المصالح والوفاء  
موضع وقع الشك في جملة الجمعة ينبغي ان يصلى اربع ركعات وينوي بها الظهر حتى لو لم تقع الجمعة  
موقعها يخرج عن عمدة فرض الوقت يبين كذا في الكافي قال في تناويز الجمعة هذا في القرى البعيدة  
اما البلاد فلا شك في الجواز والتعداد الفريضة قال في الاحتياط في القرى يصل الستة اربعاء  
الجمعة ينوي ستة الجمعة اربعاء يصلى الظهر ثم ركعتين سنة الوقت هذا هو الصحيح للتحقق والاحتياط  
فقد ادى ستة اربعاء وجمعة لا تفصل الظهر مع الستة قال وقول الناس يصلى الظهر بنية الظهر  
او بنية اقرب صلوة على اليسار له اصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصبات  
انتهى وهذا الذي قال من حيث كون الموضع مصرا وامنا حيث جاز التعداد وعدمه فالأولى هو  
الاحتياط لان الخلاف فيه قوى اذ الجمعة جامعة للحجاءات ولم تكن في زمن السلف تصل الا في  
موضع واحد من المصروكون الصحيح جواز التعداد للضرورة للفنسة لا يمنع شرعية الاحتياط للتحقق  
وذكر في تناويز ما هو ينبغي ان يقرأ الفاتحة والسورة في الأربع التي تصل بعد الجمعة بنية الظهر في بلادنا  
فان وقع فرضا فقرأ السورة لا تضر ولان وقع نفلا فقرأ السورة واجبة انتهى ولا بأس في البنية  
ان ينوي آخر ظهر اذ ركعت وقته ولم يسقط عن بعد حتى ان صحت للجمعة وكان عليه من يسقط عنه  
والا فقل وان كان مقيما في الطرف للمصلي ليس ينسحب وبين المصفر من الاربع والاربع والجمعة عليه وان  
كان يصح النداء والغلو والليل والاميال ليس بشي كذا وفي الفقيه ابو جعفر عن ابي جعفر عن ابي  
وهو احتياط شمس لائمة الحولاني كذا في تناويز قاضيان ولا تفصل القروى للمصربوم الجمعة فان نوى  
لكت الوقتها لم يترك ولو نوى الخروج بعد دخول وقتها لم يترك وقال الفقيه ابو الليث لا تترك ما كذا في  
التحلاص ولم يذكر قاضيان الا عدم لزومها الا نوى الخروج في يومه قبل الوقت او بعد كما اختار

من  
تعداد في الجمعة  
فالمصلي في سبيل  
هو ابو يوسف

من  
الاحتياط في القرى  
ان يصلى الستة اربعاء

من  
الاحتياط في بلادنا  
ان يصلى في كل يوم  
الاربع والاربع

من  
الاحتياط في بلادنا  
ان يصلى في كل يوم  
الاربع والاربع

النقيب فعمل انه المختار عنده لانه اذا نوى اقامته ذلك اليوم في المصالح المحس بها له بخلاف ما اذا  
 ينو الشرط الثاني في كون الامام فيها السلطان او من اذن للسلطان لقوله عليه الصلوة  
 السلام فمن تركها ولم يمام عادل او جابر فلا جمع الله شمله ولا يارك له في امر الحديث رواه ابن  
 ماجه وغيره فقد اشترط عليه الصلوة والسلام الامام وهو السلطان لا لحاق الوعيد بتاركها قال  
 الحسن بن ابى الحسن البصري ادبغ الى السلطان فنكر منها الجمعة وقتل جبيب بن ابى ثابت  
 لا تكون الجمعة الا بامير وهو قول اوزاعي ايضا وقال ابن المنذر مضت السنة التي يقيم الجمعة  
 او من بها امره فاذا لم يكن ذلك صلوا الظهر ولا نهاتقام بجمع عظيم اذ هي جامعة للجماعات المتفرقة  
 في المساجد وفي غيرهما وقد يقع المنازعة في التقدم والتقديم وفي التعجيل والتأخير فلا بد من الوحدة  
 العامة والكلمة الفاصلة حسم المنازعة المفضية الى العداوة والفتنة والى تغريب الجمعة  
 غالبا وعلى هذا كان السلف من الصحابة ومن بعدهم حتى ان عليا رضي الله عنه لما جمع ايام  
 محاصرة عثمان بامره ولو قلدا العبد على ناحية فضلى بهم الجمعة لما امر من حديث عثمان و  
 التغلب الذي لا منشور له اذا كانت سيرته في الرعية سيرة الامراء يجوز له اقامتها لان  
 بذلك ثبت السلطنة فيتحقق الشرط وليس للقاضي ان يصلى بهم اذ لم يرميه صيحا ان  
 كدالة وكذا صاحب الشرط اوعى ابن سفيح ان لصاحب الشرطة ان يصلى دون  
 القاضي فان مات ولي المصطفى صلى بهم خليفة قبل اتيان والي اخرهم وكذا لو صلى القاضي او  
 صاحب الشرطة فان لم يكن احدهما هو لا فاجتمع الناس على واحد فضلى بهم جاز ومجوز  
 احدهم لا يجوز الا بالاذن للفرقة هناك لا هنا ولو مات الخليفة وله امر او ولاية على اشيائه  
 من امور العامة كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا من المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يغرلوا  
 ولو شرع المأمور بها فيها ثم حضر اخر مكانه مضى عليها ونو حضر قبل شروعه والكره اذا كانت  
 سلطانته يجوز امرها باقامتها الا اقامتها والمأمور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن  
 له في الاستخلاف بخلاف القاضي حيث لا يملك الاستخلاف ان لم يؤذن له فيه والفرقة  
 موقوفة تغرب بتأخيرها قال الامراء اقامتها مع العلم بان المأمور يعرض لمن الاعراض المؤدية  
 الى التغريب امره بالاستخلاف كدالة بخلاف القاضي لان القضاء غير مؤقت قال شعير

من كان له  
 على ما في  
 على ما في

العادية في كتاب ادب القاضي انما يجوز الاستخلاف في الجمعة بشرط ان يكون المستخلف قد سمع الخطبة  
 اما اذا لم يكن سمعها فلا تنها من شرائط افتتاح الجمعة بخلاف ما لو سبقه الحدث فاستخلف من  
 لم يشهد الخطبة لان الخطبة شرط بان وليس بمفتن والخطبة شرط لانتهاج وقد وجد في حق  
 الاصل بخلاف الاستيعار فان له ان يعزله عنك المنافع لنفسه فكان له تملكه والقليل  
 انما اذن له ليحل غيره وهذا اما قالوا من قام مقام غيره لا يكون اقامته غيره مقام  
 نفسه ومن قام مقام لنفسه كان له اقامته غيره مقام نفسه فقام بعض الفضلاء من هذا  
 ان الاستخلاف انما يجوز في الصلوة بعد الشروع حتى قال في بعض معنفاته ان الاستخلاف  
 لا يجوز للخطبة اصلا ولا للصلوة ابتداء بل بعدها احداث الامام الا اذا كان ما ذكرنا من  
 السلطان للاستخلاف اعتمادا منه على التنفيذ المذكور وعلى القاعدة المذكورة وانت خبر بان  
 اطلاقهم وقدمهم المذكورين الماذون في الجمعة وبين القاضي يفيد اطلاق الاستخلاف في الخطبة  
 فانه ما في الباب ان اذا خطب اذ استخلاف الصلوة لا يجوز ان يستخلف من لم يشهد  
 الخطبة الا اذا كان بعد الشروع وسبق الحدث واما القاعدة المذكورة فقوله يجوزها ولا تسلم  
 ان الماذون في الجمعة قام مقام غيره لغيره بل لنفسه بخلاف القاضي وذلك لان القائل اقام  
 مقام السلطان لاجل الوعية خاصة ولان يجوز حكمه لنفسه بل ولا له هو بمنزلة نفسه من لا  
 يقبل شهادته له واما المأمور بالجمعة فانه ما قام مقام السلطان لاجل الناس فقطير لاجل  
 نفسه ايضا فان الصلوة المأمور بانها ليست مختصة بغيره بل هي له ايضا فقد قام  
 بها مقام غيره لنفسه وبغيره الا ان الغير تابع له ونفسه اصل في ذلك القيام فكان من القسم  
 الثاني وهو من قام مقام غيره لنفسه فجاز له الاستخلاف كل من المستعير وعلى هذا هي الامت  
 من غير تكبير فليتأمل ولا اذن في الخطبة اذن في الصلوة وبالعكس ففي الواقع ان الامام  
 وقال لما خطب ولا تصل بهم اجزاهم ان يجتنب ويصل بهم الشرط الثالث  
 الوقت وهو وان كان شرطا لسائر الصلوات الا ان الجمعة تختص بانها لا تقام الا في خلاف سائر  
 الصلوات فانها تقام جده ايضا وقتها وقت الظهر لما في البخاري عن انس كان عليه السلام  
 يصل في الجمعة بين قبيل الشمس وفي مسلم عن سلمة بن الاكرم كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه



وسلم كتابهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اذنت الشمس الحديث وهو المتواتر من  
 لدن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وهو قول جمهور من الصحابة والتابعين من بعدهم  
 ولا يجوز قبل الزوال الا في قول احمد بن حنبل وليس له متمسك لاحد مسلم عن جابر قال كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يصلي الجهر ثم يذهب الى مكانا فيقرأ فيها عشرين مرة ثم يقرأ في الصلاة عشرين مرة ثم يقرأ في  
 الاخبات في الصلاة والواحد كان حين الزوال لان الصلاة قبله فلان قبل قرأه حين الزوال لا يسلم هذه الجهر  
 للراي ما ايدى الزوال لا الحقيقة فانها لا تسلم الا في صلاة الكوفات منا الطيقا جاز لا تسلم بعد ذلك ولا تسلم  
 طالع ربح لما ان وقت الظهر والعصر عنده واحد ولنا ان شرعيةها على خلاف القياس لسقوط الركعتين ثم  
 في رأي فيها جميع الخصوصيات التي ورد الشرع بها ولم يرد قط ان عليه الصلاة والسلام صلاها بعد ذلك وقت  
 وكذا من بعده الموصي منها فلا يجوز ولو خرج الوقت وهو ما يلزم استئناف الظهر ولا يبين عليها عند خلاص الشرع  
 لا اختلاف فيما كثره وشروطه والخلاف في ان عند يجوز بناء احكام الفرضين على الاخر وعندنا لا يجوز على ما تقدم  
 في الاقامة فافهم الشرط الرابع الخطبة وعليه الجمهور خلافا للامامية فانهم يجوزون اداءها بلا خطبة وقد  
 فان لم يروا انه عليه السلام او احد من الخلفاء المتقدمين من بعدهم صلاها بعدتها من جملة الخصوصيات  
 التي لم يروا سقوط الركعتين الا مع مراعاتها فكانت شرط الخطبة كونها في الوقت لا تسلم شيئا من خطبة  
 الخصوصيات المفيدة بها وان بخبر الجماعة فان خطيب وحده ثم حفرة الجماعة فليس لهم لا يجوز المتواتر  
 لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وهو يشيخ الخطبة والصلاة فكما ان الصلاة لا يجوز بدو الجماعة في الصلاة  
 انشاء الله تعالى ذكرها الخطبة وذلك لان الآية وان دللت على وجوب السجدة بجوارها فقد دللت على توقفها على كونها  
 انتهاء السجدة المسند الى الجهر اليه بالاشارة ولا يشترط لصحتها كونها مسموعة بل يكفي حضورهم حتى لو جهر  
 ناموا او كانوا صواها اجزأت والظاهر انه يشترط كونها جهر بحيث يسمعها من كان عنده اذ لم يكن يسمع  
 ولكنها مطلقة ذكر الله تعالى بينها عند ابي حنيفة ربح وعندهما ذكر الحمد يسمى خطبة واجرها الوفاة القياسية  
 العمدة وتحتها الوفاة خطبتين بجلسته بينهما يشتمل كل منهما على الحمد والتشهد والصلاة على النبي عليه السلام  
 على ثلاثة آية وعلى الوعد ايضا والتكبير على الدعاء للمؤمنين والوعد عوض الوعد هذه كلها في بعض  
 انشاء نعيم لما انهما من جملة الخصوصيات التي ينقل استقام الركعتين لاجلها فكانت كاصل الخطبة قلنا ذلك بما  
 لا يلزم منه الزيادة على النص بخلافه وفي افتراض هذه الاشياء وذلك لان لما يقتضيه من التواتر والاشهر من المطلق

في قول احمد بن حنبل

في قول احمد بن حنبل

الخطبة في الوقت ولم يثبت ان كل زمن انما خطبة عليه السلام كان مستملا على جميع ذلك ليستقل منه اسم  
فلا دليل على انما خطبة وكان واجبا او سنة وكذا تركه فان قيل من المعلوم يقينا انه عليه الصلوة والسلام  
يخطب قطب يدون ستر وطهارة قلنا نعم ولكن يكون ذلك في يوم وعادته ولديه كدليل على انه افاض على  
الخطبة ولا يقال الخطبة قائمة مقام الركعتين فيسترط لانه لا نافع له لا نسلم ولا لما ابيح استدلالها  
ويقطعها الكلام العمد على ان مسلما وى ان كعب بن عجرة دخل المسجد يوم الجمعة وعبد الرحمن بن الحكم  
قاعا فقال انظر الى هذا الخطيب يخطب قاعا والله تعالى يقول واذا راجعوا اليه افاضوا فيهم فاقام  
ثم صلى معلوم يحكم هو لا غير من الصحابة الموجودين اذ لا يفسد الصلوة وانما انكر على من ترك السنة وذكر ابو  
عمر بن عبد البر ذهب مالك واهل العراق وسائر فقهاء الامصار الى التسايع في ان الجلوس بينه وبينه سنة في شيء  
على من تركه ولا يوجب وعمرهم ان الشرط هو الخطبة وهي اما تطلق على ذكره قبل وقوله تشهد ما في ذلك  
تسمى خطبة في العرف ولا في اللغة ولا في حنفية قوله تعالى فاسعوا اليه من قبله من كونه ذكره قبل ولا قصر كان  
الشرط لان الاعمال القطع غير ان الماتر عنه عليه الصلوة والسلام اختيارا لغيره من اعني ذلك الخطبة في الوضوء عليه  
فكان ذلك واجبا او سنة لانه الشرط الذي لا يخرى غيره اذ لا يكون ما لعدم الاجمال في قطع الذكر ذكر في المسئلة  
والحفظ وملتقى البحار وشرح البحار وكان بها في شرح مسلم لعبد الدين الخلاطى والمؤرخون في عثمان عقاد في  
اول جمعة الخلافة مع عبد الملك فقال الحمد لله فلاح عليه فقال ان ابا بكر وعمر كانا بعد ان هذا المقام  
وانكم الى امام فقال لرحم منكم الى امام قوالا وسياتكم الخطب بعدواستخفافه الى لكم وقلى وصلوا اليكم  
عليه احد كان اجما عاضهم على الاكتفاء بهذا القدر وان الطول المسمي خطبة في العرف ليس بشرط  
الشرط مطلق الذكر فلو قال الحمد لله او سبحان الله او لا اله الا الله او نحو ذلك اجزاء لكن لا بد من كل ذلك  
فصدا الخطبة فلو غطس في الماء لاجل لا يخرج عن الخطبة ويكره الخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدين كما لو كان  
بل اولى ولو خطب نفر من كان حاضر الجملة اخرين فصلى بهم اجزاء ثم خطب القوم حضورا وصلى  
القوم حضورا ولو خطب ثم ذهب فتوضا في منزله ثم جاء فصلى ليجوز ولو اعد في ذلك وجعل غسل استقبال  
الخطبة ذكره في الواحات وميتة المفق لانه ليس من عمل الصلوة وفي لم يغسنا في توضيع الى منزله فغدا  
اجزاء ولو خطب وهو جنب فذهب فغسل استقبال ذكره هذا كله السريحي في شرح الهداية والله اعلم  
الجماعة على شريعتها والاجماع من غير خلاف وانما اختلفوا في اقل

الشرط الخامس

من الخطبة في الوقت  
ولا يوجب في شيء

عددهم فعند أبي خيفة ومحمد دم ونفردم ثلاثة رجال كلهم سوى الامام وعند أبي يوسف دم اثنتان  
 سوى الامام وعند الشافعي دم اربعون رجلا احرا وامقيمين لا يفتنون مضافا لاشارة لا طعن في حديثهم  
 مذهب احمد دم وعند مالك دم من يقرهم قرية ولم يجرد وعددا وكن الجيب عن الحل بثلثين  
 لما روى ابو محمد بن الاسد مرسل اذا اجتمع ثلثون بيتا لدارها رجلا يعمل بهم الجمعة ويجوز الاستحسان  
 يحتمل به وللشافعي ما روى في بحث المهر من حديث اسعد بن ذرارة وانهم كانوا اربعين ولا يجزيه ولا لا فيه  
 انهم لو كانوا اقل لما جمعوا وما روى عن جابر ومثله لثنتان في كل بقعة اماما وفي كل اربعين فما فوق ذلك جمعة  
 فقال في شرح المذهب ضعيف رواه البيهقي وغيره باسناد ضعيف قال البيهقي وهو حديث لا يجمع بمثله انتهى  
 ولا يريه دم ان مسمى الجماعة يتحقق في الاثنين وكون الجمع اقل لثنتان لا يمس ما نحن فيه من الشرط ليس  
 هي مدلول صيغة الجمع بل ما يرمي معنى الاجتماع وفي الاثنين ذلك وجوابه ان الشرط جاء على مدلول  
 الجمع لقوله تعالى فاسعوا فان طلب الحضور متعلقا بلفظ الجمع وهو الواو والذكر يستلزم ذكر الزم ان الشرط  
 ان يكون مع الامام جمع هو مسمى لفظ الجمع الذي هو م ع ويشترط كونهم رجلا عقاء فلا تنعقد النساء  
 والصبيان ولا يشترط كونهم احرا وامقيمين بل تنعقد بالعبد والمسارين ونعم امامتهم فيها ايضا كاللهم  
 ونحوهم من العبدوين خلافا لفرع وانما تنعم امامتهم من لا تجب عليه الجمعة فيها عنده لشرط وجوبها  
 عنهم قلنا ان عدم الوجوب ليس لما نفع فيهم بل للتخفيف عليهم كما تقدم فاذا تركوا الترخف فيهم كغيرهم  
 امامتهم كما يجوز امامتهم غيرهم ويشترط بقاءهم الى السجدة الاولى عند أبي خيفة دم فلو نفر وقبلها  
 او انفصوا يستقبل من بقي الظهر وعندهما يشترط بقاءهم الى الغريرة فلو نفر او بعد هاتين من بقي من  
 الجماعة وعند فر يشترط بقاءهم الى تمامها بالقعود قلنا لا يشترط ذلك يستأنف من بقي الظهر  
 لذل الجماعة شرط فلا بد من دوام كالوقت ولما انما شرط لان انعقاد فلا يشترط دوامها كالحظيرة والشرط  
 دم يقول نعم هي شرط الانعقاد لكن انعقاد الصلوة وتحقق تمامه وفوق على وجود تمامه ولا كان لا يشترط  
 الشيء في الوجود بدخول جميع اركانها لم يسجد فيها لا يسمى صلوة ولذا لا يفتن بها الرجل ولا يصلي بها  
 الجماعة قبل السجدة كذا هاهم قبل التكبير من جهة انه عدم الجماعة قبل تحقق مسمى الصلوة بخلاف الخطبة  
 لانها تنافي الصلوة فلا يشترط دوامها الى تحقق الصلوة ولا عبرة ببقاء النساء والصبيان لانها  
 لا تنعقد بهم ابتداء فلذا بقاء ثلاث العبد وغيرهم من سائر من لا تجب عليه لما تقدم **الشرط**

السادس الاذن العام حتى لو ان السلطان او الامير اعتلقوا باب قعره وصل فيه بحشيشة لا يحد  
 جعته وان فتحوا ذن للناس بالدخول جازت سواء دخلوا ولا ذن للمار بغيره انما شرعت  
 بخصوصيات لا يجوز يدونها والاذن العام والاذن على سبيل الشهرة من جملة تلك الخصوصية فلا يجوز  
 بدونه **البحث الثاني** في صفة ما يستحب التكبير اليها الحجة الى هرة فلا قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكما قرب بقرة  
 ومن راح في الساعة الثالثة فكما قرب كبشاً اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكما قرب دابة ومن راح في  
 الساعة الخامسة فكما قرب ناقرب بيعة فانا نخرج الامام عن مكة للملأكة يستمعون الذكر رواه الجماعة الا ابن  
 ماجه قيل المراد بهذه الساعة اوقات متقاربة في ساعة واحدة وهي بعد الزوال واليؤيدها ما رواه  
 تافعي حسين وامام الحرمين وتسلط بلفظ الرواح فانه يستعمل بعد الزوال ويدبانه يستعمل قبل الزوال  
 يقال اراح القوم اي ساروا وذكر البغوي وانكر الا زهري يختص الرواح بما بعد الزوال وعطفاً قال  
 عمر عباد من السير ليلا ونهاراً وذكر في القاموس راح للمعروف ويراح راحة واخذته لغيره  
 ويده لكذا خفت ومنه قوله عليه السلام ومن راح في الساعة الثانية الحديث لم يرد راح النهار  
 بل المراد خف اليها انتهى فكانت عليه الصلوة والسلام قال من شط الى الجمعة في الساعة الثانية والجمعة على  
 ان المراد الساعات النهارية وان المقرب البدنة من راح في اول النهار من طلوع الشمس وهو الاظهر ومن  
 طلوع الفجر على اختلاف في ذلك ورده القفال بانه لو كان المراد ذلك لا يستوي الجانيان في الفضيلة في ساعة  
 واحدة مع تعاقبها في المجيئ وبانه لو كان كذلك لاختلف الامر باليوم الشتائي والصالها الجمعة البواشيتا  
 لمن جاء في الساعة الخامسة والتجواب عن الاول ان لا ينقسم الاستواء لان كلامنا عن الزمان المذكورة مختلف لا حاد  
 ان يهدي شخصان كل منهما بدنة مع ان بدنة مع ان بدنة هذا افضل من بدنة الاخر بدنة هذا غير  
 وقت الفنا بانه عليه السلام فكذلك على تقدير الاعتدال بين الليل والنهار كما هو باهر في النظر الى الوسط  
 هو خير الا وذهبنا ان اعتبر ساعات اهل الحسا وهو ليس بل لازم بل الظاهر ان مراده عليه السلام تقسيم هذا  
 الزمان من اول النهار الى وقت الصلوة ستة اجزاء فيشمل الشتائي والسائقي ويؤيدهم الجمهور شذوذ نقاوت  
 بين الزمان القرايين للذكر فانه يدل على شبه التقادير بين المسافلين فامل اني تأمل في حديث جابر عن النبي صلى الله عليه  
 قال يوم الجمعة اثنا عشرة ساعة منها ساعة لا يوجه فيها مسلم بيسال الله فيها شيئا الا اقادوا له ما يشاء من

ساعة بعد الصلوة ابوداود والنسائي وسئل ابن عمر عن قولهم ان شئت  
وقيل اول بدعة حدثت في الاسلام ترك البكر والى الجمعة ذكره في الكشاف فاما حديث ابوهري في الصحيحين فيقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن البكر كمثل الذئبة بدنت ثم كذا الذي يحد في بقرة الحديث فلهذا لم يجمع للبكر  
المجمل فزيقا بينه وبين قوله عليه السلام من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وبتكر مثني لم يكره من  
واستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة على سنة اجر صيامها وقيامها وراه الترمذي وقال حديث حسن صحيح الحاكم  
وقال في القاموس والنهي في قوله عليه السلام البكر الى الجمعة كالمهمل بدنت وقوله عليه السلام لو لم يكن في التجر  
لا سبق اليه بمعنى التكبير في الصلوة وهو المفقود في اول اقامتها وليس من المباحة انفق يستحب احسن ما يجرى من  
الثبوت لقوله عليه السلام ما على احدكم ان يجرد ان يتخذ ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته رواه ابوداود  
النسائي ويستحب السواك والتطيب لقوله عليه السلام لا يغتسل رجل يوم الجمعة وطهر ما استطاع من نفسه  
من دهنه او عس من لم يلبس بيته ثم يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم يعطى ما كتبته ثم ينهت اذا تكلم الامام الا  
غفر له ما بينه وبين الجمعة الا شهوة فمثل هذا ما رواه ابنه اذ ينهاه ويحبها السعي وترك الاستغسال بالاذان الاول  
لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وقولهم واختلف في الماد بالاذان الاول فقيل الاول باعتماد المشعور به  
وهو الذي بين يدي المنبر لانه الذي كان اول في زمنه عليه السلام وزمن ابن بكر وعمر وعثمان  
الاذان الثاني على الزور امحون كثر الناس ولا هم الا اول باعتبار الوقت وهو الذي يكون على السجدة  
واذا اصعد الامام على المنبر يجب على الناس ترك الصلوة النافلة لما تقدم من كراهتها عند الخطبة ويجب ترك  
الكلام ايضا عند اتي حين فترم وقال ابياح الكلام حتى يشرع في الخطبة لما عن ثعلبين مالان جملوا  
على المنبر يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وكذا عن الزهري ولان الكراهة للاختلاف في قولهم  
بمخلاف الصلوة فانما قد ديمت ولا يجزئ في ما ذكر ابن ابي شيبه في مسند في علي وابن عباس ابوهري  
كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام ولان الكلام ايضا عند طبع اذان الكلام يخرج الكلام  
فكان المنع احوط ثم ان الاستماع والالتصاف واجب عندنا وعند الجمهور حتى انهم يكرهون قراءة القرآن ونحوها  
ورد السلام وتشيمت العاهل وكذا الاكل والشرب وكل عمل لما خرج النية عن ابى هريرة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام يخطف القوم هذا  
يفيد بعبادته مع الاثر المعروف مع انه واجب وبذلك لا تمنع صلوة النفل والقراءة وكذا لا تمنع الا

نام عليه السلام  
في يوم الجمعة  
فلا يكره

في يوم الجمعة  
فلا يكره

فالقول اولى بالمنع ومن حرم على سائر الاحاديث الدالة على جواز تحية المسجد واداء تحية الكلام لا تنحرم  
 المحرم مخرج على البيهقي ولا يقال رد السلام فرض فلا يمنع منه لا نقل ذلك اذا كان السلام مائة مرة  
 وليس كذلك في حالة الخطبة بل ينكت عليه ما شاء واذا فرغ الامام ان الله وملائكته يصلون على النبي <sup>بخطبة</sup> فرفع  
 ومحمد انه ينصت وعن ابي يوسف رحمه الله انه يصلي براوية اخذ بعض المشايخ رحموا الله منهم انه ينصت و  
 في الخطبة لو سكت فهو افضل تحقيقا للانصت وعن ابي خيفة رحمه الله اعطس محمد الله نفسه <sup>بخطبة</sup> وهو الصحيح  
 وكذا لو شتم او رد السلام في نفسه جاز وكذا لو اشار برأسه او عينه بآية عند رويته المنكر ولم  
 يتكلم بلسانه الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يجب الانصات الى ان يشرع في مدح الطاعة فلا يجب ان لا  
 ذهب بعضهم الى ان البعد في دعائنا من الامام افضل كذا يسمي مدح الطاعة لكن الصحيح ان القرب افضل  
 لما مر من الحديث ولقول عليه السلام <sup>عليه السلام</sup> احضروا دنوا من الامام فان الرجل لا يزال يتبعه حتى يورثه  
 الجنة وان دخلها واداه ابوداؤد والحاصل ان الدنو فضيلة فلا تترك لأجل ما يجاوزها من معصية  
 غيره كاتباع الجبادة التي معها تأخذ هذا وقد اختلف المتأخرين في البعيد عن الامام فحينئذ يترك السكوت  
 في حقها ايضا ونصيرين يحيا لاجاز القراءة ونحوها وعن ابي يوسف رحمه الله ان السكوت وحكي عنه ينظر في كتابه  
 ويصلي بالقلم ولا منافاة بينهما فان طلب السكوت والانصات وان كان للاستماع لا لذاته لكن الكلام و  
 القراءة للبعيد الذي لا يسمع الامام قد يصل الى الذن من يسمع فسخيل عن فهم ما يسمع عن السلام  
 بخلاف النظر في الكتاب المكتاب لكن الافضل هو الانصات لقول عثمان للمنصف الذي لا يسمع من الخطبة  
 مثل ما المنصت السامع وعليه ان المشايخ اذا جلس الامام على المنبر لان المنبر بين يديه <sup>فلا</sup> فلا تلتفت  
 للتواتر وفي البسوط يستحب للقوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة وعن ابي خيفة رحمه الله ان كان لا يسمع  
 من اذنه او وجهه الى الامام وعن علي بن ثابت كان عليه الصلوة والسلام اذا خطب يستقبله صحابه  
 بوجوههم ذكره ابن بطال في شرح البخاري لكن الوسم لانهم يستقبلون القبلة للمخرج في تسوية الصفوف  
 لكثرة الزحام كذا في شرح الحديث للسريجي واذا فرغ من الخطبة اقام الصلوة وصلى بالناس <sup>عليه</sup>  
 ما هو التواتر المعروف وفي التحفة وغيرها يقرء فيها قدامه يقرء في الظهر لا ما يبدل منه ولا يقرئ  
 بالجمعة واذا جاء وقتون او يسبح اسم ربك وهل انك حديث الغاشية تبرك باللائقود عنه عليه  
 السلام على ما روي في صفة الصلوة كان حسنا لكن يتكره احيانا للتلاوة <sup>بالحديث</sup>

اختلف المتأخرين  
 في البعيد عن الامام

عد

**الثالث** في مسائل متفرقة ومن ادرك الامام صلى الله عليه وآله وسلم ادركه النبي عليه السلام في الحج  
 الستة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اتيت الصلاة فلا تأتوها وانتم تسعون  
 اتوها تمسحون وعليكم السكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا وهذا مطلق يشمل ما اذا ادركه بعد  
 التشهد وفي سجود السهو وهو قول ابي حنيفة رحم وبابو سيف رحم وقال محمد رحم ان ادرك معه  
 ركوع الركعة الثانية بنى عليها الجمعة فان ادركه فيما بعد ذلك بنى عليها الظهر كانه جمعة من وجوه  
 من وجه لغوات بعض الشافعية في حقه فيصلي اربعاً اعتباراً بالظهر ويقعد لا محالة على راس الركعتين جنباً  
 للجمعة ويقع في الاخيرين لا احتمال التقليل ولها انه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى يشهد بنية الجمعة  
 وهي ركعتان ولا وجه لما ذكره لانها مختلفان لا يبنى احدهما على تحريره الاخر كذا في الهداية الخطيب اذا  
 سعد المنبر لا يسلم على القوم عندنا وبه قال ابو حنيفة رحم كانه قد سلم عند دخوله فلا معنى لتسليمه ثانياً  
 وقال الشافعية رحم واحداً يسلم عليهم لما روى انه عليه الصلاة والسلام كان اذا سعد المنبر يوم الجمعة  
 الناس بوجهه ثم قال السلام عليكم رواه البيهقي وقال ليس بقوي وقال عبد الحق في الاحكام الكبرى هو  
 قال واسنده ابو احمد من حديث ابي حنيفة وهو معروف في الضعفاء ولا يخفى به انتهى كل بلد فتم بالسيف  
 يخضب فيها بالسيف لكلمة المعظمية وكل بلد اسلم اهلها طوعاً كالمدينة يخضب فيها بالسيف كذا في  
 دوضة العلماء وفي الكنايع الجهر في الخطبة الثانية دون الجهر في الاولى ويكره اشد الكراهة وصف السلطان  
 ليس فيهم لان فيه خلط العبادة بالمعصية وهي الكذب وبما ادى بعد ذلك الى الكفر فذكر في الفتاوى  
 التاتارخانية في كتاب الورد سنن ابو القاسم الصفار عن الخطباء الذين يقولون السلطان العادل  
 شاهنشاه الاعظم مالك رقاب الامم ونحوه من الاوصاف لا يجوز وقال الا لان بعض الفقيه كفر وبعضها  
 معصية وكذب قال ابو منصور من قال للسلطان الذي بعض افعاله ظلم عادل فهو كافر وما ساقفنا  
 فمن خصائص الله تعالى بدون وصف الاعظم لا يجوز وصف العباد به واما مالك رقاب الامم فهو  
 كذب محض انتهى قال حافظ الدين النرازي في فتاواه فلذا كان ائمة خازم يتباعدون عن الحجاب  
 يوم العيد للجمعة حتى لا يسمعو امدح الخطباء الذين تقرر شفاهم لذكورهم اياهم على منبر النبوة  
 الله عليه وسلم في المسجد انتهى وشار بقوله تقرر شفاهم الى ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 دايت ليلة اصرى في رجلا لا تقرر شفاهم بمقادير من نار قلت من هو الامام جابر قال هو الخطباء

استلهم يوم الناس بالبر ويشتون أنفسهم ذكره الا ام البغوي في شرح اسننه وفي الصيام في يوم الاحد على اثر  
 فيهم عن المنكر ياتون به علينا على راس النبى فالى الله المشتكى وبه الاستعانة من احوان في هذا الزمان ولا روفة  
 الا بالليل ومن في الظهر يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عند له تحت ظهره عند ما كان ..... ولا يصح في الجمعة  
 لان الغرض في حق الجمعة في هذا اليوم والظاهر يدل على انه لا بد من ما هو باراء الجمعة معاقب تركها ومنه من ادوا الظهر ولا يجوز  
 البدل مع القدرة على الاصل فلما فرغ من الوقت في هذا اليوم هو الظهر ايضا كسائر الايام ولذا لو خرج الوقت كما يقضى  
 في الظهر ولا جام الا انه ما مود باسقاط الظهر بالجمعة فاذا لم يفعل كان عاسيا حاقبا ولا ينال في الصحة كما هو صلاحها  
 في ارض معصومة ثم مع ثوب يحرم في وقتها من العلم الذي لا تخل شئ من شرائها وادائها ثم اذا بدلتان  
 يصلي الجمعة بعد ذلك فتوجب لها قبل الفراغ منها بطلت خيمه التي صلاحها يجزى عي سواء ادرك في الجمعة  
 عند ان خيمه ربح حتى ان يجب عليه اعادة الظهر الا لم يدرك الجمعة اعيد له ربحه وجمع وكلا لا يبطل الظهر ما لم يشرع  
 في الجمعة في وقتها لم يتم الجمعة لان السعي دون الظهر لا نرجس لمعنى في غيره بخلاف الظهر ونقص الظهر كان  
 ما مود به كنه الضرورة اذا الجمعة اذ تنقض العبادة تصد بلا ضرورة مرام فلا ينقص ذلك اذا عاها وليس السعي في  
 كافي حقيقه ربح ان السعي من خصائص الجمعة لا خصائص فعلها وهو الذي يجتمع شرائطها فيه فلا سواها  
 فانه يجوز اذها في البيت ونحوه كان الاشتغال بالسعي كالا شغال بها فيتنقض به ما ينقض بواجبها من  
 بعد تمام الظهر ينقضها بالذهاب الى الجمعة فلا يهاب اليها شرع في طريقه ينقضها بالماضي ثم ينقضها ايضا  
 لرفع المعصية ولا كان من صلى الظهر مع هذا كالمسافر ونحوه فسعى اليها لا يبطل الظهر بالسعي اتفاقا على هذا القول  
 الثاني يكون في معصية وعلى التوجيه الاول لا فرق بين وبين غير المعذور وهو الصحيح من الذهب لو كان في الجامع  
 فسمعهم فيظهر فصلي الظهر حاز ظهره ولا ينقض ذكره قاضيان لا نعلم من غيب الجمعة فصاد كما لو خرج من بيته  
 لا يقصدها ان ذكر السعي والظهر من التعليل ان المراد اذا لم يشرع بعد ذلك في الجمعة اما لو شرع فيها فينبغي ان  
 ظهره فان كان المعذور بعد ما صلى الظهر وشرع فيها بطلت ظهره عند اخلافه الزهر يقول ان الغرض في الظهر هو  
 في وقتها فلا يبطل غيره ولذا ان المعذور اذا فارق غيره في النقص بترك السعي فاذا لم يتدخل التحق بغيره وبغيره  
 لمسذرين والمسبوقين اذا ظهرهم جماعة في المبر يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة او بعد الجمعة  
 جماعة على اقل من لا يكون جماعة في هذا الا انهم لا يمتنعون في الاقتداء بهم فيهم بخلاف الزكوة لا تكون الجمعة  
 وكان هذا اليوم في مقامه غير من الايام ويستحب المراضى ان لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء المبر



في كل صلاة خطيب واحد وفصل واحد جاز ولا بد أن يصل غير من خطبة كانا الصلوة والخطبة كشي واحد  
 إذا قصر الخطبة فلا يقيمها الشان تذكير الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطيعها بقين الفجر فكان في  
 الوقت سعة فإن قامت الجمعة على الظهر هذا عند الخفيفة واليوسف دم وقال محمد بن ان غاضت  
 الجمعة لا يقطع ما للمعتبر في عدم قطعها عنه خرد فوثها غوت الوقت له ان فرض الوقت للجمعة  
 فاذا اخاف فوثها سقط الترتيب ولهما ان فرض الوقت الظهر فاذا لم يخف فوثها الترتيب في الكا  
 وهذا بناء على قول محمد بن الاخير وجمع معهما في خلافة ذر فناء على قوله الاول فانه واقعا فيه  
 على ان فرض الوقت هو الظهر ثم خالفها آخر اذ قال الفرض احد هما غير عين وانما يتعين بالفعل  
 والجمعة الكدم الظهر نكته السردجي عن الفخيرة فتسجد ما استدله في الكافي على هذه النما  
 قد تعينت بالشروع فيها فصارت هي فرض الوقت عنده ثم على السردجي ذكر عن المفيد قال  
 ابو حنيفة واليوسف دم فرض الوقت الظهر لكن امر غير المعدود وباسقاطها بالجمعة جهاد  
 المعدود وختمه وقال محمد بن فرض الوقت للجمعة لكن رخص له اسقاطها بالظهر وقاله شاذل للخطبة  
 وفي النسايع هو اهم اقول لم قال السردجي قلت لو رخص له في ذلك لما اثم بترك الجمعة اذا صلى  
 الظهر انتهى ويمكن ان يقال الضمير في رخص له يعود الى المعدود وان المراد رخص له بالحكم بجمعة الظهر  
 وهو لا ينافي في الاثم وذكرك السردجي في الاستدلال بالخلاف في مسئلة تذكر الفجر مسلكا آخر هو ان  
 يقول الترتيب ثبت بخبر الواحد والجمعة بكلا خبرا المتواترة فلا يجوز ان يترك ما ثبت بالتواتر  
 لما ثبت بخبر الواحد وهما يقولان ان الغرات الى خلف اوصل وهو الظهر كلا فوث فقل هذا لا يخفى  
 الى الجواب عن موافقة محمد بنهما في خلافة ذر الامام اذا منهم اهل مصر ان يجمعوا قائل الفقير بوجوه  
 انهما هم مجتهد بسبب من الاسباب واراد ان يخرج ذلك الموضع عن ان يكون مصر معهم فله و  
 ليس لهم ان يجمعوا بعد ذلك لا نكران له ان يجمع موضعا فلان يخرج موضع عن ان يكون مصر  
 وانما هم متعنتا او اجابا رايهم كان لهم ان يجمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة لانهم كانوا  
 معصية ولا طاعة في المعصية حمزة السجدة ولدان ان الخطي يوذى الناس لا يخطي واثب كان لا يوذى  
 احدا بان لا يطأ ثوبا ولا جسد الا باس بان يخطي ويدنو من الامام وذكرك الفقير بنو جعفر عن اصحابنا  
 لا باس بالخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ لان المسلم ان يقدم ويدنو من الحرام اذا  
 الامام في الخطبة ليستسكن الكان على من يحس بعده وينال فضل القرب من الامام فاذا لم يفعل اهل فقد

ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده ان يأخذ ذلك المكان اما من جاء والامام فيجب  
 فعله ان يستقر في موضعه من المسجد كان مشيه وتقدم على في حال الخطبة وروى هشام  
 عن ابي يوسف راح الله لا بأس بالخطي ما لم يخط الإمام او يؤذى احد الكفا في فتاوى قاضي عياض وقد علم منه  
 ان الخطي جائز بشرطين احدهما ان لا يؤذى احد لان الاذى حرام والدنس مستحب ترك الحرام  
 مقدم على فعل المستحب الثاني ان لا يكون الإمام في الخطبة فان خطبه حرم عمل وهو ايضا حرام  
 في حال الخطبة فلا يرتكب له عمل مستحب لذا قال صلى الله عليه وسلم للذي يخطي الناس  
 ويقرب افسهوا اجلس فقد اذيت لانه قد خطي وقت الخطبة واذى وهو محمل ما روى الترمذي عن  
 معاذ بن انس الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خطي رقاب الناس اتخذ جنة  
 الى جهنم وينبغي ان يقيد بالاذى وجد بدله ما اذى الميحد بان لم يكن في الراء موضع وفي القدام من نكح  
 ان يخطي اليه للفرودة ويكره تطويل الخطبة بان تزيد الخطبتان على سورة من طول الفصل لا سيما  
 في ايام الشتاء ويكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال لعدم وجوبها  
 قبله وتوجه الخطاب بالسعي اليها بعده هذا هو الصحيح والله اعلم **فصل في صلوة العيد**  
 اعلم ان صلوة العيد واجبة على من يجب عليه الجمعة هذا هو الصحيح من المذهب وتسمية محمد اياه  
 سنة في الجوامع الصغيرة حيث قال عيد ان اجتمعوا في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة ولا يترك  
 واحدا منهما لكن نها وجبت بالسنة الاولى في قوله ولا يترك واحدا منهما فانه اجبر بعدم الترتب  
 والاخبار في عبارات الاثمة والمشاخم تفيد الوجوب والدليل على وجوبها اشارة الكتاب لتكثير  
 العدة والتكرار والله على ما هداكم وقوله تعالى فصل لربك وانحر فان في الاشارة الى صلوة  
 عيد النحر والسنة هو ما ثبت بالنقل المستفيض عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي صلوة العيد  
 من حين شرعيتها الى حين توفاه الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب وكذا ما لا خلاف  
 الراشدون والائمة المهديين من غير ترك وهي من اعلام الدين فكانت واجبة وحديث الامام  
 الذي قاله هل على غيرهن لا ينافيه لان الاعراب لا يجب عليه اذن من ثلثها المصر ويشترط جميعها  
 بشرط الجمعة وجوبا واداء الا الخطبة فانها ليست بشرط لعل هي سنة بعد ما النقل المستفيض  
 بذلك ثم يستحب للعيد ما يستحب للجمعة من الاغتسال والاستياك والتطيب بالبرجس

والتكبير الى المصلح لا نروى اجتماع للعبادة كالجمعة فيستحب التلطيف وانها بالنعمة والساعة  
 وذكر السريجي عن الجواهر قال يغتسل بعد الفجر فان فعل قبله اجزاء وتطيب بأذنة الشعر وقم الألفا  
 ومن العيب وقالت المالكية والشافعية يستوي في ذلك الذاهب الى الصلاة والقاعة لا يوم لا  
 بخلاف الجمعة قال السريجي وهذا صحيح ويستحب يوم الفطر ان ياكل شيئا قبل الصلوة لما روى انس كان على  
 الله عليه وسلم لا يبعد ويوم الفطر حتى ياكل تمرات ويأكلهن وتراوده البخار فلما بلغ ان يكون للملك  
 تمران رجدها ولا فشيئا حلوا واستحب يوم الاضحية تأخير الأكل الى ما بعد الصلوة لما في الترمذي كان  
 الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يعطي وقيل هذا في حق من شح  
 لا في حق غيره والأول اصح والأصح انه لا يكره الأكل قبل الصلوة هنا ولا في الفطر ويستحب يوم الفطر  
 اداء صدقة الفطر قبل الصلوة اغناء للعقير ليتفرغ قلبه للصلوة ويستحب التوجه الى المصلى ماشيا  
 ان قد لا نه قرب للتواضع ولا يكره الركوب قال المرغشاني لا بأس بالركوب في الجمعة والعيد في الشيء  
 افضل ويستحب التكبير جهرا في طريق المصلى يوم الاضحية اتفاقا للجماع وأما يوم الفطر فقال في حيفه  
 لا يجهر به وقال يجهر وعن أبي حنيفة لقوله ما لقوله تعالى وتكلموا على ما هلككم ذكره  
 الدارطني عن سالم بن عبد الله بن عمر اخرجهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر  
 من حين يخرج من بيته حتى ياتي المصلى ولا يخيْفَتان رفع الصوت بالذكر كرهه عنه بخلاف للمر في  
 قوله تعالى واذكروا ربك في نفسك تضرعا وخفية ودون الجهر الا ما خسر بالاجماع ويجوز عما استشهد  
 الآية فبانها لا يختل ان يراى بها التكبير في الصلوة او يراى بها نفس الصلوة والتكبير بمعنى التعظيم  
 على انها لا كلة فيها على الجهر وأما الحديث فانه ضعيف بموسى بن محمد بن عمار الى طاهر المقدث  
 ثم ليس الاضحية نية ايضا ما يدل على انه كان يجهر به نعم روى الدارطني مرفوعا عن نافع ان ابن عمر  
 كان اذا عذ يوم الفطر ويوم الاضحية يجهر بالتكبير حتى ياتي المصلى ثم يكبر حتى ياتي الامام وقال  
 البيهقي الصحيح وقوله على ابن عمر وهو قول صحابي قد عارضه قول صحابي آخر روى ابن المنذر عن  
 ابن عباس انه سمع الناس يكبرون فقال لقائدة الامام قيل لا قال افمن الناس ادكنا مثل  
 هذا اليوم النبي صلى الله عليه وسلم فكان احد يكبر قبل الامام فيبقى مفاد الآية بلا معارضة  
 على ان قول الصحابي لا يعارضه هذا والذي ينبغي ان يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لا في

فصل في العبد  
 بعد الفجر  
 في يوم الجمعة

ولا يصح ان يكبر في الركعة  
 والصلوة هناك ان في الفجر  
 لا بأس بالركوب في الجمعة  
 والعيد في الشيء افضل

[illegible][illegible][illegible]

هذا فيقولون  
ابن يونس قال  
كنت اكره الخمر  
حينئذ كنت  
مردودا الى دار  
ملكك فليكن  
عليك السلام  
تسليمك على  
الذين هم  
مخلصون

تختصره وتضعيف ابن الجوزي لم يعبد الرحمن بن قزوين فقلنا عن ابن معين وإمام أحمد معا وعن بقول صاحب الشيعي فيروى عنه واحد وقال ابن معين ليس به بأس لكن ابن عاصم في سنده وقال ابن القطان لا يعرف حاله لكن قال الحاكم أبو عاصم في سنده عن الحسن بن الحسن بن أحمد بن موسى الأشعري وحديثه في الإيمان وروى عنه مكحول ولو سلم في كل من تلك الأحاديث الثلاثة نحو ذلك من التضعيف أما الأول فمات في ابن طبعته من الكلام مع شقه فمكروه سنده وأما الحديثان الآخران اللذان يابانه فقد منع الأول بتضعيفه الأول بعبد الرحمن الطائفي ضعفه ابن حنبل ويحيى وقال النسائي ليس به العرفى وعن أبي حاتم أنه مثل عبد الله بن المغيرة وهو ضعيف والثاني كثير بن عبد الله مرفوع قال أحمد لا يساوي شيئا وضرب على خده يقر في المسند وقال ابن معين ليس حديثه بشيء وقال النسائي والدارقطني تركه وقال أبو ذرعة وأبو حنبل وأبو حنبل فيه القول وقال أحمد بن حنبل ليس في تكبير العيد من عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح انتهى وإذا كان الأمر كذلك فالأخذ بقول أكثر الصحابة ذكابهم على أن فيه قلته للحائفة لسائر العلوة بقلته الزيادة الأولى وطريق المروي عن الصحابة هو ما أخرجه عبد الرزاق أناسيافان الثوري عن أبي إسحاق عن علقمة والأسود أن ابن مسعود كان يكبر في العيد من تسع عشرة قبل القراءة ثم يكبر فيركم وفي الثانية يقرأ فإذا فرغ من كبر أربعين ركعة أقامهم عن أبي إسحاق عن علقمة والأسود قال كان ابن مسعود جالساً وعنده حديثه وأبو موسى الأشعري فسالهم سعد بن عن التكبير في يوم الفطر ولا يخفى فقال أبو موسى الأشعري مثل عيد الله فإنه أقدمنا وعلينا تسالم فقال ابن مسعود كبر أربعين يقره ثم يكبر فيركم ثم يقول في الثانية فقره ثم يكبر أربعين يقره وروى ابن أبي شبيب حديثنا هشام ابنا خالد عن الشعبي عن مسروق قال كان عبد الله بن مسعود يعلمنا التكبير في العيد من تسع تكبيرات خمس في الأولى وأربع في الأخيرة ويروى إلى بين القراءتين وروى محمد بن الحسن ابنا أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن أبولهييم الغني عن عبد الله بن مسعود وكان قاعداً في مسجد الكوفة معه حديثه في الإيمان وأبو موسى الأشعري فخرج عليهم الوليد بن عتبة بن أبي معيط وهرامير بالكوفة يومئذ فقال لهما هذا عبدكم فكيف أصنع فقالا أخبره بابا عبد الرحمن فأمره عبد الله بن مسعود أن يصلي بيننا ذان ولا أقامنا

مقدّمه میں  
منزل صاحب الشیخ  
اندھنی و هذا الشیخ  
قال بعض هذا  
المصاحف و مثل هذا  
یحل علی الذم من کل  
احد ذکرها فان فی  
روی عن ابي حنیفہ و ابن  
ماہیہ فقلنا علی ما رووه  
فی تجر الروی عن ابن  
سعود من ان  
عن ابن عباس متروک  
و روی ابن شیبہ

[illegible]

الاستفتاء وحيث شرع في الأخيرة شرع بعد القراءة كالقنقن فتكذلك التكبير قال صاحب الهداية وغيره  
 ان عمل العامة اليوم بقول ابن عباس لامر نبيه الخلفاء بالعلم في صلوة العبد بقوله لا اله الا الله  
 جميع التكبيرات المروية عنه على الزوائد وعلما نساظرها على الزوائد والاصليات فحيث عملوا بمذبه  
 يكونون في كل ركعة خمسا فذلك عملا بالرواية الاولى او خمسا في الاولى واربع في الثانية عملا بالرواية الثانية  
 وذكر في المحيط الاول اخذ بالرواية الاولى في الفطر والثانية في الاضحية عملا بالروايتين وتخصيصا في رواية  
 النقصان لاستعمال الناس بالقرنين ولما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب للحجر بن حزم وهو بخران  
 بجي الاضحية واخر الفطر وقد علم هذا ان عملا بن عبد بن عباس حيث علم بخلاف المذهب الشافعي وان المذهب ظاهره  
 هو الاول وهو قول ابن مسعود لما ترجم به والذي ذكره من عمل العامة بقول ابن عباس لامر نبيه الخلفاء بذلك كان في  
 ضمنهم اما في زماننا فقد زال ذلك خلافة الآن والذي يكون بمصر فاما هو خليفة اسلاما معني لا نقاء بعض شروط  
 الخلافة فيه على ما لا يخفى على من لم يرد في علم بشرطها فالعمل بان يما هو المذهب عندنا ان بحيث لا يتبع لا يتبع العمل بان  
 والله اعلم ثم يجب بعد الصلوة خطبتين تبدأ ايمها بالتكبير يعلم في الفطر احكام صدقة الفطر وفي الاضحية احكام  
 وتكبير التشرية وهي سنة وميسر فيها ما ليس في خطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره فيها ولا يستحب الا باج غير من الله  
 لما روى ابو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج يوم العيد فليكن من رجع في غره روه التومذني وانما  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عرفة خالف الطريق روه البخاري ان فيه تكبير الشرائع اذا ملكته القرية ثم لم يزل  
 ومن فاته صلوة العيد مع الامام لا يقضيها بالاختصاص ما بشرائطها وانما تنقض في اليوم الثالث ايضا ان يصح على اي يوم من الايام والثاني ان  
 عز من المصلحة في اليوم الثاني لم تصل بعد فحالا لا يصح فانها تنقض في اليوم الثالث ايضا ان يصح على اي يوم من الايام والثاني ان  
 انما خرجها بلا عمل في اليوم الثاني والثالث جاز لكن مع الاساءة فلما صلى ان صلوة العبد لا يخرج في اليوم الثالث والثالث  
 سواء اخرت بعد زوايد ونداء في صلوة الفطر فلا يجزئ الا في الثاني فيحصل العذر في الاول ولا اتصال بعد الزوايد  
 كل حال ولا اصل فيه ما روى ان كعبا قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهدون انهم راوا الهلال بلا حرم البعير على  
 الله عليه وسلم ان يفطر واذا يخرجوا الى العيد هم من العدد وراه ابو داود والنسائي بن ماجه والدارقطني وزاد ان الركبة والخر  
 التماسا قال الدارقطني اساءة حسن وهو غير الحق البديق وراه الطحاوي وشافعي بن صالح حنك هشيم بن شبيب بن ابي بن حنك  
 عن ابن عمر بن مالك اخرجه عن من لا تعداد ان الهلال اخفى على الناس في اخر ليلة من شهر رمضان من ذي الحجة صلى الله عليه وسلم فاستعمل  
 في ذلك شهره عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستعمل في ذلك شهره عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستعمل في ذلك شهره عند رسول الله صلى الله عليه وسلم

في

الله سبحانه وتعالى  
 في ذلك شهره عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستعمل في ذلك شهره عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستعمل في ذلك شهره عند رسول الله صلى الله عليه وسلم

**وروع** الخرج الى المصلي وهي الجبائنة سنة وان كان يسعم الجامع عليه عامته المشايخ  
لما ثبت التحلية السلام كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضحية الى المصلي فان ضعف قوم عن الترخيم  
الامام من يصلي بهم في المسجد سوى ذلك عن علي وفي جامع الفقهاء ومينة للفقهاء والذخيرة  
يجوز اقامتها في المصروفاته وفي موضعين وبه قال الشافعي واحله ولو خطب قبل الصلوة  
جائز يكره ذكره في المحيط اودك الامام والعكبر للاسرام ثم للعيدان ظن انه يدكر في الركوع  
لان محل التكبيرات القيام ويكره برأي نفسه لا برأي امامه لا نه مسبوق وهو منفرد فيما  
يقضي وفاتت الذكر يقضي قبل فراغ الامام بخلاف فائت الفعل وان خاف الاله لا يدرك  
الركوع مع الامام دكم وكبر في ركوعه وعن ابي يوسف لم يترك التكبير ويسمع الركوع  
لان التكبيرات عن محله والتبسم في محله وانما ان التكبير واجب والتبسم سنة والركوع واجب  
الى الذات والكون في المحل الى الحال والترجيح بالذات ترى والركوع قيام من وجوبه لا بالوقت  
الامام في الركوع انترك التكبيرات لقد تكرر على الاثبات بما في محله الاصل وهو القيام كذا في الكافي  
ولا ينفع يد يد اذكر في ذكره ان الوضع سنة في محله والرفع سنة لا في محله فيترجم الوضع  
واذا رفع الامام واسر سقط عنه ما بقي من التكبيرات فلا تمها لان المتابعة تقع في التكبير  
واجب ولا يتمها في القوم لا نه لم تشرع الا للفصل فلا يقضي فيها شيء ويتبع امامه في التكبير  
وان خالف رايه لانه حكمه على نفسه لا قتلا على ليس التكبير كالقنوت المنسوخ فبطل  
رايه برايه الا ان جاز لقول الصحابة وهو يسعم تكبيره فانه لا يتبعه حينئذ لانه محلي  
بيقين فان لم يسعم تكبيره بل سعم المبلغ يتبعه وان جاز لا قال لا احتمال كون الخطا من المبلغ  
لكن ينوي بكل تكبيره الدخول في الصلوة لا احتمال انه يركع قبل الامام وكذا لا الحق بكبر برأي امامه  
لانه خلفه حكما بخلاف المسبوق ونسي التكبير في الاولى حتى قرء بعض الفاتحة او غيرها ثم تذكر  
يكره كما يعيد القراءة لانه تمت وصحت بالكتاب والسنة فلا يقبل النقص بالراي وفي اعادتها  
بعد التمام نقصها بخلاف الركوعين الاولين لانهما لم تتم فكانت يشرع فيها فيعيدها عناية  
للترتيب سبق برأيه يقره في قصاصه ما سبق ولا ثم يكره ذكر في النوادر انه يكره ثم يقره لانه  
يقضي اول صلوة في حق الاذكار وجب الاول وهو ظاهر الرواية من البداية بالتكبير برأي الرواية

في التكبيرات  
من غير الركوع

في التكبيرات  
من غير الركوع  
في التكبيرات  
من غير الركوع  
في التكبيرات  
من غير الركوع

بين التكبيرات وهو خلاف الاجماع ولو بدأ بالقرآن لم يكن موافقا لعل على ما مر من منهجه انه  
 يقدم القراءة على التكبير في كلتا الركعتين النساء ان اردن ان يصليين صلوة الفجر يصلين بعد  
 ما صلى الامام كذا في الخلاصة ويستحب تأخير الصلوة في الفجر وتجيلها في الاغني لمحدث التقدم  
 وفي الفينة تقدم صلوة العيد على صلوة الجنازة و صلوة الجنازة على الخطبة وفي المصنوعات عن  
 بن المبارك في تقديم الاظفار وعلق الرازي في العشر قال لا تؤخر السنة وقد رد ذلك ولا  
 يجب التأخير انتهى ومما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشاء  
 بعصمكم ان يصلي فلا ياكل من شئ ولا يقلن طمرا هذا محمول على الذنب دون الوجوب بالاجماع  
 فلم يرد ولا يجب التأخير لان نفى الوجوب لا ينافي الاستحباب فيكون مستحباً الا ان استلزم  
 الزيادة على ذلك ابا حنيفة والتأخير وهايته ما دون الاربعين فانه لا يباح ترك قلم الاظفار و  
 نحوها فوق الاربعين قال في الفينة الا فضل ان يقلم الاظفار ويقص شاربه ويحلق عاتقه ويتقشف  
 بدنه بالانفساء في كل اسبوع فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوما ولا عند تركه واء الاربعين  
 فالاسبوع الا فضل الخمسة عشر هو الاوسط والاربعون لا بعد ولا عند في ما واء الاربعين و  
 يستحب الوعيد والتخلف في قول الرجل لعبي يوم العيد تقبل الله منا ومنك ودعي عن ابى امام  
 الباهلي ووافقه بن الاسقع انهما كانا يقولان ذلك قال ابن حنبل اسناد صحيح ابى امامته جدد ودوي  
 منكر عن ليث بن سعد وقال ابن حنبل لا يباس برؤسكم هذه للسئلة في الفينة واختلاف العلماء  
 فيها لم يذكر الكراهة عن اصحابنا دم وعن مالك انه كرهه وقال هو من فعل الامام وعن الاوزاعي  
 انه بدعه ولا ظهر ان لا يباس بهلما يفر من الاغزو والله اعلم والتعريف الذي يفعله بعض الناس  
 من الاجتماع عشية يوم عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد فيدعون او يشبهون باهل عرفته  
 قيل ليس بشئ اي ليس بشئ مندوب ولا مكروه وذكر في النهابة عن ابى يوسف ومحمد في من  
 دواية الاصول انه لا يكره لما روى ان ابن عباس فعل ذلك بالسرمة وهذا يفيد انه مقابل من دواية  
 الاصول الكراهة ويدل عليه التعليان ان الوقوف عند قربة في مكان مخصوص فلا يكون قربة  
 في غيره ولما روى عن ابن عباس محمول على انه مجرد الدلالة للتشبيه باهل الرقة وعن مالك انه  
 سئل عنه فقال ليس هذا من امر الناس وانما يقع هذه الاشياء البدع انتهى ومما مر من الناس

تقدم صلوة العيد  
 على صلوة الجنازة

تقديم الذكر  
 قبل بعض الناس  
 بالاجماع



البدعة  
التي  
لا  
يستلزم  
منها  
مصلحة

رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يكن من أمرهم فهو بدعة والبدعة إذا لم يستلزم سنته  
ففي ضلاله وقال عطاء الخراساني إن استطعت أن تغلب نفسك عشية تعرفه فافعل أنته  
وهذا هو المعتبر والله سبحانه أعلم وتكبير التشرقي عقيب الصلوة قبل سنة عند الأكر على  
أنه واجب لمواظبة عليه السلام عليهم من غير تركه وكذا الخلفاء الراشدون والصحابة ثمرة فامة  
والحرمة والذكورة وكون الصلوة في بيضة جماعة مستحبة في المهر هذا كله عند أبي حنيفة فلا يجب  
على مسافر ولا عبث ولا امرأة إلا إذا اقتدوا بمن يجب عليه ولا يجب عقيب الواجب لو تروى صلوة  
العبد من ولا عقيب النوافل ولا على المنفرد ولا على المعدودين الذين صلوا الظهور يوم الجمعة  
ولا على أهل القرى وعندنا يجب على كل من يصلي المكتوبة لا ينتم لها وإن لم يكن بالتكبير خلاف  
المسند والشريعة ودبره عند استجمام هذه الشرائط فيقتصر إلا إذا اقتدوا يجب بطريق التبعة ويطأه  
في عرفته عندنا وهو قول أحمد والأظهر عن الشافعي على ما ذكره النووي وفي قوله الآخر وهو قول  
نهم يوم النهر وأخره عصر يوم الفجر عند أبي حنيفة وعصر آخر أيام التشريق عندنا وهو قول أحمد  
والأظهر عن الشافعي في قوله الآخر صبح آخر أيام التشريق وهو قول مالك ومن وافقه إن الناس  
تبع للحاج وهم يقطعون التلبية يوم الفجر ويستبدلون التكبير من صلوة الظهر ينوي تكبيرهم  
بصلوة العيم آخر أيام التشريق والناس تبع لهم والحياء عدم تسليم ادعاء التبعين للمسلمين  
أصول في هذا الحكم ولا يبرؤف ومحمد ومن وافقه ما رواه ابن أبي شبيبته لمسلمين بن علي  
عن زائدة عن عاصم عن شقيق عن علي أنه كان يكبر بعد الفجر يوم عرفته إلى صلوة العصر من آخر  
أيام التشريق ورواه محمد بن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علي بن أبي  
طالب فذكره ولا يفي حنيفة ما رواه ابن أبي شبيبته ثنا أبو يحيى عن عن أبي إسحاق عن الأسود قال  
كان عبد الله يكبر في صلوة الفجر يوم عرفته إلى صلوة العصر من يوم الفجر يقول الله أكبر لا  
الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد فالحاصل أن المسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم  
أجمعين فالحمد لأبي يوسف ومحمد بن أبي بكر في الاحتياط على العبادة خصوصاً في الذكر لا سيما إذا  
عليها تكبيرات العيد حيث وافقوا على الأخذ فيها لا قل واجب بافتان فيهما في الصلوة  
وهي تضمان عن الزائدة وهذه عقيب الصلوة وهو موضع الذكر والدعاء بالنصر فلا فرغت فأنسب

والحديث فادع وبواكلا لا ذكاري في مقامها افضل وقال ابو حنيفة ليس كلامنا في مطلق الذكر  
فانه مرغب فيه في كل الاحيان بل في الجهرية وهو بدعة لقوله تعالى ادعواكم بقرعاً وخفية الا  
ما استثناه الشرع فاذا تعارضت الدلة في مقدار المستثنى فلاخذ بالاقول والعلم في ادعاءه لا اصل  
هو الاحتياط اذ فيه الجمع بين الدلة وبهذا ظهر انه لا وجه لمن جعل الفتوى على قولها وصفة التكبير  
ان يقول بعد السلام مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر لله الحمد فهو تكبير ثان  
قبل التهليل وتكبير ثان بعد لما مر عن ابن مسعود وسند جيد واخرج ابن ابي شيبة عن ابي زيد  
بن هانئ عن ناسهريك قال قلت لابي اسحاق كيف كان تكبير علي وعبد الله بن مسعود قال كانا  
يقولان الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر لله الحمد وقال ناس اخر عن مسعود  
عن ابيهم قال كانوا يعني الصعاب يكبرون يوم عزته وحلهم مستقبل القبلة في دبر الصلوة الله  
لكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر لله الحمد فهم النقل فيه عن الصعابة وهو المأثور  
عن الخليل والسيوطي وابن ابي عمير فان الخليل لما ادله الذبح ونزل جبرئيل بالقاء نادی من الصوائح  
الله اكبر الله اكبر فسمعهم الذبح فقال لا اله الا الله والله اكبر فقال ابراهيم الله اكبر والله الحمد  
كذا في الكشاف والمذكور في كتب الفقهاء ان ابراهيم سمع اذ قال لا اله الا الله والله اكبر ثم الذبح  
فقال الله اكبر لله الحمد فظهر ان جعل التكبير قبل التهليل ثلثا كما قال الشافعي لا ثبت له اسم  
نسي التكبير وقام وذهب فقام يخرج من المسجد بعدد وبكره لان حرمة الصلوة قائمة وان خرج بعد  
ولا يكبر ولكن بكر القوم وحدهم وكذا ان كان الامام لا يرى التكبير والمقتدي به لا يكبر وحده لا  
يؤدي في حرمة الصلوة ولا لا يسلم بعده ولا يصح الاقتداء فيه فكان الامام قد مضى لا تكبيرا  
سجد التلاوة فيتابعه ان اتى به ولا تفرد به لان المتابعة انما تجب فيما يؤدي في تحرمة الصلوة  
كسجود السهون والامام شرط الوجوب عند لا شرط الاداء وترك صلوة في ايام التشريق  
قضاها فيها من ذلك العام كبر لبقاء الوقت ولو تركها في غيرها فقصي فيها او بالعكس  
لا يكبر وكذا لو ترك فيها وقضاها من عام آخر لان السنن الوضعية لا تقص في وقتها  
والقضاء على وقت الاداء فيحسب لا يكفي الاداء لا يكبر في القضاء احداث عمدا سقط التكبير  
لا تعلق حرمة الصلوة ولو سبق كبر الاداء وضوء لبقاء الحرمة ولو اجتمع سجود التكبير والتبليغ

في كل ذكر كبير  
نسي

الامام في كل كبير وقام  
وذهب فقام يخرج  
من المسجد وحده

في كل كبير وقام  
وذهب فقام يخرج  
من المسجد وحده

بدأ بالسهر ولا يروى في حرمة الصلوة ثم بالتكبير لا تر بعد الصلوة متصلا بها ثم بالتلبية لأنها  
 تروى خارج الصلوة من كل وجه فلو قدم التكبير سجد سهواً لأنه لا ينافي الصلوة ولما قدم  
 التلبية سقط التكبير والسجود لأنها كلام يقطع الرسل ذكر كافي في الكافي **فصل في الجنائز**  
 وفيها أبحاث الأول فيما يفعل بالمتضر وهو من حضره ملائكة الموت والموت وعلم ما تر أن  
 تسترخي قدماه ولا تنتصبا ويتعرج انفه ويخفف صدغه يستحي أن يوجهه إلى القبلة لما  
 روى أنه عليه السلام لما قدم المدينة <sup>عنه</sup> عن البراء بن معرود فقالوا ترفى أو صوب ثلثة رث  
 أو صوى أن يوجه إلى القبلة لما احتضر فقال عليه السلام أصاب الفطرة وقد رددت ثلثة رث  
 الحديث رواه الحاكم وقال صحيح والسنة أن يكون على شقه لا يمين كما هو المسترفى النعم وفي الحديث  
 ولا سبيحاني وغيرهما أن العرف أن يوضع مستلقيا وقدماه إلى القبلة قالوا هو أسير لزوج الروح  
 ولم يذكرها وجه ذلك ولا يمكن معرفته بالتحريم نعم هو أسير لعدو الاستمسك كافي في الفصل  
 ويبلغ ح أن يرفع راسه قليلا ليكون وجهه إلى القبلة ويلقن الشهادة لما روى الجماعة إلا  
 البخاري أنه عليه الصلوة والسلام قال لقنوا من تأم شهادة أن لا إله إلا الله والمؤمن من قريب من  
 الموت كافي قوله عليه السلام من قتل قتيلا ولا ينبغي أن يموت بها بل تذكر عنه ليتذكرها التلقين  
 بعد الدفن فيقول بفعل الحقيقة وادرينا قتيلا لا يموت به ولا ينهى عنه كذا ذكره ابن الهمام والذي عليه  
 الجمهور أن المراد من الحديث مجازة كما ذكرنا حتى أن من استحب التلقين بعد الموت لم يستدل  
 به إلا على تلقينه عند الاحتضار مع أنهم قائلون بمجازة الجمع بين الحقيقة والمجاز وإنما لا ينهى عن  
 التلقين بعد الدفن لأنه لا ضرر فيه بل فيه نفع فإن الميت يستأنس بالذكر على ما روى في الآثار  
 ففي صحيح مسلم عن عمر بن العاص قال إذا دفنتموني اقيموا عند قبري قدوما يخرج جند ويدقسم  
 لهما حتى استأنس بكم وانظروا ماذا أراجع رسول ربى وعن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه و  
 سلم إذا خرج من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لأخيك واستأمر الله له التثبيت فإنه الآن  
 يسأل رواه أبو داود والبيهقي بإسناد حسن وإذا أمات يستحي أن يخفض عيناه لما روى أم سلمة  
 قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره فأنغمض ثم قلن ان الروح  
 إذا قبض تبعه البصر ولا نزال تركه بقى فليعلم المنتظر لشئ الحياة عريضة من فرق أسرار لالة

التلقين قبل الدفن  
 فيقول بفعل الحقيقة  
 فيقول لا يموت به ولا ينهى عنه

الفضاعة ولئلا يدخل شيء من الهوام وتعدا صرافة لئلا تبقى مشقوسية ويقول مفضل بن عمر لعنه الله  
 وعلى مله رسول الله اللهم يستر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه بلقاءك واجعله ما  
 خرج اليه خيرا عما خرج عنه ويحلم فيما يكلاهها تحي ويسرع اليه التغير والفساد ويجعل على سريره  
 اولوح لئلا تغيره ندوة الارض ويوضع على بطنه سيف او شئ من حديد لئلا تنفخ دهره ويؤذي  
 عن انس والشجعي ولا يوضع على بطنه للصنف الا ما للصنف ويكره القراءة عنده حتى يغسل  
 ويسرع في تحييزه ذكر كل السردي في شرح الحديث وفي التاخر اذ خاتمة العلامة المحيطة لا بأس بحلوس  
 الحاضر والجنب عند الميت انتهى الثاني في غسله يستحب ان يضعوه على سريره واولوح  
 قد جرى اى ادير الجربا بالبحر وهو له وزا لثا اوحسا او سبعا قال في المبسوط والبدائع والمرغيباني  
 يوضع على التفت لحوال القبلية كما في صلاة المريض بالآيمان وقال لا سيما في رواية عن اصحابنا  
 والعرف ان يوضع على قفاه لحواله للقبلة وهذا ان اقسم المكان وكذا لا يصح ان يوضع كما تيسر  
 قلله صاحب البدائع والمرغيباني ويجرد من ثيابه عند ذهابه من مالك وهو ظاهر الرواية  
 عن احمد وعن الشافعي رحم ان المستحب ان يغسل في قميصه حديث عائشة رضي الله عنهما رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم غسلوه وعليه قميصه يصبون الماء عليه ويد لكونه من ثوب القميص وهو ابو  
 داود قلنا ذلك مخصوص به عليه الصلوة والسلام لما روى ابو داود ايف انهم قالوا انجده  
 كما تجرد موتانا ان يغسل في ثيابه فسمع من مناجاة البيت اغسلوا رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وعليه ثيابا قال ابن عمير روى ذلك عن عائشة رضي الله عنهما وعن جبريل  
 روى انهم غشيهم لحاس وسمعوا هاتفا يقول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وفي رواية اغسلوا في قميصه الذي مات فيه ذكره ابن دحيمة في المشي فدل هذا  
 ان عادتهم كانت تجردهم موتاهم للغسل في ذمته عليه السلام وكان التجريد اشد تمكننا  
 من اقامة السنة في الغسل والتنظيف واعتبار احوال الحيوة وستر عورته الغليظة فقط على  
 ظاهر الرواية وصح صاحب الحديث وعلى رواية النوادر يجب ستر عورته كلها من السرة  
 الى الصلوة كما في حال الحيوة ولم يذكر فيه في المحيط ومثله في النخبة والتجريد ونحوه الركني ومحمد  
 صاحب المحيط وطلب النهاية وهو الماخوذ لقوله عليه الصلوة والسلام لا تنظر الى الخدي

ولا ميت ولا ن ما كان عورة لا يسقط بها الموت ولذا لا يجوز مسه حتى لو ماتت امرأة بين الرجال  
 الا جانب نعمها رجل يجوز له ولا يمسها ولذا يجب في استنجائه ان يلف السافل على يده خرقة عند  
 الى خيفة روحه ومحمد بن علي بن يوسف لم لا يستنجي لليت اصلا ثم ينو شتر فيلأ يغسل وجهه  
 ولا يغسل يديه ولا الى الوضوء لان ذلك كان في الحيوة لكنهما الآن تظهر به والآن ان تظهر به  
 يدالة اسفل ذلك فائدة في غسلها اولا لا يغسلها بعد الرجل المرفقين ولا يغسلها كاستنشق  
 عندنا وهو قول الجمهور وعند الشافعي لم يفعل ان قياسا على وضوء الحي قلنا المضمضة دائمة  
 في داخل الفم حتى يبلغ بشره لم يخرجها والاستنشاق ادخاله في الاذنين وجذبه بانفس الى  
 الخياشيم ثم نشره وذلك متعلق في حقه والمسكنة زائلة فالغالب الذي هو المحقق ان  
 الماء يسبق منها الى الحلق فيكون ايجازا واسعا طاهلا مضمضة واستنشاقا استنجي بعض الظاهر  
 ان يلف الغاسل على اصبع خرقة يمسح بها استاده ولها نية وشقيرة ومغزير وعليه عمل  
 الناس وفي صلوة الاثر انه يمسح راسه والخصاء وهو ظاهر الرواية ومجرب شيعي الاسلام في شرح  
 المبسوط انه يمسح راسه اولا فاصل بينه وبين الحي فيخرجه غسل ارجله كما في الحي اذا اعتسل  
 على لوح ونحوه قال الحلبي وما ذكر من الوضوء في حق البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة وما  
 لا يعقل الصلوة فيغسل اياه وضوءا انه لم يكن بحيث يصلح هذا التوجيه ليس بقوى اذ يقال ان  
 هذا الوضوء سنة الغسل المفروض لليت لا يتعلق بكون لليت بحيث يصلح اولا كما في الجنون  
 ثم يغسل راسه وحجته بالخطي العراقي بن غراسم ثم يفيض عليه ماء فعلى سدا وحرم  
 وهو لا شئان قبل لحنة او بصا بون ان يمسح من ذلك ولا تنقض قراح طليا للبا الغرق  
 ما امكنه تغسل ثلثا اعتبار السنة الغسل حال الحيوة يضعف اولى مرة على شقة ايسر فيغسل  
 شقة الايمن حتى يصل الماء الى تحتة ثم على شقة الايمن فيغسل الايسر كذلك ولا يكف على وجهه  
 ليغسل لمره كذا ذكره السرخسي ثم يقعد بعد المرة الاولى ويشد على صدره او يديه او كتيبيه  
 حثيا ثم يمسح بطنه مسحا دقيقا في المحيط يمسح بطنه بعد المراتين فان خرج منه شيء زال  
 وعن ابي حنيفة لم في غير رواية الا معل انه يمسح بطنه اولا قبل الغسل وهو قول الشافعي  
 وبلا وهو ظاهر الرواية ولا يعيد غسله ولا وضوءه لاجل ما خرج لا يخرج من التكليف

بنقض المهادة فكانت تلك النجاسة في حقه بمنزلة نجاسة اصاب المتوضي من الخارج  
 فانه يكفيه غسلها وقال في البدائم يغسل في المرة الاولى بالماء القراح وهو الذي لا يخالطه  
 شيء ليستل بدنو النجاسة التي عليه وفي المرة الثانية بماء السدر او ما جرى مجراه وفي الثالثة  
 بالماء القراح ونبي من الكافور وقال ابن الطمام في شرح الهداية الاولى ان يغسل الاوليان  
 بالسدر كما هو ظاهر الكتاب يعني الهداية واخرج ابردا عن ابن سيرين انه كان ياخذ  
 الغسل عن لم عليه يعني التي غسلت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل  
 يعني ابن سيرين بالسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور وسنده صحيح انتهى ودرر المحقق  
 عن ام عطية دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته فقال اغسلها  
 وتزلنا ونحسا او سيعا بماء وسدر واجعلن في الاخر كافورا ودل هذا على جواز الزيادة  
 على الثلاثة عند الحاجة لكن ينبغي ان يكون وترا ذكره في شرح مختصر الكرخي وكذا في المعيد  
 ولا يؤخذ شيء من شعر الميت ولا ظفروه ولا يحنثن لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها  
 انكرت ذلك فقالت علام تنفون ميتكم رواه مسلم اي تاخذون ناصيته يقال نصوته  
 اي اخذت ناصيته وكان السترة يدفن الميت بجميع اجزائه لاحترامه وكان ذلك  
 في الحي يفعل للرزية والميت قد فارقت الزينة واهلها والمرغينا في لو انكسرت ظفرا لميت فلا بأس  
 باخذه قال المرغينا في وليس في غسله استعمال القطن وفي الرواية لا بأس بان يحشى فيه  
 ومسا محراب القطن وان يجعل القطن على وجهه وقيل لا بأس بان يحشى محارقه كانه و  
 فيه وجوزه بعضهم في دبره واستقبه مشا لحنا و اذا عم غسله تشفيعا وبه للاتباع  
 الكفانه ويجعل المحوط على راسه وحجته وهو ما يخط من اعناق الهيب لجعل الموتى  
 خاضرة ولا بأس بحمل انواع الهيب في غير الزعفران والورد في حق الرجال ولا بأس بها  
 في حق النساء ذكره في التحفة ودخل فيه المسك وبه قال اكثر العلماء وكرهه بعضهم و  
 استعماله في حوط النبي صلى الله عليه وسلم حجة عليهم فقد اخرج الحاكم عن ابي وائل قال كان  
 عند علي مسك فادعى ان يحنط به وقال هو افضل حوط رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه  
 ابن ابي شيبة والبيهقي وقال النووي اسناده حسن وجعل الكافور على ما صنع يهودي

نسخ من نسخة  
 مكتبة  
 دار الفقه

نسخ من نسخة  
 مكتبة  
 دار الفقه

نسخ من نسخة  
 مكتبة  
 دار الفقه

جهته وانفه ويداه وركبته وقد ما دواه البرقي عن ابن مسعود لا يطردهم وفيه  
 تخفيف وحفظ عن اسراع التغيير والفساد ومن اضع السجود اولى بهذه الكرامة نشرها وقال  
 الفخري رحمه الله يرفع الحنوط على الجهة والراحتين والركبتين والقلمين ثم غسل اليدين  
 تكفينه والصلوة عليه ودفعه فرض كفاية بالاجماع واختلف في وجوب غسله والجمهور  
 من مشائخنا على انه نجس حصلت بالموت لانه كسائر الحيوانات يتنجس بالموت والذين يجس  
 البين بموته فيها ولو جملها احد وعمل به قبل التشلل لا يجوز صلوته ولو كان سببه  
 حدثا حل بالموت كما قال البعض لم يجز لمن حمل محمدا وكرامة لا دعى المسلم بغيره  
 بالصل بغيره من الميتات وقوله عليه السلام لا يتنجس الا بالحدث الذي دل  
 عليه سياق الحديث وهو جناية الى هزيمة اى لا يصير نجسا بالجناية كالنجاسة الحقيقية  
 التي ينبغي ابعادها عن المصطفى صلى الله عليه وسلم والا فلا جاع انه يتنجس بالنجاسة الحقيقية اذا امتسكته  
 وهل تشترط في غسله النية قال ابن القيم في شرح الهداية الظاهر انه تشترط لا سقوط وجوبه عن  
 المكلف لا تحصيل طهارته هو لا طهارتها بالغسل ولا نالم نقض حقه بعد وقالوا في التبريق يغسل  
 ثلثا في قول ابو يوسف وعن محمد بن في رواية ان ينوى الغسل عند الاخراج من الماء يغسل  
 مرتين وان لم يتوف ثلثا جعل حركته الاخراج بالنية غسل وعنه يغسل مرة كانه ذكر في هذا القول  
 الوجه انتهى وليس فيه اذكر ما يفيد اشتراط النية لا سقوط الوجوب بل يفيدان الفرض وجود فعل  
 الغسل له من احدى لونه غسله لاجل تعليم الغير سقط الوجوب فيكون اداء الحقة وتلا في يديه يغسل  
 ثلثا انما يفيد ان الغسل الحاصل من الغرق لا يعد غسل في غسل ثلثا اقله للنية لان المقصود الغسل الفاعل  
 السك لا يفيد انه لا يسقط الوجوب عما لا بالنية وكذا الروي عن محمد انما ذكر النية ليصير حركته الاخراج  
 غسله مضافة الى الاصل ان النية شرط سقوط الوجوب عند فعلنا فيستكمل وقدم علم من  
 الاصول ان ما وجب لغيره من الافعال الحسية شرط وجوده لا وجوده قصد كالسعي  
 الى المحقرة والظهار ولا ترد صلوة الجفائة لانها من الافعال الشرعية فعم  
 لا ينال بها العبادة بدون النية لئلا ان لا يسقط الوجوب بحيث يستحق العقاب للترتيب  
 الواجب فلا دليل عليه والاولى في الغاسل ان يكون اقرب الناس الى الميتة فان لم يجس الغسل

الامانة والودع وبلغني للغسل ولين حضرا ادى من لبت شيئا مما يحب لبت ستره ان يسيره و  
 لا يحدث به لانه غيبته هذا اذا كان من العيوب الموجودة قبل الموت وكذا اذا كان من العيوب الخارجة  
 بالموعة كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان مشهورا فلا بأس بذكر ذلك تحريزا للناس من بدعته  
 وان راي حسنا من امارات الخير كوضوء الوجه والتبسم ونحو ذلك استحب اظهاره ليكثر الترحم  
 عليه ويحصل الحث على مثل عمله الحسن **الثالث في تكفينه** السنتان يكفن الرجل  
 ثلثة اثواب قميص وازار ولفافة والرد في خمسة اثواب ذراع وخمار وازار ولفافة وخرقة تربط  
 على ثلثيها والكفاية في حقها ان يقتصر على ازار ولفافة وفي حقها ازار وخمار ولفافة والفرض  
 في حقها ثوب يستر البدن هذا ملزما وقال مالك السنة ثلث لثائف وقيص وقال الشافعي  
 واحد ورجل ثلث لثائف لما روت عائشة رضى الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب  
 بما يستره ليس فيها عمامة ولا قميص متفق عليه فحمل مالك على ان القميص ليس من  
 حللة الثلثة ولما روى ابن عدى في الكامل عن جابر بن سمرة قال كفن النبي صلى الله عليه وسلم في  
 ثلثة اثواب قميص وازار ولفافة وروى محمد بن الحسن عن ابي خيفة رضى عن حماد بن ابي سليمان  
 عن ابراهيم النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في حللة ماينة وقيص واخرج عبد الواق  
 نحوه عن الحسن بن سلا ايضا وروى ابو داود عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في ثلثة اثواب قميص الذي مات فيه وحللة فجر ائمة هذه الاهداث وان كان بعضهم سلا  
 وبعضهم لا يوازي حديث المصنفين لكن قايده بان الحلال الكشف على الرجال من النساء على  
 يمكن ان يراد من قول عائشة ليس فيها قميص القميص المعتاد للكفين والدخاير في قميص الكفن  
 ليس له دخايرين ولا حجاب حتى لو كفن في قميصه فقم جيبه ولبقه وكما كذا في حوله مع الفقير  
 ثم اللفافة من القرق الى القدم وكذا الازار والقميص من المنكب الى القدم والدخاير هو القميص لا  
 انه يغم جيبه على الصدرة القميص يغم جيبه على الكتف وقد كان القميص من عادة الرجال و  
 الدخ من عادة النساء في الحسوة فكذا في الموت وعرض الخرق من اصل اللثامين الى السرة قبل  
 الى الركبة وهو استروصفة التكفين ان يبسط اللفافة على بساط او صفيح او نحوه ثم يذ  
 عليها الطيب ثم يبسط عليها الازار ويلد عليها الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت

من ثلثة لثائف  
 من ثلثة لثائف  
 الصدرة



بالثوب الذي ينشف فيه فيقص ويحفظ ثم يعطف عليه الأزار من جهة اليسار ثم من اليمين  
 ثم اللقانة كذلك وربطان أن خيف انتشاره للمرأة تقص ثم جعل شعرها صفيح تين على  
 صدرها فوق الدرع ثم يوضع الخمار على رأسها كالقنطرة منشود فوق ذلك تحت الأزار ثم يعطف  
 الأزار واللقانة كما مر ثم يربط الخنجر على ثديها فوق الأكفان كيلا تنتشر عليها الكفاها ولا تكلها  
 وفي الحيط والغلام للدهوق الجارية المسهرقة بما تله البانم وإن كان لم يراهق يكفن في خرتين أو  
 رداء وإن كفن في أزار واحد أجزاه في البنايع إلى ما يكفن فيه الصغير ثوب والصغيرة ثوبان  
 وقال قاضيحن والمفضل الذي لم يبلغ حد الشهوة أو الحسن أن يكفن فيها يكفن فيه البانم وله  
 كفن في ثوب واحد جاز وأسقط والرومي يلبس في خنطرة والحنثي للشكل كالأنثى ثيابا والحمل  
 والغسيل ولو كان خلفا في الكفن سوكذا في البدائع والمبسوط لما عن عائشة روت قالت نظر ابن بك  
 الصديق إلى ثوب يمرض فيه فقال اغسلوا هذا أزيد وأعليه ثوبين وكفنوني فيها قالت هذا  
 خلق قال الحياحق بالجديد من الميت إنما هو للمهنة ودواء البخاري والمستحب في البياض حديث  
 ابن عباس رضي الله عنه أنه عليه السلام قال البسوا من ثيابكم البياض فإنه من خير ثيابكم وكفنوا  
 فيه موتاكم رواه الخمسة إلا النسائي ويحذر من القطن والكتان والبرودوان كان لها علم مله كن  
 تماثيل وكبر للرجال الزعفران للعصفرة والحرير لا يكره للنساء واعتبار الحال الحيوة فلان يوجه الرجل  
 إلا الحر يجهز الكفن به ولكن لا يراود على ثوب للمفردة ويلبغ أن يكون الكفن في التفاسير مثل  
 ملبس سر في الجمعة والعبدان والبر ما تلبس في زيادته أهلها وقيل يعتبر بأوسد ملبس في الحيوة  
 وفي للرغيباني لو كان في المال كثرة وفي الودنة قلته فكفن سنة أحد وإن كان العكس فكفن للكفاية  
 أولى من جواز كفن السنة وفي جوامع الفقه ليس لصاحب الدين أن يهتف من كفته السنة وهو  
 يشمل السنة من حيث العدد ومن حيث القيامة وجر الأكلان قبل أن يدرم الميت فيها وتراصة  
 أو ثلثا أو خمسا للمحم كغيره في التكفين عندنا وبر قال مالك رحمه وقال الشافعي لم يرد أن يغسل رأسه  
 ولا يغسل طيبا لماني مسلم أن رجلا دقته راحته وهو حرم فمات فقال عليه السلام اغسلوا بهاء  
 وسدوا كفنهم في ثوبيه ولا تمروا وجهه ولا رأسه فانه بعث يوم القيمة مليا ولنا قوله عليه السلام  
 إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية وعلم ينتفع به وولد صالح يدعوا له

الكفاية  
 يكفن في خنثين  
 الأزار

السقط للبر  
 ميتا لم يمت

الكفاية  
 الكفاية

دواء الخمسة إلا البخاري وأحرامه من علمه فان قطع والجواب عن حديثهم انهم ليس بعامة لفظه  
 في شخص معين ولا معنى كما لم يقل يبعث ملبيا لأنه ملق محرم فلا يستعمل حكمه إلى غير ذلك بل هو  
 السلام يعلم من خواص الخلق على ما لا تعلمه فيختص حكمه به وفي حديثه عليه الصلو والسلام  
 سئل عن محرمات فقال خمر ورامسه ورجمه ولا تشبهه به باليهود وعن ابن عباس عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في الحرم يموت خمره ولا تشبهه به باليهود دواء الداء قلبي وفي الموطأ ان ابن عمر  
 لما مات ابنه واقد وهو محرم كفنه وخمره ورجمه وقال لو كانا غمر من لحظناك يا اقد وكفن  
 من جميع المال مقدم على الدين والوصية والميراث إلا ان تكون التركة عند اجابا او شيئا ههنا  
 فان حق ولا الجناية والمهرن مقدم على السلفين والذالم يكن الميت الـ فكفنه على من يجب عليه نفقة  
 في حياته وكفن الزوجة على الزوج عند ابى يوسف وفي الشرح الترجية لمصنفه وأما القول لم يكن  
 لها مال فكفنها ومؤنتها على الزوج عند ابى حنيفة والى يوسف وقال محمد والشافعي ذلك على من تلزم  
 نفقتها من ذوق ثيابها انتهى وقد ضم قول ابى حنيفة إلى قول ابى يوسف وقيد اذ لم يكن لها مال وفي  
 المنظومة قيد بالاعسار ايضاً لكن خص الخلاف بابى يوسف لم يرد له ما يخيف زوج وكذا في عامة  
 الكتب وفي فتاوى لم يقيد بالاعسار بل قالوا تجوزها على الزوج وإن تركت إلا عند ابى يوسف  
 وعليه الفتوى انتهى ولا خلاف حيث جعل الفتوى على قول ابى يوسف ان يعتد بها اذا كانت مصرة  
 لأن غائرها وجه هو به ان العزم بالنعم ولو تركت مكالير شه الزوج فيكون غائرها ترجيحها  
 عليه ولا شك ان هذه العلة لا تخصه بل تعم سائر الورثة ومقتضاها  
 ان يكون على الورثة بما يخص حال الاعسار ايضا فكيف يجب عليه وحده محل اليسار  
 فان قيل باعتبار ان نفقتها عليه وحده حال الحيوة يقلل كانت في مقابلتها احتباسها وقلة  
 ذال بالموت بخلاف ما يجب على القريب فانه للقريب وهي باقته بعده فاذا تأملت  
 وجدت الترجية يرجح قول محمد رحمه الله علم ولو كف من يرثه يرجح به في تركته  
 وان كفنه من لا يرثه من اقراره بغير امر الوارث لا يرجح سواء شهد بالوجوه  
 اول يشهد الرابع **في الصلوة** عليه وهي من كفايته كما هو عليه في جميع  
 وشرط صحتها شرائط الصلوة المطلقة اسلام الميت ولما هاتره ووضعها للصلى ويجل

انما يبين السن  
 من الكفنة على  
 نفقة

انما يبين السن  
 من الكفنة على  
 نفقة

القيد علم انه لا يجوز على غائب ولا حاضر محمول على دابة او غيرها لا اختلاف المكان  
 ولا موضع يقدم عليه المصلي وهو كالامام من بعض الوجوه وانما قلنا ذلك  
 لان صحة الصلوة على الصبي ونحوه انما تدل ان لم يعتبر اماما من كل وجه كالمصلي من بعض  
 الوجوه ولذا لو دفن بلا صلوة او بلا غسل ولم يكن اخراجه الا بالنس سقط هذا الشرط  
 او الشرطان وصلى على قبره بلا غسل للفرقة بخلاف ما اذا لم يهل التراب بعد فانه  
 يخرج ويغسل ويصلى عليه ولحي صلى عليه بلا غسل ودفن واهل التراب للفساد  
 الاول وقيل تنقل الاصل صحيحه النجاشي فلا تعاد ما صلوا عليه الصلوة والسلام  
 على النجاشي فاما لانه رفع سريره له حتى لا يحضره فيكون صلوة على ميت بين الامام و  
 يحضره دون المأمومين وهذا غير مانع من الاقتداء وهذا وان كان احتمالا لكن في  
 الروي ما يشير اليه وهو ما روى ابن جابر في صحيحه من حديث عمار ابن حصين انه عليه  
 السلام قال ان احاكم النجاشي قد توفي فقرصوا وهو اصلوا عليه فقام عليه الصلوة  
 والسلام فصفوا خلفه فمكروا به لا يفتنون ان جنازتين يدبر وهذا للفظ في الروي  
 خلف ظهرك لانه هو فائدة القدر بها فاما انه سمع منه عليه السلام او كشف له وما لان ذلك  
 امر خص به النجاشي فلا يلحق به غيره وان كان افضل منه كشهادة خريمه مع شهادة العديقي  
 فان قيل بل قد صلى على غيره وهو معاوية بن معاوية الزبيدي يقال نزل جبريل بقبول وقال يا رسول  
 الله ان معاوية بن معاوية مات اتجبالا الهوى لك الا وضفصل عليه قال نعم فقبض بجمجمه  
 على الاوص فرغم له سريره فصلى عليه خلفه صفان من الملائكة وكل صف سجود الف ملك ثم رجع  
 فقال عليه السلام بجزيل بم ادلك هذا فقال الحمد سورة قل هو الله احد الحمد وله تراتيباها جليل وذو امبا  
 وقائما وقاعد على كل حال رواه الطبراني من حديث ابي امامة بن سعد في البقات من حديث  
 انس وكذا صلى على زيد وجعفر لما استشهدا بموتهم على ما في المعاني قال الرازي حديث محمد  
 بن مسلم عن عامر بن عمرو بن قتادة حديثي عبد الجبار عن عمه عبد الله بن ابي بكر قال  
 لما التقى الناس بموت جلي سؤل الله صلى الله عليه وسلم على النبي كشف له ما بينه وبين السلام ونظر اليه  
 سرهم فقال اخذ الرزية زيد بن حارثة فوضي عليه عليه السلام قال استغفر الله والرحمة مني يسئلي عن اخذ الرزية جعفر

حتى استشهد به وصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاه وقال استغفر والى دخل  
 الجنة فهو بطير فيها بخا حين جث شاء قلنا انما اودعنا المحصورين بتقدير ان لا يكون ردم سريع  
 ولم يكن مريالده وما ذكر خلاف ذلك على ان لونه ضعيفه فمافى المغاذى مرسل ومثل الطيقات  
 ضعيف بالعله بن زيد ويقال ابن زيد اتفقوا على ضعفه وفي رواية الطبراني بغيره بن الوليد  
 وقد ضعفه ثم دليل المحصورين عليه السلام لم يصل على غائب سواه ولا من عند النجاشي  
 صرح بغيره رفع له وكان بماى منه مع انه قد توفي خلق كثير منهم غيبا في الغزوات وغيرها  
 ومن اعز الناس عليه كالفراء ولم يوثق عنه عليه الصلوة والسلام انه صلى عليهم وكان على  
 من توفي من اصحابه شديد الحر حتى قال لا يموتن احدكم الا اذ نتموني به فان صلواته رحمة  
 له ودركتها القيام فلا يجوز قاعدا بلا عز وكذا ركبوا والتكبيرات سوى الاولى فانها شرط  
 والدعاء الا انه يحتمل الامام عن المسبوق واذا خشي ان ترفع فانه يكفي بالتكبيرات ويترك  
 الدعاء ولا يولى له ما تفرها السلطان ثم القاضي ثم امام المجتهدين ثم الامام الحلي ثم الولي على  
 ترتيب الارث ولان ياذن لغيره اذا انتهى الحق اليه وليس بغير المذكورين ان يقدم بلا اذ  
 فان تقدم فلان يعيد ان شاء وان صلى هو فليس لغيره ان يصل بوجه من السلطان ومن ثم  
 والاصل ان الحق في الصلوة للولي ولذا هي مقدم على الجميع في قول ابو يوسف وهو رواية  
 الى خيفة ردم وبه قال الشافعي لان هذا حكم يتعلق بالولاية كالا نكاح فيكون الولي مقدر على غيره  
 فيه الا ان الاستحسان تقدم السلطان ونحوه لما روي ان الحسين قدم سجدة بن الحسن لما  
 الحسن وقال لا السنة لما قد منك وكان سعيد واليا بالمدينة وكان في التقديم عليهم اذ راء  
 بهم وتعليم اولى الامر واجب ولما امام الحلي بتقديمه مستحب لانه رضى به اماما حال حيوت  
 فينبغي ان يصل عليه بعد دفن تكا وجهه فعلى هذا لو علم انه كان غيبا راض به حال حيوت وينبغي  
 ان لا يستحب تقديمه وفي تناوئى قاضيان قال الفقيه ابن جعفر ثم اذا حضر السلطان بقدر  
 الاولياء وان حضر الى المصطفى القاضي فالولى اولى ان يقدم ولان يحضر الولي ولا القاضي حضر  
 الشرط ولما امام الحلي فصاحب الشرط اولى ان يقدم وان كان الولي المصطفى فلم يحضر الولي وحضر  
 خليفة فليقر اولى بالتقديم من القاضي ومن صاحب الشرط ولم يحضر احد من المذكورين

الكل يثبت في صفة  
 سائر الولاية دون  
 سائر الولاية

وحضر الاولياء واما الخي يفتي للاولياء ان يقدموا امام الخي وان لم يقدم امام الخي وحضر المولى فليس  
على الاولياء تقليد غيره وان حضر المولى او خليفته والقاضي وصاحب الشرطة واما الخي فلا وليا و  
فابي الاولياء ان يقدموا احدا من هؤلاء ولنا والى يقدموا من شاءوا فلهم ذلك ولهم ان يقدموا  
من شاءوا ولا يتقدم هؤلاء الا باذنهم وهذا قياس قول الشيخين وقول ابو سفيان ومن وزفر ومن  
لخذ الحسن انتهى ثم علم جواز صلوة غير المولى بعده ملا هبة ويره قال مالك وقال الشافعي  
لمن لم يصل ان يصل وتكرر في اعادة من صلى قبل ان يصحها استحباب علمها له حديث  
ابن عباس انه عليه السلام مر بغيره في ليلة فقال مق دخن هذا فقالوا الباء حتى قال فلما دخن  
قالوا دنفه في طلمة الليل فكرهنا ان نؤكلك فقام فصفنا خلفه فصلى عليه متفق عليه  
لان الصحابة صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم انه عليه السلام او  
ذلك بذكره ابن ابي شيبة والطبراني ولنا انه فرض كفاية وقد سقط بالاولين فلا يصح بعد سقوطها  
كانت نفلا وتوسر في السنة ما يصل على قبره عليه السلام الى يوم القيمة فلا ان كان وضع لان  
الارض لا تاكل اجساد الانبياء لما اجمع الامم على تركها والجواب عن الحديث الاول انه كان عليه  
السلام هو المولى لا ناولي بالمؤمنين من بعدهم وعن الثاني بانهم مخصوصون به للاجماع  
ذكرناه على ترك الصحابة الذين لم يحضروا وفاته عليه السلام الصلوة على قبره وهي اربع  
يقرع دعاء الاستفتاح عقب الا الى كافي سائر الصلوات ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم  
الثانية كما بعد التشهد لان الفناء والصلوة عليه عليه الصلوة والسلام سنة الدعاء ويدعى لنفسه  
ولميت ولسائر المؤمنين عقب الثالث ويسلم عقب الرابعة من غير ان يقول شيئا في طاهر  
الرواية واستحسن بعض المشايخ ان يقول ربنا اننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة  
فنا عذاب النار وقيل يقول سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على  
المسلمين والرحمة رب العالمين وينوي بالتسليمتين الميت مع القوم كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن العلم  
وذكر السراج عن المرغيناني انه لا ينوي الميت وكذا في فتاوى قاضي خان وذكره لا سيما جابي انه  
ينوي في التسليمية الاولى لا غير ما كونه اربعا فعليه اربعة الاربع عن النبي عليه السلام عن آخر صلوة  
صلاها على النجاشي بركا اربعا ثبت عليها حتى توفي وان اياها بركا الصديق صلى على النبي عليه السلام

فكبر اربعاً وصلى عمر على ابى بكر فكبر اربعاً وصلى صهيب على عكر اربعاً وصلى الحسن على علي  
فكبر اربعاً قال ابو عمر بن عبد البر ان عقلاً الاجماع على الاربع فلو كبر الامام خمساً لا يتفق  
بل يقف ساكتاً حتى يسلم فيسلم معه لان الزيادة على الاربع من جهة متتابعة للنسخ  
كما في قنوت الفجر وليس قراءة القرآن عندنا وهو قول عمر وابنه وعلى وابى هريرة وبه قال مالك  
وقال الشافعي واحمد يقرأ الفاتحة في الاولى وهو مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما على صلاة  
فقرأ فاتحة الكتاب قال لتعلموا انها سنة رواه الترمذي وغيره ولنا ما قد صنفنا من قول  
عمر وغيره ولو قرأ الفاتحة بنيت الزيادة والدعاء عاز وصغته الدعاء ان يقول اللهم  
اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وضعيرنا وكبيرنا وذكرنا واثنا اللهم من  
لحيته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فوفه على الايمان وخض هذا  
الميت بالروح والراحة والرحمة والخفة والرضوان اللهم ان كان لحسن اذني في  
حسنه وان كان مسيئاً فنجأ ذنبه ولقه الامن والبشري والكرامات والرفق رحمتك  
يا ارحم الراحمين وليس دعاء موقت وللروى عنه عليه السلام هذا الدعاء الى  
قوله فتقر على الايمان رواه ابو داود واحمد وزاد البعض بعده اللهم لي ولوالدي و  
لجميع المؤمنين والمؤمنات المسلمين والمسلمات الاخياء منهم والاموات تابعي يئنا و  
وبينهم بالخير انك لجيب الدعوات ومنزل البركات ودافع السيئات وقبيل العثرات  
انك على كل شيء قدير وزاد بعض شراح القدوسي اللهم انس وحدته وارحم غيبه وبره ومفوض  
لقنه محمداً وسع مدخله واكرم نزله وتقبل حسنته واجمع بعفوك سيئته اللهم انه نزل بك رب  
خير منزل بهدائه فخير الى عفوك وغفرانك ونجودك وامتنانك وانت غني عن  
عذابه اللهم اقبل شفاعتنا فيه وارحمنا ببركته يا ارحم الراحمين وفي صحيح مسلم  
والترمذي والشافعي عن عروسة بن مالك روى انه عليه السلام صلى على جنازة رجل غفل  
من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء  
والتيمم والبرد ونقم من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وابدا له وادخره  
من داه واهل خير من اهله وذو خير من نزيله وادخله الجنة واعفه من عذاب القبر

التارقال عرف حتى تمتثان كون ذلك الميت وان كان غير مكلف يقول بعد قوله ومن  
 ثمره منافس فيه على الايمان اللهم اجعله لنا فرط اللهم اجعله لنا اجر و ذخرا اللهم  
 اجعله لنا شافعا وشفعا ثم يتم الدعاء له والمؤمنين وفي التكبير ويدعو له بالخير والبر  
 الفضل وقيل يقول اللهم نقل به موازينها وعظم به اجورها اللهم اجعله في كفالة ابن هبم  
 والحق بصلى المؤمنين والمؤمنين كالطفل ذكره في الحديث وينبغي ان يقيد بالجنون لا صلي فيم  
 يكلف فلا ذنب له كالصبي بخلاف العاقل فانتهى وكلف وعرض الجنون لا يحكم اما قبله بل  
 هو كسائر الامراض ورفعه للتكليف انما هو فيما ياتي لا فيما يمضي والسبوت وهو من المحض عند  
 اول التكبير اذ الصلوة لا يشترط ما لم يكبر الامام تكبيرة حال حضوره بخلاف مكان حاضر عند تكبيرة  
 بيعة الامام بها اذا لم يشترط لا ضرورة بل اذ لا يمكن للمقادير الا بوجوه وهذا عند  
 الاحتياط وهو محرم وقال ابو يوسف يكره للمسبوق ايضا كما حضر تكبيرة الافتتاح قياسا على سائر  
 الصلوات ولها ان التكبيرة بمنزلة ركعة فكما ان المسبوق لا ياتي بما فات من الركعات قبل  
 فراغ الامام بل يتابعه فيما بقي ويقضي ما فات بعد سلامه فكذلك ياتي بالتكبيرات التي مضت  
 فراغ الامام بل يتابعه فيما بقي منها ويقضي ما مضى بعد سلامه قال في الامالي ان ابا يوسف يقول  
 في تكبيرة الافتتاح مخيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح مرجع فيها بدليل  
 تخصيصها برفع اليد عند الانتهاء وهذا من غير قيد من حيث قول ابي يوسف رحمه وهو ظاهر ولو لم  
 ينظر وكبر لا يفسد صلوة عندها لكن تلك التكبيرة غير معتبرة بل المعتبر ما كبر بعدها مع  
 الامام حتى لو اعتد بها وكبر ثلثا سواها فسدت صلوة وان جاء بعد ما كبر الواحدة فانتبه  
 الصلوة عندها وعند ابي يوسف رحمه يكره اذا سلم الامام فقي تلك تكبيرات وذكر في الحديث  
 ان عليه الفري وذكر ايضا ان عمر امير المؤمنين لا يركع الا بركعة واحدة بخلاف ما لو ادركه  
 قبل ذلك ثم المسبوق يقضي ما فات من التكبيرات بها سلام الامام متوا اليتم من غير دعاء  
 الثلاث رفع قبل فراغه قبل صلوة فاذا وقعت على الاكتاف قبل فراغه يقطع التكبير لانها باطلت  
 وقبل وضعها على الاكتاف لا يبطل وان رفعت عن الارض وعن عمر ورم ان كانت الى الارض  
 اقرب ياتي بالتكبير وان كانت الى الاكتاف اقرب فلا وقيل لا يقطع حتى ردت على الاكتاف

الصلوة كالصبي

المسبوق ياتي  
 بغير صلاة التكبير

الصلوة  
 لا يكره

تفني الايمان  
 بعد صلوة





المسبح حتى صلى عليه اذ واج النبي عليه السلام ثم قالت هل غاب الناس علينا ما فعلنا فقبل نعم  
 فقالت ما اسرع ما نسوا ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة سهل بن البيضاء الا  
 في المسجد رواه مسلم ولنا ما روى ابو داود وابن ماجه عن ابن ابي ذئب عن صالح بن التميمي  
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على ميت في المسجد فلا جرم يرد  
 فلا شيء له ومولى التوفيق قال ابن معين ثقة لكنه اخلط قبل موته فمن سمع منه قبل ذلك فهو  
 حجة ومكلم على ان ابن ابي ذئب سمع منه قبل الاختلاط وما استدلت به عائشة واقعة حال  
 لا عموم لها يجوز كون ذلك لصراحة ولو سلم عدوها فانكارهم وهم الصحابة والتابعين دليل الله  
 الامر بعد ذلك على تركه وما قيل لو كان عند ابي هريرة هذا الخبر رواه ولم يسكت مدفع بيان  
 غاية ما في سكوته مع علمه كونه مسوغ الاجتهاد والانكار الذي لا يجوز السكوت عليه بل يكون  
 معصية وما أدى اليه رأى المجتهد لا يكون معصية في حقه فلا يجب الانكار عليه بسببه  
 روى ان ابا بكر وعمر صلى عليهما في المسجد ومعكروما ان عامة الصحابة شهدوا الصلوة عليهما  
 ليس من يجافي ادخالهما المسجد فيجوز انهما وضع ارجله في موضع دفنهما وصلى الناس في  
 المسجد وهو غير مكروه عندنا في رواية ويدل عليه ما اسند عبد الوزاري قال ان التورثي عن  
 هشام بن عروة قال رأى رجلا يخرج من المسجد ليصلوا على جنازة فقال ما يصنع هؤلاء فوالله  
 ما صلى على ابي الا في المسجد هذا وفي الجوامع الفقه لو وضعت الجنازة على باب المسجد وبها هم القوم  
 في المسجد اختلف المشايخ فيه ولو وضعت خارج المسجد ولا امام وبعض القوم معها والباقية  
 في المسجد والصفوف متصلة لا يكره واعلم ان لفظ حديث ابي هريرة محتمل لكل من الكراهة فيه  
 الصورة وعدمها فان الجار والمجروران تعلق بالفعل اقضى الكراهة وان تعلق بصفة النكبة  
 لم يقضها وكذا تعليلهم الكراهة يكون المسجد لم يبين لها يقضى الكراهة وتعيينهم في الثالث  
 يقتضي عدمها والى عدمها مال في البسوط والحيط وعليه العمل وهو المخاروة لا يجوز الصلوة  
 عليها اكلها الامن عذرو القياس الجواز لانها دعه والركوب لا ينافيه وجه الاستصحاب انها  
 صلوة من وجه اشتراط شغل الله الصلوة بالاجماع وكذا التكبيرات تشارك سائر الصلوات  
 في حكم القيام وعليه الاجماع الا من شذ من المالكية قال ابن قدامة لا اعلم فيها خلافا ولا يجوز

لا يجوز الصلاة  
 على الجنازة

وليت على دابرنا وعلى ايدينا ولاكتافنا كانه كالامام واختلاف المكان مانع من الاقتران  
ومن دفن ولم يصل عليه صلى على قبره مالم يغلب على الظن انه تقسيم تام من صلواته على السلام  
على القبر ولا يعتبر التقدير بالايام في التفسير وعدمه ولا يعتبر غلبة الظن لان ذلك يختلف باختلاف  
الحال من السمن والخراب وبأثر الزمن من الحروب والبرء وبأختلاف المكان من كون الارض حرة  
او غيرها ولو شك في التفسير لا يصل عليه ايضا ذكره في المزيدي والقيدي وجوامع الفقهاء وغيرها  
ولا يصل عليه بعد التفسير لما سياتي قريبا من عدم جوازها على العضو عندنا وما روي في المعاري  
عن عقبه بن عامر انه عليه الصلوة والسلام صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين فخير على الذراع  
اذ قد تشرنا ان لا يعتبر بالتقدير بالنزاع بل بغلبة الرأي بالتفسير وكثيرا قد تفسر في غير  
حان ايسادهم لم تبطل ولما لا لمعاوية ان يحرق العين التي باحد عند قبره اللهم لانه اصلبت السحابة  
اسبغ حمرة دخر فانقرطت دما ولا يصل على غائب وقدم ولا على عضو ولا يصل فيه ان الصلوة  
على الميت من الامكان التي لا تدخل للعقل فيها لا ليست بصلوة من كل وجه ولا يحض جماعة  
كسائر الادعية لما فيها من الشر والنداء فيقتصر فيها على الاثار ولم يصح بالصلوة على العضو ان  
وما روي انهم صلى على عظام بالشام وان ابا عبيدة صلى على رؤس من رؤس المسلمين في الشام  
لم يصح ذلك عنهم واذا لم يروا بالصلوة على العضو لا يصل عليه الا اذا كان في حكم الكل بان وجد  
الشر والنصف ومحل الرأس اذا لاكثر حكم الكل ولكن النصف مع الرأس لا شمله على اكثر الاعضاء  
التي ليست بخلاف ما روي وجد نصفه مشقوقا لم يلا يصل عليه لثلاثي يروي في تكرار الصلوة على  
واحد فانه غير مشروع فان قيل قد تقدم انه عليه السلام صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين مع  
ان كان قد صلى عليهم عند استشهادهم وهو تكرار قلنا قد قيل المراد من الصلوة عليهم بعد  
ثمان سنين الدعاء وليس صلوة الصلوة للمعاد وليس فيها ما يدل على انه صلى على من كان  
عليه ولا فيحصل ان بعضهم كان لم يصل عليه فصل عليه بعد تلك المدة ومع الاحتمال لا يصح الاستدلال  
ولا يصل على باع ولا قاطع الطريق اذا قتل حال الحرب ولا يفسللت زجره على مثل فعلها وهذا  
من ذهب عن رضي الله عنه انه لم يفسل البغاة من اهل النهر وان لم يصل عليهم فليلهم الكفار هم  
فقال لا اخن بنا بغوا علينا اشار الى انه ترك ذلك عقوبة ليكون ذمرا لغيرهم وقطاع الطريق

من كان عليه السلام  
صلى على القبر

من كان عليه السلام  
صلى على القبر

مشلهم في السعي بالفساد بالشد وإن قتل البغاة بعد وضع أو ذارها يصل عليهم وكذا قطاع  
 الطريق إذا أخذهم الإمام ثم قتلهم يصل عليهم ذكره قاضيان والوجه فيه أن فيه احتمال التوبة  
 لأن الشرايين ما ورد فيمن قتل حال المحاربة فيبقى ما نداءه على قياس موافق المسلمين وحكم  
 المقتولين بالمحبة والكافرين في المعصية ليل حكم قطاع الطريق ومن قتل أحدهما يصل عليه  
 إهانته له ذكر في جامع الفقهاء يصل على من قتل نفسه علما عند الجور سفهم واختاره  
 علي السغدري لأنه باع على نفسه وعندهما يصل عليه واختاره شمس الأئمة الحلبي لأن دمه  
 هدر فصار كاليت حنف انقروا لأنه مسلم عاص غير ساع في الأرض فسادا فلا يقاس على  
 البغاة وقطاع الطريق قال الشيخ جمال الدين بن المهام في جميع مسلم ما يؤيد قول أبي يوسف  
 عن جابر بن سمرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل قتل نفسه ميتا قص ثم يصل عليه انتهى  
 وأجواب أنها واقعة حال لا تقتضي العموم لاحتمال أنه عليه السلام علم ما أمرا يمنع الصلوة  
 عليه على أنه ليس فيه أنه منع الصحابة عن الصلوة عليه فيقتل أنه امتنع عنها كما امتنع من الصلوة  
 على المديون للزجر لا لأنها منقوعة مطلقا فلا دليل على عدم صلوة غيره عليه الصلوة والسلام  
 ومن علم بحياته عند لا تدبر استهلاكي أو حر كثر غسل وصل عليه وكذا الخرج الزرع لا غسل  
 ولم يصل عليه لما روى جابر مرفوعا الفحل لا يصل عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل أخرجه  
 الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم وابن سبى ومات ولم يصب  
 أحد ابويه يصل عليه لأنه مسلم تبعه السبائي إن كان مسلما والدان كان فميا والى بنى مع  
 ابويه لا يصل عليه لأن اسم أحدهما أو اسم الصبي نفسه وكان يعقل الإسلام لأنه إذا كان معه  
 أحد ابويه يبيع له فيكون كافرا وإذا أسلم أحدهما يتبعه في الإسلام لأن الولد يتبع أبيه  
 الدنيا وإسلام الصبي العاقل مضمون عندنا أنه نفع محض وقد علم أن عليا رضي الله عنه وميثاق محمد النبي  
 صلى الله عليه وسلم **الخامس** في الحل في التبع المستفيضة في حل الجنادة عندنا أن يحملها أربعة  
 نفر من جملتها لا بعتره بر قال مالك ولا كثر من خلافا للشافعي رحم لما روى عبد الرزاق وابن أبي  
 شيبة ثنا شعبة عن منصور بن المعتمر عن عبد الله بن قسطنطاس عن أبي عبيدة عن أبيه عن  
 عبد الله بن مسعود روى قال من اتبع الجنادة فليأخذ بجواب السر لا يعتد به أيضا فحاشا

ومن جابر بن سمرة  
 قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
 رجل قتل نفسه ميتا قص ثم يصل عليه انتهى

عن أبي عطاء عن علي الأزدی قال رايت ابن عمر في جنازة محمد بن الحنفية السرياني ودعى عن عبد  
الرزاق اخبرني الثوري عن عباد بن منصور اخبرني ابوالمزني عن ابيه مرة قال من حمل الجنازة  
بجواربها الا ربع فقد رضي النبي عليه ودعى محمد بن الحنفية انا ابو خيفة نانا منصور بن العتمر قال  
من السنة حمل الجنازة بجوارب السرياني لا ربع وداه ابن ملحج ونظفه من اربع الجنازة فليساخذ  
بجوارب السرياني كلها فانه من السنة ولا ثناء فليدع ثم ان شاء فليدع فعمل ان هذا هو السنة  
ثم في التخييف على الحمل وصيانة الميت عن السقوط والبعد من تشبه حمله بحمل الامتعة  
والا ائمال فلما اكره حمل على الظهر والدابة ما دوى من الحمل بين العودين فجعل على حمل عذ من تحت الكمر  
او لا دحام او قلة الحاملين او غير ذلك توفيقا بينه وبين ما دوى وما داه به ليلته لم يجر وما دوى  
انه على الصلوة والسلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العودين ضعيفا الاستاذ قال النووي ليس في  
حمل ما بين العودين نص ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ان يحملها من كل  
جانب عشر خطوات لما دوى عنه عليه السلام انه قال من حمل جنازة اربعين خطوة كبرت عنه  
اربعين كبيرة وداه ابو بكر البخاري وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على عنقه ثم موخرها لذلك  
ثم يحمله على يساره ثم موخرها كذلك فيلبسوا حمل العبي على الایدى واجب من حمل على  
الدابة وفي الينايع الرضيع والفليم او فوق ذلك قليلا لا باس ان يحمله رجل واحد على يديه او  
يحمله على يديه وهذا كمال قال ابو خيفة لا باس ان يحمله الصغير في سقط او طبق والسفط  
بالقاء من ثلث النساء يجعل فيه الطيب وغيره ويستعار للتأبوت الصغير لما في شرح الهذلية  
للمروعي وينبغي الاسراع في الشيء بما مادل الحجب وهو ضرب من العذ وودون العنق وهو  
الفسيم في عروق اسر لا يصل الى حد العنق والعدو في الخفة لا يسرع باليت سترو في البدن  
وجوامع الفقهاء يسرع باليت بحيث لا يضرب على الجنازة ولا يصل فيه ما دوى الجماع من تحت  
ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سرعوا بالجنازة فان كانت صالحة فمقر بمجرها  
والغير وان كانت غير ذلك فشر تضعوه عن رقابكم وعن ابن مسعود قال سألنا نبينا صلى الله عليه  
وسلم عن الشيء بالجنازة فقال ما دون الجنب وداه ابو داود والترمذي وعن ابى موسى قال اكره  
برسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة تمحض محض الرق فقال عليه الصلوة والسلام عليه بالقبض

ودر

ينبغي ان يحمله  
من كل جانب عشرة  
خطوات

نائب على  
الحمل على  
اليد  
او قد لا تقبل  
بها او لا يحمله رجل

وكان المشي خلفها  
وكان المشي خلفها  
نفسا

المشي قدامها ولكن المشي خلفها افضل وهو قول علي بن عمر وابن مسعود واصحابه والا وراعي  
والثوري واسحاق وغيرهم رضي الله عنهم وروى عن علي بن ابي طالب انه كان يمشي خلف الجنادة  
وابن بكير وعمر بن عثمان امامها فقال علي رضي الله عنه ان فضل المشي خلفها على المشي امامها  
كفضل الصلوة المكتوبة على النافلة وروى كفضل صلوة الجماعة على صلوة الفرداء انما يعلم  
ولكنها يسهلان على الناس رواه سعيد بن منصور والحاخذ ابو جعفر الطحاوي والبيهقي  
في سنة الكبرى ولم يذكر له علة وعلى التسهيل يحل ما روى عنه عليه الصلوة والسلام انه كان  
يمشي بين يديها فان راويه ابن عمر وقد عمل بخلافه عن نافع قال خرج ابن عمر الى جنازة فاشى معها  
نساء فتوقف ثم قال ردهن فانهن فتنة الحى واليت ثم مضى ومشى خلفها قلت يا ابا عبد  
الرحمن كيف المشي في الجنادة امامها ام خلفها فقال ما ترى انى امشى خلفها رواه الطحاوي  
رحم وما كان ابن عمر يخالف فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع شدة حرصه على اتباعه لغيره عليه  
السلام انما فعله ليعلم ان لا فضل عندنا عليه الصلوة والسلام مقابلته فبعبه فيه لذلك وفي صحيح البخاري  
عن البراء بن عازب انه راى رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتى الجنائز قال لا ياتى الجنائز الا يمشى خلفها  
التالى ولا يسمى المقدم تابعا بل هو متبوع ويحمل الامر على الذب دون الوجع للاجماع على انه  
قال قدمها بين يديك واجعلها نصب عينيك فانما هي موعظة وتذكارة وعبرة وما قيل لهم  
شفعاء فالاولى بهم التقديم قال ابن عمر البعدي هو باطل بالصلوة عليه فانهم شفعاء فيها و  
قد تخرع عنه وكان الشفاعة في الصلوة عليه لا في تشييعه وكان الشفيع انما يقدم خوفا من  
بطش المشفرع عنده فيمنعه منه بالتقدم وذلك لا يتحقق هنا فلم يسبقوا لتقديمه وتسليمه اليه  
ولطلب عفوه ورحمته والراكب يسير خلف الجنادة ولا يتقدمها لئلا يضر الناس باثارة الغبار  
الا ان يكون بعيدا على ما روى في النوادر عن ابي يوسف رحم قال رايت ابا خيفة رحم يتقدم لهم  
الجنادة وهو راكب ثم يقف حتى ياتيه فقوله لم يقف دليل على انه كان يبعد عنها والمشى افضل  
لكونه اقرب الى التواضع واليق بحال الشفيع وفي حديث جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه  
وسلم تبع جنازة ابن الدحلاح ماشيا ورجع على فرس رواه الترمذي وقال حديث حسن  
وكلا يقوم احد الجنادة اذا مرت به الا اذا التفت يتبعها وعليه الجمهور وما روى في الاحاديث

من القيام لها منسوخ بما عظمى رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 امرها بالقيام في الجنائز ثم جلس بعد ذلك وامر بالجلوس رواه ابو داود وابن ماجه والترمذي  
 والحاوي من لم يمت وعن علي رضي الله عنه قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قعد رواه  
 ابو داود والنسائي والترمذي ومحمد بن مسلم بمعناه وقال قد كان ثم نسخ ولا ينبغي ان يرجع  
 من جنزة حتى يصل عليها وبعد ما صلى لا يرجع الا باذن هكذا ذكره في عامة كتب الفتاوى و  
 غيرها وفي المحيط قيل الرفق ان يسعد الرجوع يعني اذ هم اقول هذا هو الموافق للحديث  
 وعليه الجمهور ولا أعلم لهم في النع ما هذا الا ان حصل الوضوء لاهل البيت بسبب الرجوع  
 فينبغي ان يرعى ذلك ولا يفتي الصمكتين ان من اتبع جنازة المسلم حتى يصل عليها فله قيراط  
 من الاجر ومن اتبعها حتى تدفن فله قيراطان والقبول مثل احد والآخر من الاجر  
 يعني انهم فرما يكون له ضرورة يتحصر عليه شهرد الذين بسببها فيترك الصلاة ايضا  
 فيخرجها وهذا لا يعقل وينبغي لمبتغي الجنزة ان يكون متخشعا متفكرا في ما لم تعظا بالحيث  
 وما يصير اليه الميت ولا يتحدث باحاديث الدنيا ولا يفحشك وسمع ابن مسعود رجلا  
 يفحشك في جنازة فقال له انتفحك وانت في جنازة لا كلمتك اهدا رواه سعيد بن منصور  
 وينبغي ان يطبل الصممت ويكره دفع الصوت فيها بالذكر وقراءة القرآن ذكر في فتاوى  
 العصر انها كراهة تحریم واختاره مجد الأئمة النجاشي وقال علائق الدين التاجري ترك  
 الاولى ومن اداد الذكر والقراءة فليذكر ويقرأ في نفسه قال قيس بن عباد كان اختفاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون دفع الصوت عند ذلك عند القتال وفي الجنائز  
 وفي الذكر ذكر ابن المنذر في الاشراف ولا ينبغي للنساء ان يخرجن مع الجنزة ذكره في ابتدايهم  
 والمرغيباني ولا سيما في وغير الجمهور عن ام عطية حينما عن اتباع الجنزة ولم يحرم علينا  
 متفق عليه وقركها ولم يحرم علينا معناه ان النبي نهي تفرير الذي ينبغي ان يكون التزير  
 فخصنا من غير السلام حيث كان يباح بهن الخروج للساجدة ولا يعلو غير ذلك وان يكون  
 في زماننا للفرج ما في خروجهن من الفساد وفي كفاية الشعبي يستل القاضى عن جواز خروج  
 النساء الى المقابر فقال لا تسأل من الجواز والفساد في مثل هذا وانما سئل عن مقدار ما يلحقها

في الجنائز  
 منسوخ

في الجنائز  
 في الجنائز

في الجنائز  
 في الجنائز

في الجنائز  
 في الجنائز

في الجنائز  
 في الجنائز

من اللعن فيه وأعلم أنها كلها قصدت الخروج كانت في لعنة الله وملئكته وإذا خرجت تحتها  
 النسيان طين من كل جانب وإذا أنت القبور يلعنها روح الميت وإذا رجعت كانت في لعنة الله  
 ذكره في التا تاريخانية وقد دعى عن علي رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فإذا نسوة جلوس قال ما يجلسكن قلن ننظر الجنازة قال تغسلن قلن لا قال هل تحمل قلن  
 لا قال هل تدلين فيمن يدل قلن لا قال فأرجعن ما زولت غير ما جرت رواه ابن ماجه  
 باسناد ضعيف لكن يعضده المعنى الحادث باختلاف الزمان الذي بسببه كره له  
 حضور الجمع والجماعات الذي اشارت اليه عائشة رضي الله عنها بقولها والذين رآوا الله  
 صلى الله عليه وسلم رأوا ما احدث النساء بعده لم نعلمن كما صنعت نساء بني اسرائيل وإذا  
 قالت عائشة هذا عند نساء زمانها فما لك بشيء زماننا **ومحرم النوح**  
 وشق الجيوب وخمش الخدود ولطمها ونحو ذلك من الأفعال المأثورة في الصحيحين ليس لنا  
 من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وعن أبي موسى أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يرى من الصلابة والحالقة والشاقة رواها البخاري والصلابة الصلابة  
 وفي صحيح ثنتين في الناس هكافر الطعن في النسب والنياحة على الميت أي من أفعال  
 الكفر فلا بأس بالبكاء بارسال الدموع في الجنازة وفي المنزل لقوله عليه السلام إن الله  
 لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه وأيضاً  
 عليه وإن كان مع الجنازة صالحة لو نأخذه نزعها ممنع وإن لم تنزع لا يتكلم أفعال الجنازة  
 فتشيعها لما اقترن به من اليد عترو ينكر بقلبه وإذا انتهت الجنازة إلى القبر يكره الجلوس  
 قبل أن ترفع عن الأعتاق لأن القصد من حضور دفن الميت أكرامه وفي جلوسهم قبل  
 وضعه أذناه به ولا نه قد يقع الحاجة إلى التعاون والقيام أمكن فيه وإذا صنعت  
 عن الأعتاق يجلسون ويكره القيام ذكره قاضيخان وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة على  
 ما لا يخفى **السادس** في الدفن المحدث في القبر المحدث لا عمة ولا دية إن أمكن ولا فاشق  
 كذا ذكره السراجي وفي فتاوى قاضيخان والسنتي القبر المحدث وإن كانت الأرض نحو ذلك  
 بأس بالشق انتهى ولا أصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم المحدثا والشق أخيراً رواه أبو داود

ثلاث في النسيان  
 اللعن في النسيان

الذين صنعوا الجنازة  
 على الأعتاق يجلسون  
 ويكره القيام

والترمذي ودوي ابن ماجه عن انس رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم كان بالمدية جبل  
يلحد واخر يفرج قالوا نستحي برؤسنا ونبعث اليها فاما سابق تركناه فادرس اليها فاستحي  
الحمد فليد والنبي صلى الله عليه وسلم واخرج مسلم عن سعد بن ابى وقاص انه قال في  
مرضه الذي مات فيه الحمد ولي الحمد وانصبوا على اللبن نجا كما صنع برسول الله صلى  
الله عليه وسلم ودوي ابن جبان في صحيحه عن جابر انه عليه السلام الحمد ينصب عليه  
اللبن نجا ودرع قبره عن الارض نحو شير والحمد ان يحفر في جانب القبلة من القبر  
خفيه فيوضع فيه الميت وينصب عليه اللبن والشق ان يحفر خفية كالنهر  
يبنى جانبها باللبن او غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللبن والخشب  
ولا يمس السقف الميت واستحب بعض الصحابة ان يرسم في التراب رسما  
يروي ذلك عن عبد الله بن عمر وابن العاص وقال ليس احد جبنني اولى بالتراب  
من الاخر وقال صاحب النافع اختاروا الشق في ديارنا لرخاوة الارض في هذا  
الحمد فيها حتى اجازوا الاحر ودفونوا الخشب واتخذوا التوابات ولو كان من حديد  
ومثله في المبسوط ويكون التابوت من داس المال اذا كانت الارض رخوة  
او ندية مع كون التابوت في غيرها مكرها في قول العلماء قاطبة وفي قاضي بخاري  
ينبغي ان يقرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا مما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف  
عن يمين الميت ويساره ليعير بمنزلة الحمد وفي المحيط واستحسن مشائنا اتخاذ التابوت  
للناس يعني ولو لم يكن الارض رخوة فانه اقرب الى الستر والتحرز عن مسها عند الوضع في  
القبر ومقلد عمق القبر قد رصف قامه ذكره في الروضة وفي الذخيرة الى مد الرجل  
او وسط القامة فان زادوا فهو افضل وان عمقوا مقلد قامته فهو حسن فعلم بهذا ان  
الارض في نصف القامة ولا على القامة وما بينهما اربع وضع الميت في قبره وضعا من جهة  
القبلة مستقبل القبلة عند وضعه ولا يسلا عنه ناهي مذهب علي رضي الله عنه  
وابنه محمد بن الحنفية واسحاق بن داهويه وابراهيم النخعي وابن جبيب وقال الشافعي  
رحموا ارحم يستحب السل بان يوضع عند رجل القبر ثم يسلم من قبل راسه من خلف

عليه  
عليه

سنة  
التراب النسل

سنة  
عليه



وخير ما لك دم والظاهرية للشافعي حديث ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى  
الله عليه وسلم سئل من قبل راسه رواه الشافعي رحمه الله وعن عبد الله بن  
يزيد الخطمي الانصاري الصحابي انه صلى على جنازة الحارث ثم ادخله من قبل راسه  
وقال انه من السنة رواه ابوداؤد وقال البيهقي اسناده صحيح ولنا ما دأبوا به  
في المراسيل عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي التي هي فان حماد انما يروي  
عن النخعي وصرح به ابن ابى شيبه فقال عن حماد عن ابراهيم النخعي النبي صلى الله  
وسلم ادخل القبر من قبل القبلة ولم يسئل سلا وادان ابى شيبه ورفع قبره حتى  
وروى ابن ماجه عن ابى سعيد انه عليه السلام اخذه من قبل القبلة واستقبل استقباله  
فقد تعارض روايتاه فانه عليه السلام وهو من فعل الصحابة وكذا ما صرح عن انه  
ادخل يزيد بن المكف من قبل القبلة وعن ابن الحنفية دم انه ادخل ابن عباس من قبل القبلة  
اخرجه ابن ابى شيبة يعارض فعل عبد الله الخطمي ويترجم فعل علي بن ابي رافع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نفسه وهو ما عن عباس بن ابي رافع رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخل قبر اليلد فاسرج له سراجا  
واخذ الميت من قبل القبلة رواه المحاذي والترمذي فقال حديث حسن وعن ابن عباس  
وابن مسعود انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في قبر عبد الله الجاهلي وابوبكر  
عمر يقول ادنا من اهل القبلة اسناده في الحديث واخذه من قبل القبلة رواه الترمذي في جامعه  
واستعقاب التورخسين الترمذي لحديث ابن عباس في بكونه من رواية المجاهج بن  
الطاه وانه ضعيفها اتفاق اهل الحديث ليس بصواب فقد قال ابن معين انه صدوق  
الا انه مدلس ولا شك ان المدلس اذا كان عذرا لا يفرقه التدليس اذا قال حدثني او اخبرني كما بن  
عينة والثوري وغيرهما وكذا قال ابو نعيم وابو حاتم انه صدوق مدلس فاذا قال حدثني  
عن الثقة كان مقبولا يرتاب في صدقه وحفظه وقال ابن عثا انما لعاب الناس عليه وليس  
عن الزمري وغيره اما ان يتمد الكذب فلا دهن من يكتب حديثه وقال ابوبكر الخطيب هو احد  
العلماء الحفاظ وقال الحاكم قد وثقه شعبة وغيره من الأئمة واكثر ما اخبره للتدليس وروى  
له مسلم مقرنا بعبد الملك وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وهذا تعديل له

من هو كلاء الأئمة فكيف يقال انه ضعيف باتفاق اهل الحديث هذا على ان الجهة القبلة مشرفا  
فكانت افضل وكذا وجوه الاخذين تكون الى القبلة فكان اولى ويقول واضع لسم الله  
وعلى ملته رسول الله كذا نقل عنه عليه السلام انه كان يقول لهذا وضع ميتا في قبره رواه  
ابو داود في الترمذي وقال حديث حسن اي باسم الله وضعاك وعلى ملته رسول الله  
سليمانا ولا تعين في عدد الراضعين وفي الذخيرة لا يفرقوا داخله او شفعه كان المعبر  
حصول الكفاية وذو الرحم المحرم اولى بوضع المرأة فلا يمكن فاهل الصلح من المجانب  
في المحيط وفي الوري اي المحرم من غير رحم ولا يدخل القبر امرأة ولا كافر وان كانا في قبرين فذكر  
القدوري في شرحه والقناني في جوابه مع الفقهاء سواء كانت الميت ذكر او انثى ويستحب  
التسجعة قبر المرأة ثوب جال او خالها القبر حتى سوى اللبن وفوه على المد ولا يستحب  
في حق الرجل عندنا الماردى عن علي انه لم يقوم قد دفنوا ميتان بسطوا على قبره ثوبا فخر  
وقال انما يضع هذا بالنساء شهد من ابن زيد لا تصادى فخر القبر ثوبا يقال عبد الله  
بن انس ادفعوا الثوب انما فخر النساء وانس شاهد على شقيق القبر ولم ينكر عليه وفيه  
خلاف الشافعي رحمه وقد تمسك بحديث ضعيف اعترف بضعفه النووي وروى  
الميت في القبر الى القبلة على جنبه الايمن ولا يلقى على ظهره وتحمل العقدة وروى ذلك  
عن الشعبي والنفخي وروى عنه عليه السلام انه لما وضع نعيم بن مسعود في القبر نزع لاخلته  
يقبره وروى ابو داود والنسائي ان رجلا قال يا رسول الله ما البكاش قال هي تسع  
فذكر منها الاستحلال البيت الحرام قبلتكم احياءا وموتوا في السابيع السنة ان  
يفرش في القبر التراب يعني في الارض الفضة والسبعة قال السروجي وفي كتب الشافعية  
ان الحنابلة يجعل تحت راسه لينة او حجر ولم اتفق عليه من اصحابنا انتهى ويذكره  
ان يوضع تحت مفرقة او محدة ذكره المرغيباني وذكره ابن عباس ان يلقى تحت  
الميت شيء رواه الترمذي ومن الى من سعى لا تجعلوا بيني وبين الارض شيئا وما ذكره  
جعل في قبره عليه السلام قطعة قيل لان المدينة سبعة وقيل ان القباويل تنازعا  
ها فسلمها فسموا ان تحتها لقطع التنازع وقيل كان عليه السلام يلبسها ويفترشها

وروى الترمذي في المعجم  
وذكره في المعجم في فضل  
المرأة فان لم يكن في فضل  
الصلح

وروى الترمذي في المعجم  
في القبلة

فقال شقران والله لا يلبسك احد بعده ابدا فالقاه في القبر ويسد الميت من وراءه  
 بتراب او خمره لئلا ينقلب ويسوى اللبن على اللحد اى يقيم اللبن عليه من جهة القبلة  
 وتسد ثقوبه كيلا ينزل التراب منها على الميت واستعمال اللبن نجم عليه ولا باس بالقصب  
 وفي الوري يستحب اللبن والقصب والحشيش في اللحد قال الشعبي جعل في لحد النبي صلى  
 الله عليه وسلم لمن قصب وحكى عن شمس الائمة الحلواني هذا في قصب لم يعمل واما القصب  
 للعموم وهو بالفارسية بوري فاقد اختلف المشائخ فيه قال بعضهم بكه وقال بعضهم لا يكره  
 يعني جعله فوق اللبن ويكره الآجر والخشب لانها الاحكام البتة والزينة والقبر مكان  
 البلاء والثناء وقد اوصى لا سوزين يزيد ان لا تجعل على قبره آجر وقال ابراهيم النخعي كان  
 يكرهون الآجر في قبورهم وقيل لا باس به عند رخاوة الارض وكان الشيعي الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل يجوز استعمال فوق الخشب والتخالد التابوت في نجاري وقد تقدم ثم يضاف  
 ولا يزداد على التراب الذي خرج من القبر وتكره الزيادة وعن محمد لا باس به ان لا يزداد  
 الحسن عن ابي حنيفة دم ويستحب حتى التراب عليه لما روى ابو هريرة ان النبي عليه  
 السلام صلى على جنازة ثم اتى القبر فحق عليه من قبل راسه ابن ماجه قال محمد ولا ان  
 يرش الماء عليه باسا ويسم القبر ولا يسلم عندنا وبه قال الثوري والليث ومالك والشافعي  
 والجمهور وقال الشافعي التسليم اى التبريع افضل لما روى ابو داود عن القاسم بن محمد قال  
 دخلت على عائشة فقلت يا امه اكشفي لى عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه  
 فكشفت لى عن ثلثة قبور ولا مشرفة ولا طنة مبسوطة بهطاء العرصة الحمراء والجمهور ما  
 روى البخاري عن سفیان التمار انه راي قبر النبي عليه السلام مسنما وحديث القاسم  
 لو بلغ درجة هذا في الصحة فليس فيه معارضة له فانه لا تصح فيه بالتسليم فان قيل  
 مبسوطة يجوز ذكره صفة من كذا للاهنة او ليست مشرفة رائدة في الارتفاع ولا لاهنة  
 رائدة في الانخفاض بحيث تكون مبسوطة لا صفة بالارض بل هي بين ذلك ويجعل ان تكون  
 مبسوطة يعني مبسوطة من قبلهم بطم المسجد بطحا اى التي فيه البطحا اى الحصى المعنوي وهو  
 المرافق لقول بطحا العرصة الحمراء اى التي عليها بهطاء العرصة الحمراء وليس في شيء من ذلك ما

يعني

لا يكره الآجر والخشب

يعني

المستقيم كيف وقد روى عن القاسم التصريح بانها مسند رواه ابو حفص بن شاهين  
 في كتاب الجائر حدثنا عبد الله بن سليمان بن الاشعث ثنا عبد الله بن مسعود ثنا  
 عبد الرحمن المحاذي عن عمر بن شهر عن جابر قال سالت ثلثة كلام له في قبر رسول الله  
 الله عليه وسلم اى سالت ابا جعفر محمد بن علي وسالت القاسم بن محمد بن ابي بكر وسالت  
 سالم بن عبد الله قلت اخبروني عن قبور ابا بكر في بيت عائشة فكلمهم قالوا انها مسند  
 واما ما روى عن ابي الهيثم الاسدي قال قال لي علي ابغضني علي ما بغضني عليه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان لا تدع تمثالا الا لمسته ولا قبر امثله الا سويته فالمراد ما كان ينفذ  
 من تعزية القبور بالبناء الحسن الرقيق وليس مما نحن فيه فان التسنيم المستقيم قد ما يبدو  
 ويتميز عن الارض به وفي المحيط وتسنيم القبور قد اربع اصابع او شبر وفي قاضية شبر  
 وفي البدائع او اكثر قليلا فلم يكن حديث مسلم منافيا لما اختاره من التسنيم فان الاجماع  
 على ان ليس المراد منه التسوية الارض بغيره بتخصيص القبر وتطييبه وبه قالت الائمة  
 الثلثة لما قال جابر ففى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبور وان يكتب عليها  
 وان تؤطأ رءاه مسلم وابوداود والترمذي ومحيي ولفظه ففى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان يجصص القبور وان يكتب عليها وان يمشى وان تؤطأ وعن الحسن بن مسعود قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال البيت يسمع الاذان ان لم يطعن قبره ذكره  
 في المعنى وفي مسند المفتي المختار انه لا يكره التطينين وعن ابي خيفة يكره ان يبنى عليه  
 بناء من بيت اوتبة او نحو ذلك لما مر من الحديث انفا وكذا يكره وطئه والجلوس عليه  
 لذلك وكذا ابو يوسف الكتابة ايضا والله اعلم السابغ في الشهيد والمراد به الحكمي  
 الذي يتعلق به نوع مخصوص من احكام الشريعة المجازية على الكافرين في الدنيا واما الشهيد  
 الحقيقي الذي وعده الله تعالى الثواب للخصوص فليس ممن يتعلق به الاحكام المجازية على  
 المكافرين غير الاعتقاد بانه الذي قتل في سبيل الله ومن الحق به والله اعلم بمن قتل في سبيل  
 ثم احسن في تعريف الشهيد الحكمي على قول ابي خيفة رحمه الله انه مسلم مكلف ظهر علم انه  
 نزل ظما قتلا لم يجب به مال ولم يرث وعلى قوله ما يترك قيد التكليف في الطهارة فهذا

قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 في بيت ابي بكر  
 في بيت ابي بكر  
 في بيت ابي بكر  
 في بيت ابي بكر

شامل لقتل اهل الحرب واهل البغي باي شيء كان وبأي سبب كان ولقتيل غيرهم اذا لم يجب بنفس القتل مال سواء لم يجب صلا لقتل الاسير مثله في دار الحرب عندا بخيفة روح وقتل الصيد عبده عند الكا او وجب لعارض لقتل الاب ابنه والصلح عن العمد وشبه ذلك وخرج من الحرم قتل من البغاة وقطاع الطريق واهل العصية والمقتول بخدار قصاص لانهم لا يقتلوا ظلما وهذا بالاجماع وخرج منه من وجب بقتله مال لقتيل غير العمد على حسب اختلافهم وكذا الذي وجب بقتله القسامة لظهور وجوب ملال بنفس القتل شرعا وهذا بالاتفاق ايضا وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله سوى جيت فيه القسامة ولم يجب هو الصحيح ويشير اليه كلام صاحب الهداية حيث قال الا ان يعلم انه قتل بجديده ظلما وذلك لاحتمال انه لم يقتل ظلما بل بسبب بيع القتل وان كان تعليله لوجوب الغسل بوجوب القسامة والدية يشير الى انه اذا لم يجب فيه القسامة والدية لا يغسل كما اذا وجد في الشارع الا عظم واليما مع او في بوية ليس بقربة قرية لكن الوجه ما ذكرنا من احتمال السبب للبيع للقتل منه فلا يسقط الغسل الذي هو واجب كسائر الموتي بالشبهة والاحتمال لان سقوطه في حق الشهيد المذكور على خلاف القياس فلا بد من تحقق وجوب الوصف الذي سقط لاجله الغسل فيه وعندنا لا يقال يعمل بالاصل وخرج منه المبوء المجنون والمجنون الخائض والنفساء على قول في خيفة روح وبه قال احمد وسحنون من المالكية فانهم ليسوا من قسم الشهيد الحكمي عندنا بل يغسلون كسائر الاموات وعندنا لا يغسلون وهو قول الشافعي رحمه واشتهر من المالكية قيا على غيرهم لان عدم التكليف وعدم الطهارة لا يؤثر في الشهادة فان عدم الذنب في غير المكف لا ينافي كرامته سقوط الغسل فان سقوطه لا يبقاء اثر للظلمة وغير المكف اولى بذلك وكذا عدم الطهارة في الحيوة لا يوجب الغسل بعد الممات لان وجوبه في الحيوة لوجوب ما لا يصح الا به وقد سقط ذلك بالموت فيسقط الغسل والشهادة قد اقيمت مقام الغسل الواجب بالموت فلا يغسل اصلا ولا في خيفة روح في غير المكف ان الغسل انما سقط عن الشهيد لان القتل صار كفارة له ولا ذنب لغير المكف ليكون

القتل لم يسله فالتقتل في حقه وحقق الموت سواء يغسل والتكريم في جعل القتل لمرة الذنوب  
 ظهر منه في ابقاء اثر العلم او غير موجود معه اصلا اذ الحاكم علام لا يحتاج الى شاهد  
 وكذا في غير الظاهر مادواه ابن جبان والحاكم عن عبد الله بن الزبير قال سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وقد قتل خنظلة بن ابي عامر الثقفي ان صاحبكم خنظلة تغسله  
 للملثة فسالوا صاحبته فقال خرج وهو جنب لما سمع الحائض فقال صلى الله  
 عليه وسلم لذلك غسلته الملائكة قال الحاكم حكيم على شرط مسلم فهذا من مستقبل  
 على التصريح بان الملائكة غسلت خنظلة لاجل انه جنت فلا اعتبار للقياس في  
 مقابلة الحق الحيض والغاس بالجناية بل يترك الدلالة سواء كانا قد انقطعوا كما في الصحيح  
 لحصول الانقطاع بالموت وكذا يخرج عن الحد من ادت باتفاق المشايخ ولا دنش  
 انتحال من رث الثوب يرب اذا صار خلقا يسمى الشهيد الذي حصل له دفع من  
 مرافق الجوه من تشييد الشهادة بالثوب الرث حيث لم يتوق على حدتها وهيبتها  
 التي كانت في شهداء احد الذين هم الاصل في حكم هذا الشهيد وذلك بان ياكل او يتراب  
 او ينام او يداوي او ينقل من المعركة او يارب خيمة او نحوها وهرج او يغشى عليه  
 عليه وقت صلوة وهو يعقل ولا اصل ان ترك الغسل على خلاف القياس المشروعي في  
 حق سائر اموات بني آدم فراعى فيه جميع الصفات التي كانت في المقيس عليه وهم  
 شهداء احد وغيرهم ممن استشهد في زمنه صلى الله عليه وسلم والفاصل في حقهم انهم يصل  
 لهم بعد وجوب سبب القتل شي من مرافق الدنيا لا خو طوبى اليكم جديد من احكامها في وقت الصلاة  
 مع العقل خطاب بحكم جديد من احكامها لان الصلوة صارت دينيا في ذمته امام مطلق  
 او ان قلده على الايمان بالراس على ما امر الكلام في صلوة المريض وقد روي البيهقي في  
 شعب الايمان من ابني جهم بن حذيفة العدوي قال انطلقت يوم البير بئوك لطلب  
 ابن عمي ومعي ثمنه ما دفعت ان كاف برزق سقيته وسمنت وجهه فاذا به  
 نهال فقلت اسقيك فاشاد ان نعم فاذا الرجل يقول آه فاشاد ابن عمي ان انطلق  
 اليه فاذا هو هشام بن العاص اخي عمر بن العاص فاني فقلت اسقيك فسمع

اخريقول آة فاستاد اليه هشام ان النطق اليه فحنته فلا هو قد مات فرجعت  
 الى هشام فاذا هو قد مات فرجعت الى ابن عمي فاذا هو قد مات ولما وهي تبيئ  
 فان كان من اصود الدنيا فهو ارتثا اتفاقا وان كان من اصود الآخرة فكذلك  
 عند ابى يوسف رحمه وقال محمد بن ليس بارتثا لانه من احكام الاموات دون  
 الأحياء وقيل لا يختلف بينهما فيما اذا اوصى بامور الدنيا او بامور الآخرة فلا يكون مرثا  
 اتفاقا وقيل لا يختلف بينهما في جواب ابى يوسف وقع فيما اذا اوصى بامور الدنيا وجواب  
 محمد فيما اذا اوصى بامور الآخرة ومن الارتثا ان يبيع او يشتري او يحكم بكلام كثير  
 عن محمد بن رحمة ان بقي مكانه جايوما ليلة فهو مرتث ولذا لم يعقل وهذا كله اذا كان بعد  
 انقضاء الحرب اما قبل انقضاءها فلا يصير مرثا بشئ مما تقدم ذكره ابن الهمام في  
 شرح الهداية لان ما ينال من المرافق يصلم ان يكون للاستعانة على القتال فلا يثرب  
 الشهادة نقصا ثم حكم الشهيد المذكور ان لا يغسل بل يدفن يد مرفوعة اليه التي قتل  
 فيها الا ما ليس من جنس الكفن لقوله عليه السلام في شهيد واحد ملوهم بكنهم وهم  
 رواه احمد بن رحمة وعن ابن عباس امر بقتلى احدان ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا  
 بتيابهم وما نهم رواه ابو داود وعلى هذا الاثمة الاربعون رجس العلماء بخلاف السجدة  
 بن المييب والذى ليس من جنس الكفن كالسلاح وآلة الحرب من الحديد ونحوه والجلد  
 كالفرود والخف والنعل والحشو كالقلنسوة والجبنة المحشوة وفي الذخيرة السر ويل مما  
 ليس من جنس الكفن ايضا فان كان ما عليه نقصا من كفن السنة نزاد عليه بان لم يكن  
 فيه زاد ولا فائز وان كان ازيد من ذلك ينقص منه واعلم ان امر عليه السلام ان ينفوا  
 بتيابهم ليس بما يدل على منع الزيادة لكن ظاهره يمنع النقصان الا ان يقال الظاهر من  
 حالهم انهم لم يكن عليهم من التياب ازيد من مقدار سنة الكفن بل هو الغالب في كل  
 صقاته ان لا يلبس اكثر من ثلاثة اثواب زائد على الحشو وآلة القتال فورد الامر على ما هو الغالب  
 المعتاد فلا يدل على المنع فيما عدا ان يوجد على سبيل الندرة وهذا يجاب عنه نزع الحشو  
 فان ظاهر الحديث لا يدل على منع لكن لبس لم يكن معتادا في ديارهم فورد الامر على الغالب

في جنس الكفن  
 في جنس الكفن

ويصلي على الشهيد عندنا وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعقبة بن عامر وهو التابعين  
ورواية عن احمد وقال مالك والشافعي وم والشافعي وم والشافعي وم والشافعي وم  
انه عليه السلام امر بدين شهداء احد في دماهم ولم يغسلوا ولم يصلي عليهم ذواه البخاري  
والترمذي وصححه وكننا ما روى الحاكم عن جابر قال فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حزبه حين فاء الناس من القتال فقال رجل رايته عند تلك الشجرة فجاء رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نحوه فلما راه وما مثل به شهق وبكى فقام رجل من الانصار فخرج عليه ثوب فخرج  
بحمزه فصلى عليه ثم بالشهداء فيضعون الى جانب حمزة فيصلي عليهم ثم يرفعون ويترك  
حمزة حتى صلى على الشهداء كلهم وقال صلى الله عليه وسلم حمزة سيد الشهداء عند  
الله يوم القيمة فخصر وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه واسند احمد ثناء عفان بن مسلم ثنا  
بن سلمة ثناء عفان بن السائب عن الشعبي عن ابن مسعود قال كان النساء يوم احد خلف  
المسلمين يجرن علي جرحى الشريكين الى ان قال فوضع النبي صلى الله عليه وسلم حمزة وحيي بن ابي  
من الانصار فوضع الى جنبه فصلى عليه فرفع الانصار يدي وترك حمزة ثم جئوا بغير موضع  
الى جنب حمزة فصلى عليه ثم رفع وترك حمزة فصلى عليه يومئذ سبعين صلوة و  
اخرج الدارقطني عن ابن عباس قال لما انصرف المشركون من قتل احد الى ان قال فقام  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة فكبى عليه غشا ثم جعل يجاء بالرجل فيوضع وحمزة  
مكانه حتى صلى عليه سبعين صلوة وكانت القتلى يومئذ سبعين الى غير ذلك  
من الاحاديث وكل من هذه الاحاديث ان سلم انه لم يرتق الى درجة الصحة فليس  
بنازل عن درجة الحسن وعلى تقدير ان كل واحد منها لم يبلغها فما راجعوا بما رتق اليها  
قطعا ورجعوا عن حديث البخاري وترجم عليه بانها مثبتة وهو نافي على ما عرف  
في الاصول من ترجيح المبت على النافي اذا لم يعرف بدليله وهذا كذلك فان جابرا  
لم يكن مراعي ما فعله عليه السلام في ذلك اليوم لاشتغال قلبه وحزنه بقتل ابيه و  
على ما ذكره البخاري والبيهقي انها قتلت في ذلك اليوم فلم يشعرا ابتداء بانفعله عليه الصلوة  
والسلام من الصلوة عليهم وقد سمع امره عليه السلام بدفنهم بدماهم كما هم فظن انه



عليه السلام لم يصل عليهم فزوه ثم لما علم بصلاته عليه السلام وكيفيتها رواها ايضا كما  
 في رواية الحاكم والله سبحانه اعلم الثامن في مسائل متفرقة ولا بأس  
 بالاذن في صلوة الجنازة لان التقدم حق الولي فيملك ابطاله بتقديم غيره وفي بعض النسخ  
 لا بأس بالاذن اي لا اعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا ليقتضوا حقه كذا في الهادي قال ابن الهمام  
 سيما اذا كانت الجنازة يترك بها وليتفع الميت بكثرته ثم ففي صحيح مسلم وستين الترمذي  
 والنسائي عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم قال ما من ميت يصل عليه امة من الناس  
 يبلغون مائة كلهم يشفعون فيه لا شفعوا فيه وكثر بعضهم ان يدعى عليه في الاذقة  
 والاسواق لانه يشبهه نبي الجاهلية ولا يحرم انه يذكره اذ لم يكن مع توبيه بل ذكره وتنجيم  
 بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان فلان الفلاني فان نعي الجاهلية ما كان فيه  
 قصدا للذل مع الصحيح والسنحة وتعدا لا و ما ف وهو المراد بدعوى الجاهلية في  
 قوله عليه السلام ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية ما  
 للمسلم قريب كافر ليس له ولمن الكافر يقسله غسل الثوب الخس ويلقى في حرقة وغير  
 له حقيرة ويلقيه فيها من غير رعات السنة في ذلك لما روى ان ابا طالب لما هلك جاء  
 علي فقال يا رسول الله ان عمك الضال قدمات فقال له اذهب فغسله وكفنه و  
 ولده الحديث قال النووي وهو ضعيف انتهى وان دخل على اهل دينه جارا وكان له في  
 آخر من الكفاية ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يخلو بينه وبينهم ويتبع جوارته من بعيد انشاء  
 وهذا كله اذ لم يكن كفره بالارتداد اما لو كان مرتدا فليلقه في حفرة كالكلب فعلاذني حيفة  
 عن الناس من غير غسل ولا تكفين ولا يدفعه الى اهل الدين الذي انتقل اليه ولو لم يكن  
 ليس له وفي الكفاية لا ينبغي للمسلم ان يخلو بينه وبينهم بل يتولون امرهم لما رواه اليهوديا  
 آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته فقال عليه السلام لا صحابة تولى اخاكم  
 لم يخل بينه وبين اليهود مات وليس له مال ولا من يجب كفنه عليه وكفنه على الناس  
 بطريق الكفاية فيجب في بيت المال فان لم يكن او منع ظلموا من الناس لانه لا يقدر على  
 السؤال بنفسه بخلاف الذي اذ لم يجد ثوبا لا يلبس على الناس ان يسألوا الله لانه قد روى السؤال

ما في ليس له مال ولا من يجب  
 كفنه عليه وجب عليه  
 على الناس لعمري

فان فعل مما سألوا شيء صرف الى كفن آخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان عرف رد اليه  
 وان لم يوجد ميت آخر بقدرق بربيش الميت وهو لم يركف ثانيا من جميع المال فان كان  
 قد قسم ماله فعلى الورثة لا على الفراء كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل  
 افترس الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يمكنه خرج من الميت شيء بعد ما ادرج في كفنه  
 ذكر في الروضة لا يغسل منه شيء عندنا يجوز ان تغسل المرأة زوجها بالايجاع اما غسله  
 زوجته فغير جائز عندنا وهو قول الشوكلي والا وادعى خلافا للثلاثة احتجوا بمحدث  
 عائشة قلت وليا س لصدراي فقال عليه السلام واذا وارساه يا عائشة ما ضررك  
 ان مت قبلي فغسلتك وكفتلك الحديث رواه احمد بن حنبل والدارقطني وغيرهما باسناد  
 ضعيف قال ابو الفرج ورواه البخاري ولم يقل غسلتك وروى البيهقي وابو الفرج عن  
 انها قالت لا سميت عميس يا اسماء اذا مت قاغسلين انت وعلى فغسلها قال ابو الفرج  
 في اسناد عبد الله بن نافع قال يحيى ليس بشيء وقال النسائي منكر وروى حارث بن  
 اخريس فيها ما يعتمد عليه على انه لو ثبت لم يكن فيه كذا لان الغسل مما يضاف الى السبب  
 اضافة مشهورة تقرب من الحقيقة في كثرة الاستعمال والشهر يقال فلان غسل فلان  
 وكفنه جرحه ولم يصد من فلان من ذلك شيء الا مباشرة الاسباب والقيام عليها  
 قال النووي والعمدة عليه القياس على غسلها ثم قال فان قيل الفرق ان علائق التكلم فيها  
 باقية وهي العدة بخلاف الزوج قال الشافعي لا اعتبار بالعدة خان الزوج لو طلقها ثم مات  
 لا تغسل في العدة هكذا اجاب في نه ثم قال السرخسي قلت قياس العدة الواجبة بالطلاق  
 قبل الموت غير سديدة لانها كانت محرمة عند وجود سبب غسل في الطلاق وفي الموت  
 فجاز ان يبقى للحل الثابت عنده لا تستفي عنده الا ترى انها توف هذا لانها انقضى  
 لا يخلو هذا الحل من اشكال فان الموت ان اوجب قطع الوصلة وانبات الحرمة فلا فرق  
 بينه وبين الطلاق البائن من جانبها وجانبه ولا فلا فرق بينهما وبينه في جواز الغسل  
 وتيجاب بان من نزل الطلاق الرجعي في توقف قطع الوصلة وانبات الحرمة على انقضاء  
 العدة وذلك انما يكون حيث توجد كما في جانبها لا حيث توجد كما في جانبها ولو كانت حلا

من الميت وماله  
 كفن ثانيا من جميع  
 المال



لعطش قدم على غسله بخلاف ما لو كانت حاجة الحي إلى السترة للصلاة أو إلى الماء للمطهارة فإن  
 الميت أولى بملكه لبقائه فيما هو محتاج إليه والحي يمكنه أن يصلي عريانا ويستيم الوضوء والعذر  
 ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا خلافا للشافعية والحنابلة حيث جوزوا  
 عند الضرورة لما روي أنس قال كفن الرجلان والثلاثة في قتل واحد في الثوب الواحد  
 قال الترمذي حسن غريب قلنا معناه أنه كان يقسم الواحد بين الجماعة فكيف كل واحد  
 ببعضه الضرورة وإن لم يستر إلا بعض بدنه وليس للمراد أن يلاصق بدنه لأن فيه  
 مباشرة عودة أحدهما للآخر ولا يجوز أن يدفن اثنان أو أكثر في قبر واحد عند الضرورة  
 وهم يجعل بينهم حاجزا من التراب أو صحن يصل على عليه فلان الوصية بالهالة وليس له  
 أن يتقدم لأبرزه الأولياء وكذا الوصية بغسله وإدخاله القبر وبه قال الشافعي  
 وروى ابن دستم أنها جائزة ويومر أن يصل على عليه وبه قال أحمد بن حنبل وهو الأول هو  
 للشهور ولو صلى النساء وحدهن على الجنازة سقطت بها الفريضة وتستحب أن يصلين  
 منفردات معا ويجوز جماعة ولو اجتمعت الجنائز جاز أن يصل عليهم صلاة واحدة ويجوز أن  
 واحد خلف واحد ويجعل الرجال مما يلي الإمام ويستوي فيه الحر والعبد في ظاهر الرواية  
 ثم المييل أن الجنائز لم النساء كما في سائر الصلوات وأن شاء جعلهم صفوا واحدا  
 قال المرغيناني الوجهان سيان في ظاهر الرواية وجاز أن يصل على كل واحد على حدة وهو  
 الأفضل لأن الجمع مختلف فيه وكو كبر على الجنازة فجئنا بأخيرهم الأولى ويستقبل الأخرى  
 وإذا احتلط موقف المسلمين وموقف المشركين فإن وجدت علامة على أنها قتل مسلمة  
 المسلمين الختان والحضاب ولبس السواد وقص الشارب لكن الختان أما يكون علامة  
 إذا لم يكن فيهم يهود وأما لبس السواد فكثر في الكفار من الفريج ونحوهم فلا يكون علامة  
 وأما قص الشارب فينبغي أن لا يكون علامة الكفر لما ذكر في التاوارخانية أنه يدل  
 للغاري في دار الحرب إلى توخي الشارب وتحويله ليكون أهيب في عين العدو وإن لم يجد  
 علامة وكان المسلمون أكثر غسل الكل وصل على عليهم وينوي المسلمين وإن كان الكفار أكثر غسلوا  
 ولم يصل عليهم وإن كانوا أسوأ قيل يصل عليهم وقيل لا وأما الذين نفيهم في قبور

مجلس  
 مجلس  
 مجلس

مجلس  
 مجلس  
 مجلس

مجلس  
 مجلس  
 مجلس

مجلس  
 مجلس  
 مجلس

المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقيل يتخذ لهم مقابر علمية وتسوى قبورهم ولا تشتم و  
 هو قول أبي جعفر الهندواني وأصل الاختلاف في كتابية تحت مسلم ما تنحى لا يصلي  
 عليها بالاجماع واختلف الصحابة رضي الله عنهم في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر  
 المسلمين ترجيحاً للولد المسلم وقيل في مقابر المشركين وقال عقبة بن عامر فلن نزل  
 يتخذ لها قبر علمية وهو حوط وفي بعض كتب المالكية يجعل لها قبرها إلى القبلة لأن وجهه  
 الجنين إلى ظهرها قال السير خسيح وهو حسن ولو وجد قيل في ذاك السلام فإن كان عليه  
 سيما على ما وان لم تكن فقيهه روايتان في رواية يغسل ولا يصلي عليه ولا يصلي عليه  
 مسلم تبعاً للدارو أن وجهه في دار الحرب ولا علامة فالصحيح أنه كافر يحكم الدار ولو حضرت  
 الجنازة في وقت المغرب تقدم صلوة المغرب ثم يصلي الجنازة ثم تسنة المغرب وقيل تقدم  
 السنة أيضاً في الجنازة ولو حضرت وقت صلوة العيد قدمت العيد عليها ثم هي على  
 الخبئة والقياس تقديمها على العيد لكن استحسنوا تقدير العيد مخافة التشويش لئلا  
 يلحق العيد أنها صلوة العيد ولو حرم الميت صبيحة الجمعة يكره تلغيره إلى وقت الجمعة  
 ليصلي عليه جمع عظيم بعد الجمعة أما لو خافوت الجمعة بسبب دفنه آخر دفنه وسأل  
 الجنازة افضل من النوافل أن كان جواراً وقربة أو صلاح مشهور أو النوافل افضل ذكر  
 ذلك كله السراج في شرح الهداية وذكر كواضيفان يجوز الاستنجاء على أهل الجنازة وغير  
 القبور ولا يجوز على غسل الميت وبعض الشايعين جواز ذلك أيضاً ويستحب في القتل و  
 الميت دفنه في المكان الذي مات فيه في مقابر أولئك القوم وإن نقل قبل الدفن فليصل  
 أو يملأين فلا بأس به قيل هذا التقدير من محمد يدل على أن نقله من بلد إلى بلد مكره لأن  
 مقابر بعض البلدان ربما بلغت هذه المسافة ففيه ضرورة ولا ضرورة في نقل البلد آخر  
 وقيل يجوز ذلك مادون السفر لما روي عن سعد بن أبي وقاص مات في قرية على اليمامة  
 من المدينة فعمل على اغتاق الرجال إليها وقيل لا يكره في مدة السفر أيضاً وما بعد الدفن  
 فلا يجوز أخراجه حتى قالوا إن امرأة ماتت فلهادفن في بلد غير بلدها وهي لا تقدر  
 وأدلت بنسبه ونقله إلى بلدها لا يسباح لها ذلك ولا يسباح بنسبه بعد الدفن أصلاً إلا

منسوخ من كتاب  
 الفقه

منسوخ من كتاب  
 الفقه

منسوخ من كتاب  
 الفقه

منسوخ من كتاب  
 الفقه

لما تقدم من سقوط مال فيه او كون الارض حق الغير ورح ان شاء سوى القبر وندع فقر  
 ويجوز البعض النقل بعد الدفن استكراه لا بما نقل عن يعقوب عليه السلام بعد ما مضى  
 عليه زمان نقل من مصر الى الشام مع ابائه والاصحاب الاول لان شرع من قبلها اذ لم يقض  
 الله او رسوله علينا من غير تعيين لا يكون شرعنا فلا يجوز الاستكراه به وفي القين يعلم  
 اليها حكم جحيم لا يجوز نقلهم الى موضع آخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه  
 سواء كان صغيرا وكبير لان ذلك خاص بالانبياء ولا يحق قبر لدفن آخر مسلم بل الاول  
 فلم يبق له عظم الا عند الضرورة بان لم يوجد مكان سواء تم تجمع عظم الاول ويجعل فيها  
 وبين الاخر عا من تراب ومن مات في سفينة ليس يقر بها ارض غسل وكفن وصلى  
 عليه ويلقى في البحر ويكره الجلوس على القبر ورواحته وقطع النبات الرطب من عليه  
 اليابس ولو راى طريقا وطن انه محدث وان تحته قبره المشوي ويكره النوم عند القبر  
 وقضاء الحاجة بكاه الى وكل ما لم يعمد في السنة والعمود منها ليس الا زيارتها والدعاء  
 عندها قائما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع يقول  
 السلام عليكم وارقوم مؤمنين وانا انشاء الله بكم لاحقون اسأل الله لي ولكم العافية  
 وتصلف في اجلاس القارين ليقربوا عند القبر المختار عدم الكراهة ولا يكره الدفن ليلا  
 والمستحب نهما امرأة مانت واضطرب الولد في بطنها وغلب على امرهم انه حي يشق  
 بطنها امساكها لتبلغ لولادة او ماله انسان ثم مات ولا مال له ففي التحصيل لا شق بطنه  
 وزكريا بين يدين للسنة الاولى فان هناك ابطال حق الميت وهو كادى لصيانة الادعي فيجوز ههنا  
 ابطال حرمه لا على وهو كادى لصيانة الادعي وهو المال يناله على ان حرمة الميت حرمه  
 الحي ولا يشق بطنه حيالوا ابتلع ذلك فلهذا بعد الموت وذكر في الاختيار ان عدم الشق فيه  
 رواية عن محمد بن وان البرجاني روى عن اصحابنا انه يشق لان حق الامي مقدم على حق  
 الله تعالى وعلى حق العالم للتعدى قلل الشيخ كمال الدين بن الهمام وهذا اولى والجواب  
 عن الفرقان ذلك الاحترام من زول بتعديه وانتهى وانما لا يشق في حال الحياة لا قضائه  
 الى الهلاك لا لجد الاحترام ولا كذلك بعد الموت وفي فتاوى قاضيان حاصل ما

بكره نقل الجنازة  
 الى غير مكانها

من مات في  
 سفينة

بكره النقل  
 الى غير مكانها

لما خاف على الجاس  
 القادر على القتل

القادر على القتل  
 عند الحاجة

الى على حملها تسعة اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها قد فشت ولم يشق بطنها ثم رأيت  
 في المنام تقول ولدت لابنك القليل لان الظاهر انها لو ولدت كان الولد ميتا  
 وقبرها ولا تكسر عظام اليه سر اذا وجدت في قبورهم لان حرمة عظامهم محرمة عظام  
 المسلمين لانها حرم ايداعه في الحجرة يجب صيانته عن الكسر بعد موته انتهى ويستحب  
 زيادة القبور للرجال وتركه للنساء لما قدمناه ويدعون قافا مستقبلا القبور قبل استقبال  
 وجه الميت وهو قول الشافعي رحمه الله وكذا الكلام في زيادته عليه السلام وفي القنية قال البيهقي  
 الليث لا تعرف وضع اليد على القبر سنة ولا مستحبا ولا نرى باسما وقال علماء الدين القائلون  
 هكذا وجدناه من غير تكبير من السلف وقال شرف الأئمة بدعة وعن جابر الله العلامة  
 مشايخ مكة ينكر ذلك ويقولون انه عادة اهل الكتاب في احياء علوم الدين انه  
 عادة النصارى انتهى ولا شك انه بدعة لا سنة فيه ولا اثر عن محايي ولا عن امام من  
 يعتمد نيكه ولم يعمد الاستسلام في السنة الا للجم الاسود والركن المحامي خاصة ويحكى ان  
 لمصيبة ثلثة ايام وهو خلاف الاولى ويكره في المسجد ويستحب التعزية للرجال والنساء  
 اللاتي لا تفنن لقول عليه السلام من عزى اخاه بمصيبة كساه الله من خيل الابل  
 رواه ابن ماجه وقوله عليه السلام من عزى مصابيا فله اجره رواه الترمذي وابن  
 ماجه والتعزية ان يقول اعظم الله اجره واحسن عناءك وغفر لمتك ان كان الميت  
 مكلفا والا فلا يقول وغفر لمتك وروى ان حضر عليه السلام عزى اهل بيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال ان في الله سبحانه وتعالى غزاء من كل مصيبة وخلفا من كل حال  
 ودركا من كل فائت فبما لله فقروا وايه فارجو فان المصابين من حرم الشواجر الشافعي  
 رحمه الامام وذكره غيره ايضا وفيه دليل على ان الحضرة وهو قول اكثر العلماء ذكره السهروردي  
 في شرح الهداية ويكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت لانه شرع في السرمد لا في الحزن قالوا وهي  
 بدعة مستقبحة لما روى الامام احمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جابر بن عبد الله قال  
 كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة ويستحب لغيره ان الميت و  
 الاباء الا ياخذ تهيئة طعام لهم لقول عليه السلام اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد اقيم لهم

يستحب زيارة القبور  
 رواه  
 قال ابو داود في سننه  
 وضع اليد على القبر  
 ولا مستحبا ولا نرى  
 باسما  
 والتعزية للرجال والنساء  
 اللاتي لا تفنن  
 اعظم الله اجره  
 عزى خضر عليه السلام  
 لاهل بيت النبي  
 رواه احمد  
 في سننه  
 في شرح الهداية  
 في شرح الهداية  
 في شرح الهداية

ما بشغلهم حسنه الترمذي وصححه الحاكم ولأنه بر معروف ويستحب ان يلح عليهم  
 في الأكل لأن الحزن يمنعهم من ذلك فيضعفون ذكره ابن الهمام وفي فتاوى البرزخي  
 يكره اتخاذ الطعام في اليوم والثالث وبعد الأسبوع ونقل الطعام إلى القبر في المراسم واتخاذ  
 الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلحاء والقراء للتحتم أو قراءة سورة الأنعام أو الأختلاف  
 والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لأجل الأكل يكره وفيها في كتاب الاستسقاء  
 وان اتخذوا طعاما للفقراء كان حسنا انتهى ولا يخفى ان نكرانه لا دليل على الكراهة  
 إلا حديث جرير بن عبد الله المتقدم وأما يدل على كراهة ذلك عند الموت فقط على أنه  
 قد عارضه ما رواه الإمام أحمد بسند صحيح وأبو داود عن عامر بن كليث أبيه عن  
 من الأنصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فزيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهو على القبر يوصي الحافر يقول اوسع من قبل جليله واسمع من قبل  
 فلما رجع استقبله داعي امرأته فجاء وحيى بالطعام فوضع يده ووضع القوم فاكلوا ورسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يترك لقمة في فيه ثم قال اني اجدكم شاة اخذت بغير إذن اهلها  
 فسئلت المرأة تقول يا رسول الله اني ارسلت إلى البقيع اشتري شاة فلم اجد فارسلت إلى الجاني قد  
 شاة ان يرسل الي بئنها فلم يجد فارسلت إلى امرأته فارسلت بها إلى فقال صلى الله عليه  
 وسلم اطعميه الأسارى فهذا يدل على اباحة صنع اهل الميت الطعام والدعوة اليه وفي  
 الفتاوى جعل ارضه مقبرة فبقي رجل فيها بيتا لوضع النعش واللبان ونحوها الحكاية لا  
 سعة فلا بأس به ولا يهدم ويحفر فيه لأن صاحبها جعلها مقبرة ولو حفر قبره فاراد  
 آخر دفن ميت فيه ان كان المقبرة واسعة كره له لا يحاش المسلم من غير ضرورة وان كانت  
 ضيقة جاز لكن يضمن ما انفق الأول وهذا لكن بسط بساطا أو مصلى في مسجد أو مجلس ان  
 كان المكان واسعاً كره لغيره ان يزيله ولا فلا ومن حفر لنفسه قبر فلا بأس به ويوجز عليه  
 كذا عمل ابن عبد العزيز والربيع بن خيثم وغيرهما ذكره في التاتارخانية وذكر في القتيبة  
 ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل موته وعن أبي بكر بن الزنادي رجل عند مسجدة يريد ان يحفر  
 لنفسه قبراً لا تعمد لنفسك واحد نفسك للغير انتهى والذي ينبغي ان لا يكره تهيئة نحو



الكفر لان الحاجة اليه متحقق غالباً بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرك نفس ارض تموت  
 وفي فتاوى البرزخي ذكر الامام الصفار لو كتب على جهة الميت وجماعة او كفته عهد نامة  
 يرجى ان يغفر الله سبحانه للميت وفي كفاية الشعبي حكى عن بعض المتقدمين انه اوصى  
 ابنه اذا مت وغسلت فاكتب في جبهتي وصدري بسم الله الرحمن الرحيم قال ففعلت  
 ثم رايته في المنام وسالت عن حاله فقالوا وضعت في القبر جاءني ملائكة العذاب  
 فلما راوا مكتوباً على جبهتي وصدري بسم الله الرحمن الرحيم انت من العذاب ذكره  
 في التناور خانية والله سبحانه الفصل في احكام المسجد قال الله تعالى انما يعمر مسجداً  
 الله من امن بالله واليوم الآخر الآية العمارة تتناول البناء وقد قال صلى الله عليه وسلم  
 من بنى مسجداً بنى الله مثله له في الجنة متفق عليه وتتناول دمه ما استمر منها واشهرها  
 وتطهيرها وتسويها بالمصايح وتعليمها واعنيادها للعبادة والذكر وميثاقها على الم  
 تبين له من احاديث الدنيا واستغفارها ويدل عليه قوله عليه السلام اذا اقيم المسجد فاحملوا  
 المسجد فاشهدوا له بالايان فان الله تعالى يقول انما يعمر مسجداً الله من امن بالله و  
 اليوم الآخر رواه الترمذي وابن ملحة فهذا يدل على ان المراد بالعماراة المعنى الثلثية  
 وههنا البحث الاول فيما تصان عنه المساجد يجب ان تصان عن ادخال الرائحة  
 الكريهة لقوله عليه السلام من اكل الثوم والبصل والكرث فلا يقرب من مسجد فان  
 الملائكة تناذى مما تاذى منه بنو آدم متفق عليه وعن حديث الدينار عن البيهقي  
 الشراء وانشاد الاشعار واقامة الحدود ونشدان الضالة والمرور فيها غير ضرورة  
 ورفع الصوت والخسومة وادخال المجانين والصبيان وغير الصلوة وغيرهما المذكور  
 بن شبيب عن ابيه عن جده قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشراء والبيع  
 في المسجد وان تشهد فيه الاشعار وان تشد فيه الضالة وعن الحسن يوم الجمعة قبل الشراء  
 رواه الخمسة غير ان النسائي لم يذكر نشد ان الضالة وفي صحيح مسلم قال عليه السلام سمع  
 رجلاً يشد في المسجد ضالة فليقل لا مردها الله عليك فان المسجد لم تبين لها و  
 روى الترمذي في السنة والنسائي في عمل اليوم والليلة عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله

من رايتموه يبيع او يشتاع في المسجد فقولوا لا ادرج الله تجارتك ومن ذابتوه ينشد صلاة  
 في المسجد فقولوا لا ردها الله عليك قال القزويني حديث حسن غريب رواه ابن ماجه  
 في صحيحه والحاكم وصححه ودرى ابن ماجه انه عليه السلام قال خصال لا تبغى في المسجد  
 لا يتخذ طريقا ولا يشرب فيه بسلام ولا يقبض فيه بقوس ولا ينشئ فيه نيل ولا يبر فيه لحى  
 لا يقرب فيه حذر ولا يتخذ سوقا ودرى عبد الرزاق ثنا محمد بن مسلم عن عبد الله بن  
 مكحول عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جنبوا مساجدكم صياكم  
 وجنائينكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع اصواتكم واقامة حدوكم وسيل سؤفكم  
 واتخذوا على ابوابها المطاهر وجرورها في الجمع والمراد بالبيع والشراء ما كاللجاجة والكب  
 كما هو الظاهر من الاحاديث اما ما ليس كذلك فيباح للمعتكف الحاجة والمراد من الشراء  
 اشترى ما كان من حديث الدنيا مما ليس فيه نوع ذكر وعبادة توفيقا بين ما تقدم بين  
 اتفقوا عليه عن سعيد بن المسيب لم يمت مر عمر في المسجد وحسن ينشد فالحظ اليه فقال  
 كنت انشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى امرأته فقال انشدك الله  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اجب عن الله ما اياه روح القدس قال  
 نعم فاتحاصل ان للمساجد بنيت لأعمال الآخرة مما ليس فيه توهم اهانتها وتلوذها  
 مما ينبغي التنظيف ولم تبين لأعمال الدنيا ولو لم يكن فيه توهم تلويث واهانتها على ما  
 اشار اليه قوله عليه الصلوة والسلام فان المساجد لم تبين لهذا انما كان في نوع عبادة  
 وليس فيه اهانت وتلوذ لا يكره ولا كره ولهذا نثر عليه الصلوة والسلام مالا تاه من  
 البحرين في المسجد وقسمه فيه لكونه نوع عبادة ليس فيه اثمها بخلاف اقامة الحد ونحوها  
 لان فيه اثمها نأوا على هذا الاصل يتفرع ما ذكره في كتب الفتاوى مما تقدم ومن انه  
 يكره التوضؤ في المسجد الا اذا كان فيه موضع اعد لذلك لا مستثنى منه كذا  
 الخاتمة تركه الا اذا كان لفردة حفظ عن الصبيان ونحوهم اما الكاتب معلم الصبيان  
 كان باجر يكره وان كان حصة فليل لا يكره والوجه ما قال ابن الهمام انه يكره التعليم ان  
 لم تكن ضرورة لان نفس التعليم ومراعاة الاطفال لا يخلو عما يكره في المسجد من الحديث

فانما  
 الذي يبيع  
 مكان التجارة  
 والكسب

ولا يترك على حيطان  
المسجد ولا على أرضه

وعلم مما تقدم حرمة السؤال في المسجد لأنه كشذان الضالعة والبيع ونحوه وكما هو الأعراف  
لا يدخل على السؤال وقيل لا إذا لم يخط الناس ولم يبردين يدرى مصل ولا ولا حول  
ولا يذوق على حيطان المسجد ولا على أرضه ولا على البواري وكذا الخاط من يخطه بطرف  
شواهد ويد لك بعضه بعض قال عليه السلام البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنهاستغفر  
والتباعد من الدفن بقرب المسجد ادخله وقيل المراد أخرجه من المسجد ولا يكفي  
دفنه بترايته في المحيط فان فعله فعليه ان ينفعه لان تنزيه المسجد من القذر واجب  
وان اضطر اليه دفنه تحت الحصى وفوق البوارى أخفها لأنها ليست من المسجد حقيقة  
وان كان لها حكمه فهي أيسر وكذلك مسحة الرجل ونحوها من الطين بما طاف المسجد أو المستحب  
وان مسحة بقرب مجموع فيه أو تحت شجرة موضوعة فيه فلا بأس وأن مسحة بقطعة حصيرة  
لا يصلح عليها فلا بأس أيضا ولا أولى ان لا يفعل وان كان التراب مفروشا فيه كرهه المسلمون  
لأنه بمنزلة أرضه ولا يحضر في المسجد بين ماء لا نلأى من من دخول النساء والصبيان  
فتذهب حرمة المسجد ومهابته ولو كان البير قد يما تترك كبير ذمزم ويكره غرس الشجر  
للمسجد لأنه تشبيه بالبعثة وشغل المكان الصلوة إلا ان يكون فيه منفعة للمسجد بان كانت  
أرضه نزهة لا تستقر إلا سائحين فيغرس الشجر لنقل النزال إليها ولا بأس ان يتخذ في المسجد  
بيت يوضع فيه الحصى ومتاع المسجد بمرجرت العادة من غير نكير وان تطرق المسجد  
بلا عذر ثم ندم فليس جمع اعدا ما لجأني ويكره ان يطعن بطين نجس او يصيح فيه بدع  
نجس والكلام المباح فيه مكرهه وبأكل الحسنات كما تاكل الهيمته الحشيش كذا ذكره حدثنا  
صاحب الكشاف والنوم فيه لغیر المعتكف مكرهه وقيل كإس للغير ان ينام فيه ولا في  
أشوى الاعتكاف يخرج من الخلاف ذكره السرخسي في شرح الهداية قال النووي في شرح  
المهذب لا يحرم للانسان ان يخرج الريح من دبره فيه قال السرخسي هذا عندنا مكرهه وكذا  
للجوس فيه لغیر الصلوة إلا للمصيبة فانه يكره وكذا يكره في المسجد يكره فوقه **الثاني**  
في افضل المساجد افضلها المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد  
مسجد قباء ثم الاقدم فالأقدم ثم الاعظم ذكره محمد بن سعد البخاري اجناسه قال عليه السلام

والسلام لا تشد الرحال الا الى ثلثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الاقصى ومسجد  
 هذا متفق عليه وقال عليه السلام صلوة في مسجدى هذا افضل من الف صلوة فيما سواه  
 الا المسجد الحرام رواه البخارى وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي مسجد  
 كل ست ما شيئا وركبا فيصلي فيه ركعتين ثم لا يقدم افضل لسبقه حكاه الا اذا كان الحاد اتراب  
 الى بيته ناله افضل لم سبقه حقيقة وحكما كذا في الواقعات وذكر قاضيان صاحب  
 منية المفتي وغيره ان الاقدم افضل وان استويا في القدم فالأقرب افضل ولو استويا  
 في القدم والقرب وقوم احدهما اكثر فان كان فقيها يفتدى به يذهب الى الذي جماعته  
 اقل لكثير لها بسببه وغير الفقيه يتخير ولا فضل ان يختار الذي اسامه اصلي وفقه فان  
 الصلوة مع الافضل افضل اخرج المصنف عن مرثد بن ابى مرثد الغنوي قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ان سركم ان تقبل صلواتكم فليؤمكم علماءكم فانهم قد لم ينما بينكم  
 وبين ربكم ودواء الحاكم وسكت عليه لانه قال فليؤمكم خياركم ومسجد حبه وان قيل  
 جمعه افضل من الجامع وان كثر جمعه فان فات الجماعة في مسجده فان الى مسجد اخر  
 يدر كها فيه فهو افضل الا في المسجد الحرام او مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كذا في مختصر  
 ينبغي ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا لان الصلوة في الجماعة تفصل صلوة الفرد بخمس عشرين  
 او سبع وعشرين درجة والصلوة في احد المساجد الثلاثة تزيد على ذلك زيادة كثيرة  
 فانها في المسجد الحرام بمائة الف في مسجده عليه السلام بالف في المسجد الاقصى بخمسة مائة  
 وان لم يدرك الجماعة في مسجد اخر فمسجده اول قضاء لحقه وهذا لو لم تحضر جماعة  
 يصلي المزدن وحده فيه ولا يذهب الى مسجد اخر فيه جماعة كما الجماعة لو غاب الامام  
 لا يذهبون الى غيره بل يتقدم احدهم عوضه وكذا لو فاتت احدهم تكبيره لا تستلم  
 ركعة او ركعتان ويمكنه ادائها في غيره لا يذهب اليه لانه صار محروفا فضيلة  
 الجماعة في مسجده فلا يترك حقه وفي فتاوى صاعدا امام محلة يصلي العشاء  
 غيباب البياض فالأفضل ان يصليها وحده بعض البياض وفي الترمذ ومسجد استاذ  
 لدسه او سماع الاخبار افضل بالاتفاق وفي فتاوى قاضيان اذا كان امام الحزب ان ياتوا

مسجد حبه وان  
 في جميع افضل  
 الجامع وان كان  
 جمعة

ان كان امام الحزب  
 ان ياتوا بالفضل  
 الترمذ

أكل دبلاله أن يتحول إلى مسجد آخر وكذا ينبغي إذا كان فيه خصلة نكر بسببها إمامته  
 لأن التحرر عن الكراهة أولى من الاتيان بالفضيلة فان دخل مسجداً واقيم في مسجد آخر  
 لا يخرج من الأول حتى يصلي لتأكيد حقه بدخوله ويكر الخروج من مسجد اذن فيه ما لم  
 يصل الصلوة التي اذن لها لقوله عليه السلام لا يخرج أحد من المسجد بعد التلباء إلا من أذن  
 إلا خرجته حاجته وهو يريد الرجوع رواه أبو داود وفي المراسيل عن سعيد بن المسيب  
 إلا إذا كان يتنظمية امر جماعة أخرى بأن كان إماماً أو مؤذناً في مسجد آخر فلا يكر له  
 الخروج لسبق تعلق ذلك الحق به قبل تعلق حتى هذا المسجد وكذا يكر أن يخرج بعد أصلي  
 تلك الصلوة إلا إذا شرع في الإقامة في الظهر والعشاء لأنه يهتم بالخروج وقت الإقامة  
 بان فرض مع أن التغل مقتداً بإباح في هذين الوقتين فيقتل متغلاً إذا لزمه  
 بخلاف ما لو كان قد صلى الفجر والعصر والمغرب فإن كراهة التعرض للهمة قد عارضها  
 كراهة التنفل مطلقاً بعد الأولين ومقتداً بعد الأخيرة بوتراد في ألفه الإمام وكذا  
 مكره ولا شك أن كراهة التنفل على هذا الوجه متحققة لتحقيق سببها وترجحت  
 على كراهة التعرض للهمة لعدم تحقق سببها الثالث في مسائل متفرقة  
 تتعلق بالمسجد مصلي العيود والجماعة له حكم المسجد عند الفقيه إلى الليث والعم  
 عند السروجي ودق قاضيهان فقال له حكم المسجد عند أداء الصلوة حتى يصح  
 الاقتداء وإن لم تكن الصفوف متصلة وليس له حكم في حق المروءة وحرمة الدخول  
 للجنب والحائض ونداء المسجد له حكم المسجد حتى لو اقتدى منه بالإمام يصح اقتداءه  
 وإن لم يتصل الصفوف ولا المسجد ملأن وينبغي أن يختص بهذا الحكم دون حرمة رؤ  
 الجنب ونحوه وفناؤه هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق ولا تساجد إليه  
 على قوارع الطريق ليس بها جماعة رأيت في حكم المسجد لكن لا يختلف فيها أداؤها فيها  
 مسجدان كانت لو غلقت كان للمسجد جماعة ممن فيها ولا يمنع أحد من الصلوة فيه  
 فهو مسجد جماعة وينبت فيه الأحكام المتقدمة من حرمة البيع والشراء ودخول  
 الجنب وكذا جهل الاعتكاف وإن كانت لو غلقت لم يكن له جماعة ولو فتحت كان له

هذا المسجد له حكم  
 المسجد حتى لو اقتدى  
 منه بالإمام يصح  
 اقتداءه

جماعة فليس بمسجد جماعة وان كان لا يمنعون احدا من الصلوة فيه ذكره قاضيان يعني  
 يكون بمنزلة مسجد الطريق ثبت فيه الاحكام سوى جواز الاعتكاف وتوالت في بيته  
 سواها للصلوة فليس بالحكم المسجد اصلا ولا باس بترك سراج الميم الى ثلث  
 الليل لان لهم ان يخرجوا الصلوة الى ثلث الليل ولا يترك من ذلك الا اذا شرب  
 الرايق او كان معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب بصورة قبل الصلوة  
 بعدها مادام الناس يصلون فيه ولا يمكن للمسجد امام وموذن راتب فلا يكره تكرار  
 الجماعة فيه باذان واقامة بل هو الافضل ذكره قاضيان املا كان له امام وموذن معلوم  
 فيكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندهما وعن ابن حنيفة ربح لو كانت الجماعة الثانية  
 اكثر من ثلثة يكره التكرار فلا وعن ابى يوسف رحم اذ لم تكن على الهيئة الاولى لا يكره  
 وهو الصحيح وبالعدل من الخراب يختلف الهيئة كذا في فتاوى البن الذي جعل في مسجد  
 في ارض غصب لا باس بالصلوة فيه ذكره في الاجناس وذكره في الواقعات وجعل في  
 مسجد على سور المدينة لا ينبغي ان يصل فيه لا نهى العامة فلم يخلص له تعالى اليه  
 في ارض مفسوخة قال السراجي وهذا يخالف ما ذكره في الاجناس والظاهر انه لا مخالفة  
 لان لا باس عند عدم القرينة يدل على خلاف الاول ويمكن جعل لا ينبغي عليه لكن قول  
 صاحب الواقعات بعد ذلك ولو فعله باذن الامام ينبغي ان يكون فيه لا ضرر فيه  
 يعني في مسجد السور لا نراهم يدل على ان المراد لا ينبغي عدم الجواز بمعنى الكراهة  
 فيقع المناهة وفي المحيط ضاق المسجد على الناس ويجنب ارض رجل يؤخذ ارضه  
 بالقيمة كرها قال وقد صح عن عبد الصوابه رضاءهم اخذوا ارضين يكره اصحابها  
 وزادوها في المسجد الحرام حين ضاق بهم وجعل في مسجد وجعله لله فهو احق  
 بهم منه وعمارته ويسد البواري والحصير والقناديل ولا دان ولا فائمة ولا امامة  
 فيمن كان اهلا لذلك وان لم يكن فالراي في ذلك اليد وكذا ولد الباني وعشرين  
 من بعده اولى من غيرهم وان تنازع الباني في نصبه امام والمؤذن مع اهل المحلة فان  
 كان من اختاره اهل المحلة اولى من الذي اختاره الباني فاختار اهل المحلة اولى

بن علي بن الحسين

لأن ضرره ونفعه عائدا إليهم وإن كانوا سواء فلنختار الباني أدنى كذا في البرازية  
 والخلاصة وفي المحيط سئل أبو القاسم عن اشترى الدرهم والحصى للمسجد أيهما أفضل  
 قال هما سواء قال أيها الأئمة إن كان المسجد محتاجا إلى أحدهما فهو أفضل وإن كانا سواء  
 في الحاجة كانا سواء في الثواب ويكره أن يخلق باب المسجد كذا في الجامع الصغير  
 لأنه منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه لكن هذا في زمانهم وأما في زماننا فقد  
 كثرت الفساد فلا بأس به في غير وإن الصلوة صيانة التمام المسجد احترازا عن سرقته  
 كذا قاله القاضي في زمانه في زمانهم فضلا عن زماننا الذي شاهدنا فيه  
 بعض المساجد كسرت أغلاقها وسرق متاعها فكيف لو تركت مفتوحة ولا بأس بتفتش  
 المسجد بالحصى والساج وماء الذهب نحوه كمالا بأس بتعليقه بالمصحف يعني أنه لا يأنم  
 بفعله لكن تركه أولى وفي الجامع الصغير لقاضي في زمانه من الناس من استحسن ذلك ومنهم  
 من كرهه وجهر من استحسنه أن فيه تعظيما للبيوت والجلال للعالم بالعبادة وفيه  
 اجلال الدين ووجه الكراهة قوله عليه السلام أن من اشترط الساعة أن تزين للمسجد  
 وقال ابن عباس للزخرفتها كما زخرفتها اليهود والنصارى ولا يحرم ما تقدم التماس  
 به ومحل الكراهة التكلف بدقائق النقوش ونحوه خصوص ما في جلد القبلة لأنه يلي  
 قلب المصلين هذا إذا فعل من مال نفسه أما المتولى فلا يجوز أن يفعل من مال الوقف  
 إلا ما يرجع إلى أحكام البناء حتى لو جعل البياض فرق السواد للنقاء ضمن كذا في الغاية  
 والله أعلم **فضل في مسائل شتى من كتب الصلوة وهي الخاتمة**  
 الصلوة داخل الكعبة جائزة فرضها ونقلها في قول عامة أهل العلم خلافا لما لاكت في  
 الفرض فإن صلوا إلى جماعة فجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام جاز وكذا لو كان وجهه أو  
 ظهره إلى جنب الإمام أو وجهه إلى وجهه جاز إلا أنه تركه الواجبة بلا حائل وإن كان  
 ظهره إلى وجه الإمام لا يجوز وكذا لو كان متوجها إلى جهة توجب له الإمام عن يمينه أو  
 يساره وهو أقرب إلى الجدار من الإمام لا يجوز لتقدم عليه وإذا صلى الإمام خارج  
 الكعبة في المسجد الحرام وتعلق المقعدون حولها جاز لمن في غير جهته أن يكون أقرب إليها

منه لانه كان في حفته لان التقدم والتاخر انما يظهر عند اتحاد الجبهة والصلوة فوقها بنى  
يخبر عنه نافع الكراهة وقال مالك رحمه الله لا يجوز اصلا وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز ذلك  
صلى تكن بين يديه سترة وليكن ان القبلة هي الكعبة عرصتها وهواءها الى عنان  
السماء لا البناء لانه ينقل ولذا حين ازيل البناء في زمن الزبير والحجاج لم يترك الصلاة  
والتابعون للصلوة ولا نقل عنهم انهم جعلوا اقدامهم سترا فعمل ان القبلة هي العرة  
والهواء ولذا لم يصب على الرقبين جاز بلا خلاف وان كان لا بناء بين يديه و  
الكراهة لما فيه من ترك التعظيم ولقوله عليه السلام سبع مائة لا يجوز  
الصلوة فيها ظهر بيت الله والمقبرة والمزبلة والمجزرة والحمام وعطن البئر  
ومحبة الطريق رواه ابن ماجه الشيخان في خمس صلوات وهي فرض الجمعة  
السهو وسجدة التلاوة وهما واجبتان وسجدة نذر وهي واجبة بان قال الله على  
سجدة تلاوة وان لم يقيد بها بالتلاوة لا تجب عند ابو حنيفة خلافا لابي يوسف  
وسجدة الشكر ذكر الطحاوي عن ابو حنيفة رحمه الله انه قال لا يراه شيئا قال ابو بكر الرازي  
مغناه ليس بواجب ولا مستنن بل هو مباح لا بدعة وعن محمد رحمه الله كرهها ولكنها  
تستحبها اذا اتاه ما يستحق حصول نعمة او دفع نقمة وبه قال الشافعي رحمه الله فيكبر مستقبل  
القبلة ويسجد ويحمد الله ويشكره ويستتم ثم يكبر في رفع راسه اما غير سبب فليس  
لقربة ولا مكره وما يفعل عقيب الصلوة فمكروه لان الجهران يعتقدونها سنة  
او واجبة وكل مباح يودي اليه فمكروه انتهى وفي المحجة قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجزئ  
الشكر لان النعم كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة فيؤدي الى تكليف مالا يطاق  
ومحمد رحمه الله يقول سجدة الشكر جائزة قال صاحب الهداية عندي ان قولنا ابو حنيفة  
محول على الايجاب وقول محمد رحمه الله محول على الجواز ولا استحباب فيعمل به الا في كل نعمة  
سجدة كما قال ابو حنيفة رحمه الله ولكن يجوز ان يسجد بسجدة الشكر في وقت برغبة فمكروها  
بالسجدة وانه غير خارج عن حلال استحباب وقد وردت فيه روايات كثيرة عن  
النبي عليه السلام فلا يمنع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعبد وعليه



كفتوى انتهى وفي المصنف في قول صاحب المنظومة: وليس لليهود شكر عبادة  
 قيل لم يرد به نفى مشروعية قرينة بل أراد نفى وجوبه شكرا وقال الأكرثون لها ليست  
 بقرينة عنده بل هو مكروه لا يثاب عليه وتركه أولى وقالوا هو قرينة ثياب عليه وعليه  
 يدل ظاهر النظم وفرة الاختلاف تظهر في انتقاض الطهارة إذا قام في سجود الشكر  
 وفيما إذا تيمم لسجود الشكر هل تجوز الصلوة به انتهى فقد علم من الاختلاف في سجود الشكر  
 وحما صرح به الزاهد كراهة السجود بعد الصلوة بغير سبب وأما ذكره في التاتارخانية  
 عن المظهرات أن النبي عليه السلام قالت لفاطمة رضي الله عنها ما من مؤمن منكم  
 يسجد سجدتين يقول في سجوده خمس مرات سبح قدوس بسم الله الملك والروح ثم  
 يرفع رأسه ويقول آية الكرسي مرة ثم يسجد ويقول خمس مرات سبح قدوس بخاري  
 الملائكة والروح والذي نفس محمد بيده أنه لا يقوم من مقامه حتى يغفر الله له  
 ثواب مائة حجة ومائة عمرة ولعطاءه الله ثواب الشهداء وبعث إليه ألف ملك يكتبون  
 له الحسنات كما اعتق ماله رقية واستجاب الله دعاءه ويشفع يوم القيمة في ستين  
 أهل النار وإذا مات شهيدا فحديث موضوع باطل لا أصل له ولا يجوز العمل به ولا  
 نقله إلا بهيان بطلانه كما هو شأن الأحاديث الموضوعة ويدل على وضعه ذلك أنه  
 المباعدة الغير الموافقة للشرع والعقل فإن الأجر على قدر المشقة شرعا وعقلا ونفلا  
 الأعمال الحسها وإنما قصد بعض المحدثين بمثل هذا الحديث إفساد الدين وإفلال  
 واعضاءهم بالفسق وتبليطهم عن الجدي في العبادة فيغتر به بعض من ليس له خبرة  
 بعلم الحديث وطريقه ولا ملكة يميز بها بين صحيحه ومقيم قال الربيع بن خثيم  
 الحديث ضوع مثل ضوع النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره قال ابن الجوزي إن  
 الحديث المنكر يقشع منه جلد طالب العلم وينقر منه قلبه في الغالب انتهى ومن لم  
 يجعل الله له نورا فجعله من نور والله سبحانه هو نور العصمة والتوفيق وفي فتاوى  
 قاضينان ولا بأس بان يصلي على الفرش والبساط واللبق والعلق على الأرض وما شئت  
 الأرض أفضل إلا أن يصلي في بيت غيره فلا فضل إن يستأذنه وإن لم يستأذن فلا

الصلوة على الأرض  
 وما شئت من الأرض



لان شغال بالجماعة ثلثة يفوت ركعة او اكثر افضل من ابلاغ الرضخ ثلثا والوضوء  
 ولما افضل من ادراك التكسية الاولى شغل في فائقة ثم اقيمت الجماعة ويقسم ان  
 يكن صلح ترتيب امامه لا ياتي بالصلوات لا يعذر في الاقتداء به ويقصد  
 بمن ياتي به شغل القنوت فركع ولم يتابع القوم فرفع راسه وقت ركوع وتابعه فسد  
 صلواتهم لانهم تقدموا في الركوع فمقرضين بمنسفل انتهى الى الامام وهو في الركوع ان قام  
 في الصف الاخير يدرك الركعة وان شغل الى الصف الاول لا يدركها لا يمضي  
 الكل من القنينة وقوله ان قام في الصف الاخير يشير الى انه كان بحيث لو قام في  
 الصف وحده يدركها ولو شغل الى الصف لا يدركها ان يمضي الى الصف ولا يقف  
 وحده اذا كان في الصف فخرجت لاهته وترك للمكره اولى من ادراك الفصيحة  
 وفي القنينة ايضا امام يترك الامامة لزيادة اقدار في الرستاق اسبوعا ونحوه  
 لمصيبة او لاسترحاح لا بأس به ومثله عفو في العادة والشغل انتهى والظاهر ان لا  
 وقوع ذلك في السنة تبيين للامام انه صلى بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر  
 الممكن وقيل لا يجب قال صاحب القنينة وهذا صحيح اخذ بقول الشافعي رحمه فان  
 لا تقصد صلوة المقتدى اذا ظهر ان صلوة الامام وقت فاسدة والشرع لا يفسد  
 حين اخبر بان الحمام الذي اغتسل فيه كان قد وقع في يده فارة فقال تلخذه بقوله  
 من اهل المدينة خاف ان يصل سنة الفجر على وجهها ان تفوت الجماعة ولو اقتصر على الفاتحة  
 وعلى تسبيحة في الركوع والسجود يدركها فله ان يقتصر على ترك السنة لا ادراك الجماعة اذا  
 جاز ترك سنة لسنة اولى وعلى هذا ترك الثناء والتعوذ وكذا في سنة الظهر اذ لم يسع  
 وقت الفجر الا الوقت والفجر والسنة الفجرية وترك السنة عند الخيفة رحمه وعند  
 السنة اولى من الوتر اقام المؤذن ولم يصل الامام ركعتي الفجر يصلها وان تعاد الاقامة  
 لان تكرارها غير مشروع اذ لم يقطعها قاطع من كلام كثير وعمل كثير مما يقطع المجلس بحق  
 التلدة شغل في النقل على ان في الوقت سعة ثم ظهر ان ام شفعها يفوت الفرض  
 لا يقطعها كما لو شغل في النقل ثم خرج الخبيب فلا يجوز قطع العبادة الا كما لها انفتح

لما شغل بالجماعة  
 لا يفوت ركعة  
 لو كان افضل من  
 ابلاغ الرضخ  
 ثلثا

لو كان افضل من  
 العبادة  
 لا يفوت ركعة

التطوع قائما ثم قعدا ثم افسد ففضاها قاعدا جاز ولو افسد قبل القعود لم يضر القضاء  
 الا قانما ذكره في المحاوي قام للتطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد جودا وكان سنة  
 الظهر وعن البرزوي انه لا يعيد وقيل هذا قول ابي حنيفة رحم ولا اول قول المجازم ويسجد  
 للسهو على كل حال وان لم يكن نوى اربعاء يعيد اتفاقا وان لم يعيد تفسدا كذلك في القنية  
 وفيها ايضا ان لم يتم الركوع والسهو دينميا القضاء في الوقت لا بعده وقيل القضاء ان  
 في الحالين انتهى وقد قدما ان كل صلوة اديت مع النقصان تجب اعادة ما ذكره في  
 الهداية وفي القنية ايضا في باب قضاء الفواتي صلى خلفا امام يلحن ينبغي ان يعيد  
 انتهى لم يجد العار في الاجل المبيته غير مدبوع لا يستربه للجاسة الا صلته تحتها  
 بيعه بخلاف الشوب النجس لان نجاسته عارضة ولذا جاد بيعه ويجوز ان يحل بغيره  
 في الصلوة ان خان ضياعه ان لم يكن فيه نجاسة مانعة ولا فضل ان يضح نعله  
 في الصلوة قدامه لئلا يشغل قلبه به شرع في الصلوة بالاخلاص ثم خالفه الروا  
 فالعبارة للسابق ولا ريب في الفرق ان في حق سقوط الوجوب أمكنه النظر في العلم  
 والصلوة في الليل فحل ولا فان كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالتنظر  
 في العلم افضل الصلوة لا قضاء المحصوم لا تفيد بل يصلي لوجه الله تعالى فاذا  
 خصمه يوخذ من حسناته جاء في بعض الكتب انه يؤخذ لائقا لو لم يسجد سبع مائة  
 صلوة بالجماعة فللا فائدة في النية وان عقلا لا يواخذ به في الفائلة ح الكل في  
 البرزلية وفي الظهيرة ولو ترك تكبيرة القنوة لا رواية لهذا فقبل يجب سجود  
 السهو اعتبارا لتكبير العيد وقيل لا وفي الحجج الاشتغال بقضاء الفواتي اول  
 ولهم من التواكل الا السنن المعروفة وصلوة النسي وصلوة التيسيم والصلوات التي  
 رويت في الاخبار فذلك بنية النفل وغير هابنية القضاء في فوائد المسكرين ان تلا  
 من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد في  
 الحرف الذي فيه السجدة فان قرأ ما قبله او ما بعده اكثر من نصف الآية تجب السجدة  
 ولا فلا وفي المحيط قال الشيخ ابو جعفر رحمه اذا قرأ حرف السجدة ومعايرها قبلها

نعم في الصلوة  
 لا يخطئ  
 خالفه الروا  
 فالعبارة السابقة

وبعد ما فيه امر بالسجدة سجدة واحدة كان بدون ذلك لا يسبغ انتهى وهذا اقرب  
 وفي الملتقط تأخير سجدة التلاوة يجوز أن طالت المدة ولا تم عليه وفي المحيط وهل  
 يكره تأخيرها ذكر في بعض المواضع ان تأخيرها خارج المصلاة لا يكره وذكر المحاويج  
 مطلقا ان تأخيرها مكره وفي الحجّة ويستحب للتألي والسامع اذا لم يمكنه السجود ان يقف  
 سمعوا لحنا غفرانك ربنا واليك المصير انتهى وفي القضاية الامام القزويني اذا ام  
 الناس في القرية ثم سعى الى المص للجمعة فآخره رجل في الطريق ان الامام فرغ من الصلوة  
 قام في الظهر ثانيا بقول آخرين ثم لما قدم المص  
 وجد الامام في الجمعة فدخل معه فاحد الامام وقدمه فصلى الجمعة جازت صلوة  
 الاقوام كلامه فهذا رجل ام في الصلوة في وقت واحد ثلاث مرات وقد جاز الكل انتهى واذا  
 صلى من الرباعية اكثرها بان قيد الثالثة بالسجدة ثم اقيمت الجماعة واجب ان يجعل  
 نفلا ويؤدي الفرض بالجماعة فالحيلة ان يترك القعدة الاخيرة ويقوم الى الخامسة ويصلي  
 اليها سادسة او يصلي الرابعة قاعدا التقلب صلوته نفلا عند ان يحنف ثم ويجري  
 نذر ان يصلي ركعتين بغير طهارة فنلذه بالحل عند محمد بن وقال ابو يوسف غيرهم  
 ان يصليها بالطهارة ولو نذر ان يصليها بغير قراءة لزمته بالقراءة عندنا خلافا  
 لوزج فلا عنه لا يلزمه شيء ولو نذر ان يصلي ثلثا لزمه ان يصلي اربعاءا وعندنا  
 يلزمه ركعتان ولو قال لله على ان يصلي كذا في المسجد الحرام يجوز ان يصلي في اي مكان كان  
 خلافا لوزج ايضا حيث يلزمه ان يصلي فيه ولو نذر امرأة ان تصلي عند كذا وان  
 تصوم عند كذا انحاضت فيه لزمها قضاء ذلك اذا ظهرت وعند وزج لا يلزمها شيء  
 ويوم الصبي بالصلوة اذا بلغ سبعا ويضرب عليها اذا بلغ عشرة به ورد الحديث وكذا  
 من في حجره تبسم له ان يضربه اذا بلغ عشرة على ترك الصلوة فانه ذكر في جمعات التبريد  
 له ان يضرب بالبسم فاما يضرب به ولده وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على ترك الصلوة  
 او الغسل في الاصح كان له ان يضربها على ترك الزينة اذا ارادها في الاجابة الى امره ان  
 دعاها والخروج بغير اذنه وان لم تنته عن تركها بالضررب يلقها ولو لم يكن قتل على امر

بما يجب  
 الفرض نفلا





















